

التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية

تقديم

فضيلة الوالد الشيخ

د. محمد بن عبد العزيز اللحيدان

هذبه

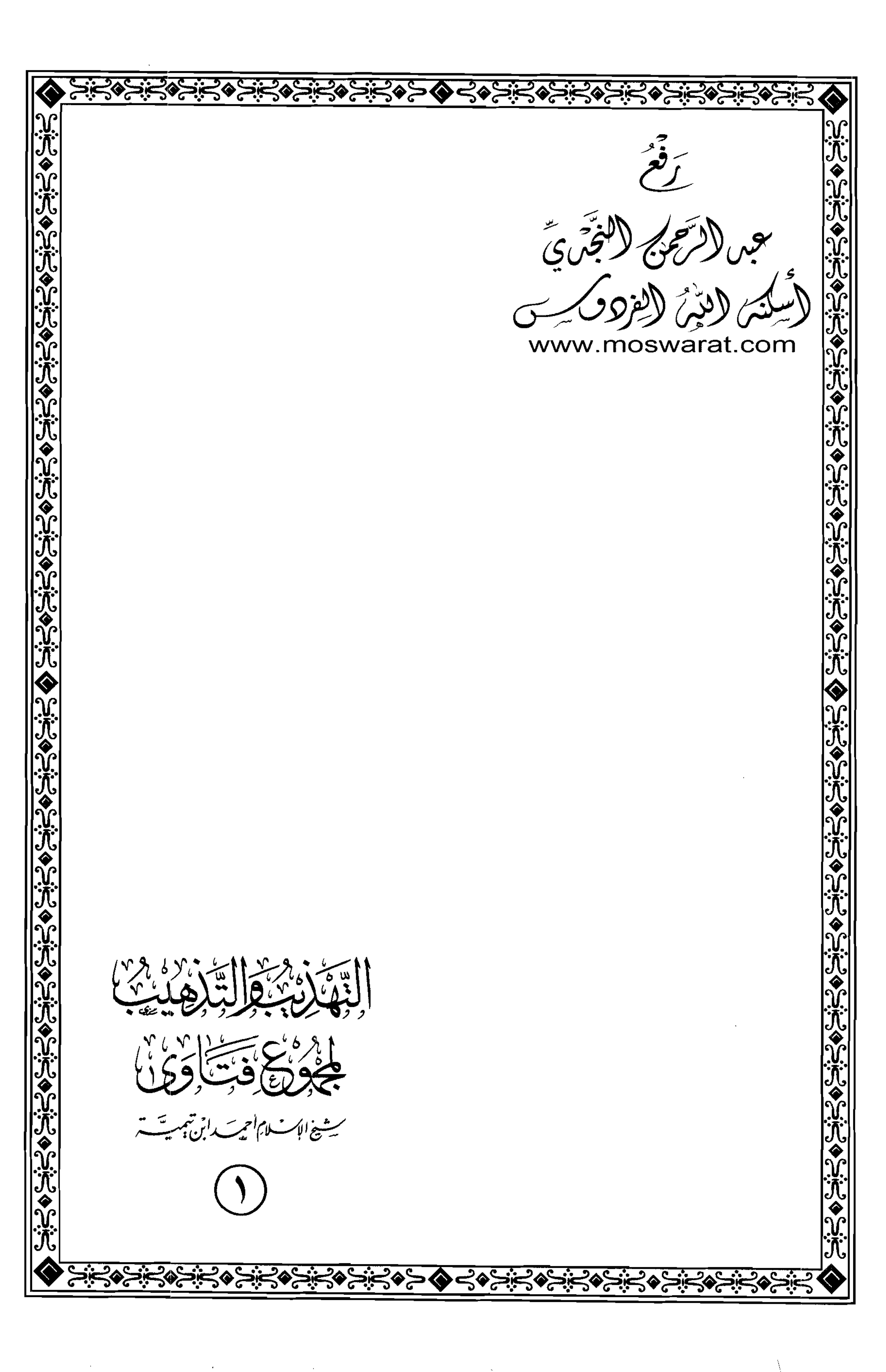
د. عاصم بن محمد اللحيدان

القاضي بالمحكمة العامة بالرياض

المجلد الأول

دار ابن الجوزي

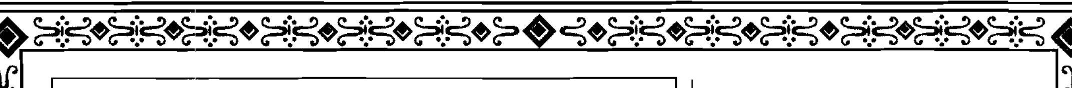

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية

(١)





دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:

الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان

ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣

٨٤١٢١٠٠

ص ب. واصل: ٨١١٤

الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦

الرقم الإضافي: ٤٩٧٣

الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥

جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨

الأحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢

جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩

جوّال: ٠٥٩٢٠٤١٣٧١

لبنان:

بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠

فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:

القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com

+966503897671

aljawzi

eljawzi

aljawzi.net

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اللحيدان، عاصم بن محمد

التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ./ عاصم بن محمد اللحيدان.- الدمام، ١٤٤١هـ

٥ مج

ردمك: ٢ - ٢٨ - ٨٢٩٨ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٩ - ٢٩ - ٨٢٩٨ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج١)

١ - الفتاوى الشرعية ٢ - الفقه الحنبلي أ. العنوان

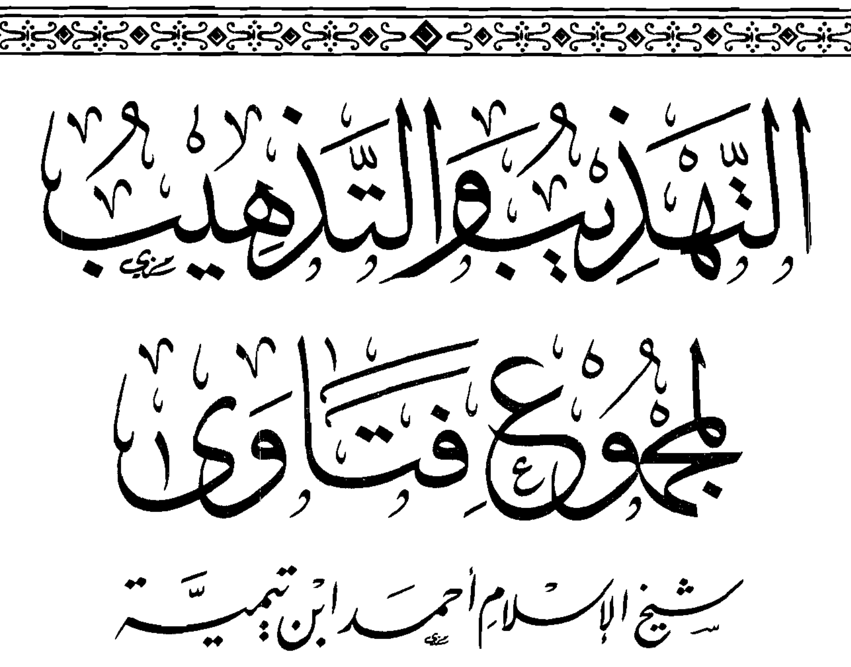
ديوي ٢٥٨,٤ ١٤٤١/٩٤٥٩

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ

الباركود الدولي: 9786038298282





التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية

تقديم

فضيلة الوالد الشيخ

د. محمد بن عبد العزيز اللحيدان

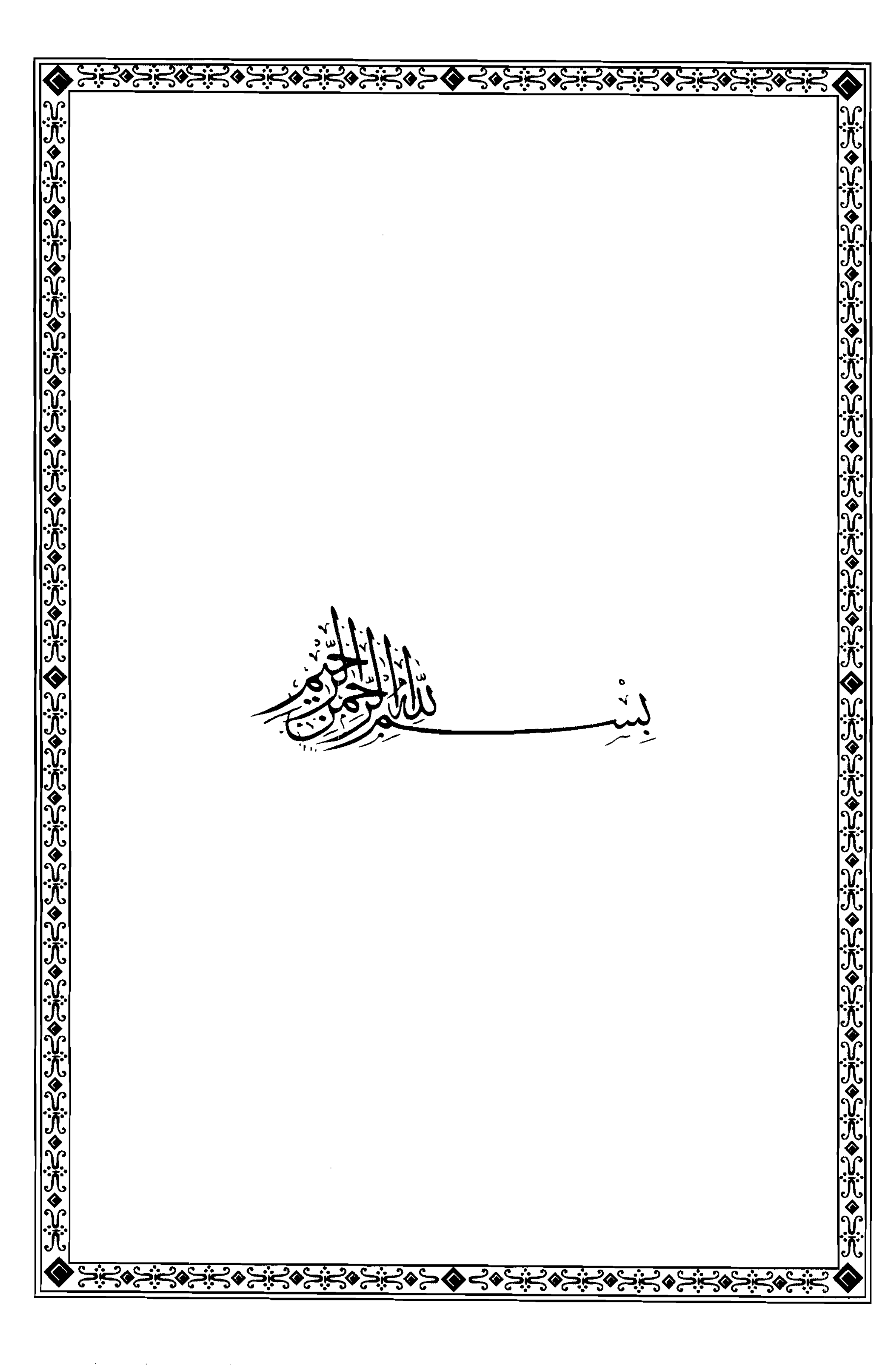
هذبه

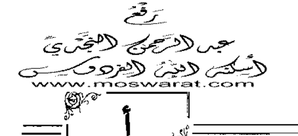
د. عاصم بن محمد اللحيدان

القاضي بالمحكمة العامة بالرياض

المجلد الأول

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ذي الجود والكرم، ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ [العلق]. فأطلعه على غوامض الحكم.

أحمده سبحانه على ما علَّم وألهم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة مبرأة من التهم، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله إلى العرب والعجم، جعل الله أمته خير الأمم، وهدى به إلى الطريق الأقوم، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإنه لا رتبة تفوق رتبة من تشتغل الملائكة بالاستغفار والدعاء له، وتضع له أجنحتها رضى بما يطلب، وإنه لينافس في دعاء الرجل الصالح، فكيف بدعاء الملائكة الذين ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

وإن من «أفضل ما اكتسبته النفوس، وحصلته القلوب، ونال به العبد الرفعة في الدنيا والآخرة، العلم والإيمان، ولذلك قرن الله بينهما في قوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وفي قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الروم: ٥٧]»[(١)].

وقد ورد في فضل العلم آيات وأحاديث كثيرة من ذلك:

أن الله قرن في كتابه الكريم شهادته بشهادة أهل العلم، فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨].

ومن ذلك: أن الله حصر الخشية منه في أهل العلم فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨].

ومن ذلك: أن الله فرق بين العالم والجاهل، ولم يسو بينهما فقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩].

---

(١) الفوائد لابن القيم: (١٠٣).

ومن ذلك: أن رسول الله ﷺ جعل ميراث النبوة عند أهل العلم فقال: «العلماء هم ورثة الأنبياء»[1] وأي فضل أعظم من هذا؟ أن يرث العالم النبوة بعلمه وفقهه، نسأل الله من فضله.

وإن من أعظم هذا الميراث كتاب: «مجموع الفتاوى» فهو جمع لجل ما سطره أبو العباس ابن تيمية، وهو بحر متلاطم زخار، وسيل جارف جرار، يزخر بالمسائل الحديثية، ويفيض بالفرائد العقدية، وينضح بالفوائد الفقهية، والتحقيقات الشرعية والعلمية؛ وما ذاك إلا لرسوخ قدمه، وطول باعه، وتمكنه من الأصول والفروع، ومعرفة مذاهب المخالفين.

وهذا مما جعله محل عناية واهتمام على فئة معينة من طلبة العلم، فليس بمقدور كلِّ طالب علم فهم وإدراك كثيرٍ مما فيه.

ومن المعلوم: أن أسلوب التهذيب والترتيب للدواوين والأسفار المطولة من أعظم وسائل تسهيل المادة العلمية لمن يريد أن يحصِّل العلم؛ إذ إنه يقدِّم المادة العلمية بأبسط الطرق، كما أنه يُستعان به على ازدياد نشر العلم بحيث يشمل طوائف شتى من المتعلمين، لما يحدثه من ترتيب الفائدة، وحذف ما لا يحتاج إليه؛ إما لتكراره، أو لشدة بيانه ووضوحه.

ولا يخفى أن الهمم قد قصرت عن الإكثار من جرد المطولات، ومالت إلى الإيجاز والمختصرات، كما قال ابن الحاجب في مختصر منتهى السول: «لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار، وميلها إلى الإيجاز والاختصار؛ صنفت مختصرًا في أصول الفقه، ثم اختصرته على وجه بديع وسبيل منيع؛ لا يصد اللبيب عن تعلمه صاد، ولا يرد الأديب عن تفهمه راد»[2].

ثم إن مسائل هذا السفر العظيم «**مجموع الفتاوى**» لأبي العباس ابن تيمية قد قصرت الهمم عن تحصيله لطوله، واقتصر بعض الناس على الكشف عما فيه من علم ومسائل وفوائد، ومن هنا سنحت فكرة كتاب «**التهذيب والتذهيب لمجموع الفتاوى**»، فانبرى ابننا الدكتور **عاصم بن محمد اللحيدان**، مشكورًا مأجورًا لهذا

---

(١) رواه الترمذي في سننه (٢٦٨٢) وأبو داود في سننه (٣٦٤٣) عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) انظر: مختصر المنتهى مع شرحه رفع الحاجب (١/ ٢٢٩).

العمل المبارك، فقام ونفض عن قلمه التراب، ورمى في هذا المضمار بسهم وثاب، هذَّبه تهذيبًا براقًا، وذهَّبَه تذهيبًا رقراقًا، لم يخل بشيء من فوائده، ولم يحذف شيئًا من أصول مسائله، فجاء هذا المؤلَّف إضافة جديدة للمكتبة الإسلامية.

وله في ذلك أسوة بمن تقدمه من العلماء، وقدوة بمن سبقه من الفضلاء؛ فقد درج علماء الأمصار في شتى الفنون وسائر الأعصار على اختصار المطولات في التفسير والحديث وشروح السنة والفقه وأصوله والتاريخ والنحو والبلاغة والمعاجم اللغوية.

فأما في التفسير: فـ«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي من أوسع كتب التفاسير بالنظر والدراية، و«الدر المنثور» للسيوطي من أوعب كتب التفسير في الأثر والرواية، اختصرهما وجمع بينهما الشوكاني في «فتح القدير».

وأما في الحديث: فـ «الجامع الصحيح للبخاري»، اختصره الزبيدي في «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»، و«صحيح مسلم»، اختصره القرطبي في «تلخيص صحيح الإمام مسلم»، و«سنن أبي داود»، اختصره المنذري في «مختصر سنن أبي داود».

وأما في شروح السنة النبوية: فـ «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، أوسع شرح «لصحيح البخاري»، لخصه ابن حجر وزاد عليه في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري».

قال الشيخ بكر أبو زيد: «فإنه في شرحه الفائق ـ فتح الباري ـ اتكأ على شرح شيخه ابن الملقن في هذه الأحاديث التي تناولها بعزو على ندرة وبدون عزو على كثرة..»(١).

وأما في التاريخ وعلم الرجال: فـ «تاريخ نيسابور» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، من أوسع دواوين الإسلام ومع كونه مفقودًا، فقد اختصره أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري في كتابه «مختصر تاريخ نيسابور»، وبقي التلخيص أصلًا للمحدثين وذخرًا للمؤرخين.

و«تاريخ دمشق» لابن عساكر من أكبر كتب التاريخ، اختصره أبو شامة المقدسي في «مختصر تاريخ دمشق».

---

(١) مقدمة شرح ابن الملقن على عمدة الأحكام (٣/١).

و«الكمال في أسماء الرجال» لعبد الغني المقدسي، هذّبه أبو الحجاج المزي وزاد عليه في «تهذيب الكمال»، ثم ذهّب الذهبي «تهذيب الكمال» في «تذهيب التهذيب»، وهذّبه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، ثم قرّبه في «تقريب التهذيب».

وأما في الفقه: فـ «الشرح الكبير على المقنع» لابن أبي عمر، و«الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي، لخصهما وجمع بينهما الشيخ محمد بن عبد الوهاب في «الفقه».

وأما في أصول الفقه: فـ «البحر المحيط» للزركشي، من أكبر كتب أصول الفقه، لخّصه الشوكاني في «إرشاد الفحول».

و«التحبير شرح التحرير» للمرداوي، من أوعب كتب الأصول، اختصره ابن النجار في «شرح الكوكب المنير».

و«الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي، اختصره ابن الحاجب في «منتهى السول والأمل»، ثم اختصره في «مختصر منتهى السول والأمل».

وأما في النحو: فـ «الكافية الشافية» لابن مالك، زهاء ثلاثة آلاف بيت، لخّصها في «الخلاصة» في ألف بيت.

ثم اختصرها السيوطي في «الوفية في مختصر الألفية» في ست مائة وثلاثين بيتًا.

وأما في البلاغة: فـ «مفتاح العلوم» لأبي يعقوب السكاكي في النحو والصرف والبلاغة، اختصر الخطيب القزويني البلاغة منه في «تلخيص المفتاح».

وأما في المعاجم: فـ «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي، اختصره الزبيدي في «مختصر العين».

و«إصلاح المنطق» لابن السكيت، اختصره أبو القاسم في «المنخل».

وأما في السيرة: فـ«السير والمغازي» لمحمد ابن إسحاق، اختصره ابن هشام في «السيرة النبوية»، ثم اختصر المختصر الشيخ محمد بن عبدالوهاب في «مختصر سيرة الرسول ﷺ».

وما الذي ذكرناه بالنسبة لما تركناه إلا كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وإلا فالمختصرات لا تكاد تحصى كثرة.

وقد كان بعض العلماء مغرمًا باختصار الكُتب وتهذيبها، مثل:

١ ـ عبد الرحيم بن محمد بن محمد بن يونس، قال عنه السبكيُّ: «وكان آيةً في القدرة على الاختصار»[١].

٢ ـ كذلك كان الذهبيُّ مولعًا باختصار الكتب، فقد اختصر «المحلَّى» لابن حزم، و«أُسد الغابة» لابن الأثير، و«جامع بيان العلم» لابن عبدالبر، و«تاريخ بغداد»، و«البَعث والنشور» للبيهقي، و«السنن الكبرى» للبيهقي، و«منهاج السنَّة» لابن تيميَّة... وغيرها.

٣ ـ كذلك ابن حجر، كان مكثرًا من التلخيص والاختصار، فقد لخص «البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن الملقن في «التلخيص الحبير»، ولخص «مقدمة ابن الصلاح» في مصطلح الحديث في «نخبة الفكر»، وغير ذلك.

٤ ـ كذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كان مكثرًا من التلخيص، فقد لخص «الشرح الكبير» لابن أبي عمر، و«الإنصاف» للمرداوي، و«مختصر السيرة» لابن هشام، و«زاد المعاد» لابن القيم.

وقد كان بعضهم يختصر مختصر المختصر، ويهذّب تهذيب التهذيب، كما صنع خليل في مختصره، وابن الحاجب في «مختصر منتهى السول»، وابن حجر في «تقريب التهذيب»، والسيوطي في «الوفية»، ومحمد بن عبد الوهاب في «السيرة النبوية».

ومن المعلوم: أن تهذيب الكتب فنٌّ من الفنون، يخضع لقَواعد، ويبنى على أسس، ويُشترط له شروط أهمها: عدم الإخلال بمقصد مؤلِّفه، وإلَّا أصبح تحريفًا.

ومن خلال اطلاعي على هذا المؤلف ـ «**التهذيب والتذهيب لمجموع الفتاوى**» ـ فإني ألفيته مرتبًا منسقًا مدققًا منمقًا، عذبًا في مادته، جميلًا في ترتيبه، شهدًا في تهذيبه، بارقًا في تذهيبه؛ فالمؤلِّف رتَّب ونسَّق وهذَّب مع إبقائه الفائدة المبتغاة من النص.

وقد استغرق هذا العمل منه سبعة أعوام، فكان محتوى يفي بالمطلوب، وفرعًا وسلّمًا ومعينًا لقراءة الأصل.

(١) انظر: طبقات الشافعية (٨/ ١٩١).

ولا أنسى في هذا المقام ـ بل هو واجب عليَّ ـ أن أدعو الله للشيخين عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي النجدي وولده محمد ـ رحمهما الله ـ؛ فقد بذلا جهدًا في استقصاء فتاوى أبي العباس ابن تيمية، وتتبعاها في مختلف البلاد، وصبرا على ما لقياه من صعوبات ونفقات وأخطار ومشقة، وأسفار في البحث والنسخ والمقابلة والتصحيح، فقد أمضى هذا الشيخ المبارك وولده محمد ـ رحمهما الله ـ أكثر من أربعين سنة في جمع هذا المجموع وترتيبه وطباعته، وقد وجدا في سبيل ذلك من العناء والمشقة ما أحتسب على الله أن يكون رفعة لهما في الدنيا وذخرًا لهما في الآخرة؛ فقد عانيا من كثرة السفر، والبحث عن المخطوطات، وترْك الأهل والأولاد، ومفارقة الأوطان مع قلة الزاد، ثم في قراءة وفك خط شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث إنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان سريع الكتابة، وكان خطه في غاية التعليق والإغلاق.

وقد رتباها وقسّماها فنونًا وأبوابًا، وأضافا إليها المطبوع من الرسائل الصغيرة والفتاوى، فجاءت مجموعة ضخمة بلغ مجموع صفحاتها (١٨,٨٣٥) صفحة موزعة على (٣٧) مجلدًا، حوت العديد من كتب الاعتقاد والتوحيد، والفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، وغيرها من العلوم الأخرى.

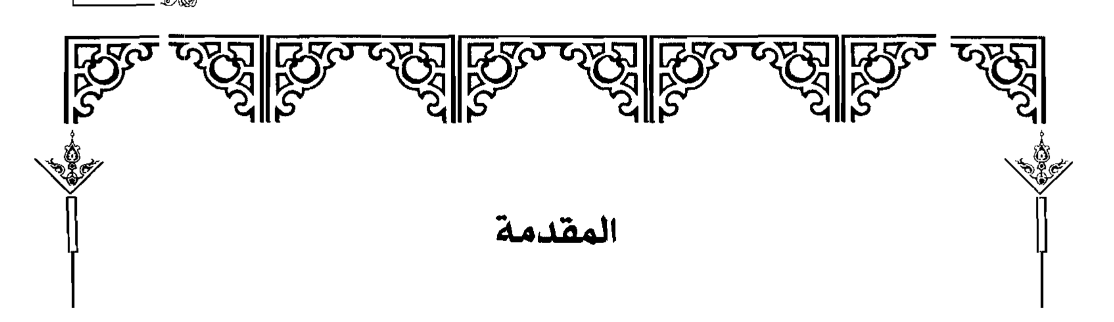
وختامًا: أسأل الله بمنِّه وكرمه أن يتقبل من ابننا، وأن يجعل عمله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

والله المستعان وعليه التكلان وهو الهادي إلى سواء السبيل.

كتبه:

د. محمد بن عبد العزيز اللحيدان

الجمعة غرة رمضان ١٤٤١هـ



المقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ(١)

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة].

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام].

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١﴾ [الكهف].

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ۝١﴾ [سبأ].

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝١﴾ [فاطر](٢).

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له؛ «أفضل ما نطق به الناطقون»(٣)، و«أحسن الحسنات»(٤)، «﴿وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٧٠﴾ [القصص] الذي دل على وحدانيته في إلهيته أجناس الآيات، وأبان علمه لخليقته ما فيها من إحكام المخلوقات، وأظهر قدرته على بريته ما أبدعه من أصناف المحدثات، وأرشد إلى فعله بسنته تنوع الأحوال المختلفات، وأهدى برحمته لعباده نعمه التي لا يحصيها إلا رب السمٰوات، وأعلم

(١) قال ابن تيمية: «شرعت التسمية في افتتاح الأعمال كلها» مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٩٢).

(٢) قال ابن تيمية: «وفي الخطب المشروعة لا بد فيها من تحميد وتوحيد، وهذان هما ركن في كل خطاب، ثم بعد ذلك يذكر المتكلم من مقصوده ما يناسب من الأمر والنهي، والترغيب والترهيب، وغير ذلك» مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥١).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣).

بحكمته البالغة دلائل حمده وثنائه الذي يستحقه من جميع الحالات»[١].

وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، المبعوث «رحمة للعالمين، ومحجة للسالكين، وحجة على الخلائق أجمعين، وافترض على العباد طاعته ومحبته وتعزيره وتوقيره، والقيام بأداء حقوقه، وسد إليه جميع الطرق، فلم يفتح لأحد إلا من طريقه، وأخذ العهود والمواثيق بالإيمان به، واتباعه على جميع الأنبياء والمرسلين، وأمرهم أن يأخذوها على من اتبعهم من المؤمنين. أرسله الله بالهدى ودين الحق بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا»[٢]، صلى الله عليه، وعلى آله، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد.

فقد روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ في مستهل كتابه «الصحيح» حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»[٣]. وهذا حديث عظيم يندرج فيه من أبواب العلم والعمل ما ينيف على الحصر.

و«لا ريب أن لذة العلم أعظم اللذات، واللذة التي تبقى بعد الموت، وتنفع في الآخرة، هي لذة العلم بالله والعمل له، وهو الإيمان به»[٤]، وأن «حصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم، فالجسم يحس بالطعام والشراب، وكذلك القلوب تحس بما يتنزل إليها من العلوم التي هي طعامها وشرابها»[٥].

ومما تستجلى منه لذة هذا العلم كلام شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨هـ ـ رحمه الله وأسكنه أعالي جنانه ـ، وذلك في مؤلفاته وفتاويه ورسائله، ومنها «مجموع الفتاوى» الذي يقع في (٣٧) مجلدًا، وهو جمع لما تفرق من كتب شيخ الإسلام ورسائله،

---

(١) مجموع الفتاوى (١/١).
(٢) مجموع الفتاوى (١٩/١٠٢).
(٣) قال ابن تيمية: «كان السلف يستحبون أن يفتتحوا مجالسهم وكتبهم وغير ذلك بحديث: «إنما الأعمال بالنيات» في أول الأمر وبدايته» مجموع الفتاوى (١٨/٢٤٦).
(٤) مجموع الفتاوى (١٤/١٦٢).
(٥) مجموع الفتاوى (٤/٤١).

قام به الشيخان الجليلان عبد الرحمن ابن قاسم وابنه محمد ـ رحمهما الله ـ، فكان عملًا وجهدًا مباركًا؛ كتب الله له القبول والبركة والنفع، فجزى الله الشيخين الفردوس ووالديهم وأهليهم وذرياتهم.

وناهيك بشيخ الإسلام منزلةً وعلمًا وقدرًا بين العلماء، فقد قال تلميذه عماد الدين الواسطي (ابن شيخ الحزاميين) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فوالله، ثمَّ والله، ثمَّ والله، لم يُرَ تحت أَدِيم السَّماء مثل شيخكم علمًا وعملًا، وحالًا وخُلقًا واتباعًا، وكرمًا وحلمًا في حق نفسه، وقيامًا في حق الله عند انتهاك حرماته؛ أصدق النَّاس عقدًا، وأصحهم علمًا وعزمًا، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق وقيامه همة، وأسخاهم كفًّا، وأكملهم اتبَاعًا لنَبيه محمد ﷺ.

ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلى النبوة المحمدية وسنتها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل، بحيث يشهد القلب الصَّحيح أن هذا هو الاتباع حقيقة.

وبعد ذلك كله: فقول الحق فريضة، فلا ندعي فيه العصمة عن الخطأ، ولا ندعي إكماله لغايات الخصائص المطلوبة»[1].

هذا وقد يسّر الله قراءة «مجموع الفتاوى» بتمامه، وتهذيبه وتذهيبه وتقييد فوائده، حتى اجتمع هذا السفر المبارك، فجاء وفقًا للمنهج الآتي.

منهج التهذيب والتذهيب:

١ ـ الشمولية والاستيعاب: فقد شمل التهذيب واستوعب جميع «مجموع الفتاوى»، وحوى جميع الرسائل والمسائل والفتاوى، مع التوسع كثيرًا في النقل من قسم الفقه؛ لتشعب مسائله، وكثرة فروعه.

٢ ـ عنونة الفصول: حيث وُضِع عنوانٌ ـ يوضح المراد ـ لبعض الفصول المبهمة أو المواضع التي تحتاج عنوانًا يُسهِّل الوصول إليها.

٣ ـ النقل بالنص: فكل ما نُقِل من الأصل فهو بنصه من أول النقل إلى نهايته، دون حذف أو تعديل أو اختصار أو شرح أو إضافة، عدا ما يلي:

---

(١) «التذكرة والاعتبار، والانتصار للأبرار دفاعًا عن ابن تيمية»، لعماد الدين الواسطي (ابن شيخ الحزاميين) ص (٤٤ ـ ٤٥).

أ ـ حذف حرف العطف في أول النقل.

ب ـ إذا كان النقل يبدأ بـ (أن) فتُغَيّر إلى (إن) لمناسبة الابتداء بها.

٤ ـ ترقيم الفوائد: كل ما نُقِلَ قد وُضِعَ له رقم مستقل؛ تسهيلًا للقارئ، وربما كان النقلان متصلين في الأصل، ولكن تُفَرَّق كل فائدة برقم جديد؛ لأن مطلع الفائدة يحسن أن يكون مستقلًا لأهميتها.

٥ ـ عزو النقل: من خلال وضع رقم الجزء والصفحة من أصل «مجموع الفتاوى» لكل فائدة، ووضع علامة / عند الانتقال إلى الصفحة التي تليها من الأصل، فلا يحتاج القارئ إلى الاستعانة بالأصل للتوثيق، فكل ما في التهذيب هو في الأصل بجزئه وصفحته، وبذلك يكون التهذيب مطابقًا للأصل في العزو.

٦ ـ ذكر المسائل المختلف فيها والقائلين بها وأدلة كل قول ومناقشتها، والحذف ربما يكون لشيء يسير لا يؤثر.

٧ ـ حذف ما يلي:

أ ـ التكرار: سواء في النصوص أو النقول أو الفتاوى أو غيرها، وقد لا يحذف التكرار في أحوال:

- اتصال الفائدة وصعوبة تجزئتها برقم مستقل، أو تكون الفائدة مرتبطة بما قبلها.
- أن تكون في الفائدة المكررة إضافة جديدة.

ب ـ بعض النقولات والأمثلة، فيكتفى بما يوضح المراد.

ج ـ السؤال: وربما ذُكر السؤال في الحاشية إن كان مهمًّا أو لا يفهم الجواب إلا به.

د ـ بعض الاستطرادات **العامة**، والمناقشات الكلامية المتعمقة.

هـ ـ نقولات لغير شيخ الإسلام، نحو نقولاته عن علماء آخرين أو قول مخالف لم تظهر أهمية في نقلها.

٨ ـ الحاشية، وذُكِرَ فيها ما يأتي:

أ ـ ما ذكره الشيخ ابن قاسم في الحاشية، مع بيان نسبته لابن قاسم بإضافة (ق).

ب ـ معنى الغريب من الألفاظ حسب الاجتهاد، مع الإحالة على المصدر.

ج ـ تعليقات يسيرة للتوضيح: ومنها: بيان الضمائر، وبداية النقل ونهايته من رسائل ابن تيمية وكتبه، وتصويب ما لا بد منه.

د ـ السؤال: إما كاملًا أو مختصرًا إن ظهرت أهمية في نقله.

٩ ـ تعريض الخط: وُضِعَ الخط عريضًا في شتى العلوم (العقيدة، والقرآن، والتفسير، والحديث، وأصول الفقه، والفقه، واللغة، والمنطق، والسلوك والآداب، وغيرها) وذلك لما يلي:

أ ـ الإجماعات والاتفاقات ونفي الخلاف.

ب ـ القواعد والضوابط.

ج ـ الفوائد والفرائد المنتقاة من التهذيب.

د ـ بعض العناوين الرئيسة.

وهذه الأمور زبدة التهذيب واختصاره، **وهي (تذهيب للتهذيب)**.

١٠ ـ تلوين الخط مع تعريضه: وُضِعَ الخط ملونًا ومعرضًا للتقسيمات والأقوال والتفريعات في بداية الكلام.

١١ ـ العناية بالكلمات المشكلة، وعلامات الترقيم: وذلك بضبط الكلمات المشكلة، ووضع علامات الترقيم حسب الاجتهاد.

١٢ ـ عزو الآيات: فيُذْكَرُ اسم السورة ورقم الآية إن لم يكن ضمن نص الآية.

١٣ ـ النسخة المعتمدة: نسخة مجمع الملك فهد بجمع الشيخين عبد الرحمن ابن قاسم وابنه محمد ـ رحمهما الله ـ.

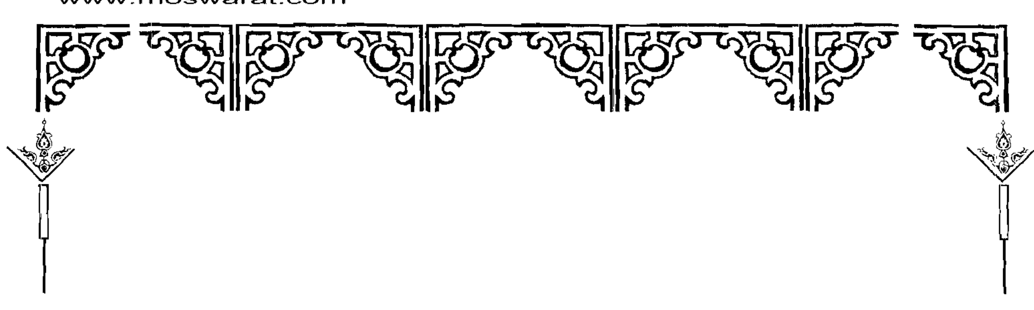
١٤ ـ فهرس الموضوعات: هُذِّبَتْ فهارس الشيخ ابن قاسم، ووُضِعَتْ العناوين العامة والشاملة دون الموضوعات الصغيرة أو الجزئية.

وبعد ذلك كله: فهذا اجتهاد من العبد الفقير المقل، ويرجو من القارئ التوجيه والنصح والتقويم.

أسأل الله أن ينفع به كاتبه وقارئه..

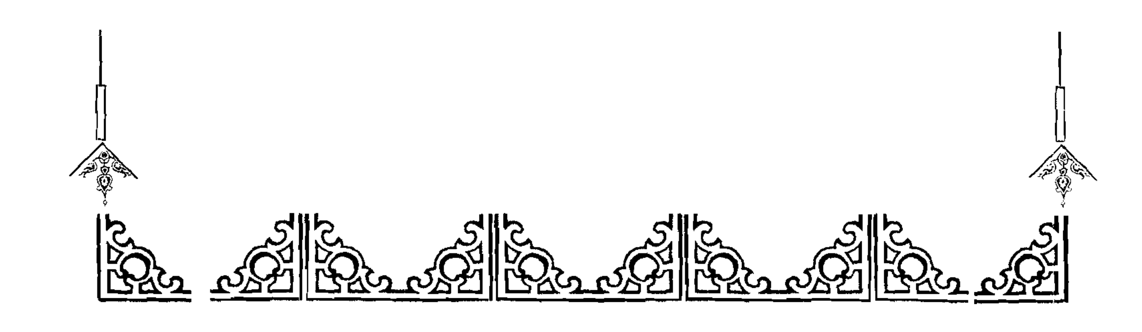
كتبه
د. عاصم بن محمد اللحيدان
٨/٨/١٤٤١هـ
بريد dr.asem35@gmail.com





التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء الأول)





توحيد الألوهية

قال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ـ قدّس الله روحه ـ:

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام]، العالم بما كان وما هو كائن وما سيكون، الذي: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس] الذي: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [القصص]، ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [القصص] الذي دل على وحدانيته في إلٰهيته أجناس الآيات، وأبان علمه لخليقته ما فيها من إحكام المخلوقات، وأظهر قدرته على بريته ما أبدعه من أصناف المحدثات، وأرشد إلى فعله بسُنَّته تنوع الأحوال المختلفات، وأهدى برحمته لعباده نعمه التي لا يحصيها إلا رب السمٰوات، وأعلم بحكمته البالغة دلائل حمده وثنائه الذي يستحقه من جميع الحالات، لا يحصي العباد ثناء عليه؛ بل هو كما أثنى على نفسه؛ لما له من الأسماء والصفات، وهو المنعوت بنعوت الكمال وصفات الجلال التي لا يماثله فيها شيء من الموجودات، وهو القدوس السلام المتنزه أن يماثله شيء في نعوت الكمال أو يلحقه شيء من الآفات، فسبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. (١/١)

٢ أرسل الرسل مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وكان الله عزيزًا حكيمًا، مبشرين لمن أطاعهم بغاية المراد من كل ما تحبه النفوس وتراه نعيمًا، ومنذرين لمن عصاهم باللعن والإبعاد، وأن يعذبوا عذابًا أليمًا، وأمرهم بدعاء الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له مخلصين له الدين ولو كره المشركون. (١/ ٢)

٣ ختمهم بمحمد ﷺ أفضل الأولين والآخرين، وصفوة ربِّ العالمين،

الشاهد البشير النذير الهادي السراج المنير، الذي أخرج به الناس من الظلمات إلى النور وهداهم إلى صراط العزيز الحميد. (١/ ٢)

٤ جعل أمته خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله، يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله، هو شهيد عليهم وهم شهداء على الناس في الدنيا والآخرة بما أسبغه عليهم من النعم الباطنة والظاهرة وعصمهم أن يجتمعوا على ضلالة. (١/ ٢)

٥ خصهم بالرواية والإسناد الذي يميز به بين الصدق والكذب الجهابذة النقاد، وجعل هذا الميراث يحمله من كل خلف عدوله، أهل العلم والدين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين؛ لتدوم بهم النعمة على الأمة، ويظهر بهم النور من الظلمة، ويحيي بهم دين الله الذي بعث به رسوله، وبيَّن الله بهم للناس سبيله، فأفضل الخلق أتبعهم لهذا النبي الكريم المنعوت في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة]. (١/ ٣)

٦ إنه لا سعادة للعباد، ولا نجاة في المعاد إلا باتباع رسوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ [النساء]. **فطاعة الله ورسوله قطب السعادة التي عليه تدور، ومستقر النجاة الذي عنه لا تحور.** (١/ ٤)

٧ **قد ذكر الله طاعة الرسول واتباعه في نحو من أربعين موضعًا من القرآن.** (١/ ٤)

٨ قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. **فجعل محبة العبد لربه موجبة لاتباع الرسول، وجعل متابعة الرسول سببًا لمحبة الله عبده.** (١/ ٥)

٩ بمحمد ﷺ تبين الكفر من الإيمان، والربح من الخسران، والهدى من الضلال، والنجاة من الوبال، والغي من الرشاد، والزيغ من السداد، وأهل الجنة من أهل النار، والمتقون من الفجار، وإيثار سبيل من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من سبيل المغضوب عليهم والضالين. **فالنفوس أحوج إلى معرفة ما جاء به واتباعه منها إلى الطعام والشراب، فإن هذا إذا فات حصل الموت في الدنيا، وذاك إذا فات حصل العذاب.** (١/ ٥)

١٠ لهذا كان **تبليغ الدين من أعظم فرائض الإسلام، وكان معرفة ما أمر الله به رسوله واجبًا على جميع الأنام.** (١/ ٦)

١١ لما كان **القرآن** متميزًا بنفسه ـ لما خصَّه الله به من الإعجاز الذي باين به كلام الناس كما قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء]. وكان منقولًا بالتواتر ـ **لم يطمع أحد في تغيير شيء من ألفاظه وحروفه، ولكن طمع الشيطان أن يدخل التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتأويل**، وطمع أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضل به بعض العباد، فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق والبهتان، وانتُدِبوا لحفظ السُّنَّة ومعاني القرآن من الزيادة في ذلك والنقصان. وقام كل من علماء الدين بما أنعم به عليه وعلى المسلمين ـ مقام أهل الفقه الذين فقهوا معاني القرآن والحديث ـ بدفع ما وقع في ذلك من الخطأ في القديم والحديث، وكان من ذلك **الظاهر الجلي**: الذي لا يسوغ عنه العدول، ومنه **الخفي**: الذي يسوغ فيه الاجتهاد للعلماء العدول. وقام علماء النقل والنقاد بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطارف والتِّلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب،/ ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة، ما هو عند أهله معلوم، ولمن طلب معرفته معروف مرسوم، بتوسد أحدهم التراب، وتركهم لذيذ الطعام والشراب، وترك معاشرة الأهل والأصحاب، والتصبر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال الصعاب، أمر حببه الله إليهم وحلّاه ليحفظ بذلك دين الله. كما جعل البيت مثابة للناس وأمنًا يقصدونه من كل فج عميق، ويتحملون فيه أمورًا مؤلمة تحصل في الطريق، وكما حبب إلى أهل القتال الجهاد بالنفس والمال حكمة من الله يحفظ بها الدين ليهدي المهتدين، ويظهر به الهدى ودين الحق الذي بعث به رسوله ولو كره المشركون. (١/ ٧ ـ ٨)

١٢ من كان مخلصًا في أعمال الدين يعملها لله كان من أولياء الله المتقين أهل النعيم المقيم، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾﴾ [يونس]. وقد **فسر النبي ﷺ البشرى في الدنيا بنوعين: أحدهما: ثناء المثنين عليه. الثاني: الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح، أو**

ترى له. فقيل: يا رسول الله؛ الرجل يعمل العمل لنفسه فيحمده الناس عليه. قال: «تلك عاجل بشرى المؤمن». وقال البراء بن عازب: سئل النبي ﷺ عن قوله: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ فقال: «هي الرؤيا الصالحة يرها الرجل الصالح؛ أو ترى له». (١/٨)

١٣ القائمون بحفظ العلم الموروث عن رسول الله ﷺ الربان، الحافظون له من الزيادة والنقصان؛ هم من أعظم أولياء الله المتقين وحزبه/ المفلحين؛ بل لهم مزية على غيرهم من أهل الإيمان والأعمال الصالحات، كما قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. (١/٨ ـ ٩)

١٤ **علم الإسناد والرواية مما خصَّ الله به أمة محمد ﷺ**، وجعله سلمًا إلى الدراية، **فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثُرُون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات**، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسُّنَّة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم. (١/٩)

١٥ **إذا اجتمع أهل الفقه على القول بحكم لم يكن إلا حقًّا، وإذا اجتمع أهل/ الحديث على تصحيح حديث لم يكن إلا صدقًا**، ولكل من الطائفتين من الاستدلال على مطلوبهم بالجلي والخفي ما يعرف به من هو بهذا الأمر حفي. (١/٩ ـ ١٠)

١٦ قال سفيان بن عيينة: لا تجد أحدًا من أهل الحديث إلا وفي وجهه نضرة؛ لدعوة النبي ﷺ يقال، نَضُرَ ونَضَر، والفتح أفصح، ولم يزل أهل العلم في القديم والحديث يعظمون نقلة الحديث، حتى قال الشافعي ﷺ: «إذا رأيت رجلًا من أهل الحديث فكأني رأيت رجلًا من أصحاب النبي ﷺ». وإنما قال الشافعي هذا؛ لأنهم في مقام الصحابة من تبليغ حديث النبي ﷺ. (١/١١)

قاعدة في الجماعة والفرقة وسبب ذلك ونتيجته

١٧ **(أنْ): المفسرة التي تأتي بعد فعل من معنى القول لا من لفظه**، كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ﴾ [النحل: ١٢٣]. ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١]. والمعنى: قلنا لهم: اتقوا الله، فكذلك قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣]. في معنى: قال لكم من الدين ما وصى به رسلًا، قلنا: أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه. (١/١٢)

١٨ ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤]. فأخبر أن

تفرقهم إنما كان بعد مجيء العلم الذي بيَّن لهم ما يتقون؛ فإن الله ما كان ليضل قومًا بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون، وأخبر أنهم ما تفرقوا إلا بغيًا، والبغي مجاوزة الحد، كما قال ابن عمر: «...[1] الكبر والحسد»، وهذا بخلاف التفرق عن اجتهاد ليس فيه علم، ولا قصد به البغي كتنازع العلماء السائغ، **والبغي إما تضييع للحق، وإما تعد للحد؛ فهو إما ترك واجب، وإما فعل محرم**. فعلم أن موجب التفرق هو ذلك. (١/ ١٤)

١٩ **نجد كثيرًا** من المتفقهة والمتعبدة، إنما همته طهارة البدن فقط، ويزيد فيها على المشروع اهتمامًا وعملًا، ويترك من طهارة القلب ما أمر به إيجابًا أو استحبابًا، ولا يفهم من الطهارة إلا ذلك، **ونجد كثيرًا** من المتصوفة والمتفقرة، إنما همته طهارة القلب فقط، حتى يزيد فيها على المشروع اهتمامًا وعملًا، ويترك من طهارة البدن ما أمر به إيجابًا أو استحبابًا، **فالأولون** يخرجون إلى الوسوسة المذمومة في كثرة صب الماء، وتنجيس ما ليس بنجس، واجتناب ما لا يشرع اجتنابه، مع اشتمال قلوبهم على أنواع من/ الحسد والكبر والغل لإخوانهم، وفي ذلك مشابهة بيِّنة لليهود، **والآخرون** يخرجون إلى الغفلة المذمومة، فيبالغون في سلامة الباطن حتى يجعل الجهل بما تجب معرفته من الشر الذي يجب اتقاؤه من سلامة الباطن، ولا يفرقون بين سلامة الباطن من إرادة الشر المنهي عنه، وبين سلامة القلب من معرفة الشر المعرفة المأمور بها، ثم مع هذا الجهل والغفلة قد لا يجتنبون النجاسات، ويقيمون الطهارة الواجبة مضاهاة للنصارى، وتقع العداوة بين الطائفتين بسبب ترك حظ مما ذكروا به، والبغي الذي هو مجاوزة الحد، **إما** تفريطًا وتضييعًا للحق، **وإما** عدوانًا وفعلًا للظلم، والبغي **تارة** يكون من بعضهم على بعض، **وتارة** يكون في حقوق الله، وهما متلازمان ولهذا قال: ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾، فإن كل طائفة بغت على الأخرى، فلم تعرف حقها الذي بأيديها ولم تكف عن العدوان عليها. (١/ ١٥ ـ ١٦)

٢٠ **سبب الاجتماع والألفة**: جمع الدين والعمل به كله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما أمر به باطنًا وظاهرًا، **وسبب الفرقة**: ترك حظ مما أمر العبد به، والبغي بينهم، **ونتيجة الجماعة**: رحمة الله ورضوانه وصلواته، وسعادة الدنيا

(١) بياض بالأصل. (ق).

والآخرة، وبياض الوجوه، **ونتيجة الفرقة:** عذاب الله ولعنته، وسواد الوجوه، وبراءة الرسول ﷺ منهم، وهذا أحد الأدلة على أن **الإجماع حجة قاطعة**، فإنهم إذا اجتمعوا كانوا مطيعين لله بذلك مرحومين، **فلا تكون طاعة الله ورحمته بفعل لم يأمر الله به من اعتقاد أو قول أو عمل**، فلو كان القول أو العمل الذي اجتمعوا عليه لم يأمر الله به لم يكن ذلك طاعة لله، ولا سببًا لرحمته، وقد احتج بذلك أبو بكر عبد العزيز في أول «التنبيه»؛ نبه على هذه النكتة. (١٧/١)

٢١ قال ﷺ في الحديث المشهور في «السنن» من رواية فقيهي الصحابة: عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت: «ثلاث لا يُغَلُّ عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم». وفي حديث أبي هريرة المحفوظ: «إن الله يرضى لكم ثلاثًا: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولّاه الله أمركم». فقد جمع في هذه الأحاديث بين الخصال الثلاث؛ **إخلاص العمل لله، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، وهذه الثلاث تجمع أصول الدين وقواعده وتجمع الحقوق التي لله ولعباده، وتنتظم مصالح الدنيا والآخرة.** (١٨/١)

٢٢ الحقوق قسمان: **حق لله وحق لعباده، فحق الله** أن نعبده ولا نشرك به شيئًا، كما جاء في أحد الحديثين، وهذا معنى إخلاص العمل لله، كما جاء في الحديث الآخر. **وحقوق العباد** قسمان: **خاص وعام، أما الخاص** فمثل بر كل إنسان والديه، وحق زوجته وجاره، فهذه من فروع الدين؛ لأن المكلف قد يخلو عن وجوبها عليه؛ ولأن مصلحتها خاصة فردية. **وأما الحقوق العامة** فالناس نوعان: **رعاة ورعية؛** فحقوق الرعاة مناصحتهم؛ وحقوق الرعية لزوم جماعتهم؛ فإن مصلحتهم لا تتم إلا باجتماعهم، وهم لا يجتمعون على ضلالة؛ بل مصلحة دينهم ودنياهم في اجتماعهم واعتصامهم بحبل الله جميعًا؛ فهذه الخصال تجمع أصول الدين. وقد جاءت مفسرة في الحديث الذي رواه مسلم عن تميم الداري قال: قال رسول ﷺ: «الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصحية، قالوا لمن يا رسول الله؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمسن وعامتهم». فالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله تدخل في حق الله وعبادته وحده لا شريك له،والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم هي مناصحة ولاة الأمر ولزوم جماعتهم، فإن لزوم جماعتهم هي نصيحتهم العامة، وأما النصيحة الخاصة لكل واحد منهم بعينه، فهذه يمكن بعضها ويتعذر استيعابها على سبيل التعيين. (١٨/١)

﴿ قاعدة في توحيد الله وإخلاص العمل له ﴾

٢٣ إن العبد؛ بل كل حي؛ بل وكل مخلوق سوى الله، هو فقير محتاج إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضره، والمنفعة للحي هي من جنس النعيم واللذة، والمضرة هي من جنس الألم والعذاب، فلا بد له من **أمرين**: **أحدهما**: هو المطلوب المقصود المحبوب الذي ينتفع ويلتذ به. **والثاني**: هو المعين الموصل المحصل لذلك المقصود والمانع من دفع المكروه. وهذان هما الشيئان المنفصلان: الفاعل والغاية، فهنا **أربعة أشياء**: **أحدها**: أمر هو محبوب مطلوب الوجود./ **والثاني**: أمر مكروه مُبغَض مطلوب العدم، **والثالث**: الوسيلة إلى حصول المطلوب المحبوب، **والرابع**: الوسيلة إلى دفع المكروه، فهذه الأربعة الأمور ضرورية للعبد؛ بل ولكل حي لا يقوم وجوده وصلاحه إلا بها، وأما ما ليس بحي فالكلام فيه على وجه آخر. (١/ ٢١ ـ ٢٢)

٢٤ إذا تبيَّن ذلك فبيان ما ذكرته من وجوه: **أحدها**: أن الله تعالى هو الذي يحب[1] أن يكون هو المقصود المدعو المطلوب، وهو المعين على المطلوب وما سواه هو المكروه، وهو المعين على دفع المكروه؛ فهو سبحانه الجامع للأمور الأربعة دون ما سواه، وهذا معنى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]. فإن العبودية تتضمن المقصود المطلوب، لكن على أكمل الوجوه، والمستعان هو الذي يستعان به على المطلوب؛ **فالأول** من معنى الألوهية، **والثاني** من معنى الربوبية. (١/ ٢٢)

٢٥ **الوجه الثاني**: أن الله خلق الخلق لعبادته الجامعة لمعرفته والإنابة إليه ومحبته والإخلاص له، فبذكره تطمئن قلوبهم، وبرؤيته في الآخرة تقر عيونهم، ولا شيء يعطيهم في الآخرة أحب إليهم من النظر إليه، ولا شيء يعطيهم في الدنيا أعظم من الإيمان به. (١/ ٢٣)

٢٦ **«لا إلٰه إلا الله» أحسن الحسنات.** (١/ ٢٣)

٢٧ ليس في الكائنات ما يسكن العبد إليه ويطمئن به، ويتنعم بالتوجه إليه؛ إلا الله سبحانه، **ومن عَبَد غير الله وإن أحبه وحصل له به مودة في الحياة الدنيا ونوع من اللذة؛ فهو مفسدة لصاحبه أعظم من مفسدة التذاذ أكل الطعام المسموم.** (١/ ٢٤)

٢٨ **اعلم أن فقر العبد إلى الله ـ أن يعبد الله لا يشرك به شيئًا ـ ليس له نظير فيقاس**

(١) كذا في الأصل، والأنسب للسياق يجب.

به؛ **لكن يشبه من بعض الوجوه حاجة الجسد إلى الطعام والشراب**، وبينهما فروق كثيرة. فإن حقيقة العبد قلبه وروحه، وهي لا صلاح لها إلا بإلٰهها الله الذي لا إلٰه إلا هو، فلا تطمئن في الدنيا إلا بذكره، وهي كادحة إليه كدحًا فملاقيته ولا بد لها من لقائه، ولا صلاح لها إلا بلقائه. ولو حصل للعبد لذات أو سرور بغير الله فلا يدوم ذلك. (١/ ٢٤)

٢٩ أما إلٰهه فلا بد له منه في كل حال وكل وقت، وأينما كان فهو معه؛ ولهذا قال إمامنا إبراهيم الخليل ﷺ: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ [الأنعام]. وكان **أعظم آية في القرآن الكريم**: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. (١/ ٢٥)

٣٠ اعلم أن هذا الوجه مبني على أصلين: **أحدهما**: على أن نفس الإيمان بالله وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحه وقوامه، كما عليه أهل الإيمان، وكما دل عليه القرآن، لا كما يقول من يعتقد من أهل الكلام ونحوهم: إن عبادته تكليف ومشقة، وخلاف مقصود القلب لمجرد الامتحان والاختبار، أو لأجل التعويض بالأجرة كما يقوله المعتزلة وغيرهم. فإنه وإن كان في الأعمال الصالحة ما هو على خلاف هوى النفس ـ والله سبحانه يأجر العبد على الأعمال المأمور بها مع المشقة، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٞ وَلَا نَصَبٞ﴾ الآية [التوبة: ١٢٠]، وقال ﷺ لعائشة: «أجرك على قدر نصبك» ـ فليس ذلك هو المقصود الأول بالأمر الشرعي، وإنما وقع ضمنًا وتبعًا لأسباب ليس هذا موضعها، وهذا يفسر في موضعه. ولهذا **لم يجئ في الكتاب والسُّنَّة وكلام السلف إطلاق القول على الإيمان والعمل الصالح أنه تكليف** كما يطلق ذلك كثير من المتكلمة والمتفقهة، **وإنما جاء ذكر التكليف في موضع النفي**؛ كقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (١/ ٢٥)

٣١ **الأصل الثاني**: النعيم في الدار الآخرة أيضًا مثل النظر إليه لا كما يزعم طائفة من أهل الكلام ونحوهم: أنه لا نعيم ولا لذة إلا بالمخلوق من المأكول والمشروب والمنكوح ونحو ذلك؛ بل اللذة والنعيم التام في حظهم من الخالق ﷻ كما في الدعاء المأثور: «اللَّهُمَّ إني أسألك لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة». رواه النسائي. (١/ ٢٦)

٣٢ قال تعالى في حق الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين]. **فعذاب الحجاب أعظم أنواع العذاب، ولذة النظر إلى وجهه أعلى اللذات**، ولا تقوم حظوظهم من سائر المخلوقات مقام حظهم منه تعالى. (١/ ٢٧)

٣٣ **الوجه الثالث**: أن المخلوق ليس عنده للعبد نفع ولا ضرر، ولا عطاء ولا منع، ولا هدى ولا ضلال، ولا نصر ولا خذلان، ولا خفض ولا رفع، ولا عز ولا ذل؛ بل ربه هو الذي خلقه ورزقه، وبصَّره وهداه وأسبغ عليه نعمه، فإذا مسه الله بضر فلا يكشفه عنه غيره، وإذا أصابه بنعمة لم يرفعها عنه سواه. وأما العبد فلا ينفعه ولا يضره إلا بإذن الله، وهذا الوجه أظهر للعامة من الأول، ولهذا خوطبوا به في القرآن أكثر من الأول، لكن إذا تدبر اللبيب طريقة القرآن، وجد أن الله يدعو عباده بهذا الوجه إلى الأول. فهذا الوجه يقتضي التوكل على الله والاستعانة به، ودعاءه، ومسألته، دون ما سواه، ويقتضي أيضًا محبة الله وعبادته؛ لإحسانه إلى عبده. (١/ ٢٧)

٣٤ من نزل به بلاء عظيم أو فاقة شديدة أو خوف مقلق، فجعل يدعو الله ويتضرع إليه حتى فتح له من لذة مناجاته ما كان أحب إليه من تلك الحاجة التي قصدها أولًا، ولكنه لم يكن يعرف ذلك أولًا حتى يطلبه ويشتاق إليه. (١/ ٢٨)

٣٥ **الوجه الرابع**: أن تعلق العبد بما سوى الله مضرة عليه، إذا أخذ منه القدر الزائد على حاجته في عبادة الله، فإنه إن نال من الطعام والشراب فوق حاجته، ضره وأهلكه، وكذلك من النكاح واللباس، وإن أحب شيئًا حبًّا تامًّا بحيث يخالله فلا بد أن يسأمه أو يفارقه، وفي الأثر المأثور: «أحبب ما شئت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك ملاقيه، وكن كما شئت فكما تدين تدان». واعلم أن **كل من أحب شيئًا لغير الله فلا بد أن يضره محبوبه، ويكون ذلك سببًا لعذابه**، ولهذا كان الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله، يُمَثَّل لأحدهم كنزه يوم القيامة شجاعًا أقرع يأخذ بِلِهْزِمَتِه، يقول: أنا كنزك، أنا مالك. (١/ ٢٨)

٣٦ **من أحب شيئًا لغير الله فالضرر حاصل له إن وُجد، أو فُقِد**؛ فإن فُقِد عُذِّب بالفراق وتألم، وإن وجد فإنه يحصل له من الألم أكثر مما يحصل له من اللذة؛ وهذا أمر معلوم بالاعتبار والاستقراء. **وكل من أحب شيئًا دون الله لغير الله فإن مضرته أكثر من منفعته**، فصارت المخلوقات وبالًا عليه إلا ما كان لله وفي الله؛ فإنه كمال وجمال للعبد. (١/ ٢٩)

٣٧ الوجه الخامس: **أن اعتماده على المخلوق وتوكله عليه يوجب الضرر من جهته**؛ فإنه يخذل من تلك الجهة، وهو أيضًا معلوم بالاعتبار والاستقراء، **ما علق العبد رجاءه وتوكله بغير الله إلا خاب من تلك الجهة**، ولا استنصر بغير الله إلا خذل. وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم]. وهذان الوجهان في المخلوقات

نظير العبادة والاستعانة في المخلوق، فلما قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة]. كان صلاح العبد في عبادة الله واستعانته، وكان في عبادة ما سواه والاستعانة بما سواه مضرته وهلاكه وفساده. (١/ ٢٩)

٣٨ **الوجه السادس**: أن الله سبحانه غني حميد كريم واجد رحيم، فهو سبحانه محسن إلى عبده مع غناه عنه، يريد به الخير، ويكشف عنه الضر، لا لجلب منفعة إليه من العبد، ولا لدفع مضرة؛ بل رحمة وإحسانًا، والعباد لا يتصور أن يعملوا إلا لحظوظهم، فأكثر ما عندهم للعبد أن يحبوه، ويعظموه، ويجلبوا/ له منفعة، ويدفعوا عنه مضرة ما. وإن كان ذلك أيضًا من تيسير الله تعالى، فإنهم لا يفعلون ذلك إلا لحظوظهم من العبد إذا لم يكن العمل لله، فإنهم إذا أحبوه طلبوا أن ينالوا غرضهم من محبته، سواء أحبوه لجماله الباطن، أو الظاهر، فإذا أحبوا الأنبياء والأولياء طلبوا لقاءهم، فهم يحبون التمتع برؤيتهم، وسماع كلامهم ونحو ذلك. (١/ ٢٩ ـ ٣٠)

٣٩ **إن المخلوق لا يقصد منفعتك بالقصد الأول**؛ بل إنما يقصد منفعته بك، وإن كان ذلك قد يكون عليك فيه ضرر إذا لم يراع العدل، فإذا دعوته فقد دعوت من ضَرّه أقرب من نفعه. **والرب سبحانه يريدك لك، ولمنفعتك بك لا لينتفع بك، وذلك منفعة عليك بلا مضرة. فتدبر هذا.** فملاحظة هذا الوجه يمنعك أن ترجو المخلوق أو/ تطلب منه منفعة لك، فإنه لا يريد ذلك بالقصد الأول؛ كما أنه لا يقدر عليه. ولا يحملنك هذا على جفوة الناس، وترك الإحسان إليهم، واحتمال الأذى منهم؛ بل أحسن إليهم لله لا لرجائهم، وكما لا تخفهم فلا ترجهم وخف الله في الناس ولا تخف الناس في الله، وارج الله في الناس ولا ترج الناس في الله. (١/ ٣٠ ـ ٣١)

٤٠ **الوجه السابع**: أن **غالب الخلق يطلبون إدراك حاجاتهم بك، وإن كان ذلك ضررًا عليك، فإن صاحب الحاجة أعمى لا يعرف إلا قضاءها.** (١/ ٣١)

٤١ **الوجه الثامن**: أنه إذا أصابك مضرة كالخوف والجوع والمرض؛ فإن الخلق لا يقدرون على دفعها إلا بإذن الله، ولا يقصدون دفعها إلا لغرض لهم في ذلك. (١/ ٣١)

٤٢ **الوجه التاسع**: أن الخلق لو اجتهدوا أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بأمر قد كتبه الله لك؛ ولو اجتهدوا أن يضروك لم يضروك إلا بأمر قد كتبه الله عليك؛ فهم لا ينفعونك إلا بإذن الله؛ ولا يضرونك إلا بإذن الله؛ فلا تعلق بهم رجاءك. قال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ۝ أَمَّنْ

هَٰذَا ٱلَّذِى يَرۡزُقُكُمۡ إِنۡ أَمۡسَكَ رِزۡقَهُۥۚ بَل لَّجُّواْ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴿٢١﴾ [الملك: ٢٠ ـ ٢١]. والنصر يتضمن دفع الضرر؛ والرزق يتضمن حصول المنفعة. (٣١/١)

٤٣ **إذا كنت غير عالم بمصلحتك**، ولا قادر عليها ولا مريد لها كما ينبغي، **فغيرك** من الناس **أولى أن لا يكون عالمًا بمصلحتك** ولا قادرًا عليها ولا مريدًا لها، والله سبحانه هو الذي يعلم ولا تعلم، ويقدر ولا تقدر، ويعطيك من فضله العظيم كما في حديث الاستخارة. (٣٣/١)

٤٤ المراد والمستعان على قسمين: **منه** ما يراد لغيره، **ومنه** ما يراد لنفسه. والمستعان: **منه** ما هو المستعان لنفسه، **ومنه** ما هو تبع للمستعان وآلة له، **فمن المراد** ما يكون هو الغاية المطلوب، فهو الذي يذلّ له الطالب ويحبه، وهو الإِلٰه المقصود، **ومنه** ما يراد لغيره، وهو بحيث يكون المراد هو ذلك الغير، فهذا مراد بالعرض. ومن المستعان ما يكون هو الغاية التي يعتمد عليه العبد ويتوكل عليه ويعتضد به، ليس عنده فوقه غاية في الاستعانة، **ومنه** ما يكون تبعًا لغيره، بمنزلة الأعضاء مع القلب والمال مع المالك والآلات مع الصانع./ فإذا تدبر الإنسان حال نفسه وحال جميع الناس وجدهم لا ينفكون عن هذين الأمرين: لا بد للنفس من شيء تطمئن إليه وتنتهي إليه محبتها وهو إلٰهها. ولا بد لها من شيء تثق به وتعتمد عليه في نيل مطلوبها هو مستعانها. (٣٤/١ ـ ٣٥)

٤٥ الأقسام أربعة: **إما** أن يعبد غير الله ويستعينه ـ وإن كان مسلمًا ـ فالشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل. **وإما** أن يعبده ويستعين غيره، مثل كثير من أهل الدين، يقصدون طاعة الله ورسوله وعبادته وحده لا شريك له، وتخضع قلوبهم لمن يستشعرون نصرهم ورزقهم وهدايتهم من جهته؛ من الملوك والأغنياء والمشايخ. **وإما** أن يستعينه ـ وإن عبد غيره ـ مثل كثير من ذوي الأحوال وذوي القدرة وذوي السلطان الباطن أو الظاهر، وأهل الكشف والتأثير الذين يستعينونه ويعتمدون عليه ويسألونه ويلجئون إليه لكن مقصودهم غير ما أمر الله به ورسوله، وغير اتباع دينه وشريعته التي بعث الله بها رسوله. **والقسم الرابع**: الذين لا يعبدون إلا إياه ولا يستعينون إلا به، وهذا القسم الرباعي قد ذكر فيما بعد أيضًا، لكنه **تارة** يكون بحسب العبادة والاستعانة، **وتارة** يكون بحسب المستعان، فهنا هو بحسب المعبود والمستعان، لبيان أنه لا بد لكل عبد من معبود مستعان، وفيما بعد بحسب عبادة الله واستعانته. (٣٦/١)

٤٦ **العبد كلما كان أذل لله وأعظم افتقارًا إليه وخضوعًا له؛ كان أقرب إليه، وأعز له، وأعظم لقدره، فأسعد الخلق: أعظمهم عبودية لله**. وأما المخلوق فكما قيل: احتج إلى من شئت تكن أسيره، واستغن عمن شئت تكن نظيره، وأحسن إلى من شئت تكن أميره. (١/ ٣٩)

٤٧ **أعظم ما يكون العبد قدرًا وحرمة عند الخلق؛ إذا لم يحتج إليهم بوجه من الوجوه**، فإن أحسنت إليهم مع الاستغناء عنهم؛ كنت أعظم ما يكون عندهم، ومتى احتجت إليهم ـ ولو في شربة ماء ـ نقص قدرك عندهم بقدر حاجتك إليهم، وهذا من حكمة الله ورحمته، ليكون الدين كله لله، ولا يشرك به شيء. (١/ ٣٩)

٤٨ قال حاتم الأصم لما سئل: فيم السلامة من الناس؟ قال: «أن يكون شيئك لهم مبذولًا، وتكون من شيئهم آيسًا»، لكن إن كنت مُعوِّضًا لهم عن ذلك وكانوا محتاجين، فإن تعادلت الحاجتان تساويتم كالمتبايعين ليس لأحدهما فضل على الآخر، وإن كانوا إليك أحوج خضعوا لك. (١/ ٣٩)

٤٩ **الربُّ سبحانه أكرم ما تكون عليه أحوج ما تكون إليه، وأفقر ما تكون/ إليه. والخلق: أهون ما يكون عليهم أحوج ما يكون إليهم**؛ لأنهم كلهم محتاجون في أنفسهم، فهم لا يعلمون حوائجك، ولا يهتدون إلى مصلحتك؛ بل هم جهلة بمصالح أنفسهم، فكيف يهتدون إلى مصلحة غيرهم؟ (١/ ٣٩ ـ ٤٠)

٥٠ سائر الخلق إنما يكرمونك ويعظمونك لحاجتهم إليك، وانتفاعهم بك، **إما** بطريق/ المعاوضة؛ لأن كل واحد من المتبايعين والمتشاركين والزوجين محتاج إلى الآخر، والسيد محتاج إلى مماليكه وهم محتاجون إليه، والملوك محتاجون إلى الجند، والجند محتاجون إليهم، وعلى هذا بني أمر العالم، **وإما** بطريق الإحسان منك إليهم. فأقرباؤك وأصدقاؤك وغيرهم إذا أكرموك لنفسك، فهم إنما يحبونك ويكرمونك لما يحصل لهم بنفسك من الكرامة، فلو قد وليت ولّوا عنك وتركوك، فهم في الحقيقة إنما يحبون أنفسهم، وأغراضهم. (١/ ٤٠ ـ ٤١)

٥١ من الملوك إلى من دونهم تجد أحدهم سيدًا مطاعًا وهو في الحقيقة عبد مطيع، وإذا أوذي أحدهم بسبب سيده أو من يطيعه تغير الأمر بحسب الأحوال، ومتى كنت محتاجًا إليهم نقص الحب والإكرام والتعظيم بحسب ذلك وإن قضوا حاجتك، والرب تعالى يمتنع أن يكون المخلوق مكافيًا له أو متفضلًا عليه. ولهذا

كان النبي ﷺ يقول إذا رفعت مائدته: «الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، غير مكفي ولا مكفور ولا مُوَدَّعٍ ولا مستغنى عنه ربنا». رواه البخاري. (١/ ٤١)

٥٢ إنه **لا سبب للشر إلا ذنوب العباد**، كما قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]. والمراد بالسيئات: ما يسوء العبد من المصائب. (١/ ٤٢)

٥٣ في صحيح أبي داود وابن حبان: «اهدنا سبل السلام، ونجِّنا من الظلمات إلى النور، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين بها عليك، قابليها، وأتممها علينا» وفي الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ وفي الدعاء الذي رواه الطبراني عن ابن عباس قال: مما دعا به رسول الله ﷺ عشية عرفة: «اللَّهُمَّ إنك تسمع كلامي، وترى مكاني، وتعلم سري وعلانيتي، ولا يخفى عليك شيء من أمري، أنا البائس الفقير، المستغيث المستجير، الوَجِل المشفق، المقر بذنبه، أسألك مسألة المسكين، وأبتهل إليك ابتهال المذنب الذليل، وأدعوك دعاء الخائف الضرير، من خضعت لك رقبته، وذل لك جسده، ورغم لك أنفه، اللَّهُمَّ لا تجعلني بدعائك رب شقيًّا، وكن بي رؤوفًا رحيمًا، يا خير المسؤولين، ويا خير المعطين». (١/ ٤٣)

٥٤ **لفظ العبد في القرآن يتناول من عَبَد الله، فأما عبد لا يعبده فلا يطلق عليه لفظ عبده**، كما قال: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، وأما قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ۝٤٢﴾ [الحجر]، فالاستثناء فيه منقطع، كما قاله أكثر المفسرين والعلماء، وقوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧]، و﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١]، ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥]، ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ﴾ [الكهف: ٦٥]، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]. (١/ ٤٣ ـ ٤٤)

٥٥ قد يطلق لفظ العبد على المخلوقات كلها؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن يَتَّخِذُوا۟ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الكهف: ١٠٢] قد يقال في هذا: إن المراد به الملائكة والأنبياء إذا كان قد نهى عن اتخاذهم أولياء، فغيرهم بطريق الأولى. فقد قال: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۝٩٣﴾ [مريم] وفي الحديث الصحيح الذي رواه

مسلم في الدجال: «فيوحي الله إلى المسيح: أنّ لي عبادًا لا يدان لأحد بقتالهم» وهذا كقوله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [الإسراء: ٥]، فهؤلاء لم يكونوا مطيعين لله، لكنهم معبدون مذللون مقهورون يجري عليهم قدره. (١/ ٤٤)

٥٦ قد يكون كونهم عبيدًا: هو اعترافهم بالصانع وخضوعهم له وإن كانوا كفارًا؛ كقوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف] وقوله: ﴿إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم]؛ أي: ذليلًا خاضعًا. ومعلوم أنهم لا يأتون يوم القيامة إلا كذلك، وإنما الاستكبار عن عبادة الله كان في الدنيا، ثم قال: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم]، فذكر بعدها أنه يأتي منفردًا؛ كقوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤] وقال: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]، ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ الآية [الرعد: ١٥]، وقال: ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [البقرة]، فليس المراد بذلك مجرد كونهم مخلوقين مدبرين مقهورين تحت المشيئة والقدرة، فإن هذا/ لا يقال: طوعًا وكرهًا، فإن الطوع والكره إنما يكون لما يفعله الفاعل طوعًا وكرهًا، فأما ما لا فعل له فيه: فلا يقال له ساجد أو قانت؛ بل ولا مسلم؛ بل الجميع مقرون بالصانع بفطرتهم، وهم خاضعون مستسلمون قانتون مضطرون من وجوه: **منها**: علمهم بحاجتهم وضرورتهم إليه. **ومنها**: دعاؤهم إياه عند الاضطرار. **ومنها**: خضوعهم واستسلامهم لما يجري عليهم من أقداره ومشيئته. **ومنها**: انقيادهم لكثير مما أمر به في كل شيء. (١/ ٤٤ ـ ٤٥)

٥٧ إن سائر البشر لا يمكنون العبد من مراده بل يقهرونه ويلزمونه بالعدل الذي يكرهه، وهو مما أمر الله به، وعصيانهم له في بعض ما أمر به ـ وإن كان هو التوحيد ـ لا يمنع كونهم قانتين خاضعين مستسلمين كرهًا؛ كالعصاة من أهل القبلة وأهل الذمة وغيرهم، فإنهم خاضعون للدين الذي بعث به رسله، وإن كانوا يعصونه في أمور. (١/ ٤٥)

٥٨ إن الأشياء مفتقرة إلى الخالق لذواتها لا لأمر آخر جعلها مفتقرة إليه؛ بل فقرها لازم لها لا يمكن أن تكون غير مفتقرة إليه، كما أن غنى الرب وصف لازم له لا يمكن أن يكون غير غني، فهو غني بنفسه لا بوصف جعله غنيًّا، وفقر الأشياء إلى الخالق وصف لها، وهي معدومة وهي موجودة، فإذا كانت معدومة، فقيل عن مطر ينتظر نزوله وهو مفتقر إلى الخالق كان معناه: أنه لا يوجد إلا بالخالق. هذا قول

الجمهور من نظار المسلمين وغيرهم، وهذا الافتقار أمر معلوم بالعقل، وما أثبته القرآن من استسلام المخلوقات وسجودها وتسبيحها وقنوتها أمر زائد على هذا عند عامة المسلمين من السلف وجمهور الخلف. (١/ ٤٦)

٥٩ طائفة تدعي أن افتقارها وخضوعها وخلقها وجريان المشيئة عليها هو تسبيحها وقنوتها، وإن كان ذلك بلسان الحال، ولكونها دلالة شاهدة للخالق ﷻ. وقل للأرض من فجر أنهارها، وغرس أشجارها، وأخرج نباتها وثمارها، فإن لم تجبك حوارًا وإلا أجابتك اعتبارًا، وهذا يقوله الغزالي وغيره. (١/ ٤٦)

٦٠ الزجاج في قوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٨٣]. قال: «إسلام الكل خضوعهم لنفاذ أمره في جِبِلِّهم لا يقدر أحد يمتنع من جِبِلَّة جَبَلَه الله عليها». وهذا المعنى صحيح لكن الصواب/ الذي عليه جمهور علماء السلف والخلف: أن القنوت والاستسلام والتسبيح أمر زائد على ذلك، وهذا كقول بعضهم: إن سجود الكاره وذله وانقياده لما يريده الله منه من عافية ومرض وغنى وفقر، وكما قال بعضهم في قوله: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]. قال: تسبيحه دلالته على صانعه فتوجب بذلك تسبيحًا من غيره، والصواب: أن لها تسبيحًا وسجودًا بحسبها. (١/ ٤٦ ـ ٤٧)

٦١ **ما ثبت للمخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه**؛ كالحياة، والعلم، والقدرة؛ **فالخالق أولى بذلك منه.** (١/ ٤٨)

٦٢ **السعادة في معاملة الخلق: أن تعاملهم لله فترجو الله فيهم ولا ترجوهم في الله، وتخافه فيهم ولا تخافهم في الله، وتحسن إليهم رجاء ثواب الله لا لمكافأتهم، وتكف عن ظلمهم خوفًا من الله لا منهم**، كما جاء في الأثر: «ارج الله في الناس ولا ترج الناس في الله، وخف الله في الناس ولا تخف الناس في الله»؛ أي: لا تفعل شيئًا من أنواع العبادات والقرب لأجلهم لا رجاء مدحهم ولا خوفًا من ذمهم. (١/ ٥١)

٦٣ كون الناس كلهم يرضون عنه: فقد لا يحصل ذلك. (١/ ٥٢)

٦٤ في الحديث الذي رواه الطبراني في الدعاء: «يا عبادي! إنما هي أربع: واحدة لي، وواحدة لك، وواحدة بيني وبينك، وواحدة بينك وبين خلقي، فالتي لي: تعبدني لا تشرك بي شيئًا. والتي لك: عملك أجزيك به أحوج ما تكون إليه. والتي بيني وبينك: فمنك الدعاء وعليّ الإجابة. والتي بينك وبين خلقي: فأت إليهم ما تحب أن

يؤتوه إليك». والله يحب النصفين، ويحب أن يعبدوه، وما يعطيه الله العبد من الإعانة والهداية هو من فضله وإحسانه، وهو وسيلة إلى ذلك المحبوب، وهو إنما يحبه لكونه طريقًا إلى عبادته، والعبد يطلب ما يحتاج أولًا وهو محتاج إلى الإعانة على العبادة وإلى الهداية إلى الصراط المستقيم، وبذلك يصل إلى العبادة. فهو يطلب ما يحتاج إليه أولًا ليتوسل به إلى محبوب الرب الذي فيه سعادته. وكذلك قوله: «عملك أجزيك به أحوج ما تكون إليه»، فإنه يحب الثواب الذي هو جزاء العمل، فالعبد إنما يعمل لنفسه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ثم إذا طلب العبادة فإنما يطلبها من حيث هي نافعة له محصلة لسعادته محصنة له من عذاب ربه، فلا يطلب العبد قط إلا ما فيه حظ له، وإن كان الرب يحب ذلك فهو يطلبه من حيث هو ملائم له، فمن عبد الله لا يشرك به شيئًا أحبه وأثابه، فيحصل/ للعبد ما يحبه من النعم تبعًا لمحبوب الرب. (١/ ٥٣ ـ ٥٤)

٦٥ الرب يحب أن يحب، ومن لوازم ذلك: أن يحب من لا تحصل العبادة إلا به، والعبد يحب ما يحتاج إليه وينتفع به، ومن لوازم ذلك: محبته لعبادة الله، فمن عبد الله وأحسن إلى الناس فهذا قائم بحقوق الله وحق عباد الله في إخلاص الدين له. ومن طلب من العباد العوض ثناء أو دعاء أو غير ذلك لم يكن محسنًا إليهم لله. ومن خاف الله فيهم ولم يخفهم في الله كان محسنًا إلى الخلق وإلى نفسه، فإن خوف الله يحمله على أن يعطيهم حقهم ويكف عن ظلمهم، ومن خافهم ولم يخف الله فهذا ظالم لنفسه ولهم حيث خاف غير الله ورجاه؛ لأنه إذا خافهم دون الله احتاج أن يدفع شرهم عنه بكل وجه، إما بمداهنتهم ومراءاتهم، وإما بمقابلتهم بشيء أعظم من شرهم أو مثله، وإذا رجاهم لم يقم فيهم بحق الله، وهو إذا لم يخف الله فهو مختار للعدوان عليهم، **فإن طبع النفس الظلم لمن لا يظلمها فكيف بمن يظلمها؟** (١/ ٥٤)

٦٦ **الإنسان إذا لم يخف/ من الله اتبع هواه.** (١/ ٥٤ ـ ٥٥)

٦٧ بالتوحيد يقوى العبد ويستغني، **ومن سره أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله.** (١/ ٥٥)

٦٨ **لا يزول فقر العبد وفاقته/ إلا بالتوحيد.** (١/ ٥٥ ـ ٥٦)

٦٩ **إذا حصل مع التوحيد الاستغفار حصل له غناه وسعادته.** (١/ ٥٦)

٧٠ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]؛ أي: يخوفكم بأوليائه. هذا هو الصواب الذي عليه الجمهور. (١/ ٥٦)

٧١ بعض الناس يقول: يا رب إني أخافك وأخاف من لا يخافك، فهذا/ كلام ساقط لا يجوز؛ بل على العبد أن يخاف الله وحده، ولا يخاف أحدًا؛ فإن من لا يخاف الله أذل من أن يُخاف؛ فإنه ظالم وهو من أولياء الشيطان، فالخوف منه قد نهى الله عنه. (١/ ٥٧ ـ ٥٨)

٧٢ إنما يُسلَّط على العبد بذنوبه، وأنت إذا خفت الله فاتقيته وتوكلت عليه كفاك شر كل شر ولم يسلطه عليك؛ فإنه قال: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]. وتسليطه يكون بسبب ذنوبك وخوفك منه. فإذا خفت الله وتبت من ذنوبك واستغفرته لم يسلط عليك، كما قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنفال]. وفي الآثار: يقول الله: «أنا الله لا إله إلا أنا ملك الملوك، قلوب الملوك ونواصيها بيدي، فمن أطاعني جعلت قلوب الملوك عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك، ولكن توبوا إلي وأطيعون، أعطفهم عليكم». (١/ ٥٨)

٧٣ (الرِّبِيُّون): الكثير عند جماهير السلف والخلف: هم الجماعات الكثيرة. (١/ ٥٨)

٧٤ **لا يعرف نبي قُتل في جهاد.** (١/ ٥٩)

٧٥ كون النبي قاتل معه أو قتل معه ربيون كثير، لا يستلزم أن يكون النبي معهم في الغزاة؛ بل كل من اتبع النبي وقاتل على دينه فقد قاتل معه، وكذلك كل من قتل على دينه فقد قتل معه، وهذا الذي فهم الصحابة، فإن أعظم قتالهم كان بعد وفاته ﷺ. (١/ ٦٠)

٧٦ قيل في: (ربيون) هنا: إنهم العلماء فلما جعل هؤلاء هذا كلفظ الرباني وعن ابن زيد: هم الأتباع كأنه جعلهم المربوبين والأول أصح من وجوه: **أحدها**: أن الربانيين عين الأحبار وهم الذين يربون الناس وهم أئمتهم في دينهم ولا يكون هؤلاء إلا قليلًا. **الثاني**: أن الأمر بالجهاد والصبر لا يختص بهم، وأصحاب الأنبياء لم يكونوا كلهم ربانيين، وإن كانوا قد أعطوا علمًا ومعهم الخوف من الله ﷻ. **الثالث**: أن استعمال لفظ الرباني في هذا ليس معروفًا في اللغة. **الرابع**: أن استعمال لفظ الربي في هذا ليس معروفًا في اللغة؛ بل المعروف فيها هو الأول والذين قالوه قالوا: هو نسبة للرب بلا نون، والقراءة المشهورة (ربي) بالكسر، وما

قالوه إنما يتوجه على من قرأه بنصب الراء، وقد قرئ بالضم، فعلم أنها لغات. **الخامس**: أن الله تعالى يأمر بالصبر والثبات كل من يأمره بالجهاد سواء كان من الربانيين أو لم يكن. **السادس**: أنه لا مناسبة في تخصيص هؤلاء بالذكر، وإنما المناسب ذكرهم في مثل قوله: ﴿لَوْلَا يَنْهَـٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ﴾ [المائدة: ٦٣] الآية، وفي قوله: ﴿وَلَـٰكِن كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٧٩] فهناك ذكرهم به مناسبًا. **السابع**: **قيل**: أن الرباني منسوب إلى الرب، فزيادة الألف والنون كاللحياني، **وقيل** إلى تربيته الناس **وقيل** إلى ربان السفينة؛ لأنهم منسوبون إلى التربية وهذه تختص بهم، وأما نسبتهم إلى الرب، فلا اختصاص لهم بذلك بل كل له عبد، منسوب إليه، إما نسبة عموم أو خصوص، ولم يسم الله أولياءه المتقين ربانيين ولا سمى به رسله وأنبياءه، فإن الرباني من يرب الناس كما يرب الرباني السفينة، ولهذا كان الربانيون يذمون تارة ويمدحون أخرى، ولو كانوا منسوبين إلى الرب لم يذموا قط وهذا هو الوجه. **الثامن**: أنها إن جعلت مدحًا فقد ذموا في مواضع، وإن لم تكن مدحًا لم يكن لهم خاصة يمتازون بها من جهة المدح، وإذا كان منسوبًا إلى رباني السفينة بطل قول من يجعل الرباني منسوبًا إلى الرب فنسبة الربيين إلى الرب أولى بالبطلان. **التاسع**: أنه إذا قدر أنهم منسوبون إلى الرب: فلا تدل النسبة على أنهم علماء؛ نعم تدل على إيمان وعبادة وتأله، وهذا يعم جميع المؤمنين، فكل من عبد الله وحده لا يشرك به شيئًا فهو متأله عارف بالله، والصحابة كلهم كذلك ولم يسموا ربانيين ولا ربيين، وإنما جاء أن ابن الحنفية قال لما مات ابن عباس: «اليوم مات ربّاني هذه الأمة»، وذلك لكونه يؤدبهم بما آتاه الله من العلم، والخلفاء أفضل منهم ولم يسموا ربّانيين وإن كانوا هم الربّانيين. وقال إبراهيم: «كان علقمة من الربانيين»، ولهذا قال مجاهد: «هم الذين يربون الناس بصغار العلم قبل كباره»، فهم أهل الأمر والنهي، والإخبار يدخل فيه من أخبر بالعلم ورواه عن غيره وحدث به، وإن لم يأمر أو ينه، وذلك هو المنقول عن السلف في الرباني. نقل عن علي قال: «هم الذين يغذون الناس بالحكمة/ ويربونهم عليها»، وعن ابن عباس قال: «هم الفقهاء المعلمون». قلت: أهل الأمر والنهي هم الفقهاء المعلمون. (١/ ٦١ ـ ٦٣)

٧٧ كان السلف يرون أن من انحرف من العلماء عن الصراط المستقيم ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العباد ففيه شبه من النصارى، كما يُرى في أحوال

منحرفة أهل العلم من تحريف الكلم عن مواضعه وقسوة القلوب والبخل بالعلم والكبر، وأمر الناس بالبر ونسيان أنفسهم وغير ذلك. وكما يُرى في منحرفة أهل العبادة والأحوال من الغلو في الأنبياء والصالحين، والابتداع في العبادات والرهبانية والصور والأصوات. (١/ ٦٥)

٧٨ يشرع في التشهد وفي سائر الخطب المشروعة؛ كخطب الجمع والأعياد وخطب الحاجات عند النكاح وغيره أن نقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. (١/ ٦٦)

٧٩ الغلو في الأمة وقع في طائفتين: **طائفة** من ضلال الشيعة الذين يعتقدون في الأنبياء والأئمة من أهل البيت الألوهية، **وطائفة** من جهال المتصوفة يعتقدون نحو ذلك في الأنبياء والصالحين، فمن توهم في نبيِّنا أو غيره من الأنبياء شيئًا من الألوهية والربوبية فهو من جنس النصارى، وإنما حقوق الأنبياء ما جاء به الكتاب والسُّنَّة عنهم. (١/ ٦٦)

٨٠ بيَّن الله في كتابه حقوق الرسول ﷺ من الطاعة له ومحبته، وتعزيره، وتوقيره، ونصره، وتحكيمه، والرضى بحكمه، والتسليم له، واتباعه، والصلاة والتسليم عليه، وتقديمه على النفس والأهل والمال، ورد ما يتنازع فيه إليه، وغير ذلك من الحقوق، وأخبر أن طاعتَه طاعتُه فقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. ومبايعتَه مبايعتُه فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]. وقرن بين اسمه واسمه في المحبة فقال: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]. وفي الأذى فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٧]. وفي الطاعة والمعصية فقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٤]. وفي الرضا فقال: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]. فهذا ونحوه هو الذي يستحقه رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي. (١/ ٦٨)

٨١ أنكرنا على الشيخ يحيى الصرصري ما يقوله في قصائده في مدح الرسول ﷺ من الاستغاثة به. (١/ ٧٠)

٨٢ أصناف العبادات: الصلاة بأجزائها مجتمعة، وكذلك أجزاؤها التي هي عبادة بنفسها؛ من السجود والركوع والتسبيح والدعاء والقراءة والقيام لا يصلح إلا لله وحده. ولا يجوز أن يتنفل على طريق العبادة إلا لله وحده؛ لا لشمس ولا لقمر/ ولا لملك ولا لنبي ولا صالح ولا لقبر نبي ولا صالح. هذا في جميع ملل الأنبياء.

وقد ذكر ذلك في شريعتنا، حتى نهي أن يتنفل على وجه التحية والإكرام للمخلوقات، ولهذا نهى النبي ﷺ معاذًا أن يسجد له. وقال: «لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد، لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها». ونهى عن الانحناء في التحية، ونهاهم أن يقوموا خلفه في الصلاة وهو قاعد. (١/ ٧٤ ـ ٧٥)

٨٣ لما كان أصل الدين الشهادتين؛ كانت هذه الأمة الشهداء، ولها وصف الشهادة، والقسيسون لهم العبادة بلا شهادة، ولهذا قالوا: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [آل عمران]. ولهذا كان المحققون على **أن الشهادتين أول واجبات الدين كما عليه خُلَّص أهل السُّنَّة.** (١/ ٧٦)

٨٤ السماع الشرعي الديني سماع كتاب الله وتزيين الصوت به وتحبيره، كما قال ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم». وقال أبو موسى: «لو علمت أنك تستمع لحبرته لك تحبيرًا». (١/ ٧٦)

٨٥ أحاديث النهي عن مسألة الناس الأموال كثيرة؛ كقوله: «لا تحل المسألة إلا لثلاثة». وقوله: «لأن يأخذ أحدكم حبله...» الحديث. (١/ ٧٨)

٨٦ سؤال ما يسوغ مثله من العلم، فليس من هذا الباب[1]؛ لأن المخبر/ لا ينقص الجواب من علمه؛ بل يزداد بالجواب. والسائل محتاج إلى ذلك. قال ﷺ: «هلا سألوا إذ لم يعلموا؟ فإن شفاء العي السؤال». ولكن من المسائل ما ينهى عنه، كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ الآية [المائدة: ١٠١]. وكنهيه عن أغلوطات المسائل، ونحو ذلك. وأما سؤاله لغيره أن يدعو له: فقد قال النبي ﷺ لعمر: «لا تنسنا من دعائك». (١/ ٧٨ ـ ٧٩)

فصل: العبادات مبناها على الشرع والاتباع

٨٧ **العبادات مبناها على الشرع والاتباع لا على الهوى والابتداع.** (١/ ٨٠)

٨٨ عن ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إليّ من أن أحلف بغيره صادقًا»؛ لأن الحلف بغير الله شرك، والحلف بالله توحيد، **وتوحيد معه كذب خير من شرك معه صدق**، ولهذا كان غاية الكذب أن يعدل بالشرك كما قال النبي ﷺ:

---

(١) النهي عن المسألة.

«عدلت شهادة الزور الإشراك بالله» مرتين أو ثلاثًا. وقرأ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾﴾ [الحج]. وإذا كان الحالف بغير الله قد أشرك فكيف الناذر لغير الله؟ **والنذر أعظم من الحلف، ولهذا لو نذر لغير الله فلا يجب الوفاء به باتفاق المسلمين.** (١/ ٨١)

٨٩ لو حلف ليفعلن شيئًا لم يجب عليه أن يفعله، قيل: يجوز له أن يكفر عن اليمين ولا يفعل المحلوف عليه كما قال النبي ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها، فليأت الذي هو خير، وليكفِّر عن يمينه». (١/ ٨١)

٩٠ **النذر لله يجب الوفاء به إذا كان في طاعة، وإذا كان معصية لم يجز الوفاء باتفاق العلماء**، وإنما تنازعوا:/ هل فيه بدل أو كفارة يمين أم لا؟ لما رواه البخاري في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه». (١/ ٨١ ـ ٨٢)

٩١ قال الأئمة: لو رأيتم الرجل يطير في الهواء أو يمشي على الماء فلا تغتروا به حتى تنظروا وقوفه عند الأمر والنهي، ولهذا يوجد كثير من الناس يطير في الهواء وتكون الشياطين هي التي تحمله، لا يكون من كرامات أولياء الله المتقين. (١/ ٨٣)

٩٢ الأحوال الرحمانية وكرامات أوليائه المتقين يكون سببه الإيمان، فإن هذه حال أوليائه، قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس]. وتكون نعمة لله على عبده المؤمن في دينه ودنياه، فتكون الحجة في الدين والحاجة في الدنيا للمؤمنين، مثلما كانت معجزات نبيِّنا محمد ﷺ كانت الحجة في الدين والحاجة للمسلمين، مثل البركة التي تحصل في الطعام والشراب كنبع الماء من بين أصابعه، ومثل نزول المطر بالاستسقاء، ومثل قهر الكفار وشفاء المريض بالدعاء، ومثل الأخبار الصادقة والنافعة بما غاب عن الحاضرين، وأخبار الأنبياء لا تكذب قط. (١/ ٨٤)

فصل: جماع الحسنات العدل وجماع السيئات الظلم

٩٣ **إن جماع الحسنات العدل وجماع السيئات الظلم، وهذا أصل جامع عظيم.** وتفصيل ذلك: أن الله خلق الخلق لعبادته فهذا هو المقصود المطلوب لجميع الحسنات، وهو إخلاص الدين كله لله وما لم يحصل فيه هذا المقصود فليس حسنة مطلقة مستوجبة لثواب الله في الآخرة، وإن كان حسنة من بعض الوجوه له ثواب في

الدنيا. وكل ما نهى عنه فهو زيغ وانحراف عن الاستقامة ووضع للشيء في غير موضعه فهو ظلم، ولهذا جمع بينهما سبحانه في قوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]. (١/ ٨٦)

٩٤ قد جمع سبحانه في هذه السورة[١] وفي الأنعام وفي غيرهما ذنوب المشركين في نوعين: **أحدهما**: أمر بما لم يأمر الله به كالشرك، ونهي عما لم ينه الله عنه كتحريم الطيبات. **فالأول**: شرع من الدين ما لم يأذن به الله. **والثاني**: تحريم لما لم يحرمه الله. (١/ ٨٦ ـ ٨٧)

٩٥ اعلم ـ رحمك الله ـ: أن **الشرك بالله أعظم ذنب عصي الله به**. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وفي «الصحيحين» أنه ﷺ: سئل: أيّ الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك». والند: المثل. (١/ ٨٨)

٩٦ إذا ظهر للعبد من سر الربوبية أن الملك والتدبير كله بيد الله تعالى، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ①﴾ [الملك]. فلا يرى نفعًا ولا ضرًّا ولا حركة ولا سكونًا ولا قبضًا ولا بسطًا ولا خفضًا ولا رفعًا إلا والله ﷻ فاعله وخالقه وقابضه وباسطه ورافعه وخافضه، فهذا الشهود هو سر الكلمات الكونيات، وهو علم صفة الربوبية. (١/ ٨٩)

٩٧ قيل: إن **هذه الآية جمعت جميع أسرار القرآن**: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑤﴾ [الفاتحة]؛ لأن أولها اقتضى عبادته بالأمر والنهي، والمحبة والخوف والرجاء، كما ذكرنا. وآخرها اقتضى عبوديته بالتفويض والتسليم وترك الاختيار، وجميع العبوديات داخلة في ذلك. (١/ ٩٠)

٩٨ الله سبحانه هو المعطي على الحقيقة، فإنه هو الذي خلق الأرزاق وقدرها وساقها إلى من يشاء من عباده، فالمعطي هو الذي أعطاه، وحرك قلبه لعطاء غيره. فهو الأول والآخر. (١/ ٩٢)

٩٩ قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «من عرف الناس استراح». يريد ـ والله أعلم ـ أنهم لا ينفعون ولا يضرون. (١/ ٩٣)

---

(١) سورة الأعراف.

[١٠٠] **أما الشرك الخفي فهو الذي لا يكاد أحد أن يسلم منه**، مثل: أن يحب مع الله غيره. فإن كانت محبته لله مثل حب النبيين والصالحين والأعمال الصالحة فليست من هذا الباب؛ لأن هذه تدل على حقيقة المحبة؛ لأن حقيقة المحبة أن يحب المحبوب وما أحبه، ويكره ما يكرهه، ومن صحت محبته امتنعت مخالفته؛ لأن المخالفة إنما تقع لنقص المتابعة. ويدل على نقص المحبة قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ الآية [آل عمران: ٣١]. (١/ ٩٣)

[١٠١] **كلما قويت محبة العبد لمولاه صغرت عنده المحبوبات وقلَّت، وكلما ضعفت كثرت محبوباته وانتشرت.** (١/ ٩٤)

[١٠٢] **إنْ كمل خوف العبد من ربه لم يخف شيئًا سواه**، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]. وإذا نقص خوفه خاف من المخلوق، وعلى قدر نقص الخوف وزيادته يكون الخوف. (١/ ٩٤)

[١٠٣] لا يحصل الإخلاص إلا بعد الزهد، ولا زهد إلا بتقوى، والتقوى متابعة الأمر والنهي. (١/ ٩٤)

[١٠٤] **اعلم أن محركات القلوب إلى الله ﷻ ثلاثة: المحبة، والخوف، والرجاء. وأقواها المحبة**، وهي مقصودة تراد لذاتها؛ لأنها تراد في الدنيا والآخرة، بخلاف الخوف فإنه يزول في الآخرة. (١/ ٩٥)

[١٠٥] المحبة تلقي العبد في السير إلى محبوبه، وعلى قدر ضعفها وقوتها يكون سيره إليه والخوف يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب والرجاء يقوده، فهذا أصل عظيم يجب على كل عبد أن ينتبه له، فإنه لا تحصل له العبودية بدونه. (١/ ٩٥)

[١٠٦] إن قيل: فالعبد في بعض الأحيان قد لا يكون عنده محبة تبعثه على طلب محبوبه، **فأي شيء يحرك القلوب؟ قلنا يحركها شيئان: أحدهما: كثرة الذكر للمحبوب**؛ لأن كثرة ذكره تعلق القلوب به، ولهذا أمر الله ﷻ بالذكر الكثير، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ الآية [الأحزاب]. **والثاني: مطالعة آلائه ونعمائه**، قال الله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأعراف]. (١/ ٩٥ ـ ٩٦)

[١٠٧] ذكر الله عن إمامنا إبراهيم خليل الله أنه قال لمناظريه من المشركين الظالمين: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾

[الأنعام]. وفي «الصحيح» من حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ فسر الظلم بالشرك، وقال: «ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣]». فأنكر أن نخاف ما أشركوهم بالله من جميع المخلوقات العلويات والسفليات، وعدم خوفهم من إشراكهم بالله شريكًا لم ينزل الله به سلطانًا، وبيَّن أن القسم الذي لم يشرك هو الآمن المهتدي. وهذه آية عظيمة تنفع المؤمن الحنيف في مواضع، فإن الإشراك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل؛ دع جليله، وهو **شرك** في العبادة والتأله، **وشرك** في الطاعة والانقياد، **وشرك** في الإيمان والقبول. (١/ ٩٧)

١٠٨ كثير من المتفقهة وأجناد الملوك وأتباع القضاة والعامة المتبعة لهؤلاء يشركون شرك الطاعة، وقد قال النبي ﷺ لعدي بن حاتم لما قرأ: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١]. فقال: يا رسول الله: ما عبدوهم. فقال: «ما عبدوهم، ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم». فتجد أحد المنحرفين يجعل الواجب ما أوجبه متبوعه، والحرام ما حرمه والحلال ما حلله، والدين ما شرعه: **إما** دينًا **وإما** دنيا، **وإما** دنيا ودينًا. (١/ ٩٨)

١٠٩ لا ريب أن من نصرك ورزقك/ كان له سلطان عليك، فالمؤمن يريد أن لا يكون عليه سلطان إلا لله ولرسوله ولمن أطاع الله ورسوله، وقبول مال الناس فيه سلطان لهم عليه، فإذا قصد دفع هذا السلطان وهذا القهر عن نفسه كان حسنًا محمودًا، يصح له دينه بذلك، وإن قصد الترفع عليهم والترؤس والمراءاة بالحال الأولى كان مذمومًا، وقد يقصد بترك الأخذ غنى نفسه عنهم في ترك أموالهم لهم. (١/ ٩٨ ـ ٩٩)

الاستشفاع والتوسل

١١٠ **لم يقل أحد من علماء المسلمين: إنه يستغاث بشيء من المخلوقات في كل ما يستغاث فيه بالله تعالى**؛ لا بنبي ولا بملك ولا بصالح ولا غير ذلك؛ بل هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاقه، ولم يقل أحد: إن التوسل بنبي هو استغاثة به؛ بل العامة الذين يتوسلون في أدعيتهم بأمور كقول أحدهم: أتوسل إليك بحق الشيخ فلان أو بحرمته، أو أتوسل إليك باللوح والقلم أو بالكعبة، أو غير ذلك مما يقولونه في أدعيتهم: يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور؛ فإن المستغيث بالنبي ﷺ طالب منه وسائل له، والمتوسل به لا يدعى ولا يطلب منه ولا يسأل،

وإنما يطلب به، وكل أحد يفرق بين المدعو والمدعو به. والاستغاثة طلب الغوث، وهو إزالة الشدة؛ كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون. (١/ ١٠٣)

١١١ ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يطلب إلا من الله، ولهذا كان المسلمون لا يستغيثون بالنبي ﷺ ويستسقون به ويتوسلون به، كما في «صحيح البخاري»: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استسقى بالعباس وقال: «اللَّهُمَّ إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبيِّنا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيِّنا فاسقنا». فيسقون. وفي «سنن أبي داود»: أن رجلًا قال للنبي ﷺ: إنا نستشفع بالله عليك ونستشفع بك على الله، فقال: «شأن الله أعظم من ذلك؛ إنه لا يستشفع به على أحد من خلقه». فأقره على قوله: «نستشفع بك على الله» وأنكر عليه قوله: «نستشفع بالله عليك». **وقد اتفق المسلمون على أن نبيِّنا شفيع يوم القيامة**، وأن الخلق يطلبون منه الشفاعة، لكن عند أهل السُّنَّة أنه يشفع في أهل الكبائر، وأما عند الوعيدية فإنما يشفع في زيادة الثواب. (١/ ١٠٤)

١١٢ الجميع يعلمون أن المستغاث مسؤول به مدعو، ويفرقون بين المسؤول والمسؤول به؛ سواء استغاث بالخالق/ أو بالمخلوق، فإنه يجوز أن يستغاث بالمخلوق فيما يقدر على النصر فيه. والنبي ﷺ أفضل مخلوق يستغاث به في مثل ذلك. (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥)

١١٣ قال المصنفون في شرح أسماء الله الحسنى: إن المغيث بمعنى المجيب؛ لكن **الإغاثة أخص بالأفعال والإجابة أخص بالأقوال**. (١/ ١٠٥)

١١٤ **التوسل إلى الله بغير نبيِّنا ﷺ ـ سواء سمي استغاثة أو لم يسم ـ لا نعلم أحدًا من السلف فعله ولا روى فيه أثرًا**، ولا نعلم فيه إلا ما أفتى به الشيخ[1] من المنع. (١/ ١٠٥)

١١٥ أما التوسل بالنبي ﷺ ففيه حديث في «السنن» رواه النسائي والترمذي وغيرهما: أن أعرابيًّا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: إني أصبت في بصري فادع الله لي. فقال له النبي ﷺ: «توضأ وصلِّ ركعتين، ثم قل: اللَّهُمَّ أسألك وأتوجه إليك بنبيِّك محمد، يا محمد إني أتشفع بك في رد بصري. اللَّهُمَّ شفِّع نبيِّك فيِّ». وقال: «فإن كانت لك حاجة فمثل ذلك»، فرد الله بصره. فلأجل هذا الحديث استثنى

(١) يعني به: الشيخ العز بن عبد السلام.

الشيخ التوسل به. وللناس في معنى هذا **قولان: أحدهما:** أن هذا التوسل هو الذي ذكر عمر بن الخطاب ﷺ لما قال: «كنا إذا أجدبنا نتوسل بنبيِّنا إليك فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيِّنا فاسقنا». فقد ذكر عمر ﷺ أنهم كانوا يتوسلون به في حياته في الاستسقاء، ثم توسلوا بعمه العباس بعد موته، وتوسلهم/ به هو استسقاؤهم به، بحيث يدعو ويدعون معه، فيكون هو وسيلتهم إلى الله، وهذا لم يفعله الصحابة بعد موته ولا في مغيبه. والنبي ﷺ كان في مثل هذا شافعًا لهم، داعيًا لهم؛ ولهذا قال في حديث الأعمى: «اللَّهُمَّ فشفِّعه فيَّ». فعُلِم أن النبي ﷺ شفع له، فسأل الله أن يشفعه فيه. **والثاني:** أن التوسل يكون في حياته وبعد موته وفي مغيبه وحضرته، ولم يقل أحد: إن من قال بالقول الأول فقد كفر، ولا وجه لتكفيره. (١/ ١٠٥ ـ ١٠٦)

١١٦ هذه مسألة خفية ليست أدلتها جلية ظاهرة، **والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين ضرورة، أو بإنكار الأحكام المتواترة والمجمع عليها**، ونحو ذلك. واختلاف الناس فيما يشرع من الدعاء وما لا يشرع كاختلافهم: هل تشرع الصلاة عليه عند الذبح؟ وليس هو من مسائل السب عند أحد من المسلمين. (١/ ١٠٦)

١١٧ المكفِّر بمثل هذه الأمور يستحق من غليظ العقوبة والتعزير ما يستحقه أمثاله من المفترين على الدين؛ لا سيما مع قول النبي ﷺ: «من قال لأخيه كافر؛ فقد باء بها أحدهما». (١/ ١٠٦)

١١٨ من قال ما لا يقدر عليه إلا الله لا يستغاث فيه إلا به؛ فقد قال الحق؛ بل لو قال كما قال أبو يزيد: «استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق». وكما قال الشيخ أبو عبد الله القرشي: «استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون»؛ لكان قد أحسن. (١/ ١٠٦)

١١٩ **من أنكر ما ثبت بالتواتر والإجماع فهو كافر بعد قيام الحجة.** (١/ ١٠٩)

١٢٠ قال العلماء المصنفون في أسماء الله تعالى: يجب على كل مكلف أن يعلم أن لا غِياث ولا مغيث على الإطلاق إلا الله، وأن كل/ غوث فمن عنده، وإن كان جَعَل ذلك على يدي غيره، فالحقيقة له ﷻ ولغيره مجاز. قالوا: **من أسمائه تعالى «المغيث» و«الغياث»، وجاء ذكر «المغيث» في حديث أبي هريرة. قالوا: واجتمعت الأمة على ذلك.** (١/ ١١٠ ـ ١١١)

١٣١ استدل الأئمة فيما استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق بقوله: «أعوذ بكلمات الله التامة». قالوا: والاستعاذة لا تصلح بالمخلوق. (١/ ١١٢)

١٣٢ قد ثبت في «الصحيح» **الحلف «بعزة الله» و«لعمر الله»، ونحو ذلك مما اتفق المسلمون على أنه ليس من الحلف بغير الله الذي نهي عنه.** (١/ ١١٢)

١٣٣ من خالف ما ثبت بالكتاب والسُّنَّة فإنه يكون: **إما** كافرًا **وإما** فاسقًا **وإما** عاصيًا، إلا أن يكون مؤمنًا مجتهدًا مخطئًا، فيثاب على اجتهاده ويغفر له خطؤه، وكذلك إن كان لم يبلغه العلم الذي تقوم عليه به الحجة، فإن الله يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]. وأما إذا قامت عليه الحجة الثابتة بالكتاب والسُّنَّة فخالفها فإنه يعاقب بحسب ذلك: **إما** بالقتل **وإما** بدونه. (١/ ١١٣)

١٣٤ سمى الله آلهتهم التي عبدوها من دونه شفعاء، كما سماها شركاء في غير موضع. (١/ ١١٤)

١٣٥ الأحاديث المستفيضة عن النبي ﷺ في الشفاعة فيها استشفاع أهل الموقف ليقضى بينهم، وفيهم المؤمن والكافر، وهذا فيه/ نوع شفاعة للكفار. (١/ ١١٦ ـ ١١٧)

١٣٦ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه». فهذا نص صحيح صريح لشفاعته في بعض الكفار أن يخفف عنه العذاب؛ بل في أن يجعل أهون أهل النار عذابًا. (١/ ١١٧)

١٣٧ إن الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه، وما أمر به وما نهى عنه، وما أعده لأوليائه من كرامته وما وعد به أعداءه من عذابه، ولا يعرفون ما يستحقه الله تعالى من أسمائه الحسنى وصفاته العليا التي تعجز العقول عن معرفتها، وأمثال ذلك إلا بالرسل. (١/ ١٢١)

١٣٨ **هذا مما أجمع عليه جميع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى؛ فإنهم يثبتون الوسائط بين الله وبين عباده وهم الرسل** الذين بلغوا عن الله/ أمره وخبره، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]. **ومن أنكر هذه الوسائط فهو كافر بإجماع أهل الملل.** والسور التي أنزلها الله بمكة مثل: «الأنعام» و«الأعراف» وذوات: «الر» و«حم» و«طس» ونحو ذلك؛ هي متضمنة لأصول الدين كالإيمان بالله ورسله واليوم الآخر. (١/ ١٢٢ ـ ١٢٣)

١٢٩ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران]. فبيَّن سبحانه: أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا كفر. **فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار**، مثل أن يسألهم غفران الذنب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات؛ **فهو كافر بإجماع المسلمين.** (١/ ١٢٤)

١٣٠ مَن سوى الأنبياء ـ من **مشايخ العلم والدين** ـ فمن أثبتهم وسائط بين/ الرسول وأمته يبلغونهم ويعلمونهم ويؤدبونهم ويقتدون بهم؛ فقد أصاب في ذلك. وهؤلاء **إذا أجمعوا فإجماعهم حجة قاطعة لا يجتمعون على ضلالة**، وإن تنازعوا في شيء ردوه إلى الله والرسول؛ إذ الواحد منهم ليس بمعصوم على الإطلاق. (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦)

١٣١ **كل أحد من الناس يؤخذ من كلامه ويترك، إلا رسول الله ﷺ.** (١/ ١٢٦)

١٣٢ من قال: إن الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم؛ فهو كافر. (١/ ١٢٧)

١٣٣ لا ريب أن دعاء الخلق بعضهم لبعض نافع، والله قد أمر بذلك؛ لكن الداعي الشافع ليس له أن يدعو ويشفع إلا بإذن الله له في ذلك، فلا يشفع شفاعة نهي عنها؛ كالشفاعة للمشركين والدعاء لهم بالمغفرة. (١/ ١٣٠)

١٣٤ من الاعتداء في الدعاء: أن يسأل العبد ما لم يكن الرب ليفعله، مثل: أن يسأله منازل الأنبياء وليس منهم، أو المغفرة للمشركين ونحو ذلك، أو يسأله ما فيه معصية الله؛ كإعانته على الكفر والفسوق والعصيان. (١/ ١٣٠)

١٣٥ **الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع**؛ بل العبد يجب أن يكون توكله ودعاؤه وسؤاله ورغبته إلى الله ﷻ، والله يقدر له من الأسباب ـ من دعاء الخلق وغيرهم ـ ما شاء. (١/ ١٣١)

١٣٦ النبي ﷺ قد طلب من أمته أن يدعوا له؛ ولكن ليس ذلك من باب سؤالهم؛ بل أمره بذلك لهم كأمره لهم بسائر الطاعات التي يثابون عليها، مع أنه ﷺ له مثل أجورهم في كل ما يعملونه. (١/ ١٣٢)

١٣٧ من قال لغيره: «ادع لي» وقصد انتفاعهما جميعًا بذلك؛ كان هو وأخوه متعاونين على البر والتقوى، فهو نبّه المسؤول وأشار عليه بما ينفعهما، والمسؤول

فعل ما ينفعهما، بمنزلة من يأمر غيره ببر وتقوى، فيثاب المأمور على فعله والآمر أيضًا يثاب مثل ثوابه؛ لكونه دعا إليه؛ لا سيما ومن الأدعية ما يؤمر بها العبد، كما قال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]. فأمره بالاستغفار ثم قال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء]. فذكر سبحانه استغفارهم واستغفار الرسول لهم إذ ذاك مما أمر به الرسول، حيث أمره أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات. (١/ ١٣٣)

١٣٨ **الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة والحسنات، وكلما ازداد العبد عملًا للخير؛ ازداد إيمانه.** هذا هو الإنعام الحقيقي المذكور في قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. وفي قوله: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [النساء: ٦٩]. بل **نِعَم الدنيا بدون الدين هل هي من نعمه أم لا؟** فيه قولان مشهوران للعلماء من أصحابنا وغيرهم./ **والتحقيق:** أنها نعمة من وجه وإن لم تكن نعمة تامة من وجه، **وأما الإنعام بالدين** الذي ينبغي طلبه فهو ما أمر الله به من واجب ومستحب، **فهو الخير الذي ينبغي طلبه باتفاق المسلمين، وهو النعمة الحقيقية عند أهل السُّنَّة.** (١/ ١٣٣ - ١٣٤)

١٣٩ حرم على العبد أن يسأل العبد ماله إلا عند الضرورة. (١/ ١٣٤)

١٤٠ من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه كالوسائط التي/ تكون بين الملوك والرعية؛ فهو مشرك؛ بل هذا دين المشركين عباد الأوثان، كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله. (١/ ١٣٤ - ١٣٥)

١٤١ ينبغي أن **يعرف في الأسباب ثلاثة أمور: أحدها:** أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب؛ بل لا بد معه من أسباب أخر، ومع هذا فلها موانع، فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع؛ لم يحصل المقصود. (١/ ١٣٧)

١٤٢ **الثاني:** أن لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم، فمن أثبت شيئًا سببًا بلا علم أو يخالف الشرع؛ كان مبطلًا مثل من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء. (١/ ١٣٧)

١٤٣ **الثالث:** أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها شيء سببًا إلا أن تكون مشروعة، **فإن العبادات مبناها على التوقيف،** فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله فيدعو

غيره ـ وإن ظن أن ذلك سبب في حصول بعض أغراضه ـ/ وكذلك لا يعبد الله بالبدع المخالفة للشريعة ـ وإن ظن ذلك ـ فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك، وقد يحصل بالكفر والفسوق والعصيان بعض أغراض الإنسان، فلا يحل له ذلك؛ إذ المفسدة الحاصلة بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به، إذ **الرسول ﷺ بعث بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فما أمر الله به فمصلحته راجحة، وما نهى عنه فمفسدته راجحة.** (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨)

١٤٤ إن أراد بذلك[١] أن الإيمان بمحمد وطاعته، والصلاة والسلام عليه وسيلة للعبد في قبول دعائه وثواب دعائه؛ فهو صادق. وإن أراد أن الله لا يجيب دعاء أحد حتى يرفعه إلى مخلوق، أو يقسم عليه به، أو أن أنفس الأنبياء بدون الإيمان بهم وطاعتهم، وبدون شفاعتهم وسيلة في إجابة الدعاء؛ فقد كذب في ذلك. (١/ ١٣٩)

١٤٥ جمهور العلماء أنه لا يقسم به[٢]/ فلا يقسم على الله به كسائر الملائكة والأنبياء، فإنا لا نعلم أحدًا من السلف والأئمة قال: إنه يقسم به على الله، كما لم يقولوا إنه يقسم بهم مطلقًا؛ ولهذا أفتى أبو محمد بن عبد السلام: أنه لا يقسم على الله بأحد من الملائكة والأنبياء وغيرهم. (١/ ١٤٠ ـ ١٤١)

﴿ التوسل والوسيلة ﴾

١٤٦ هو ﷺ شفيع الخلائق صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون، فهو أعظم الشفعاء قدرًا وأعلاهم جاهًا عند الله، وقد قال تعالى عن موسى: ﴿وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴿٦٩﴾﴾ [الأحزاب]. وقال عن المسيح: ﴿وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٤٥]. ومحمد ﷺ أعظم جاهًا من جميع الأنبياء والمرسلين. (١/ ١٤٣)

١٤٧ **قد اتفق المسلمون على أنه ﷺ أعظم الخلق جاهًا عند الله، لا جاه لمخلوق عند الله أعظم من جاهه ولا شفاعة أعظم من شفاعته؛** لكن دعاء الأنبياء وشفاعتهم ليس بمنزلة الإيمان بهم وطاعتهم، فإن الإيمان بهم وطاعتهم يوجب سعادة الآخرة والنجاة من العذاب مطلقًا وعامًا. **فكل من مات مؤمنًا بالله ورسوله**

---

(١) قول السائل: إن الله يسمع الدعاء بواسطة محمد ﷺ فإنه الوسيلة والواسطة.

(٢) يعني: النبي ﷺ.

مطيعًا لله ورسوله؛ كان من أهل السعادة قطعًا، ومن مات كافرًا بما جاء به الرسول؛ كان من أهل النار قطعًا. (١/ ١٤٥)

١٤٨ أما **شفاعته لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم**، وأنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزيدية. وقال هؤلاء: من يدخل النار لا يخرج منها/ لا بشفاعة ولا غيرها، وعند هؤلاء ما ثمَّ إلا من يدخل الجنة فلا يدخل النار، ومن يدخل النار فلا يدخل الجنة، ولا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب. (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩)

١٤٩ احتج هؤلاء المنكرون للشفاعة بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]. وبقوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]. وبقوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. وبقوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ [غافر]. وبقوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر]. وجواب أهل السُّنَّة أن هذا يراد به **شيئان**: **أحدهما**: أنها لا تنفع المشركين، كما قال تعالى في نعتهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر]. فهؤلاء نفي عنهم نفع شفاعة الشافعين لأنهم كانوا كفارًا. **والثاني**: أنه يراد بذلك نفي الشفاعة التي يثبتها أهل الشرك، ومن شابههم من أهل البدع من أهل الكتاب والمسلمين الذين يظنون أن للخلق عند الله من القدر أن يشفعوا عنده بغير إذنه، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض فيقبل/ المشفوع إليه شفاعة شافع لحاجته إليه رغبة ورهبة، وكما يعامل المخلوق المخلوق بالمعاوضة. (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠)

١٥٠ **لفظ «التوسل» قد يراد به ثلاثة أمور**: يراد به أمران متفق عليهما بين المسلمين: **أحدهما**: هو أصل الإيمان والإسلام، وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته. **والثاني**: دعاؤه وشفاعته. وهذا أيضًا نافع يتوسل به من دعا له وشفع فيه باتفاق المسلمين. ومن أنكر التوسل به بأحد هذين المعنيين فهو كافر مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتدًّا[١]. (١/ ١٥٣)

---

(١) يراجع الفائدة ٨٣، (١/ ٢٠٣).

١٥١ **المشركون الذين وصفهم الله ورسوله بالشرك أصلهم صنفان: قوم نوح، وقوم إبراهيم.** فقوم نوح كان أصل شركهم العكوف على قبور الصالحين، ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم. وقوم إبراهيم كان أصل شركهم عبادة الكواكب والشمس والقمر. وكل من هؤلاء يعبدون الجن، فإن الشياطين قد تخاطبهم وتعينهم على أشياء، وقد يعتقدون أنهم يعبدون الملائكة، وإن كانوا في الحقيقة إنما يعبدون الجن. (١/ ١٥٧)

١٥٢ الجن كالإنس: **فمنهم** الكافر، **ومنهم** الفاسق، **ومنهم** العاصي، **وفيهم** العابد الجاهل. (١/ ١٥٧)

١٥٣ منهم من يتأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء]. ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة، ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر المسلمين، فإن أحدًا منهم لم يطلب من النبي ﷺ بعد موته أن يشفع له ولا سأله شيئًا، ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم، وإنما ذكر ذلك مَن ذكره من متأخري الفقهاء، وحكوا حكاية مكذوبة على مالك رضي الله عنه. (١/ ١٥٩)

١٥٤ **إن دعاء الملائكة والأنبياء بعد موتهم وفي مغيبهم، وسؤالهم والاستغاثة بهم والاستشفاع بهم** في هذه الحال، ونصب تماثيلهم ـ بمعنى: طلب الشفاعة منهم ـ: هو من الدين الذي لم يشرعه الله، ولا ابتعث به رسولًا ولا أنزل به كتابًا، **وليس هو واجبًا ولا مستحبًّا باتفاق المسلمين، ولا فعله أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أمر به إمام من أئمة المسلمين**، وإن كان ذلك مما يفعله كثير/ من الناس ممن له عبادة وزهد، ويذكرون فيه حكايات ومنامات، فهذا كله من الشيطان. (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠)

١٥٥ من ينظم القصائد في دعاء الميت والاستشفاع به والاستغاثة، أو يذكر ذلك في ضمن مديح الأنبياء والصالحين؛ فهذا كله ليس بمشروع ولا واجب ولا مستحب باتفاق أئمة المسلمين. **ومن تعبَّد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة، وهو يعتقدها واجبة أو مستحبة؛ فهو ضال مبتدع بدعة سيئة لا بدعة حسنة باتفاق أئمة الدين، فإن الله لا يعبد إلا بما هو واجب أو مستحب.** وكثير من الناس يذكرون في هذه الأنواع من الشرك منافع ومصالح، ويحتجون عليها بحجج من جهة الرأي أو الذوق، أو من جهة التقليد والمنامات ونحو ذلك. وجواب هؤلاء من **طريقين:**

أحدهما: الاحتجاج بالنص والإجماع. **والثاني**: القياس والذوق والاعتبار ببيان ما في ذلك من الفساد، فإن فساد ذلك راجح على ما يظن فيه من المصلحة. (١/ ١٦٠)

١٥٦ كان أصحابه يُبتَلون بأنواع من البلاء بعد موته، فتارة بالجدب، وتارة بنقص الرزق، وتارة بالخوف وقوة العدو، وتارة بالذنوب والمعاصي،/ ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول ﷺ ولا قبر الخليل، ولا قبر أحد من الأنبياء، فيقول: نشكو إليك جدب الزمان أو قوة العدو أو كثرة الذنوب، ولا يقول: سل الله لنا أو لأمتك أن يرزقهم أو ينصرهم أو يغفر لهم؛ بل هذا وما يشبهه من البدع المحدثة التي لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين، فليست واجبة ولا مستحبة باتفاق أئمة المسلمين. (١/ ١٦١ ـ ١٦٢)

١٥٧ **من قال في بعض البدع: إنها بدعة حسنة، فإنما ذلك إذا قام دليل شرعي أنها مستحبة**، فأما ما ليس بمستحب ولا واجب فلا يقول أحد من المسلمين إنها من الحسنات التي يتقرّب بها إلى الله. (١/ ١٦٢)

١٥٨ هذا **أصل جامع يجب على كل من آمن بالله ورسوله أن يتبعه، ولا يخالف السُّنَّة المعلومة وسبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، باتباع من خالف السُّنَّة والإجماع القديم**؛ لا سيما وليس معه في بدعته إمام من أئمة المسلمين، ولا مجتهد يعتمد على قوله في الدين، ولا من/ يعتبر قوله في مسائل الإجماع والنزاع. فلا ينخرم الإجماع بمخالفته، ولا يتوقف الإجماع على موافقته. ولو قُدِّر أنه نازع في ذلك عالم مجتهد لكان مخصومًا بما عليه السُّنَّة المتواترة، وباتفاق الأئمة قبله، فكيف إذا كان المنازع ليس من المجتهدين، ولا معه دليل شرعي، وإنما اتبع من تكلم في الدين بلا علم؟! (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣)

١٥٩ **الفعل إذا كان يفضي إلى مفسدة وليس فيه مصلحة راجحة ينهى عنه**، كما نهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة لما في ذلك من المفسدة الراجحة، وهو التشبه بالمشركين الذي يفضي إلى الشرك. وليس في قصد الصلاة في تلك الأوقات مصلحة راجحة لإمكان التطوع في غير ذلك من الأوقات. ولهذا تنازع العلماء في ذوات الأسباب، فسوغها كثير منهم في هذه الأوقات، وهو أظهر قولي العلماء؛ لأن **النهي إذا كان لسد الذريعة أبيح للمصلحة الراجحة**، وفعل ذوات الأسباب يحتاج إليه في هذه الأوقات، ويفوت إذا لم يفعل فيها، فتفوت مصلحتها، فأبيحت لما فيها من المصلحة الراجحة؛ بخلاف ما لا سبب له فإنه يمكن فعله في غير هذا الوقت، فلا تفوت بالنهي عنه مصلحة راجحة، وفيه مفسدة توجب النهي عنه. (١/ ١٦٤)

١٦٠ **زيارة قبور المسلمين على وجهين: زيارة** شرعية **وزيارة** بدعية. **فالزيارة الشرعية**: أن يكون مقصود الزائر الدعاء للميت، كما يقصد بالصلاة على جنازته الدعاء له. (١/ ١٦٥)

١٦١ **الزيارة البدعية**: فهي التي يقصد بها أن يطلب من الميت الحوائج، أو يطلب منه الدعاء والشفاعة، أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء. فالزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة لم يشرعها النبي ﷺ ولا فعلها الصحابة، لا عند قبر النبي ﷺ ولا عند غيره، وهي من جنس الشرك وأسباب الشرك. (١/ ١٦٦)

١٦٢ الجاهل يظن أن ذلك الذي رآه قد خرج من القبر وعانقه أو كلمه هو المقبور أو النبي أو الصالح وغيرهما، والمؤمن العظيم يعلم أنه شيطان، ويتبين ذلك **بأمور**:/ **أحدها**: أن يقرأ آية الكرسي بصدق، فإذا قرأها تغيب ذلك الشخص أو ساخ في الأرض أو احتجب، ولو كان رجلًا صالحًا أو ملكًا أو جنيًّا مؤمنًا لم تضره آية الكرسي، وإنما تضر الشياطين. (١/ ١٦٨ ـ ١٦٩)

١٦٣ **منها**: أن يستعيذ بالله من الشياطين. **ومنها**: أن يستعيذ بالعوذ الشرعية، فإن الشياطين كانت تعرض للأنبياء في حياتهم وتريد أن تؤذيهم وتفسد عبادتهم، كما جاءت الجن إلى النبي ﷺ بشعلة من النار تريد أن تحرقه، فأتاه جبريل بالعوذة المعروفة التي تضمنها الحديث المروي عن أبي التياح أنه قال: سأل رجل عبد الرحمٰن بن حُبيش، وكان شيخًا كبيرًا قد أدرك النبي ﷺ: كيف صنع رسول الله ﷺ، حين كادته الشياطين؟ قال: «تحدرت عليه من الشعاب والأودية، وفيهم شيطان معه شعلة من نار يريد أن يحرق بها رسول الله ﷺ، قال: فرعب رسول الله ﷺ فأتاه جبريل عليه السلام، فقال يا محمد: قل، قال: مَا أَقُولُ. قال: قل أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن برّ ولا فاجر، من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما يخرج من الأرض، ومن شر ما ينزل فيها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق يطرق، إلا طارقًا يطرق بخير يا رحمٰن. قال: فطفئت نارهم وهزمهم الله ﷻ». (١/ ١٦٩)

١٦٤ إذا كانت الشياطين تأتي الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لتؤذيهم، وتفسد عبادتهم، فيدفعهم الله تعالى بما يؤيد به الأنبياء من الدعاء والذكر والعبادة، ومن الجهاد باليد، فكيف من هو دون الأنبياء؟ (١/ ١٧١)

١٦٥ **الشياطين يوالون من يفعل ما يحبونه من الشرك والفسوق والعصيان. فتارة** يخبرونه ببعض الأمور الغائبة ليكاشف بها. **وتارة** يؤذون من يريد أذاه بقتل وتمريض ونحو ذلك./ **وتارة** يجلبون له من يريده من الإنس. **وتارة** يسرقون له ما يسرقونه من أموال الناس من نقد وطعام وثياب وغير ذلك، فيعتقد أنه من كرامات الأولياء وإنما يكون مسروقًا. (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

١٦٦ أولياء الله هم المؤمنون المتقون، وكراماتهم ثمرة إيمانهم وتقواهم لا ثمرة الشرك والبدعة والفسق. وأكابر الأولياء إنما يستعملون هذه الكرامات بحجة للدين، أو لحاجة للمسلمين، والمقتصدون قد يستعملونها في المباحات. وأما من استعان بها في المعاصي فهو ظالم لنفسه، متعد حد ربه، وإن كان سببها الإيمان والتقوى. (١/ ١٧٧)

١٦٧ الملائكة يستغفرون للمؤمنين من غير أن يسألهم أحد، وكذلك ما روي أن النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء والصالحين يدعو ويشفع للأخيار من أمته، هو من هذا الجنس، هم يفعلون ما أذن الله لهم فيه بدون سؤال أحد. (١/ ١٨٠)

١٦٨ أصل سؤال الخلق الحاجات الدنيوية التي لا يجب عليهم فعلها ليس واجبًا على السائل، ولا مستحبًّا؛ بل المأمور به سؤال الله تعالى والرغبة إليه والتوكل عليه، **وسؤال الخلق في الأصل محرم، لكنه أبيح للضرورة، وتركه توكلًا على الله أفضل.** (١/ ١٨١)

١٦٩ قد روي فيه[1]: «ولا يرقون». وهو غلط، فإن رقياهم لغيرهم ولأنفسهم حسنة، وكان النبي ﷺ يرقي نفسه وغيره ولم يكن يسترقي، فإن رقيته نفسه وغيره من جنس الدعاء لنفسه ولغيره، وهذا مأمور به، فإن الأنبياء كلهم سألوا الله ودعوه. (١/ ١٨٢)

١٧٠ ما يروى أن الخليل لما ألقي في المنجنيق قال له جبريل: سل. قال: «حسبي من سؤالي علمه بحالي». ليس له إسناد معروف، وهو باطل. (١/ ١٨٣)

١٧١ العبد قد يكون مأمورًا في بعض الأوقات بما هو أفضل من الدعاء، كما روي في الحديث: «من شغله ذكري عن مسألتي؛ أعطيته أفضل ما أعطي السائلين». (١/ ١٨٣)

١٧٢ **أفضل العبادات البدنية الصلاة**، وفيها القراءة والذكر والدعاء. وكل/ واحد في موطنه مأمور به. (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤)

---

(١) أي: في الصحيح؛ «مسلم».

١٧٣ النبي ﷺ كان من كماله أن يعطي السائل، وهذا في حقه من فضائله ومناقبه، وهو واجب أو مستحب، وإن كان نفس سؤال السائل منهيًّا عنه. ولهذا **لم يعرف قط أن الصديق ونحوه من أكابر الصحابة سألوه شيئًا من ذلك، ولا سألوه أن يدعو لهم، وإن كانوا يطلبون منه أن يدعو للمسلمين**، كما أشار عليه عمر في بعض مغازيه لما استأذنوه في نحر بعض ظهرهم، فقال عمر: «يا رسول الله كيف بنا إذا لقينا العدو غدًا رجالًا جياعًا؛ ولكن إن رأيت أن تدعو الناس ببقايا أزوادهم فتجمعها، ثم تدعو الله بالبركة، فإن الله يبارك لنا في دعوتك». (١/ ١٨٦)

١٧٤ الصدِّيق كان أمنَّ الناس في صحبته وذات يده لأفضل/ الخلق، رسول الله ﷺ لكونه كان ينفق ماله في سبيل الله كاشترائه المعذبين. ولم يكن النبي ﷺ محتاجًا في خاصة نفسه لا إلى أبي بكر ولا غيره؛ بل لما قال له في سفر الهجرة: إن عندي راحلتين فخذ إحداهما فقال النبي ﷺ: «بالثمن». فهو أفضل صديق لأفضل نبي، وكان من كماله أنه لا يعمل ما يعمله إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى، لا يطلب جزاء من أحد من الخلق؛ لا الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم. ومن الجزاء أن يطلب الدعاء، قال تعالى عمن أثنى عليهم: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾﴾ [الإنسان]. والدعاء جزاء كما في الحديث: «من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له؛ حتى تعلموا أن قد كافأتموه». وكانت عائشة إذا أرسلت إلى قوم بصدقة تقول للرسول: «اسمع ما يدعون به لنا حتى ندعو لهم بمثل ما دعوا لنا ويبقى أجرنا على الله». وقال بعض السلف: «إذا قال لك السائل: بارك الله فيك، فقل: وفيك بارك الله». (١/ ١٨٧ ـ ١٨٨)

١٧٥ **إن سؤال المخلوقين فيه ثلاث مفاسد: مفسدة** الافتقار إلى غير الله، وهي من نوع الشرك، **ومفسدة** إيذاء المسؤول، وهي من نوع ظلم الخلق./ **وفيه** ذل لغير الله وهو ظلم للنفس، فهو مشتمل على أنواع الظلم الثلاثة. (١/ ١٩٠ ـ ١٩١)

١٧٦ محمد ﷺ هو الداعي إلى ما تفعله أمته من الخيرات، فما يفعلونه له فيه من الأجر مثل أجورهم، من غير أن ينقص من أجورهم شيء. ولهذا لم تجر عادة السلف بأن يهدوا إليه ثواب الأعمال؛ لأن له مثل ثواب أعمالهم بدون الإهداء، من غير أن ينقص من ثوابهم شيء، وليس كذلك الأبوان فإنه ليس كل ما يفعله الولد يكون للوالد مثل أجره، وإنما ينتفع الوالد بدعاء الولد، ونحوه مما يعود نفعه إلى الأب. (١/ ١٩١)

١٧٧ من قال لغيره من الناس: ادع لي أو لنا، وقصد أن ينتفع ذلك المأمور بالدعاء وينتفع هو أيضًا بأمره، ويفعل ذلك المأمور به كما يأمره بسائر فعل الخير، فهو مقتد بالنبي ﷺ مؤتم به، ليس هذا من السؤال المرجوح. وأما إن لم يكن مقصوده إلا طلب حاجته، لم يقصد نفع ذلك والإحسان إليه، فهذا ليس من المقتدين بالرسول المؤتمين به في ذلك؛ بل هذا هو من السؤال المرجوح الذي تركه إلى الرغبة إلى الله ورسوله أفضل من الرغبة إلى المخلوق وسؤاله. وهذا كله من سؤال الأحياء السؤال الجائز المشروع./ وأما **سؤال الميت فليس بمشروع لا واجب ولا مستحب؛ بل ولا مباح، ولم يفعل هذا قط أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان،** ولا استحب ذلك أحد من سلف الأمة؛ لأن ذلك فيه مفسدة راجحة وليس فيه مصلحة راجحة، **والشريعة إنما تأمر بالمصالح الخالصة أو الراجحة**، وهذا ليس فيه مصلحة راجحة؛ بل إما أن يكون مفسدة محضة أو مفسدة راجحة، وكلاهما غير مشروع. (١/ ١٩٣ ـ ١٩٤)

١٧٨ «اليد العليا هي المعطية، واليد السفلى السائلة»، وهذا ثابت عنه في «الصحيح». فأين الإحسان إلى عباد الله من إيذائهم بالسؤال والشحاذة لهم؟ وأين التوحيد للخالق بالرغبة إليه والرجاء له والتوكل عليه والحب له، من الإشراك به بالرغبة إلى المخلوق والرجاء له والتوكل عليه، وأن يحب كما يحب الله؟ وأين صلاح العبد في عبودية الله والذل له والافتقار إليه، من فساده في عبودية المخلوق والذل له والافتقار إليه؟ (١/ ١٩٥)

١٧٩ الصراط المستقيم هو ما بعث الله به رسوله محمدًا ﷺ بفعل ما أمر وترك ما حظر، وتصديقه فيما أخبر. ولا طريق إلى الله إلا ذلك، وهذا سبيل أولياء الله المتقين وحزب الله المفلحين وجند الله الغالبين. **وكل ما خالف ذلك فهو من طرق أهل الغي والضلال.** (١/ ١٩٧)

١٨٠ كان غير واحد من السلف يقول: «احذروا فتنة العالِم الفاجر، والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون». (١/ ١٩٧)

١٨١ **التوسل بالنبي ﷺ والتوجه به في كلام الصحابة فيريدون به التوسل بدعائه وشفاعته، والتوسل به في عرف كثير من المتأخرين يراد به الإقسام به والسؤال به،** كما يقسمون بغيره من الأنبياء والصالحين، ومن يعتقدون فيه الصلاح. (١/ ٢٠١)

١٨٢ لفظ التوسل يراد به **ثلاثة معان: أحدها**: التوسل بطاعته، فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به. **والثاني**: التوسل بدعائه وشفاعته، وهذا كان في حياته ويكون يوم القيامة يتوسلون بشفاعته. **والثالث**: التوسل به بمعنى: الإقسام على الله بذاته والسؤال بذاته، فهذا هو الذي لم تكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه، لا في حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير قبره، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم، وإنما ينقل شيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة، أو عمن ليس قوله حجة. (١/ ٢٠٢)

١٨٣ قال أبو حنيفة: «لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به». وأكره أن يقول: «بمعاقد العز من عرشك، أو بحق/ خلقك». وهو قول أبي يوسف. قال أبو يوسف: «بمعقد العز من عرشه هو الله، فلا أكره هذا، وأكره أن يقول: بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام». (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)

١٨٤ الذي قاله أبو حنيفة وأصحابه؛ من أن الله لا يسأل بمخلوق، له **معنيان**: **أحدهما**: هو موافق لسائر الأئمة الذين يمنعون أن يقسم أحد بالمخلوق، فإنه إذا منع أن يقسم على مخلوق بمخلوق؛ فلأن يمنع أن يقسم على الخالق بمخلوق أولى وأحرى. (١/ ٢٠٣)

١٨٥ **قد اتفق المسلمون على أنه من حلف بالمخلوقات المحترمة**، أو بما يعتقد هو حرمته؛ كالعرش، والكرسي والكعبة والمسجد الحرام والمسجد الأقصى، ومسجد النبي ﷺ والملائكة والصالحين والملوك، وسيوف المجاهدين وترب الأنبياء والصالحين، وأيمان البندق وسراويل الفتوة، وغير ذلك؛ **لا ينعقد يمينه ولا كفارة في الحلف بذلك. والحلف بالمخلوقات حرام عند الجمهور**، وهو مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد، **وقد حكي إجماع الصحابة على ذلك**. **وقيل**: هي مكروهة كراهة تنزيه، والأول أصح. (١/ ٢٠٤)

١٨٦ إنما نعرف النزاع في الحلف بالأنبياء، فعن أحمد في الحلف بالنبي ﷺ **روايتان**: **إحداهما**: لا ينعقد اليمين به؛ كقول الجمهور مالك وأبي حنيفة والشافعي. **والثانية**: ينعقد اليمين به. واختار ذلك طائفة من أصحابه؛ كالقاضي وأتباعه وابن المنذر وافق هؤلاء. وقصر أكثر هؤلاء النزاع في ذلك على النبي ﷺ خاصة، وعدَّى ابن عقيل هذا الحكم إلى سائر الأنبياء. وإيجاب الكفارة بالحلف بمخلوق وإن كان نبيًّا قول ضعيف في الغاية، مخالف للأصول والنصوص. (١/ ٢٠٤)

١٨٧ الإقسام به على الغير: أن يحلف المقسم على غيره ليفعلن كذا، فإن حنَّثه ولم يبر قسمه، **فالكفارة على الحالف لا على المحلوف عليه عند عامة الفقهاء**، كما لو حلف على عبده أو ولده أو صديقه ليفعلن شيئًا ولم يفعله، فالكفارة على الحالف الحانث. وأما قوله: سألتك بالله أن تفعل كذا، فهذا سؤال وليس بقسم، وفي الحديث: «من سألكم بالله فأعطوه»، ولا كفارة على هذا إذا لم يجب سؤاله. (١/ ٢٠٦)

١٨٨ الذين يقسمون على الله فيبر قسمهم فإنهم ناس مخصوصون. (١/ ٢٠٦)

١٨٩ **جميع ما يفعل الله بعبده من الخير من مقتضى اسمه الرب**، ولهذا يقال في الدعاء: يا رب يا رب. (١/ ٢٠٧)

١٩٠ قد كره مالك وابن أبي عمران من أصحاب أبي حنيفة وغيرهما أن يقول الداعي: يا سيدي يا سيدي. وقالوا: قل كما قالت الأنبياء: رب رب. **واسمه: «الحي القيوم» يجمع أصل معاني الأسماء والصفات**. (١/ ٢٠٧)

١٩١ حمد العبد له سبب إجابة دعائه، ولهذا أمر المصلي أن يقول: «سمع الله لمن حمده»؛ أي: استجاب الله دعاء من حمده. (١/ ٢٠٨)

١٩٢ **إذا قال السائل لغيره: أسأل بالله، فإنما سأله بإيمانه بالله**. (١/ ٢٠٩)

١٩٣ قول القائل: **أسألك بكذا نوعان**: فإن الباء قد تكون/ للقسم، وقد تكون للسبب، فقد تكون قسمًا به على الله، وقد تكون سؤالًا بسببه. **فأما الأول**: فالقسم بالمخلوقات لا يجوز على المخلوق فكيف على الخالق؟ **وأما الثاني**: وهو السؤال بالمعظم كالسؤال بحق الأنبياء، فهذا فيه نزاع، وقد تقدم عن أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يجوز ذلك، ومن الناس من يجوز ذلك فنقول: قول السائل لله تعالى: أسألك بحق فلان وفلان من الملائكة والأنبياء والصالحين وغيرهم، أو بجاه فلان أو بحرمة فلان؛ يقتضي أن هؤلاء لهم عند الله جاه وهذا صحيح. فإن هؤلاء لهم عند الله منزلة وجاه وحرمة يقتضي أن يرفع الله درجاتهم، ويعظم أقدارهم ويقبل شفاعتهم إذا شفعوا، مع أنه سبحانه قال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ويقتضي أيضًا: أن من اتبعهم واقتدى بهم فيما سن له الاقتداء بهم فيه كان سعيدًا، ومن أطاع أمرهم الذي بلغوه عن الله كان سعيدًا؛ ولكن ليس نفس مجرد قدرهم وجاههم مما يقتضي إجابة دعائه، إذا سأل الله بهم حتى يسأل الله بذلك؛ بل جاههم

ينفعه أيضًا إذا اتبعهم وأطاعهم فيما أمروا به عن الله، أو تأسى بهم فيما سنّوه للمؤمنين، وينفعه أيضًا إذا دعوا له وشفعوا فيه. فأما إذا لم يكن منهم دعاء ولا شفاعة ولا منه سبب يقتضي الإجابة؛ لم يكن متشفّعًا بجاههم، ولم يكن سؤاله بجاههم نافعًا له عند الله؛ بل يكون قد سأل/ بأمر أجنبي عنه ليس سببًا لنفعه. (١/ ٢١٠ ـ ٢١٢)

١٩٤ لو سأل الله بإيمانه بمحمد ﷺ ومحبته له وطاعته له واتباعه لكان قد سأله بسبب عظيم يقتضي إجابة الدعاء؛ بل هذا أعظم الأسباب والوسائل. (١/ ٢١٢)

١٩٥ السؤال بحق فلان فهو مبني على **أصلين**: **أحدهما**: ما له من الحق عند الله. **والثاني**: هل نسأل الله بذلك كما نسأل بالجاه والحرمة؟ أما **الأول**: فمن الناس من يقول: للمخلوق على الخالق حق يعلم بالعقل، وقاس المخلوق على الخالق، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة وغيرهم. ومن الناس من يقول: لا حق للمخلوق على الخالق بحال، لكن يعلم ما يفعله بحكم وعده وخبره، كما يقول ذلك من يقوله من أتباع جهم والأشعري وغيرهما ممن ينتسب إلى السُّنَّة. ومنهم من يقول: بل كتب الله على نفسه الرحمة وأوجب على نفسه حقًّا لعباده المؤمنين، كما حرم الظلم على نفسه، لم يوجب ذلك مخلوق عليه، ولا يقاس بمخلوقاته. (١/ ٢١٣)

١٩٦ من قال: ليس للمخلوق على الخالق حق يسأل به ـ كما روي أن الله تعالى قال لداود: «وأي حق لآبائك علي؟» ـ فهو صحيح إذا أريد بذلك أنه ليس للمخلوق عليه حق بالقياس والاعتبار على خلقه، كما يجب للمخلوق على المخلوق، وهذا كما يظنه جهال العباد من أن لهم على الله سبحانه حقًّا بعبادتهم. وذلك أن النفوس الجاهلية تتخيل أن الإنسان بعبادته وعلمه يصير له على الله حق من جنس ما يصير للمخلوق على المخلوق، كالذين يخدمون ملوكهم وملَّاكهم فيجلبون لهم منفعة ويدفعون عنهم مضرة، ويبقى أحدهم يتقاضى العوض والمجازاة على ذلك، ويقول له عند جفاء أو إعراض يراه منه: ألم أفعل كذا؟ يمنُّ عليه بما يفعله معه، وإن لم يقله بلسانه كان ذلك في نفسه. وتخيل مثل هذا في حق الله تعالى من جهل الإنسان وظلمه؛ ولهذا بيَّن سبحانه أن عمل الإنسان يعود نفعه عليه، وأن الله غني عن الخلق، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]. (١/ ٢١٤)

١٩٧ **بين الخالق تعالى والمخلوق من الفروق ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة، منها**: أن الرب تعالى غني بنفسه عما سواه، ويمتنع أن يكون مفتقرا إلى غيره بوجه من الوجوه. والملوك وسادة العبيد محتاجون إلى غيرهم حاجة ضرورية. **ومنها**: أن الرب تعالى وإن كان يحب الأعمال الصالحة ويرضى ويفرح بتوبة التائبين؛ فهو الذي يخلق ذلك وييسره، فلم يحصل ما يحبه ويرضاه إلا بقدرته ومشيئته. وهذا ظاهر على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة الذين يقرون بأن الله هو المنعم على عباده بالإيمان بخلاف القدرية. والمخلوق قد يحصل له ما يحبه بفعل غيره. **ومنها**: أن الرب تعالى أمر العباد بما يصلحهم ونهاهم عما يفسدهم، كما قال قتادة: «إن الله لم يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم، ولا ينهاهم عما نهاهم عنه بخلًا عليهم؛ بل أمرهم بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم». بخلاف المخلوق الذي يأمر غيره بما يحتاج إليه وينهاه عما ينهاه بخلًا عليه. وهذا أيضًا ظاهر على مذهب السلف وأهل السُّنَّة الذين يثبتون حكمته ورحمته ويقولون: إنه لم يأمر العباد إلا بخير ينفعهم ولم ينههم إلا عن شر يضرهم، بخلاف المجبرة الذين يقولون: إنه قد يأمرهم بما يضرهم وينهاهم عما ينفعهم. **ومنها**: أنه سبحانه هو المنعم بإرسال الرسل وإنزال الكتب وهو المنعم بالقدرة والحواس، وغير ذلك مما به يحصل العلم والعمل الصالح، وهو الهادي لعباده فلا حول ولا قوة إلا به. ولهذا قال أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا/ لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]. وليس يقدر المخلوق على شيء من ذلك. **ومنها**: أن نعمه على عباده أعظم من أن تحصى، فلو قدر أن العبادة جزاء النعمة لم تقم العبادة بشكر قليل منها، فكيف والعبادة من نعمته أيضا. **ومنها**: أن العباد لا يزالون مقصرين محتاجين إلى عفوه ومغفرته، فلن يدخل أحد الجنة بعمله، وما من أحد إلا وله ذنوب يحتاج فيها إلى مغفرة الله لها: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]. وقوله ﷺ: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» لا يناقض قوله تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة]. فإن المنفي نفي «بباء» المقابلة والمعاوضة، كما يقال: بعت هذا بهذا. وما أثبت أثبت «بباء» السبب، فالعمل لا يقابل الجزاء وإن كان سببًا للجزاء؛ ولهذا **من ظن أنه قام بما يجب عليه وأنه لا يحتاج إلى مغفرة الرب تعالى وعفوه؛ فهو ضال**. (١/ ٢١٦ ـ ٢١٧)

١٩٨ من قال: بل للمخلوق على الله حق؛ فهو صحيح إذا أراد به الحق الذي أخبر/ الله بوقوعه، فإن الله صادق لا يخلف الميعاد، وهو الذي أوجبه على نفسه بحكمته وفضله ورحمته، وهذا المستحق لهذا الحق إذا سأل الله تعالى به يسأل الله تعالى إنجاز وعده، أو يسأله بالأسباب التي علق الله بها المسبَّبات كالأعمال الصالحة، فهذا مناسب. (١/ ٢١٧ ـ ٢١٨)

١٩٩ لا ريب أن الله تعالى وعد المطيعين بأن يثيبهم، ووعد السائلين بأن يجيبهم، وهو الصادق الذي لا يخلف الميعاد. (١/ ٢١٨)

٢٠٠ **يجب الفرق بين المحبة لله والمحبة مع الله:** فمن أحب مخلوقًا كما يحب الخالق فقد جعله ندًّا لله، وهذه المحبة تضره ولا تنفعه، وأما من كان الله تعالى أحب إليه مما سواه، وأحب أنبياءه وعباده الصالحين له، فحبّه لله تعالى هو أنفع الأشياء، والفرق بين هذين من أعظم الأمور. (١/ ٢٢٠)

٢٠١ إن قيل: إذا كان التوسل بالإيمان به ومحبته وطاعته على **وجهين**: ـ **تارة** يتوسل بذلك إلى ثوابه وجنته، وهذا أعظم الوسائل. **وتارة** يتوسل بذلك/ في الدعاء، كما ذكرتم نظائره ـ فيحمل قول القائل: «أسألك بنبيّك محمد» على أنه أراد: إني أسألك بإيماني به وبمحبته، وأتوسل إليك بإيماني به ومحبته، ونحو ذلك. وقد ذكرتم أن هذا جائز بلا نزاع. قيل: من أراد هذا المعنى فهو مصيب في ذلك بلا نزاع، وإذا حمل على هذا المعنى كلام من توسل بالنبي ﷺ بعد مماته من السلف، كما نقل عن بعض الصحابة والتابعين، وعن الإمام أحمد وغيره: كان هذا حسنًا. وحينئذ فلا يكون في المسألة نزاع؛ ولكن كثير من العوام يطلقون هذا اللفظ ولا يريدون هذا المعنى، فهؤلاء الذين أنكر عليهم من أنكر. وهذا كما أن الصحابة كانوا يريدون بالتوسل به؛ التوسل بدعائه وشفاعته، وهذا جائز بلا نزاع، ثم إن أكثر الناس في زماننا لا يريدون هذا المعنى بهذا اللفظ. فإن قيل: فقد يقول الرجل لغيره بحق الرحم. قيل: الرحم توجب على صاحبها حقًّا لذي الرحم. (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)

٢٠٢ السؤال به[1] فهذا يجوزه طائفة من الناس، ونقل في ذلك آثار عن بعض السلف، وهو موجود في دعاء كثير من الناس؛ لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك

(١) صلى الله عليه وسلم.

كله ضعيف؛ بل موضوع. وليس عنه حديث ثابت قد يظن أن لهم فيه حجة إلا حديث الأعمى الذي علمه أن يقول: «أسألك وأتوجه إليك بنبيِّك محمد نبيّ الرحمة». وحديث الأعمى لا حجة لهم فيه، فإنه صريح في أنه إنما توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته. وهو/ طلب من النبي ﷺ الدعاء، وقد أمره النبي ﷺ أن يقول: «اللَّهُمَّ شفِّعه فيَّ». ولهذا رد الله عليه بصره لما دعا له النبي ﷺ وكان ذلك مما يعد من آيات النبي ﷺ. ولو توسل غيره من العميان الذين لم يدع لهم النبي ﷺ بالسؤال به لم تكن حالهم كحاله. (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)

٢٠٣ **بين السؤال والإقسام فرقًا:** فإن السائل متضرع ذليل يسأل بسبب يناسب الإجابة، والمقسم أعلى من هذا، فإنه طالب مؤكد طلبه بالقسم، والمقسم لا يقسم إلا على من يرى أنه يبر قسمه. فإبرار القسم خاص ببعض العباد. وأما إجابة السائلين فعام، فإن الله يجيب دعوة المضطر ودعوة المظلوم وإن كان كافرًا. (١/ ٢٢٣)

٢٠٤ المعروف عن مالك أنه كره للداعي أن يقول: يا سيدي سيدي، وقال: قل كما قالت الأنبياء: «يا رب، يا رب، يا كريم». وكره أيضًا أن يقول: «يا حنان يا منان» فإنه ليس بمأثور عنه. فإذا كان مالك يكره مثل هذا الدعاء إذ لم يكن مشروعًا عنده؛ فكيف يجوز عنده أن يسأل الله بمخلوق؛ نبيًّا كان أو غيره، وهو يعلم أن الصحابة لما أجدبوا عام الرمادة لم يسألوا الله بمخلوق؛ لا نبيّ ولا غيره. (١/ ٢٢٤)

٢٠٥ ذكر الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم: أنه يتوسل في الاستسقاء بدعاء أهل الخير والصلاح. قالوا: وإن كانوا من أقارب رسول الله ﷺ فهو أفضل، اقتداء بعمر. (١/ ٢٢٥)

٢٠٦ من نقل عن مالك أنه جوَّز سؤال الرسول أو غيره بعد موتهم، أو نقل ذلك عن إمام من أئمة المسلمين غير مالك؛ كالشافعي وأحمد وغيرهما فقد كذب عليهم، ولكن بعض الجهال ينقل هذا عن مالك ويستند إلى حكاية مكذوبة عن مالك. (١/ ٢٢٥)

٢٠٧ ذكر عن مالك أنه سئل عن أيوب السختياني فقال: «ما حدثتكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه». قال: «وحج حجتين فكنت أرمقه فلا أسمع منه غير أنه كان إذا ذكر النبي ﷺ بكى حتى أرحمه، فلما رأيت منه ما رأيت وإجلاله للنبي ﷺ كتبت عنه». وقال مصعب بن عبد الله: «كان مالك إذا ذكر النبي ﷺ يتغير لونه وينحني حتى يصعب ذلك على جلسائه». فقيل له يومًا في ذلك فقال: «لو رأيتم ما رأيت

لما أنكرتم علي ما ترون، لقد كنت أرى محمد بن المنكدر ـ وكان سيِّد القراء ـ لا نكاد نسأله عن حديث أبدًا إلا يبكي حتى نرحمه». (١/ ٢٢٦)

٢٠٨ ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكًا في مسجد رسول الله ﷺ فقال له مالك: يا أمير المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد فإن الله أدب قومًا فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية [الحجرات: ٢]. ومدح قومًا فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ الآية [الحجرات: ٣]. وذم قومًا فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ/ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ الآية [الحجرات: ٤]. وإن حرمته ميتًا كحرمته حيًّا. فاستكان لها أبو جعفر، فقال: يا أبا عبد الله أستقبل القبلة وأدعو، أم أستقبل رسول الله ﷺ؟ فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة؟ بل استقبله واستشفع به فيشفِّعك الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء: ٦٤]. قلت: وهذه الحكاية منقطعة، فإن محمد بن حميد الرازي لم يدرك مالكًا. (١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)

٢٠٩ هذه الحكاية لم يذكرها أحد من أصحاب مالك المعروفين بالأخذ عنه/ ومحمد بن حميد ضعيف عند أهل الحديث إذا أسند، فكيف إذا أرسل حكاية لا تعرف إلا من جهته. (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)

٢١٠ المعروف عن مالك وغيره من الأئمة وسائر السلف من الصحابة والتابعين: أن الداعي إذا سلم على النبي ﷺ ثم أراد أن يدعو لنفسه فإنه يستقبل القبلة ويدعو في مسجده، ولا يستقبل القبر ويدعو لنفسه؛ بل إنما يستقبل/ القبر عند السلام على النبي ﷺ والدعاء له. هذا قول أكثر العلماء كمالك في إحدى الروايتين والشافعي وأحمد وغيرهم. وعند أصحاب أبي حنيفة لا يستقبل القبر وقت السلام عليه أيضًا. ثم **منهم** من قال: يجعل الحجرة على يساره ـ وقد رواه ابن وهب عن مالك ـ ويسلم عليه. **ومنهم** من قال: بل يستدبر الحجرة ويسلم عليه. وهذا هو المشهور عندهم، ومع هذا فكره مالك أن يطيل القيام عند القبر لذلك. قال القاضي عياض في «المبسوط» عن مالك قال: لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ يدعو، لكن يسلم ويمضي. قال: وقال نافع: كان ابن عمر يسلم على القبر، رأيته مائة مرة

أو أكثر يجيء إلى القبر فيقول: «السلام على النبي ﷺ، السلام على أبي بكر، السلام على أبي»، ثم ينصرف. (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)

٢١١ قال مالك في «المبسوط»: «وليس يلزم من دخل المسجد وخرج من أهل المدينة الوقوف بالقبر، وإنما ذلك للغرباء». وقال فيه أيضًا: «ولا بأس لمن قدم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف على قبر النبي ﷺ فيصلي عليه ويدعو له ولأبي بكر وعمر». قيل له: فإن ناسًا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر، وربما وقفوا في الجمعة أو الأيام المرة والمرتين أو أكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة. فقال مالك: «لم يبلغني هذا عن أهل الفقه ببلدنا، وتركه واسع، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغني عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون ذلك، ويكره إلا لمن جاء من سفر أو أراده». (١/ ٢٣١)

٢١٢ في «العتبية»؛ يعني: عن مالك: يبدأ: بالركوع قبل السلام في مسجد النبي ﷺ، وأحب مواضع التنفل فيه مصلى النبي ﷺ حيث العمود المخلق، وأما في الفريضة فالتقدم إلى الصفوف. قال: «والتنفل فيه للغرباء أحبّ إليّ من التنفل في البيوت». (١/ ٢٣٢)

٢١٣ دعاء الرسول وطلب الحوائج منه وطلب شفاعته عند قبره أو بعد موته؛ فهذا لم يفعله أحد من السلف، ومعلوم أنه لو كان قصد الدعاء عند القبر مشروعًا لفعله الصحابة والتابعون، وكذلك السؤال به؛ فكيف بدعائه وسؤاله بعد موته؟ (١/ ٢٣٣)

٢١٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام». وعلى هذا الحديث اعتمد الأئمة في السلام عليه عند قبره ـ صلوات الله/ وسلامه عليه ـ فإن **أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة لا يعتمد على شيء منها في الدين**؛ ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئًا منها، وإنما يرويها من يروي الضعاف كالدارقطني والبزار وغيرهما. (١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤)

٢١٥ «من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي»، فإن هذا كذبه ظاهر مخالف لدين المسلمين. (١/ ٢٣٤)

٢١٦ **قد اتفق الأئمة على أنه لو نذر أن يسافر إلى قبره ـ صلوات الله وسلامه**

عليه ـ أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين لم يكن عليه/ أن يوفي بنذره؛ بل ينهى عن ذلك. ولو نذر السفر إلى مسجده أو المسجد الأقصى للصلاة، ففيه **قولان** للشافعي: **أظهرهما** عنه: يجب ذلك، وهو مذهب مالك وأحمد. **والثاني**: لا يجب، وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأن من أصله أنه لا يجب من النذر إلا ما كان واجبًا بالشرع، وإتيان هذين المسجدين ليس واجبًا بالشرع، فلا يجب بالنذر عنده. وأما الأكثرون فيقولون: هو طاعة لله. (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)

٢١٧ الثابت عنه ﷺ أنه قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»، هذا هو الثابت في «الصحيح»، ولكن بعضهم رواه بالمعنى فقال: «قبري». وهو ﷺ حين قال هذا القول لم يكن قد قبر بعدُ ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ؛ ولهذا لم يحتج بهذا أحد من الصحابة لما تنازعوا في موضع دفنه، ولو كان هذا عندهم لكان نصًّا في محل النزاع. ولكن دفن في حجرة عائشة في الموضع الذي مات فيه ـ بأبي هو وأمي صلوات الله عليه وسلامه ـ ثم لما وسع المسجد في خلافة الوليد بن عبد الملك، وكان نائبه على المدينة/ عمر بن عبد العزيز، أمره أن يشتري الحُجَرُ ويزيدها في المسجد، وكانت الحُجَر من جهة المشرق والقبلة فزيدت في المسجد، ودخلت حجرة عائشة في المسجد من حينئذٍ، وبنوا الحائط البراني مسنمًا محرّفًا. (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)

٢١٨ **من قصد قبور الأنبياء والصالحين لأجل الصلاة والدعاء عندها؛ فقد قصد نفس المحرم الذي سد الله ورسوله ذريعته، وهذا بخلاف السلام المشروع.** (١/ ٢٣٧)

٢١٩ قال رسول الله ﷺ: «إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام». رواه النسائي وأبو حاتم في صحيحه، وروي نحوه عن أبي هريرة. فهذا فيه أن سلام البعيد تبلغه الملائكة. (١/ ٢٣٧)

٢٢٠ **من لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها، ويخاطبهم بها النبي ﷺ وعادتهم في الكلام؛ وإلا حرَّف الكلم عن مواضعه**، فإن كثيرًا من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة، فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك. (١/ ٢٤٣)

٢٢١ الحديث الذي يروى: «أول ما خلق الله العقل» حديث باطل. (١/ ٢٤٤)

٢٢٢ «العقل» في لغة المسلمين: مصدر عقل يعقل عقلًا، يراد به القوة التي بها

يعقل، وعلوم وأعمال تحصل بذلك، لا يراد بها قط في لغةٍ: جوهر قائم بنفسه، فلا يمكن أن يراد هذا المعنى بلفظ العقل. (١/ ٢٤٤)

٢٢٣ لفظ «المحدَث» في لغة القرآن يقابل للفظ «القديم» في القرآن، وكذلك لفظ «الكلمة» في القرآن والحديث وسائر لغة العرب إنما يراد به: الجملة التامة. (١/ ٢٤٥)

٢٢٤ **العلم يحتاج إلى نقل مصدق ونظر محقوق**[1]، والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه، ومعرفة دلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله. (١/ ٢٤٦)

٢٢٥ تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي: هل في «المسند» حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في «المسند» حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، وبيَّن أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة، ولا منافاة بين القولين. فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب؛ بل غلط فيه. ولهذا روى في كتابه في «الموضوعات» أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل؛ بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن **الغالب على ما ذكره في «الموضوعات» أنه باطل باتفاق العلماء./** وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلًا في السلف. أما **الصحابة فلم يعرف فيهم ـ ولله الحمد ـ من تعمد الكذب على النبي ﷺ كما لم يعرف فيهم من كان من أهل البدع المعروفة؛ كبدع الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة**، فلم يعرف فيهم أحد من هؤلاء الفرق. (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)

٢٢٦ أما **التابعون فلم يعرف تعمد الكذب في التابعين من أهل مكة والمدينة والشام والبصرة**، بخلاف الشيعة فإن الكذب معروف فيهم، وقد عرف الكذب بعد هؤلاء في طوائف./ وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس؛ بل في الصحابة من قد يغلط أحيانًا، وفيمن بعدهم. ولهذا كان فيما صنف في الصحيح أحاديث يعلم أنها غلط، وإن كان **جمهور متون الصحيحين مما يعلم أنه حق**. (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)

---

(١) كذا في الأصل ولعله: محقق.

٢٢٧ نزّه أحمد «مسنده» عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن؛ كأبي داود والترمذي. (١/ ٢٥٠)

٢٢٨ **شرط أحمد في «مسنده» أجود من شرط أبي داود في «سننه».** (١/ ٢٥٠)

٢٢٩ **أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوّزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت، إذا لم يعلم أنه كذب.**/ وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب؛ جاز أن يكون الثواب حقًّا، **ولم يقل أحد من الأئمة: إنه يجوز أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًّا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع.** وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرّم شيء إلا بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه وروي حديث في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب؛ جاز أن يرويه. **فيجوز أن يروي في الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب، لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله.** وهذا **كالإسرائيليات: يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب، فيما عُلم أن الله تعالى أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا.** فأما أن يثبت شرعًا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت؛ فهذا لا يقوله عالم، ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة.
ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن **كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف.** والضعيف عندهم ينقسم: **إلى** ضعيف متروك لا يحتج به، **وإلى** ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك./ **وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام ـ صحيح وحسن وضعيف ـ هو أبو عيسى الترمذي في** «جامعه». والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم، وليس بشاذ. **فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا ويحتج به.** (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢)

٢٣٠ **الأحاديث التي تروى في هذا الباب ـ وهو السؤال بنفس المخلوقين ـ هي من الأحاديث الضعيفة الواهية؛ بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها ولا اعتمد عليها،** مثل الحديث الذي يروى عن عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده: أن أبا بكر الصديق أتى النبي ﷺ فقال: إني أتعلم القرآن ويتفلت مني. فقال له رسول الله ﷺ: «قل: اللَّهُمَّ إني أسألك بمحمد نبيِّك، وبإبراهيم

خليلك، وبموسى نجيِّك، وعيسى روحك وكلمتك، وبتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وزبور داود، وفرقان محمد، وبكل وحي أوحيته وقضاء قضيته». وذكر تمام الحديث. (١/ ٢٥٢)

٢٣١ عبد الملك بن هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب. قال يحيى بن معين: هو كذاب. (١/ ٢٥٣)

٢٣٢ الحديث الذي رواه عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه/ عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعًا وموقوفًا عليه: «إنه لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي. قال: وكيف عرفت محمدًا؟ قال: لأنك لما خلقتني بيدك، ونفخت في من روحك، رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. قال: صدقت يا آدم، ولولا محمد ما خلقتك». وهذا الحديث رواه الحاكم في «مستدركه» من حديث عبد الله بن مسلم العوفي عن إسماعيل بن سلمة عنه. قال الحاكم: وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمٰن في هذا الكتاب. وقال الحاكم: هو صحيح. (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)

٢٣٣ عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم، يغلط كثيرًا، ضعفه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم. (١/ ٢٥٥)

٢٣٤ تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله؛ فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث، وقالوا: إن **الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث.** (١/ ٢٥٥)

٢٣٥ كذلك أحاديث كثيرة في «مستدركه» يصححها وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون موقوفا يرفعه. ولهذا كان **أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح،** لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه. وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرًا، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث. (١/ ٢٥٥)

٢٣٦ لا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم، ولا يبلغ تصحيح

مسلم مبلغ تصحيح البخاري؛ بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب، **والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه**، وقد ذكر الترمذي أنه لم يرَ أحدًا أعلم بالعلل منه، ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثًا اختلف في إسناده أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك، لئلا يغتر بذكره له، بأنه إنما ذكره مقرونًا بالاختلاف فيه. ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحًا على قول من نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرّجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه، كما روى في حديث الكسوف أن النبي ﷺ صلّى بثلاث ركوعات وبأربع ركوعات، كما روى أنه صلّى بركوعين. والصواب: أنه لم يصل إلا بركوعين، وأنه لم يصلّ الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم، وقد بيَّن ذلك الشافعي، وهو قول البخاري وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه. (١/ ٢٥٦)

٢٣٧ **جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث، تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها، وهم يعلمون علمًا قطعيًّا أن النبي ﷺ قالها.** (١/ ٢٥٧)

٢٣٨ **شرع من قبلنا** هل هو شرع لنا أم لا؟ والنزاع في ذلك مشهور، لكن **الذي عليه الأئمة وأكثر العلماء: أنه شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه**، وهذا إنما هو فيما ثبت أنه شرع لمن قبلنا من نقل ثابت عن نبيِّنا ﷺ أو بما تواتر عنهم، لا بما يروى على هذا الوجه؛ فإن هذا لا يجوز أن يحتج به في شرع المسلمين أحد من المسلمين. (١/ ٢٥٨)

٢٣٩ حديث ذكره موسى بن عبد الرحمٰن الصنعاني صاحب التفسير بإسناده عن ابن عباس مرفوعًا، أنه قال: «من سرَّه أن يوعيه الله حفظ القرآن وحفظ أصناف العلم، فليكتب هذا الدعاء في إناء نظيف، أو في صحف قوارير بعسل وزعفران وماء مطر، وليشربه على الريق، وليصم ثلاثة أيام، وليكن إفطاره عليه، ويدعو به في أدبار صلواته: اللَّهُمَّ إني أسألك بأن مسؤول لم يسأل/ مثلك، ولا يسأل، وأسألك بحق محمد نبيّك، وإبراهيم خليلك، وموسى نجيك، وعيسى روحك وكلمتك ووجهك» وذكر تمام الدعاء. وموسى بن عبد الرحمٰن هذا من الكذابين.
(١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)

٢٤٠ أبو موسى المديني في «أماليه» وأبو عبد الله المقدسي على عادة أمثالهم:

في رواية ما يروى في الباب، سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا كما اعتاده **أكثر المتأخرين من المحدثين: أنهم يروون ما روى به الفضائل ويجعلون العهدة/ في ذلك على الناقل**، كما هي عادة المصنفين في فضائل الأوقات، والأمكنة، والأشخاص والعبادات. كما يرويه أبو الشيخ الأصبهاني في «فضائل الأعمال» وغيره، حيث يجمع أحاديث كثيرة لكثرة روايته، وفيها أحاديث كثيرة قوية صحيحة وحسنة، وأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة وواهية، وكذلك ما يرويه خيثمة بن سليمان في «فضائل الصحابة» وما يرويه أبو نعيم الأصبهاني في «فضائل الخلفاء» في كتاب مفرد، وفي أول «حلية الأولياء»، وما يرويه أبو الليث السمرقندي، وعبد العزيز الكناني، وأبو علي بن البناء، وأمثالهم من الشيوخ، وما يرويه أبو بكر الخطيب، وأبو الفضل بن ناصر، وأبو موسى المديني، وأبو القاسم بن عساكر، والحافظ عبد الغني، وأمثالهم ممن لهم معرفة بالحديث، **فإنهم كثيرًا ما يروون في تصانيفهم ما روي مطلقًا على عادتهم الجارية؛ ليعرف ما روي في ذلك الباب؛ لا ليحتج بكل ما روي**، وقد يتكلم أحدهم على الحديث، ويقول: غريب، ومنكر، وضعيف؛ وقد لا يتكلم. (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)

٣٤١ أئمة الحديث الذين يحتجون به ويبنون عليه دينهم، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، ومحمد بن نصر المروزي، وابن خزيمة، وابن المنذر، وداود بن علي، ومحمد بن جرير الطبري، وغير هؤلاء؛ **فإن هؤلاء الذين/ يبنون الأحكام على الأحاديث يحتاجون أن يجتهدوا في معرفة صحيحها وضعيفها وتمييز رجالها.**

(١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)

٣٤٢ في الباب[1] آثار عن السلف أكثرها ضعيفة. فمنها حديث الأربعة الذين اجتمعوا عند الكعبة وسألوا، وهم: عبد الله ومصعب ابنا الزبير وعبد الله بن عمر وعبد الملك بن مروان، وذكره ابن أبي الدنيا في كتاب «مجابي الدعاء» ورواه من

---

(١) سؤال الله بحق النبي ﷺ أو: بحق غيره.

طريق إسماعيل بن أبان الغنوي/ عن سفيان الثوري. (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)

٢٤٣ إسماعيل بن أبان الذي روى هذا عن سفيان الثوري: كذاب. قال أحمد بن حنبل: كتبت عنه ثم حدث بأحاديث موضوعة فتركناه. (١/ ٢٦٢)

٢٤٤ عبد الرحمٰن بن أبي الزناد عن أبيه قال: اجتمع في الحجر مصعب وعروة وعبد الله أبناء الزبير وعبد الله بن عمر فقالوا: تمنوا. فقال عبد الله بن الزبير: أما أنا فأتمنى الخلافة. وقال عروة: أما أنا فأتمنى أن يؤخذ عني العلم. وقال مصعب: أما أنا فأتمنى إمرة العراق، والجمع بين عائشة بنت طلحة وسكينة بنت الحسين. وقال عبد الله بن عمر: أما أنا فأتمنى المغفرة. قال: فنال كلهم ما تمنوا، ولعل ابن عمر قد غفر له. قلت: وهذا إسناد خير من ذاك الإسناد باتفاق أهل العلم، وليس فيه سؤال بالمخلوقات. **وفي الباب حكايات عن بعض الناس أنه رأى منامًا قيل له فيه: ادع بكذا وكذا، ومثل هذا لا يجوز أن يكون دليلًا باتفاق العلماء.** (١/ ٢٦٣)

٢٤٥ **ليس مجرد كون الدعاء حصل به المقصود ما يدل على أنه سائغ في الشريعة،** فإن كثيرًا من الناس يدعون من دون الله من الكواكب والمخلوقين ويحصل ما يحصل من غرضهم، وبعض الناس يقصدون الدعاء عند الأوثان والكنائس وغير ذلك، ويدعو التماثيل التي في الكنائس ويحصل ما يحصل من غرضه، وبعض الناس يدعو بأدعية محرمة باتفاق المسلمين ويحصل ما يحصل من غرضهم. **فحصول الغرض ببعض الأمور لا يستلزم إباحته وإن كان الغرض مباحًا**؛/ فإن ذلك الفعل قد يكون فيه مفسدة راجحة على مصلحته، **والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها**، وإلا فجميع المحرمات من الشرك والخمر والميسر والفواحش والظلم قد يحصل لصاحبه به منافع ومقاصد، لكن لما كانت مفاسدها راجحة على مصالحها نهى الله ورسوله عنها، كما أن كثيرًا من الأمور؛ كالعبادات والجهاد وإنفاق الأموال قد تكون مضرة، لكن لما كانت مصلحته راجحة على مفسدته أمر به الشارع. فهذا أصل يجب اعتباره، **ولا يجوز أن يكون الشيء واجبًا أو مستحبًّا إلا بدليل شرعي.** (١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)

٢٤٦ **أبو أحمد بن عدي في كتابه المسمى بـ«الكامل في أسماء الرجال» ولم يصنف في فنه مثله.** (١/ ٢٧١)

٢٤٧ الرجل قد يكون حافظًا لما يرويه عن شيخ غير حافظ لما يرويه عن آخر،

مثل: إسماعيل بن عياش فيما يرويه عن الحجازيين، فإنه يغلط فيه بخلاف ما يرويه عن الشاميين، ومثل: سفيان بن حسين فيما يرويه عن الزهري، ومثل هذا كثير. (١/ ٢٧٣)

٢٤٨ **ما ينقل عن آحاد الصحابة في جنس العبادات أو الإباحات أو الإيجابات أو التحريمات إذا لم يوافقه غيره من/ الصحابة عليه ـ وكان ما يثبت عن النبي ﷺ يخالفه لا يوافقه ـ؛ لم يكن فعله سُنَّة يجب على المسلمين اتباعها**؛ بل غايته أن يكون ذلك مما يسوغ فيه الاجتهاد، ومما تنازعت فيه الأمة، فيجب رده إلى الله والرسول. ولهذا نظائر كثيرة: مثل ما كان ابن عمر يدخل الماء في عينيه في الوضوء، ويأخذ لأذنيه ماء جديدًا، وكان أبو هريرة يغسل يديه إلى العضدين في الوضوء ويقول: «من استطاع أن يطيل غرته فليفعل»، وروي عنه: أنه كان يمسح عنقه ويقول: «هو موضع الغل». فإن هذا وإن استحبه طائفة من العلماء اتباعًا لهما فقد خالفهم في ذلك آخرون، وقالوا: سائر الصحابة لم يكونوا يتوضئون هكذا.
(١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)

٢٤٩ قال أبو هريرة: «من استطاع أن يطيل غرته فليفعل». وظن من ظن أن غسل العضد من إطالة الغرة، وهذا لا معنى له؛ فإن الغرة في الوجه لا في اليد والرِّجل، وإنما في اليد والرجل الحَجْلَة. والغرة لا يمكن إطالتها، فإن الوجه/ يغسل كله لا يغسل الرأس، ولا غرة في الرأس، والحَجْلَة لا يستحب إطالتها وإطالتها مُثْلَة. وكذلك ابن عمر كان يتحرى أن يسير مواضع سير النبي ﷺ وينزل مواضع منزله، ويتوضأ في السفر حيث رآه يتوضأ، ويصب فضل مائه على شجرة صب عليها، ونحو ذلك مما استحبه طائفة من العلماء ورأوه مستحبًا، ولم يستحب ذلك جمهور العلماء كما لم يستحبه ولم يفعله أكابر الصحابة؛ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي. (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)

٢٥٠ أما ما فعله بحكم الاتفاق ولم يقصده ـ مثل: أن ينزل بمكان ويصلي فيه لكونه نزله لا قصدًا لتخصيصه به بالصلاة والنزول فيه ـ فإذا قصدنا تخصيص ذلك المكان بالصلاة فيه أو النزول لم نكن متبعين؛ بل هذا من البدع التي/ كان ينهى عنها عمر بن الخطاب، كما ثبت بالإسناد الصحيح من حديث شعبة عن سليمان التيمي عن المعروف بن سويد قال: كان عمر بن الخطاب في سفر فصلى الغداة ثم أتى على مكان فجعل الناس يأتونه فيقولون: صلَّى فيه النبي ﷺ فقال عمر: «إنما هلك

أهل الكتاب أنهم اتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعًا، فمن عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض». (١/ ٢٨٠ - ٢٨١)

٢٥١ **إن المتابعة في السُّنَّة أبلغ من المتابعة في صورة العمل**، ولهذا لما اشتبه على كثير من العلماء جلسة الاستراحة: هل فعلها استحبابًا أو لحاجة عارضة؟ تنازعوا فيها، وكذلك نزوله بالـمُحَصَّب عند الخروج من مِنى لما اشتبه: هل فعله لأنه كان أسمح لخروجه أو لكونه سُنَّة؟ تنازعوا في ذلك. (١/ ٢٨١)

٢٥٢ ما تنازع فيه الصحابة فإنه يجب فيه الرد إلى الله والرسول، ونظائر هذا كثيرة، فلا يكون شريعة للأمة إلا ما شرعه رسول الله ﷺ. **ومن قال من العلماء: إن قول الصحابي حجة، فإنما قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة، ولا عرف نص يخالفه، ثم إذا اشتهر ولم ينكروه كان إقرارًا على القول. فقد يقال: هذا إجماع إقراري**، إذا عرف أنهم أقروه ولم ينكره أحد منهم، وهم لا يقرون على باطل. **وأما إذا لم يشتهر: فهذا إن عرف أن غيره لم يخالفه فقد يقال: هو حجة. / وأما إذا عرف أنه خالفه فليس بحجة بالاتفاق**. وأما إذا لم يعرف هل وافقه غيره أو خالفه لم يجزم بأحدهما، ومتى كانت السُّنَّة تدل على خلافه كانت الحجة في سُنَّة رسول الله ﷺ لا فيما يخالفها بلا ريب عند أهل العلم. (١/ ٢٨٣ - ٣٨٤)

٢٥٣ ذكر غير واحد **الإجماع على أنه لا يقسم بشيء من المخلوقات**، وذكروا إجماع الصحابة على ذلك؛ بل ذلك شرك منهي عنه. (١/ ٢٩٠)

٢٥٤ قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٥٩]. ولم يقل: ورسوله، فإن الحسب هو الكافي، والله وحده كاف عباده المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال]؛ أي: هو وحده حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين. هذا هو القول الصواب الذي قاله جمهور السلف والخلف. (١/ ٢٩٣)

٢٥٥ قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ٨٩]. فكانت اليهود تقول للمشركين: سوف يبعث هذا النبي ونقاتلكم معه فنقتلكم، لم يكونوا يقسمون على الله بذاته ولا يسألون به، أو يقولون: اللَّهُمَّ ابعث هذا النبي الأمي لنتبعه ونقتل هؤلاء معه. هذا هو النقل الثابت عند أهل التفسير، وعليه يدل القرآن، فإنه قال تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾ [البقرة: ٨٩]. والاستفتاح:

الاستنصار وهو طلب الفتح والنصر، فطلب الفتح والنصر به هو أن يبعث فيقاتلونهم معه، فبهذا ينصرون، ليس هو بإقسامهم به وسؤالهم به؛ إذ لو كان كذلك لكانوا إذا سألوا أو أقسموا به نصروا، ولم يكن الأمر كذلك؛ بل لما بعث الله محمدًا ﷺ نصر الله من آمن به وجاهد معه على من خالفه. وما ذكره بعض المفسرين من أنهم كانوا يقسمون به أو يسألون به؛ فهو نقل شاذ مخالف للنقول الكثيرة المستفيضة المخالفة له. (١/٢٩٦)

٢٥٦ ما تقدم ذكره عن اليهود من أنهم كانوا ينصرون، فقد بيّنا أنه شاذ، وليس هو من الآثار المعروفة في هذا الباب، فإن اليهود لم يعرف أنها غلبت العرب؛ بل كانوا مغلوبين معهم، وكانوا يحالفون العرب فيحالف كل فريق فريقًا، كما كانت قريظة حلفاء الأوس، وكانت النضير حلفاء الخزرج. وأما **كون اليهود كانوا ينتصرون على العرب فهذا لا يعرف؛ بل المعروف خلافه**، والله تعالى قد أخبر بما يدل على ذلك فقال تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [آل عمران]. فاليهود ـ من حين ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس ـ لم يكونوا بمجردهم ينتصرون لا على العرب ولا غيرهم، وإنما كانوا يقاتلون مع حلفائهم قبل الإسلام، والذلة ضربت عليهم من حين بعث المسيح عليه السلام فكذبوه. (١/٣٠١)

٢٥٧ ليس في المخلوقات شيء يستقل بإبداع شيء؛ بل لا بد للسبب من أسباب أُخر تعاونه، ولا بد من دفع المعارض عنه، وذلك لا يقدر عليه إلا الله وحده، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، بخلاف الرسالة فإن الرسول وحده كان واسطة في تبليغ رسالته إلى عباده. وأما جعل الهدى في قلوب العباد فهو إلى الله تعالى لا إلى الرسول، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]. وقال تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]. وكذلك **دعاء الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ واستغفارهم وشفاعتهم هو سبب ينفع، إذا جعل الله تعالى المحل قابلًا له**، وإلا فلو استغفر النبي للكفار والمنافقين لم يغفر لهم. قال الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٦﴾﴾ [المنافقون: ٦]. (١/٣٠٨)

٢٥٨ علينا أن نصدق بجميع أنبياء الله ﷻ لا نفرق بين أحد منهم، ومن سبَّ واحدًا منهم كان كافرًا مرتدًّا مباح الدم. (١/٣٠٨)

٢٥٩ إن الأنبياء وغيرهم من المخلوقين لا يستحقون ما يستحقه الله ـ تبارك وتعالى ـ من خصائص: فلا يشرك بهم، ولا يتوكل عليهم، ولا يستغاث بهم كما يستغاث بالله، ولا يقسم/على الله بهم، ولا يتوسل بذواتهم، وإنما يتوسل بالإيمان بهم وبمحبتهم، وطاعتهم وموالاتهم، وتعزيرهم وتوقيرهم، ومعاداة من عاداهم وطاعتهم فيما أمروا، وتصديقهم فيما أخبروا، وتحليل ما حللوه وتحريم ما حرموه. (١/٣٠٨ ـ ٣٠٩)

٢٦٠ إن مشركي العرب كانوا مقرِّين بأن الله وحده خلق السمٰوات والأرض، كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]. وكانوا مع ذلك مشركين يجعلون مع الله آلهة أخرى، قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]. (١/٣١١)

٢٦١ قال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ١٦]. وهذا استفهام إنكار بمعنى النفي؛ أي: ما جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه، فإنهم مقرون أن آلهتهم لم يخلقوا كخلقه. وإنما كانوا يجعلونهم شفعاء ووسائط. (١/٣١١)

٢٦٢ الخالق ﷻ أمره أعلى وأجلّ من أن يكون شافعًا إلى مخلوق؛ بل هو سبحانه أعلى شأنًا من أن يشفع أحد عنده إلا بإذنه. (١/٣١٧)

٢٦٣ روى بعض الجهال: عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم» وهذا الحديث كذب. (١/٣١٩)

٢٦٤ **قضية عين: يثبت الحكم في نظائرها التي تشبهها في مناط الحكم، لا يثبت الحكم بها فيما هو مخالف لها، لا مماثل لها.** (١/٣٢٥)

٢٦٥ **كل ما يعمله المسلمون** من صلاة وصيام وحج وصدقة وقراءة: **له ﷺ مثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيء**، بخلاف الوالدين، فليس كل ما عمله المسلم من الخير يكون لوالديه مثل أجره، **ولهذا يهدي الثواب لوالديه وغيرهما.** (١/٣٢٨)

٢٦٦ **دعاء الغائب للغائب أعظم إجابة من دعاء الحاضر**؛ لأنه أكمل إخلاصًا وأبعد عن الشرك، فكيف يشبه دعاء من يدعو لغيره بلا سؤال منه، إلى دعاء/من

يدعو الله بسؤاله وهو حاضر؟ وفي الحديث: «أعظم الدعاء إجابة، دعاء غائب لغائب» وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ قال: «ما من رجل يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا وَكَّل الله به ملكًا، كلما دعا لأخيه بدعوة، قال الملك الموكل به: آمين ولك بالمثل». (١/٣٢٨ ـ ٣٢٩)

٢٦٧ أصلان عظيمان **أحدهما**: أن لا نعبد إلا الله. **والثاني**: أن لا نعبده إلا بما شرع، لا نعبده بعبادة مبتدعة. **وهذان الأصلان هما تحقيق شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله.** (١/٣٣٣)

٢٦٨ قال الفقهاء: **العبادات مبناها على التوقيف**، كما في «الصحيحين» عن عمر بن الخطاب أنه قبَّل الحجر الأسود وقال: «والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك». (١/٣٣٤)

٢٦٩ في «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركًا». فنهى عن الرقى التي فيها شرك، كالتي فيها استعاذة بالجن، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَزَادُوهُمۡ رَهَقٗا ۝٦﴾ [الجن]. ولهذا نهى العلماء عن التعازيم والإقسام التي يستعملها بعض الناس في حق المصروع وغيره، التي تتضمن الشرك؛ بل **نهوا عن كل ما لا يعرف معناه من ذلك خشية أن يكون فيه شرك.** (١/٣٣٦)

٢٧٠ قد مضت السُّنَّة أن الحي يطلب منه الدعاء، كما يطلب منه سائر ما يقدر عليه. وأما المخلوق الغائب والميت فلا يطلب منه شيء. (١/٣٤٤)

٢٧١ عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «ساعتان تفتح فيهما أبواب السماء قلّما ترد على داع دعوته: عند حضور النداء، والصف في سبيل الله». رواه أبو داود. وفي «المسند» و«الترمذي» وغيرهما عن الطفيل بن أُبي بن كعب عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب ربع الليل قام فقال: «يا أيها الناس: اذكروا الله، جاءت الراجفة تتبعها الرادفة، جاء الموت بما فيه». قال أُبي: قلت: يا رسول الله إني أُكثر الصلاة عليك فكم أجعل لك من صلاتي؟ قال: «ما شئت». قلت: الربع؟ قال: «ما شئت، وإن زدت فهو خير لك». قلت: النصف؟ «قال: ما شئت، وإن زدت فهو خير لك». قلت: الثلثين؟ قال: «ما شئت، وإن زدت فهو خير لك». قلت: أجعل لك صلاتي كلها؟ قال: «إذًا يكفيك الله ما أهمك من أمر دنياك

وآخرتك». وفي لفظ: «إذًا تكفى همك، ويغفر ذنبك». وقول السائل: أجعل لك من صلاتي؟ يعني: من دعائي، فإن الصلاة في اللغة هي الدعاء. (١/ ٣٤٩)

٢٧٢ ذكر علماء الإسلام وأئمة الدين الأدعية الشرعية، وأعرضوا عن الأدعية البدعية، فينبغي اتباع ذلك. **والمراتب في هذا الباب ثلاث: إحداها:** أن يدعو غير الله وهو ميت أو غائب؛ سواء كان من الأنبياء والصالحين أو غيرهم، فيقول: يا سيدي فلان أغثني، أو: أنا أستجير بك، أو: أستغيث بك، أو: انصرني على عدوي، ونحو ذلك، فهذا هو الشرك بالله. (١/ ٣٥٠)

٢٧٣ **الثانية:** أن يقال للميت أو الغائب من الأنبياء والصالحين: ادع الله لي، أو: ادع لنا ربك، أو: اسأل الله لنا، كما تقول النصارى لمريم وغيرها، فهذا أيضًا لا يستريب عالم أنه غير جائز، **وأنه من البدع التي لم يفعلها أحد من سلف الأمة**[١]. (١/ ٣٥١)

٢٧٤ قال[٢]: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها». فلا يجوز أن يصلي إلى شيء من القبور؛ لا قبور الأنبياء ولا غيرهم، لهذا الحديث الصحيح. **ولا خلاف بين المسلمين أنه لا يشرع أن يقصد الصلاة إلى القبر؛ بل هذا من البدع المحدثة،** وكذلك قصد شيء من القبور لا سيما قبور الأنبياء والصالحين عند الدعاء، فإذا لم يجز قصد استقباله عند الدعاء لله تعالى؛ فدعاء الميت نفسه أولى أن لا يجوز، كما أنه لا يجوز أن يصلي مستقبله، فلأن لا يجوز الصلاة له بطريق الأولى. (١/ ٣٥٤)

٢٧٥ **لا يلزم من جواز الشيء في حياته جوازه بعد موته،** فإن بيته كانت الصلاة فيه مشروعة، وكان يجوز أن يجعل مسجدًا، ولما دفن فيه حرم أن يتخذ مسجدًا. (١/ ٣٥٥)

٢٧٦ كره مالك وغيره أن يقول الرجل: زرت قبر رسول الله ﷺ؛ لأن هذا اللفظ لم يرد. **والأحاديث المروية في زيارة قبره كلها ضعيفة بل كذب.** (١/ ٣٥٥)

٢٧٧ «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأهل القبور أو فاستعينوا بأهل القبور». فهذا الحديث كذب. (١/ ٣٥٦)

---

(١) **المرتبة الثالثة:** أن يقال: أسألك بفلان، أو بجاه فلان عندك. وقد سبقت في الفائدة (١٩٣) (١/ ٢١٠ ـ ٢١٢).

(٢) صلّى الله عليه وسلم.

٢٧٨ أعرف من ذلك وقائع كثيرة في أقوام استغاثوا بي وبغيري في حال غيبتنا عنهم، فرأوني أو ذاك الآخر الذي استغاثوا به قد جئنا في الهواء ودفعنا عنهم، ولما حدثوني بذلك بيّنت لهم أن ذلك إنما هو شيطان تصور بصورتي وصورة غيري من الشيوخ الذين استغاثوا بهم؛ ليظنوا أن ذلك كرامات للشيخ فتقوى عزائمهم في الاستغاثة بالشيوخ الغائبين والميتين، وهذا من أكبر الأسباب التي بها أشرك المشركون وعبدة الأوثان. (١/ ٣٦٠)

٢٧٩ حيث قوي الإيمان والتوحيد ونور الفرقان والإيمان، وظهرت آثار النبوة والرسالة؛ ضعفت هذه الأحوال الشيطانية، وحيث ظهر الكفر والفسوق والعصيان؛ قويت هذه الأحوال الشيطانية. (١/ ٣٦٣)

٢٨٠ **التوحيد القولي** مثل: سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]. **والتوحيد العملي**: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون]. ولهذا كان النبي/ ﷺ يقرأ بهاتين السورتين في ركعتي الفجر وركعتي الطواف وغير ذلك[١]. (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)

٢٨١ تقبيل الأرض ورفع الرأس ونحو ذلك مما فيه السجود، مما يفعل قدام بعض الشيوخ وبعض الملوك: فلا يجوز؛ بل لا يجوز الانحناء كالركوع أيضًا، كما قالوا للنبي ﷺ: الرجل منا يلقى أخاه أينحني له؟ قال: «لا». ولما رجع معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ فقال: «ما هذا يا معاذ؟» قال: يا رسول الله رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم، ويذكرون ذلك عن أنبيائهم. فقال: «كذبوا عليهم، لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من أجل حقه عليها. يا معاذ: إنه لا ينبغي السجود إلا لله». وأما فعل ذلك تديُّنًا وتقرُّبًا فهذا من أعظم المنكرات، ومن اعتقد مثل هذا قربة وتديُّنًا فهو ضالٌّ مفتر؛ بل يبين له أن هذا ليس بدين ولا قربة، فإن أصر على ذلك استتيب، فإن تاب وإلا قتل. وأما إذا أكره الرجل على ذلك بحيث لو لم يفعله لأفضى إلى ضربه/ أو حبسه أو أخذ ماله أو قطع رزقه الذي يستحقه من بيت المال، ونحو ذلك من الضرر، فإنه يجوز عند أكثر العلماء، فإن الإكراه **عند أكثرهم** يبيح الفعل المحرم؛ كشرب الخمر ونحوه، وهو المشهور عن أحمد وغيره،

---

(١) آخر رسالة «التوسل والوسيلة».

ولكن عليه مع ذلك أن يكرهه بقلبه، ويحرص على الامتناع منه بحسب الإمكان. ومن علم الله منه الصدق أعانه الله تعالى، وقد يعافى ببركة صدقه من الأمر بذلك. **وذهب طائفة إلى أنه لا يبيح إلا الأقوال دون الأفعال**، ويروى ذلك عن ابن عباس ونحوه. قالوا: «إنما التقية باللسان». وهو الرواية الأخرى عن أحمد. وأما فعل ذلك لأجل فضول الرياسة والمال؛ فلا. وإذا أكره على مثل ذلك ونوى بقلبه أن هذا الخضوع لله تعالى كان حسنًا. مثل أن يكره كلمة الكفر وينوي معنى جائزًا. (١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣)

٣٨٢ **لم تكن عادة السلف على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين: أن يعتادوا القيام كلما يرونه** ﷺ كما يفعله كثير من الناس؛ بل قد قال أنس بن مالك: «لم يكن شخص أحب إليهم من النبي ﷺ وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته/ لذلك». ولكن ربما قاموا للقادم من مغيبه تلقيًا له، كما روي عن النبي ﷺ أنه قام لعكرمة. وقال للأنصار لما قدم سعد بن معاذ: «قوموا إلى سيدكم». وكان قد قدم ليحكم في بني قريظة لأنهم نزلوا على حكمه. (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥)

٣٨٣ ينبغي للمطاع أن لا يقر ذلك مع أصحابه، بحيث إذا رأوه لم يقوموا له إلا في اللقاء المعتاد. وأما القيام لمن يقدم من سفر ونحو ذلك تلقِّيًا له فحسن. **وإذا كان من عادة الناس إكرام الجائي بالقيام، ولو ترك لاعتقد أن ذلك لترك حقه أو قصد خفضه، ولم يعلم العادة الموافقة للسُّنَّة، فالأصلح أن يقام له؛ لأن ذلك أصلح لذات البين وإزالة التباغض والشحناء**. وأما من عرف عادة القوم الموافقة للسُّنَّة، فليس في ترك ذلك إيذاء له، وليس هذا القيام المذكور في قوله ﷺ: «من سرَّه أن يتمثل له الرجال قيامًا فليتبوأ مقعده من النار». فإن ذلك أن يقوموا له وهو قاعد، ليس هو أن يقوموا لمجيئه إذا جاء، ولهذا فرقوا بين أن يقال: قمت إليه، وقمت له. والقائم للقادم ساواه في القيام، بخلاف القائم للقاعد. وقد ثبت في «صحيح مسلم»: أن النبي ﷺ لما صلى بهم قاعدًا/ في مرضه صلوا قيامًا أمرهم بالقعود. وقال: «لا تعظموني كما يعظم الأعاجم بعضها بعضًا». وقد نهاهم عن القيام في الصلاة وهو قاعد؛ لئلا يتشبه بالأعاجم الذين يقومون لعظمائهم وهم قعود. (١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦)

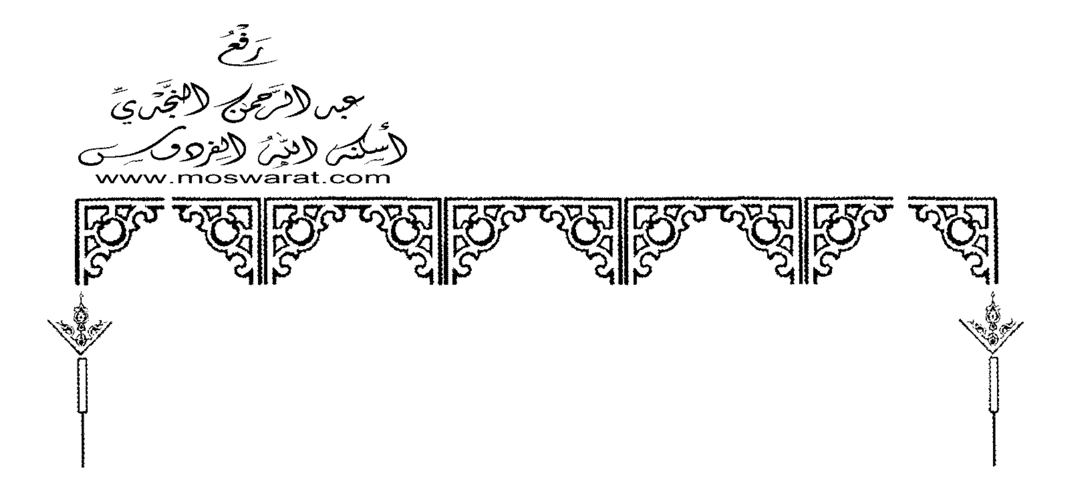
٣٨٤ كان المشركون يُعبِّدون أنفسهم وأولادهم لغير الله، فيسمون بعضهم عبد الكعبة، كما كان اسم عبد الرحمٰن بن عوف، وبعضهم عبد شمس، كما كان اسم أبي هريرة. (١/ ٣٧٨)

٢٨٥ شريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده، تعبيد الخلق لربهم، كما سنَّه رسول الله ﷺ وتغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية، وعامة ما سمى به النبي ﷺ عبد الله وعبد الرحمٰن. كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]. فإن هذين الاسمين هما أصل بقية أسماء الله تعالى. (١/ ٣٧٩)

٢٨٦ كان شيخ الإسلام الهروي قد سمى أهل بلده بعامة أسماء الله الحسنى، وكذلك أهل بيتنا، غلب على أسمائهم التعبيد لله؛ كعبد الله، وعبد الرحمٰن، وعبد الغني، والسلام، والقاهر، واللطيف، والحكيم، والعزيز، والرحيم، والمحسن، والأحد، والواحد، والقادر، والكريم، والملك، والحق. (١/ ٣٧٩)

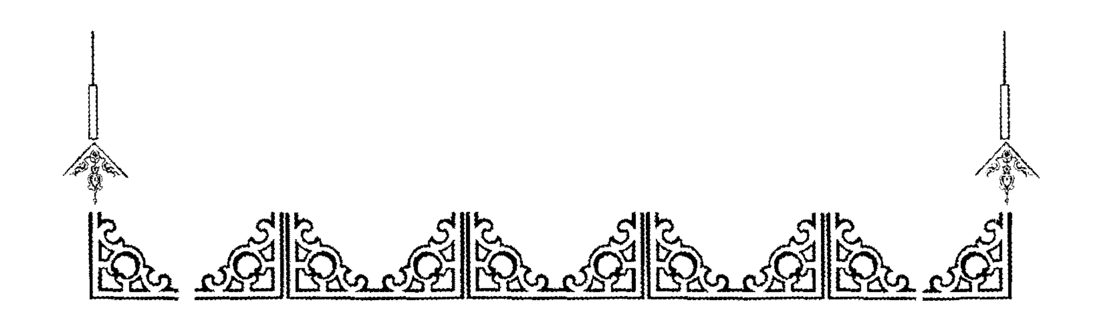
٢٨٧ ثبت في «صحيح مسلم» عن نافع عن عبد الله بن عمر: أن النبي ﷺ قال: «أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمٰن، وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة». وكان من شعار أصحاب رسول الله ﷺ معه في الحروب: يا بني عبد الرحمٰن، يا بني عبد الله، يا بني/عبيد الله، كما قالوا ذلك يوم بدر وحنين والفتح والطائف، فكان شعار المهاجرين: يا بني عبد الرحمٰن. وشعار الخزرج: يا بني عبد الله. وشعار الأوس: يا بني عبيد الله. (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠)





التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء الثاني)





توحيد الربوبية

قاعدة أولية في أصل العلم الإلهي ومبدئه

١ **قاعدة أولية**: إن أصل العلم الإلهي ومبدأه ودليله الأول عند الذين آمنوا: هو الإيمان بالله ورسوله، وعند الرسول ﷺ: هو وحي الله إليه. (٢/ ١)

٢ تقرير الحجة في القرآن بالرسل كثير؛ كقوله: ﴿**لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾ [النساء: ١٦٥]. وقوله: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥**﴾ [الإسراء]. (٢/ ٣)

٣ كان طائفة من أئمة المصنفين للسنن على الأبواب إذا جمعوا فيها أصناف العلم: ابتدؤوها بأصل العلم والإيمان، كما ابتدأ البخاري «صحيحه» ببدء الوحي ونزوله؛ فأخبر عن صفة نزول العلم والإيمان على الرسول أولًا، ثم أتبعه بكتاب «الإيمان» الذي هو الإقرار بما جاء به، ثم بكتاب «العلم» الذي هو معرفة ما جاء به، فرتبه الترتيب الحقيقي. وكذلك الإمام أبو محمد الدارمي صاحب «المسند» ابتدأ كتابه بـ«دلائل النبوة» وذكر في ذلك طرفًا صالحًا. وهذان الرجلان: أفضل بكثير من مسلم، والترمذي ونحوهما، **ولهذا كان أحمد بن حنبل: يعظم هذين ونحوهما؛ لأنهم فقهاء في الحديث أصولًا وفروعًا**. ولما كان أصل العلم والهدى: هو الإيمان بالرسالة المتضمنة للكتاب والحكمة؛ كان ذكره طريق الهداية بالرسالة ـ التي هي القرآن وما جاءت به الرسل ـ كثيرًا جدًّا؛ كقوله: ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢**﴾ [البقرة]. وقوله: ﴿**هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ۝١٣٨**﴾ [آل عمران]. (٢/ ٤)

٤ حصول الهداية والفلاح للمؤمنين دون غيرهم ملء القرآن؛ كقوله: ﴿**هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾ الآية [البقرة]. (٢/ ٥)

٥ ربط[1] السعادة مع إصلاح العمل به في مثل قوله: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً**﴾ [النحل: ٩٧]. (٢/ ٥)

---

(١) ﷺ.

٦ لما كان الإقرار بالصانع فطريًّا كما قال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة...» الحديث، فإن الفطرة تتضمن الإقرار بالله والإنابة إليه، وهو معنى لا إله إلا الله، فإن الإله هو الذي يعرف ويعبد. (٢/٦)

٧ **المقصود بالدعوة:** وصول العباد إلى ما خلقوا له من عبادة ربهم وحده لا شريك له، والعبادة أصلها عبادة القلب المستتبع للجوارح، فإن القلب هو الملك والأعضاء جنوده. (٢/٦)

٨ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات]. قال في صدر «البقرة» بعد أن صنف الخلق ثلاثة أصناف: مؤمن، وكافر، ومنافق، فقال بعد ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة]. وذكر آلاءه التي تتضمن نعمته وقدرته، ثم أتبع ذلك بتقريره النبوة بقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]. والمتكلم يستحسن مثل هذا التأليف ويستعظمه حيث قررت الربوبية ثم الرسالة، ويظن أن هذا موافق لطريقته الكلامية في نظره في القضايا العقليات، أولًا: من تقرير الربوبية، ثم تقرير النبوة، ثم تلقي السمعيات من النبوة، كما هي الطريقة المشهورة الكلامية للمعتزلة والكرامية والكلابية والأشعرية. ومن سلك هذه الطريق في إثبات الصانع أولًا بناء على حدوث العالم، ثم إثبات صفاته نفيًا وإثباتًا بالقياس العقلي على ما بينهم فيه من اتفاق واختلاف؛ إما في المسائل وإما في الدلائل، ثم بعد ذلك يتكلمون في السمعيات من المعاد والثواب والعقاب، والخلافة والتفضيل والإيمان بطريق مجمل. وإنما عمدة الكلام عندهم ومعظمه هو تلك القضايا التي يسمونها: **العقليات، وهي أصول دينهم. وقد بنوها على مقاييس تستلزم رد كثير مما جاءت به السُّنَّة**؛ فلحقهم الذم من جهة ضعف المقاييس التي بنوا عليها، ومن جهة ردهم لما جاءت به السُّنَّة. وهم قسمان: **قسم** بنوا على هذه العقليات القياسية الأصول العلمية دون العملية كالأشعرية،/**وقسم** بنوا عليها الأصول العلمية والعملية كالمعتزلة، حتى أن هؤلاء يأخذون القدر المشترك في الأفعال بين الله وبين عباده، فما حسن من الله حسن من العبد، وما قبح من العبد قبح من الله، ولهذا سماهم الناس مشبهة الأفعال. ولا شك **أن هؤلاء هم المتكلمة المذمومون عند السلف؛ لكثرة بنائهم الدين على القياس**

الفاسد الكلامي وردهم لما جاء به الكتاب والسُّنَّة. والآخرون لما شاركوهم في بعض ذلك لحقهم من الذم والعيب بقدر ما وافقوهم فيه، وهو موافقتهم في كثير من دلائلهم، التي يزعمون أنهم يقررون بها أصول الدين والإيمان، وفي طائفة من مسائلهم التي يخالفون بها السنن والآثار وما عليه أهل العقل والدين. (٢/ ٧ ـ ٨)

٩ طريقة القرآن جاءت في أصول الدين وفروعه في الدلائل والمسائل بأكمل المناهج. (٢/ ٨)

١٠ أخطأ المتكلم في ظنه أن طريقة القرآن توافق طريقته من وجوه./ **منها**: أن إثبات الصانع في القرآن بنفس آياته التي يستلزم العلم بها العلم به؛ كاستلزام العلم بالشعاع العلم بالشمس، من غير احتياج إلى قياس كلي يقال فيه: وكل محدَث فلا بد له من محدِث، أو كل ممكن فلا بد له من مرجح، أو كل حركة فلا بد لها من علة غائية أو فاعلية، ومن غير احتياج إلى أن يقال: سبب الافتقار إلى الصانع هل هو الحدوث فقط ـ كما تقوله المعتزلة ـ أو الإمكان ـ كما يقوله الجمهور ـ حتى يرتبون عليه أن الثاني حال باقية مفتقرة إلى الصانع، على القول الثاني الصحيح دون الأول. (٢/ ٨ ـ ٩)

١١ العلم بنفس الذوات المفتقرة والإنيّات المضطرة توجب العلم بحاجتها إلى بارئها وفقرها إليه، ولهذا سماها الله آيات. فهذان **مقامان**: **أحدهما**: أنها مفتقرة إلى المؤثر الموجب، أو المحدث لهاتين العلتين. **الثاني**: أن كل مفتقر إلى المؤثر الموجب أو المحدث فلا بد له منه. وهو كلام صحيح في نفسه؛ لكن ليس الطريق مفتقرًا إليه، وفيه طول وعقبات تبعد المقصود. **أما المقام الأول**: فالعلم بفقرها غير مفتقر إلى دليل على ذلك من إمكان أو حدوث. **وأما الثاني**: فإن كونها مفتقرة إليه غير مفتقر إلى أن يستدل عليه بقياس كلي: من أن كل ممكن فلا بد له من موجب، وكل محدث فلا بد له من محدث؛ لأنها آية له يمتنع أن تكون دونه، أو أن تكون غير آية له. والقلب بفطرته يعلم ذلك، وإن لم يخطر بقلبه وصف الإمكان والحدوث. والنكتة: أن وصف الإمكان والحدوث لا يجب أن يعتبره القلب لا في فقر ذواتها، ولا في أنها آية لباريها، وإن كانا وصفين ثابتين. وهما أيضًا دليل صحيح، لكن أعيان الممكنات آية لعين خالقها الذي ليس كمثله شيء، بحيث لا يمكن أن يقع شركة فيه./ وأما قولنا: كل ممكن فله مرجح وكل محدث فله محدث،

فإنما يدل على محدث ومرجح، وهو وصف كلي يقبل الشركة؛ ولهذا القياس العقلي لا يدل على تعيين، وإنما يدل على الكلي المطلق، فلا بد إذًا من التعيين؛ فالقياس دليل على وصفية مطلقة كلية. (٢/ ١٠ ـ ١١)

١٢ قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور]. قال جبير بن مطعم: «لما سمعتها أحسست بفؤادي قد تصدع». وهو استفهام إنكار يقول: أوجدوا من غير مبدع! فهم يعلمون أنهم لم يكونوا من غير مكوِّن، ويعلمون أنهم لم يكوِّنوا نفوسهم، وعلمهم بحكم أنفسهم معلوم بالفطرة بنفسه، لا يحتاج أن يستدل عليه بأن كل كائن محدَث، أو كل ممكن لا يوجد بنفسه، ولا يوجد من غير موجد، وإن كانت هذه القضية العامة النوعية صادقة؛ لكن العلم بتلك المعينة الخاصة، إن لم يكن سابقًا لها فليس متأخرًا عنها، ولا دونها في الجلاء. (٢/ ١١)

١٣ **الوجه الثاني**: في مفارقة الطريقة القرآنية الكلامية: أن الله أمر بعبادته التي هي كمال النفوس وصلاحها وغايتها ونهايتها، لم يقتصر على مجرد الإقرار به كما هو غاية الطريقة الكلامية، فلا وافقوا لا في الوسائل ولا في المقاصد، فإن الوسيلة القرآنية قد أشرنا إلى أنها فطرية قريبة موصلة إلى عين المقصود، وتلك قياسية بعيدة، ولا توصل إلا إلى نوع المقصود لا إلى عينه. وأما المقاصد: فالقرآن أخبر بالعلم به والعمل له، فجمع بين قوتي الإنسان: العلمية والعملية، الحسية والحركية، الإرادية الإدراكية، والاعتمادية القولية والعملية، حيث قال: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ فالعبادة لا بد فيها من معرفته والإنابة إليه والتذلل له والافتقار إليه، وهذا هو المقصود، والطريقة الكلامية إنما تفيد مجرد الإقرار والاعتراف بوجوده. (٢/ ١٢)

١٤ فاتحة دعوة الرسل الأمر بالعبادة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]. وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله». وذلك يتضمن الإقرار به وعبادته وحده، فإن الإله هو المعبود، ولم يقل: حتى يشهدوا أن لا رب إلا الله؛ فإن اسم «الله» أدل على مقصود العبادة له، التي لها خلق الخلق، وبها أمروا.
(٢/ ١٣ ـ ١٤)

فصل في تمهيد الأوائل وتقرير الدلائل ببيان أصل العلم والإيمان

١٥ **ذكرُ الله أصل لدفع الوسواس**، الذي هو مبدأ كل كفر وجهل وفسق وظلم. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]. وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَـٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [النحل]. وقال: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عمران]. (٢/١٧)

١٦ في الدعاء الذي علّمه الإمام أحمد لبعض أصحابه: «يا دليل الحيارى دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين». ولهذا: كان **عامة أهل السُّنَّة من أصحابنا وغيرهم: على أن الله يسمى دليلًا**، ومنع ابن عقيل وكثير من أصحاب الأشعري أن يسمى دليلًا؛ لاعتقادهم أن الدليل هو ما يستدل به، وأن الله هو الدال. وهذا الذي قالوه بحسب ما غلب في عرف استعمالهم من الفرق بين الدال والدليل. وجوابه من **وجهين**: **أحدهما**: أن الدليل معدول عن الدال، وهو ما يؤكد فيه صفة الدلالة، **فكل دليل دالٌّ وليس كل دالٍّ دليلًا**، وليس هو من أسماء الآلات التي يفعل بها، فإن فعيلًا ليس من أبنية الآلات كمِفْعَل ومِفْعَال. وإنما سمي ما يستدل به من الأقوال والأفعال والأجسام أدلة، باعتبار أنها تدل من يستدل بها، كما يخبر عنها بأنها تهدي وترشد، وتعرف وتعلم، وتقول وتجيب، وتحكم وتفتي، وتقص وتشهد، وإن لم يكن لها في ذلك قصد وإرادة ولا حس وإدراك، كما هو مشهور في الكلام العربي وغيره. فما ذكروه من الفرق والتخصيص لا أصل له في كلام العرب./ **الثاني**: أنه لو كان الدليل من أسماء الآلات التي يفعل بها؛ فقد قال الله تعالى فيما روى عنه نبيّه في عبده المحبوب: «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يعقل، وبي ينطق، وبي يبطش، وبي يسعى». والمسلم يقول: «استعنت بالله واعتصمت به». وإذا كان ما سوى الله من الموجودات: الأعيان والصفات يستدل بها سواء كانت حية أو لم تكن؛ بل ويستدل بالمعدوم؛ فلأن يستدل بالحي القيوم أولى وأحرى، على أن الذي في الدعاء المأثور: «يا دليل الحيارى دلني على طريق الصادقين واجعلني من عبادك الصالحين»: يقتضي أن تسميته دليلًا باعتبار أنه دال لعباده لا بمجرد أنه يستدل به، كما قد يستدل بما لا يقصد الدلالة والهداية من الأعيان والأقوال والأفعال. (٢/١٧ ـ ١٨)

١٧ من أسمائه «الهادي»، وقد جاء أيضًا «البرهان». ولهذا يذكر عن بعضهم أنه قال: «عرفت الأشياء بربي ولم أعرف ربي بالأشياء». وقال بعضهم: «هو الدليل

لي على كل شيء؛ وإن كان كل شيء ـ لئلا يعذبني ـ عليه دليلًا». وقيل لابن عباس: بماذا عرفت ربك؟ فقال: «**من طلب دينه بالقياس لم يزل دهره في التباس، خارجًا عن المنهاج، ظاعنًا في الاعوجاج؛ عرفته بما عرَّف به نفسه، ووصفته بما وصف به نفسه**». (١٨/٢)

١٨ جماع الأمر: أن الله هو الهادي وهو النصير: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ۝٣١﴾ [الفرقان]. **وكل علم فلا بد له من هداية، وكل عمل فلا بد له من قوة.** فالواجب/ أن يكون هو أصل كل هداية وعلم، وأصل كل نصرة وقوة، ولا يستهدي العبد إلا إياه، ولا يستنصر إلا إياه. والعبد لما كان مخلوقًا مربوبًا مفطورًا مصنوعًا؛ عاد في علمه وعمله إلى خالقه وفاطره وربه وصانعه، فصار ذلك ترتيبًا مطابقًا للحق، وتأليفًا موافقًا للحقيقة؛ إذ **بناء الفرع على الأصل وتقديم الأصل على الفرع هو الحق،** فهذه الطريقة الصحيحة الموافقة لفطرة الله وخلقته ولكتابه وسُنَّته. (٢/ ١٩ ـ ٢٠)

١٩ أما الطريقة الفلسفية الكلامية: فإنهم ابتدؤوا بنفوسهم فجعلوها هي الأصل الذي يفرعون عليه، والأساس الذي يبنون عليه، فتكلموا في إدراكهم للعلم: أنه **تارة** يكون بالحس، **وتارة** بالعقل، **وتارة** بهما. وجعلوا العلوم الحسية والبديهية ونحوها هي الأصل الذي لا يحصل علم إلا بها. ثم زعموا أنهم إنما يدركون بذلك الأمور القريبة منهم من الأمور الطبيعية والحسابية والأخلاق، فجعلوا هذه الثلاثة هي الأصول/ التي يبنون عليها سائر العلوم. ولهذا يمثلون ذلك في أصول العلم والكلام: بأن الواحد نصف الاثنين، وأن الجسم لا يكون في مكانين، وأن الضدين ـ كالسواد والبياض ـ لا يجتمعان. فهذان الفنَّان متفق عليهما. وأما الأخلاق مثل: استحسان العلم، والعدل، والعفة، والشجاعة، فجمهور الفلاسفة والمتكلمين يجعلونها من الأصول، لكنها من الأصول العامة، ومنهم من لا يجعلها من الأصول؛ بل يجعلها من الفروع التي تفتقر إلى دليل. وهو قول غالب المتكلمة المنتصرين للسُّنَّة في تأويل «القَدَر»، فكان الذي أصلوه واتفقوا عليه من المعارف أمرًا قليل الفائدة، نَزْرَ الجدوى، وهو الأمور السفلية. ثم إذا صعدوا من هذه المقدمات والدلائل إلى الأمور العلوية فلهم طريقان: أما المتكلمة المتبعون للنبوات: فغرضهم في الغالب إنما هو إثبات صانع العالم، والصفات التي بها تثبت النبوة على طريقهم، ثم إذا أثبتوا النبوة تلقوا منها السمعيات، وهي الكتاب والسُّنَّة

والإجماع وفروع ذلك. وأما المتفلسفة: فهم في الغالب يتوسعون في الأمور الطبيعية ولوازمها، ثم يصعدون إلى الأفلاك وأحوالها. ثم المتألهون منهم يصعدون إلى واجب/ الوجود وإلى العقول والنفوس. ومنهم من يثبت واجب الوجود ابتداء من جهة: أن الوجود لا بد فيه من واجب. (٢/ ٢٠ ـ ٢٢)

٣٠ هذه الطرق[1] فيها فساد كثير من جهة الوسائل والمقاصد، أما **المقاصد**: فإن حاصلها ـ بعد التعب الكثير والسلامة ـ خير قليل، فهي: لحم جمل غَث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل[2]. ثم إنه يفوت بها من المقاصد الواجبة والمحمودة ما لا ينضبط هنا. وأما **الوسائل**: فإن هذه الطرق كثيرة المقدمات ينقطع السالكون فيها كثيرًا قبل الوصول، ومقدماتها في الغالب: إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكياء. (٢/ ٢٢)

٣١ كل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كلٌّ مِن أتبَاع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يُعرف إلا بطريقته؛ وإن كان جمهور أهل الملة؛ بل عامة السلف يخالفونه فيها. (٢/ ٢٢)

٣٢ أما الأنبياء فأول دعوتهم: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله./ وقد اعترف الغزالي بأن طريق الصوفية هو الغاية؛ لأنهم يطهرون قلوبهم مما سوى الله ويملؤونها بذكر الله، **وهذا مبدأ دعوة الرسول**؛ لكن الصوفي الذي ليس معه الأثارة النبوية مفصلة، يستفيد بها إيمانًا مجملًا؛ بخلاف صاحب الأثارة النبوية فإن المعرفة عنده مفصلة. فتدبر طرق العلم والعمل ليتميز لك طريق أهل السُّنَّة والإيمان من طريق أهل البدعة والنفاق، وطريق العلم والعرفان من طريق الجهل والنكران. (٢/ ٢٣ ـ ٢٤)

٣٣ **كون وجود الخالق هو وجود المخلوق؛ فهذا كفر صريح باتفاق أهل الإيمان**، وهو من أبطل الباطل في بديهة عقل كل إنسان، وإن كان منتحلوه يزعمون أنه غاية التحقيق والعرفان. (٢/ ٢٦)

---

(١) الفلسفية.

(٢) كذا في الأصل. وفي بعض المواضع من كتب المصنف «فينتقى» درء التعارض (٣/ ٣٥٥). وهذا أنسب للمعنى؛ لأن غير السمين وهو الغث لا يختار ولا ينتقى، ولا وجه لمعنى الانتقال هنا. والله أعلم

٢٤ المعاني تنقسم إلى حق وباطل. **فالباطل**: لا يجوز أن يفسر به كلام الله. **والحق**: إن كان هو الذي دل عليه القرآن فُسر به، وإلا **فليس كل معنى صحيح يفسر به اللفظ لمجرد مناسبة**؛ كالمناسبة التي بين الرؤيا والتعبير، وإن كانت خارجة عن وجوه دلالة اللفظ، كما تفعله القرامطة والباطنية؛ إذ دلالة اللفظ على المعنى سمعية، فلا بد أن يكون اللفظ مستعملًا في ذلك المعنى، بحيث قد دل على المعنى به، لا يكتفى في ذلك بمجرد أن يصلح وضع اللفظ لذلك المعنى؛ إذ الألفاظ التي يصلح وضعها للمعاني ولم توضع لها لا يحصي عددها إلا الله. وهذا عند من يعتبر المناسبة بين اللفظ والمعنى؛ كقول طائفة من أهل الكلام والبيان. (٢/ ٢٧)

٢٥ أما عند من لا يعتبر المناسبة، فكل لفظ يصلح وضعه لكل معنى؛ لا سيما إذا علم أن اللفظ موضوع لمعنى هو مستعمل فيه، فحمله على غير ذلك لمجرد المناسبة كذب على الله. ثم إن كان مخالفًا لما علم من الشريعة فهو دأب القرامطة، وإن لم يكن مخالفًا فهو حال كثير من جهال الوعاظ والمتصوفة، الذين يقولون بإشارات لا يدل اللفظ/ عليها نصًا ولا قياسًا. (٢/ ٢٧ ـ ٢٨)

٢٦ أرباب الإشارات الذين يثبتون ما دل اللفظ عليه، ويجعلون المعنى المشار إليه مفهومًا من جهة القياس والاعتبار؛ فحالهم كحال الفقهاء العالمين بالقياس والاعتبار. وهذا حق إذا كان قياسًا صحيحًا لا فاسدًا، واعتبارًا مستقيمًا لا منحرفًا. (٢/ ٢٨)

٢٧ إذا قيل المراد بالهالك: الممكن الذي لا وجود له من جهته، فيكون المعنى: كل شيء ليس وجوده من نفسه إلا هو. قيل: استعمال لفظ «الهالك» في الشيء الموجود المخلوق لأجل أن وجوده من ربه لا من نفسه؛ لا يعرف في اللغة لا حقيقة ولا مجازًا./ والقرآن قد فرق في اسم «الهلاك» بين شيء وشيء. فقال تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. (٢/ ٢٨ ـ ٢٩)

٢٨ اسم «الوجه» في الكتاب والسُّنَّة إنما يذكر في سياق العبادة له، والعمل له، والتوجه إليه، فهو مذكور في تقرير ألوهيته وعبادته وطاعته، لا في تقرير وحدانية كونه خالقًا وربًّا، وذلك المعنى هو العلة الغائية، وهذا هو العلة الفاعلية. والعلة الغائية هي المقصودة التي هي أعلى وأشرف؛ بل هي علة فاعلية للعلة الفاعلية؛

ولهذا قدمت في مثل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة]. وفي مثل قوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]. (٢/ ٣٠)

٢٩ لما كان وجوب الوجود من خصائص رب العالمين، والغنى عن الغير من خصائص رب العالمين؛ كان الاستقلال بالفعل من خصائص/رب العالمين، وكان التنزه عن شريك في الفعل والمفعول من خصائص رب العالمين. فليس في المخلوقات ما هو مستقل بشيء من المفعولات، وليس فيها ما هو وحده علة قائمة[(١)]، وليس فيها ما هو مستغنيًا عن الشريك في شيء من المفعولات؛ بل لا يكون في العالم شيء موجود عن بعض الأسباب إلا بمشاركة سبب آخر له. فيكون ـ وإن سمي علة ـ علةً مقتضية سببية؛ لا علة تامة، ويكون كل منهما شرطًا للآخر، كما أنه ليس في العالم سبب إلا وله مانع يمنعه من الفعل. فكل ما في المخلوق مما يسمى علة، أو سببًا، أو قادرًا، أو فاعلًا، أو مدبرًا؛ فله شريك هو له كالشرط، وله معارض هو له مانع وضد. (٢/ ٣٤ ـ ٣٥)

٣٠ من لا يكون ربًا خالقًا لا يكون مدعوًّا مطلوبًا منه مرادًا لغيره؛ فلأن لا يكون معبودًا مرادًا لنفسه من باب الأولى، **فإثبات الإلٰهية يوجب إثبات الربوبية، ونفي الربوبية يوجب نفي الإلٰهية**؛ إذ الإلٰهية هي الغاية وهي مستلزمة للبداية كاستلزام العلة الغائية للفاعلية. وكل واحد من وحدانية الربوبية والإلٰهية ـ وإن كان معلومًا بالفطرة الضرورية البديهية وبالشرعية النبوية الإلٰهية ـ فهو أيضًا معلوم بالأمثال الضرورية التي هي المقاييس العقلية. لكن المتكلمون إنما انتصبوا لإقامة المقاييس العقلية على توحيد الربوبية،/ وهذا مما لم ينازع في أصله أحد من بني آدم، وإنما نازعوا في بعض تفاصيله؛ كنزاع المجوس والثنوية والطبيعية والقدرية وأمثالهم من ضلال المتفلسفة والمعتزلة ومن يدخل فيهم. **وأما توحيد الإلٰهية فهو الشرك العام الغالب الذي دخل من أقر: أنه لا خالق إلا الله، ولا رب غيره من أصناف المشركين.** (٢/ ٣٧ ـ ٣٨)

قاعدة في أصل الإثبات والنفي والحب والبغض

٣١ **أصل الإيمان**: قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو المحبة على سبيل الخضوع، إذ لا ملاءمة لأرواح العباد أتم من ملاءمة إلٰهها الذي

---

(١) في الأصل كذا ولعل الأقرب علة تامة.

هو الله الذي لا إله إلا هو. ولما كان الإيمان جامعًا لهذين المعنيين، وكان تعبير من عبر عنه بمجرد/ التصديق ناقصًا قاصرًا، انقسم الأمة إلى **ثلاث فرق**: **فالجامعون** حققوا كلا معنييه من القول التصديقي، والعمل الإرادي. وفريقان فقدوا أحد المعنيين: **فالكلاميون**: غالب نظرهم وقولهم في الثبوت والانتفاء، والوجود والعدم والقضايا التصديقية، فغايتهم مجرد التصديق والعلم والخبر. **والصوفيون**: غالب طلبهم وعملهم في المحبة والبغضة والإرادة والكراهة والحركات العملية، فغايتهم المحبة والانقياد والعمل والإرادة. وأما **أهل العلم والإيمان**: **فجامعون بين الأمرين؛ بين التصديق العلمي والعمل الحُبي**. ثم إن تصديقهم عن علم، وعملهم وحبهم عن علم، فسلموا من آفتي منحرفة المتكلمة والمتصوفة، وحصلوا ما فات كل واحدة منهما من النقص، **فإن كلًّا من المنحرفين له مفسدتان**: **إحداهما**: **القول بلا علم إن كان متكلمًا، والعمل بلا علم إن كان متصوفًا**، وهو ما وقع من البدع الكلامية والعملية المخالفة للكتاب والسُّنَّة. **والثاني**: **فوّت المتكلم العمل وفوّت المتصوف القول والكلام**. وأهل السُّنَّة الباطنة والظاهرة: كان كلامهم وعملهم باطنًا وظاهرًا بعلم، وكان كل واحد من قولهم وعملهم مقرونًا بالآخر، وهؤلاء هم المسلمون حقًّا. (٢/ ٤٠ ـ ٤١)

٣٢ منحرفة أهل الكلام فيهم شبه اليهود، ومنحرفة أهل التصوف فيهم شبه النصارى، ولهذا غلب على الأولين جانب الحروف وما يدل عليه من العلم والاعتقاد، وعلى الآخرين جانب الأصوات وما يثيره من الوجد والحركة. (٢/ ٤٢)

٣٣ أبو بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب لما قال له: «يا خليفة رسول الله؛ تألّف الناس». فأخذ بلحيته، وقال: «يا ابن الخطاب أجبارًا في الجاهلية خوارًا في الإسلام، علام أتألّفهم؟ أعلى حديث مفترى، أم على شعر مفتعل؟» فذكر الحديث المفترى والشعر المفتعل، كما ذكر الله الأفاكين والشعراء، وكان الإفك في القوة الخبرية، والشعر في القوة العملية الطلبية، فتلك ضلال وهذه غواية. (٢/ ٤٢)

٣٤ غلب على منحرفة المتصوفة الاعتياض بسماع القصائد والأشعار عن سماع القرآن والذكر، فإنه يعطيهم مجرد حركة حب أو غيره، من غير أن يكون ذلك تابعًا لعلم وتصديق، ولهذا يؤثره من يؤثره على سماع القرآن، ويعتل بأن القرآن حق نزل من حق، والنفوس تحب الباطل، وذلك لأن القول الصدق والحق يعطي علمًا واعتقادًا بجملة القلب، والنفوس المبطلة لا تحب الحق. ولهذا أثره باطل يتفشى من

النفس، فإنه فرع لا أصل له، ولكن له تأثير في النفس من جهة التحريك والإزعاج والتأثير؛ لا من جهة التصديق والعلم/ والمعرفة. (٢/ ٤٣ ـ ٤٤)

٣٥ **الحكمة والموعظة الحسنة والجدل الأحسن،** فإنه **يعطي التصديق والعمل، فهو نافع منفعة عظيمة**. وإنما قلت: إن هذه الثلاثة تشبه من بعض الوجوه الأقيسة الثلاثة التي هي: البرهانية، والخطابية، والجدلية، وليست هي؛ بل أكمل من وجوه كثيرة لوجوه: أحدها: أن التي في القرآن تجمع نوعَي: العلم والعمل، الخبر والطلب على أكمل الوجوه، بخلاف الأقيسة المنطقية، وذلك أن القياس العقلي المنطقي: إنما فائدته مجرد التصديق في القضايا الخبرية، سواء تبع ذلك عمل أو لم يتبعه. (٢/ ٤٤)

٣٦ **الحكمة في القرآن: فهي معرفة الحق وقوله والعمل به.** (٢/ ٤٥)

٣٧ **الموعظة الحسنة: تجمع التصديق بالخبر والطاعة للأمر،** ولهذا يجيء الوعظ في القرآن مرادًا به الأمر والنهي بترغيب وترهيب؛ كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦]. (٢/ ٤٥)

٣٨ **الناس ثلاثة أقسام: إما** أن يعترف بالحق ويتبعه، فهذا صاحب الحكمة، **وإما** أن يعترف به لكن لا يعمل به، فهذا يوعظ حتى يعمل، **وإما** أن لا يعترف به، فهذا يجادل بالتي هي أحسن؛ لأن الجدال في مظنة الإغضاب، فإذا كان بالتي هي أحسن حصلت منفعته بغاية الإمكان؛ كدفع الصائل. (٢/ ٤٥)

٣٩ ليس الأمر كما يتوهمه الجهال الضلال من الكفار المتفلسفة، وبعض المتكلمة: من كون القرآن جاء بالطريقة الخطابية وعري عن البرهانية، أو اشتمل على قليل منها؛ بل جميع ما اشتمل عليه القرآن هو الطريقة البرهانية، وتكون تارة خطابية، وتارة جدلية مع كونها برهانية، والأقيسة العقلية التي اشتمل عليها القرآن هي الغاية في دعوة الخلق إلى الله كما قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الإسراء: ٨٩]. في أول «سبحان» وآخرها، وسورة «الكهف» والمثل هو القياس، ولهذا **اشتمل القرآن/ على خلاصة الطرق الصحيحة التي توجد في كلام جميع العقلاء من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم**. ونزَّه الله عما يوجد في كلامهم من الطرق الفاسدة، **ويوجد فيه من الطرق الصحيحة ما لا يوجد في كلام البشر بحال**. (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)

[٤٠] نكتة ينبغي التفطن لها فإنها نافعة، وذلك أن المقدمة المذكورة في القياس ـ الذي هو مثل لها ـ **وصف** ذاتي، **ووصف** إضافي. **فالوصف الذاتي** لها: أن تكون مطابقة فتكون صدقًا، أو لا تكون مطابقة فتكون كذبًا، وجميع المقدمات المذكورة في أمثال القرآن هي صدق والحمد لله رب العالمين. وأما **الوصف الإضافي**: فكونها معلومة عند زيد أو مظنونة أو مسلمة أو غير مسلمة، فهذا أمر لا ينضبط. **فرب مقدمة هي يقينية عند شخص قد علمها وهي مجهولة، فضلًا عن أن تكون مظنونة عند من لم يعلمها، فكون المقدمة يقينية، أو غير يقينية، أو مشهورة، أو غير مشهورة، أو مسلمة، أو غير مسلمة، أمور نسبية وإضافية لها تعرض بحسب شعور الإنسان بها.**
ولهذا تنقلب المظنونة؛ بل المجهولة في حقه يقينية معلومة والممنوعة مسلمة؛ بل والمسلمة ممنوعة. والقرآن كلام الله الذي أنذر به جميع الخلق، لم يخاطب به واحدًا بعينه حتى يخاطب بما هو عنده يقيني من المقدمات، أو مشهور، أو مسلم.
فمقدمات الأمثال فيه: اعتبر فيها الصفة الذاتية وهي كونها صدقًا وحقًّا/ يجب قبوله، وأما جهة التصديق: فتتعدد وتتنوع؛ إذ قد يكون لهذا من طرق التصديق بتلك المقدمة ما ليس لعمرو، مثل أن يكون هذا يعلمها بالإحساس والرؤية، وهذا يعلمها بالسماع والتواتر؛ كآيات الرسول وقصة أهل الفيل وغير ذلك. فما كان جهة تصديقه عامًّا للناس أمكن ذكره جهة التصديق به؛ كآيات الربوبية المعلومة بالإحساس دائمًا. وما كان جهة تصديقه متنوعًا؛ أحيل كل قوم على الطريق التي يصدقون بها. (٢/ ٤٧ ـ ٤٨)

المنحرفون المشابهون للصابئة

[٤١] تقسيم المنطقيين لمقدمات القياس: إلى المستيقن، والمشهور، والمسلم، ليس ذلك وصفًا لازمًا للقضية؛ بل هو بحسب ما اتفق للمصدق بها، وربما انقلب الأمر عنده، ويظهر لك من هذا أنما يشهدون عليه: أنه ليس بيقيني، أو ليس مشهورًا، وليس بمسلم، ليست الشهادة صحيحة؛ إذ سلب ذلك إنما يصح في حق قوم معينين لا في حق جميع البشر. وكذلك الشهادة عليه بأنه يقيني، أو مشهور، أو مسلم، إنما هو في حق من ثبت له هذا الوصف. وأيضًا القياس حق ثابت لا يتبدل، وما يقوله هؤلاء يتغير ويتبدل/ ولا يستمر. (٢/ ٤٨ ـ ٤٩)

[٤٢] أبو حامد لما ذكر في «المنقذ من الضلال والمفصح بالأحوال» أحواله في طرق العلم وأحوال العالم، وذكر أن أول ما عرض له ما يعترض طريقهم ـ وهو

السفسطة بشبهها المعروفة ـ وذكر أنه أعضل به هذا الداء قريبًا من شهرين، هو فيهما على مذهب السفسطة بحكم الحال، لا بحكم المنطق والمقال، حتى شفى/ الله عنه ذلك المرض، وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال، ورجعت الضروريات العقلية مقبولة موثوقًا بها على أمن وتَبيّن. ولم يكن ذلك بنظم دليل وترتيب كلام؛ بل بنور قذفه الله في الصدر، وذلك النور هو مفتاح أكبر المعارف. قال: «فمن ظن أن الكشف موقوف على الأدلة المجردة فقد ضيق رحمة الله الواسعة». (٢/ ٥٤ ـ ٥٥)

٤٣ يزعم الفارابي: أن الفيلسوف أكمل من النبي، وإنما خاصة النبي جودة التخييل للحقائق، إلى أنواع من الزندقة والكفر يلتحقون فيها بالإسماعيلية والنصيرية والقرامطة والباطنية، ويتبعون فرعون والنمروذ وأمثالهما من الكافرين بالنبوات أو النبوة والربوبية. (٢/ ٦٧)

٤٤ **النبوة انقطعت بكمالها، وأما وجود بعض أجزائها فلم ينقطع.** (٢/ ٦٨)

٤٥ أهل فلسفتهم[1] يومًا مع ذوي إرادتهم، ويومًا مع ذوي كلامهم، وهم متهوكون في هذه المجاراة. والطريقة الإيمانية النبوية المحمدية الدينية السنية الأثرية لا يهتدون إليها ولا يعرفونها، ولا يظنون أنها طريقة إلى مطلوبهم، ولا تفضي إلى مقصودهم؛ وذلك لعدم وجود من يسلكها في اعتقادهم، أو كبتوا نفوسهم عنها ظلمًا؛ فلضلالهم عنها، أو غوايتهم وجهلهم بها، أو ظلمهم أنفسهم أعرضوا عنها. (٢/ ٧٣)

٤٦ أخبر سبحانه عن مناظرة الكفار للرسل في الربوبية أولًا، فإنهم في شك من الله الذي يدعونهم إليه. وفي النبوة ثانيًا، بقولهم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]. وهذا بحث كفار الفلاسفة بعينه، وإن كان مكذبًا له فهو التكذيب. **والتكذيب أخص من الكفر، فكل مكذب لما جاءت به الرسل فهو كافر، وليس كل كافر مكذبًا**؛ بل قد يكون مرتابًا إن كان ناظرًا فيه، أو معرضًا عنه بعد أن لم يكن ناظرًا فيه، وقد يكون غافلًا عنه لم يتصوره بحال؛ لكن عقوبة هذا موقوفة على تبليغ المرسل إليه. (٢/ ٧٩)

٤٧ الفلاسفة المشائين الذين يتبعون «أرسطو»، فإنه عندهم المعلم الأول الذي صنف في أنواع التعاليم؛ من أجزاء المنطق والعلم الطبيعي. (٢/ ٨٣)

---

(١) أهل القياس المبتدع وفلاسفة المتكلمين، وأهل الرياضة والإرادة المبتدعة المتصوفة.

٤٨ لما ظهرت الملة الحنيفية ـ الإبراهيمية التوحيدية ـ تارة بنبوة عيسى ـ لما ظهرت النصارى على مملكة الصابئين بأرض الشام ومصر والروم وغيرها ـ ثم بنبوة خاتم المرسلين، وأظهر الله من نور النبوة شمسًا طمست ضوء الكواكب، وعاش السلف فيها برهة طويلة، ثم خفي بعض نور النبوة؛ فعَرَّبَ بعضَ كتب الأعاجم الفلاسفةُ من الروم والفرس والهند في أثناء الدولة العباسية، ثم طلبت كتبهم في دولة المأمون من بلاد الروم فعرِّبت ودرسها الناس، وظهر بسبب ذلك من البدع ما ظهر، وكان أكثر ما ظهر من علومهم الرياضية؛ كالحساب والهيئة، أو الطبيعة كالطب، أو المنطقية. فأما الإلٰهية فكلامهم فيها نزر، وهو مع نزارته ليس غالبه عندهم يقينًا، وعند المسلمين من العلوم الإلٰهية الموروثة عن خاتم المرسلين ما ملأ العالم نورًا وهدى؛ / بل متكلموهم الذين ينسبون إلى البدع عندهم من العلم الإلٰهي بمقاييسهم المستخرجة أضعاف أضعاف ما عند حذاق المتفلسفة. (٢/ ٨٤ ـ ٨٥)

٤٩ لما صار فيهم من يتحذق على طريقتهم في علم ما بعد الطبيعة؛ كالفارابي وابن سينا ونحوهم، وصنف ابن سينا كتبًا زاد فيها بمقتضى الأصول المشتركة أشياء لم يذكرها المتقدمون، وسمى ذلك العلم الإلٰهي، وتكلم في النبوات والكرامات ومقامات العارفين بكلام فيه شرف ورفعة بالنسبة إلى كلام المتقدمين. وإن كان عند العلوم الإلٰهية النبوية فيه من القصور والتقصير والنفاق والجهل والضلال والكفر ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة بالعلم والإيمان، وإنما راج على من سلك طريق المتفلسفة؛ لأنه قرَّب إليهم معرفة الله والنبوات والمعجزات والولاية بحسب أصول الصابئة الفلاسفة ـ لا بحسب الحق في نفسه ـ بما أشرق على جهالاتهم من نور الرسالة وبرهان النبوة. (٢/ ٨٥)

٥٠ إن الله ـ سبحانه ـ هو الأعلى وهو الأكبر، ولهذا: كان شعار أكمل الملل هو: «الله أكبر» في صلواتهم وأذانهم وأعيادهم، كما قال النبي ﷺ لعدي بن حاتم: «يا عدي: ما يُفِرُّك؟ أَيُفِرُّك أن يقال: لا إلٰه إلا الله، / يا عدي فهل تعلم من إلٰه إلا الله؟ يا عدي: ما يفرك أيفرك أن يقال: الله أكبر، فهل تعلم شيئًا أكبر من الله».

وبهذا: تبين صواب من قال من الفقهاء: أنه لا يجوز إبدال هذه الكلمة بقولنا: الله الكبير. (٢/ ٨٧ ـ ٨٨)

٥١ لما كان منتهى الفلاسفة الصابئية وأعلى علمهم هو الوجود المطلق، وكان

أصل التجهم وتعطيل صفات الرب إنما هو مأخوذ عن الصابئة، وكان هؤلاء الاتحادية في الأصل جهمية، وأنه بما فيهم من النصرانية ـ المشاركة للصابئة صار بينهم وبين الصابئة نسب ـ صار معبودهم وإلههم هو/الوجود المطلق، وزعموا أن ذلك هو الله، مضاهاة لما عليه خلقٌ من قدماء الفلاسفة من تعطيل الصانع، وإثبات الوجود المطلق. (٢/ ٩١ ـ ٩٢)

٥٢ الفلاسفة المسلمون لا يوافقون على ذلك؛ بل يقرون بالرب الذي صدر عنه العالم؛ لكنهم بتعظيمهم للوجود المطلق صاروا متفقين متقاربين. (٢/ ٩٢)

٥٣ الجهمية يقرون بالرسل وبما جاءوا به، فهم في الجملة يقرون بأن الله خلق السمٰوات والأرض، وغير ذلك مما جاءت به الرسل؛ بخلاف المتفلسفة. (٢/ ٩٥)

٥٤ **كمال النفس ليس في مجرد العلم**؛ بل لا بد مع العلم بالله من محبته وعبادته والإنابة إليه، فهذا عمل النفس وإرادتها، ودالٌّ علمها ومعرفتها. (٢/ ٩٥)

٥٥ قيل للجنيد: إن قومًا يقولون: إنهم يصلون من طريق البِر إلى أن تسقط عنهم الفرائض، وتباح لهم المحارم ـ أو نحو هذا الكلام ـ فقال: «الزنا والسرقة وشرب الخمر خير من هذا». (٢/ ٩٥)

٥٦ الحق المبين: **أن كمال الإنسان أن يعبد الله علمًا وعملًا، كما أمره ربه.** (٢/ ٩٦)

حقيقة مذهب الاتحادية كابن عربي والتلمساني وغيرهم

٥٧ **حقيقة مذهب الاتحادية** ـ كصاحب الفصوص ونحوه ـ الذي يؤول إليه كلامهم ويصرحون به في مواضع: **أن الحقائق تتبع العقائد**؛ وهذا أحد أقوال السوفسطائية، **فكل من قال شيئًا أو اعتقده؛ فهو حق في نفس هذا القائل المعتقد، ولذا يجعلون الكذب حقًّا**، ويقولون: العارف لا يكذب أحدًا، فإن الكذب هو أيضًا أمر موجود، وهو حق في نفس الكاذب، فإن اعتقده كان حقًّا في اعتقاده وكلامه، ولو قال ما لم يعتقده كان حقًّا في كلامه فقط. ولهذا يَأمر المحقق أن تُعتَقَد كل ما يعتقده الخلائق. (٢/ ٩٨)

٥٨ من المعلوم أن السائل عن حقها وصدقها[1]: هي عنده منقسمة إلى حق وباطل، وصدق وكذب، والمراد بكونها حقًّا وصدقًا: كونها مطابقة للخبر أو غير

(١) المعتقدات.

مطابقة، ثم قد تكون مطابقة في اعتقاد القائل دون الخارج، وهذا هو الخطأ. وقد يسمى كذبًا وقد لا يطلق عليه ذلك. **فالأول**: كقول النبي ﷺ: «كذب أبو السنابل»، وقوله: «كذب من قالها، إن له لأجرين اثنين إنه لجاهد مجاهد». وقول عبادة: «كذب أبوكم»، وقول ابن عباس: «كذب نوف». / **والثاني**: كقوله ﷺ: «لم أنس ولم تقصر». فقال له ذو اليدين: بلى قد نسيت. وكأن الفرق ـ والله أعلم ـ: أن من أخبر مع تفريطه في الطريق الذي يعلم به صوابه وخطؤه فأخطأ؛ سمي كاذبًا ـ بخلاف من لم يفرط ـ لأنه تكلم بلا حجة ولا دليل مجازفة فأخطأ، بخلاف من أخبر غير مفرط. (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١)

٥٩ لا ريب أن الحق نوعان: **حق** موجود، وبه يتعلق الخبر الصادق. **وحق** مقصود: وبه يتعلق الأمر الحكيم والعمل الصالح. وضد الحق: الباطل. (٢/ ١٠٢)

٦٠ من ادعى أن شيخًا من المشايخ يخلِّص مريديه يوم القيامة من العذاب؛ فقد ادعى أن شيخه أفضل من محمد بن عبد الله ﷺ ومن قال هذا فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. (٢/ ١٠٥)

٦١ المنتسبون إلى الشيخ يونس[1]: فكثير منهم كافر بالله ورسوله، لا يقرون بوجوب الصلاة الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت العتيق، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله؛ بل لهم من الكلام في سبِّ الله ورسوله والقرآن والإسلام ما يعرفه من عرفهم. / وأما من كان فيهم من عامتهم ـ لا يعرف أسرارهم وحقائقهم ـ فهذا يكون معه إسلام عامة المسلمين الذي استفاده من سائر المسلمين لا منهم. (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧)

٦٢ **معلوم أن قتل نبي واحد من أعظم الكفر**، وفي الحديث المرفوع عن النبي ﷺ: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة من قتل نبيًا، أو قتله نبي». (٢/ ١٠٨)

٦٣ آدم عليه السلام إنما حجّ موسى لأن موسى لامه لما أصابه من المصيبة، لم يلمه لحق الله تعالى في الذنب، فإن آدم تاب والتائب من الذنب كمن لا ذنب له؛ بل قال له: «بماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ قال: تلومني على أمر قدره الله علي قبل أن أخلق بأربعين سنة، فحج آدم موسى». (٢/ ١٠٨)

٦٤ قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]. قال علقمة: «هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم». وأما الذنوب: فعلى

---

(١) القتات.

العبد أن لا يفعلها، فإن فعلها فعليه أن يتوب منها، فمن تاب وندم أشبه أباه آدم، ومن أصر واحتج أشبه عدوه إبليس. (٢/١٠٩)

٦٥ كلام الرجل يفسر بعضه بعضًا. (٢/١١٥)

٦٦ قد علم بالاضطرار من دين أهل الملل المسلمين واليهود والنصارى: أن فرعون من أكفر الخلق بالله؛ بل **لم يقص الله في القرآن قصة كافر باسمه الخاص أعظم من قصة فرعون**، ولا ذكر عن أحد من الكفار من كفره وطغيانه وعلوه أعظم مما ذكر عن فرعون. وأخبر عنه وعن قومه أنهم يدخلون أشد العذاب، فإن لفظ: «آل فرعون»؛ كلفظ: «آل إبراهيم»، و«آل لوط»، و«آل داود»، و«آل أبي أوفى»، يدخل فيها المضاف باتفاق الناس، فإذا جاءوا إلى أعظم عدو لله من الإنس أو من هو من أعظم أعدائه، فجعلوه مصيبًا محقًّا فيما كفّره به الله؛ علم أن ما قالوه أعظم من كفر اليهود والنصارى، فكيف بسائر مقالاتهم؟[1]. (٢/١٢٥)

٦٧ **قد اتفق سلف الأمة وأئمتها: على أن الخالق تعالى بائن من مخلوقاته، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته. والسلف والأئمة كفَّروا الجهمية لما قالوا: إنه في كل مكان.** وكان مما أنكروه عليهم: أنه كيف يكون في البطون والحشوش والأخلية تعالى الله عن ذلك. فكيف بمن يجعله نفس وجود البطون والحشوش والأخلية والنجاسات والأقذار؟! (٢/١٢٦)

٦٨ كان عبد الله بن المبارك يقول: «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»، وهؤلاء[2] شر من أولئك الجهمية، فإن أولئك كان غايتهم القول بأن الله في كل مكان وهؤلاء قولهم: إنه وُجود كل مكان، ما عندهم موجودان، أحدهما حال والآخر محل. (٢/١٢٧)

٦٩ كذلك قوله[3]: إن المشركين لو تركوا عبادة الأصنام لجهلوا من الحق بقدر ما تركوا منها: هو من الكفر المعلوم بالاضطرار من جميع الملل، **فإن أهل الملل متفقون على أن الرسل جميعهم نهوا عن عبادة الأصنام وكفَّروا من يفعل ذلك، وأن المؤمن لا يكون مؤمنًا حتى يتبرأ من عبادة الأصنام، وكل معبود سوى الله**، كما

---

(١) يعني: ابن عربي وأصحاب الحلول ووحدة الوجود.
(٢) الإشارة لمن سبق ذكرهم من الحلولية والاتحادية.
(٣) الظاهر أنه ابن عربي صاحب «فصوص الحكم» الذي يتكلم عنه الشيخ.

قال الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]. (٢/ ١٢٨)

٧٠ قال الشيخ إبراهيم الجعبري لما اجتمع بابن عربي - صاحب هذا الكتاب -[1]، فقال: «رأيته شيخًا نجسًا يكذب بكل كتاب أنزله الله، وبكل نبي أرسله الله»، / وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام لما قدم القاهرة وسألوه عنه، قال: «هو شيخ سوء كذاب مقبوح، يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجًا». (٢/ ١٣٠ - ١٣١)

٧١ هؤلاء[2] التبس أمرهم على من لم يعرف حالهم، كما التبس أمر القرامطة الباطنية لما ادعوا أنهم فاطميون وانتسبوا إلى التشيع، فصار المتبعون مائلين إليهم غير عالمين بباطن كفرهم؛ ولهذا كان من مال إليهم أحد رجلين: **إما** زنديقًا منافقًا؛ **وإما** جاهلًا ضالًّا. (٢/ ١٣١)

٧٢ هكذا هؤلاء الاتحادية: فرؤوسهم هم أئمة كفر يجب قتلهم، ولا تقبل توبة/ أحد منهم، إذا أُخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر، وهم الذين يفهمون قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين، ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظم كتبهم، أو عرف بمساعدتهم، ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو، أو مَن قال: إنه صنّف هذا الكتاب؟! وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق؛ بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا ويصدون عن سبيل الله. فضررهم في الدين أعظم من ضرر من يفسد على المسلمين دنياهم، ويترك دينهم؛ كقطاع الطريق، وكالتتار الذين يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم، فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية. ولهذا هم يريدون دولة التتار ويختارون انتصارهم على المسلمين، إلا من كان عاميًّا من شيعهم وأتباعهم

(١) «فصوص الحكم».
(٢) الحلولية والاتحادية.

فإنه لا يكون عارفًا بحقيقة أمرهم. ولهذا يقرون اليهود والنصارى على ما هم عليه ويجعلونهم على حق، كما يجعلون عباد الأصنام على حق، وكل واحدة من هذه من أعظم الكفر. ومن/كان محسنًا للظن بهم ـ وادعى أنه لم يعرف حالهم ـ عُرِّف حالهم، فإن لم يباينهم ويظهر لهم الإنكار وإلا ألحق بهم وجعل منهم. وأما من قال لكلامهم تأويل يوافق الشريعة فإنه من رءوسهم وأئمتهم؛ فإنه إن كان ذكيًّا فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله، وإن كان معتقدًا لهذا باطنًا وظاهرًا؛ فهو أكفر من النصارى، فمن لم يكفِّر هؤلاء وجعل لكلامهم تأويلًا كان عن تكفير النصارى بالتثليث والاتحاد أبعد. (٢/ ١٣١ ـ ١٣٣)

٧٣ أما وجه تسميتهم اتحادية؛ ففيه **طريقان**: **أحدهما**: لا يرضونه؛ لأن الاتحاد على وزن الاقتران، والاقتران يقتضي شيئين اتحد أحدهما بالآخر، وهم لا يقرون بوجودين أبدًا. **والطريق الثاني**: صحة ذلك بناء على أن الكثرة صارت وحدة، كما سأبينه من اضطرابهم. وهذه الطريقة إما على مذهب ابن عربي، فإنه يجعل الوجود غير الثبوت، ويقول: إن وجود الحق قاض على ثبوت الممكنات؛ فيصح الاتحاد بين الوجود والثبوت. وأما على قول من لا يفرق، فيقول: إن الكثرة الخيالية صارت وحدة بعد الكشف، أو الكثرة العينية صارت وحدة إطلاقية. (٢/ ١٤١)

٧٤ لما كان أصلهم الذي بنوا عليه: أن وجود المخلوقات والمصنوعات ـ حتى وجود الجن والشياطين، والكافرين والفاسقين، والكلاب والخنازير، والنجاسات والكفر، والفسوق والعصيان ـ عين وجود الرب، لا أنه متميز عنه منفصل عن ذاته، وإن كان مخلوقًا له مربوبًا مصنوعًا له قائمًا به. وهم يشهدون أن في الكائنات تفرقًا وكثرة ظاهرة بالحس والعقل، فاحتاجوا إلى جمع يزيل الكثرة، ووحدة ترفع التفرق مع ثبوتها. (٢/ ١٤٢)

٧٥ اعلم أن المذهب إذا كان باطلًا في نفسه لم يمكن الناقد له أن ينقله على وجه يتصور تصورًا حقيقيًّا؛ فإن هذا لا يكون إلا للحق. فأما القول الباطل؛ فإذا بُيِّن فبيانه يظهر فساده، حتى يقال: كيف اشتبه هذا على أحد؟ ويتعجب من اعتقادهم إياه، ولا ينبغي للإنسان أن يعجب، فما من شيء يتخيل من أنواع الباطل إلا وقد ذهب إليه فريق من الناس، ولهذا وصف الله أهل الباطل بأنهم أموات وأنهم: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨]. وأنهم: ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]. وأنهم: ﴿لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة].

وأنهم ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات]. وأنهم: ﴿فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ۝٤٥﴾ [التوبة]. وأنهم: ﴿يَعْمَهُونَ ۝١٥﴾ [البقرة]. (٢/ ١٤٥)

٧٦ «كنت نبيًّا وآدم بين الماء والطين»، «كنت نبيًّا وآدم لا ماء ولا طين» فهذا لا أصل له. (٢/ ١٤٧)

٧٧ عن العرباض قال: قال رسول الله ﷺ: «إني عبد الله خاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته، وسأنبّئكم بأول ذلك: دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى، ورؤيا أمي التي رأت، وكذلك أمهات النبيين يرين». وقوله:/ «لمنجدل في طينته»؛ أي: ملتف ومطروح على وجه الأرض، صورة من طين لم تجر فيه الروح بعد. وقد روي: «أن الله كتب اسمه على العرش وعلى ما في الجنة من الأبواب والقباب والأوراق». وروي في ذلك عدة آثار توافق هذه الأحاديث الثابتة التي تبين التنويه باسمه وإعلاء ذكره حينئذ. (٢/ ١٤٩ ـ ١٥٠)

٧٨ أما **كون الأشياء معلومة لله قبل كونها: فهذا حق لا ريب فيه، وكذلك كونها مكتوبة عنده أو عند ملائكته**، كما دل على ذلك الكتاب والسُّنَّة وجاءت به الآثار. وهذا العلم والكتاب هو القدر الذي ينكره غالية القدرية، ويزعمون أن الله لا يعلم أفعال العباد إلا بعد وجودها، وهم كفار؛ كفَّرهم الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما. (٢/ ١٥٢)

٧٩ **الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة وعامة عقلاء بني آدم من جميع الأصناف: أن المعدوم ليس في نفسه شيئًا، وأن ثبوته ووجوده وحصوله شيء واحد**، وقد دل على ذلك الكتاب والسُّنَّة والإجماع القديم، قال الله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ۝٩﴾ [مريم]. فأخبر أنه لم يك شيئًا. (٢/ ١٥٥)

٨٠ قال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠﴾ [مريم]. ولو كان المعدوم شيئًا لكان التقدير: «لا يظلمون موجودًا ولا معدومًا»، والمعدوم لا يتصور أن يظلموه فإنه ليس لهم. وأما قوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾ [الحج]. فهو إخبار عن الزلزلة الواقعة أنها شيء عظيم، ليس إخبارًا عن الزلزلة في هذه الحال، ولهذا قال: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]. ولو أريد به الساعة لكان المراد به أنها شيء عظيم في العلم والتقدير. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل]. قد استدل به من

قال: المعدوم شيء، وهو حجة عليه؛ لأنه أخبر أنه يريد الشيء وأنه يكونه، وعندهم أنه ثابت في العدم، وإنما يراد وجوده لا عينه ونفسه، والقرآن قد أخبر أن نفسه تراد وتكون، وهذا من فروع هذه المسألة، فإن **الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة وعامة العقلاء: أن الماهيات مجعولة، وأن ماهية كل شيء عين وجوده، وأنه ليس وجود الشيء قدرًا زائدًا على ماهيته**؛ بل ليس في الخارج إلا الشيء الذي هو الشيء، وهو عينه ونفسه وماهيته وحقيقته، وليس وجوده وثبوته في الخارج زائدًا على ذلك. (٢/ ١٥٦)

٨١ ينبغي للعاقل أن يفرق بين ثبوت الشيء ووجوده في نفسه، وبين ثبوته ووجوده في العلم، فإن ذاك هو الوجود العيني الخارجي الحقيقي، وأما هذا فيقال له: الوجود الذهني والعلمي. وما من شيء إلا له هذان الثبوتان؛ فالعلم يعبر عنه باللفظ ويكتب اللفظ بالخط؛ فيصير لكل شيء أربع مراتب: **وجود في الأعيان، ووجود** في الأذهان، **ووجود** في اللسان، **ووجود** في البنان؛ **وجود** عيني، وعلمي، ولفظي، ورسمي. (٢/ ١٥٨)

٨٢ **الحقائق لها ثلاث اعتبارات**: اعتبار العموم والخصوص والإطلاق. فإذا قلنا: حيوان عام أو إنسان عام أو جسم عام أو وجود عام؛ فهذا لا يكون إلا في العلم واللسان، وأما الخارج عن ذلك فما ثم شيء موجود في الخارج يعم شيئين؛ ولهذا كان العموم من عوارض صفات الحي. فيقال: علم عام وإرادة عامة وغضب عام وخبر عام وأمر عام. (٢/ ١٦٢)

٨٣ **أما** إطلاق من أطلق أن العموم من عوارض الألفاظ فقط فليس كذلك؛ إذ معاني الألفاظ القائمة بالقلب أحق بالعموم من الألفاظ، وسائر/ الصفات؛ كالإرادة والحب والبغض والغضب والرضا يعرض لها من العموم والخصوص ما يعرض للقول، وإنما المعاني الخارجة عن الذهن هي الموجودة في الخارج؛ كقولهم: مطر عام وخصب عام. هذه التي تنازع الناس: هل وصفها بالعموم حقيقة أو مجازًا؟ على قولين: أحدهما مجاو؛ لأن كل جزء من أجزاء المطر والخصب لا يقع إلا حيث يقع الآخر، فليس هناك عموم، وقيل: بل حقيقة؛ لأن المطر المطلق قد عم. (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣)

٨٤ **أما** الخصوص: فيعرض لها[1] إذا كانت موجودة في الخارج، فإن كل

(١) أي: الصفات.

شيء له ذات وعين تختص به ويمتاز بها عن غيره؛ أعني: الحقيقة العينية الشخصية التي لا اشتراك فيها مثل: هذا الرجل، وهذه الحبة، وهذا الدرهم، وما عرض لها في الخارج، فإنه يعرض لها في الذهن، فإن تصور الذهنية أوسع من الحقائق الخارجية، فإنها تشمل الموجود والمعدوم والممتنع والمقدرات. (٢/ ١٦٣)

٨٥ **أما الإطلاق**: فيعرض لها إذا كانت في الذهن بلا ريب، فإن العقل يتصور إنسانًا مطلقًا ووجودًا مطلقًا. وأما في الخارج فهل يتصور شيء مطلق؟ هذا فيه قولان، **قيل**: المطلق له وجود في الخارج، فإنه جزء من المعين. **وقيل**: لا وجود له في الخارج؛ إذ ليس في الخارج إلا معين مقيد. (٢/ ١٦٣)

٨٦ المعنى له ثلاثة أحوال: **إما** أن يكون أيضًا مطلقًا، **أو** مقيدًا بقيد العموم، **أو** مقيدًا بقيد الخصوص. (٢/ ١٦٥)

٨٧ **المطلق من المعاني نوعان: مطلق بشرط الإطلاق، ومطلق لا بشرط. وكذلك الألفاظ المطلق، منها قد يكون مطلقًا بشرط الإطلاق؛** كقولنا: الماء المطلق،/ والرقبة المطلقة، **وقد يكون مطلقًا لا بشرط الإطلاق؛** كقولنا: إنسان. فالمطلق المقيد بالإطلاق لا يدخل فيه المقيد بما ينافي الإطلاق، فلا يدخل ماء الورد في الماء المطلق. وأما المطلق لا بقيد فيدخل فيه المقيد، كما يدخل الإنسان الناقص في اسم الإنسان. (٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦)

٨٨ المطلق بشرط الإطلاق من المعاني ليس له وجود في الخارج، فليس في الخارج إنسان مطلق؛ بل لا بد أن يتعين بهذا أو ذاك، وليس فيه حيوان مطلق، وليس فيه مطر مطلق بشرط الإطلاق. وأما المطلق بشرط الإطلاق من الألفاظ؛ كالماء المطلق: فمسماه موجود في الخارج؛ لأن شرط الإطلاق هنا في اللفظ، فلا يمنع أن يكون معناه معينًا، وبشرط الإطلاق هناك في المعنى، والمسمى المطلق بشرط الإطلاق لا يتصور؛ إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها، وما لا حقيقة له يتميز بها ليس بشيء. وإذا كان له حقيقة يتميز بها فتمييزه يمنع أن يكون مطلقًا من كل وجه، فإن المطلق من كل وجه لا تمييز له، فليس لنا موجود هو مطلق بشرط الإطلاق؛ ولكن العدم المحض. (٢/ ١٦٦)

٨٩ من قال: إن وجود الحق هو الوجود المطلق دون المعين: فحقيقة قوله: إنه ليس للحق وجود أصلًا ولا ثبوت إلا نفس الأشياء المعينة المتميزة. (٢/ ١٦٧)

٩٠ مذهب هؤلاء الاتحادية؛ كابن عربي وابن سبعين والقونوي والتلمساني: مركب من ثلاثة مواد: سلب الجهمية وتعطيلهم، ومجملات الصوفية: وهو ما يوجد في كلام بعضهم من الكلمات المجملة المتشابهة، كما ضلت النصارى بمثل ذلك فيما يروونه عن المسيح، فيتبعون المتشابه ويتركون المحكم. وأيضًا كلمات المغلوبين على عقلهم الذين تكلموا في حال سكر، ومن الزندقة الفلسفية التي هي أصل التجهم، وكلامهم في الوجود المطلق، والعقول والنفوس، والوحي والنبوة، والوجوب والإمكان، وما في ذلك من حق وباطل. فهذه المادة أغلب على ابن سبعين والقونوي، والثانية أغلب على ابن عربي؛ ولهذا هو أقربهم إلى الإسلام. والكل مشتركون في التجهم، والتلمساني أعظمهم تحقيقًا لهذه الزندقة والاتحاد التي انفردوا بها، وأكفرهم بالله وكتبه ورسله وشرائعه واليوم الآخر. (٢/ ١٧٥)

٩١ الظهور والتجلي يفهم منه الظهور والتجلي للعين؛ لا سيما لفظ «التجلي» فإن استعماله في التجلي للعين هو الغالب. وهذا مذهب الاتحادية، صرح به ابن عربي، وقال: فلا تقع العين إلا عليه، وإذا كان عندهم أن المرئي بالعين هو الله؛ فهذا كفر صريح باتفاق المسلمين. (١٧٩)

٩٢ ابن عربي يقول: وجود الحق ظهر في الأعيان الثابتة في نفسها، فإن شئت قلت: هو الحق، وإن شئت قلت: هو الخلق، وإن شئت قلت: هو الحق والخلق، وإن شئت قلت: لا حق من كل وجه، ولا خلق من كل وجه، وإن شئت قلت بالحيرة في ذلك. (٢/ ١٨٥)

٩٣ من قال: إنه في استوائه على العرش محتاج إلى العرش كاحتياج المحمول إلى حامله، فإنه كافر؛ لأن الله غني عن العالمين حي قيوم، هو الغني المطلق وما سواه فقير إليه. (٢/ ١٨٨)

٩٤ **إن أصل الاستواء على العرش: ثابت بالكتاب والسُّنَّة واتفاق سلف الأمة وأئمة السُّنَّة**؛ بل هو ثابت في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل. (٢/ ١٨٨)

٩٥ **المرتد شر من الكافر الأصلي من وجوه كثيرة.** (٢/ ١٩٣)

٩٦ كثير من هؤلاء الزنادقة والجهال قد يحتج على ذلك[1] بحديث أبي هريرة:

---

(١) الإشارة إلى زعمهم في علم الظاهر والباطن، كما سيأتي في آخر الكلام.

«حفظت عن رسول الله ﷺ جرابين: أما أحدهما فبثثته فيكم، وأما الآخر فلو بثثته لقطعتم هذا الحلقوم». وهذا الحديث صحيح، لكن الجراب الآخر لم يكن فيه شيء من علم الدين، ومعرفة الله وتوحيده الذي يختص به أولياؤه. ولم يكن أبو هريرة من أكابر الصحابة الذين يخصون بمثل ذلك ـ لو كان هذا مما يخص به ـ بل كان في ذلك الجراب أحاديث الفتن التي تكون بين المسلمين، فإن النبي ﷺ أخبرهم بما سيكون من الفتن التي تكون بين المسلمين، ومن الملاحم التي تكون بينهم وبين الكفار. ولهذا لما كان مقتل عثمان وفتنة ابن الزبير ونحو ذلك، قال ابن عمر: «لو أخبركم أبو هريرة أنكم تقتلون خليفتكم وتهدمون البيت وغير ذلك لقلتم: كذب أبو هريرة». فكان أبو هريرة يمتنع من التحديث بأحاديث الفتن قبل وقوعها؛ لأن ذلك مما لا يحتمله رؤوس الناس وعوامهم. وكذلك قد يحتجون بحديث حذيفة بن اليمان، وأنه صاحب السر الذي لا يعلمه غيره، وحديث حذيفة معروف؛ لكن السر الذي لا يعلمه غيره: هو معرفته بأعيان المنافقين الذين كانوا في غزوة تبوك. ويقال: إنهم كانوا همُّوا بالفتك بالنبي ﷺ فأوحى الله إلى النبي ﷺ أمرهم، فأخبر حذيفة بأعيانهم. ولهذا كان عمر لا يصلي إلا على من صلى عليه حذيفة؛ لأن الصلاة على المنافقين منهي عنها. وقد ثبت في «الصحيح» عن حذيفة أنه لما ذكر الفتن، وأنه أعلم الناس/ بها، بيَّن أن النبي ﷺ لم يخصه بحديثها، ولكن حدث الناس كلهم قال: «وكان أعلمنا أحفظنا». ومما يبين هذا: أن في «السنن»: أن النبي ﷺ كان عام الفتح قد أهدر دم جماعة: منهم عبد الله بن أبي سرح، فجاء به عثمان إلى النبي ﷺ ليبايعه فتوقف عنه النبي ﷺ ساعة، ثم بايعه، وقال: «أما كان فيكم رجل رشيد ينظر إلي وقد أمسكت عن هذا فيضرب عنقه». فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله هلا أومأت إلي؟ فقال: «ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين». فهذا ونحوه مما يبين أن النبي ﷺ يستوي ظاهره وباطنه، لا يظهر للناس خلاف ما يبطنه، كما تدعيه الزنادقة من المتفلسفة والقرامطة، وضلال المتنسكة ونحوهم. (٢/٢١٨ ـ ٢١٩)

٩٧ قال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]. وهذه الأربعة هي مراتب العباد: **أفضلهم** الأنبياء، **ثم** الصديقون، **ثم** الشهداء، **ثم** الصالحون. وقد: «نهى النبي ﷺ أن يفضل أحد منا نفسه على يونس بن متى»، ـ مع قوله: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]. وقوله:

﴿وَهُوَ مُلِيمٌ ۝٤٠﴾ [الذاريات] ـ تنبيهًا على أن غيره أولى أن لا يفضل أحد نفسه عليه، ففي «صحيح البخاري» عن/ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لا يقولن أحدكم: إني خير من يونس بن متى». (٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)

٩٨ لفظ «خاتم الأولياء» لا يوجد في كلام أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، ولا له ذكر في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله، وموجب هذا اللفظ أنه آخر مؤمن تقي، فإن الله يقول: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ الآية [يونس]. **فكل من كان مؤمنًا تقيًّا كان لله وليًّا**، وهم على درجتين: السابقون المقربون، وأصحاب اليمين المقتصدون كما قسمهم الله تعالى في «سورة فاطر» و«سورة الواقعة» و«الإنسان» و«المطففين». (٢/ ٢٢٤)

٩٩ المتقربون إلى الله بالفرائض: هم الأبرار المقتصدون أصحاب اليمين، والمتقربون إليه بالنوافل التي يحبها بعد الفرائض هم السابقون المقربون، وإنما تكون النوافل بعد الفرائض. وقد قال أبو بكر الصديق في وصيته لعمر بن الخطاب: «اعلم أن لله عليك حقًّا بالليل لا يقبله بالنهار، وحقًّا بالنهار لا يقبله بالليل، وأنه لا يقبل النافلة حتى تؤدي الفريضة». (٢/ ٢٢٥)

١٠٠ الاتحادية يزعمون أن قُرَب النوافل يوجب أن يكون عين الحق عين أعضائه، وأن قُرَب الفرائض يوجب أن يكون الحق عين وجوده كله، وهذا فاسد من وجوه كثيرة؛ بل كفر صريح. (٢/ ٢٢٥)

١٠١ الأولياء وإن كان فيهم محدَّثون كما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون فإن يكن في أمتي أحد؛ فعمر». فهذا الحديث يدل على أن أول المحدثين من هذه الأمة عمر، وأبو بكر أفضل منه؛ إذ هو الصديق؛ فالمحدث وإن كان يلهم ويحدث من جهة الله تعالى فعليه أن يعرض ذلك على الكتاب والسُّنَّة، فإنه ليس بمعصوم، كما قال أبو الحسن الشاذلي: «قد ضُمنت لنا العصمة فيما جاء به الكتاب والسُّنَّة، ولم تضمن لنا العصمة في الكشوف والإلهام». ولهذا كان عمر بن الخطاب وقَّافًا عند كتاب الله، وكان أبو بكر الصديق يبين له أشياء تخالف ما يقع له، كما بيَّن له يوم الحديبية، ويوم موت النبي ﷺ ويوم قتال مانعي الزكاة، وغير ذلك. وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة فتارة يرجع إليهم وتارة يرجعون إليه، وربما قال القول فترد عليه امرأة من المسلمين قوله، وتبين

له الحق فيرجع إليها ويدع قوله، كما قدَّر الصداق. وربما يرى رأيًا فيذكر له حديث عن النبي ﷺ فيعمل به ويدع رأيه، وكان يأخذ بعض السُّنَّة عمن هو دونه في قضايا متعددة، وكان يقول القول فيقال له: أصبت فيقول: «والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطأه؟». فإذا كان هذا إمام المحدثين، فكل ذي قلب يحدثه قلبه عن ربه إلى يوم القيامة هو دون عمر، فليس فيهم معصوم؛ بل الخطأ يجوز عليهم كلهم، وإن/ كان طائفة تدعي أن الولي محفوظ، وهو نظير ما يثبت للأنبياء من العصمة، والحكيم الترمذي قد أشار إلى هذا، فهذا باطل مخالف للسُّنَّة والإجماع. ولهذا **اتفق المسلمون على أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ** وإن كانوا متفاضلين في الهدى والنور والإصابة، ولهذا كان **الصديق أفضل من المحدث؛ لأن الصديق يأخذ من مشكاة النبوة، فلا يأخذ إلا شيئًا معصومًا محفوظًا. وأما المحدث فيقع له صواب وخطأ**، والكتاب والسُّنَّة تميز صوابه من خطئه، وبهذا صار جميع الأولياء مفتقرين إلى الكتاب والسُّنَّة، لا بد لهم أن يزنوا جميع أمورهم بآثار الرسول، فما وافق آثار الرسول فهو الحق، وما خالف ذلك فهو باطل، وإن كانوا مجتهدين فيه، والله تعالى يثيبهم على اجتهادهم ويغفر لهم خطأهم. **ومعلوم أن السابقين الأولين أعظم اهتداء واتباعًا للآثار النبوية، فهم أعظم إيمانًا وتقوى**، وأما آخر الأولياء فلا يحصل له مثل ما حصل لهم. والحديث الذي يروى: «مثل أمتي كمثل الغيث لا يُدرى أوله خير أم آخره؟» قد تُكلم في إسناده، وبتقدير صحته إنما معناه: يكون في آخر الأمة من يقارب أولها حتى يشتبه على بعض الناس أيهما خير، كما يشتبه على بعض الناس طرفا الثوب مع القطع بأن الأول خير من الآخر، ولهذا قال: «لا يُدرى»، ومعلوم أن هذا السلب ليس عامًّا لها، فإنه لا بد أن يكون معلومًا أيهما أفضل. (٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧)

١٠٢ **خاتم الأولياء صار مرتبة موهومة لا حقيقة له**، وصار يدعيها لنفسه أو لشيخه طوائف، وقد ادعاها غير واحد، ولم يدعها إلا مَن في كلامه مِن الباطل ما لم تقله اليهود ولا النصارى، كما ادعاها صاحب «الفصوص»، وتابعه صاحب الكلام في الحروف، وشيخ من أتباعهم كان بدمشق، وآخر كان يزعم أنه المهدي الذي يزوج بنته بعيسى ابن مريم، وأنه خاتم الأولياء، ويدعي هؤلاء وأمثالهم من الأمور ما لا يصلح إلا لله وحده. (٢/٢٢٨)

١٠٣ **تكليم الله لعباده على ثلاثة أوجه**: من وراء حجاب كما كلم موسى. وبإرسال رسول، كما أرسل الملائكة إلى الأنبياء، وبالإيحاء، وهذا فيه للولي نصيب. وأما المرتبتان الأوليان: فإنهما للأنبياء خاصة؛ فالأولياء الذين قامت عليهم الحجة بالرسل لا يأخذون علم الدين إلا بتوسط رسل الله إليهم، ولو لم يكن إلا عرضه على ما جاء به الرسول،/ ولن يصلوا في أخذهم عن الله إلى مرتبة نبي أو رسول، فكيف يكونون آخذين عن الله بلا واسطة، ويكون هذا الأخذ أعلى، وهم لا يصلون إلى مقام تكليم موسى، ولا إلى مقام نزول الملائكة عليهم كما نزلت على الأنبياء؟ وهذا دين المسلمين واليهود والنصارى. (٢/٢٢٨ - ٢٢٩)

١٠٤ ثبت في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت». ولهذا **اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الله يرى في الآخرة، وأنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه**. وفي رؤية النبي ﷺ ربه كلام معروف لعائشة وابن عباس، فعائشة أنكرت الرؤية، وابن عباس ثبت عنه في «صحيح مسلم» أنه قال: «رأى محمد ربه بفؤاده مرتين». وكذلك ذكر أحمد عن أبي ذر وغيره أنه أثبت رؤيته بفؤاده، وهذا المنصوص عن ابن عباس وأبي ذر وغيرهما هو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السُّنَّة. **ولم يثبت عن أحد منهم إثبات الرؤية بالعين في الدنيا، كما لم يثبت عن أحد منهم إنكار الرؤية في الآخرة.** (٢/ ٢٣٠)

١٠٥ من الأنواع التي في دعواهم[١]: أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من بعض الوجوه، فإن هذا لم يقله أبو عبد الله الحكيم الترمذي ولا غيره من المشايخ المعروفين؛ بل الرجل أجل قدرًا وأعظم إيمانًا من أن يفتري هذا الكفر الصريح، ولكن أخطأ شبرًا ففرعوا على خطئه ما صار كفرًا. وأعظم من ذلك: زعمهم أن الأولياء والرسل من حيث ولايتهم تابعون لخاتم الأولياء، وآخذون من مشكاته، فهذا باطل بالعقل والدين؛ فإن المتقدم لا يأخذ من المتأخر، والرسل لا يأخذون من غيرهم. وأعظم من ذلك: أنه جعلهم تابعين له في العلم بالله الذي هو أشرف علومهم، وأظهر من ذلك أنه جعل العلم بالله هو مذهب أهل وحدة الوجود القائلين: بأن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق. فليتدبر المؤمن هذا الكفر

---

(١) الاتحادية.

القبيح درجة بعد درجة، واستشهاده على تفضيل غير النبي عليه بقصة عمر، وتأبير النخل، فهل يقول مسلم إن عمر كان أفضل من النبي ﷺ برأيه في الأسرى؟ أو أن الفلاحين الذين يحسنون صناعة التأبير أفضل من الأنبياء في ذلك؟ ثم ما قنع بذلك حتى قال: فما يلزم الكامل أن يكون له التقدم في كل علم وكل مرتبة، وإنما نظر الرجال إلى التقدم في مرتبة العلم بالله، هنالك مطلبهم./ فقد زعم أنه أعلم بالله من خاتم الأنبياء، وأن تقدمه عليه بالعلم بالله، وتقدم خاتم الأنبياء عليه بالتشريع فقط، وهذا من أعظم الكفر الذي يقع فيه غالية المتفلسفة، وغالية المتصوفة، وغالية المتكلمة، الذين يزعمون أنهم في الأمور العلمية أكمل من الرسل؛ كالعلم بالله ونحو ذلك، وأن الرسل إنما تقدموا عليهم بالتشريع العام الذي جعل لصلاح الناس في دنياهم. وقد يقولون: إن الشرائع قوانين عدلية وضعت لمصلحة الدنيا، فأما المعارف والحقائق والدرجات العالية في الدنيا والآخرة؛ فيفضلون فيها أنفسهم وطرقهم على الأنبياء وطرق الأنبياء. وقد علم بالاضطرار من دين المسلمين: أن هذا من أعظم الكفر والضلال، وكان ذلك من سبب جحد حقائق ما أخبرت به الرسل من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، وزعمهم أن ما يقوله هؤلاء في هذا الباب هو الحق. وصاروا في أخبار الرسل تارة يكذبونها، وتارة يحرفونها، وتارة يفوضونها، وتارة يزعمون أن الرسل كذبوا لمصلحة العموم. ثم عامة الذين يقولون هذه المقالات يفضلون الأنبياء والرسل على أنفسهم إلا الغالية منهم، كما تقدم، فهؤلاء من شر الناس قولًا واعتقادًا. (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢)

١٠٦ موسى لم يكن مبعوثًا إلى الخضر، ولا كان يجب على الخضر اتباع موسى، فإن موسى كان مبعوثًا إلى بني إسرائيل، ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «أن موسى لما سلّم على الخضر قال: وأنّى بأرضك السلام؟ قال: أنا موسى، قال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم، قال: إنك على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه، وأنا على علم من الله علمنيه لا تعلمه». (٢/ ٢٣٣)

١٠٧ قصة الخضر ليس فيها مخالفة للشريعة؛ بل الأمور التي فعلها تباح في الشريعة إذا علم العبد أسبابها، كما علمها الخضر؛ ولهذا لما بيَّن أسبابها لموسى وافقه على ذلك، ولو كان مخالفًا لشريعته لم يوافقه بحال. (٢/ ٢٣٤)

١٠٨ **المال المعصوم يجوز للإنسان أن يحفظه لصاحبه بإتلاف بعضه**؛ فإن ذلك

خير من ذهابه بالكلية، كما جاز للراعي على عهد النبي ﷺ أن يذبح الشاة التي خاف عليها الموت، وقصة الغلام مضمونها جواز قتل الصبي الصائل، ولهذا قال ابن عباس لنجدة: «وأما الغلمان فإن كنت تعلم منهم ما علمه الخضر/ من ذلك الغلام فاقتلهم؛ وإلا فلا تقتلهم». (٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)

١٠٩ جماع أمر صاحب «الفصوص» وذويه: هدم أصول الإيمان الثلاثة؛ فإن أصول الإيمان: الإيمان بالله، والإيمان برسله، والإيمان باليوم الآخر. فأما الإيمان بالله: فزعموا أن وجوده وجود العالَم، ليس للعالَم صانع غير العالم. وأما الرسول فزعموا أنهم أعلم بالله منه ومن جميع الرسل، ومنهم من/ يأخذ العلم بالله ـ الذي هو التعطيل ووحدة الوجود ـ من مشكاته، وأنهم يساوونه في أخذ العلم بالشريعة عن الله. وأما الإيمان باليوم الآخر فقد قال:

فلم يبق إلا صادق الوعد وحده وبالوعيد الحق عين تعاين
وإن دخلوا دار الشقاء فإنهم على لذة فيها نعيم يباين

وهذا يذكر عن بعض أهل الضلال قبله أنه قال: إن النار تصير لأهلها طبيعة نارية يتمتعون بها وحينئذٍ؛ فلا خوف ولا محذور ولا عذاب؛ لأنه أمر مستعذب. ثم إنه في الأمر والنهي عنده الآمر والناهي والمأمور والمنهي واحد، ولهذا كان أول ما قاله في «الفتوحات المكية» التي هي أكبر كتبه:

الرب حق والعبد حق يا ليت شعري من المكلف؟
إن قلت عبد فذاك رب أو قلت رب أنى يكلف؟

وفي موضع آخر: «فذاك ميت». رأيته بخطه. (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)

١١٠ حدثني الشيخ العالم العارف كمال الدين المراغي شيخ زمانه: أنه لما قدم وبلغه كلام هؤلاء في التوحيد، قال: قرأت على العفيف التلمساني من كلامهم شيئًا، فرأيته مخالفًا للكتاب والسُّنَّة، فلما ذكرت ذلك له قال: القرآن ليس فيه توحيد؛ بل القرآن كله شرك، ومن اتبع القرآن لم يصل إلى التوحيد. قال: فقلت له: ما الفرق عندكم بين الزوجة والأجنبية والأخت؛ الكل واحد؟ قال:/ لا فرق بين ذلك عندنا، وإنما هؤلاء المحجوبون اعتقدوه حرامًا، فقلنا: هو حرام عليهم عندهم، وأما عندنا فما ثم حرام. (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)

١١١ كذلك حدثني بعض أصحابنا عن بعض من أعرفه وله اتصال بهؤلاء، عن

الفاجر التلمساني: أنه وقت الموت تغير واضطرب، قال: دخلت عليه وقت الموت فوجدته يتأوه، فقلت له: مم تتأوه؟ فقال: من خوف الفوت. فقلت: سبحان الله؛ ومثلك يخاف الفوت، وأنت تدخل الفقير إلى الخلوة فتوصله إلى الله في ثلاثة أيام. فقال ما معناه: زال ذلك كله وما وجدت لذلك حقيقة. (٢/ ٢٦٨)

١١٢ من أعظم الأصول التي يعتمدها هؤلاء الاتحادية الملاحدة المدعون للتحقيق والعرفان: ما يأثرونه عن النبي ﷺ قال: «كان الله ولا شيء معه»، «وهو الآن على ما عليه كان». وهذه الزيادة وهو قوله: «وهو الآن على ما عليه كان» كذب مفترى على رسول الله ﷺ اتفق أهل العلم بالحديث على أنه موضوع مختلق. (٢/ ٢٧٢)

١١٣ الحديث المعروف عند علماء الحديث الذي أخرجه أصحاب الصحيح: «كان الله ولا شيء معه، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء». وهذا إنما ينفي وجود المخلوقات من السمٰوات والأرض، وما فيهما من الملائكة والإنس والجن؛ لا ينفي وجود العرش. ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف: إلى أن العرش متقدم على القلم واللوح، مستدلين بهذا الحديث، وحملوا قوله: «أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب فقال: وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة». على هذا الخلق المذكور في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]. (٢/ ٢٧٥)

١١٤ لفظ «آل فلان» في الكتاب والسُّنَّة يدخل فيها ذلك الشخص. (٢/ ٢٨١)

١١٥ لا ريب أن في قول هؤلاء[١] من الكفر والضلال ما هو أعظم من كفر اليهود والنصارى. (٢/ ٢٩٦)

١١٦ أصل ضلال هؤلاء: أنهم لم يعرفوا مباينة الله لمخلوقاته وعلوه عليها، وعلموا أنه موجود، فظنوا أن وجوده لا يخرج عن وجودها، بمنزلة من رأى شعاع الشمس فظن أنه الشمس نفسها. (٢/ ٢٩٧)

١١٧ لما ظهرت الجهمية المنكرة لمباينة الله وعلوه على خلقه، افترق الناس في هذا الباب على **أربعة أقوال**: **فالسلف والأئمة يقولون**: إن الله فوق سماواته، مستو

---

(١) الاتحادية.

على عرشه، بائن من خلقه، كما دل على ذلك الكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة، وكما علم المباينة والعلو بالمعقول الصريح الموافق للمنقول الصحيح، وكما فطر الله على ذلك خلقه من إقرارهم به، وقصدهم إياه ﷻ. / **والقول الثاني**: قول معطلة الجهمية ونفاتهم، وهم الذين يقولون: لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث له، فينفون الوصفين المتقابلين اللذين لا يخلو موجود عن أحدهما، كما يقول ذلك أكثر المعتزلة ومن وافقهم من غيرهم. **والقول الثالث**: قول حلولية الجهمية الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان، كما يقول ذلك النجارية ـ أتباع حسين النجار ـ وغيرهم من الجهمية. وهؤلاء القائلون بالحلول والاتحاد من جنس هؤلاء، فإن الحلول أغلب على عباد الجهمية وصوفيتهم وعامتهم، والنفي والتعطيل أغلب على نظارهم ومتكلميهم، كما قيل: **متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئًا، ومتصوفة الجهمية يعبدون كل شيء**. (٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨)

١١٨ **القول الرابع**: قول من يقول: إن الله بذاته فوق العالم، وهو بذاته في كل مكان، وهذا قول طوائف من أهل الكلام والتصوف؛ كأبي معاذ وأمثاله، وقد ذكر الأشعري في «المقالات» هذا عن طوائف، ويوجد في كلام السالمية ـ كأبي طالب المكي وأتباعه كأبي الحكم بن برجان وأمثاله ـ ما يشير إلى نحو من هذا، كما يوجد في كلامهم ما يناقض هذا. وفي الجملة فالقول بالحلول أو ما يناسبه وقع فيه كثير من متأخري الصوفية، ولهذا كان أئمة القوم يحذرون منه، كما في قول الجنيد ـ لما سئل عن التوحيد ـ فقال: «التوحيد إفراد الحدوث عن القِدم». فبيَّن أن التوحيد أن يميز بين القديم والمحدث. (٢/ ٢٩٩)

١١٩ **الأصل الثاني**: الاحتجاج بالقدر على المعاصي، وعلى ترك المأمور وفعل المحظور: فإن القدر يجب الإيمان به، ولا يجوز الاحتجاج به على مخالفة أمر الله ونهيه، ووعده ووعيده. (٢/ ٣٠٠)

١٢٠ **الذين ضلوا في القدر على ثلاثة أصناف**: **قوم** آمنوا بالأمر والنهي والوعد والوعيد وكذبوا بالقدر، وزعموا أن من الحوادث ما لا يخلقه الله؛ كالمعتزلة ونحوهم. **وقوم** آمنوا بالقضاء والقدر، ووافقوا أهل السُّنَّة والجماعة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه؛ لكن عارضوا هذا بالأمر والنهي، وسموا هذا حقيقة، وجعلوا ذلك معارضًا للشريعة. وفيهم من

يقول: إن مشاهدة القدر تنفي الملام والعقاب، وإن العارف يستوي عنده هذا وهذا. وهم في ذلك متناقضون مخالفون للشرع والعقل والذوق والوجد؛ فإنهم لا يسوون بين من أحسن إليهم وبين من ظلمهم، ولا يسوون بين العالم والجاهل. (٢/ ٣٠٠)

١٣١ لا يوجد أحد يحتج بالقدر في ترك الواجب وفعل المحرم إلا وهو متناقض، لا يجعله حجة في مخالفة هواه؛ بل يعادي من آذاه وإن كان محقًّا، ويحب من وافقه على غرضه وإن كان عدوًّا لله، فيكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته بحسب هواه وغرضه وذوق نفسه ووجده، لا بحسب أمر الله ونهيه ومحبته وبغضه وولايته وعداوته. (٢/ ٣٠١)

١٣٢ لو جاز أن يحتج كل أحد بالقدر لما عوقب معتد، ولا اقتص من ظالم باغ، ولا أخذ لمظلوم حقه من ظالمه، ولفعل كل أحد ما يشتهيه من غير معارض يعارضه فيه، وهذا فيه من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد. فمن المعلوم بالضرورة: أن الأفعال تنقسم إلى ما ينفع العباد وإلى ما يضرهم، والله قد بعث رسوله ﷺ يأمر المؤمنين بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث، فمن لم يتبع شرع الله ودينه تبع ضده من الأهواء والبدع، وكان احتجاجه بالقدر من الجدل بالباطل ليدحض به الحق، لا من باب الاعتماد عليه، ولزمه أن يجعل كل من جرت عليه المقادير من أهل المعاذير. (٢/ ٣٠١)

١٣٣ من جعل الإيمان بالقدر وشهوده عذرًا في ترك الواجبات وفعل المحظورات؛ بل الإيمان بالقدر حسنة من الحسنات، وهذه لا تنهض بدفع جميع السيئات، فلو أشرك مشرك بالله، وكذب رسوله ناظرًا إلى أن ذلك مقدر عليه؛ لم يكن ذلك غافرًا لتكذيبه، ولا مانعًا من تعذيبه، فإن الله لا يغفر أن يشرك به سواء كان المشرك مقرًّا بالقدر وناظرًا إليه، أو مكذبًا به أو غافلًا عنه، فقد قال إبليس: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩﴾ [الحجر]. فأصر واحتج بالقدر، فكان ذلك زيادة في كفره وسببًا لمزيد عذابه. (٢/ ٣٠٢)

١٣٤ **الصنف الثالث** من الضالين في القدر: من خاصم الرب في جمعه بين القضاء والقدر والأمر والنهي ـ كما يذكرون ذلك على لسان إبليس ـ وهؤلاء خصماء الله وأعداؤه. (٢/ ٣٠٣)

١٢٥ قول القائل: «إن الله لطف ذاته فسماها حقًّا، وكشفها فسماها خلقًا»، هو من أقوال أهل الوحدة والحلول والاتحاد، وهو باطل؛ فإن اللطيف إن كان هو الكثيف فالحق هو الخلق، ولا تلطيف ولا تكثيف، وإن كان اللطيف غير الكثيف فقد ثبت الفرق بين الحق والخلق، وهذا هو الحق. وحينئذٍ فالحق لا يكون خلقًا، فلا يتصور أن ذات الحق تكون خلقًا بوجه من الوجوه. (٢/ ٣٠٤)

١٢٦ الرجل الذي طلب من والده الحج فأمره أن يطوف بنفس الأب، فقال: طف ببيت ما فارقه الله طرفة عين قط، فهذا كفر بإجماع المسلمين، فإن **الطواف بالبيت العتيق مما أمر الله به ورسوله، وأما الطواف بالأنبياء والصالحين فحرام بإجماع المسلمين**، ومن اعتقد ذلك دينًا فهو كافر؛ سواء طاف ببدنه أو بقبره. (٢/ ٣٠٨)

١٢٧ ما ذُكر عن رابعة العدوية من قولها عن البيت: «إنه الصنم المعبود في الأرض» فهو كذب على رابعة، ولو قال هذا من قاله لكان كافرًا يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وهو كذب، فإن البيت لا يعبده المسلمون، ولكن يعبدون رب البيت بالطواف به، والصلاة إليه. وكذلك ما نقل من قولها: «والله ما ولجه الله ولا خلا منه» كلام باطل عليها. (٢/ ٣١٠)

١٢٨ **الفناء ثلاثة أقسام**: فناء عن وجود السوى، وفناء عن شهود السوى، وفناء عن عبادة السوى. **فالأول**: هو فناء أهل الوحدة الملاحدة، كما فسروا به كلام الحلاج؛ وهو أن يجعل الوجود وجودًا واحدًا. **وأما الثاني**: وهو الفناء عن شهود السوى؛ فهذا هو الذي يعرض لكثير من السالكين، كما يحكى عن أبي يزيد وأمثاله، وهو مقام الاصطلام، وهو أن يغيب بموجوده عن وجوده، وبمعبوده عن عبادته، وبمشهوده عن شهادته، وبمذكوره عن ذكره، فيفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل، وهذا كما يحكى أن/ رجلًا كان يحب آخر فألقى المحبوب نفسه في الماء؛ فألقى المحب نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت فلم وقعت أنت؟ فقال: غبت بك عني فظننت أنك أني. فهذا حال من عجز عن شهود شيء من المخلوقات، إذا شهد قلبه وجود الخالق، وهو أمر يعرض لطائفة من السالكين. ومن الناس من يجعل هذا من السلوك، ومنهم من يجعله غاية السلوك، حتى يجعلوا الغاية هو الفناء في توحيد الربوبية، فلا يفرقون بين المأمور والمحظور والمحبوب والمكروه. وهذا غلط عظيم

غلطوا فيه بشهود القدر وأحكام الربوبية عن شهود الشرع والأمر والنهي، وعبادة الله وحده وطاعة رسوله، فمن طلب رفع إنِّيَّته بهذا الاعتبار لم يكن محمودًا على هذا، ولكن قد يكون معذورًا. وأما **النوع الثالث**: وهو الفناء عن عبادة السوى، فهذا حال النبيين وأتباعهم، وهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبحبه عن حب ما سواه، وبخشيته عن خشية ما سواه، وطاعته عن طاعة ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، فهذا تحقيق توحيد الله وحده لا شريك له، وهو الحنيفية ملة إبراهيم. ويدخل في هذا: أن يفنى عن اتباع هواه بطاعة الله، فلا يحب إلا لله، ولا يُبغض إلا لله، ولا يعطي إلا لله، ولا يمنع إلا لله، **فهذا هو الفناء الديني الشرعي الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه**. (٢/٣١٣ ـ ٣١٤)

١٢٩ قد يقال: الشوق أيضًا صفة نقص؛ ولهذا لم يثبت ذلك في حق الله تعالى، وقد روي: «طال شوق الأبرار إلى لقائي، وأنا إلى لقائهم أشوق». وهو حديث ضعيف. (٢/٣١٧)

١٣٠ **الأمر الكوني ليس هو أمرًا للعبد أن يفعل ذلك الأمر**؛ بل هو أمر تكوين لذلك الفعل في العبد، أو أمر تكوين لكون العبد على ذلك الحال. (٢/٣٢٢)

١٣١ لما كان الاحتجاج بالقدر باطلًا في فطر الخلق وعقولهم؛ لم تذهب إليه أمة من الأمم، ولا هو مذهب أحد من العقلاء الذين يطردون قولهم، فإنه لا يستقيم عليه مصلحة أحد؛ لا في دنياه ولا آخرته. ولا يمكن اثنان أن يتعاشرا ساعة واحدة إن لم يكن أحدهما ملتزمًا مع الآخر نوعًا من الشرع. فالشرع نور الله في أرضه وعدله بين عباده. (٢/٣٢٣)

١٣٢ **قد اتفق أئمة المسلمين على أن أحدًا من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدنيا**، ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة، مع أن جماهير الأئمة على أنه لم يره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دلت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين. ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما أنهم قالوا: إن محمدًا رأى ربه بعينه؛ بل الثابت عنهم: إما إطلاق الرؤية، وإما تقييدها بالفؤاد،/ وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه. (٢/٣٣٥ ـ ٣٣٦)

١٣٣ **الناس في رؤية الله على ثلاثة أقوال: فالصحابة والتابعون وأئمة المسلمين**

على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار عيانًا، وأن أحدًا لا يراه في الدنيا بعينه، لكن يرى في المنام ويحصل للقلوب من المكاشفات والمشاهدات ما يناسب حالها. ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه حتى يظن أنه رأى ذلك بعينه،/ وهو غالط، ومشاهدات القلوب تحصل بحسب إيمان العبد ومعرفته في صورة مثالية، كما قد بسط في غير هذا الموضع. **والقول الثاني**: قول نفاة الجهمية أنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة. **والثالث**: قول من يزعم أنه يرى في الدنيا والآخرة. وحلولية الجهمية يجمعون بين النفي والإثبات، فيقولون: إنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة، وإنه يرى في الدنيا والآخرة. وهذا قول ابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله. (٢/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)

١٣٤ **أفضل ما نطق به الناطقون: هو التوحيد** كما قال النبي ﷺ: «أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله» وقال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة». (٢/ ٣٥١)

١٣٥ يقول المبتدع: إذا كانت صفة الله غيره فكل ما كان غير الله فهو مخلوق، فيتوسل بذلك إلى أن يجعل علم الله وقدرته وكلامه ليس هو صفة قائمة به؛ بل مخلوقة في غيره، فإن هذا فيه من تعطيل صفات الخالق وجحد كماله ما هو من أعظم الإلحاد، وهو قول الجهمية الذين كفرهم السلف والأئمة تكفيرًا مطلقًا؛ وإن كان الواحد **المعين لا يكفر إلا بعد قيام الحجة التي يكفر تاركها**. (٢/ ٣٥٢)

١٣٦ **إن الكتاب والسُّنَّة وإجماع المسلمين أثبتت محبة الله لعباده المؤمنين ومحبتهم له**؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. وقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]. وقوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾﴾ [التوبة]. ﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة: ١٩٥]. (٢/ ٣٥٤)

١٣٧ لولا أن أصحاب هذا القول كثروا وظهروا وانتشروا، وهم عند كثير من الناس سادات الأنام ومشايخ الإسلام، وأهل التوحيد والتحقيق، وأفضل أهل الطريق، حتى فضلوهم على الأنبياء والمرسلين وأكابر مشايخ الدين؛ لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد هذه الأقوال وإيضاح هذا الضلال، ولكن يعلم أن الضلال لا حد له، وأن العقول إذا فسدت لم يبق لضلالها حد معقول، فسبحان من فرق بين نوع الإنسان، فجعل منه من هو أفضل العالمين، وجعل منه من هو شر من

الشياطين، ولكن تشبيه هؤلاء بالأنبياء/الأولياء كتشبيه مسيلمة الكذاب بسيد أولي الألباب، هو الذي يوجب جهاد هؤلاء الملحدين الذين يفسدون الدنيا والدين. والمقصود هنا: رد هذه الأقوال وبيان الهدى من الضلال. وأما توبة من قالها وموته على الإسلام فهذا يرجع إلى الملك العلام، فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، ومن الممكنات أنه قد تاب على أصحاب هذه المقالات، والله تعالى غافر الذنب قابل التوب شديد العقاب، والذنب وإن عظم والكفر وإن غلظ وجسم، فإن التوبة تمحو ذلك كله، والله ـ سبحانه ـ لا يتعاظمه ذنب أن يغفره لمن تاب؛ بل يغفر الشرك وغيره للتائبين. (٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨)

١٣٨ هؤلاء الملاحدة يعظمون فرعون وأمثاله، ويدعون أنهم خير من موسى وأمثاله، حتى إنه حدثني بهاء الدين عبد السيد، الذي كان قاضي اليهود وأسلم وحسن إسلامه رَحِمَهُ اللَّهُ وكان قد اجتمع بالشيرازي أحد شيوخ هؤلاء، ودعاه إلى هذا القول وزينه له فحدثني بذلك، فبينت له ضلال هؤلاء وكفرهم، وأن قولهم من جنس قول فرعون. فقال لي: إنه لما دعاه حسن الشيرازي إلى هذا القول، قال له: قولكم هذا يشبه قول فرعون، فقال: نعم ونحن على قول فرعون. وكان عبد السيد إذ ذاك لم يسلم بعد، فقال: أنا لا أدع موسى وأذهب إلى فرعون. قال له ولم؟ قال: لأن موسى أغرق فرعون. فانقطع فاحتج عليه بالنصر القدري الذي نصر الله به موسى لا بكونه كان رسولًا صادقًا. قلت لعبد السيد: وأقر لك أنه على قول فرعون؟ قال: نعم. قلت: **فمع إقرار الخصم لا يحتاج إلى بينة**. أنا كنت أريد أن أبين لك أن قولهم هو قول فرعون، فإذا كان قد أقر بهذا فقد حصل المقصود. فهذه المقالات وأمثالها من أعظم الباطل، وقد نبهنا على بعض ما به يعرف معناها وأنه باطل، والواجب إنكارها؛ فإن إنكار هذا المنكر الساري في كثير من المسلمين أولى من إنكار دين اليهود والنصارى الذي لا يضل به المسلمون؛ لا سيما وأقوال هؤلاء شر من أقوال اليهود والنصارى وفرعون. ومن عرف/معناها واعتقدها كان من المنافقين الذين أمر الله بجهادهم بقوله تعالى: ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]. والنفاق إذا عظم كان صاحبه شرًّا من كفار أهل الكتاب، وكان في الدرك الأسفل من النار. (٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠)

١٣٩ ليس لهذه المقالات وجه سائغ، ولو قدر أن بعضها يحتمل في اللغة معنى

صحيحًا، فإنما يحمل عليها إذا لم يعرف مقصود صاحبها، وهؤلاء قد عرف مقصودهم، كما عرف دين اليهود والنصارى والرافضة، ولهم في ذلك كتب مصنفة وأشعار مؤلفة، وكلام يفسر بعضه بعضًا. وقد علم مقصودهم بالضرورة، فلا ينازع في ذلك إلا جاهل لا يلتفت إليه. ويجب بيان معناها وكشف مغزاها لمن أحسن الظن بها، وخيف عليه أن يحسن الظن بها، أو أن يضل؛ فإن ضررها على المسلمين أعظم من ضرر السموم التي يأكلونها ولا يعرفون أنها سموم. (٢/ ٣٦٠)

١٤٠ ما تضمنه كتاب «فصوص الحكم» وما شاكله من الكلام فإنه كفر باطنًا وظاهرًا، وباطنه أقبح من ظاهره. وهذا يسمى مذهب أهل الوحدة، وأهل الحلول، وأهل الاتحاد، وهم يسمون أنفسهم المحققين. (٢/ ٣٦٤)

فصل: فيما عليه أهل العلم والإيمان مما يشبه الحلول والاتحاد، وهو حلول الإيمان في القلب

١٤١ قال عمر بن عبد العزيز: «من عَبَد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح». فأما العمل الصالح بالباطن والظاهر فلا يكون إلا عن علم. (٢/ ٣٨٢)

١٤٢ جاء عن بعض السلف أنه قال: إذا أحب أحدكم أن يعلم كيف منزلته عند الله؟ فلينظر كيف منزلة الله من قلبه؟ فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه. (٢/ ٣٨٤)

١٤٣ في «كتاب الزهد» للإمام أحمد عن... [1] قال: قال موسى: «يا رب أين أجدك؟ قال: يا موسى عند المنكسرة قلوبهم، من أجلي أقترب إليها كل يوم شبرًا، ولولا ذلك لاحترقت قلوبهم». وقد يتوسع في العبارة عن هذا المعنى حتى يقال: «ما في قلبي إلا الله»، «ما عندي إلا الله». كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح عن الله ﷻ: «أما علمت أن عبدي فلانًا مرض؟ فلو عدته لوجدتني عنده». (٢/ ٣٨٥)

١٤٤ قد فرَّق الله في كتابه بين القسمين: بين من قام بكلماته الكونيات وبين من اتبع كلماته الدينيات، وذلك في أمره وإرادته، وقضائه وحكمه، وإذنه وبعثه وإرساله، فقال في الأمر الديني الشرعي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾

(١) بياض في الأصل، والظاهر أنه: «سيار، وحدثنا جعفر عن عمران القصير» كما في «الزهد» للإمام أحمد (٣٨٩).

[النحل: ٩٠]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ﴾ [البقرة: ٦٧]. وقال في الأمر الكوني القدري: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس]. ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١]. وكذلك قوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]. على أحد الأقوال. وقال في الإرادة الدينية الشرعية: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]./ ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ﴾ [النساء: ٢٦]. ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ﴾ [المائدة: ٦]. وقال في الإرادة الكونية القدرية: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ﴾ [هود: ٣٤]. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [المائدة: ٤١]. وبهذا الجمع والتفريق تزول الشبهة في مسألة الأمر الشرعي: هل هو مستلزم للإرادة الكونية أم لا؟ فإن التحقيق: أنه غير مستلزم للإرادة الكونية القدرية، وإن كان مستلزمًا للإرادة الدينية الشرعية. وقال في الإذن الديني: ﴿مَا قَطَعۡتُم مِّن لِّينَةٍ أَوۡ تَرَكۡتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]. وقال في الإذن الكوني: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وقال في القضاء الديني: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ أي: أمر ربك بذلك. وقال في القضاء الكوني: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢]. وقال في الحكم الديني: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم/ بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ١﴾ [المائدة]. وقال: ﴿ذَٰلِكُمۡ حُكۡمُ ٱللَّهِ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [الممتحنة: ١٠]. وقال: ﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠﴾ [المائدة]. وقال في الحكم الكوني: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ٨٠﴾ [يوسف]. وقد يجمع الحكمين مثل ما في قوله: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ [الأنعام: ٥٧]. وكذلك فعله: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [غافر: ٢٠]. وقال في البعثين والإرسالين: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الجمعة: ٢]. ﴿بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادٗا لَّنَآ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ﴾ [الإسراء: ٥]. وقوله: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٨﴾ [الفتح]. ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد: ٢٥]. (٢/ ٤١١ ـ ٤١٣)

١٤٥ حقيقة قول النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر؛ كلمة لبيد: ألا كل

شيء ما خلا الله باطل». فإن الباطل ضد الحق، والله هو الحق المبين. **والحق له معنيان أحدهما**: الوجود[1] الثابت. **والثاني**: المقصود النافع؛ كقول النبي: «الوتر حق». **والباطل نوعان** أيضًا: **أحدهما**: المعدوم. وإذا كان معدومًا كان اعتقاد وجوده والخبر عن وجوده باطلًا؛ **لأن الاعتقاد والخبر تابع للمعتقد المخبر عنه، يصح بصحته ويبطل ببطلانه**، فإذا كان المعتقد المخبر عنه باطلًا؛ كان الاعتقاد والخبر كذلك، وهو الكذب. **الثاني**: ما ليس بنافع ولا مفيد؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ﴾ [ص: ٢٧]. وكقول النبي ﷺ: «كل لهو يلهو/ به الرجل فهو باطل، إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته امرأته؛ فإنهن من الحق». (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦)

١٤٦ قول العلماء: **العبادات والعقود تنقسم إلى صحيح وباطل. فالصحيح**: ما ترتب عليه أثره وحصل به مقصوده. **والباطل**: ما لم يترتب عليه أثره ولم يحصل به مقصوده؛ ولهذا كانت أعمال الكفار باطلًا، فإن الكافر من جهة كونه كافرًا يعتقد ما لا وجود له ويخبر عنه، فيكون ذلك باطلًا. ويعبد ما لا تنفعه عبادته ويعمل له ويأمر به، فيكون ذلك أيضًا باطلًا. ولكن لما كان لهم أعمال وأقوال صاروا يشبهون أهل الحق، فلذلك قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [النور]. (٢/ ٤١٦)

١٤٧ إذا كان الباطل في الأصل هو العدم، والعدم هو المنفي؛ **فالشيء ينفى لانتفاء وجوده في الجملة**؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]. (٢/ ٤٢٣)

١٤٨ قد ينفى لانتفاء فائدته، ومقصوده وخاصته التي هو بها هو، كما ذكرناه؛ فإن ما لا فائدة فيه فهو باطل، والباطل معدوم، وهذا كقوله ﷺ لما سئل عن الكهان: «ليسوا بشيء». (٢/ ٤٢٣)

١٤٩ **قد ينفى الشيء لانتفاء كماله وتمامه؛ إما مطلقًا، وإما** بالنسبة إلى غيره؛ كقول النبي ﷺ: «ليس المسكين بهذا الطواف الذي ترده اللقمة واللقمتان...». (٢/ ٤٢٣)

---

(١) لعله: «الموجود»، كنحو الثاني: المقصود.

١٥٠ قول بعض الفقهاء: إن الوجه مشتق من المواجهة، فلا دليل عليه؛ بل قد عارضه من قال: هو مشتق من الوجاهة، وكلاهما ضعيف. وإنما المواجهة مشتق من الوجه، كما أن المشافهة مشتق من الشفة. والمناظرة ـ بمعنى: المقابلة ـ مشتقة من النظر، والمعاينة من العين. وأما اشتقاق الوجه الذي هو المتوجه، من الوجه الذي هو التوجه؛ فهذا أشبه؛ لأن توجهه هو فعله المختص به الذي لا يفتقر فيه إلى غيره بخلاف المواجهة، فإنها تستدعي اثنين. والإنسان هو حارث همام، وهمه هو توجهه، وإنما يتوجه بهذا العضو إلى أي شيء أراده وتوجه إليه. ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١١٢]. (٢/ ٤٣٠)

١٥١ في القرآن من ذكر **الاصطفاء والاجتباء والتقريب والمناجاة والمناداة والخلة ونحو ذلك**: ما هو كثير، وكذلك في السُّنَّة. وهذا **مما اتفق عليه قدماء أهل السُّنَّة والجماعة**، وأهل المعرفة والعبادة والعلم والإيمان. وخالف في حقيقته قوم من الملحِدة المنافقين، المضارعين للصابئين ومن وافقهم، والمضارعين لليهود والنصارى من الجهمية أو من فيه تجهم، وإن كان الغالب عليه السُّنَّة./ فتارة ينكرون أن الله يخالل أحدًا، أو يحب أحدًا، أو يواد أحدًا، أو يكلم أحدًا، أو يتكلم، ويحرفون الكلم عن مواضعه فيفسرون ذلك تارة بإحسانه إلى عباده، وتارة بإرادته الإحسان إليهم، وتارة ينكرون أن الله يحب أو يخالل. ويحرفون الكلم عن مواضعه في محبة العبد له: بأنه إرادة طاعته أو محبته على إحسانه. وأما إنكار الباطل فقد نزه الله نفسه عن الوالد والولد، وكفّر من جعل له ولدًا أو والدًا أو شريكًا. (٢/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨)

١٥٢ معلوم أن الذين خرقوا له بنين وبنات بغير علم، والذين قالوا: ولد الله؛ وإنهم لكاذبون، والذين قالوا: المسيح ابن الله، وعزير ابن الله: لم يرد عقلاؤهم ولادة حسية من جنس ولادة الحيوان، بانفصال جزء من ذكره في أنثاه يكون منه الولد؛ فإن النصارى والصابئين متفقون على نفي ذلك، وكذلك مشركو العرب ما أظن عقلاءهم كانوا يعتقدون ذلك. وإنما وصفوا الولادة العقلية الروحانية مثل ما يقوله النصارى: إن الجوهر الذي هو الله من وجه، وهو الكلمة من وجه، تدرعت بإنسان مخلوق من مريم. فيقولون: تدرع اللاهوت بالناسوت فظاهره ـ وهو الدرع والقميص ـ بشر، وباطنه ـ وهو المتدرع ـ لاهوت هو الابن الذي هو الكلمة، لتولد هذا من الأب الذي هو جوهر الوجود. (٢/ ٤٤٣)

١٥٣ في القرآن من الرد لمقالات المتقدمين قبل هذه الأمة والكفار والمنافقين فيها: من إثبات الولادة لله، وإن كان كثير من الناس لا يفهم دلالة القرآن على هذه المقالات؛ لأن ذلك يحتاج إلى شيئين: إلى تصور مقالتهم بالمعنى لا بمجرد اللفظ، وإلى تصور معنى القرآن والجمع بينهما. فتجد المعنى الذي عنوه قد دل القرآن على ذكره وإبطاله. (٢/ ٤٤٧)

﴿ رسالة من الإمام إلى أبي الفتح نصر المنبجي ﴾

١٥٤ جاءت الشريعة الكاملة في العبادة باسم الله، وفي السؤال باسم الرب، فيقول المصلي والذاكر: الله أكبر وسبحان الله، والحمد لله ولا إلٰه إلا الله. وكلمات الأذان: الله أكبر إلى آخرها، ونحو ذلك. وفي السؤال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]. ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨]. (٢/ ٤٥٦)

١٥٥ قال الشيخ عبد القادر ـ قدس الله روحه ـ: «كثير من الرجال إذا دخلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا، وأنا انفتحت لي فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، **والولي من يكون منازعًا للقدر لا من يكون موافقًا له**». وهذا الذي قاله الشيخ تكلم به على لسان المحمدية؛ أي: أن المسلم مأمور أن يفعل ما أمر الله به، ويدفع ما نهى الله عنه، وإن كانت أسبابه قد قدرت، فيدفع قدر الله بقدر الله، كما جاء في الحديث الذي رواه الطبراني في كتاب الدعاء عن النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ: «إن الدعاء والبلاء ليلتقيان بين السماء والأرض». وفي الترمذي: قيل: يا رسول الله؟ أرأيت أدوية نتداوى بها، ورقى نسترقي بها، وتقى نتقيها: هل ترد من قدر الله شيئًا؟ فقال: «هن من قدر الله». (٢/ ٤٥٨)

١٥٦ كنت قديمًا ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظمه لما رأيت في كتبه من الفوائد، مثل كلامه في كثير من «الفتوحات» و«الكنة» و«المحكم المربوط» و«الدرة الفاخرة» و«مطالع النجوم»، ونحو ذلك. ولم نكن بعد اطلعنا/ على حقيقة مقصوده ولم نطالع «الفصوص» ونحوه، وكنا نجتمع مع إخواننا في الله نطلب الحق ونتبعه ونكشف حقيقة الطريق، فلما تبين الأمر عرفنا نحن ما يجب علينا. فلما قدم من المشرق مشايخ معتبرون وسألوا عن حقيقة الطريقة الإسلامية والدين الإسلامي وحقيقة حال هؤلاء؛ وجب البيان. (٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥)

١٥٧ قد كان سلف الأمة وسادات الأئمة يرون كفر الجهمية أعظم من كفر اليهود، كما قال عبد الله بن المبارك والبخاري وغيرهما، وإنما كانوا يلوحون تلويحًا، وقلَّ أن كانوا يصرحون بأن ذاته في مكان. وأما هؤلاء الاتحادية فهم أخبث وأكفر من أولئك الجهمية؛ ولكن السلف والأئمة أعلم بالإسلام وبحقائقه، فإن كثيرًا من الناس قد لا يفهم تغليظهم في ذم المقالة حتى يتدبرها ويرزق نور الهدى، فلما اطلع السلف على سر القول نفروا منه[1]. (٢/ ٤٧٧)

١٥٨ من اعتقد ما يعتقده الحلاج من المقالات التي قتل الحلاج عليها؛ فهو كافر مرتد باتفاق المسلمين؛ فإن المسلمين إنما قتلوه على الحلول والاتحاد ونحو ذلك من مقالات أهل الزندقة والإلحاد؛ كقوله: أنا الله. وقوله: إلٰه في السماء وإلٰه في الأرض. (٢/ ٤٨٠)

١٥٩ ما يحكى عن الحلاج من ظهور كرامات له عند قتله؛ مثل كتابة دمه على الأرض: الله الله، وإظهار الفرح بالقتل أو نحو ذلك؛ فكله كذب. فقد جمع المسلمون أخبار الحلاج في مواضع كثيرة، كما ذكر ثابت بن سنان في «أخبار الخلفاء» وقد شهد مقتله. وكما ذكر إسماعيل بن علي الحطفي في تاريخ بغداد ـ وقد شهد قتله ـ وكما ذكر الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخه، وكما ذكر القاضي أبو يعلى في المعتمد، وكما ذكر القاضي أبو الطيب وأبو محمد بن حزم وغيرهم، وكما ذكر أبو يوسف القزويني وأبو الفرج بن الجوزي فيما جمعا من أخبارة. وقد ذكر الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية: أن أكثر المشايخ أخرجوه عن الطريق، ولم يذكره أبو القاسم القشيري في رسالته من المشايخ الذين عددهم من المشايخ الطريق، وما نعلم أحدًا من أئمة المسلمين ذكر الحلاج لا من العلماء ولا من مشايخ ولكن بعض الناس يثق فيه، لأنه لم يعرف أمره ولا أبلغ من يحسن به الظن يقول: إنه وجب قتله في الظاهر فالقاتل مجاهد والمقتول شهيد وهذا أيضًا خطأ، وقول القائل: أنه قتل ظلمًا قول باطل فإن وجوب قتله على ما أظهرة من الإلحاد أمر واجب باتفاق المسلمين؛ لكن لما كان يظهر الإسلام ويبطن الإلحاد إلى أصحابه صار زنديقًا فلما أخذ وحبس أظهر التوبة. (٢/ ٤٨٣)

(١) انتهت الرسالة.

١٦٠ والفقهاء المتنازعون في قبول توبة الزنديق فأكثرهم لا يقبلها وهو مذهب مالك وأهل/المدينة ومذهب أحمد في أشهر الروايتين في مذهب أبي حنيفة ووجه في مذهب الشافعي؛ والقول الآخر تقبل توبته، **وقد اتفقوا على أنه إذا قتل مثل هذا لا يقال قتل ظلمًا.** (٢/ ٤٨٣، ٤٨٤)

١٦١ **لا يعرف فيمن قتل بسيف الشرع على الزندقة أنه قتل ظلمًا، وكان وليًّا لله،** فقد قتل الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وغيلان القدري، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبشار بن برد الأعمى، والسهروردي وأمثال هؤلاء كثير، ولم يقل أهل العلم والدين في هؤلاء: إنهم قتلوا ظلمًا، وأنهم كانوا من أولياء الله فما بال الحلاج تفرد عن هؤلاء. (٢/ ٤٨٥)

١٦٢ **غيبة العقل تكون عذرًا في رفع القلم**، وكذلك **الشبهة التي ترفع معها قيام الحجة قد تكون عذرًا في الظاهر.** (٢/ ٤٨٦)

١٦٣ نحن إنما علينا أن نعرف التوحيد الذي أمرنا به، ونعرف طريق الله الذي أمرنا به، وقد علمنا بكليهما أن ما قاله الحلاج باطل، وأنه يجب قتل مثله، وأما نفس الشخص المعين؟ هل كان في الباطن له أمر يغفر الله له به من توبة أو غيرها؟ فهذا أمر إلى الله، ولا حاجة لأحد إلى العلم بحقيقة ذلك. (٢/ ٤٨٧)

١٦٤ قول القائل: «ما ثَمَّ إلا الله»: لفظ مجمل يحتمل معنى صحيحًا ومعنى باطلًا، فإن أراد: ما ثَمَّ خالق إلا الله ولا رب إلا الله، ولا يجيب المضطرين ويرزق العباد إلا الله؛ فهو الذي يعطي ويمنع ويخفض ويرفع ويعز ويذل، وهو الذي يستحق أن يستعان به ويتوكل عليه، ويستعاذ به ويلتجئ العباد إليه؛ فإنه لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، ولا ينفع ذا الجد منه الجد، كما قال تعالى في فاتحة الكتاب: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة]. وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]. وقال: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ۝﴾ [الرعد]. فهذه المعاني كلها صحيحة، وهي من صريح التوحيد وبها جاء القرآن.

(٢/ ٤٨٨)

١٦٥ أما إن أراد القائل: «ما ثَمَّ إلا الله» ما يقوله أهل الاتحاد؛ من أنه ما ثَمَّ موجود إلا الله. ويقولون: ليس إلا الله؛ أي: ليس موجود إلا الله، ويقولون:

إن وجود المخلوقات هو وجود الخالق، والخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، والعبد هو الرب، والرب هو العبد، ونحو ذلك من معاني الاتحادية الذين لا يفرقون بين الخالق والمخلوق، ولا يثبتون المباينة بين الرب والعبد، ونحو ذلك من المعاني التي توجد في كلام ابن عربي الطائي وابن سبعين وابن الفارض والتلمساني، ونحوهم من الاتحادية. وكذلك من يقول بالحلول كما يقوله الجهمية الذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان، ويجعلونه مختلطًا بالمخلوقات، حتى إن هؤلاء يجعلونه في الكلاب والخنازير والنجاسات، أو يجعلون وجود ذلك وجوده فمن أراد هذه المعاني فهو ملحد ضال، يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل. (٢/ ٤٩٠)

١٦٦ قوله: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر» مروي بألفاظ أخر كقوله: «يقول الله: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار». وفي لفظ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر يقلب الليل والنهار». وفي لفظ: «يقول ابن آدم يا خيبة الدهر وأنا الدهر». فقوله في الحديث: «بيدي الأمر أقلب الليل والنهار» يبين أنه ليس المراد به أنه الزمان، فإنه قد أخبر أنه يقلب الليل والنهار، والزمان هو الليل والنهار، فدل نفس الحديث على أنه هو يقلب الزمان ويصرفه.
(٢/ ٤٩١)

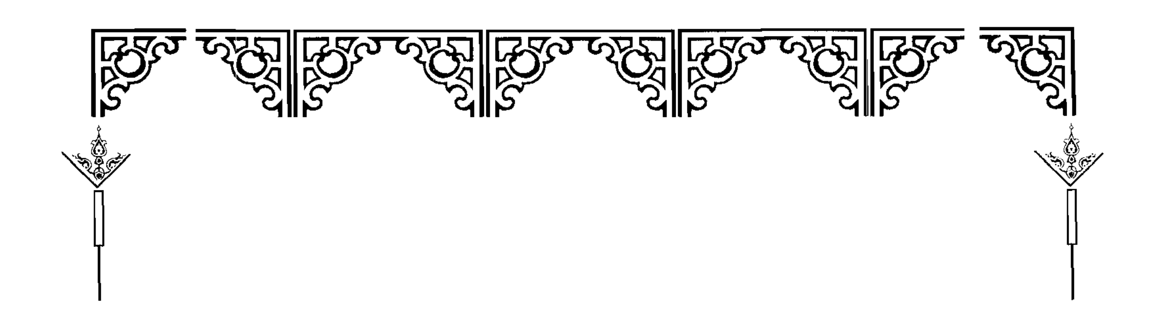
١٦٧ في الحديث قولان معروفان لأصحاب أحمد وغيرهم. **أحدهما**: وهو قول أبي عبيد وأكثر العلماء: أن هذا الحديث خرج الكلام فيه لرد ما يقوله أهل الجاهلية ومن أشبههم، فإنهم إذا أصابتهم مصيبة أو منعوا أغراضهم أخذوا يسبون الدهر والزمان، يقول أحدهم: قبح الله الدهر الذي شتت شملنا، ولعن الله الزمان الذي جرى فيه كذا وكذا. وكثيرًا ما جرى من كلام الشعراء وأمثالهم نحو هذا كقولهم: يا دهر فعلت كذا. وهم يقصدون سب من فعل تلك الأمور ويضيفونها إلى الدهر فيقع السب على الله تعالى. (٢/ ٤٩٣)

١٦٨ **القول الثاني**: قول نعيم بن حماد وطائفة معه من أهل الحديث والصوفية: إن الدهر من أسماء الله تعالى ومعناه: القديم الأزلي. ورووا في بعض الأدعية: «يا دهر يا ديهور يا ديهار»، وهذا المعنى صحيح؛ لأن الله سبحانه هو «الأول» ليس قبله شيء، وهو «الآخر» ليس بعده شيء، فهذا المعنى صحيح، إنما النزاع في كونه

يسمى دهرًا بكل حال. فقد **أجمع المسلمون، وهو مما علم بالعقل الصريح: أن الله ﷻ ليس هو الدهر الذي هو الزمان أو ما يجري مجرى الزمان**؛ فإن الناس متفقون على أن الزمان الذي[1] هو الليل والنهار. (٢/ ٤٩٤)

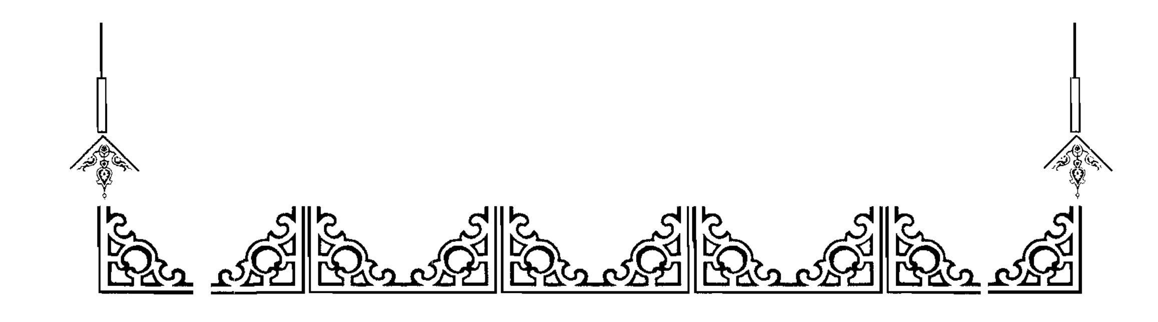


(١) كذا في الأصل، ولعل الأنسب السياق الذي خذف كلمة الذي.



التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء الثالث)





مجمل اعتقاد السلف

﴿ الرسالة التدمرية ﴾

١ الكلام **في** التوحيد والصفات **وفي** الشرع والقدر؛ لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب/ فيهما. فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر والعلم والإرادة والعباد، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك، بالحق تارة وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات. (٣/ ١ ـ ٢)

٢ **الكلام في باب التوحيد والصفات: هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، والكلام في الشرع والقدر: هو من باب الطلب والإرادة، الدائر بين الإرادة والمحبة وبين الكراهة والبغض، نفيًا وإثباتًا.** والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات، والتصديق والتكذيب وبين الحب والبغض والحض والمنع، حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة ومعروف عند أصناف المتكلمين في العلم. (٣/ ٢)

٣ **الكلام نوعان:** خبر وإنشاء، **والخبر** دائر بين النفي والإثبات، **والإنشاء:** أمر أو نهي أو إباحة. (٣/ ٢)

٤ لا بدَّ للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال، ولا بد له في أحكامه/ من **أن يثبت** خلقه وأمره فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته، **ويثبت** أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزلل، وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل، **والأول** يتضمن التوحيد في العلم والقول، كما دل على ذلك سورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ

أَحَدٌ ﴿١﴾ [الإخلاص]. **ودل على الآخر** سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ [الكافرون]. وهما سورتا الإخلاص. (٣/ ٢ ـ ٣)

٥ **أما الأول** وهو ـ التوحيد في الصفات ـ **فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله: نفيًا وإثباتًا**، فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه، وقد علم أن **طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل**، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد؛ لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته. (٣/ ٣)

٦ في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. **رد** للتشبيه والتمثيل. وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]. **رد** للإلحاد والتعطيل. **والله سبحانه بعث رسله بإثبات مفصّل ونفي مجمل**، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل، كما قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم]. قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾؛ أي: نظيرًا يستحق مثل اسمه. ويقال: مساميًا يساميه، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: «﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾: مثيلًا أو شبيهًا». (٣/ ٤)

٧ **أما الإثبات المفصل**: فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الآية بكمالها، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾ [الإخلاص]. (٣/ ٥)

٨ قد علم بالاضطرار أن الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته غني عما سواه؛ قديم أزلي، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم، فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلًا عن الوجوب أو الوجود أو القدم. (٣/ ٨)

٩ قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غني عما سواه إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات؛ كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع. وقد علم بالاضطرار أن المحدَث لا بد له من محدِث، والممكن لا بد له من موجد، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور]. فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقًا خلقهم. وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب

بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا/ موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا؛ بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه. واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره. فلا يقول عاقل إذا قيل أن العرش شيء موجود وأن البعوض شيء موجود: إن هذا مثل هذا؛ لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود؛ لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه؛ بل الذهن يأخذ معنى مشتركًا كليًّا هو مسمى الاسم المطلق. وإذا قيل: هذا موجود، وهذا موجود، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما. (٣/ ٩ ـ ١٠)

١٠ سمى الله نفسه حيًّا فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وسمى بعض عباده حيًّا؛ فقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]. وليس هذا الحي مثل هذا الحي؛ لأن قوله: ﴿ٱلْحَىُّ﴾ اسم لله مختص به، وقوله:/ ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾. اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص، ولكن **ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج**، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركًا بين المسميين، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق. (٣/ ١٠ ـ ١١)

١١ أما الأصلان: **فأحدهما**: أن يقال: **القول في بعض الصفات كالقول في بعضٍ**، فإن كان المخاطب ممن يقول: بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهته، فيجعل ذلك مجازًا ويفسره إما: بالإرادة وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، فيقال له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته؛ بل القول في أحدهما كالقول في الآخر؛ فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل. وإن قلت: إن له إرادة تليق به؛ كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به وللمخلوق رضا وغضب يليق به. (٣/ ١٧)

١٢ إذا قال المعتزلي: ليس له إرادة ولا كلام قائم به؛ لأن هذه الصفات[1]

(١) هي الصفات التي أثبتها أهل الكلام بالعقل، ويأتي ذكرها.

لا تقوم إلا بالمخلوقات، فإنه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم ولا تكون كصفات المحدثات، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك. فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل؛ لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك./ قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان: **أحدهما**: أن يقال: **عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين**. فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن **النافي عليه الدليل كما على المثبت**، والسمع قد دل عليه ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي **فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم**. **الثاني**: أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات، فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم دل على الرحمة كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشهادة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه. (٣/ ١٨ - ١٩)

١٣ لهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة،/ وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة، قيل له: **لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات**، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا أو تجسيمًا؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم. قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم. فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم، فانف الأسماء؛ بل وكل شيء لأنّك لا تجده في الشاهد إلا الجسم. (٣/ ١٩ - ٢٠)

١٤ إن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات، وقال: لا أقول: هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير؛ بل هذه الأسماء لمخلوقاته إذ هي مجاز؛ لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم. قيل له: كذلك إذا قلت: ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير كان ذلك تشبيهًا بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات. (٣/ ٢٠)

١٥ **الاصطلاحات اللفظية ليست دليلًا على نفي الحقائق العقلية.** (٣/ ٢١)

١٦ **اتفاق المسَمَّيين في بعض الأسماء والصفات: ليس هو/ التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات**، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق، مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه ﷻ. (٣/ ٢٢ ـ ٢٣)

١٧ الجهال الذين يظنون أن كل معنى سماه مسمٍّ بهذا الاسم يجب نفيه؛ ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمي الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس؛ ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل. وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقلهم ودينهم، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة وأبلغ الغي والضلالة. (٣/ ٢٣)

١٨ **إن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات، لا ينفي شيئًا فرارًا مما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه**، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره، ولا يكون فيها مماثلًا لخلقه. فيقال له: هكذا القول في جمع الصفات، وكل ما تثبته من الأسماء والصفات فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات، ولولا ذلك لما فهم الخطاب؛ ولكن نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال،/ وهذا يتبين **بالأصل الثاني**: وهو أن يقال: **القول في الصفات كالقول في الذات**: فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. **فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات.** فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟ قيل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضي الله عنهما: «**الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة**»؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ولا يمكنهم الإجابة عنه. (٣/ ٢٤ ـ ٢٥)

١٩ **لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض** ـ الذين يوجبون فيما نفوه: إما التفويض؛ وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ ـ **قانون مستقيم**. فإذا قيل لهم: لم تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي وكذا تناقضهم في الإثبات، فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى

آخر: لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه. فإذا قال قائل: تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه: هو إرادته للثواب والعقاب؛ كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط، /ولو فسر ذلك بمفعولاته وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب، فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فر منه، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولًا بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك؛ فكذلك الصفات. (٣/٢٦ ـ ٢٧)

٣٠ أما المثلان المضروبان: فإن الله ﷻ أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات: من أصناف المطاعم والملابس والمناكح والمساكن؛ فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلًا، وخمرًا وماءً، ولحمًا، وحريرًا وذهبًا وفضة، وفاكهةً وحورًا وقصورًا، وقد قال ابن عباس ﵄: «ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء». وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها؛ بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى. فالخالق ﷻ أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق. (٣/٢٨)

٣١ افترق الناس في هذا المقام ثلاث فرق: **فالسلف والأئمة وأتباعهم**: آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم/ الآخر مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وأن مباينة الله لخلقه أعظم. **والفريق الثاني**: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصفات؛ مثل طوائف من أهل الكلام. **والفريق الثالث**: نفوا هذا وهذا كالقرامطة والباطنية والفلاسفة أتباع المشائين، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر. (٣/٢٨ ـ ٢٩)

٣٢ الله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه، فإن الله لا مثيل له؛ بل له «المثل الأعلى» فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده، ولكن **يستعمل في حقه المثل الأعلى، وهو: أن كل**

ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنـزيه عنه، فإذا كان المخلوق منزهًا عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم، فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم. (٣/ ٣٠)

٢٣ المقصود أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة سميعة بصيرة، تصعد وتنزل وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيرًا. **والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته أو مشاهدة نظيره**. فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات، فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته؛ وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدُّوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها،/ فإذا كان من نفى صفات الروح جاحدًا معطلًا لها، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلًا ممثلًا لها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات مستحقة لما لها من الصفات؛ فالخالق ﷻ أولى أن يكون من نفى صفاته جاحدًا معطلًا ومن قاسه بخلقه جاهلًا به ممثلًا. (٣/ ٣٣ ـ ٣٤)

٢٤ **القاعدة الأولى: أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي**، فالإثبات؛ كإخباره بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك. والنفي؛ كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. **وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتًا**، وإلا **فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض**؛ والعدم المحض ليس بشيء وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء؛ فضلًا عن أن يكون مدحًا أو كمالًا. ولأن **النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع**، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال،/ **فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح**. (٣/ ٣٥ ـ ٣٦)

٢٥ قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة كما قاله أكثر العلماء، ولم ينف مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يرى وليس في كونه لا يرى مدح؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحًا، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رئي؛ كما أنه لا يحاط به وإن علم، فكما أنه إذا علم لا يحاط به علمًا، فكذلك إذا رئي لا يحاط به رؤية،/ فكان في نفي الإدراك من إثبات

عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال، وكان ذلك دليلًا على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على **إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها**. (٣/ ٣٦ ـ ٣٧)

٢٦ **القاعدة الثانية: أن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به ـ سواء عرفنا معناه أو لم نعرف ـ**؛ لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسُّنَّة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصًا في الكتاب والسُّنَّة متفق عليه بين سلف الأمة، **وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس على أحد ـ بل ولا له ـ أن يوافق أحدًا على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده، فإن أراد حقًّا قُبِل، وإن أراد باطلًا رُدَّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقًا ولم يرد جميع معناه؛ بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك**. (٣/ ٤١)

٢٧ **القاعدة الثالثة**: إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد. فإنه يقال: لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا، والله ﷻ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر ولا يكون كذلك، وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل. (٣/ ٤٣)

٢٨ هذا صريح[1] في أن الله سبحانه لم يمرض، ولم يجع، ولكن مرض عبده، وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسرًا ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عُدته لوجدتني عنده، فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل. (٣/ ٤٤)

---

(١) الحديث بلفظ: «يقول الله: عبدي، جعت فلم تطعمني، فيقول: رب! كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانا جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي...» الحديث.

٢٩ إن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين؛ لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادًا. وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به؛ لم يكن له نفي هذا الظاهر، ونفي أن يكون مرادًا إلا بدليل يدل على النفي. وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحدًا. (٣/ ٤٧)

٣٠ إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد؛ لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه، لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد؛ لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا؛ بل صفة الموصوف تناسبه. **فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين**، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه؛ كما قال ﷺ: «ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر» فشبه الرؤية بالرؤية ولم يشبه المرئي بالمرئي./ وهذا يتبين بـ:

٣١ **القاعدة الرابعة**: وهو أن كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها أو أكثرها أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير: **أحدها**: كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل. **الثاني**: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله، بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله. فيبقى مع جنايته على النصوص؛ وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله ـ حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل ـ قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلٰهية اللائقة بجلال الله تعالى. **الثالث**: أنه ينفي تلك الصفات عن الله ﷻ بغير علم؛ فيكون معطلًا لما يستحقه الرب./ **الرابع**: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات أو صفات المعدومات فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب، ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات. فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحدًا في أسماء الله وآياته. مثال ذلك: أن النصوص كلها دلت على وصف

الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات واستوائه على العرش. فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع، وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع. وليس في الكتاب والسُّنَّة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباينه ولا مداخله، فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام؛ كقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف]. فيتخيل له أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه كحاجة المستوي على الفلك والأنعام، فلو غرقت السفينة لسقط المستوي عليها ولو عثرت الدابة لخر المستوي عليها. فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى. (٣/ ٤٧ ـ ٤٩)

٣٢ قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾ [الملك]. مَن توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السمٰوات؛ فهو جاهل ضال بالاتفاق، وإن كنا إذا قلنا: إن الشمس والقمر في السماء يقتضي ذلك، فإن حرف «في» متعلق بما قبله وبما بعده، فهو بحسب المضاف إليه. (٣/ ٥٢)

٣٣ **القاعدة الخامسة**: أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه. فإن الله قال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]. وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]. وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص]. وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد]. فأمر بتدبر الكتاب كله، وقد قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران]. وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهذا هو المأثور عن أُبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم. (٣/ ٥٤)

٣٤ عن ابن عباس أنه قال: «**التفسير على أربعة أوجه: تفسير** تعرفه العرب من كلامها، **وتفسير** لا يعذر أحد بجهالته، **وتفسير** تعلمه العلماء، **وتفسير** لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب». (٣/ ٥٥)

٣٥ **لفظ «التأويل»** قد صار بتعدد الاصطلاحات **مستعملًا في ثلاثة معان**:

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله: أن **التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به**، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها؛ وهل ذلك محمود أو مذموم أو حق أو باطل؟ **الثاني**: **أن التأويل بمعنى التفسير وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن**، كما يقول ابن جرير وأمثاله ـ من المصنفين في التفسير ـ: واختلف علماء التأويل. ومجاهد إمام المفسرين، قال الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به». وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهما، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره./ **الثالث** من معاني التأويل: **هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام** كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]. فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد: هو ما أخبر الله به فيه مما يكون؛ من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك، كما قال الله تعالى في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]. فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا الثاني: هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه، أو تعرف علته، أو دليله. وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج ومنه قول عائشة: كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك اللَّهُمَّ اغفر لي» يتأول القرآن؛ يعني قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]. وقول سفيان بن عيينة: «**السُّنَّة هي تأويل الأمر والنهي**». فإن نفس الفعل المأمور به: هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر عنه؛ هو تأويل الخبر. والكلام خبر وأمر، ولهذا يقول أبو عبيد وغيره: «الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة». (٣/ ٥٥ ـ ٥٦)

٣٦ **التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما**، ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك؛ فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه. (٣/ ٦٢)

٣٧ قال الإمام أحمد: «**أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس**»؛

فالتأويل: في الأدلة السمعية، **والقياس**: في الأدلة العقلية، وهو كما قال. **والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة**. (٣/ ٦٣)

٣٨ **القاعدة السادسة**: أنه لقائل أن يقول: لا بد في هذا الباب من ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في النفي والإثبات، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه **ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز**، فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل؛ وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه، أو مشارك له في الاسم؛ لزمك هذا في سائر ما تثبته. وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له، ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول؛ فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه كما في الأسماء والصفات المتواطئة، ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسرًا بمعنى من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه. ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس من التشبيه. (٣/ ٦٩)

٣٩ الصواب هو: أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ «الذات» و«الشيء» و«الماهية» و«الحقيقة» ونحو ذلك فهذه الألفاظ كلها متواطئة. فإذا قيل: إنها مشككة لتفاضل معانيها، فالمشكك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلًا في موارده أو متماثلًا. وبيّنّا أن المعدوم شيء أيضًا في العلم والذهن لا في الخارج، فلا فرق بين الثبوت والوجود، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني، مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به، وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف لها وجود في/ الأذهان، وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة، فتتشابه بذلك وتختلف به. (٣/ ٧٧ ـ ٧٨)

٤٠ إن كثيرًا من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك،

ويقولون لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسمًا أو متحيزًا وذلك ممتنع، وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم هؤلاء الملاحدة نفاة الأسماء والصفات، فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه: **أحدها**: أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فسادًا في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم؛ فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام، **والدليل معرِّف للمدلول ومبين له**؛ فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود./ **الوجه الثاني**: أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات يمكنهم أن يقولوا: نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحدًا، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد، وهذا في غاية الفساد. **الثالث**: أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع، فيكون ذلك دليلًا على فساد هذه الطريقة. **الرابع**: أن سالكي هذه الطريقة متناقضون فكل من أثبت شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أن كل من نفى شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي. فمثبتة الصفات ـ كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر ـ إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة: هذا تجسيم؛ لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم إلا بالجسم، أو لأنا لا نعرف موصوفًا بالصفات إلا جسمًا. قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنه حي عليم قدير. وقلتم: ليس بجسم؛ وأنتم لا تعلمون موجودًا حيًّا عالمًا قادرًا إلا جسمًا، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم، فكذلك نحن وقالوا لهم: أنتم أثبتم حيًّا عالمًا قادرًا؛ بلا حياة ولا علم ولا قدرة، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل. (٣/ ٧٩ ـ ٨٠)

٤١ الصمد: الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب. وهذه السورة[١] هي نسب الرحمٰن. (٣/ ٨٦)

٤٢ **القاعدة السابعة**: أن يقال: إن كثيرًا مما دل عليه السمع يعلم بالعقل أيضًا، والقرآن يبين ما يستدل به العقل ويرشد إليه وينبه عليه؛ كما ذكر الله ذلك في

---

(١) «الإخلاص».

غير موضع. فإنه ﷻ بيَّن من الآيات الدالة عليه وعلى وحدانيته وقدرته وعلمه وغير ذلك؛ ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه؛ كما بيَّن أيضًا ما دل على نبوة أنبيائه، وما دل على المعاد وإمكانه، فهذه المطالب هي شرعية من جهتين: **من جهة** أن الشارع أخبر بها. **ومن جهة** أنه بيَّن الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها، **والأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسة عقلية.** (٣/ ٨٨/أ)

٤٣ هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة على نقيض قولهم، لظنهم أن العقل عارض السمع ـ وهو أصله ـ فيجب تقديمه عليه، والسمع **إما** أن يؤوّل **وإما** أن يفوّض، وهم أيضًا عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة على وفق قولهم لما تقدم، وهؤلاء يضلون من وجوه:/**منها**: ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة، وليس الأمر كذلك؛ بل **القرآن بيَّن من الدلائل العقلية** ـ التي تعلم بها المطالب الدينية ـ **ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر**، فتكون هذه المطالب: شرعية عقلية. **ومنها**: ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها وهم مخطؤون قطعًا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة كما قد بسط في غير هذا الموضع. **ومنها**: ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة وقد تكون باطلة. **ومنها**: ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ويكونون غالطين في ذلك؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسُّنَّة من المجهولات؛ لا من المعقولات، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع. والمقصود هنا: أن من صفات الله تعالى ما قد يعلم بالعقل كما يعلم أنه عالم وأنه قادر وأنه حي؛ كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤]. وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات على أنه يعلم بالعقل عند المحققين أنه حي عليم قدير مريد وكذلك السمع والبصر والكلام. ـ يثبت/ بالعقل عند المحققين؛ بل وكذلك الحب والرضا والغضب ـ. يمكن إثباته بالعقل، وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل، كما أثبتته بذلك الأئمة، مثل أحمد بن حنبل وغيره. (٣/ ٨٨/ ب ـ د)

٤٤ من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السُّنَّة في هذا الباب: **أنه لو لم يكن موصوفًا بإحدى الصفتين المتقابلتين؛ للزم اتصافه بالأخرى**، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف/ بالقدرة لوصف بالعجز، ولو لم

يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم، وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلًا فيه. فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات فتنزيه الخالق عنها أولى. (٣/ ٨٨/ د ـ هـ)

٤٥ **الأصل الثاني** ـ وهو التوحيد في العبادات ـ المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعًا، فنقول: **لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره**، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون وقدر المقادير وكتبها حيث شاء. (٣/ ٨٩)

٤٦ قد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى: هل هم مسلمون أم لا؟ وهو نزاع لفظي؛ فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمدًا ﷺ المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبيًّا، فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء. (٣/ ٩٤)

٤٧ قد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين في الملل والنحل والآراء والديانات؛ فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات. (٣/ ٩٦)

٤٨ إن **عامة/ المتكلمين الذين يقررون التوحيد** في كتب الكلام والنظر، غايتهم أن **يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع**. فيقولون: هو **واحد** في ذاته لا قسيم له، **وواحد** في صفاته لا شبيه له، **وواحد** في أفعاله لا شريك له، وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث وهو توحيد الأفعال: وهو أن خالق العالم واحد، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا: «لا إله إلا الله» حتى قد يجعلوا معنى الإلٰهية القدرة على الاختراع، ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد ﷺ أولًا لم يكونوا يخالفونه في هذا؛ بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم كانوا يقرون بالقدر أيضًا وهم مع هذا مشركون. (٣/ ٩٧ ـ ٩٨)

٤٩ الكلابية والأشعرية خير من هؤلاء[1] في باب الصفات؛ فإنهم يثبتون لله

(١) النجارية والضرارية وغيرهم ممن يشبه قولهم قول جهم في مسائل القدر والإيمان ونفي الصفات.

الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع. وأما في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام؛ فأقوالهم متقاربة. (٣/ ١٠٣)

٥٠ الكلابية: هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب الذي سلك الأشعري خطته، وأصحاب ابن كلاب؛ كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي ونحوهما خير من الأشعرية في هذا وهذا[1]، **فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل**، والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان، وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنًا، لكنه يخلد في النار فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم، وأما في الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسُّنَّة. (٣/ ١٠٣)

٥١ **لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي والوعد والوعيد**، وكان قد نبغ فيهم القدرية كما نبغ فيهم الخوارج الحرورية، وإنما **يظهر من البدع أولًا ما كان أخفى، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة**. فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية مع إعراضهم عن الأمر والنهي شر من القدرية المعتزلة ونحوهم؛ أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. والمشركون شر من المجوس، فهذا أصل عظيم على المسلم أن يعرفه، فإنه أصل الإسلام الذي يتميز به أصل الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله. وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين أو أحدهما مع ظنه أنه في غاية التحقيق والتوحيد والعلم والمعرفة، / فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه لا ينجيه من عذاب الله إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمدًا رسول الله فيجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر. (٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥)

٥٢ أهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية، ومشركية، وإبليسية. **فالمجوسية**: الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه؛

(١) في مسائل الصفات، ومسائل القدر والأسماء والأحكام.

فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم. **والفرقة الثانية**: المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر وأنكروا الأمر والنهي؛ قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة. **والفرقة الثالثة**: وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين؛ لكن جعلوا هذا متناقضًا من الرب ﷻ وطعنوا في حكمته وعدله، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم كما نقله أهل المقالات، ونُقل عن أهل الكتاب. (٣/ ١١١)

٥٣ **ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسبِّبه، ولا بد من مانع يمنع مقتضاه إذا لم يدفعه الله عنه**، فليس في/ الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إذا شاء؛ إلا الله وحده، قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [الذاريات]؛ أي: فتعلمون أن خالق الأزواج واحد. (٣/ ١١٢ ـ ١١٣)

٥٤ إن **الإيمان بالقدر** من تمام التوحيد كما قال ابن عباس: «**هو نظام التوحيد**، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده». (٣/ ١١٣)

٥٥ الإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته، والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده، فلا يمكن للآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه. (٣/ ١١٤)

٥٦ كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: «من كان منكم مستنًّا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب رسول الله ﷺ أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيّه ﷺ وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم». / وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «يا معشر القراء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم؛ فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن أخذتم يمينًا وشمالًا لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا». (٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧)

٥٧ قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾

وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه]. قال ابن عباس رضي الله عنهما: «تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه: أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة». وقرأ هذه الآية. (٣/ ١٢٧)

العقيدة الواسطية(١)

٥٨ هذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السُّنَّة والجماعة: وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره. (٣/ ١٢٩)

٥٩ من الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه/ به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل يؤمنون بأن الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]. فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سمي له، ولا كفو له، ولا ند له، ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى فإنه ـ سبحانه ـ أعلم بنفسه وبغيره. ثم رسله صادقون مصدوقون(٢)؛ بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون. ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات]. فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب. وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات، فلا عدول لأهل السُّنَّة والجماعة عما جاء به المرسلون، فإنه الصراط المستقيم. وقد دخل في هذه الجملة: ما وصف به نفسه في سورة «الإخلاص» التي تعدل/ ثلث القرآن، حيث يقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]. وما وصف به نفسه في أعظم آية في كتابه حيث يقول: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ

(١) تنبيه: متن الواسطية مما يصعب تهذيبه؛ لأنه متن مختصر جامع لعقيدة السلف، وقد بذلت جهدًا يسيرًا في تهذيبه، وذكرت الواسطية مهذبة مرقمة حسب فصولها.

(٢) نسخة: مصدقون. (ق)

عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة]. ولهذا كان من قرأ هذه الآية في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ ولا يقربه شيطان حتى يصبح، وقوله سبحانه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]. وقوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾[1] [لقمان]. ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۖ﴾ [الحديد: ٤]. ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام]. وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦۚ﴾ [فصلت: ٤٧]. وقوله: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق]/ وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]. وقوله: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [الكهف: ٣٩]. وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة]. وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقوله: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة]. وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]. وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾ [البروج]. وقوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ [الفاتحة]. ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب]. ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَۖ﴾ [الأنعام: ٥٤] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾ [البقرة]. ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًاۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [يوسف]/ وقوله: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُۚ﴾ [البينة: ٨]. وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]. وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد: ٢٨]. وقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا

---

(١) نسخة: ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١﴾﴾ [سبأ]. (ق)

مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]. وقوله: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]. وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الصف]. وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر]. ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ [الفرقان]. وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن]. ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. وقوله: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]. ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه]. وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾ [المجادلة]. ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]. ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف]. وقوله: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه]. وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق]. وقوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾﴾ [الرعد]. وقوله: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [آل عمران]. وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق]. وقوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴿١٤٩﴾﴾ [النساء]. ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [النور]. وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقون: ٨]. وقوله عن إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [ص]. وقوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾﴾ [الرحمن]. وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم]. ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]. ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴿١١١﴾﴾ [الإسراء]. ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [التغابن]. ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان]. ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا

كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون ﴿٩١﴾ عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون]. ﴿فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴿٧٤﴾﴾ [النحل]. ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]. وقوله: ﴿الرحمن على العرش استوى ﴿٥﴾﴾ [طه]. ﴿ثم استوى على العرش﴾ [الأعراف: ٥٤] في ستة مواضع/وقوله: ﴿يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي﴾ [آل عمران: ٥٥]. ﴿بل رفعه الله إليه﴾ [النساء: ١٥٨] ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ [فاطر: ١٠]. ﴿يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب ﴿٣٦﴾ أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا﴾ [غافر]. ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور ﴿١٦﴾ أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير ﴿١٧﴾﴾ [الملك]. وقوله: ﴿هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير ﴿٤﴾﴾ [الحديد]. ﴿ألم تر أن الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين ما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم ﴿٧﴾﴾ [المجادلة]. وقوله: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ [التوبة: ٤٠]. ﴿إنني معكما أسمع وأرى ﴿٤٦﴾﴾ [طه]. ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل]. وقوله: ﴿ومن أصدق من الله حديثا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء]. ﴿ومن أصدق من الله قيلا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء]. ﴿وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا﴾ [الأنعام: ١١٥]. ﴿وكلم الله موسى/ تكليما ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء]. ﴿منهم من كلم الله﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿إن هذا القرآن يقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون ﴿٧٦﴾﴾ [النمل]. ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾ [الأنعام: ١٥٥]. ﴿لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله﴾ [الحشر: ٢١]. ﴿وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون ﴿١٠١﴾ قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين ﴿١٠٢﴾ ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل]. وقوله: ﴿وجوه يومئذ

نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة]. ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المطففين]. ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]. ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق]. وهذا الباب في كتاب الله تعالى كثير، من تدبر القرآن طالبًا للهدى منه تبين له طريق الحق. (٣/١٢٩ - ١٣٧)

٦٠ فصل في سُنَّة رسول الله ﷺ: فالسُّنَّة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتعبر عنه. وما وصف الرسول ﷺ به ربه ﷻ من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك، مثل قوله ﷺ: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟» متفق عليه. وقوله ﷺ: «لله أشد فرحًا بتوبة عبده من أحدكم براحلته» الحديث. متفق عليه. وقوله ﷺ: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة» متفق عليه./وقوله: «عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَره، ينظر إليكم أزلين قنطين فيظل يضحك، يعلم أن فرجكم قريب» حديث حسن. وقوله ﷺ: «لا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها رجله - وفي رواية: عليها قدمه - فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط» متفق عليه. وقوله ﷺ: «يقول الله تعالى: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك. فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثًا إلى النار» متفق عليه. وقوله: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان». وقوله ﷺ في رقية المريض: «ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا؛ أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع؛ فيبرأ» حديث حسن. رواه أبو داود وغيره. وقوله: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» حديث صحيح. وقوله: «والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه» حديث حسن. رواه أبو داود وغيره. وقوله ﷺ للجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة» رواه مسلم./وقوله: «أفضل الإيمان: أن تعلم أن الله معك حيثما كنت» حديث حسن. وقوله: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يبصق قبل وجهه ولا عن يمينه، فإن الله قبل وجهه، ولكن عن يساره أو تحت قدمه» متفق عليه. وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ رب

السموات السبع ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، منزل التوراة والإنجيل والقرآن؛ أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها، أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء؛ وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عني الدين، وأغنني من الفقر» رواه مسلم. وقوله لما رفع أصحابه أصواتهم بالذكر: «أيها الناس أربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمًّا ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا بصيرًا قريبًا، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته». متفق عليه. وقوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا» متفق عليه. إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها رسول الله ﷺ عن ربه بما يخبر به./ فإن الفرقة الناجية أهل السُّنَّة والجماعة يؤمنون بذلك، كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه العزيز، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل هم الوسط في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم. فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة. وهم وسط في باب أفعال الله تعالى بين القدرية والجبرية. وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم. وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية. وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الروافض والخوارج. (٣/١٣٨ ـ ١٤١)

٦١ قد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله: الإيمان بما أخبر الله به في كتابه، وتواتر عن رسوله ﷺ، **وأجمع عليه سلف الأمة: من أنه سبحانه فوق سماواته على عرشه، عليٌّ على خلقه، وهو سبحانه معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون**، كما جمع بين ذلك في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد]. وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق؛ بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، هو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان. وهو سبحانه فوق العرش، رقيب على خلقه، مهيمن عليهم، مطلع إليهم. إلى غير ذلك من معاني ربوبيته، وكل

هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه من أنه فوق العرش، وأنه معنا حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون/ الكاذبة، **مثل أن يظن أن ظاهر قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾** [الملك: ١٦]. **أن السماء تقله أو تظله. وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان،** فإن الله قد وسع كرسيه السمٰوات والأرض، وهو الذي يمسك السمٰوات والأرض أن تزولا، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]. (٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣)

٦٢ قد دخل في ذلك: الإيمان بأنه قريب من خلقه مجيب، كما جمع بين ذلك في قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ﴾ الآية [البقرة: ١٨٦]. وقوله ﷺ للصحابة لما رفعوا أصواتهم بالذكر: «أيها الناس اربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا؛ إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته». وما ذكر في الكتاب والسُّنَّة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عليٌّ في دنوه، قريب في علوه. (٣/ ١٤٣)

٦٣ من الإيمان بالله وكتبه: الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. وأن الله تعالى تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد ﷺ هو كلام الله حقيقة؛ لا كلام غيره. ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله، أو عبارة عنه؛ بل إذا قرأه الناس أو كتبوه بذلك في المصاحف، لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا. وهو كلام الله حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف. (٣/ ١٤٤)

٦٤ قد دخل أيضًا فيما ذكرناه من الإيمان به وبكتبه وبرسله: الإيمان بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة عيانًا بأبصارهم، كما يرون الشمس صحوًا ليس دونها سحاب، وكما يرون القمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته. يرونه سبحانه وهم في عرصات القيامة، ثم يرونه بعد دخول الجنة، كما يشاء الله تعالى. (٣/ ١٤٤)

٦٥ من الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، فيؤمنون بفتنة القبر وبعذاب القبر وبنعيمه. فأما الفتنة فإن الناس يفتنون في قبورهم، فيقال للرجل: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيثبّت الله الذين آمنوا

بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فيقول المؤمن: «الله ربي، والإسلام ديني، ومحمد ﷺ نبيٌّ». وأما المرتاب فيقول: «هاه هاه لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته». فيضرب بمرزبة من حديد، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق. ثم بعد هذه الفتنة: إما نعيم وإما عذاب إلى أن تقوم القيامة الكبرى، فتعاد الأرواح إلى الأجساد، وتقوم **القيامة** التي أخبر الله بها في كتابه، وعلى لسان رسوله، **وأجمع عليها المسلمون**. فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاةً عراةً غرلًا، وتدنو منهم الشمس، ويلجمهم العرق، وتنصب الموازين، فتوزن فيها أعمال العباد ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ/ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون]. وتنشر الدواوين: وهي صحائف الأعمال، فآخذ كتابه بيمينه، وآخذ كتابه بشماله أو من وراء ظهره، كما قال ﷻ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء]. ويحاسب الله الخلائق، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه، كما وصف ذلك في الكتاب والسُّنَّة. وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنه لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها ويقررون بها ويجزون بها. وفي عرصة القيامة الحوض المورود لمحمد ﷺ «ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا». والصراط منصوب على متن جهنم، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار، يمر الناس عليه على قدر أعمالهم: **فمنهم** من يمر كلمح البصر، **ومنهم** من يمر كالبرق الخاطف، **ومنهم** من يمر كالريح، **ومنهم** من يمر كالفرس الجواد،/**ومنهم** من يمر كركاب الإبل، **ومنهم** من يعدو عدوا، **ومنهم** من يمشي مشيًا، **ومنهم** من يزحف زحفًا، **ومنهم** من يخطف فيلقى في جهنم، فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم. فمن مر على الصراط دخل الجنة، فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة. **وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ. وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته. وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات: أما الشفاعة الأولى**: فيشفع في أهل الموقف حتى يقضى بينهم، بعد أن تتراجع الأنبياء ـ آدم ونوح وإبراهيم

وموسى وعيسى ابن مريم ـ عن الشفاعة حتى تنتهي إليه. **وأما الشفاعة الثانية:** فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، وهاتان الشفاعتان خاصتان له. **وأما الشفاعة الثالثة:** فيشفع فيمن استحق النار. وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم، فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها، ويخرج الله تعالى من النار أقوامًا بغير/ شفاعة؛ بل بفضله ورحمته، ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله لها أقوامًا فيدخلهم الجنة. وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب والثواب والعقاب والجنة والنار، وتفاصيل ذلك مذكورة في الكتب المنزلة من السماء، والآثار من العلم المأثور عن الأنبياء، وفي العلم الموروث عن محمد ﷺ من ذلك: ما يشفي ويكفي فمن ابتغاه وجده. وتؤمن الفرقة الناجية أهل السُّنَّة والجماعة بالقدر خيره وشره، **والإيمان بالقدر على درجتين: كل درجة تتضمن شيئين: فالدرجة الأولى:** الإيمان بأن الله تعالى علم ما[1] الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلًا، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال. ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق: «فأول ما خلق الله القلم قال له: اكتب قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة» فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جفت الأقلام، وطويت الصحف، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج]. وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى/ ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد]. وهذا التقدير ـ التابع لعلمه سبحانه ـ يكون في مواضع جملة وتفصيلًا، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه، بعث إليه ملكًا فيؤمر بأربع كلمات، فيقال له اكتب: رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ونحو ذلك. فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديمًا، ومنكروه اليوم قليل. **وأما الدرجة الثانية:** فهو مشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السمٰوات والأرض

(١) نسخة: بما. (ق)

من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يريد، وأنه ﷻ على كل شيء قدير؛ من الموجودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غيره ولا رب سواه. ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد./ والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، والعبد: هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم. وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير]. وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي ﷺ: «مجوس هذه الأمة». ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات، حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه؛ حكَمَها ومصالحَها. (٣/ ١٤٥ ـ ١٥٠)

٦٦ من أصول أهل السُّنَّة: أن الدِّين والإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح. وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا يكفِّرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج؛ بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال ﷻ في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠]. ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقوله المعتزلة؛ بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان، في مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]. وقوله ﷺ/ : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن». ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم. (٣/ ١٥١ ـ ١٥٢)

٦٧ من أصول أهل السُّنَّة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلࣰّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفࣱ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر]. وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده؛ لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه». ويقبلون ما جاء به الكتاب والسُّنَّة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم، فيفضلون من أنفق من قبل الفتح ـ وهو صلح الحديبية ـ وقاتل، على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل/ بدر ـ وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ـ: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم». وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، كما أخبر به النبي ﷺ؛ بل قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة. ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة؛ كالعشرة، وكثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة. ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه وعن غيره ـ: من أن خير هذه الأمة بعد نبيّها: أبو بكر، ثم عمر، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنهم كما دلت عليه الآثار، وكما **أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة،** مع أن بعض أهل السُّنَّة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر: أيهما أفضل؟ فقدم قوم عثمان وسكتوا، أو ربعوا بعلي، وقدم قوم عليًّا، وقوم توقفوا. لكن استقر أمر أهل السُّنَّة على تقديم عثمان، وإن كانت هذه المسألة: «مسألة عثمان وعلي» ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السُّنَّة؛ لكن المسألة التي يضلل المخالف فيها هي: مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي. ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله./ ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال يوم غَدِير خُمّ: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» وقال أيضًا للعباس عمه ـ وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم ـ فقال: «والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي» وقال ﷺ: «إن الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشًا، واصطفى من قريش بني

هاشم، واصطفاني من بني هاشم». ويتولون أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة، خصوصًا خديجة ﵂ أم أكثر أولاده، وأول من آمن به وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية. والصديقة بنت الصديق ﵄ التي قال فيها النبي ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام». ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة،/ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم: منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه، والصحيح منه: هم فيه معذورون؛ **إما** مجتهدون مصيبون، **وإما** مجتهدون مخطئون. وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره؛ بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم. وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ: «إنهم خير القرون»، و«أن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبا ممن بعدهم». ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه. فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين؛ إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم؟! ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر، مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم؛ من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع والعمل الصالح./ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما مَنَّ الله به عليهم من الفضائل؛ علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى. (٣/ ١٥٢ ـ ١٥٦)

٦٨ من أصول أهل السُّنَّة والجماعة: التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات، في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات؛ كالمأثور عن سالف الأمم في سورة «الكهف» وغيرها، وعن

صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة. (٣/ ١٥٦)

٦٩ من طريقة أهل السُّنَّة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: «عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد، وبهذا سموا: «أهل الكتاب والسُّنَّة». وسموا: «أهل الجماعة»؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ «الجماعة» قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين. والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يَزِنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس؛ من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة، مما له تعلق بالدين. **والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة.** (٣/ ١٥٧)

٧٠ هم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، ويرون إقامة الحج والجهاد، والجمع والأعياد مع الأمراء؛ أبرارًا كانوا أو فجارًا. ويحافظون على الجماعات، ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا» وشبك بين أصابعه ﷺ. وقوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر». ويأمرون بالصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمر القضاء، ويدعون إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا». ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر/ والخيلاء، والبغي والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق، ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها. وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسُّنَّة، وطريقتهم

هي دين الإسلام الذي بعث الله به محمدا ﷺ؛ لكن لما أخبر النبي ﷺ: «أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة» وهي الجماعة، وفي حديث عنه ﷺ أنه قال: «هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»: صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السُّنَّة والجماعة، وفيهم الصديقون والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، أولوا المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال: الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة». فنسأل الله العظيم أن يجعلنا منهم، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمة، إنه هو الوهاب. (٣/١٥٨ ـ ١٥٩)

مناظرة في العقيدة الواسطية

٧١ قد سئلت غير مرة، أن أكتب ما حضرني ذكره مما جرى في المجالس الثلاثة المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد، بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد، لما سعى إليه قوم من الجهمية والاتحادية والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد. فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة؛ قضاة المذاهب الأربعة وغيرهم من نوابهم، والمفتين، والمشايخ، ممن له حرمة وبه اعتداد. وهم لا يدرون/ ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد، وذلك يوم الاثنين ثامن رجب المبارك عام خمس وسبعمائة، فقال لي: هذا المجلس عقد لك، فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك، وعما كتبت به إلى الديار المصرية من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الاعتقاد. وأظنه قال: وأن أجمع القضاة والفقهاء وتتباحثون في ذلك. فقلت: أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني؛ بل يؤخذ عن الله ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة؛ مثل صحيح البخاري ومسلم، وأما الكتب؛ فما كتبت إلى أحد كتابًا ابتداءً أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم.

(٣/١٦٠ ـ ١٦١)

٧٢ قال(١): نريد أن تكتب لنا عقيدتك. فقلت: اكتبوا. فأمر الشيخ كمال الدين: أن يكتب؛ فكتب له جمل الاعتقاد في أبواب الصفات والقدر، ومسائل الإيمان والوعيد، والإمامة والتفضيل. وهو أن اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة: الإيمان بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، والإيمان بأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه أمر بالطاعة وأحبها ورضيها، ونهى عن المعصية وكرهها. والعبد فاعل حقيقة والله خالق فعله، وأن الإيمان والدين قول وعمل يزيد وينقص. وأن لا نكفِّر أحدًا من أهل القبلة بالذنوب، ولا نخلد في النار من أهل الإيمان أحدًا، وأن الخلفاء بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، وأن مرتبتهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ومن قدم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار. وذكرت هذا أو نحوه؛ فإني الآن قد بعد عهدي ولم أحفظ لفظ ما أمليته. (٣/ ١٦٢)

٧٣ ثم قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلم أن أقوامًا يكذبون عليّ كما قد كذبوا علي غير مرة. وإن أمليت الاعتقاد من حفظي ربما يقولون كتم بعضه،/أو داهن وداري، فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر إلى الشام. وقلت قبل حضورها كلامًا قد بَعُد عهدي به، وغضبت غضبًا شديدًا، لكني أذكر أني قلت: أنا أعلم أن أقوامًا كذبوا عليّ، وقالوا للسلطان أشياء، وتكلمت بكلام احتجت إليه، مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟ ومن الذي أوضح دلائله وبيّنه؟ وجاهد أعداءه وأقامه لما مال؟ حين تخلى عنه كل أحد، ولا أحد ينطق بحجته ولا أحد يجاهد عنه، وقمت مظهرًا لحجته مجاهدًا عنه مرغبًا فيه، فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام فيّ، فكيف يصنعون بغيري؟ ولو أن يهوديًّا طلب من السلطان الإنصاف؛ لوجب عليه أن ينصفه. وأنا قد أعفو عن حقي، وقد لا أعفو؛ بل قد أطلب الإنصاف منه. (٣/ ١٦٢ ـ ١٦٣)

٧٤ قلت أيضًا: كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه، وما

(١) الأمير.

أدري؛ هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده؟ لكنني قلت أيضًا بعد حضورها وقراءتها: ما ذكرت فيها فصلًا إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف، ثم/ أرسلت من أحضرها ومعها كراريس بخطي من المنزل، فحضرت «العقيدة الواسطية»، وقلت لهم: هذه كان سبب كتابتها: أنه قدم عليّ من أرض واسط بعض قضاة نواحيها ـ شيخ يقال له: «رضي الدين الواسطي» من أصحاب الشافعي ـ قدم علينا حاجًّا، وكان من أهل الخير والدين، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد، وفي دولة التتر من غلبة الجهل والظلم، ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك، وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة، فخذ بعض عقائد أئمة السُّنَّة. فألح في السؤال، وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت، فكتبت له هذه العقيدة، وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة. (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤)

٧٥ لما رأى هذا الحاكم العدل ممالأتهم وتعصبهم، ورأى قلة العارف الناصر وخافهم، قال: أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد، فتقول هذا اعتقاد أحمد؛ يعني: والرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه، فإن هذا مذهب متبوع. وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم. فقلت: ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلّغ العلم الذي جاء به النبي ﷺ ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول؛ لم نقبله. (٣/ ١٦٩)

٧٦ قلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ حيث قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعلي أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم. (٣/ ١٦٩)

٧٧ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما انتهى إليه من السُّنَّة ونصوص رسول الله ﷺ أكثر مما انتهى إلى غيره، وابتلي بالمحنة والرد على أهل البدع أكثر من غيره: كان كلامه وعلمه في هذا الباب أكثر من غيره، فصار إمامًا في السُّنَّة أظهر من غيره، وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة ـ العلماء الصلحاء ـ قال: المذهب لمالك والشافعي والظهور لأحمد بن حنبل. (٣/ ١٧٠)

٧٨ قولهم: «منه بدأ»؛ أي: هو المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدنه ليس هو كما تقول الجهمية: أنه خلق في الهوى، أو غيره، أو بدأ من عند غيره. وأما: «إليه يعود»: فإنه يسري به في آخر الزمان من المصاحف والصدور فلا/ يبقى في الصدور منه كلمة ولا في المصاحف منه حرف. (٣/ ١٧٤ ـ ١٧٥)

٧٩ ليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا، فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته. وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول والقانت وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك: فهذا أولى؛ بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجيًا وقد لا يكون ناجيًا، كما يقال: «**من صمت نجا**». (٣/ ١٧٩)

٨٠ سأل الأمير عن معنى: «المعتزلة»، فقلت: كان الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق الملي، وهو أول اختلاف حدث في الملة، هل هو كافر أو مؤمن؟ فقالت الخوارج: إنه كافر. وقالت الجماعة:/ إنه مؤمن. وقالت طائفة: نقول: هو فاسق؛ لا مؤمن ولا كافر، ننزله منزلة بين المنزلتين، وخلدوه في النار، واعتزلوا حلقة الحسن البصري وأصحابه ـ رحمه الله تعالى ـ فسموا معتزلة. وقال الشيخ الكبير بجبته وردائه: ليس كما قلت، ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون: مسألة الكلام، وسمي المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم في ذلك، وكان أول من قالها عمرو بن عبيد، ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل، هكذا قال، وذكر نحوًا من هذا. فغضبت عليه، وقلت: أخطأت، وهذا كذب مخالف للإجماع. وقلت له: لا أدب ولا فضيلة، لا تأدبت معي في الخطاب، ولا أصبت في الجواب. ثم قلت: الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون وبعدها في أواخر المائة الثانية، وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير، في زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصري، في أوائل المائة الثانية، ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام ولا تنازعوا فيها، وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد. (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣)

٨١ أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها. (٣/ ١٨٤)

٨٢ حشو الناس: هم عموم الناس وجمهورهم، وهم غير الأعيان المتميزين، يقولون: هذا من حشو الناس كما يقال: هذا من جمهورهم. وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد، وقال: كان عبد الله بن عمر رضي الله عنه حشويًا. فالمعتزلة سموا الجماعة حشوًا، كما تسميهم الرافضة الجمهور. (٣/ ١٨٦)

٨٣ طلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة؛ ليطعن في/ بعضها، فعرفت مقصوده، فقلت: كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال: حديث العباس بن عبد المطلب ـ وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبد العظيم من قول البخاري في «تأريخه»: عبد الله بن عميرة لا يعرف له سماع من الأحنف ـ فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن؛ كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم؛ فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر. فقال: أليس مداره على ابن عميرة، وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف؟ فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل، موصولًا إلى النبي ﷺ. قلت: **والإثبات مقدم على النفي**، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف، لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره ـ كإمام الأئمة ابن خزيمة ـ ما ثبت به الإسناد؛ كانت معرفته وإثباته مقدمًا على نفي غيره، وعدم معرفته. (٣/ ١٩١ ـ ١٩٢)

٨٤ أخذوا يناظرون في أشياء لم تكن في العقيدة، ولكن لها تعلق بما أجبت به في مسائل، ولها تعلق بما قد يفهمونه من/ العقيدة. فأحضر بعض أكابرهم كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف. فقلت: لعلك تعني قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. فقال: نعم. قد قال مجاهد والشافعي: يعني: «قبلة الله». فقلت: نعم؛ هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما، وهذا حق وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات فقد غلط، كما فعل طائفة؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد، حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾. والمشرق والمغرب الجهات. والوجه: هو الجهة؛ يقال: «أي وجه تريده؟»؛ أي: أي جهة. و«أنا أريد هذا الوجه»؛ أي: هذه الجهة. كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ

هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]. ولهذا قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: تستقبلوا وتتوجهوا. (٣/ ١٩٢ ـ ١٩٣)

٨٥ هذه القضية[1]: ليس الحق فيها لي؛ بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها، وأنا لا يمكنني أن أبدِّل الدين ولا أنكس راية المسلمين، ولا أرتد عن دين الإسلام لأجل فلان وفلان./ نعم؛ يمكنني أن لا أنتصر لنفسي ولا أجازي من أساء إليَّ وافترى عليَّ، ولا أطلب حظي ولا أقصد إيذاء أحد بحقي، وهذا كله مبذول مني ولله الحمد، ونفسي طيبة بذلك. (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥)

٨٦ إن في المؤمنين من يسمع كلام المنافقين ويطيعهم وإن لم يكن منافقًا، كما قال تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]. وقد قال الله لنبيِّه ﷺ: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]. (٣/ ٢١٦)

٨٧ قال ابن عبد البر في **«التمهيد شرح الموطأ» ـ وهو أشرف كتاب صنف في فنه** ـ لما تكلم على حديث النزول، قال: هذا حديث ثابت لا يختلف أهل الحديث في صحته. وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سمٰوات كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إنه في كل مكان؛ وليس على العرش. قال: والدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه]. وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]. وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقال: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]. وذكر آيات. إلى أن قال: وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم. (٣/ ٢٢٠)

٨٨ عن أبي جعفر الهمداني أنه حضر مجلس بعض المتكلمين فقال: «كان الله ولا عرش، فقال: يا أستاذ دعنا من ذكر العرش. أخبرنا عن هذه الضرورات التي نجدها في قلوبنا، ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو لا تلتفت يمنة ولا يسرة. فضرب بيده على رأسه، وقال: حيرني الهمداني، حيرني

---

(١) قضية الاعتقاد.

الهمداني». أراد الشيخ أن إقرار/الفطر بأن معبودها ومدعوها فوق هو أمر ضروري عقلي فطري؛ لم تستفده من مجرد السمع، بخلاف الاستواء على العرش بعد خلق السموات والأرض في ستة أيام، فإن هذا عُلم من جهة السمع. (٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)

٨٩ عن ابن أبي حاتم قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السُّنَّة؟ فقالا: «**أدركنا العلماء في جميع/ الأمصار؛ حجازًا وعراقًا ومصرًا وشامًا ويمنًا؛ فكان من مذاهبهم: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والقرآن كلام الله منزل، غير مخلوق بجميع جهاته**». إلى أن قال: «**وإن الله على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علمًا**». (٣/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)

باب ذكر الاستواء

٩٠ الناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة، وأنا كنت من أعظم الناس تأليفًا لقلوب المسلمين، وطلبًا لاتفاق كلمتهم، واتباعًا لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة، وبيّنت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين/ إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونحوه، المنتصرين لطريقه، كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه. (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)

٩١ **كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب؛ كان أعلم بالمعقول والمنقول**. (٣/ ٢٢٨)

٩٢ كنت أقرر هذا للحنبلية وأبين: أن الأشعري وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه كان تلميذ الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أمورًا أخرى، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم. وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين، ثم تاب من ذلك، وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر. وكما أن في أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه، فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد؛ بل في جميع الطوائف من هو كذلك. ولما أظهرت كلام الأشعري ـ ورآه الحنبلية ـ قالوا: هذا خير من/ كلام الشيخ الموفق، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة. وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في «مناقبه»: أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري، فإنه لما جرت

تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم. مع أني في عمري إلى ساعتي هذه؛ لم أدع أحدًا قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها. وقد قلت لهم غير مرة: أنا **أمهل من يخالفني ثلاث سنين، إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته؛ فأنا أقر بذلك**. وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف. (٣/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)

٩٣ إني دائمًا ـ ومن جالسني يعلم ذلك مني ـ: أني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية، التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى، وعاصيًا أخرى. وإني أقرر: أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية، كما أنكر شريح قراءة من قرأ: ﴿بَل عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات]. وقال: «إن الله لا يعجب»، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي/ فقال: «إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله أعلم منه، وكان يقرأ: ﴿بَل عَجِبْتُ﴾». وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة في رؤية محمد ربه، وقالت: «من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية». ومع هذا لا نقول لابن عباس ونحوه من المنازعين لها: إنه مفتر على الله. (٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)

٩٤ قد آل الشر بين السلف إلى الاقتتال، مع اتفاق أهل السُّنَّة على أن الطائفتين جميعًا مؤمنتان، وأن الاقتتال لا يمنع العدالة الثابتة لهم؛ **لأن المقاتل وإن كان باغيًا فهو متأول، والتأويل يمنع الفسوق**. وكنت أبيِّن لهم أنما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضًا حق، **لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين**. وهذه **أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار، وهي مسألة «الوعيد»**، فإن نصوص القرآن في الوعيد مطلقة كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾ الآية [النساء: ١٠]. وكذلك سائر ما ورد: «من فعل كذا فله كذا». فإن هذه مطلقة عامة، وهي بمنزلة قول من قال من السلف:

«من قال كذا فهو كذا». ثم الشخص المعين يلتغي حكم الوعيد فيه بتوبة، أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة،/ والتكفير هو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول، لكن **قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفَّر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة. وقد يكون الرجل لا يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئًا**، وكنت دائمًا أذكر الحديث الذي في «الصحيحين» في الرجل الذي قال: «إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني ثم ذروني في اليم، فو الله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين، ففعلوا به ذلك، فقال الله له: ما حملك على ما فعلت. قال خشيتك: فغفر له». فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذُرّي؛ بل اعتقد أنه لا يعاد، **وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلًا لا يعلم ذلك**، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك. **والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول أولى بالمغفرة من مثل هذا.** (٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١)

٩٥ ما ذكرتم من لين الكلام والمخاطبة بالتي هي أحسن، فأنتم تعلمون أني من أكثر الناس استعمالًا لهذا، لكن كل شيء في موضعه حسن، وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه على الكتاب والسُّنَّة، فنحن مأمورون بمقابلته، لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن. ومن المعلوم أن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران]. فمن كان مؤمنًا فإنه الأعلى بنص القرآن. (٣/ ٢٣٢)

٩٦ **مما يجب أن يعلم أنه لا يسوغ في العقل ولا الدين طلب رضا المخلوقين** لوجهين: **أحدهما**: أن هذا غير ممكن. كما قال الشافعي رضي الله عنه: «رضا الناس غاية لا تدرك». فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه ولا تعانه. **والثاني**: أنّا مأمورون بأن نتحرى رضا الله ورسوله، كما قال تعالى:/ ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]. وعلينا أن نخاف الله فلا نخاف أحدًا إلا الله. (٣/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)

٩٧ كتبت عائشة إلى معاوية: «أما بعد: فإنه من التمس رضا الناس بسخط الله،

سخط الله عليه وأسخط عليه الناس، وعاد حامده من الناس ذامًّا، ومن التمس رضا الله بسخط الناس، رضي الله عنه وأرضى عنه الناس». (٣/ ٢٣٣)

٩٨ لما ذكر الطيبرسي القضاة وأجملهم، قلت له: إنما دخل في هذه القضية «ابن مخلوف» وذاك رجل كذاب فاجر قليل العلم والدين، فجعل يتبسم لما جعلت أقول هذا، كأنه يعرفه وكأنه مشهور بقبح السيرة. (٣/ ٢٣٥)

٩٩ من أصر على أن هذا الحكم الذي حكم به ابن مخلوف هو حكم شرع محمد ﷺ؛ فهو بعد قيام الحجة عليه كافر؛ فإن صبيان المسلمين يعلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضى به اليهود ولا النصارى؛ فضلًا عن المسلمين. (٣/ ٢٣٦)

١٠٠ أيضًا فيعلم أن هذا[1]: إما أن يتعلق بالحاكم؛ أو لا. فإن تعلق به لم يكن للخصم المدعى عليه أن يختار حكم حاكم معين؛ بل يجب إلى من يحكم بالعلم والعدل، وإن لم يتعلق بالحاكم فذاك أبعد. وأيضًا: فأنا لم يدع عليّ دعوى يختص بها الحاكم من الحدود والحقوق، مثل: قتل أو قذف أو مال ونحوه؛ بل في مسائل العلم الكلية، مثل: التفسير والحديث والفقه وغير ذلك. وهذا فيه ما اتفقت عليه الأمة وفيه ما تنازعت فيه. **والأمة إذا تنازعت في معنى آية أو حديث، أو حكم خبري أو طلبي؛ لم يكن صحة أحد القولين وفساد الآخر ثابتًا بمجرد حكم حاكم، فإنه إنما ينفذ حكمه في الأمور المعينة دون العامة.** (٣/ ٢٣٨)

١٠١ لو جاز هذا[2] لجاز أن يحكم حاكم بأن قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. هو الحيض و[3]الأطهار، ويكون هذا حكمًا يلزم جميع الناس قوله. أو يحكم بأن اللمس في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]. هو الوطء و[4]المباشرة فيما دونه، أو بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج أو الأب والسيد. وهذا لا يقوله أحد. (٣/ ٢٣٨)

١٠٢ الذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين: إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسُّنَّة واتفق عليه سلف الأمة؛ لقوله تعالى:

---

(١) أي: ما طلب من الشيخ أن يفوض الحكم بينه وبين خصومه إلى حاكم معين.
(٢) أي: حكم الحاكم في الأمور العامة.
(٣) (٤) كذا في الأصل ولعل الأقرب (أو).

﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. وإذا تنازعوا فهمَ كلامهم ـ إن كان ممن يمكنه فهم الحق ـ، فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسُّنَّة دعا الناس إليه، أو أن يقر الناس على ما هم عليه، كما يقرهم على مذاهبهم العملية. فأما إذا كانت البدعة ظاهرة ـ تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة ـ كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، فهذه على السلطان إنكارها؛ لأن علمها عام، كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش والخمر وترك الصلاة، ونحو ذلك. (٣/ ٢٣٩)

١٠٣ **العقوبة قبل الحجة ليست مشروعة،** قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ [الإسراء]. ولهذا قال الفقهاء في البغاة: إن الإمام يراسلهم؛ فإن ذكروا شبهة بيّنها، وإن ذكروا مظلمة أزالها، كما أرسل علي ابن عباس إلى الخوارج فناظرهم حتى رجع منهم أربعة آلاف، وكما طلب عمر بن عبد العزيز دعاة القدرية والخوارج فناظرهم حتى ظهر لهم الحق وأقروا به، ثم بعد موته نقض غيلان القدري التوبة فصلب. **وأما إلزام السلطان في مسائل النـزاع بالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسُّنَّة؛ فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين،** ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك، إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها سواء، وهذا بمنـزلة الكتب التي يصنفها في العلم. نعم؛ الولاية قد تمكنه من قول حق ونشر علم قد كان يعجز عنه بدونها، وباب القدرة والعجز غير باب الاستحقاق وعدمه. نعم؛ للحاكم إثبات ما قاله زيد أو عمرو ثم بعد ذلك: إن كان ذلك القول مختصًا به كان مما يحكم فيه الحكام،/ وإن كان من الأقوال العامة كان من باب مذاهب الناس. فأما كون هذا القول ثابتًا عند زيد ببينة أو إقرار أو خط، فهذا يتعلق بالحكام. ولا ريب أن مثل «بدر الدين» من أعدل الناس وأحبهم في أهل الصدق والعدل ومن أشد الناس بغضًا لشهود الزور، ولو كان متمكنًا منهم لعمل أشياء، فهذا لو احتيج فيه إلى مثل «بدر الدين» لكان هو الحاكم الذي ينبغي أن يتولاه، دون من هو مشهور بالفجور. (٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)

١٠٤ مما يجب أن يعلم: أن **الذي يريد أن ينكر على الناس ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان؛** إذ ليس لأحد أن يلزم أحدًا بشيء، ولا يحظر على أحد شيئًا بلا حجة خاصة، إلا رسول الله ﷺ المبلّغ عن الله، الذي أوجب على الخلق طاعته فيما أدركته عقولهم وما لم تدركه، وخبره مصدق فيما علمناه وما لم نعلمه، وأما غيره إذا

قال: هذا صواب أو خطأ، فإن لم يبين ذلك بما يجب به اتباعه، فأول درجات الإنكار أن يكون المنكِر عالمًا بما ينكره، وما يقدر الناس عليه، فليس لأحد من خلق الله كائنًا من كان أن يبطل قولًا، أو يحرم فعلًا إلا بسلطان الحجة، وإلا كان ممن قال الله فيه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ﴾ [غافر: ٥٦]. وقال فيه: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ٣٥﴾ [غافر]. هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني، فإنه وإن تعدى حدود الله فيَّ بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية، فأنا لا أتعدى حدود الله فيه؛ بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل، وأجعله مؤتمًا بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هدى للناس، حاكمًا فيما اختلفوا فيه. (٣/ ٢٤٥)

١٠٥ تخص «بدر الدين» بأكرم تحية وسلام، وتوقفه على هذه الأوراق إن شئت، فإنه كان يقول في بعض الأمور: ما عن المحبوب سر محجوب، وبشر بكل/ ما يسر الله به عباده المؤمنين، وينتقم به من الكافرين والمنافقين، فإني أعرف جملًا مما يتجرعه هو وذووه من أهل الترؤس بالباطل، من ذوي الكذب والمحال. (٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)

١٠٦ قد وصلت ورقتك التي ذكرت فيها إخبارك الشيخ باجتماع الرسول بي، وما أخبرته من الكلام، وأن الشيخ قال: اعلم أني والله قد عظم عندي كيف وقعت الصورة على هذا، إلى آخره. وأنه قال: تجتمع بالشيخ وتتفق معه على ما يراه هو ويختاره، إن يكن كما قلت أو غيره، فتسلم عليه، وتقول له: أما هذه القضية ليس لي فيها غرض معين أصلًا، ولست فيها إلا واحدًا من المسلمين، لي ما لهم وعلي ما عليهم،/ وليس لي ولله الحمد حاجة إلى شيء معين يطلب من المخلوق، ولا في ضرر يطلب زواله من المخلوق؛ بل أنا في نعمة من الله سابغة ورحمة عظيمة أعجز عن شكرها، ولكن علي أن أطيع الله ورسوله، وأطيع أولي الأمر إذا أمروني بطاعة الله، فإذا أمروني بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. هكذا دل عليه الكتاب والسُّنَّة واتفق عليه أئمة الأمة، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء]. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله»، «إنما الطاعة في المعروف».

وأن أصبر على جور الأئمة، وأن لا أخرج عليهم في فتنة؛ لما في «الصحيح» عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فمات فميتته جاهلية». ومأمور أيضًا مع ذلك أن أقول، أو أقوم بالحق حيث ما كنت، لا أخاف في الله لومة لائم، كما أخرجا في «الصحيحين» عن عبادة بن الصامت قال: «بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في يسرنا وعسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن/ نقول ـ أو نقوم ـ بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم». فبايعهم على هذه الأصول الثلاثة الجامعة، وهي الطاعة في طاعة الله، وإن كان الآمر ظالمًا، وترك منازعة الأمر أهله، والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق. (٣/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠)

١٠٧ قد قال الأئمة: إن أولي الأمر صنفان: العلماء والأمراء. وهذا يدخل فيه مشايخ الدين وملوك المسلمين، كل منهم يطاع فيما إليه من الأمر، كما يطاع هؤلاء بما يؤمرون به من العبادات ويرجع إليهم في معاني القرآن والحديث، والإخبار عن الله، وكما يطاع هؤلاء في الجهاد وإقامة الحد، وغير ذلك مما يباشرونه من الأفعال التي أمرهم الله بها. **وإذا اتفق هؤلاء على أمر فإجماعهم حجة قاطعة، فإن أمة محمد** ﷺ **لا تجتمع على ضلالة**، وإن تنازعوا فالمرد إلى الكتاب والسُّنَّة. (٣/ ٢٥٠)

١٠٨ جاء الفتاح أولًا، فقال: يسلم عليك النائب. وقال: إلى متى يكون المقام/ في الحبس؟ أما تخرج؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا؟ وعلمت أن الفتاح ليس في استقلاله بالرسالة مصلحة لأمور لا تخفى. فقلت له: سلم على النائب وقل له: أنا ما أدري ما هذه الكلمة؟ وإلى الساعة لم أدر على أي شيء حبست؟ ولا علمت ذنبي؟ وأن جواب هذه الرسالة لا يكون مع خدمتك؛ بل يرسل من ثقاته ـ الذين يفهمون ويصدقون ـ أربعة أمراء، ليكون الكلام معهم مضبوطًا عن الزيادة والنقصان. فأنا قد علمت ما وقع في هذه القصة من الأكاذيب. فجاء بعد ذلك الفتاح ومعه شخص ما عرفته، لكن ذكر لي أنه يقال له: علاء الدين الطيبرسي، ورأيت الذين عرفوه أثنوا عليه بعد ذلك خيرًا وذكروه بالحسنى، لكنه لم يقل ابتداء من الكلام ما يحتمل الجواب بالحسنى، فلم يقل الكلمة التي أنكرت: كيت وكيت، ولا استفهم: هل أنت مجيب إلى كيت وكيت؟ ولو قال ما قال ـ من الكذب علي والكفر والمجادلة ـ على الوجه الذي يقتضي الجواب بالحسنى لفعلت ذلك، فإن

الناس يعلمون أني من أطول الناس روحًا وصبرًا على مرِّ الكلام، وأعظم الناس عدلًا في المخاطبة لأقل الناس. (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)

١٠٩ الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. فمتى ظلم المخاطب لم نكن مأمورين أن نجيبه بالتي هي أحسن؛ بل قال أبو بكر الصديق ﷺ لعروة بن مسعود بحضرة النبي ﷺ لما قال: إني لأرى أوباشًا من الناس خليقًا أن يفروا ويدعوك: «امصص بظر اللات، أنحن نفر عنه وندعه؟». (٣/ ٢٥٢)

١١٠ معلوم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين؛ من كانوا. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٣٩﴾ [آل عمران]. فمن كان مؤمنًا فهو الأعلى كائنًا من كان، ومن حادَّ الله ورسوله فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡأَذَلِّينَ ٢٠﴾ [المجادلة]. وأنا أو غيري من أي القسمين كنت فإن الله يعاملني وغيري بما وعده، فإن قوله الحق: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾ [الروم: ٦]. (٣/ ٢٥٢)

١١١ لما رأيته[1] يلح في الأمر بذلك[2] أغلظت عليه في الكلام. وقلت: دع هذا الفُشار وقم رُح في شغلك، فأنا ما طلبت منكم أنْ تخرجوني ـ وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذي يدخل منه، إلى الباب المطبق ـ فقلت أنا: افتحوا لي الباب حتى أنزل؛ يعني: فرَغَ الكلام. وجعل غير مرة يقول لي: أتخالف المذاهب الأربعة؟ فقلت: أنا ما قلت إلا ما يوافق المذاهب الأربعة، ولم يحكم علي أحد من الحكام إلا ابن مخلوف، وأنت كنت ذلك اليوم حاضرًا. وقلت له: أنت وحدك تحكم، أو أنت وهؤلاء؟ فقال: بل أنا وحدي. فقلت له: أنت خصمي، فكيف تحكم علي؟ فقال: كذا؟! ومد صوته وانزوى إلى الزاوية. وقال: قم، قم. فأقاموني وأمروا بي إلى الحبس. ثم جعلت أقول أنا وإخوتي غير مرة: أنا أرجع وأجيب وإن كنت أنت الحاكم وحدك. فلم يقبل ذلك مني. فلما ذهبوا بي إلى الحبس، حكم بما حكم به، وأثبت ما أثبت، وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به. فهل يقول أحد من اليهود أو النصارى ـ دع المسلمين ـ: إن هذا حبس بالشرع؛ فضلًا عن أن يقال: شرع

---

(١) رسول النائب: الشيخ علاء الدين الطيبرسي.

(٢) أن يجيبه شيخ الإسلام إلى ما يدعوه إليه كالمكرِه له.

محمد بن عبد الله. وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام، أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله. وهذا الحاكم هو وذووه دائمًا يقولون: فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله./ وهذا الحكم مخالف لشرع الله ـ الذي أجمع المسلمون عليه ـ من أكثر من عشرين وجهًا. ثم النصارى في حبس حسن يشركون فيه بالله، ويتخذون فيه الكنائس، فيا ليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى، ويا ليتنا سُوينا بالمشركين وعباد الأوثان؛ بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان، فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: أن رسول الله ﷺ أمر بهذا. وبأي ذنب حبس إخوتي في دين الإسلام غير الكذب والبهتان، ومن قال: إن ذلك فعل بالشرع؛ فقد كفر بإجماع المسلمين. (٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)

١١٢ لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم وأنت حاضر في البلد، غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم؛ لم يكن للحاكم أن يحكم عليك في غيبتك، هذا في الحقوق، فكيف بالعقوبات التي يحرم فيها ذلك بإجماع المسلمين؟ (٣/ ٢٥٤)

١١٣ من أي شيء أخاف؟! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء، وكان ذلك سعادة في حقي، يترضى بها علي إلى يوم القيامة، ويلعن الساعي في ذلك إلى يوم القيامة، فإن جميع أمة محمد يعلمون أني أقتل على الحق الذي بعث الله به رسوله. وإن حبست فوالله إن حبسي لمن أعظم نعم الله علي، وليس لي ما أخاف الناس عليه؛ لا مدرسة ولا إقطاع ولا مال ولا رئاسة، ولا شيئًا من الأشياء. (٣/ ٢٥٩)

١١٤ لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوة ولا بغض وما زلت محبًّا لهم، مواليًا لهم: أمرائهم ومشايخهم وقضاتهم. (٣/ ٢٦٠)

١١٥ **الإنسان متى حلل الحرام ـ المجمع عليه ـ أو حرم الحلال ـ المجمع عليه ـ أو بدل الشرع ـ المجمع عليه ـ كان كافرًا مرتدًّا باتفاق الفقهاء**. وفي مثل هذا/ نزل قوله ـ على أحد القولين ـ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]؛ أي: هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله، **ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان**: «**الشرع المنزل**»: وهو ما جاء به الرسول ﷺ، وهذا يجب اتباعه ومن خالفه وجبت عقوبته. **والثاني**: «الشرع المؤول»: وهو آراء العلماء المجتهدين فيها؛ كمذهب مالك ونحوه. فهذا يسوغ اتباعه ولا يجب ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به، ولا يمنع عموم الناس منه. **والثالث**: «الشرع

المبدل»: وهو الكذب على الله ورسوله ﷺ أو على الناس بشهادات الزور ونحوها، والظلم البين، فمن قال: إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع. كمن قال: إن الدم والميتة حلال، ولو قال هذا مذهبي ونحو ذلك. فلو كان الذي حكم به ابن مخلوف هو مذهب مالك أو الأشعري؛ لم يكن له أن يلزم جميع الناس به ويعاقب من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة، فكيف والقول الذي يقوله ويلزم به هو خلاف نص مالك وأئمة أصحابه، وخلاف نص الأشعري وأئمة أصحابه؛ كالقاضي أبي بكر، وأبي الحسن الطبري،/ وأبي بكر بن فورك، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي؟ وغير هؤلاء كلهم مصرحون بمثل ما قلناه، وبنقيض ما قاله. (٣/ ٢٦٧ ـ ٢٦٩)

١١٦ أنا ـ والله ـ من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها وفي غيرها، وإقامة كل خير، وابن مخلوف لو عمل مهما عمل، والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه، ولا أعين عليه عدوه قط، ولا حول ولا قوة إلا بالله. هذه نيتي وعزمي، مع علمي بجميع الأمور، فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين ولن أكون عونًا للشيطان على إخواني المسلمين، ولو كنت خارجًا لكنت أعلم بماذا أعاونه، لكن هذه مسألة قد فعلوها زورًا. (٣/ ٢٧١)

١١٧ قال العلماء: من زار قبر النبي ﷺ فإنه لا يستلمه ولا يقبله، ولا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق الذي يستلم، ويقبّل منه الركن الأسود، ويستلم الركن اليماني. ولهذا **اتفق العلماء على أنه لا يشرع تقبيل شيء من الأحجار ولا استلامه إلا الركنان اليمانيان** ـ حتى «مقام إبراهيم» الذي بمكة لا يقبّل ولا يتمسح به، فكيف بما سواه من المقامات والمشاهد؟ (٣/ ٢٧٤)

١١٨ أنا قد صنفت كتابًا كبيرًا سميته: «الصارم المسلول على شاتم الرسول» وذكرت في هذه المسألة ما لم أعرف أحدًا سبق إليه. وكذلك هذه «القواعد الإيمانية» قد كتبت فيها فصولًا هي من أنفع الأشياء في أمر الدين. (٣/ ٢٧٧)

قاعدة في الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة وعدم الفرقة

١١٩ **قال الإمام أحمد بن حنبل: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه،** وقد خرجها مسلم في «صحيحه» وخرج البخاري طائفة منها. (٣/ ٢٧٩)

١٢٠ **الخوارج هم أول من كفّر المسلمين**؛ يكفّرون بالذنوب، ويكفّرون من

خالفهم في بدعتهم ويستحلون دمه وماله. وهذه حال أهل البدع يبتدعون بدعة ويكفّرون من خالفهم فيها. (٣/ ٢٧٩)

١٢١ **أول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارج والشيعة،** حدثتا في أثناء خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فعاقب الطائفتين. أما الخوارج فقاتلوه فقتلهم، وأما الشيعة فحرق غاليتهم بالنار، وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه، وأمر بجلد من يفضله على أبي بكر وعمر. وروي عنه من وجوه كثيرة أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر ثم عمر». ورواه عنه البخاري في «صحيحه». (٣/ ٢٧٩)

١٢٢ **من أصول أهل السُّنَّة والجماعة: أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات،** لا يدَعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم، **فإن كان الإمام مستورًا لم يظهر منه بدعة ولا فجور؛ صلى خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين.** ولم يقل أحد من الأئمة: إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من علم باطن أمره؛ بل ما زال المسلمون من بعد نبيّهم يصلون خلف المسلم المستور، ولكن إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره؛ فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد. وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر؛ كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر، وليس هناك جمعة أخرى، فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السُّنَّة والجماعة. وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السُّنَّة، بلا خلاف عندهم. وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يحب أن لا يصلي إلا خلف من يعرفه على سبيل الاستحباب، كما نقل ذلك عن أحمد، أنه ذكر ذلك لمن سأله. ولم يقل أحمد: إنه لا تصح إلا خلف من أعرف حاله. (٣/ ٢٨٠)

١٢٣ قد كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يصلون خلف من يعرفون فجوره، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان قد يشرب الخمر، وصلى مرة الصبح أربعًا، وجلده عثمان بن عفان على ذلك. (٣/ ٢٨١)

١٢٤ كان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن

يوسف، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد، وكان متهمًا بالإلحاد وداعيًا إلى الضلال. (٣/ ٢٨١)

١٣٥ **إذا كان هؤلاء[1] الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع** أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هذه/ الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضًا؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعًا جهال بحقائق ما يختلفون فيه. (٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)

١٣٦ **إذا كان المسلم متأولًا في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك**، كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة: يا رسول الله؛ دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال النبي ﷺ: «إنه قد شهد بدرًا وما يدريك أن الله قد اطلع/ على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وهذا في «الصحيحين». وفيهما أيضًا: من حديث الإفك: «أن أسيد بن الحضير قال لسعد بن عبادة: إنك منافق تجادل عن المنافقين واختصم الفريقان فأصلح النبي ﷺ بينهم». فهؤلاء البدريون فيهم من قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يُكفِّر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا؛ بل شهد للجميع بالجنة. وكذلك ثبت في «الصحيحين» عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلًا بعد ما قال: لا إله إلا الله، وعظّم النبي ﷺ ذلك لما أخبره وقال: «يا أسامة؛ أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟». وكرر ذلك عليه، حتى قال أسامة: «تمنيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ». ومع هذا لم يوجب عليه قودًا ولا دية ولا كفارة؛ لأنه كان متأولًا، ظن جواز قتل ذلك القائل لظنه أنه قالها تعوذًا. فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضًا من أهل الجمل وصفين ونحوهم، وكلهم مسلمون مؤمنون. (٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)

١٣٧ كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضًا موالاة الدين، لا يعادون كمعاداة الكفار، فيقبل بعضهم شهادة بعض، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض، ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك. (٣/ ٢٨٥)

---

(١) يعني: الخوارج.

١٢٨ إن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره، كما هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم. وأما إذا ولَّى[1] غيره بغير إذنه، وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية؛ كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلًا وضلالًا، وكان قد رد بدعة ببدعة. (٣/ ٢٨٦)

١٢٩ قد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله: هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره. **قيل**: يثبت، **وقيل**: لا يثبت، **وقيل**: يثبت المبتدأ دون الناسخ. والصحيح ما دل عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]. وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين». فالمتأول والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر؛ بل قد جعل الله لكل شيء قدرًا. (٣/ ٢٨٨)

١٣٠ «سبّ أصحابي ذنب لا يغفر»، وهذا الحديث كذب على رسول الله ﷺ لم يروه أحد من أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، وهو مخالف للقرآن. (٣/ ٢٩٠)

١٣١ من ظلم إنسانًا فقذفه أو اغتابه أو شتمه ثم تاب؛ قَبل الله توبته، لكن إن عرف المظلوم مكَّنه من أخذ حقه، وإن قذفه أو اغتابه ولم يبلغه؛ ففيه قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد: **أصحهما** أنه لا يعلمه أني اغتبتك، وقد **قيل**: بل يحسن إليه في غيبته كما أساء إليه في غيبته، كما قال الحسن البصري: «كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته». فإذا كان الرجل قد سب الصحابة أو غير الصحابة وتاب فإنه يحسن إليهم بالدعاء لهم، والثناء عليهم بقدر/ ما أساء إليهم، والحسنات يذهبن السيئات. (٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)

هل يجوز الخوض في مسائل أصول الدين؟

١٣٢ المسائل التي هي من أصول الدين ـ التي تستحق أن تسمى أصول الدين ـ أعني: الدين الذي أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه، لا يجوز أن يقال: لم ينقل

---

(١) يعني: ولَّى الإمام من لا يرتضيه لبدعته.

عن النبي فيها كلام؛ بل هذا كلام متناقض في نفسه؛ إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين؛ وأنها مما يحتاج إليه الدين. ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين: **إما** أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج الدين إليها فلم يبينها، **أو** أنه بيّنها فلم تنقلها الأمة، وكِلَا هذين باطل قطعًا. وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين، وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول، أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم أو جاهل بهما جميعًا. (٣/ ٢٩٤)

١٣٣ أصول الدين: **إما** أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولًا، **أو** قولًا وعملًا: كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد، أو دلائل هذه المسائل. (٣/ ٢٩٥)

١٣٤ **كل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل؛ فقد بيّنه الله ورسوله بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر**؛ إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين وبينه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بيَّنوه وبلغوه. (٣/ ٢٩٥)

١٣٥ **مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه، إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعاني صحيحة**، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة. وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه. ولهذا قال النبي ﷺ لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص ـ وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة لأن أباها كان من المهاجرين إليها، فقال لها ـ: «يا أم خالد هذا سنا» و«السنا» بلسان الحبشة الحسن؛ لأنها كانت من أهل هذه اللغة. وكذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم، ويترجمها بالعربية، كما أمر النبي ﷺ زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود؛ ليقرأ له ويكتب له ذلك، حيث لم يأمن من اليهود عليه. / فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ: «الجوهر» و«العرض» و«الجسم» وغير ذلك؛ بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه؛ لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات. كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع، فقال: «هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون

على مخالفة الكتاب، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه». (٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)

١٣٦ **لا يوجد في كلام النبي ولا أحد من الصحابة والتابعين ولا أحد من الأئمة المتبوعين أنه علق بمسمى لفظ «الجوهر» و«الجسم» و«التحيز» و«العرض» ونحو ذلك شيئًا من أصول الدين؛ لا الدلائل ولا المسائل.** والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها، **تارة** لاختلاف الوضع، **وتارة** لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ. (٣/ ٣٠٧)

١٣٧ لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانًا عامًّا مجملًا، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ الذكر والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك ـ مما أوجبه الله على المؤمنين ـ فهو واجب على الكفاية منهم. وأما ما يجب على أعيانهم: فهذا يتنوع بتنوع قدرهم ومعرفتهم وحاجتهم، وما أمر به أعيانهم فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك. (٣/ ٣١٢)

١٣٨ قوله: هل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن، أو لا بد/ من الوصول إلى القطع؟ فيقال: الصواب في ذلك التفصيل، فإنه وإن كان **طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية التي قد يسمونها، «مسائل الأصول» يجب القطع فيها جميعها**، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد، **فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعمومه، خطأ مخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.** (٣/ ٣١٢ ـ ٣١٣)

١٣٩ أما التفصيل: فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك؛ كقوله: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٩٨﴾﴾ [المائدة]. وقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [محمد: ١٩]. وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به. وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة

العبد؛ كقوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». أخرجاه في «الصحيحين»./ فإذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة ـ من هذه المسائل الدقيقة ـ قد يكون عند كثير من الناس مشتبهًا، لا يقدر فيه على دليل يفيده اليقين: لا شرعي ولا غيره؛ لم يجب على مثل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوي غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين؛ بل ذلك هو الذي يقدر عليه، لا سيما إذا كان مطابقًا للحق. فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه، ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه. (٣/ ٣١٣ ـ ٣١٤)

١٤٠ **كل من لم يُقر بما جاء به الرسول فهو كافر، سواء اعتقد كذبه، أو استكبر عن الإيمان به، أو أعرض عنه اتباعًا لما يهواه، أو ارتاب فيما جاء به،** فكل مكذب بما جاء به فهو كافر. وقد يكون كافرًا من لا يكذبه إذا لم يؤمن به. (٣/ ٣١٥)

١٤١ الصواب الذي عليه محققو المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف وغيرهم، ما دل عليه القرآن: وهو أن «الاستطاعة» التي هي مناط الأمر والنهي، وهي المصححة للفعل، لا يجب أن تقارن الفعل. وأما «الاستطاعة» التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له. **فالأولى**: كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب» ومعلوم أن الحج والصلاة تجب على المستطيع سواء فعل أو لم يفعل. فعلم أن هذه «الاستطاعة» لا تجب أن تكون مع الفعل. **والثانية**: كقوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [هود]. وقوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف]. على قول من يفسر «الاستطاعة» بهذه، وأما على تفسير السلف والجمهور: فالمراد بعدم «الاستطاعة» مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم، فنفوسهم لا تستطيع إرادته؛ وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه، وهذه حال من صده هواه ورأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة واتباعها، فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك. وهذه «الاستطاعة» هي المقارنة للفعل الموجبة له/ وأما الأولى فلولا وجودها لم يثبت التكليف. (٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)

١٤٢ **إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام؛ كإطلاق**

القول: بأن الناس مجبورون على أفعالهم. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك وذم من يطلقه، وإن قصد به الرد على القدرية الذين لا يقرون بأن الله خالق أفعال العباد، ولا بأنه شاء الكائنات. **وقالوا: هذا رد بدعة ببدعة**، وقابل الفاسد بالفاسد، والباطل بالباطل. (٣/ ٣٢٢)

﴿ ما يجب على المكلف اعتقاده ﴾

١٤٣ يجب على العلماء من الاعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك ما لا يجب على من نشأ بدار جهل. وأما ما علم ثبوته بمجرد القياس العقلي دون الرسالة؛ فهذا لا يعاقب إن لم يعتقده. (٣/ ٣٢٨)

١٤٤ قول طائفة من أهل الكلام: إن الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الإقرار بها، ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت بالسمع؛ فإنهم تارة ينفونه، وتارة يتأولونه أو يفوضون معناه، وتارة يثبتونه، لكن يجعلون الإيمان والكفر متعلقًا بالصفات العقلية، فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها؛ إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي ثبتت بالرسالة، وبالأدلة الشرعية يميز بين المؤمن والكافر، لا بمجرد الأدلة العقلية. (٣/ ٣٢٨)

١٤٥ **اليقين ينتظم منه أمران: علم القلب، وعمل القلب**. فإن العبد قد يعلم علمًا جازمًا بأمر، ومع هذا فيكون في قلبه حركة واختلاج من العمل الذي يقتضيه ذلك العلم؛ كعلم العبد أن الله رب كل شيء ومليكه، ولا خالق غيره، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. فهذا قد تصحبه الطمأنينة إلى الله والتوكل عليه، وقد لا يصحبه العمل بذلك؛ **إما** لغفلة القلب عن هذا العلم، والغفلة هي ضد العلم التام، وإن لم تكن ضدًّا لأصل العلم، **وإما** للخواطر التي تسنح في القلب من الالتفات إلى الأسباب، وإما لغير ذلك. (٣/ ٣٢٩)

١٤٦ **أما كيف يحصل اليقين؟ فبثلاثة أشياء: أحدها**: تدبر القرآن. **والثاني**: تدبر الآيات التي يُحدثها الله في الأنفس، والآفاق التي تبين أنه حق./ **والثالث**: العمل بموجب العلم. (٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)

١٤٧ **إن العمل بموجب العلم يثبته ويقرره ومخالفته تضعفه**؛ بل قد تذهبه، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [الصف: ٥]. (٣/ ٣٣٢)

١٤٨ أما العلم فيراد به في الأصل نوعان: **أحدهما**: العلم به نفسه وبما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام، وما دلت عليه أسماؤه الحسنى. **وهذا العلم إذا رسخ في القلب أوجب خشية الله لا محالة**، فإنه لا بد أن يعلم أن الله يثيب على طاعته، ويعاقب على معصيته، كما شهد به القرآن والعيان، وهذا معنى قول أبي حبان التيمي[1] ـ أحد أتباع التابعين ـ: «العلماء ثلاثة: **عالم** بالله ليس عالمًا بأمر الله، **وعالم** بأمر الله ليس عالما بالله، **وعالم** بالله وبأمر الله. **فالعالم** بالله الذي يخشى الله، **والعالم** بأمر الله الذي يعرف الحلال والحرام». وقال رجل للشعبي: أيها العالم فقال: «إنما العالم من يخشى الله». وقال عبد الله بن مسعود: «كفى بخشية الله علمًا، وكفى بالاغترار بالله جهلًا». **والنوع الثاني**: يراد بالعلم بالله: العلم بالأحكام الشرعية كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ: أنه ترخص في شيء، فبلغه أن أقوامًا تنزهوا عنه/ فقال: «ما بال أقوام يتنزهون عن أشياء أترخص فيها، والله إني لأعلمكم بالله وأخشاكم له» وفي رواية: «والله إني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده» فجعل العلم به هو العلم بحدوده. (٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)

١٤٩ التحقيق أن الذات الموصوفة لا تنفك عن الصفات أصلًا، ولا يمكن وجود ذات خالية عن الصفات. فدعوى المدعي وجود حي عليم قدير بصير بلا حياة ولا علم ولا قدرة؛ كدعوى قدرة وعلم وحياة لا يكون الموصوف بها حيًّا عليمًا قديرًا؛ بل دعوى شيء موجود قائم بنفسه، قديم أو محدث، عري عن جميع الصفات؛ ممتنع في صريح العقل. ولكن الجهمية المعتزلة وغيرهم لما أثبتوا ذاتًا مجردة عن الصفات صار مناظرهم يقول: أنا أثبت الصفات زائدة على ما أثبتموه من الذات؛ أي: لا أقتصر على مجرد إثبات ذات بلا صفات. ولم يعن بذلك أنه في الخارج ذات ثابتة بنفسها، ولا مع ذلك صفات هي زائدة على هذه الذات، متميزة عن الذات. ولهذا كان من الناس من يقول: الصفات غير الذات، كما يقوله المعتزلة، والكرامية، ثم المعتزلة تنفيها، والكرامية تثبتها. ومنهم من يقول: الصفة لا هي الموصوف ولا هي غيره، كما يقوله طوائف من الصفاتية؛ كأبي الحسن الأشعري وغيره. ومنهم من يقول كما قالت الأئمة: لا نقول الصفة هي الموصوف،

(١) كذا في الأصل ولعل صوابه: «حيان» كما في تهذيب الكمال.

ولا نقول: هي غيره؛ لأنا لا نقول: لا هي هو، ولا هي غيره. فإن لفظ «الغير» فيه إجمال: **قد يراد** به المباين للشيء، **أو** ما قارن أحدهما الآخر، وما قاربه بوجود أو زمان أو مكان. **ويراد** بـ«الغير»: أن ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر./ وعلى **الأول**: فليست الصفة غير الموصوف ولا بعض الجملة غيرها. وعلى **الثاني**: فالصفة غير الموصوف وبعض الجملة غيرها. فامتنع السلف والأئمة من إطلاق لفظ «الغير» على الصفة نفيًا أو إثباتًا؛ لما في ذلك من الإجمال والتلبيس، حيث صار الجهمي يقول: القرآن هو الله أو غير الله، فتارة يعارضونه بعلمه، فيقولون: علم الله هو الله أو غيره، إن كان ممن يثبت العلم أو لا يمكنه نفيه. وتارة يحلون الشبهة ويثبتون خطأ الإطلاقين: النفي والإثبات، لما فيه من التلبيس؛ بل يستفصل السائل فيقال له: إن أردت بـ(الغير) ما يباين الموصوف؛ فالصفة لا تباينه، فليست غيره. وإن أردت بـ(الغير) ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال، وإن لم يكن هو؛ فهو غير بهذا الاعتبار. (٣/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)

١٥٠ كثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لا تحصل إلا مع عدمه، ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل، ويمدحون السكر والجنون والوله، وأمورًا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز. (٣/ ٣٣٨)

١٥١ **العقل شرط في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم/ والعمل، لكنه ليس مستقلًا بذلك**؛ بل هو غريزة في النفس وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أمورًا حيوانية، قد يكون فيها محبة ووجد وذوق كما قد يحصل للبهيمة. **فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة والأقوال المخالفة للعقل باطلة**. (٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩)

١٥٢ تعيين هذه الفرق: فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكروهم في كتب «المقالات»؛ لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة... [1] هي إحدى الثنتين

(١) هنا كلمة لم تظهر بالأصل. (ق)

والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عمومًا، وحرم القول عليه بلا علم خصوصًا. (٣/ ٣٤٦)

١٥٣ **كثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السُّنَّة والجماعة، ويجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين.** (٣/ ٣٤٦)

١٥٤ أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية: أهل الحديث والسُّنَّة؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباعًا لها تصديقًا وعملًا، وحبًّا وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عاداها، الذين يروون(١) المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول؛ بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه. (٣/ ٣٤٧)

١٥٥ إن اتباع الظن جهل، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم. **وجماع الشر الجهل والظلم**. قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب]. (٣/ ٣٤٨)

١٥٦ مما ينبغي أيضًا أن يعرف: أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات: **منهم** من يكون قد خالف السُّنَّة في أصول عظيمة، **ومنهم** من يكون إنما خالف السُّنَّة في أمور دقيقة. ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السُّنَّة منه، فيكون محمودًا فيما رده من الباطل، وقاله من الحق؛ لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق، وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد بالباطل باطلًا بباطل أخف منه. وهذه حال **أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السُّنَّة والجماعة**،/ ومثل هؤلاء **إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ. والله ﷻ يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك**. ولهذا وقع في مثل هذا

(١) كذا في الأصل. و«يردون» أظهر في السياق.

كثير من سلف الأمة وأئمتها، لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسُّنَّة؛ بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين وكفَّر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات. ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع الخوارج المارقون. (٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩)

١٥٧ قد كان أولهم[١] خرج على عهد رسول الله ﷺ فلما رأى قسمة النبي ﷺ قال: يا محمد اعدل فإنك لم تعدل. فقال له النبي ﷺ: «لقد خبت وخسرت إن لم أعدل»، فقال له بعض أصحابه: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: «إنه يخرج من ضئضئ هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم» الحديث. **فكان مبدأ البدع هو الطعن في السُّنَّة بالظن والهوى**، كما طعن إبليس في أمر ربه برأيه وهواه. وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط، ثم عبد الله بن المبارك، وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالا: «**أصول البدع أربعة: الروافض والخوارج، والقدرية، والمرجئة**». فقيل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب: «بأن أولئك ليسوا من أمة محمد». وكان يقول: «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية». وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم قالوا:/ إن الجهمية كفار، فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، كما لا يدخل فيهم المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وهم الزنادقة. وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم: بل الجهمية داخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، وجعلوا أصول البدع خمسة. فعلى قول هؤلاء: يكون كل طائفة من المبتدعة الخمسة اثنا عشر فرقة، وعلى قول الأولين: يكون كل طائفة من المبتدعة الأربعة ثمانية عشر فرقة. وهذا يبنى على أصل آخر وهو: تكفير أهل البدع. فمن أخرج الجهمية منهم لم يكفرهم فإنه لا يكفر سائر أهل البدع؛ بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة الفساق والعصاة، ويجعل قوله: «هم في النار» مثل ما جاء في سائر الذنوب، مثل أكل مال اليتيم وغيره، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ

(١) يعني: الخوارج.

ﭐلۡيَتَـٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ﴾ [النساء: ١٠]. ومن أدخلهم فيهم فهم على قولين: منهم من يكفرهم كلهم، وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المنتسبين إلى الأئمة أو المتكلمين. **وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير «المرجئة» و«الشيعة المفضلة»**، ونحو ذلك، ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء، وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع ـ من هؤلاء وغيرهم ـ خلافًا/ عنه أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم، وهذا غلط على مذهبه وعلى الشريعة. ومنهم من لم يكفر أحدًا من هؤلاء إلحاقًا لأهل البدع بأهل المعاصي، قالوا: فكما أن **من أصول أهل السُّنَّة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدًا بذنب، فكذلك لا يكفرون أحدًا ببدعة**. (٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥٢)

١٥٨ المأثور عن السلف والأئمة: إطلاق أقوال بتكفير الجهمية المحضة الذين ينكرون الصفات، وحقيقة قولهم: إن الله لا يتكلم ولا يرى ولا يباين الخلق، ولا له علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة؛ بل القرآن مخلوق، وأهل الجنة لا يرونه، كما لا يراه أهل النار. (٣/ ٣٥٢)

١٥٩ أما الخوارج والروافض: ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره. وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفَّروهم، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال. (٣/ ٣٥٢)

١٦٠ فصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصلين: **أحدهما:** أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقًا، فإن الله منذ بعث محمدًا ﷺ وأنزل عليه القرآن، وهاجر إلى المدينة، صار الناس ثلاثة أصناف: مؤمن به، وكافر به مظهر الكفر،/ ومنافق مستخف بالكفر. (٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣)

١٦١ **أول من ابتدع الرفض كان منافقًا**، وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق. (٣/ ٣٥٣)

١٦٢ من أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنًا وظاهرًا؛ لكن فيه جهل وظلم/ حتى أخطأ ما أخطأ من السُّنَّة، فهذا ليس بكافر ولا منافق، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقًا أو عاصيًا، وقد يكون مخطئًا متأولًا مغفورًا له خطؤه، وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، فهذا أحد الأصلين. (٣/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤)

١٦٣ **الأصل الثاني**: أن المقالة تكون كفرًا؛ كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب، وكذا لا يكفر به جاحده؛ كمن هو حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول، إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول. ومقالات الجهمية هي من هذا النوع، فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه، ولما أنزل الله على رسوله. وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسُّنَّة والإجماع كثيرة جدًّا مشهورة، وإنما يردونها بالتحريف. **الثاني**: أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع، **فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله./ الثالث**: أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها، وأهل الفطر السليمة كلها؛ لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان، حتى يظن أن الحق معهم لما يوردونه من الشبهات. ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله ورسوله باطنًا وظاهرًا؛ وإنما التبس عليهم واشتبه هذا، كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة، فهؤلاء ليسوا كفارًا قطعًا. (٣/ ٣٥٤ _ ٣٥٥)

١٦٤ **أصل قول أهل السُّنَّة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة: أن الإيمان يتفاضل ويتبعض.** (٣/ ٣٥٥)

١٦٥ أصل قول الخوارج: أنهم يكفرون بالذنب، ويعتقدون ذنبًا ما ليس بذنب، ويرون اتباع الكتاب دون السُّنَّة التي تخالف ظاهر الكتاب _ وإن كانت متواترة _ ويكفرون من خالفهم، ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي. (٣/ ٣٥٥)

١٦٦ أصل قول الرافضة: أن النبي ﷺ نص على عليٍّ نصًّا قاطعًا للعذر، وأنه إمام معصوم ومن خالفه كفر، وأن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم، واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين وغيروا الشريعة، وظلموا واعتدوا؛ بل كفروا إلا نفرًا قليلًا؛ بضعة عشر أو أكثر. ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين. وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا. وأكثرهم يكفر من خالف قولهم، ويسمون أنفسهم المؤمنين، ومن خالفهم كفارًا. ويجعلون مدائن الإسلام التي لا

تظهر فيها أقوالهم دار ردة، أسوأ حالًا من مدائن المشركين والنصارى، ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض[1] جمهور المسلمين، وعلى معاداتهم ومحاربتهم. (٣/ ٣٥٦)

١٦٧ أما الخوارج: فهم معروفون بالصدق، والروافض معروفون بالكذب. والخوارج مرقوا من الإسلام وهؤلاء نابذوا الإسلام. وأما القدرية المحضة: فهم خير من هؤلاء بكثير وأقرب إلى الكتاب والسُّنَّة، لكن المعتزلة وغيرهم من القدرية هم جهمية أيضًا، وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين، فيقربون من أولئك. وأما المرجئة: فليسوا من هذه البدع المعظلة؛ بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة، وما كانوا يعدون إلا من أهل السُّنَّة، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة. ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون، تكلم أئمة السُّنَّة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرًا عن مقالتهم؛ كقول سفيان الثوري: «من قدم عليًّا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك». أو نحو هذا القول. (٣/ ٣٥٧)

قاعدة: الانحراف عن الوسط في أكثر الأمور؛ في أغلب الناس

١٦٨ الانحراف عن الوسط كثير في أكثر الأمور في أغلب الناس، مثل تقابلهم في بعض الأفعال يتخذها بعضهم دينًا واجبًا، أو مستحبًّا، أو مأمورًا به في الجملة، وبعضهم يعتقدها حرامًا مكروهًا، أو محرمًا أو منهيًّا عنه في الجملة. مثال ذلك: سماع الغناء، فإن طائفة من المتصوفة والمتفقرة تتخذه دينا، وإن لم تقل بألسنتها أو تعتقد بقلوبها أنه قربة. (٣/ ٣٥٩)

١٦٩ بإزائهم من ينكر جميع أنواع الغناء ويحرمه، ولا يفصل بين غناء الصغير والنساء في الأفراح، وغناء غيرهن وغنائهن في غير الأفراح، ويغلو من يغلو في فاعليه حتى يجعلهم كلهم فساقًا أو كفارًا. وهذان الطرفان من اتخاذ ما ليس بمشروع دينًا، أو تحريم ما لم يحرّم. (٣/ ٣٦٠)

١٧٠ اعلم أن مجاوزة الحد هي نوع من مخالفة النهي؛ لأن اعتداء الحد محرم

(١) كذا في الأصل، ولعل المناسب للسياق: «بُغض» بالغين المعجمة. والله أعلم.

منهي عنه، فيدخل في قسم المنهي عنه، لكن **المنهي عنه قسمان: منهي** عنه مطلقًا؛ كالكفر، فهذا فعله إثم ومنهي عنه./**وقسم** أبيح منه أنواع ومقادير، وحرم الزيادة على تلك الأنواع والمقادير، فهذا فعله عدوان. وكذلك قد يحصل العدوان في المأمور به كما يحصل في المباح، فإن الزيادة على المأمور به قد يكون عدوانًا محرمًا، وقد يكون مباحًا مطلقًا، وقد يكون مباحًا إلى غاية، فالزيادة عليها عدوان. ولهذا التقسيم قيل في الشريعة: هي الأمر والنهي، والحلال والحرام، والفرائض والحدود، والسنن والأحكام. فالفرائض: هي المقادير في المأمور به. والحدود: النهايات لما يجوز من المباح المأمور به وغير المأمور به. (٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)

رسالة الإمام ابن تيمية إلى عدي بن مسافر

١٧١ إن الله بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، وأنزل عليه الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه، وأكمل له ولأمته الدين، وأتم عليهم النعمة، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس، فهم يوفون سبعين أمة، هم خيرها وأكرمها على الله. وجعلهم أمة وسطًا؛ أي: عدلًا خيارًا، ولذلك جعلهم شهداء على الناس، هداهم لما بعث به رسله جميعهم من الدين الذي شرعه لجميع خلقه، ثم خصهم بعد ذلك بما ميزهم به، وفضلهم من الشرعة والمنهاج الذي جعله لهم. **فالأول**: مثل «أصول الإيمان»، وأعلاها وأفضلها هو «التوحيد»، وهو شهادة أن لا إله إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء]. (٣/ ٣٦٤)

١٧٢ **الثاني**: فما أنزله الله في السور المدنية من شرائع دينه، وما سنَّه الرسول ﷺ لأمته، فإن الله سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة، وامتن على المؤمنين بذلك، وأمر أزواج نبيّه بذكر ذلك فقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]. وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]. وقال: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]. قال غير واحد من السلف: «**الحكمة هي السُّنَّة**»؛ لأن الذي كان يتلى في بيوت أزواجه ـ رضي الله عنهن ـ سوى القرآن هو سننه ﷺ، ولهذا قال ﷺ:

«ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه». وقال حسان بن عطية: «كان جبريل عليه السلام ينزل على النبي ﷺ بالسُّنَّة، كما ينزل بالقرآن، فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن»./ وهذه الشرائع التي هدى الله بها هذا النبي وأمته، مثل: الوجهة، والمنسك، والمنهاج، وذلك مثل الصلوات الخمس في أوقاتها بهذا العدد، وهذه القراءة والركوع والسجود، واستقبال الكعبة. (٣/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧)

١٧٣ محمد ﷺ خاتم الأنبياء لا نبي بعده، فعصم الله أمته أن تجتمع على ضلالة، وجعل فيها من تقوم به الحجة إلى يوم القيامة، ولهذا كان **إجماعهم حجة، كما كان الكتاب والسُّنَّة حجة**. ولهذا امتاز أهل الحق من هذه الأمة والسُّنَّة والجماعة عن أهل الباطل، الذين يزعمون أنهم يتبعون الكتاب، ويعرضون عن سُنَّة رسول الله ﷺ وعما مضت عليه جماعة المسلمين. فإن الله أمر في كتابه باتباع سُنَّة رسوله ﷺ ولزوم سبيله، وأمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، فقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]. (٣/ ٣٦٨)

١٧٤ أمر سبحانه في **(أم الكتاب) التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها**، والتي أعطيها نبيّنا ﷺ من كنز تحت العرش، التي لا تجزئ صلاة إلا بها: أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم كاليهود، ولا الضالين كالنصارى. (٣/ ٣٦٩)

١٧٥ المسلمون وسط في أنبياء الله ورسله وعباده الصالحين؛ لم يغلوا فيهم كما غلت النصارى، فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله، والمسيح ابن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلٰهًا واحدًا لا إلٰه إلا هو سبحانه عما يشركون، ولا جفوا كما جفت اليهود، فكانوا يقتلون الأنبياء بغير حق، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس، وكلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم كذبوا فريقًا وقتلوا فريقًا. (٣/ ٣٧٠)

١٧٦ اليهود وصفوا الله تعالى بصفات المخلوق/ الناقصة، فقالوا: هو فقير ونحن أغنياء. وقالوا: يد الله مغلولة. وقالوا: إنه تعب من الخلق فاستراح يوم السبت، إلى غير ذلك. والنصارى وصفوا المخلوق بصفات الخالق المختصة به، فقالوا: إنه يخلق ويرزق، ويغفر ويرحم ويتوب على الخلق ويثيب ويعاقب. (٣/ ٣٧١ ـ ٣٧٢)

١٧٧ إن اليهود كما قال الله تعالى: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٦٠]. فلا يأكلون ذوات الظفر؛ مثل الإبل والبط، ولا شحم

الثرب والكليتين، ولا الجدي في لبن أمه، إلى غير ذلك مما حرم عليهم من الطعام واللباس وغيرهما، حتى قيل: إن المحرمات عليهم ثلاثمائة وستون نوعًا، والواجب عليهم مئتان وثمانية وأربعون أمرًا، وكذلك شدد عليهم في النجاسات حتى لا يؤاكلوا الحائض ولا يجامعوها في البيوت. وأما النصارى فاستحلوا الخبائث وجميع المحرمات، وباشروا جميع النجاسات، وإنما قال لهم المسيح: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]. (٣/ ٣٧٢)

١٧٨ أهل السُّنَّة والجماعة في الفرق: فهم في باب أسماء الله وآياته وصفاته؛ وسط بين أهل التعطيل الذين يلحدون في أسماء الله وآياته، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه، حتى يشبهوه بالعدم والموات، وبين أهل التمثيل الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات. (٣/ ٣٧٣)

١٧٩ هم[1] في باب «خلقه وأمره»؛ وسط بين المكذبين بقدرة الله، الذين/ لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة، وخلقه لكل شيء، وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل، فيعطلون الأمر والنهي والثواب والعقاب، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. فيؤمن أهل السُّنَّة بأن الله على كل شيء قدير. فيقدر أن يهدي العباد ويقلب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه ما لا يريد، ولا يعجز عن إنقاذ مراده، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات. ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل، وأنه مختار ولا يسمونه مجبورًا؛ إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختارًا لما يفعله، فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره، وهذا ليس له نظير، فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. (٣/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤)

١٨٠ هم[2] في «باب الأسماء والأحكام، والوعد الوعيد»؛ وسط بين الوعيدية، الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النبي ﷺ، وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل

(١) أهل السُّنَّة والجماعة. (٢) أهل السُّنَّة والجماعة.

إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية./ فيؤمن أهل السُّنَّة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار؛ بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي ﷺ ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته. (٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥)

١٨١ هم[1] أيضًا في «أصحاب رسول الله ﷺ»، ورضي عنهم ـ وسط بين الغالية الذين يغالون في علي ﷺ فيفضلونه على أبي بكر وعمر ﷺ ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما، وأن الصحابة ظلموا وفسقوا، وكفّروا الأمة بعدهم، كذلك وربما جعلوه نبيًّا أو إلٰهًا، وبين الجافية الذين يعتقدون كفره وكفر عثمان ﷺ ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما. ويستحبون سب علي وعثمان ونحوهما، ويقدحون في خلافة علي ﷺ وإمامته. وكذلك في سائر «أبواب السُّنَّة» هم وسط؛ لأنهم متمسكون بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان. (٣/ ٣٧٥)

١٨٢ الشيخ عدي ـ قدس الله روحه ـ كان من أفاضل عباد الله الصالحين، وأكابر المشايخ المتبعين، وله من الأحوال الزكية والمناقب العلية ما يعرفه أهل المعرفة بذلك. وله في الأمة صيت مشهور، ولسان صدق مذكور، وعقيدته المحفوظة عنه لم يخرج فيها عن عقيدة من تقدمه من المشايخ الذين سلك سبيلهم؛ كالشيخ الإمام الصالح أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري الشيرازي ثم الدمشقي، وكشيخ الإسلام الهكاري، ونحوهما. وهؤلاء المشايخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول أهل السُّنَّة والجماعة. (٣/ ٣٧٧)

١٨٣ مع أنه لا بد وأن يوجد في كلامهم وكلام نظرائهم من المسائل/ المرجوحة، والدلائل الضعيفة؛ كأحاديث لا تثبت، ومقاييس لا تطرد [مع][2] ما يعرفه أهل البصيرة، وذلك أن **كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ**، لا سيما المتأخرون من الأمة الذين لم يُحكموا معرفة الكتاب والسُّنَّة والفقه فيهما، ويميزوا بين صحيح الأحاديث وسقيمها، وناتج المقاييس وعقيمها، مع ما ينضم إلى

---

(١) أهل السُّنَّة والجماعة.

(٢) أضيفت حسب مفهوم السياق (ق)

ذلك من غلبة الأهواء وكثرة الآراء، وتغلظ الاختلاف والافتراق، وحصول العداوة والشقاق، فإن هذه الأسباب ونحوها مما يوجب قوة الجهل والظلم. (٣/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨)

١٨٤ قد يروي كثير من الناس في الصفات وسائر أبواب الاعتقادات/ وعامة أبواب الدين أحاديث كثيرة، تكون مكذوبة موضوعة على رسول الله ﷺ وهي قسمان: **منها**: ما يكون كلامًا باطلًا لا يجوز أن يقال؛ فضلًا عن أن يضاف إلى النبي ﷺ. **والقسم الثاني من الكلام**: ما يكون قد قاله بعض السلف، أو بعض العلماء، أو بعض الناس، ويكون حقًّا أو مما يسوغ فيه الاجتهاد، أو مذهبًا لقائله، فيعزى إلى النبي ﷺ وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث. (٣/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠)

١٨٥ هذه المسائل وإن كان غالبها موافقًا لأصول السُّنَّة، ففيها ما إذا خالفه الإنسان لم يحكم بأنه مبتدع، مثل أول نعمة أنعم بها على عبده، فإن هذه المسألة فيها نزاع بين أهل السُّنَّة، والنزاع فيها لفظي؛ لأن مبناها على أن اللذة التي يعقبها ألم: هل تسمى نعمة أم لا؟ (٣/ ٣٨٠)

١٨٦ إذا كان الإسلام الذي هو دين الله لا يقبل من أحد سواه قد اعترض الشيطان كثيرًا ممن ينتسب إليه، حتى أخرجه عن كثير من شرائعه؛ بل أخرج طوائف من أعبد هذه الأمة وأورعها عنه، حتى مرقوا منه كما يمرق السهم من الرمية. وأمر النبي ﷺ بقتال المارقين منه، فثبت عنه في «الصحاح» وغيرها من رواية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن حنيف، وأبي ذر الغفاري، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، وابن مسعود ﵃ وغير هؤلاء: أن النبي ﷺ ذكر الخوارج فقال: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم أو فقاتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد». وفي رواية: «شر قتيل تحت أديم السماء، خير/ قتيل من قتلوه». وفي رواية: «لو يعلم الذين يقاتلونهم ما زوي لهم على لسان محمد ﷺ لنكلوا عن العمل». (٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٢)

١٨٧ إن المنتسب إلى الإسلام أو السُّنَّة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام والسُّنَّة، حتى يدعي السُّنَّة من ليس من أهلها؛ بل قد مرق منها، وذلك بأسباب، **منها**: الغلو الذي ذمه الله تعالى في كتابه. (٣/ ٣٨٣)

١٨٨ **منها**: التفرق والاختلاف الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز. **ومنها**: أحاديث تروى عن النبي ﷺ وهي كذب عليه باتفاق أهل المعرفة، يسمعها الجاهل بالحديث فيصدق بها لموافقة ظنه وهواه./ **وأضل الضلال اتباع الظن والهوى،** كما قال الله تعالى في حق من ذمهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]. (٣/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤)

١٨٩ حديث يروونه: «إن الله ينزل عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ويعانق المشاة». وهذا من أعظم الكذب على الله ورسوله ﷺ وقائله من أعظم القائلين على الله غير الحق، ولم يرو هذا الحديث أحد من علماء المسلمين أصلًا؛ بل أجمع علماء المسلمين وأهل المعرفة بالحديث على أنه مكذوب على رسول الله ﷺ. (٣/ ٣٨٥)

١٩٠ هكذا حديث فيه: «أن الله يمشي على الأرض فإذا كان موضع خضرة قالوا: هذا موضع قدميه» ويقرؤون قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠]. هذا أيضًا كذب باتفاق العلماء. (٣/ ٣٨٦)

١٩١ النزاع بين الصحابة في أن محمدًا ﷺ هل رأى ربه ليلة المعراج؟ فكان ابن عباس رضي الله عنهما وأكثر علماء السُّنَّة يقولون: إن محمدًا ﷺ رأى ربه ليلة المعراج. وكانت عائشة رضي الله عنها وطائفة معها تنكر ذلك، ولم ترو عائشة رضي الله عنها في ذلك عن النبي ﷺ شيئًا، ولا سألته عن ذلك. ولا نقل في ذلك عن الصديق رضي الله عنه كما يروونه ناس من الجهال: أن أباها سأل النبي ﷺ فقال: «نعم». وقال لعائشة: «لا». فهذا الحديث كذب باتفاق العلماء. ولهذا ذكر القاضي أبو يعلى وغيره: أنه اختلفت الرواية عن الإمام/ أحمد رحمه الله هل يقال: إن محمدًا ﷺ رأى ربه بعيني رأسه؟ أو يقال بعين قلبه؟ أو يقال: رآه ولا يقال: بعيني رأسه ولا بعين قلبه؟ على ثلاث روايات. (٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)

١٩٢ قد **اتفق المسلمون على أن النبي ﷺ لم ير ربه بعينيه في الأرض،** وأن الله لم ينزل له إلى الأرض، وليس عن النبي ﷺ قط حديث فيه: «أن الله نزل له إلى الأرض»؛ بل الأحاديث الصحيحة: «أن الله يدنو عشية عرفة». وفي رواية: «إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى/ ثلث الليل الآخر». (٣/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)

١٩٣ قد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه

إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق. وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضًا من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم في المنام، فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم. وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه، فهذا كله يقع في الدنيا. وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه، فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه حتى يستيقظ فيعلم أنه منام، وربما علم في المنام أنه منام. فهكذا من العباد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه، حتى تفنيه عن الشعور بحواسه فيظنها رؤية بعينه، وهو غالط في ذلك، وكل **من قال من العباد المتقدمين أو المتأخرين: أنه رأى ربه بعيني رأسه فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان.** نعم رؤية الله بالأبصار هي للمؤمنين في الجنة، وهي أيضًا للناس في عرصات القيامة، كما تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ حيث قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب، وكما ترون القمر ليلة البدر صحوًا ليس دونه سحاب»./ وقال ﷺ: «جنات الفردوس أربع: جنتان من ذهب آنيتهما وحليتهما وما فيهما، وجنتان من فضة آنيتهما وحليتهما وما فيهما. وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن». وقال ﷺ: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد: يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؛ ألم يبيض وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة، ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة». وهذه الأحاديث وغيرها في «الصحاح»، وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول، واتفق عليها أهل السُّنَّة والجماعة، وإنما يكذب بها أو يحرفها الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة. (٣/ ٣٩٠ ـ ٣٩١)

١٩٤ الحلولية والاتحادية وهم صنفان: قوم يخصونه بالحلول أو الاتحاد في بعض الأشياء، كما يقوله النصارى/ في المسيح عليه السلام والغالية في علي رضي الله عنه ونحوه. وقوم في أنواع من المشايخ، وقوم في بعض الملوك، وقوم في بعض الصور الجميلة، إلى غير ذلك من الأقوال التي هي شر من مقالة النصارى. وصنف يَعُمُّون فيقولون بحلوله أو اتحاده في جميع الموجودات ـ حتى الكلاب والخنازير والنجاسات وغيرها ـ كما يقول ذلك قوم من الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية؛ كأصحاب ابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض، والتلمساني، والبلياني، وغيرهم. (٣/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)

١٩٥ إذا كتب المسلمون مصحفًا: فإن أحبوا أن لا ينقطوه ولا يشكلوه جاز ذلك، كما كان الصحابة يكتبون المصاحف من غير تنقيط ولا تشكيل؛ لأن القوم كانوا عربًا لا يلحنون. وهكذا هي المصاحف التي بعث بها عثمان ﷺ إلى الأمصار في زمن التابعين. ثم فشا اللحن فنقطت المصاحف وشكلت بالنقط الحمر، ثم شكلت بمثل خط الحروف، فتنازع العلماء في كراهة ذلك. وفيه خلاف عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره من العلماء **قيل**: يكره ذلك؛ لأنه بدعة: **وقيل**: لا يكره للحاجة إليه. **وقيل**: يكره النقط دون الشكل لبيان الإعراب. والصحيح: أنه لا بأس به. (٣/ ٤٠٢)

١٩٦ **قال أئمة السُّنَّة: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، حيث تلي وحيث/ كتب.** فلا يقال لتلاوة العبد بالقرآن: إنها مخلوقة؛ لأن ذلك يدخل فيه القرآن المنزل. ولا يقال: غير مخلوقة؛ لأن ذلك يدخل فيه أفعال العباد. ولم يقل قط أحد من أئمة السلف: أن أصوات العباد بالقرآن قديمة؛ بل أنكروا على من قال: «لفظ العبد بالقرآن غير مخلوق». وأما من قال: «إن المداد قديم»؛ فهذا من أجهل الناس وأبعدهم عن السُّنَّة، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف]. فأخبر أن المداد يكتب به كلماته. وكذلك من قال: ليس القرآن في المصحف، وإنما في المصحف مداد وورق، أو حكاية وعبارة؛ فهو مبتدع ضال. (٣/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣)

١٩٧ **قد اتفق عامة أهل السُّنَّة من العلماء والعباد والأمراء والأجناد على أن يقولوا: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ﷺ. ودلائل ذلك، وفضائل الصحابة كثير.** (٣/ ٤٠٦)

١٩٨ كذلك نؤمن بالإمساك عما شجر بينهم، ونعلم أن بعض المنقول في ذلك كذب. وهم كانوا مجتهدين: **إما** مصيبين لهم أجران، **أو** مثابين على عملهم الصالح مغفور لهم خطؤهم، وما كان لهم من السيئات ـ وقد سبق لهم من الله الحسنى ـ فإن الله يغفرها لهم إما: بتوبة، أو بحسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو غير ذلك، فإنهم خير قرون هذه الأمة. (٣/ ٤٠٦)

١٩٩ نعلم مع ذلك: أن علي بن أبي طالب ﷺ كان أفضل وأقرب إلى الحق من معاوية وممن قاتله معه، لما ثبت في «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري ﷺ

عن النبي ﷺ أنه قال: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق». وفي هذا الحديث دليل على أنه مع كل طائفة حق، وأن عليًّا رضي الله عنه أقرب إلى الحق. وأما الذين قعدوا عن القتال في الفتنة؛ كسعد بن أبي وقاص وابن عمر وغيرهما رضي الله عنهم فاتبعوا النصوص التي سمعوها في ذلك عن القتال في الفتنة، وعلى ذلك أكثر أهل الحديث. وكذلك آل بيت رسول الله ﷺ لهم من الحقوق ما يجب رعايتها، فإن الله جعل لهم حقًّا في الخمس والفيء، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله ﷺ. (٣/ ٤٠٧)

٢٠٠ قد كانت الفتنة لما وقعت بقتل عثمان وافتراق الأمة بعده، صار قوم ممن يحب عثمان ويغلو فيه ينحرف عن علي رضي الله عنه؛ مثل كثير من أهل الشام ممن كان إذ ذاك يسب عليًّا رضي الله عنه ويبغضه. وقوم ممن يحب عليًّا رضي الله عنه ويغلو فيه ينحرف عن عثمان رضي الله عنه؛ مثل كثير من أهل العراق ممن كان يبغض عثمان ويسبه رضي الله عنه. ثم تغلظت بدعتهم بعد ذلك، حتى سبوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وزاد البلاء بهم حينئذ. (٣/ ٤٠٨)

٢٠١ **السُّنَّة مبناها: على العلم، والعدل، والاتباع لكتاب الله، وسُنَّة رسوله ﷺ.** (٣/ ٤٠٩)

٢٠٢ **كره أكثر أهل السُّنَّة لعنة أحد بعينه.** (٣/ ٤٠٩)

٢٠٣ لم يكن أحد إذ ذاك يتكلم في يزيد بن معاوية، ولا كان الكلام فيه من الدين، ثم حدثت بعد ذلك أشياء، فصار قوم يظهرون لعنة يزيد بن معاوية، وربما كان غرضهم بذلك التطرق إلى لعنة غيره، فكره أكثر أهل السُّنَّة لعنة أحد بعينه، فسمع بذلك قوم ممن كان يتسنن؛ فاعتقد أن يزيد كان من كبار الصالحين وأئمة الهدى، وصار الغلاة فيه على طرفي نقيض. (٣/ ٤٠٩)

٢٠٤ **يزيد بن معاوية ولد في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه ولم يدرك النبي ﷺ ولا كان من الصحابة باتفاق العلماء**؛ ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح، وكان من شبان المسلمين، ولا كان كافرًا ولا زنديقًا، وتولى بعد أبيه على كراهة من بعض المسلمين ورضا من بعضهم، وكان فيه شجاعة وكرم، ولم يكن مظهرًا للفواحش كما يحكي عنه خصومه. وجرت في إمارته أمور عظيمة: **أحدها**: مقتل الحسين رضي الله عنه **وهو لم يأمر بقتل الحسين ولا أظهر/ الفرح بقتله**، ولا نكت بالقضيب على ثناياه رضي الله عنه ولا حمل رأس الحسين رضي الله عنه إلى الشام، لكن أمر بمنع الحسين رضي الله عنه

وبدفعه عن الأمر، ولو كان بقتاله، فزاد النواب على أمره، وحض الشمر بن ذي الجيوش[١] على قتله لعبيد الله بن زياد، فاعتدى عليه عبيد الله بن زياد، فطلب منهم الحسين رضي الله عنه أن يجيء إلى يزيد، أو يذهب إلى الثغر مرابطًا، أو يعود إلى مكة، فمنعوه رضي الله عنه إلا أن يستأسر لهم، وأمر عمر بن سعد بقتاله، فقتلوه مظلومًا.
(٣/ ٤١٠ - ٤١١)

٢٠٥ **إن قتل الحسين، وقتل عثمان قبله: كانا من أعظم أسباب الفتن في هذه الأمة، وقَتَلَتْهُما من شرار الخلق عند الله.** (٣/ ٤١١)

٢٠٦ لما قدم أهلهم رضي الله عنهم على يزيد بن معاوية أكرمهم وسيرهم إلى المدينة، وروي عنه أنه لعن ابن زياد على قتله. وقال: «كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين»، لكنه مع هذا لم يظهر منه إنكار قتله. والانتصار له والأخذ بثأره كان هو الواجب عليه، فصار أهل الحق يلومونه على تركه للواجب مضافًا إلى أمور أخرى. (٣/ ٤١١)

٢٠٧ **أما الأمر الثاني**[٢]: فإن أهل المدينة النبوية نقضوا بيعته، وأخرجوا نوابه وأهله، فبعث إليهم جيشًا، وأمره إذا لم يطيعوه بعد ثلاث أن يدخلها بالسيف ويبيحها ثلاثًا، فصار عسكره في المدينة النبوية ثلاثًا يقتلون وينهبون، ويفتضون الفروج المحرمة. ثم أرسل جيشًا إلى مكة المشرفة فحاصروا مكة، وتوفي يزيد وهم محاصرون مكة، وهذا من العدوان والظلم الذي فعل بأمره. **ولهذا كان الذي عليه معتقد أهل السُّنَّة وأئمة الأمة: أنه لا يسب ولا يحب.** قال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: إن قومًا يقولون: إنهم يحبون يزيد. قال: «يا بني؛ وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟». فقلت: يا أبت فلماذا لا تلعنه؟ قال: «يا بني ومتى رأيت أباك يلعن أحدًا؟». وروي عنه قيل له: أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية؟ فقال: «لا؛ ولا كرامة، أوليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل؟» فـ«يزيد» عند علماء أئمة المسلمين ملك من الملوك، لا يحبونه محبة الصالحين وأولياء الله، ولا يسبونه؛ فإنهم لا يحبون لعنة المسلم المعين. (٣/ ٤١٢)

(١) كذا في الأصل، والصواب: «الجوشن». (ق)
(٢) من الأمور العظيمة التي وقعت في إمارة يزيد.

٢٠٨ الصواب هو ما عليه الأئمة: من أنه لا يخص بمحبة ولا يلعن. ومع هذا فإن كان فاسقًا أو ظالمًا فالله يغفر للفاسق والظالم، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة. وقد روى البخاري في «صحيحه» عن ابن عمر ﵄ أن النبي ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له». وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري ﵁ وقد يشتبه يزيد بن معاوية بعمه يزيد بن أبي سفيان، فإن يزيد بن أبي سفيان كان من الصحابة، وكان من خيار الصحابة، وهو خير آل حرب، وكان أحد أمراء الشام الذين بعثهم أبو بكر ﵁ في فتوح الشام، ومشى أبو بكر في ركابه يوصيه مشيعًا له، فقال له: «يا خليفة رسول الله: إما أن تركب وإما أن أنزل. فقال: لست براكب ولست بنازل، إني أحتسب خطاي هذه/ في سبيل الله». فلما توفي بعد فتوح الشام في خلافة عمر ولّى عمر ﵁ مكانه أخاه معاوية، وولد له يزيد في خلافة عثمان بن عفان، وأقام معاوية بالشام إلى أن وقع ما وقع، **فالواجب الاقتصار في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السُّنَّة والجماعة**، فإنه بسبب ذلك اعتقد قوم من الجهال أن يزيد بن معاوية من الصحابة، وأنه من أكابر الصالحين وأئمة العدل، وهو خطأ بيِّن. (٣/ ٤١٣ ـ ٤١٤)

٢٠٩ **التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله**، مثل أن يقال للرجل: أنت شكيلي، أو قرفندي، فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، **وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ﷺ ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأئمة**؛ لا شكيلي، ولا قرفندي. والواجب على المسلم إذا سئل عن ذلك أن يقول: لا أنا شكيلي ولا قرفندي؛ بل أنا مسلم متبع لكتاب الله وسُنَّة رسوله.

(٣/ ٤١٥)

٢١٠ الله تعالى قد سمانا في القرآن: «المسلمين»، «المؤمنين»، «عباد الله»، فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم ـ وسموها هم وآباؤهم ـ ما أنزل الله بها من سلطان؛/ بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها؛ مثل انتساب الناس إلى إمام؛ كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي أو إلى شيخ، كالقادري والعدوي ونحوهم أو مثل الانتساب إلى القبائل؛ كالقيسي واليماني وإلى الأمصار، كالشامي والعراقي والمصري؛ **فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا**

يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها؛ بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان. (٣/ ٤١٥ ـ ٤١٦)

٢١١ هذا التفريق الذي حصل من الأمة؛ علمائها ومشايخها وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها، وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله.
(٣/ ٤٢١)

٢١٢ متى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب. وجماع ذلك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ إلى قوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران]. فمن الأمر بالمعروف: الأمر بالائتلاف والاجتماع، والنهي/عن الاختلاف والفرقة، ومن النهي عن المنكر: إقامة الحدود على من خرج عن شريعة الله تعالى. (٣/ ٤٢١ ـ ٤٢٢)

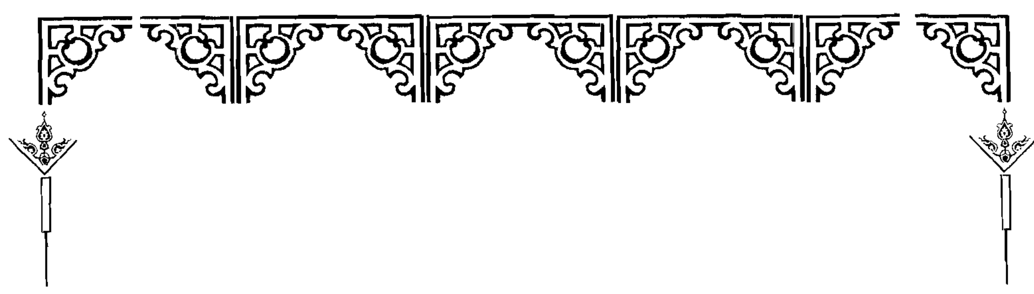
٢١٣ من كفَّر المسلمين، أو استحل دماءهم وأموالهم ببدعة ابتدعها، ليست في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله، فإنه يجب نهيه عن ذلك وعقوبته بما يزجره، ولو بالقتل أو القتال، فإنه إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف، وأكرم المتقون من جميع الطوائف؛ كان ذلك من أعظم الأسباب التي ترضي الله ورسوله ﷺ، وتصلح أمر المسلمين. (٣/ ٤٢٣)

٢١٤ **سماع الغناء على وجه اللعب؛ فهذا من خصوصية الأفراح للنساء والصبيان**، كما جاءت به الآثار، فإن دين الإسلام واسع لا حرج فيه. (٣/ ٤٢٧)

٢١٥ كان عمر بن الخطاب ﷺ يكتب إلى عماله: «إن أهم أمركم عندي الصلاة، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة». (٣/ ٤٢٧)

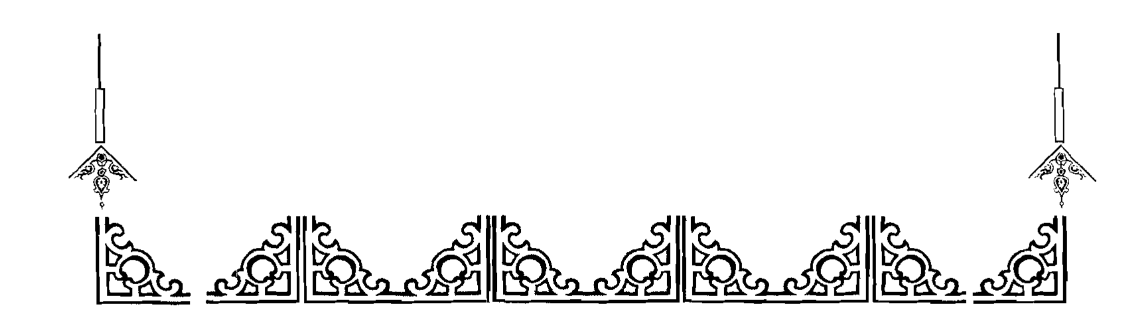
٢١٦ الرجل البالغ إذا امتنع من صلاة واحدة من الصلوات الخمس، أو ترك بعض فرائضها المتفق عليها، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. **فمن العلماء** من/ يقول: يكون مرتدًّا كافرًا لا يصلى عليه، ولا يدفن بين المسلمين. **ومنهم** من يقول: يكون كقاطع الطريق، وقاتل النفس، والزاني المحصن. (٣/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠)





التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء الرابع)





مفصل اعتقاد السلف

﴿ مذهب السلف في الاعتقاد وأنهم أعلم ممن بعدهم ﴾

١ قال الله تعالى(١): ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء]. وقد شهد الله لأصحاب نبيِّه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعلم قطعًا أنهم المراد بالآية الكريمة. فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة]. (٤/١ ـ ٢)

٢ من سبيلهم في الاعتقاد: الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها ولا تفسير لها ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين؛ بل أمرّوها كما جاءت وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها. وقال بعضهم ـ ويروى عن الشافعي ـ: «**آمنت بما جاء عن الله وبما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله**». وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه، ولم يعلموا حقيقة معناها فسكتوا عما لم يعلموه. وأخذ ذلك الآخر عن الأول ووصى بعضهم/ بعضًا بحسن الاتباع، والوقوف حيث وقف أولهم، وحذروا من التجاوز لهم والعدول عن طريقتهم، وبيَّنوا لنا سبيلهم ومذهبهم. ونرجو أن يجعلنا الله تعالى ممن اقتدى بهم في بيان ما بيّنوه. (٤/٢ ـ ٣)

---

(١) سئل شيخ الإسلام: ما قولكم في مذهب السلف في الاعتقاد ومذهب غيرهم من المتأخرين؟ ما الصواب منهما؟ وما تنتحلونه أنتم من المذهبين؟ وفي أهل الحديث: هل هم أولى بالصواب من غيرهم؟ وهل هم المرادون بالفرقة الناجية؟ وهل حدث بعدهم علوم جهلوها وعلمها غيرهم؟

٣ الدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه: أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم، وأخبار رسول الله ﷺ نقل مصدق لها مؤمن بها قابل لها؛ غير مرتاب فيها؛ ولا شاك في صدق قائلها، ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها ولا تأولوه، ولا شبهوه بصفات المخلوقين؛ إذ لو فعلوا شيئًا من ذلك لنقل عنهم، ولم يجز أن يكتم بالكلية. إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته؛ لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب، وفعل ما لا يحل؛ بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا: أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفه تارة بالقول العنيف، وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته. ولذلك لما بلغ عمر رضي الله عنه أن صبيغًا يسأل عن المتشابه أعد له عراجين النخل، فبينما عمر يخطب قام فسأله عن: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا (١) فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا (٢)﴾ [الذاريات] وما بعدها، فنزل عمر فقال: «لو وجدتك محلوقًا لضربت الذي فيه عيناك بالسيف»، ثم أمر به فضرب ضربًا شديدًا وبعث به إلى البصرة وأمرهم أن لا يجالسوه، فكان بها كالبعير الأجرب، لا يأتي مجلسًا إلا قالوا: «عزمة أمير المؤمنين»، فتفرقوا عنه حتى تاب وحلف بالله ما بقي يجد مما كان في نفسه شيئًا فأذن عمر في مجالسته،/ فلما خرجت الخوارج أُتي فقيل له: هذا وقتك. فقال: لا؛ نفعتني موعظة العبد الصالح. (٤/٣-٤)

٤ لما سئل مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - فقيل له: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ (٥)﴾ [طه] كيف استوى؟ فأطرق مالك وعلاه الرحضاء - يعني: العرق - وانتظر القوم ما يجيء منه فيه. فرفع رأسه إلى السائل وقال: «**الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأحسبك رجل سوء**». وأمر به فأخرج. ومن أوَّل الاستواء بالاستيلاء فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك، وسلك غير سبيله. وهذا الجواب من مالك رحمه الله في الاستواء شاف كاف في جميع الصفات؛ مثل النزول والمجيء واليد والوجه وغيرها. فيقال في مثل النزول: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وهكذا يقال في سائر الصفات؛ إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسُّنَّة. (٤/٤)

٥ ثبت عن محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - أنه قال: «**اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب: على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن**

رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا/ وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ولكن آمنوا بما في الكتاب والسُّنَّة ثم سكتوا. فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة». انتهى. **فانظر - رحمك الله - إلى هذا الإمام كيف حكى الإجماع في هذه المسألة ولا خير فيما خرج عن إجماعهم.** ولو لزم التجسيم من السكوت عن تأويلها لفروا منه، وأولوا ذلك؛ فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه. وثبت عن إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني أنه قال: «إن أصحاب الحديث المتمسِّكين بالكتاب والسُّنَّة يعرفون ربهم - تبارك وتعالى - بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله وشهد له بها رسوله، على ما وردت به الأخبار الصحاح ونقله العدول الثقات. ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكييف المشبه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية». (٤/ ٤ - ٥)

[٦] قد أعاذ الله أهل السُّنَّة من التحريف والتكييف، ومنَّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واكتفوا بنفي النقائص بقوله عزّ من قائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ⑪﴾ [الشورى] وبقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ [الإخلاص]. وقال سعيد بن جبير: «**ما لم يعرفه البدريون فليس من الدين**». (٤/ ٥)

[٧] ثبت عن الربيع بن سليمان أنه قال: سألت الشافعي - رحمه الله تعالى -/ عن صفات الله تعالى؟ فقال: «حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحده، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل، إلا ما وصف به نفسه أو على لسان نبيِّه - عليه الصلاة والسلام -». (٤/ ٥ - ٦)

[٨] ثبت عن الحسن البصري أنه قال: «لقد تكلم مُطرِّف على هذه الأعواد بكلام ما قيل قبله، ولا يقال بعده قالوا: وما هو يا أبا سعيد؟ قال: الحمد لله الذي مِن الإيمان به: الجهل بغير ما وصف به نفسه». وقال سحنون: «من العلم بالله السكوت عن غير ما وصف به نفسه». وثبت عن الحميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير أنه قال: أصول السُّنَّة - فذكر أشياء - ثم قال: «وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]. ومثل: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ

بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]. وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسُّنَّة ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]. ومن زعم غير هذا فهو جهمي». (٤/٦)

٩ **مذهب السلف ـ رضوان الله عليهم ـ إثبات الصفات، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات،** وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وعلى/ هذا مضى السلف كلهم. (٤/٦ ـ ٧)

١٠ بلغني عمن ذهب إلى التأويل لهذه الآيات والأخبار من أكابرهم: الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه. ورأيته لبعض شيوخهم في كتابه قال: اختلف أصحابنا في أخبار الصفات؛ فمنهم من أمرّها كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل، مع نفي التشبيه عنها. وهو مذهب السلف، فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه بقول المنازع. (٤/٧)

١١ من كان قصده الحق وإظهار الصواب؛ اكتفى بما قدمناه، ومن كان قصده الجدال، والقيل والقال والمكابرة؛ لم يزده التطويل إلا خروجًا عن سواء السبيل. (٤/٧)

١٢ ما أحسن ما جاء عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال: «**عليك بلزوم السُّنَّة فإنها لك بإذن الله عصمة. فإن السُّنَّة إنما جعلت ليستن بها ويقتصر عليها**، وإنما سنَّها من قد علم ما في خلافها من الزلل والخطأ والحمق والتعمق. فارض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم، **فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا. ولهم كانوا على كشفها أقوى، وبتفصيلها لو كان فيها أحرى،**/ وإنهم لهم السابقون، وقد بلغهم عن نبيِّهم ما يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة، فلئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم حدثٌ حَدَث بعدهم، فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، واختار ما نحته فكره على ما تلقوه عن نبيِّهم، وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان. ولقد وصفوا منه ما يكفي، وتكلموا منه بما يشفي، فمن دونهم مقصر، ومن فوقهم مفرط. لقد قصر دونهم أناس فجفوا، وطمح آخرون فغلّوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم». (٤/٧ ـ ٨)

١٣ أما كونهم أعلم ممن بعدهم وأحكم، وأن مخالفهم أحق بالجهل والحشو: فنبين ذلك بالقياس المعقول من غير احتجاج بنفس الإيمان بالرسول، كما قال الله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]

فأخبر: أنه سيريهم الآيات المرئية المشهودة حتى يتبين لهم أن القرآن حق. ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ [فصلت]؛ أي: بإخبار الله ربك في القرآن وشهادته بذلك. (٤/ ٩)

١٤ من المعلوم أن **أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال،** ويمتازون عنهم بما ليس عندهم. فإن المنازع لهم لا بد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقًا أخرى؛ مثل المعقول والقياس، والرأي والكلام، والنظر والاستدلال، والمحاجة والمجادلة، والمكاشفة والمخاطبة، والوجد والذوق، ونحو ذلك، وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها؛ **فهم أكمل الناس عقلًا، وأعدلهم قياسًا، وأصوبهم رأيًا، وأسدهم كلامًا، وأصحهم نظرًا، وأهداهم استدلالًا، وأقومهم جدلًا، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهامًا، وأحدهم بصرًا ومكاشفة، وأصوبهم سمعًا/ ومخاطبة، وأعظمهم وأحسنهم وجدًا وذوقًا.** (٤/ ٩ ـ ١٠)

١٥ هذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم، ولأهل السُّنَّة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل. فكل من استقرأ أحوال العالم **وجد المسلمين أحدَّ وأسدَّ عقلًا، وأنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال.** وكذلك أهل السُّنَّة والحديث، تجدهم كذلك متمتعين؛ وذلك لأن **اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه.** قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]. وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾﴾ [النساء]. وهذا يعلم **تارة** بموارد النزاع بينهم وبين غيرهم، فلا تجد مسألة خولفوا فيها إلا وقد تبين أن الحق معهم. **وتارة** بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم، أو بشهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل. **وتارة** بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض. **وتارة** بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى، وتشهد بالضلال على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم. فأما شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض: فهذا أمر ظاهر معلوم بالحس والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين، لا تجد في الأمة عُظّم أحد تعظيمًا أعظم مما عظموا به، ولا تجد غيرهم يعظم إلا بقدر ما وافقهم فيه، كما لا ينقص إلا بقدر ما خالفهم،/ حتى إنك تجد المخالفين لهم كلهم وقت الحقيقة يقر بذلك. (٤/ ١٠ ـ ١١)

١٦ قال الإمام أحمد: «**آية ما بيننا وبينهم يوم الجنائز**». فإن الحياة بسبب اشتراك الناس في المعاش يعظم الرجل طائفته، فأما وقت الموت فلا بد من الاعتراف بالحق من عموم الخلق. ولهذا لم يعرف في الإسلام مثل جنازته، مسح المتوكل موضع الصلاة عليه فوجد ألف ألف وستمائة ألف، سوى من صلَّى في الخانات والبيوت، وأسلم يومئذ من اليهود والنصارى عشرون ألفًا. وهو إنما نبل عند الأمة باتباع الحديث والسُّنَّة، وكذلك الشافعي وإسحاق وغيرهما، إنما نبلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسُّنَّة. (٤/ ١١)

١٧ لم ينبل أحد من الطوائف ورؤوسهم عند الأمة إلا بما معه من الإثبات والسُّنَّة، فالمعتزلة أولًا ـ وهم فرسان الكلام ـ إنما يحمدون ويعظمون عند أتباعهم، وعند من يغضي عن مساوئهم، لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسُّنَّة والحديث، وردهم على الرافضة بعض ما خرجوا فيه عن السُّنَّة والحديث: من إمامة الخلفاء،/ وعدالة الصحابة، وقبول الأخبار، وتحريف الكلم عن مواضعه، والغلو في علي، ونحو ذلك. (٤/ ١١ ـ ١٢)

١٨ الشيعة المتقدمون كانوا يرجحون على المعتزلة بما خالفوهم فيه: من إثبات الصفات، والقدر والشفاعة، ونحو ذلك. وكذلك كانوا يستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج: من تكفير علي وعثمان وغيرهما، وما كفروا به المسلمين من الذنوب، ويستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة من إدخال الواجبات في الإيمان. ولهذا قالوا بالمنزلة وإن لم يهتدوا إلى السُّنَّة المحضة. (٤/ ١٢)

١٩ متكلمة أهل الإثبات: مثل الكلابية والكرامية والأشعرية، إنما قبلوا واتبعوا واستحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان: من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب، وبيان تناقض حججهم. وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السُّنَّة والجماعة. فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السُّنَّة والحديث. وإما الرد على من خالف السُّنَّة والحديث ببيان تناقض حججهم. ولم يتبع أحد مذهب الأشعري ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين أو كلاهما. وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنما يحبه وينتصر له/ بذلك. (٤/ ١٢ ـ ١٣)

٣٠ كان[١] له من موافقة مذهب السُّنَّة والحديث في الصفات، والقدر والإمامة، والفضائل والشفاعة، والحوض والصراط والميزان، وله من الردود على المعتزلة والقدرية، والرافضة والجهمية، وبيان تناقضهم؛ ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك، ويعرف له حقه وقدره. (٤/ ١٣)

٣١ الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله: هي من جنس المجاهد المنتصر. فالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: «**الذب عن السُّنَّة أفضل من الجهاد**». والمجاهد قد يكون عدلًا في سياسته، وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور، كما قال النبي ﷺ: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم». ولهذا مضت السُّنَّة بأن يغزى مع كل أمير؛ برًّا كان أو فاجرًا. والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة،/وهو مع النية الحسنة مشكور باطنًا وظاهرًا، ووجه شكره: نصره للسُّنَّة والدين، فهكذا المنتصر للإسلام والسُّنَّة يشكر على ذلك من هذا الوجه. (٤/ ١٣ ـ ١٤)

٣٢ حَمْد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله، وسُنَّة رسوله، وشرعه من جميع الأصناف؛ إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات: هي ما وافق طاعة الله ورسوله من التصديق بخبر الله والطاعة لأمره، وهذا هو السُّنَّة، **فالخير كله ـ باتفاق الأمة ـ هو فيما جاء به الرسول ﷺ**. وكذلك ما يذم من يذم من المنحرفين عن السُّنَّة والشريعة وطاعة الله ورسوله إلا بمخالفة ذلك. (٤/ ١٤)

٣٣ إن مخالفة المسلم الصحيح الإيمان النص إنما يكون: لعدم علمه به، أو لاعتقاده صحة ما عارضه. لكن هو فيما ظهر من السُّنَّة وعظُم أمره، يقع بتفريط من المخالف وعدوان، فيستحق من الذم ما لا يستحقه في النص الخفي. وكذلك فيما يوقع الفرقة والاختلاف، يعظم فيه أمر المخالفة للسُّنَّة. (٤/ ١٥)

٣٤ اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه، حتى صاروا يلعنون الرافضة والجهمية وغيرهم على المنابر، حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة، فلعنوا الكلابية والأشعرية، كما كان في مملكة الأمير محمود بن سبكتكين، وفي

(١) أبو الحسن الأشعري.

دولة السلاجقة ابتداء. وكذلك الخليفة القادر ربما اهتم بذلك، واستشار المعتزلة من الفقهاء ورفعوا إليه أمر القاضي أبي بكر ونحوه، وهموا به حتى كان يختفي، وإنما تستر بمذهب الإمام أحمد وموافقته. ثم ولى النظام وسعوا في رفع اللعنة، واستفتوا من استفتوه من فقهاء العراق؛ كالدامغاني الحنفي وأبي إسحاق الشيرازي، وفتواهما حجة على من بخراسان من الحنفية والشافعية. وقد قيل: إن أبا إسحاق استعفى من ذلك فألزموه، وأفتوا بأنه لا يجوز لعنتهم ويعزر من يلعنهم، وعلل الدامغاني: بأنهم طائفة من المسلمين. وعلل أبو إسحاق ـ مع ذلك ـ: بأن لهم ذبًّا وردًّا على أهل البدع المخالفين للسُّنَّة، فلم يمكن المفتي أن يعلل رفع الذم إلا بموافقة السُّنَّة والحديث. (٤/ ١٥)

٢٥ رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد[1] فتوى طويلة فيها أشياء حسنة، قد سئل بها عن مسائل متعددة، قال فيها:/ «ولا يجوز شغل المساجد بالغناء والرقص ومخالطة المردان، ويعزر فاعله تعزيرًا بليغًا رادعًا، وأما لبس الحلق والدمالج[2] والسلاسل والأغلال، والتختم بالحديد والنحاس؛ فبدعة وشهرة. وشر الأمور محدثاتها، وهي لهم في الدنيا، وهي لباس أهل النار، وهي لهم في الآخرة إن ماتوا على ذلك. ولا يجوز السجود لغير الله من الأحياء والأموات، ولا تقبيل القبور ويعزر فاعله. ومن لعن أحدًا من المسلمين عزر على ذلك تعزيرًا بليغًا. والمؤمن لا يكون لعّانًا، وما أقرَبه من عود اللعنة عليه». قال: «ولا تحل الصلاة عند القبور، ولا المشي عليها من الرجال والنساء، ولا تعمل مساجد للصلاة فإنه اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». قال: «وأما لعن العلماء لأئمة الأشعرية فمن لعنهم عزر، وعادت اللعنة عليه، فمن لعن من ليس أهلًا للعنة وقعت اللعنة عليه، والعلماء أنصار فروع الدين، والأشعرية أنصار أصول الدين». قال: «وأما دخولهم النيران فمن لا يتمسك بالقرآن فإنه فتنة لهم ومضلة لمن يراهم، كما يفتتن الناس بما يظهر على يدي الدجال، فإنه من ظهر على يديه خارق فإنه يوزن بميزان الشرع، فإن كان على الاستقامة كان ما ظهر على يديه كرامة، ومن لم يكن على

(١) العز بن عبد السلام، كما بيّنه في نفس المجلد (٤/ ٦٥) فقال: «كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام».

(٢) الدمالج: مفردها الدُّمْلَج، وهو المعضد من الحلي. «لسان العرب» «دملج».

الاستقامة كان ذلك فتنة، كما يظهر على يدي الدجال من إحياء الميت وما يظهر من جنته وناره، فإن الله يضل من لا خلاق له بما يظهر على يدي هؤلاء./ وأما من تمسك بالشرع الشريف فإنه لو رأى من هؤلاء من يطير في الهواء، أو يمشي على الماء، فإنه يعلم أن ذلك فتنة للعباد. انتهى. (٤/ ١٥ ـ ١٧)

٢٦ الفقيه أبو محمد أيضًا إنما منع اللعن وأمر بتعزير اللاعن لأجل ما نصروه[1] من «أصول الدين»، وهو ما ذكرناه من موافقة القرآن والسُّنَّة والحديث، والرد على من خالف القرآن والسُّنَّة والحديث. ولهذا كان الشيخ أبو إسحاق يقول: «إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة». وهذا ظاهر عليه وعلى أئمة أصحابه في كتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية ببغداد، ولهذا قال أبو القاسم ابن عساكر في «مناقبه»: «ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير مفترقين، حتى حدثت فتنة ابن القشيري، ثم بعد حدوث الفتنة وقبلها لا تجد من يمدح الأشعري بمدحة؛ إلا إذا وافق السُّنَّة والحديث، ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السُّنَّة والحديث». وهذا إجماع من جميع هذه الطوائف على تعظيم السُّنَّة والحديث، واتفاق شهاداتهم على أن الحق في ذلك. (٤/ ١٧)

٢٧ تجد أعظمهم موافقة لأئمة السُّنَّة والحديث أعظم عند جميعهم ممن هو دونه. فالأشعري نفسه لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السُّنَّة؛ كان عندهم أعظم من أتباعه. والقاضي أبو بكر ابن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك؛ كان أعظم عندهم من غيره. وأما مثل الأستاذ أبي المعالي/ وأبي حامد ونحوهما ممن خالفوا أصوله في مواضع، فلا تجدهم يُعظِّمون إلا بما وافقوا فيه السُّنَّة والحديث، وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في الفقه الموافق للسُّنَّة والحديث، ومما ذكروه في الأصول مما يوافق السُّنَّة والحديث، وما ردوه مما يخالف السُّنَّة والحديث. وبهذا القدر ينتحلون السُّنَّة وينحلونها؛ وإلا لم يصح ذلك.
وكانت الرافضة والقرامطة ـ علماؤها وأمراؤها ـ قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية حتى غلبت على الشام والعراق، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى تكريت، وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة، فجاءت بعد ذلك السلجوقية

(١) أي: الأشاعرة وأهل الكلام.

حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان وحجروهم بمصر. وكان في وقتهم من الوزراء مثل: نظام الملك، ومن العلماء مثل: أبي المعالي الجويني، فصاروا بما يقيمونه من السُّنَّة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك. وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه؛ كأبي الوليد الباجي والقاضي أبي بكر ابن العربي ونحوهما، لا يعظمون إلا بموافقة السُّنَّة والحديث. وأما الأكابر مثل: ابن حبيب وابن سحنون ونحوهما؛ فلون آخر.

(٤/ ١٧ ـ ١٨)

٢٨ أبو محمد ابن حزم فيما صنفه من «الملل والنحل» إنما يستحمد بموافقة/ السُّنَّة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل «القدر» و«الإرجاء» ونحو ذلك؛ بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة. وكذلك ما ذكره في «باب الصفات» فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السُّنَّة والحديث؛ لكونه يثبت في الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها. ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك. (٤/ ١٨ ـ ١٩)

٢٩ الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث، وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى. وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث، باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات، ونحوه من عبادات القلوب. مضمومًا إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني، ودعوى متابعة الظواهر. وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر. ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال،/ والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة، ما لا يجتمع مثله لغيره. فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح. وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء. (٤/ ١٩ ـ ٢٠)

٣٠ تعظيم أئمة الأمة وعوامها للسُّنَّة والحديث وأهله في الأصول والفروع من الأقوال والأعمال: أكثر من أن يذكر هنا، وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوي؛ كانت السُّنَّة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك، مثل دولة المهدي والرشيد ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان، ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين. كان أهل السُّنَّة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل. فإن المهدي قتل من المنافقين الزنادقة من لا يحصي عدده إلا الله، والرشيد كان كثير الغزو والحج. (٤/ ٢٠)

٣١ لما انتشرت الدولة العباسية وكان في أنصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ حيث قال: «الفتنة هاهنا»؛ ظهر حينئذ كثير من البدع، وعُرِّبت أيضًا إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم؛ من المجوس الفرس والصابئين الروم والمشركين الهند، وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس وأحسنهم إيمانًا وعدلًا وجودًا، فصار يتتبع المنافقين الزنادقة كذلك. (٤/ ٢٠)

٣٢ كان خلفاء بني العباس أحسن تعاهدًا للصلوات في أوقاتها من بني أمية،/ فإن أولئك كانوا كثير الإضاعة لمواقيت الصلاة. كما جاءت فيهم الأحاديث: «سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة»؛ لكن كانت البدع في القرون الثلاثة الفاضلة مقموعة، وكانت الشريعة أعز وأظهر، وكان القيام بجهاد أعداء الدين من الكافرين والمنافقين أعظم. (٤/ ٢٠ - ٢١)

٣٣ التسوية بين المؤمن والمنافق والمسلم والكافر؛ أعظم الظلم، وطلب الهدى عند أهل الضلال؛ أعظم الجهل. (٤/ ٢١)

٣٤ كان في أيام المتوكل قد عزَّ الإسلام حتى ألزم أهل الذمة بالشروط/ العمرية؛ وألزموا الصغار، فعزت السُّنَّة والجماعة، وقمعت الجهمية والرافضة ونحوهم، وكذلك في أيام المعتضد والمهدي والقادر، وغيرهم من الخلفاء الذين كانوا أحمد سيرة وأحسن طريقة من غيرهم، وكان الإسلام في زمنهم أعز، وكانت السُّنَّة بحسب ذلك. وفي دولة بني بويه ونحوهم: الأمر بالعكس، فإنهم كان فيهم أصناف المذاهب المذمومة؛ قوم منهم زنادقة وفيهم قرامطة كثيرة، ومتفلسفة ومعتزلة ورافضة، وهذه الأشياء كثيرة فيهم غالبة عليهم. فحصل في أهل الإسلام والسُّنَّة في

أيامهم من الوهن ما لم يعرف، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك، وجرت حوادث كثيرة.
(٤/٢١ ـ ٢٢)

٣٥ لما كانت مملكة محمود بن سبكتكين من أحسن ممالك بني جنسه؛ كان الإسلام والسُّنَّة في مملكته أعز، فإنه غزا المشركين من أهل الهند، ونشر من العدل ما لم ينشره مثله، فكانت السُّنَّة في أيامه ظاهرة، والبدع في أيامه مقموعة. (٤/٢٢)

٣٦ السلطان نور الدين محمود الذي كان بالشام؛ عز أهل الإسلام والسُّنَّة في زمنه، وذل الكفار وأهل البدع ممن كان بالشام ومصر وغيرهما؛ من الرافضة والجهمية ونحوهم. وكذلك ما كان في زمنه من خلافة بني العباس/ ووزارة ابن هبيرة لهم، فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام. ولهذا كان له من العناية بالإسلام والحديث ما ليس لغيره. (٤/٢٢ ـ ٢٣)

٣٧ ما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بني جنسهم بالضلال، ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك؛ فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع، وكذلك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السُّنَّة وعجائزهم؛ كثير. وأئمة السُّنَّة والحديث لا يرجع منهم أحد؛ لأن الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد. وكذلك ما يوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال، وهم لا يشهدون لأهل البدع إلا بالضلال. (٤/٢٣)

٣٨ الذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول؛ إنما يعيبهم بقلة المعرفة، أو بقلة الفهم. أما **الأول**: فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو بآثار لا تصلح للاحتجاج. وأما **الثاني**: فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة؛ بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك./ والأمر راجع إلى شيئين: **إما** زيادة أقوال غير مفيدة يظن أنها مفيدة؛ كالأحاديث الموضوعة. **وإما** أقوال مفيدة لكنهم لا يفهمونها؛ إذ كان اتباع الحديث يحتاج **أولًا**: إلى صحة الحديث. **وثانيًا**: إلى فهم معناه؛ كاتباع القرآن. فالخلل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين، ومن عابهم من الناس فإنما يعيبهم بهذا. ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الأصول والفروع، وبآثار

مفتعلة وحكايات غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وربما تأولوه على غير تأويله، ووضعوه على غير موضعه. ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف، قد يكفرون ويضللون ويبدعون أقوامًا من أعيان الأمة ويجهلونهم، ففي بعضهم من التفريط في الحق والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضه خطأً مغفورًا، وقد يكون منكرًا من القول وزورًا، وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ العقوبات؛ فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم، وقد رأيت من هذا عجائب. لكن هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل، ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور ما لا يعلمه إلا من أحاط بكل شيء علمًا؛ لكن **كل شر يكون في بعض المسلمين فهو في غيرهم/ أكثر، وكل خير يكون في غيرهم فهو فيهم أعلى وأعظم، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم.** (٤/ ٢٣ ـ ٢٥)

٣٩ **ما أحسن قول الإمام أحمد: ضعيف الحديث خير من رأي فلان.** (٤/ ٢٥)

٤٠ لأهل الحديث من المزية: أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه حق، وقد آمنوا بذلك. وأما المتكلمة: فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه ولا يعلمون أنه حق. وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة؛ بل إما في تأييده؛ وإما في فرع من الفروع، وأولئك يحتجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة. إذا عرف هذا؛ فقد قال الله تعالى عن أتباع الأئمة من أهل الملل المخالفين للرسل: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]. (٤/ ٢٥)

٤١ إذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين؛ فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك: هم أعلمهم بآثار المرسلين، وأتبعهم لذلك. فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم المتبعون لها، هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة، وهم أهل السُّنَّة والحديث من هذه الأمة، فإنهم يشاركون سائر الأمة فيما عندهم من أمور الرسالة، ويمتازون عنهم بما اختصوا به من العلم الموروث عن الرسول، مما يجهله غيرهم أو يكذب به. (٤/ ٢٦)

٤٢ محمد ﷺ أنزل الله كتابه مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه، فهو الأمين على جميع الكتب، وقد بلّغ أبين البلاغ وأتمه وأكمله، وكان أنصح

الخلق لعباد الله، وكان بالمؤمنين رؤوفًا رحيمًا. بلَّغ الرسالة وأدّى الأمانة وجاهد في الله حق جهاده، وعبد الله حتى أتاه اليقين. فأسعد الخلق وأعظمهم نعيمًا وأعلاهم درجة أعظمهم اتباعًا وموافقة له علمًا وعملًا. (٤/ ٢٦)

٤٣ إن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بني آدم حشوًا، وقولًا للباطل، وتكذيبًا للحق في مسائلهم ودلائلهم، لا يكاد ـ والله أعلم ـ تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك. (٤/ ٢٧)

مناظرة الشيخ للمتكلمين

٤٤ قلت مرة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم ـ وأنا إذ ذاك صغير، قريب العهد من الاحتلام ـ: كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل؛ **إما** في الدلائل، **وإما** في المسائل، **إما** أن يقولوا مسألة تكون حقًّا لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة، **وإما** أن تكون المسألة باطلًا. فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا، وذكر «مسألة التوحيد»، فقلت: التوحيد حق، لكن اذكر ما شئت من أدلتهم التي تعرفها حتى أذكر لك ما فيه. فذكر بعضها بحروفه حتى فهم الغلط، وذهب إلى ابنه ـ وكان أيضًا من المتعصبين لهم ـ فذكر ذلك له، قال: فأخذ يعظم ذلك علي. فقلت: أنا لا أشك في التوحيد، ولكن أشك في هذا الدليل المعين، ويدلك على ذلك أمور: **أحدها**: أنك تجدهم أعظم الناس شكًّا واضطرابًا، وأضعف الناس علمًا ويقينًا، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم ويشهده الناس منهم، وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا. وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل، ومن المعلوم أن **الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة**، وأحسن/ أحوال صاحبه أن يكون بمنزلة العامي، وإنما **العلم في جواب السؤال**، ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ؛ إذ كل منهم يقدح في أدلة الآخر. (٤/ ٢٧ ـ ٢٨)

٤٥ قيل: إن الأشعري ـ مع أنه من أقربهم إلى السُّنَّة والحديث وأعلمهم بذلك ـ صنف في آخر عمره كتابًا في تكافؤ الأدلة؛ يعني: أدلة علم الكلام. فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى في طريقهم، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي: «**أكثر الناس شكًّا عند الموت أهل الكلام**». (٤/ ٢٨)

٤٦ أبو عبد الله الرازي من أعظم الناس في هذا الباب ـ باب الحيرة والشك والاضطراب ـ لكن هو مسرف في هذا الباب، بحيث له نَهَمَة في التشكيك دون التحقيق؛ بخلاف غيره فإنه يحقق شيئًا ويثبت على نوع من الحق؛ لكن بعض الناس قد يثبت على باطل محض[1]؛ بل لا بد فيه من نوع من الحق. وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم في الفلسفة والكلام: ابن واصل الحموي، كان يقول: «أستلقي على قفاي وأضع الملحفة على نصف وجهي، ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء، واعتراض هؤلاء وهؤلاء، حتى يطلع الفجر ولم يترجح عندي شيء». ولهذا أنشد الخطابي:

حجج تهافت كالزجاج تخالها ... حقًّا وكل كاسر مكسور

فإذا كانت هذه حال حججهم فأي لغو باطل وحشو يكون أعظم من هذا؟/ وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا إلى الحشو أهل الحديث والسُّنَّة؟ الذين هم أعظم الناس علمًا ويقينًا وطمأنينة وسكينة، وهم الذين يعلمون؛ ويعلمون أنهم يعلمون، وهم بالحق يوقنون لا يشكون ولا يمترون. (٤/٢٨ ـ ٢٩)

٤٧ أما ما أوتيه علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والمعرفة والهدى؛ فأمر يجل عن الوصف؛ ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة المتكلمين. وهذا ظاهر مشهود لكل أحد. (٤/٢٩)

٤٨ **جزْم العلم غير جزْم الهوى**. فالجازم بغير علم يجد من نفسه أنه غير عالم بما جزم به. والجازم بعلم يجد من نفسه أنه عالم؛ إذ كون الإنسان عالمًا وغير عالم، مثل كونه سامعًا ومبصرًا وغير سامع ومبصر. فهو يعلم من نفسه ذلك، مثل ما يعلم من نفسه كونه محبًّا ومبغضًا، ومريدًا وكارهًا، ومسرورًا ومحزونًا، ومنعمًا ومعذبًا، وغير ذلك. ومن شك في كونه يعلم مع كونه يعلم، فهو بمنزلة من جزم بأنه علم وهو لا يعلم. وذلك نظير من شك في كونه سمع ورأى، أو جزم بأنه سمع ورأى ما لم يسمعه ويراه. والغلط أو الكذب يعرض للإنسان في كل واحد من طرفي النفي والإثبات؛ لكن هذا الغلط أو الكذب العارض لا يمنع أن يكون الإنسان جازمًا بما لا يشك فيه من ذلك، كما يجزم بما يجده من الطعوم والأراييح، وإن كان قد يعرض له من الانحراف ما يجد به الحلو مرًّا. (٤/٢٩)

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: غير محض.

٤٩ الأسباب العارضة لغلط الحس الباطن أو الظاهر والعقل، بمنزلة المرض العارض لحركة البدن والنفس، والأصل هو الصحة في الإدراك وفي الحركة، فإن الله خلق عباده على الفطرة. وهذه الأمور يعلم الغلط فيها بأسبابها الخاصة؛ كالمُرَّة الصفراء العارضة للطعم، وكالحول في العين ونحو ذلك، وإلا فمن حاسب نفسه على ما يجزم به، وجد أكثر الناس الذين يجزمون بما لا يجزم به إنما جزمهم لنوع من الهوى، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩]. (٤/ ٣٠)

٥٠ اليهود يصممون ويصرون على باطلهم؛ لما في نفوسهم من الكبر والحسد والقسوة، وغير ذلك من الأهواء. وأما النصارى فأعظم ضلالًا منهم، وإن كانوا في العادة والأخلاق أقل منهم شرًّا، فليسوا جازمين بغالب ضلالهم؛ بل عند الاعتبار تجد من ترك الهوى من الطائفتين، ونظر نوع نظر تبين له الإسلام حقًّا. (٤/ ٣٠)

٥١ إن معرفة الإنسان بكونه يعلم أو لا يعلم: مرجعه إلى وجود نفسه عالمة؛ ولهذا لا نحتج على منكر العلم إلا بوجودنا نفوسنا عالمة؛ كما احتجوا على منكري الأخبار المتواترة بأنا نجد نفوسنا عالمة بذلك، وجازمة به كعلمنا وجزمنا بما أحسسناه. **وجعل المحققون وجود العلم بخبر من الأخبار هو الضابط في حصول التواتر**؛ إذ لم يحدوه بعدد ولا صفة؛ بل متى حصل العلم كان هو المعتبر. والإنسان يجد نفسه عالمة، وهذا حق./ فإنه لا يجوز أن يستدل الإنسان على كونه عالمًا بدليل، فإن علمه بمقدمات ذلك الدليل يحتاج إلى أن يجد نفسه عالمة بها، فلو احتاج علمه بكونه عالمًا إلى دليل، أفضى إلى الدور أو التسلسل؛ ولهذا لا يحس الإنسان بوجود العلم عند وجود سببه إن كان بديهيًّا، أو إن كان نظريًّا إذا علم المقدمتين. وبهذا استدل على منكري إفادة النظر العلم. (٤/ ٣٠ ـ ٣١)

٥٢ **العلم يحصل في النفس كما تحصل سائر الإدراكات والحركات**، بما يجعله الله من الأسباب وعامة ذلك بملائكة الله تعالى؛ فإن الله سبحانه ينزل بها على قلوب عباده من العلم والقوة وغير ذلك ما يشاء. ولهذا قال النبي ﷺ لحسان: «اللَّهُمَّ أيده بروح القدس». وقال تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقال ﷺ: «من طلب القضاء واستعان عليه وُكل إليه، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده». وقال عبد الله بن مسعود: «كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر». وقال ابن مسعود أيضًا: «إن للمَلَك

لَمَّة، وللشيطان لمة، فلمة الملَك إيعاد بالخير وتصديق بالحق، ولمة الشيطان إيعاد بالشر وتكذيب بالحق». وهذا الكلام الذي قاله ابن مسعود هو محفوظ/عنه، وربما رفعه بعضهم إلى النبي ﷺ. وهو **كلام جامع لأصول ما يكون من العبد من علم وعمل؛ من شعور وإرادة**. (٤/ ٣١ ـ ٣٢)

٥٣ إن العبد له **قوة** الشعور والإحساس والإدراك، **وقوة** الإرادة والحركة، وإحداهما أصل الثانية مستلزمة لها، والثانية مستلزمة للأولى ومكملة لها، فهو بالأولى يصدق بالحق ويكذب بالباطل، وبالثانية يحب النافع الملائم له ويبغض الضار المنافي له، والله ـ سبحانه ـ خلق عباده على الفطرة التي فيها معرفة الحق والتصديق به، ومعرفة الباطل والتكذيب به، ومعرفة النافع الملائم والمحبة له، ومعرفة الضار المنافي والبغض له بالفطرة. فما كان حقًّا موجودًا صدقت به الفطرة، وما كان حقًّا نافعًا عرفته الفطرة، فأحبته واطمأنت إليه، وذلك هو المعروف، وما كان باطلًا معدومًا كذبت به الفطرة، فأبغضته الفطرة فأنكرته. قال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. (٤/ ٣١)

٥٤ الإنسان كما سمّاه النبي ﷺ حيث قال: «أصدق الأسماء حارث وهمام»، فهو دائمًا يهم ويعمل؛ لكنه لا يعمل إلا ما يرجو نفعه أو دفع مضرته؛ ولكن قد يكون ذلك الرجاء مبنيًّا على اعتقاد باطل؛ **إما** في نفس المقصود: فلا يكون نافعًا ولا ضارًّا. **وإما** في الوسيلة: فلا تكون طريقًا إليه، وهذا جهل. وقد يعلم أن هذا الشيء يضره ويفعله، ويعلم أنه ينفعه ويتركه؛ لأن ذلك العلم عارضه ما في نفسه من طلب لذة أخرى، أو دفع ألم آخر جاهلًا ظالمًا، حيث قدم هذا على ذاك. ولهذا قال أبو العالية: «سألت أصحاب محمد/ ﷺ عن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]. فقالوا: «**كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت، فقد تاب من قريب**». (٤/ ٣٢ ـ ٣٣)

٥٥ إذا كان الإنسان لا يتحرك إلا راجيًا، وإن كان راهبًا خائفًا لم يسع إلا في النجاة، ولم يهرب إلا من الخوف: فالرجاء لا يكون إلا بما يلقى في نفسه من الإيعاد بالخير الذي هو طلب المحبوب أو فوات المكروه، فكل بني آدم له اعتقاد فيه تصديق بشيء وتكذيب بشيء، وله قصد وإرادة لما يرجوه مما هو عنده محبوب ممكن الوصول إليه، أو لوجود المحبوب عنده، أو لدفع المكروه عنه. (٤/ ٣٣)

٥٦ الله خلق العبد يقصد الخير فيرجوه بعمله، فإذا كذب بالحق فلم يصدق به ولم يرج الخير فيقصده ويعمل له؛ كان خاسرًا بترك تصديق الحق وطلب الخير، فكيف إذا كذب بالحق وكره إرادة الخير؟! فكيف إذا صدق بالباطل وأراد الشر؟! فذكر عبد الله بن مسعود: «أن لقلب ابن آدم **لمة** من الملك، **ولمة** من الشيطان، **فلمة الملك** تصديق بالحق»: وهو ما كان من غير جنس الاعتقاد الفاسد. «**ولمة الشيطان** هو تكذيب بالحق وإيعاد بالشر»: وهو ما كان من جنس إرادة الشر وظن وجوده: إما مع رجائه إن كان مع هوى نفس، **وإما** مع خوفه إن كان غير محبوب لها. وكل من الرجاء والخوف مستلزم للآخر. (٤/ ٣٣)

٥٧ **مبدأ** العلم الحق والإرادة الصالحة من لمة الملك. **ومبدأ** الاعتقاد الباطل، والإرادة الفاسدة من لمة الشيطان. قال الله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ﴾ [البقرة: ٢٦٨]. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]؛ أي: يخوفكم أولياءه. وقال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ ۖ﴾ [الأنفال: ٤٨]. والشيطان وسواس خناس إذا ذكر العبد ربه خنس، فإذا غفل عن ذكره وسوس، فلهذا كان ترك ذكر الله سببًا ومبدأ لنزول الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة في القلب، ومِن ذكر الله تعالى تلاوة كتابه وفهمه، ومذاكرة العلم، كما قال معاذ بن جبل: «ومذاكرته تسبيح». (٤/ ٣٤)

٥٨ تنازع أهل الكلام في حصول العلم في القلب عقب النظر في الدليل، **فقال بعضهم**: ذلك على سبيل التولد. **وقال المنكرون** للتولد: بل ذلك بفعل الله تعالى. والنظر **إما** متضمن للعلم، **وإما** موجب له. وهذا ينصره المنتسبون للسُّنَّة من المتكلمين ومن وافقهم من الفقهاء؛ من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم. **وقالت المتفلسفة**: بل ذلك يحصل بطريق الفيض من العقل الفعال عند استعداد النفس لقبول الفيض. وقد يزعمون أن العقل الفعال هو جبريل. (٤/ ٣٤)

٥٩ أما **قول القائلين**: إن ذلك بفعل الله؛ فهو صحيح بناء على أن الله هو معلم كل علم، وخالق كل شيء؛ لكن هذا كلام مجمل ليس فيه بيان لنفس السبب/ الخاص. وأما **قول القائلين بالتولد**: فبعضه حق وبعضه باطل؛ فإن كان دعواهم أن العلم المتولد هو حاصل بمجرد قدرة العبد؛ فذلك باطل قطعًا؛ ولكن هو حاصل بأمرين: قدرة

العبد، والسبب الآخر؛ كالقوة التي في السهم، والقبول الذي في المحل. ولا ريب أن النظر هو بسبب؛ ولكن الشأن فيما به يتم حصول العلم. (٤/ ٣٤ ـ ٣٥)

٦٠ أما زعم المتفلسفة: أنه بالعقل الفعال؛ فمن الخرافات التي لا دليل عليها. وأبطل من ذلك زعمهم: أن ذلك هو جبريل. وزعمهم: أن كل ما يحصل في عالم العناصر من الصور الجسمانية وكمالاتها فهو من فيضه وبسببه؛ فهو من أبطل الباطل. ولكن إضافتهم ذلك إلى أمور روحانية صحيح في الجملة؛ فإن الله ﷻ يدبر أمر السمٰوات والأرض بملائكته التي هي السفراء في أمره، ولفظ «الملك» يدل على ذلك. وبذلك أخبرت الأنبياء، وقد شهد الكتاب والسُّنَّة من ذلك بما لا يتسع هذا الموضع لذكره، كما ذكره النبي ﷺ في ملائكة تخليق الجنين وغيره. (٤/ ٣٥)

٦١ لا بد أن يعلم أن المبدأ في شعور النفس وحركتها هم الملائكة أو الشياطين. فالملك يلقي التصديق بالحق والأمر بالخير، والشيطان يلقي التكذيب بالحق والأمر بالشر. والتصديق والتكذيب مقرونان بنظر الإنسان؛ كما أن الأمر والنهي مقرونان بإرادته. (٤/ ٣٥)

٦٢ الدليل الهادي ـ على العموم والإطلاق ـ هو كتاب الله وسُنَّة نبيِّه، فإن الذي جاءت به الشريعة من نوعي النظر هو ما يفيد وينفع ويحصل الهدى، وهو بذكر الله وما نزل من الحق. فإذا أراد النظر والاعتبار في الأدلة المطلقة من غير تعيين مطلوب، فذلك النظر في كتاب الله وتدبره؛ كما قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾ [المائدة]. (٤/ ٣٦)

٦٣ أما النظر في مسألة معينة وقضية معينة؛ لطلب حكمها والتصديق بالحق فيها، والعبد لا يعرف ما يدله على هذا أو هذا: فمجرد هذا النظر لا يفيد؛ بل قد يقع له تصديقات يحسبها حقًّا وهي باطل، وذلك من إلقاء الشيطان. وقد يقع له تصديقات تكون حقًّا وذلك من إلقاء الملك. (٤/ ٣٧)

٦٤ إذا كان النظر في الدليل الهادي ـ وهو القرآن ـ فقد يضع الكلم مواضعه، ويفهم مقصود الدليل فيهتدي بالقرآن، وقد لا يفهمه أو يحرف الكلم عن مواضعه، فيضل به ويكون ذلك من الشيطان. (٤/ ٣٧)

٦٥ الناظر في الدليل بمنزلة المترائي للهلال؛ قد يراه وقد لا يراه لعشى في بصره، وكذلك أعمى القلب،/ وأما **الناظر في المسألة: فهذا يحتاج إلى شيئين: إلى أن يظفر بالدليل الهادي، وإلى أن يهتدي به وينتفع**. فأمره الشرع بما يوجب أن ينزل على قلبه الأسباب الهادية، ويصرف عنه الأسباب المعوقة، وهو ذكر الله تعالى والغفلة عنه. (٤/ ٣٧ ـ ٣٨)

٦٦ **ذكر الله يعطي الإيمان، وهو أصل الإيمان**. والله سبحانه هو رب كل شيء ومليكه، وهو معلم كل علم وواهبه، فكما أن نفسه أصل لكل شيء موجود، فذكره والعلم به أصل لكل علم، وذكره في القلب. والقرآن يعطي العلم المفصل فيزيد الإيمان، كما قال جندب بن عبد الله البجلي وغيره من الصحابة: «تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيمانًا». ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيِّه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ①﴾ [العلق]. فأمره أن يقرأ باسم الله، فتضمن هذا الأمر بذكر الله وما نزل من الحق، وقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ① خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ② ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ③ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ④﴾ [العلق]. فذكر سبحانه أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة عمومًا وخصوصًا، وهو الإنسان. وأنه المعلم للعلم عمومًا وخصوصًا للإنسان، وذكر التعليم بالقلم الذي هو آخر المراتب؛ ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذي في القلب. (٤/ ٣٨)

٦٧ العبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى، طالب سائل، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله. كما قال: «يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم». (٤/ ٣٩)

٦٨ جاء الأثر: «تفكروا في المخلوق ولا تتفكروا في الخالق»؛ لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة وهي المخلوقات./ وأما الخالق جل جلاله فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة. فيذكره العبد، وبالذكر وبما أخبر به عن نفسه يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة، لا تنال بمجرد التفكير والتقدير؛ أعني: من العلم به نفسه، فإنه الذي لا تفكير فيه. (٤/ ٣٩ ـ ٤٠)

٦٩ كثير من أرباب العبادة والتصوف يأمرون بملازمة الذكر، ويجعلون ذلك هو باب الوصول إلى الحق. وهذا حسن إذا ضموا إليه تدبر القرآن والسُّنَّة واتباع

ذلك، وكثير من أرباب النظر والكلام يأمرون بالتفكر والنظر ويجعلون ذلك هو الطريق إلى معرفة الحق. والنظر صحيح إذا كان في حق ودليل. (٤/ ٤٠)

٧٠ **حصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم**، فالجسم يحس بالطعام والشراب، وكذلك القلوب تحس بما يتنزل إليها من العلوم التي هي طعامها وشرابها، كما قال النبي ﷺ: «إن كل آدِب يحب أن تؤتى مأدبته، وإن مأدبة الله هي القرآن». (٤/ ٤١)

٧١ كما أن لله ملائكة موكلة بالسحاب والمطر، فله ملائكة موكلة بالهدى والعلم. هذا رزق القلوب وقوتها، وهذا رزق الأجساد وقوتها. قال الحسن/ البصري في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة]. قال: «**إن من أعظم النفقة نفقة العلم**»، أو نحو هذا الكلام. وفي أثر آخر: «نعمت العطية ونعمت الهدية؛ الكلمة من الخير يسمعها الرجل فيهديها إلى أخ له مسلم». وفي أثر آخر عن أبي الدرداء: «ما تصدق عبد بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها إخوانًا له مؤمنين، فيتفرقون وقد نفعهم الله بها». أو ما يشبه هذا الكلام. وعن كعب بن عجرة قال: «ألا أهدي لك هدية؟ فذكر الصلاة على النبي ﷺ». وروى ابن ماجه في «سننه» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل علمًا ثم يعلمه أخاه المسلم». وقال معاذ بن جبل: «عليكم بالعلم فإن طلبه عبادة، وتعلمه لله حسنة، وبذله لأهله قربة، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، والبحث عنه جهاد، ومذاكرته تسبيح». (٤/ ٤١ ـ ٤٢)

٧٢ معلم الخير يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر، والله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير؛ لما في ذلك من عموم النفع لكل شيء، وعكسه كاتموا العلم فإنهم يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون. قال طائفة من السلف: «إذا كتم الناس العلم فعمل بالمعاصي احتبس القطر، فتقول البهائم: اللَّهُمَّ عصاة بني آدم، فإنا مُنعنا القطر بسبب ذنوبهم». (٤/ ٤٢)

٧٣ هذا حال أئمة المسلمين وسلف الأمة وحملة الحجة: فإنهم يخبرون بما عندهم من اليقين والطمأنينة والعلم الضروري، كما في الحكاية المحفوظة عن نجم الدين الكبري لما دخل عليه متكلمان، **أحدهما**: أبو عبد الله الرازي، **والآخر**: من متكلمي المعتزلة، وقالا: يا شيخ؛ بلغنا أنك تعلم علم اليقين. فقال: نعم أنا أعلم علم اليقين. فقالا: كيف يمكن ذلك ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر،

فلم يقدر أحدنا أن يقيم على الآخر دليلًا؟ ـ وأظن الحكاية في تثبيت الإسلام ـ فقال: ما أدري ما تقولان؛ ولكن أنا أعلم علم اليقين. فقالا: صف لنا علم اليقين. فقال: علم اليقين ـ عندنا ـ واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها، فجعلا يقولان: واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها؟! ويستحسنان هذا الجواب. (٤/ ٤٣)

٧٤ طريق أهل الكلام تقسيم العلوم إلى ضروري وكسبي، أو بديهي ونظري. **فالنظري الكسبي**: لا بد أن يُرَد إلى مقدمات ضرورية أو بديهية، فتلك لا تحتاج إلى دليل، وإلا لزم الدور أو التسلسل. والعلم الضروري: **هو الذي/ يلزم نفس المخلوق لزوما لا يمكنه الانفكاك عنه**، فالمرجع في كونه ضروريًّا إلى أنه يعجز عن دفعه عن نفسه. (٤/ ٤٣ ـ ٤٤)

٧٥ أخبر الشيخ[١]: أن علومهم ضرورية، وأنها ترد على النفوس على وجه تعجز عن دفعه. فقالا له: ما الطريق إلى ذلك؟ فقال: تتركان ما أنتما فيه وتسلكان ما أمركما الله به من الذكر والعبادة. فقال الرازي: أنا مشغول عن هذا. وقال المعتزلي: أنا قد احترق قلبي بالشبهات وأحب هذه الواردات، فلزم الشيخ مدة ثم خرج من محل عبادته، وهو يقول: والله يا سيدي ما الحق إلا فيما يقوله هؤلاء المشبهة ـ يعني: المثبتين للصفات؛ فإن المعتزلة يسمون الصفاتية مشبهة ـ وذلك أنه علم علمًا ضروريًّا لا يمكنه دفعه عن قلبه: أن رب العالم لا بد أن يتميز عن العالم، وأن يكون بائنًا منه له صفات تختص به، وأن هذا الرب الذي تصفه الجهمية إنما هو عدم محض. (٤/ ٤٤)

٧٦ الحكاية المشهورة عن الشيخ العارف أبي جعفر الهمداني لأبي المعالي الجويني، لما أخذ يقول على المنبر: كان الله ولا عرش. فقال: يا أستاذ دعنا من ذكر العرش ـ يعني: لأن ذلك إنما جاء في السمع ـ أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: «يا الله» إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو، لا تلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه، وقال: حيرني الهمداني حيرني الهمداني ونزل./ وذلك لأن

(١) يعني: نجم الدين الكبري.

نفس استوائه على العرش بعد أن خلق السمٰوات والأرض في ستة أيام علم بالسمع الذي جاءت به الرسل، كما أخبر الله به في القرآن والتوراة. وأما كونه عاليًا على مخلوقاته بائنًا منهم: فهذا أمر معلوم بالفطرة الضرورية، التي يشترك فيها جميع بني آدم. **وكل من كان بالله أعرف وله أعبد، ودعاؤه له أكثر، وقلبه له أذكر؛ كان علمه الضروري بذلك أقوى وأكمل. فالفطرة مكملة بالفطرة المنزلة، فإن الفطرة تعلم الأمر مجملًا، والشريعة تفصله وتبيّنه وتشهد بما لا تستقل الفطرة** به، فهذا هذا. (٤/ ٤٤ ـ ٤٥)

٧٧ **كل من استحكم في بدعته يرى أن قياسه يطرد**؛ لما فيه من التسوية بين المتماثلين عنده ـ وإن استلزم ذلك كثرة مخالفة النصوص ـ وهذا موجود في المسائل العلمية الخبرية، والمسائل العملية الإرادية. (٤/ ٤٦)

٧٨ تجد المتكلم قد يطرد قياسه طردًا مستمرًّا، فيكون في ظاهر الأمر أجود ممن نقضها، وتجد المستن الذي شاركه في ذلك القياس قد يقول ما يناقض ذلك القياس في مواضع، مع استشعار التناقض **تارة** وبدون استشعاره **تارة**، وهو الأغلب. وربما يخيل بفروق ضعيفة، فهو في نقض علته والتفريق بين المتماثلين فيها، يظهر أنه دون الأول في العلم والخبرة، وطرد القول وليس كذلك؛ بل هو خير من الأول. فإن ذلك القياس الذي اشتركا فيه كان فاسدًا في أصله لمخالفة النص والقياس الصحيح، فالذي طرده أكثر فسادًا وتناقضًا من هذا الذي نقضه. وهذا شأن كل من وافق غيره على قياس ليس هو في نفس الأمر بحق، وكان أحدهما من النصوص في مواضع ما يخالف ذلك القياس، وهذا يسميه الفقهاء في مواضع كثيرة: الاستحسان. (٤/ ٤٦)

٧٩ تجد القائلين بالاستحسان الذي تركوا فيه القياس لنصٍّ، خيرًا من الذين طردوا القياس وتركوا النص،/ ولهذا يروى عن أبي حنيفة أنه قال: «لا تأخذوا بمقاييس زُفَر فإنكم إن أخذتم بمقاييسه حرمتم الحلال وحللتم الحرام». فإن زفر كان كثير الطرد لما يظنه من القياس، مع قلة علمه بالنصوص، وكان أبو يوسف نظره بالعكس، كان أعلم بالحديث منه. ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها زفر أصحابه عامتها قياسية، ولا يكون إلا قياسًا ضعيفًا عند التأمل، وتوجد المسائل التي يخالف فيها أبو يوسف أبا حنيفة ـ واتبعه محمد عليها ـ عامتها اتبع فيها النصوص والأقيسة الصحيحة؛ لأن أبا يوسف رحل بعد موت أبي حنيفة إلى الحجاز، واستفاد من علم السنن التي كانت عندهم ما لم تكن مشهورة بالكوفة، وكان يقول: «لو رأى

صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت»، لعلمه بأن صاحبه ما كان يقصد إلا اتباع الشريعة؛ لكن قد يكون عند غيره من علم السنن ما لم يبلغه. وهذا أيضًا حال كثير من الفقهاء بعضهم مع بعض، فيما وافقوا عليه من قياس لم تثبت صحته بالأدلة المعتمدة، فإن الموافقة فيه توجب طرده، ثم أهل النصوص قد ينقضونه، والذين لا يعلمون النصوص يطردونه. وكذلك هذه حال أكثر متكلمة أهل الإثبات مع متكلمة النفاة في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك، قد يوافقونهم على قياس فيه نفي ثم يطرده أولئك، فينفون به ما أثبتته النصوص، والمثبتة لا تفعل ذلك؛/ بل لا بد من القول بموجب النص، فربما قالوا ببعض معناها، وربما فرقوا بفرق ضعيف. وأصل ذلك: موافقة أولئك على القياس الضعيف، وذلك في مثل مسائل الجسم والجوهر وغير ذلك. (٤/٤٦ ـ ٤٨)

٨٠ هكذا تجد هذا حال من أعان ظالمًا في الأفعال، فإن الأفعال لا تقع إلا عن إرادة، فالظالم يطرد إرادته فيصيب من أعانه، أو يصيب ظلمًا لا يختاره هذا، فيريد المعين أن ينقض الطرد ويخص علته، ولهذا يقال: «**من أعان ظالمًا بُلي به**». وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال، وأهل البدع والفجور، وكل من خالف الكتاب والسُّنَّة؛ من خبر أو أمر أو عمل؛ فهو ظالم. (٤/٤٨)

٨١ إن بني آدم في كثير من المواضع قد لا يعلمون حقيقة القسط، ولا يقدرون على فعله؛ بل ما كان إليه أقرب وبه أشبه كان أمثل، وهي الطريقة المثلى. (٤/٤٨)

٨٢ إن ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم أهل السُّنَّة والجماعة؛ من المعرفة واليقين والطمأنينة، والجزم الحق والقول الثابت والقطع بما هم عليه؛ أمر لا ينازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين. (٤/٤٩)

٨٣ **الوجه الثاني**: أنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالًا من قول إلى قول، وجزمًا بالقول في موضع وجزمًا بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين. فإن الإيمان كما قال فيه قيصر لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ: «هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد». ولهذا قال بعض السلف ـ عمر بن عبد العزيز أو غيره ـ: «**من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل**». أما أهل السُّنَّة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم

رجع قط عن قوله واعتقاده؛ بل هم أعظم الناس صبرًا على ذلك، وإن امتحنوا بأنواع المحن وفتنوا بأنواع الفتن. وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة، حتى كان مالك رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «لا تغبطوا أحدًا لم يصبه في هذا الأمر بلاء». يقول: إن الله لا بدّ أن يبتلي المؤمن فإن صبر رفع درجته. (٤/ ٥٠)

٨٤ من صبر من أهل الأهواء على قوله فذاك لما فيه من الحق؛ إذ لا بد في كل بدعة ـ عليها طائفة كبيرة ـ من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويوافق عليه أهل السُّنَّة والحديث ما يوجب قبولها؛ إذ الباطل المحض لا يقبل بحال. (٤/ ٥١)

٨٥ الثبات والاستقرار في أهل الحديث والسُّنَّة أضعاف أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة. (٤/ ٥١)

٨٦ المتفلسف أعظم اضطرابًا وحيرة في أمره من المتكلم؛ لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف. (٤/ ٥١)

٨٧ أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقًا واختلافًا، مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به قام عليه البرهان. وأهل السُّنَّة والحديث أعظم الناس اتفاقًا وائتلافًا، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب؛ كان إلى الاتفاق والائتلاف أقرب. (٤/ ٥١)

٨٨ أهل الإثبات من المتكلمين ـ مثل الكلابية والكرامية والأشعرية ـ أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المعتزلة، فإن في المعتزلة من الاختلافات وتكفير بعضهم بعضًا ـ حتى ليكفر التلميذ أستاذه ـ من جنس ما بين الخوارج، وقد ذكر من صنف في فضائح المعتزلة من ذلك ما يطول وصفه، ولست تجد اتفاقًا وائتلافًا إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقًا واختلافًا إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود]. فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولًا وفعلًا، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك. (٤/ ٥٢)

٨٩ لما كانت الفلاسفة أبعد عن اتباع الأنبياء، كانوا أعظم اختلافًا، والخوارج والمعتزلة والروافض لما كانوا أيضًا أبعد عن السُّنَّة والحديث، كانوا أعظم

افتراقًا في هذه، لا سيما الرافضة، فإنه يقال: إنهم أعظم الطوائف اختلافًا؛ وذلك لأنهم أبعد الطوائف عن السُّنَّة والجماعة؛ بخلاف المعتزلة فإنهم أقرب إلى ذلك منهم. (٤/ ٥٢)

٩٠ المخالفون لأهل الحديث هم مظنة فساد الأعمال: **إما** عن سوء عقيدة ونفاق. **وإما** عن مرض في القلب وضعف إيمان. ففيهم من ترك الواجبات، واعتداء الحدود، والاستخفاف بالحقوق، وقسوة القلب، ما هو ظاهر لكل أحد. وعامة شيوخهم يرمون بالعظائم، وإن كان فيهم من هو معروف بزهد وعبادة، ففي زهد بعض العامة من أهل السُّنَّة وعبادته ما هو أرجح مما هو فيه. (٤/ ٥٣)

٩١ **من المعلوم أن العلم أصل العمل، وصحة الأصول توجب صحة الفروع،** والرجل لا يصدر عنه فساد العمل إلا لشيئين: **إما** الحاجة، **وإما** الجهل. فأما العالم بقبح الشيء الغني عنه، فلا يفعله اللَّهُمَّ إلا من غلب هواه عقله، واستولت عليه المعاصي، فذاك لون آخر، وضرب ثان. وأيضًا فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله في الإسلام مقالة يكفر قائلها عموم المسلمين حتى أصحابه، وفي التعميم ما يغني عن التعيين فأي فريق/أحق بالحشو والضلال من هؤلاء؟ وذلك يقتضي وجود الردة فيهم كما يوجد النفاق فيهم كثيرًا. (٤/ ٥٣ ـ ٥٤)

٩٢ اليهود والنصارى يعلمون: أن محمدًا ﷺ بعث بها وكفَّر مخالفها؛ مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله: من الملائكة والنبيين والشمس والقمر والكواكب والأصنام وغير ذلك، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام. (٤/ ٥٤)

٩٣ حكي عن الجهم بن صفوان أنه ترك الصلاة أربعين يومًا لا يرى وجوبها؛ كرؤساء العشائر مثل: الأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن، ونحوهم ممن ارتد عن الإسلام ودخل فيه، ففيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب، وفيهم من لم يكن كذلك. أو يقال: هم لما فيهم من العلم يشبهون بعبد الله بن أبي سرح الذي كان/ كاتب الوحي، فارتد ولحق بالمشركين، فأهدر النبي ﷺ دمه عام الفتح، ثم أتى به عثمان إليه فبايعه على الإسلام. فمن صنف في مذهب المشركين ونحوهم أحسن أحواله أن يكون مسلمًا. فكثير من رؤوس هؤلاء هكذا تجده: تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة. وتارة يعود إليه مع مرض في قلبه ونفاق. وقد يكون له حال ثالثة يغلب الإيمان فيها النفاق؛ لكن قلَّ أن يسلموا من نوع نفاق. (٤/ ٥٤ ـ ٥٥)

٩٤ منهم[1] من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام، كما صنف الرازي كتابه في «**عبادة الكواكب والأصنام**»، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه **ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين**، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام. ومن العجب أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسُّنَّة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل. وربما حكي إنكار النظر عن بعض أئمة السُّنَّة، وهذا مما ينكرونه عليهم،/ فيقال لهم: ليس هذا بحق، فإن أهل السُّنَّة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم. والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السُّنَّة وعلمائها أنه أنكر ذلك؛ بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك؛ ولكن وقع اشتراك في لفظ «النظر والاستدلال» ولفظ «الكلام» فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال. (٤/ ٥٥ ـ ٥٦)

٩٥ طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه «أصول الدين» وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم. فإذا أنكر أهل الحق والسُّنَّة ذلك، قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين، وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى «أصول الدين»، وإنما أنكروا ما سمّاه هذا أصول الدين. (٤/ ٥٦)

٩٦ الدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بيَّن أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بيَّن فروع الدين دون أصوله. (٤/ ٥٦)

٩٧ عامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسُّنَّة، كما كان/ الزهري يقول: كان علماؤنا يقولون: «**الاعتصام بالسُّنَّة هو النجاة**». وقال مالك: «**السُّنَّة سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق**». وذلك أن السُّنَّة والشريعة والمنهاج: هو الصراط المستقيم الذي يوصل العباد إلى الله. والرسول: هو الدليل الهادي الخرِّيت في هذا الصراط. (٤/ ٥٦ ـ ٥٧)

٩٨ العجب أن مِن هؤلاء[2] من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث ـ لا

---

(١) يعني: المتكلمين.

(٢) من أهل الكلام.

سيما/ في أخبار الصفات ـ حمل الحديث على عقله، وصرح بتقديمه على الحديث، وجعل عقله ميزانًا للحديث، فليت شعري هل عقله هذا كان مصرحًا بتقديمه في الشريعة المحمدية، فيكون من السبيل المأمور باتباعه؟ أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل؟ (٤/ ٥٧ ـ ٥٨)

٩٩ هؤلاء الاتحادية وأمثالهم إنما أتوا من قلة العلم والإيمان بصفات الله، التي يتميز بها عن المخلوقات، وقلة اتباع السُّنَّة وطريقة السلف في ذلك؛ بل قد يعتقدون من التجهم ما ينافي السُّنَّة، تلقيًا لذلك عن متفلسف أو متكلم، فيكون ذلك الاعتقاد صادًّا لهم عن سبيل الله، كلما أرادت قلوبهم أن تتقرب إلى ربها وتسلك الصراط المستقيم إليه وتعبده ـ كما فطروا عليه وكما بلغتهم الرسل من علوه وعظمته ـ صرفتهم تلك العوائق المضلة عن ذلك، حتى تجد خلقًا من مقلدة الجهمية يوافقهم بلسانه. وأما قلبه فعلى الفطرة والسُّنَّة وأكثرهم لا يفهمون ما النفي الذي يقولونه بألسنتهم؛ بل يجعلونه تنزيهًا مطلقًا مجملًا. ومنهم من لا يفهم قول الجهمية؛ بل يفهم من النفي معنًى صحيحًا، ويعتقد أن المثبت يثبت نقيض ذلك، ويسمع من بعض الناس ذكر ذلك مثل: أن يفهم من قولهم: ليس في جهة ولا له مكان ولا هو في السماء: أنه ليس في جوف السمٰوات، وهذا معنى صحيح. وإيمانه بذلك حق؛ ولكن/ يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك، وليس كذلك؛ بل مرادهم: أنه ما فوق العرش شيء أصلًا، ولا فوق السمٰوات إلا عدم محض؛ ليس هناك إلٰه يعبد، ولا رب يدعى ويسأل، ولا خالق خلق الخلائق، ولا عرج بالنبي إلى ربه أصلًا، هذا مقصودهم. وهذا هو الذي أوقع الاتحادية في قولهم: هو نفس الموجودات؛ إذ لم تجد قلوبهم موجودًا إلا هذه الموجودات، إذا لم يكن فوقها شيء آخر. وهذا من المعارف الفطرية الشهودية الوجودية: أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق، أو وجود آخر مباين له متميز عنه، لا سيما إذا علموا أن الأفلاك مستديرة، وأن الأعلى هو المحيط، فإنهم يعلمون أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق، أو موجود فوقه. فإذا اعتقدوا مع ذلك أنه ليس هناك وجود آخر، ولا فوق العالم شيء؛ لزم أن يقولوا: هو هذا الوجود المخلوق، كما قال الاتحادية. وهذه بعينها هي حجة الاتحادية، وهذا بعينه هو مشرب قدماء الجهمية وحدثائهم، كما يقولون: هو في كل مكان، وليس هو في مكان، ولا يختص بشيء، يجمعون

دائمًا بين القولين المتناقضين؛ لأنهم يريدون إثبات موجود وليس عندهم شيء فوق العالم. فتعين أن يكون هو العالم، أو يكون فيه. ثم يريدون إثبات شيء غير المخلوق/ فيقولون: ليس هو في العالم كما ليس خارجًا عنه، أو يقولون: هو وجود المخلوقات دون أعيانها، أو يقولون: هو الوجود المطلق، فيثبتونه فيما يثبتون إذ كانت قلوبهم متشابهة في النفي والتعطيل، وهو إنكار موجود حقيقي مباين للمخلوقات عال عليها. وإنما يفترقون فيما يثبتونه ويكرهون فطرهم وعقولهم على قبول المحال المتناقض، فيقولون: هو في العالم وليس هو فيه، أو هو العالم وليس إياه، أو يغلبون الإثبات فيقولون: بل هو نفس الوجود أو النفي، فيقولون: ليس في العالم ولا خارجًا عنه، أو يدينون بالإثبات في حال وبالنفي في حال، إذا غلب على أحدهم عقله غلب النفي، وهو أنه ليس في العالم، وإذا غلب عليه الوجد والعبادة رجح الإثبات، وهو أنه في هذا الوجود، أو هو هو. لا تجد جهميًّا إلا على أحد هذه الوجوه الأربعة، وإن تنوّعوا فيما يثبتونه ـ كما ذكرته لك ـ فهم مشتركون في التعطيل. (٤/ ٥٨ ـ ٦٠)

١٠٠ «حديث المعراج» الذي ألفه أبو عبد الله الرازي، الذي احتذى فيه حذو ابن سينا وعين القضاة الهمداني، فإنه روى حديث المعراج بسياق طويل وأسماء عجيبة، وترتيب لا يوجد في شيء من كتب المسلمين؛ لا في الأحاديث الصحيحة، ولا الحسنة ولا الضعيفة المروية عند أهل العلم. وإنما وضعه بعض السُّؤال والطُرُقية، أو بعض شياطين الوعاظ، أو بعض الزنادقة. ثم إنه مع الجهل بحديث المعراج ـ الموجود في كتب الحديث والتفسير والسيرة، وعدوله عما يوجد في هذه الكتب إلى ما لم يسمع من عالم، ولا يوجد/ في أثارة من علم ـ فسَّره بتفسير الصابئة الضالة المنجمين، وجعل معراج الرسول ترقيه بفكره إلى الأفلاك، وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب: فآدم هو القمر، وإدريس هو الشمس، والأنهار الأربعة هي العناصر الأربعة، وأنه عرف الوجود الواجب المطلق، ثم إنه يعظم ذلك ويجعله من الأسرار والمعارف التي يجب صونها عن أفهام المؤمنين وعلمائهم. (٤/ ٦٢ ـ ٦٣)

١٠١ تجد أبا حامد الغزالي ـ مع أن له من العلم بالفقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك، مع الزهد والعبادة وحسن القصد، وتبحره في العلوم الإسلامية أكثر من أولئك ـ يذكر في كتاب «الأربعين» ونحوه كتابه: «المضنون به على غير

أهله»؛ فإذا طلبت ذلك الكتاب واعتقدت فيه أسرار الحقائق وغاية المطالب، وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه، قد غيرت عباراتهم وترتيباتهم. (٤/ ٦٣)

١٠٢ سبب ذلك: أنه كان قد علم بذكائه وصدق طلبه ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب، وآتاه الله إيمانًا مجملًا ـ كما أخبر به عن نفسه ـ وصار يتشوف إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشايخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق، وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين. والأمر كما وجده، لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند خاصة الأمة من العلوم والأحوال، وما وصل إليه السابقون الأولون من العلم والعبادة، حتى نالوا من المكاشفات العلمية، والمعاملات العبادية ما لم ينله أولئك. (٤/ ٦٤)

١٠٣ قال السلف: «**العلم بالكلام هو الجهل**». وكما قال أبو يوسف: «**من طلب العلم بالكلام تزندق**». (٤/ ٦٤)

١٠٤ صار طائفة ممن يرى فضيلته[١] وديانته يدفعون وجود هذه الكتب عنه، حتى كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام ـ فيما علقه عنه ـ ينكر أن يكون «بداية الهداية» من تصنيفه، ويقول: إنما هو تقوُّل عليه. مع أن هذه الكتب مقبولها أضعاف مردودها، والمردود منها أمور مجملة، وليس فيها عقائد ولا أصول الدين. وأما «المضنون به على غير أهله» فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله فيعلمون أن هذا كله كلامه، لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضًا، ولكن كان هو وأمثاله ـ كما قدمت ـ مضطربين لا يثبتون على قول ثابت؛ لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون به إلى طريقة خاصة الخلق، ولم يقدر لهم سلوك طريق خاصة هذه الأمة. (٤/ ٦٥)

١٠٥ كان الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح يقول ـ فيما رأيته بخطه ـ: «أبو حامد كثر القول فيه ومنه. فأما هذه الكتب ـ يعني: المخالفة للحق ـ فلا يلتفت إليها. وأما الرجل فيسكت عنه، ويفوض أمره إلى الله»./ ومقصوده: أنه لا يذكر بسوء؛ لأن عفو الله عن الناسي والمخطئ وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله. ولأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره، وتكفيره الذنوب

---

(١) يعني: فضيلة أبي حامد الغزالي.

بالمصائب، تأتي على محقق الذنوب، فلا يقدم الإنسان على انتفاء ذلك[1] في حق معين إلا ببصيرة، لا سيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح، والعمل الصالح والقصد الحسن. وهو يميل إلى الفلسفة لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية. ولهذا فقد ردّ عليه علماء المسلمين حتى أخص أصحابه أبو بكر ابن العربي فإنه قال: «شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر». (٤/ ٦٥ ـ ٦٦)

١٠٦ قد حكي عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه. ورد عليه أبو عبد الله المازري في كتاب أفرده، ورد عليه أبو بكر الطرطوشي، ورد عليه أبو الحسن المرغيناني رفيقه، رد عليه كلامه في «مشكاة الأنوار» ونحوه، ورد عليه الشيخ أبو البيان، والشيخ أبو عمرو ابن الصلاح، وحذر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النواوي وغيرهما، ورد عليه ابن عقيل، وابن الجوزي، وأبو محمد المقدسي، وغيرهم. (٤/ ٦٦)

فصل: في طرق الخارجين عن طريقة السلف في كلام الرسول ﷺ

١٠٧ إن الخارجين عن طريقة السابقين الأولين من/ المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، لهم في كلام الرسول ثلاث طرق: **طريقة** التخييل، **وطريقة** التأويل، **وطريقة** التجهيل. **فأهل التخييل**: هم الفلاسفة والباطنية الذين يقولون: إنه خيل أشياء لا حقيقة لها في الباطن، وخاصية النبوة عندهم التخييل. **وطريقة التأويل**: طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم يقولون: إن ما قاله له تأويلات تخالف ما دل عليه اللفظ، وما يفهم منه وهو ـ وإن كان لم يبيِّن مراده ولا بيَّن الحق الذي يجب اعتقاده ـ فكان مقصوده أن هذا يكون سببًا للبحث بالعقل، حتى يعلم الناس الحق بعقولهم ويجتهدوا في تأويل ألفاظه إلى ما يوافق قولهم، ليثابوا على ذلك. فلم يكن قصده لهم البيان والهداية والإرشاد والتعليم؛ بل قصده التعمية والتلبيس، ولم يعرفهم الحق حتى ينالوا الحق بعقلهم، ويعرفوا حينئذ أن كلامه لم يقصد به البيان، فيجعلوا حالهم في العلم مع عدمه خيرًا من حالهم مع

(١) أي: المغفرة.

وجوده. وأولئك المتقدمون؛ كابن سينا وأمثاله ينكرون على هؤلاء ويقولون: ألفاظه كثيرة صريحة لا تقبل التأويل، لكن كان قصده التخييل، وأن يعتقد الناس الأمر على خلاف ما هو عليه. **وأما الصنف الثالث** ـ الذين يقولون: إنهم أتباع السلف ـ فيقولون: إنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات، ولا أصحابه/ يعلمون معنى ذلك؛ بل لازم قولهم: أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات؛ بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه، والذين ينتحلون مذهب السلف يقولون: إنهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص؛ بل يقولون ذلك في الرسول، وهذا القول من أبطل الأقوال. ومما يعتمدون عليه من ذلك ما فهموه من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧] ويظنون أن التأويل هو المعنى الذي يسمونه هم تأويلًا وهو مخالف للظاهر. (٤/ ٦٦ ـ ٦٨)

١٠٨ صنَّف الإمام أحمد كتابًا في الرد على هؤلاء وسمّاه: «الرد على/ الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله»، فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه. ولم يقل أحمد ولا أحد من الأئمة: إن الرسول لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها، ولا قالوا: إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه؛ كيف؟ وقد أمر الله بتدبر كتابه، قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]. ولم يقل: بعض آياته، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [محمد: ٢٤]. وقال: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]. وأمثال ذلك في النصوص التي تبيّن أن الله يحب أن يتدبر الناس القرآن كله، وأنه جعله نورًا وهدى لعباده، ومحال أن يكون ذلك مما لا يفهم معناه. (٤/ ٦٩ ـ ٧٠)

١٠٩ أما إثبات الدعوى بمجرد كلام منظوم من شعر أو غيره، فيقال لصاحبه[1]: ينبغي أن تبيّن أن السلف لا يقرون بمن انتحلتهم. وهذا ظاهر فيما ذكره هو وغيره ممن يقولون عن السلف ما لم يقولوه، ولم ينقله عنهم أحد له معرفة بحالهم، وعدل فيما نقل، فإن الناقل لا بد أن يكون عالمًا عدلًا. فإن فرض أن أحدًا نقل مذهب السلف كما يذكره؛ فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف؛ كأبي المعالي وأبي حامد الغزالي وابن الخطيب، وأمثالهم ممن لم يكن لهم من المعرفة

(١) من بعض أهل الكلام.

بالحديث، ما يعدون به من عوام أهل الصناعة فضلًا عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلمًا وأحاديثهما إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر/ عند أهل العلم بالحديث، وبين الحديث المفترى المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب. وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك؛ إما عند الموت، وإما قبل الموت. (٤/ ٧١ ـ ٧٢)

١١٠ أبو الحسن الأشعري: نشأ في الاعتزال أربعين عامًا يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم. (٤/ ٧٢)

١١١ أبو حامد الغزالي مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف، ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث وصنف: «إلجام العوام عن علم الكلام». (٤/ ٧٢)

١١٢ أبو عبد الله محمد بن عمر **الرازي قال** في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات: **لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن**: أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]. وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ/ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم] ثم قال: «ومَن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي». وكان يتمثل كثيرًا:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
لم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

(٤/ ٧٢ ـ ٧٣)

١١٣ إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويقرره، واختار مذهب السلف، وكان يقول: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به». وقال عند موته: «لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت فيما نهوني عنه. والآن: إن لم يتداركني ربي برحمته،

فالويل لابن الجويني، وها أنذا أموت على عقيدة أمي ـ أو قال ـ: عقيدة عجائز نيسابور». (٤/ ٧٣)

١١٤ قال أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: أخبر أنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، وكان ينشد:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها ... وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر ... على ذقن أو قارعًا سن نادم
(٤/ ٧٣)

١١٥ ابن الفارض ـ من متأخري الاتحادية صاحب القصيدة التائية المعروفة «بنظم السلوك»، وقد نظم فيها الاتحاد نظمًا رائق اللفظ، فهو أخبث من لحم/ خنزير في صينية من ذهب. وما أحسن تسميتها بنظم الشكوك، الله أعلم بها وبما اشتملت عليه، وقد نفقت كثيرًا، وبالغ أهل العصر في تحسينها والاعتداد بما فيها من الاتحاد ـ: لما حضرته الوفاة أنشد:

إن كان منزلتي في الحب عندكم ... ما قد لقيت فقد ضيعت أيامي
أمنية ظفرت نفسي بها زمنا ... واليوم أحسبها أضغاث أحلام
(٤/ ٧٣ ـ ٧٤)

١١٦ من أصول الإيمان: أن يثبت الله العبد بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾ [إبراهيم]. والكلمة: أصل العقيدة، فإن الاعتقاد هو الكلمة التي يعتقدها المرء، وأطيب الكلام والعقائد: كلمة التوحيد واعتقاد أن لا إلٰه إلا الله. وأخبث الكلام والعقائد: كلمة الشرك، وهو اتخاذ إلٰه مع الله، فإن ذلك باطل لا حقيقة له، ولهذا قال سبحانه: ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾ ولهذا كان كلما بحث الباحث وعمل العامل على هذه الكلمات والعقائد الخبيثة، لا يزداد إلا ضلالًا وبعدًا عن الحق وعلمًا ببطلانها، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ

فَوَفَّـٰهُ حِسَابَهُۥ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَـٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور]. فذكر سبحانه مثلين: **أحدهما**: مثل الكفر والجهل المركب الذي يحسبه صاحبه موجودًا، وفي الواقع يكون خيالًا معدومًا كالسراب، وأن القلب عطشان إلى الحق كعطش الجسد إلى الماء. فإذا طلب ما ظنه ماء وجده سرابًا، ووجد الله عنده فوفاه حسابه، والله سريع الحساب، وهكذا تجد عامة هؤلاء الخارجين عن السُّنَّة والجماعة. **والمثل الثاني**: مثل الكفر والجهل البسيط الذي لا يتبين فيه صاحبه حقًّا، ولا يرى فيه هدى. **والكفر المركب مستلزم للبسيط، وكل كفر فلا بد فيه من جهل مركب**. فضرب الله سبحانه المثلين بذلك ليبين حال الاعتقاد الفاسد، ويبين حال عدم معرفة الحق ـ وهو يشبه حال المغضوب عليهم والضالين ـ حال المصمم على الباطل حتى يحل به العذاب، وحال الضال الذي لا يرى طريق الهدى. (٤/ ٧٤ ـ ٧٥)

١١٧ كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين وبين الحنيفية، وأتوا بكلام المتفلسفة وبأشياء من الشريعة، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير، ومع هذا فإن طائفة من الناس ـ من بعض أكابر قضاة النواحي ـ يزعم أنه من كلام جعفر الصادق. وهذا قول زنديق، وتشنيع جاهل. (٤/ ٧٩)

١١٨ ما يذكره بعض العامة من ملاحم «ابن غنضب»[1]، ويزعمون أنه كان معلمًا للحسن والحسين: وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم. و«ملاحم ابن غنضب»؛ إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل. وكذلك عامة هذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه، عامتها من الأكاذيب. (٤/ ٧٩)

١١٩ باب الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية؛ لأن تشوف الذين يُغلبون الدنيا على الدين إلى ذلك أكثر، وإن كان لأهل الدين إلى ذلك تشوف، لكن تشوفهم إلى الدين أقوى، وأولئك ليس لهم من الفرقان بين الحق

(١) لعل صوابه: «ابن عقب»، كما في منهاج السُّنَّة (٧/ ١٨٢).

والباطل من النور ما لأهل الدين. فلهذا كثر الكذابون في ذلك، ونفق منه شيء كثير، وأكلت به أموال عظيمة بالباطل، وقتلت به نفوس كثيرة من المتشوفة إلى الملك ونحوها. ولهذا ينوعون طرق الكذب في ذلك ويتعمدون الكذب فيه: تارة بالإحالة على الحركات والأشكال الجسمانية الإلهية؛ من حركات الأفلاك والكواكب والشهب والرعود والبروق والرياح وغير ذلك. وتارة بما يحدثونه هم من الحركات والأشكال؛ كالضرب بالرمل والحصا والشعير والقرعة باليد، ونحو ذلك مما هو من جنس الاستقسام بالأزلام؛ فإنهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هذا الاستقسام بها، سواء كانت قداحًا أو حصى أو غير ذلك مما ذكره أهل العلم بالتفسير. فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام ليستخرج به علم ما يستقبله؛ فهو من هذا الجنس؛ بخلاف الفأل الشرعي وهو الذي كان/ يعجب النبي ﷺ وهو أن يخرج متوكلًا على الله فيسمع الكلمة الطيبة. وكان يعجبه الفأل ويكره الطيرة؛ لأن الفأل تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه، والطيرة معارضة لذلك، فيكره للإنسان أن يتطير، وإنما تضر الطيرة من تطير؛ لأنه أضر نفسه. فأما المتوكل على الله فلا. (٤/ ٨٠ ـ ٨١)

١٢٠ يتعمد خلق كثير الكذب في الرؤيا التي منها الرؤيا الصالحة، وهي جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، وكما كانت الجن تخلط بالكلمة تسمعها من السماء مائة كذبة ثم تلقيها إلى الكهان. ولهذا ثبت في «صحيح مسلم» عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله؛ إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام وإن منا رجالًا يأتون الكهان. قال: «فلا تأتهم». قال: قلت: ومنا رجال يتطيرون. قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصدهم». قال: قلت: ومنا رجال يخطون. قال: «كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك». فإذا كان ما هو من أجزاء النبوة ومن أخبار الملائكة، ما قد يتعمد فيه الكذب الكثير، فكيف بما هو في نفسه مضطرب لا يستقر على أصل؟ فلهذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية، مثل أهل الاتحاد. (٤/ ٨١)

١٢١ تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية؛ مثل أهل الاتحاد، فإن ابن عربي ـ في كتاب «عنقاء مغرب» وغيره ـ أخبر بمستقبلات كثيرة/ عامتها كذب، وكذلك ابن سبعين. وكذلك الذين استخرجوا مدة بقاء هذه الأمة، من

حساب الجمل من حروف المعجم الذي ورثوه من اليهود ومن حركات الكواكب الذي ورثوه من الصابئة، كما فعل أبو نصر الكندي وغيره من الفلاسفة. وكما فعل بعض من تكلم في تفسير القرآن من أصحاب الرازي، ومن تكلم في تأويل وقائع النساك من المائلين إلى التشيُّع. (٤/ ٨١ ـ ٨٢)

١٢٢ من عجيب الأمر: أن هؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية، المخالفين للسُّنَّة والجماعة، يحتج كل منهم بما يقع له من حديث/ موضوع، أو مجمل لا يفهم معناه، وكلما وجد أثرًا فيه إجمال نزله على رأيه، فيحتج بعضهم بالمكذوب؛ مثل المكذوب المنسوب إلى عمر: «كنت كالزنجي»، ومثل ما يروونه من «سر المعراج»، وما يروونه من أن أهل الصفة سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول، فلما نزل الرسول أخبروه، فقال: «من أين سمعتم؟». فقالوا: «كنا نسمع الخطاب». (٤/ ٨٢ ـ ٨٣)

١٢٣ احتجاجهم بنهي بعض الصحابة عن ذكر بعض خفي العلم؛ كقول علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله». وقول عبد الله بن مسعود:/ «ما من رجل يحدث قومًا بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم». وقول عبد الله بن عباس في تفسير الآيات: «ما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت، وكفرك بها تكذيبك بها». وهذه الآثار حق؛ لكن ينزل كل منهم ذاك الذي لم يحدث به على ما يدعيه هو من الأسرار والحقائق، التي إذا كشفت وجدت من الباطل والكفر والنفاق. (٤/ ٨٣ ـ ٨٤)

١٢٤ من المعلوم أن العقل والدين يقتضيان أن جانب النبوة والرسالة أحق بكل تحقيق وعلم ومعرفة وإحاطة بأسرار الأمور وبواطنها. هذا لا ينازع فيه مؤمن. (٤/ ٨٤)

١٢٥ أحسن الحديث وأصدقه كتاب الله، خبره أصدق الخبر، وبيانه أوضح البيان، وأمره أحكم الأمر ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [الجاثية]. وكل/ من اتبع كلامًا أو حديثًا مما يقال: إنه يلهمه صاحبه ويوحى إليه، أو أنه ينشئه ويحدثه مما يعارض به القرآن: فهو من أعظم الظالمين ظلمًا. (٤/ ٨٥ ـ ٨٦)

١٢٦ لما ذكر الله سبحانه قول الذين ما قدروا الله حق قدره، حيث أنكروا الإنزال على البشر، ذكر المتشبهين به المدعين لمماثلته من الأقسام الثلاثة. فإن المماثل له **إما** أن يقول: إن الله أوحى إلي. **أو** يقول: أوحي إلي وألقي إلي وقيل

لي، ولا يسمي القائل. أو يضيف ذلك إلى نفسه ويذكر أنه هو المنشئ له. ووجه الحصر: أنه إما أن يحذف الفاعل أو يذكره، وإذا ذكره فإما أن يجعله من قول الله أو من قول نفسه. فإنه إذا جعله من كلام الشياطين لم يقبل منه، وما جعله من كلام الملائكة فهو داخل فيما يضيفه إلى الله، وفيما حذف فاعله، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]. وتدبر كيف جعل الأولين في حيز الذي جعله وحيًا من الله ولم يسم الموحي، فإنهما من جنس واحد في ادعاء جنس الإنباء، وجعل الآخر في حيز الذي ادعى أن يأتي بمثله، ولهذا قال: ﴿مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ ثم قال: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ فالمفتري للكذب والقائل: أوحي إلي ولم يوح إليه شيء من جملة الاسم الأول، وقد قرن به الاسم الآخر، فهؤلاء الثلاثة المدعون لشبه النبوة. وقد تقدم قبلهم المكذب للنبوة./ فهذا يعم جميع أصول الكفر التي هي تكذيب الرسل أو مضاهاتهم؛ كمسيلمة الكذاب وأمثاله. وهذه هي أصول البدع. (٤/ ٨٦ ـ ٨٧)

١٢٧ المخالف للسُّنَّة يرد بعض ما جاء به الرسول ﷺ أو يعارض قول الرسول بما يجعله نظيرًا له: من رأي أو كشف أو نحو ذلك. فقد تبين أن الذين يسمون هؤلاء وأئمتهم حشوية هم أحق بكل وصف مذموم يذكرونه، وأئمة هؤلاء أحق بكل علم نافع وتحقيق وكشف حقائق، واختصاص بعلوم لم يقف عليها هؤلاء الجهال، المنكرون عليهم المكذبون لله ورسوله. فإن نبزهم بالحشوية إن كان لأنهم يروون الأحاديث بلا تمييز، فالمخالفون لهم أعظم الناس قولًا لحشو الآراء والكلام الذي لا تعرف صحته؛ بل يعلم بطلانه. وإن كان لأن فيهم عامة لا يميزون، فما من فرقة من تلك الفرق إلا ومن أتباعها من أجهل الخلق وأكفرهم، وعوام هؤلاء هم عمار المساجد بالصلوات وأهل الذكر والدعوات. (٤/ ٨٧)

١٢٨ ذكر العلماء ـ كأبي حاتم وغيره ـ: أن علامة الزنادقة تسميتهم لأهل الحديث حشوية. (٤/ ٨٨)

١٢٩ نتكلم بالأسماء التي لا نزاع فيها مثل: لفظ «الإثبات» و«النفي»، فنقول: من المعلوم أن هذا من تلقيب بعض الناس لأهل الحديث الذين يقرونه على ظاهره. فكل من كان عنه أبعد كان أعظم ذمًّا بذلك؛ كالقرامطة ثم الفلاسفة ثم المعتزلة، وهم يذمون بذلك المتكلمة الصفاتية من الكلابية والكرامية والأشعرية والفقهاء

والصوفية وغيرهم. فكل من اتبع النصوص وأقرها سموه بذلك، ومن قال بالصفات العقلية مثل: العلم والقدرة؛ دون الخبرية ونحو ذلك، سمَّى مثبتة الصفات الخبرية حشوية، كما يفعل أبو المعالي الجويني وأبو حامد الغزالي ونحوهما. ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد يتبعه في فقهه وكلامه؛ لكن أبو محمد كان أعلم بالحديث وأتبع له من أبي المعالي وبمذاهب الفقهاء. وأبو المعالي أكثر اتباعًا للكلام، وهما في العربية متقاربان. وهؤلاء يعيبون منازعهم إما لجمعه حشو الحديث من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه، أو لكون اتباع الحديث في مسائل الأصول من مذهب/ الحشو؛ لأنها مسائل علمية والحديث لا يفيد ذلك؛ لأن اتباع النصوص مطلقًا في المباحث الأصولية الكلامية حشو؛ لأن النصوص لا تفي بذلك. فالأمر راجع إلى أحد أمرين: إما ريب في الإسناد أو في المتن: إما لأنهم يضيفون إلى الرسول ما لم يعلم أنه قاله؛ كأخبار الآحاد ويجعلون مقتضاها العلم، وإما لأنهم يجعلون ما فهموه من اللفظ معلومًا، وليس هو بمعلوم لما في الأدلة اللفظية من الاحتمال. ولا ريب أن هذا عمدة كل زنديق ومنافق يبطل العلم بما بعث الله به رسوله؛ تارة يقول: لا نعلم أنهم قالوا ذلك. وتارة يقول: لا نعلم ما أرادوا بهذا القول. ومتى انتفى العلم بقولهم أو بمعناه لم يستفد من جهتهم علم، فيتمكن بعد ذلك أن يقول ما يقول من المقالات، وقد أمن على نفسه أن يعارض بآثار الأنبياء؛ لأنه قد وكل ثغرها بذينك الدامحين الدافعين لجنود الرسول عنه، الطاعنين لمن احتج بها. وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة، وإن كان يقر بتعظيمهم وكمالهم إقرار من لا يتلقى من جهتهم علمًا، فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفة يعطي السَّكَّة[1] والخطبة رسمًا ولفظًا، كتابة وقولًا، من غير أن يكون له أمر أو نهي مطاع. فله صورة الإمامة بما جعل له من السكة والخطبة، وليس له حقيقتها. وهذا القدر ـ وإن استجازه كثير من الملوك ـ لعجز بعض الخلفاء عن/ القيام بواجبات الإمارة من الجهاد والسياسة، كما يفعل ذلك كثير من نواب الولاة لضعف مستنيبه وعجزه؟ فيتركب من تقدم ذي المنصب والبيت وقوة نائبه صلاح الأمر، أو فعل ذلك لهوى ورغبة في الرئاسة، ولطائفته دون من هو أحق بذلك منه، وسلك مسلك المتغلبين بالعدوان، فمن

(١) حديدة منقوشة يضرب عليها الدرهم. «القاموس».

المعلوم أن المؤمن بالله ورسوله لا يستجيز أن يقول في الرسالة: إنها عاجزة عن تحقيق العلم وبيانه، حتى يكون الإقرار بها مع تحقيق العلم الإلٰهي من غيرها موجبًا لصلاح الدين، ولا يستجيز أن يتعدى عليها بالتقدم بين يدي الله ورسوله، ويقدم علمه وقوله على علم الرسول وقوله، ولا يستجيز أن يسلط عليها التأويلات العقلية ويدعي أن ذلك من كمال الدين، وأن الدين لا يكون كاملًا إلا بذلك. وأحسن أحواله أن يدعي أن الرسول كان عالمًا بأن ما أخبر به، له تأويلات وتبيان غير ما يدل عليه ظاهر قوله ومفهومه، وأنه ما ترك ذلك إلا لأنه ما كان يمكنه البيان بين أولئك الأعراب ونحوهم، وأنه وكل ذلك إلى عقول المتأخرين، وهذا هو الواقع منهم. (٤/ ٨٨ ـ ٩٠)

١٣٠ المتفلسفة تقول: إن الرسل لم يتمكنوا من بيان الحقائق؛ لأن إظهارها يفسد الناس ولا تحتمل عقولهم ذلك، ثم قد يقولون: إنهم عرفوها. وقد يقول بعضهم: لم يعرفوها، أو أنا أعرف بها منهم، ثم يبينونها هم بالطرق القياسية الموجودة عندهم. ولم يعقلوا أنه إن كان العلم بها ممكنًا فهو ممكن لهم، كما يدعون أنه ممكن لهم، وإلا فلا سبيل لهم إلى معرفتها بإقرارهم. وكذلك التعبير/ وبيان العلم بالخطاب والكتاب إن لم يكن ممكنًا فلا يمكنكم ذلك، وأنتم تتكلمون وتكتبون علمكم في الكتب. وإن كان ذلك ممكنا فلا يصح قولكم: ـ لم يمكن الرسل ذلك ـ. وإن قلتم: يمكن الخطاب بها مع خاصة الناس دون عامتهم ـ وهذا قولهم ـ فمن المعلوم: أن علم الرسل يكون عند خاصتهم، كما يكون علمكم عند خاصتكم. ومن المعلوم: أن كل من كان بكلام المتبوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها أعلم، وهو بذلك أقوم؛ كان أحق بالاختصاص به. **ولا ريب أن أهل الحديث أعلم الأمة وأخصها بعلم الرسول وعلم خاصته**، مثل الخلفاء الراشدين وسائر العشرة. (٤/ ٩٠ ـ ٩١)

١٣١ خاصة كل إمام أعلم بباطن أموره مثل: مالك بن أنس، فإن ابن القاسم لما كان أخص الناس به وأعلمهم بباطن أمره، اعتمد أتباعه على روايته، حتى إنه تؤخذ عنه مسائل السر التي رواها ابن أبي الغَمر، وإن طعن بعض الناس فيها. وكذلك أبو حنيفة، فأبو يوسف ومحمد وزفر أعلم الناس به، وكذلك غيرهما. (٤/ ٩٢)

١٣٢ قد يكتب العالم كتابًا أو يقول قولًا، فيكون بعض من لم يشافهه به أعلم بمقصوده من بعض من شافهه به، كما قال النبي ﷺ: «فرب مبلغ أوعى من سامع»؛

لكن بكل حال لا بد أن يكون المبلِّغ من الخاصة العالمين بحال المبلغ عنه، كما يكون في أتباع الأئمة من هو أفهم لنصوصهم من بعض أصحابهم. ومن المستقر في أذهان المسلمين: أن ورثة الرسل وخلفاء الأنبياء هم الذين قاموا بالدين علمًا وعملًا، ودعوة إلى الله والرسول، فهؤلاء أتباع الرسول حقًّا، وهم بمنزلة الطائفة الطيبة من الأرض التي زكت فقبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، فزكت في نفسها وزكى الناس بها. وهؤلاء هم الذين جمعوا بين **البصيرة** في الدين **والقوة على الدعوة**، ولذلك كانوا ورثة الأنبياء الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴿٤٥﴾﴾ [صٓ]. / **فالأيدي**: القوة في أمر الله. **والأبصار**: البصائر في دين الله. **فبالبصائر** يدرك الحق ويعرف، **وبالقوة** يتمكن من تبليغه وتنفيذه والدعوة إليه. فهذه الطبقة كان لها قوة الحفظ والفهم والفقه في الدين والبصر والتأويل؛ ففجرت من النصوص أنهار العلوم واستنبطت منها كنوزها، ورزقت فيها فهمًا خاصًّا. (٤/ ٩٢ ـ ٩٣)

١٣٣ **عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حبر الأمة وترجمان القرآن، مقدار ما سمعه من النبي ﷺ لا يبلغ نحو العشرين حديثًا** الذي/ يقول فيه: سمعت ورأيت، وسمع الكثير من الصحابة وبورك له في فهمه والاستنباط منه، حتى ملأ الدنيا علمًا وفقهًا. قال أبو محمد ابن حزم: «وجمعت فتواه في سبعة أسفار كبار». وهي بحسب ما بلغ جامعها، وإلا فعلم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به الناس، وقد سمعوا ما سمع وحفظوا القرآن كما حفظه، ولكن أرضه كانت من أطيب الأراضي وأقبلها للزرع، فبذر فيها النصوص فأنبتت من كل زوج كريم و﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٤﴾﴾ [الجمعة]. (٤/ ٩٣ ـ ٩٤)

١٣٤ أين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟ **وأبو هريرة** أحفظ منه؛ بل هو **حافظ الأمة على الإطلاق**، يؤدي الحديث كما سمعه ويدرسه بالليل درسًا، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها. (٤/ ٩٤)

١٣٥ **لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته؛ بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتباعه باطنًا**

وظاهرًا، وكذلك أهل القرآن. وأدنى خصلة في هؤلاء محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما. (٤/ ٩٣ ـ ٩٥)

١٣٦ **فقهاء الحديث أخبر بالرسول من فقهاء غيرهم،** وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم. (٤/ ٩٥)

١٣٧ من المعلوم: أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونهما، هم أبعد عن معرفة الحديث وأبعد عن اتباعه من هؤلاء. هذا أمر محسوس؛ بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيرًا من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله؛ بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه، وحديث مكذوب موضوع عليه. وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم، سواء كان موضوعًا أو غير موضوع، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكذوبة عليه، عن أحاديث يعلم خاصته بالضرورة اليقينية أنها قوله. وهم/ لا يعلمون مراده؛ بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن فضلًا عن الحديث؛ بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلًا. فمن لا يحفظ القرآن ولا يعرف معانيه، ولا يعرف الحديث ولا معانيه؛ من أين يكون عارفًا بالحقائق المأخوذة عن الرسول؟! (٤/ ٩٥ ـ ٩٦)

١٣٨ إذا تدبر العاقل وجد الطوائف كلها كلما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب؛ كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعد؛ كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره؛ بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلم صحة الحديث. وربما قال: لقوله عليه السلام كذا، وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب. (٤/ ٩٦)

١٣٩ لما بلغ الإمام أحمد عن ابن أبي قتيلة أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة، فقال: قوم سوء. فقام الإمام أحمد وهو ينفض ثوبه، ويقول: زنديق زنديق زنديق. ودخل بيته، فإنه عرف مغزاه. (٤/ ٩٦)

١٤٠ **عيب المنافقين للعلماء بما جاء به الرسول قديم، من زمن المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ**، أما أهل العلم فكانوا يقولون: هم[١] الأبدال؛ لأنهم أبدال

---

(١) أي: أهل الحديث.

الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقة، ليسوا من المعدَمين الذين لا يعرف لهم حقيقة، كل منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي ناب عنهم فيه، هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال، وهذا في الأمرين جميعًا. وكانوا يقولون: هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، الظاهرون على الحق؛ لأن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله معهم، وهو الذي وعد الله بظهوره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا. (٤/٩٧)

فصل: في أن الرسول والسلف علموا حقيقة ما أخبر الله به

١٤١ الرسل **إما** أنهم علموا الحقائق الخبرية والطلبية **أو** لم يعلموها، وإذا علموها: **فإما** أنه كان يمكنهم بيانها بالكلام والكتاب، **أو** لا يمكنهم ذلك. وإذا أمكنهم ذلك البيان: **فإما** أن يمكن للعامة وللخاصة، **أو** للخاصة فقط. فإن قال: إنهم لم يعلموها وإن الفلاسفة والمتكلمين أعلم بها منهم، وأحسن بيانًا لها منهم؛ فلا ريب أن هذا قول الزنادقة المنافقين. (٤/٩٨)

١٤٢ إن قال[1]: إن الرسل مقصدهم صلاح عموم الخلق، وعموم الخلق لا يمكنهم فهم هذه الحقائق الباطنة، فخاطبوهم بضرب الأمثال لينتفعوا بذلك، وأظهروا الحقائق العقلية في القوالب الحسية، فتضمن خطابهم عن الله، وعن اليوم الآخر، من التخييل والتمثيل للمعقول بصورة المحسوس، ما ينتفع به عموم الناس في أمر الإيمان بالله وبالمعاد. وذلك يقرر في النفوس من عظمة الله وعظمة اليوم الآخر، ما يحض النفوس على عبادة الله، وعلى الرجاء والخوف، فينتفعون/ بذلك وينالون السعادة بحسب إمكانهم واستعدادهم، إذ هذا الذي فعلته الرسل هو غاية الإمكان في كشف الحقائق لعموم النوع البشري. ومقصود الرسل: حفظ النوع البشري وإقامة مصلحة معاشه ومعاده. فمعلوم: أن هذا قول حُذَّاق الفلاسفة؛ مثل: الفارابي وابن سينا وغيرهما، وهو قول كل حاذق وفاضل من المتكلمين، في القدر الذي يخالف فيه أهل الحديث. فالفارابي يقول: «إن خاصة النبوة جودة تخييل الأمور المعقولة في الصور المحسوسة»، أو نحو هذه العبارة. وابن سينا يذكر هذا المعنى في مواضع ويقول: «ما كان يمكن موسى بن عمران مع أولئك العبرانيين، ولا يمكن محمدًا مع أولئك العرب الجفاة، أن يبيّنا لهم الحقائق على ما هي عليه،

(١) الشيخ يتكلم عن الزنادقة الباطنيين.

فإنهم كانوا يعجزون عن فهم ذلك، وإن فهموه على ما هو عليه انحلت عزماتهم عن اتباعه؛ لأنهم لا يرون فيه من العلم ما يقتضي العمل». وهذا المعنى يوجد في كلام أبي حامد الغزالي وأمثاله ومن بعده، طائفة منه في «الإحياء» وغير الإحياء، وكذلك في كلام الرازي. (٤/ ٩٨ ـ ٩٩)

١٤٣ منهم[1] من يوجب اتباع الأمور العملية من الأمور الشرعية، وهؤلاء كثيرون في متفقهتهم ومتصوفتهم وعقلاء فلاسفتهم، وإلى هنا كان ينتهي علم ابن سينا؛ إذ تاب والتزم القيام بالواجبات الناموسية. فإن قدماء الفلاسفة كانوا يوجبون اتباع النواميس التي وضعها أكابر حكماء البلاد، فلأن يوجبوا اتباع نواميس الرسل أولى. فإنهم ـ كما قال ابن سينا ـ: «**اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من هذا الناموس المحمدي». وكل عقلاء الفلاسفة متفقون على أنه أكمل وأفضل النوع البشري، وأن جنس الرسل أفضل من جنس الفلاسفة المشاهير**، ثم قد يزعمون أن الرسل والأنبياء حكماء كبار، وأن الفلاسفة الحكماء أنبياء صغار، وقد يجعلونهم صنفين. (٤/ ١٠٠)

١٤٤ هؤلاء الأساطين من الفلاسفة والمتكلمين غاية/ ما يقولون هذا القول، ونحن ذكرنا الأمر على وجه التقسيم العقلي الحاصر؛ لئلا يخرج عنه قسم، ليتبين أن المخالف لعلماء الحديث علمًا وعملًا: إما جاهل، وإما منافق. والمنافق جاهل وزيادة، كما سنبيّنه إن شاء الله. والجاهل هنا فيه شعبة نفاق، وإن كان لا يعلم بها، فالمنكر لذلك جاهل منافق. فقلنا: إن من زعم أنه وكبار طائفته أعلم من الرسل بالحقائق وأحسن بيانًا لها: فهذا زنديق منافق إذا أظهر الإيمان بهم باتفاق المؤمنين، وسيجيء الكلام معه. وإن قال: إن الرسل كانوا أعظم علمًا وبيانًا؛ لكن هذه الحقائق لا يمكن علمها، أو لا يمكن بيانها مطلقًا، أو يمكن الأمران للخاصة. قلنا: فحينئذ لا يمكنكم أنتم ما عجزت عنه الرسل من العلم والبيان. إن قلتم: لا يمكن علمها. قلنا: فأنتم وأكابركم لا يمكنكم علمها بطريق الأولى. وإن قلتم: لا يمكنهم بيانها. قلنا: فأنتم وأكابركم لا يمكنكم بيانها. وإن قلتم: يمكن ذلك للخاصة دون العامة. قلنا: فيمكن ذلك من الرسل للخاصة دون العامة./ فإن ادعوا

---

(١) الاتحادية ونحوهم من المتكلمين.

أنه لم يكن في خاصة أصحاب الرسل من يمكنهم فهم ذلك: جعلوا السابقين الأولين دون المتأخرين في العلم والإيمان. وهذا من مقالات الزنادقة؛ لأنه قد جعل بعض الأمم الأوائل من اليونان والهند ونحوهم، أكمل عقلًا وتحقيقًا للأمور الإلٰهية وللعبادية من هذه الأمة. فهذا من مقالات المنافقين الزنادقة؛ إذ **المسلمون متفقون على أن هذه الأمة خير الأمم وأكملهم، وأن أكمل هذه الأمة وأفضلها هم سابقوها.** إذا سلم ذلك فأعلم الناس بالسابقين وأتبعهم لهم: هم أهل الحديث وأهل السُّنَّة.

(٤/ ١٠٠ ـ ١٠٢)

١٤٥ قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك: «**أصول السُّنَّة عندنا: التمسُّك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع وكل بدعة ضلالة**. والسُّنَّة عندنا: آثار رسول الله ﷺ والسُّنَّة تفسر القرآن وهي دلائل القرآن»؛ أي: دلالات على معناه. (٤/ ١٠٢)

١٤٦ ذكر العلماء **أن الرفض أساس الزندقة، وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقًا زنديقًا، وهو عبد الله بن سبأ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين فقد قدح في نقل الرسالة، أو في فهمها، أو في اتباعها**. فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها، وتارة في اتباعهم لها، وتحيل ذلك على أهل البيت، وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود. والزنادقة من الفلاسفة والنصيرية وغيرهم يقدحون تارة في النقل، وهو/ قول جهالهم، وتارة يقدحون في فهم الرسالة، وهو قول حذاقهم، كما يذهب إليه أكابر الفلاسفة والاتحادية ونحوهم. حتى كان التلمساني مرة مريضًا، فدخل عليه شخص ومعه بعض طلبة الحديث، فأخذ يتكلم على قاعدته في الفكر: أنه حجاب، وأن الأمر مداره على الكشف، وغرضه كشف الوجود المطلق، فقال ذلك الطالب: فما معنى قول أم الدرداء: «أفضل عمل أبي الدرداء: التفكر»؟ فتبرم بدخول مثل هذا عليه، وقال للذي جاء به: كيف يدخل علي مثل هذا؟ ثم قال: أتدري يا بني ما مَثَل أبي الدرداء وأمثاله؟ مَثَلهم: مثل أقوام سمعوا كلامًا وحفظوه لنا حتى نكون نحن الذين نفهمه ونعرف مراد صاحبه، ومثل بريد حمل كتابًا من السلطان إلى نائبه أو نحو ذلك. (٤/ ١٠٢ ـ ١٠٣)

١٤٧ ابن سينا وغيره: يذكر من التنقص بالصحابة ما ورثه من أبيه وشيعته القرامطة، حتى تجدهم إذا ذكروا في آخر الفلسفة حاجة النوع الإنساني إلى الإمامة،

عرَّضوا بقول الرافضة الضلال؛ لكن أولئك يصرحون من السب بأكثر مما يصرح به هؤلاء. (٤/ ١٠٣)

١٤٨ بين الرافضة والقرامطة والاتحادية اقترانًا واشتباهًا يجمعهم أمور منها: الطعن في خيار هذه الأمة، وفيما عليه أهل السُّنَّة والجماعة، وفيما/ استقر من أصول الملة وقواعد الدين، ويدعون باطنًا امتازوا به واختصوا به عمن سواهم، ثم هم مع ذلك متلاعنون متباغضون مختلفون، كما رأيت وسمعت من ذلك ما لا يحصى.
(٤/ ١٠٣ ـ ١٠٤)

١٤٩ المتكلمون المخلطون الذين يكونون تارة مع المسلمين ـ وإن كانوا مبتدعين ـ وتارة مع الفلاسفة الصابئين، وتارة مع الكفار المشركين، وتارة يقابلون بين الطوائف وينتظرون لمن تكون الدائرة، وتارة يتحيرون بين الطوائف. وهذه الطائفة الأخيرة قد كثرت في كثير ممن انتسب إلى الإسلام من العلماء والأمراء وغيرهم، لا سيما لما ظهر المشركون من الترك على أرض الإسلام بالمشرق في أثناء المائة السابعة، كان كثير ممن ينتسب إلى الإسلام فيه من النفاق والردة ما أوجب تسليط المشركين وأهل الكتاب على بلاد المسلمين. فتجد أبا عبد الله الرازي يطعن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم. وهذان هما مقدمتا الزندقة. (٤/ ١٠٤)

١٥٠ **العلم بلغات الأمم ليس مما يجب على الرسل وأصحابهم؛ بل يجب منه ما لا يتم التبليغ إلا به.** (٤/ ١٠٥)

١٥١ قوله: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ۝٣٠ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ۝٣١﴾ [الفرقان]. فبيَّن أن من هجر القرآن فهو من أعداء الرسول، وأن هذه العداوة أمر لا بد منه ولا مفر عنه. (٤/ ١٠٦)

١٥٢ لا ريب أن **الألفاظ في المخاطبات تكون بحسب الحاجات؛** كالسلاح في المحاربات. فإذا كان عدو المسلمين ـ في تحصنهم وتسلحهم ـ على صفة غير الصفة التي كانت عليها فارس والروم؛ كان جهادهم بحسب ما توجبه الشريعة، التي مبناها على تحري ما هو لله أطوع، وللعبد أنفع، وهو الأصلح في الدنيا والآخرة. وقد يكون الخبير بحروبهم أقدر على حربهم ممن ليس كذلك، لا لفضل قوته وشجاعته؛ ولكن لمجانسته لهم، كما يكون الأعجمي المتشبه بالعرب ـ وهم خيار العجم ـ أعلم

بمخاطبة قومه الأعاجم من العربي، وكما يكون العربي المتشبه بالعجم ـ وهم أدنى العرب ـ أعلم بمخاطبة العرب من العجمي. فقد جاء في الحديث: «خيار عجمكم المتشبهون بعربكم، وشرار عربكم المتشبهون بعجمكم». (١٠٧/٤)

١٥٣ لما حاصر النبي ﷺ الطائف رماهم بالمنجنيق، وقاتلهم قتالًا لم يقاتل غيرهم مثله في المزاحفة؛ كيوم بدر وغيره. وكذلك لما حوصر المسلمون عام الخندق، اتخذوا من الخندق ما لم يحتاجوا إليه في غير الحصار. وقيل: إن سلمان أشار عليهم بذلك فسلموا ذلك له؛ لأنه طريق إلى فعل ما أمر الله به ورسوله. (١٠٧/٤)

١٥٤ قاعدة السُّنَّة والبدعة: **أن البدعة في الدين هي: ما لم يشرعه/ الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب. فأما ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، وعلم الأمر بالأدلة الشرعية، فهو من الدين الذي شرعه الله**، وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك. وسواء كان هذا مفعولًا على عهد النبي ﷺ أو لم يكن. فما فعل بعده بأمره ـ من قتال المرتدين والخوارج المارقين، وفارس والروم والترك، وإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وغير ذلك ـ هو من سُنَّته. (١٠٧/٤ ـ ١٠٨)

١٥٥ إن الله بيَّن في كتابه مخاطبة أهل الكتاب وإقامة الحجة عليهم، بما بيَّنه من أعلام رسالة محمد ﷺ وبما في كتبهم من ذلك، وما حرّفوه وبدّلوه من دينهم، وصدق بما جاءت به الرسل قبله، حتى إذا سمع ذلك الكتابي العالم المنصف، وجد ذلك كله من أبين الحجة وأقوم البرهان. (١٠٨/٤)

١٥٦ **المناظرة والمحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف، وإلا فالظالم يجحد الحق الذي يعلمه، وهو المسفسط والمقرمط، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم، وهو المعرض عن النظر والاستدلال**. فكما أن الإحساس الظاهر لا يحصل للمعرض ولا يقوم للجاحد، فكذلك الشهود الباطن لا يحصل للمعرض عن النظر والبحث؛ بل طالب العلم يجتهد في طلبه من طرقه. ولهذا سمي مجتهدًا، كما يسمى المجتهد في العبادة وغيرها مجتهدًا، كما قال بعض السلف: «**ما المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيهم**». وقال أُبي بن كعب وابن مسعود: «**اقتصاد في سُنَّة خير من اجتهاد في بدعة**». وقد قال النبي ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد

فأخطأ فله أجر». وقال معاذ بن جبل ـ ويروى مرفوعًا وهو محفوظ عن معاذ ـ: «عليكم بالعلم، فإن تعليمه حسنة، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة» فجعل الباحث عن العلم مجاهدًا في سبيل الله. (٤/ ١٠٩)

١٥٧ لما كانت المحاجة لا تنفع إلا مع العدل، قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. فالظالم ليس علينا أن نجادله بالتي هي أحسن. وإذا حصَّل من مسلمة أهل الكتاب، الذين علموا ما عندهم بلغتهم، وترجموا لنا بالعربية، انتفع بذلك في مناظرتهم ومخاطبتهم، كما كان عبد الله بن سلام/ وسلمان الفارسي وكعب الأحبار وغيرهم يحدثون بما عندهم من العلم، وحينئذ يستشهد بما عندهم على موافقة ما جاء به الرسول، ويكون حجة عليهم من وجه، وعلى غيرهم من وجه آخر. (٤/ ١٠٩ ـ ١١٠)

١٥٨ الألفاظ العبرية تقارب العربية بعض المقاربة، كما تتقارب الأسماء في الاشتقاق الأكبر، وقد سمعت ألفاظ التوراة بالعبرية من مسلمة أهل الكتاب، فوجدت اللغتين متقاربتين غاية التقارب، حتى صرت أفهم كثيرًا من كلامهم العبري بمجرد المعرفة بالعربية. (٤/ ١١٠)

١٥٩ المعاني الصحيحة إما مقاربة لمعاني القرآن أو مثلها أو بعينها، وإن كان في القرآن من الألفاظ والمعاني خصائص عظيمة. فإذا أراد المجادل منهم أن يذكر ما يطعن في القرآن بنقل أو عقل مثل: أن ينقل عما في كتبهم عن الأنبياء ما يخالف ما جاء به محمد ﷺ، أو خلاف ما ذكره الله في كتبهم، كزعمهم للنبي ﷺ أن الله أمرهم بتحميم الزاني دون رجمه: أمكن للنبي ﷺ والمؤمنين أن يطلبوا التوراة ومن يقرؤوها بالعربية، ويترجمها من ثقات التراجمة؛ كعبد الله بن سلام ونحوه لما قال لحبرهم: «ارفع يدك عن آية الرجم» فإذا هي تلوح. ورجم النبي ﷺ الزانيين منهما بعد أن أقام عليهم الحجة من كتابهم. وذلك أنه موافق لما أنزل الله عليه من الرجم وقال: «**اللَّهُمَّ إني/ أول من أحيا أمرك إذ أماتوه**». ولهذا قال ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾ [المائدة: ٤٤]. قال: «محمد ﷺ من النبيين الذين أسلموا، وهو لم يحكم إلا بما أنزل الله عليه،

كما قال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]» وكذلك يمكن أن يقرأ من نسخة مترجمة بالعربية، قد ترجمها الثقات بالخط واللفظ العربيين، يعلم بهما ما عندهم بواسطة المترجمين الثقات من المسلمين، أو ممن يعلم خطهم منا؛ كزيد بن ثابت ونحوه لما أمره النبي ﷺ أن يتعلم ذلك. والحديث معروف في «السنن» وقد احتج به البخاري في باب: ترجمة الحاكم وهل يجوز ترجمان؟[1] قال: وقال خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت: «إن النبي أمره أن يتعلم كتاب اليهود، حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه». (٤/ ١١٠ ـ ١١١)

١٦٠ المكاتبة بخطهم والمخاطبة بلغتهم من جنس واحد، وإن كانا قد يجتمعان وقد ينفرد أحدهما عن الآخر مثل: كتابة اللفظ العربي بالخط العبري وغيره من خطوط الأعاجم، وكتابة اللفظ العجمي بالخط العربي. وقيل: يكتفى بذلك، ولهذا قال سبحانه: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٩٣﴾ [آل عمران]. فأمرنا أن نطلب منهم إحضار التوراة وتلاوتها إن كانوا صادقين في نقل ما يخالف ذلك، فإنهم كانوا ﴿يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، و﴿يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩]، ويكذبون في كلامهم وكتابهم. فلهذا لا تقبل الترجمة إلا من ثقة. (٤/ ١١١ ـ ١١٢)

١٦١ إذا احتج أحدهم على خلاف القرآن برواية عن الرسل المتقدمين مثل: الذي يروى عن موسى أنه قال: «تمسّكوا بالسّبت ما دامت السمٰوات والأرض»، أمكننا أن نقول لهم: في أي كتاب هذا؟ أحضروه، وقد علمنا أن هذا ليس في كتبهم وإنما هو مفترى مكذوب، وعندهم النبوات التي هي مئتان وعشرون، وكتاب المثنوي الذي معناه المثناة، وهي التي جعلها عبد الله بن عمرو فينا من أشراط الساعة، فقال: «لا تقوم الساعة حتى يقرأ فيهم بالمثناة ليس أحد يغيرها. قيل: وما المثناة؟ قال: ما استكتب من غير كتاب الله». وكذلك إذا سئلوا عما في الكتاب من ذكر أسماء الله وصفاته لتقام الحجة عليهم وعلى غيرهم، بموافقة الأنبياء المتقدمين لمحمد ﷺ، فحرفوا الكلم عن مواضعه: أمكن معرفة ذلك. (٤/ ١١٢)

---

(١) كذا في الأصل. وفي الصحيح: هل يجوز ترجمان واحد؟

١٦٢ إن ذكروا حجة عقلية فهمت أيضًا مما في القرآن بردها إليه مثل: إنكارهم للنسخ بالعقل، حتى قالوا: لا ينسخ ما حرمه ولا ينهى عما أمر به، فقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَاۚ﴾ [البقرة: ١٤٢]/ قال البراء بن عازب ـ كما في «الصحيحين» ـ: «هم اليهود». فقال سبحانه: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾﴾ [البقرة] فذكر ما في النسخ من تعليق الأمر بالمشيئة الإلٰهية، ومن كون الأمر الثاني قد يكون أصلح وأنفع. فقوله: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾﴾ بيان للأصلح الأنفع، وقوله: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ رد للأمر إلى المشيئة. وعلى بعض ما في الآية اعتماد جميع المتكلمين، حيث قالوا: التكليف إما تابع لمحض المشيئة كما يقوله قوم، أو تابع للمصلحة كما يقوله قوم، وعلى التقديرين فهو جائز. ثم إنه سبحانه بيَّن وقوع النسخ بتحريم الحلال في التوراة، بأنه أحل لإسرائيل أشياء ثم حرَّمها في التوراة، وأن هذا كان تحليلًا شرعيًّا بخطاب لم يكونوا استباحوه بمجرد البقاء على الأصل، حتى لا يكون رفعه نسخًا كما يدعيه قوم منهم، وأمر بطلب التوراة في ذلك. وهكذا وجدناه فيها كما حدثنا بذلك مسلمة أهل الكتاب. (٤/ ١١٢ ـ ١١٣)

١٦٣ الصابئي الفيلسوف إذا ذكر ما عند قدماء الصابئة الفلاسفة من الكلام الذي عُرِّب وترجم بالعربية، وذكره إما صِرفًا، وإما على الوجه الذي تصرف فيه متأخروهم، بزيادة أو نقصان وبسط واختصار ورد بعضه، وإتيان بمعان/ أخر ليست فيه ونحو ذلك: فإن ذكر ما لا يتعلق بالدين مثل مسائل الطب والحساب المحض التي يذكرون فيها ذلك، وكتب من أخذ عنهم مثل: محمد بن زكريا الرازي وابن سينا ونحوهما من الزنادقة الأطباء ما غايته: انتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا؛ فهذا جائز. كما يجوز السكنى في ديارهم ولبس ثيابهم وسلاحهم، وكما تجوز معاملتهم على الأرض كما عامل النبي ﷺ يهود خيبر، وكما استأجر النبي ﷺ هو وأبو بكر لما خرجا من مكة مهاجرين ابن أريقط ـ رجلًا من بني الديل ـ هاديًا خِرِّيتًا، والخريت الماهر بالهداية، وائتمناه على أنفسهما ودوابهما، وواعداه غار ثور صبح ثالثة، وكانت خزاعة عيبة نصح رسول الله ﷺ مسلمهم وكافرهم، وكان يقبل نصحهم. وكل هذا في «الصحيحين». وكان أبو طالب ينصر النبي ﷺ ويذبّ عنه مع شركه، وهذا كثير. (٤/ ١١٣ ـ ١١٤)

١٦٤ إن المشركين وأهل الكتاب فيهم المؤتمن، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]. ولهذا جاز ائتمان أحدهم على المال، وجاز أن يستطب المسلم الكافر إذا كان ثقة، نص على ذلك الأئمة؛ كأحمد وغيره؛ إذ ذلك من قبول خبرهم فيما يعلمونه من أمر الدنيا، وائتمان لهم على ذلك، وهو جائز إذا لم يكن فيه مفسدة راجحة، مثل ولايته على المسلمين وعلوه عليهم ونحو ذلك. (٤/ ١١٤)

١٦٥ أخذ علم الطب من كتبهم مثل: الاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه؛/ بل هذا أحسن؛ لأن كتبهم لم يكتبوها لمعين من المسلمين حتى تدخل فيها الخيانة، ليس هناك حاجة إلى أحد منهم بالخيانة؛ بل هي مجرد انتفاع بآثارهم كالملابس والمساكن والمزارع والسلاح ونحو ذلك. (٤/ ١١٤ ـ ١١٥)

١٦٦ إن ذكروا ما يتعلق بالدين: فإن نقلوه عن الأنبياء كانوا فيه كأهل الكتاب وأسوأ حالًا، وإن أحالوا معرفته على القياس العقلي، فإن وافق ما في القرآن فهو حق، وإن خالفه ففي القرآن بيان بطلانه بالأمثال المضروبة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان]. ففي القرآن الحق والقياس البيّن الذي يبين بطلان ما جاءوا به من القياس. وإن كان ما يذكرونه مجملًا فيه الحق ـ وهو الغالب على الصابئة المبدلين مثل أرسطو وأتباعه، وعلى من اتبعهم من الآخرين ـ قُبِل الحق ورد الباطل. والحق من ذلك لا يكون بيان صفة الحق فيه كبيان صفة الحق في القرآن. فالأمر في هذا موقوف على معرفة القرآن ومعانيه وتفسيره وترجمته. (٤/ ١١٥)

١٦٧ **الترجمة والتفسير ثلاث طبقات: أحدها**: ترجمة مجرد اللفظ مثل: نقل اللفظ بلفظ مرادف، ففي هذه الترجمة تريد أن تعرف أن الذي يعني بهذا اللفظ عند هؤلاء، هو بعينه الذي يعني باللفظ عند هؤلاء. فهذا علم نافع؛ إذ كثير من الناس يقيد المعنى باللفظ، فلا يجرده عن اللفظين جميعًا./ **والثاني**: ترجمة المعنى وبيانه: بأن يصور المعنى للمخاطب، فتصوير المعنى له وتفهيمه إياه قدر زائد على ترجمة اللفظ، كما يشرح للعربي كتابًا عربيًّا قد سمع ألفاظه العربية، لكنه لم يتصور معانيه ولا فهمها. وتصوير المعنى يكون بذكر عينه أو نظيره؛ إذ هو تركيب صفات من مفردات يفهمها المخاطب، يكون ذلك المركب صور ذلك المعنى: إما تحديدًا وإما

تقريبًا. **الدرجة الثالثة:** بيان صحة ذلك وتحقيقه بذكر الدليل، والقياس الذي يحقق ذلك المعنى: **إما** بدليل مجرد، **وإما** بدليل يبين علة وجوده. وهنا قد يحتاج إلى ضرب أمثلة ومقاييس تفيده التصديق بذلك المعنى، كما يحتاج في الدرجة الثانية إلى أمثلة تصور له ذلك المعنى. وقد يكون نفس تصوره مفيدًا للعلم بصدقه، وإذا كفى تصور معناه في التصديق به؛ لم يحتج إلى قياس ومَثَل ودليل آخر. فإذا عرف القرآن هذه المعرفة: فالكلام الذي يوافقه أو يخالفه من كلام أهل الكتاب والصابئين والمشركين لا بد فيه من الترجمة للفظ والمعنى أيضًا. وحينئذ فالقرآن فيه تفصيل كل شيء كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يوسف: ١١]. (٤/ ١١٥ ـ ١١٦)

١٦٨ الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه كما أمر بذلك/الرسول، ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك. وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمة لهم، فيترجم لهم بحسب الإمكان. والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثال لتصوير المعاني، فيكون ذلك من تمام الترجمة. وإذا كان من المعلوم: أن أكثر المسلمين بل أكثر المنتسبين منهم إلى العلم لا يقومون بترجمة القرآن وتفسيره وبيانه؛ فلأن يعجز غيرهم عن ترجمة ما عنده وبيانه أولى بذلك؛ لأن عقل المسلمين أكمل، وكتابهم أقوم قيلًا وأحسن حديثًا، ولغتهم أوسع، لا سيما إذا كانت تلك المعاني غير محققة؛ بل فيها باطل كثير. فإن **ترجمة المعاني الباطلة وتصويرها صعب؛ لأنه ليس لها نظير من الحق من كل وجه.** (٤/ ١١٦ ـ ١١٧)

١٦٩ إذا سئلنا عن كلام يقولونه: هل هو حق أو باطل؟ ومن أين يتبين الحق فيه والباطل. قلنا: من القول بالحجة والدليل، كما كان المشركون وأهل الكتاب يسألون رسول الله ﷺ عن مسائل أو يناظرونه، وكما كانت الأمم تجادل رسلها؛ إذ كثير من الناس يدعي موافقة الشريعة للفلسفة. مثال ذلك: إذا ذكروا «العقول العشرة» و«النفوس التسعة» وقالوا: إن العقل الأول هو الصادر الأول عن الواجب بذاته، وأنه من لوازم ذاته ومعلول له، وكذلك الثاني عن الأول، وإن لكل فلك عقلًا ونفسًا./ قيل: قولكم: «عقل ونفس» لغة لكم فلا بد من ترجمتها، وإن كان اللفظ عربيًا فلا بد من ترجمة المعنى. (٤/ ١١٧ ـ ١١٨)

١٧٠ يقولون: «العقل» هو الروح المجردة عن المادة ـ وهي الجسد وعلائقها ـ

سموه: «عقلًا»، ويسمونه: «مفارقًا». ويسمون تلك: المفارقات للمواد؛ لأنها مفارقة للأجساد، كما أن روح الإنسان إذا فارقت جسده كانت مفارقة للمادة التي هي الجسد، و«النفس»: هي الروح المدبرة للجسم؛ مثل نفس الإنسان إذا كانت في جسمه، فمتى كانت في الجسم كانت محركة له. فإذا فارقته صارت عقلًا محضًا؛ أي: يعقل العلوم من غير تحريك بشيء من الأجسام، فهذه العقول والنفوس، وهذا الذي ذكرناه من أحسن الترجمة عن معنى العقل والنفس، وأكثرهم لا يُحصِّلون ذلك. (٤/١١٨)

١٧١ قالوا: وأثبتنا لكل فلك نفسًا؛ لأن الحركة اختيارية فلا تكون إلا لنفس، ولكل نفس عقلًا؛ لأن العقل كامل لا يحتاج إلى حركة، والمتحرك يطلب الكمال فلا بد أن يكون فوقه ما يشبه به، وما يكون علة له. ولهذا كانت حركة أنفسنا للتشبه بما فوقنا من العقول، وكل ذلك تشبه بواجب الوجود بحسب الإمكان. والأول لا يصدر عنه إلا عقل؛ لأن النفس تقتضي جسمًا والجسم فيه/كثرة، والصادر عنه لا يكون إلا واحد[1]. ولهم في الصدور اختلاف كثير ليس هذا موضعه. قيل لهم: أما إثباتكم أن في السماء أرواحًا: فهذا يشبه ما في القرآن وغيره من كتب الله؛ ولكن ليست هي الملائكة، كما يقول الذين يزعمون منكم أنهم آمنوا بما أنزل على الرسول وما أنزل من قبله. ويقولون: ما أردنا إلا الإحسان والتوفيق بين الشريعة والفلسفة، فإنهم قالوا: العقول والنفوس عند الفلاسفة: هي الملائكة عند الأنبياء، وليس كذلك؛ لكن تشبهها من بعض الوجوه. (٤/١١٨ ـ ١١٩)

١٧٢ اسم الملائكة والملك يتضمن أنهم رسل الله، كما قال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]: وكما قال: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝﴾ [المرسلات]. فالملائكة رسل الله في تنفيذ أمره الكوني الذي يدبر به السمٰوات والأرض، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ۝﴾ [الأنعام]. وكما قال: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝﴾ [الزخرف]. وأمره الديني الذي تنزل به الملائكة، فإنه قال: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ﴾ [النحل: ٢]. (٤/١١٩)

١٧٣ **ملائكة الله لا يحصي عددهم إلا الله**، كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ

---

(١) كذا في الأصل.

ٱلنَّارِ/ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

(٤/ ١١٩ ـ ١٢٠)

١٧٤ من المعلوم أن الملائكة لهم من العلوم والأحوال والإرادات والأعمال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال. ووصفهم في القرآن بالتسبيح والعبادة لله أكثر من أن يذكر هنا. (٤/ ١٢١)

١٧٥ التولد لا يكون إلا عن أصلين، كما تكون النتيجة عن مقدمتين، وكذلك سائر المعلولات المعلومة لا يحدث المعلول إلا باقتران ما تتم به العلة. فأما الشيء الواحد وحده فلا يكون علة، ولا والدًا قط؛ لا يكون شيء في هذا العالم إلا عن أصلين، ولو أنهما الفاعل والقابل؛ كالنار والحطب، والشمس والأرض، فأما الواحد وحده فلا يصدر عنه شيء ولا يتولد. (٤/ ١٢٩)

١٧٦ كل من خرج عن اتباع الرسول فهو ظالم بحسب ذلك، والمبتدع ظالم بقدر ما خالف من سُنَّته. (٤/ ١٢٩)

١٧٧ الآثار الصادرة عن العلل والمتولدات في الموجودات لا بد فيها من شيئين، **أحدهما**: يكون كالأب. **والآخر**: يكون كالأم القابلة. وقد يسمون ذلك الفاعل والقابل كالشمس مع الأرض، والنار مع الحطب. فأما صدور شيء واحد عن شيء واحد؛ فهذا لا وجود له في الوجود أصلًا. (٤/ ١٣٠)

١٧٨ وصف بعض السلف الصابئة بأنهم يعبدون الملائكة. وكذلك في الكتب المعربة عن قدمائهم: أنهم كانوا يسمونها الآلهة، والأرباب الصغرى، كما كانوا يعبدون الكواكب أيضًا. (٤/ ١٣٢)

١٧٩ **سبب ظهور البدع في كل أمة، وهو خفاء سنن المرسلين فيهم**. وبذلك يقع الهلاك. ولهذا كانوا يقولون: الاعتصام بالسُّنَّة نجاة. قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «السُّنَّة مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك». وهذا حق، فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدّق المرسلين واتبعهم، وأن من لم يركبها فقد كذب المرسلين. (٤/ ١٣٧)

١٨٠ أكثر المتعمقين في العلم من المتأخرين يقترن بتعمقهم التكلف المذموم من المتكلمين والمتعبدين: وهو القول والعمل بلا علم، وطلب ما لا يدرك. وأصحاب

محمد كانوا ـ مع أنهم أكمل الناس علمًا نافعًا وعملًا صالحًا ـ أقل الناس تكلفًا، يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف؛ ما يهدي الله بها أمة، وهذا من منن الله على هذه الأمة. وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكلفات والشطحات، ما هو من أعظم الفضول المبتدعة، والآراء المخترعة، لم يكن لهم في ذلك سلف إلا رعونات النفوس المتلقاة ممن ساء قصده في الدين. (١٣٨/٤)

١٨١ من المعلوم: أن **أهل الحديث والسُّنَّة أخص بالرسول وأتباعه**. فلهم من فضل الله وتخصيصه إياهم بالعلم والحلم وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم، كما قال بعض السلف: «أهل السُّنَّة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل». (١٤٠/٤)

١٨٢ كل من زعم بلسان حاله أو مقاله: أن طائفة غير أهل الحديث أدركوا من حقائق الأمور الباطنة الغيبية، في أمر الخلق والبعث والمبدأ والمعاد، وأمر الإيمان بالله واليوم الآخر، وتعرف واجب الوجود والنفس الناطقة، والعلوم والأخلاق التي تزكو بها النفوس وتصلح وتكمل دون أهل الحديث: فهو ـ إن كان من المؤمنين بالرسل ـ فهو جاهل فيه شعبة قوية من شعب النفاق، وإلا فهو منافق خالص. (١٤٠/٤)

١٨٣ لا يقال: هذه الفطرة يغيرها ما يوجد في المنتسبين إلى السُّنَّة والحديث من تفريط وعدوان؛ لأنه يقال: إن ذلك في غيرهم أكثر، **والواجب مقابلة الجملة بالجملة في المحمود والمذموم، هذه هي المقابلة العادلة**. (١٤١/٤)

١٨٤ قول من قال: إن الحشوية على ضربين، **أحدهما**: لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم. **والآخر**: تستر بمذهب السلف. ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه، دون التشبيه والتجسيم. وكذا جميع المبتدعة يزعمون هذا فيهم، كما قال القائل:

وكلٌّ يدعي وصلًا لليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاكا

فهذا الكلام فيه حق وباطل. فمن الحق الذي فيه: ذم من يمثل الله بمخلوقاته، ويجعل صفاته من جنس صفاتهم. وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. (١٤٤/٤)

١٨٥ فيه من الحق الإشارة إلى الرد على من انتحل مذهب السلف مع الجهل بمقالهم، أو المخالفة لهم بزيادة أو نقصان. فتمثيل الله بخلقه والكذب على السلف من الأمور المنكرة، سواء سمي ذلك حشوًا أو لم يسم. وهذا يتناول كثيرًا من غالية

المثبتة الذين يروون أحاديث موضوعة في الصفات مثل: حديث «عرق الخيل» و«نزوله عشية عرفة على الجمل الأورق حتى يصافح المشاة ويعانق الركبان». (٤/ ١٤٥)

١٨٦ فيه[1] من الباطل أمور: **أحدها**: قوله: «لا يتحاشى من الحشو والتجسيم» ذم للناس بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان. والذي مدحه زين وذمّه شين: هو الله. والأسماء التي يتعلق بها المدح والذم من الدين لا تكون إلا من الأسماء التي أنزل الله بها سلطانه، ودل عليها الكتاب والسُّنَّة أو الإجماع؛ كالمؤمن والكافر والعالم والجاهل والمقتصد والملحد. فأما هذه «الألفاظ الثلاثة»، فليست في كتاب الله ولا في حديث عن رسول الله، ولا نطق بها أحد من سلف الأمة وأئمتها، لا نفيًا ولا إثباتًا. وأول من ابتدع الذم بها المعتزلة الذين فارقوا جماعة المسلمين، فاتباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة؛ ترك للقول السديد الواجب في الدين، واتباع لسبيل المبتدعة الضالين. وليس فيها ما يوجد عن بعض السلف ذمه إلا لفظ «التشبيه»، فلو اقتصر عليه لكان له قدوة من السلف الصالح. (٤/ ١٤٦)

١٨٧ الأسماء التي لم يدل الشرع على ذم أهلها ولا مدحهم، فيحتاج فيها إلى مقامين: **أحدهما**: بيان المراد بها. **والثاني**: بيان أن أولئك مذمومون في الشريعة. والمعترض عليه له أن يمنع المقامين فيقول: لا نسلم أن الذين عنيتهم داخلون في هذه الأسماء التي ذممتها ولم يقم دليل شرعي على ذمها وإن دخلوا فيها. فلا نسلم أن كل من دخل في هذه الأسماء فهو مذموم في الشرع. (٤/ ١٤٧)

١٨٨ **الوجه الثاني**: أن هذا الضرب الذي قلت: «إنه لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم» إما أن تدخل فيه مثبتة الصفات الخبرية التي دل عليها الكتاب والسُّنَّة، أو لا تدخلهم. فإن أدخلتهم كنت ذامًّا لكل من أثبت الصفات الخبرية. ومعلوم أن هذا مذهب عامة السلف، ومذهب أئمة الدين. (٤/ ١٤٧)

١٨٩ أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق؛ كأبي سعيد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري وأئمة أصحابه: كأبي عبد الله بن مجاهد، وأبي الحسن الباهلي، والقاضي أبي بكر ابن الباقلاني، وأبي إسحاق

---

(١) راجع إلى قوله: منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج المقدسي، فيما يمتحن به السُّنِّي من البدعي، فجعل ذلك الكتاب مما أوحاه الله إلى نبيِّه ليلة المعراج وأمره أن يمتحن به الناس.

الإسفراييني، وأبي بكر ابن فورك، وأبي محمد ابن اللبان، وأبي علي ابن شاذان، وأبي القاسم القشيري وأبي بكر البيهقي، وغير هؤلاء. فما من هؤلاء إلا من/ يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى. وعماد المذهب عنهم: إثبات كل صفة في القرآن. وأما الصفات التي في الحديث: فمنهم من يثبتها، ومنهم من لا يثبتها. (٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨)

١٩٠ ليس مذهب السلف مما يتستر به إلا في بلاد أهل البدع؛ مثل بلاد الرافضة والخوارج. فإن المؤمن المستضعف هناك قد يكتم إيمانه واستنانه، كما كتم مؤمن آل فرعون إيمانه، وكما كان كثير من المؤمنين يكتم إيمانه حين كانوا في دار الحرب. (٤/ ١٤٩)

١٩١ **لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه؛ بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا.** فإن كان موافقًا له باطنًا وظاهرًا: فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطنًا وظاهرًا. وإن كان موافقًا له في الظاهر فقط دون الباطن: فهو بمنزلة المنافق. فتقبل منه علانيته وتوكل سريرته إلى الله، فإنّا لم نؤمر أن ننقب عن قلوب الناس، ولا نشق بطونهم. (٤/ ١٤٩)

١٩٢ لفظ «التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم» ألفاظ قد دخلها الاشتراك، بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم. وكل طائفة تعني بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرهم. فالجهمية من المعتزلة وغيرهم، يريدون بالتوحيد والتنزيه: نفي جميع الصفات، وبالتجسيم والتشبيه: إثبات شيء منها. حتى إن من قال: إن الله يُرى، أو إن له علمًا، فهو عندهم مشبه مجسم. وكثير من المتكلمة الصفاتية يريدون بالتوحيد والتنزيه: نفي الصفات الخبرية أو بعضها، وبالتجسيم والتشبيه: إثباتها أو بعضها. والفلاسفة تعني بالتوحيد: ما تعنيه المعتزلة وزيادة، حتى يقولون: ليس له إلا صفة سلبية أو إضافية أو مركبة منهما. والاتحادية تعني بالتوحيد: أنه هو الوجود المطلق، ولغير هؤلاء فيه اصطلاحات أخرى. وأما التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب: فليس هو متضمنًا شيئًا من هذه الاصطلاحات؛ بل أمر الله عباده أن يعبدوه وحده لا يشركوا به شيئًا،/ فلا يكون لغيره نصيب فيما يختص به من العبادة وتوابعها. هذا في العمل، وفي القول: هو الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله. (٤/ ١٥٠ ـ ١٥١)

١٩٣ أهل الحديث: فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة./ يذكرون من

نقل مذهبهم من علماء الإسلام، وتارة يروون نفس قولهم في هذا الباب، كما سلكناه في جواب الاستفتاء. فإنا لما أردنا أن نبيّن مذهب السلف ذكرنا طريقين: **أحدهما**: أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألفاظهم، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة. **والثاني**: أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين؛ من طوائف الفقهاء الأربعة، ومن أهل الحديث والتصوف وأهل الكلام؛ كالأشعري وغيره. فصار مذهب السلف منقولًا بإجماع الطوائف وبالتواتر، لم نثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لمخالفنا، كما يفعل أهل البدع. (٤/ ١٥١ ـ ١٥٢)

١٩٤ لفظ «التجسيم» لا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفيًا ولا إثباتًا، فكيف يحل أن يقال: مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته؛ بلا ذكر لذلك اللفظ ولا لمعناه عنهم؟ (٤/ ١٥٢)

١٩٥ لفظ «التوحيد» بمعنى: نفي شيء من الصفات، لا يوجد في كلام أحد من السلف. وكذلك لفظ «التنزيه» بمعنى: نفي شيء من الصفات الخبرية، لا يوجد في كلام أحد من السلف./ نعم لفظ «التشبيه» موجود في كلام بعضهم وتفسيره معه، كما قد كتبناه عنهم وأنهم أرادوا بالتشبيه: تمثيل الله بخلقه، دون نفي الصفات التي في القرآن والحديث. (٤/ ١٥٢ ـ ١٥٣)

١٩٦ الطوائف المشهورة بالبدعة؛ كالخوارج والروافض لا يدَّعون أنهم على مذهب السلف؛ بل هؤلاء يكفِّرون جمهور السلف. فالرافضة تطعن في أبي بكر وعمر وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وسائر أئمة الإسلام، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟ ولكن ينتحلون مذهب أهل البيت كذبًا وافتراء. وكذلك الخوارج قد كفَّروا عثمان وعليًّا، وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟ (٤/ ١٥٣)

١٩٧ **إذا كان الذم بلا مستند للمجتهد ولا للمقلدين عمومًا، كان في غاية الفساد والظلم**؛ إذ لو ذم به بعض من يصلح لبعض العامة تقليده، لم يكن له أن يحتج به؛ إذ المقلد الآخر لمن يصلح له تقليده لا يذم به. ثم مثل أبي محمد وأمثاله لم يكن يستحل أن يتكلم في كثير من فروع الفقه بالتقليد، فكيف يجوز له التكلم في أصول الدين بالتقليد؟ (٤/ ١٥٤)

١٩٨ المعتزلة أيضًا تفسق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم،

وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم؛ بل تكفر أيضًا من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف، فلهم من الطعن في علماء/ السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السُّنَّة والجماعة. وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم، وإن كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة. ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه أولئك، فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه. و«للنظام» من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه. (٤/ ١٥٤ ـ ١٥٥)

١٩٩ **أشهر الطوائف بالبدعة الرافضة**، حتى إن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض، والسُّنِّي في اصطلاحهم: من لا يكون رافضيًّا؛ وذلك لأنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية ولمعاني القرآن، وأكثر قدحًا في سلف الأمة وأئمتها، وطعنًا في جمهور الأمة من جميع الطوائف، فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة. (٤/ ١٥٥)

٢٠٠ شعار أهل البدع: هو ترك انتحال اتباع السلف، ولهذا قال الإمام أحمد في «رسالة عبدوس بن مالك»: «**أصول السُّنَّة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ**». (٤/ ١٥٥)

٢٠١ متكلمة أهل الإثبات من الكلابية والكرامية والأشعرية مع الفقهاء والصوفية وأهل الحديث: فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف؛ بل قد يوافقونهم في أكثر جمل مقالاتهم؛ لكن كل من كان بالحديث من هؤلاء أعلم كان بمذهب السلف أعلم، وله أتبع. وإنما يوجد تعظيم السلف عند كل طائفة بقدر استنانها وقلة ابتداعها. أما أن يكون انتحال السلف من شعائر أهل البدع: فهذا باطل قطعًا، فإن ذلك غير ممكن إلا حيث يكثر الجهل ويقل العلم. (٤/ ١٥٦)

٢٠٢ إن كثيرًا من أصحاب أبي محمد من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف ـ في مثل مسألة الإيمان، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث ـ يقولون: «مذهب السلف: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. وأما المتكلمون من أصحابنا: فمذهبهم كيت وكيت». وكذلك يقولون: «مذهب السلف: أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تتأول، والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوبًا وإما جوازًا». ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين، هذا منطوق ألسنتهم ومسطور كتبهم. أفلا عاقل يعتبر! ومغرور يزدجر! أن السلف ثبت عنهم

ذلك حتى بتصريح المخالف، ثم يحدث مقالة تخرج عنهم. أليس هذا صريحا: أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد والتنزيه وعلمه المتأخرون؟ وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح والدين المتين. (١٥٦/٤)

٢٠٣ قد ينصر المتكلمون أقوال السلف **تارة**، وأقوال المتكلمين **تارة**، كما يفعله غير واحد مثل: أبي المعالي الجويني وأبي حامد الغزالي والرازي وغيرهم. ولازم المذهب الذي ينصرونه **تارة** أنه هو المعتمد. فلا يثبتون على دين واحد، وتغلب عليهم الشكوك. وهذا عادة الله فيمن أعرض عن الكتاب والسُّنَّة. **وتارة** يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، ويقولون: «طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم». فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، والسلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه أو الخطأ والجهل. وغايتهم عندهم: أن يقيموا أعذارهم في التقصير والتفريط. ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض فإنه وإن لم يكن تكفيرًا للسلف ـ كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج ـ ولا تفسيقًا لهم ـ كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم ـ: كان تجهيلًا لهم وتخطئة وتضليلًا، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي وإن لم يكن فسقًا، فَزَعْمَا: أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة. (١٥٧/٤)

٢٠٤ من المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسُّنَّة، وما اتفق عليه أهل السُّنَّة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة ـ في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها ـ: القرن الأول ثم/الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة؛ من علم وعمل وإيمان وعقل ودين وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم. (١٥٧/٤ ـ ١٥٨)

٢٠٥ ما أحسن ما قال الشافعي رحمه الله في رسالته: «**هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا**». (١٥٨/٤)

٢٠٦ أبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون: إن الرسول لم يبين الحق في باب التوحيد، ولا بيّن للناس ما هو الأمر عليه في نفسه؛ بل أظهر للناس خلاف الحق، والحق: إما كتمه، وإما أنه كان غير عالم به. (١٥٩/٤)

٢٠٧ هؤلاء[١] يدعون المستجيب لهم أولا إلى التشيُّع، والتزام ما توجبه الرافضة وتحريم ما يحرمونه، ثم بعد هذا ينقلونه درجة بعد درجة، حتى ينقلونه في الآخر إلى الانسلاخ من الإسلام، وأن المقصود هو: معرفة أسرارهم، وهو العلم الذي به تكمل النفس، كما تقوله الفلاسفة الملاحدة. فمن حصل له هذا العلم وصل إلى الغاية، وسقطت عنه العبادات التي تجب على العامة؛ كالصلوات الخمس وصيام رمضان وحج البيت، وحلَّت له المحرمات التي لا تحل لغيره. (٤/ ١٦٣)

٢٠٨ ابن عقيل الغالب عليه إذا خرج عن السُّنَّة أن يميل إلى التجهم والاعتزال في أول أمره؛ بخلاف آخر ما كان عليه، فقد خرج إلى السُّنَّة المحضة. (٤/ ١٦٤)

٢٠٩ قال المعترض: قال أبو الفرج ابن الجوزي في الرد على الحنابلة: «إنهم أثبتوا لله سبحانه عينًا وصورة ويمينًا وشمالًا، ووجهًا زائدًا على الذات، وجبهة وصدرًا ويدين ورجلين، وأصابع وخنصرًا وفخذًا وساقًا وقدمًا، وجنبًا وحقوًا وخلفًا وأمامًا وصعودًا ونزولًا وهرولة وعجبًا؛ لقد كملوا هيئة البدن. وقالوا: يحمل على ظاهره وليست بجوارح، ومثل هؤلاء لا يحدثون، فإنهم يكابرون العقول وكأنهم يحدثون الأطفال». قلت: الكلام على هذا فيه أنواع: **الأول**: بيان ما فيه من التعصب بالجهل والظلم قبل الكلام في المسألة العلمية. **الثاني**: بيان أنه رد بلا حجة ولا دليل أصلًا. **الثالث**: بيان ما فيه من ضعف النقل والعقل. (٤/ ١٦٥)

٢١٠ **أولًا**: فإن هذا المُصنَّف الذي نقل منه كلام أبي الفرج لم يصنفه/ في الرد على الحنابلة، كما ذكر هذا، وإنما رد به ـ فيما ادعاه ـ على بعضهم. وقصد أبي[٢] عبد الله بن حامد والقاضي أبي يعلى وشيخه أبي الحسن بن الزاغوني ومن تبعهم، وإلا فجنس الحنابلة لم يتعرض أبو الفرج للرد عليهم، ولا حكى عنهم ما أنكره؛ بل هو يحتج في مخالفته لهؤلاء بكلام كثير من الحنبلية، كما يذكره من كلام التميميين مثل: رزق الله التميمي وأبي الوفا بن عقيل. ورزق الله كان يميل إلى طريقة سلفه كجده أبي الحسن التميمي، وعمه أبي الفضل التميمي والشريف أبي علي بن أبي موسى، هو صاحب أبي الحسن التميمي. وقد ذكر عنه أنه قال: «لقد خري القاضي

(١) الباطنية.

(٢) كذا في الأصل، ولعل: «وقصد الرد على أبي عبد الله».

أبو يعلى على الحنابلة خرية لا يغسلها الماء». وسنتكلم على هذا بما ييسره الله متحرِّين للكلام بعلم وعدل، ولا حول ولا قوة إلا بالله. (٤/ ١٦٥ ـ ١٦٦)

٢١١ ما زال في الحنبلية من يكون ميله إلى نوع من الإثبات الذي ينفيه طائفة أخرى منهم، ومنهم من يمسك عن النفي والإثبات جميعًا، ففيهم جنس التنازع الموجود في سائر الطوائف، لكن نزاعهم في مسائل الدِّق. وأما الأصول الكبار فهم متفقون عليها، ولهذا كانوا أقل الطوائف تنازعًا وافتراقًا؛ لكثرة اعتصامهم بالسُّنَّة والآثار؛ لأن **للإمام أحمد في باب أصول الدين من الأقوال المبينة لما تنازع فيه الناس ما ليس لغيره.** وأقواله مؤيدة بالكتاب والسُّنَّة واتباع سبيل السلف الطيب. ولهذا كان جميع من ينتحل السُّنَّة من طوائف الأمة ـ فقهائها ومتكلمتها وصوفيتها ـ ينتحلونه. (٤/ ١٦٦)

٢١٢ لا بد في الطوائف المنتسبة إلى السُّنَّة والجماعة من نوع تنازع، لكن لا بد فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسُّنَّة، كما أنه لا بد أن يكون بين المسلمين تنازع واختلاف، لكنه لا يزال في هذه الأمة طائفة قائمة بالحق، لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة. (٤/ ١٦٧)

٢١٣ لما كان أبو الحسن الأشعري وأصحابه منتسبين إلى السُّنَّة والجماعة؛ كان منتحلًا للإمام أحمد ذاكرًا أنه مقتد به متبع سبيله. وكان بين أعيان أصحابه من الموافقة والمؤالفة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف، حتى إن أبا بكر عبد العزيز يذكر من حجج أبي الحسن في كلامه، مثل ما يذكر من حجج أصحابه؛ لأنه كان عنده من متكلمة أصحابه. وكان من أعظم المائلين إليهم التميميون: أبو الحسن التميمي وابنه وابن ابنه ونحوهم، وكان بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقلاني من المودة والصحبة ما هو معروف مشهور. ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد ـ لما ذكر اعتقاده ـ اعتمد على ما نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي. وله في هذا الباب مصنف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه، ولم يذكر فيه ألفاظه، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول: «وكان أبو عبد الله». وهو بمنزلة من يصنف/ كتابًا في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده. (٤/ ١٦٧ ـ ١٦٨)

٢١٤ **الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة**. ومن المعلوم: أن أحدهم يقول: حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا، بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة، بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله، وأفهم لمراده. (١٦٨/٤)

٢١٥ قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة، كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي ﷺ؛ لكن **النبي ﷺ معصوم، فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة. ولا أمران متناقضان في الحقيقة، إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ**. وأما غير النبي ﷺ فليس بمعصوم، فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين، وأمرين متناقضين ولم يشعر بالتناقض؛ لكن إذا كان في المنقول عن النبي ﷺ ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة ـ وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض، والناقلون لشريعته بالاستدلال بينهم اختلاف كثير ـ لم يستنكر وقوع نحو من هذا في غيره؛ بل هو أولى بذلك؛ لأن الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله، ولم يضمن حفظ ما يؤثر عن غيره؛ لأن ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة، هو هدى الله الذي جاء من عند الله، وبه يعرف سبيله، وهو حجته على عباده./ فلو وقع فيه ضلال لم يُبين لسقطت حجة الله في ذلك، وذهب هداه وعميت سبيله؛ إذ ليس بعد هذا النبي نبي آخر ينتظر ليبين للناس ما اختلفوا فيه؛ بل هذا الرسول آخر الرسل، وأمته خير الأمم. ولهذا لا يزال فيها طائفة قائمة على الحق بإذن الله، لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة.

(١٦٨/٤ ـ ١٦٩)

٢١٦ **الوجه الثاني**: أن أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب لم يثبت على قدم النفي، ولا على قدم الإثبات؛ بل له من الكلام في الإثبات نظمًا ونثرًا، ما أثبت به كثيرًا من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف. فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس، يثبتون تارة وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصفات، كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي. (١٦٩/٤)

٢١٧ **الوجه الثالث**: أن باب الإثبات ليس مختصًا بالحنبلية، ولا فيهم من الغلو ما ليس في غيرهم؛ بل من استقرأ مذاهب الناس وجد في كل طائفة من الغلاة في النفي والإثبات ما لا يوجد مثله في الحنبلية، ووجد من مال منهم إلى نفي باطل أو

إثبات باطل،/ فإنه لا يسرف إسراف غيرهم من المائلين إلى النفي والإثبات؛ بل تجد في الطوائف من زيادة النفي الباطل والإثبات الباطل ما لا يوجد مثله في الحنبلية. وإنما وقع الاعتداء في النفي والإثبات فيهم مما دب إليهم من غيرهم، الذين اعتدوا حدود الله بزيادة في النفي والإثبات؛ إذ **أصل السُّنَّة مبناها على الاقتصاد والاعتدال دون البغي والاعتداء.** (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠)

٢١٨ كان علم الإمام أحمد وأتباعه له من الكمال والتمام على الوجه المشهور بين الخاص والعام، ممن له بالسُّنَّة وأهلها نوع إلمام. (٤/ ١٧٠)

٢١٩ ابن عربي يصرح في فصوصه: أن الولاية أعظم من النبوة؛ بل أكمل من الرسالة. (٤/ ١٧١)

٢٢٠ صرح الغزالي بأن قتل من ادعى أن رتبة الولاية أعلى من رتبة النبوة أحب إليه من قتل مائة كافر؛ لأن ضرر هذا في الدين أعظم. (٤/ ١٧٣)

٢٢١ **الوجه الرابع**: أن هذا السؤال لا يختص بهؤلاء؛ بل إثبات جنس هذه الصفات قد اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها؛ من أهل الفقه والحديث والتصوف والمعرفة، وأئمة أهل الكلام من الكلابية والكرامية والأشعرية، كل هؤلاء يثبتون لله صفة الوجه واليد ونحو ذلك. وقد ذكر الأشعري في كتاب «المقالات»: أن هذا مذهب أهل الحديث، وقال: إنه به يقول. فقال في جملة مقالة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث: جملة مقالة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث: الإقرار بكذا وكذا، وأن الله على عرشه استوى، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وأن له وجهًا كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن]. (٤/ ١٧٤)

٢٢٢ شيخ الحرمين: أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي في كتابه الذي سماه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول» ـ وكان من أئمة الشافعية ـ ذكر فيه من كلام الشافعي ومالك والثوري وأحمد بن حنبل والبخاري ـ صاحب الصحيح ـ/ وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك والأوزاعي والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه، في أصول السُّنَّة ما يعرف به اعتقادهم. وذكر في تراجمهم ما فيه تنبيه على مراتبهم ومكانتهم في الإسلام. وذكر أنه اقتصر في

النقل عنهم دون غيرهم؛ لأنهم هم المقتدى بهم، والمرجوع شرقًا وغربًا إلى مذاهبهم. ولأنهم أجمع لشرائط القدوة والإمامة من غيرهم، وأكثر لتحصيل أسبابها وأدواتها؛ من جودة الحفظ والبصيرة والفطنة، والمعرفة بالكتاب والسُّنَّة والإجماع والسند والرجال والأحوال، ولغات العرب ومواضعها والتاريخ والناسخ والمنسوخ والمنقول والمعقول، والصحيح والمدخول في الصدق والصلابة وظهور الأمانة والديانة: ممن سواهم. قال: «وإن قصر واحد منهم في سبب منها جبر تقصيره قرب عصره من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، باينوا هؤلاء بهذا المعنى من سواهم، فإن غيرهم من الأئمة ـ وإن كانوا في منصب الإمامة ـ لكن أخلوا ببعض ما أشرت إليه مجملًا من شرائطها؛ إذ ليس هذا موضعًا لبيانها». (٤/ ١٧٥ ـ ١٧٦)

٢٢٣ قال: ووجه ثالث لا بد من أن نبين فيه فنقول: إن في النقل عن هؤلاء إلزامًا للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لا محالة يضلل صاحبه، أو يبدعه، أو يكفره، فانتحال مذهبه ـ مع مخالفته/ له في العقيدة ـ مستنكر والله شرعًا وطبعًا. فمن قال: أنا شافعي الشرع أشعري الاعتقاد، قلنا له: هذا من الأضداد؛ لا بل من الارتداد؛ إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد. ومن قال: أنا حنبلي في الفروع معتزلي في الأصول، قلنا: قد ضللت إذًا عن سواء السبيل فيما تزعمه؛ إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد[1]. قال: «وقد افتتن أيضًا خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية، وهذه والله سبة وعار وفلتة تعود بالوبال والنكال وسوء الدار على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار، فإن مذهبهم ما رويناه: من تكفيرهم الجهمية والمعتزلة والقدرية والواقفية وتكفيرهم اللفظية». وبسط الكلام في مسألة اللفظ إلى أن قال: «فأما غير ما ذكرناه من الأئمة، فلم ينتحل أحد مذهبهم، فلذلك لم نتعرض للنقل عنهم». (٤/ ١٧٦ ـ ١٧٧)

٢٢٤ قال: «فإن قيل: فهلا اقتصرتم إذًا على النقل عمن شاع مذهبه، وانتحل اختياره من أصحاب الحديث، وهم الأئمة: الشافعي ومالك والثوري وأحمد، إذ لا نرى أحدًا ينتحل مذهب الأوزاعي والليث وسائرهم؟ قلنا: لأن من ذكرناه من الأئمة ـ سوى هؤلاء ـ أرباب المذاهب في الجملة؛ إذ كانوا قدوة في عصرهم ثم اندرجت

---

(١) هذا من كلام الكرجي في كتابه سابق الذكر. وكذا ما بعده.

مذاهبهم الآخرة تحت مذاهب الأئمة المعتبرة. وذلك أن ابن عيينة كان قدوة؛ ولكن لم يصنف في/ الذي كان يختاره من الأحكام، وإنما صنف أصحابه، وهم الشافعي وأحمد وإسحاق، فاندرج مذهبه تحت مذاهبهم. وأما الليث بن سعد فلم يقم أصحابه بمذهبه، قال الشافعي: «لم يرزق الأصحاب» إلا أن قوله يوافق قول مالك أو قول الثوري لا يخطئهما، فاندرج مذهبه تحت مذهبهما. وأما الأوزاعي فلا نرى له في أعم المسائل قولًا إلا ويوافق قول مالك، أو قول الثوري، أو قول الشافعي، فاندرج اختياره أيضًا تحت اختيار هؤلاء. وكذلك اختيار إسحاق يندرج تحت مذهب أحمد لتوافقهما. (٤/ ١٧٧ ـ ١٧٨)

٢٢٥ قال: «فإن قيل: فمن أين وقعت على هذا التفصيل والبيان في اندراج مذاهب هؤلاء تحت مذاهب الأئمة؟ قلت: من التعليقة للشيخ أبي حامد الإسفرائيني التي هي ديوان الشرائع وأم البدائع، في بيان الأحكام ومذاهب العلماء الأعلام وأصول الحجج العظام في المختلف والمؤتلف». قال: «وأما اختيار أبي زرعة وأبي حاتم في الصلاة والأحكام ـ مما قرأته وسمعته من مجموعيهما ـ فهو موافق لقول أحمد ومندرج تحته، وذلك مشهور. وأما البخاري فلم أر له اختيارًا؛ ولكن سمعت محمد بن طاهر الحافظ يقول: استنبط البخاري في الاختيارات مسائل موافقة لمذهب أحمد وإسحاق. فلهذه المعاني نقلنا عن الجماعة الذين سميناهم دون غيرهم؛ إذ هم أرباب المذاهب/ في الجملة، ولهم أهلية الاقتداء بهم لحيازتهم شرائط الإمامة، وليس من سواهم في درجتهم وإن كانوا أئمة كبراء قد ساروا بسيرهم». (٤/ ١٧٨ ـ ١٧٩)

٢٢٦ ذكر بعد ذلك الفصل الثاني عشر، في ذكر خلاصة تحوي مناصيص الأئمة، بعد أن أفرد لكلٍّ منهم فصلًا، قال: «لما تتبَّعت أصول ما صح لي روايته، فعثرت فيها بما قد ذكرت من عقائد الأئمة، فرتبتها عند ذلك على ترتيب الفصول التي أثبتها، وافتتحت كل فصل بنيف من المحامد، يكون لإمامتهم إحدى الشواهد داعية إلى اتباعهم، ووجوب وفاقهم وتحريم خلافهم وشقاقهم، فإن اتباع من ذكرناه من الأئمة في الأصول في زماننا بمنزلة اتباع الإجماع الذي يبلغنا عن الصحابة والتابعين؛ إذ لا يسع مسلمًا خلافه ولا يعذر فيه، فإن الحق لا يخرج عنهم؛ لأنهم الأدلاء وأرباب مذاهب هذه الأمة، والصدور والسادة والعلماء القادة أولوا الدين

والديانة والصدق والأمانة، والعلم الوافر والاجتهاد الظاهر، ولهذا المعنى اقتدوا بهم في الفروع فجعلوهم فيها وسائل بينهم وبين الله، حتى صاروا أرباب المذاهب في المشارق والمغارب، فليرضوا كذلك بهم في الأصول فيما بينهم وبين ربهم، وبما نصّوا عليه ودعوا إليه». قال: «فإنا نعلم قطعًا أنهم أعرف قطعًا بما صح من معتقد رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده؛ لجودة معارفهم وحيازتهم شرائط الإمامة، ولقرب عصرهم من الرسول ﷺ وأصحابه، كما بيّنّاه في أول الكتاب». (٤/ ١٧٩)

٢٢٧ قال: ثم أردت ـ ووافق مرادي سؤال بعض الإخوان ـ أن أذكر خلاصة مناصيصهم متضمنة بعض ألفاظهم، فإنها أقرب إلى الحفظ، وهي اللباب لما ينطوي عليه الكتاب، فاستعنت بمن عليه التكلان، وقلت: إن الذي آثرناه من مناصيصهم يجمعه فصلان: **أحدهما**: في بيان السُّنَّة وفضلها. **والثاني**: في هجران البدعة وأهلها. (٤/ ١٨٠)

٢٢٨ **الفصل الأول**: فاعلم أن السُّنَّة طريقة رسول الله ﷺ والتسنن بسلوكها وإصابتها، وهي أقسام ثلاثة: أقوال وأعمال وعقائد. **فالأقوال**: نحو الأذكار والتسبيحات المأثورة. **والأفعال**: مثل سنن الصلاة والصيام والصدقات المذكورة، ونحو السير المرضية والآداب المحكية، فهذان القسمان في عداد التأكيد والاستحباب، واكتساب الأجر والثواب. **والقسم الثالث**: سُنَّة العقائد وهي من الإيمان إحدى القواعد. قال: وها أنا ذا أذكر بعون الله خلاصة ما نقلته عنهم مفرقًا، وأضيف إليه ما دُوِّن في كتب الأصول مما لم يبلغني عنهم مطلقًا، وأرتبها مرشحة وببعض مناصيصهم موشحة، بأوجز لفظ على قدر وسعي؛ ليسهل حفظه على من يريد أن يعي فأقول: ليعلم المستن أن سُنَّة العقائد على ثلاثة أضرب: **ضرب** يتعلق بأسماء الله وذاته وصفاته. **وضرب** يتعلق برسول الله ﷺ وصحبه ومعجزاته. **وضرب** يتعلق بأهل الإسلام في أولاهم وأخراهم. (٤/ ١٨٠)

٢٢٩ **الضرب الأول**: فلنعتقد أن لله أسماء وصفات قديمة غير مخلوقة، جاء بها كتابه وأخبر بها الرسول أصحابه، فيما رواه الثقات وصححه النقّاد الأثبات، ودلّ القرآن المبين والحديث الصحيح المتين على ثبوتها. قال ـ رحمه الله تعالى ـ: وهي أن الله تعالى أول لم يزل، وآخر لا يزال، أحد قديم، وصمد كريم، عليم حليم، علي عظيم، رفيع مجيد، وله بطش شديد، وهو يبدئ ويعيد، فعال لما يريد، قوي

قدير منيع نصير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ⑪﴾ [الشورى]. إلى سائر أسمائه وصفاته؛ من النفس والوجه والعين والقدم واليدين والعلم والنظر، والسمع والبصر والإرادة والمشيئة، والرضى والغضب والمحبة، والضحك والعجب والاستحياء والغيرة، والكراهة والسخط، والقبض والبسط، والقرب والدنو والفوقية والعلو، والكلام والسلام والقول والنداء، والتجلي واللقاء والنزول والصعود والاستواء، وأنه تعالى في السماء وأنه على عرشه بائن من خلقه. قال مالك: «إن الله في السماء وعلمه في كل مكان». وقال عبد الله بن المبارك: «نعرف ربنا فوق سبع سمٰواته على العرش بائنًا من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية: إنه هٰهنا، وأشار إلى الأرض». وقال سفيان الثوري: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] قال: «علمه». قال الشافعي: «إنه على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء». قال أحمد: «إنه مستو على العرش عالم بكل مكان. وإنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء، وإنه يأتي يوم القيامة كيف شاء،/ وإنه يعلو على كرسيه. والإيمان بالعرش والكرسي وما ورد فيهما من الآيات والأخبار. وأن الكلم الطيب يصعد إليه، وتعرج الملائكة والروح إليه، وأنه خلق آدم بيديه، وخلق القلم وجنة عدن وشجرة طوبى بيديه، وكتب التوراة بيديه، وأن كلتا يديه يمين». وقال ابن عمر: «خلق الله بيديه أربعة أشياء: آدم والعرش والقلم وجنة عدن، وقال لسائر الخلق: كن فكان». وأنه يتكلم بالوحي كيف يشاء، قالت عائشة ﵂: «لشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بوحي يتلى». وأن القرآن كلام الله بجميع جهاته، منزل غير مخلوق ولا حرف منه مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، قال عبد الله بن المبارك: «من كفر بحرف من القرآن فقد كفر، ومن قال: لا أؤمن بهذه اللام فقد كفر. وأن الكتب المنزلة على الرسل ـ مائة وأربعة كتب ـ كلام الله غير مخلوق». قال أحمد: «وما في اللوح المحفوظ، وما في المصاحف، وتلاوة الناس وكيفما يقرأ، وكيفما يوصف فهو كلام الله غير مخلوق». قال البخاري: «وأقول: في المصحف قرآن، وفي صدور الرجال قرآن، فمن قال غير هذا يستتاب؛ فإن تاب وإلا فسبيله سبيل الكفر». (٤/ ١٨١ ـ ١٨٢)

٢٣٠ **النوع الثاني**: أن هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم، فإن **الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد**، والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبيّن به الحق

الذي معه والباطل الذي معهم. فقد قال الله ﷻ لنبيِّه/ ﷺ: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]. فلو كان خصم من يتكلم بهذا الكلام ـ سواء كان المتكلم به أبو الفرج، أو غيره من أشهر الطوائف بالبدع كالرافضة ـ لكان ينبغي أن يذكر الحجة ويعدل عما لا فائدة فيه؛ إذ كان في مقام الرد عليهم، دع والمنازعون له ـ كما ادعاه ـ هم عند جميع الناس أعلم منه بالأصول والفروع. وهو في كلامه ورده لم يأت بحجة أصلًا؛ لا حجة سمعية ولا عقلية، وإنما اعتمد تقليد طائفة من أهل الكلام ـ قد خالفها أكثر منها من أهل الكلام ـ فقلدهم فيما زعموا أنه حجة عقلية، كما فعل هذا المعترض. ومن يرد على الناس بالمعقول إن لم يبيّن حجة عقلية، وإلا كان قد أحال الناس على المجهولات؛ كمعصوم الرافضة وغوث الصوفية. (٤/ ١٨٦ ـ ١٨٧)

٢٣١ من المعلوم أن مجرد نفور النافرين أو محبة الموافقين، لا يدل على صحة قوله ولا فساده، إلا إذا كان ذلك بهدى من الله؛ بل الاستدلال بذلك هو استدلال باتباع الهوى بغير هدى من الله؛ فإن اتباع الإنسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل الذي يحبه، ورد القول والفعل الذي يبغضه؛ بلا هدى من الله، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾ [الأنعام: ١١٩]. (٤/ ١٨٩)

٢٣٢ كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق، المخالفين للكتاب والسُّنَّة: أهل الأهواء، حيث قبلوا ما أحبوه، وردوا ما أبغضوه بأهوائهم بغير هدى من الله. (٤/ ١٩٠)

٢٣٣ **الأقوال نوعان: أقوال ثابتة عن الأنبياء**، فهي معصومة يجب أن يكون معناها حقًّا، عرفه مَن عرفه وجهله من جهله. والبحث عنها إنما هو عما أرادته الأنبياء، فمن كان مقصوده معرفة مرادهم من الوجه الذي يعرف مرادهم، فقد سلك طريق الهدى. ومن قصد أن يجعل ما قالوه تبعًا له؛ فإن وافقه قبله وإلا رده، وتكلف له من التحريف ما يسميه تأويلًا، مع أنه يعلم بالضرورة أن كثيرًا من ذلك أو أكثره لم ترده الأنبياء؛ فهو محرف للكلم عن مواضعه، لا طالب لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم. (٤/ ١٩١)

٢٣٤ **النوع الثاني**: ما ليس منقولًا عن الأنبياء فمن سواهم، ليس معصومًا فلا يقبل كلامه، ولا يرد إلا بعد تصور مراده ومعرفة صلاحه من فساده./ فمن قال من

أهل الكلام: إنه لا يفعل الأشياء بالأسباب؛ بل يفعل عندها لا بها، ولا يفعل لحكمة، ولا في الأفعال المأمور بها ما لأجله كانت حسنة، ولا المنهي عنها ما لأجله كانت سيئة، فهذا مخالف لنصوص القرآن والسُّنَّة وإجماع الأمة من السلف. وأول من قاله في الإسلام جهم بن صفوان الذي أجمعت الأمة على ضلالته، فإنه أول من أنكر الأسباب والطبائع، كما أنه أول من ظهر عنه القول بنفي الصفات، وأول من قال بخلق كلام الله، وإنكار رؤيته في الآخرة. ونصوص الكتاب والسُّنَّة في إبطال هذا كثيرة جدًّا؛ كقوله: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ۝٦٩﴾ [الأنبياء]. فسلب النار طبيعتها. وقوله: ﴿لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ۝١٥﴾ [النبأ]. وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧]. فأخبر أن الرياح تقل السحاب؛ أي: تحمله، فجعل هذا الجماد فاعلًا بطبعه. (٤/ ١٩١ ـ ١٩٢)

٢٣٥ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٧]. فدلت هذه الآية وغيرها: على أن ما أمرهم به هو معروف في نفسه تعرفه القلوب، فهو مناسب لها مصلح لفسادها، ليس معنى كونه معروفًا أنه مأمور به؛ إذ هذا قدر مشترك، فعلم أن ما يأمر به رسوله مختص، وما نهى عنه مختص بأنه منكر محذور، وما يحله مختص بأنه طيب، وما يحرمه مختص بأنه خبيث، ومثل هذا كثير في القرآن وغيره من الكتب؛ كالتوراة والإنجيل والزبور. (٤/ ١٩٣)

٢٣٦ **الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهيته، قاعدة عظيمة عامة**، وتمامها بالجواب عما يعارضها، فإن من الناس من يقول: البدع تنقسم إلى قسمين؛ لقول عمر: «نعمت البدعة». وبأشياء أحدثت بعده ﷺ وليست مكروهة، للأدلة من الإجماع والقياس. وربما ضم إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ما عليه كثير من الناس من العادة؛ بمنزلة من إذا قيل لهم: ﴿تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٤] وما أكثر من يحتج به من المنتسبين إلى علم أو عبادة، بحجج ليست من أصول العلم، وقد يبدي ذووا العلم له مستندًا من الأدلة الشرعية، والله يعلم أن قوله لها وعمله بها ليس مستندًا إلى ذلك، وإنما يذكرها دفعًا لمن يناظره. (٤/ ١٩٤)

٢٣٧ **المجادلة المحمودة إنما هي إبداء المدارك التي هي مستند الأقوال والأعمال**،/ وأما إظهار غير ذلك فنوع من النفاق في العلم والعمل. **وهذه قاعدة دلت**

عليها السُّنَّة والإجماع مع الكتاب، قال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. فمن ندب إلى شيء يتقرَّب به إلى الله، أو أوجبه بقوله أو فعله من غير أن يشرعه الله؛ فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذ شريكًا لله، شرع في الدين ما لم يأذن به الله، وقد يغفر له لأجل تأويل إذا كان مجتهدًا؛ الاجتهاد الذي يعفى معه عن المخطئ؛ لكن لا يجوز اتباعه في ذلك، كما قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. فمن أطاع أحدًا في دين لم يأذن الله به؛ من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب: فقد لحقه من هذا الذم نصيب كما يلحق الآمر الناهي. ثم قد يكون كل منهما معفوًّا عنه، فيتخلف الذم لفوات شرطه أو وجود مانعه. وإن كان المقتضي له قائمًا، ويلحق الذم من تبين له الحق، فتركه أو قصر في طلبه فلم يتبين له، أو أعرض عن طلبه لهوى أو كسل ونحو ذلك. (٤/١٩٤ ـ ١٩٥)

٢٣٨ إن الله عاب على المشركين شيئين: **أحدهما**: أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطانًا. **الثاني**: تحريمهم ما لم يحرمه الله. كما بيّنه ﷺ في حديث/عياض عن مسلم[1]، وقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. فجمعوا بين الشرك والتحريم، والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها، فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة، وإما مستحبة. ثم منهم من عبد غير الله ليتقرّب به إلى الله، ومنهم من ابتدع دينًا عبد به الله، كما أحدثت النصارى من العبادات. (٤/١٩٥ ـ ١٩٦)

٢٣٩ **أصل الضلال في أهل الأرض إنما نشأ من هذين: إما** اتخاذ دين لم يشرعه الله، **أو** تحريم ما لم يحرمه، ولهذا كان الأصل الذي بنى عليه أحمد وغيره مذاهبهم أن الأعمال عبادات وعادات؛ **فالأصل في العبادات لا يشرع منها إلا ما شرعه الله، والأصل في العادات لا يحظر منها إلا ما حظره الله**. وهذه المواسم المحدثة إنما نهي عنها لما أحدث فيها من الدين الذي يتقرب به. (٤/١٩٦)

٢٤٠ هذا القائل كاذب ضال في هذا القول[2]، وذلك أن التقليد المذموم هو

(١) لعله عند مسلم، إشارة إلى حديث عياض: «وحرمت عليهم ما أحللت لهم».
(٢) سئل عن رجل قال: إذا كان المسلمون مقلدين والنصارى مقلدين واليهود مقلدين: فكيف وجه الرد على النصارى واليهود وإبطال مذهبهم والحالة هذه؟ وما الدليل القاطع على تحقيق حق المسلمين وإبطال باطل الكافرين؟

قبول قول الغير بغير حجة؛ كالذين ذكر الله عنهم أنهم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ قال تعالى[1]: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة] وقال: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [الصافات]. ونظائر هذا في القرآن كثير. فمن اتبع دين آبائه وأسلافه لأجل العادة التي تعودها وترك اتباع الحق/الذي يجب اتباعه: فهذا هو المقلد المذموم، وهذه حال اليهود والنصارى؛ بل أهل البدع والأهواء في هذه الأمة الذين اتبعوا شيوخهم ورؤساءهم في غير الحق، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب]. (٤/١٩٧ ـ ١٩٨)

٢٤١ قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ ﴿٤٧﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴿٤٨﴾﴾ [غافر]. وأمثال ذلك مما فيه بيان أن **من أطاع مخلوقًا في معصية الله: كان له نصيب من هذا الذم والعقاب**. والمطيع للمخلوق في معصية الله ورسوله: **إما** أن يتبع الظن؛ **وإما** أن يتبع ما يهواه وكثير يتبعهما. وهذه حال كل من عصى رسول الله من المشركين وأهل الكتاب؛ من اليهود والنصارى ومن أهل البدع والفجور من هذه الأمة كما قال تعالى:/ ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم] والسلطان: هو الكتاب المنزل من عند الله، وهو الهدى الذي جاءهم من عند الله، كما قال تعالى: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الروم]. (٤/١٩٨ ـ ١٩٩)

٢٤٢ قال لبني آدم: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ إلى قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ ﴿١٢٧﴾﴾ [طه: ١٢٣ ـ ١٢٧] وبيان ذلك: أن الشخص إما أن يبيّن له أن ما بعث الله به رسوله حق، ويعدل عن ذلك إلى اتباع هواه، أو يحسب أن ما هو عليه من ترك ذلك هو الحق؛ فهذا متبع للظن، والأول متبع لهواه. (٤/١٩٩)

٢٤٣ قال تعالى في صفة الأخسرين: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾﴾ [الكهف]./الآية وقال: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ﴾

---

(١) كذا في الأصل.

[فاطر: ٨]. **فالأول**: حال المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق ولا يتبعونه كما هو موجود في اليهود. **والثاني**: حال الذين يعملون بغير علم قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]. (٤/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)

٢٤٤ كل من يخالف الرسل هو مقلد متبع لمن لا يجوز له اتباعه، وكذلك من اتبع الرسول بغير بصيرة ولا تبين، وهو الذي يسلم بظاهره من غير أن يدخل الإيمان إلى قلبه، كالذي يقال له في القبر: ما ربك؟[1] وما دينك؟ وما نبيّك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري. سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته ـ هو مقلد ـ فيضرب بمرزبة من حديد فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان ولو سمعها الإنسان لصعق؛ أي: لمات. وقد قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. فمن لم يدخل الإيمان في قلبه وكان مسلمًا في الظاهر فهو من المقلدين المذمومين. فإذا تبيّن أن المقلد مذموم ـ وهو من اتبع هوى من لا يجوز اتباعه ـ كالذي يترك طاعات رسل الله ويتبع ساداته وكبراءه، أو يتبع الرسول ظاهرًا/ من غير إيمان في قلبه: تبين أن اليهود والنصارى كلهم مقلدون تقليدًا مذمومًا، وكذلك المنافقون من هذه الأمة. (٤/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)

٢٤٥ أما أهل البدع: ففيهم بر وفجور، وبيان ذلك من وجوه، **أحدها**: أن اليهود والنصارى الذين يزعمون أنهم يتبعون موسى وعيسى ـ صلى الله عليهما وسلم ـ إنما يتبعونهم لأجل أنهم رسل الله، وما من طريق تثبت بها نبوة موسى وعيسى إلا ومحمد ﷺ أولى وأحرى. مثال ذلك: إذا قال اليهود والنصارى: قد ثبت بالنقل المتواتر أن موسى وعيسى ـ مع دعواه النبوة ـ ظهرت على يديه الآيات الدالة على صدقه، وأنه جاء من الدين والشريعة ما يعلم أنه لم يجئ به مفتر كذاب ـ ظهرت على يديه الآيات الدالة على صدقه ـ وإنما يجيء به مع دعوى النبوة نبي صادق. قيل له: كل من هاتين الطريقتين دليل يثبت نبوة محمد ﷺ بطريق الأولى. فإنه من المعلوم أن الذين نقلوا ما دعا إليه محمد ﷺ من الدين والشريعة، ونقلوا ما جاء به من الآيات المعجزات أعظم من الذين نقلوا مثل ذلك عن موسى وعيسى، وما جاء به من هذين النوعين: أعظم مما جاء به موسى وعيسى؛ بل من نظر بعقله في هذا

---

(١) في الأصل: «ما ربك» وفي مسند الإمام أحمد: «من ربك».

الوقت إلى ما عند المسلمين من العلم النافع والعمل الصالح، وما عند اليهود والنصارى: علم أن بينهما/ من الفرق أعظم مما بين العَرَمَ والعرق. (٤/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)

٢٤٦ عند المسلمين من توحيد الله ومعرفة أسمائه وصفاته، وملائكته وأنبيائه ورسله، ومعرفة اليوم الآخر وصفة الجنة والنار والثواب والعقاب والوعد والوعيد: أعظم وأجل بكثير مما عند اليهود والنصارى. (٤/ ٢٠٢)

٢٤٧ هذا القدر يعترف به كل عاقل ـ من اليهود والنصارى ـ يعترفون بأن دين المسلمين حق وأن محمدًا رسول الله ﷺ وأن من أطاعه منهم دخل الجنة؛ بل يعترفون بأن دين الإسلام خير من دينهم، كما أطبقت على ذلك الفلاسفة. (٤/ ٢٠٣)

٢٤٨ عامة السور المدنية مثل: «البقرة» و«آل عمران» و«النساء» و«المائدة» وغير ذلك من السور المدنية من دعوة أهل الكتاب وخطابهم. (٤/ ٢٠٥)

٢٤٩ قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار». قال سعيد بن جبير: تصديق ذلك في كتاب الله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ [هود: ١٧] ومعنى الحديث متواتر عنه معلوم بالاضطرار، فإذا كان الأمر كذلك: لزم بأنه رسول الله إلى كل الطوائف؛ فإنه يقرر بأنه رسول الله إلى أهل الكتاب وغيرهم؛ فإن رسول الله لا يكذب ولا يقاتل الناس على طاعته بغير أمر الله، ولا يستحل دماءهم وأموالهم وديارهم بغير إذن الله. فمن قال: إن الله أمره بذلك وفعله ولم يكن الله أمره بذلك؛ كان كاذبًا مفتريًا ظالمًا: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]. وكان مع كونه ظالمًا مفتريًا من أعظم المريدين علوًّا في الأرض وفسادًا، وكان أشر من الملوك الجبابرة الظالمين؛ فإن الملوك الجبابرة الذين يقاتلون الناس على طاعتهم لا يقولون إنا رسل الله إليكم، ومن أطاعنا دخل الجنة ومن عصانا دخل النار؛ بل فرعون وأمثاله لا يدخلون في مثل هذا، ولا يدخل في هذا إلا نبيّ صادق أو متنبئ كذاب؛ كمسيلمة والأسود وأمثالهما. فإذا علم أنه نبي كيف ما كان؛ لزم أن يكون ما أخبر به عن الله حقًّا. وإذا كان رسول الله وجبت طاعته في كل ما يأمر به، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]. وإذا أخبر أنه رسول الله إلى أهل الكتاب،/ وأنه تجب عليهم طاعته؛ كان ذلك حقًّا. ومن أقر بأنه رسول الله، وأنكر أن يكون مرسلًا إلى

أهل الكتاب بمنزلة من يقول: إن موسى كان رسولًا ولم يكن يجب أن يدخل أرض الشام، ولا يخرج بني إسرائيل من مصر، وأن الله لم يأمره بذلك، وأن الله لم يأمره بالسبت، ولا أنزل عليه التوراة ولا كلمه على الطور، ومن يقول: إن عيسى كان رسول الله لم يبعث إلى بني إسرائيل، ولا كان يجب على بني إسرائيل طاعته، وأنه ظلم اليهود، وأمثال ذلك من المقالات التي هي أكفر المقالات. (٤/٢٠٦ ـ ٢٠٧)

٢٥٠ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ﴾ الآية [النساء: ١٥٠ ـ ١٥٢]. وقال لبني إسرائيل: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة] فهذه الطريقة الواضحة البينة القاطعة يبيّن بها لكل مسلم ويهودي ونصراني: أن دين المسلمين هو الحق دون اليهود والنصارى؛ فإنها مبنيّة على مقدمتين: **إحداهما**: أن نبوة محمد ﷺ ورسالته وهدي أمته أبين وأوضح، تُعلم بكل طريق تعلم بها نبوة موسى وعيسى ـ عليهما الصلاة والسلام ـ وزيادة؛ فلا يمكن القول بأنهما نبيّين دونه لأجل ذلك. وإن شاء الرجل استدل على ذلك بنفس الدعوة وما جاء به، وإن شاء بالكتاب الذي بعث به، وإن شاء/ بما عليه أمته، وإن شاء بما بعث به من المعجزات. فكل طريق من هذه الطرق إذا تبين بها نبوة موسى وعيسى؛ كانت نبوة محمد ﷺ بها أبين وأكمل. **والمقدمة الثانية**: أنه أخبر أن رسالته عامة إلى أهل الأرض من المشركين وأهل الكتاب، وأنه لم يكن مرسلًا إلى بعض الناس دون بعض، وهذا أمر معلوم بالضرورة والنقل المتواتر والدلائل القطعية. وأما اليهود والنصارى: فأصل دينهم حق كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة]. لكن كل من الدينين مبدل منسوخ؛ فإن اليهود بدّلوا وحرّفوا، ثم نسخ بقية شريعتهم بالمسيح ﷺ. (٤/٢٠٧ ـ ٢٠٨)

٢٥١ قد ناظرنا غير واحد/ من أهل الكتاب وبيّنّا لهم ذلك[1] وأسلم من علمائهم وخيارهم طوائف، وصاروا يناظرون أهل دينهم ويبيّنون ما عندهم من الدلائل على

---

(١) أن شرائعهم تنسخ بتبديل الكتب والنبوات.

نبوة محمد ﷺ ولكن هذه الفتيا لا تحتمل غير ذلك. وهذا من الحكمة في إبقاء أهل الكتاب بالجزية؛ إذ عندهم من الشواهد والدلائل على نبوة محمد ﷺ وعندهم من الشواهد على ما أخبر به من الإيمان بالله واليوم الآخر ما يبيّن أن محمدًا ﷺ جاء بالدين الذي بعثت به الرسل قبله، وأخبر من توحيد الله وصفاته بمثل ما أخبرت به الأنبياء قبله. قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]. وقوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [الرعد]. وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]. والنبي ﷺ لم يشك ولم يسأل؛ ولكن هذا **حكم معلق بشرط والمعلق بالشرط يعدم عند عدمه** وفي ذلك سعة لمن شك أو أراد أن يحتج أو يزداد يقينًا. (٤/٢٠٨ ـ ٢٠٩)

٢٥٢ إن كان المخاطب لا يقر بنبوة نبيّ من الأنبياء؛ لا موسى ولا عيسى ولا غيرهما: فللمخاطبة طرق منها: أن نسلك في الكلام بين أهل الملل وغيرهم ـ من المشركين والصابئين والمتفلسفة والبراهمة وغيرهم ـ نظير الكلام بين المسلمين وأهل الكتاب. فنقول: من المعلوم لكل عاقل له أدنى نظر وتأمل: أن أهل الملل أكمل في العلوم النافعة والأعمال الصالحة ممن ليس من أهل الملل، فما من خير يوجد عند غير المسلمين من أهل الملل إلا عند المسلمين ما هو أكمل منه. وعند أهل الملل ما لا يوجد عند غيرهم، وذلك أن العلوم والأعمال نوعان: **نوع** يحصل بالعقل؛ كعلم الحساب والطب، وكالصناعة من الحياكة والخياطة والتجارة ونحو ذلك. فهذه الأمور عند أهل الملل كما هي عند غيرهم؛ بل هم فيها أكمل، فإن علوم المتفلسفة ـ من علوم المنطق والطبيعة والهيئة وغير ذلك ـ من متفلسفة الهند واليونان وعلوم فارس والروم، لما صارت إلى المسلمين هذبوها ونقحوها؛ لكمال عقولهم وحسن ألسنتهم. (٤/ ٢١٠)

٢٥٣ كان/ كلامهم فيها أتم وأجمع وأبين، وهذا يعرفه كل عاقل وفاضل. وأما ما لا يعلم بمجرد العقل؛ كالعلوم الإلهية وعلوم الديانات، فهذه مختصة بأهل الملل، وهذه منها، ما يمكن أن يقام عليه أدلة عقلية، فالآيات الكتابية مستنبطة من الرسالة. فالرسل هدوا الخلق وأرشدوهم إلى دلالة العقول عليها، فهي عقلية شرعية، فليس لمخالف الرسول أن يقول هذه لم تعلم إلا بخبرهم، فإثبات خبرهم

بها دور؛ بل يقال بعدالتهم وإرشادهم وتبيينهم للمعقول صارت معلومة بالعقل، والأمثال المضروبة والأقيسة العقلية. وبهذه العلوم يعلم صحة ما جاء به الرسول ﷺ وبطلان قول من خالفوه. (٤/ ٢١١)

٢٥٤ **النوع الثاني**: ما لا يعلم إلا بخبر الرسل فهذا يعلم بوجوه: **منها**: اتفاق الرسل على الإخبار به من غير تواطؤ ولا اتفاق بينهم، فإن المخبر **إما** أن يكون صادقًا خبره مطابقًا لمخبره، **وإما** أن لا يكون. وإذا لم يكن خبره مطابقًا لمخبره: **فإما** أن يكون متعمدًا للكذب، **وإما** أن يكون مخطئًا. فإذا قدر عدم الخطأ والتعمد؛ كان خبره صدقًا لا محالة. ومعلوم أنه إذا أخبر واحد عن علوم طويلة فيها تفاصيل كثيرة، لا يمكن في العادة خطؤهم، وأخبر غيره قبل ذلك مع الجزم بأنهما لم يتواطآ، ولا يمكن أن يقال إنه يمكن الكذب في مثل ذلك: أفاد خبرهما العلم وإن لم يعلم/ حالهما. فلو ناجى رجلًا بحضرة رجال، وحدث بحديث طويل فيه أسرار تتعلق به وفي رجل بتلك الأمور الأسرار، ثم جاء آخر قد علمنا أنه لم يتفق مع المخبر الأول، فأخبر عن تلك المناجاة والأسرار مثل ما أخبر به الأول؛ جزمنا قطعًا بصدقهما. ومعلوم أن موسى أخبر بما أخبر به قبل أن يبعث محمد ﷺ وقبل أن يبعث المسيح. ومعلوم أيضًا لكل من كان عالمًا بحال محمد ﷺ: أنه نشأ بين قوم أميين لا يقرءون كتابًا ولا يعلمون علوم الأنبياء، وأنه لم يكن عندهم من يعلم ما في التوراة والإنجيل ونبوة الأنبياء. وقد أخبر محمد ﷺ من توحيد الله وصفاته وأسمائه وملائكته وعرشه وكرسيه وأنبيائه ورسله وأخبارهم وأخبار مكذبيهم بنظير ما يوجد في كتب الأنبياء من التوراة وغيرها. (٤/ ٢١١ - ٢١٢)

٢٥٥ من تدبّر التوراة والقرآن علم أنهما جميعًا يخرجان من مشكاة واحدة، كما ذكر ذلك النجاشي، وكما قال ورقة بن نوفل: «هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى». ولهذا قرن الله تعالى بين التوراة والقرآن في مثل هذا في قوله: ﴿لَوْلَآ أُوتِيَ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ (٤٩)﴾ [القصص: ٤٨، ٤٩] (٤/ ٢١٢ - ٢١٣)

٢٥٦ من الطرق: الطرق الواضحة القاطعة المعلومة إلى قيام الساعة بالتواتر من أحوال أتباع الأنبياء، وأحوال من كذبهم وكفر بهم؛ حال نوح وقومه وهود وقومه وصالح وقومه، وحال إبراهيم وقومه، وحال موسى وفرعون، وحال محمد ﷺ

وقومه. وهذا الطريق قد بيَّنها الله في غير موضع من كتابه؛ كقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ۝٥﴾ [غافر]. وقال: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ۝٤٢ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ۝٤٣ / وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٢ ـ ٤٦]. (٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤)

٢٥٧ قوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝٣٧ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝٣٨﴾ [الصافات]. وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر]. فبيَّن أنه تارك آثار القوم المعذبين للمشاهدة، ويستدل بذلك على عقوبة الله لهم. وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ﴾ الآيتين [الإسراء/ ١٧]. فذكر طريقتين يعلم بهما ذلك. **أحدهما**: ما يعاين ويعقل بالقلوب. **والثاني**: ما يسمع، فإنه قد تواتر عند كل أحد حال الأنبياء ومصدقهم ومكذبهم، وعاينوا من آثارهم ما دلّ على أنه سبحانه عاقب مكذبهم وانتقم منه، وأنهم كانوا على الحق الذي يحبه ويرضاه، وأن من كذبهم كان على الباطل الذي يغضب الله على أهله، وأن طاعة الرسل طاعة لله ومعصيتهم معصية لله. (٤/ ٢١٤)

٢٥٨ من الطرق أيضًا أن يعلم ما تواتر من معجزاتهم الباهرة وآياتهم القاهرة، وأنه يمتنع أن تكون المعجزة على يد مدعي النبوة، وهو كذاب من غير تناقض ولا تعارض. (٤/ ٢١٤)

٢٥٩ من الطرق: أن الرسل جاءوا من العلوم النافعة والأعمال الصالحة بما هو معلوم عند كل عاقل لبيب، ولا ينكره إلا جاهل غاو. (٤/ ٢١٥)

فصل: في السؤال عن الروح

٢٦٠ **روح الآدمي مخلوقة مبدَعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السُّنَّة**، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين مثل: **محمد بن نصر المروزي**، الإمام المشهور الذي **هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف** أو من أعلمهم. وكذلك أبو محمد ابن قتيبة، قال في كتاب «اللقط» لما تكلم على خلق الروح، قال: «النسم الأرواح». قال: «وأجمع الناس على أن الله خالق الجثة/ وبارئ النسمة»؛ أي: خالق الروح. وقال أبو إسحاق ابن شاقلا ـ فيما

أجاب به في هذه المسألة ـ سألت ـ رحمك الله ـ عن الروح مخلوقة أو غير مخلوقة؟ قال: «هذا مما لا يشك فيه من وفق للصواب». إلى أن قال: «والروح من الأشياء المخلوقة، وقد تكلم في هذه المسألة طوائف من أكابر العلماء والمشايخ، وردوا على من يزعم أنها غير مخلوقة». (٤/٢١٦ ـ ٢١٧)

٢٦١ صنّف الحافظ أبو عبد الله ابن منده في ذلك كتابًا كبيرًا في «الروح والنفس» وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئًا كثيرًا، وقبله الإمام محمد بن نصر المروزي وغيره، والشيخ أبو يعقوب الخراز وأبو يعقوب النهرجوري والقاضي أبو يعلى وغيرهم. وقد نص على ذلك الأئمة الكبار، واشتد نكيرهم على من يقول ذلك في روح عيسى ابن مريم، لا سيما في روح غيره، كما ذكره أحمد في كتابه في الرد على «الزنادقة والجهمية» فقال في أوله: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم. ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب/ الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين». وتكلم على ما يقال: إنه متعارض من القرآن، إلى أن قال: «وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث وأضلوا بشرًا كثيرًا، فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله: أنه كان من أهل خراسان من أهل «الترمذ»، وكان صاحب خصومات وكلام، كان أكثر كلامه في الله، فلقي أناسًا من المشركين يقال لهم: «السُّمنية» فعرفوا الجهم، فقالوا له: نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك. فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا: ألست تزعم أن لك إلٰهًا؟ قال الجهم: نعم. فقالوا له: فهل رأيت إلٰهك؟ قال: لا. قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قالوا: فهل شممت له رائحة؟ قال: لا. قالوا له: فوجدت له مِجَسًّا؟ قال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إلٰه؟ قال: فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يومًا، ثم إنه

استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذاته، فإذا أراد أن يحدث أمرًا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان خلقه، فيأمر بما شاء وينهى عما شاء، وهو روح غائب عن الأبصار. فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة، فقال للسُّمني: ألست تزعم أن فيك روحًا؟ قال: نعم. قال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا. قال: فهل سمعت/ كلامه؟ قال: لا. قال: فوجدت له حسًّا ومِجَسًّا[1]؟ قال: لا. قال: كذلك الله لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار ولا يكون في مكان دون مكان». (٤/٢١٧ ـ ٢١٩)

٢٦٢ ساق الإمام أحمد الكلام في القرآن والرؤية وغير ذلك، إلى أن قال: ثم إن الجهم ادعى أمرًا، فقال: إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على القرآن أنه مخلوق، فقلنا: أي آية؟ قال: قول الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] وعيسى مخلوق. فقلنا: إن الله منعك الفهم في القرآن، عيسى تجري عليه ألفاظ لا تجري على القرآن؛ لأنه يسميه مولودًا وطفلًا وصبيًّا وغلامًا يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي، يجري عليه الوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى، هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟ ولكن المعنى في قول الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له: كن؛ فكان عيسى بكن، وليس عيسى هو الكن؛ ولكن بالكن كان، فالكن من الله قول وليس الكن مخلوقًا. وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى، وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله وكلمته إلا أن الكلمة مخلوقة. وقالت النصارى:/ عيسى روح الله من ذات الله، وكلمة الله من ذات الله، كما يقال: إن هذه الخرقة من هذا الثوب. وقلنا نحن: إن عيسى بالكلمة كان وليس هو الكلمة. قال: وقول الله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ يقول: من أمره كان الروح فيه؛ كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] يقول: من أمره. وتفسير روح الله: أنها روح بكلمة الله خلقها الله،

(١) الْجَسُّ: اللَّمْسُ باليد. «تهذيب اللغة».

كما يقال: عبد الله وسماء الله. فقد ذكر الإمام أحمد: أن زنادقة النصارى هم الذين يقولون: إن روح عيسى من ذات الله، وبيَّن أن إضافة الروح إليه إضافة ملك وخلق؛ كقولك: عبد الله وسماء الله؛ لا إضافة صفة إلى موصوف، فكيف بأرواح سائر الآدميين؟! وبيَّن أن هؤلاء الزنادقة الحلولية يقولون: بأن الله إذا أراد أن يحدث أمرًا دخل في بعض خلقه. (٤/ ٢١٩ ـ ٢٢٠)

٢٦٣ قال الشيخ أبو سعيد الخراز ـ أحد أكابر المشايخ الأئمة من أقران الجنيد ـ فيما صنفه في أن الأرواح مخلوقة، وقد احتج بأمور منها: لو لم تكن مخلوقة لما أقرت بالربوبية. وقد قال لهم حين أخذ الميثاق ـ وهم أرواح في أشباح كالذر ـ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢]. وإنما خاطب الروح مع الجسد، وهل يكون الرب إلا لمربوب؟ قال: ولأنها لو لم تكن مخلوقة ما كان على النصارى لوم في عبادتهم عيسى، ولا حين قالوا: إنه ابن الله. وقالوا: هو الله./ قال: ولأنه لو كان الروح غير مخلوق ما دخلت النار، ولأنها لو كانت غير مخلوقة لما حجبت عن الله، ولا غيبت في البدن، ولا ملكها ملك الموت، ولما كانت صورة توصف؛ ولأنها لو لم تكن مخلوقة لم تحاسب ولم تعذب ولم تتعبد ولم تخف ولم ترج. ولأن أرواح المؤمنين تتلألأ وأرواح الكفار سود مثل الحمم. وقال ﷺ: «أرواح الشهداء في حواصل طير خضر ترتع في الجنة وتأوي في فناء العرش، وأرواح الكفار في برهوت». وقال الشيخ أبو يعقوب النهرجوري: هذه الأرواح من أمر الله مخلوقة، خلقها الله من الملكوت كما خلق آدم من التراب، وكل عبد نسب روحه إلى ذات الله أخرجه ذلك إلى التعطيل، والذين نسبوا الأرواح إلى ذات الله هم أهل الحلول الخارجون إلى الإباحة، وقالوا: إذا صفت أرواحنا من أكدار نفوسنا فقد اتصلنا وصرنا أحرارًا، ووضعت عنا العبودية، وأبيح لنا كل شيء من اللذات من النساء والأموال وغير ذلك. وهم زنادقة هذه الأمة. وذكر عدة مقالات لها وللزنادقة. (٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)

٢٦٤ اعلم أن القائلين بقدم الروح صنفان: **صنف** من الصابئة الفلاسفة يقولون: هي قديمة أزلية؛ لكن ليست من/ ذات الرب، كما يقولون ذلك في العقول والنفوس الفلكية، ويزعم من دخل من أهل الملل فيهم أنها هي الملائكة. **وصنف** من زنادقة هذه الأمة وضلالها؛ من المتصوفة والمتكلمة والمحدثة، يزعمون أنها من ذات الله،

وهؤلاء أشر قولًا من أولئك. وهؤلاء جعلوا الآدمي نصفين: نصف لاهوت وهو روحه. ونصف ناسوت وهو جسده؛ نصفه رب ونصفه عبد. وقد كفَّر الله النصارى بنحو من هذا القول في المسيح، فكيف بمن يعم ذلك في كل أحد؟ حتى في فرعون وهامان وقارون، وكل ما دل على أن الإنسان عبد مخلوق مربوب، وأن الله ربه وخالقه ومالكه وإلٰهه، فهو يدل على أن روحه مخلوقة. (٤/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)

٢٦٥ الإنسان عبارة عن البدن والروح معًا؛ بل هو بالروح أخص منه بالبدن، وإنما البدن مطية للروح، كما قال أبو الدرداء: «إنما بدني مطيتي فإن رفقت بها بلغتني، وإن لم أرفق بها لم تبلغني». وقد رواه ابن منده وغيره عن ابن عباس، قال: «لا تزال الخصومة يوم القيامة بين الخلق حتى تختصم الروح والبدن، فتقول الروح للبدن: أنت عملت السيئات. فيقول البدن للروح: أنت أمرتني، فيبعث الله ملكًا يقضي بينهما، فيقول: إنما مثلكما كمثل مُقعَد وأعمى دخلا بستانًا، فرأى المقعد فيه ثمرًا معلقًا، فقال للأعمى: إني أرى ثمرًا ولكن/ لا أستطيع النهوض إليه. وقال الأعمى: لكني أستطيع النهوض إليه ولكني لا أراه. فقال له المقعد: تعال فاحملني حتى أقطفه؛ فحمله وجعل يأمره فيسير به إلى حيث يشاء، فقطع الثمرة. قال الملك: فعلى أيهما العقوبة؟ فقال: عليهما جميعًا. قال: فكذلك أنتما». (٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)

٢٦٦ استفاضت الأحاديث عن النبي ﷺ بأن الأرواح تقبض وتنعم وتعذب، ويقال لها: «اخرجي أيتها الروح الطيبة كانت في الجسد الطيب»، «اخرجي أيتها الروح الخبيثة كانت في الجسد الخبيث». ويقال للأولى: «أبشري بروح وريحان» ويقال للثانية: «أبشري بحميم وغساق وآخر من شكله أزواج» وأن أرواح المؤمنين تعرج إلى السماء، وأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء. (٤/ ٢٢٣)

٢٦٧ قال الإمام أحمد ـ في رواية حنبل ـ: «أرواح الكفار في النار وأرواح المؤمنين في الجنة، والأبدان في الدنيا يعذب الله من يشاء، ويرحم بعفوه من يشاء». وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أرواح الموتى: أتكون في أفنية قبورها؟ أم في حواصل طير؟ أم تموت كما تموت الأجساد؟ فقال: قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «نسمة المؤمن إذا مات طائر تعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه». وقد روي عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «أرواح المؤمنين في أجواف طير خضر كالزرازير يتعارفون فيها ويرزقون من ثمرها». قال: وقال بعض

الناس: أرواح الشهداء في أجواف طير خضر تأوي إلى قناديل في الجنة معلقة بالعرش. وقد روى مسلم في «صحيحه» عن مسروق قال: سألنا عبد الله ـ يعني: ابن/ مسعود ـ عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران]. فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إن أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في الجنة حيث تشاء، ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطلع عليهم ربك اطلاعة فقال: هل تشتهون شيئًا؟ فقالوا: أي شيء نشتهي ونحن نسرح في الجنة حيث نشاء؟ ـ ففعل بهم ذلك ثلاث مرات ـ فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا، قالوا: يا رب نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا». (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)

٢٦٨ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾﴾ [الفجر]. فخاطبها بالرجوع إلى ربها وبالدخول في عباده ودخول جنته، وهذا تصريح بأنها مربوبة. والنفس هنا هي الروح التي تقبض وإنما تتنوع صفاتها، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح ـ لما ناموا عن صلاة الفجر في السفر ـ قال: «إن الله قبض أرواحنا حيث شاء وردها حيث شاء» وفي رواية: «قبض أنفسنا حيث شاء». وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ﴾ [الزمر: ٤٢]. والمقبوض المتوفى هي الروح. (٤/ ٢٢٥)

٢٦٩ من قال: إن أرواح بني آدم قديمة غير مخلوقة فهو من أعظم أهل البدع الحلولية، الذين يجر قولهم إلى التعطيل بجعل العبد هو الرب، وغير ذلك من البدع الكاذبة المضلة. (٤/ ٢٢٦)

٢٧٠ أما قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]. فقد **قيل**: إن الروح هنا ليس هو روح الآدمي، وإنما هو ملك في قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨]./ وقوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم﴾ [القدر: ٤]. **وقيل**: بل هو روح الآدمي، والقولان مشهوران، وسواء كانت الآية تعمهما أو تتناول أحدهما، فليس فيها ما يدل على أن الروح غير مخلوقة؛ لوجهين: **أحدهما**: أن الأمر في القرآن يراد به المصدر تارة،

ويراد به المفعول تارة أخرى، وهو المأمور به؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١]. وقوله: ﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب]. وهذا في لفظ غير الأمر؛ كلفظ الخلق والقدرة والرحمة والكلمة وغير ذلك. ولو قيل: إن الروح بعض أمر الله أو جزء من أمر الله، ونحو ذلك مما هو صريح في أنها بعض أمر الله؛ لم يكن المراد بلفظ الأمر إلا المأمور به لا المصدر؛ لأن الروح عين قائمة بنفسها تذهب وتجيء وتنعم وتعذب، وهذا لا يتصور أن يكون مسمى مصدر: «أَمَر يأمُر أمْرًا» وهذا قول سلف الأمة وأئمتها وجمهورها. ومن قال من المتكلمين: إن الروح عرض قائم بالجسم؛ فليس عنده مصدر: «أمَر يأمُر أمْرًا». (٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)

٢٧١ القرآن إذا سمي أمر الله فالقرآن كلام الله، والكلام اسم مصدر كلم يكلم تكليمًا وكلامًا، وتكلم تكلمًا وكلامًا. فإذا سمي أمرًا بمعنى المصدر كان ذلك مطابقًا، لا سيما والكلام نوعان: أمر وخبر./أما الأعيان القائمة بأنفسها فلا تسمى أمرًا، لا بمعنى المفعول به وهو المأمور به، كما سمي المسيح «كلمة»؛ لأنه مفعول بالكلمة، وكما يسمى المقدور: قدرة، والجنة: رحمة، والمطر: رحمة، في مثل قوله: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ﴾ [الروم: ٥٠]. وفي قول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه أنه قال للجنة: «أنت رحمتي أرحم بك من شئت»، وقوله: «إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة». ونظائر ذلك كثيرة، وهذا جواب أبي سعيد الخراز، قال: فإن قيل: قد قال تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]. وأمره منه قيل: أمره تعالى هو المأمور به، المكون بتكوين المكون له. وكذلك قال ابن قتيبة في كتاب المشكل: أقسام الروح، فقال: هي روح الأجسام التي يقبضها الله عند الممات، والروح جبريل، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۝١٩٣﴾ [الشعراء]. وقال: ﴿وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ أي: جبريل. والروح فيما ذكره المفسرون ملك عظيم من ملائكة الله تعالى، يقوم وحده فيكون صفًّا، وتقوم الملائكة صفًّا، وقال تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]. قال: ونسب الروح إلى الله لأنه بأمره، أو لأنه بكلمته. (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)

٢٧٢ **الوجه الثاني**: أن لفظة «من» في اللغة قد تكون لبيان الجنس كقولهم: باب من حديد. وقد تكون لابتداء الغاية كقولهم: خرجت من مكة. فقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]. ليس نصًّا في أن الروح بعض الأمر ومن/

جنسه؛ بل قد تكون لابتداء الغاية؛ إذ كونت بالأمر وصدرت عنه، وهذا معنى جواب الإمام أحمد في قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]. حيث قال: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ يقول: من أمره كان الروح منه؛ كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]. ونظير هذا أيضًا، قوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. فإذا كانت المسخرات والنعم من الله ولم تكن بعض ذاته؛ بل منه صدرت، لم يجب أن يكون معنى قوله في المسيح: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ أنها بعض ذات الله، ومعلوم أن قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾. أبلغ من قوله: ﴿ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ فإذا كان قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ لا يمنع أن يكون مخلوقًا، ولا يوجب أن يكون بعضًا له، فقوله: ﴿ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ أولى بأن لا يمنع أن يكون مخلوقًا، ولا يوجب أن يكون ذلك بعضًا له؛ بل ولا بعضًا من أمره. وهذا الوجه يتوجه إذا كان الأمر هو الأمر الذي هو صفة من صفات الله، فهذان الجوابان كل منهما مستقل، ويمكن أن يُجعل منهما جواب مركب، فيقال: قوله: ﴿ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ إما أن يراد بالأمر المأمور به أو صفة لله تعالى، وإن أريد به الأول أمكن أن تكون الروح بعض ذلك، فتكون مخلوقة. وإن أريد بالأمر صفة الله كان قوله: ﴿ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ كقوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ وقوله: ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ ونحو ذلك. (٤/٢٢٨ ـ ٢٢٩)

٢٧٣ نشأت الشبهة حيث ظن الظان أن الأمر صفة لله قديمة، وأن روح/بني آدم بعض تلك الصفة، ولم تدل الآية على واحد من المقدمتين، والله سبحانه أعلم.

وقد يجيء اسم الروح في القرآن بمعنى آخر؛ كقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. وقوله: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]. (٤/٢٢٩ ـ ٢٣٠)

٢٧٤ أما قول السائل: هل المفوض إلى الله أمر ذاتها أو صفاتها أو مجموعهما؟ فليس هذا من خصائص الكلام في الروح؛ بل لا يجوز لأحد أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يقول على الله ما لا يعلم. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. وقد قالت الملائكة

لما قال لهم: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٣١ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٣٢﴾ [البقرة]. وقد قال موسى للخضر: ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا ۝٦٦﴾ [الكهف]. وقال الخضر لموسى لما نقر العصفور في البحر: «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر»./ وليس في الكتاب والسُّنَّة أن المسلمين نهوا أن يتكلموا في الروح بما دل عليه الكتاب والسُّنَّة؛ لا في ذاتها ولا في صفاتها، وأما الكلام بغير علم فذلك محرم في كل شيء؛ ولكن قد ثبت في «الصحيحين» عن ابن مسعود: «أن النبي ﷺ كان في بعض سكك المدينة، فقال بعضهم: سلوه عن الروح. وقال بعضهم: لا تسألوه فيسمعكم ما تكرهون. قال: فسألوه وهو متكئ على العسيب، فأنزل الله هذه الآية». فبيَّن بذلك أن مُلك الرب عظيم، وجنوده وصفة ذلك وقدرته أعظم من أن يحيط به الآدميون، وهم لم يؤتوا من العلم إلا قليلًا، فلا يظن من يدعي العلم أنه يمكنه أن يعلم كل ما سئل عنه، ولا كل ما في الوجود، فما يعلم جنود ربك إلا هو. (٤/ ٢٣٠ ـ ٢٣١)

٢٧٥ أما كونه[1] لم يتبين له كيفية الجن وماهياتهم؛ فهذا ليس فيه إلا إخباره بعدم علمه، لم يُنكر وجودهم؛ إذ وجودهم ثابت بطرق كثيرة غير دلالة الكتاب والسُّنَّة، فإن من الناس من رآهم وفيهم من رأى من رآهم، وثبت ذلك عنده بالخبر واليقين. ومن الناس من كلمهم وكلموه، ومن الناس من يأمرهم وينهاهم ويتصرف فيهم، وهذا يكون للصالحين وغير الصالحين. (٤/ ٢٣٢)

٢٧٦ لا ريب أنهم[2] مأمورون بأعمال زائدة على التصديق ومنهيون عن أعمال غير التكذيب، فهم مأمورون بالأصول والفروع بحسبهم، فإنهم ليسوا مماثلي الإنس في الحد والحقيقة، فلا يكون ما أمروا به ونهوا عنه مساويًا لما على الإنس في الحد؛ لكنهم مشاركون الإنس في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم، وهذا ما لم أعلم فيه نزاعًا بين المسلمين. (٤/ ٢٣٣)

٢٧٧ لم يتنازعوا أن أهل الكفر والفسوق والعصيان منهم يستحقون لعذاب

---

(١) سئل عن قائل يقول: إن لم يتبين لي حقيقة ماهية الجن وكنه صفاتهم، وإلا فلا أتبع العلماء في شيء.

(٢) أي: الجن.

النار، كما يدخلها من الآدميين؛ لكن تنازعوا في أهل الإيمان منهم: **فذهب** الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد: إلى أنهم يدخلون الجنة. وروي في حديث رواه الطبراني: «**أنهم يكونون في ربض الجنة، يراهم الإنس من حيث لا يرونهم**»./**وذهب** طائفة منهم: أبو حنيفة ـ فيما نقل عنه ـ إلى أن المطيعين منهم يصيرون ترابًا كالبهائم، ويكون ثوابهم النجاة من النار. (٤/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤)

٢٧٨ هل فيهم[١] رسل أم ليس فيهم إلا نذر؟ على قولين: **فقيل**: فيهم رسل لقوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]. **وقيل**: الرسل من الإنس، والجن فيهم النذر. وهذا أشهر، فإنه أخبر عنهم باتباع دين محمد ﷺ وأنهم: ﴿وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ۝٢٩ قَالُوا يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ الآية [الأحقاف: ٢٩ ـ ٣٠]. قالوا: وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]؛ كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾ [الرحمٰن]. وإنما يخرج من المالح، وكقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ۝١٦﴾ [نوح] والقمر في واحدة. وأما التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم فدلائله كثيرة مثل: ما في مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: «أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن فانطلقوا». فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيدكم أوفر ما يكون، وكل بعرة علف لدوابكم» فقال النبي ﷺ: «لا تستنجوا بالعظم والروث» وذلك لئلا يفسد عليهم طعامهم وعلفهم. وهنا يبيِّن أنما أباح لهم من ذلك ما ذكر اسم الله عليه، دون ما لم يذكر اسم الله عليه. (٤/ ٢٣٤)

٢٧٩ قال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ ۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٤٨﴾ [الأنفال]. فأخبر عن الشيطان أنه يخاف الله، والعقوبة إنما تكون على ترك مأمور أو فعل محظور، وليس هو هنا التصديق. وأيضًا فإبليس ـ الذي هو أبو الجن ـ لم تكن معصيته تكذيبًا، فإن الله أمره بالسجود، وقد علم أن الله أمره ولم يكن بينه وبين الله رسول يكذبه، ولما امتنع عن السجود لآدم عاقبه الله العقوبة البليغة، ولهذا قال النبي ﷺ: «إذا سجد ابن آدم اعتزل الشيطان يبكي» الحديث. (٤/ ٢٣٥)

---

(١) أي: الجن.

٢٨٠ قال تعالى في قصة سليمان: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٢﴾﴾ [سبأ] وقد جعل في ذلك ما أمرهم به من طاعة سليمان. وقد قال تعالى عن إبليس: «إنه عصى» ولم يقل: كذب. (٤/ ٢٣٥)

٢٨١ الإجابة والاستجابة هي طاعة الأمر والنهي، وهي العبادة التي خلق لها الثقلان، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات] ومن قال: إن العبادة هي المعرفة الفطرية الموجودة فيها، وأن ذلك هو الإيمان، وهو داخل في الثقلين فقط: فإن ذلك لو كان كذلك لم يكن في الثقلين كافر، والله أخبر بكفر إبليس وغيره من الجن والإنس، وقد قال تعالى:/ ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [صٓ]. وأخبر أنه يملؤها منه ومن أتباعه. وهذا يبيّن أنه لا يدخلها إلا من اتبعه، فعلم أن من يدخلها من الكفار والفساق من أتباع إبليس. ومعلوم أن الكفار ليسوا بمؤمنين، ولا عارفين الله معرفة يكونون بها مؤمنين؛ ولكن «اللام» لبيان الجملة الشرعية المتعلقة بالإرادة الشرعية، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ الآية [النساء: ٢٦]. وقد تكون لبيان العاقبة الكونية، كما في قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ الآية [الأنعام: ١٢٥]. وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود] أي: خلق قومًا للاختلاف وقومًا للرحمة، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]. فاللام في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات]. وإن كانت هي اللام في هذه الآية، فإن مدلولها لام إرادة الفاعل ومقصوده، ولهذا تنقسم في كتاب الله إلى: **إرادة** دينية، **وإرادة** كونية؛ كما تنقسم في كتاب الله تعالى: الكلمات والأمر والحكم والقضاء والتحريم والإذن، وغير ذلك. (٤/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)

٢٨٢ قال تعالى فيما أخبر عنهم: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴿١١﴾﴾ [الجن]. قالوا: مذاهب شتى مسلمين ويهود ونصارى وشيعة وسُنَّة. فأخبر أن منهم الصالحون ومنهم دون الصالحين، فيكون: إما مطيعًا في ذلك، فيكون مؤمنًا. وإما عاصيًا في ذلك، فيكون كافرًا. ولا ينقسم مؤمن إلى صالح وإلى غير صالح، فإن غير الصالح لا يعتقد صلاحه لترك الطاعات، فالصالح هو القائم بما وجب عليه، ودون الصالح لا بد أن يكون عاصيًا في بعض ما أمر به، وهو قسم غير

الكافر، فإن الكافر لا يوصف بمثل ذلك. وهذا يبيِّن أن فيهم من يترك بعض الواجبات. (٤/ ٢٣٧)

٢٨٣ الحديث الأول فهو في «الصحيحين» عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد. فوالذي لا إلٰه غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع،/ فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها. وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها». وفي طريق آخر، وفي رواية: «ثم يبعث الله ملكًا ويؤمر بأربع كلمات ويقال: اكتب عمله وأجله ورزقه وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح». فهذا الحديث الصحيح ليس فيه ذكر التصوير متى يكون؛ لكن فيه أن الملك يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد قبل نفخ الروح، وبعد أن يكون مضغة. وحديث أنس بن مالك الذي في «الصحيح» يوافق هذا، وهو مرفوع قال: «إن الله ﷻ وكل بالرحم ملكًا فيقول: أي رب نطفة، أي رب علقة، أي رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقها قال الملك: أي رب ذكر أم أنثى؟ شقي أو سعيد؟ فما الرزق فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه». فبيَّن في هذا أن الكتابة تكون بعد أن يكون مضغة. (٤/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)

٢٨٤ أما حديث حذيفة بن أسيد فهو من أفراد «مسلم» ولفظه: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكًا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم يقول: يا رب أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب رزقه؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب أجله؟ فيقضي/ ربك ما شاء ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص». فهذا الحديث فيه أن تصويرها بعد اثنتين وأربعين ليلة، وأنه بعد تصويرها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها يقول الملك: يا رب أذكر أم أنثى؟ ومعلوم أنها لا تكون لحمًا وعظمًا حتى تكون مضغة. فهذا موافق لذلك الحديث في: أن كتابة الملك تكون بعد ذلك، إلا أن

يقال: المراد تقدير اللحم والعظام. وقد روي هذا الحديث بألفاظ فيها إجمال بعضها أبين من بعض، فمن ذلك ما رواه مسلم أيضًا عن حذيفة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن النطفة تكون في الرحم أربعين ليلة، ثم يتسور عليها الذي يخلقها، فيقول: يا رب أذكر أم أنثى؟ فيجعله الله ذكرًا، أو أنثى. ثم يقول: يا رب سوي أو غير سوي؟ فيجعله الله تعالى سويًّا أو غير سوي، ثم يقول: يا رب ما أجله وخلقه؟ ثم يجعله الله شقيًّا أو سعيدًا». فهذا فيه بيان أن كتابة رزقه وأجله وشقاوته وسعادته بعد أن يجعله ذكرًا أو أنثى، وسويًّا أو غير سوي. وفي لفظ لمسلم قال: «يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين ليلة، أو بخمس وأربعين ليلة. فيقول: يا رب أشقي أو سعيد؟ فيكتب. يا رب أذكر أم أنثى؟ فيكتب رزقه، ويكتب عمله وأثره وأجله، / ثم تطوى الصحف فلا يزاد فيها ولا ينقص». فهذا اللفظ فيه تقديم كتابة السعادة والشقاوة؛ ولكن يشعر بأن ذلك يكتب بحيث مضت الأربعون. ولكن هذا اللفظ لم يحفظه رواته كما حفظ غيره، ولهذا شك أبعد الأربعين أو خمس وأربعين؟ وغيره إنما ذكر أربعين أو اثنين وأربعين. وهو الصواب؛ لأن من ذكر اثنين وأربعين ذكر طرفي الزمان. ومن قال: أربعين حذفهما، ومثل هذا كثير في ذكر الأوقات، فقدم المؤخر وأخّر المقدم. أو يقال: إنه لم يذكر ذلك بحرف «ثم» فلا تقتضي ترتيبًا، وإنما قصد أن هذه الأشياء تكون بعد الأربعين. وحينئذ فيقال: أحد الأمرين لازم؛ إما أن تكون هذه الأمور عقيب الأربعين، ثم تكون عقب المائة والعشرين، ولا محذور في الكتابة مرتين. ويكون المكتوب أولًا فيه كتابة الذكر والأنثى. أو يقال: إن ألفاظ هذا الحديث لم تضبط حق الضبط، ولهذا اختلفت رواته في ألفاظه. ولهذا أعرض البخاري عن روايته، **وقد يكون أصل الحديث صحيحًا ويقع في بعض ألفاظه اضطراب فلا يصلح حينئذ أن يعارض بها ما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه**؛ الذي لم تختلف ألفاظه؛ بل قد صدقه غيره من الحديث الصحيح. فقد تلخص الجواب أن ما عارض الحديث المتفق عليه: إما أن يكون موافقًا له في الحقيقة؛ وإما أن يكون/ غير محفوظ، فلا معارضة. ولا ريب أن ألفاظه لم تضبط كما تقدم ذكر الاختلاف فيها، وأقربها اللفظ الذي فيه تقدم التصوير على تقدير الأجل والعمل والشقاوة والسعادة، وغاية ما يقال فيه: إنه يقتضي أنه قد يخلق في الأربعين الثانية قبل دخوله في الأربعين الثالثة، وهذا لا يخالف الحديث

الصحيح، ولا نعلم أنه باطل؛ بل قد ذكر النساء: أن الجنين يخلق بعد الأربعين، وأن الذكر يخلق قبل الأنثى. وهذا يقدم على قول من قال من الفقهاء: إن الجنين لا يخلق في أقل من واحد وثمانين يومًا، فإن هذا إنما بنوه على أن التخليق إنما يكون إذا صار مضغة، ولا يكون مضغة إلا بعد الثمانين، والتخليق ممكن قبل ذلك. وقد أخبر به من أخبر من النساء، ونفس العلقة يمكن تخليقها. (٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٢)

٢٨٥ معلوم أن جميع المخلوقات بهذه المثابة[1]؛ فجميع البهائم هي مولودة على ما سبق في علم الله لها، وحينئذ فيكون كل مخلوق مخلوقًا على الفطرة. وأيضًا: فلو كان المراد ذلك، لم يكن لقوله: «فأبواه يهوِّدانه وينصِّرانه ويمجِّسانه» معنى؛ فإنهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها، فلا فرق بين التهويد والتنصير. ثم قال: فتمثيله ﷺ بالبهيمة التي ولدت جمعاء، ثم جدعت: يبين أن أبويه غيّرا ما ولد عليه. ثم يقال: وقولكم: خلقوا خالين من المعرفة والإنكار من غير أن تكون الفطرة تقتضي واحدًا منهما؛ بل يكون القلب كاللوح الذي يقبل كتابة الإيمان والكفر، وليس هو لأحدهما أقبل منه للآخر: فهذا قول فاسد جدًّا./ فحينئذ لا فرق بالنسبة إلى الفطرة بين المعرفة والإنكار، والتهويد والتنصير والإسلام؛ وإنما ذلك بحسب الأسباب، فكان ينبغي أن يقال: فأبواه يسلِّمانه ويهوِّدانه وينصِّرانه، فلما ذكر أن أبويه يكفرانه، وذكر الملل الفاسدة دون الإسلام: علم أن حكمه في حصول سبب مفصل غير حكم الكفر. ثم قال: ففي الجملة كل ما كان قابلًا للمدح والذم على السواء، لا يستحق مدحًا ولا ذمًّا، والله تعالى يقول: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]. وأيضًا: فالنبي ﷺ شبهها بالبهيمة المجتمعة الخلق، وشبه ما يطرأ عليها من الكفر بجدع الأنف، ومعلوم أن كمالها محمود ونقصها مذموم، فكيف تكون قبل النقص لا محمودة ولا مذمومة؟! (٤/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)

٢٨٦ قوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجِّسانه». فالصواب: أنها فطرة الله التي فطر الناس عليها، وهي فطرة الإسلام، وهي الفطرة التي فطرهم عليها يوم قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]. وهي السلامة من الاعتقادات الباطلة، والقبول للعقائد الصحيحة. فإن حقيقة الإسلام

(١) يقوله شيخ الإسلام، ردًّا لقول من قال: كل مولود على ما سبق له في علم الله أنه سائر إليه.

أن يستسلم لله؛ لا لغيره، وهو معنى لا إله إلا الله. وقد ضرب رسول الله ﷺ مثل ذلك فقال: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟» بيَّن أن سلامة القلب من النقص كسلامة البدن، وأن العيب حادث طارئ. (٤/ ٢٤٥)

٢٨٧ ذهب الإمام أحمد رضي الله عنه في المشهور عنه: إلى أن الطفل متى مات أحد أبويه الكافرين حكم بإسلامه؛ لزوال الموجب للتغيير عن أصل الفطرة. وقد روي عنه وعن ابن المبارك. وعنهما[1] أنهم قالوا: «يولد على ما فطر عليه من شقاوة وسعادة». وهذا القول لا ينافي الأول، فإن الطفل يولد سليمًا، وقد علم الله أنه سيكفر، فلا بد أن يصير إلى ما سبق له في أمِّ الكتاب، كما تولد البهيمة جمعاء وقد علم الله أنها ستُجْدَع. وهذا معنى ما جاء في «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ في الغلام الذي قتله الخضر: «طبع يوم طبع كافرًا، ولو ترك لأرهق أبويه طغيانًا وكفرًا»؛ يعني: طبعه الله في أمِّ الكتاب؛ أي: كتبه وأثبته كافرًا؛ أي: أنه إن عاش كفر بالفعل. (٤/ ٢٤٦)

٢٨٨ سئل رسول الله ﷺ عمن يموت من أطفال المشركين وهو صغير؟ قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»؛ أي: الله يعلم من يؤمن منهم ومن يكفر لو بلغوا. ثم إنه قد جاء في حديث إسناده مقارب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا كان يوم القيامة فإن الله يمتحنهم ويبعث إليهم رسولًا في عرصة القيامة، فمن أجابه أدخله الجنة ومن عصاه أدخله النار». فهنالك يظهر فيهم ما علمه الله سبحانه، ويجزيهم على ما ظهر من العلم، وهو إيمانهم وكفرهم؛ لا على مجرد العلم./ وهذا أجود ما قيل في أطفال المشركين، وعليه تتنزل جميع الأحاديث. (٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)

٢٨٩ مَثَل الفطرة مع الحق مثل ضوء العين مع الشمس، وكل ذي عين لو ترك بغير حجاب لرأى الشمس، والاعتقادات الباطلة العارضة من تهود وتنصر وتمجس، مثل حجاب يحول بين البصر ورؤية الشمس. وكذلك أيضًا كل ذي حس سليم يحب الحلو، إلا أن يعرض في الطبيعة فساد يحرفه، حتى يجعل الحلو في فمه مرًّا. ولا يلزم من كونهم مولودين على الفطرة أن يكونوا حين الولادة معتقدين للإسلام بالفعل، فإن الله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئًا، ولكن سلامة القلب وقبوله وإرادته للحق الذي هو

---

(١) وعنهما: لعلها زائدة.

الإسلام، بحيث لو ترك من غير مغير لما كان إلا مسلمًا. وهذه القوة العلمية العملية التي تقتضي بذاتها الإسلام ما لم يمنعها مانع: هي فطرة الله التي فطر الناس عليها. (٤/ ٢٤٧)

٢٩٠ صح عن ابن مسعود أنه كان يقول: «**الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره**». (٤/ ٢٤٧)

٢٩١ في «الصحيحين» عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق ـ: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك،/ ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات فيقال: اكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح». وهذا عام في كل نفس منفوسة قد علم الله سبحانه ـ بعلمه الذي هو صفة له ـ الشقي من عباده والسعيد، وكتب سبحانه ذلك في اللوح المحفوظ، ويأمر الملك أن يكتب حال كل مولود ما بين خلق جسده ونفخ الروح فيه، إلى كتب أُخر يكتبها الله، ليس هذا موضعها. ومن أنكر العلم القديم في ذلك فهو كافر. وأما البهائم فجميعها يحشرها الله سبحانه كما دل عليه الكتاب والسُّنَّة، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴿٥﴾﴾ [التكوير]. وقال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الشورى]. وحرف «إذا» إنما يكون لما يأتي لا محالة. والأحاديث في ذلك مشهورة، فإن الله ﷻ يوم القيامة يحشر البهائم ويقتص لبعضها من بعض، ثم يقول لها: «كوني ترابًا» فتصير ترابًا. فيقول الكافر حينئذ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴿٤٠﴾﴾ [النبأ]. ومن قال: إنها لا تحيا، فهو مخطئ في ذلك أقبح خطأ؛ بل هو ضال أو كافر. (٤/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)

٢٩٢ «كل مولود يولد على الفطرة» فإنه سبحانه فطر القلوب على أن ليس في محبوباتها ومراداتها ما تطمئن إليه وتنتهي إليه إلا الله، وإلا فكلما أحبه المحب يجد من نفسه أن قلبه يطلب سواه، ويحب أمرًا غيره يتألّهه ويصمد إليه ويطمئن إليه، ويرى ما يشبهه من أجناسه؛ ولهذا قال: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد]. (٤/ ٢٤٩)

٢٩٣ ذكر الله الحفظة الموكلين ببني آدم الذين يحفظونهم ويكتبون أعمالهم في مواضع من كتابه، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّىۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٠]. ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ

عِبَادِهِۦۖ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الأنعام]. (٤/ ٢٥٠)

٢٩٤ الملائكة أصناف: منهم من هو موكل بالعبد دائمًا. ومنهم ملائكة يتعاقبون بالليل والنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، فيسألهم ـ وهو أعلم بهم ـ: «كيف تركتم عبادي؟» فيقولون: أتيناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون. ومنهم ملائكة فضل عن كتاب الناس يتبعون مجالس الذكر. وأعمال العباد تجمع جملةً وتفصيلًا، فترفع أعمال الليل قبل أعمال النهار، وأعمال النهار قبل أعمال الليل، تعرض الأعمال على الله في كل يوم اثنين وخميس. فهذا كله مما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وأما إنه كل يوم تبدل عليه الملكان: فهذا لم يبلغنا فيه شيء. (٤/ ٢٥٢)

٢٩٥ روي عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسألة[1] قال: «إنه إذا همَّ بحسنة شم الملك رائحة طيبة، وإذا هم بسيئة شم رائحة خبيثة». والتحقيق: أن الله قادر أن يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء، كما هو قادر على أن يطلع بعض البشر على ما في الإنسان. فإذا كان بعض البشر قد يجعل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانًا ما في قلب الإنسان، فالملك الموكل بالعبد أولى بأن يعرفه الله ذلك. وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [قٓ] أن المراد به الملائكة، والله قد جعل الملائكة تلقي في نفس العبد الخواطر. (٤/ ٢٥٣)

٢٩٦ السيئة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الشيطان؛ علم بها الشيطان. والحسنة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الملك؛ علم بها الملك أيضًا بطريق الأولى. وإذا علم بها هذا الملك، أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم. (٤/ ٢٥٤)

٢٩٧ أما عرض الأديان على العبد وقت الموت فليس هو أمرًا عامًّا لكل أحد، ولا هو أيضًا منتفيًا عن كل أحد؛ بل من الناس من تعرض عليه الأديان قبل موته، ومنهم من لا تعرض عليه، وقد وقع ذلك لأقوام. وهذا كله من فتنة المحيا والممات التي أمرنا أن نستعيذ منها في صلاتنا. (٤/ ٢٥٥)

---

(١) سئل: عن قوله ﷺ: «إذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة» الحديث. فإذا كان الهمُّ سرًّا بين العبد وبين ربه، فكيف تطلع الملائكة عليه؟

٢٩٨ وقت الموت أحرص ما يكون الشيطان على إغواء بني آدم؛ لأنه وقت الحاجة. (٤/ ٢٥٥)

٢٩٩ روي: «أن الشيطان أشد ما يكون على ابن آدم حين الموت، يقول لأعوانه: دونكم هذا فإنه إن فاتكم لن تظفروا به أبدًا». وحكاية عبد الله بن أحمد بن حنبل مع أبيه وهو يقول: «لا بعد، لا بعد» مشهورة. ولهذا يقال: إن من لم يحج يخاف عليه من ذلك، لما روى أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «من ملك زادًا أو راحلة تبلغه إلى بيت الله الحرام ولم يحج؛ فليمت إن شاء يهوديًا وإن شاء نصرانيًا». قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران]. قال عكرمة لما نزلت هذه الآية: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران]: قالت اليهود والنصارى: نحن مسلمون. فقال الله لهم: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ فقالوا: لا نحجه. فقال الله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾.

(٤/ ٢٥٦)

٣٠٠ أما الفتنة في القبور فهي الامتحان والاختبار للميت حين يسأله الملكان، فيقولان له: «ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؛ محمد؟» **فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول المؤمن**: «الله ربي والإسلام ديني ومحمد نبيِّي». ويقول: «هو محمد رسول الله، جاءنا بالبينات والهدى فآمنا به واتبعناه. فينتهرانه انتهارة شديدة، وهي آخر فتنه التي يفتن بها المؤمن، فيقولان له: كما قالا أولًا». وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في هذه الفتنة: من حديث البراء بن عازب وأنس بن مالك وأبي هريرة وغيرهم ﷺ وهي عامة للمكلفين؛ إلا النبيين فقد اختلف فيهم. وكذلك اختلف في غير المكلفين كالصبيان والمجانين. **فقيل**: لا يفتنون؛ لأن المحنة إنما تكون للمكلفين، وهذا قول القاضي وابن عقيل. وعلى هذا فلا يلقنون بعد الموت. **وقيل**: يلقنون ويفتنون أيضًا، وهذا قول أبي حكيم وأبي الحسن بن عبدوس، ونقله عن أصحابه، وهو مطابق لقول من يقول: إنهم يكلفون يوم القيامة، كما هو قول أكثر أهل العلم وأهل السُّنَّة من أهل الحديث والكلام. وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري ﷺ عن أهل السُّنَّة واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد. (٤/ ٢٥٧)

٣٠١ **أما الردة عن الإسلام** بأن يصير الرجل كافرًا مشركًا أو كتابيًّا،/**فإنه إذا مات على ذلك حبط عمله باتفاق العلماء**، كما نطق بذلك القرآن في غير موضع؛ كقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥]. وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنعام]. وقوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. (٤/٢٥٧ ـ ٢٥٨)

٣٠٢ تنازعوا فيما: إذا ارتد، ثم عاد إلى الإسلام: هل تحبط الأعمال التي عملها قبل الردة أم لا تحبط، إلا إذا مات مرتدًّا؟ على قولين مشهورين؛ هما قولان في مذهب الإمام أحمد. **والحبوط**: مذهب أبي حنيفة ومالك. **والوقوف**: مذهب الشافعي.
وتنازع الناس أيضًا في المرتد؛ هل يقال: كان له إيمان صحيح يحبط بالردة؟ أم يقال: بل بالردة تبيّنّا أن إيمانه كان فاسدًا؟ وأن الإيمان الصحيح لا يزول البتة: على قولين لطوائف الناس، وعلى ذلك يبنى قول المستثني: أنا مؤمن ـ إن شاء الله ـ: هل يعود الاستثناء إلى كمال الإيمان؟ أو يعود إلى الموافاة في المآل. (٤/٢٥٨)

٣٠٣ **الذي عليه أكثر الناس: أن جميع الخلق يموتون، حتى الملائكة وحتى عزرائيل ملك الموت**. وروي في ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ. والمسلمون واليهود والنصارى متفقون على إمكان ذلك وقدرة الله عليه؛ وإنما يخالف في ذلك طوائف من المتفلسفة أتباع «أرسطو» وأمثالهم، ومن دخل معهم من المنتسبين إلى الإسلام، أو اليهود والنصارى؛ كأصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم ممن زعم أن الملائكة هي العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال؛ بل هي عندهم آلهة وأرباب لهذا العالم، والقرآن وسائر الكتب تنطق بأن الملائكة عبيد مدبرون، كما قال سبحانه: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾﴾ [النساء] وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء]. (٤/٢٥٩)

٣٠٤ **القرآن قد أخبر بثلاث نفخات: نفخة الفزع**، ذكرها في سورة «النمل» في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]./ **ونفخة الصعق والقيام** ذكرهما في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزمر]. وأما الاستثناء فهو متناول لمن في الجنة من الحور العين، فإن الجنة ليس فيها موت، ومتناول لغيرهم. ولا يمكن الجزم بكل من استثناه الله، فإن الله أطلق في كتابه. وقد ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ قال: «إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق، فأجد موسى آخذًا بساق العرش، فلا أدري هل أفاق قبلي أم كان ممن استثناه الله؟». وهذه الصعقة قد **قيل**: إنها رابعة، **وقيل**: إنها من المذكورات في القرآن. وبكل حال: النبي ﷺ قد توقف في موسى، وهل هو داخل في الاستثناء فيمن استثناه الله أم لا؟ فإذا كان النبي ﷺ لم يخبر بكل من استثنى الله، لم يمكنا نحن أن نجزم بذلك، وصار هذا مثل العلم بوقت الساعة وأعيان الأنبياء، وأمثال ذلك مما لم يخبر به، وهذا العلم لا ينال إلا بالخبر. (٤/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)

فصل: في أن مذهب سائر المسلمين إثبات القيامة الكبرى

٣٠٥ **مذهب سائر المسلمين؛ بل وسائر أهل الملل إثبات القيامة الكبرى**، وقيام الناس من قبورهم والثواب والعقاب هناك، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ ـ ما بين الموت إلى يوم القيامة ـ، هذا قول السلف قاطبة وأهل السُّنَّة والجماعة؛ وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع؛ لكن من أهل الكلام **من يقول**: هذا إنما يكون على البدن فقط، كأنه ليس عنده نفس تفارق البدن؛ كقول من يقول ذلك من المعتزلة والأشعرية. **ومنهم** من يقول: بل هو على النفس فقط؛ بناء على أنه ليس في البرزخ عذاب على البدن ولا نعيم، كما يقول ذلك ابن ميسرة وابن حزم./ **ومنهم** من يقول: بل البدن ينعم ويعذب بلا حياة فيه، كما قاله طائفة من أهل الحديث، وابن الزاغوني يميل إلى هذا في مصنفه في حياة الأنبياء في قبورهم. (٤/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)

٣٠٦ المقصود هنا: أن كثيرًا من أهل الكلام ينكر أن يكون للنفس وجود بعد الموت ولا ثواب ولا عقاب، ويزعمون أنه لم يدل على ذلك القرآن والحديث، كما أن الذين أنكروا عذاب القبر والبرزخ مطلقًا زعموا أنه لم يدل على ذلك القرآن، وهو غلط؛ بل القرآن قد بيَّن في غير موضع بقاء النفس بعد فراق البدن، وبين النعيم والعذاب في البرزخ. وهو ﷻ في السورة الواحدة يذكر القيامة الكبرى والصغرى، كما في سورة «الواقعة»، فإنه ذكر في أولها القيامة الكبرى، وأن الناس يكونون أزواجًا ثلاثة، كما قال تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ﴿١﴾ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾

خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴿٣﴾ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴿٤﴾ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴿٦﴾ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴿٧﴾﴾ [الواقعة]. ثم إنه في آخرها ذكر القيامة الصغرى بالموت، وأنهم ثلاثة أصناف بعد الموت، فقال: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾﴾ [الواقعة]. فهذا فيه أن النفس تبلغ الحلقوم، وأنهم لا يمكنهم رجعها، وبيَّن حال المقربين وأصحاب اليمين والمكذبين حينئذ. (٤/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤)

٣٠٧ في سورة «القيامة» ذكر أيضًا القيامتين فقال: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿١﴾﴾. ثم قال: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴿٢﴾﴾. وهي نفس الإنسان. وقد قيل: إن النفس تكون لوامة وغير لوامة وليس كذلك؛ بل نفس كل إنسان لوامة، فإنه ليس بشر إلا يلوم نفسه ويندم، إما في الدنيا وإما في الآخرة، فهذا إثبات النفس. ثم ذكر معاد البدن فقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴿٥﴾ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿٦﴾﴾ ووصف حال القيامة إلى قوله: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾. ثم ذكر الموت فقال: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴿٢٦﴾﴾ وهذا إثبات للنفس وأنها تبلغ التراقي كما قال هناك: ﴿بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾﴾ والتراقي متصلة بالحلقوم. ثم قال: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴿٢٧﴾﴾ يرقيها. وقيل: من صاعد يصعد بها إلى الله؟ والأول أظهر؛ لأن هذا قبل الموت، فإنه قال: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴿٢٨﴾﴾ فدل على أنهم يرجونه ويطلبون له راقيًا يرقيه. وأيضًا فصعودها لا يفتقر إلى طلب من يرقى بها، فإن لله ملائكة يفعلون ما يؤمرون، **والرقية أعظم الأدوية فإنها دواء/ روحاني**؛ ولهذا قال النبي ﷺ في صفة المتوكلين: «لا يسترقون». والمراد أنه يخاف الموت ويرجو الحياة بالراقي، ولهذا قال: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴿٢٨﴾﴾ ثم قال: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾﴾ فدل على نفس موجودة قائمة بنفسها تساق إلى ربها، والعرض القائم بغيره لا يساق ولا بدن الميت، فهذا نص في إثبات نفس تفارق البدن تساق إلى ربها، كما نطقت بذلك الأحاديث المستفيضة في قبض روح المؤمن وروح الكافر. ثم ذكر بعد هذا صفة الكافر بقوله مع هذا الوعيد الذي قدمه: ﴿فَلَا

صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة] وليس المراد أن كل نفس من هذه النفوس كذلك.
(٤/ ٢٦٤ - ٢٦٥)

٣٠٨ سورة «ق» هي في ذكر وعيد القيامة، ومع هذا قال فيها: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾﴾ [ق] ثم قال بعد ذلك: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ ﴿٢٠﴾﴾ [ق] فذكر القيامتين: الصغرى والكبرى. وقوله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: جاءت بما بعد الموت من ثواب وعقاب، وهو الحق الذي أخبرت به الرسل، ليس مراده أنها جاءت بالحق الذي هو الموت؛ فإن هذا مشهور لم ينازع فيه. ولم يقل أحد: إن الموت باطل حتى يقال: جاءت بالحق. وقوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾﴾ فالإنسان وإن كره الموت فهو يعلم أنه تلاقيه ملائكته، وهذا كقوله: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر] واليقين:/ما بعد الموت، كما قال النبي ﷺ: «أما عثمان بن مظعون فقد جاءه اليقين من ربه» وإلا فنفس الموت - مجرد عما بعده - أمر مشهور لم ينازع فيه أحد حتى يسمى يقينًا. (٤/ ٢٦٥ - ٢٦٦)

٣٠٩ ذكر عذاب القيامة والبرزخ معًا في غير موضع، ذكره في قصة آل فرعون فقال: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر]. وقال في قصة قوم نوح: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴿٢٥﴾﴾ [نوح]. مع إخبار نوح لهم بالقيامة في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾ [نوح]. (٤/ ٢٦٦)

٣١٠ الرسل قبل محمد أنذروا بالقيامة الكبرى تكذيبًا لمن نفى ذلك من المتفلسفة، وقال عن المنافقين: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة]. قال غير واحد من العلماء: المرة الأولى في الدنيا والثانية في البرزخ؛ ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ في الآخرة. (٤/ ٢٦٦)

٣١١ قوله:/ ﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣] دل على وجود النفس التي تخرج من البدن، وقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]. دل على وقوع الجزاء عقب الموت. وقال تعالى في «الأنفال»: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٥١﴾﴾. وهذا ذوق له بعد الموت. وقد ثبت في

«الصحيحين» من غير وجه: أن النبي ﷺ لما أتى المشركين يوم بدر في القليب ناداهم: «يا فلان يا فلان هل وجدتم ما وعد ربكم حقًّا؟ فقد وجدت ما وعدني ربي حقًّا». وهذا دليل على وجودهم وسماعهم، وأنهم وجدوا ما وعدوه بعد الموت من العذاب، وأما نفس قتلهم فقد علمه الأحياء منهم. وقال تعالى في سورة «النساء»: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾﴾. وهذا خطاب لهم إذا توفتهم الملائكة، وهم لا يعاينون الملائكة إلا وقد يئسوا من الدنيا، ومعلوم أن البدن لم يتكلم لسانه؛ بل هو شاهد يعلم أن الذي يخاطب الملائكة هو النفس، والمخاطب لا يكون عرضًا. (٤/٢٦٦ - ٢٦٧)

٣١٢ قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ﴾ [الزمر: ٤٢] وهذا/ بيان لكون النفس تقبض وقت الموت، ثم منها ما يمسك فلا يرسل إلى بدنه، وهو الذي قضى عليه الموت، ومنها ما يرسل إلى أجل مسمى. وهذا إنما يكون في شيء يقوم بنفسه لا في عرض قائم بغيره، فهو بيان لوجود النفس المفارقة بالموت. والأحاديث الصحيحة توافق هذا؛ كقول النبي ﷺ: «باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه، فإن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين». وقال لما ناموا عن صلاة الصبح: «إن الله قبض أرواحنا حيث شاء». (٤/٢٦٨ - ٢٦٩)

٣١٣ الحديث المذكور في قبض روح المؤمن وأنه يصعد بها إلى السماء التي فيها الله: فهذا حديث معروف جيد الإسناد وقوله: «فيها الله» بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك]. وبمنزلة ما ثبت في «الصحيح»: أن النبي ﷺ قال لجارية معاوية بن الحكم: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة». وليس المراد بذلك أن السماء تحصر الرب وتحويه كما تحوي الشمس والقمر وغيرهما، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا يعتقده عاقل، فقد قال ﷻ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. والسمٰوات في الكرسي كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والكرسي في العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والرب/ سبحانه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من

مخلوقاته. وقال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. وقال: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]. وقال: ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]. وليس المراد أنهم في جوف النخل وجوف الأرض؛ بل معنى ذلك: أنه فوق السمٰوات وعليها بائن من المخلوقات، كما أخبر في كتابه عن نفسه أنه خلق السمٰوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش. (٤/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)

٣١٤ أما سؤال السائل: هل يتكلم الميت في قبره؟ فجوابه: أنه يتكلم وقد يسمع أيضًا من كلمه، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إنهم يسمعون قرع نعالهم». وثبت عنه في «الصحيح»: «أن الميت يسأل في قبره، فيقال له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول: الله ربي، والإسلام ديني، ومحمد نبيي. ويقال له: ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول المؤمن: هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات والهدى فآمنا به واتبعناه»، وهذا تأويل قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. (٤/ ٢٧٣)

٣١٥ عود الروح إلى بدن الميت في القبر ليس مثل عودها إليه في هذه الحياة الدنيا، وإن كان ذاك قد يكون أكمل من بعض الوجوه، كما أن النشأة الأخرى ليست مثل هذه النشأة، وإن كانت أكمل منها؛ بل كل موطن في هذه الدار وفي البرزخ والقيامة له حكم يخصه؛ ولهذا أخبر النبي ﷺ أن الميت يوسع له في قبره ويسأل ونحو ذلك، وإن كان التراب قد لا يتغير، فالأرواح تعاد إلى بدن الميت وتفارقه. وهل يسمى ذلك موتًا؟ فيه قولان: قيل: يسمى ذلك موتًا، وتأولوا على ذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]. قيل: إن الحياة الأولى في هذه الدار والحياة الثانية في القبر،/والموتة الثانية في القبر. والصحيح أن هذه الآية كقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]. فالموتة الأولى قبل هذه الحياة، والموتة الثانية بعد هذه الحياة. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بعد الموت. قال تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾﴾ [طه]. وقال: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف]. فالروح تتصل بالبدن متى شاء الله تعالى، وتفارقه متى شاء الله تعالى، لا يتوقت ذلك بمرة ولا مرتين، والنوم أخو الموت. ولهذا كان النبي ﷺ يقول إذا أوى إلى فراشه:

«باسمك اللَّهُمَّ أموت وأحيا». وكان إذا استيقظ يقول: «الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور» فقد سمى النوم موتًا والاستيقاظ حياة. (٤/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)

٣١٦ النائم يحصل له في منامه لذة وألم، وذلك يحصل للروح والبدن، حتى/ إنه يحصل له في منامه من يضربه، فيصبح والوجع في بدنه، ويرى في منامه أنه أطعم شيئًا طيبًا، فيصبح وطعمه في فمه، وهذا موجود. فإذا كان النائم يحصل لروحه وبدنه من النعيم والعذاب ما يحس به ـ والذي إلى جنبه لا يحس به ـ حتى قد يصيح النائم من شدة الألم، أو الفزع الذي يحصل له، ويسمع اليقظان صياحه، وقد يتكلم إما بقرآن وإما بذكر وإما بجواب، واليقظان يسمع ذلك وهو نائم عينه مغمضة، ولو خوطب لم يسمع، فكيف ينكر حال المقبور الذي أخبر الرسول ﷺ أنه يسمع قرع نعالهم؟ وقال: «ما أنتم أسمع لما أقول منهم». والقلب يشبه القبر، ولهذا قال ﷺ لما فاتته صلاة العصر يوم الخندق: «ملأ الله أجوافهم وقبورهم نارًا». وفي لفظ: «قلوبهم وقبورهم نارًا» وفرق بينهما في قوله: ﴿بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝١٠﴾ [العاديات]. وهذا تقريب وتقرير لإمكان ذلك. ولا يجوز أن يقال: ذلك الذي يجده الميت من النعيم والعذاب مثلما يجده النائم في منامه؛ بل ذلك النعيم والعذاب أكمل وأبلغ وأتم. وهو نعيم حقيقي وعذاب حقيقي؛ ولكن يذكر هذا المثل لبيان إمكان ذلك إذا قال السائل: الميت لا يتحرك في قبره والتراب لا يتغير ونحو ذلك. (٤/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)

٣١٧ إذا مات الطفل فهل يمتحن في قبره ويسأله منكر ونكير؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره. **أحدهما**: أنه لا يمتحن، **وأن المحنة إنما تكون على من كلف في الدنيا**. قاله طائفة منهم القاضي أبو يعلى وابن عقيل. **والثاني**: أنهم يمتحنون، ذكره أبو حكيم الهمداني وأبو الحسن بن عبدوس، ونقله عن أصحاب الشافعي. وعلى هذا التفصيل تلقين الصغير والمجنون: من قال: إنه يمتحن في القبر لقنه، ومن قال: لا يمتحن لم يلقنه. وقد روى مالك وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ صلى على طفل، فقال: «اللَّهُمَّ قِهِ عذاب القبر وفتنة القبر». وهذا القول موافق لقول من قال: إنهم يمتحنون في الآخرة، وإنهم مكلفون يوم القيامة كما هو قول أكثر أهل العلم،/ وأهل السُّنَّة من أهل الحديث والكلام، وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السُّنَّة واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد. (٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)

٣١٨ إذا دخل أطفال المؤمنين الجنة فأرواحهم وأرواح غيرهم من المؤمنين في الجنة، وإن كانت درجاتهم متفاضلة، والصغار يتفاضلون بتفاضل آبائهم وتفاضل أعمالهم ـ إذا كانت لهم أعمال ـ فإن إبراهيم ابن النبي ﷺ ليس هو كغيره، والأطفال الصغار يثابون على ما يفعلونه من الحسنات، وإن كان القلم مرفوعًا عنهم في السيئات؛ كما ثبت في «الصحيح»: أن النبي ﷺ رفعت إليه امرأة صبيًّا من محفة فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم؛ ولك أجر» رواه مسلم في «صحيحه». وفي «السنن» أنه قال: «مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع». وكانوا يصومون الصغار يوم عاشوراء وغيره. فالصبي يثاب على صلاته وصومه وحجه وغير ذلك من أعماله. ويفضل بذلك على من لم يعمل كعمله. وهذا غير ما يفعل به إكرامًا لأبويه. كما أنه في النعم الدنيوية قد ينتفع بما يكسبه وبما يعطيه أبواه. ويتميز بذلك على من ليس كذلك. وأرواح المؤمنين في الجنة كما جاءت بذلك الآثار. وهو كما قال النبي ﷺ: «نسمة المؤمن تَعْلُق من الجنة»؛ أي: تأكل، ولم يوقت في ذلك وقت قبل يوم القيامة./والأرواح مخلوقة بلا شك، وهي لا تعدم ولا تفنى؛ ولكن موتها مفارقة الأبدان، وعند النفخة الثانية تعاد الأرواح إلى الأبدان. وأهل الجنة الذين يدخلونها على صورة أبيهم آدم ﷺ طول أحدهم ستون ذراعًا، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة. وقد قال بعض الناس: إن أطفال الكفار يكونون خدم أهل الجنة، ولا أصل لهذا القول. وقد ثبت في «الصحيحين»: «أن الجنة يبقى فيها فضل عن أهل الدنيا، فينشئ الله لها خلقًا آخر فيسكنهم الجنة». فإذا كان يسكن من ينشئه من الجنة من غير ولد آدم في فضول الجنة، فكيف بمن دخلها من ولد آدم وأسكن في غير فضولها؟ فليسوا أحق بأن يكونوا من أهل الجنة، ممن ينشأ بعد ذلك ويسكن فضولها. (٤/٢٧٨ ـ ٢٧٩)

٣١٩ أما الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]. فقد فسَّره النبي ﷺ في الحديث الصحيح رواه مسلم في «صحيحه» عن جابر: «بأنه المرور على الصراط» والصراط هو الجسر؛ فلا بد من المرور عليه لكل من يدخل الجنة؛ من كان صغيرًا في الدنيا ومن لم يكن. (٤/٢٧٩)

٣٢٠ الوِلدان الذين يطوفون على أهل الجنة خلق من خلق الجنة، ليسوا من أبناء الدنيا؛ بل أبناء أهل الدنيا إذا دخلوا الجنة كمل خلقهم كأهل الجنة على صورة

آدم، أبناء ثلاث وثلاثين في طول ستين ذراعًا، كما تقدم. وقد روي أن العرض سبعة أذرع. (٤/ ٢٧٩)

٣٢١ ثبت في الكتاب والسُّنَّة واتفاق سلف الأمة أن الروح تبقى بعد فراق البدن وأنها منعمة أو معذبة. (٤/ ٢٨٣)

٣٢٢ مذهب سلف الأمة وأئمتها: أن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه ولبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحيانًا فيحصل له معها النعيم والعذاب. (٤/ ٢٨٤)

٣٢٣ في «صحيح أبي حاتم البستي» عن أم مبشر ﵂ قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا في حائط وهو يقول: «تعوَّذوا بالله من عذاب/ القبر». فقلت: يا رسول الله؛ للقبر عذاب؟ فقال: «إنهم ليعذبون في قبورهم عذابًا تسمعه البهائم». قال بعضهم: ولهذا السبب يذهب الناس بدوابهم إذا مغلت إلى قبور اليهود والنصارى والمنافقين؛ كالإسماعيلية والنصيرية وسائر القرامطة؛ من بني عبيد وغيرهم الذين بأرض مصر والشام وغيرهما، فإن أهل الخيل يقصدون قبورهم لذلك، كما يقصدون قبور اليهود والنصارى. والجهال تظن أنهم من ذرية فاطمة، وأنهم من أولياء الله، وإنما هو من هذا القبيل. فقد قيل: إن الخيل إذا سمعت عذاب القبر حصلت لها من الحرارة ما يذهب بالمغل. (٤/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)

٣٢٤ إن الروح تبقى بعد مفارقة البدن خلافًا لضلال المتكلمين، وأنها تصعد وتنزل خلافًا لضلال الفلاسفة، وأنها تعاد إلى البدن، وأن الميت يسأل فينعم أو يعذب، كما سأل عنه أهل السؤال، وفيه أن عمله الصالح أو السيئ يأتيه في صورة حسنة أو قبيحة. (٤/ ٢٩٢)

٣٢٥ روى ابن أبي الدنيا في كتاب «ذكر الموت» عن مالك بن أنس قال: «بلغني أن الروح مرسلة تذهب حيث شاءت». وهذا يوافق ما روي: «أن الروح قد تكون على أفنية القبور» كما قال مجاهد: «إن الأرواح تدوم على القبور سبعة أيام يوم يدفن الميت لا تفارق ذلك». وقد تعاد الروح إلى البدن في غير وقت المسألة، كما في الحديث الذي صححه ابن عبد البر عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يمر بقبر الرجل الذي كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا ردَّ الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام». (٤/ ٢٩٥)

٣٣٦ قد انكشف لكثير من الناس ذلك حتى سمعوا صوت المعذبين في قبورهم، ورأوهم بعيونهم يعذبون في قبورهم في آثار كثيرة معروفة، ولكن لا يجب ذلك أن يكون دائمًا على البدن في كل وقت؛ بل يجوز أن يكون في حال دون حال. (٤/٢٩٦)

٣٣٧ في «الصحيحين» عن ابن عمر ﵄: أن النبي ﷺ وقف على قليب بدر فقال: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقًّا؟» وقال: «إنهم ليسمعون الآن ما أقول». فذكر ذلك لعائشة فقالت: «وهم ابن عمر؛ إنما قال رسول الله ﷺ: «إنهم ليعلمون الآن أن الذي قلت لهم هو الحق»، ثم قرأت قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠] حتى قرأت الآية». وأهل العلم بالحديث والسُّنَّة اتفقوا على صحة ما رواه أنس وابن عمر، وإن كانا لم يشهدا بدرًا، فإن أنسًا روى ذلك عن أبي طلحة وأبو طلحة شهد بدرًا، كما روى أبو حاتم في «صحيحه» عن أنس عن أبي طلحة ﵁: أن النبي ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلًا من صناديد قريش، فقذفوا في طوى من أطواء بدر، وكان إذا ظهر على قوم أحب أن يقيم في عرصتهم ثلاث ليال،/ فلما كان اليوم الثالث أمر براحلته فشد عليها فحركها ثم مشى وتبعه أصحابه. وقالوا: ما نراه ينطلق إلا لبعض حاجته، حتى قام على شفاء الرَّكي، فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: «يا فلان بن فلان أيسركم أنكم أطعتم الله ورسوله؟ فإنا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقًّا، فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقًّا؟» قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله ما تكلم من أجساد ولا أرواح فيها. فقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم». قال قتادة: «أحياهم الله حتى سمعهم توبيخًا وتصغيرًا ونقمة وحسرة وتنديمًا». وعائشة تأولت فيما ذكرته كما تأولت أمثال ذلك. والنص الصحيح عن النبي ﷺ مقدم على تأويل من تأول من أصحابه وغيره، وليس في القرآن ما ينفي ذلك، فإن قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠] إنما أراد به السماع المعتاد الذي ينفع صاحبه، فإن هذا مَثل ضرب للكفار، والكفار تسمع الصوت لكن لا تسمع سماع قبول بفقه واتباع، كما قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]. فهكذا الموتى الذين ضرب لهم المثل، لا يجب أن ينفى عنهم جميع السماع المعتاد أنواع السماع، كما لم ينف ذلك عن الكفار؛ بل قد انتفى عنهم السماع المعتاد الذي ينتفعون به، وأما سماع آخر فلا ينفى عنهم. (٤/٢٩٧ ـ ٢٩٨)

٣٢٨ لا يعلم بأي لغة يتكلم الناس يومئذ[1]، ولا بأي لغة يسمعون خطاب الرب ﷻ؛ لأن الله تعالى لم يخبرنا بشيء من ذلك، ولا رسوله عليه ـ الصلاة والسلام ـ، **ولم يصح أن الفارسية لغة الجهنميين، ولا أن العربية لغة أهل النعيم الأبدي، ولا نعلم نزاعًا في ذلك بين الصحابة ﷺ؛ بل كلهم يكفون عن ذلك**؛ لأن الكلام في مثل هذا من فضول القول، ولا قال الله تعالى لأصحاب الثرى، ولكن حدث في ذلك خلاف بين المتأخرين. **فقال ناس**: يتخاطبون بالعربية. **وقال آخرون**: إلا أهل النار فإنهم يجيبون بالفارسية، وهي لغتهم في النار./**وقال آخرون**: يتخاطبون بالسريانية؛ لأنها لغة آدم، وعنها تفرعت اللغات. **وقال آخرون**: إلا أهل الجنة فإنهم يتكلمون بالعربية. وكل هذه الأقوال لا حجة لأربابها؛ لا من طريق عقل ولا نقل؛ بل هي دعاوى عارية عن الأدلة. (٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)

٣٢٩ الميزان هو ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل، كما دل على ذلك الكتاب والسُّنَّة، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [المؤمنون: ١٠٢]. ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [المؤمنون: ١٠٣]. وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمٰن: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» وقال: عن ساقي عبد الله بن مسعود: «لهما في الميزان أثقل من أحد». وفي الترمذي وغيره حديث البطاقة، وصححه الترمذي والحاكم وغيرهما: في الرجل الذي يؤتى به فينشر له تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مد البصر، فيوضع في كفة ويؤتى له ببطاقة فيها شهادة أن لا إلٰه إلا الله. قال النبي ﷺ: «فطاشت السجلات وثقلت البطاقة». وهذا وأمثاله مما يبيّن أن الأعمال توزن بموازين تبيّن بها رجحان الحسنات على السيئات وبالعكس، فهو ما به تبين العدل. والمقصود بالوزن العدل كموازين الدنيا، وأما كيفية تلك الموازين فهو بمنزلة كيفية سائر ما أخبرنا به من الغيب. (٤/ ٣٠٢)

٣٣٠ هذه المسألة[2] تنازع فيها المتأخرون من أصحاب أحمد وغيرهم، **فممن قال إنهم لا يحاسبون**: أبو بكر عبد العزيز وأبو الحسن التميمي والقاضي أبو يعلى

(١) يوم القيامة.
(٢) سئل عن الكفار: هل يحاسبون يوم القيامة أم لا؟

وغيرهم. **وممن قال إنهم يحاسبون** أبو حفص البرمكي من أصحاب أحمد وأبو سليمان الدمشقي وأبو طالب المكي. وفصل الخطاب: أن الحساب يراد به عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها، ويراد بالحساب موازنة الحسنات بالسيئات. فإن أريد بالحساب المعنى الأول فلا ريب أنهم يحاسبون بهذا الاعتبار. وإن أريد المعنى الثاني فإن قصد بذلك: أن الكفار تبقى لهم حسنات يستحقون بها الجنة؛ فهذا خطأ ظاهر. وإن أريد أنهم يتفاوتون في العقاب، فعقاب من كثرت سيئاته أعظم من/ عقاب من قلّت سيئاته، ومن كان له حسنات خفف عنه العذاب، كما أن أبا طالب أخف عذابًا من أبي لهب. وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]. والنار دركات. فإذا كان بعض الكفار عذابه أشد عذابًا من بعض لكثرة سيئاته وقلة حسناته؛ كان الحساب لبيان مراتب العذاب لا لأجل دخولهم الجنة. (٤/ ٣٠٥ـ٣٠٦)

٣٣١ لا يكفر[١] بمجرد الذنب، **فإنه ثبت بالكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف أن الزاني غير المحصن يجلد ولا يقتل، والشارب يجلد والقاذف يجلد والسارق يقطع.** ولو كانوا كفارًا لكانوا مرتدين ووجب قتلهم، وهذا خلاف الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف. (٤/ ٣٠٧)

٣٣٢ **إن تاب عن ذنوبه توبة نصوحًا، فإن الله يغفر له ولا يحرمه ما كان وعده**[٢]؛ بل يعطيه ذلك. وإن لم يتب وزنت حسناته وسيئاته، فإن رجحت حسناته على سيئاته كان من أهل الثواب، وإن رجحت سيئاته على حسناته كان من أهل العذاب. وما أعد له من الثواب يحبط حينئذ بالسيئات التي زادت على حسناته، كما أنه إذا عمل سيئات استحق بها النار، ثم عمل بعدها حسنات تذهب السيئات. (٤/ ٣٠٨)

٣٣٣ **إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبي ﷺ وقد اتفق عليها السلف من الصحابة وتابعيهم بإحسان وأئمة المسلمين**؛ وإنما نازع في ذلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة ونحوهم. ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال

---

(١) العبد المؤمن.

(٢) سئل: عن رجل مسلم يعمل عملًا يستوجب أن يبنى له قصر في الجنة ويغرس له غراس باسمه، ثم يعمل ذنوبًا يستوجب بها النار، فإذا دخل النار كيف يكون اسمه أنه في الجنة وهو في النار؟

ذرة من إيمان؛ بل كلهم يخرجون من النار ويدخلون الجنة، ويبقى في الجنة فضل فينشئ الله لها خلقًا آخر يدخلهم الجنة، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ. (٤/ ٣٠٩)

٣٣٤ إذا دخلوا[١] الجنة دخلوها كما يدخلها الكبار على صورة أبيهم آدم، طوله ستون ذراعًا في عرض سبعة أذرع، ويتزوجون كما يتزوج الكبار. ومن مات من النساء ولم يتزوجن فإنها تزوج في الآخرة، وكذلك من مات من الرجال فإنه يتزوج في الآخرة. (٤/ ٣١٠)

٣٣٥ ولد الزنا إن آمن وعمل صالحًا دخل الجنة، وإلا جوزي بعمله كما يجازى غيره، والجزاء على الأعمال؛ لا على النسب، وإنما يذم ولد الزنا؛ لأنه مظنة أن يعمل عملًا خبيثًا كما يقع كثيرًا، كما تحمد الأنساب الفاضلة؛ لأنها مظنة عمل الخير؛ فأما إذا ظهر العمل فالجزاء عليه، وأكرم الخلق عند الله أتقاهم. وأما أولاد المشركين: فأصح الأجوبة فيهم جواب رسول الله ﷺ كما في «الصحيحين»: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة» الحديث. قيل: يا رسول الله أرأيت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير؟ قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين» فلا يحكم على معين منهم لا بجنة ولا بنار. ويروى: «أنهم يوم القيامة يمتحنون في عرصات القيامة فمن أطاع الله حينئذ دخل الجنة ومن عصى دخل النار». ودلت الأحاديث الصحيحة أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار. والجنة ليس فيها شمس ولا قمر ولا ليل ولا نهار، لكن تعرف البكرة والعشية بنور يظهر من قبل العرش. (٤/ ٣١٢)

٣٣٦ الأكل والشرب في الجنة ثابت بكتاب الله وسُنَّة رسوله وإجماع المسلمين. وهو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وكذلك الطيور والقصور في الجنة بلا ريب، كما وصف ذلك في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وكذلك إن أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون ولا يبصقون، لم يخالف من المؤمنين بالله ورسوله أحد، وإنما المخالف في ذلك أحد رجلين: إما كافر وإما منافق. أما الكافر فإن اليهود والنصارى ينكرون الأكل والشرب والنكاح في/ الجنة، يزعمون أن أهل الجنة إنما يتمتعون بالأصوات المطربة والأرواح الطيبة مع نعيم الأرواح، وهم يقرون مع ذلك بحشر الأجساد مع الأرواح ونعيمها وعذابها. وأما طوائف من الكفار

---

(١) أطفال المؤمنين.

وغيرهم من الصابئة والفلاسفة ومن وافقهم، فيقرون بحشر الأرواح فقط، وأن النعيم والعذاب للأرواح فقط. وطوائف من الكفار والمشركين وغيرهم ينكرون المعاد بالكلية، فلا يقرون لا بمعاد الأرواح ولا الأجساد. وقد بيَّن الله تعالى في كتابه على لسان رسوله أمر معاد الأرواح والأجساد، ورد على الكافرين والمنكرين لشيء من ذلك بيانًا في غاية التمام والكمال. (٤/٣١٣ ـ ٣١٤)

[٣٣٧] أما المنافقون من هذه الأمة الذين لا يقرون بألفاظ القرآن والسُّنَّة المشهورة، فإنهم يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون: هذه أمثال ضربت لنفهم المعاد الروحاني، وهؤلاء مثل القرامطة الباطنية الذين قولهم مؤلف من قول المجوس والصابئة، ومثل المتفلسفة الصابئة المنتسبين إلى الإسلام، وطائفة ممن ضاهوهم؛ من كاتب أو متطبب أو متكلم أو متصوف، كأصحاب «رسائل إخوان الصفا» وغيرهم أو منافق. وهؤلاء كلهم كفار يجب قتلهم باتفاق أهل الإيمان؛ فإن محمدًا ﷺ قد بيَّن ذلك بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر،/وتواتر ذلك عند أمته خاصّها وعامّها، وقد ناظره بعض اليهود في جنس هذه المسألة، وقال: يا محمد أنت تقول: إن أهل الجنة يأكلون ويشربون، ومن يأكل ويشرب لا بد له من خلاء. فقال النبي ﷺ: «رشح كرشح المسك». ويجب على ولي الأمر قتل من أنكر ذلك ولو أظهر التصديق بألفاظه، فكيف بمن ينكر الجميع؟! (٤/٣١٤ ـ ٣١٥)

[٣٣٨] عيسى حي في السماء لم يمت بعد، وإذا نزل من السماء لم يحكم إلا بالكتاب والسُّنَّة؛ لا بشيء يخالف ذلك. (٤/٣١٦)

[٣٣٩] أفضل الأنبياء بعد محمد ﷺ: إبراهيم الخليل كما ثبت في «صحيح مسلم» عن أنس عن النبي ﷺ: «أنه خير البرية». وكذلك قال العلماء: منهم الربيع بن خثيم. قال: «لا أفضل على نبيِّنا أحدًا ولا أفضل على إبراهيم بعد نبيِّنا أحدًا». (٤/٣١٧)

[٣٤٠] من اعتقد أن في أولياء الله من لا يجب عليه اتباع المرسلين وطاعتهم، فهو كافر يستتاب فإن تاب وإلا قتل، مثل: من يعتقد أن في أمة محمد ﷺ من يستغني عن متابعته، كما استغنى الخضر عن متابعة موسى، فإن موسى لم تكن دعوته عامة؛ بخلاف محمد ﷺ فإنه مبعوث إلى كل أحد، فيجب على كل أحد متابعة أمره، وإذا كان من اعتقد سقوط طاعته عنه كافرًا، فكيف من اعتقد أنه أفضل منه؟ أو أنه يصير مثله. وأما من اعتقد أن من الأولياء من يعلم أنه من أهل الجنة، كما

بشر غير واحد من الصحابة بالجنة، وكما قد يعرف الله بعض الأولياء أنه من أهل الجنة، فهذا لا يكفر. ومع هذا فلا بد له من خشية الله تعالى. (٣١٨/٤)

٣٤١ **ليس هو كافرًا باتفاق أهل الدين**[1]، ولا هذا من مسائل السب المتنازع في استتابة قائله بلا نزاع، كما صرح بذلك القاضي عياض وأمثاله، مع مبالغتهم في القول بالعصمة وفي عقوبة الساب، ومع هذا فهم متفقون على أن القول بمثل ذلك ليس هو من مسائل السب والعقوبة؛ فضلًا أن يكون قائل ذلك كافرًا أو فاسقًا؛ فإن **القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف**، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الآمدي: أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضًا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء؛ بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول. (٣١٩/٤)

٣٤٢ عامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر، ولا يقرون عليها، ولا يقولون إنها لا تقع بحال. وأول من نقل عنهم من طوائف الأمة القول بالعصمة مطلقًا وأعظمهم قولًا لذلك: الرافضة، فإنهم يقولون بالعصمة، حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل. وينقلون ذلك إلى من يعتقدون إمامته. وقالوا بعصمة علي، والاثني عشر ثم الإسماعيلية الذين كانوا ملوك القاهرة، وكانوا يزعمون أنهم خلفاء علويون فاطميون، وهم عند أهل العلم من ذرية عبيد الله القداح، كانوا هم وأتباعهم يقولون بمثل هذه العصمة لأئمتهم ونحوهم، مع كونهم كما قال فيهم أبو حامد الغزالي ـ في كتابه الذي صنفه في الرد عليهم ـ قال: ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض. وقد صنف القاضي أبو يعلى وصف مذاهبهم في كتبه، وكذلك غير هؤلاء من علماء المسلمين، فهؤلاء وأمثالهم من الغلاة القائلين بالعصمة. وقد يكفرون من ينكر القول بها، وهؤلاء الغالية هم كفار باتفاق المسلمين، فمن كفَّر القائلين بتجويز الصغائر عليهم كان مضاهيًا لهؤلاء الإسماعيلية والنصيرية والرافضة والاثني عشرية. ليس هو قول أحد من أصحاب أبي

(١) سئل: عن رجل قال: إن الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ معصومون من الكبائر دون الصغائر، فكفره رجل بهذه: فهل قائل ذلك مخطئ أو مصيب؟ وهل قال أحد منهم بعصمة الأنبياء مطلقًا؟

حنيفة ولا مالك ولا الشافعي، ولا المتكلمين المنتسبين إلى السُّنَّة المشهورين؛ كأصحاب/ أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وأبي عبد الله محمد بن كرام وغير هؤلاء، ولا أئمة التفسير ولا الحديث ولا التصوف. ليس التكفير بهذه المسألة قول هؤلاء، فالمكفر بمثل ذلك يستتاب فإن تاب وإلا عوقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا، إلا أن يظهر منه ما يقتضي كفره وزندقته، فيكون حكمه حكم أمثاله. وكذلك المفسق بمثل هذا القول يجب أن يعزر بعد إقامة الحجة عليه؛ فإن هذا تفسيق لجمهور أئمة الإسلام. وأما التصويب والتخطئة في ذلك فهو من كلام العلماء الحافظين من علماء المسلمين المنتسبين إلى السُّنَّة والجماعة. (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)

٣٤٣ عيسى عليه السلام حيّ، وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا وإمامًا مقسطًا، فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية». وثبت في «الصحيح» عنه: «أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق وأنه يقتل الدجال». ومن فارقت روحه جسده لم ينزل جسده من السماء، وإذا أحيي فإنه يقوم من قبره. وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥] فهذا دليل على أنه لم يعن بذلك الموت؛ إذ لو أراد بذلك الموت لكان عيسى في ذلك كسائر المؤمنين؛ فإن الله يقبض أرواحهم ويعرج بها إلى السماء، فعلم أن ليس في ذلك خاصية. وكذلك قوله: ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ولو/ كان قد فارقت روحه جسده لكان بدنه في الأرض كبدن سائر الأنبياء، أو غيره من الأنبياء. وقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء]. فقوله هنا: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه، كما ثبت في «الصحيح» أنه ينزل بدنه وروحه؛ إذ لو أريد موته لقال: وما قتلوه وما صلبوه؛ بل مات. فقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ يبيّن أنه رفع بدنه وروحه كما ثبت في «الصحيح» أنه ينزل بدنه وروحه. ولهذا قال من قال من العلماء: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾؛ أي: قابضك؛ أي: قابض روحك وبدنك. يقال: توفيت الحساب واستوفيته. ولفظ: «التوفي» لا يقتضي نفسه توفي الروح دون البدن، ولا توفيهما جميعًا إلا بقرينة منفصلة. وقد يراد به توفي النوم؛ كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]. (٤/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)

٣٤٤ لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث[1]؛ بل أهل المعرفة متفقون على أن ذلك كذب مختلق، وإن كان قد روى في ذلك أبو بكر - يعني: الخطيب - في كتابه «السابق واللاحق» وذكره أبو القاسم السهيلي في «شرح السيرة» بإسناد فيه مجاهيل، وذكره أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة» وأمثال هذه المواضع، فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذبًا، كما نص عليه أهل العلم، وليس ذلك في الكتب المعتمدة في الحديث؛ لا في الصحيح ولا في السنن ولا في المسانيد، ونحو ذلك من كتب الحديث المعروفة، ولا ذكره أهل كتب المغازي والتفسير وإن كانوا قد يروون الضعيف مع الصحيح؛ لأن ظهور كذب ذلك لا يخفى على متدين، فإن مثل هذا لو وقع لكان مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله، فإنه من أعظم الأمور خرقا للعادة من وجهين: / من جهة إحياء الموتى. ومن جهة الإيمان بعد الموت. فكان نقل مثل هذا أولى من نقل غيره، فلما لم يروه أحد من الثقات علم أنه كذب. والخطيب البغدادي هو في كتاب «السابق واللاحق» مقصوده أن يذكر من تقدم ومن تأخر من المحدثين عن شخص واحد، سواء كان الذي يروونه صدقًا أو كذبًا، وابن شاهين يروي الغث والسمين، والسهيلي إنما ذكر ذلك بإسناد فيه مجاهيل. ثم هذا خلاف الكتاب والسُّنَّة الصحيحة والإجماع. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء]. فبيَّن الله تعالى: أنه لا توبة لمن مات كافرًا. وقال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [غافر]. فأخبر أن سُنَّته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس؛ فكيف بعد الموت؟ ونحو ذلك من النصوص. وفي «صحيح مسلم»: أن رجلًا قال للنبي ﷺ: أين أبي؟ قال: إن «أباك في النار». فلما أدبر دعاه فقال: «إن أبي وأباك في النار». وفي «صحيح مسلم» أيضًا أنه قال: «استأذنت ربي أن أزور قبر أمي/ فأذن لي، واستأذنته في أن أستغفر لها فلم يأذن لي. فزوروا القبور فإنها تذكر الآخرة». (٤/ ٣٢٤ - ٣٢٦)

---

(١) سئل: هل صح عن النبي ﷺ أن الله - تبارك وتعالى - أحيا له أبويه حتى أسلما على يديه ثم ماتا بعد ذلك؟

[٣٤٥] في الحديث الذي في «المسند» وغيره قال: «إن أمي مع أمك في النار» فإن قيل: هذا في عام الفتح، والإحياء كان بعد ذلك في حجة الوداع، ولهذا ذكر ذلك من ذكره، وبهذا اعتذر صاحب التذكرة. وهذا باطل لوجوه: **الأول**: أن **الخبر عما كان ويكون لا يدخله نسخ**؛ كقوله في أبي لهب: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣﴾ [المسد]. وكقوله في الوليد: ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ۝١٧﴾ [المدثر]. وكذلك في: «إن أبي وأباك في النار»، و: «إن أمي وأمك في النار». وهذا ليس خبرًا عن نار يخرج منها صاحبها كأهل الكبائر؛ لأنه لو كان كذلك لجاز الاستغفار لهما، ولو كان قد سبق في علم الله إيمانهما لم ينهه عن ذلك، فإن الأعمال بالخواتيم، ومن مات مؤمنًا فإن الله يغفر له فلا يكون الاستغفار له ممتنعًا. (٤/ ٣٢٦)

[٣٤٦] **الثاني**: أن النبي ﷺ زار قبر أمه لأنها كانت بطريقه بـ«الحجون» عند مكة عام الفتح، وأما أبوه فلم يكن هناك ولم يزره؛ إذ كان مدفونًا بالشام في غير طريقه، فكيف يقال: أحيي له؟ (٤/ ٣٢٦)

[٣٤٧] **الثالث**: إنهما لو كانا مؤمنين إيمانًا ينفع كانا أحق بالشهرة والذكر من عميه: حمزة والعباس. وهذا أبعد مما يقوله الجهال من الرافضة ونحوهم:/ من أن أبا طالب آمن، ويحتجون بما في «السيرة» من الحديث الضعيف، وفيه أنه تكلم بكلام خفي وقت الموت. ولو أن العباس ذكر أنه آمن لما كان قال للنبي ﷺ: «عمك الشيخ الضال كان ينفعك فهل نفعته بشيء؟» فقال: «وجدته في غمرة من نار فشفعت فيه حتى صار في ضحضاح من نار، في رجليه نعلان من نار يغلي منهما دماغه، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار». هذا باطل مخالف لما في «الصحيح» وغيره، فإنه كان آخر شيء قاله: هو على ملة عبد المطلب، وأن العباس لم يشهد موته، مع أن ذلك لو صح لكان أبو طالب أحق بالشهرة من حمزة والعباس، فلما كان من العلم المتواتر المستفيض بين الأمة خلفًا عن سلف، أنه لم يذكر أبو طالب ولا أبواه في جملة من يذكر من أهله المؤمنين؛ كحمزة والعباس وعلي وفاطمة والحسن والحسين ﵃؛ كان هذا من أبين الأدلة على أن ذلك كذب. (٤/ ٣٢٦ - ٣٢٧)

[٣٤٨] **الرابع**: أن الله تعالى قال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ الآية [الممتحنة: ٤]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ

وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُۚ﴾ [التوبة: ١١٤]. فأمر بالتأسي بإبراهيم والذين معه؛ إلا في وعد إبراهيم لأبيه بالاستغفار، وأخبر أنه لما تبيَّن له أنه عدو لله تبرأ منه. (٤/ ٣٢٧)

٣٤٩ أما رؤيا موسى عليه السلام في الطواف فهذا كان رؤيا منام، لم يكن ليلة المعراج، كذلك جاء مفسرًا. كما رأى المسيح أيضًا ورأى الدجال. وأما رؤيته ورؤية غيره من الأنبياء ليلة المعراج في السماء، لما رأى آدم في السماء الدنيا، ورأى يحيى وعيسى في السماء الثانية، ويوسف في الثالثة، وإدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، وموسى في السادسة، وإبراهيم في السابعة، أو بالعكس؛ فهذا رأى أرواحهم مصورة في صور أبدانهم. وقد قال بعض الناس: لعله رأى نفس الأجساد المدفونة في القبور، وهذا ليس بشيء./لكن عيسى صعد إلى السماء بروحه وجسده، وكذلك قد قيل في إدريس. وأما إبراهيم وموسى وغيرهما فهم مدفونون في الأرض. (٤/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)

٣٥٠ المسيح ـ صلَّى الله عليه وسلم وعلى سائر النبيين ـ لا بد أن ينزل إلى الأرض على المنارة البيضاء شرقي دمشق، فيقتل الدجال ويكسر الصليب ويقتل الخنزير، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة؛ ولهذا كان في السماء الثانية مع أنه أفضل من يوسف وإدريس وهارون؛ لأنه يريد النزول إلى الأرض قبل يوم القيامة بخلاف غيره. (٤/ ٣٢٩)

٣٥١ آدم كان في سماء الدنيا؛ لأن نسم بنيه تعرض عليه؛ أرواح السعداء. والأشقياء لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، فلا بد إذا عرضوا عليه أن يكون قريبًا منهم. (٤/ ٣٢٩)

٣٥٢ أما كونه رأى موسى قائمًا يصلي في قبره ورآه في السماء أيضًا، فهذا لا منافاة بينهما، فإن أمر الأرواح من جنس أمر الملائكة، في اللحظة الواحدة تصعد وتهبط كالملك، ليست في ذلك كالبدن. (٤/ ٣٢٩)

٣٥٣ هذه الصلاة ونحوها مما يتمتع بها الميت ويتنعم بها، كما يتنعم أهل الجنة/ بالتسبيح، فإنهم يلهمون التسبيح كما يلهم الناس في الدنيا النفس. فهذا ليس من عمل التكليف الذي يطلب له ثواب منفصل؛ بل نفس هذا العمل هو من النعيم الذي تتنعم به الأنفس وتتلذذ به. وقول النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا

من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له». يريد به العمل الذي يكون له ثواب، لم يرد به نفس العمل الذي يتنعم به، فإن أهل الجنة يتنعمون بالنظر إلى الله، ويتنعَّمون بذكره وتسبيحه، ويتنعمون بقراءة القرآن، ويقال لقارئ القرآن: «اقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلك عند آخر آية تقرؤها». ويتنعمون بمخاطبتهم لربهم ومناجاته، وإن كانت هذه الأمور في الدنيا أعمالًا يترتب عليها الثواب، فهي في الآخرة أعمال يتنعم بها صاحبها أعظم من أكله وشربه ونكاحه. وهذه كلها أعمال أيضًا، والأكل والشرب والنكاح في الدنيا مما يؤمر به ويثاب عليه مع النية الصالحة، وهو في الآخرة نفس الثواب الذي يتنعم به. (٤/ ٣٢٩ - ٣٣٠)

٣٥٤ هذه المسألة[1] فيها مذهبان مشهوران للعلماء، وكلٌّ منهما مذكور عن طائفة من السلف، وذكر أبو يعلى في ذلك روايتين عن أحمد، ونصر أنه إسحاق اتباعًا لأبي بكر عبد العزيز، وأبو بكر اتبع محمد بن جرير. ولهذا يذكر أبو الفرج ابن الجوزي: أن أصحاب أحمد ينصرون أنه إسحاق، وإنما ينصره هذان ومن اتبعهما، ويحكى ذلك عن مالك نفسه؛ لكن خالفه طائفة من أصحابه. وذكر الشريف أبو علي بن أبي موسى: أن الصحيح في مذهب أحمد أنه إسماعيل. وهذا هو الذي رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه، قال: مذهب أبي أنه إسماعيل. وفي الجملة فالنزاع فيها مشهور؛ لكن الذي يجب القطع به أنه إسماعيل، وهذا الذي عليه الكتاب والسُّنَّة والدلائل المشهورة، وهو الذي تدل عليه التوراة التي بأيدي أهل الكتاب./ وأيضًا فإن فيها أنه قال لإبراهيم: «اذبح ابنك وحيدك». وفي ترجمة أخرى: «بكرك». **وإسماعيل هو الذي كان وحيده وبكره باتفاق المسلمين وأهل الكتاب**؛ لكن أهل الكتاب حرفوا فزادوا إسحاق، فتلقى ذلك عنهم من تلقاه، وشاع عند بعض المسلمين أنه إسحاق، وأصله من تحريف أهل الكتاب. (٤/ ٣٣١ - ٣٣٢)

٣٥٥ مما يدل على أنه إسماعيل قصة الذبيح المذكورة في سورة «الصافات»، قال تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الصافات]. وقد انطوت البشارة على ثلاث: على **أن** الولد غلام ذكر، **وأنه** يبلغ الحلم، **وأنه** يكون حليمًا. وأي حلم أعظم من حلمه حين عرض عليه أبوه الذبح، فقال: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾

(١) هل الذبيح من ولد إبراهيم عليه السلام هو: إسماعيل أو إسحاق؟

[الصافات: ١٠٢]. وقيل: لم ينعت الله الأنبياء بأقل من الحلم وذلك لعزة وجوده، ولقد نعت إبراهيم به في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة]، ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ﴿٧٥﴾﴾ [هود]؛ لأن الحادثة شهدت بحلمهما: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿١٠٩﴾ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١١٠﴾ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١١﴾ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾ وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ ﴿١١٣﴾﴾ [الصافات]. فهذه القصة تدل على أنه إسماعيل من وجوه:
أحدها: أنه بشره بالذبيح، وذكر قصته أولًا فلما استوفى ذلك قال:/ ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾ وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ۚ﴾ فبيّن أنهما بشارتان: **بشارة** بالذبيح، **وبشارة** ثانية بإسحاق. وهذا بيِّن. (٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)

٣٥٦ **الثاني**: أنه لم يذكر قصة الذبيح في القرآن إلا في هذا الموضع، وفي سائر المواضع يذكر البشارة بإسحاق خاصة، كما في سورة هود من قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾ [هود]. فلو كان الذبيح إسحاق لكان خلفًا للوعد في يعقوب. وقال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الذاريات]. وقال تعالى في سورة «الحجر»: ﴿قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٥٣﴾ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾ قَالُوا۟ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الحجر]. ولم يذكر أنه الذبيح. ثم لما ذكر البشارتين جميعًا: البشارة بالذبيح والبشارة بإسحاق بعده، كان هذا من الأدلة على أن إسحاق ليس هو الذبيح. ويؤيد ذلك أنه ذكر هبته وهبة يعقوب لإبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [الأنبياء]. وقوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [العنكبوت]. ولم يذكر الله الذبيح. (٤/ ٣٣)

٣٥٧ **الوجه الثالث**: أنه ذكر في الذبيح أنه غلام حليم، ولما ذكر البشارة بإسحاق ذكر البشارة بغلام عليم في غير هذا الموضع، **والتخصيص لا بد له من حكمة**،/ وهذا مما يقوي اقتران الوصفين. والحلم هو مناسب للصبر الذي هو خلق

الذبيح. وإسماعيل وصف بالصبر في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ إِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ وَكُلٌّ مِّنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٨﴾﴾ [ص]. وهذا أيضًا وجه ثالث فإنه قال في الذبيح: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الصافات]. وقد وصف الله إسماعيل أنه من الصابرين، ووصف الله تعالى إسماعيل أيضًا بصدق الوعد في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾ [مريم: ٥٤]؛ لأنه وعد أباه من نفسه الصبر على الذبح فوفى به.

(٤/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)

٣٥٨ **الوجه الرابع**: أن البشارة بإسحاق كانت معجزة؛ لأن العجوز عقيم، ولهذا قال الخليل عليه السلام: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [الحجر]. وقالت امرأته: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ﴾ [هود: ٧٢]. وقد سبق أن البشارة بإسحاق في حال الكبر، وكانت البشارة مشتركة بين إبراهيم وامرأته. وأما البشارة بالذبيح فكانت لإبراهيم عليه السلام وامتحن بذبحه دون الأم المبشرة به. وهذا مما يوافق ما نقل عن النبي ﷺ وأصحابه في «الصحيح» وغيره: من أن إسماعيل لما ولدته هاجر غارت سارة، فذهب إبراهيم/ بإسماعيل وأمه إلى مكة، وهناك أمر بالذبح. وهذا مما يؤيد أن هذا الذبيح دون ذلك.

(٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥)

٣٥٩ مما يدل على أن الذبيح ليس هو إسحاق: أن الله تعالى قال: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾ [هود] فكيف يأمر بعد ذلك بذبحه؟ والبشارة بيعقوب تقتضي أن إسحاق يعيش ويولد له يعقوب. ولا خلاف بين الناس أن قصة الذبيح كانت قبل ولادة يعقوب؛ بل يعقوب إنما ولد بعد موت إبراهيم عليه السلام وقصة الذبيح كانت في حياة إبراهيم بلا ريب. ومما يدل على ذلك: أن قصة الذبيح كانت بمكة والنبي ﷺ لما فتح مكة كان قرنا الكبش في الكعبة، فقال النبي ﷺ للسادن: «إني آمرك أن تخمر قرني الكبش فإنه لا ينبغي أن يكون في القبلة ما يلهي المصلي». ولهذا جعلت مِنى محلًّا للنسك من عهد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وهما اللذان بنيا البيت بنص القرآن. ولم ينقل أحد أن إسحاق ذهب إلى مكة؛ لا من أهل الكتاب ولا غيرهم؛ لكن بعض المؤمنين من أهل الكتاب يزعمون أن قصة الذبح كانت بالشام؛ فهذا افتراء. فإن هذا لو كان ببعض جبال الشام لعرف ذلك/ الجبل، وربما جعل منسكًا كما جعل المسجد الذي بناه إبراهيم وما حوله من المشاعر.

(٤/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦)

٣٦٠ إنهما ليسا في الأحياء[1]؛ ولا معمران؛ وقد سأل إبراهيم الحربي أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر وإلياس، وأنهما باقيان يريان ويروى عنهما؟ فقال الإمام أحمد: «من أحال على غائب لم ينصف منه، وما ألقى هذا إلا شيطان». وسئل البخاري عن الخضر وإلياس: هل هما في الأحياء؟ فقال: كيف يكون هذا وقد قال النبي ﷺ: «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على وجه الأرض أحد»؟ (٤/٣٣٧)

٣٦١ أما الحديث المسؤول عنه كونه ﷺ «يعلم وقت الساعة» فلا أصل له، ليس عن النبي ﷺ في تحديد وقت الساعة نصّ أصلًا؛ بل قد قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]؛ أي: خفي على أهل السمٰوات والأرض. وقال تعالى لموسى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]. قال ابن عباس وغيره: «أكاد أخفيها من نفسي فكيف أُطلع عليها؟» وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ـ وهو في مسلم من حديث عمر ـ أن النبي ﷺ قيل له: متى الساعة؟ قال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل». فأخبر أنه ليس بأعلم بها من السائل، وكان السائل في صورة أعرابي، ولم يعلم أنه جبريل إلا بعد أن ذهب، وحين أجابه لم يكن يظنه إلا أعرابيًا. فإذا كان النبي ﷺ قد قال عن نفسه: إنه ليس بأعلم بالساعة من/أعرابي، فكيف يجوز لغيره أن يدعي علم ميقاتها؟ وإنما أخبر الكتاب والسُّنَّة بأشراطها وهي علاماتها، وهي كثيرة تقدم بعضها وبعضها لم يأت بعد. ومن تكلم في وقتها المعين مثل الذي صنّف كتابًا سماه «الدر المنظم في معرفة الأعظم» وذكر فيه عشر دلالات بيّن فيها وقتها، والذين تكلموا على ذلك من «حروف المعجم» والذي تكلم في «عنقاء مغرب» وأمثال هؤلاء، فإنهم وإن كان لهم صورة عظيمة عند أتباعهم فغالبهم كاذبون مفترون، وقد تبين لديهم من وجوه كثيرة أنهم يتكلمون بغير علم، وإن ادعوا في ذلك الكشف ومعرفة الأسرار، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]. (٤/٣٤١ ـ ٣٤٢)

٣٦٢ إن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار

---

(١) الخضر وإلياس.

البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزهون عما يلابسه بنو آدم، مستغرقون في عبادة الرب. ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر. وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة، فيصير صالحو البشر أكمل من حال الملائكة. قال ابن القيم: وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل، وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه. (٤/٣٤٣)

٣٦٣ ثبت عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «إن الملائكة قالت: يا رب جعلت بني آدم يأكلون في الدنيا ويشربون ويتمتعون، فاجعل لنا الآخرة كما جعلت لهم الدنيا. قال: لا أفعل. ثم أعادوا عليه، قال: لا أفعل. ثم أعادوا عليه مرتين أو ثلاثًا، فقال: وعزتي لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن فكان» ذكره عثمان بن سعيد الدارمي، ورواه عبد الله بن أحمد في كتاب «السنن» عن النبي ﷺ مرسلًا. وعن عبد الله بن سلام أنه قال: «ما خلق الله خلقًا أكرم عليه من محمد، فقيل له: ولا جبريل ولا ميكائيل؟ فقال للسائل: أتدري ما جبريل وما ميكائيل؟ إنما جبريل وميكائيل خلق مسخر كالشمس والقمر، وما خلق الله خلقًا أكرم عليه من محمد ﷺ». **وما علمت عن أحد من الصحابة ما يخالف ذلك. وهذا هو المشهور عند المنتسبين إلى السُّنَّة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم وهو: أن الأنبياء والأولياء أفضل من الملائكة.** (٤/ ٣٤٤)

٣٦٤ أسجد له جميع الملائكة كما نطق بذلك القرآن في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر]. فهذه ثلاث صيغ مقررة للعموم وللاستغراق؛ **فإن** قوله: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ يقتضي جميع الملائكة؛ فإن **اسم الجمع المعرف بالألف واللام يقتضي العموم**؛ كقوله: «رب الملائكة والروح»، فهو رب جميع الملائكة. **الثاني**: ﴿كُلُّهُمْ﴾ وهذا من أبلغ العموم. **الثالث**: قوله: ﴿أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾. وهذا توكيد للعموم. فمن قال إنه لم يسجد له جميع الملائكة؛ بل ملائكة الأرض، فقد رد القرآن/ بالكذب والبهتان. وهذا القول ونحوه ليس من أقوال المسلمين واليهود والنصارى؛ وإنما هو من أقوال الملاحدة المتفلسفة الذين يجعلون «الملائكة» قوى النفس الصالحة و«الشياطين» قوى النفس الخبيثة، ويجعلون سجود الملائكة طاعة القوى للعقل، وامتناع الشياطين عصيان القوى الخبيثة للعقل، ونحو ذلك من المقالات التي يقولها أصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم من القرامطة الباطنية،

ومن سلك سبيلهم من ضلال المتكلمة والمتعبدة. وقد يوجد نحو هذه الأقوال في أقوال المفسرين التي لا إسناد لها يعتمد عليه، ومذهب المسلمين واليهود والنصارى: ما أخبر الله به في القرآن. ولم يكن في المأمورين بالسجود أحد من الشياطين؛ لكن أبوهم إبليس هو كان مأمورًا فامتنع وعصى، وجعله بعض الناس من الملائكة لدخوله في الأمر بالسجود، وبعضهم من الجن؛ لأن له قبيلًا وذرية، ولكونه خلق من نار والملائكة خلقوا من نور. والتحقيق: أنه كان منهم باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله، ولا باعتبار مثاله، ولم يخرج من السجود لآدم أحد من الملائكة؛ لا جبرائيل ولا ميكائيل ولا غيرهما. وما ذكره صاحب خواص القرآن وأمثاله من خلاف فأقوالهم باطلة. (٤/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦)

٣٦٥ هذا مما استدل به أهل السُّنَّة على أن آدم وغيره من الأنبياء والأولياء/ أفضل من جميع الملائكة؛ لأن الله أمر الملائكة بالسجود له إكرامًا له، ولهذا قال إبليس: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]. فدل على أن آدم كرّم على من سجد له. (٤/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧)

٣٦٦ **الجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السُّنَّة والجماعة: هي جنة الخلد.** ومن قال: إنها جنة في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة أو غير ذلك، فهو من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة. والكتاب والسُّنَّة يرد هذا القول، وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة] إلى قوله: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ [البقرة]. فقد أخبر أنه سبحانه أمرهم بالهبوط وأن بعضهم عدو لبعض، ثم قال: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ وهذا يبيّن أنهم لم يكونوا في الأرض وإنما أهبطوا إلى الأرض؛ فإنهم لو كانوا في الأرض وانتقلوا إلى أرض أخرى؛ كانتقال قوم موسى من أرض إلى أرض؛ لكان مستقرهم ومتاعهم إلى حين في الأرض قبل الهبوط وبعده. وكذلك قال في «الأعراف» لما قال إبليس: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ [الأعراف]./ فقوله: ﴿فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ يبين اختصاص السماء

بالجنة بهذا الحكم؛ فإن الضمير في قوله: ﴿مِنْهَا﴾ عائد إلى معلوم غير مذكور في اللفظ، وهذا بخلاف قوله: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]. فإنه لم يذكر هناك ما أهبطوا فيه، وقال هنا: ﴿ٱهْبِطُواْ﴾؛ لأن الهبوط يكون من علو إلى سفل، وعند أرض السَّراة، حيث كان بنو إسرائيل حيال السراة المشرفة على المصر الذي يهبطون إليه، ومن هبط من جبل إلى واد قيل له: هبط. وأيضًا فإن بني إسرائيل كانوا يسيرون ويرحلون، والذي يسير ويرحل إذا جاء بلدة يقال: نزل فيها؛ لأن في عادته أنه يركب في سيره، فإذا وصل نزل عن دوابه. يقال: نزل العسكر بأرض كذا، ونزل القُفَّل بأرض كذا؛ لنزولهم عن الدواب. ولفظ النزول كلفظ الهبوط، فلا يستعمل هبط إلا إذا كان من علو إلى سفل. وقوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ ٱهْبِطُواْ﴾ الآيتين [الأعراف]: فقوله هنا بعد قوله: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ يبيّن أنهم هبطوا إلى الأرض من غيرها. وقال: ﴿فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف]. دليل على أنهم لم يكونوا قبل ذلك بمكان فيه يحيون وفيه يموتون ومنه يخرجون، وإنما صاروا إليه لما أهبطوا من الجنة. (٤/٣٤٧ ـ ٣٤٨)

٣٦٧ في «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى فقال موسى: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، فلماذا أخرجتنا وذريتك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وكلامه، فهل تجد في التوراة: وعصى آدم ربه فغوى؟ قال: نعم. قال: فلماذا تلومني على أمر قدره الله علي قبل أن أخلق؟ فقال: فحج آدم موسى». وموسى إنما لام آدم لما حصل له وذريته بالخروج من الجنة من المشقة والنكد، فلو كان ذلك بستانًا في الأرض لكان غيره من بساتين الأرض يعوض عنه. وآدم عليه السلام احتج بالقدر؛ لأن العبد مأمور على أن يصبر على ما قدره الله من المصائب، ويتوب إليه ويستغفره من الذنوب والمعائب. (٤/٣٤٩)

٣٦٨ سبْق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام، ونصرها وقيامها في الدين لم تشركها فيه عائشة، ولا غيرها من أمهات المؤمنين. وتأثير عائشة في آخر الإسلام، وحمل الدين وتبليغه إلى الأمة، وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها، مما تميزت به عن غيرها. (٤/٣٩٣)

٣٦٩ **أفضل نساء هذه الأمة «خديجة» و«عائشة» و«فاطمة»**. وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه. وخديجة وعائشة من أزواجه. فإذا قيل بهذا الاعتبار: إن جملة أزواجه أفضل من جملة بناته؛ كان صحيحًا؛ لأن أزواجه أكثر عددًا، والفاضلة فيهن أكثر من الفاضلة في بناته. (٤/ ٣٩٤)

٣٧٠ أما نساء النبي ﷺ فلم يقل: إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد ابن حزم، وهو قول شاذ لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، ونصوص الكتاب والسُّنَّة تبطل هذا القول. وحجته التي احتج بها فاسدة؛ فإنه احتج على ذلك: بأن المرأة مع زوجها في درجته في الجنة، ودرجة النبي ﷺ أعلى الدرجات، فيكون أزواجه في درجته، وهذا يوجب عليه: أن يكون أزواجه أفضل من الأنبياء جميعهم، وأن تكون زوجة كل رجل من أهل الجنة أفضل ممن هو مثله، وأن يكون من يطوف على النبي ﷺ من الولدان ومن يزوج به من الحور العين أفضل من الأنبياء والمرسلين. وهذا كله مما يعلم بطلانه عموم المؤمنين. (٤/ ٣٩٥)

٣٧١ أبو محمد مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة، له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه، كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة، وهذا كقوله: إن مريم نبية، وإن آسية نبية، وإن أم موسى نبيّة. **وقد ذكر القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهم الإجماع على أنه ليس في النساء نبيّة، والقرآن والسُّنَّة دلّا على ذلك**، كما في قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ﴾ [يوسف: ١٠٩]. (٤/ ٣٩٦)

٣٧٢ أما أبو بكر والخضر فهذا يبنى على نبوة الخضر، **وأكثر العلماء** على أنه ليس بنبيّ، وهو اختيار أبي علي بن أبي موسى وغيره من العلماء، فعلى هذا أبو بكر وعمر أفضل منه. **والقول الثاني**: أنه نبي. واختاره أبو الفرج ابن الجوزي وغيره، فعلى هذا هو أفضل من أبي بكر؛ لكن النبي ﷺ وعيسى ابن مريم هما أفضل منه بالاتفاق، ومحمد في أول هذه الأمة وعيسى في آخرها. (٤/ ٣٩٧)

٣٧٣ لم يقل أحد من علماء المسلمين المعتبرين: إن عليًّا أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر؛ بل ولا من أبي بكر وحده. ومدعي الإجماع على ذلك من أجهل الناس وأكذبهم؛ بل **ذكر غير واحد من العلماء إجماع العلماء على أن أبا بكر الصديق أعلم من علي**؛ منهم: الإمام منصور بن عبد الجبار السمعاني المروذي؛ أحد أئمة السُّنَّة

من أصحاب الشافعي، ذكر في كتابه: «تقويم الأدلة على الإمام»/ إجماع علماء السُّنَّة على أن أبا بكر أعلم من علي. وما علمت أحدًا من الأئمة المشهورين ينازع في ذلك. وكيف وأبو بكر الصديق كان بحضرة النبي ﷺ يفتي ويأمر وينهى ويقضي ويخطب، كما كان يفعل ذلك إذا خرج هو وأبو بكر يدعو الناس إلى الإسلام، ولما هاجرا جميعًا ويوم حنين وغير ذلك من المشاهد، والنبي ﷺ ساكت يقره على ذلك ويرضى بما يقول، ولم تكن هذه المرتبة لغيره. وكان النبي ﷺ في مشاورته لأهل العلم والفقه والرأي من أصحابه يقدم في الشورى أبا بكر وعمر، فهما اللذان يتقدمان في الكلام والعلم بحضرة الرسول ﷺ على سائر أصحابه. مثل قصة مشاورته في أسرى بدر، فأول من تكلم في ذلك أبو بكر وعمر، وكذلك غير ذلك. وقد روي في الحديث أنه قال لهما: «إذا اتفقتما على أمر لم أخالفكما» ولهذا كان قولهما حجة في أحد قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وهذا بخلاف قول عثمان وعلي. وفي «السنن» عنه أنه قال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر» ولم يجعل هذا لغيرهما. (٤/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩)

٣٧٤ ثبت عن ابن عباس: أنه كان يفتي من كتاب الله، فإن لم يجد فبما سنَّه رسول الله ﷺ، فإن لم يجد أفتى بقول أبي بكر وعمر؛ ولم يكن يفعل ذلك بعثمان وعلي. (٤/ ٤٠٠)

٣٧٥ أبو بكر وعمر كان اختصاصهما بالنبي ﷺ فوق اختصاص غيرهما. وأبو بكر كان أكثر اختصاصًا، فإنه كان يسمر عنده عامة الليل يحدثه في العلم والدين ومصالح المسلمين. كما روى أبو بكر ابن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معه». (٤/ ٤٠٠)

٣٧٦ في سفر الهجرة لم يصحبه غير أبي بكر، ويوم بدر لم يبق معه في العريش غيره، وقال: «إن أمنَّ الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر، ولو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا». وهذا من أصح الأحاديث المستفيضة في «الصحاح» من وجوه كثيرة. وفي «الصحيحين» عن أبي الدرداء قال: كنت جالسًا عند النبي ﷺ، إذ أقبل أبو بكر آخذًا بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته. فقال النبي ﷺ: «أما صاحبكم فقد غامر». فسلم وقال: إني كان بيني وبين ابن

الخطاب شيء فأسرعت إليه ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي فأبى علي فأتيتك، فقال: «يغفر الله لك ثلاثًا» ثم إن عمر ندم فأتى منزل أبي بكر فلم يجده، فأتى النبي ﷺ فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر وغضب حتى/أشفق أبو بكر، وقال: أنا كنت أظلم يا رسول الله: مرتين. فقال النبي ﷺ: «إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت. وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟ فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟» فما أوذي بعدها. قال البخاري: غامر: سبق بالخير. (٤/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)

٣٧٧ في «الصحيحين» وغيرهما أنه لما كان يوم أُحد قال أبو سفيان لما أصيب المسلمون: أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ فقال النبي ﷺ: «لا تجيبوه». فقال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ فقال النبي ﷺ: «لا تجيبوه». فقال أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ فقال النبي ﷺ: «لا تجيبوه». فقال لأصحابه: أما هؤلاء فقد/كفيتموهم، فلم يملك عمر نفسه أن قال: «كذبت عدو الله إن الذين عددت لأحياء وقد بقي لك ما يسوءك...» الحديث. فهذا أمير الكفار في تلك الحال إنما سأل عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر؛ دون غيرهم لعلمه بأنهم رؤوس المسلمين: النبي ووزيراه. ولهذا سأل الرشيد مالك بن أنس عن منزلتهما من النبي ﷺ في حياته، فقال: منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد مماته. وكثرة الاختصاص والصحبة ـ مع كمال المودة والائتلاف والمحبة والمشاركة في العلم والدين ـ تقتضي أنهما أحق بذلك من غيرهما. وهذا ظاهر بيِّن لمن له خبرة بأحوال القوم. (٤/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣)

٣٧٨ أما الصديق فإنه مع قيامه بأمور من العلم والفقه عجز عنها غيره ـ حتى بيَّنها لهم ـ لم يحفظ له قول مخالف نصًا، هذا يدل على غاية البراعة. وأما غيره فحفظت له أقوال كثيرة خالفت النص؛ لكون تلك النصوص لم تبلغهم. والذي وجد من موافقة عمر للنصوص أكثر من موافقة علي، وهذا يعرفه من عرف مسائل العلم وأقوال العلماء فيها. (٤/ ٤٠٣)

٣٧٩ الصديق استخلفه النبي ﷺ على الصلاة التي هي عمود الإسلام، وعلى إقامة المناسك التي ليس في مسائل العبادات أشكل منها. وأقام المناسك قبل أن يحج النبي ﷺ فنادى: «أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان»،

فأردفه بعلي بن أبي طالب لينبذ العهد إلى المشركين؛ فلما لحقه قال: أمير أو مأمور؟ قال: بل مأمور؛ فأمَّر أبا بكر على علي بن أبي طالب، وكان علي ممن أمره النبي ﷺ أن يسمع ويطيع في الحج وأحكام المسافرين وغير ذلك لأبي بكر. وكان هذا بعد غزوة تبوك التي استخلف عليًّا فيها على المدينة، ولم يكن بقي بالمدينة من الرجال إلا منافق أو معذور أو مذنب، فلحقه علي فقال: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى» بيَّن بذلك أن استخلاف علي على المدينة لا يقتضي نقص المرتبة، فإن موسى قد استخلف هارون. وكان النبي ﷺ دائمًا يستخلف رجالًا؛ لكن كان يكون بها رجال، وعام تبوك خرج النبي ﷺ بجميع المسلمين ولم يأذن لأحد في التخلف عن الغزاة؛ لأن العدو كان شديدًا والسفر/بعيدًا، وفيها أنزل الله سورة «براءة». (٤/٤٠٤ ـ ٤٠٥)

٣٨٠ **كتاب أبي بكر في الصدقات أجمع الكتب وأوجزها، ولهذا عمل به عامة الفقهاء**، وكتاب غيره فيه ما هو متقدم منسوخ، فدل ذلك على أنه أعلم بالسُّنَّة الناسخة. وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد قال: «وكان أبو بكر أعلمنا برسول الله ﷺ». (٤/٤٠٥)

٣٨١ **الصحابة في زمن أبي بكر لم يكونوا يتنازعون في مسألة إلا فصلها بينهم أبو بكر وارتفع النزاع**، فلا يعرف بينهم في زمانه مسألة واحدة تنازعوا فيها إلا ارتفع النزاع بينهم بسببه؛ كتنازعهم في وفاته ﷺ ومدفنه، وفي ميراثه، وفي تجهيز جيش أسامة، وقتال مانعي الزكاة؛ وغير ذلك من المسائل الكبار؛ بل كان خليفة رسول الله ﷺ فيهم يعلمهم ويقومهم، ويبين لهم ما تزول معه الشبهة، فلم يكونوا معه يختلفون. وبعده لم يبلغ علم أحد وكماله علم أبي بكر وكماله، فصاروا يتنازعون في بعض المسائل. (٤/٤٠٥)

٣٨٢ كانوا يخالفون عمر وعثمان وعليًّا في كثير من أقوالهم، ولم يعرف أنهم خالفوا أبا بكر في شيء مما كان يفتي فيه ويقضي. وهذا يدل على غاية العلم. (٤/٤٠٥)

٣٨٣ كانوا يسمون أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ. ثم بعد هذا سموا عمر وغيره: أمير المؤمنين. قال السهيلي وغيره من العلماء: ظهر قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] في أبي بكر، في اللفظ كما ظهر في المعنى، فكانوا يقولون: محمد رسول الله وأبو بكر خليفة رسول الله، ثم انقطع هذا الاتصال اللفظي بموته

فلم يقولوا لمن بعده: خليفة رسول الله. وأيضًا فعليّ بن أبي طالب تعلّم من أبي بكر بعض السُّنَّة؛ بخلاف أبي بكر فإنه لم يتعلم من علي بن أبي طالب. (٤٠٦/٤)

٣٨٤ أئمة علماء الكوفة الذين صحبوا عمر وعليًّا؛ كعلقمة والأسود وشريح القاضي وغيرهم، كانوا يرجحون قول عمر على قول علي. وأما تابعوا أهل المدينة ومكة والبصرة، فهذا عندهم أظهر وأشهر من أن يذكر، وإنما الكوفة ظهر فيها فقه علي وعلمه بحسب مقامه فيها مدة خلافته. وكل شيعة علي الذين صحبوه لا يعرف عن أحد منهم أنه قدمه على أبي بكر/وعمر؛ لا في فقه ولا علم ولا غيرهما؛ بل كل شيعته الذين قاتلوا معه عدوه كانوا مع سائر المسلمين يقدمون أبا بكر وعمر؛ إلا من كان علي ينكر عليه ويذمه، مع قلّتهم في عهد علي وخمولهم كانوا ثلاث طوائف: طائفة غلت فيه؛ كالتي ادعت فيه الإلٰهية، وهؤلاء حرقهم علي بالنار. وطائفة كانت تسب أبا بكر، وكان رأسهم عبد الله بن سبأ، فلما بلغ عليًّا ذلك طلب قتله فهرب منه. وطائفة كانت تفضُّله على أبي بكر وعمر، قال: «لا يبلغني عن أحد منكم أنه فضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري». وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهًا وأكثر أنه قال على منبر الكوفة: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر». (٤٠٦/٤ ـ ٤٠٧)

٣٨٥ أما قوله: «أقضاكم علي» فلم يروه أحد من أهل الكتب الستة، ولا أهل المسانيد المشهورة؛ لا أحمد ولا غيره بإسناد صحيح ولا ضعيف. وإنما يروى من طريق من هو معروف بالكذب؛ ولكن قال عمر بن الخطاب: «أُبي أقرؤنا، وعلي أقضانا» وهذا قاله بعد موت أبي بكر. (٤٠٨/٤)

٣٨٦ في «الترمذي» وغيره أن النبي ﷺ قال: «أعلم أُمَّتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت»، وليس فيه ذكر علي. والحديث الذي فيه ذكر علي مع ضعفه: فيه أن معاذ بن جبل أعلم بالحلال والحرام، وزيد بن ثابت أعلم بالفرائض. فلو قدر صحة هذا الحديث؛ لكان **الأعلم بالحلال والحرام أوسع علمًا من الأعلم بالقضاء**؛ لأن الذي يختص بالقضاء إنما هو فصل الخصومات في الظاهر مع جواز أن يكون الباطن بخلافه، كما قال النبي ﷺ: «إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار». فقد أخبر

سيد القضاة أن قضاءه/ لا يحل الحرام؛ بل يحرم على المسلم أن يأخذ بقضائه ما قضى له به من حق الغير. وعلم الحلال والحرام يتناول الظاهر والباطن، فكان الأعلم به أعلم بالدين. (٤/٤٠٨ ـ ٤٠٩)

٣٨٧ **القضاء نوعان**: **أحدهما**: الحكم عند تجاحد الخصمين مثل: أن يدَّعي أحدهما أمرًا يكذبه الآخر فيه، فيحكم فيه بالبينة ونحوها. **والثاني**: ما لا يتجاحدان فيه ـ يتصادقان ـ؛ ولكن لا يعلمان ما يستحق كلٌّ منهما؛ كتنازعهما في قسم فريضة، أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر، أو فيما يستحقه كل من الشريكين، ونحو ذلك. فهذا الباب هو من أبواب الحلال والحرام. فإذا أفتاهما من يرضيان بقوله كفاهما ذلك، ولم يحتاجا إلى من يحكم بينهما، وإنما يحتاجان إلى حاكم عند التجاحد، وذاك إنما يكون في الأغلب مع الفجور. وقد يكون مع النسيان؛ فأما الحلال والحرام فيحتاج إليه كل أحد من بر وفاجر، وما يختص بالقضاء لا يحتاج إليه إلا قليل من الأبرار. ولهذا لما أمر أبو بكر عمر أن يقضي بين الناس، مكث حولًا لم يتحاكم اثنان في شيء، ولو عد مجموع ما قضى النبي ﷺ من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات. فأين هذا من كلامه في الحلال والحرام الذي هو قوام دين الإسلام؛ يحتاج إليه الخاص والعام. (٤/٤٠٩)

٣٨٨ حديث: «أنا مدينة العلم» فأضعف وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات المكذوبات، وإن كان الترمذي قد رواه. ولهذا ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وبيَّن أنه موضوع من سائر طرقه. والكذب يعرف من نفس متنه؛ لا يحتاج إلى النظر في إسناده؛ فإن النبي ﷺ إذا كان «مدينة العلم» لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد، ولا يجوز أن يكون المبلغ عنه واحدًا؛ بل يجب أن يكون المبلغ عنه أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، **ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن**، وتلك القرائن: **إما** أن تكون منتفية، **وإما** أن تكون خفية عن كثير من الناس أو أكثرهم، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسُّنَّة المتواترة؛ بخلاف **النقل المتواتر، الذي يحصل به العلم للخاص والعام**. وهذا الحديث إنما افتراه زنديق أو جاهل ظنه مدحًا، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين؛ إذ لم يبلغه إلا واحد من الصحابة./ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر، فإن جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله ﷺ من غير طريق علي رضي الله عنه، أما أهل المدينة

ومكة فالأمر فيهم ظاهر، وكذلك أهل الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئًا قليلًا، وإنما غالب علمه كان في أهل الكوفة، ومع هذا فقد كانوا تعلَّموا القرآن والسُّنَّة قبل أن يتولى عثمان؛ فضلًا عن خلافة علي. وكان أفقه أهل المدينة وأعلمهم تعلّموا الدين في خلافة عمر، وقبل ذلك لم يتعلم أحد منهم من علي شيئًا، إلا من تعلم منه لما كان باليمن، كما تعلموا حينئذ من معاذ بن جبل. وكان مقام معاذ بن جبل في أهل اليمن وتعليمه لهم أكثر من مقام علي وتعليمه، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ أكثر مما رووه عن علي، وشريح وغيره من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ. ولما قدم علي الكوفة كان شريح قاضيًا فيها قبل ذلك. وعلي وجد على القضاء في خلافته شريحًا وعَبيدة السلماني، وكلاهما تفقه على غيره. فإذا كان علم الإسلام انتشر في مدائن الإسلام: بالحجاز والشام واليمن والعراق وخراسان ومصر والمغرب قبل أن يقدم إلى الكوفة، ولما صار إلى الكوفة عامة ما بلغه من العلم بلغه غيره من الصحابة، ولم يختص علي بتبليغ شيء من العلم إلا وقد اختص غيره بما هو أكثر منه. (٤/ ٤١٠ ـ ٤١١)

٣٨٩ التبليغ العام الحاصل بالولاية حصل لأبي بكر وعمر وعثمان منه أكثر مما حصل لعلي. وأما الخاص: فابن عباس كان أكثر فتيا منه، وأبو هريرة أكثر رواية منه، وعلي أعلم منهما، كما أن أبا بكر وعمر وعثمان أعلم منهما أيضًا. **فإن الخلفاء الراشدين قاموا من تبليغ العلم العام بما كان الناس أحوج إليه مما بلغه مَن بلَّغ بعض العلم الخاص.** (٤/ ٤١٢)

٣٩٠ **ما يرويه أهل الكذب والجهل من اختصاص علي بعلم انفرد به عن الصحابة؛ فكله باطل.** (٤/ ٤١٢)

٣٩١ ما يقوله بعض الجهال أنه شرب من غسل النبي ﷺ فأورثه علم الأولين والآخرين: من أقبح الكذب البارد، فإن شرب غسل الميت ليس بمشروع، ولا شرب علي شيئًا، ولو كان هذا يوجب العلم لشركه في ذلك كل من حضر، ولم يرو هذا أحد من أهل العلم./وكذلك ما يذكر: أنه كان عنده علم باطن امتاز به عن أبي بكر وعمر وغيرهما: فهذا من مقالات الملاحدة الباطنية ونحوهم، الذين هم أكفر منهم؛ بل فيهم من الكفر ما ليس في اليهود والنصارى، كالذين يعتقدون إلٰهيته ونبوّته، وأنه كان أعلم من النبي ﷺ، وأنه كان معلمًا للنبي ﷺ في الباطن، ونحو

هذه المقالات التي إنما يقولها الغلاة في الكفر والإلحاد. (٤/ ٤١٢ ـ ٤١٣)

٣٩٢ فضائل الصديق رضي الله عنه التي تميز بها لم يشركه/ فيها غيره، وفضائل علي مشتركة، وذلك أن قوله: «لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا»، وقوله: «لا يبقى في المسجد خوخة إلا سدت؛ إلا خوخة أبي بكر»، وقوله: «إن أمنَّ الناس علي في صحبته وذات يده أبو بكر». وهذا فيه ثلاث خصائص لم يشركه فيها أحد: **الأولى**: أنه ليس لأحد منهم عليه في صحبته وماله مثل ما لأبي بكر. **الثانية**: قوله: «لا يبقى في المسجد»... إلخ، وهذا تخصيص له دون سائرهم. وأراد بعض الكذابين أن يروي لعلي مثل ذلك، والصحيح لا يعارضه الموضوع. **الثالثة**: قوله: «لو كنت متخذًا خليلًا» نصّ في أنه لا أحد من البشر استحقَّ الخلة لو أمكنت إلا هو، ولو كان غيره أفضل منه لكان أحق بها لو تقع. وكذلك أمره له أن يصلي بالناس مدة مرضه من الخصائص. وكذلك تأميره له في المدينة على الحج ليقيم السُّنَّة ويمحق آثار الجاهلية، فإنه من خصائصه. وكذلك قوله في الحديث الصحيح: «ادع أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتابًا». وأمثال هذه الأحاديث كثيرة تبيّن أنه لم يكن في الصحابة من يساويه. (٤/ ٤١٤ ـ ٤١٥)

٣٩٣ قد شبّه النبي ﷺ أبا بكر بإبراهيم وعيسى، وشبه عمر بنوح وموسى ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لما أشارا في الأسرى، وهذا أعظم من تشبيه علي بهارون.
(٤/ ٤١٧)

٣٩٤ قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه اللَّهُمَّ وال من والاه...» إلخ: فهذا ليس في شيء من الأمهات إلا في الترمذي، وليس فيه إلا: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» وأما الزيادة فليست في الحديث. وسئل عنها الإمام أحمد فقال: «زيادة كوفية». ولا ريب أنها كذب لوجوه:/أحدها: أن **الحق لا يدور مع معين إلا النبي ﷺ**؛ لأنه لو كان كذلك لوجب اتباعه في كل ما قال، ومعلوم أن عليًّا ينازعه الصحابة وأتباعه في مسائل، وُجد فيها النص يوافق من نازعه. (٤/ ٤١٧ ـ ٤١٨)

٣٩٥ قوله: «اللَّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه» مخالف لأصل الإسلام؛ فإن القرآن قد بيَّن أن المؤمنين إخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض، وقوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فمن أهل الحديث من طعن فيه؛ كالبخاري وغيره، ومنهم من حسنه، فإن كان قاله: فلم يرد به ولاية مختصًّا بها؛ بل ولاية مشتركة، وهي

ولاية الإيمان التي للمؤمنين، والموالاة ضد المعاداة، ولا ريب أنه يجب موالاة المؤمنين على سواهم، ففيه رد على النواصب. (٤/ ٤١٨)

٣٩٦ حديث «التصدق بالخاتم في الصلاة» كذب باتفاق أهل المعرفة. (٤/ ٤١٨)

٣٩٧ أما قوله يوم غدير خُمٍّ: «أذكركم الله في أهل بيتي» فليس من الخصائص؛/بل هو مساو لجميع أهل البيت، وأبعد الناس عن هذه الوصية الرافضة؛ فإنهم يعادون العباس وذريته؛ بل يعادون جمهور أهل البيت ويعينون الكفار عليهم. (٤/ ٤١٨ ـ ٤١٩)

٣٩٨ أما آية المباهلة: فليست من الخصائص؛ بل دعا عليًّا وفاطمة وابنيهما، ولم يكن ذلك لأنهم أفضل الأمة؛ بل لأنهم أخص أهل بيته، كما في حديث الكساء: «اللَّهُمَّ هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا». (٤/ ٤١٩)

٣٩٩ لا ريب أنه أعظم الناس قدرًا من الأقارب؛ فله من مزية القرابة والإيمان ما لا يوجد لبقية القرابة، فدخل في ذلك المباهلة، وذلك لا يمنع أن يكون في غير الأقارب من هو أفضل منه؛ لأن المباهلة وقعت في الأقارب. (٤/ ٤١٩)

٤٠٠ سورة: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١] فمن قال: إنها نزلت فيه وفي فاطمة وابنيهما؛ فهذا كذب؛ لأنها مكية والحسن والحسين إنما ولدا في المدينة. وبتقدير صحته فليس فيه أنه من أطعم مسكينًا ويتيمًا وأسيرًا أفضل الصحابة؛ بل الآية عامة مشتركة فيمن فعل هذا، وتدل على استحقاقه للثواب على هذا العمل، مع أن غيره من الأعمال من الإيمان بالله والصلاة في وقتها والجهاد أفضل منه. (٤/ ٤١٩)

٤٠١ **ليس لأحد أن يخص أحدًا بالصلاة عليه دون النبي ﷺ** ؛ لا أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا عليًّا، ومن فعل ذلك فهو مبتدع؛ بل إما أن يصلي عليهم كلهم أو يدع الصلاة عليهم كلهم. بل المشروع أن يقول: «اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد». ومن قال: لا أفضل عليًّا على غيره: فهو مخطئ مخالف للأدلة الشرعية. (٤/ ٤٢٠)

٤٠٢ قال مالك للرشيد لما قال له: يا أبا عبد الله أخبرني عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ؟ فقال: يا أمير المؤمنين منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد وفاته. فقال: شفيتني يا مالك؟ وهذا يبيِّن أنه كان لهما من اختصاصهما بصحبته

ومؤازرتهما له على أمره ومباطنتهما، مما يعلمه بالاضطرار كل من كان عالمًا بأحوال النبي ﷺ وأقواله وأفعاله وسيرته مع أصحابه. (٤/ ٤٢٤)

٤٠٣ كان أئمة الإسلام متفقين على تبديع من خالف في مثل هذه الأصول[1]؛ بخلاف من نازع في مسائل الاجتهاد التي لم تبلغ هذا المبلغ في تواتر السنن عنه؛ كالتنازع بينهم في الحكم بشاهد ويمين، وفي القسامة والقرعة، وغير ذلك من الأمور التي لم تبلغ هذا المبلغ، أما عثمان وعلي: فهذه دون تلك، فإن هذه كان قد حصل فيها نزاع/ فإن سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة: رجحوا عليًّا على عثمان، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره. وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي، وهي إحدى الروايتين عن مالك؛ لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي، كما هو مذهب سائر الأئمة؛ كالشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل وأصحابه، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام. حتى إن هؤلاء تنازعوا فيمن يقدم عليًّا على عثمان: هل يعد من أهل البدعة؟ على قولين هما روايتان عن أحمد. وقد قال أيوب السختياني وأحمد بن حنبل والدارقطني: «من قدم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار». وأيوب هذا إمام أهل السُّنَّة وإمام أهل البصرة روى عنه مالك في الموطأ؛ وكان لا يروي عن أهل العراق. وروي أنه سئل عن الرواية عنه فقال: «ما حدثتكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه». وذكره أبو حنيفة فقال: «لقد رأيته قعد مقعدًا في مسجد رسول الله ﷺ ما ذكرته إلا اقشعر جسمي». والحجة لهذا ما أخرجاه في «الصحيحين» وغيرهما عن ابن عمر أنه قال: «كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ، كنا نقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان». وفي بعض الطرق: «يبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره». (٤/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦)

٤٠٤ ثبت بالنقل الصحيح في «صحيح البخاري» وغير البخاري: أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لما جعل الخلافة شورى في ستة أنفس: عثمان وعلي/ وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف، ولم يدخل معهم سعيد بن زيد وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وكان من بني عدي ـ قبيلة عمر ـ وقال عن ابنه عبد الله: «يحضركم عبد الله وليس له في الأمر شيء»، ووصى أن يصلِّي صهيب بعد

(١) المعلومة بالاضطرار بالأحاديث المتواترة في شفاعته وحوضه وخروج أهل الكبائر من النار، في الصفات والقدر والعلو والرؤية وغيرها.

موته حتى يتفقوا على واحد. فلما توفي عمر واجتمعوا عند المنبر، قال طلحة: «ما كان لي من هذا الأمر فهو لعثمان». وقال الزبير: «ما كان لي من هذا الأمر فهو لعلي». وقال سعد: «ما كان لي من هذا الأمر فهو لعبد الرحمٰن بن عوف». فخرج ثلاثة وبقي ثلاثة، فاجتمعوا فقال عبد الرحمٰن بن عوف: «يخرج منا واحد ويولي واحدًا، فسكت عثمان وعلي. فقال عبد الرحمٰن: أنا أخرج». وروي أنه قال: «عليه عهد الله وميثاقه أن يولِّي أفضلهما». ثم قام عبد الرحمٰن بن عوف ثلاثة أيام بلياليها يشاور المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان، ويشاور أمهات المؤمنين، ويشاور أمراء الأمصار، فإنهم كانوا في المدينة حجوا مع عمر وشهدوا موته، حتى قال عبد الرحمٰن بن عوف: «إن لي ثلاثًا ما اغتمضت بنوم». فلما كان اليوم الثالث قال لعثمان: «عليك عهد الله وميثاقه إن وليتك لتعدلن، ولئن وليت عليًّا لتسمعن ولتطيعن؟ قال: نعم. وقال لعلِّي: عليك عهد الله وميثاقه إن وليتك لتعدلن، ولئن وليت عثمان لتسمعن ولتطيعن؟ قال: نعم. فقال: إني رأيت الناس لا يعدلون بعثمان». فبايعه علي وعبد الرحمٰن وسائر المسلمين بيعة رضى واختيار، من غير رغبة أعطاهم إياها ولا رهبة خوفهم بها./وهذا **إجماع منهم على تقديم عثمان على علي**. فلهذا قال أيوب وأحمد بن حنبل والدارقطني: «من قدم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»، فإنه وإن لم يكن عثمان أحق بالتقديم وقد قدموه؛ كانوا إما جاهلين بفضله، وإما ظالمين بتقديم المفضول من غير ترجيح ديني. ومن نسبهم إلى الجهل والظلم فقد أزرى بهم. (٤/ ٤٢٦ ـ ٤٢٨)

٤٠٥ لو زعم زاعم أنهم قدموا عثمان لضغن كان في نفس بعضهم على علي، وأن أهل الضغن كانوا ذوي شوكة، ونحو ذلك مما يقوله أهل الأهواء: فقد نسبهم إلى العجز عن القيام بالحق، وظهور أهل الباطل منهم على أهل الحق. هذا وهم في أعز ما كانوا وأقوى ما كانوا، فإنه حين مات عمر كان الإسلام من القوة والعز والظهور والاجتماع والائتلاف، فيما لم يصيروا في مثله قط. وكان عمر أعزَّ أهل الإيمان، وأذلَّ أهل الكفر والنفاق إلى حدٍّ بلغ في القوة والظهور مبلغًا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالأمور. فمن جعلهم في مثل هذه الحال جاهلين أو ظالمين أو عاجزين عن الحق، فقد أزرى بهم وجعل خير أمة أخرجت للناس على خلاف ما شهد الله به لهم. (٤/ ٤٢٨)

٤٠٦ **كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة،** فإنه يكون الرجل واقفًا، ثم يصير/ مُفضِّلًا، ثم يصير سبابًا، ثم يصير غاليًا، ثم يصير جاحدًا معطلًا. ولهذا انضمت إلى الرافضة أئمة الزنادقة من الإسماعيلية والنصيرية وأنواعهم من القرامطة والباطنية والدرزية، وأمثالهم من طوائف الزندقة والنفاق. فإن القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول قدح في الرسول ﷺ، كما قال مالك وغيره من أئمة العلم: «هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ إنما طعنوا في أصحابه ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلًا صالحًا لكان أصحابه صالحين».

(٤/٤٢٨ ـ ٤٢٩)

٤٠٧ **الرافضة جهال ليس لهم عقل ولا نقل، ولا دين ولا دنيا منصورة،** فإنه لو طلب منهم الناصبي ـ الذي يبغض عليًا ويعتقد فسقه أو كفره كالخوارج وغيرهم ـ أن يثبتوا إيمان علي وفضله لم يقدروا على ذلك؛ بل تغلبهم الخوارج. فإن فضائل علي إنما نقلها الصحابة الذين تقدح فيهم الرافضة، فلا يتيقن له فضيلة معلومة على أصلهم. فإذا طعنوا في بعض الخلفاء ـ بما يفترونه عليهم من أنهم طلبوا الرياسة وقاتلوا على ذلك ـ كان طعن الخوارج في علي بمثل ذلك وأضعافه، أقرب من دعوى ذلك على من أطيع بلا قتال؛ ولكن الرافضة جهال متّبعون الزنادقة. (٤/٤٢٩)

٤٠٨ **القرآن قد أثنى على الصحابة في غير موضع.** (٤/٤٣٠)

٤٠٩ الأحاديث مستفيضة؛ بل متواترة في فضائل الصحابة والثناء عليهم، وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون، فالقدح فيهم قدح في القرآن والسُّنَّة.

(٤/٤٣٠)

٤١٠ ثبت بالنصوص الصحيحة أن عثمان وعليًّا وطلحة والزبير وعائشة من أهل الجنة؛ بل قد ثبت في «الصحيح»: «أنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة».

وأبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان هم من الصحابة، ولهم فضائل ومحاسن. وما يحكى عنهم كثير منه كذب، والصدق منه إن كانوا فيه مجتهدين: فالمجتهد إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر وخطؤه يغفر له./ وإن قُدِّر أن لهم ذنوبًا، **فالذنوب لا توجب دخول النار مطلقًا، إلا إذا انتفت الأسباب المانعة من ذلك، وهي عشرة. منها:** التوبة، **ومنها:** الاستغفار، **ومنها:** الحسنات الماحية، **ومنها:** المصائب المكفرة، **ومنها:** شفاعة النبي ﷺ، **ومنها:** شفاعة غيره،

ومنها: دعاء المؤمنين، **ومنها**: ما يهدى للميت من الثواب والصدقة والعتق، **ومنها**: فتنة القبر، **ومنها**: أهوال القيامة. (٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢)

٤١١ من جزم في واحد من هؤلاء بأن له ذنبًا يدخل به النار قطعًا؛ فهو كاذب مفتر. فإنه لو قال ما لا علم له به لكان مبطلًا، فكيف إذا قال ما دلت الدلائل الكثيرة على نقيضه؟ فمن تكلم فيما شجر بينهم ـ وقد نهى الله عنه من ذمهم أو التعصب لبعضهم بالباطل ـ؛ فهو ظالم معتد. (٤/ ٤٣٢)

٤١٢ مما ينبغي أن يعلم أنه وإن كان المختار **الإمساك عما شجر بين الصحابة، والاستغفار للطائفتين جميعًا وموالاتهم**، فليس من الواجب اعتقاد أن كل واحد من العسكر لم يكن إلا مجتهدًا متأولًا كالعلماء؛ بل فيهم المذنب والمسيء، وفيهم المقصر في الاجتهاد لنوع من الهوى؛ لكن إذا كانت السيئة في حسنات كثيرة كانت مرجوحة مغفورة. وأهل السُّنَّة تحسن القول فيهم وتترحم عليهم وتستغفر لهم؛ لكن لا يعتقدون العصمة من الإقرار على الذنوب وعلى الخطأ في الاجتهاد، إلا لرسول الله ﷺ، ومن سواه فيجوز عليه الإقرار على الذنب والخطأ؛ لكن هم كما قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾ الآية [الأحقاف: ١٦]. **وفضائل الأعمال إنما هي بنتائجها وعواقبها لا بصورها**. (٤/ ٤٣٤)

﴿ فصل: في أعداء الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين ﴾

٤١٣ الخلفاء الراشدون الأربعة ابتلوا بمعاداة بعض المنتسبين إلى الإسلام من أهل القبلة، ولعنهم وبغضهم وتكفيرهم، فأبو بكر وعمر أبغضتهما الرافضة ولعنتهما دون غيرهم من الطوائف؛ ولهذا قيل للإمام أحمد: من الرافضي؟ **قال**: الذي يسب أبا بكر وعمر. وبهذا سميت الرافضة؛ فإنهم رفضوا زيد بن علي لما تولى الخليفتين أبا بكر وعمر لبغضهم لهما، فالمبغض لهما هو الرافضي. **وقيل**: إنما سموا رافضة لرفضهم أبا بكر وعمر. وأصل الرفض من المنافقين الزنادقة، فإنه ابتدعه ابن سبأ الزنديق، وأظهر الغلو في علي بدعوى الإمامة والنص عليه، وادعى العصمة له، ولهذا لما كان مبدؤه من النفاق. قال بعض السلف: «حب أبي بكر وعمر إيمان، وبغضهما نفاق، وحب بني هاشم إيمان وبغضهم نفاق». وقال عبد الله بن مسعود: «حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السُّنَّة»؛ أي: من شريعة النبي ﷺ التي أمر بها. (٤/ ٤٣٥)

٤١٤ هل يسوغ الاجتهاد في تفضيل علي على عثمان؟ فيه روايتان: **إحداهما**: لا يسوغ ذلك، فمن فضل عليًّا على عثمان خرج من السُّنَّة إلى البدعة؛ لمخالفته لإجماع الصحابة. ولهذا قيل: «من قدم عليًّا على عثمان فقد/ أزرى بالمهاجرين والأنصار». يروى ذلك عن غير واحد؛ منهم: أيوب السختياني وأحمد بن حنبل والدارقطني. **والثانية**: لا يبدع من قدم عليًّا لتقارب حال عثمان وعلي؛ إذ السُّنَّة هي الشريعة، وهي ما شرعه الله ورسوله من الدين، وهو ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، فلا يجوز اعتقاد ضد ذلك؛ لكن **يجوز ترك المستحب من غير أن يجوز اعتقاد ترك استحبابه؛ ومعرفة استحبابه فرض على الكفاية؛ لئلا يضيع شيء من الدين**. فلما قامت الأدلة الشرعية على وجوب اتباع أبي بكر وعمر وتقديمهما؛ لم يجز ترك ذلك. وأما عثمان فأبغضه أو سبَّه أو كفَّره أيضًا ـ مع الرافضة ـ طائفة من الشيعة الزيدية والخوارج. وأما علي فأبغضه وسبَّه أو كفَّره الخوارج وكثير من بني أمية وشيعتهم الذين قاتلوه وسبوه. فالخوارج تكفر عثمان وعليًّا وسائر أهل الجماعة. وأما شيعة علي الذين شايعوه بعد التحكيم، وشيعة معاوية التي شايعته بعد التحكيم؛ فكان بينهما من التقابل وتلاعن بعضهم وتكافر بعضهم ما كان. ولم تكن الشيعة التي كانت مع علي يظهر منها تنقص لأبي بكر وعمر، ولا فيها من يقدم عليًّا على أبي بكر وعمر، ولا كان سب عثمان شائعًا فيها، وإنما كان يتكلم به بعضهم فيرد عليه آخر. وكذلك تفضيل علي عليه لم يكن مشهورًا فيها؛ بخلاف سب علي فإنه كان/ شائعًا في أتباع معاوية؛ ولهذا كان علي وأصحابه أولى بالحق وأقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه. (٤/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧)

٤١٥ **سب علي ولعنه من البغي الذي استحقت به الطائفة أن يقال لها: الطائفة الباغية.** (٤/ ٤٣٧)

٤١٦ **أنكر** يحيى بن معين على الشافعي استدلاله بسيرة علي في قتال البغاة المتأولين، قال: «أيجعل طلحة والزبير بغاة؟» رد عليه الإمام أحمد فقال: «ويحك! وأي شيء يسعه أن يضع في هذا المقام»؛ يعني: إن لم يقتد بسيرة علي في ذلك لم يكن معه سُنَّة من الخلفاء الراشدين في قتال البغاة. **والقول الثاني**: أن كلًّا منهما مصيب، وهذا بناء على قول من يقول: كل مجتهد مصيب. وهو قول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية. وفيها **قول ثالث**: أن المصيب واحد لا بعينه.

ذكر الأقوال الثلاثة ابن حامد والقاضي وغيرهما. وهذا القول يشبه قول المتوقفين في خلافة علي من أهل البصرة وأهل الحديث، وأهل الكلام؛ كالكرامية الذين يقولون: كلاهما كان إمامًا، ويجوزون عقد الخلافة لاثنين. لكن المنصوص عن أحمد تبديع من توقف في خلافة علي، وقال: «هو أضل من حمار أهله» وأمر بهجرانه ونهى عن مناكحته، ولم يتردد أحمد ولا أحد من أئمة السُّنَّة في أنه ليس غير علي أولى بالحق منه، ولا شكوا في ذلك. فتصويب أحدهما لا بعينه تجويز لأن يكون غير علي أولى منه بالحق، وهذا لا يقوله إلا مبتدع ضال، فيه نوع من النصب وإن كان متأولا؛ لكن قد/ يسكت بعضهم عن تخطئة أحد كما يمسكون عن ذمه والطعن عليه؛ إمساكًا عما شجر بينهم، وهذا يشبه قول من يصوب الطائفتين. ولم يسترب أئمة السُّنَّة وعلماء الحديث: أن عليًّا أولى بالحق وأقرب إليه، كما دل عليه النص، وإن استرابوا في وصف الطائفة الأخرى بظلم أو بغي، ومن وصفها بالظلم والبغي ـ لما جاء من حديث عمار ـ جعل المجتهد في ذلك من أهل التأويل.

(٤/٤٣٨ ـ ٤٣٩)

٤١٧ الله تعالى قد أمر بقتال الطائفة الباغية، فيكون قتالها كان واجبًا مع علي، والذين قعدوا عن القتال هم جملة أعيان الصحابة؛ كسعد وزيد وابن عمر وأسامة ومحمد بن مسلمة وأبي بكرة، وهم يروون النصوص عن النبي ﷺ في القعود عن القتال في الفتنة. (٤/٤٣٩)

٤١٨ لا يختلف أصحابنا أن ترك علي القتال كان أفضل؛ لأن النصوص صرحت بأن القاعد فيها خير من القائم، والبعد عنها خير من الوقوع فيها، قالوا: **ورجحان العمل يظهر برجحان عاقبته**، ومن المعلوم أنهم إذا لم يبدءوه بقتال، فلو لم يقاتلهم لم يقع أكثر مما ووقع من خروجهم عن طاعته؛ لكن بالقتال زاد البلاء، وسفكت الدماء، وتنافرت القلوب، وخرجت عليه الخوارج، وحكم الحكمان حتى سمي منازعه بأمير المؤمنين، فظهر من المفاسد ما لم يكن قبل القتال، ولم يحصل به مصلحة راجحة. وهذا دليل على أن تركه كان أفضل من فعله، فإن **فضائل الأعمال إنما هي/ بنتائجها وعواقبها**، والقرآن إنما فيه قتال الطائفة الباغية بعد الاقتتال، فإنه قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى﴾ الآية [الحجرات: ٩]. فلم يأمر بالقتال ابتداء مع

واحدة من الطائفتين؛ لكن أمر بالإصلاح وبقتال الباغية. وإن قيل: «الباغية» يعم الابتداء والبغي بعد الاقتتال. قيل: فليس في الآية أمر لأحدهما بأن تقاتل الأخرى، وإنما هو أمر لسائر المؤمنين بقتال الباغية، والكلام هنا إنما هو في أن فعل القتال من علي لم يكن مأمورًا به؛ بل كان تركه أفضل. وأما إذا قاتل لكون القتال جائزًا، وإن كان تركه أفضل، أو لكونه مجتهدًا فيه وليس بجائز في الباطن؛ فهنا الكلام في وجوب القتال معه للطائفة الباغية، أو الإمساك عن القتال في الفتنة، وهو موضع تعارض الأدلة. (٤/ ٤٤١ ـ ٤٤٢)

٤١٩ اجتهاد العلماء والمجاهدين من المؤمنين بعد الجزم بأنه وشيعته أولى الطائفتين بالحق فيمكن وجهان: **أحدهما**: أن الأمر بقتال الطائفة الباغية مشروط بالقدرة والإمكان؛ إذ ليس قتالهم بأولى من قتال المشركين والكفار، ومعلوم أن ذلك مشروط بالقدرة والإمكان، فقد تكون المصلحة المشروعة أحيانًا هي التألف بالمال والمسالمة والمعاهدة، كما فعله النبي ﷺ غير مرة، والإمام إذا اعتقد وجود القدرة ولم تكن حاصلة؛ كان الترك في نفس الأمر أصلح./ومن رأى أن هذا القتال مفسدته أكثر من مصلحته؛ علم أنه **قتال فتنة، فلا تجب طاعة الإمام فيه**؛ إذ طاعته إنما تجب في ما لم يعلم المأمور أنه معصية بالنص، فمن علم أن هذا هو قتال الفتنة ـ الذي تركه خير من فعله ـ لم يجب عليه أن يعدل عن نص معين خاص، إلى نص عام مطلق في طاعة أولي الأمر، ولا سيما وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرد إلى الله والرسول. ويشهد لذلك أن الرسول أخبر بظلم الأمراء بعده وبغيهم، ونهى عن قتالهم؛ لأن ذلك غير مقدور؛ إذ مفسدته أعظم من مصلحته؛ كما نهي المسلمون في أول الإسلام عن القتال، كما ذكره بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٧٧]. وكما كان النبي ﷺ وأصحابه مأمورين بالصبر على أذى المشركين والمنافقين، والعفو والصفح عنهم حتى يأتي الله بأمره. (٤/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣)

٤٢٠ **الوجه الثاني**: أنها صارت باغية في أثناء الحال، بما ظهر منها من نصب إمام وتسميته أمير المؤمنين، ومن لعْن إمام الحق، ونحو ذلك. فإن هذا بغي؛ بخلاف الاقتتال قبل ذلك فإنه كان قتال فتنة؛ وهو سبحانه قد ذكر اقتتال الطائفتين من المؤمنين ثم قال: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾ [الحجرات: ٩]. فلما أمر بالقتال إذا بغت إحدى الطائفتين المقتتلتين؛ دل على أن الطائفتين المقتتلتين قد تكون

إحداهما باغية في حال دون حال. فما ورد من النصوص بترك القتال في الفتنة يكون قبل البغي، وما ورد من الوصف بالبغي يكون بعد ذلك. وحينئذ يكون القتال مع علي واجبًا لما/ حصل البغي، وعلى هذا يتأول ما روى ابن عمر: «إذا حُمل على القتال في ذلك». وحينئذ فبعد التحكيم والتشيع وظهور البغي لم يقاتلهم علي، ولم تطعه الشيعة في القتال، ومن حينئذ ذُمت الشيعة بتركهم النصر مع وجوبه، وفي ذلك الوقت سموا شيعة، وحينئذ صاروا مذمومين بمعصية الإمام الواجب الطاعة، وهو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ولما تركوا ما يجب من نصره صاروا أهل باطل وظلم؛ إذ ذاك يكون تارة لترك الحق، وتارة لتعدي الحق. فصار حينئذ شيعة عثمان الذين مع معاوية أرجح منهم؛ ولهذا انتصروا عليهم؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على من خالفهم» وبذلك استدل معاوية، وقام مالك بن يخامر فروى عن معاذ بن جبل: «أنهم بالشام». وعلي هو من الخلفاء الراشدين، ومعاوية أول الملوك، فالمسألة هي من هذا الجنس، وهو قتال الملوك المسلطين مع أهل عدل، واتباع لسيرة الخلفاء الراشدين، فإن كثيرًا من الناس يبادر إلى الأمر بذلك؛ لاعتقاده أن في ذلك إقامة العدل، ويغفل عن كون ذلك غير ممكن؛ بل تربو مفسدته على مصلحته. (٤/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤)

٤٢١ **مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة، والصبر على ظلمهم** إلى أن يستريح بر أو يستراح من فاجر. وقد يكون هذا من أسرار القرآن في كونه لم يأمر بالقتال ابتداء؛ وإنما أمر بقتال الطائفة الباغية بعد اقتتال الطائفتين، وأمر بالإصلاح بينهما، فإنه إذا اقتتلت طائفتان من أهل/ الأهواء؛ كقيس ويمن ـ إذ الآية نزلت في نحو ذلك ـ فإنه يجب الإصلاح بينهما، وإلا وجب على السلطان والمسلمين أن يقاتلوا الباغية؛ لأنهم قادرون على ذلك، فيجب عليهم أداء هذا الواجب. وهذا يبيّن رجحان القول ابتداء، ففي **الحال الأول**: لم تكن القدرة تامة على القتال، ولا البغي حاصلًا ظاهرًا. وفي **الحال الثاني**: حصل البغي وقوي العجز، وهو أولى الطائفتين بالحق وأقربهما إليه مطلقًا، والأخرى موصوفة بالبغي كما جاء ذلك في الحديث الصحيح. (٤/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥)

٤٢٢ كان معاوية والمغيرة وغيرهما يحتجون لرجحان الطائفة الشامية بما هو في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله

لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة». فقام مالك بن يخامر فقال: سمعت معاذ بن جبل يقول: «وهم بالشام»، فقال معاوية: وهذا مالك بن يخامر يذكر أنه سمع معاذًا يقول: «وهم بالشام». وهذا الذي في «الصحيحين» من حديث معاوية فيهما أيضًا نحوه من حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال: «لا تزال من أمتي أمة ظاهرة على الحق حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك». وهذا يحتجون به في رجحان أهل الشام بوجهين: **أحدهما**: أنهم الذين ظهروا وانتصروا وصار الأمر إليهم بعد الاقتتال والفتنة، وقد قال النبي ﷺ: «لا يضرهم من خالفهم»، وهذا يقتضي أن الطائفة القائمة بالحق من هذه الأمة هي الظاهرة المنصورة، فلما انتصر هؤلاء كانوا أهل الحق. (٤/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦)

٤٢٣ **الثاني**: أن النصوص عيّنت أنهم بالشام؛ كقول معاذ، وكما روى مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين». قال الإمام أحمد: وأهل الغرب هم أهل الشام. وذلك أن النبي ﷺ كان مقيمًا بالمدينة، فما يغرب عنها فهو غربه، وما يشرق عنها فهو شرقه، وكان يسمي أهل نجد وما يشرق عنها: أهل المشرق. كما قال ابن عمر: قدم رجلان من أهل المشرق فخطبا، فقال النبي ﷺ: «إن من البيان لسحرًا». وقد استفاضت السنن عن النبي ﷺ في الشر أن أصله من المشرق؛ كقوله: «الفتنة من هاهنا الفتنة من هاهنا» ويشير إلى المشرق. وقوله ﷺ: «رأس الكفر نحو المشرق»، ونحو ذلك. فأخبر أن الطائفة المنصورة القائمة على الحق من أمته بالمغرب، وهو الشام وما يغرب عنها، والفتنة ورأس الكفر بالمشرق وكان أهل المدينة يسمون أهل الشام أهل المغرب، ويقولون عن الأوزاعي: إنه إمام أهل المغرب. ويقولون عن سفيان الثوري ونحوه: إنه مشرقي، إمام أهل المشرق. وهذا لأن منتهى الشام عند الفرات هو على مُسامَتة مدينة الرسول ﷺ، طول كل منهما، وبعد ذلك حران والرقة ونحوهما على مُسامَتة مكة؛ ولهذا كانت قبلتهم أعدل/ القبلة، بمعنى أنهم يستقبلون الركن الشامي ويستدبرون القطب الشامي، من غير انحراف إلى ذات اليمين؛ كأهل العراق، ولا إلى ذات الشمال؛ كأهل الشام. قالوا: فإذا دلت هذه النصوص على أن الطائفة القائمة بالحق من أمته التي لا يضرها خلاف المخالف، ولا خذلان الخاذل هي بالشام؛ كان هذا معارضًا لقوله: «تقتل عمارًا الفئة الباغية»، ولقوله: «تقتلهم أولى

الطائفتين بالحق»، وهذا من حجة من يجعل الجميع سواء، والجميع مصيبين، أو يمسك عن الترجيح، وهذا أقرب. وقد احتج به من هؤلاء على أولئك؛ لكن هذا القول مرغوب عنه، وهو من أقوال النواصب، فهو مقابل بأقوال الشيعة، والروافض هؤلاء أهل الأهواء، وإنما نتكلم هنا مع أهل العلم والعدل. ولا ريب أن هذه النصوص لا بد من الجمع بينها والتأليف. (٤/٤٤٦ ـ ٤٤٧)

٤٢٤ أما قوله ﷺ: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين» ونحو ذلك مما يدل على ظهور أهل الشام وانتصارهم، فهكذا وقع، وهذا هو الأمر؛ فإنهم ما زالوا ظاهرين منتصرين. (٤/٤٤٧)

٤٢٥ أما قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله» ومن هو ظاهر فلا يقتضي أن لا يكون فيهم من فيه بغي، ومن غيره أولى بالحق منهم؛ بل فيهم هذا وهذا. (٤/٤٤٧)

٤٢٦ أما قوله: «تقتلهم أولى الطائفتين بالحق» فهذا دليل على أن عليًّا/ومن معه كان أولى بالحق؛ إذ ذاك من الطائفة الأخرى، وإذا كان الشخص أو الطائفة مرجوحًا في بعض الأحوال، لم يمنع أن يكون قائمًا بأمر الله، وأن يكون ظاهرًا بالقيام بأمر الله عن طاعة الله ورسوله، **وقد يكون الفعل طاعة وغيره أطوع منه**.
(٤/٤٤٧ ـ ٤٤٨)

٤٢٧ أما كون بعضهم باغيًا في بعض الأوقات، مع كون بغيه خطأ مغفورًا أو ذنبًا مغفورًا: فهذا أيضًا لا يمنع ما شهدت به النصوص، وذلك أن النبي ﷺ أخبر عن جملة أهل الشام وعظمتهم، ولا ريب أن جملتهم كانوا أرجح في عموم الأحوال. (٤/٤٤٨)

٤٢٨ عمر بن الخطاب كان يفضلهم في مدة خلافته على أهل العراق، حتى قدم الشام غير مرة وامتنع من الذهاب إلى العراق، واستشار فأشار عليه أنه لا يذهب إليها، وكذلك حين وفاته لما طعن أدخل عليه أهل المدينة أولًا، وهم كانوا إذ ذاك أفضل الأمة، ثم أدخل عليه أهل الشام، ثم أدخل عليه أهل العراق، وكانوا آخر من دخل عليه، هكذا في «الصحيح». وكذلك الصديق كانت عنايته بفتح الشام أكثر من عنايته بفتح العراق، حتى قال: «لكَفْر من كفور الشام أحب إلي من فتح مدينة بالعراق». (٤/٤٤٨)

٤٢٩ النصوص التي في كتاب الله وسُنَّة رسوله وأصحابه في فضل الشام وأهل الغرب، على نجد والعراق وسائر أهل المشرق؛ أكثر من أن تذكر هنا؛ بل عن/ النبي ﷺ من النصوص الصحيحة في ذم المشرق وأخباره: «بأن الفتنة ورأس الكفر منه» ما ليس هذا موضعه، وإنما كان فضل المشرق عليهم بوجود أمير المؤمنين علي، وذاك كان أمرًا عارضًا؛ ولهذا لما ذهب علي ظهر منهم من الفتن والنفاق والردة والبدع، ما يعلم به أن أولئك كانوا أرجح. وكذلك أيضًا لا ريب أن في أعيانهم من العلماء والصالحين من هو أفضل من كثير من أهل الشام، كما كان علي وابن مسعود وعمار وحذيفة ونحوهم أفضل مِن أكثر مَن بالشام من الصحابة؛ لكن **مقابلة الجملة وترجيحها لا يمنع اختصاص الطائفة الأخرى بأمر راجح**. والنبي ﷺ ميَّز أهل الشام بالقيام بأمر الله دائمًا إلى آخر الدهر، وبأن الطائفة المنصورة فيهم إلى آخر الدهر، فهو إخبار عن أمر دائم مستمر فيهم مع الكثرة والقوة. وهذا الوصف ليس لغير الشام من أرض الإسلام؛ فإن الحجاز التي هي أصل الإيمان نقَص في آخر الزمان منها العلم والإيمان، والنصر والجهاد، وكذلك اليمن والعراق والمشرق. وأما الشام فلم يزل فيها العلم والإيمان، ومن يقاتل عليه منصورًا مؤيدًا في كل وقت، فهذا هذا، والله أعلم. وهذا يبيّن رجحان الطائفة الشامية من بعض الوجوه، مع أن عليًّا كان أولى/ بالحق ممن فارقه، ومع أن عمارًا قتلته الفئة الباغية، كما جاءت به النصوص، فعلينا أن نؤمن بكل ما جاء من عند الله، ونقر بالحق كله ولا يكون لنا هوى، ولا نتكلم بغير علم؛ بل نسلك سبل العلم والعدل، وذلك هو اتباع الكتاب والسُّنَّة. فأما من تمسَّك ببعض الحق دون بعض؛ فهذا منشأ الفرقة والاختلاف. (٤/٤٤٨ ـ ٤٥٠)

٤٣٠ لما اعتقدت طوائف من الفقهاء وجوب القتال مع علي جعلوا ذلك «قاعدة فقهية»، فيما إذا خرجت طائفة على الإمام بتأويل سائغ، وهي عنده راسلهم الإمام، فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم، وإن ذكروا شبهة بينها، فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين. ثم إنهم أدخولوا[1] في هذه القاعدة قتال الصديق لمانعي الزكاة، وقتال علي للخوارج المارقين، وصاروا فيمن يتولى أمور المسلمين من

(١) هكذا في الأصل: ولعله: «أدخلوا».

الملوك والخلفاء وغيرهم: يجعلون أهل العدل من اعتقدوه لذلك، ثم يجعلون المقاتلين له بغاة لا يفرقون بين قتال الفتنة المنهي عنه، والذي تركه خير من فعله، كما يقع بين الملوك والخلفاء وغيرهم وأتباعهم؛ كاقتتال الأمين والمأمون وغيرهما، وبين قتال الخوارج الحرورية والمرتدة والمنافقين؛ كالمزدكية ونحوهم. (٤/ ٤٥٠)

٤٣١ المصنفون في الأحكام يذكرون قتال البغاة والخوارج جميعًا، وليس عن النبي ﷺ في قتال البغاة حديث، إلا حديث كوثر بن حكيم عن نافع وهو موضوع. أما كتب الحديث المصنفة مثل: «صحيح البخاري» و«السنن»، فليس فيها إلا قتال أهل الردة والخوارج، وهم أهل الأهواء، وكذلك كتب السُّنَّة المنصوصة عن الإمام أحمد ونحوه. وكذلك ـ فيما أظن ـ كتب مالك وأصحابه، ليس فيها باب قتال البغاة، وإنما ذكروا أهل الردة وأهل الأهواء. وهذا هو الأصل الثابت بكتاب الله وسُنَّة رسوله: وهو الفرق بين القتال لمن خرج عن الشريعة والسُّنَّة، فهذا الذي أمر به النبي ﷺ. (٤/ ٤٥١)

٤٣٢ أما القتال لمن لم يخرج إلا عن طاعة إمام معين فليس في النصوص أمر بذلك، فارتكب الأولون ثلاثة محاذير: **الأول**: قتال من خرج عن طاعة ملك معين وإن كان قريبًا منه ومثله ـ في السُّنَّة والشريعة ـ؛ لوجود الافتراق والافتراق هو الفتنة./ **والثاني**: التسوية بين هؤلاء وبين المرتدين عن بعض شرائع الإسلام. **والثالث**: التسوية بين هؤلاء وبين قتال الخوارج المارقين من الإسلام، كما يمرق السهم من الرمية؛ ولهذا تجد تلك الطائفة يدخلون في كثير من أهواء الملوك وولاة الأمور، ويأمرون بالقتال معهم لأعدائهم بناء على أنهم أهل العدل، وأولئك البغاة، وهم في ذلك بمنزلة المتعصبين لبعض أئمة العلم، أو أئمة الكلام أو أئمة المشيخة على نظرائهم، مدعين أن الحق معهم أو أنهم أرجح بهوى قد يكون فيه تأويل بتقصير لا بالاجتهاد. وهذا كثير في علماء الأمة وعبادها وأمرائها وأجنادها، وهو من البأس الذي لم يرفع من بينها، فنسأل الله العدل، فإنه لا حول ولا قوة إلا به. ولهذا كان أعدل الطوائف أهل السُّنَّة أصحاب الحديث. وتجد هؤلاء إذا أمروا بقتال من مرق من الإسلام، أو ارتد عن بعض شرائعه، يأمرون أن يسار فيه بسيرة علي في قتال طلحة والزبير؛ لا يسبى لهم ذرية، ولا يغنم لهم مال، ولا يجهز لهم على جريح، ولا يقتل لهم أسير، ويتركون ما أمر به النبي ﷺ، وسار به علي في قتال الخوارج،

وما أمر الله به رسوله وسار به الصديق في قتال مانعي الزكاة، فلا يجمعون بين ما فرَّق الله بينه من المرتدين والمارقين وبين المسلمين المسيئين، ويفرقون بين ما جمع الله بينه من الملوك والأئمة المتقاتلين على الملك وإن كان بتأويل. (٤/ ٤٥١ ـ ٤٥٢)

٤٣٣ **إيمان معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ثابت بالنقل المتواتر وإجماع أهل العلم على ذلك؛ كإيمان أمثاله ممن آمن عام فتح مكة**: مثل أخيه يزيد بن أبي سفيان، ومثل سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وأبي أسد بن أبي العاص بن أمية وأمثال هؤلاء، فإن هؤلاء يسمون الطلقاء، فإنهم آمنوا عام فتح النبي ﷺ مكة قهرًا، وأطلقهم ومنَّ عليهم وأعطاهم وتألفهم. وقد روي أن معاوية بن أبي سفيان أسلم قبل ذلك وهاجر، كما أسلم خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة الحجبي قبل فتح مكة، وهاجروا إلى المدينة، فإن كان هذا صحيحًا فهذا من المهاجرين/ . وأما إسلامه عام الفتح مع من ذكر فمتفق عليه بين العلماء. سواء كان أسلم قبل ذلك أو لم يكن إسلامه إلا عام فتح مكة؛ ولكن بعض الكذابين زعم: أنه عير أباه بإسلامه، وهذا كذب بالاتفاق من أهل العلم بالحديث. وكان هؤلاء المذكورون من أحسن الناس إسلامًا وأحمدهم سيرة، لم يتهموا بسوء ولم يتهمهم أحد من أهل العلم بنفاق، كما اتهم غيرهم؛ بل ظهر منهم من حسن الإسلام وطاعة الله ورسوله وحب الله ورسوله والجهاد في سبيل الله وحفظ حدود الله؛ ما دل على حسن إيمانهم الباطن وحسن إسلامهم. ومنهم من أمّره النبي ﷺ واستعمله نائبًا له، كما استعمل عتَّاب بن أسيد أميرًا على مكة نائبًا عنه، وكان من خيار المسلمين كان يقول: «يا أهل مكة والله لا يبلغني أن أحدًا منكم قد تخلف عن الصلاة إلا ضربت عنقه». (٤/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)

٤٣٤ استعمل النبي ﷺ أبا سفيان بن حرب أبا معاوية على نجران نائبًا له، وتوفي النبي ﷺ وأبو سفيان عامله على نجران. (٤/ ٤٥٤)

٤٣٥ **كان معاوية أحسن إسلامًا من أبيه باتفاق أهل العلم**، كما أن أخاه يزيد بن أبي سفيان كان أفضل منه، ومن أبيه؛ ولهذا استعمله أبو بكر الصديق رضي الله عنه على قتال النصارى حين فتح الشام، وكان هو أحد الأمراء الذين استعملهم أبو بكر الصديق، ووصاه بوصية معروفة نقلها أهل العلم واعتمدوا عليها، وذكرها/ مالك في «الموطأ» وغيره، ومشى أبو بكر رضي الله عنه في ركابه مشيعًا له، فقال له: يا خليفة رسول الله إما أن

تركب، وإما أن أنزل، فقال: «لست بنازل ولست براكب، أحتسب خطاي هذه في سبيل الله ﷻ». وكان عمرو بن العاص أحد الأمراء وأبو عبيدة بن الجراح أيضًا، وقدم عليهم خالد بن الوليد لشجاعته ومنفعته في الجهاد. فلما توفي أبو بكر ولى عمر بن الخطاب أبا عبيدة أميرًا على الجميع؛ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان شديدًا في الله فولى أبا عبيدة؛ لأنه كان ليِّنًا. وكان أبو بكر رضي الله عنه ليِّنًا وخالد شديدًا على الكفار، فولّى اللين الشديد، وولّى الشديد اللين؛ ليعتدل الأمر، وكلاهما فعل ما هو أحب إلى الله تعالى في حقه، فإن نبيّنا ﷺ أكمل الخلق وكان شديدًا على الكفار والمنافقين، ونعته الله تعالى بأكمل الشرائع، كما قال الله تعالى في نعت أمته: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقال فيهم: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]. (٤/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥)

٤٣٦ كان يزيد بن أبي سفيان على الشام؛ إلى أن ولي عمر؛ فمات يزيد بن أبي سفيان؛ فاستعمل عمر معاوية مكان أخيه يزيد بن أبي سفيان، وبقي معاوية/على ولايته تمام خلافته، وعمر ورعيته تشكره وتشكر سيرته فيهم وتواليه وتحبه لما رأوا من حلمه وعدله؛ حتى أنه لم يشكه منهم مشتك ولا تظلمه منهم متظلم، ويزيد بن معاوية ليس من أصحاب النبي ﷺ وإنما ولد في خلافة عثمان؛ وإنما سماه يزيد باسم عمه من الصحابة. (٤/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨)

٤٣٧ شهد معاوية وأخوه يزيد وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام وغيرهم من مسلمة الفتح مع النبي ﷺ غزوة حنين، ودخلوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [التوبة]. وكانوا من المؤمنين الذين أنزل الله سكينته عليهم مع النبي ﷺ، وغزوة الطائف لما حاصروا الطائف ورماها بالمنجنيق، وشهدوا النصارى بالشام وأنزل الله فيها سورة براءة، وهي غزوة العسرة التي جهز فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه جيش العسرة بألف بعير في سبيل الله تعالى، فاعوزت وكملها بخمسين بعيرًا، فقال النبي: «ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم» وهذا آخر مغازي النبي ﷺ ولم يكن فيها قتال. (٤/ ٤٥٨)

٤٣٨ **غزا النبي ﷺ أكثر من عشرين غزاة بنفسه**، ولم/يكن القتال إلا في تسع غزوات: بدر وأُحد وبني المصطلق والخندق وذي قرد وغزوة الطائف، وأعظم جيش

جمعه النبي ﷺ كان بحنين والطائف، وكانوا اثني عشر ألفًا. وأعظم جيش غزا مع النبي ﷺ جيش تبوك، فإنه كان كثيرًا لا يحصى، غير أنه لم يكن فيه قتال. وهؤلاء المذكورون دخلوا في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]. فإن هؤلاء الطلقاء مسلمة الفتح هم ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل، وقد وعدهم الله الحسنى، فإنهم أنفقوا بحنين والطائف وقاتلوا فيهما ﷺ. وهم أيضًا داخلون فيمن ﷺ حيث قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. فإن السابقين هم الذين أسلموا قبل الحديبية كالذين بايعوه تحت الشجرة الذين أنزل الله فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. كانوا أكثر من ألف وأربعمائة وكلهم من أهل الجنة، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة». (٤/٤٥٨ ـ ٤٥٩)

٤٣٩ كان فيهم حاطب بن أبي بلتعة وكانت له سيئات/ معروفة مثل: مكاتبته للمشركين بأخبار النبي ﷺ، وإساءته إلى مماليكه. وقد ثبت في «الصحيح»: أن مملوكه جاء إلى النبي ﷺ فقال: والله يا رسول الله لا بد أن يدخل حاطب النار. فقال له النبي ﷺ: «كذبت؛ إنه شهد بدرًا والحديبية». وثبت في «الصحيح» أنه لما كتب إلى المشركين يخبرهم بمسير النبي ﷺ إليهم أرسل علي بن أبي طالب والزبير إلى المرأة التي كان معها الكتاب، فأتيا بها فقال: «ما هذا يا حاطب». فقال: والله يا رسول الله ما فعلت ذلك ارتدادًا عن ديني، ولا رضيت بالكفر بعد الإسلام؛ ولكن كنت امرأ ملصقًا في قريش؛ لم أكن من أنفسهم، وكان مَن معك من أصحابك لهم بمكة قرابات يحمون بها أهاليهم، فأحببت إذ فاتني ذلك أن أتخذ فيهم يدًا يحمون بها قرابتي. فقال عمر بن الخطاب: «دعني أضرب عنق هذا المنافق». فقال النبي ﷺ: «إنه قد شهد بدرًا، وما يدريك أن الله قال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم». وفي هذا الحديث بيان أن الله يغفر لهؤلاء السابقين ـ كأهل بدر والحديبية ـ من الذنوب العظيمة بفضل سابقتهم وإيمانهم وجهادهم؛ ما لا يجوز لأحد أن يعاقبهم بها، كما لم تجب معاقبة حاطب مما كان منه. (٤/٤٥٩ ـ ٤٦٠)

٤٤٠ قد يتأخر إسلام الرجل ويكون أفضل من بعض من تقدمه بالإسلام، كما

تأخر إسلام عمر، فإنه يقال: إنه أسلم تمام الأربعين، وكان ممن فضله الله على كثير ممن أسلم قبله، وكان عثمان وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمٰن بن عوف أسلموا قبل عمر على يد أبي بكر وتقدمهم عمر. **وأول من أسلم من الرجال الأحرار البالغين أبو بكر، ومن الأحرار الصبيان علي، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن النساء خديجة أم المؤمنين، وهذا باتفاق أهل العلم.** (٤/ ٤٦٢)

٤٤١ معاوية أظهر إسلامًا من غيره، فإنه تولى أربعين سنة؛ عشرين سنة نائبًا لعمر وعثمان، مع ما كان في خلافة علي ﷺ، وعشرين سنة مستوليًا. وأنه تولى سنة ستين بعد موت النبي ﷺ بخمسين سنة. وسلّم إليه الحسن بن علي ﷺ الأمر عام أربعين، الذي يقال له: عام الجماعة؛ لاجتماع الكلمة وزوال الفتنة بين المسلمين. (٤/ ٤٦٦)

٤٤٢ الرافضة أمة ليس لها عقل صريح، ولا نقل صحيح، ولا دين مقبول، ولا دنيا منصورة؛ بل هم من أعظم الطوائف كذبًا وجهلًا، ودينهم يدخل على المسلمين كل زنديق ومرتد، كما دخل فيهم النصيرية/ والإسماعيلية وغيرهم؛ فإنهم يعمدون إلى خيار الأمة يعادونهم، وإلى أعداء الله من اليهود والنصارى والمشركين يوالونهم، ويعمدون إلى الصدق الظاهر المتواتر يدفعونه، وإلى الكذب المختلق الذي يعلم فساده يقيمونه، فهم كما قال فيهم الشعبي ـ وكان من أعلم الناس بهم ـ: «لو كانوا من البهائم لكانوا حُمُرًا، ولو كانوا من الطير لكانوا رَخَمًا». (٤/ ٤٧١ ـ ٤٧٢)

٤٤٣ الملوك أو غير الملوك وإن كان صدر منه ما هو ظلم، فإن ذلك لا يوجب أن نلعنه ونشهد له بالنار. ومن دخل في ذلك كان من أهل البدع والضلال. (٤/ ٤٧٤)

٤٤٤ في «صحيح البخاري» عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه/ قال: «أول جيش يغزو قسطنطينية مغفور له». وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه في الغزاة أبو أيوب الأنصاري وتوفي هناك، وقبره هناك إلى الآن. ولهذا كان المقتصدون من أئمة السلف يقولون في يزيد وأمثاله: إنا لا نسبهم ولا نحبهم؛ أي: لا نحب ما صدر منهم من ظلم. والشخص الواحد يجتمع فيه حسنات وسيئات، وطاعات ومعاص، وبر وفجور وشر، فيثيبه الله على حسناته ويعاقبه على سيئاته إن شاء، أو يغفر له ويحب ما فعله من الخير، ويبغض ما فعله من الشر. (٤/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)

٤٤٥ أما قول القائل: إيمان معاوية كان نفاقًا؛ فهو أيضًا من الكذب المختلق،

فإنه ليس في علماء المسلمين من اتهم معاوية بالنفاق؛ بل العلماء متفقون على حسن إسلامه. وقد توقف بعضهم في حسن إسلام أبي سفيان ـ أبيه ـ وأما **معاوية**؛ **وأخوه يزيد فلم يتنازعوا في حسن إسلامهما**. (٤/ ٤٧٧)

٤٤٦ **لم يكن من الخلفاء الذين لهم ولاية عامة من خلفاء بني أمية وبني العباس أحد يتهم بالزندقة والنفاق**، وبنو أمية لم ينسب أحد منهم إلى الزندقة والنفاق، وإن كان قد ينسب الرجل منهم إلى نوع من البدعة، أو نوع من الظلم؛ لكن لم ينسب أحد منهم من أهل العلم إلى زندقة ونفاق./ وإنما كان المعروفون بالزندقة والنفاق **بني عبيد القداح** الذين كانوا بمصر والمغرب، وكانوا يدعون أنهم علويون وإنما كانوا من ذرية الكفار، فهؤلاء قد **اتفق أهل العلم على رميهم بالزندقة والنفاق**، وكذلك رمي بالزندقة والنفاق قوم من ملوك النواحي الخلفاء من بني بويه وغير بني بويه. فأما خليفة عام الولاية في الإسلام، فقد طهّر الله المسلمين أن يكون ولي أمرهم زنديقًا منافقًا، فهذا مما ينبغي أن يعلم ويعرف فإنه نافع في هذا الباب.

(٤/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨)

٤٤٧ **اتفق العلماء على أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة**، فإن الأربعة قبله كانوا خلفاء نبوة وهو أول الملوك. كان ملكه ملكًا ورحمة كما جاء في الحديث: «يكون الملك نبوة ورحمة، ثم تكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم ملك وجبرية، ثم ملك عضوض»، وكان في ملكه من الرحمة والحلم ونفع المسلمين ما يعلم أنه كان خيرًا من ملك غيره. (٤/ ٤٧٨)

فصل: في افتراق الناس في يزيد بن معاوية

٤٤٨ افترق الناس في يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ثلاث فرق: طرفان ووسط. **فأحد الطرفين** قالوا: إنه كان كافرًا منافقًا، وأنه سعى في قتل سبط رسول الله، تشفِّيًا من رسول الله ﷺ وانتقامًا منه، وأخذًا بثأر جده عتبة، وأخي جده شيبة، وخاله الوليد بن عتبة وغيرهم ممن قتلهم أصحاب النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب وغيره يوم بدر وغيرها، وقالوا: تلك أحقاد بدرية وآثار جاهلية. (٤/ ٤٨١)

٤٤٩ **الطرف الثاني**: يظنون أنه كان رجلًا صالحًا وإمام عدل، وأنه كان من الصحابة الذين ولدوا على عهد النبي ﷺ وحمله على يديه وبرك عليه، وربما فضله

بعضهم على أبي بكر وعمر. وربما جعله بعضهم نبيًّا، ويقولون عن الشيخ عدي أو حسن المقتول ـ كذبًا عليه ـ: إن سبعين وليًّا صرفت وجوههم عن القبلة لتوقفهم في يزيد. وهذا قول غالية العدوية والأكراد ونحوهم من الضلال؛ فإن الشيخ عديًّا كان من بني أمية، وكان رجلًا صالحًا عابدًا فاضلًا، ولم يحفظ عنه أنه دعاهم إلا إلى السُّنَّة التي يقولها غيره؛ كالشيخ أبي الفرج المقدسي، فإن عقيدته موافقة لعقيدته؛ لكن زادوا في السُّنَّة أشياء كذب وضلال من الأحاديث الموضوعة، والتشبيه الباطل والغلو في الشيخ عدي وفي يزيد، والغلو في ذم الرافضة بأنه لا تقبل لهم توبة وأشياء أخر. وكِلا القولين ظاهر البطلان عند من له أدنى عقل وعلم بالأمور وسير المتقدمين؛ ولهذا لا ينسب إلى أحد من أهل العلم المعروفين بالسُّنَّة، ولا إلى ذي عقل من العقلاء الذين لهم رأي وخبرة. (٤/ ٤٨٢)

٤٥٠ **القول الثالث**: أنه كان ملكًا من ملوك المسلمين له حسنات وسيئات، ولم يولد إلا في خلافة عثمان، ولم يكن كافرًا؛ ولكن جرى بسببه ما جرى من مصرع الحسين، وفعل ما فعل بأهل الحرة، ولم يكن صاحبًا ولا من أولياء الله الصالحين. وهذا قول عامة أهل العقل والعلم والسُّنَّة والجماعة. ثم افترقوا ثلاث فرق: فرقة لعنته، وفرقة أحبته، وفرقة لا تسبه ولا تحبه، وهذا هو المنصوص عن الإمام أحمد، وعليه المقتصدون من أصحابه وغيرهم من جميع المسلمين. قال صالح بن أحمد: قلت لأبي: إن قومًا يقولون إنهم يحبون يزيد، فقال: «يا بني وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟» فقلت: «يا أبت فلماذا لا تلعنه؟» فقال: «يا بني، ومتى رأيت أباك يلعن أحدًا». وقال مهنا: «سألت أحمد عن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان». فقال: «هو الذي فعل بالمدينة ما فعل». قلت: وما فعل؟ قال: «قتل من أصحاب رسول الله ﷺ وفعل». قلت: وما فعل؟ قال: «نهبها». قلت: فيذكر عنه الحديث؟ قال: «لا يذكر عنه حديث». وهكذا ذكر القاضي أبو يعلى وغيره. وقال أبو محمد المقدسي لما سئل عن يزيد فيما بلغني: «لا يسب ولا يحب». وبلغني أيضًا أن جدنا أبا عبد الله ابن تيمية سئل عن يزيد، فقال: «لا تنقص ولا تزيد». وهذا أعدل الأقوال فيه وفي أمثاله وأحسنها. (٤/ ٤٨٣)

٤٥١ أما ترك سبه ولعنته فبناء على أنه لم يثبت فسقه الذي يقتضي لعنه، أو بناء على أن الفاسق المعين لا يلعن بخصوصه: إما تحريمًا وإما تنزيهًا. فقد ثبت في

«صحيح البخاري» عن عمر في قصة «حمار» الذي تكرر منه شرب الخمر وجلده، لما لعنه بعض الصحابة قال النبي ﷺ: «لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله». وقال: «لعن المؤمن كقتله» متفق عليه. هذا مع أنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه لعن الخمر وشاربها. فقد ثبت أن النبي لعن عمومًا شارب الخمر، ونهى في الحديث الصحيح عن لعن هذا المعين. وهذا كما أن نصوص الوعيد عامة في أكل أموال اليتامى والزاني والسارق، فلا نشهد بها عامة على معين بأنه من أصحاب النار؛ لجواز تخلف المقتضي عن المقتضى لمعارض راجح: إما توبة، وإما حسنات ماحية، وإما مصائب مكفرة، وإما شفاعة مقبولة، وإما غير ذلك كما قررناه في غير هذا الموضع. فهذه ثلاثة مآخذ. ومن اللاعنين من يرى أن ترك لعنته مثل ترك سائر المباحات من فضول القول لا لكراهة في اللعنة. وأما ترك محبته فلأن المحبة الخاصة إنما تكون للنبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وليس واحدًا منهم. وقد قال النبي ﷺ: «المرء مع من أحب». ومن آمن بالله واليوم الآخر لا يختار أن يكون مع يزيد ولا مع أمثاله من الملوك الذين ليسوا بعادلين. (٤/ ٤٨٤)

[٤٥٢] لترك المحبة مأخذان: **أحدهما**: أنه لم يصدر عنه من الأعمال الصالحة ما يوجب محبته، فبقي واحدًا من الملوك المسلطين، ومحبة أشخاص هذا النوع ليست مشروعة. وهذا المأخذ ومأخذ من لم يثبت عنده فسقه اعتقد تأويلًا. **والثاني**: أنه صدر عنه ما يقتضي ظلمه وفسقه في سيرته، وأمر الحسين، وأمر أهل الحرة. وأما الذين لعنوه من العلماء كأبي الفرج بن الجوزي وإلكيا الهراسي وغيرهما: فلما صدر عنه من الأفعال التي تبيح لعنته، ثم قد يقولون: هو فاسق، وكل فاسق يلعن. وقد يقولون بلعن صاحب المعصية وإن لم يحكم بفسقه، كما لعن أهل صفين بعضهم بعضًا في القنوت، فلعن علي وأصحابه في قنوت الصلاة رجالًا معينين من أهل الشام، وكذلك أهل الشام لعنوا، مع أن المقتتلين من أهل التأويل السائغ العادلين والباغين لا يفسق واحد منهم. وقد يلعن لخصوص ذنوبه الكبار، وإن كان لا يلعن سائر الفساق، كما لعن رسول الله ﷺ أنواعًا من أهل المعاصي وأشخاصًا من العصاة، وإن لم يلعن جميعهم فهذه ثلاثة مآخذ للعنته. (٤/ ٤٨٥)

[٤٥٣] أما الذين سوغوا محبته أو أحبوه كالغزالي والدستي فلهم مأخذان:/
أحدهما: أنه مسلم ولي أمر الأمة على عهد الصحابة وتابعه بقاياهم، وكانت فيه

خصال محمودة، وكان متأولًا فيما ينكر عليه من أمر الحرة وغيره، فيقولون: هو مجتهد مخطئ. ويقولون: إن أهل الحرة هم نقضوا بيعته أولًا، وأنكر ذلك عليهم ابن عمر وغيره. وأما قتل الحسين فلم يأمر به ولم يرض به؛ بل ظهر منه التألم لقتله وذم من قتله، ولم يحمل الرأس إليه وإنما حمل إلى ابن زياد. **والمأخذ الثاني**: أنه قد ثبت في «صحيح البخاري» عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له». وأول جيش غزاها كان أميره يزيد. والتحقيق: أن هذين القولين يسوغ فيهما الاجتهاد؛ فإن اللعنة لمن يعمل المعاصي مما يسوغ فيها الاجتهاد، وكذلك محبة من يعمل حسنات وسيئات؛ بل لا يتنافى عندنا أن يجتمع في الرجل الحمد والذم والثواب والعقاب. كذلك لا يتنافى أن يصلى عليه ويدعى له، وأن يلعن ويشتم أيضًا باعتبار وجهين، فإن **أهل السُّنَّة: متفقون على أن فساق أهل الملة ـ وإن دخلوا النار أو استحقوا دخولها فإنهم ـ لا بد أن يدخلوا الجنة، فيجتمع فيهم الثواب والعقاب**. (٤/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦)

٤٥٤ أما جواز الدعاء للرجل وعليه فبسط هذه المسألة في الجنائز، فإن موتى المسلمين يصلَّى عليهم برهم وفاجرهم، وإن لعن الفاجر مع ذلك بعينه أو بنوعه؛ لكن الحال الأول أوسط وأعدل. وبذلك أجبت مقدم المغل بولاي؛ لما قدموا دمشق في الفتنة الكبيرة، وجرت بيني وبينه وبين غيره مخاطبات، فسألني فيما سألني: ما تقولون في يزيد؟ فقلت: لا نسبه ولا نحبه، فإنه لم يكن رجلًا صالحًا فنحبه، ونحن لا نسب أحدًا من المسلمين بعينه. فقال: أفلا تلعنونه؟ أما كان ظالمًا؟ أما قتل الحسين؟ فقلت له: نحن إذا ذكر الظالمون كالحجاج بن يوسف وأمثاله: نقول كما قال الله في القرآن: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٨﴾ [هود]. ولا نحب أن نلعن أحدًا بعينه، وقد لعنه قوم من العلماء. وهذا مذهب يسوغ فيه الاجتهاد؛ لكن ذلك القول أحبّ إلينا وأحسن. وأما من قتل الحسين أو أعان على قتله أو رضي بذلك، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا. قال: فما تحبون أهل البيت؟ قلت: محبتهم عندنا فرض واجب يؤجر عليه، فإنه قد ثبت عندنا في «صحيح مسلم» عن زيد بن أرقم قال: خطبنا رسول الله ﷺ بغدير يدعى خمًّا بين مكة والمدينة، فقال: «أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله»، فذكر كتاب الله وحض عليه، ثم قال: «وعترتي/ أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي». قلت لمقدم:

ونحن نقول في صلاتنا كل يوم: «اللَّهُمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد». قال مقدم: فمَن يبغض أهل البيت؟ قلت: من أبغضهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا. ثم قلت للوزير المغولي: لأي شيء قال عن يزيد: وهذا تتري؟ قال: قد قالوا له: إن أهل دمشق نواصب. قلت بصوت عال: يكذب الذي قال هذا، ومن قال هذا: فعليه لعنة الله، والله ما في أهل دمشق نواصب، وما علمت فيهم ناصبيًّا، ولو تنقص أحد عليًّا بدمشق لقام المسلمون عليه؛ لكن كان ـ قديمًا لما كان بنو أمية ولاة البلاد ـ بعض بني أمية ينصب العداوة لعليّ ويسبّه، وأما اليوم فما بقي من أولئك أحد. (٤/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨)

٤٥٥ أما هذا الجاهل(١) فهو شبيه في جهله بالرافضة الذين يكذبون؛ وخرافاتهم التي لا تروح إلا على جاهل لا يعرف أصول الإسلام كالذين ذكروا في هذا السؤال. وقيل: إنهم يقولون: إن الدين فسد من حين أخذت الخلافة من علي، وذلك/ من حين موت النبي ﷺ، وأن الخلفاء الراشدين لم يكونوا أهلًا للولاية، وأن عقود المسلمين باطلة، وأن الله صليب ويقرر دين اليهود والنصارى والمجوس: فإن هذا زنديق من شر الزنادقة من جنس قرامطة الباطنية؛ كالنصيرية والإسماعيلية وأتباعهم. ولهذا يتكلم بالتناقض، فإن من يقرر دين اليهود والنصارى والمجوس، ويطعن في دين الخلفاء الراشدين المهديين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار: لا يكون إلا من أجهل الناس وأكفرهم، ولو كان من المؤمنين الذين يعلمون أن هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس، وأن خير الأمة القرن الأول ثم الذين يلونه ثم الذين يلونه؛ لما كان مقررًا لدين الكفار، طاعنًا في دين المهاجرين والأنصار. (٤/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠)

٤٥٦ لم يقاتل علي ولا غيره من الصحابة الجن، ولا قاتل الجن أحد من

---

(١) سئل: عن جماعة اجتمعوا على أمور متنوعة في الفساد؛ ومنهم من يقول: إن الدين فسد من قبل «هذه» وهو من حين أخذت الخلافة من علي بن أبي طالب، فإن الذين تولوا مكانة لم يكونوا أهلًا للولاية فلم تصح توليتهم، ولم يصح للمسلمين بعد ذلك عقد من عقودهم، لا عقد نكاح ولا غيره، وأن جميع من تروح بعد تلك الواقعة فنكاحه فاسد؛ وكذلك العقود جميعها فاسدة والولايات وغيرها. ويزعم قائل هذا: أن الله صليب وأن كل حرف من الجلالة على رأس خط من خطوط الصليب ويقرر للناس أن اليهود والنصارى على حق، وكذلك المجوس وغيرهم.

الإنس؛ لا في بئر ذات العلم ولا غيرها. **والحديث المروي في قتاله للجن موضوع مكذوب باتفاق أهل المعرفة**، ولم يقاتل علي قط على عهد رسول الله ﷺ لعسكر كان خمسين ألفًا أو ثلاثين ألفًا؛ فضلًا عن أن يكون وحده قد حمل فيهم، ومغازيه التي شهدها مع رسول الله وقاتل فيها كانت تسعة: بدرًا وأُحدًا والخندق وخيبر وفتح مكة ويوم حنين وغيرها. (٤/ ٤٩٢)

٤٥٧ الجن الذين يتبعون الصحابة يقاتلون كفار الجن لا يحتاجون في ذلك إلى قتال الصحابة معهم. (٤/ ٤٩٤)

٤٥٨ أما الحديث المذكور عن علي[1] فكذب؛ ما رواه أحد من أهل العلم. وأما قوله: «اسألوني عن طرق السماء»[2] فإنه قاله ولم يرد بذلك طريقًا للهدى؛ وإنما يريد بمثل هذا الكلام الأعمال الصالحة التي يتقرب بها، والله أعلم. (٤/ ٤٩٥)

٤٥٩ **كون علي بن أبي طالب من أهل البيت فهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين**، وهو أظهر عند المسلمين من أن يحتاج إلى دليل؛ بل هو أفضل أهل البيت وأفضل بني هاشم بعد النبي ﷺ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أدار كساءه على علي وفاطمة وحسن وحسين، فقال: «اللَّهُمَّ هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا». وأما الصلاة عليه منفردًا، فهذا ينبني على أنه هل يصلى على غير النبي ﷺ منفردًا؟ مثل أن يقول: اللَّهُمَّ صلِّ على عمر أو علي. وقد تنازع العلماء في ذلك: فذهب مالك والشافعي وطائفة من الحنابلة: إلى أنه لا يصلى على غير النبي ﷺ منفردًا، كما روي عن ابن عباس أنه قال: «لا أعلم الصلاة تنبغي على أحد إلا على النبي ﷺ»./وذهب الإمام أحمد وأكثر أصحابه إلى أنه لا بأس بذلك؛ لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لعمر بن الخطاب: «صلّى الله عليك». وهذا القول أصح وأولى؛ ولكن إفراد واحد من الصحابة والقرابة؛ كعلي أو غيره بالصلاة عليه دون غيره، مضاهاة للنبي ﷺ بحيث يجعل ذلك شعارًا معروفًا باسمه: هذا هو البدعة. (٤/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧)

---

(١) عن فاطمة أنها أتت النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله إن عليًا يقوم الليالي كلها إلا ليلة الجمعة، فإنه يصلي الوتر ثم ينام إلى أن يطلع الفجر، فقال: إن الله يرفع روح علي كل ليلة جمعة تسبح في السماء إلى طلوع الفجر.

(٢) «... فإني أعرف بها من طرق الأرض».

٤٦٠ ما ذكر من توصية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا مات أركب فوق دابته، وتسيب ويدفن حيث تبرك، وأنه فعل ذلك به؛ فهذا كذب مختلق باتفاق أهل العلم. (٤/ ٤٩٩)

٤٦١ لا يحل لأحد أن يوصي بذلك؛ بل هذا مُثلة بالميت، ولا فائدة في هذا الفعل؛ فإنه إن كان المقصود تعمية قبره فلا بد إذا بركت الناقة من أن يحفر له قبر ويدفن فيه، وحينئذ يمكن أن يحفر له قبر ويدفن به بدون هذه المثلة القبيحة، وهو أن يترك ميتًا على ظهر دابة تسير في البرية. (٤/ ٤٩٩)

٤٦٢ تنازع العلماء في موضع قبره، والمعروف عند أهل العلم أنه دفن بقصر الإمارة بالكوفة، وأنه أخفي قبره لئلا ينبشه الخوارج الذين كانوا يكفِّرونه ويستحلون قتله؛ فإن الذي قتله واحد من الخوارج، وهو عبد الرحمٰن/ بن ملجم المرادي، وكان قد تعاهد هو وآخران على قتل علي وقتل معاوية وقتل عمرو بن العاص؛ فإنهم يكفرون هؤلاء كلهم، وكل من لا يوافقهم على أهوائهم. (٤/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠)

٤٦٣ كانت السُّنَّة أن الخلفاء ونوابهم الأمراء الذين هم ملوك المسلمين، هم الذين يصلون بالمسلمين الصلوات الخمس والجمع والعيدين والاستسقاء والكسوف ونحو ذلك؛ كالجنائز. فأمير الحرب هو أمير الصلاة الذي هو إمامها. (٤/ ٥٠١)

٤٦٤ أما الذي أراد قتل معاوية فقالوا: إنه جرحه، فقال الطبيب: إنه يمكن علاجك؛ لكن لا يبقى لك نسل. ويقال: إنه من حينئذ اتخذ معاوية المقصورة في المسجد، واقتدى به الأمراء ليصلوا فيها هم وحاشيتهم خوفًا من وثوب بعض الناس على أمير المؤمنين وقتله، وإن كان قد فعل فيها مع ذلك ما لا يسوغ، وكره من كره الصلاة في نحو هذه المقاصير. (٤/ ٥٠١)

٤٦٥ أما الذي أراد قتل عمرو بن العاص؛ فإن عمرًا كان قد استخلف ذلك اليوم رجلًا اسمه خارجة، فظن الخارجي أنه عمرو فقتله، فلما تبيّن له قال: «أردت عمرًا وأراد الله خارجة»، فصارت مثلًا. (٤/ ٥٠١)

٤٦٦ قيل: إنهم كتموا قبر علي وقبر معاوية وقبر عمرو خوفًا عليهم من الخوارج؛ ولهذا دفنوا معاوية داخل الحائط القبلي من المسجد الجامع، في قصر الإمارة الذي كان يقال له: الخضراء. وهو الذي تسميه العامة: قبر هود، **وهود باتفاق العلماء لم يجئ إلى دمشق؛ بل قبره ببلاد اليمن حيث بعث**. وقيل: بمكة

حيث هاجر. ولم يقل أحد: إنه بدمشق. وأما معاوية الذي هو خارج باب الصغير، فإنه معاوية بن يزيد الذي تولى نحو أربعين يومًا، وكان فيه زهد ودين. فعلي دفن هناك وعفا قبره، فلذلك لم يظهر قبره. (٤/ ٥٠٢)

٤٦٧ أما المشهد الذي بالنجف: فأهل المعرفة متفقون على أنه ليس بقبر علي؛ بل قيل: إنه قبر المغيرة بن شعبة، ولم يكن أحد يذكر أن هذا قبر علي، ولا يقصده أحد أكثر من ثلاثمائة سنة، مع كثرة المسلمين من أهل البيت والشيعة وغيرهم وحكمهم بالكوفة. وإنما اتخذوا ذلك مشهدًا في ملك بني بويه ـ الأعاجم ـ بعد موت علي بأكثر من ثلاثمائة سنة، ورووا حكاية فيها: أن الرشيد كان يأتي إلى تلك، وأشياء لا تقوم بها حجة. (٤/ ٥٠٢)

٤٦٨ الحجاج مع كونه مبيرًا سفّاكًا للدماء قتل خلقًا كثيرًا؛ لم يقتل من أشراف بني هاشم أحدًا قط؛ بل سلطانه عبد الملك بن مروان نهاه عن التعرض لبني هاشم وهم الأشراف، وذكر أنه أتى إلى الحرب لما تعرضوا لهم؛ يعني: لما قتل الحسين./ ولا يعلم في خلافة عبد الملك والحجاج نائبه على العراق، أنه قتل أحدًا من بني هاشم. (٤/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥)

٤٦٩ الذي يذكر لنا السبي أكثر ما يذكر مقتل الحسين وحمل أهله إلى يزيد؛ لكنهم جهال بحقيقة ما جرى، حتى يظن الظان منهم أن أهله حملوا إلى مصر، وأنهم قتلوا بمصر، وأنهم كانوا خلقًا كثيرًا، حتى إن منهم من إذا رأى موتى عليهم آثار القتل، قال: هؤلاء من السبي الذين قتلوا. وهذا كله جهل وكذب، والحسين رضي الله عنه ولعن من قتله ورضي بقتله؛ قتل يوم عاشوراء عام واحد وستين، وكان الذي حض على قتله الشمر بن ذي الجوشن، صار يكتب في ذلك إلى نائب السلطان على العراق عبيد الله بن زياد، وعبيد الله هذا أمر بمقاتلة الحسين نائبه عمر بن سعد بن أبي وقاص، بعد أن طلب الحسين منهم ما طلبه آحاد المسلمين، لم يجئ معه مقاتلة، فطلب منهم أن يدعوه إلى أن يرجع إلى المدينة، أو يرسلوه إلى يزيد بن عمه، أو يذهب إلى الثغر يقاتل الكفار، فامتنعوا إلا أن يستأسر لهم أو يقاتلوه، فقاتلوه حتى قتلوه وطائفة من أهل بيته وغيرهم. ثم حملوا ثقله وأهله إلى يزيد بن معاوية إلى دمشق، ولم يكن يزيد أمرهم بقتله ولا ظهر منه سرور بذلك، ورضي به؛ بل قال كلامًا فيه ذم لهم، حيث نقل عنه أنه قال: «لقد كنت أرضى من

طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين». وقال:/لعن الله ابن مرجانة ـ يعني: عبيد الله بن زياد ـ والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله. يريد بذلك الطعن في استلحاقه، حيث كان أبوه زياد استلحق، حتى كان ينتسب إلى أبي سفيان صخر بن حرب، وبنو أمية وبنو هاشم كلاهما بنو عبد مناف. وروي أنه لما قدم على يزيد ثقل الحسين وأهله، ظهر في داره البكاء والصراخ لذلك، وأنه أكرم أهله وأنزلهم منزلًا حسنًا، وخير ابنه عليًّا بين أن يقيم عنده وبين أن يذهب إلى المدينة، فاختار المدينة. والمكان الذي يقال له: سجن علي بن الحسين بجامع دمشق باطل لا أصل له. لكنه مع هذا لم يقم حد الله على من قتل الحسين رضي الله عنه، ولا انتصر له؛ بل قتل أعوانه لإقامة ملكه، وقد نقل عنه أنه تمثل في قتل الحسين بأبيات تقتضي من قائلها الكفر الصريح، كقوله:

لما بدت تلك الحمول وأشرفت ... تلك الرؤوس إلى ربي جيروني
نعق الغراب فقلت نح أو لا تنح ... فلقد قضيت من النبي ديوني

وهذا الشعر كفر. (٤/٥٠٥ ـ ٥٠٦)

٤٧٠ أما الحسين رضي الله عنه فقتل بكربلاء قريب من الفرات، ودفن جسده حيث قتل، وحمل رأسه إلى قدام عبيد الله بن زياد بالكوفة، هذا الذي رواه البخاري في «صحيحه» وغيره من الأئمة. (٤/٥٠٧)

٤٧١ **اتفق العلماء كلهم على أن هذا المشهد الذي بقاهرة مصر، الذي يقال له: مشهد الحسين؛ باطل ليس فيه رأس الحسين ولا شيء منه**، وإنما أحدث في أواخر دولة بني عبيد الله بن القداح، الذين كانوا ملوكًا بالديار المصرية مائتي عام، إلى أن انقرضت دولتهم في أيام نور الدين محمود. وكانوا يقولون: إنهم من أولاد فاطمة ويدعون الشرف، وأهل العلم بالنسب يقولون: ليس لهم نسب صحيح. ويقال: إن جدهم كان ربيب الشريف الحسيني، فادعوا الشرف لذلك. فأما مذاهبهم وعقائدهم فكانت منكرة باتفاق أهل العلم بدين الإسلام، وكانوا يظهرون التشيُّع، وكان كثير من كبرائهم وأتباعهم يبطنون مذهب القرامطة الباطنية، وهو من أخبث مذاهب أهل الأرض أفسد من اليهود والنصارى، ولهذا كان عامة من انضم إليهم أهل الزندقة والنفاق والبدع: المتفلسفة والمباحية والرافضة وأشباه هؤلاء، ممن لا يستريب أهل العلم والإيمان في أنه ليس من أهل العلم والإيمان. فأحدث هذا المشهد في المائة الخامسة

نقل من عسقلان. وعقيب ذلك بقليل انقرضت دولة الذين ابتدعوه بموت العاضد آخر ملوكهم./ والذي رجحه أهل العلم في موضع رأس الحسين بن علي ﵄ هو ما ذكره الزبير بن بكار في كتاب «أنساب قريش» والزبير بن بكار هو من أعلم الناس وأوثقهم في مثل هذا، ذكر أن الرأس حمل إلى المدينة النبوية ودفن هناك، وهذا مناسب. فإن هناك قبر أخيه الحسن وعم أبيه العباس وابنه علي وأمثالهم. (٤/٥٠٨ ـ ٥٠٩)

٤٧٢ الحسين ﵁ أكرمه الله تعالى بالشهادة في هذا اليوم، وأهان بذلك من قتله أو أعان على قتله أو رضي بقتله، وله أسوة حسنة بمن سبقه من الشهداء، فإنه وأخوه سيِّدا شباب أهل الجنة، وكانا قد تربّيا في عزِّ الإسلام، لم ينالا من الهجرة والجهاد والصبر على الأذى في الله ما ناله أهل بيته، فأكرمهما الله تعالى بالشهادة تكميلًا لكرامتهما، ورفعًا لدرجاتهما وقتله مصيبة عظيمة. (٤/٥١١)

٤٧٣ روى الإمام أحمد وابن ماجه عن فاطمة بنت/ الحسين عن أبيها الحسين ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يصاب بمصيبة فيذكر مصيبته وإن قدمت، فيحدث عندها استرجاعًا إلا كتب الله له مثلها يوم أصيب». هذا حديث رواه عن الحسين ابنته فاطمة التي شهدت مصرعه. وقد علم أن المصيبة بالحسين تذكر مع تقادم العهد، فكان في محاسن الإسلام أن بلّغ هو هذه السُّنَّة عن النبي ﷺ، وهو أنه كلما ذكرت هذه المصيبة يسترجع لها فيكون للإنسان من الأجر مثل الأجر يوم أصيب بها المسلمون. (٤/٥١١ ـ ٥١٢)

٤٧٤ الحديث الطويل الذي روي فيه: «من اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام، ومن اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام» وأمثال ذلك من «الخضاب يوم عاشوراء والمصافحة فيه» ونحو ذلك: فإن هذا الحديث ونحوه كذب مختلق باتفاق من يعرف علم الحديث. (٤/٥١٣)

٤٧٥ **لم يستحب أحد من أئمة المسلمين الاغتسال يوم عاشوراء، ولا الكحل فيه والخضاب** وأمثال ذلك، ولا ذكره أحد من علماء المسلمين الذين يقتدى بهم. (٤/٥١٣)

٤٧٦ **ما يذكر في مصر من قبر علي بن الحسين أو جعفر الصادق أو نحو ذلك: هو كذب باتفاق أهل العلم، فإن علي بن الحسين وجعفرًا الصادق إنما توفّيا بالمدينة.** (٤/٥١٦)

٤٧٧ قال عبد العزيز الكناني: «الحديث المعروف[1]» ليس في قبور الأنبياء ما ثبت إلا قبر نبيّنا». قال غيره: «وقبر الخليل أيضًا». (٤/٥١٦)

٤٧٨ سبب اضطراب أهل العلم بأمر القبور: أن ضبط ذلك ليس من الدين، فإن النبي ﷺ قد نهى أن تتخذ القبور مساجد، فلما لم يكن معرفة ذلك من الدين لم يجب ضبطه. (٤/٥١٦)

٤٧٩ رأيت كتابًا كبيرًا قد صنفه بعض أئمة الرافضة: محمد بن النعمان الملقب بالشيخ المفيد، شيخ الملقب بالمرتضى وأبي جعفر الطوسي، سمّاه «الحج إلى زيارة المشاهد». ذكر فيه من الآثار عن النبي ﷺ وأهل بيته وزيارة هذه المشاهد والحج إليها، ما لم يذكر مثله في الحج إلى بيت الله الحرام. وعامة ما ذكره من أوضح الكذب وأبين البهتان، حتى أني رأيت في ذلك من الكذب والبهتان أكثر مما رأيته من الكذب في كثير من كتب اليهود والنصارى، وهذا إنما ابتدعه وافتراه في الأصل قوم من المنافقين والزنادقة؛ ليصدوا به الناس عن سبيل الله. ويفسدوا عليهم دين الإسلام، وابتدعوا لهم أصل الشرك المضاد لإخلاص الدين لله. (٤/٥١٧)

٤٨٠ قال غير واحد من الأئمة: **إن كل من صحب النبي ﷺ أفضل ممن لم يصحبه مطلقًا**. وعيَّنوا ذلك في مثل: معاوية وعمر بن عبد العزيز، مع أنهم معترفون بأن سيرة عمر بن عبد العزيز أعدل من سيرة معاوية، قالوا: لكن ما حصل لهم بالصحبة من الدرجة أمر لا يساويه ما يحصل لغيرهم بعلمه. (٤/٥٢٧)

٤٨١ الصواب الذي عليه أئمة المسلمين: أن كل من تاب تاب الله عليه، كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣﴾ [الزمر]. فقد ذكر في هذه الآية أنه يغفر للتائب الذنوب جميعًا؛ ولهذا أطلق وعمَّمَ. وقال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. فهذا في غير التائب، ولهذا قيَّد وخصَّصَ. وليس سب بعض الصحابة بأعظم من سب الأنبياء، أو سب الله تعالى، واليهود والنصارى الذين يسبون نبيِّنا سرًّا بينهم، إذا تابوا وأسلموا قُبل ذلك منهم باتفاق المسلمين، والحديث الذي

(١) كذا في الأصل، ولعله: «المحدث المعروف».

يروى: «سب صحابتي ذنب لا يغفر»: كذب على رسول الله ﷺ. (٤/ ٥٢٨)

٤٨٢ ما يقال: إن في ذلك[١] حقًّا لآدمي يجاب عنه من وجهين: **أحدهما**: أن الله قد أمر بتوبة السارق والملقب ونحوهما من الذنوب التي تعلق بها حقوق العباد؛ كقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٩﴾﴾ [المائدة]. وقال: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجرات]. ومن توبة مثل هذا أن يعوض المظلوم من الإحسان إليه بقدر إساءته إليه. **الوجه الثاني**: أن هؤلاء متأولون؛ فإذا تاب الرافضي من ذلك واعتقد فضل الصحابة وأحبهم ودعا لهم؛ فقد بدل الله السيئة بالحسنة كغيره من المذنبين. (٤/ ٥٢٩)

٤٨٣ ابن مسعود ﷺ من أجلّاء الصحابة وأكابرهم، حتى كان يقول فيه عمر بن الخطاب: «كنيف ملئ علمًا». وقال أبو موسى: «ما كنا نعد عبد الله بن مسعود إلا من أهل بيت رسول الله ﷺ، من كثرة ما نرى دخوله وخروجه». وقال له ﷺ: «إذنك علي أن ترفع الحجاب وأن تسمع بسوادي[٢] حتى أنهاك». وفي «السنن»: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر وتمسكوا بهدي ابن أم عبد». وفي «الصحيح»: «من سرَّه أن يقرأ القرآن غضًّا كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد». ولما فتح العراق بعثه عليهم ليعلمهم الكتاب والسُّنَّة، فهو أعلم الصحابة/ الذين بعثهم إلى العراق. وقال فيه أبو موسى: «لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الحبر فيكم». وكان ابن مسعود يقول: «لو أعلم أن أحدًا أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته». وهو أحد الثلاثة الذين سماهم معاذ بن جبل عند موته لما بكى مالك بن يخامر السِّكسَكي، فقال له معاذ بن جبل: ما يبكيك؟ فقال: والله ما أبكي على رحم بيني وبينك، ولا على دنيا أصيبها منك؛ ولكن أبكي على العلم والإيمان اللذين كنت أتعلمهما منك، فقال: «إن العلم والإيمان مكانهما من ابتغاهما وجدهما، اطلب العلم عند أربعة فإن أعياك هؤلاء؛ فسائر أهل الأرض أعجز». فسمى له: ابن مسعود وأُبي بن كعب وعبد الله بن سلام، وأظن الرابع أبا الدرداء. وسئل علي عن علماء الناس؟ فقال: «واحد بالعراق ابن مسعود». وابن مسعود في العلم من طبقة

---

(١) أي: في سب أبي بكر أو غيره الصحابة.

(٢) في الصحيح (٢١٦٩) «وأن تستمع سوادي» والسواد السرار.

عمر وعلي وأُبيّ ومعاذ. وهو من الطبقة الأولى من علماء الصحابة، فمن قدح فيه أو قال: هو ضعيف الرواية، فهو من جنس الرافضة الذين يقدحون في أبي بكر وعمر وعثمان، وذلك يدل على إفراط جهله بالصحابة، أو زندقته ونفاقه.
(٤/ ٥٣٠ ـ ٥٣١)

٤٨٤ هذا الراد مخطئ[1] من وجوه: **أحدها**: قوله: إنه لم يكن من فقهاء الصحابة؛ فإن عمر بن الخطاب ولى أبا هريرة على البحرين، وهم خيار المسلمين الذين هاجر وفدهم إلى النبي ﷺ، وهم وفد عبد القيس. وكان أبو هريرة أميرهم، هو الذي يفتيهم بدقيق الفقه. (٤/ ٥٣٢)

٤٨٥ **الثاني**: أن يقال لهذا المعترض: جميع علماء الأمة عملت بحديث أبي هريرة فيما يخالف القياس والظاهر. (٤/ ٥٣٣)

٤٨٦ **الثالث**: أن يقال: المحدث إذا حفظ اللفظ الذي سمعه لم يضره أن لا يكون فقيهًا؛ كالملقنين بحروف القرآن وألفاظ التشهد والأذان ونحو ذلك. وقد قال ﷺ: «نضَّر الله امرأً سمع حديثًا فبلّغه إلى من لم يسمعه، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه». وهذا بيِّن في أنه يؤخذ حديثه الذي فيه الفقه من حامله الذي ليس بفقيه، ويأخذ عمن هو دونه في الفقه؛ وإنما يحتاج في الرواية إلى الفقه إذا كان قد روي بالمعنى، فخاف أن غير الفقيه يغير المعنى وهو لا يدري. وأبو هريرة كان من أحفظ الأمة، وقد دعا له النبي ﷺ بالحفظ، قال: «فلم أنس شيئًا سمعته بعد». (٤/ ٥٣٤)

٤٨٧ **الرابع**: أن الصحابة كلهم كانوا يأخذون بحديث أبي هريرة؛ كعمر وابن عمر وابن عباس وعائشة، ومن تأمل كتب الحديث عرف ذلك. (٤/ ٥٣٥)

٤٨٨ **الخامس**: أن أحدًا من الصحابة لا يطعن في شيء رواه أبو هريرة بحيث قال: إنه أخطأ في هذا الحديث؛ لا عمر ولا غيره؛ بل كان لأبي هريرة مجلس إلى

---

(١) سئل: عن رجل يناظر مع آخر في «مسألة المصراة» وردها إذا أراد المشتري، فاستدل من ادعى جواز الرد بحديث أبي هريرة المتفق عليه؛ فعارضه الخصم بأن قال: أبو هريرة لم يكن من فقهاء الصحابة. وقد أنكر عليه عمر بن الخطاب كثرة الرواية ونهاه عن الحديث، وقال: «إن عدت تحدث فعلت وفعلت». وكذا أنكر عليه ابن عباس وعائشة أشياء: فهل ما ذكره الخصم صحيح أم لا؟ وما يجب على من تكلم في أبي هريرة بهذا الكلام؟

حجرة عائشة، فيحدث ويقول: يا صاحبة الحجرة هل تنكرين مما أقول شيئًا؟ فلما قضت عائشة صلاتها لم تنكر مما رواه؛ لكن قالت: «إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث سردكم؛ ولكن كان يحدث حديثًا لو عدّه العاد لحفظه». فأنكرت صفة الأداء لا ما أداه. وكذلك ابن عمر قيل له: هل تنكر مما يحدث أبو هريرة شيئًا؟ فقال: «لا؛ ولكن أخبر وجبنا». فقال أبو هريرة: «ما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا». وكانوا يستعظمون كثرة روايته، حتى يقول بعضهم: أكثر أبو هريرة، حتى قال أبو هريرة: «الناس يقولون: أكثر أبو هريرة والله الموعد؛ أما إخواني من المهاجرين: فكان يشغلهم الصفق بالأسواق. وأما إخواني من الأنصار: فكان يشغلهم عمل أموالهم، وكنت امرأً مسكينًا ألزم رسول الله ﷺ، فكنت أشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، ولقد حدّثنا رسول الله ﷺ حديثًا، ثم قال: أيكم يبسط ثوبه فبسطت ثوبي، فدعا لي، فلم أنس بعد شيئًا سمعته منه ﷺ»./وروي عنه أنه كان يجزئ الليل ثلاثة أجزاء: ثلثًا يصلي، وثلثًا يكرر على الحديث، وثلثًا ينام. فقد بيَّن أن سبب حفظه ملازمة النبي ﷺ وقطع العلائق ودعاؤه له. وكان عمر بن الخطاب يستدعي الحديث من أبي هريرة ويسأله عنه، ولم ينهه عن رواية ما يحتاج إليه من العلم الذي سمعه من النبي ﷺ، ولا توعده على ذلك. ولكن كان عمر يحب التثبت في الرواية حتى لا يجترئ الناس فيُزاد في الحديث. ولهذا طلب من أبي موسى الأشعري من يوافقه على حديث الاستئذان، مع أن **أبا موسى من أكابر الصحابة وثقاتهم باتفاق الأئمة**. (٤/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦)

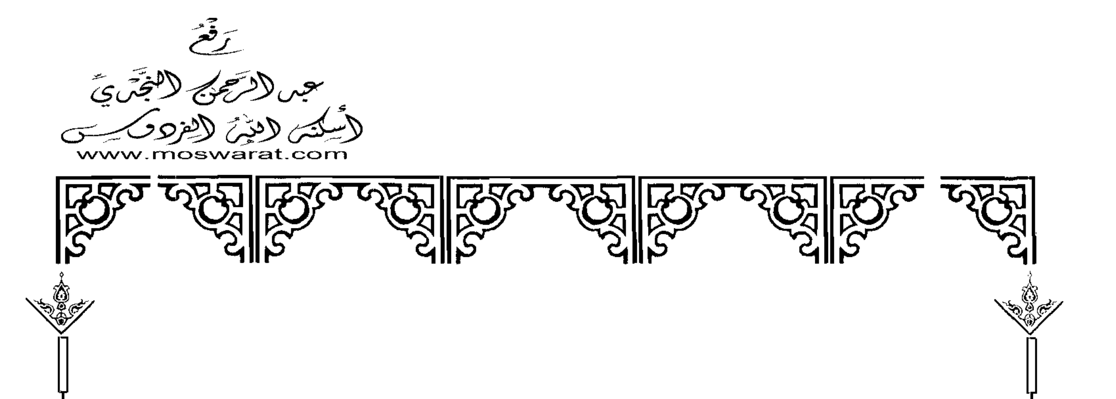
٤٨٩ **السادس**: أن الصحابة كانوا يرجعون في مسائل الفقه إلى من هو دون أبي هريرة في الفقه، كما رجع عمر بن الخطاب إلى حمل بن مالك وغيره في دية الجنين، وكما رجع عثمان بن عفان إلى الفريعة بنت مالك في لزوم المتوفى عنها لمنزل الوفاة، وكما رجع عمر بن الخطاب وغيره في توريث المرأة من دية زوجها إلى الضحاك بن سفيان الكلابي، وكما رجع زيد بن ثابت وغيره إلى امرأة من الأنصار في سقوط طواف الوداع عن الحائض. (٤/ ٥٣٦)

٤٩٠ **السابع**: أن يقال: المخالف لحديث أبي هريرة في «المصراة» يقول: إنه يخالف الأصول أو قياس الأصول. فيقال له: بل القول فيه كالقول في نظائره التي اتبعت فيها النصوص، فهذا الحديث ورد فيما يخالف غيره لا فيما يماثل غيره،

والقياس هو التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين؛ وذلك أن من خالفه يقول: إنه أثبت الرد بالمعيب وقدر بدل المتلف؛ بل إن كان من المثليات ضمن بمثله، وإلا فقيمته. وهذا مضمون بغير مثل ولا قيمة، وجعل الضمان على المشتري والخراج بالضمان. فيقال له: **الرد يثبت بالتدليس ويثبت باختلاف الصفة باتفاق الأئمة**. والمدلِّس الذي أظهر أن المبيع على صفة وليس هو عليها؛ كالواصف لها بلسانه، وهذا النوع من الخيار غير خيار الرد بالعيب./ ويقال له: المشتري لم يضمن اللبن الحادث على ملكه؛ ولكن ضمن ما في الضرع؛ فإنه لما اشترى المصراة وفيها لبن تلف عنده: كان عليه ضمانه؛ وإنما قدر الشارع البدل لأنه اختلط اللبن القديم باللبن الحادث، فلم يبق يعرف مقدار اللبن القديم. فلهذا لم يمكن ضمانه بمثله ولا بقيمته، فقدر الشارع في ذلك بدلًا يقطع به النزاع. (٤/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨)

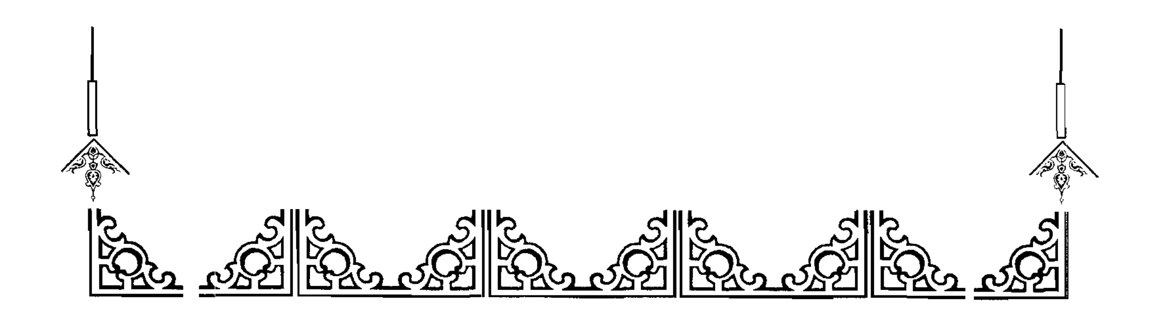
[٤٩١] **تجوز الصلاة خلف كل مسلم مستور باتفاق الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين**، فمن قال: لا أصلي جمعة ولا جماعة إلا خلف من أعرف عقيدته في الباطن؛ **فهذا مبتدع مخالف للصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين الأربعة وغيرهم**. (٤/ ٥٤٢)

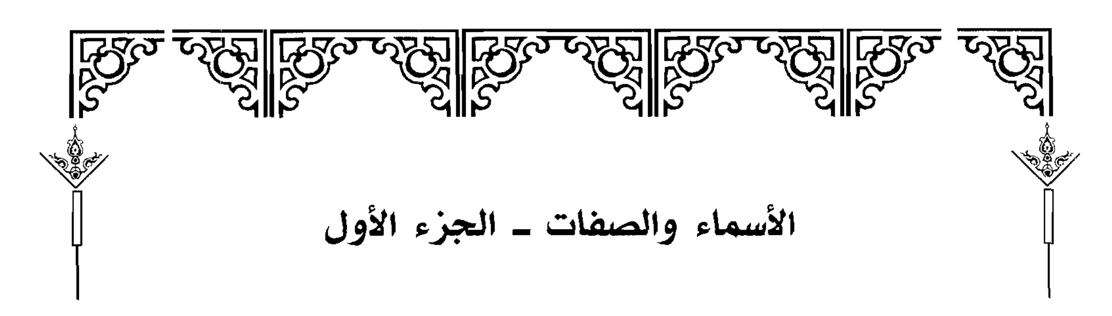




التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء الخامس)





الأسماء والصفات ـ الجزء الأول

﴿ فتوى عن آيات وأحاديث الصفات ﴾

١ من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نَهَمة في العبادة، يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه، أكبر مقاصده وأعظم مطالبه؛ أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته. (٥/٨)

٢ لا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم من السالفين، كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف؛ بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها: من أن طريقة السلف أسلم/ وطريقة الخلف أعلم وأحكم. (٥/٨ ـ ٩)

٣ إن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة، ومن حذا حذوهم على طريقة السلف: إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]. وأن طريقة الخلف: هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف. وسبب ذلك اعتقادهم: أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى؛ بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى، وهي التي يسمونها: طريقة السلف، وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف، وهي التي يسمونها: طريقة الخلف. (٥/٩)

٤ النفي إنما اعتمدوا فيه/ على أمور عقلية ظنوها بينات، وهي شبهات. والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه. فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين: كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين بمنزلة الصالحين من العامة؛ لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلٰهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله. (٥/ ٩ ـ ١٠)

٥ الإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين، الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه أمرهم، حيث يقول:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر على ذقن أو قارعا سن نادم

وأقروا على أنفسهم بما قالوه متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم؛ كقول بعض رؤسائهم:

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا.
(٥/ ١٠)

٦ يقول الآخر منهم: «لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته؛ فالويل لفلان، وها أنا أموت على عقيدة أمي». (٥/ ١١)

٧ يقول الآخر منهم: «أكثر الناس شكًّا عند الموت أصحاب الكلام». (٥/ ١١)

٨ إن الضلال والتهوك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا ﷺ من البينات والهدى، وتركهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه، وبشهادة الأمة على ذلك وبدلالات كثيرة. (٥/ ١٢)

٩ قوله في الحديث: «يمد يديه إلى السماء/ يقول: يا رب يا رب». إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله، مما هو من أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية،

التي تورث علمًا يقينًا من أبلغ العلوم الضرورية: أن الرسول ﷺ المبلغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين: **أن الله سبحانه على العرش**، وأنه فوق السماء كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام، إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته. ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبلغ مئين أو ألوفًا، ثم **ليس في كتاب الله ولا في سُنَّة رسوله ﷺ ولا عن أحد من سلف الأمة؛ لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف؛ حرف واحد يخالف ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا**. ولم يقل أحد منهم قط إن الله ليس في السماء، ولا إنه ليس على العرش، ولا إنه بذاته في كل مكان، ولا إن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا إنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا إنه لا متصل ولا منفصل، ولا إنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها؛ بل قد ثبت في «الصحيح» عن جابر بن عبد الله: أن النبي ﷺ لما خطب خطبته العظيمة يوم عرفات في أعظم مجمع حضره الرسول ﷺ جعل يقول: «ألا هل بلغت؟ فيقولون: نعم. فيرفع إصبعه إلى السماء ثم ينكبها إليهم ويقول: اللَّهُمَّ اشهد» غير مرة وأمثال ذلك كثيرة. (٥/ ١٤ ـ ١٥)

١٠ لازم هذه المقالة: أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيرًا لهم في أصل دينهم؛ لأن مردهم قبل الرسالة وبعدها واحد؛ وإنما الرسالة زادتهم عمى وضلالة. يا سبحان الله! كيف لم يقل الرسول يومًا من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه، ولكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، أو اعتقدوا كذا وكذا، فإنه الحق، وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره، أو انظروا فيها: فما وافق قياس عقولكم فاقبلوه، وما لا فتوقفوا فيه أو انفوه؟ (٥/ ١٩)

١١ **أصل هذه المقالة ـ مقالة التعطيل للصفات ـ إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام**، أعني: أن الله ﷻ ليس على العرش حقيقة، وأن معنى «استوى»؛ بمعنى: «استولى» ونحو ذلك؛ **هو الجعد بن درهم** وأخذها عنه الجهم بن صفوان، وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه. وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن إبان[1] بن سمعان،

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: بفتح الهمزة «أبان»، كما في تهذيب الأسماء للنووي، وغيره.

وأخذها إبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر، الذي سحر النبي ﷺ. (٥/ ٢٠)

١٢ **نمرود هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين، كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس، وفرعون ملك مصر، والنجاشي ملك الحبشة، وبطليموس ملك اليونان، وقيصر ملك الروم. فهو اسم جنس لا اسم علم.** (٥/ ٢١)

١٣ أبو نصر الفارابي دخل حرَّان، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته، وأخذها الجهم أيضًا ـ فيما ذكره الإمام أحمد وغيره ـ لما ناظر «السُّمنية» بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات. فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين. والفلاسفة الضالون هم: إما من الصابئين، وإما من المشركين. (٥/ ٢٢)

١٤ **عُرِّبت الكتب الرومية واليونانية في حدود المائة الثانية.** (٥/ ٢٢)

١٥ في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية؛ بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته، وكلام الأئمة مثل: مالك وسفيان بن عيينة وابن المبارك وأبي يوسف والشافعي وأحمد وإسحاق والفضيل بن عياض وبشر الحافي وغيرهم؛ كثير في ذمهم وتضليلهم. (٥/ ٢٢)

١٦ هذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس: مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في «كتاب التأويلات» وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس»، ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء، مثل: أبي علي الجبائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي وغيرهم: هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضًا، ولهم كلام حسن في أشياء. (٥/ ٢٣)

١٧ عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي، بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين، الذين اتصلت إليهم من جهته وجهة غيره، ثم رد ذلك عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل

الذكي؛ علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم. (٥/ ٢٣)

١٨ **أئمة الهدى قد أجمعوا على ذم المريسية**، وأكثرهم/ كفَّروهم، أو ضلَّلوهم. (٥/ ٢٣ ـ ٢٤)

١٩ كلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر هٰهنا إلا قليلًا منه؛ مثل: كتاب «السنن» للالكائي، و«الإبانة» لابن بطة، و«السُّنَّة» لأبي ذر الهروي، و«الأصول» لأبي عمرو الطلمنكي، وكلام أبي عمر بن عبد البر، و«الأسماء والصفات» للبيهقي. وقبل ذلك: «السُّنَّة» للطبراني، ولأبي الشيخ الأصبهاني، ولأبي عبد الله بن منده، ولأبي أحمد العسال الأصبهانيين. وقبل ذلك: «السُّنَّة» للخلال، و«التوحيد» لابن خزيمة، وكلام أبي العباس بن سريج، و«الرد على الجهمية» لجماعة؛ مثل: البخاري، وشيخه عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي. وقبل ذلك: «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد، و«السُّنَّة» لأبي بكر بن الأثرم، و«السُّنَّة» لحنبل، وللمروزي، ولأبي داود السجستاني، ولابن أبي شيبة، و«السُّنَّة» لأبي بكر بن أبي عاصم. وكتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري، وكتاب «الرد على الجهمية» لعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم. وكلام أبي العباس عبد العزيز المكي صاحب «الحيدة في الرد على الجهمية»، وكلام نعيم بن حماد الخزاعي، وكلام غيرهم. وكلام الإمام أحمد بن حنبل،/ وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وأمثالهم. وقبلُ: لعبد الله بن المبارك وأمثاله، وأشياء كثيرة. (٥/ ٢٤ ـ ٢٥)

٣٠ إذا كان أصل هذه المقالة مقالة التعطيل والتأويل مأخوذًا عن تلامذة المشركين والصابئين واليهود؛ فكيف تطيب نفس مؤمن؛ بل نفس عاقل أن يأخذ سبيل هؤلاء المغضوب عليهم أو الضالين، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. (٥/ ٢٥)

٣١ **اعلم أنه ليس في العقل الصريح، ولا في شيء من النقل الصحيح، ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلًا.** (٥/ ٢٨)

٣٢ من يزعم أن الله ليس فوق العرش: يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه

مضطر إلى التأويل. ويكفيك دليلًا على فساد قول هؤلاء: أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل؛ بل منهم من يزعم أن العقل جوز وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله. فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسُّنَّة؟ (٢٩/٥)

٢٣ كل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر، وهو من وجوه: **أحدها**: بيان أن العقل لا يحيل ذلك. **والثاني**: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل. **والثالث**: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول ﷺ جاء بها بالاضطرار. (٢٩/٥)

٢٤ **الرابع**: أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن/ كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك التفصيل، وإنما يعلمه مجملًا. (٢٩/٥ ـ ٣٠)

٢٥ معلوم للمؤمنين: أن رسول الله ﷺ أعلم من غيره بذلك[1]، وأنصح من غيره للأمة، وأفصح من غيره عبارة وبيانًا؛ بل هو أعلم الخلق بذلك، وأنصح الخلق للأمة، وأفصحهم. فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة. (٣٠/٥)

٢٦ الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم في هذا الباب، على سبيل الاستقامة. وأما المنحرفون عن طريقهم: فهم ثلاث طوائف: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل. (٣١/٥)

٢٧ **أهل التخييل**: هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم؛ من متكلم ومتصوف ومتفقه. فإنهم يقولون: إن ما ذكره الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق؛ لينتفع به الجمهور، لا أنه بيَّن به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح به الحقائق. ثم هم على قسمين: **منهم** من يقول: إن الرسول لم يعلم الحقائق على ما هي عليه. ويقولون: إن من الفلاسفة الإلهية من علمها، وكذلك من الأشخاص/ الذين يسمونهم الأولياء من علمها. ويزعمون أن من الفلاسفة والأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين. وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية؛ باطنية الشيعة وباطنية الصوفية. **ومنهم** من يقول: بل الرسول علمها لكن لم يبيِّنها، وإنما تكلم بما يناقضها، وأراد من الخلق فهم ما يناقضها؛

(١) من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر.

لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق. ويقول هؤلاء: يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون مع أن ذلك باطل. قالوا: لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد. فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر. (٥/ ٣١ - ٣٢)

٣٨ أما **أهل التأويل فيقولون**: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني، ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم،/ وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرف الحق من غير جهته. وهذا قول المتكلمة والجهمية والمعتزلة. (٥/ ٣٢ - ٣٣)

٣٩ إن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به؟ (٥/ ٣٣)

٣٠ التوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن. فإذا جاز أن تتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى. والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول أنه باطل، فالأول أولى بالبطلان. (٥/ ٣٤)

٣١ أما **الصنف الثالث**: وهم أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السُّنَّة واتباع السلف. يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك. وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء. فعلى قولهم: تكلم بكلام لا يعرف معناه. (٥/ ٣٤)

٣٢ روى أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: «كنا ـ والتابعون متوافرون ـ نقول: إن الله ـ تعالى ذكره ـ فوق عرشه. ونؤمن بما وردت فيه السُّنَّة من صفاته». وقد حكى الأوزاعي ـ وهو أحد

الأئمة الأربعة في عصر تابع التابعين، الذين هم: مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر، والثوري إمام أهل العراق ـ حكى شهرة القول في زمن التابعين: بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش، وبصفاته السمعية. وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته؛ ليعرف الناس أن مذهب السلف خلاف ذلك. (٥/ ٣٩)

٣٣ روي عن مالك بن أنس ـ تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن ـ من غير وجه منها: ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي، عن يحيى بن يحيى، قال: «كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله:/ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]. كيف استوى؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا. ثم أمر به أن يخرج». فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، موافق لقول الباقين: «أمروها كما جاءت بلا كيف». فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة. ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه ـ على ما يليق بالله ـ لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول. ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف. فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلومًا؛ بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم. وأيضًا: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات. وأيضًا: فإن من ينفي الصفات الخبرية ـ أو الصفات مطلقًا ـ لا يحتاج إلى أن يقول: بلا كيف. فمن قال: إن الله ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف. فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا بلا كيف. وأيضًا: «فقولهم: أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معان». فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن/ يقال: أمِرُّوا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة. وحينئذٍ فلا تكون قد أمرّت كما جاءت، ولا يقال حينئذٍ بلا كيف؛ إذ «نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول». (٥/ ٤٠ ـ ٤٢)

٣٤ الراسخون في العلم ـ الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربهم بما

وصف من نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها ـ لا ينكرون صفةً ما سمي منها جحدًا، ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعمقًا؛ لأن الحق ترك ما ترك، وتسمية ما سمي، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء] وهب الله لنا ولكم حكمًا، وألحقنا بالصالحين. وهذا كله كلام ابن الماجشون الإمام. (٥/٤٦)

٣٥ **قال أبو حنيفة: الفقه الأكبر في الدين خير من الفقه في العلم.** ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه؛ خير له من أن يجمع العلم الكثير. قال أبو مطيع ـ الحكم بن عبد الله ـ قلت: أخبرني عن أفضل الفقه. قال: تعلّم الرجل الإيمان، والشرائع، والسنن، والحدود، واختلاف الأئمة. (٥/٤٧)

٣٦ قلت[1]: فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر؛ فيتبعه على ذلك أناس، فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟ قال: لا. قلت: ولِمَ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو فريضة واجبة؟ قال: هو كذلك؛ لكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون مِن سفْك الدماء واستحلال الحرام. (٥/٤٧)

٣٧ المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه: أنه كفَّر الواقف الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض، فكيف يكون الجاحد النافي الذي يقول: ليس في السماء، أو: ليس في السماء ولا في الأرض؟! واحتج على كفره بقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه]. قال: وعرشه فوق سبع سمٰوات. (٥/٤٨)

٣٨ هشام بن عبيد الله الرازي صاحب محمد بن الحسن قاضي الري حبس رجلًا في التجهم فتاب، فجيء به إلى هشام ليطلقه، فقال: الحمد لله على التوبة؛ فامتحنه هشام، فقال: أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه؟ فقال: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائن من خلقه. فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب. وروي أيضًا عن يحيى بن معاذ الرازي أنه قال: إن الله على العرش بائن من الخلق، وقد أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا، لا يشك في هذه المقالة إلا جهمي رديء ضليل، وهالك مرتاب، يمزج الله بخلقه، ويخلط منه الذات بالأقذار والأنتان. (٥/٤٩)

---

(١) القائل: أبو مطيع الحكم بن عبد الله، يسأل الإمام أبا حنيفة.

٣٩ أبو عبيد أحد الأئمة الأربعة الذين هم: الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد، وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحدًا من العلماء يفسرها؛ أي: تفسير الجهمية. (٥/ ٥١)

٤٠ عن عبد الله بن المبارك: أن رجلًا قال له: يا أبا عبد الرحمٰن إني أكره الصفة ـ عنى: صفة الرب ـ. فقال له عبد الله بن المبارك: «وأنا أشد الناس كراهية لذلك، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلنا به، وإذا جاءت الآثار بشيء جسرنا عليه»، ونحو هذا. أراد ابن المبارك: أنا نكره أن نبتدئ بوصف الله من تلقاء أنفسنا حتى يجيء به الكتاب والآثار. (٥/ ٥١)

٤١ روى ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» عن سعيد بن عامر الضبعي ـ إمام أهل البصرة علمًا ودينًا من شيوخ الإمام أحمد ـ أنه ذكر عنده الجهمية، فقال: «أشر قولًا من اليهود والنصارى، وقد أجمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين: على أن الله على العرش، وهم قالوا: ليس على شيء». (٥/ ٥٢)

٤٢ قال عمرو بن عثمان المكي في كتابه الذي سماه: «التعرف بأحوال العباد والمتعبدين» قال: «باب ما يجيء به الشيطان للتائبين». وذكر أنه يوقعهم في القنوط ثم في الغرور وطول الأمل ثم في التوحيد. فقال: «من أعظم ما يوسوس في التوحيد بالتشكل أو في صفات الرب بالتمثيل والتشبيه أو بالجحد لها والتعطيل». فقال بعد ذكر حديث الوسوسة:/«واعلم ـ رحمك الله ـ أن كل ما توهمه قلبك أو سَنَح في مجاري فكرك، أو خطر في معارضات قلبك، من حسن أو بهاء أو ضياء أو إشراق أو جمال، أو سَنْحِ مسائلَ أو شخص متمثل؛ فالله تعالى بغير ذلك؛ بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر، ألا تسمع لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]؛ أي: لا شبيه ولا نظير ولا مساوي ولا مثل. أولم تعلم أنه لما تجلى للجبل تدكدك لعظم هيبته، وشامخ سلطانه؟ فكما لا يتجلى لشيء إلا اندك؛ كذلك لا يتوهمه أحد إلا هلك». (٥/ ٦٢ ـ ٦٣)

٤٣ قال الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي في كتابه المسمى: «فهم القرآن» قال في كلامه على الناسخ والمنسوخ، وأن النسخ لا يجوز في الأخبار، قال: «لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وصفاته، ولا أسماءه، يجوز أن ينسخ منها شيء». إلى أن قال: «وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنة عليا أن يخبر بذلك أنها دنية سفلى، فيصف نفسه بأنه جاهل ببعض الغيب بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب، وأنه لا يبصر ما قد كان ولا يسمع الأصوات، ولا قدرة له ولا يتكلم ولا كلام كان منه، وأنه تحت الأرض لا على العرش ﷻ عن ذلك». (٥/ ٦٥)

٤٤ قال أبو عبد الله[1]: «لنا قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محمد: ٣١]. ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٠٥]. ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ⑮﴾ [الشعراء]. فإنما معناه: حتى يكون الموجود فيعلمه موجودًا، ويسمعه مسموعًا، ويبصره مبصَرًا، لا على استحداث علم ولا سمع ولا بصر». (٥/ ٦٨)

٤٥ قال أبو عمر بن عبد البر أيضًا: «**أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله:** ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]: **هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله**». (٥/ ٨٧)

٤٦ قال أبو عمر أيضًا: «**أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة. والإيمان بها وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز،** إلا إنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة». (٥/ ٨٧)

٤٧ قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم ـ وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده ـ، قال في كتاب «الإبانة» تصنيفه: فإن قال قائل: فما الدليل على أن لله وجهًا ويدًا؟ قيل له: قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ㉗﴾ [الرحمٰن]. وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا. (٥/ ٩٨)

٤٨ ليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله ـ من المتكلمين وغيرهم ـ يقول بجميع ما

---

(١) هو: الحارث المحاسبي.

نقوله في هذا الباب وغيره؛ **ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به**. وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه/المشهور عنه، الذي رواه أبو داود في «سننه»: «اقبلوا الحق من كل من جاء به، وإن كان كافرًا ـ أو قال: فاجرًا ـ واحذروا زيغة الحكيم. قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق؟ قال: إن على الحق نورًا». أو قال كلامًا هذا معناه. (٥/١٠١ ـ ١٠٢)

٤٩ لا يحسب الحاسب أن شيئًا من ذلك[1] يناقض بعضه بعضًا ألبتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسُّنَّة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]. وقوله ﷺ: «إذ قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قِبَل وجهه»، ونحو ذلك فإن هذا غلط،/وذلك أن الله معنا حقيقة وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد]. فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا، كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال: «والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه». وذلك أن **كلمة «مع» في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة، من غير وجوب مماسة أو محاذاة** عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى. فإنه يقال: «ما زلنا نسير والقمر معنا» أو: «والنجم معنا». ويقال: «هذا المتاع معي لمجامعته لك»، وإن كان فوق رأسك. **فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة**. ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]. دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم. وهذا معنى قول السلف: «إنه معهم بعلمه». وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته. (٥/١٠٢ ـ ١٠٣)

٥٠ قد يدخل على صبي من يخيفه فيبكي؛ فيشرف عليه أبوه من فوق السقف

(١) من الكتاب والسُّنَّة.

فيقول: «لا تخف، أنا معك أو أنا هنا، أو أنا حاضر» ونحو ذلك. ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه، ففرق بين معنى المعية وبين مقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها. فيختلف باختلاف المواضع. **فلفظ «المعية» قد استعمل في الكتاب والسُّنَّة في مواضع يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر**، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب ﷿ مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها./ ونظيرها من بعض الوجوه الربوبية والعبودية، فإنهما وإن اشتركتا في أصل الربوبية والعبودية، فلما قال: ﴿بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الشعراء]. كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق، فإن من أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره، فقد ربه ورباه ربوبية وتربية أكمل من غيره. (٥/ ١٠٤ ـ ١٠٥)

٥١ هذه الألفاظ يسميها بعض الناس «مشككة»؛ لتشكك المستمع فيها: هل هي من قبيل الأسماء المتواطئة، أو من قبيل المشتركة في اللفظ فقط؟ والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعًا مختصًّا من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ. ومن علم أن «المعية» تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات ـ كإضافة/ الربوبية مثلًا ـ وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، ولا يوصف بالسفول ولا بالتحتية قط، لا حقيقة ولا مجازًا: علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف. (٥/ ١٠٥ ـ ١٠٦)

٥٢ **من التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئًا محالًا لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوله.** (٥/ ١٠٦)

٥٣ من كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله، يكون إقراره للكتاب والسُّنَّة على ما هما عليه أوكد. (٥/ ١٠٧)

٥٤ من المتأخرين من يقول: «مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد». وهذا اللفظ مجمل فإن قوله: «ظاهرها غير مراد» يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، مثل أن يراد بكون «الله

قِبَل وجه المصلي»: أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]. ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد. ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث؛ فإن هذا المحال ليس هو الظاهر، على ما قد بيناه في غير هذا الموضع. اللَّهُمَّ إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبًا بهذا الاعتبار معذورًا في هذا الإطلاق. فإن **الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية**. وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر: أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظًا ومعنى. وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: «الظاهر غير مراد عندهم»، أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين؛ بل هي واجبة لله أو جائزة عليه جوازًا ذهنيًّا أو جوازًا خارجيًّا/ غير مراد. فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل لا نصًّا ولا ظاهرًا أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع ولا بصر ولا يد حقيقة. وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف ويقولون: «إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف؛ بمعنى: أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله ﷻ ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها لمسيس الحاجة إلى ذلك». ويقولون: «الفرق بين الطريقين أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل وأولئك لا يعينون، لجواز أن يراد غيره». وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف. (١٠٨/٥ ـ ١٠٩)

٥٥ الله يعلم أني بعد البحث التام ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل ـ لا نصًّا ولا ظاهرًا ولا بالقرائن ـ على نفي الصفات الخبرية/ في نفس الأمر؛ بل الذي رأيته أن كثيرًا من كلامهم يدل: إما نصًّا وإما ظاهرًا على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة؛ بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحدًا منهم نفاها. وإنما ينفون التشبيه وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من

ينفي الصفات أيضًا؛ كقول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا». وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات، قالوا: هذا جهمي معطل، وهذا كثير جدًّا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئًا من الصفات مشبهًا ـ كذبًا منهم وافتراء ـ حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ بذلك، حتى قال ثُمامة بن الأشرس من رؤساء الجهمية: «ثلاثة من الأنبياء مشبهة، موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. ومحمد ﷺ حيث قال: «ينزل ربنا»». وحتى إن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة مثل: مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم، في قسم المشبهة. (٥/ ١٠٩ ـ ١١٠)

٥٦ صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءًا سماه: «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة» ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب. وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب «أهل السُّنَّة» بلقب افتراه، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي بألقاب افتروها. فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة تسميهم شكاكًا، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونوابت وغثاء وغُثْرا، إلى أمثال ذلك. كما كانت قريش تسمي النبي ﷺ تارة مجنونًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة مفتريًا. (٥/ ١١١)

٥٧ من حكى عن الناس «المقالات» وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة ـ بناء على عقيدته التي هم مخالفون له فيها ـ فهو وربه، والله من ورائه بالمرصاد، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله. (٥/ ١١٢)

٥٨ جماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة. **قسمان** يقولان: تجري على ظواهرها. **وقسمان** يقولان: هي على خلاف ظاهرها. **وقسمان** يسكتون. أما الأولون فقسمان: **أحدهما**: من يجريها على ظاهرها ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين؛

فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق. **الثاني**: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري ظاهر اسم العليم والقدير والرب والإلٰه والموجود والذات ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق: إما جوهر محدث، وإما عرض قائم به. فالعلم والقدرة والكلام والمشيئة والرحمة والرضا والغضب ونحو ذلك في حق العبد أعراض، والوجه واليد والعين في حقه أجسام، فإذا كان/ الله موصوفًا عند عامة أهل الإثبات بأن له علمًا وقدرة وكلامًا ومشيئة، وإن لم يكن ذلك عرضًا يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين؛ جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجسامًا، يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين. وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيره عن السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم وكلام الباقين لا يخالفه. (٥/١١٣ ـ ١١٤)

٥٩ هذه «الروح» التي في بني آدم، قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟ (٥/١١٥)

٦٠ أما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها؛ أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى فقط وأن الله لا صفة له ثبوتية، بل صفاته **إما** سلبية **وإما** إضافية **وإما** مركبة منهما أو يثبتون بعض الصفات ـ وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر ـ أو يثبتون الأحوال دون الصفات. ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين. فهؤلاء قسمان: **قسم** يتأولونها ويعينون المراد مثل قولهم: استوى بمعنى استولى؛ أو بمعنى علو المكانة والقدر؛ أو بمعنى ظهور نوره للعرش؛ أو بمعنى انتهاء الخلق إليه؛ إلى غير ذلك من معاني المتكلمين. **وقسم** يقولون، وقسم يقولون: الله أعلم بما أراد بها؛ لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه. (٥/١١٦)

٦١ أما القسمان الواقفان:/ **فقوم** يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم. **وقوم** يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة

الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات. فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها. (١١٦/٥ ـ ١١٧)

٦٢ **إذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله، وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين: انفتح له طريق الهدى.** ثم إن كان قد خبر نهايات أقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهانًا هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة، ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم، أوهمت الغر ما يوهمه السراب للعطشان: ازداد إيمانًا وعلمًا بما جاء به الكتاب والسُّنَّة فإن الضد يظهر حسنه الضد، **وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرف إذا هدي إليه.** (١١٨/٥)

٦٣ قد قال بعض الناس: **أكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلم، ونصف/ متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي**، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان[١]. (١١٨/٥ ـ ١١٩)

فصل: في الكلام عن علو الله واستوائه على عرشه

٦٤ قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: «**في القرآن ألف دليل أو أزيد تدل على أن الله تعالى عالٍ على الخلق، وأنه فوق عباده**». (١٢١/٥)

٦٥ إنه تعالى وصف نفسه بالمعية وبالقرب. **والمعية معيتان**: عامة وخاصة. **فالأولى**: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]. **والثانية**: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل]. إلى غير ذلك من الآيات. وأما القرب فهو كقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق]. وافترق الناس في هذا المقام أربع فرق: **فالجهمية** النفاة الذين يقولون: لا هو داخل العالم ولا خارج العالم، ولا فوق ولا تحت، لا يقولون

(١) آخر الفتوى الحموية.

بعلوه ولا بفوقيته؛ بل الجميع عندهم متأول أو مفوض، وجميع أهل البدع قد يتمسكون بنصوص؛ كالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة وغيرهم، إلا الجهمية، فإنه ليس معهم عن الأنبياء كلمة واحدة توافق ما يقولونه من النفي. ولهذا قال ابن المبارك ويوسف بن أسباط: «الجهمية خارجون عن/ الثلاث وسبعين فرقة». وهذا أعدل الوجهين لأصحاب أحمد، ذكرهما أبو عبد الله ابن حامد وغيره. **وقسم ثان** يقولون: إنه بذاته في كل مكان، كما يقول ذلك النجارية وكثير من الجهمية؛ عبادهم وصوفيتهم وعوامهم. ويقولون: إنه عين وجود المخلوقات. كما يقوله أهل الوحدة القائلون: بأن الوجود واحد، ومن يكون قوله مركبًا من الحلول والاتحاد. وهم يحتجون بنصوص المعية والقرب، ويتأولون نصوص العلو والاستواء. وكل نص يحتجون به حجة عليهم، فإن المعية أكثرها خاصة بأنبيائه وأوليائه. وعندهم أنه في كل مكان، وفي نصوصهم ما يبين نقيض قولهم. (٥/ ١٢٢ ـ ١٢٣)

٦٦ «المعية»: لا تدل على الممازجة والمخالطة وكذلك لفظ «القرب»؛ فإن عند الحلولية أنه في حبل الوريد، كما هو عندهم في سائر الأعيان، وكل هذا كفر وجهل بالقرآن. **الثالث**: قول من يقول: هو فوق العرش وهو في كل مكان، ويقول: أنا أقر بهذه النصوص، وهذه لا أصرف واحدًا منها عن ظاهره، وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في «المقالات الإسلامية» وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية، ويشبه هذا ما في كلام أبي طالب المكي وابن بَرَّجَان وغيرهما، مع ما في كلام أكثرهم من التناقض. (٥/ ١٢٤)

٦٧ هذا الصنف الثالث، وإن كان أقرب إلى التمسك بالنصوص وأبعد عن مخالفتها من الصنفين الأولين، فإن **الأول** لم يتبع شيئًا من النصوص؛ بل خالفها كلها. **والثاني** ترك النصوص الكثيرة المحكمة المبينة وتعلق بنصوص قليلة اشتبهت عليه معانيها. وأما هذا الصنف فيقول: أنا اتبعت النصوص كلها، لكنه غالط أيضًا، **فكل من قال: إن الله بذاته في كل مكان، فهو مخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة وأئمتها، مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده، ولصريح المعقول وللأدلة الكثيرة.**
(٥/ ١٢٥)

٦٨ يقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف؛ كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره. ومعلوم أن قلب العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان، وما يتبع ذلك.

فإن قالوا: إن العرش كذلك نقضوا قولهم: إنه نفسه فوق العرش. وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين؛ كان ذلك قولًا بالحلول الخاص./ وقد وقع طائفة من الصوفية ـ حتى صاحب «منازل السائرين» في توحيده المذكور في آخر المنازل ـ في مثل هذا الحلول؛ ولهذا كان أئمة القوم يحذرون عن مثل هذا. (٥/ ١٢٥ ـ ١٢٦)

٦٩ **الرابع**: هم سلف الأمة وأئمتها؛ أئمة أهل العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة، فإنهم أثبتوا وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسُّنَّة، من غير تحريف للكلم عن مواضعه، أثبتوا أن الله فوق سمٰواته على عرشه، بائن من خلقه، وهم بائنون منه. وهو أيضًا مع العباد عمومًا بعلمه، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية، وهو أيضًا قريب مجيب، ففي آية النجوى دلالة على أنه عالم بهم. وكان النبي ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ أنت الصاحب في السفر،/ والخليفة في الأهل» فهو مع المسافر في سفره ومع أهله في وطنه، ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم، كما قال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ أي: على الإيمان، لا أن ذاته في ذاتهم؛ بل هم مصاحبون له. (٥/ ١٢٦ ـ ١٢٧)

٧٠ **كثير مما[1] يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد؛ تحذيرًا وتخويفًا ورغبة[2] للنفوس في الخير**. ويصف نفسه بالقدرة والسمع والرؤية والكتاب، فمدلول اللفظ مراد منه، وقد أريد أيضًا لازم ذلك المعنى. فقد أريد ما يدل/ عليه اللفظ في أصل اللغة بالمطابقة، والالتزام. فليس اللفظ مستعملًا في اللازم فقط؛ بل أريد به مدلوله الملزوم، وذلك حقيقة. (٥/ ١٢٧ ـ ١٢٨)

٧١ مذهب سلف الأمة وأئمتها وخلفها: أن النبي ﷺ سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمعه من الله ﷻ وأما قوله: ﴿نَتْلُواْ﴾ [القصص: ٣] و﴿نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣] ونحوه، فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم، الذي له أعوان يطيعونه، فإذا فعل أعوانه فعلًا بأمره قال: «نحن فعلنا». كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد. وهو منا هذا الجيش ونحو ذلك. ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]. فإنه سبحانه يتوفاها برسله الذين مقدمهم ملك الموت، كما قال:

---

(١) كذا في الأصل ولعل الأقرب: ما.

(٢) كذا في الاصل ولعل ترغيبًا أقرب لمناسبة السياق.

﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]. ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١]. وكذلك ذوات الملائكة تقرب من المحتضر. وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ (١٦)﴾ [ق].
(١٢٨/٥)

٧٢ الداعي والساجد يوجه روحه إلى الله تعالى، والروح لها عروج يناسبها، فتقرب إلى الله بلا ريب بحسب تخلصها من الشوائب، فيكون الله ﷻ منها قريبًا قربًا يلزم من تقربها.
(٥/ ١٣٠)

٧٣ قد ذكرنا في غير هذا الموضع ما قاله السلف في مثل ذلك، مثل: حماد بن زيد وإسحاق بن راهويه وغيرهما: من أنه ينزل إلى سماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، وبيَّنا أن هذا هو الصواب، وإن كان طائفة ممن يدعي السُّنَّة يظن خلو العرش منه. وقد صنف أبو القاسم عبد الرحمٰن بن منده في ذلك مصنفًا، وزيف قول من قال: ينزل ولا يخلو منه العرش، وضعف ما قيل في ذلك عن أحمد بن حنبل/ في «رسالته إلى مسدد» وطعن في هذه الرسالة. وقال: إنها مكذوبة على أحمد، وتكلم على راويها البردعي أحمد بن محمد. وقال: إنه مجهول لا يعرف في أصحاب أحمد. وطائفة تقف لا تقول: يخلو، ولا: لا يخلو. وتنكر على من يقول ذلك. منهم: الحافظ عبد الغني المقدسي. وأما من يتوهم أن السمٰوات تنفرج ثم تلتحم فهذا من أعظم الجهل، وإن وقع فيه طائفة من الرجال. **والصواب قول السلف: أنه ينزل ولا يخلو منه العرش، وروح العبد في بدنه لا تزال ليلًا ونهارًا إلى أن يموت، ووقت النوم تعرج، وقد تسجد تحت العرش وهي لم تفارق جسده.** وكذلك أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد وروحه في بدنه، **وأحكام الأرواح مخالف لأحكام الأبدان،** فكيف بالملائكة؟ فكيف برب العالمين؟ والليل يختلف: فيكون ثلث الليل بالمشرق قبل ثلثه بالمغرب، ونزوله الذي أخبر به رسوله إلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم، وإلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم. لا يشغله شأن عن شأن، وكذلك سبحانه لا يشغله سمع عن سمع، ولا تُغَلِّطُه المسائل؛ بل هو سبحانه يكلم العباد يوم القيامة ويحاسبهم لا يشغله هذا عن هذا./ وقد قيل لابن عباس: كيف يكلمهم يوم القيامة كلهم في ساعة واحدة؟ قال: «كما يرزقهم كلهم في ساعة واحدة». والله سبحانه في الدنيا يسمع دعاء الداعين ويجيب السائلين مع اختلاف اللغات وفنون الحاجات، والواحد منا قد يكون له قوة سمع يسمع كلام عدد كثير من المتكلمين،

كما أن بعض المقرئين يسمع قراءة عِدَّة، لكن لا يكون إلا عددًا قليلًا قريبًا منه، ويجد في نفسه قربًا ودنوًّا وميلًا إلى بعض الناس الحاضرين والغائبين دون بعض، ويجد تفاوت ذلك الدنو والقرب. والرب تعالى واسع عليم، وسع سمعه الأصوات كلها، وعطاؤه الحاجات كلها. (٥/ ١٣١ ـ ١٣٣)

٧٤ كل من أقر بالله فعنده من الإيمان بحسب ذلك، ثم من لم تقم عليه الحجة بما جاءت به الأخبار: لم يكفر بجحده. وهذا يبين أن **عامة أهل الصلاة مؤمنون بالله ورسوله؛ وإن اختلفت اعتقاداتهم في معبودهم وصفاته**؛ إلا من كان منافقًا يظهر الإيمان بلسانه، ويبطن الكفر بالرسول؛ فهذا ليس بمؤمن. **وكل من أظهر الإسلام ولم يكن منافقًا فهو مؤمن**، له من الإيمان بحسب ما أوتيه من ذلك، وهو ممن يخرج من النار ولو كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان. ويدخل في هذا جميع المتنازعين في الصفات والقدر على اختلاف عقائدهم؛ ولو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه نبيّه ﷺ لم تدخل أمته الجنة؛ فإنهم أو أكثرهم لا يستطيعون هذه المعرفة؛ بل يدخلون الجنة وتكون منازلهم متفاضلة بحسب إيمانهم ومعرفتهم. (٥/ ١٣٤)

٧٥ المبطل لتأويل من تأول «استوى» بمعنى: «استولى» وجوه: **أحدها**: أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين، فإنه لم يفسره أحد في الكتب الصحيحة عنهم؛ بل أول من قال ذلك: بعض الجهمية والمعتزلة، كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتاب «المقالات» وكتاب «الإبانة». (٥/ ١٤٤)

٧٦ **الثاني**: أن معنى هذه الكلمة مشهور، ولهذا لما سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن ومالك بن أنس عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]. قالا: **«الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»**. ولا يريد أن: الاستواء معلوم في اللغة دون الآية. (٥/ ١٤٤)

٧٧ **الثالث**: أنه إذا كان معلومًا في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلومًا في القرآن. (٥/ ١٤٤)

٧٨ **الرابع**: أنه لو لم يكن معنى الاستواء في الآية معلومًا لم يحتج أن يقول: الكيف مجهول؛ لأن **نفي العلم بالكيف لا ينفي إلا ما قد علم أصله**. (٥/ ١٤٥)

٧٩ **الخامس**: الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة أو القهر أو نحو ذلك هو عام في المخلوقات كالربوبية والعرش، وإن كان أعظم المخلوقات، ونسبة الربوبية إليه لا تنفي نسبتها إلى غيره كما في قوله: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾﴾ [المؤمنون]. وكما في دعاء الكرب، فلو كان «استوى» بمعنى «استولى» كما هو عام في الموجودات كلها لجاز مع إضافته إلى العرش أن يقال: استوى على السماء وعلى الهواء والبحار والأرض، وعليها ودونها ونحوها؛ إذ هو مستو على العرش. فلما اتفق المسلمون على أنه يقال: استوى على العرش، ولا يقال: استوى على هذه الأشياء، مع أنه يقال: استولى على العرش والأشياء؛ علم أن معنى «استوى» خاص بالعرش، ليس عامًّا كعموم الأشياء. (٥/ ١٤٥)

٨٠ **السادس**: أنه أخبر بخلق السمٰوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأخبر أن عرشه كان على الماء قبل خلقها. وثبت ذلك في «صحيح البخاري» عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «كان الله ولا شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السمٰوات والأرض» مع أن العرش كان مخلوقًا قبل ذلك. فمعلوم أنه ما زال مستوليًا عليه/ قبل وبعد، فامتنع أن يكون الاستيلاء العام هذا الاستيلاء الخاص بزمان، كما كان مختصًّا بالعرش. (٥/ ١٤٥ ـ ١٤٦)

٨١ **السابع**: أنه لم يثبت أن لفظ «استوى» في اللغة بمعنى «استولى»، إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور:

ثم استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق

ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه، وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة. وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده، وقد طعن فيه أئمة اللغة؟! وذكر عن الخليل ـ كما ذكره أبو المظفر في كتابه «الإفصاح» ـ قال: «سئل الخليل: هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: هذا ما لا تعرفه العرب، ولا هو جائز في لغتها». (٥/ ١٤٦)

٨٢ **الثامن**: أنه روي عن جماعة من أهل اللغة أنهم قالوا: لا يجوز «استوى» بمعنى «استولى» إلا في حق من كان عاجزًا ثم ظهر، والله سبحانه لا يعجزه شيء، والعرش لا يغالبه في حال؛ فامتنع أن يكون بمعنى «استولى». (٥/ ١٤٦)

٨٣ **التاسع**: أنه لو ثبت أنه من اللغة العربية؛ لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء، ولو كان من لفظ بعض العرب العرباء؛ لم يجب أن يكون من لغة رسول الله ﷺ وقوله، ولو كان من لغته؛ لكان بالمعنى المعروف في الكتاب والسُّنَّة، وهو الذي يراد به، ولا يجوز أن يراد معنى آخر. (١٤٧/٥)

٨٤ **العاشر**: أنه لو حمل على هذا المعنى لأدى إلى محذور يجب تنزيه بعض الأئمة/ عنه، فضلًا عن الصحابة، فضلًا عن الله ورسوله، فلو كان الكلام في الكتاب والسُّنَّة كلامًا نفهم منه معنى، ويريدون به آخر؛ لكان في ذلك تدليس وتلبيس، ومعاذ الله أن يكون ذلك. (١٤٧/٥ ـ ١٤٨)

٨٥ **الحادي عشر**: أن هذا اللفظ الذي تكرر في الكتاب والسُّنَّة والدواعي متوفرة على فهم معناه من الخاصة والعامة عادةً ودينًا: إن جعل الطريق إلى فهمه بيت شعر أحدث فيؤدي إلى محذور، فلو حمل على معنى هذا البيت؛ للزم تخطئة الأئمة الذين لهم مصنفات في الرد على من تأول ذلك، ولكان يؤدي إلى الكذب على الله ورسوله ﷺ والصحابة والأئمة. وللزم أن الله امتحن عباده بفهم هذا دون هذا، مع ما تقرر في نفوسهم، وما ورد به نص الكتاب والسُّنَّة. والله سبحانه لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وهذا مستحيل على الله ورسوله ﷺ والصحابة والأئمة. (١٤٨/٥)

٨٦ **الثاني عشر**: أن معنى الاستواء معلوم علمًا ظاهرًا بين الصحابة والتابعين وتابعيهم فيكون التفسير المحدث بعده باطلًا قطعًا. (١٤٨/٥)

٨٧ السؤال عن «النزول» ولفظ «الاستواء» ليس بدعة ولا الكلام فيه، فقد تكلم فيه الصحابة والتابعون، وإنما البدعة السؤال عن الكيفية. (١٤٩/٥)

٨٨ اعلم أن **الأرض قد اتفقوا على أنها كروية الشكل**، وهي في الماء المحيط بأكثرها، إذ اليابس السدس وزيادة بقليل، والماء أيضًا مقبب من كل جانب للأرض، والماء الذي فوقها بينه وبين السماء كما بيننا وبينها مما يلي رؤوسنا، وليس تحت وجه الأرض إلا وسطها، ونهاية التحت المركز، فلا يكون لنا جهة بينة إلا جهتان: العلو والسفل، وإنما تختلف الجهات باختلاف الإنسان.
فعلو الأرض وجهها من كل جانب، وأسفلها ما تحت وجهها، ونهاية المركز هو الذي يسمى محط الأثقال، فمن وجه الأرض والماء من كل وجهة إلى المركز يكون هبوطًا، ومنه إلى وجهها صعودًا. وإذا كانت سماء الدنيا فوق الأرض محيطة

بها؛ فالثانية كروية وكذا الباقي. والكرسي فوق الأفلاك كلها والعرش فوق الكرسي. ونسبة الأفلاك وما فيها بالنسبة إلى الكرسي كحلقة في فلاة، والجملة بالنسبة إلى العرش كحلقة في فلاة. **والأفلاك مستديرة بالكتاب والسُّنَّة والإجماع**، فإن لفظ «الفلك» يدل على الاستدارة. (٥/ ١٥٠)

٨٩ **قاعدة عظيمة في إثبات علوه تعالى**: وهو واجب بالعقل الصريح والفطرة الإنسانية الصحيحة. وهو أن يقال: كان الله ولا شيء معه ثم خلق العالم، فلا يخلو: **إما** أن يكون خلقه في نفسه وانفصل عنه، وهذا محال ـ تعالى الله عن مماسة الأقذار وغيرها ـ. **وإما** أن يكون خلقه خارجًا عنه ثم دخل فيه، وهذا محال أيضًا ـ تعالى أن يحل في خلقه ـ. **وهاتان لا نزاع فيهما بين أحد من المسلمين. وإما** أن يكون خلقه خارجًا عن نفسه الكريمة، ولم يحل فيه، فهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره ولا يليق بالله إلا هو. وهذه القاعدة للإمام أحمد من حججه على الجهمية في زمن المحنة. (٥/ ١٥٢)

٩٠ قام عبد الله بن عمر ـ وهو من أصاغر الصحابة ـ في تعلم البقرة ثماني سنين، وإنما ذلك لأجل الفهم والمعرفة. (٥/ ١٥٦)

٩١ إن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن المنزل عليهم لفظًا ومعنى؛ بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد، فإنه قد علم أنه من قرأ كتابًا في الطب أو الحساب أو النحو أو الفقه، أو غير ذلك، فإنه لا بد أن يكون راغبًا في فهمه وتصور معانيه، فكيف بمن قرؤوا كتاب الله تعالى المنزل إليهم الذي به هداهم الله، وبه عرفهم الحق والباطل والخير والشر والهدى والضلال والرشاد والغي؟! فمن المعلوم أن رغبتهم في فهمه وتصور معانيه أعظم الرغبات؛ بل إذا سمع المتعلم من العالم حديثًا فإنه يرغب في فهمه، فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه؛ بل ومن المعلوم أن رغبة الرسول ﷺ في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه، فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود؛ إذ اللفظ إنما يراد للمعنى. (٥/ ١٥٧)

٩٢ الاختلاف الثابت عن الصحابة؛ بل وعن أئمة التابعين في القرآن أكثره لا يخرج عن وجوه: **أحدها**: أن يعبر كل منهم عن معنى الاسم بعبارة غير عبارة

صاحبه؛ فالمسمى واحد، وكل اسم يدل على معنى لا يدل عليه الاسم الآخر، مع أن كلاهما حق؛ بمنزلة تسمية الله تعالى بأسمائه الحسنى. (٥/ ١٦٠)

٩٣ **الوجه الثاني**: أن يذكر كل منهم من تفسير الاسم بعض أنواعه أو أعيانه على سبيل التمثيل للمخاطب، لا على سبيل الحصر والإحاطة، كما لو سأل أعجمي عن معنى لفظ «الخبز» فأُرَى رغيفًا، وقيل: هذا هو. فذاك مثال للخبز وإشارة إلى جنسه، لا إلى ذلك الرغيف خاصة. (٥/ ١٦١)

٩٤ **الوجه الثالث**: أن يذكر أحدهم لنزول الآية سببًا، ويذكر الآخر سببًا آخر لا ينافي الأول، ومن الممكن نزولها لأجل السببين جميعًا، أو نزولها مرتين؛ مرة لهذا ومرة لهذا. وأما ما صح عن السلف أنهم اختلفوا فيه اختلاف تناقض فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم يختلفوا فيه، كما أن تنازعهم في بعض مسائل السُّنَّة: كبعض مسائل الصلاة والزكاة والصيام والحج والفرائض والطلاق ونحو ذلك، لا يمنع أن يكون أصل هذه السنن مأخوذًا عن النبي ﷺ، وجملها منقولة عنه بالتواتر. (٥/ ١٦٢)

٩٥ **وجوب إثبات العلو لله تعالى ونحوه يتبين من وجوه: أحدها** أن يقال: إن القرآن والسنن المستفيضة المتواترة وغير المتواترة، وكلام السابقين والتابعين وسائر القرون الثلاثة، مملوء بما فيه إثبات العلو لله تعالى على عرشه، بأنواع من الدلالات، ووجوه من الصفات، وأصناف من العبارات: **تارة** يخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش. وقد ذكر الاستواء على العرش في سبعة مواضع. **وتارة** يخبر بعروج الأشياء وصعودها وارتفاعها إليه كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨]. ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]. ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠]. وتارة يخبر بنزولها منه أو من عنده كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [الأنعام: ١١٤]. ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. (٥/ ١٦٤)

٩٦ معلوم باتفاق العقلاء: **أن المخاطب المُبين إذا تكلم بمجاز، فلا بد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي**. فإذا كان الرسول المبلغ المبين، الذي بيَّن للناس ما نزل إليهم، يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه؛

كان/عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يرد؛ لا سيما إذا كان باطلًا لا يجوز اعتقاده في الله، فإن عليه أن ينهاهم عن أن يعتقدوا في الله ما لا يجوز اعتقاده، إذا كان ذلك مخوفًا عليهم. (٥/ ١٦٧ ـ ١٦٨)

٩٧ أما المتفلسفة والقرامطة فيقولون: إن الرسل كلموا الخلق بخلاف ما هو الحق، وأظهروا لهم خلاف ما يبطنون. وربما يقولون: إنهم كذبوا لأجل مصلحة العامة. (٥/ ١٦٨)

٩٨ هذا مع ما فيه من الزندقة البينة والكفر الواضح: قول متناقض في نفسه، فإنه يقال: لو كان الأمر كما تقولون، والرسل من جنس رؤسائكم؛/لكان خواص الرسل يطلعون على ذلك. ولكانوا يطلعون خواصهم على هذا الأمر، فكان يكون النفي مذهب خاصة الأمة وأكملها عقلًا وعلمًا ومعرفة. والأمر بالعكس. (٥/ ١٦٨ ـ ١٦٩)

٩٩ حديث جراب أبي هريرة لما قال: «حفظت عن رسول الله ﷺ جرابين: أما أحدهما فبثثته فيكم، وأما الآخر فلو بثثته لقطعتم هذا البلعوم». فإن هذا حديث صحيح، لكنه مجمل. وقد جاء مفسرًا: أن الجراب الآخر كان فيه حديث الملاحم والفتن، ولو قدر أن فيه ما يتعلق بالصفات فليس فيه ما يدل على النفي؛ بل الثابت المحفوظ من أحاديث أبي هريرة: كحديث إتيانه يوم القيامة، وحديث النزول والضحك، وأمثال ذلك كلها على الإثبات، ولم ينقل عن أبي هريرة حرف واحد من جنس قول النفاة. (٥/ ١٧٠)

١٠٠ فرعون هو إمام النفاة، ولهذا صرح محققو النفاة بأنهم على قوله، كما يصرح به الاتحادية من الجهمية النفاة؛ إذ هو أنكر العلو، وكذب موسى فيه، وأنكر تكليم الله لموسى. (٥/ ١٧٢)

١٠١ **الوجه الثاني**: في تبيين وجوب الإقرار بالإثبات، وعلو الله على السمٰوات، أن يقال: من المعلوم أن الله تعالى أكمل الدين وأتم النعمة، وأن الله أنزل الكتاب تبيانًا لكل شيء، وأن معرفة ما يستحقه الله وما ينزه عنه، هو من أجلِّ أمور الدين وأعظم أصوله، وأن بيان هذا وتفصيله أولى من كل شيء. فكيف يجوز أن يكون هذا الباب لم يبيِّنه الرسول ﷺ ولم يفصله، ولم يعلم أمته ما يقولون في هذا الباب؟! وكيف يكون الدين قد كمل، وقد تركوا على الطريقة البيضاء، وهم لا يدرون بماذا يعرفون ربهم؛ أبما تقوله النفاة، أو بأقوال أهل الإثبات؟! (٥/ ١٧٤)

١٠٢ **الوجه الثالث**: أن يقال: كل من فيه أدنى محبة للعلم أو أدنى محبة للعبادة، لا بد أن يخطر بقلبه هذا الباب، ويقصد فيه الحق ومعرفة الخطأ من الصواب، فلا يتصور أن يكون الصحابة والتابعون كلهم كانوا معرضين عن هذا، لا يسألون عنه، ولا يشتاقون إلى معرفته، ولا تطلب قلوبهم الحق، وهم ليلًا ونهارًا يتوجهون بقلوبهم إليه، ويدعونه تضرعًا وخيفة ورغبًا ورهبًا. والقلوب مجبولة مفطورة على طلب العلم بهذا ومعرفة الحق فيه، وهي مشتاقة إليه أكثر من شوقها إلى كثير من الأمور، ومع الإرادة الجازمة والقدرة يجب حصول/ المراد. وهم قادرون على سؤال الرسول ﷺ وسؤال بعضهم بعضًا. وقد سألوه عما هو دون هذا؛ سألوه: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فأجابهم. وسأله أبو رزين: «أيضحك ربنا؟ فقال: «نعم». فقال: لن نعدم من رب يضحك خيرًا». (٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥)

١٠٣ قد علم بالاضطرار أن الرسول ﷺ وأصحابه لم يتكلموا بمذهب النفاة. فعلم أنه ليس بواجب ولا مستحب؛ بل علم أنه ليس من التوحيد الذي شرعه الله تعالى لعباده. (٥/ ١٧٧)

١٠٤ «زدني فيك تحيرًا» كذب باتفاق أهل العلم. (٥/ ١٧٩)

١٠٥ قال رجل لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمٰن؛ قد خفت الله من كثرة ما أدعو على الجهمية. قال: «لا تخف، فإنهم يزعمون أن إلٰهك الذي في السماء ليس بشيء». (١/ ١٨٤)

١٠٦ كل كمال حصل للمخلوق فهو من الرب ﷻ وله المثل الأعلى، **فكل كمال حصل للمخلوق فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق أن ينزه عنه**، ولهذا كان الله المثل الأعلى، فإنه لا يقاس بخلقه ولا يمثل بهم ولا تضرب له الأمثال. فلا يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل بمثل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده بل: ﴿وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الروم: ٢٧]. (٥/ ٢٠١)

١٠٧ الجاهل يظن أن اسم «الحقيقة» إنما يتناول المخلوق وحده، وهذا ضلال معلوم الفساد بالضرورة في العقول والشرائع واللغات، فإنه من المعلوم بالضرورة أن بين كل موجودين قدرًا مشتركًا، وقدرًا مميزًا، والدال على ما به الاشتراك وحده لا يستلزم ما به الامتياز. ومعلوم بالضرورة من دين المسلمين أن الله مستحق للأسماء الحسنى، وقد سمى بعض عباده ببعض تلك الأسماء، كما سمى العبد: سميعًا بصيرًا

وحيًّا وعليمًا وحكيمًا ورؤوفًا رحيمًا وملكًا وعزيزًا ومؤمنًا وكريمًا وغير ذلك. مع العلم بأن **الاتفاق في الاسم لا يوجب مماثلة الخالق بالمخلوق، وإنما يوجب الدلالة على أن بين المسميين قدرًا مشتركًا فقط، مع أن المميز الفارق أعظم من المشترك الجامع**. (٥/ ٢٠٢)

١٠٨ المطلق بشرط الإطلاق: فقد اتفق هؤلاء[1] وغيرهم على أنه ليس بموجود في الخارج، وأن على تقدير ثبوته عن أفلاطون وأتباعه: هو قول باطل ضرورة. وأما المطلق لا بشرط: فقد يظن أنه في الخارج، وأنه جزء من المعين وهذا غلط؛ بل ليس في الخارج إلا المعينات، وليس في الخارج مطلق. (٥/ ٢٠٤)

١٠٩ **يمتنع تحقق ذات من الذوات عريَّة عن جميع الصفات.** (٥/ ٢٠٦)

١١٠ **الحقائق التي في الآخرة ليست مماثلة لهذه الحقائق التي في الدنيا، وإن كانت مشابهة لها من بعض الوجوه**، والاسم يتناولها حقيقة. (٥/ ٢٠٨)

١١١ العلم بانقسام الوجود إلى قديم ومحدث وأمثال ذلك؛ علم ضروري، فالقادح سوفسطائي. (٥/ ٢١٠)

١١٢ من ظن أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلًا للمخلوقين، وأن صفاته مماثلة لصفاتهم؛ كان من أجهل الناس، وكان أول كلامه سفسطة وآخره زندقة؛ لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد. ومن فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز؛ كان متناقضًا في قوله، متهافتًا في مذهبه، مشابهًا لمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض. وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور تبين له: أن **مذهب السلف والأئمة/ في غاية الاستقامة والسداد والصحة والاطراد، وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح**، وأن من خالفه كان مع تناقض قوله المختلف الذي يؤفك عنه من أفك، خارجًا عن موجب العقل والسمع، مخالفًا للفطرة والسمع. والله يتم نعمته علينا وعلى سائر إخواننا المسلمين المؤمنين، ويجمع لنا ولهم خير الدنيا والآخرة. (٥/ ٢١٢ - ٢١٣)

١١٣ قال بعضهم: قد قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ

---

(١) أرسطو وابن سينا ونحوهم.

عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فقد ذمَّ الله من اتخذ إلٰهًا جسدًا، والجسد هو الجسم، فيكون الله قد ذم من اتخذ إلٰهًا هو جسم. وإثبات هذه الصفات يستلزم أن يكون جسمًا، وهذا منتف بهذا الدليل الشرعي. فهذا خلاصة ما يقوله من يزعم أنه يعتمد في ذلك على الشرع، فيقال له: هذا باطل من وجوه: **أحدها**: أن هذا إذا دل إنما يدل على نفي أن يكون جسدًا، لا على نفي أن يكون جسمًا. والجسم في اصطلاح هؤلاء نفاة الصفات أعم من الجسد؛ فإن الجسم ينقسم عندهم إلى كثيف ولطيف، بخلاف الجسد. (٥/ ٢١٣)

١١٤ **الوجه الثاني** ـ في بيان بطلان ما ذكر من الاستدلال أن يقال ـ: إن الله سبحانه منزه أن يكون من جنس شيء من المخلوقات؛ لا أجساد الآدميين، ولا أرواحهم، ولا غير ذلك من المخلوقات، فإنه لو كان من جنس شيء من ذلك بحيث تكون حقيقته كحقيقته؛ للزم أن يجوز على كلٍّ منهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، وهذا ممتنع؛ لأنه يستلزم أن يكون القديم الواجب الوجود بنفسه، غير قديم واجب الوجود بنفسه، وأن يكون المخلوق الذي يمتنع غناه غنيًّا يمتنع افتقاره إلى الخالق، وأمثال ذلك من الأمور المتناقضة. والله تعالى نزه نفسه أن يكون له كفؤ، أو مثل، أو سميّ، أو ندّ، فهذه الأدلة الشرعية والعقلية يعلم بها تنزه الله تعالى أن يكون من جنس أجساد الآدميين، أو غيرها من المخلوقات. لكن المستدل على ذلك بقوله: / ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾. استدل بحجة ضعيفة، فإن الجسد وإن كان قد قال الجوهري وغيره: «إن الجسد هو البدن». يقال: منه تجسد، كما يقال: من الجسم تجسم، والجسد أيضًا الزعفران ونحوه من الصبغ، وهو الدم أيضًا. (٥/ ٢١٧ ـ ٢١٨)

١١٥ **الوجه الثالث**: وهو أنه سبحانه قال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ فلم يذكر فيما عابه به كونه ذا جسد، ولكن ذكر فيما عابه به: ﴿أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ ولو كان مجرد كونه ذا بدن عيبًا ونقصًا لذكر ذلك. فعلم أن الآية تدل على نقص حجة من يحتج بها على أن كون الشيء ذا بدن عيبًا ونقصًا. (٥/ ٢٢٠)

١١٦ السجود غاية الخضوع والذل من العبد، وغاية تسفيله وتواضعه بأشرف شيء فيه لله وهو وجهه، بأن يضعه على التراب؛ فناسب في غاية سفوله أن يصف

ربه بأنه الأعلى. **والأعلى أبلغ من العلي**، فإن العبد ليس له من نفسه شيء، هو باعتبار نفسه عدم محض، وليس له من الكبرياء والعظمة نصيب. (٥/ ٢٣٧)

١١٧ سبحانه بر جواد محسن، يعطي العبد ما يناسبه، فكلما عظم فقره إليه كان أغنى، وكلما عظم ذله له كان أعز. فإن النفس ـ لما فيها من أهوائها المتنوعة وتسويل الشيطان لها ـ تبعد عن الله حتى تصير ملعونة بعيدة من الرحمة. «واللعنة»: هي البعد. ومن أعظم ذنوبها إرادة العلو في الأرض، والسجود فيه غاية سفولها. (٥/ ٢٣٨)

١١٨ الناس في آخر الليل يكون في قلوبهم من التوجه والتقرب والرقة ما لا يوجد في غير ذلك الوقت، وهذا مناسب لنزوله إلى السماء الدنيا، وقوله: «هل من داعٍ؟ هل من سائل؟ هل من تائب؟». (٥/ ٢٤١)

١١٩ قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ [الحديد: ٣] ضمن معنى العالي، كما قال: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]. ويقال: ظهر الخطيب على المنبر. وظاهر الثوب أعلاه؛ بخلاف بطانته. وكذلك ظاهر البيت أعلاه، وظاهر القول: ما ظهر منه وبان، وظاهر الإنسان خلاف باطنه. فكلما علا الشيء ظهر؛ ولهذا قال: «أنت الظاهر فليس فوقك شيء». فأثبت الظهور، وجعل موجب الظهور أنه ليس فوقه شيء، ولم يقل ليس شيء أبين منك ولا أعرف. (٥/ ٢٤٤)

١٢٠ بهذا تبين خطأ من فسر «الظاهر» بأنه المعروف، كما يقوله من يقول: الظاهر بالدليل الباطن بالحجاب. كما في كلام أبي الفرج وغيره، فلم يذكر مراد الله ورسوله، وإن كان الذي ذكره له معنى صحيح. (٥/ ٢٤٤)

١٢١ **أما قرب الرب من قلوب المؤمنين، وقرب قلوبهم منه**، فهذا أمر معروف لا يجهل، فإن القلوب تصعد إليه على قدر ما فيها من الإيمان والمعرفة والذكر والخشية والتوكل، **وهذا متفق عليه بين الناس كلهم**. (٥/ ٢٤٩)

١٢٢ من رأى الله ﷻ في المنام فإنه يراه في صورة من الصور بحسب حال الرائي، إن كان صالحًا رآه في صورة حسنة، ولهذا رآه النبي ﷺ في أحسن صورة. (٥/ ٢٥١)

١٢٣ **صاحب المحبة والذكر والتأله يحصل له من حضور الرب في قلبه وأنسه به، ما لا يحصل لمن ليس مثله.** (٥/ ٢٥٣)

١٢٤ لو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه نبيّه ﷺ لم تدخل أمته الجنة، فإنهم أو أكثرهم لا يستطيعون هذه المعرفة؛ بل يدخلونها/ وتكون منازلهم

متفاضلة بحسب إيمانهم ومعرفتهم، وإذا كان الرجل قد حصل له إيمان يعرف الله به وأتى آخر بأكثر من ذلك عجز عنه لم يحمل ما لا يطيق، وإن كان يحصل له بذلك فتنة لم يحدث بحديث يكون له فيه فتنة. فهذا أصل عظيم في تعليم الناس ومخاطبتهم بالخطاب العام بالنصوص التي اشتركوا في سماعها؛ كالقرآن والحديث المشهور وهم مختلفون في معنى ذلك. (٥/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)

حكاية مناظرة في الجهة والتحيز

١٢٥ **لا يجوز معارضة الضروريات بالنظريات**[1]. فإن قيل: فهب أنه لا يجوز في المقدمات الضرورية أن تمانع، ولا أن تعارض بالنظريات؛ فإذا ادعى المستدل على أن المقدمة ضرورية، فهل يكون قوله حجة على مناظره؟ قيل: ليس مجرد دعواه الضرورية حجة على خصمه، لكن من علم أن القضية ضرورية فقد حصل له العلم بذلك، وهو لا يكابر نفسه. وسواء علمها غيره أو لم يعلمها، وسواء سلمها له أو نازعه فيها، فما علمه هو ضرورة لا يمكنه أن يشك فيه. (٥/ ٢٧٠)

١٢٦ إن جماهير الخلائق؛ من مثبتة علو الله على خلقه ومن نفاة ذلك، على اختلاف أصنافهم يقولون بإثبات هذا التقسيم والحصر، وهو: أن الشيء: **إما** أن يكون مباينًا لغيره، **وإما** أن يكون محايثًا مداخلًا، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر. ويقولون: إن هذا معلوم بالضرورة. قال النفاة: لا نسلم أن هذه القضية/ ضرورية، بدليل أنا نعقل الإنسانية المشتركة بين الأناسي وغيرها من الكليات المعقولة وغيرها، وليست داخل العالم ولا خارجه. وأيضًا فإن أرسطو وأتباعه من الفلاسفة وطائفة من أهل الكلام، أثبتوا أن النفس الناطقة كذلك، والعقول والنفوس، ولم يكونوا قائلين بما يعلم فساده بالضرورة. وأيضًا فإن العقل الصريح يعلم تقسيم الشيء إلى مباين ومحايث، وما ليس بمباين ولا محايث، وتقسيمه إلى داخل وخارج، وما ليس بداخل ولا خارج، وتقسيمه إلى متحيز وقائم بالمتحيز، وما ليس بمتحيز ولا قائم

(١) صورة ما طلب منه أن يعتقد نفي الجهة عن الله والتحيز؛ وأن لا يقول: إن كلام الله حرف وصوت قائم؛ بل إن هو معنى قائم بذاته؛ وأنه سبحانه وتعالى لا يشار إليه بالأصابع إشارة حسية، ويطلب منه أن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلي البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها (٥/ ٢٦٤).

بمتحيز. ولا يعلم فساد هذا التقسيم بالاضطرار، كما يعلم أن الواحد نصف الاثنين. (٥/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)

١٢٧ إن أهل الكلام والنظر يطلقون المباينة بإزاء ثلاثة معانٍ؛ بل أربعة. **أحدها**: المباينة المقابلة للمماثلة والمشابهة والمقاربة. **والثاني**: المباينة المقابلة للمحايثة والمجامعة والمداخلة والمخارجة والمخالطة. **والثالث**: المباينة المقابلة للمماسة والملاصقة، فهذه المباينة أخص من التي قبلها، فإن ما باين الشيء فلم يداخله قد يكون مماسًّا له متصلًا به، وقد يكون منفصلًا عنه غير مجاور له، هذه المباينة الثالثة، ومقابلها تستعمل فيما يقوم بنفسه خاصة؛ كالأجسام، فيقال: هذه العين **إما** أن تكون مماسة لهذه، وإما أن تكون مباينة. **وأما** المباينة التي قبلها وما يقابلها فإنها تعم ما يقوم بنفسه وما يقوم بغيره، والعرض القائم بنفسه ليس مباينًا له. ولا يقال: إنه مماس له. فيقال: هذا اللون **إما** أن يكون مباينًا لهذه العين، أو لهذا الطعم. **وإما** أن يكون محايثًا له مجامعًا مداخلًا، ونحو ذلك من العبارات، وإن استعمل مستعمل لفظ المماسة والملاصقة في قيام الصفة بموصوفها كان ذلك نزاعًا لفظيًّا. وأما **النوع الأول**: فكما يروى عن الحسن البصري أنه قال: «رأيناهم متقاربين في العافية، فإذا جاء البلاء تباينوا تباينًا عظيمًا»؛ أي: تفاضلوا وتفاوتوا. ويقال: هذا قد بان عن نظرائه؛ أي: خرج عن مماثلتهم ومشابهتهم ومقاربتهم بما امتاز به من الفضائل. ويقال: بين هذا وهذا بون بعيد، وبين بعيد./ **والنوع الثاني**: كقول عبد الله بن المبارك لما قيل له: بماذا نعرف ربنا قال: «بأنه فوق سمٰواته على عرشه بائن من خلقه». (٥/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)

١٢٨ قد يقول بعض النفاة: أنا أريد بالمباينة عدم المحايثة والمداخلة فقط، من غير أن أدخل في ذلك معنى الخروج. وقد يوصف المعدوم بمثل هذه المباينة فيقول: إن المعدوم مباين للموجود بهذا الاعتبار. وهذا **معنى رابع** من معاني المباينة. (٥/ ٢٨٠)

١٢٩ إن النفاة ليس لهم دليل واحد اتفقوا على/ مقدماته؛ بل كل طائفة تقدح في دليل الأخرى. (٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)

١٣٠ **الألفاظ نوعان: لفظ** ورد في الكتاب والسُّنَّة أو الإجماع، فهذا اللفظ يجب القول بموجبه، سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه؛ لأن الرسول ﷺ لا يقول إلا حقًّا، والأمة لا تجتمع على ضلالة./ **والثاني**: لفظ لم يرد به دليل شرعي؛ كهذه الألفاظ

التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة، هذا يقول: هو متحيز. وهذا يقول: ليس بمتحيز. وهذا يقول: هو في جهة. وهذا يقول: ليس هو في جهة. وهذا يقول: هو جسم أو جوهر. وهذا يقول: ليس بجسم ولا جوهر. **فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفي ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك، فإن بين أنه أثبت حقًّا أثبته، وإن أثبت باطلًا رده، وإن نفى باطلًا نفاه، وإن نفى حقًّا لم ينفه.** وكثير من هؤلاء يجمعون في هذه الأسماء بين الحق والباطل في النفي والإثبات. (٥/٢٩٨ ـ ٢٩٩)

١٣١ هذه الأمور[(١)] مستلزمة لتكذيب الرسول فيما أثبته لربه وأخبر به عنه، وهو كفر أيضًا؛ لكن **ليس كل من تكلم بالكفر يكفر، حتى تقوم عليه الحجة المثبتة لكفره، فإذا قامت عليه الحجة كُفِّر حينئذٍ**؛ بل نفي هذه الأمور مستلزم للتكفير للرسول فيما أثبته لربه وأخبر به عنه؛ بل نفي للصانع وتعطيل له في الحقيقة. وإذا كان نفي هذه الأشياء مستلزمًا للكفر بهذا الاعتبار، وقد نفاها طوائف كثيرة من أهل الإيمان، **فلازم المذهب ليس بمذهب؛ إلا أن يستلزمه صاحب المذهب**. فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظًا أو يثبتونها؛ بل ينفون معاني أو يثبتونها، ويكون ذلك مستلزمًا لأمور هي كفر، وهم لا يعلمون بالملازمة؛ بل يتناقضون. وما أكثر تناقض الناس لا سيما في هذا الباب، **وليس التناقض كفرًا**. (٥/٣٠٦)

١٣٢ **ليس كل من فُتن يكون كافرًا.** (٥/٣٠٦)

فصل: في كلام أحمد في الرد على الجهمية

١٣٣ معنى قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]. يقول: هو إلٰه مَن في السمٰوات وإلٰه مَن في الأرض، وهو الله على العرش، وقد أحاط علمه بما دون العرش، لا يخلو من علم الله مكان، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان، وذلك قوله: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق]. (٥/٣١١)

١٣٤ ما تأول الجهمية من قول الله ﷻ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]. فقالوا: إن الله ﷻ معنا وفينا. قلنا: لم قطعتم الخبر من

(١) نفي علو الله ومباينته لخلقه.

قوله؟ إن الله يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾؛ يعني: بعلمه فيهم ﴿أَيْنَ مَا كَانُواْ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ [المجادلة]. ففتح الخبر بعلمه وختمه بعلمه. ويقال للجهمي: إن الله إذا كان معنا بعظمة نفسه: هل يغفر الله لكم فيما بينه وبين خلقه؟ فإن قال: نعم، فقد زعم أن الله تعالى مباين خلقه، وأن خلقه دونه. وإن قال: لا؛ كفر. قال[1]: وإذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أنه في كل مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، فقل له: أليس الله كان ولا شيء؟/ فيقول: نعم. فقل له: حين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجًا عن نفسه؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل: واحد منها: **إن زعم** أن الله خلق الخلق في نفسه، قد كفر حين زعم أنه خلق الجن والإنس والشياطين في نفسه. **وإن قال**: خلقهم خارجًا من نفسه ثم دخل فيهم: كان هذا أيضًا كفرًا حين زعم أنه دخل في مكان رجس وقذر رديء. **وإن قال**: خلقهم خارجًا عن نفسه، ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله أجمع، وهو قول أهل السُّنَّة. (٥/ ٣١٢ ـ ٣١٣)

١٣٥ لا رأينا أحدًا إذا دعاه إلا رافعًا يده إلى السماء، ولا وجدنا أحدًا غير الجهمية يسأل عن ربه، فيقول: في كل مكان كما يقولون، وهم يدعون أنهم أفضل الناس كلهم، فتاهت العقول وسقطت الأخبار، واهتدى جهم ورجلان معه، نعوذ بالله من مضلات الفتن. (٥/ ٣٢٠)

فصل: السؤال عن حديث النزول

١٣٦ لفظ «التركيب» مجمل يدخل عند هؤلاء فيه اتصاف الموصوف بصفاته اللازمة له، وليس هذا هو المعقول من لفظ التركيب، وهؤلاء أحدثوا اصطلاحًا لهم في لفظ التركيب لم يسبقهم إليه أحد من أهل اللغة، ولا من طوائف أهل العلم، فجعلوا لفظ التركيب يتناول خمسة أنواع: **أحدها**: التركيب من الوجود والماهية؛ لظنهم أن وجود كل ممكن في الخارج غير ماهيته، ومتى أريد بجزء الماهية الداخل فيها يدخل في هذا المتصور ويلازمها الخارج عنها ما يلزم هذا التصور. وهذان المعنيان هما ما يدل عليه اللفظ. **والثاني**: التركيب من الجنس والفصل؛ كقولهم:

(١) الإمام أحمد في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة».

إن الإنسان مركب من الحيوانية والناطقية، وقد يضمون إلى ذلك التركيب من المعنى العام والخاص، يسمى تركيبًا من جنس وفصل، أو من خاصة وعرض عام. **الثالث**: التركيب من الذات والصفات؛ كمسمى الحي العالم القادر./ وتركيب الجسم[١] من أجزائه الحسية عند من يقول: إنه مركب من الجواهر المفردة. أو[٢] تركيبه من الجزأين العقليين، عند من يقول: إنه مركب من المادة والصورة. وأما التركيب الأول والثاني فنازعهم جمهور العقلاء في ثبوتهما في الخارج، ويقولون: ليس في الخارج تركيب بهذا الاعتبار. والتركيب الرابع والخامس: فيه نزاع مشهور بين العقلاء منهم من يثبت في الجسم أحد التركيبين، ومنهم من يقول: ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا. وأما **الرابع**[٣]: فيوافقهم على ثبوته جماهير العقلاء، ما أعلم من ينازعهم فيه نزاعا معنويًّا، لكن حكي عن طائفة من أهل النظر؛ كعبد الرحمٰن بن كيسان الأصم وغيره، أنهم نفوا الأعراض ولم يثبتوا الأعراض زائدة على الجسم، ونفوا كون الحركة زائدة على الجسم. وخالفهم الأكثرون في ذلك. وهذا ـ والله أعلم ـ نزاع لفظي: وهو أن مسمى الجسم هل يتناول الجسم بأعراضه أم تكون الأعراض زائدة على مسمى الجسم؟ وإلا فعاقل لا ينكر وجود الطعم واللون والرائحة والحركة وغير ذلك من الصفات القائمة بالموصوفات. (٥/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)

١٣٧ **في مسائل الصفات ثلاثة أمور: أحدها**: الخبر عنه بأنه حي عليم قدير، فهذا متفق على إثباته، وهذا يسمى الحكم. **والثاني**: أن هذه معان قائمة بذاته، وهذا أيضًا أثبته مثبتة الصفات السلف والأئمة والمنتسبون إلى السُّنَّة من عامة الطوائف. **والثالث**: الأحوال، وهو العالِمية والقادِرية، وهذه قد تنازع فيها مثبتو الصفات ونفاتها؛ فأبو هاشم وأتباعه يثبتون الأحوال دون الصفات، والقاضي أبو بكر وأتباعه يثبتون الأحوال والصفات، وأكثر الجهمية والمعتزلة ينفون الأحوال والصفات. وأما جماهير أهل السُّنَّة فيثبتون الصفات دون الأحوال. (٥/ ٣٣٩)

١٣٨ **صحيح المنطق لم ينتفعوا به في معرفة الله، وباطل المنطق أوقعهم في غاية الكذب والجهل بالله.** (٥/ ٣٤٤)

---

(١) هذا الرابع. (٢) هذا الخامس.

(٣) لعله: «الثالث» فقد سبق ذكر بقية الأقسام الخمسة عداه.

١٣٩ قال ابن مسعود وابن عباس والحسن وسعيد بن جبير وخلق من السلف: «الصمد: الذي لا جوف له». وقال آخرون: «هو السيد الذي كمل في سؤدده»، وكلا القولين حق. (٥/ ٣٥٣)

١٤٠ القائلون بأنه يخلو منه العرش طائفة قليلة من أهل الحديث. وجمهورهم على أنه لا يخلو منه العرش، وهو المأثور عن الأئمة المعروفين بالسُّنَّة، ولم ينقل عن أحد منهم بإسناد صحيح ولا ضعيف أن العرش يخلو منه، وما ذكره عبد الرحمٰن من تضعيف تلك الرواية عن إسحاق، فقد ذكرنا الرواية الأخرى الثابتة التي رواها ابن بطة وغيره، وذكرنا أيضًا اللفظ الثابت عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد؛ رواه الخلال وغيره. وأما رسالة أحمد بن حنبل إلى مسدد بن مسرهد، فهي مشهورة عند أهل الحديث والسُّنَّة من أصحاب أحمد وغيرهم، تلقوها بالقبول. وقد ذكرها أبو عبد الله بن بطة في كتاب «الإبانة» واعتمد عليها غير واحد كالقاضي أبي يعلى، وكتبها بخطه. (٥/ ٣٩٦)

١٤١ ما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية: أن أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» و«قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمٰن» و«إني أجد نفس الرحمٰن من قبل اليمن» فهذه الحكاية كذب على أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه. وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول، لا يعرف لا علمه بما قال، ولا صدقه فيما قال. (٥/ ٣٩٨)

١٤٢ وقع النزاع بين أصحابه[1]: هل اختلف اجتهاده في تأويل المجيء والإتيان والنزول ونحو ذلك؟ لأن حنبلًا نقل عنه في «المحنة» أنهم لما احتجوا عليه بقول النبي ﷺ: «تجيء البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف» ونحو ذلك من الحديث الذي فيه إتيان القرآن ومجيئه. وقالوا له: لا يوصف بالإتيان والمجيء إلا مخلوق؛ فعارضهم أحمد بقوله ـ وأحمد وغيره من أئمة السُّنَّة فسروا هذا الحديث ـ: بأن المراد به مجيء ثواب البقرة وآل عمران، كما ذكر مثل ذلك من مجيء الأعمال في القبر وفي القيامة، والمراد منه ثواب الأعمال. (٥/ ٣٩٨)

---

(١) أصحاب أحمد.

١٤٣ لم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في «المحنة» كعبد الله بن أحمد وصالح بن أحمد والمروذي وغيره، فاختلف أصحاب أحمد في ذلك. **فمنهم من قال**: غلط حنبل لم يقل أحمد هذا. وقالوا: حنبل له غلطات معروفة وهذا منها، وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا./ **ومنهم من قال**: بل أحمد قال ذلك على سبيل الإلزام لهم. يقول: إذا كان أخبر عن نفسه بالمجيء والإتيان ولم يكن ذلك دليلًا على أنه مخلوق؛ بل تأولتم ذلك على أنه جاء أمره، فكذلك قولوا: جاء ثواب القرآن لا أنه نفسه هو الجائي، فإن التأويل هنا ألزم. فإن المراد هنا الإخبار بثواب قارئ القرآن، وثوابه عمل له لم يقصد به الإخبار عن نفس القرآن. فإذا كان الرب قد أخبر بمجيء نفسه، ثم تأولتم ذلك بأمره، فإذا أخبر بمجيء قراءة القرآن، فلأن تتأولوا ذلك بمجيء ثوابه بطريق الأولى والأحرى. وإذا قاله لهم على سبيل الإلزام، لم يلزم أن يكون موافقًا لهم عليه، وهو لا يحتاج إلى أن يلتزم هذا. (٥/٣٩٩ ـ ٤٠٠)

١٤٤ لا ريب أن المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية، ويبين أنه لا يقول: إن الرب يجيء ويأتي وينزل أمره؛ بل هو ينكر على من يقول ذلك. (٥/٤٠١)

١٤٥ **النزول منا يكون بمعنيين**: **أحدهما**: الانتقال من مكان إلى مكان؛ كنزولك من الجبل إلى الحضيض، ومن السطح إلى الدار. **والمعنى الآخر**: إقبالك إلى الشيء بالإرادة والنية. كذلك الهبوط والارتفاع والبلوغ والمصير وأشباه هذا من الكلام. (٥/٤٠٧)

١٤٦ نحو هذا قول رابعة العابدة العدوية قالت: «شغلوا قلوبهم عن الله بحب الدنيا، ولو تركوها لجالت في الملكوت ثم رجعت إليهم بطرف الفائدة». ولم ترد أن أبدانهم وقلوبهم تجول في السماء بالحلول؛ ولكن تجول هناك بالفكر والقصد والإقبال. (٥/٤٠٨)

١٤٧ **إن معرفة مراد الرسول ومراد الصحابة هو أصل العلم وينبوع الهدى**، وإلا فكثير ممن يذكر مذهب السلف ويحكيه لا يكون له خبرة بشيء من هذا الباب، كما يظنون أن مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها: أنه لا يفهم أحد معانيها؛ لا الرسول ولا غيره. (٥/٤١٣)

١٤٨ قد ذكر الله لفظ «الجسم» في موضعين من القرآن، في قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ

﴿تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ﴾ [المنافقون: ٤]. والجسم **قد يفسر** بالصفة القائمة بالمحل، وهو القدر والغِلَظ، كما يقال هذا: الثوب/له جسم، وهذا ليس له جسم؛ أي: له غلظ وضخامة؛ بخلاف هذا. **وقد يراد** بالجسم نفس الغلظ والضخم. وقد ادعى طوائف من أهل الكلام النفاة أن الجسم في اللغة هو المؤلف المركب، وأن استعمالهم لفظ «الجسم» في كل ما يشار إليه موافق للغة، قالوا: لأن كل ما يشار إليه فإنه يتميز منه شيء عن شيء، وكل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر المنفردة، التي كل واحد منها جزء لا يتجزأ ولا يتميز منه جانب عن جانب، أو من المادة والصورة اللذين هما جوهران عقليان، كما يقول ذلك بعض الفلاسفة. قالوا: وإذا كان هذا مركبًا مؤلفًا، فالجسم في لغة العرب هو المؤلف المركب، بدليل أنهم يقولون: رجل جسيم، وزيد أجسم من عمرو إذا كثر ذهابه في الجهات. وليس يقصدون بالمبالغة في قولهم: أجسم وجسيم إلا كثرة الأجزاء المنضمة والتأليف؛ لأنهم لا يقولون: أجسم فيمن كثرت علومه وقدره وسائر تصرفاته وصفاته غير الاجتماع، حتى إذا كثر الاجتماع فيه بتزايد أجزائه، قيل: أجسم ورجل جسيم. فدل ذلك على أن قولهم: جسم، مفيد للتأليف. فهذا أصل قول هؤلاء النفاة، وهو مبني على أصلين: سمعي لغوي، ونظري عقلي فطري. أما السمعي اللغوي فقولهم: إن أهل اللغة يطلقون لفظ الجسم على المركب،/واستدلوا عليه بقوله: هو أجسم إذا كان أغلظ وأكثر ذهابًا في الجهات، وأن هذا يقتضي أنهم اعتبروا كثرة الأجزاء. فيقال: أما **المقدمة الأولى** وهو: أن أهل اللغة يسمون كل ما كان له مقدار بحيث يكون أكبر من غيره، أو أصغر: جسمًا، فهذا لا يوجد في لغة العرب ألبتة، ولا يمكن أحد أن ينقل عنهم أنهم يسمون الهواء الذي بين السماء والأرض جسمًا، ولا يسمون روح الإنسان جسمًا؛ بل من المشهور أنهم يفرقون بين الجسم والروح، ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ﴾؛ يعني: أبدانهم دون أرواحهم الباطنة.

(٥/٤٢٠ ـ ٤٢٢)

١٤٩ **المقدمة الثانية**: أنه لو سلم ذلك فقولهم: إن هذا جسم يطلقونه عند تزايد الأجزاء؛ هو مبني على أن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة، وهذا لو قدر أنه صحيح فأهل اللغة لم يعتبروه، ولا قال أحد منهم ذلك، فعلم أنهم إنما لحظوا غلظه وكثافته. وأما كونهم اعتبروا كثرة الأجزاء وقلّتها، فهذا لا يتصوره/أكثر عقلاء بني

آدم؛ فضلًا عن أن ينقل عن أهل اللغة قاطبة أنهم أرادوا ذلك بقولهم: جَسيم وأجسم. والمعنى المشهور في اللغة لا يكون مسماه ما لا يفهمه إلا بعض الناس، وإثبات الجواهر المنفردة أمر خص به بعض الناس، فلا يكون مسمى الجسم في اللغة ما لا يعرفه إلا بعض الناس، وهو المركب من ذلك. وأما الأصل الثاني العقلي فقولهم: إن كل ما يشار إليه بأنه هنا أو هناك، فإنه مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة. وهذا بحث عقلي، وأكثر عقلاء بني آدم من أهل الكلام وغير أهل الكلام ينكرون أن يكون ذلك مركبًا من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة. (٥/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤)

١٥٠ قالوا[1]: فبهذا الدليل العقلي وأمثاله علمنا أنه ما أبدع شيئًا قائمًا بنفسه؛ لأنا نشهده من حلول الحوادث المشهودة؛ كالسحاب والمطر. وهؤلاء في معاد الأبدان يتكلمون فيه على هذا الأصل، **فمنهم من يقول**: يفرق الأجزاء ثم يجمعها. **وسنهم من يقول**: يعدمها ثم يعيدها. واضطربوا ههنا فيما إذا أكل حيوان حيوانًا فكيف يعاد؟ وادعى بعضهم: أن الله يعدم جميع أجزاء العالم. **ومنهم من يقول**: هذا ممكن لا نعلم ثبوته ولا انتفاءه. ثم المعاد عندهم يفتقر إلى أن يبتدئ هذه الجواهر، والجهم بن صفوان منهم يقول بعدمها بعد ذلك، ويقول بفناء الجنة والنار؛ لامتناع دوام الحوادث عنده في المستقبل كامتناع دوامها في الماضي، وأبو الهذيل العلاف يقول بعدم الحركات، وهؤلاء ينكرون استحالة الأجسام بعضها إلى بعض، أو انقلاب جنس إلى جنس؛ بل الجواهر عندهم متماثلة، والأجسام مركبة منها، وما ثم إلا تغيير التركيب فقط؛ لا انقلاب ولا استحالة. ولا ريب أن جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم على إنكار هذا، والأطباء والفقهاء ممن يقول باستحالة الأجسام بعضها إلى بعض كما هو موجود في كتبهم. والأجسام عندهم ليست متماثلة؛ بل الماء يخالف الهواء والهواء يخالف التراب وأبدان الناس تخالف النبات، ولهذا صارت النفاة إذا أثبت أحد شيئًا من الصفات كان ذلك مستلزمًا لأن يكون الموصوف عندهم جسمًا، وعندهم الأجسام متماثلة فصاروا يسمونه مشبهًا بهذه المقدمات التي تلزمهم مثل/ ما ألزموه لغيرهم، وهي متناقضة لا يتصور أن ينتظم منها قول صحيح،

(١) أهل الكلام.

وكلها مقدمات ممنوعة عند جماهير العقلاء، وفيها من تغيير اللغة والمعقول ما دخل بسبب هذه الأغاليط والشبهات، حتى يبقى الرجل حائرًا لا يهون عليه إبطال عقله ودينه، والخروج عن الإيمان والقرآن، فإن ذلك كله متطابق على إثبات الصفات.
(٥/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦)

١٥١ كره السلف والأئمة كالإمام أحمد وغيره أن ترد البدعة بالبدعة، فكان أحمد في مناظرته للجهمية لما ناظروه على أن القرآن مخلوق، وألزمه أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث أنه إذا كان غير مخلوق لزم أن يكون الله جسمًا، وهذا منتف، فلم يوافقه أحمد: لا على نفي ذلك، ولا على إثباته. (٥/ ٤٢٩)

١٥٢ **السلف كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله**، فلا يأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي والإثبات؛ بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول ﷺ. **والألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط**؛ بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك. (٥/ ٤٣٢)

١٥٣ معلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء ولا الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة أن الله جسم، أو أن الله ليس بجسم؛ بل النفي والإثبات بدعة في الشرع. (٥/ ٤٣٤)

١٥٤ حديث زاذان[1] مما اتفق السلف والخلف على روايته وتلقيه بالقبول.
(٥/ ٤٤٧)

١٥٥ روى الحافظ أبو محمد ابن أبي حاتم في «تفسيره»: حدثنا عبد الله بن سليمان ثنا الحسن، ثنا عامر عن الفرات، ثنا أسباط عن السدي: ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]. قال: «يتوفاها في منامها». قال: «فتلتقي روح الحي وروح الميت فيتذاكران ويتعارفان». قال: «فترجع روح الحي إلى جسده في الدنيا إلى بقية أجله في الدنيا». قال: «وتريد روح الميت أن ترجع إلى جسده فتحبس». وهذا **أحد القولين**، وهو أن قوله: ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [الزمر: ٤٢]. أريد بها أن من مات قبل ذلك لقي روح الحي. **والقول الثاني**: وعليه الأكثرون أن كلًّا من النفسين: الممسكة والمرسلة توفيتا وفاة النوم، وأما التي توفيت وفاة الموت فتلك

---

(١) حديث البراء الطويل في «المسند» عن روح المؤمن والكافر عن قبضها.

قسم ثالث، وهي التي قدمها بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]. وعلى هذا يدل الكتاب والسُّنَّة، فإن الله قال: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾. فذكر إمساك التي قضى عليها الموت من هذه الأنفس التي توفاها بالنوم، وأما التي/توفاها حين موتها فتلك لم يصفها بإمساك ولا إرسال، ولا ذكر في الآية التقاء الموتى بالنيام. والتحقيق أن الآية تتناول النوعين، فإن الله ذكر توفيتين: **توفي** الموت، **وتوفي** النوم، وذكر إمساك المتوفاة وإرسال الأخرى.
(٥/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)

١٥٦ من ظن أن ما يوصف به الرب ﷻ لا يكون إلا مثل ما توصف به أبدان بني آدم، فغلطه أعظم من غلط من ظن أن ما توصف به الروح مثل ما توصف به الأبدان./وأصل هذا أن قربه سبحانه ودنوه من بعض مخلوقاته لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش؛ بل هو فوق العرش ويقرب من خلقه كيف شاء، كما قال ذلك من قاله من السلف، وهذا كقربه إلى موسى لما كلمه من الشجرة. (٥/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)

١٥٧ **الإسرائيليات إنما تذكر على وجه المتابعة لا على وجه الاعتماد عليها وحدها.** (٥/ ٤٦٤)

١٥٨ **النهار في كلام الشارع إذا أطلق؛ فالنهار من طلوع الفجر.** (٥/ ٤٧٠)

١٥٩ إذا قال الشارع ﷺ: «نصف النهار» فإنما يعني به: النهار المبتدئ من طلوع الشمس؛ لا يريد قط ـ لا في كلامه ولا في كلام أحد من علماء المسلمين بنصف النهار ـ النهار الذي أوله من طلوع الفجر. (٥/ ٤٧١)

١٦٠ لو كان كما توهمه الجاهل من أنه يكون تحت العرش، وتكون فوقه السماء وتحته السماء؛ لكان هذا ممتنعًا من وجوه كثيرة:/**منها**: أنه لا يكون فوق العرش قط؛ بل لا يزال تحته. **ومنها**: أنه يجب على هذا التقدير أن يكون الزمان بقدر ما هو مرات كثيرة جدًّا ليقع كذلك. **ومنها**: أنه مع دوام نزوله إلى سماء هؤلاء إلى طلوع فجرهم، إن أمكن مع ذلك أن يكون قد نزل على غيرهم أيضًا، ممن ثلث ليلهم يخالف ثلث هؤلاء في التقديم والتأخير والطول والقصر؛ فهذا خلاف ما تخيلوه، فإنهم لا يمكنهم أن يتخيلوا نازلًا كنزول العباد من يكون نازلًا على سماء هؤلاء ثلث ليلهم، وهو أيضًا في تلك الساعة نازلًا على سماء آخرين، مع أنه يجب

أن يتقدم على أولئك، أو يتأخر عنهم، أو يزيد أو يقصر. (٥/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦)

١٦١ قَلَّ طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامها نوع غلط؛ لكثرة ما وقع من شبه أهل البدع، ولهذا يوجد في كثير من المصنفات: في أصول الفقه وأصول الدين والفقه والزهد والتفسير والحديث؛ من يذكر في الأصل العظيم عدة أقوال، ويحكي من مقالات الناس ألوانًا، والقول الذي بعث الله به رسوله لا يذكره؛ لعدم علمه به، لا لكراهته لما عليه الرسول. (٥/ ٤٨٤)

١٦٢ أما «الحلول العام» ففي كلام أبي طالب قطعة كبيرة منه، مع تبريه من لفظ الحلول، فإنه ذكر كلامًا كثيرًا حسنًا في التوحيد كقوله: «عالم لا يجهل، قادر لا يعجز، حي لا يموت، قيوم لا يغفل، حليم لا يسفه، سميع بصير، ملك لا يزول ملكه، قديم بغير وقت، آخر بغير حد، كائن لم يزل». إلى أن قال: «وإنه أمام كل شيء، ووراء كل شيء، وفوق كل شيء، ومع كل شيء، ويسمع كل شيء، وأقرب إلى كل شيء من ذلك الشيء، وإنه مع ذلك غير محل للأشياء، وإن الأشياء ليست محلًّا له، وإنه على العرش استوى كيف شاء؛ بلا تكييف ولا تشبيه، وإنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وبكل شيء محيط». (٥/ ٤٨٥)

١٦٣ في قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥]. فذكر أبو الفرج القولين: إنهم الملائكة. وذكره عن أبي صالح عن ابن عباس، وإنه القرب بالعلم. وهؤلاء كلهم مقصودهم أنه ليس المراد أن ذات الباري ﷻ قريبة من وريد العبد، ومن الميت. ولما ظنوا أن المراد قربه وحده دون قرب الملائكة، فسروا ذلك بالعلم والقدرة، كما في لفظ المعية. ولا حاجة إلى هذا، فإن المراد بقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾؛ أي: بملائكتنا في الآيتين. (٥/ ٥٠٢)

١٦٤ أما من ظن أن المراد بذلك قرب ذات الرب من حبل الوريد، أو أن ذاته أقرب إلى الميت من أهله؛ فهذا في غاية الضعف. (٥/ ٥٠٥)

١٦٥ قرب الملائكة والشيطان من قلب ابن آدم مما تواترت به الآثار؛ سواء كان العبد مؤمنًا أو كافرًا. وإما أن تكون ذات الرب في قلب كل أحد كافر أو مؤمن؛ فهذا باطل لم يقله أحد من سلف الأمة، ولا نطق به كتاب ولا سُنَّة؛ بل الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف مع العقل يناقض ذلك. (٥/ ٥٠٨)

١٦٦ الساجد يقرب الرب إليه فيدنو قلبه من ربه، وإن كان بدنه على الأرض.

ومتى قرب أحد الشيئين من الآخر صار الآخر إليه قريبًا بالضرورة. وإن قُدِّر أنه لم يصدر من الآخر تحرك بذاته، كما أن من قرب من مكة قربت مكة منه. (٥/ ٥٠٩)

١٦٧ الأصل أن علوه على المخلوقات وصف لازم له، كما أن عظمته وكبرياءه وقدرته كذلك. وأما الاستواء فهو فعل يفعله ﷺ بمشيئته وقدرته، ولهذا قال فيه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ﴾ [البقرة: ٢٩]. ولهذا كان الاستواء من الصفات السمعية المعلومة بالخبر. وأما علوه على المخلوقات، فهو عند أئمة أهل الإثبات من الصفات العقلية المعلومة بالعقل مع السمع، وهذا اختيار أبي محمد بن كلاب وغيره، وهو آخر قولي القاضي أبي يعلى، وقول جماهير أهل السُّنَّة والحديث ونُظَّار المثبتة. (٥/ ٥٢٣)

١٦٨ قد سمع غير واحد أصوات المعذبين في قبورهم، وقد شوهد من يخرج من قبره وهو معذب، ومن يقعد بدنه أيضًا إذا قوي الأمر؛ لكن هذا ليس لازمًا في حق كل ميت، كما أن قعود بدن النائم لما يراه ليس لازمًا لكل نائم؛ بل هو بحسب قوة الأمر. (٥/ ٥٢٦)

١٦٩ قد عرف أن أبدانًا كثيرة لا يأكلها التراب؛ كأبدان الأنبياء وغير الأنبياء من الصديقين وشهداء أُحد، وغير شهداء أُحد، والأخبار بذلك متواترة. لكن المقصود أن ما ذكره النبي ﷺ من إقعاد الميت مطلقًا هو متناول لقعودهم ببواطنهم، وإن كان ظاهر البدن مضطجعًا. ومما يشبه هذا إخباره ﷺ بما رآه ليلة المعراج من الأنبياء في السمٰوات، وأنه رأى آدم وعيسى ويحيى ويوسف وإدريس وهارون وموسى وإبراهيم ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ وأخبر أيضًا أنه رأى موسى قائمًا يصلي في قبره، وقد رآه أيضًا في السمٰوات. **ومعلوم أن أبدان الأنبياء في القبور إلا عيسى وإدريس**. وإذا كان موسى قائمًا يصلي في قبره ثم رآه في السماء/ السادسة مع قرب الزمان، فهذا أمر لا يحصل للجسد. ومن هذا الباب أيضًا نزول الملائكة ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ جبريل وغيره. فإذا عرف أن ما وصفت به الملائكة وأرواح الآدميين، من جنس الحركة والصعود والنزول وغير ذلك؛ لا يماثل حركة أجسام الآدميين وغيرها مما نشهده بالأبصار في الدنيا، وأنه يمكن فيها ما لا يمكن في أجسام الآدميين؛ كان ما يوصف به الرب من ذلك أولى بالإمكان، وأبعد عن مماثلة نزول الأجسام؛ بل نزوله لا يماثل نزول الملائكة وأرواح بني آدم، وإن كان ذلك أقرب من نزول أجسامهم. (٥/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧)

١٧٠ نزاع الناس في معنى حديث النزول وما أشبهه في الكتاب والسُّنَّة؛ من الأفعال اللازمة المضافة إلى الرب ﷻ: مثل المجيء والإتيان والاستواء إلى السماء وعلى العرش؛ بل وفي الأفعال المتعدية: مثل الخلق والإحسان والعدل وغير ذلك؛ هو ناشئ عن نزاعهم في أصلين: **أحدهما**: أن الرب تعالى هل يقوم به فعل من الأفعال، فيكون خلقه للسمٰوات والأرض فعلًا فعله غير المخلوق؟ أو أن فعله هو المفعول والخلق هو المخلوق؟ على قولين معروفين: والأول هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» عن العلماء مطلقًا.
(٥/٥٢٨)

١٧١ ذهب آخرون من أهل الكلام؛ الجهمية وأكثر المعتزلة والأشعرية: إلى أن الخلق هو نفس المخلوق، وليس لله عند هؤلاء صنع ولا فعل، ولا خلق ولا إبداع، إلا المخلوقات أنفسها، وهو قول طائفة من الفلاسفة المتأخرين؛ إذ قالوا بأن الرب مبدع كابن سينا وأمثاله. والحجة المشهورة لهؤلاء المتكلمين: أنه لو كان خلق المخلوقات بخلق لكان ذلك الخلق: إما قديمًا، وإما حادثًا. فإن كان قديمًا لزم قدم كل مخلوق وهذا مكابرة. وإن كان حادثًا: فإن قام بالرب لزم قيام الحوادث به. وإن لم يقم به كان الخلق قائمًا بغير الخالق؛ وهذا ممتنع. وسواء قام به أو لم يقم به، يفتقر ذلك الخلق إلى خلق آخر، ويلزم التسلسل، هذا عمدتهم. وجواب السلف والجمهور عنها بمنع مقدماتها، كل طائفة تمنع مقدمة، ويلزمهم ذلك إلزامًا لا محيد لهم عنه.
(٥/٥٢٩)

١٧٢ يسمى[1] حديثًا وحادثًا. وهل يسمى محدثًا؟ على قولين لهم. ومن كان من عادته أنه لا يطلق لفظ «المحدث» إلا على المخلوق المنفصل ـ كما كان هذا الاصطلاح هو المشهور عند المتناظرين الذين تناظروا في القرآن في محنة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وكانوا لا يعرفون للمحدث معنى إلا المخلوق المنفصل ـ فعلى هذا الاصطلاح لا يجوز عند أهل السُّنَّة أن يقال: «القرآن محدث»؛ بل من قال: إنه محدث فقد قال: إنه مخلوق. ولهذا أنكر الإمام أحمد هذا الإطلاق على «داود» لما كُتب إليه أنه تكلم بذلك؛ فظن الذين يتكلمون بهذا الاصطلاح أنه أراد هذا، فأنكره

(١) أي: القرآن.

أئمة السُّنَّة. وداود نفسه لم يكن هذا قصده؛ بل هو وأئمة أصحابه متفقون على أن كلام الله غير مخلوق، وإنما كان مقصوده أنه قائم بنفسه، هو قول غير واحد من أئمة السلف، وهو قول البخاري وغيره. والنزاع في ذلك بين أهل السُّنَّة لفظي.

(٥/ ٥٣٢)

١٧٣ قد روى الثعلبي في تفسيره بإسناده عن جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]. لم خلق الله الخلق؟ فقال: «لأن الله كان محسنًا بما لم يزل، فيما لم يزل، إلى ما لم يزل، فأراد الله أن يفيض إحسانه إلى خلقه، وكان غنيًّا عنهم، لم يخلقهم لجر منفعة ولا لدفع مضرة، ولكن خلقهم، وأحسن إليهم، وأرسل إليهم الرسل حتى يفصلوا بين الحق والباطل، فمن أحسن كافأه بالجنة، ومن عصى كافأه بالنار». وقال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾﴾ [النساء]. ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾﴾ [النساء]. ونحو ذلك قال: «كان ولم يزل، ولا يزال». (٥/ ٥٣٨)

١٧٤ لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدم العالم إلا عمن ينكر الصانع. فلما أظهر من الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله أن العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة؛ صار هذا قولًا آخر للقائلين بقدم العالم، أزالوا به ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم. وصاروا أيضًا يطلقون ألفاظ المسلمين: من أنه مصنوع ومحدث ونحو ذلك، ولكن مرادهم بذلك: أنه معلول قديم أزلي، لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئًا بعد أن لم يكن. وإذا قالوا: إن الله خالق كل شيء، فهذا معناه عندهم. فصار المتأخرون من المتكلمين يذكرون هذا القول، والقول المعروف عن أهل الكلام في معنى حدوث العالم الذي يحكونه عن أهل الملل كما تقدم، كما يذكر ذلك الشهرستاني والرازي والآمدي وغيرهم.

(٥/ ٥٤٠)

١٧٥ إن أولئك المبتدعة من أهل الكلام لما فتحوا باب القياس الفاسد في العقليات، والتأويل الفاسد في السمعيات؛ صار ذلك دهليزًا للزنادقة الملحدين إلى ما هو أعظم من ذلك؛ من السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، وصار كل من زاد في ذلك شيئًا دعاه إلى ما هو شر منه، حتى انتهى الأمر بالقرامطة إلى إبطال الشرائع المعلومة كلها، كما قال لهم رئيسهم بالشام: «قد أسقطنا عنكم

العبادات، فلا صوم ولا صلاة ولا حج ولا زكاة». ولهذا قال من قال من السلف: «**البدع بريد الكفر، والمعاصي بريد النفاق**». (٥/ ٥٥٢)

١٧٦ كان «المأمون» لما صار إلى الثغر بطرسوس، كتب بـ«المحنة» كتابًا إلى نائبه بالعراق «إسحاق بن إبراهيم» فدعا العلماء والفقهاء والقضاة، فامتنعوا عن الإجابة والموافقة، فأعاد عليه الجواب، فكتب كتابًا ثانيًا يقول فيه عن القاضيين: بشر بن الوليد وعبد الرحمٰن بن إسحاق: إن لم يجيبا فاضرب أعناقهما. ويقول عن الباقين: إن لم يجيبوا فقيدهم فأرسلهم إلي. فأجاب القاضيان، وذكرا لأصحابهما أنهما مكرهان، وأجاب أكثر الناس قبل أن يقيدهم لما رأوا الوعيد، ولم يجب ستة أنفس فقيدهم، فلما قيدوا أجاب الباقون إلا اثنين: أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح النيسابوري. فأرسلوهما مقيدين إليه، فمات محمد بن نوح في الطريق، ومات المأمون قبل أن يصل أحمد إليه. (٥/ ٥٥٤)

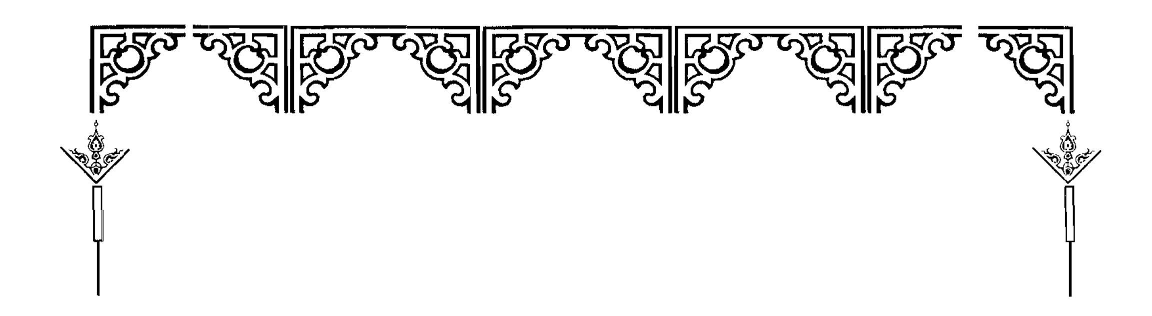
١٧٧ تصنيف الرازي «المباحث الشرقية» ونحوها، ويذكر فيها ما احتج به المتكلمون على امتناع حوادث لا أول لها، وأن الزمان والحركة والجسم لها بداية، ثم ينقض ذلك كله، ويجيب عنه ويقرر حجة من قال: إن ذلك لا بداية له. وليس هذا تعمدًا منه لنصر الباطل؛ بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه. فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح به في كلام الفلاسفة قدح به، فإن من شأنه البحث المطلق بحسب ما يظهر له، فهو يقدح في كلام هؤلاء بما يظهر له أنه قادح فيه من كلام هؤلاء، وكذلك يصنع بالآخرين. ومن الناس من يسيء به الظن، وهو أنه يتعمد الكلام الباطل، وليس/ كذلك؛ بل تكلم بحسب مبلغه من العلم والنظر والبحث، في كل مقام بما يظهر له، وهو متناقض في عامة ما يقوله. (٥/ ٥٦١ ـ ٥٦٢)

١٧٨ إن كان هذا النقص هو منتهى قدرة صاحبه، لا يقدر على إزالته؛ فالعجز يكون عذرًا للإنسان في أن الله لا يعذبه، إذا اجتهد الاجتهاد التام. هذا على قول السلف والأئمة في: أن من اتقى الله ما استطاع إذا عجز عن معرفة بعض الحق لم يعذب به. وأما من قال من الجهمية ونحوهم: إنه قد يعذب العاجزين. ومن قال من المعتزلة ونحوهم من القدرية: إن كل مجتهد فإنه لا بد أن يعرف الحق، وإن من لم يعرفه فلتفريطه لا لعجزه؛ فهما قولان ضعيفان، وبسببهما صارت الطوائف المختلفة من أهل القبلة يكفر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا. (٥/ ٥٦٣)

١٧٩ القلوب تتحرك إلى الله تعالى بالمحبة والإنابة والتوجه، وغير ذلك من أعمال القلوب، وإن كان البدن لا يتحرك إلى فوق. فقد قال النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد». ومع هذا فبدنه أسفل ما يكون. (٥/ ٥٧١)

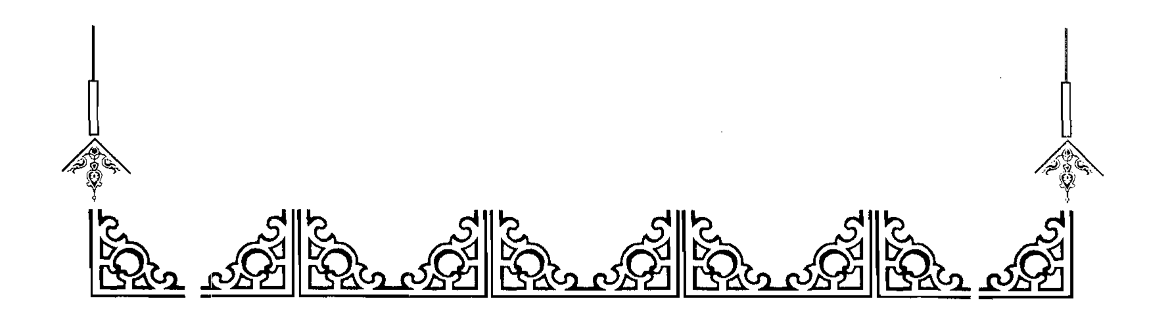
١٨٠ في الأثر في تفسير «الحنَّان المنَّان»: أن «الحنان»: هو الذي يقبل على من أعرض عنه. «والمنان»: الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال. (٥/ ٥٧٣)

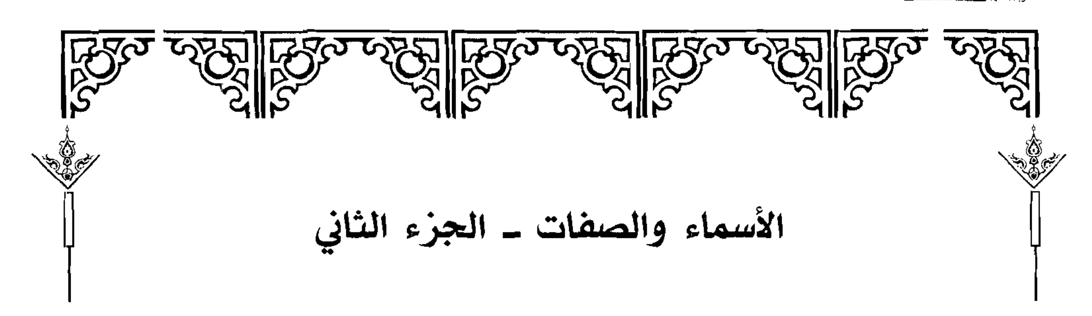
١٨١ والذي يجب القطع به: أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه، فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطئ قطعًا، كمن قال: إنه ينزل ويتحرك، وينتقل كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار، كقول من يقول: إنه يخلو منه العرش؛ فيكون نزوله تفريغًا لمكان وشغلًا لآخر، فهذا باطل يجب تنزيه الرب عنه كما تقدم (٥/ ٥٧٨)



التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

(الجزء السادس)





الأسماء والصفات ـ الجزء الثاني

١ روح المصلي تقرب إلى الله في السجود وإن كان بدنه متواضعًا. وهذا هو الذي دلت عليه نصوص الكتاب،/ثم قرب الرب من عبده؛ هل هو من لوازم هذا القرب، كما أن المتقرب إلى الشيء الساكن؛ كالبيت المحجوج والجدار والجبل كلما قربت منه قرب منك؟ أو هو قرب آخر يفعله الرب، كما أنك إذا قربت إلى الشيء المتحرك إليك تحرك أيضًا إليك، فمنك فعل، ومنه فعل آخر. هذا فيه قولان لأهل السُّنَّة. (٦/ ٧ ـ ٨)

٢ القرب عند المتفلسفة والجهمية هو مجرد ظهوره وتجليه لقلب العبد فهو قرب المثال. ثم المتفلسفة لا تثبت حركة الروح، والجهمية تسلم جواز حركة الروح إلى مكان عال، وأما أهل السُّنَّة فعندهم مع التجلي والظهور تقرب ذات العبد إلى ذات ربه، وفي جواز دنو ذات الله: القولان. (٦/ ٨)

٣ **الفلسفة هي التشبيه بالإله على قدر الطاقة**. ويوجد هذا التفسير في كلام طائفة؛ كأبي حامد الغزالي وأمثاله. (٦/ ١٢)

٤ الذين يجعلون الفلسفة هي التشبيه بالإله على قدر الطاقة، ويوجد «هذا التفسير» في كلام طائفة كأبي حامد الغزالي وأمثاله؛ ولا يثبت هؤلاء قربًا حقيقيًّا ـ وهو القرب المعلوم المعقول ـ من جعل قرب عباده المقربين ليس إليه، وإنما هو إلى ثوابه وإحسانه، فهو معطل مبطل. وذلك أن ثوابه وإحسانه يصل إليهم ويصلون إليه، ويباشرهم ويباشرونه بدخوله فيهم، ودخولهم فيه بالأكل واللباس، فإذا كانوا يكونون في نفس جنته ونعيمه وثوابه، كيف يجعل أعظم الغايات قربهم من إحسانه؟! ولا سيما والمقربون هم فوق أصحاب اليمين الأبرار كتابهم في عليين ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ ﴿٢٠﴾ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخۡتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٌۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [المطففين] صرفًا وتمزج لأصحاب اليمين مزجًا. (٦/ ١٢)

٥ إذا كان قرب عباده منه نفسه، وقربه منهم ليس ممتنعًا عند الجماهير من السلف وأتباعهم؛ من أهل الحديث والفقهاء والصوفية وأهل الكلام: لم يجب أن يتأول كل نص فيه/ ذكر قربه من جهة امتناع القرب عليه، ولا يلزم من جواز القرب عليه أن يكون كل موضع ذكر فيه قربه، يراد به قربه بنفسه؛ بل يبقى هذا من الأمور الجائزة، وينظر في النص الوارد: فإن دل على هذا حمل عليه، وإن دل على هذا حمل عليه. وهذا كما تقدم في لفظ الإتيان والمجيء. وإن كان في موضع قد دل عندهم على أنه هو يأتي، ففي موضع آخر دل على أنه يأتي بعذابه، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]. وقوله تعالى: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر: ٢]. فتدبر هذا فإنه كثيرًا ما يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ حيث ورد دلا على الصفة وظاهرًا فيها. ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا. وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك؛ بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى إضافة صفة من آيات الصفات؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]. وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة، وهذا من أكبر الغلط؛ فإن **الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية.** (٦/ ١٣ ـ ١٤)

٦ بينت في بعض رسائلي: أن الأمر وغيره من الصفات يطلق على الصفة تارة، وعلى متعلقها أخرى؛ «فالرحمة» صفة لله، ويسمى ما خلق «رحمة»، و«القدرة» من صفات الله تعالى، ويسمى المقدور «قدرة»، ويسمى تعلقها بالمقدور «قدرة»، و«الخلق» من صفات الله تعالى، ويسمى خلقًا[1]، و«العلم» من صفات الله، ويسمى المعلوم أو المتعلق «علمًا»؛ فتارة يراد الصفة، وتارة يراد متعلقها، وتارة يراد نفس التعلق. (٦/ ١٨)

٧ سمي عيسى ﷺ كلمة؛ لأنه مفعول بالكلمة وكائن بالكلمة، وهذا هو الجواب عن سؤال الجهمية لما قالوا: عيسى كلمة الله، فهو مخلوق، والقرآن إذا كان كلام الله لم يكن إلا مخلوقًا. فإن عيسى ليس هو نفس كلمة الله، وإنما سمي

---

(١) كذا في الأصل، ولعل صوابه كما في السياق قبله وبعده: «ويسمى المخلوق أو المتعلق خلقًا». والله أعلم.

بذلك؛ لأنه خلق بالكلمة على خلاف سُنَّة المخلوقين، فخرقت فيه العادة، وقيل له: كن فكان، والقرآن نفس كلام الله. (١٨/٦)

٨ من تدبر ما ورد في «باب أسماء الله تعالى وصفاته»، وأن دلالة ذلك في بعض المواضع على ذات الله، أو بعض صفات ذاته، لا يوجب أن يكون ذلك هو مدلول اللفظ حيث ورد، حتى يكون ذلك طردًا للمثبت، ونقضًا للنافي؛ بل **ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه، وما يبين معناه من القرآن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسُّنَّة والاستدلال بهما مطلقًا**، ونافع في معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب، وطرد الدليل ونقضه، فهو/ نافع في كل علم خبري أو إنشائي، وفي كل استدلال أو معارضة من الكتاب والسُّنَّة، وفي سائر أدلة الخلق. (١٨/٦ ـ ١٩)

٩ **لا نذم كل ما يسمى تأويلًا مما فيه كفاية، وإنما/ نذم تحريف الكلم عن مواضعه، ومخالفة الكتاب والسُّنَّة، والقول في القرآن بالرأي.** (٢٠/٦ ـ ٢١)

١٠ **يجوز باتفاق المسلمين: أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى، ويصرف الكلام عن ظاهره**؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السُّنَّة، وإن سمي تأويلًا وصرفًا عن الظاهر، فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السُّنَّة والسلف عليه؛ لأنه تفسير القرآن بالقرآن؛ ليس تفسيرًا له بالرأي. والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين. (٢١/٦)

١١ قلوب المثبتة تبقى متعلقة بإثبات ما نفته المبتدعة. وفيهم نفرة عن قول المبتدعة؛ بسبب تكذيبهم بالحق ونفيهم له؛ فيعرضون عن ما يثبتونه من الحق، أو ينفرون منه أو يكذبون به، كما قد يصير بعض جهال المتسننة في إعراضه عن بعض فضائل علي وأهل البيت، إذا رأى أهل البدعة يغلون فيها؛ بل بعض المسلمين يصير في الإعراض عن فضائل موسى وعيسى بسبب اليهود والنصارى بعض ذلك، حتى يحكى عن قوم من الجهال أنهم ربما شتموا المسيح إذا سمعوا النصارى يشتمون نبيّنا في الحرب. وعن بعض الجهال أنه قال:

سبوا عليًّا كما سبوا عتيقكم ... كفر بكفر؛ وإيمان بإيمان

(٢٦/٦)

١٢ قوله ﷺ: «عبدي مرضت فلم تعدني، فيقول: أي رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض، فلو عدته لوجدتني عنده».

فقد أخبر أنه عند عبده، وجعل مرضه مرضه، والإنسان قد تكون عنده محبة وتعظيم لأمير أو عالم أو مكان، بحيث يغلب على قلبه ويكثر من ذكره، وموافقته في أقواله وأعماله، فيقال: إن أحدهما الآخر، كما يقال: أبو يوسف أبو حنيفة. (٦/ ٢٨)

١٣ ظهرت وقويت شوكة الجهمية في أواخر المائة الأولى وأوائل الثانية في دولة أولاد الرشيد، فامتحنوا الناس المحنة المشهورة التي دعوا الناس فيها إلى القول بخلق القرآن ولوازم ذلك؛ مثل إنكار الرؤية والصفات، بناء على أن القرآن هو من جملة الأعراض، فلو قام بذات الله لقامت به الأعراض؛ فيلزم التشبيه والتجسيم. (٦/ ٣٥)

١٤ **كل لفظ جاء به الكتاب والسُّنَّة من أسمائه وصفاته حقًّا يجب الإيمان به، وإن لم تُعرف حقيقة معناه، وكل لفظ أحدثه الناس؛ فأثبته قوم ونفاه آخرون، فليس علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه، حتى نفهم مراد المتكلم، فإن كان/ مراده حقًّا موافقًا لما جاءت به الرسل والكتاب والسُّنَّة من نفي أو إثبات؛ قلنا به. وإن كان باطلًا مخالفًا لما جاء به الكتاب والسُّنَّة من نفي أو إثبات؛ منعنا القول به.** (٦/ ٣٦ ـ ٣٧)

١٥ ما من ناف ينفي شيئًا من الأسماء والصفات، إلا وهو يزعم أنه قد قام عنده دليل العقل على أنه يدل على التجسيم، فيكون متشابهًا، فيلزم ـ حينئذ ـ أن تكون جميع الأسماء والصفات متشابهات، وحينئذٍ فيلزم التعطيل المحض، وأن لا يفهم من أسماء الله تعالى وصفاته معنى، ولا يميز بين معنى الحي والعليم، والقدير والرحيم، والجبار والسلام، ولا بين معنى الخلق والاستواء، وبين الإماتة والإحياء، ولا بين المجيء والإتيان، وبين العفو والغفران. (٦/ ٤٤)

١٦ قال المحققون: **كل من نفى شيئًا من الأسماء والصفات الثابتة بالكتاب والسُّنَّة، فإنه متناقض لا محالة**؛ فإن دليل نفيه فيما نفاه هو بعينه يقال فيما أثبته، فإن كان دليل العقل صحيحًا بالنفي؛ وجب نفي الجميع، وإن لم يكن؛ لم يجب نفي شيء من ذلك، فإثبات شيء ونفي نظيره تناقض باطل. (٦/ ٤٧)

١٧ الإقرار بالصانع ـ على أي وجه كان ـ خير من نفيه. (٦/ ٤٩)

١٨ إن قالت النفاة: إنما نفينا الصفات لأن دليلنا على حدوث العالم وإثبات الصانع دل على نفيها، فإن الصانع أثبتناه بحدوث العالم، وحدوث العالم إنما أثبتناه بحدوث الأجسام، والأجسام إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الصفات التي هي الأعراض، أو قالوا: إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الأفعال التي هي الحركات، وإن

القابل لها لا يخلو منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، أو أن ما قَبِلَ المجيء والإتيان والنزول كان موصوفًا بالحركة، وما اتصف بالحركة لم يخل منها، أو من السكون الذي هو ضدها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. فإذا ثبت حدوث الأجسام قلنا: إن المحدَث لا بد له من محدِث فأثبتنا الصانع بهذا،/ فلو وصفناه بالصفات أو بالأفعال القائمة به لجاز أن تقوم الأفعال والصفات بالقديم، وحينئذٍ فلا يكون دليلًا على حدوث الأجسام، فيبطل دليل إثبات الصفات. فيقال لهم: الجواب من وجوه: **أحدها**: أن **بطلان هذا الدليل المعين لا يستلزم بطلان جميع الأدلة**، وإثبات الصانع له طرق كثيرة لا يمكن ضبط تفاصيلها، وإن أمكن ضبط جملها. **والثاني**: أن هذا الدليل لم يستدل به أحد من الصحابة والتابعين ولا من أئمة المسلمين، فلو كانت معرفة الرب ﷻ والإيمان به موقوفة عليه؛ للزم أنهم كانوا غير عارفين بالله ولا مؤمنين به، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين. **الثالث**: أن الأنبياء والمرسلين لم يأمروا أحدًا بسلوك هذا السبيل، فلو كانت المعرفة موقوفة عليه وهي واجبة لكان واجبًا، وإن كانت مستحبة كان مستحبًّا، ولو كان واجبًا أو مستحبًّا لَشَرَعَهُ رسول الله ﷺ ولو كان مشروعًا لنقلته الصحابة. (٦/ ٤٩ ـ ٥٠)

فصل في جمل مقالات الطوائف وموادهم

١٩ أما باب الصفات والتوحيد: فالنفي فيه في الجملة قول الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم من الجهمية، وإن كان بين الفلاسفة والمعتزلة نوع فرق. (٦/ ٥١)

٣٠ الإثبات في الجملة مذهب الصفاتية من الكلابية والأشعرية والكرامية، وأهل الحديث وجمهور الصوفية والحنبلية، وأكثر المالكية والشافعية إلا الشاذ منهم، وكثير من الحنفية أو أكثرهم، وهو قول السلفية. (٦/ ٥١)

٣١ الزيادة في الإثبات إلى حد التشبيه هو قول الغالية من الرافضة، ومن جهال أهل الحديث وبعض المنحرفين. وبين نفي الجهمية وإثبات المشبهة مراتب. (٦/ ٥١)

٣٢ الأشعرية وافق بعضهم في الصفات الخبرية، وجمهورهم وافقهم في الصفات الحديثية. وأما في الصفات القرآنية فلهم قولان: فالأشعري والباقلاني وقدماؤهم يثبتونها، وبعضهم يقر ببعضها، وفيهم تجهم من جهة أخرى؛ فإن

الأشعري شرب كلام الجبائي شيخ المعتزلة، ونسبته في الكلام إليه متفق عليها عند أصحابه وغيرهم. (٦/ ٥٢)

٢٣ ابن الباقلاني أكثر إثباتًا بعد الأشعري في «الإبانة»، وبعد ابن الباقلاني ابن فورك فإنه أثبت بعض ما في القرآن. (٦/ ٥٢)

٢٤ أما الجويني ومن سلك طريقته: فمالوا إلى مذهب المعتزلة؛ فإن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم، قليل المعرفة بالآثار؛ فأثر فيه مجموع الأمرين. والقشيري تلميذ ابن فورك، فلهذا تغلظ مذهب الأشعري من حينئذٍ، ووقع بينه وبين الحنبلية تنافر بعد أن كانوا متوالفين أو متسالمين. (٦/ ٥٢)

٢٥ أما الحنبلية فأبو عبد الله بن حامد قوي في الإثبات جاد فيه، ينزع لمسائل الصفات الخبرية، وسلك طريقه صاحبه القاضي أبو يعلى؛ لكنه ألين منه وأبعد عن الزيادة في الإثبات. (٦/ ٥٢)

٢٦ أما أبو عبد الله بن بطة فطريقته طريقة المحدثين المحضة؛ كأبي بكر/ الآجري في «الشريعة» واللالكائي في «السنن»، والخلال مثله قريب منه، وإلى طريقته يميل الشيخ أبو محمد ومتأخرو المحدثين. (٦/ ٥٢ ـ ٥٣)

٢٧ أما التميميون؛ كأبي الحسن وابن أبي الفضل وابن رزق الله: فهم أبعد عن الإثبات وأقرب إلى موافقة غيرهم وألين لهم؛ ولهذا تتبعهم الصوفية ويميل إليهم فضلاء الأشعرية؛ كالباقلاني والبيهقي؛ فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السُّنَّة. (٦/ ٥٣)

٢٨ أما ابن عقيل فإذا انحرف وقع في كلامه مادة قوية معتزلية في الصفات والقدر وكرامات الأولياء؛ بحيث يكون الأشعري أحسن قولًا منه وأقرب إلى السُّنَّة. (٦/ ٥٣)

٢٩ الأشعري ما كان ينتسب إلا إلى مذهب أهل الحديث، وإمامهم عنده أحمد بن حنبل. وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز وغيره في «مناظراته» ما يقتضي أنه عنده من متكلمي أهل الحديث، لم يجعله مباينًا لهم، وكانوا قديمًا متقاربين؛ إلا أن فيهم من ينكر عليه ما قد ينكرونه على من خرج منهم إلى شيء من الكلام؛ لما في ذلك من البدعة، مع أنه في أصل مقالته ليس على السُّنَّة المحضة؛ بل هو مقصر عنها تقصيرًا معروفًا. (٦/ ٥٣)

٣٠ الأشعرية الخراسانيين كانوا قد انحرفوا إلى التعطيل، وكثير من الحنبلية زادوا في الإثبات. (٦/ ٥٤)

٣١ ابن عقيل إنما وقع في كلامه المادة المعتزلية بسبب شيخه أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبَّان المعتزليين. ولهذا له في كتابه «إثبات التنزيه» وفي غيره، كلام يضاهي كلام المريسي ونحوه؛ لكن له في الإثبات كلام كثير حسن، وعليه استقر أمره في كتاب «الإرشاد»، مع أنه قد يزيد في الإثبات؛ لكن مع هذا فمذهبه في الصفات قريب من مذهب قدماء الأشعرية والكلابية، في أنه يقر ما دل عليه القرآن والخبر المتواتر ويتأول غيره؛ ولهذا يقول بعض الحنبلية: أنا أثبت متوسطًا بين تعطيل ابن عقيل وتشبيه ابن حامد. (٦/ ٥٤)

٣٢ الغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة، بسبب كلام ابن سينا في «الشفا» وغيره؛ ورسائل «إخوان الصفا»، وكلام أبي حيان التوحيدي. وأما المادة المعتزلية في كلامه فقليلة أو معدومة، كما أن المادة الفلسفية في كلام ابن عقيل قليلة أو معدومة./ **وكلامه في الإحياء غالبه جيد، لكن فيه مواد فاسدة: مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة.** (٦/ ٥٤ ـ ٥٥)

٣٣ أما ابن الخطيب فكثير الاضطراب جدًّا، لا يستقر على حال؛ وإنما هو بحث وجدل بمنزلة الذي يطلب ولم يهتد إلى مطلوبه؛ بخلاف أبي حامد فإنه كثيرًا ما يستقر. (٦/ ٥٥)

٣٤ «الأشعرية» الأغلب عليهم أنهم مرجئة في «باب الأسماء والأحكام»، جبرية في «باب القدر». وأما في الصفات فليسوا جهمية محضة؛ بل فيهم نوع من التجهم. و«المعتزلة» وعيدية في «باب الأسماء والأحكام»، قدرية في «باب القدر». جهمية محضة ـ واتبعهم على ذلك متأخرو الشيعة، وزادوا عليهم الإمامة والتفضيل، وخالفوهم في الوعيد ـ وهم أيضًا يرون الخروج على الأئمة. وأما «الأشعرية» فلا يرون السيف موافقة لأهل الحديث، وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السُّنَّة والحديث. (٦/ ٥٥)

٣٥ الكلابية وكذلك الكرامية فيهم قرب إلى أهل السُّنَّة والحديث، وإن كان في مقالة كلٍّ من الأقوال ما يخالف أهل السُّنَّة والحديث. (٦/ ٥٥)

٣٦ السالمية فهم والحنبلية كالشيء الواحد، إلا في مواضع مخصوصة تجري

مجرى اختلاف الحنابلة فيما بينهم، وفيهم تصوف. ومن بدَّع من أصحابنا هؤلاء يبدع أيضًا التسمي في الأصول بالحنبلية وغير ذلك، ولا يرى أن يتسمى أحد في الأصول إلا بالكتاب والسُّنَّة، وهذه طريقة جيدة، لكن هذا مما يسوغ فيه الاجتهاد؛ **فإن مسائل الدِّق في الأصول لا يكاد يتفق عليها طائفة؛ إذ لو كان كذلك لما تنازع في بعضها السلف من الصحابة والتابعين**، وقد ينكر الشيء في حال دون حال، وعلى شخص دون شخص. (٦/ ٥٦)

٣٧ المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العملية، وإن سميت تلك «مسائل أصول» وهذه «مسائل فروع» فإن هذه تسمية محدثة قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين، وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب، لا سيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة. (٦/ ٥٦)

٣٨ أما جمهور الفقهاء المحققين والصوفية: فعندهم أن الأعمال أهم وآكد من مسائل الأقوال المتنازع فيها؛ فإن الفقهاء كلامهم إنما هو فيها، وكثيرًا ما يكرهون الكلام في كل مسألة ليس فيها عمل، كما يقوله مالك وغيره من أهل المدينة. (٦/ ٥٦)

٣٩ الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين[1]: مسائل أصول. والدقيق: مسائل فروع. (٦/ ٥٦)

٤٠ العلم بوجوب الواجبات؛ كمباني الإسلام الخمس وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة؛ كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة؛ ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر. **وقد يكون الإقرار بالأحكام العملية أوجب من الإقرار بالقضايا القولية**؛ بل هذا هو الغالب؛ فإن القضايا القولية يكفي فيها الإقرار بالجمل؛ وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره. وأما الأعمال الواجبة: فلا بد من معرفتها على التفصيل؛ لأن العمل بها لا يمكن إلا بعد معرفتها مفصلة. (٦/ ٥٧)

٤١ قولنا: إنها قد تكون بمنزلتها يتضمن أشياء: **منها**: أنها تنقسم إلى قطعي وظني. **ومنها**: أن المصيب وإن كان واحدًا فالمخطئ قد يكون معفوًّا عنه، وقد

(١) يعني: المسائل العلمية الخبرية، والمسائل العملية الفقهية.

يكون مذنبًا، وقد يكون فاسقًا، وقد يكون كالمخطئ في الأحكام العملية/ سواء؛ لكن تلك لكثرة فروعها والحاجة إلى تفريعها؛ اطمأنت القلوب بوقوع التنازع فيها والاختلاف؛ بخلاف هذه؛ لأن **الاختلاف هو مفسدة لا يحتمل إلا لدرء ما هو أشد منه**. فلما دعت الحاجة إلى تفريع الأعمال وكثرة فروعها، وذلك مستلزم لوقوع النزاع اطمأنت القلوب فيها إلى النزاع؛ بخلاف الأمور الخبرية، فإن الاتفاق قد وقع فيها على الجمل، فإذا فصلت بلا نزاع فحسن. وإن وقع التنازع في تفصيلها فهو مفسدة من غير حاجة داعية إلى ذلك. ولهذا ذُم أهل الأهواء والخصومات، وذُم أهل الجدل في ذلك والخصومة فيه؛ لأنه شر وفساد من غير حاجة داعية إليه؛ لكن هذا القدر لا يمنع تفصيلها ومعرفة دِقها وجِلها. (٦/ ٥٧ ـ ٥٨)

٤٢ الكلام في ذلك إذا كان بعلم ولا مفسدة فيه، ولا يوجب أيضًا تكفير كل من أخطأ فيها؛ إلا أن تقوم فيه شروط التكفير؛ هذا لعمري في الاختلاف الذي هو تناقض حقيقي. فأما سائر وجوه الاختلاف؛ كاختلاف التنوع والاختلاف الاعتباري واللفظي، فأمره قريب، وهو كثير أو غالب على الخلاف في المسائل الخبرية.
(٦/ ٥٨)

٤٣ المسائل الخبرية العلمية قد تكون واجبة الاعتقاد، وقد تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم، وقد تكون مستحبة غير واجبة، وقد تستحب لطائفة أو في حال كالأعمال سواء، وقد تكون معرفتها مضرة لبعض الناس، فلا يجوز تعريفه بها، كما قال علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله». وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما من رجل يحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم». (٦/ ٥٩)

٤٤ إذا كان العلم «بهذه المسائل» قد يكون نافعًا وقد يكون ضارًّا لبعض الناس تبين لك أن **القول قد ينكر في حال دون حال، ومع شخص/ دون شخص، وإن العالم قد يقول القولين الصوابين، كل قول مع قوم؛ لأن ذلك هو الذي ينفعهم، مع أن القولين صحيحان لا منافاة بينهما، لكن قد يكون قولهما جميعًا فيه ضرر على الطائفتين، فلا يجمعهما إلا لمن لا يضره الجمع**. (٦/ ٥٩ ـ ٦٠)

٤٥ إذا كانت قد تكون قطعية وقد تكون اجتهادية: سوغ اجتهاديتها ما سوغ في المسائل العملية، وكثير من تفسير القرآن أو أكثره من هذا الباب؛ فإن **الاختلاف في**

كثير من التفسير هو من باب المسائل العلمية الخبرية، لا من باب العملية. (٦/ ٦٠)

٤٦ قد ينكر أحد القائلين على القائل الآخر قوله إنكارًا يجعله كافرًا، أو مبتدعًا فاسقًا، يستحق الهجر وإن لم يستحق ذلك. وهو أيضًا اجتهاد. وقد يكون ذلك التغليظ صحيحًا في بعض الأشخاص، أو بعض الأحوال؛ لظهور السُّنَّة التي يكفر من خالفها؛ ولما في القول الآخر من المفسدة الذي يبدع قائله. (٦/ ٦٠)

٤٧ **القول الصدق إذا قيل، فإن صفته الثبوتية اللازمة أن يكون مطابقًا للمخبَر.** أما كونه عند المستمع معلومًا أو مظنونًا أو مجهولًا أو قطعيًّا أو ظنيًّا، أو يجب قبوله أو يحرم أو يكفر جاحده أو لا يكفر: فهذه أحكام عملية تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. (٦/ ٦٠)

٤٨ إذا رأيت إمامًا قد غلظ على قائل مقالته أو كفَّره فيها؛ فلا يعتبر هذا حكمًا عامًّا في كل من قالها، إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه والتكفير له؛ فإن من جحد شيئًا من الشرائع الظاهرة وكان حديث العهد بالإسلام، أو ناشئًا ببلدِ جهل؛ لا يكفر حتى تبلغه الحجة النبوية. وكذلك العكس: إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتفرت؛ لعدم بلوغ الحجة له؛ فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول. (٦/ ٦١)

الرسالة الأكملية(١)

٤٩ إذا أخبر الله بالشيء ودل عليه بالدلالات العقلية: صار مدلولًا عليه بخبره، ومدلولًا عليه بدليله العقلي الذي يعلم به، فيصير ثابتًا بالسمع والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى: «الدلالة الشرعية». (٦/ ٧٢)

٥٠ ثبوت معنى «الكمال» قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة، دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له، وتفصيل محامده، وأن له المثل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه، ونحو ذلك، كله دال على هذا المعنى. وقد ثبت لفظ «الكامل» فيما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص]: أن ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ هو المستحق للكمال، وهو السيد

(١) أو «تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال».

الذي كَمُل في سُؤْدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحَكَم الذي قد كمل في حكمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الشريف الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله ﷻ. (٦/ ٧٢)

٥١ ثبوت الكمال لله معلوم بالعقل، وأن نقيض ذلك مُنْتَفٍ عنه، فإن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذا الطريق مستقيم في العقل والشرع، دون تلك، خلاف ما قاله هؤلاء المتكلمون. وجمهور أهل الفلسفة والكلام يوافقون على أن الكمال لله ثابت بالعقل، والفلاسفة تسميه التمام. (٦/ ٧٥)

٥٢ الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق، والذي جعل غيره كاملًا هو أحق بالكمال منه. فالذي جعل غيره قادرًا أولى بالقدرة، والذي علَّم غيره أولى بالعلم، والذي أحيا غيره أولى بالحياة. (٦/ ٧٧)

٥٣ قد بيَّن الله سبحانه أنه أحق بالكمال من غيره، وأن غيره لا يساويه في الكمال، في مثل قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل]. وقد بيَّن أن الخلق صفة كمال، وأن الذي يخلق أفضل من الذي لا يخلق، وأن من عَدَلَ هذا بهذا فقد ظلم. (٦/ ٧٩)

٥٤ **الشرك في العالم أكثر من التعطيل**، ولا يلزم من إثبات «التوحيد» المنافي للإشراك إبطال قول أهل التعطيل، ولا يلزم من مجرد الإثبات المبطل لقول المعطلة الرد على المشركين إلا ببيان آخر. والقرآن يذكر فيه الرد على المعطلة تارة؛ كالرد على فرعون وأمثاله؛ ويذكر فيه الرد على المشركين وهذا أكثر؛ لأن القرآن شفاء لما في الصدور. ومرض الإشراك أكثر في الناس من مرض التعطيل. (٦/ ٨٣)

٥٥ **الحمد نوعان**: **حمد** على إحسانه إلى عباده، وهو من الشكر. **وحمد** لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله، وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مستحق للحمد، وإنما يستحق ذلك من هو متصف بصفات الكمال، وهي أمور وجودية، فإن **الأمور العدمية المحضة لا حمد فيها، ولا خير ولا كمال**. ومعلوم أن كل ما يحمد فإنما يحمد على ما له من صفات الكمال، فكل ما يحمد به الخلق فهو من الخالق، والذي منه ما يحمد عليه هو أحق بالحمد، فثبت أنه المستحق للمحامد الكاملة، وهو أحق من كل محمود بالحمد، والكمال من كل كامل، وهو المطلوب. (٦/ ٨٤)

٥٦ من الكمالات ما هو كمال للمخلوق، وهو نقص بالنسبة إلى الخالق، وهو كل ما كان مستلزمًا لإمكان العدم عليه، المنافي لوجوبه وقيوميته، أو مستلزمًا للحدوث المنافي لقدمه، أو مستلزمًا لفقره المنافي لغناه. (٦/ ٨٧)

٥٧ فصل الخطاب: أنها[1] ليست من العربية العرباء؛ بل من المولدة؛ كلفظ الموجود، ولفظ الماهية والكيفية ونحو ذلك، فهذا اللفظ يقتضي وجود صفات تضاف الذات إليها، فيقال: ذات علم، وذات قدرة، وذات كلام، والمعنى كذلك فإنه لا يمكن وجود شيء قائم بنفسه في الخارج، لا يتصف بصفة ثبوتية أصلًا؛ بل فرض هذا في الخارج كفرض عَرَض يقوم بنفسه لا بغيره، ففرض عرض قائم بنفسه لا صفة له كفرض صفة لا تقوم بغيرها، وكلاهما ممتنع. (٦/ ٩٩)

٥٨ قد روي: أن الملائكة قالت لآدم: «حياك الله وبياك»؛ أي: أضحكك. (٦/ ١٢٢)

٥٩ الظلم من الله: **إما** أن يقال: هو ممتنع لذاته؛ لأن الظلم تصرف المتصرف في غير ملكه، والله له كل شيء. أو الظلم مخالفة الأمر الذي تجب طاعته، والله تعالى يمتنع منه التصرف في ملك غيره، أو مخالفة أمر من يجب عليه طاعته. فإذا كان الظلم ليس إلا هذا أو هذا: امتنع الظلم منه. **وإما** أن يقال: هو ممكن؛ لكنه سبحانه لا يفعله لغناه وعلمه بقبحه؛ ولإخباره أنه لا يفعله. ولكمال نفسه يمتنع وقوع الظلم منه؛ إذ كان العدل والرحمة من لوازم ذاته، فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكمال التي هي من لوازمه. (٦/ ١٢٧)

٦٠ منكرو النبوات وقولهم: ليس الخلق أهلًا أن يرسل الله إليهم رسولًا، كما أن أطراف الناس ليسوا أهلًا أن يرسل السلطان إليهم رسولًا: فهذا جهل واضح في حق المخلوق والخالق؛ فإن من أعظم ما تحمد به الملوك خطابهم بأنفسهم لضعفاء الرعية، فكيف بإرسال رسول إليهم؟! (٦/ ١٣١)

٦١ نفاة الصفات من المعتزلة قالوا للمثبتة: إذا قلتم: إنه يرى، فقولوا: إنه يتعلق به سائر أنواع الحس. وإذا قلتم: إنه سميع بصير فصفوه بالإدراكات الخمسة. فقال أهل الإثبات قاطبة: نحن نصفه بأنه يُرى، وأنه يُسمع كلامه، كما جاءت بذلك النصوص. وكذلك نصفه بأنه يَسمع ويَرى. وقال جمهور أهل الحديث والسُّنَّة: نصفه

(١) لفظة: «ذات».

أيضًا بإدراك اللمس؛ لأن ذلك كمال لا نقص فيه. وقد دلت عليه النصوص بخلاف إدراك الذوق فإنه مستلزم للأكل، وذلك مستلزم للنقص، كما تقدم. وطائفة من نظار المثبتة وصفوه بالأوصاف الخمس من الجانبين. (٦/ ١٣٦)

٦٢ **الذي يستحقه الرب هو الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه**، وأنه الكمال الممكن للموجود، ومثل هذا لا ينتفي عن الله أصلًا. **والكمال النسبي هو المستلزم للنقص**، فيكون كمالًا من وجه دون وجه؛ كالأكل للجائع كمال له وللشبعان نقص فيه؛ لأنه ليس بكمال محض؛ بل هو مقرون بالنقص. والتعالي والتكبر والثناء على النفس وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة إليه، ونحو ذلك مما هو من خصائص الربوبية؛ هذا كمال محمود من الرب ـ تبارك وتعالى ـ وهو نقص مذموم من المخلوق. (٦/ ١٣٧)

٦٣ إذا أخبر المخلوق عن نفسه بما هو صادق فيه، فهذا لا يذم مطلقًا؛ بل قد يحمد منه إذا كان في ذلك مصلحة؛ كقول النبي ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر». وأما إذا كان فيه مفسدة راجحة أو مساوية، فيذم لفعله ما هو مفسدة، لا لكذبه. (٦/ ١٣٨)

٦٤ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤] و«الحسنى»: المفضلة على الحسنة والواحد الأحاسن، ثم هنا ثلاثة أقوال: **إما** أن يقال: ليس له من الأسماء إلا الأحسن ولا يدعى إلا به. **وإما** أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى وإن سمي بما يجوز ـ وإن لم يكن من الحسنى ـ وهذان قولان معروفان. **وإما** أن يقال: بل يجوز في الدعاء، والخبر، وذلك أن قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]. وأثبت له الأسماء الحسنى وأمر بالدعاء بها. فظاهر هذا: أن له جميع الأسماء الحسنى[1]. (٦/ ١٤١)

٦٥ يفرق بين دعائه والإخبار عنه، فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيئ، لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ، وإن لم يحكم بحسنه، مثل اسم «شيء»، و«ذات»، و«موجود»، إذا أريد به «الثابت»، وأما إذا أريد به «الموجود عند الشدائد» فهو من الأسماء الحسنى،

(١) انتهت الرسالة.

وكذلك «المريد» و«المتكلم»، فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى، بخلاف «الحكيم»، و«الرحيم» و«الصادق»، ونحو ذلك، فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا. وهكذا كما في حق الرسول، حيث قال: ﴿لَّا تَجْعَلُوٓاْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًاۚ﴾ [النور: ٦٣]. فأمرهم أن يقولوا: يا رسول الله، يا نبي الله، كما خاطبه الله بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ١] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٦٧]، لا يقول: يا محمد، يا أحمد، يا أبا القاسم، وإن كانوا يقولون في الإخبار ـ كالأذان ونحوه ـ: أشهد أن محمدًا رسول الله. (٦/ ١٤٢)

فصل: في القاعدة العظيمة في مسائل الصفات والأفعال من حيث قدمها ووجوبها أو جوازها ومشتقاتها

٦٦ قال الإمام أحمد في الجزء الذي فيه «الرد على الجهمية والزنادقة»: وكذلك الله تكلم كيف شاء، من غير أن نقول: جوف ولا فم ولا شفتان. وقال بعد ذلك: بل نقول: إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولا نقول: إنه كان ولا يتكلم حتى خَلَق. (٦/ ١٥٣)

٦٧ قال القاضي: قال أحمد في رواية حنبل: لم يزل الله متكلمًا عالـمًا غفورًا. وقال في رواية عبد الله: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء. ووجدتها في «المحنة» رواية حنبل لما سأله عبد الرحمٰن بن إسحاق قاضي المعتصم فلامه، فقال: ما تقول في القرآن؟ قال: فقلت: ما تقول في العلم؟ فسكت. فقلت لعبد الرحمٰن: القرآن من علم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله. قال: فسألت عبد الرحمٰن فلم يرد علي شيئًا. وقال لي عبد الرحمٰن: كان الله ولا قرآن. فقلت: كان الله ولا علم؟ فأمسك. ولو زعم أن الله كان ولا علم لكفر بالله. (٦/ ١٥٧)

٦٨ قال أبو بكر عبد العزيز في الجزء الأول من «كتاب السُّنَّة في المقنع» لما سألوه: إنكم إذا قلتم لم يزل متكلمًا كان ذلك عبثًا؟ فقال: لأصحابنا قولان: **أحدهما**: لم يزل متكلمًا كالعلم؛ لأن ضد الكلام الخرس، كما أن ضد العلم الجهل. قال: **ومن أصحابنا من قال**: قد أثبت لنفسه أنه خالق، ولم يجز أن يكون خالقًا في كل حال؛ بل قلنا: إنه خالق في وقت إرادته أن يخلق، وإن لم يكن خالقًا في كل حال، ولم يبطل أن يكون خالقًا. كذلك وإن لم يكن متكلمًا في كل حال،

لم يبطل أن يكون متكلمًا؛ بل هو متكلم خالق، وإن لم يكن خالقًا في كل حال ولا متكلمًا في كل حال. (٦/ ١٥٨)

٦٩ يسمى[1] «محدَثًا» كما في قوله: ﴿مِّن ذِكۡرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]. وليس بمخلوق. وهذا قول كثير من الفقهاء وأهل الحديث والكلام؛/ كداود بن علي الأصبهاني ـ صاحب المذهب ـ لكن المنقول عن أحمد إنكار ذلك، وقد يحتج به لأحد قولي أصحابنا. قال المروذي: قال أبو عبد الله: مَن داود بن علي الأصبهاني؟ لا فرج الله عنه، جاءني كتاب محمد بن يحيى النيسابوري: أن داود الأصبهاني قال كذبًا: إن القرآن محدث. وذكر أبو بكر الخلال هذه الرواية في «كتاب السُّنَّة». وقال عبد الله بن أحمد: استأذن داود على أبي فقال: من هذا داود؟ لا جبر[2] ودُ الله قلبَه، ودوَّد الله قبره، فمات مدودًا. (٦/ ١٦٠ ـ ١٦١)

٧٠ **الإطلاقات قد توهم خلاف المقصود** فيقال: إن أردت بقولك: «محدث»: أنه مخلوق منفصل عن الله، كما يقول الجهمية والمعتزلة والنجارية؛ فهذا باطل لا نقوله. وإن أردت بقولك: إنه كلام تكلم الله به بمشيئته بعد أن لم يتكلم به بعينه، وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك، مع أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء؛ فإنا نقول بذلك. وهو الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة، وهو قول السلف وأهل الحديث. (٦/ ١٦١)

٧١ لا خلاف عن أبي عبد الله أن الله كان متكلمًا بالقرآن قبل أن يخلق الخلق، وقبل كل الكائنات موجودًا، وأن الله فيما لم يزل متكلمًا كيف شاء وكما شاء، وإذا شاء أنزل كلامه، وإذا شاء لم ينزله. وأبى ذلك المعتزلة فقالوا: حادث بعد وجود المخلوقات. (٦/ ١٦٣)

٧٢ ذكر أبو عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور» في ترجمة الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة: قضية طويلة في الخلاف الذي وقع بينه وبين بعض أصحابه: مثل أبي علي الثقفي، وأبي بكر أحمد بن إسحاق الضبعي، وأبي بكر بن أبي عثمان الزاهد، وأبي محمد بن منصور القاضي، فذكر أن طائفة رفعوا إلى الإمام أنه قد نبغ طائفة من أصحابه يخالفونه وهو لا يدري، وأنهم على مذهب الكلابية، وأبو بكر الإمام شديد على الكلابية. (٦/ ١٦٩)

---

(١) أي: القرآن.

(٢) كذا في الأصل ولعل (جبر) زائدة.

٧٣ من زعم أن الله لم يتكلم إلا مرة، ولم يتكلم إلا ما تكلم به، ثم انقضى كلامه؛ كفر بالله[١]. (٦/ ١٧٣)

٧٤ **أخبار الآحاد مقبولة إذا نقلها العدول، وهي توجب العمل، وأخبار التواطؤ توجب العلم والعمل.** (٦/ ١٧٥)

٧٥ قال شيخ الإسلام[٢]: فطار لتلك الفتنة ذاك الإمام أبو بكر، فلم يزل يصيح بتشويهها ويصنف في ردها؛ كأنه منذر جيش حتى دون في الدفاتر، وتمكن في السرائر، ولقن في الكتاتيب ونقش في المحاريب: أن الله متكلم إن شاء تكلم، وإن شاء سكت. فجزى الله ذاك الإمام وأولئك النفر الغر عن نصرة دينه، وتوقير نبيّه خيرًا. (٦/ ١٧٨)

٧٦ **ثبت بالسُّنَّة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت،** لكن السكوت يكون تارة عن التكلم، وتارة عن إظهار الكلام وإعلامه. (٦/ ١٧٩)

٧٧ قال محمد بن الهيصم الكرامي في كتاب «جمل الكلام في أصول الدين»: لما ذكر جمل الكلام في «القرآن» وأنها مبنية على خمسة فصول: **أحدها**: أن القرآن كلام الله: فقد حكى عن جهم: أن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة؛ وإنما هو كلام خلقه الله فينسب إليه، كما قيل: سماء الله وأرضه. وكما قيل: بيت الله وشهر الله. وأما المعتزلة: فإنهم أطلقوا القول بأنه كلام الله على الحقيقة، ثم وافقوا جهمًا في المعنى حيث قالوا: كلام خلقه بائنًا منه قال: وقال عامة المسلمين: إن القرآن كلام الله على الحقيقة، وإنه تكلم به./**والفصل الثاني**: أن القرآن غير قديم: فإن الكلابية وأصحاب الأشعري: زعموا أن الله كان لم يزل يتكلم بالقرآن. وقال أهل الجماعة: بل إنه إنما تكلم بالقرآن حيث خاطب به جبرائيل، وكذلك سائر الكتب. **والفصل الثالث**: أن القرآن غير مخلوق: فإن الجهمية والنجارية والمعتزلة زعموا أنه مخلوق. وقال أهل الجماعة: إنه غير مخلوق. **والفصل الرابع**: أنه غير بائن من الله: فإن الجهمية وأشياعهم من المعتزلة قالوا: إن القرآن بائن من الله، وكذلك سائر كلامه. وزعموا أن الله خلق كلامًا في الشجرة فسمعه موسى، وخلق

---

(١) هذا من كلام ابن خزيمة، والذي بعده أيضًا.

(٢) أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري.

كلامًا في الهواء فسمعه جبرائيل. ولا يصح عندهم أن يوجد من الله كلام يقوم به في الحقيقة. وقال أهل الجماعة: بل القرآن غير بائن من الله؛ وإنما هو موجود منه وقائم به. (٦/ ١٨٣ ـ ١٨٤)

قاعدة في الاسم والمسمى

٧٨ إن الناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة؛ بعد أحمد وغيره، والذي كان معروفًا عند أئمة السُّنَّة أحمد وغيره: الإنكار على الجهمية الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة./ فيقولون: الاسم غير المسمى، وأسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق. وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف وغلظوا فيهم القول؛ لأن أسماء الله من كلامه، وكلام الله غير مخلوق؛ بل هو المتكلم به؛ وهو المسمي لنفسه بما فيه من الأسماء. (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦)

٧٩ الجهمية يقولون: كلامه مخلوق، وأسماؤه مخلوقة، وهو نفسه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته، ولا سَمَّى نفسه باسم هو المتكلِّم به. بل قد يقولون: إنه تكلم به، وسمى نفسه بهذه الأسماء: بمعنى أنه خلقها في غيره، لا بمعنى: أنه نفسه تكلم بها الكلام القائم به؛ فالقول في أسمائه هو نوع من القول في كلامه. والذين وافقوا السلف على أن كلامه غير مخلوق وأسماءه غير مخلوقة، يقولون: الكلام والأسماء من صفات ذاته، لكن هل يتكلم بمشيئته وقدرته، ويسمي نفسه بمشيئته وقدرته؟ هذا فيه قولان: النفي: هو قول ابن كُلَّاب ومن وافقه. والإثبات: قول أئمة أهل الحديث والسُّنَّة، وكثير من طوائف أهل الكلام؛ كالهشامية والكرامية وغيرهم. (٦/ ١٨٦)

٨٠ يروى عن الشافعي والأصمعي وغيرهما أنه قال: إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة، **ولم يعرف أيضًا عن أحد من السلف أنه قال: الاسم هو المسمى؛ بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السُّنَّة بعد الأئمة، وأنكره أكثر أهل السُّنَّة عليهم**. ثم منهم من أمسك عن القول في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا؛ إذ كان كل من الإطلاقين بدعة، كما ذكره الخلال عن إبراهيم الحربي وغيره، وكما ذكره أبو جعفر الطبري في الجزء الذي سماه «صريح السُّنَّة» ذكر مذهب أهل السُّنَّة المشهور في: القرآن، والرؤية، والإيمان، والقدر، والصحابة،

وغير ذلك. وذكر أن «مسألة اللفظ» ليس لأحد من المتقدمين فيها كلام، كما قال: لم نجد فيها كلامًا عن صحابي مضى ولا عن تابعي قَفَا، إلا عمن في كلامه الشفاء والغَنَاء، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، فإنه كان يقول: اللفظية جهمية. ويقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع. وذكر أن القول في الاسم والمسمى من الحماقات المبتدعة التي لا يعرف فيها قول لأحد من الأئمة، وأن حسب الإنسان أن ينتهي إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وهذا هو القول: بأن الاسم للمسمى. وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السُّنَّة من أصحاب الإمام أحمد وغيره. (٦/ ١٨٧)

٨١ الذين **قالوا**: الاسم هو المسمى كثير من المنتسبين إلى السُّنَّة مثل: أبي بكر/ عبد العزيز، وأبي القاسم الطبري، واللالكائي، وأبي محمد البغوي صاحب «شرح السُّنَّة» وغيرهم؛ وهو أحد قولي أصحاب أبي الحسن الأشعري اختاره أبو بكر بن فورك وغيره. **والقول الثاني** ـ وهو المشهور عن أبي الحسن ـ: أن الأسماء ثلاثة أقسام: **تارة** يكون الاسم هو المسمى؛ كاسم الموجود، **وتارة** يكون غير المسمى؛ كاسم الخالق، **وتارة** لا يكون هو ولا غيره؛ كاسم العليم والقدير. وهؤلاء الذين قالوا: إن الاسم هو المسمى، لم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به، فإن هذا لا يقوله عاقل. ولهذا يقال: لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال: «نار» احترق لسانه. ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم، ويشنع عليهم، وهذا غلط عليهم؛ بل هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسمية، والاسم ليس هو اللفظ؛ بل هو المراد باللفظ؛ فإنك إذا قلت: يا زيد، يا عمر، فليس مرادك دعاء اللفظ؛ بل مرادك دعاء المسمى باللفظ، وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمى. (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٨)

٨٢ قال أبو بكر بن فورك: اختلف الناس في حقيقة «الاسم»، ولأهل اللغة في ذلك كلام، ولأهل الحقائق فيه بيان، وبين المتكلمين فيه خلاف. فأما أهل اللغة فيقولون: الاسم حروف منظومة دالة على معنى مفرد. ومنهم من يقول: إنه قول يدل على مذكور يضاف إليه؛ يعني: الحديث والخبر. قال: وأما أهل الحقائق فقد اختلفوا أيضًا في معنى ذلك، فمنهم من قال: اسم الشيء هو ذاته وعينه، والتسمية

عبارة عنه ودلالة عليه، فيسمى اسمًا توسعًا. وقالت الجهمية والمعتزلة: الأسماء والصفات هي الأقوال الدالة على المسميات، وهو قريب مما قاله بعض أهل اللغة. **والثالث**: لا هو هو، ولا هو غيره؛ كالعلم والعالم، ومنهم من قال: اسم الشيء هو صفته ووصفه./ قال: والذي هو الحق عندنا: قول من قال: اسم الشيء هو عينه وذاته، واسم الله هو الله، وتقدير قول القائل: باسم الله أفعل؛ أي: بالله أفعل، وأن اسمه هو هو. قال: وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد القاسم بن سلّام.

(١٨٩/٦ ـ ١٩٠)

٨٣ هؤلاء الذين قالوا: الاسم هو المسمى، إنما يسلّم لهم أن أسماء الأشياء إذا ذكرت في الكلام أريد به المسمى، وهذا مما لا ينازع فيه أحد من العقلاء، لا أن لفظ اسم «ألف، سين، ميم» يراد به الشخص. وما ذكروه من قول لبيد: «إلى الحول ثم اسم السلام عليكما»، فمراده: ثم النطق بهذا الاسم وذكره وهو التسليم المقصود؛ كأنه قال: ثم سلام عليكم، ليس مراده أن السلام يحصل عليهما بدون أن ينطق به، ويذكر اسمه. فإن نفس السلام قول، فإن لم ينطق به ناطق ويذكره لم يحصل. وقد احتج بعضهم بقول سيبويه: إن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبني لما مضى ولما لم يكن بعد، وهذا لا حجة فيه؛ لأن سيبويه مقصوده بذكر الاسم والفعل ونحو ذلك؛ الألفاظ. وهذا اصطلاح النحويين، سموا الألفاظ بأسماء معانيها؛ فسموا قام، ويقوم، وقم؛ فعلًا؛ والفعل هو نفس الحركة، فسموا اللفظ الدال عليها باسمها. وكذلك إذا قالوا: اسم معرب ومبني، فمقصودهم اللفظ، ليس مقصودهم المسمى، وإذا قالوا: هذا الاسم فاعل فمرادهم أنه فاعل في اللفظ؛ أي: أسند إليه الفعل، ولم يرد سيبويه بلفظ الأسماء المسميات كما زعموا، ولو أراد ذلك فسدت صناعته. (٢٠٢/٦)

٨٤ اسم «الله» إذا قيل: الحمد لله، أو قيل: بسم الله، يتناول ذاته وصفاته، لا يتناول ذاتًا مجردة عن الصفات، ولا صفات مجردة عن الذات، وقد نص أئمة السُّنَّة ـ كأحمد وغيره ـ على أن صفاته داخلة في مسمى أسمائه، فلا يقال: إن علم الله وقدرته زائدة عليه، لكن من أهل الإثبات من قال: إنها زائدة على الذات. وهذا إذا أريد به أنها زائدة على ما أثبته أهل النفي من الذات المجردة فهو صحيح، فإن أولئك قصروا في الإثبات، فزاد هذا عليهم، وقال: الرب له صفات زائدة على

ما علمتموه. وإن أراد أنها زائدة على الذات الموجودة في نفس الأمر، فهو كلام متناقض؛ لأنه ليس في نفس الأمر ذات مجردة حتى يقال: إن الصفات زائدة عليها؛ بل لا يمكن وجود الذات إلا بما به تصير ذاتًا من الصفات، ولا يمكن وجود الصفات إلا بما به تصير صفات من الذات، فتخيل وجود أحدهما دون الآخر، ثم زيادة الآخر عليه؛ تخيل باطل. وأما الذين يقولون: إن الاسم للمسمى، كما يقوله أكثر أهل السُّنَّة/ فهؤلاء وافقوا الكتاب والسُّنَّة والمعقول. (٦/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)

٨٥ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده، فإنه كتاب مبارك، تنزيل من حكيم حميد، لا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من ابتغى الهدى في غيره أضله الله، ومن تركه من جبار قصمه الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو قرآن عجب، يهدي إلى الرشد، أنزله الله هدى ورحمة، وشفاء وبيانًا، وبصائر وتذكرة. (٦/ ٢١٢)

٨٦ من قال تلك الحكاية المفتراة عن أحمد بن حنبل، وأنه أودع عنده صناديق فيها كتب لم يعرف ما فيها حتى مات، وأخذها أصحابه فاعتقدوا ما فيها: فهذا يدل على غاية جهل هذا المتكلم، فإن أحمد لم يأخذ عنه المسلمون كلمة واحدة من صفات الله تعالى قالها هو؛ بل الأحاديث التي يرويها أهل العلم في صفات الله تعالى كانت موجودة عند الأمة قبل أن يولد الإمام أحمد، وقد رواها أهل العلم غير الإمام أحمد، فلا يحتاج الناس فيها إلى رواية أحمد؛ بل هي معروفة ثابتة عن النبي ﷺ ولو لم يخلق أحمد. وأحمد إنما اشتهر أنه إمام أهل السُّنَّة، والصابر على المحنة، لما ظهرت محن الجهمية الذين ينفون صفات الله تعالى ويقولون: إن الله لا يرى في الآخرة، وأن القرآن ليس هو كلام الله؛ بل هو مخلوق من المخلوقات، وأنه تعالى ليس فوق السمٰوات، وأن محمدًا لم يعرج إلى الله، وأضلوا بعض ولاة الأمر، فامتحنوا الناس بالرغبة والرهبة، فمن الناس من أجابهم رغبة، ومن الناس من أجابهم رهبة، ومنهم من اختفى فلم يظهر لهم. وصار من لم يجبهم قطعوا رزقه وعزلوه عن ولايته، وإن كان أسيرًا لم يفكوه ولم يقبلوا شهادته، وربما قتلوه أو حبسوه. والمحنة مشهورة معروفة، كانت في إمارة المأمون، والمعتصم، والواثق،/ ثم رفعها المتوكل، فثبَّت الله الإمام أحمد، فلم يوافقهم على تعطيل صفات الله تعالى وناظرهم في العلم فقطعهم، وعذبوه، فصبر على عذابهم، فجعله الله من

الأئمة الذين يهدون بأمره، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة]. **فمن أعطي الصبر واليقين، جعله الله إمامًا في الدين**. وما تكلم به من «السُّنَّة» فإنما أضيف له؛ لكونه أظهره وأبداه، لا لكونه أنشأه وابتدأه. (٦/ ٢١٤ ـ ٢١٥)

فصل في الصفات الاختيارية

٨٧ الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم، يقولون: لا يقوم بذاته شيء من هذه الصفات، ولا غيرها. والكلابية ومن وافقهم من السالمية وغيرهم يقولون: تقوم صفات بغير مشيئته وقدرته، فأما ما يكون بمشيئته وقدرته فلا يكون إلا مخلوقًا منفصلًا عنه./ وأما السلف وأئمة السُّنَّة والحديث، فيقولون: إنه متصف بذلك، كما نطق به الكتاب والسُّنَّة، وهو قول كثير من أهل الكلام والفلسفة، أو أكثرهم. (٦/ ٢١٧ ـ ٢١٨)

٨٨ الذي عليه جماهير المسلمين من السلف والخلف: أن الخلق غير المخلوق؛ فالخلق فعل الخالق، والمخلوق مفعوله؛ ولهذا كان النبي ﷺ يستعيذ بأفعال الرب وصفاته، كما في قوله ﷺ: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». فاستعاذ بمعافاته كما استعاذ برضاه./ وقد استدل أئمة السُّنَّة كأحمد وغيره على أن: كلام الله غير مخلوق بأنه استعاذ به فقال: «من نزل منزلًا فقال: أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل منه». فكذلك معافاته ورضاه غير مخلوقة؛ لأنه استعاذ بهما، والعافية القائمة ببدن العبد مخلوقة، فإنها نتيجة معافاته. وإذا كان الخلق فعله، والمخلوق مفعوله، وقد خلق الخلق بمشيئته، دل على أن الخلق فعل يحصل بمشيئته ويمتنع قيامه بغيره، فدل على أن أفعاله قائمة بذاته، مع كونها حاصلة بمشيئته وقدرته. **وقد حكى البخاري إجماع العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق**، وعلى هذا يدل صريح المعقول. فإنه قد ثبت بالأدلة العقلية والسمعية أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق محدث، كائن بعد أن لم يكن، وأن الله انفرد بالقدم والأزلية. (٦/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)

٨٩ **الأفعال نوعان**: مُتَعَدّ، ولازم، **فالمتعدي** مثل: الخلق والإعطاء ونحو ذلك. **واللازم** مثل: الاستواء، والنزول، والمجيء والإتيان. (٦/ ٢٣٣)

٩٠ الفاتحة أم القرآن اشتملت على بيان المسألتين المتنازع فيهما: «مسألة الصفات الاختيارية» و«مسألة الفرق بين الزيارة الشرعية، والزيارة البدعية». (٦/ ٢٦٤)

٩١ الفاتحة اشتملت على: الكمال في الإرادة، وهو الرحمة، وعلى الكمال في القدرة، وهو ملك يوم الدين، وهذا إنما يتم بالصفات الاختيارية. (٦/ ٢٦٧)

٩٢ الأفول هو المغيب. يقال: أفلت الشمس تأفُل، وتأفِل أفولًا: إذا غابت، ولم يقل أحد قط: إنه هو التغير. (٦/ ٢٨٤)

﴿ فصل فيه قاعدة شريفة ﴾

٩٣ هي: أن **جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل على الحق، لا تدل على قول المبطل**. وهذا ظاهر يعرفه كل أحد، فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا على حق، لا على باطل. (٦/ ٢٨٨)

٩٤ **عَسُر تمييز الصدق من الكذب على أكثر الناس إلا على أئمة الحديث العارفين بعلله متنًا وسندًا.** (٦/ ٢٨٩)

٩٥ الأدلة العقلية الصحيحة من جميع الطوائف إنما تدل على تصديق الرسول، وتحقيق ما أخبر به، لا على خلاف قوله، وهي من آيات الله الدالة على تصديق الأنبياء التي قال الله فيها: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، وهي من الميزان الذي أنزله الله تعالى. (٦/ ٢٩٢)

٩٦ الغلط في القياس يقع من تشبيه الشيء بخلافه، وأخذ القضية الكلية باعتبار القدر المشترك من غير تمييز بين نوعيها، فهذا هو القياس الفاسد؛/ كقياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا، وقياس إبليس، ونحو ذلك من الأقيسة الفاسدة، التي قال فيها بعض السلف: أول من قاس إبليس، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس؛ يعني: قياس من يعارض النص ومن قاس قياسًا فاسدًا، **وكل قياس عارض النص فإنه لا يكون إلا فاسدًا**، وأما القياس الصحيح فهو من الميزان الذي أنزله الله، ولا يكون مخالفًا للنص قط؛ بل موافقًا له. (٦/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠)

٩٧ جميع ما احتج به الكلابية، والأشعرية، والسالمية وغيرهم على قدم الكلام إنما يدل على أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، لا يدل على قدم كلام بلا مشيئة، ولا على قدم كلام معين؛ بل على قدم نوع الكلام./ وجميع ما يحتج به الفلاسفة

على قدم الفاعلية إنما يدل على أنه لم يزل فاعلًا لما يشاء؛ لا يدل على قدم فعل معين، ولا مفعول معين؛ لا الفلك ولا غيره. (٦/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)

٩٨ علم بالعقل والسمع أنه يمتنع أن يكون الرب تعالى فقيرًا إلى خلقه؛ بل هو الغني عن العالمين، وقد علم أنه حي قيوم بنفسه، وأن نفسه المقدسة قائمة بنفسه، وموجودة بذاته، وأنه أحد صمد، غني بنفسه ليس ثبوته وغناه مستفادًا من غيره، وإنما هو بنفسه لم يزل ولا يزال حقًّا صمدًا قيومًا، فهل يقال في ذلك: إنه مفتقر إلى نفسه، أو محتاج إلى نفسه؛ لأن نفسه لا تقوم إلا بنفسه؟ فالقول في صفاته التي هي داخلة في مسمى نفسه هو القول في نفسه. (٦/ ٣٤٨)

الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات

٩٩ من رزقه الله معرفة ما جاءت به الرسل، وبصرًا نافذًا، وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء؛ علم قطعًا أنهم يلحدون في أسمائه وآياته، وأنهم كذبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به رسله؛ ولهذا كانوا يقولون: **إن البدع مشتقة من الكفر وآيلة إليه**، ويقولون: إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة، والأشعرية مخانيث المعتزلة. وكان يحيى بن عمار يقول: **المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث**، ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنفه الأشعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السُّنَّة، لكن **مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة**،/ لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنًا بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر. (٦/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠)

١٠٠ الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته، فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه سواء عينه أو لم يعينه، لا سيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم، دون عمل الجوارح؛ فإنه ﷻ جعل القرآن نورًا وهدى وبيانًا للناس وشفاء لما في الصدور، وأرسل الرسل ليبين للناس ما نزل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل. ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علمًا، وأنصحهم للأمة وأبينهم للسُّنَّة، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره؛ إلا وقد نصب دليلًا يمنع من حمله على ظاهره. (٦/ ٣٦١)

١٠١ أما **استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو الاثنين في الواحد فلا أصل له**؛ لأن هذه الألفاظ عدد، وهي نصوص في معناها لا يتجوز بها، ولا يجوز أن يقال: عندي رجل. ويعني: رجلين. ولا عندي رجلان. ويعني: به الجنس؛ لأن اسم الواحد يدل على الجنس، والجنس فيه شياع. وكذلك «اسم الجمع» فيه معنى الجنس، **والجنس يحصل بحصول الواحد**. فقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. لا يجوز أن يراد به القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد. ولا يجوز أن يراد به النعمة؛ لأن نعم الله لا تحصى؛ فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية. (٦/ ٣٦٥)

١٠٢ هل يجوز أن يملأ الكتاب والسُّنَّة من ذكر اليد، وأن الله تعالى خلق بيده، وأن يداه مبسوطتان، وأن الملك بيده، وفي الحديث ما لا يحصى، ثم إن رسول الله ﷺ وأولي الأمر لا يبينون للناس أن هذا الكلام لا يراد به حقيقته ولا ظاهره، حتى ينشأ «جهم بن صفوان» بعد انقراض عصر الصحابة، فيبين للناس ما نزل إليهم على نبيِّهم، ويتبعه عليه «بشر بن غياث» ومن سلك سبيلهم من كل مغموص عليه بالنفاق[1]. (٦/ ٣٦٨)

١٠٣ إذا كان في الكلام إخبار عن الغير بأنه يقول أقوالًا باطلة في العقل والشرع، وفيه رد تلك الأقوال، كان هذا كذبًا وظلمًا، فنعوذ بالله من ذلك. ثم مع كونه ظلمًا لنا، يا ليته كان كلامًا صحيحًا مستقيمًا، فكنا نحلله من حقنا ويستفاد ما فيه من العلم! ولكن فيه من تحريف كتاب الله والإلحاد في آياته وأسمائه، والكذب والظلم، والعدوان الذي يتعلق بحقوق الله مما فيه، لكن إن عفونا عن حقنا، فحق الله إليه لا إلى غيره. (٦/ ٣٧٥)

١٠٤ إن إشارات المشايخ الصوفية التي يشيرون بها: تنقسم إلى: إشارة حالية، وهي إشارتهم بالقلوب، وذلك هو الذي امتازوا به وليس هذا موضعه. وتنقسم إلى الإشارات المتعلقة بالأقوال: مثل ما يأخذونها من القرآن/ونحوه، فتلك الإشارات هي من باب الاعتبار والقياس، وإلحاق ما ليس بمنصوص بالمنصوص، مثل: الاعتبار والقياس؛ الذي يستعمله الفقهاء في الأحكام، لكن هذا يستعمل في الترغيب

---

(١) انتهت الرسالة.

والترهيب، وفضائل الأعمال، ودرجات الرجال، ونحو ذلك. فإن كانت «الإشارة اعتبارية» من جنس القياس الصحيح؛ كانت حسنة مقبولة، وإن كانت كالقياس الضعيف؛ كان لها حكمه، وإن كان تحريفًا للكلام عن مواضعه وتأويلًا للكلام على غير تأويله؛ كانت من جنس كلام القرامطة والباطنية والجهمية.

(٦/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)

١٠٥ من احتج بحجة وقد ضعفها، وهو لا يعلم أنه ضعفها، فقد رمى نفسه بسهمه، ومن رمى بسهم البغي صرع به. (٦/ ٣٧٨)

١٠٦ إن الذي عليه جماهير المسلمين: أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين. قالوا: ـ ومنهم الخطابي ـ قوله: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها...» التقييد بالعدد عائد إلى الأسماء الموصوفة بأنها هي هذه الأسماء. (٦/ ٣٨١)

١٠٧ كثير من الناس يجعلها أسماء معينة، ثم من هؤلاء من يقول: ليس إلا **تسعة وتسعين اسمًا** فقط، وهو قول ابن حزم وطائفة. والأكثرون منهم يقولون: وإن كانت أسماء الله أكثر؛ لكن الموعود بالجنة لمن أحصاها هي معينة. وبكل حال: **فتعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه**؛ ولكن روي في ذلك عن السلف أنواع: من ذلك ما ذكره الترمذي، ومنها غير ذلك. (٦/ ٣٨٢)

١٠٨ النص في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ **قد سمى** الله نور السمٰوات والأرض، وقد **أخبر** النص أن الله نور، **وأخبر** أيضًا أنه يحتجب بالنور، فهذه ثلاثة أنوار في النص. (٦/ ٣٨٦)

١٠٩ الأقسام ثلاثة: «**إشراق** بلا إحراق» وهو النور المحض كالقمر، و«**إحراق** بلا إشراق» وهي النار المظلمة، و«**ما هو** نار ونور» كالشمس، ونار المصابيح التي في الدنيا توصف بالأمرين، وإذا كان كذلك صح أن يكون/ نور السمٰوات والأرض، وأن يضاف إليه النور، وليس المضاف هو عين المضاف إليه. (٦/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)

١١٠ معلوم أن في «كتب التفسير» من النقل عن ابن عباس من الكذب شيئًا كثيرًا، من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره، **فلا بد من تصحيح النقل لتقوم الحجة**؛ فليراجع «كتب التفسير» التي يحرر فيها النقل، مثل تفسير محمد بن جرير الطبري، الذي ينقل فيه كلام السلف بالإسناد ـ وليعرض عن تفسير مقاتل، والكلبي ـ وقبله تفسير بقي بن مخلد الأندلسي، وعبد الرحمٰن بن إبراهيم ـ دُحَيم الشامي ـ

وعبد بن حميد ـ الكَشِّي ـ وغيرهم، إن لم يصعد إلى **تفسير الإمام إسحاق بن راهويه، وتفسير الإمام أحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة، الذين هم أعلم أهل الأرض بالتفاسير الصحيحة عن النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين**، كما هم أعلم الناس بحديث النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين في الأصول والفروع، وغير ذلك من العلوم. (٦/ ٣٨٩)

١١١ بمثل هذه المنقولات التي لا يميز صدقها من كذبها، والمعقولات التي لا يميز صوابها من خطئها؛ ضل من ضل من أهل المشرق في الأصول والفروع، والفقه والتصوف. وما أحسن ما جاء هذا في آية النور التي قال الله تعالى فيها: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور]. نسأل الله أن يجعل لنا نورًا. (٦/ ٣٩٠)

١١٢ قول من قال: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]: هادي أهل السمٰوات والأرض؛ كلام صحيح، فإن من معاني كونه نور السمٰوات والأرض أن يكون هاديًا لهم. أما أنهم نفوا ما سوى ذلك، فهذا غير معلوم، وأما أنهم أرادوا ذلك، فقد ثبت عن ابن مسعود أنه قال: «إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار، نور السمٰوات من نور وجهه». (٦/ ٣٩١)

١١٣ أما الذي أقوله الآن وأكتبه ـ وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي، وإنما أقوله في كثير من المجالس ـ: إن **جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها**. وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئًا من آيات الصفات، أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيء كثير. وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، فروي عن ابن عباس وطائفة: أن المراد به الشدة، وأن الله يكشف عن الشدة في الآخرة. وعن أبي سعيد وطائفة: أنهم عدوها في الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في «الصحيحين». ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل

على أن هذه من الصفات، فإنه قال: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ نكرة في الإثبات لم يضفها إلى الله، ولم يقل عن/ ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر. ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، ولكن كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولًا له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلًا، وهذا خطأ.
(٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)

١١٤ عن ابن عباس قال: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه». ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه إلا على من لم يتدبره، فإنه قال: «يمين الله في الأرض» فقيده بقوله: «في الأرض»، ولم يطلق، فيقول: «يمين الله»، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم اللفظ المطلق. ثم قال: «فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه». ومعلوم أن **المشبَّه غير المشبه به**، وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلًا، ولكن/ شُبه بمن يصافح الله، فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله، كما هو معلوم عند كل عاقل، ولكن يبين أن الله تعالى كما جعل للناس بيتًا يطوفون به، جعل لهم ما يستلمونه؛ ليكون ذلك بمنزلة تقبيل يد العظماء، فإن ذلك تقريب للمقبل وتكريم له، كما جرت العادة، والله ورسوله لا يتكلمون بما فيه إضلال الناس؛ بل لا بد من أن يبين لهم ما يتقون، فقد بيَّن لهم في الحديث ما ينفي من التمثيل. (٦/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨)

فصل في حديث رؤية المؤمنين ربهم يوم الجمعة في الجنة

١١٥ حديث: «رؤية المؤمنين ربهم في الجنة في مثل يوم الجمعة من أيام الدنيا» رواه أبو الحسن الدارقطني في كتابه في الرؤية ـ وما علمنا أحدًا جمع في هذا الباب أكثر من كتاب أبي بكر الآجري وأبي نعيم الحافظ الأصبهاني ـ رواه من حديث أنس مرفوعًا، ومن حديث ابن مسعود موقوفًا، ورواه ابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعًا. فأما حديث أنس فرواه الدارقطني من خمس طرق أو ست طرق في غالبها: «إن الرؤية تكون بمقدار صلاة الجمعة في الدنيا». وصرح في بعضها: «بأن النساء يرينه في الأعياد». وأما حديث ابن مسعود ففي جميع طرقه ـ مرفوعها وموقوفها ـ/ التصريح بذلك، وإسناد حديث ابن مسعود أجود من جميع أسانيد هذا الباب. (٦/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)

١١٦ أصل حديث «سوق الجنة» قد رواه مسلم في «صحيحه» ولم يذكر فيه الرؤية، وهذه الأحاديث عامتها إذا جرد إسناد الواحد منها لم يخل عن مقال قريب أو شديد؛ لكن تعددها وكثرة طرقها يغلب على الظن ثبوتها في نفس الأمر؛ بل قد يقتضي القطع بها. وأيضًا فقد روي عن الصحابة والتابعين ما يوافق ذلك، ومثل هذا لا يقال بالرأي؛ وإنما يقال بالتوقيف. فروى الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن المبارك أخبرنا المسعودي عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: «سارعوا إلى الجمعة فإن الله يبرز لأهل الجنة في كل جمعة في كثيب من كافور، فيكونون في قرب منه على قدر تسارعهم إلى الجمعة في الدنيا». (٦/ ٤٠٣)

١١٧ يقال: إن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه؛ لكن هو عالم بحال أبيه، متلق لآثاره من أكابر أصحاب أبيه، وهذه حال متكررة من عبد الله ﷺ فتكون مشهورة عند أصحابه، فيكثر المتحدث بها. ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة. فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه، وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه. (٦/ ٤٠٤)

١١٨ هذا الذي أخبر به ابن مسعود أمر لا يعرفه إلا نبي، أو من أخذه عن نبي، فيعلم بذلك أن ابن مسعود أخذه عن النبي ﷺ ولا يجوز أن يكون أخذه عن أهل الكتاب لوجوه: **أحدها**: أن الصحابة قد نهوا عن تصديق أهل الكتاب فيما يخبرونهم به، فمن المحال أن يحدث ابن مسعود رضي الله عنه بما أخبر به اليهود على سبيل التعليم، ويبني عليه حكمًا. **الثاني**: أن ابن مسعود رضي الله عنه خصوصًا كان من أشد الصحابة رضي الله عنهم إنكارًا لمن يأخذ من أحاديث أهل الكتاب. **الثالث**: أن الجمعة لم تشرع إلا لنا، والتبكير فيها ليس إلا في شريعتنا، فيبعد مثل أخذ هذا عن الأنبياء المتقدمين، ويبعد أن اليهودي يحدث بمثل هذه الفضيلة لهذه الأمة، وهم الموصوفون بكتمان العلم والبخل به وحسد هذه الأمة. (٦/ ٤٠٥)

١١٩ **زيادة أحد الخبرين على الآخر في الأخبار المحضة فهذا مما لم يختلف المسلمون: أنه ليس بنسخ**، وأنه لا ترد الزيادة إذا لم تناف المزيد. فإن رجلًا لو قال: رأيت رجلًا. ثم قال: رأيت رجلًا عاقلًا أو عالمًا؛ لم يكن بين الكلامين منافاة. ففرق بين الإطلاق والتقييد، والتجريد والزيادة في الأمور الطلبية، وبين ذلك في الأمور الخبرية. (٦/ ٤٠٨)

١٣٠ كم من أشياء مشهورة عند العامة؛ بل وعند كثير من الفقهاء والصوفية والمتكلمين أو/أكثرهم، ثم عند حكام الحديث العارفين به؛ لا أصل له! بل قد يقطعون بأنه موضوع! وكم من أشياء مشهورة عند العارفين بالحديث بل متواترة عندهم، وأكثر العامة بل كثير من العلماء الذين لم يعتنوا بالحديث ما سمعوها، أو سمعوها من وراء وراء، وهم إما مكذبون بها، وإما مرتابون فيها، وهم مع ذلك لم يضبطوها ضبط العالم لعلمه؛ كضبط النحوي للنحو، والطبيب للطب، وإن ضبطوا منها شيئًا ضبطوا اللفظة بعد اللفظة، مما لا تسمن ولا تغني من جوع، وليس ذلك مما يعتمد عليه، ولا ينضبط به دين الله، ولا يسقط به عن الأمة الفرض في حفظ علم النبوة، والفقه فيه. قال الإمام أحمد: **معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه.** (٦/٤٠٩ ـ ٤١٠)

١٣١ **لا يجوز ترك مقتضى اللفظ وموجبه بالإمكان**؛ بل متى ثبت **عموم اللفظ وعموم العلة وجب ترتيب مقتضى ذلك عليه، ما لم يدل دليل بخلافه.** (٦/ ٤٢٧)

١٣٢ النصوص المخبرة بالرؤية في الآخرة للمؤمنين تشمل النساء لفظًا ومعنى، ولم يعارض هذا العموم ما يقتضي إخراجهن من ذلك، **فيجب القول بالدليل السالم عن المعارض المقاوم.** (٦/ ٤٣٠)

١٣٣ قال النبي ﷺ: «فإنكم ترونه كذلك، يحشر الناس فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعه». أليس قد علم بالضرورة أن هذا خطاب لأهل الموقف من الرجال والنساء؟ لأن لفظ «الناس» يعم الصنفين، ولأن الحشر مشترك بين الصنفين. وهذا العموم لا يجوز تخصيصه، وإن جاز؛ جاز على ضعف؛ لأن النساء أكثر من الرجال، إذ قد صح أنهن أكثر أهل النار. وقد صح: لكل رجل من أهل الجنة زوجتان من الإنسيات سوى الحور العين؛ وذلك لأن من في الجنة من النساء أكثر من الرجال، وكذلك في النار، فيكون الخلق منهم أكثر. و**اللفظ العام لا يجوز أن يحمل على القليل من الصور دون الكثير بلا قرينة متصلة؛ لأن ذلك تلبيس وعَي ينزه عنه كلام الشارع.** (٦/ ٤٣٢)

١٣٤ قوله: «كلكم يرى ربه» كقوله: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في مال زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها»، من أشمل اللفظ. ومن هذا قوله: «كلكم يرى ربه مخليًّا به»،

«وما منكم من أحد إلا سيخلو به ربه كما يخلو أحدكم بالقمر»، «وما منكم إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان». إلى غير ذلك من الأحاديث الصحاح والحسان التي تصرح بأن جميع الناس ذكورهم وإناثهم مشتركون في هذه الأمور من: المحاسبة، والرؤية والخلوة والكلام. (٦/ ٤٣٥)

١٢٥ اعلم أن الناس قد اختلفوا في «صيغ جمع المذكر، مظهره ومضمره»، مثل: المؤمنين، والأبرار؛ وهو هل يدخل النساء في مطلق اللفظ، أو لا يدخلون إلا بدليل؟ على قولين: **أشهرهما** عند أصحابنا ومن وافقهم: أنهم يدخلون؛ بناء على أن **من لغة العرب: إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلَّبوا المذكر**، وقد عهدنا من الشارع في خطابه أنه يعم القسمين ويدخل النساء بطريق التغليب، وحاصله: أن هذه الجموع تستعملها العرب تارة في الذكور المجردين، وتارة في الذكور والإناث،/ وقد عهدنا من الشارع أن خطابه المطلق يجري على النمط الثاني، وقولنا: المطلق، احتراز من المقيد، مثل قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. ومن هؤلاء من يدعي أن مطلق اللفظ في اللغة يشمل القسمين. **والقول الثاني**: أنهن لا يدخلن إلا بدليل. ثم **لا خلاف** بين الفريقين **أن آيات الأحكام والوعد والوعيد التي في القرآن تشمل الفريقين، وإن كانت بصيغة المذكر**. فمن هؤلاء من يقول: دخلوا فيه؛ لأن الشرع استعمل اللفظ فيهما، وإن كان اللفظ المطلق لا يشمله، وهذا يرجع إلى القول الأول. ومنهم من يقول: دخلوا؛ لأنا علمنا من الدين استواء الفريقين في الأحكام، فدخلوا كما ندخل نحن فيما خوطب به الرسول، وكما تدخل سائر الأمة فيما خوطب به الواحد منها، وإن كانت صيغة اللفظ لا تشمل غير المخاطب. وحقيقة هذا القول: أن اللفظ الخاص يستعمل عامًّا «حقيقة عرفية» إما خاصة، وإما عامة، وربما سماه بعضهم: «قياسا جليًّا» ينقص[1] حكم من خالفه، وأكثرهم لا يسمونه «قياسًا»؛ بل قد علم استواء المخاطب وغيره، فنحن نفهم من الخطاب له الخطاب للباقين، حتى لو فرض انتفاء الخطاب في حقه لمعنى يخصه؛ لم ينقص[1] انتفاء الخطاب في حق غيره، «فالقياس» تعدية الحكم، وهنا لم يعد حكم، وإنما ثبت الحكم في حق الجميع ثبوتًا واحدًا؛ بل هو مشبه بتعدية الخطاب بالحكم، لا نفس الحكم. (٦/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨)

---

(١) كذا في الأصل ولعلها ينقض.

١٣٦ إن قيل: دلالة العموم ضعيفة، فإنه قد قيل: أكثر العمومات مخصوصة، وقيل: ما ثمَّ لفظ عام إلا قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾ [الأنعام]. ومن الناس من أنكر دلالة العموم رأسًا. قلنا: أما «**دلالة العموم المعنوي العقلي**» **فما أنكره أحد من الأمة فيما أعلمه؛ بل ولا من العقلاء**، ولا يمكن إنكارها، اللَّهُمَّ إلا أن يكون في أهل الظاهر الصرف، الذين لا يلحظون المعاني كحال من ينكرها، لكن هؤلاء لا ينكرون عموم الألفاظ؛ بل هو عندهم العمدة، ولا ينكرون عموم معاني الألفاظ العامة، وإلا قد ينكرون كون عموم المعاني المجردة مفهومًا من خطاب الغير. فما علمنا أحدًا جمع بين إنكار العمومين: اللفظي والمعنوي. ونحن قد قررنا العموم بهما جميعًا، فيبقى محل وفاق مع العموم المعنوي، لا يمكن إنكاره في الجملة، ومن أنكره سد على نفسه إثبات حكم الأشياء الكثيرة؛ بل سد على عقله أخص أوصافه، وهو القضاء بالكلية العامة. ونحن قد قررنا العموم من هذا الوجه؛ بل قد اختلف الناس في مثل هذا العموم: هل يجوز تخصيصه؟ على قولين مشهورين. وأما «**العموم اللفظي**» **فما أنكره أيضًا إمام ولا طائفة لها مذهب مستقر/ في العلم، ولا كان في القرون الثلاثة من ينكره**، وإنما حدث إنكاره بعد المائة الثانية، وظهر بعد المائة الثالثة، وأكبر سبب إنكاره إما من المجوزين للعفو من أهل السُّنَّة، ومن أهل المرجئة من ضاق عطنه لما ناظره الوعيدية بعموم آيات الوعيد وأحاديثه، فاضطره ذلك إلى أن جحد العموم في اللغة والشرع، فكانوا فيما فروا إليه من هذا الجحد كالمستجير من الرمضاء بالنار. (٦/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)

١٣٧ مَن الذي سلَّم لكم أن العموم المجرد الذي لم يظهر له مخصص دليل ضعيف؟ أم من الذي سلَّم أن أكثر العمومات مخصوصة؟ أم من الذي يقول: **ما من عموم إلا قد خص** إلا قوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾؟ فإن هذا الكلام وإن كان قد يطلقه بعض السادات من المتفقهة، وقد يوجد في كلام بعض المتكلمين في أصول الفقه، **فإنه من أكذب الكلام وأفسده**. والظن بمن قاله أولًا: أنه إنما عنى أن العموم من لفظ «كل شيء» مخصوص إلا في مواضع قليلة، كما في قوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]. ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]. ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]. وإلا فأي عاقل يدعي هذا في جميع صيغ العموم في الكتاب والسُّنَّة، وفي سائر كتب الله وكلام أنبيائه، وسائر كلام الأمم عربهم وعجمهم؟! وأنت إذا قرأت **القرآن** من أوله إلى آخره وجدت **غالب عموماته محفوظة**؛ لا مخصوصة. (٦/ ٤٤٢)

١٢٨ **العدم لا يحتج به في الأخبار بإجماع العقلاء**؛ بل من أخبر به كان قائلًا ما لا علم له به. ولو قيل/للرجل: هل في البلد الفلاني كذا، وفي المسجد الفلاني كذا؟ فقال: لا؛ لأن الأصل عدمه: كان نافيًا ما ليس له به علم باتفاق العقلاء.
(٦/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧)

١٢٩ إن **العموم والقياس حجتان مقدمتان على الاستصحاب، أما العموم؛ فبإجماع الفقهاء. وأما القياس فعند جماهيرهم.** (٦/ ٤٤٧)

١٣٠ العبد قد يعمل عملًا فاضلًا يستحق به أجرًا عظيمًا، ولا يعمل ما هو دونه فلا يستحق ذلك الأجر، وما زال الله سبحانه يخص المفضولين من كل صنف بخصائص لا تكون للفاضلين، وهذا مستقر في الأشخاص من الأنبياء والصديقين، وفي الأعمال./**ولو كان العمل الفاضل يحصل به جميع المفضول مطلقًا، لما شرع المفضول في وقت. فلا يلزم من إعطاء الأعلى إعطاء الأدنى مطلقًا، ولا يلزم منه منع الأعلى مطلقًا**، فهذا ممكن إمكانًا شرعيًا في عامة الثوابات، ألا ترى أن الذين في الدرجات العلى من أهل الجنة لا يعطون الدرجات الدنى، ثم لا يكون هذا نقصًا في حقهم. (٦/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦)

١٣١ أما «اللقاء»: فقد فسره طائفة من السلف والخلف بما يتضمن المعاينة والمشاهدة بعد السلوك والمسير، وقالوا: إن لقاء الله يتضمن رؤيته ﷻ واحتجوا بآيات «اللقاء» على من أنكر رؤية الله في الآخرة من الجهمية؛ كالمعتزلة وغيرهم. وروي عن عبد الله بن المبارك أنه قال في قوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ١١٠]. ولا يرائي، أو قال: ولا يخبر به أحدًا، وجعلوا «اللقاء» يتضمن معنيين: **أحدهما**: السير إلى الملك. **والثاني**: معاينته، كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ/ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦﴾ [الانشقاق]. فذكر أنه يكدح إلى الله فيلاقيه، والكدح إليه يتضمن السلوك والسير إليه، واللقاء يعقبهما. وأما المعاينة من غير مسير إليه كمعاينة الشمس والقمر فلا يسمى لقاءً. وقد يراد باللقاء الوصول إلى الشيء، والوصول إلى الشيء بحسبه. (٦/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣)

١٣٢ يستعمل «اللقاء» في لقاء العدو، ولقاء الولي، ولقاء المحبوب، ولقاء المكروه. وقد يستعمل فيما يتضمن مباشرة الملاقي ومماسته مع اللذة والألم، كما قال: «إذا التقى الختانان وجب الغسل». وفي الحديث الصحيح: «إذا قعد بين شعبها

الأربع والتزق الختانان فقد وجب الغسل». ومن نحو هذا قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]. (٦/ ٤٦٥)

١٣٣ أما الجهمية من المعتزلة وغيرهم: فيمتنع على أصلهم لقاء الله؛ لأنه يمتنع عندهم رؤية الله في الدنيا والآخرة، وخالفوا بذلك ما تواترت به السنن عن النبي ﷺ وما اتفق عليه الصحابة وأئمة الإسلام: من أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة. واحتجوا بحجج كثيرة عقلية ونقلية قد بيّنّا فسادها مبسوطًا، وذكرنا دلالة العقل والسمع على جواز الرؤية. وهذه المسألة من الأصول التي كان يشتد نكير السلف والأئمة على من خالف فيها، وصنفوا فيها مصنفات مشهورة. (٦/ ٤٦٩)

١٣٤ **اللفظ إذا تكرر ذكره في الكتاب، ودار مرة بعد مرة على وجه واحد، وكان المراد به غير مفهومه ومقتضاه عند الإطلاق، ولم يبين ذلك: كان تدليسًا وتلبيسًا يجب أن يصان كلام الله عنه.** (٦/ ٤٧١)

١٣٥ قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه»، أخبر فيه أن الله يحب لقاء عبد، ويكره لقاء عبد، وهذا يمتنع حمله على الجزاء؛ لأن الله لا يكره جزاء أحد، ولأن الجزاء لا يلقاه الله، ولأنه إن جاز أن يلقى بعض المخلوق كالجزاء أو غيره جاز أن يلقى العبد. فالمحذور الذي يذكر في لقاء العبد موجود في لقائه سائر المخلوقات، فهذا تعطيل النص. وإما أن يقال: بل هو لاق لبعضها، فيتناقض قول الجهمي ويبطل. ودلائل بطلان هذا القول لا تكاد تحصى. (٦/ ٤٧٥)

﴿ فصل في مسألة محبة الله للمؤمن ﴾

١٣٦ مسألة محبة المؤمن ربه: فإن الكتاب والسُّنَّة تنطق بذلك؛ كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. (٦/ ٤٧٦)

١٣٧ هؤلاء[1] الذين أنكروا حقيقة المحبة، لم يمكنهم إنكار لفظها؛ لأنه جاء

(١) الجعد بن درهم وأتباعه.

في الكتاب والسُّنَّة، ففسروا محبته بعبادته وطاعته، وامتثال أمره، أو محبة أوليائه، ونحو ذلك مما يضاف إليه، ولو علموا أن محبوب الغير لا يكون محبوبًا إلا إذا كان/ ذلك الغير محبوبًا، فيكون هو المحبوب بالذات، والوسائل يحبون بالعرض. ولو تدبروا قولهم لعلموا أنه مستحيل أن تحب عبادته أو أولياؤه إذا لم يكن هو محبوبًا، فإذا قدروا أنه هو شيء ليس محبوبًا لذاته، كانت محبة العمل الذي يحصل الأكل والشرب إنما هي في الحقيقة محبة الأكل والشرب والنكاح، وكان ذلك من جنس محبة سائر المشتهيات؛ فإذًا تكون محبة الله ورسوله إنما هي في الحقيقة محبة الأكل والشرب، إذا كان الله لا يحب لنفسه على رأي هؤلاء. وهذه المسألة أصل عبادة الله، كما أن المسألة الأولى أصل الإقرار بالله، فتلك فيها ذهاب النفس والمال، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ الآية [التوبة: ١١١]. ولهذا نعت المحبين المحبوبين بقوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ بل أصل الولاية الحب، وأصل العداوة البغض، وإنكار الحب والبغض يتضمن إنكار ولاية الله وعداوته، كما أنكر بعض الفقهاء قوله: «إنه لا يعز من عاديت»، وقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١]. (٦/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨)

١٣٨ نفس التصديق أيضًا متفاضل من جهات: **منها**: أن التصديق بما جاء به الرسول ﷺ قد يكون مجملًا، وقد يكون مفصلًا، والمفصل من المجمل؛ فليس تصديق من عرف القرآن ومعانيه، والحديث ومعانيه، وصدق بذلك مفصلًا؛ كمن صدق أن محمدًا رسول الله ﷺ وأكثر ما جاء به لا يعرفه أو لا يفهمه. **ومنها**: أن التصديق المستقر المذكور أتم من العلم الذي يطلب حصوله مع الغفلة عنه. **ومنها**: أن التصديق نفسه يتفاضل كنهه، فليس ما أثنى عليه البرهان؛ بل تشهد له الأعيان، وأميط عنه كل أذى وحسبان، حتى بلغ أعلى الدرجات؛ درجات الإيقان: كتصديق زعزعته الشبهات وصدفته الشهوات ولعب به/ التقليد، ويضعف لشُبَه المعاند العنيد، وهذا أمر يجده من نفسه كل منصف رشيد. (٦/ ٤٨٠ ـ ٤٨١)

١٣٩ قول السائل: قد يعترض على هذا السؤال، وهو إذا كان حب اللقاء؛ لما رآه من النعيم؛ فالمحبة حينئذ للنعيم العائد عليه، لا لمجرد لقاء الله. فيقال له: ليس كذلك، ولكن لقاء الله على نوعين: **لقاء محبوب**، **ولقاء** مكروه، كما قال سليمان بن

عبد الملك لأبي حازم ـ سلمة بن دينار الأعرج ـ: كيف القدوم على الله تعالى؟ فقال: المحسن كالغائب يقدم على مولاه، وأما المسيئ كالآبق يُقدم به على مولاه. (٦/ ٤٨٢)

﴿ رسالة إلى أهل البحرين في رؤية الكفار ربهم ﴾

١٤٠ **الذي عليه جمهور السلف: أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر**، فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عُرِّف ذلك، كما يُعرَّف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر. (٦/ ٤٨٦)

١٤١ **مسألة رؤية الكفار**: فأول ما انتشر الكلام فيها وتنازع الناس فيها ـ فيما بلغنا ـ بعد ثلاثمائة سنة من الهجرة، وأمسك عن الكلام في هذا قوم من العلماء، وتكلم فيها آخرون، فاختلفوا فيها على ثلاثة أقوال، مع أني ما علمت أن أولئك المختلفين فيها تلاعنوا ولا تهاجروا فيها؛ إذ في الفرق الثلاثة قوم فيهم فضل وهم أصحاب سُنَّة. والكلام فيها قريب من الكلام في مسألة «محاسبة الكفار» هل يحاسبون أم لا؟ **هي مسألة لا يكفر فيها بالاتفاق**. والصحيح أيضًا أن لا يضيق فيها ولا يهجر. وقد حكي عن أبي الحسن بن بشار أنه قال: لا يصلى خلف من يقول: إنهم يحاسبون. والصواب الذي عليه الجمهور: أنه يصلى خلف الفريقين؛ بل يكاد الخلاف بينهم يرتفع عند التحقيق. (٦/ ٤٨٦)

١٤٢ القرآن والحديث يدلان على أن الله يكلمهم تكليم توبيخ وتقريع وتبكيت، لا تكليم تقريب وتكريم ورحمة، وإن كان من العلماء من أنكر تكليمهم جملة. والأقوال الثلاثة في رؤية الكفار: **أحدها**: أن الكفار لا يرون ربهم بحال، لا المظهر للكفر ولا المسر له، وهذا قول أكثر العلماء المتأخرين، وعليه يدل عموم كلام المتقدمين، وعليه جمهور أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. **الثاني**: أنه يراه من أظهر التوحيد من مؤمني هذه الأمة ومنافقيها وغُبَّرات من أهل الكتاب، وذلك في عرصة القيامة، ثم يحتجب عن المنافقين/ فلا يرونه بعد ذلك، وهذا قول أبي بكر بن خزيمة من أئمة أهل السُّنَّة، وقد ذكر القاضي أبو يعلى نحوه في حديث إتيانه ﷻ لهم في الموقف؛ الحديث المشهور. **الثالث**: أن الكفار يرونه رؤية تعريف وتعذيب كاللص إذا رأى السلطان، ثم يحتجب عنهم ليعظم عذابهم ويشتد عقابهم، وهذا قول أبي

الحسن بن سالم وأصحابه وقول غيرهم، وهم في الأصول منتسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل، وإلى سهل بن عبد الله التستري. (٦/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨)

١٤٣ الغرض بيان أن هذه المسألة[1] ليست من المهمات التي ينبغي كثرة الكلام فيها، وإيقاع ذلك إلى العامة والخاصة حتى يبقى شعارًا، ويوجب تفريق القلوب وتشتت الأهواء. وليست هذه المسألة فيما علمت مما يوجب المهاجرة والمقاطعة؛ فإن الذين تكلموا فيها قبلنا عامتهم أهل سُنَّة واتباع، وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا، كما اختلف الصحابة رضي الله عنهم والناس بعدهم في رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا. وقالوا فيها كلمات غليظة؛ كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية». ومع هذا فما أوجب هذا النزاع تهاجرًا ولا تقاطعًا. وكذلك ناظر الإمام أحمد أقوامًا من أهل السُّنَّة في مسألة الشهادة للعشرة بالجنة، حتى آلت المناظرة إلى ارتفاع الأصوات، وكان أحمد وغيره يرون الشهادة، ولم يهجروا من امتنع من الشهادة؛ إلى مسائل نظير هذه كثيرة. (٦/ ٥٠٢)

١٤٤ هنا آداب تجب مراعاتها: منها: أن من سكت عن الكلام في هذه المسألة ولم يدعُ إلى شيء؛ فإنه لا يحل هجره وإن كان يعتقد أحد الطرفين؛ فإن البدع التي هي أعظم منها لا يهجر فيها إلا الداعية دون الساكت، فهذه أولى./ ومن ذلك: أنه لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة وشعارًا يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم؛ فإن مثل هذا مما يكرهه الله ورسوله. وكذلك لا يفاتحوا فيها عوام المسلمين الذين هم في عافية وسلام عن الفتن؛ ولكن إذا سئل الرجل عنها، أو رأى من هو أهل لتعريفه ذلك: ألقى إليه مما عنده من العلم ما يرجو النفع به. (٦/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤)

١٤٥ **الحكم إذا كان عامًّا[2] في تخصيص بعضه باللفظ خروج عن القول الجميل؛ فإنه يمنع من التخصيص**؛ فإن الله خالق كل شيء ومريد لكل حادث، ومع هذا يمنع الإنسان أن يخص ما يستقذر من المخلوقات، وما يستقبحه الشرع من الحوادث، بأن يقول على الانفراد: يا خالق الكلاب، ويا مريدًا للزنا، ونحو ذلك؛ بخلاف ما لو قال: يا خالق كل شيء، ويا من كل شيء يجري بمشيئته. (٦/ ٥٠٤)

١٤٦ **إذا اشتبه الأمر: هل هذا القول أو الفعل مما يعاقب صاحبه عليه، أو ما لا**

---

(١) رؤية الكفار للرب يوم القيامة.

(٢) ولعل زيادة (و) توضح السياق.

يعاقب؟ فالواجب ترك العقوبة؛ لقول النبي ﷺ: «إدرءوا الحدود بالشبهات، فإنك إن تخطئ في العفو خير من أن تخطئ في العقوبة» رواه أبو داود. ولا سيما إذا آل الأمر إلى شر طويل، وافتراق أهل السُّنَّة والجماعة، فإن الفساد الناشئ في هذه الفرقة أضعاف الشر الناشئ من خطأ نفر قليل في مسألة فرعية[1]. (٦/ ٥٠٥)

١٤٧ حكى عثمان بن سعيد الدارمي في «كتاب الرد» له: **إجماع الصحابة، على أنه ﷺ لم ير ربه ليلة المعراج**، وبعضهم استثنى ابن عباس من ذلك. وشيخنا يقول[2]: ليس ذلك بخلاف في الحقيقة، فإن ابن عباس لم يقل/ رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين، حيث قال: إنه رآه، ولم يقل: بعيني رأسه. ولفظ أحمد كلفظ ابن عباس. (٦/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨)

١٤٨ الإمام أحمد، **تارة** يطلق الرؤية، **وتارة** يقول: رآه بفؤاده، ولم يقل أحد: إنه سمع أحمد يقول: رآه بعينه، لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق، ففهموا منه رؤية العين، كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين. وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من/ الصحابة، ولا في الكتاب والسُّنَّة ما يدل على ذلك؛ بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل، كما في «صحيح مسلم» عن أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: «نور، أنى أراه». (٦/ ٥٠٩ ـ ٥١٠)

١٤٩ اللعنة تجوز مطلقًا لمن لعنه الله ورسوله، وأما لعنة المعين: فإن علم أنه مات كافرًا جازت لعنته. وأما الفاسق المعين، فلا تنبغي لعنته؛ لنهي النبي ﷺ أن يلعن عبد الله بن حمار الذي كان يشرب الخمر، مع أنه قد لعن شارب الخمر عمومًا. مع أن في لعنة المعين ـ إذا كان فاسقًا أو داعيًا إلى بدعة ـ نزاع. (٦/ ٥١١)

١٥٠ من قال من الناس: إن الأولياء أو غيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدع ضال، مخالف للكتاب والسُّنَّة، وإجماع سلف الأمة، لا سيما إذا ادعوا إنهم أفضل من موسى، فإن هؤلاء يستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا. (٦/ ٥١٢)

١٥١ الإنسان لا يجوز له أن يثبت شيئًا إلا بعلم، فلا يجوز له أن ينفي شيئًا إلا بعلم؛ ولهذا كان **النافي عليه الدليل؛ كما أن المثبت عليه الدليل**. ومما يجب أن

---

(١) انتهت الرسالة. (٢) الناقل هنا هو: ابن القيم.

يعرف أن أدلة الحق لا تتناقض. (٦/ ٥١٤)

١٥٢ القول: بأن أصوات العباد بالقرآن أو ألفاظهم قديمة أزلية، فهذا أيضًا من البدع المحدثة، التي هي أظهر فسادًا من غيرها. والسلف والأئمة من أبعد الناس عن هذا القول. والعقل الصريح يعلم أن من جعل أصوات العباد قديمة أزلية؛ كان قوله معلوم الفساد بالضرورة. (٦/ ٥٢٦)

١٥٣ كلام البخاري في «كتاب خلق الأفعال» صريح في أن الله يتكلم بصوت، وفرّق بين صوت الله وأصوات العباد. (٦/ ٥٢٧)

الرسالة العرشية[1]

١٥٤ استدل من استدل على أن العرش مقبب بالحديث الذي في «سنن أبي داود» وغيره عن جبير بن مطعم قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال: يا رسول الله جهدت الأنفس، وجاع العيال وهلك المال، فادع الله لنا فإنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك. فسبح رسول الله ﷺ حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه، وقال: «ويحك أتدري ما تقول؟ إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، إن الله على عرشه، وإن عرشه على سمٰواته وأرضه هكذا»، وقال بأصابعه مثل القبة، وفي لفظ: «وإن عرشه فوق سمٰواته، وسمٰواته فوق أرضه هكذا»، وقال بأصابعه مثل القبة. وهذا الحديث وإن دل على التقبيب، وكذلك قوله عن الفردوس: «إنها أوسط الجنة وأعلاها» مع قوله: «إن سقفها عرش الرحمٰن، وإن فوقها عرش الرحمٰن» **والأوسط لا يكون الأعلى إلا في المستدير** فهذا: لا يدل على أنه فلك من الأفلاك. (٦/ ٥٥٦)

١٥٥ معلوم أن الفلك مستدير مثل ذلك؛ لكن لفظ «القبة» يستلزم استدارة من العلو، ولا يستلزم استدارة من جميع الجوانب إلا بدليل منفصل. ولفظ «الفلك» يدل على الاستدارة مطلقًا. (٦/ ٥٥٧)

١٥٦ ما عُلم بالحساب علمًا صحيحًا لا ينافي ما جاء به السمع، وأن **العلوم السمعية الصحيحة لا تنافي معقولًا صحيحًا.** (٦/ ٥٥٧)

(١) أو «الإحاطة».

١٥٧ لما تكلمنا على تنازع الناس في النية المجردة عن الفعل: هل يعاقب عليها أم لا يعاقب؟ بيَّنا أن **الإرادة الجازمة توجب أن يفعل المريد ما يقدر عليه من المراد**، ومتى لم يفعل مقدوره لم تكن إرادته جازمة؛ بل يكون هما، ومن هَمَّ بسيئة فلم يفعلها لم تكتب عليه، فإن تركها لله كتبت له حسنة. ولهذا وقع الفرق بين همّ يوسف عليه السلام وهمّ امرأة العزيز، كما قال/الإمام أحمد: الهمُّ همان: **هم خطرات، وهم إصرار**. فيوسف عليه السلام همّ همًّا تركه لله فأثيب عليه. وتلك همَّت همّ إصرار ففعلت ما قدرت عليه من تحصيل مرادها، وإن لم يحصل لها المطلوب(١).
(٦/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥)

١٥٨ **«العرش» موجود بالكتاب والسُّنَّة، وإجماع سلف الأمة وأئمتها**، وكذلك **«الكرسي» ثابت بالكتاب والسُّنَّة وإجماع جمهور السلف**. وقد نقل عن بعضهم: أن كرسيه علمه، وهو قول ضعيف، فإن علم الله وسع كل شيء. (٦/ ٥٨٤)

١٥٩ قال بعضهم: إن الكرسي هو العرش؛ لكن الأكثرون على أنهما شيئان.
(٦/ ٥٨٥)

١٦٠ **السمٰوات مستديرة عند علماء المسلمين، وقد حكى إجماع المسلمين على ذلك غير واحد من العلماء أئمة الإسلام** مثل: أبي الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي، أحد الأعيان الكبار، من الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد، وله نحو أربعمائة مصنف. وحكى الإجماع على ذلك الإمام أبو محمد بن حزم، وأبو الفرج بن الجوزي، وروى العلماء ذلك بالأسانيد المعروفة عن الصحابة والتابعين، وذكروا ذلك من كتاب الله وسُنَّة رسوله، وبسطوا القول في ذلك بالدلائل السمعية. وإن كان قد أقيم على ذلك أيضًا دلائل حسابية. ولا أعلم في علماء المسلمين المعروفين من أنكر ذلك؛ إلا فرقة يسيرة من أهل الجدل لما ناظروا المنجمين، فأفسدوا عليهم فاسد مذهبهم في الأحوال/والتأثير، خلطوا الكلام معهم بالمناظرة في الحساب، وقالوا على سبيل التجويز: يجوز أن تكون مربعة أو مسدسة أو غير ذلك، ولم ينفوا أن تكون مستديرة، لكن جوزوا ضد ذلك، وما علمت من قال: إنها غير مستديرة وجزم بذلك إلا من لا يؤبه له من الجهال. (٦/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧)

---

(١) انتهت الرسالة.

١٦١ **اتفق أهل التفسير واللغة: على أن «الفلك» هو المستدير، والمعرفة لمعاني كتاب الله إنما تؤخذ من هذين الطريقين: من أهل التفسير الموثوق بهم من السلف. ومن اللغة: التي نزل القرآن بها، وهي لغة العرب.** (٦/ ٥٨٧)

١٦٢ من ادعى ما يخالف الكتاب والسُّنَّة فهو مبطل في ذلك، وإن زعم أن معه دليلًا حسابيًّا، وهذا كثير فيمن ينظر في الفلك وأحواله؛ كدعوى جماعة من الجهال: أنه يغلب وقت طلوع الهلال لمعرفة وقت ظهوره بعد استسراره بمعرفة بُعده عن الشمس، بعد مفارقتها وقت الغروب، وضبطهم قوس الرؤية: وهو الخط المعروض مستديرًا ـ قطعة من دائرة ـ/ وقت الاستهلال، فإن هذه دعوى باطلة اتفق علماء الشريعة الأعلام على تحريم العمل بذلك في الهلال. **واتفق أهل الحساب العقلاء على أن معرفة ظهور الهلال لا يضبط بالحساب ضبطًا تامًّا قط، ولذلك لم يتكلم فيه حذاق الحساب**؛ بل أنكروه، وإنما تكلم فيه قوم من متأخريهم تقريبًا، وذلك ضلال عن دين الله وتغيير له، شبيه بضلال اليهود والنصارى عما أمروا به من الهلال، إلى غاية الشمس، وقت اجتماع القرصين، الذي هو الاستسرار، وليس بالشهور الهلالية ونحو ذلك. (٦/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠)

١٦٣ من أخذ علم الهلال الذي جعله الله مواقيت للناس والحج بالكتاب والحساب، فهو فاسد العقل والدين. والحسّاب إذا صح حسابه أكثر ما يمكنه ضبط المسافة التي بين الشمس والقمر، وقت الغروب مثلًا، وهو الذي يسمى بُعد القمر عن الشمس، لكن كونه يرى لا محالة، أو لا يرى بحال لا يعلم بذلك./ فإن الرؤية تختلف بعلو الأرض وانخفاضها، وصفاء الجو وكدره، وكذلك البصر وحدته، ودوام التحديق وقصره، وتصويب التحديق وخطؤه، وكثرة المترائين وقلّتهم، وغِلَظ الهلال، وقد لا يرى وقت الغروب، ثم بعد ذلك يزداد بعده عن الشمس، فيزداد نورًا، ويخلص من الشعاع المانع من رؤيته فيرى حينئذ. وكذلك لم يتفقوا على قوس واحد لرؤيته؛ بل اضطربوا فيه كثيرًا، ولا أصل له وإنما مرجعه إلى العادة، وليس لها ضابط حسابي. فمنهم: من ينقصه عن عشر درجات. ومنهم: من يزيد، وفي الزيادة والنقص أقوال متقابلة، من جنس أقوال من رام ضبط عدد التواتر الموجب لحصول العلم بالمخبر، وليس له ضابط عددي؛ إذ للعلم أسباب وراء العدد، كما للرؤية. وهذا كله إذا فسر الهلال بما طلع في السماء، وجعل وقت الغيم المطبق شكًّا، أما

إذا فسر الهلال بما استهله الناس وأدركوه، وظهر لهم وأظهروا الصوت به: اندفع هذا بكل تقدير. والخلاف في ذلك مشهور بين العلماء، في مذهب الإمام أحمد وغيره، والثاني قول الشافعي وغيره. (٦/ ٥٩٠ ـ ٥٩١)

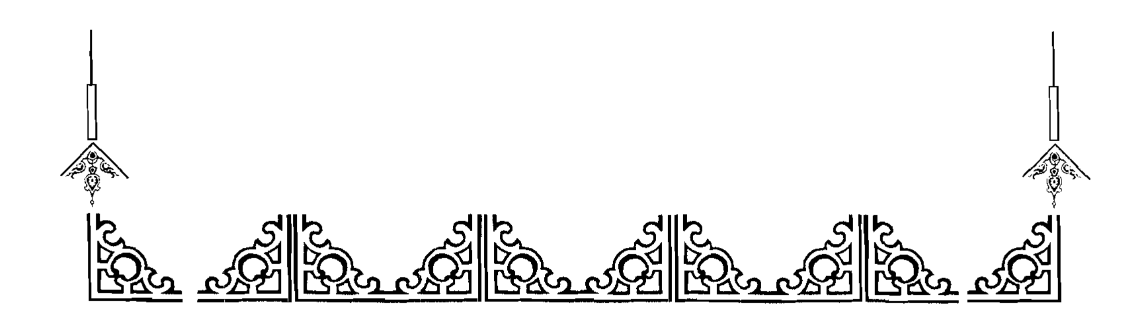
١٦٤ الليل والنهار الذي هو حاصل بالشمس هو تبع للسمٰوات والأرض، لم يخلق هذا الليل وهذا النهار قبل هذه السمٰوات والأرض؛ بل خلق هذا الليل وهذا النهار تبعًا لهذه السمٰوات والأرض، فإن الله إذا أطلع الشمس حصل النهار، وإذا غابت حصل الليل، فالنهار بظهورها والليل بغروبها، فكيف يكون هذا الليل وهذا النهار قبل الشمس، والشمس والقمر مخلوقان مع السمٰوات والأرض؟! (٦/ ٥٩٧)

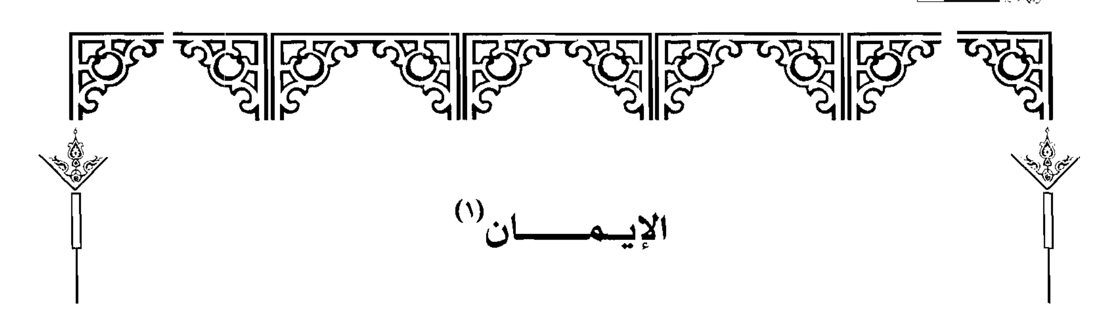




التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء السابع)





الإيمان[1]

﴿ كتاب الإيمان الكبير ﴾

١ اعلم أن «الإيمان» و«الإسلام» يجتمع فيهما الدين كله، وقد كَثُر كلام الناس في «حقيقة الإيمان والإسلام» ونزاعهم، واضطرابهم. وقد صنفت في ذلك مجلدات، والنزاع في ذلك من حين خرجت الخوارج بين عامة الطوائف. (٧/ ٥)

٢ قد فرَّق النبي ﷺ في حديث جبريل عليه السلام بين مسمى «الإسلام» ومسمى «الإيمان» ومسمى «الإحسان». (٧/ ٦)

٣ جعل النبي ﷺ الدين ثلاث درجات أعلاها: الإحسان، وأوسطها: الإيمان، ويليه: الإسلام، **فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسنًا، ولا كل مسلم مؤمنًا.** (٧/ ٧)

٤ «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم». ومعلوم أن من كان مأمونًا على الدماء والأموال؛ كان المسلمون يسلمون من لسانه ويده، ولولا سلامتهم منه لما ائتمنوه. (٧/ ٨)

٥ المهاجر لا بد أن يكون مؤمنًا، وكذلك المجاهد؛ ولهذا قال: «الإيمان السماحة والصبر». وقال في الإسلام: «إطعام الطعام وطيب الكلام». والأول مستلزم للثاني؛ فإن من كان خلقه السماحة، فعل هذا بخلاف الأول؛ فإن الإنسان قد يفعل ذلك تَخَلُّقًا، ولا يكون في خلقه سماحة وصبر. وكذلك قال: «أفضل المسلمين/ من سلم المسلمون من لسانه ويده». وقال: «أفضل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا». ومعلوم أن هذا يتضمن الأول؛ فمن كان حسن الخلق فعل ذلك. (٧/ ٨ ـ ٩)

٦ قال سفيان بن عيينة: كان العلماء فيما مضى يكتب بعضهم إلى بعض

---

(١) تضمن كتاب «الإيمان الكبير» في الأصل حتى (ص٤٦٠)، وكتاب «الإيمان الأوسط» من (ص٤٦١) حتى آخر الجزء.

بهؤلاء الكلمات: «**من أصلح سريرته، أصلح الله علانيته، ومن أصلح ما بينه/وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته كفاه الله أمر دنياه**». (٧/ ٩ ـ ١٠)

٧ **إن القلب إذا صلح بالإيمان، صلح الجسد بالإسلام**، وهو من الإيمان؛ يدل على ذلك أنه قال في حديث جبرائيل: «هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم». فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان. فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث: مسلم ثم مؤمن ثم محسن، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه. وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن، فإنه معرض للوعيد. (٧/ ١٠)

٨ أما «الإحسان» فهو أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإيمان. و«الإيمان» أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإسلام؛ فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين. وهذا كما يقال في «الرسالة والنبوة»، فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها؛ **فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا**؛ فالأنبياء أعم، والنبوة نفسها جزء من الرسالة، فالرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف النبوة؛ فإنها لا تتناول الرسالة. (٧/ ١٠)

٩ اسم «الإيمان» تارة يذكر مفردًا غير مقرون باسم الإسلام، ولا باسم العمل الصالح، ولا غيرهما، وتارة يذكر مقرونًا، إما بالإسلام؛ كقوله في حديث جبرائيل: «ما الإسلام وما الإيمان؟»، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات]. (٧/ ١٣)

١٠ **إذا ذكر اسم الإيمان مجردًا، دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة**؛ كقوله في حديث الشُّعب: «الإيمان بضع وسبعون شعبة: أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق». وكذلك سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان. (٧/ ١٤)

١١ **إن نفي «الإيمان» عند عدمها[1]، دل على أنها واجبة، وإن ذكر فضل إيمان صاحبها ـ ولم ينف إيمانه ـ دل على أنها مستحبة؛** فإن الله أو رسوله/ لا ينفي اسم مسمى أمر ـ أمر الله به ورسوله ـ إلا إذا ترك بعض واجباته كقوله: «لا صلاة إلا بأم القرآن»، وقوله: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له».

(٧/ ١٤ ـ ١٥)

١٢ **ليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي ﷺ؛ بل ولا أبو بكر، ولا عمر.** (٧/ ١٥)

١٣ من قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد أنه نفي الكمال الواجب الذي يذم تاركه، ويتعرض للعقوبة، فقد صدق. وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله، ولا يجوز أن يقع؛ فإن من فعل الواجب كما وجب عليه ولم ينتقص من واجبه شيئًا، لم يجز أن يقال: ما فعله لا حقيقة ولا مجازًا. (٧/ ١٥)

١٤ الجهاد ـ وإن كان فرضًا على الكفاية ـ فجميع المؤمنين يخاطبون به ابتداء، فعليهم كلهم اعتقاد وجوبه والعزم على فعله إذا تعين؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة نفاق». رواه مسلم.

(٧/ ١٦)

١٥ الجهاد جنس تحته أنواع متعددة، ولا بد أن يجب على المؤمن نوع من أنواعه. (٧/ ١٦)

١٦ من أحوال القلب وأعماله ما يكون من لوازم الإيمان الثابتة فيه بحيث إذا كان الإنسان مؤمنًا؛ لزم ذلك بغير قصد منه ولا تعمد له،/ وإذا لم يوجد؛ دل على أن الإيمان الواجب لم يحصل في القلب. وهذا كقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ﴾ [المجادلة: ٢٢]. فأخبر أنك لا تجد مؤمنًا يواد المحادين لله ورسوله، فإن نفس الإيمان ينافي موادّته كما ينفي أحد الضدين الآخر، فإذا وجد الإيمان انتفى ضده وهو موالاة

---

(١) أي: أعمال البر الصالحة.

أعداء الله. **فإذا كان الرجل يوالي أعداء الله بقلبه؛ كان ذلك دليلًا على أن قلبه ليس فيه الإيمان الواجب.** (٧/ ١٦ ـ ١٧)

١٧ من الأصوليين من يقول: إن «إن» للإثبات و«ما» للنفي، فإذا جمع بينهما دلت على النفي والإثبات، وليس كذلك عند أهل العربية، ومن يتكلم في ذلك بعلم، فإن «ما» هذه هي الكافة التي تدخل على «إن» وأخواتها فتكفها عن العمل؛ لأنها إنما تعمل إذا اختصت بالجمل الاسمية، فلما كفت بطل عملها واختصاصها، فصار يليها الجمل الفعلية والاسمية، فتغير معناها وعملها جميعًا بانضمام «ما» إليها، وكذلك كـ«أنما» وغيرها. (٧/ ١٨)

١٨ إذا كان «وجل القلب من ذكره» يتضمن خشيته ومخافته؛ فذلك يدعو صاحبه إلى فعل المأمور وترك المحظور. قال سهل بن عبد الله: **ليس بين العبد وبين الله حجاب أغلظ من الدعوى، ولا طريق إليه أقرب من الافتقار، وأصل كل خير في الدنيا والآخرة الخوف من الله**. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأعراف]، فأخبر أن الهدى والرحمة للذين يرهبون الله. (٧/ ٢٠)

١٩ **الخشية أبدًا متضمنة للرجاء**، ولولا ذلك لكانت قنوطًا؛ كما أن الرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمنًا؛ فأهل الخوف لله والرجاء له هم أهل العلم الذين مدحهم الله. وقد روي عن أبي حيان التيمي أنه قال: **العلماء ثلاثة: فعالم بالله: ليس عالمًا بأمر الله، وعالم بأمر الله ليس عالمًا بالله، وعالم بالله عالم بأمر الله. فالعالم بالله: هو الذي يخافه، والعالم بأمر الله: هو الذي يعلم أمره ونهيه.** (٧/ ٢١)

٢٠ قال الحسن وقتادة وعطاء والسدي وغيرهم: إنما سموا جهالًا لمعاصيهم لا أنهم غير مميزين. وقال الزجاج: ليس معنى الآية[1] أنهم يجهلون أنه سوء؛ لأن المسلم لو أتى ما يجهله كان كمن لم يواقع سوءًا؛ وإنما يحتمل أمرين: **أحدهما**: أنهم عملوه وهم يجهلون المكروه فيه. **والثاني**: أنهم أقدموا على بصيرة وعلم بأن عاقبته مكروهة، وآثروا العاجل على الآجل، فسموا جهالًا لإيثارهم القليل على

---

(١) ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧].

الراحة الكثيرة والعافية الدائمة. فقد جعل الزجاج «الجهل» **إما** عدم العلم بعاقبة الفعل، **وإما** فساد الإرادة. وقد يقال: هما متلازمان. (٧/ ٢٢)

٢١ **كل عاص لله فهو جاهل، وكل خائف منه فهو عالم.** (٧/ ٢٢)

٢٢ لا يسمى «عاقلًا» إلا من عرف الخير فطلبه والشر فتركه؛ ولهذا قال أصحاب النار: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [الملك]. وقال عن المنافقين: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الحشر: ١٤]. ومن فعل ما يعلم أنه يضره؛ فمثل هذا ما له عقل. (٧/ ٢٤)

٢٣ **العلم بالمحبوب يورث طلبه، والعلم بالمكروه يورث تركه**؛ ولهذا يسمى هذا العلم: الداعي. (٧/ ٢٥)

٢٤ الداعي مع القدرة يستلزم وجود المقدور، وهو العلم بالمطلوب المستلزم لإرادة المعلوم المراد، وهذا كله إنما يحصل مع صحة الفطرة وسلامتها، وأما مع فسادها فقد يحس الإنسان باللذيذ فلا يجد له لذة؛ بل يؤلمه، وكذلك يلتذ بالمؤلم لفساد الفطرة. (٧/ ٢٥)

٢٥ **الفقه التام يستلزم تأثيره في القلب محبة المحبوب وبغض المكروه**، فمتى لم يحصل هذا لم يكن التصور التام حاصلًا، فجاز نفيه؛ **لأن ما لم يتم ينفى**؛ كقوله للذي أساء في صلاته: «صل فإنك لم تصل»، فنفْي الإيمان حيث نُفِي من هذا الباب. (٧/ ٢٧)

٢٦ قوة القلب المحمودة غير قسوته المذمومة، فإنه ينبغي أن يكون قويًّا من غير عنف، ولينًا من غير ضعف. (٧/ ٣٠)

٢٧ «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» رواه الدارقطني. فمن الناس من يضعفه مرفوعًا، ويقول: هو من كلام علي رضي الله عنه. ومنهم من يثبته كعبد الحق. وكذلك قوله: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»، قد رواه أهل السنن، وقيل: إن رفعه لم يصح، وإنما يصح موقوفًا على ابن عمر أو حفصة. (٧/ ٣٤)

٢٨ **ليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على وفق مذهبه**، إن لم يتبين من كلام الله ورسوله ما يدل على مراد الله ورسوله، وإلا فأقوال العلماء تابعة لقول الله تعالى ورسوله ﷺ ليس قول الله ورسوله تابعًا لأقوالهم. (٧/ ٣٥)

٢٩ **إذا كان في وجوب شيء نزاع بين العلماء، ولفظ الشارع قد اطرد في**

معنى؛ لم يجز أن ينقض الأصل المعروف من كلام الله ورسوله بقول فيه نزاع بين العلماء. (٧/ ٣٥)

٣٠ من الناس من لا يعرف مذاهب أهل العلم، وقد نشأ على قول لا يعرف غيره فيظنه إجماعًا، كمن يظن أنه إذا ترك الإنسان الجماعة وصلى وحده برئت ذمته إجماعًا، وليس الأمر كذلك؛ بل للعلماء قولان معروفان في إجزاء هذه الصلاة، وفي مذهب أحمد فيها قولان: فطائفة من قدماء أصحابه ـ حكاه عنهم القاضي أبو يعلى في شرح المذهب ومن متأخريهم كابن عقيل وغيره ـ يقولون: من صلى المكتوبة وحده من غير عذر يسوغ له ذلك فهو كمن صلى الظهر يوم الجمعة، فإن أمكنه أن يؤديها في جماعة بعد ذلك فعليه ذلك، وإلا باء بإثمه كما يبوء تارك الجمعة بإثمه، والتوبة معروضة. وهذا قول غير واحد من أهل العلم، وأكثر الآثار المروية عن السلف من الصحابة والتابعين تدل على هذا. (٧/ ٣٥)

٣١ لم يجوِّز أحد من السلف صلاة التطوع مضطجعًا من غير عذر، ولا يعرف أن أحدًا من السلف فعل ذلك، وجوازه وجه في مذهب الشافعي وأحمد. (٧/ ٣٦)

٣٢ مع قوة الداعي إلى الخير لا بد أن يفعل ذلك بعضهم(١)، فلما لم يفعله أحد منهم دل على أنه لم يكن مشروعًا عندهم. (٧/ ٣٦)

٣٣ **ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد.** (٧/ ٣٦)

٣٤ طاعة الله والرسول؛ فإنهما متلازمان، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، ومن أطاع الله فقد أطاع الرسول. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. فإنهما متلازمان؛ فكل من شاق الرسول من بعد ما تبيَّن له الهدى فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين فقد شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى. فإن كان يظن أنه متبع سبيل المؤمنين وهو مخطئ؛ فهو بمنزلة من ظن أنه متبع للرسول وهو مخطئ. (٧/ ٣٨)

٣٥ هذه الآية(٢) تدل على أن إجماع المؤمنين حجة: من جهة أن مخالفتهم/

(١) صلاة التطوع مضطجعًا.

(٢) ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ...﴾.

مستلزمة لمخالفة الرسول، وأن **كل ما أجمعوا عليه فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول. فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين**؛ فإنها مما بيَّن الله فيه الهدى. **ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر**، كما يكفر مخالف النص البيِّن. **وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به**؛ فهنا قد لا يقطع أيضًا بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول، **ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر**؛ بل قد يكون ظن الإجماع خطأ، والصواب في خلاف هذا القول. وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر. (٧/ ٣٨ ـ ٣٩)

٣٦ قال حسان بن عطية: «كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسُّنَّة فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن». **فليس كل ما جاءت به السُّنَّة يجب أن يكون مفسرًا في القرآن؛ بخلاف ما يقوله أهل الإجماع؛ فإنه لا بد أن يدل عليه الكتاب والسُّنَّة**، فإن الرسول ﷺ هو الواسطة بينهم وبين الله في أمره ونهيه وتحليله وتحريمه. (٧/ ٤٠)

٣٧ **من نفى الله ورسوله عنه الإيمان؛ فلا بد أن يكون قد ترك واجبًا أو فعل محرمًا**، فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد؛ بل يكون من أهل الوعيد. (٧/ ٤٢)

٣٨ قوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ۝٧﴾ [الحجرات]. قال محمد بن نصر المروزي: لما كانت المعاصي بعضها كفر وبعضها ليس بكفر؛ فرّق بينها فجعلها **ثلاثة أنواع**: **نوع** منها كفر، **ونوع** منها فسوق وليس بكفر، **ونوع** عصيان وليس بكفر ولا فسوق. وأخبر أنه كرّهها كلها إلى المؤمنين. ولما كانت الطاعات كلها داخلة في الإيمان، وليس فيها شيء خارج عنه لم يفرق بينها، فيقول: «حُبِّب إليكم الإيمان والفرائض وسائر الطاعات». (٧/ ٤٢)

٣٩ الكفار وأهل الجرائم والذنوب وأهل الشهوات، يحاسبون يوم القيامة على النعم التي تنعموا بها، فلم يذكروه ولم يعبدوه بها، ويقال لهم: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ ۝٢٠﴾ [الأحقاف]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر]؛ أي: عن شكره، والكافر لم يشكر على النعيم الذي أنعم الله عليه به، فيعاقبه على ذلك، والله إنما أباحها للمؤمنين، وأمرهم معها بالشكر، كما قال تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]. (٧/ ٤٤)

٤٠ ميَّز ﷻ بين خطاب الناس مطلقًا وخطاب المؤمنين فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة]، فإنما أذن للناس أن يأكلوا مما في الأرض بشرطين: **أن** يكون طيبًا، **وأن** يكون حلالًا، ثم قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة]. فأذن للمؤمنين في الأكل من الطيبات ولم يشترط الحل.

(٧/ ٤٥)

٤١ أما الكفار؛ فلم يأذن الله لهم في أكل شيء، ولا أحل لهم شيئًا، ولا عفا لهم عن شيء يأكلونه، بل قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]. فشرط فيما يأكلونه أن يكون حلالًا، وهو المأذون فيه من جهة الله ورسوله، والله لم يأذن في الأكل إلا للمؤمن به؛ فلم يأذن لهم في أكل شيء إلا إذا آمنوا؛ ولهذا لم تكن أموالهم مملوكة لهم ملكًا شرعيًا؛ لأن الملك الشرعي هو القدرة على التصرف الذي أباحه الشارع ﷺ، والشارع لم يبح لهم تصرفًا في الأموال، إلا بشرط الإيمان، فكانت أموالهم على الإباحة، فإذا قهر طائفة منهم طائفة قهرًا يستحلونه في دينهم، وأخذوها منهم، صار هؤلاء فيها كما كان أولئك. والمسلمون إذا استولوا عليها، فغنموها، ملكوها شرعًا؛ لأن الله أباح لهم الغنائم، ولم يبحها لغيرهم. ويجوز لهم أن يعاملوا الكفار فيما أخذه بعضهم من بعض بالقهر الذي يستحلونه في دينهم، ويجوز أن يشتري من بعضهم ما/ سباه من غيره؛ لأن هذا بمنزلة استيلائه على المباحات، ولهذا سمى الله ما عاد من أموالهم إلى المسلمين «فيئًا»؛ لأن الله أفاءه إلى مستحقه؛ أي: رده إلى المؤمنين به الذين يعبدونه، ويستعينون برزقه على عبادته. (٧/ ٤٧ ـ ٤٨)

٤٢ لفظ «الفيء» قد يتناول «الغنيمة» كقول النبي ﷺ في غنائم حنين: «ليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود عليكم»، لكنه لما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، صار

لفظ «الفيء» إذا أطلق في عرف الفقهاء؛ فهو ما أخذ من مال الكفار بغير إيجاف خيل ولا ركاب. (٧/ ٤٨)

٤٣ **إذا فعل المؤمن ما أبيح له قاصدًا للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه؛ فإنه يثاب على ذلك،** كما قال النبي ﷺ: «وفي بضع أحدكم صدقة. قالوا: يا رسول الله يأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في الحرام كان عليه وزر، فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر». (٧/ ٤٨)

٤٤ حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته» رواه أحمد وابن خزيمة في «صحيحه» وغيرهما. فأخبر أن الله يحب إتيان رخصه كما يكره فعل معصيته. وبعض الفقهاء يرويه: «كما يحب أن تؤتى عزائمه». وليس هذا لفظ الحديث؛ وذلك لأن الرخص إنما أباحها الله لحاجة العباد إليها، والمؤمنون يستعينون بها على عبادته،/ فهو يحب الأخذ بها؛ لأن الكريم يحب قبول إحسانه وفضله. (٧/ ٤٨ ـ ٤٩)

٤٥ اختلف أهل التفسير: هل يكتب جميع أقواله؟ فقال مجاهد وغيره: يكتبان كل شيء حتى أنينه في مرضه، وقال عكرمة: لا يكتبان إلا ما يؤجر عليه أو يؤزر. والقرآن يدل على أنهما يكتبان الجميع؛ فإنه **قال:** ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]. **نكرة في الشرط مؤكدة بحرف «من»؛ فهذا يعم كل قوله.** (٧/ ٤٩)

٤٦ المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة ويقتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه؛ لكنها تنازع هل يستلزم الطاعة؟ فإنه وإن كان يدعو إلى الطاعة؛ فله معارض من النفس والشيطان، فإذا كان قد كره إلى إلى[1] المؤمنين المعارض كان المقتضي للطاعة سالمًا عن هذا المعارض. (٧/ ٥٠)

٤٧ المباحات لم تبح إلا لأهل الإيمان الذين يستعينون بها على الطاعات، وإلا فالله لم يبح قط لأحد شيئًا أن يستعين به على كفر ولا فسوق ولا عصيان. (٧/ ٥٠)

٤٨ **إن القلب إذا لم يكن فيه كراهة ما يكرهه الله؛ لم يكن فيه من الإيمان الذي يستحق به الثواب.** (٧/ ٥٢)

---

(١) تكرار إلى، لعله سبق قلم من الناسخ.

٤٩ قوله: «من الإيمان»(١)؛ أي: من هذا الإيمان وهو الإيمان المطلق؛ أي: ليس وراء هذه الثلاث ما هو من الإيمان ولا قدر حبة خردل. والمعنى: هذا آخر حدود الإيمان، ما بقي بعد هذا من الإيمان شيء؛ ليس مراده أنه من لم يفعل ذلك لم يبق معه من الإيمان شيء؛ بل لفظ الحديث إنما يدل على المعنى الأول. (٧/ ٥٢)

٥٠ **الكفر إذا ذكر مفردًا في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون.** (٧/ ٥٣)

٥١ ليس أحد بعد مبعث محمد ﷺ إلا من الذين أوتوا الكتاب أو الأميين، وكل أمة لم تكن من الذين أوتوا الكتاب فهم من الأميين؛ كالأميين من العرب، ومن الخزر، والصقالبة، والهند، والسودان، وغيرهم من الأمم الذين لا كتاب لهم، فهؤلاء كلهم أميون، والرسول مبعوث إليهم كما بعث إلى الأميين من العرب. (٧/ ٥٥)

٥٢ قوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٢٠]. ـ وهو إنما يخاطب الموجودين في زمانه بعد النسخ والتبديل ـ يدل على أن من دان بدين اليهود والنصارى فهو من الذين أوتوا الكتاب، لا يختص هذا اللفظ بمن كانوا متمسكين به قبل النسخ والتبديل، ولا فرق بين أولادهم وأولاد غيرهم؛ فإن أولادهم إذا كانوا بعد النسخ والتبديل ممن أوتوا الكتاب، فكذلك غيرهم إذا كانوا كلهم كفارًا، وقد جعلهم الذين أوتوا الكتاب بقوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وهو لا يخاطب بذلك إلا من بلغته رسالته؛ لا من مات، فدل ذلك على أن قوله: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥]. يتناول هؤلاء كلهم كما هو مذهب الجمهور من السلف والخلف. (٧/ ٥٥)

٥٣ لفظ «المشركين» يذكر مفردًا في مثل قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]. وهل يتناول أهل الكتاب؟ فيه قولان مشهوران للسلف والخلف. والذين قالوا: بأنها تعم، **منهم** من قال: هي محكمة، كابن عمر والجمهور الذين يبيحون نكاح الكتابيات؛ كما ذكره الله في آية «المائدة» وهي متأخرة عن هذه. **ومنهم من يقول**: نسخ منها تحريم نكاح الكتابيات. **ومنهم من يقول**: بل هو مخصوص لم يرد باللفظ العام، وقد أنزل الله تعالى بعد صلح الحديبية

---

(١) في حديث «مسلم»: «فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة من خردل».

قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠]. وهذا قد يقال: إنما نهى عن التمسك بالعصمة من كان متزوجًا كافرة، ولم يكونوا حينئذ متزوجين إلا بمشركة وثنية، فلم يدخل في ذلك الكتابيات. (٧/ ٥٦)

٥٤ لفظ «الصالح» و«الشهيد» و«الصديق»: يذكر مفردًا؛ فيتناول النبيين. (٧/ ٥٧)

٥٥ **إذا أطلقت المعصية لله ورسوله دخل فيها الكفر والفسوق.** (٧/ ٥٩)

٥٦ قوله: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]. وهو لا يدعو إلا إلى ذلك. والتقييد هنا لا مفهوم له؛ فإنه لا يقع دعاء لغير ذلك، ولا أمر بغير معروف. وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]. فإنهن إذا لم يردن تحصُّنًا؛ امتنع الإكراه. ولكن في هذا بيان الوصف المناسب للحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون: ١١٧]. وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]. فالتقييد في جميع هذا للبيان والإيضاح لا لإخراج في وصف آخر؛ ولهذا يقول من يقول من النحاة: **الصفات في المعارف للتوضيح لا للتخصيص، وفي النكرات للتخصيص**؛ يعني: في المعارف التي لا تحتاج إلى تخصيص. (٧/ ٦١)

٥٧ **«ظلم النفس»: فإنه إذا أطلق تناول جميع الذنوب، فإنها ظلم العبد نفسه.** (٧/ ٦٢)

٥٨ أما لفظ «الظلم» المطلق، فيدخل فيه الكفر وسائر الذنوب. (٧/ ٦٢)

٥٩ قد قال غير واحد من السلف: أعوان الظلمة من أعانهم، ولو أنهم لاق[١] لهم دواة، أو برى لهم قلمًا، ومنهم من كان يقول: بل من يغسل ثيابهم من أعوانهم. وأعوانهم: هم من أزواجهم المذكورين في الآية. (٧/ ٦٤)

٦٠ «**الشفاعة الحسنة**» إعانة على خير يحبه الله ورسوله؛ من نفع من يستحق النفع ودفع الضر عمن يستحق دفع الضرر عنه. و«**الشفاعة السيئة**» إعانته على ما

---

(١) لاق الدواة يليقها: جعل لها ليقة أو أصلح مدادها، فلاقت الدواة: لصق المداد بصوفها. «القاموس المحيط». ومنه قولهم: لا يَلِيقُ به كذا، كأنه لا يصلح له، ولا يلصق به. «مقاييس اللغة» لابن فارس.

يكرهه الله ورسوله، كالشفاعة التي فيها ظلم الإنسان أو منع الإحسان الذي يستحقه، وفسرت الشفاعة الحسنة بالدعاء للمؤمنين، والسيئة بالدعاء عليهم، وفسرت الشفاعة الحسنة بالإصلاح بين اثنين وكل هذا صحيح، فالشافع زوج المشفوع له إذا المشفوع عنده من الخلق: إما أن يعينه على بر وتقوى، وإما أن يعينه على إثم وعدوان. وكان النبي ﷺ إذا أتاه طالب حاجة قال لأصحابه: «اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء». (٧/ ٦٥)

٦١ هؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا ـ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله ـ يكونون على وجهين: **أحدهما**: أن يعلموا أنهم بدّلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله، اتباعًا لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركًا ـ وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم ـ فكان من اتبع غيره في خلاف الدين ـ مع علمه أنه خلاف الدين، واعتقد ما قاله ذلك، دون ما قاله الله ورسوله ـ مشركًا مثل هؤلاء. **والثاني**: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام[١] ثابتًا، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما الطاعة في المعروف». (٧/ ٧٠)

٦٢ المحرم للحلال والمحلل للحرام إن كان مجتهدًا قصده اتباع الرسول؛ لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع؛ فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه؛ بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه. ولكن من علم أن هذا خطأ فيما جاء به الرسول، ثم اتبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول؛ فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله. (٧/ ٧١)

٦٣ **اتفق العلماء على أنه[٢] إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه**، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال. (٧/ ٧١)

٦٤ إن كان المتبع للمجتهد عاجزًا عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل/ ما

---

(١) كذا في الأصل وظاهر السياق يقتضي أن تكون: «بتحريم الحرام وتحليل الحلال».
(٢) أي: المحلل والمحرم.

يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد؛ فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبلة. وأما إن قلد شخصًا دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده ولسانه من غير علم أن معه الحق؛ فهذا من أهل الجاهلية. وإن كان متبوعه مصيبًا؛ لم يكن عمله صالحًا. وإن كان متبوعه مخطئًا؛ كان آثمًا، كمن قال في القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار. (٧/ ٧١ ـ ٧٢)

٦٥ الظلم المطلق يتناول الكفر ولا يختص بالكفر؛ بل يتناول ما دونه أيضًا، وكل بحسبه كلفظ «الذنب» و«الخطيئة» «والمعصية». فإن هذا يتناول الكفر والفسوق والعصيان. (٧/ ٧٢)

٦٦ من خالَّ مخلوقًا في خلاف أمر الله ورسوله، كان له من هذا الوعيد نصيب، كما قال تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزخرف]. وقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة]. قال الفضيل بن عياض: حدثنا الليث عن مجاهد: «هي المودات التي كانت بينهم لغير الله». فإن المخالة تحاب وتواد؛ ولهذا قال: «المرء على دين خليله»، فإن المتحابين يحب أحدهما ما يحب الآخر بحسب الحب، فإذا اتبع أحدهما صاحبه على محبته ما يبغضه الله ورسوله؛ نقص من دينهما بحسب ذلك إلى أن ينتهي/ إلى الشرك الأكبر، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. (٧/ ٧٣ ـ ٧٤)

٦٧ قوله: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم﴾ [الشعراء: ٩٨]. لم يريدوا به أنهم جعلوهم مساوين لله من كل وجه؛ فإن هذا لم يقله أحد من بني آدم، ولا نقل عن قوم قط من الكفار أنهم قالوا: إن هذا العالم له خالقان متماثلان، حتى المجوس القائلين بالأصلين: «النور والظلمة» متفقون على أن «النور» خير يستحق أن يعبد ويحمد، وأن «الظلمة» شريرة تستحق أن تذم وتلعن. (٧/ ٧٥)

٦٨ ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦١]؛ أي: أَإِلٰه مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، وهم مقرون بأنه لم يفعل هذا إلٰه آخر مع الله. ومن قال من المفسرين: إن المراد: هل مع الله إلٰه آخر؟ فقد غلط؛ فإنهم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ/ قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]. (٧/ ٧٦ ـ ٧٧)

٦٩ الظلم الذي هو شرك؛ لا شفاعة فيه، وظلم الناس بعضهم بعضًا لا بد فيه من إعطاء المظلوم حقه، لا يسقط حق المظلوم لا بشفاعة ولا غيرها، ولكن قد يعطى المظلوم من الظالم، كما قد يغفر لظالِم نفسه بالشفاعة. (٧/ ٧٨)

٧٠ **مقصود القرآن بنفي الشفاعة نفي الشرك**، وهو: أن أحدًا لا يعبد إلا الله. (٧/ ٧٨)

٧١ ظلم العبد نفسه كبخله ـ لحب المال ـ ببعض الواجب هو شرك أصغر، وحبه ما يبغضه الله حتى يكون يقدم هواه على محبة الله شرك أصغر، ونحو ذلك. (٧/ ٨٢)

٧٢ الحق في القتل لولي المقتول، وفي الردة والمحاربة والزنا الحق فيها لعموم الناس؛ ولهذا يقال: هو حق لله، ولهذا لا يعفى عن هذا كما يعفى عن الأول؛ لأن فساده عام. (٧/ ٨٥)

٧٣ تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى: حقيقة ومجاز، وتقسيم دلالتها أو المعاني المدلول عليها؛ إن استعمل لفظ الحقيقة والمجاز في المدلول أو في الدلالة، فإن هذا كله قد يقع في كلام المتأخرين. ولكن المشهور/ أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم؛ كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم. وأول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه؛ ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية. (٧/ ٨٧ ـ ٨٨)

٧٤ هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين، فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف. (٧/ ٨٨)

٧٥ **الشافعي هو أول من جرد الكلام في أصول الفقه**، لم يقسم هذا التقسيم ولا تكلم بلفظ الحقيقة والمجاز. وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في «الجامع الكبير» وغيره، ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز. وكذلك سائر الأئمة لم يوجد/ لفظ المجاز في كلام أحد منهم إلا في كلام أحمد بن حنبل، فإنه قال في كتاب «الرد على الجهمية» في قوله: «إنا، ونحن»

ونحو ذلك في القرآن: هذا من مجاز اللغة يقول الرجل: إنا سنعطيك. إنا سنفعل، فذكر أن هذا مجاز اللغة. وبهذا احتج على مذهبه من أصحابه من قال: إن في القرآن مجازًا كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي الخطاب وغيرهم. وآخرون من أصحابه منعوا أن يكون في القرآن مجاز؛ كأبي الحسن الخَرَزي. وأبي عبد الله بن حامد. (٧/ ٨٨ ـ ٨٩)

٧٦ تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة، وظهرت أوائله في المائة الثالثة. (٧/ ٨٩)

٧٧ الذين أنكروا أن يكون أحمد وغيره نطقوا بهذا التقسيم. قالوا: إن معنى قول أحمد: من مجاز اللغة؛ أي: مما يجوز في اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان: نحن فعلنا كذا. (٧/ ٨٩)

٧٨ قد أنكر طائفة أن يكون في اللغة مجاز لا في القرآن ولا غيره؛ كأبي/ إسحاق الإسفرائيني. وقال المنازعون له: النزاع معه لفظي. فإنه إذا سلم أن في اللغة لفظًا مستعملًا في غير ما وضع له لا يدل على معناه إلا بقرينة؛ فهذا هو المجاز وإن لم يسمه مجازًا. (٧/ ٨٩ ـ ٩٠)

٧٩ المشهور عند أهل التقسيم: أن كل مجاز فلا بد له من حقيقة، وليس لكل حقيقة مجاز. (٧/ ٩٠)

٨٠ هذا[(١)] إنما صح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية، فيدعي أن قومًا من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا، وهذا بكذا، ويجعل هذا عامًّا في جميع اللغات. وهذا القول لا نعرف أحدًا من المسلمين قاله قبل أبي هاشم بن الجبائي. (٧/ ٩٠)

٨١ لا يمكن أحدًا أن ينقل عن العرب؛ بل ولا عن أمة من الأمم: أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني. فإن ادعى مدع أنه يعلم وضعًا يتقدم ذلك؛ فهو مبطل. (٧/ ٩١)

٨٢ هو سبحانه إذا كان قد علَّم آدم الأسماء كلها، وعرض المسميات على

---

(١) القول بأن الخلاف لفظي.

الملائكة كما أخبر بذلك في كتابه؛ فنحن نعلم أنه لم يعلم آدم جميع اللغات التي يتكلم بها جميع الناس إلى يوم القيامة، وأن تلك اللغات اتصلت إلى أولاده، فلا يتكلمون إلا بها، فإن دعوى هذا كذب ظاهر؛ فإن آدم عليه السلام إنما ينقل عنه بنوه، وقد أغرق الله عام الطوفان جميع ذريته إلا من في السفينة، وأهل السفينة انقطعت ذريتهم إلا أولاد نوح، ولم يكونوا يتكلمون بجميع ما تكلمت به الأمم بعدهم. (٧/ ٩٢)

٨٣ **إنما النسل لنوح، وجميع الناس من أولاده، وهم ثلاثة: سام، وحام، ويافث**، كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ۝٧٧﴾ [الصافات]. (٧/ ٩٣)

٨٤ العلماء ـ من المفسرين وغيرهم ـ لهم في الأسماء التي علّمها الله آدم قولان معروفان عن السلف. **أحدهما**: أنه إنما علَّمه أسماء من يعقل، واحتجوا بقوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]، قالوا: وهذا الضمير لا يكون إلا لمن يعقل، وما لا يعقل يقال/ فيها: عرضها. ولهذا قال أبو العالية: علمه أسماء الملائكة؛ لأنه لم يكن حينئذ من يعقل إلا الملائكة، ولا كان إبليس قد انفصل عن الملائكة، ولا كان له ذرية. وقال عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم: علمه أسماء ذريته. وهذا يناسب الحديث الذي رواه الترمذي وصححه عن النبي ﷺ: «إن آدم سأل ربه أن يريه صور الأنبياء من ذريته، فرآهم فرأى فيهم من يبص[1]. فقال: يا رب من هذا؟ قال: ابنك داود». فيكون قد أراه صور ذريته، أو بعضهم وأسماءهم وهذه أسماء أعلام لا أجناس. **والثاني**: أن الله علمه أسماء كل شيء. وهذا هو قول الأكثرين كابن عباس وأصحابه، قال ابن عباس: علمه حتى الفَسوة والفُسيَّة، والقَصعة والقُصيْعَة. أراد أسماء الأعراض والأعيان مكبرها ومصغرها. والدليل على ذلك ما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في حديث الشفاعة: «إن الناس يقولون: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وعلمك أسماء كل شيء». وأيضًا قوله: ﴿ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]. لفظ عام مؤكد؛ فلا يجوز تخصيصه بالدعوى. (٧/ ٩٣ ـ ٩٤)

٨٥ مما يدل على أن هذه اللغات ليست متلقاة عن آدم: أن أكثر اللغات ناقصة عن اللغة العربية، ليس عندهم أسماء خاصة للأولاد والبيوت والأصوات، وغير ذلك

(١) كذا في الأصل، وفي السنن: «وبيص».

مما يضاف إلى الحيوان؛ بل إنما يستعملون في ذلك الإضافة. فلو كان آدم عليه السلام علَّمه الجميع لعلَّمها متناسبة. وأيضًا فكل أمة ليس لها كتاب ليس في لغتها أيام الأسبوع، وإنما يوجد في لغتها اسم اليوم والشهر والسَّنة. (٧/ ٩٥)

٨٦ الله ألهم النوع الإنساني أن يعبر عما يريده ويتصوره بلفظه، وأن أول من علم ذلك أبوهم آدم، وهم علموا كما علم، وإن اختلفت اللغات. وقد أوحى الله إلى موسى بالعبرانية وإلى محمد بالعربية، والجميع كلام الله. وقد بيَّن الله بذلك ما أراد من خلقه وأمره، وإن كانت هذه اللغة ليست الأخرى، مع أن العبرانية من أقرب اللغات إلى العربية. (٧/ ٩٥)

٨٧ الإلهام كاف في النطق باللغات من غير مواضعة متقدمة. وإذا سمي هذا توقيفًا؛ فليسم توقيفًا. وحينئذ فمن ادعى وضعًا متقدمًا على استعمال جميع الأجناس؛ فقد قال ما لا علم له به، وإنما المعلوم بلا ريب هو الاستعمال. (٧/ ٩٦)

٨٨ قد يغلب الاستعمال على بعض الألفاظ فيصير المعنى العرفي أشهر فيه، ولا يدل عند الإطلاق إلا عليه، فتصير الحقيقة العرفية ناسخة للحقيقة اللغوية. (٧/ ٩٧)

٨٩ الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل في القرآن والسُّنَّة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ؛ فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله؛ لا بما حدث بعد ذلك. (٧/ ١٠٦)

٩٠ إن ما يدعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود؛ لا يوجد إلا مقدرًا في الأذهان، لا موجودًا في الكلام المستعمل. كما أن ما يدعيه المنطقيون من المعنى المطلق من جميع القيود لا يوجد إلا مقدرًا في الذهن، لا يوجد في الخارج شيء موجود خارج عن كل قيد. ولهذا كان ما يدعونه من تقسيم العلم إلى تصور وتصديق، وأن التصور هو تصور المعنى الساذج الخالي عن كل قيد لا يوجد. وكذلك ما يدعونه من البسائط التي تتركب منها الأنواع، وأنها أمور مطلقة عن كل قيد لا توجد. وما يدعونه من أن واجب الوجود هو وجود مطلق عن كل أمر ثبوتي؛ لا يوجد. (٧/ ١٠٦)

٩١ الإطلاق اللفظي: وهو أن يتكلم باللفظ مطلقًا عن كل قيد؛ وهذا لا وجود له. وحينئذ فلا يتكلم أحد إلا بكلام مؤلف مقيد مرتبط بعضه ببعض، فتكون تلك قيودًا ممتنعة الإطلاق. فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكن به التمييز بين نوعين؛ فعلم أن هذا التقسيم باطل. وحينئذ فكل لفظ موجود في

كتاب الله ورسوله فإنه مقيد بما يبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز؛ بل كله حقيقة. (٧/ ١٠٧)

٩٢ من أشهر ما ذكروه[1] قوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]. قالوا: والجدار ليس بحيوان، والإرادة إنما تكون للحيوان، فاستعمالها في ميل الجدار مجاز. فقيل لهم: لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور، وهو ميل الحي، وفي الميل الذي لا شعور فيه، وهو ميل الجماد، وهو من مشهور اللغة، يقال: هذا السقف يريد أن يقع، وهذه الأرض تريد أن تحرث، وهذا الزرع يريد أن يسقى، وهذا الثمر يريد أن يقطف، وهذا الثوب يريد أن يغسل، وأمثال ذلك. واللفظ إذا استعمل في معنيين فصاعدًا؛ فإما أن يجعل حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر، أو حقيقة فيما يختص به كل منهما فيكون مشتركًا اشتراكًا لفظيًّا، أو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهي الأسماء المتواطئة، وهي الأسماء العامة كلها. وعلى الأول يلزم المجاز. وعلى الثاني يلزم الاشتراك، وكلاهما خلاف الأصل؛ فوجب أن يجعل من المتواطئة. وبهذا يعرف عموم الأسماء العامة كلها، وإلا فلو قال قائل: هو في ميل الجماد حقيقة وفي ميل الحيوان مجاز؛ لم يكن بين الدعويين فرق إلا كثرة الاستعمال في ميل الحيوان؛ لكن يستعمل مقيدًا بما يبين أنه أريد به ميل الحيوان، وهنا استعمل مقيدًا بما يبين أنه أريد به ميل الجماد. (٧/ ١٠٨)

٩٣ **ما لا يكون في الخارج إلا مضافًا إلى غيره، لا يوجد في الذهن مجردًا؛** بخلاف لفظ «الإنسان» و«الفرس» فإنه لما كان يوجد في الخارج غير مضاف، تعودت الأذهان تصور مسمى «الإنسان» ومسمى «الفرس»؛ بخلاف تصور مسمى «الإرادة» ومسمى «العلم» ومسمى «القدرة» ومسمى «الوجود المطلق العام»؛ فإن هذا لا يوجد له في اللغة لفظ مطلق يدل عليه؛ بل لا يوجد لفظ «الإرادة» إلا مقيدًا بالمريد، ولا لفظ «العلم» إلا مقيدًا بالعالم، ولا لفظ «القدرة» إلا مقيدًا بالقادر؛ بل وهكذا سائر الأعراض. (٧/ ١٠٩)

٩٤ في بعض الأدعية: «أذقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك». فلفظ «الذوق» يستعمل في كل ما يحس به ويجد ألمه أو لذته، فدعوى المدعي اختصاص لفظ

---

(١) القائلون بالمجاز.

الذوق بما يكون بالفم؛ تحكم منه، لكن ذاك مقيد فيقال: ذقت الطعام، وذقت هذا الشراب، فيكون معه من القيود ما يدل على أنه ذوق بالفم. (٧/ ١١٠)

٩٥ من الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز في القرآن: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. قالوا: المراد به أهلها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. فقيل لهم: لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب، وأمثال هذه الأمور التي فيها الحال والمحال كلاهما داخل في الاسم. ثم قد يعود الحكم على الحال وهو السكان، وتارة على المحل وهو المكان، وكذلك في النهر يقال: حفرت النهر وهو المحل. و«جرى النهر»، وهو الماء، و«وضعت الميزاب»، وهو المحل. و«جرى الميزاب»، وهو الماء. وكذلك القرية قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ [النحل: ١١٢]. وقوله: ﴿وَكَم مِّن/ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ۝٥﴾ [الأعراف]. وقال في آية أخرى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ۝٩٧﴾ [الأعراف]. فجعل القرى هم السكان. (٧/ ١١٢ ـ ١١٣)

٩٦ قال تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. فهذا المكان لا السكان؛ لكن لا بد أن يلحظ أنه كان مسكونًا؛ فلا يسمى قرية إلا إذا كان قد عُمِّر للسكنى، مأخوذ من «القَرْي» وهو الجمع، ومنه قولهم: قريت الماء في الحوض، إذا جمعته فيه. ونظير ذلك لفظ «الإنسان» يتناول الجسد والروح، ثم الأحكام تتناول هذا تارة وهذا تارة لتلازمهما؛ فكذلك القرية إذا عذب أهلها خربت، وإذا خربت كان عذابًا لأهلها؛ فما يصيب أحدهما من الشر ينال الآخر، كما ينال البدن والروح ما يصيب أحدهما. فقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. مثل قوله: ﴿قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ [النحل: ١١٢]. فاللفظ هنا يراد به السكان من غير إضمار ولا حذف. فهذا بتقدير أن يكون في اللغة مجاز؛ فلا مجاز في القرآن. (٧/ ١١٣)

٩٧ اللفظ إنما يدل إذا عرف لغة المتكلم التي بها يتكلم، وهي عادته وعرفه التي يعتادها في خطابه، **ودلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية اختيارية**، فالمتكلم يريد دلالة اللفظ على المعنى؛ فإذا اعتاد أن يعبر باللفظ عن المعنى كانت

تلك لغته، ولهذا **كل من كان له عناية بألفاظ الرسول ومراده بها عرف عادته في خطابه، وتبيّن له من مراده ما لا يتبين لغيره.** (٧/ ١١٥)

٩٨ ينبغي أن يقصد إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث: أن يذكر نظائر ذلك اللفظ؛ ماذا عنى بها الله ورسوله؟ فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث، وسُنَّة الله ورسوله التي يخاطب بها عباده، وهي العادة المعروفة من كلامه. ثم إذا كان لذلك نظائر في كلام غيره، وكانت النظائر كثيرة؛ عرف أن تلك العادة واللغة مشتركة عامة لا يختص بها هو ﷺ بل هي لغة قومه، ولا يجوز أن يحمل كلامه على عادات حدثت بعده في الخطاب، لم تكن معروفة في خطابه وخطاب أصحابه. كما يفعله كثير من الناس، وقد لا يعرفون انتفاء ذلك في زمانه. (٧/ ١١٥)

٩٩ استعمال القياس في اللغة وإن جاز في الاستعمال، فإنه لا يجوز في الاستدلال، فإنه قد يجوز للإنسان أن يستعمل هو اللفظ في نظير المعنى الذي استعملوه فيه مع بيان ذلك على ما فيه من النزاع؛ لكن **لا يجوز أن يعمد إلى ألفاظ قد عرف استعمالها في معان فيحملها على غير تلك المعاني**، ويقول: إنهم أرادوا تلك بالقياس على تلك؛ بل هذا تبديل وتحريف. (٧/ ١١٥)

١٠٠ **معرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب.** (٧/ ١١٦)

١٠١ أخطأ المرجئة في اسم «الإيمان»، جعلوا لفظ «الإيمان» حقيقة في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازًا. (٧/ ١١٦)

١٠٢ أبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان، مع أنه نصر المشهور عن أهل السُّنَّة: من أنه يستثني في الإيمان، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله؛ لأنه نصر مذهب أهل السُّنَّة في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة، ولا يخلدون في النار، وتقبل فيهم الشفاعة، ونحو ذلك. وهو دائمًا ينصر في المسائل التي فيها النزاع بين أهل الحديث وغيرهم، قول أهل الحديث؛ لكنه لم يكن خبيرًا بمآخذهم، فينصره على ما يراه هو من الأصول التي تلقاها عن غيرهم، فيقع في ذلك من التناقض ما ينكره هؤلاء وهؤلاء، كما فعل في مسألة الإيمان ونصر فيها قول جهم مع نصره للاستثناء. (٧/ ١٢٠)

١٠٣ قد كفَّر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن، وهو عندهم شر من قول المرجئة. ولهذا صار من يعظم الشافعي من الزيدية والمعتزلة ونحوهم، يطعن في كثير ممن ينتسب إليه،/ يقولون: الشافعي لم يكن فيلسوفًا ولا مرجئًا، وهؤلاء فلاسفة أشعرية مرجئة، وغرضهم ذم الإرجاء. (٧/ ١٢٠ ـ ١٢١)

١٠٤ أول من عرف في الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط، هو عبد الله بن سعيد بن كُلاب، وهو متأخر ـ في زمن محنة أحمد بن حنبل ـ وقد أنكر ذلك عليه علماء السُّنَّة، وعلماء البدعة، فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم ـ كما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات]. ولفظه لا تحصى وجوهه كثرة ـ لم يعرفه أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم، حتى جاء من قال فيه قولًا لم يسبقه إليه أحد من المسلمين، ولا غيرهم. (٧/ ١٣٤)

١٠٥ ليس في لغة القوم أصلًا ما يدل على أن ما في النفس يتناوله لفظ الكلام والقول المطلق؛ فضلًا عن التصديق والتكذيب، فعلم أن **من لم يصدق بلسانه مع القدرة لا يسمى في لغة القوم مؤمنًا، كما اتفق على ذلك سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.** (٧/ ١٣٧)

١٠٦ قول عمر رضي الله عنه: زورت في نفسي مقالة؛ أردت أن أقولها، حجة عليهم. قال أبو عبيد: التزوير إصلاح الكلام وتهيئته، قال: وقال أبو زيد: المزوَّر من الكلام والمزوَّق واحد، وهو المصلح الحسن، وقال غيره: زورت في نفسي مقالة، أي: هيأتها لأقولها. فلفظها يدل على أنه قدّر في نفسه ما يريد أن يقوله ولم يقله، فعلم أنه لا يكون قولًا إلا إذا قيل باللسان، وقبل ذلك لم يكن قولًا، لكن كان مقدرًا في النفس يراد أن يقال، كما يقدر الإنسان في نفسه أنه يحج وأنه يصلي، وأنه يسافر، إلى غير ذلك، فيكون لما يريده من القول والعمل صورة ذهنية مقدرة في النفس، ولكن لا يسمى قولًا وعملًا إلا إذا وجد في الخارج، كما أنه لا يكون حاجًا ومصليًا إلا إذا وجدت هذه الأفعال في الخارج؛ ولهذا كان ما يهم به المرء من الأقوال المحرمة والأفعال المحرمة لا تكتب عليه حتى يقوله، ويفعله. (٧/ ١٣٧)

١٠٧ البيت الذي يحكى عن الأخطل أنه قال:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلًا

فمن الناس من أنكر أن يكون هذا من شعره، وقالوا: إنهم فتشوا دواوينه فلم يجدوه، وهذا يروى عن محمد بن الخشاب. وقال بعضهم: لفظه: إن البيان لفي الفؤاد. (٧/ ١٣٨)

١٠٨ لو احتج محتج في مسألة بحديث أخرجاه في «الصحيحين» عن النبي ﷺ لقالوا: هذا خبر واحد. ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول. وهذا البيت لم يثبت نقله عن قائله بإسناد صحيح؛ لا واحد ولا أكثر من واحد، ولا تلقاه أهل العربية بالقبول، فكيف يثبت به أدنى شيء من اللغة فضلًا عن مسمى الكلام. (٧/ ١٣٨)

١٠٩ الناطقون باللغة يحتج باستعمالهم للألفاظ في معانيها لا بما يذكرونه/ من الحدود، فإن أهل اللغة الناطقين لا يقول أحد منهم: إن الرأس كذا، واليد كذا، والكلام كذا، واللون كذا؛ بل ينطقون بهذه الألفاظ دالة على معانيها، فتعرف لغتهم من استعمالهم. فعلم أن الأخطل لم يرد بهذا أن يذكر مسمى «الكلام»، ولا أحد من الشعراء يقصد ذلك البتة، وإنما أراد ـ إن كان قال ذلك ـ ما فسره به المفسرون للشعر؛ أي: أصل الكلام من الفؤاد وهو المعنى، فإذا قال الإنسان بلسانه ما ليس في قلبه فلا تثق به. وهذا كالأقوال التي ذكرها الله عن المنافقين، ذكر أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم. (٧/ ١٣٨ ـ ١٣٩)

١١٠ من احتاج إلى أن يعرف مسمى الكلام في لغة العرب والفرس والروم والترك، وسائر أجناس بني آدم بقول الشاعر، فإنه من أبعد الناس عن معرفة طرق العلم. ثم هو من المولدين وليس من الشعراء القدماء، وهو نصراني/ كافر مثلِّث. واسمه الأخطل، والخطل فساد في الكلام، وهو نصراني، والنصارى قد أخطئوا في مسمى الكلام، فجعلوا المسيح القائم بنفسه هو نفس كلمة الله. (٧/ ١٣٩ ـ ١٤٠)

١١١ قول الكرامية في الإيمان وإن كان باطلًا مبتدعًا لم يسبقهم إليه أحد؛ فقول الجهمية أبطل منه، وأولئك أقرب إلى الاستدلال باللغة والقرآن والعقل من الجهمية. (٧/ ١٤٠)

١١٢ «التولي» ليس هو التكذيب؛ بل هو التولي عن الطاعة، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر، ويطيعوه فيما أمر. وضد التصديق التكذيب، وضد الطاعة التولي؛ فلهذا قال: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾﴾ [القيامة]. (٧/ ١٤٢)

١١٣ في القرآن والسُّنَّة من نفي الإيمان عمَّن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة. (٧/ ١٤٢)

١١٤ قال أبو القاسم الأنصاري شيخ الشهرستاني في «شرح الإرشاد» لأبي المعالي بعد أن ذكر قول أصحابه، قال: وذهب أهل الأثر إلى أن الإيمان جميع الطاعات/ فرضها ونفلها، وعبروا عنه بأنه إتيان ما أمر الله به فرضًا ونفلًا، والانتهاء عما نهى عنه تحريمًا وأدبًا. قال: وبهذا كان يقول أبو علي الثقفي من متقدمي أصحابنا، وأبو العباس القلانسي. وقد مال إلى هذا المذهب أبو عبد الله بن مجاهد، قال: وهذا قول مالك بن أنس إمام دار الهجرة، ومعظم أئمة السلف رضوان الله عليهم أجمعين. (٧/ ١٤٣ ـ ١٤٤)

١١٥ إن قول المعتزلة في الإيمان والإسلام أقرب من قول الجهمية بكثير، ولكن قولهم في تخليد أهل القبلة أبعد عن قول السلف من قول الجهمية. (٧/ ١٥٨)

١١٦ هذه الأسماء التي تختلف دلالتها بالإطلاق والتقييد والتجريد والاقتران: **تارة** يكونان إذا أفرد أحدهما أعم من الآخر؛ كاسم «الإيمان» و«المعروف» مع العمل ومع الصدق. و«كالمنكر» مع «الفحشاء» ومع «البغي»، ونحو ذلك. **وتارة** يكونان متساويين في العموم والخصوص؛ كلفظ «الإيمان» و«البر» و«التقوى»، ولفظ «الفقير» و«المسكين»؛ فأيها أطلق تناول ما يتناوله الآخر. (٧/ ١٦٧)

١١٧ **مسألة الإيمان والإسلام: فإن النزاع في مسمّاهما أول اختلاف وقع افترقت الأمة لأجله**، وصاروا مختلفين في الكتاب والسُّنَّة، وكفّر بعضهم بعضًا، وقاتل بعضهم بعضًا. (٧/ ١٦٩)

١١٨ أقوال السلف وأئمة السُّنَّة في «تفسير الإيمان» **فتارة** يقولون: هو قول وعمل. **وتارة** يقولون: هو قول وعمل ونية. **وتارة** يقولون: قول وعمل ونية واتباع السُّنَّة. **وتارة** يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح. وكل هذا صحيح. (٧/ ١٧٠)

١١٩ من قال من السلف: الإيمان قول وعمل: أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر، أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب. ومن قال: قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك. ومن زاد: اتباع السُّنَّة؛ فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السُّنَّة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل؛ إنما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال

والأعمال؛ ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولًا فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه أربعة أقسام فسروا مرادهم، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسُنَّة؛ لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونية بلا سُنَّة فهو بدعة. (٧/ ١٧١)

١٢٠ **عطف الشيء على الشيء في القرآن وسائر الكلام، يقتضي مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي ذكر لهما**. والمغايرة على مراتب: أعلاها أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزأه، ولا يعرف لزومه. (٧/ ١٧٢)

١٢١ لا تجد أحدًا ترك بعض السُّنَّة التي يجب التصديق بها والعمل إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئًا من السُّنَّة كما جاء في الحديث: «ما ابتدع قوم بدعة إلا تركوا من السُّنَّة مثلها». (٧/ ١٧٣)

١٢٢ قد تنازع الفقهاء في قول الرجل لامرأته: إذا عصيت أمري فأنت طالق، إذا نهاها فعصته: هل يكون ذلك داخلًا في أمره؟ على قولين: **قيل**: لا يدخل؛ لأن حقيقة النهي غير حقيقة الأمر، **وقيل**: يدخل؛ لأن ذلك يفهم منه في العرف معصية الأمر والنهي، وهذا هو الصواب؛ لأن **ما ذكر في العرف هو حقيقة في اللغة والشرع**. (٧/ ١٧٦)

١٢٣ لفظ «الإيمان» إذا أطلق في القرآن والسُّنَّة يراد به ما يراد بلفظ «البر»، وبلفظ «التقوى»، وبلفظ «الدين». (٧/ ١٧٩)

١٢٤ **لم يثبت المدح إلا على إيمان معه العمل؛ لا على إيمان خال عن عمل**. فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل؛ كان بعد ذلك نزاعهم[1] لا فائدة فيه؛ بل يكون نزاعًا لفظيًّا، مع أنهم مخطئون في اللفظ مخالفون للكتاب والسُّنَّة. (٧/ ١٨١)

١٢٥ إن كثيرًا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين على المرجئة وصفهم بهذا. (٧/ ١٨١)

---

(١) المرجئة.

١٣٦ إذا قال الرجل: أنا بَرٌّ فهذا مُزَكٍّ لنفسه؛ ولهذا كانت زينب بنت جحش اسمها بَرَّة فقيل: تُزَكِّي نفسها فسماها النبي ﷺ زينب. (٧/ ١٨٣)

١٣٧ أسماؤه[1] كلها متفقة في الدلالة على نفسه المقدسة، ثم كل اسم يدل على معنى من صفاته؛ ليس هو المعنى الذي دل عليه الاسم الآخر؛ فالعزيز يدل على نفسه مع عزته، والخالق يدل على نفسه مع خلقه، والرحيم يدل على نفسه مع رحمته، ونفسه تستلزم جميع صفاته، فصار كل اسم يدل على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابقة، وعلى أحدهما بطريق التضمن، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم. (٧/ ١٨٥)

١٣٨ إن الإيمان أصله «الإيمان» الذي في القلب، ولا بد فيه من شيئين: تصديق بالقلب، وإقراره ومعرفته. ويقال لهذا: قول القلب. قال الجنيد بن محمد: التوحيد: قول القلب. والتوكل: عمل القلب، فلا بد فيه من قول القلب وعمله، ثم قول البدن وعمله، ولا بد فيه من عمل القلب، مثل حب الله ورسوله. (٧/ ١٨٦)

١٣٩ القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سَرَى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب». وقال أبو هريرة: «القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده». وقول أبي هريرة تقريب، وقول النبي ﷺ أحسن بيانًا، فإن الملك وإن كان صالحًا فالجند لهم اختيار، قد يعصون به ملكهم وبالعكس، فيكون فيهم صلاح مع فساده، أو فساد مع صلاحه، بخلاف القلب؛ فإن الجسد تابع له لا يخرج عن إرادته قط. (٧/ ١٨٧)

١٣٠ قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ/ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا﴾ [البقرة: ١٦٥]، فوصف الذين آمنوا بأنهم أشد حبًّا لله من المشركين لأندادهم. وفي الآية قولان: **قيل**: يحبونهم كحب المؤمنين الله، والذين آمنوا أشد حبًّا لله منهم لأوثانهم. **وقيل**: يحبونهم كما يحبون الله، والذين آمنوا أشد

(١) سبحانه وتعالى.

حبًّا لله منهم، وهذا هو الصواب، والأول قول متناقض وهو باطل، فإن المشركين لا يحبون الأنداد مثل محبة المؤمنين لله. (٧/ ١٨٧ ـ ١٨٨)

١٣١ **إن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك؛ لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوى النفس**، يحمله ذلك الهوى على أن يعتدي عليه، ويرد ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه. وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم، وأنهم صادقون؛ لكن إما لحسدهم وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه، وما يحصل لهم به من الأغراض؛ كأموال ورياسة وصداقة أقوام وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم، أو حصول أمور مكروهة إليهم، فيكذبونهم ويعادونهم، فيكونون من أكفر الناس؛ كإبليس وفرعون، مع علمهم بأنهم على الباطل والرسل على الحق. (٧/ ١٩١)

١٣٢ المرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعُبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنًا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه. وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم؛ لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضًا؛ فإنها لازمة لها. ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم، فإنهم رأوا أن الله قد فرَّق في كتابه بين الإيمان والعمل، فقال في غير موضع: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]. ورأوا أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. (٧/ ١٩٤)

١٣٣ قالوا: نحن نسلم أن الإيمان يزيد بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله؛ لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم؛ بل إيمان الناس كلهم سواء؛ إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر، وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخراساني وغيرهما. والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيمانًا مجازًا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه؛ ولأنها دليل عليه. (٧/ ١٩٥)

١٣٤ **المرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون**: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من

هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقًا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم. ومنهم: من لا يدخلها في الإيمان؛ كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه. **والقول الثاني**: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية. **والثالث**: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم. (٧/ ١٩٥)

١٣٥ **لا يجب على كل واحد من العامة أن يعرف كل ما أمر به الرسول، وكل ما نهى عنه، وكل ما أخبر به؛ بل إنما عليه أن يعرف ما يجب عليه هو وما يحرم عليه**. فمن لا مال له لا يجب عليه أن يعرف أمره المفصل في الزكاة. ومن لا استطاعة له على الحج ليس عليه أن يعرف أمره المفصل بالمناسك. ومن لم يتزوج ليس عليه أن يعرف ما وجب للزوجة. فصار يجب من الإيمان تصديقًا وعملًا على أشخاص ما لا يجب على آخرين. (٧/ ١٩٦)

١٣٦ قولهم: من آمن ومات قبل وجوب العمل عليه مات مؤمنًا؛ فصحيح لأنه أتى بالإيمان الواجب عليه، والعمل لم يكن وجب عليه بعد. (٧/ ١٩٧)

١٣٧ **لفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب، وقد يراد به الكمال المستحب**. (٧/ ١٩٨)

١٣٨ **أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك**، لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح؛ بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب. فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب، وحيث عطفت عليه الأعمال فإنه أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب؛ بل لا بد معه من الأعمال الصالحة. (٧/ ١٩٨)

١٣٩ **قال أحمد** بن حنبل وغيره: **لم يكن من المهاجرين منافق**، وإنما كان النفاق في قبائل الأنصار؛ فإن مكة كانت للكفار مستولين عليها، فلا يؤمن ويهاجر إلا من هو مؤمن، ليس هناك داع يدعو إلى النفاق. والمدينة آمن بها أهل الشوكة، فصار للمؤمنين بها عز ومنعة بالأنصار، فمن لم يظهر الإيمان آذوه، فاحتاج المنافقون إلى إظهار الإيمان، مع أن قلوبهم لم تؤمن. (٧/ ٢٠١)

١٤٠ **التحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة**،

ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر؛ ولهذا صاروا[١] يقدرون مسائل يمتنع وقوعها؛ لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب: مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته ويشرب الخمر نهار رمضان. يقولون: هذا مؤمن تام الإيمان، فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار. (٧/ ٢٠٤)

١٤١ «إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين» قد يكون قول بعضهم[٢]، فإنهم كلهم يقولون: ليستا من الإيمان. وأما من الدين فقد حكي عن بعضهم أنه يقول: ليستا من الدين؛ ولا نفرق بين الإيمان والدين. ومنهم من يقول: بل هما من الدين ويفرق بين اسم الإيمان واسم الدين، وهذا هو المعروف من أقوالهم التي يقولونها عن أنفسهم. ولم أر أنا في كتاب أحد منهم أنه قال: الأعمال ليست من الدين؛ بل يقولون: ليست من الإيمان، وكذلك حكى أبو عبيد عمن ناظره منهم، فإن أبا عبيد وغيره يحتجون بأن الأعمال من الدين. (٧/ ٢٠٧)

١٤٢ **الشافعي** رضي الله عنه **كان معظمًا لعطاء بن أبي رباح، ويقول: ليس في التابعين أتبع للحديث منه.** (٧/ ٢٠٨)

١٤٣ قال[٣]: وكان **الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر.** (٧/ ٢٠٩)

١٤٤ احتجاجهم بقوله للأَمَة: «أعتقها فإنها مؤمنة» فهو من حججهم المشهورة، وبه احتج ابن كلاب، وكان يقول: الإيمان هو التصديق والقول جميعًا، فكان قوله أقرب من قول جهم وأتباعه، وهذا لا حجة فيه؛ لأن/ **الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة.** (٧/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)

١٤٥ قد تنازع الفقهاء في المنافق الزنديق الذي يكتم زندقته، هل يرث ويورَث؟ على قولين، والصحيح: أنه يرث ويورَث وإن علم في الباطن أنه منافق، كما كان

---

(١) المرجئة.
(٢) من المرجئة.
(٣) الشافعي.

الصحابة على عهد النبي ﷺ لأن **الميراث مبناه على الموالاة الظاهرة، لا على المحبة التي في القلوب.** (٧/ ٢١٠)

١٤٦ إنَّ كثيرًا من المتأخرين ما بقي في المظهرين للإسلام عندهم إلا عدل أو فاسق، وأعرضوا عن حكم المنافقين. والمنافقون ما زالوا ولا يزالون إلى يوم القيامة، والنفاق شعب كثيرة، وقد كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم. (٧/ ٢١٢)

١٤٧ تنازع الفقهاء في استتابة الزنديق، فقيل: يستتاب. واستدل من قال ذلك بالمنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم ويكل أمرهم إلى الله. فيقال له: هذا كان في أول الأمر، وبعد هذا أنزل الله: ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾﴾ [الأحزاب]. فعلموا أنهم إن أظهروه كما كانوا يظهرونه قتلوا، فكتموه. والزنديق: هو المنافق، وإنما يقتله من يقتله إذا ظهر منه أنه يكتم النفاق، قالوا: ولا تعلم توبته؛ لأن غاية ما عنده أنه يظهر ما كان يظهر، وقد كان يظهر الإيمان وهو منافق، ولو قبلت توبة الزنادقة لم يكن سبيل إلى تقتيلهم، والقرآن قد توعدهم بالتقتيل. (٧/ ٢١٥)

١٤٨ المنافقون الذين لم يظهروا نفاقهم يصلى عليهم إذا ماتوا، ويدفنون في مقابر المسلمين من عهد النبي ﷺ والمقبرة التي كانت للمسلمين في حياته وحياة خلفائه وأصحابه يدفن فيها كل من أظهر الإيمان، وإن كان منافقًا في الباطن، ولم يكن للمنافقين مقبرة يتميزون بها عن المسلمين في شيء من ديار الإسلام. (٧/ ٢١٦)

١٤٩ إذا ترك الإمام أو أهل العلم والدين الصلاة على بعض المتظاهرين ببدعة، أو فجور؛ زجرًا عنها؛ لم يكن ذلك محرمًا للصلاة عليه والاستغفار له؛ بل قال النبي ﷺ فيمن كان يمتنع عن الصلاة عليه ـ وهو الغال وقاتل نفسه والمَدِين الذي لا وفاء له ـ: «صلوا على صاحبكم». وروي أنه كان يستغفر للرجل في الباطن، وإن كان في الظاهر يدع ذلك زجرًا عن مثل مذهبه، كما روي في حديث محلم بن جثامة. (٧/ ٢١٧)

١٥٠ الخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة، وقتالًا للأمة، وتكفيرًا لها، ولم يكن في الصحابة من يكفرهم؛ لا علي بن أبي طالب ولا غيره؛ بل حكموا/ فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين. (٧/ ٢١٧ ـ ٢١٨)

١٥١ من قال: إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرًا ينقل عن الملة؛ فقد خالف الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أجمعين؛ بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفَّر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضًا ببعض المقالات. (٧/ ٢١٨)

١٥٢ يمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئًا مما أمر به؛ من الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات مثل: الصلاة بلا وضوء، وإلى غير القبلة، ونكاح الأمهات، وهو مع ذلك مؤمن في الباطن؛ بل لا يفعل ذلك إلا لعدم الإيمان الذي في قلبه، ولهذا كان أصحاب أبي حنيفة يكفِّرون أنواعًا ممن يقول كذا وكذا؛ لما فيه من الاستخفاف، ويجعلونه مرتدًّا ببعض هذه الأنواع. (٧/ ٢١٨)

١٥٣ فرض متأخرو الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها: وهو أن الرجل إذا كان مقرًّا بوجوب الصلاة فدعي إليها وامتنع، واستتيب ثلاثًا مع تهديده بالقتل، فلم يصل حتى قتل: هل يموت كافرًا أو فاسقًا؟ على قولين: وهذا الفرض باطل؛ فإنه يمتنع في الفطرة أن يكون الرجل يعتقد أن الله فرضها عليه، وأنه يعاقبه على تركها، ويصبر على القتل، ولا يسجد لله سجدة من غير عذر له في ذلك، هذا لا يفعله بَشَر قط؛ بل ولا يضرب أحد ممن يقر بوجوب الصلاة إلا صلّى، لا ينتهي الأمر به إلى القتل. وسبب ذلك أن القتل ضرر عظيم لا يصبر عليه الإنسان إلا لأمر عظيم، مثل لزومه لدين يعتقد أنه إن فارقه هلك، فيصبر عليه حتى يقتل، وسواء كان الدين حقًّا أو باطلًا. أما مع اعتقاده أن الفعل يجب عليه باطنًا وظاهرًا، فلا يكون فعل الصلاة أصعب عليه من احتمال القتل قط. ونظير هذا لو قيل: إن رجلًا من أهل السُّنَّة قيل له: ترضَّ عن أبي بكر وعمر فامتنع عن ذلك حتى قتل، مع محبته لهما واعتقاده فضلهما، ومع عدم الأعذار المانعة من الترضي عنهما، فهذا لا يقع قط. (٧/ ٢١٩)

١٥٤ تكفير أهل الذنوب كما تقوله الخوارج، أو تخليدهم في النار وسلبهم اسم الإيمان بالكلية كما تقوله المعتزلة ـ وكلا هذين القولين ـ شر من قول المرجئة، فإن المرجئة منهم جماعة من العلماء والعباد المذكورين عند الأمة بخير، وأما الخوارج والمعتزلة فأهل السُّنَّة والجماعة من جميع الطوائف مطبقون على ذمهم. (٧/ ٢٢٢)

١٥٥ اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين: على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان. (٧/ ٢٢٢)

١٥٦ روي عن ابن عباس: «أن القاتل لا توبة له» وهذا غلط على الصحابة؛ فإنه لم يقل أحد منهم أن النبي ﷺ لا يشفع لأهل الكبائر، ولا قال: إنهم يخلدون في النار؛ ولكن ابن عباس في إحدى الروايتين عنه قال: «إن القاتل لا توبة له»، وعن أحمد بن حنبل في قبول توبة القاتل روايتان أيضًا. والنزاع في التوبة غير النزاع في التخليد؛ وذلك أن القتل يتعلق به حق آدمي فلهذا حصل فيه النزاع. وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله؛ فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله؛ لم يبق منه شيء. (٧/ ٢٢٣)

١٥٧ أهل السُّنَّة والحديث على أنه[1] يتفاضل. وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص. ومنهم من يقول: يزيد، ولا يقول: ينقص، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين. ومنهم من يقول: يتفاضل كعبد الله بن المبارك. وقد/ **ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة، ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة.** (٧/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)

١٥٨ في حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب كفاية، فإنه من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنه وصفهم بقوة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدل على قوة إيمانهم، وتوكلهم على الله في أمورهم كلها. (٧/ ٢٢٦)

١٥٩ المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد في قلبه بفهم القرآن، ومعرفة معانيه من علم الإيمان ما لم يكن، حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير والرهبة من الشر ما لم يكن، فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته، وهذه زيادة الإيمان. (٧/ ٢٢٨)

١٦٠ السكينة طمأنينة في القلب غير علم القلب وتصديقه؛ ولهذا قال يوم حنين: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: ٢٦]. (٧/ ٢٢٩)

١٦١ **إن الله لم يقل قط للكفار: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾.** (٧/ ٢٣٠)

١٦٢ **العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت**، وأبعد عن الشك والريب، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه؛ كما أن الحس الظاهر بالشيء

(١) أي: الإيمان.

الواحد مثل رؤية الناس للهلال، وإن اشتركوا فيها فبعضهم تكون رؤيته أتم من بعض. (٧/ ٢٣٤)

١٦٣ قال النبي ﷺ: «ليس الخبر كالمعاين» فإن موسى لما أخبره/ ربه أن قومه عبدوا العجل لم يلق الألواح. فلما رآهم قد عبدوه ألقاها. وليس ذلك لشك موسى في خبر الله؛ لكن المخبَر وإن جزم بصدق المخبِر، فقد لا يتصور المخبَر به في نفسه كما يتصوره إذا عاينه؛ بل يكون قلبه مشغولًا عن تصور المخبَر به وإن كان مصدقًا به. ومعلوم أنه عند المعاينة يحصل له من تصور المخبَر به ما لم يكن عند الخبَر، فهذا التصديق أكمل من ذلك التصديق. (٧/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)

١٦٤ ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ۝٨﴾ [ق]. فالآيات المخلوقة والمتلوة فيها تبصرة، وفيها تذكرة. تبصرة من العمى، وتذكرة من الغفلة. فيبصر من لم يكن عرف حتى يعرف، ويذكّر من عرف ونسي، والإنسان يقرأ السورة مرات حتى سورة الفاتحة، ويظهر له في أثناء الحال من معانيها ما لم يكن خطر له قبل ذلك، حتى كأنها تلك الساعة نزلت، فيؤمن بتلك المعاني ويزداد علمه/ وعمله، وهذا موجود في كل من قرأ القرآن بتدبر؛ بخلاف من قرأه مع الغفلة عنه. (٧/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)

١٦٥ هذا الإسلام الذي نفى الله عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم[1] هل هو إسلام يثابون عليه؟ أم هو من جنس إسلام المنافقين؟ فيه قولان مشهوران للسلف والخلف: **أحدهما**: أنه إسلام يثابون عليه ويخرجهم من الكفر والنفاق. وهذا مروي عن الحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي/ وأبي جعفر الباقر، وهو قول حماد بن زيد وأحمد بن حنبل. (٧/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)

١٦٦ **القول الثاني**: أن هذا الإسلام: هو الاستسلام خوف السبي والقتل، مثل إسلام المنافقين. قالوا: وهؤلاء كفار، فإن الإيمان لم يدخل في قلوبهم، ومن لم يدخل الإيمان في قلبه فهو كافر. وهذا اختيار البخاري ومحمد بن نصر المروزي، والسلف مختلفون في ذلك. (٧/ ٢٣٩)

١٦٧ من لم يكن من المؤمنين حقًّا يقال فيه: إنه مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار. وهذا متفق عليه بين أهل السُّنَّة؛ لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟

---

(١) ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ﴾ [الحجرات: ١٤].

هذا هو الذي تنازعوا فيه، فقيل: يقال: مسلم ولا يقال: مؤمن. وقيل: بل يقال: مؤمن. (٧/ ٢٤١)

١٦٨ نفي الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين. (٧/ ٢٤٣)

١٦٩ ليس كل من أسلم لرغبة أو رهبة كان من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل/ من النار؛ بل يدخلون في الإسلام والطاعة وليس في قلوبهم تكذيب ومعاداة للرسول، ولا استنارت قلوبهم بنور الإيمان، ولا استبصروا فيه، وهؤلاء قد يحسن إسلام أحدهم فيصير من المؤمنين كأكثر الطلقاء، وقد يبقى من فساق الملة، ومنهم من يصير منافقًا مرتابًا. (٧/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)

١٧٠ قال الميموني: سألت أحمد بن حنبل عن رأيه في: «أنا مؤمن إن شاء الله؟» فقال: «أقول: مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم ولا أستثني». قال: قلت لأحمد: تفرق بين الإسلام والإيمان؟ فقال لي: «نعم». فقلت له: بأي شيء تحتج؟ قال لي: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]. وذكر أشياء. وقال الشالنجي: سألت أحمد عمن قال: أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام والمواريث، ولا أعلم ما أنا عند الله؟ قال: «ليس بمرجئ». وقال أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي: «الاستثناء جائز. ومن قال: أنا مؤمن حقًّا، ولم يقل: عند الله، ولم يستثن؛ فذلك عندي جائز وليس بمرجئ». وبه قال أبو خيثمة وابن أبي شيبة. (٧/ ٢٥٣)

١٧١ ذكر الشالنجي: أنه سأل أحمد بن حنبل عن المصرّ على الكبائر، يطلبها بجهده، أي: يطلب الذنب بجهده إلا أنه لم يترك الصلاة والزكاة والصوم: هل يكون مصرًّا من كانت هذه حاله؟ قال: هو مصر، مثل قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» يخرج من الإيمان ويقع في الإسلام، ومن نحو قوله: «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا/ يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»، ومن نحو قول ابن عباس في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٤٤﴾ [المائدة: ٤٤]. فقلت له: ما هذا الكفر؟ قال: كفر لا ينقل عن الملة، مثل الإيمان بعضه دون بعض فكذلك الكفر، حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه. (٧/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)

١٧٢ قال ابن أبي شيبة: «لا يكون إسلام إلا بإيمان، ولا إيمان إلا بإسلام،

وإذا كان على المخاطبة فقال: قد قبلت الإيمان، فهو داخل في الإسلام. وإذا قال: قد قبلت الإسلام فهو داخل في الإيمان». (٧/ ٢٥٤)

١٧٣ قلت: أحمد بن حنبل كان يقول تارة بهذا الفرق، وتارة كان يذكر الاختلاف ويتوقف، وهو المتأخر عنه. قال أبو بكر الأثرم في «السُّنَّة»: سمعت أبا عبد الله يسأل عن الاستثناء في الإيمان: ما تقول فيه؟ فقال: أما أنا فلا أعيبه؛ أي: من الناس من يعيبه. قال أبو عبد الله: إذا كان يقول: إن الإيمان قول/ وعمل يزيد وينقص، فاستثنى مخافة واحتياطًا، ليس كما يقولون على الشك؛ إنما يستثنى للعمل. (٧/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)

١٧٤ ما ذكره أحمد في الإسلام فاتبع فيه الزهري، حيث قال: فكانوا يرون الإسلام الكلمة، والإيمان العمل، في حديث سعد بن أبي وقاص، وهذا على وجهين، فإنه قد يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة، وهذا هو الإسلام الذي بيَّنه النبي ﷺ حيث قال: «الإسلام: أن تشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت». وقد يراد به الكلمة فقط من غير فعل الواجبات الظاهرة، وليس هذا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام. (٧/ ٢٥٨)

١٧٥ أحمد إن كان أراد في هذه الرواية: أن الإسلام هو الشهادتان فقط، فكل من قالها فهو مسلم، **فهذه إحدى الروايات عنه، والرواية الأخرى**: لا يكون مسلمًا حتى يأتي بها ويصلي، فإذا لم يصل كان كافرًا. **والثالثة**: أنه كافر بترك الزكاة أيضًا. **والرابعة**: أنه يكفر بترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها، دون ما إذا لم يقاتله. وعنه أنه لو قال: أنا أؤديها ولا أدفعها إلى الإمام؛ لم يكن للإمام أن يقتله. وكذلك عنه رواية: أنه يكفر بترك الصيام والحج إذا عزم أنه لا يحج أبدًا. ومعلوم أنه على القول بكفر تارك المباني يمتنع أن يكون الإسلام مجرد الكلمة؛ بل المراد أنه إذا أتى بالكلمة دخل في الإسلام. وهذا صحيح فإنه يشهد له بالإسلام، ولا يشهد له بالإيمان الذي في القلب، ولا يستثنى في هذا الإسلام؛ لأنه أمر مشهور؛ لكن الإسلام الذي هو أداء الخمس كما أمر به يقبل الاستثناء. فالإسلام الذي لا يستثنى فيه الشهادتان باللسان فقط، فإنها لا تزيد ولا تنقص فلا استثناء فيها. (٧/ ٢٥٩)

١٧٦ أما الإسلام المطلق المجرد، فليس في كتاب الله تعليق دخول الجنة به، كما في كتاب الله تعليق دخول الجنة بالإيمان المطلق المجرد. (٧/ ٢٦١)

١٧٧ في الحديث الذي يرويه أبو سليمان الداراني: حديث الوفد الذين قالوا: نحن المؤمنون قال: «فما علامة إيمانكم؟» قالوا: خمس عشرة خصلة: خمس أمرتنا رسلك أن نعمل بهن، وخمس أمرتنا رسلك أن/ نؤمن بهن، وخمس تخلقنا بها في الجاهلية، ونحن عليها في الإسلام إلا أن تكره منها شيئًا. قال: «فما الخمس التي أمرتكم رسلي أن تعملوا بها؟» قالوا: أن نشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ونقيم الصلاة، ونؤتي الزكاة، ونصوم رمضان، ونحج البيت. قال: «وما الخمس التي أمرتكم أن تؤمنوا بها؟» قالوا: أمرتنا أن نؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، قال: «وما الخمس التي تخلقتم بها في الجاهلية وثبتم عليها في الإسلام؟» قالوا: الصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضى بمر القضاء، والصدق في مواطن اللقاء، وترك الشماتة بالأعداء، فقال النبي ﷺ: «علماء حكماء كادوا من صدقهم أن يكونوا أنبياء». فقال ﷺ: «وأنا أزيدكم خمسًا فتتم لكم عشرون خصلة: إن كنتم كما تقولون، فلا تجمعوا ما لا تأكلون، ولا تبنوا ما لا تسكنون، ولا تنافسوا في شيء أنتم عنه غدًا تزولون وعنه منتقلون، واتقوا الله الذي إليه ترجعون، وعليه تعرضون، وارغبوا فيما عليه تقدمون وفيه تخلدون»، فقد فرقوا بين الخمس التي يعمل بها فجعلوها الإسلام؛ والخمس التي يؤمن بها فجعلوها الإيمان؛ وجميع الأحاديث المأثورة عن النبي ﷺ تدل على مثل هذا. (٧/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)

١٧٨ عامة الناس إذا أسلموا بعد كفر، أو ولدوا على الإسلام والتزموا شرائعه وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله؛ فهم مسلمون ومعهم إيمان مجمل؛ ولكن دخول حقيقة الإيمان إلى قلوبهم إنما يحصل شيئًا فشيئًا إن أعطاهم الله ذلك، وإلا فكثير من الناس لا يصلون لا إلى اليقين ولا إلى الجهاد، ولو شُككوا لشكوا، ولو أمروا بالجهاد لما جاهدوا، وليسوا كفارًا ولا منافقين؛ بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب، ولا عندهم من قوة الحب لله ولرسوله ما يقدمونه على الأهل والمال. وهؤلاء إن عرفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة، وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب ريبهم، فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيل الريب وإلا صاروا مرتابين وانتقلوا إلى نوع من النفاق. (٧/ ٢٧١)

١٧٩ ذم الله المنافقين بأنهم دخلوا في الإيمان ثم خرجوا منه بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ

بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٣﴾﴾ [المنافقون]، وقال في الآية الأخرى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة]، فقد أمره أن يقول لهم: قد كفرتم بعد إيمانكم. وقول من يقول عن مثل هذه الآيات: إنهم كفروا بعد إيمانهم بلسانهم مع كفرهم أولًا بقلوبهم لا يصح؛ لأن الإيمان باللسان مع كفر القلب قد قارنه الكفر فلا يقال: قد كفرتم بعد إيمانكم فإنهم لم يزالوا كافرين في نفس الأمر. (٧/ ٢٧٢)

١٨٠ إن المنافقين يحشرون مع المؤمنين في الظاهر، كما كانوا معهم في الدنيا، ثم وقت الحقيقة هؤلاء يسجدون لربهم، وأولئك لا يتمكنون من السجود،/ فإنهم لم يسجدوا في الدنيا له، بل قصدوا الرياء للناس. (٧/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)

١٨١ **إن الكعبة ومسجدها وحرمها أفضل بكثير من بيت المقدس،** وهي البيت العتيق، وقبلة إبراهيم وغيره من الأنبياء، ولم يأمر الله قط أحدًا أن يصلي إلى بيت المقدس، لا موسى ولا عيسى ولا غيرهما. (٧/ ٢٧٩)

١٨٢ هذا حال كثير من المسلمين في زماننا أو أكثرهم؛ إذا ابتلوا بالمحن التي يتضعضع فيها أهل الإيمان ينقص إيمانهم كثيرًا، وينافق أكثرهم أو كثير منهم. ومنهم من يظهر الردة إذا كان العدو غالبا، وقد رأينا ورأى غيرنا من هذا ما فيه عبرة. وإذا كانت العافية أو كان المسلمون ظاهرين على عدوهم كانوا مسلمين، وهم مؤمنون بالرسول باطنًا وظاهرًا؛ لكن إيمانًا لا يثبت على المحنة، ولهذا يكثر في هؤلاء ترك الفرائض وانتهاك المحارم. وهؤلاء من الذين قالوا: ﴿ءَامَنَّا﴾ فقيل لهم: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ أي: الإيمان المطلق الذي أهله هم المؤمنون حقًّا، فإن هذا هو الإيمان إذا أطلق في كتاب الله تعالى كما دل عليه الكتاب والسُّنَّة. (٧/ ٢٨١)

١٨٣ كثيرًا ما تعرض للمؤمن شعبة من شعب النفاق ثم يتوب الله عليه، وقد يرد على قلبه بعض ما يوجب النفاق ويدفعه الله عنه. والمؤمن يبتلى بوساوس الشيطان وبوساوس الكفر التي يضيق بها صدره، كما قالت الصحابة: يا رسول الله إن أحدنا ليجد في نفسه ما لئن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به. فقال: «ذاك صريح الإيمان». وفي رواية: ما يتعاظم أن يتكلم به، قال: «الحمد لله الذي

رد كيده إلى الوسوسة»؛ أي: حصول هذا الوسواس مع هذه الكراهة العظيمة له ودفعه عن القلب هو من صريح الإيمان؛ كالمجاهد الذي جاءه العدو فدافعه حتى غلبه، فهذا أعظم الجهاد و«الصريح» الخالص كاللبن الصريح، وإنما صار صريحًا لما كرهوا تلك الوساوس الشيطانية ودفعوها، فخلص الإيمان فصار صريحًا. (٧/ ٢٨٢)

١٨٤ **يعرض للناس من الوساوس في الصلاة ما لا يعرض لهم إذا لم يصلوا؛** لأن الشيطان يكثر تعرضه للعبد إذا أراد الإنابة إلى ربه، والتقرب إليه والاتصال به؛ فلهذا يعرض للمصلين ما لا يعرض لغيرهم، ويعرض لخاصة أهل العلم والدين أكثر مما يعرض للعامة؛ ولهذا يوجد عند طلاب العلم والعبادة من الوساوس والشبهات ما ليس عند غيرهم. (٧/ ٢٨٢)

١٨٥ **إن قراءة القرآن على الوجه المأمور به تورث القلب الإيمان العظيم، وتزيده يقينًا وطمأنينة وشفاء.** (٧/ ٢٨٣)

١٨٦ قال الشعبي: «كل أمة علماؤها شرارها إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم». وأهل السُّنَّة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل؛ وذلك أن كل أمة غير المسلمين فهم ضالون، وإنما يضلهم علماؤهم، فعلماؤهم شرارهم والمسلمون على هدى، وإنما يتبين الهدى بعلمائهم فعلماؤهم خيارهم. وكذلك أهل السُّنَّة أئمتهم خيار الأمة وأئمة أهل البدع أضر على الأمة من أهل الذنوب. ولهذا أمر النبي ﷺ بقتل الخوارج، ونهى عن قتال الولاة الظلمة. (٧/ ٢٨٤)

١٨٧ الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث، إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يُحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة، ولا غيرهم. (٧/ ٢٨٦)

١٨٨ أهل البدع إنما دخل عليهم الداخل لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها: إما في دلالة الألفاظ. وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله. **وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالًا**، ولهذا تكلم أحمد في رسالته المعروفة في الرد على من يتمسّك بما يظهر له من القرآن، من غير استدلال ببيان الرسول والصحابة والتابعين. (٧/ ٢٨٨)

١٨٩ المرجئة لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله أخذوا يتكلمون في مسمى «الإيمان» و«الإسلام» وغيرهما بطرق ابتدعوها، مثل أن/ يقولوا: الإيمان في اللغة: هو التصديق، والرسول إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيرها، فيكون مراده

بالإيمان التصديق. ثم قالوا: والتصديق إنما يكون بالقلب واللسان أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان، ثم عمدتهم في أن الإيمان هو التصديق قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمصدق لنا. (٧/ ٢٨٨ - ٢٨٩)

١٩٠ معلوم أن الشاهد الذي استشهدوا به على أن الإيمان هو التصديق أنه من القرآن، ونقل معنى الإيمان متواتر عن النبي ﷺ أعظم من تواتر لفظ الكلمة، فإن الإيمان يحتاج إلى معرفة جميع الأمة فينقلونه؛ بخلاف كلمة من سورة، فأكثر المؤمنين لم يكونوا يحفظون هذه السورة، فلا يجوز أن يجعل بيان أصل الدين مبنيًّا على مثل هذه المقدمات. (٧/ ٢٨٩)

١٩١ هاتان المقدمتان كلاهما ممنوعة، فمن الذي قال: إن لفظ الإيمان مرادف للفظ التصديق؟ (٧/ ٢٨٩)

١٩٢ يقال: ليس هو مرادفًا له، وذلك من وجوه: **أحدها**: أن يقال للمخبر إذا صدقته: صدقه ولا يقال: آمنه وآمن به؛ بل يقال: آمن له، كما قال: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]. وقال: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس: ٨٣]. (٧/ ٢٩٠)

١٩٣ إن قيل: فقد يقال: ما أنت بمصدق لنا. قيل: **اللام تدخل على ما يتعدى بنفسه إذا ضعف عمله؛ إما بتأخيره، أو بكونه اسم فاعل، أو مصدرًا، أو باجتماعهما**، فيقال: فلان يعبد الله ويخافه ويتقيه، ثم إذا ذكر باسم الفاعل قيل: هو عابد لربه متقٍ لربه خائف لربه. وكذلك تقول: فلان يرهب الله. ثم تقول: هو راهب لربه. وإذا ذكرت الفعل وأخرته تقويه باللام كقوله: ﴿وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأعراف]. وقد قال: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾ [النحل]. فعداه/ بنفسه، وهناك ذكر اللام فإن هنا قوله: ﴿فَإِيَّـٰىَ﴾ أتم من قوله: «فلي». وقوله هنالك: ﴿لِرَبِّهِمْ﴾ أتم من قوله: «ربهم»؛ فإن الضمير المنفصل المنصوب أكمل من ضمير الجر بالياء[1]، وهناك اسم ظاهر فتقويته باللام أولى وأتم من تجريده. (٧/ ٢٩٠ - ٢٩١)

١٩٤ يقول القائل: ما أنت بمصدق لنا. أدخل فيه اللام لكونه اسم فاعل، وإلا فإنما يقال: صدقته. لا يقال: صدقت له. ولو ذكروا الفعل لقالوا: ما صدقتنا.

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب: باللام. (ق)

وهذا بخلاف لفظ «الإيمان» فإنه تعدى إلى الضمير باللام دائمًا؛ لا يقال: آمنته قط. وإنما يقال: آمنت له، كما يقال: أقررت له. فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهما فرقًا. (٧/ ٢٩١)

١٩٥ **الثاني**: أنه ليس مرادفًا للفظ التصديق في المعنى، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة: صدقت، كما يقال: كذبت. فمن قال: السماء فوقنا. قيل له: صدق، كما يقال: كذب. وأما لفظ «الإيمان» فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب لم يوجد في الكلام أن من أخبر عن مشاهدة؛ كقوله: طلعت الشمس وغربت، أنه يقال: آمناه، كما يقال: صدقناه. ولهذا المحدثون والشهود ونحوهم يقال: صدقناهم. وما يقال: آمنا لهم؛ فإن الإيمان مشتق من الأمن، فإنما يستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر؛ كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر؛ ولهذا لم يوجد قط في القرآن وغيره لفظ «آمن له» إلا في هذا النوع. (٧/ ٢٩١)

١٩٦ **الثالث**: أن لفظ «الإيمان» في اللغة لم يقابل بالتكذيب كلفظ التصديق، فإنه من المعلوم في اللغة أن كل مخبر يقال له: صدقت، أو كذبت. ويقال: صدقناه أو كذبناه، ولا يقال لكل مخبر: آمنا له أو كذبناه. ولا يقال: أنت مؤمن له أو مكذب له؛ بل المعروف في مقابلة «الإيمان» لفظ: «الكفر». يقال: هو مؤمن أو كافر، والكفر لا يختص بالتكذيب؛ بل لو قال: أنا أعلم إنك صادق لكن لا أتبعك؛ بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ولا أوافقك؛ لكان كفره أعظم. فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط؛ علم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط؛ بل إذا كان الكفر يكون تكذيبًا ويكون مخالفة ومعاداة وامتناعًا بلا تكذيب؛ فلا بد أن يكون الإيمان تصديقًا مع موافقة وموالاة وانقياد؛ لا يكفي مجرد التصديق. (٧/ ٢٩٢)

١٩٧ أما **المقدمة الثانية**: فيقال: إنه إذا فرض أنه مرادف للتصديق فقولهم: إن التصديق لا يكون إلا بالقلب أو اللسان؛ عنه جوابان: **أحدهما**: المنع؛ بل الأفعال تسمى تصديقًا كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذن تزني وزناها السمع، واليد تزني وزناها البطش، والرِّجل تزني وزناها المشي، والقلب يتمنى ذلك ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه». وكذلك قال أهل اللغة وطوائف من السلف والخلف. قال الجوهري: والصدِّيق مثال الفسِّيق: الدائم التصديق. ويكون الذي يصدق قوله بالعمل. وقال الحسن البصري: «ليس

الإيمان بالتحلي ولا بالتمني ولكنه ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال». (٧/ ٢٩٣)

١٩٨ كان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل: العمل من الإيمان والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسم يجمع كما يجمع هذه الأديان اسمها ويصدقه العمل. فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق بعمله؛ فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها. ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدق بعمله؛ كان في الآخرة من الخاسرين. وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف؛ أنهم يجعلون العمل مصدقا للقول. (٧/ ٢٩٦)

١٩٩ **الجواب الثاني**: أنه إذا كان أصله التصديق فهو تصديق/ مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص. وهذا التصديق له لوازم صارت لوازمه داخلة في مسماه عند الإطلاق، فإن **انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم**. (٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧)

٢٠٠ مما ينبغي أن يعرف: أن أكثر التنازع بين أهل السُّنَّة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا **فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء** ـ كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم ـ متفقون مع جميع علماء السُّنَّة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات، يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة. (٧/ ٢٩٧)

٢٠١ بسبب الكلام في «مسألة الإيمان» تنازع الناس: هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللغة، أو أنها باقية في الشرع على ما كانت عليه في اللغة، لكن الشارع زاد في أحكامها لا في معنى الأسماء؟ وهكذا قالوا في اسم «الصلاة» و«الزكاة» و«الصيام» و«الحج»: إنها باقية في كلام الشارع على معناها اللغوي؛ لكن زاد في أحكامها. ومقصودهم أن الإيمان هو مجرد التصديق، وذلك يحصل بالقلب واللسان. وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الشارع تصرف فيها تصرف أهل العرف، فهي بالنسبة إلى اللغة مجاز وبالنسبة إلى عرف الشارع حقيقة. والتحقيق: أن الشارع لم ينقلها ولم يغيرها ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة. (٧/ ٢٩٨)

٢٠٢ كل من قال في لفظ الصلاة: إنه عام للمعنى اللغوي، أو إنه مجمل لتردده بين المعنى اللغوي والشرعي ونحو ذلك؛ فأقوالهم ضعيفة. (٧/ ٣٠٠)

٢٠٣ إذا قلنا: أهل السُّنَّة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب فإنما نريد به المعاصي؛ كالزنا والشرب. وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور. وعن أحمد: في ذلك نزاع **وإحدى الروايات عنه**: إنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب. **وعنه رواية ثانية**: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط. **ورواية ثالثة**: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة إذا قاتل الإمام عليها. **ورابعة**: لا يكفر إلا بترك الصلاة. **وخامسة**: لا يكفر بترك شيء منهن. وهذه أقوال معروفة للسلف. (٧/ ٣٠٢)

٢٠٤ قال ابن مسعود: «الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل». رواه أحمد وغيره، وهذا كثير في كلام السلف، يبينون أن القلب قد يكون فيه/ إيمان ونفاق، والكتاب والسُّنَّة يدلان على ذلك. (٧/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)

٢٠٥ ذكر[1] من الكوفيين من قال ذلك أكثر مما ذكر من غيرهم؛ لأن الإرجاء في أهل الكوفة كان أولًا فيهم أكثر، وكان أول من قاله حماد بن أبي سليمان فاحتاج علماؤها أن يظهروا إنكار ذلك، فكثر منهم من قال ذلك؛ كما أن التجهم وتعطيل الصفات لما كان ابتداء حدوثه من خراسان؛ كثر من علماء خراسان ذلك الوقت من الإنكار على الجهمية ما لم يوجد قط لمن لم تكن هذه البدعة في بلده ولا سمع بها. (٧/ ٣١١)

٢٠٦ مما يسأل عنه: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من هذه الخمس، فلماذا قال: الإسلام هذه الخمس؟ وقد أجاب بعض الناس: بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيام العبد بها يتم إسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده. والتحقيق أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقًا، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان. فيجب على كل من كان قادرًا عليه ليعبد الله بها مخلصًا له الدين. وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب لمصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس، بل إما: أن يكون فرضًا على الكفاية؛ كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم، وفتيا، وإقراء، وتحديث، وغير ذلك. وإما: أن يجب بسبب حق للآدميين

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام في مصنفه: «الإيمان».

يختص به من وجب له وعليه. وقد يسقط بإسقاطه، وإذا حصلت المصلحة أو الإبراء، إما بإبرائه، وإما بحصول المصلحة؛ فحقوق العباد مثل قضاء الديون، ورد الغصوب، والعَوَارِي والودائع، والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض، إنما هي حقوق الآدميين. وإذا أبرئوا منها سقطت./وتجب على شخص دون شخص في حال دون حال، لم تجب عبادة محضة لله على كل عبد قادر؛ ولهذا يشترك فيها المسلمون واليهود والنصارى، بخلاف الخمسة فإنها من خصائص المسلمين. (٧/ ٣١٤ ـ ٣١٥)

٢٠٧ لا ريب أن أبا بكر أقوى إيمانًا من عمر، وعمر أقوى عملًا منه، كما قال ابن مسعود: «ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر». **وقوة الإيمان أقوى وأكمل من قوة العمل**، وصاحب الإيمان يكتب له أجر عمل غيره، وما فعله عمر في سيرته مكتوب مثله لأبي بكر، فإنه هو الذي استخلفه. (٧/ ٣٤٢)

٢٠٨ هذا حال جميع الأمة فيما تنازعت فيه من المسائل الخبرية والعملية: إذا خص أحدهما بمعرفة الحق في نفس الأمر مع اجتهاد الآخر وعجزه؛ كلاهما محمود مثاب مؤمن، وذلك خصه الله من الإيمان الذي وجب عليه بما فضله به على هذا. وذلك المخطئ لا يستحق ذمًّا ولا عقابًا، وإن كان ذاك لو فعل ما فعل ذم وعوقب. (٧/ ٣٤٦)

٢٠٩ **إن الله لم يعلق وعد الجنة إلا باسم الإيمان، لم يعلقه باسم الإسلام مع إيجابه الإسلام**، وإخباره أنه دينه الذي ارتضاه، وأنه لا يقبل دينًا غيره، ومع هذا فما قال: إن الجنة أعدت للمسلمين، ولا قال: وعد الله المسلمين بالجنة، بل إنما ذكر ذلك باسم الإيمان كقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ٧٢]. (٧/ ٣٤٧)

٢١٠ الإنسان قد يكون فيه شعبة من شعب الإيمان، وشعبة من شعب النفاق، وقد يكون مسلمًا، وفيه كفر دون الكفر الذي ينقل عن الإسلام بالكلية، كما قال الصحابة ـ ابن عباس وغيره ـ: «كفر دون كفر». وهذا قول عامة السلف. (٧/ ٣٥٠)

٢١١ **اتفق العلماء على أن اسم المسلمين في الظاهر يجري على المنافقين**؛ لأنهم استسلموا ظاهرًا، وأتوا بما أتوا به من الأعمال الظاهرة، بالصلاة الظاهرة، والزكاة الظاهرة، والحج الظاهر، والجهاد الظاهر، كما كان النبي يجري عليهم أحكام الإسلام الظاهر. (٧/ ٣٥١)

٢١٢ أصل جامع تنبني عليه معرفة النصوص، ورد ما تنازع فيه الناس إلى الكتاب والسُّنَّة، فإن الناس كثر نزاعهم في مواضع في مسمى «الإيمان» و«الإسلام»؛ لكثرة ذكرهما وكثرة كلام الناس فيهما، والاسم كلما كَثُر التكلم فيه فتكلم به مطلقًا ومقيدًا بقيد، ومقيد بقيد آخر في موضع آخر؛ كان هذا سببًا لاشتباه بعض معناه. ثم كلما كَثُر سماعه كثر من يشتبه عليه ذلك. ومن أسباب ذلك: أن يسمع بعض الناس بعض موارده ولا يسمع بعضه، ويكون ما سمعه مقيدًا بقيد أوجبه اختصاصه بمعنى، فيظن معناه في سائر موارده كذلك. (٧/ ٣٥٦)

٢١٣ **ما أجمع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف أضعاف ما تنازعوا فيه.** فالمسلمون؛ سُنِّيهم وبدعيهم متفقون على وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ومتفقون على أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة ولا يعذب، وعلى أن من لم يؤمن بأن محمدًا رسول الله ﷺ إليه فهو كافر. وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلى الإسلام والإيمان، فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني بعض الأسماء أمر خفيف بالنسبة إلى ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البيِّن من الكتاب والسُّنَّة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة، مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام؛ كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما تنازع أهل العلم والسُّنَّة في أمور دقيقة تخفى على أكثر الناس؛ ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله. (٧/ ٣٥٧)

٢١٤ أحمد بن حنبل وإن كان قد قال في هذا الموضع: إن الإسلام هو الكلمة؛ فقد قال في موضع آخر: إن الأعمال من الإسلام. وهو اتبع هنا الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن كان مراد من قال ذلك: إنه بالكلمة يدخل في الإسلام، ولم يأت بتمام الإسلام؛ فهذا قريب. وإن كان مراده: أنه أتي بجميع الإسلام وإن لم يعمل؛ فهذا غلط قطعًا؛ بل قد أنكر أحمد هذا الجواب، وهو قول من قال: يطلق عليه الإسلام وإن لم يعمل متابعة؛ لحديث جبريل. (٧/ ٣٧٠)

٢١٥ أما تفريق أحمد بين الإسلام والإيمان فكان يقوله تارة، وتارة يحكي/ الخلاف ولا يجزم به. وكان إذا قرن بينهما تارة يقول: الإسلام الكلمة، وتارة لا

يقول ذلك. وكذلك التكفير بترك المباني كان تارة يكفر بها حتى يغضب، وتارة لا يكفر بها. قال الميموني: قلت: يا أبا عبد الله تفرق بين الإسلام والإيمان؟ قال: نعم. قلت: بأي شيء تحتج؟ قال: عامة الأحاديث تدل على هذا. (٧/ ٣٧١ ـ ٣٧٢)

٢١٦ أحمد وأمثاله من السلف لا يريدون بلفظ «التأويل» صرف اللفظ عن ظاهره؛ بل التأويل عندهم مثل التفسير وبيان ما يؤول إليه اللفظ؛ كقول عائشة ﵂: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك اللَّهُمَّ اغفر لي» يتأول القرآن. (٧/ ٣٧٤)

٢١٧ قوله[1]: إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام، وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان؛ فليس كذلك؛ فإن الله إنما قال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. ولم يقل قط: إن الدين عند الله الإيمان؛ ولكن هذا الدين من الإيمان. وليس إذا كان منه يكون هو إياه؛ فإن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه وقوله، والعمل تابع لهذا العلم، والتصديق ملازم له، ولا يكون العبد مؤمنًا إلا بهما. وأما الإسلام فهو عمل محض مع قول، والعلم والتصديق ليس جزء مسماه؛ لكن يلزمه جنس التصديق، فلا يكون عمل إلا بعلم؛ لكن لا يستلزم الإيمان المفصل الذي بيَّنه الله ورسوله. (٧/ ٣٧٧)

٢١٨ كلام السلف كان فيما يظهر لهم ويصل إليهم من كلام أهل البدع، كما تجدهم في الجهمية؛ إما يحكون عنهم أن الله في كل مكان، وهذا قول طائفة منهم «كالنجارية»، وهو قول عوامهم/ وعُبادهم. وأما جمهور نُظارهم من الجهمية والمعتزلة والضرارية وغيرهم فإنما يقولون: هو لا داخل العالم ولا خارجه، ولا هو فوق العالم. وكذلك كلامهم في «القدرية» يحكون عنهم إنكار العلم والكتابة.
(٧/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)

٢١٩ هذا القدر[2] هو الذي أنكره القدرية الذين كانوا في أواخر زمن الصحابة. وقد روي أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له: «سيسويه» من أبناء المجوس، وتلقاه عنه معبد الجهني، ويقال: أول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة، فقال/ رجل: احترقت بقدر الله ـ تعالى ـ. فقال آخر: لم يقدر الله

---

(١) قول: محمد بن نصر المروزي.
(٢) هو إنكار العلم السابق.

هذا. ولم يكن على عهد الخلفاء الراشدين أحد ينكر القدر، فلما ابتدع هؤلاء التكذيب بالقدر رده عليهم من بقي من الصحابة؛ كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وواثِلَة بن الأسْقَع، وكان أكثره بالبصرة والشام، وقليل منه بالحجاز. فأكثر كلام السلف في ذم هؤلاء القدرية؛ ولهذا قال وكيع بن الجراح: القدرية يقولون: الأمر مستقبل، وأن الله لم يقدر الكتابة والأعمال، والمرجئة يقولون: القول يجزئ من العمل، والجهمية يقولون: المعرفة تجزئ من القول والعمل. قال وكيع: وهو كله كفر. (٧/ ٣٨٤ - ٣٨٥)

٢٢٠ لما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد؛ صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق. (٧/ ٣٨٥)

٢٢١ مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره: أن **من كان داعية إلى بدعة فإنه يستحق العقوبة**؛ لدفع ضرره عن الناس، وإن كان في الباطن مجتهدًا، وأقل عقوبته أن يهجر، فلا يكون له مرتبة في الدين؛/ لا يؤخذ عنه العلم ولا يستقضى، ولا تقبل شهادته، ونحو ذلك. ومذهب مالك قريب من هذا. ولهذا لم يخرِّج أهل الصحيح لمن كان داعية، ولكن رووا هم وسائر أهل العلم عن كثير ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية، والمرجئة والخوارج، والشيعة. وقال أحمد: لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة. (٧/ ٣٨٥ - ٣٨٦)

٢٢٢ مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة، وكما أن القدرية من المعتزلة وغيرهم أخطئوا فيها، فقد أخطأ فيها كثير ممن رد عليهم أو أكثرهم، فإنهم سلكوا في الرد عليهم مسلك جهم بن صفوان وأتباعه، فنفوا حكمة الله في خلقه وأمره، ونفوا رحمته بعباده، ونفوا ما جعله من الأسباب خلقًا وأمرًا، وجحدوا من الحقائق الموجودة في مخلوقاته وشرائعه ما صار ذلك سببًا لنفور أكثر العقلاء، الذين فهموا قولهم عما يظنونه السُّنَّة. (٧/ ٣٨٦)

٢٢٣ السلف في ردهم على المرجئة والجهمية والقدرية وغيرهم يردون من أقوالهم ما يبلغهم عنهم وما سمعوه من بعضهم، وقد يكون ذلك قول طائفة منهم، وقد يكون نقلًا مغيرًا. فلهذا ردوا على المرجئة الذين يجعلون الدين والإيمان واحدًا، ويقولون: هو القول. وأيضًا فلم يكن حدث في زمنهم من المرجئة من يقول: الإيمان هو مجرد القول بلا تصديق ولا معرفة/ في القلب. (٧/ ٣٨٦ - ٣٨٧)

٢٢٤ لفظ «**المجمل**» و«**المطلق**» و«**العام**» **كان في اصطلاح الأئمة؛ كالشافعي وأحمد، وأبي عبيد وإسحاق وغيرهم** سواء، لا يريدون بالمجمل ما لا يفهم منه، كما فسره به بعض المتأخرين وأخطأ في ذلك، بل المجمل **ما لا يكفي وحده في/ العمل به، وإن كان ظاهره حقًّا.** (٧/ ٣٩١ ـ ٣٩٢)

٢٢٥ قال أحمد «يحذر المتكلم في الفقه هذين الأصلين: المجمل والقياس». وقال: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس»، يريد بذلك ألا يحكم بما يدل عليه العام والمطلق قبل النظر فيما يخصه ويقيده، ولا يعمل بالقياس قبل النظر في دلالة النصوص؛ هل تدفعه، فإن أكثر خطأ الناس تمسكهم بما يظنونه من دلالة اللفظ والقياس، فالأمور الظنية لا يعمل بها حتى يبحث عن المعارض بحثًا يطمئن القلب إليه، وإلا أخطأ من لم يفعل ذلك. وهذا هو الواقع في المتمسكين بالظواهر والأقيسة؛ ولهذا جعل الاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن تفسير النبي ﷺ وأصحابه طريق أهل البدع، وله في ذلك مصنف كبير. وكذلك التمسُّك بالأقيسة مع الإعراض عن النصوص والآثار طريق أهل البدع؛ ولهذا كان كل قول ابتدعه هؤلاء قولًا فاسدًا، وإنما الصواب من أقوالهم ما وافقوا فيه السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان. (٧/ ٣٩٢)

٢٢٦ دخل في «**إرجاء الفقهاء**» جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين. ولهذا[١] لم يكفر أحد من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا **من بدع الأقوال والأفعال؛ لا من بدع العقائد. فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي**، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسُّنَّة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ؛ سببًا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال؛ فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء، حتى قال إبراهيم النّخعي: «لفتنتهم ـ يعني: المرجئة ـ أخوف على هذه الأمة من فتنة/ الأزارقة». وقال الزهري: «ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء». وقال الأوزاعي: «كان يحيى بن أبي كثير وقتادة يقولان: ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء»، وقال شريك

---

(١) للشبهة التي وقعت لهم.

القاضي ـ وذكر المرجئة فقال ـ: «هم أخبث قوم، حسبك بالرافضة خبثًا، ولكن المرجئة يكذبون على الله». وقال سفيان الثوري: «تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابِرِي»[1]. وقال قتادة: «إنما حدث الإرجاء بعد فتنة فرقة ابن الأشعث».
(٧/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)

٢٢٧ إن الفرق بين معرفة القلب، وبين مجرد تصديق القلب الخالي عن الانقياد الذي يجعل قول القلب؛ أمر دقيق، وأكثر العقلاء ينكرونه، وبتقدير صحته لا يجب على كل أحد أن يوجب شيئين لا يتصور الفرق بينهما، وأكثر الناس لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه، ويقولون: إن ما قاله ابن كلاب، والأشعري من الفرق؛ كلام باطل لا حقيقة له، وكثير من أصحابه اعترف بعدم الفرق، وعمدتهم من الحجة إنما هو خبر الكاذب، قالوا: ففي قلبه خبر بخلاف علمه، فدل على الفرق. فقال لهم الناس: ذاك بتقدير خبر وعلم ليس هو علمًا حقيقيًّا ولا خبرًا حقيقيًّا، ولما أثبتوه من قول القلب المخالف للعلم والإرادة، إنما يعود إلى تقدير علوم وإرادات، لا إلى جنس آخر يخالفها. (٧/ ٣٩٨)

٢٢٨ الإنسان إذا رجع إلى نفسه؛ عسر عليه التفريق بين علمه بأن الرسول صادق، وبين تصديق قلبه تصديقًا مجردًا عن انقياد، وغيره من أعمال القلب بأنه صادق. (٧/ ٤٠٠)

٢٢٩ لو شتم الله ورسوله كان كافرًا باطنًا وظاهرًا عندهم كلهم[2]، ومن كان موافقًا لقول جهم في الإيمان بسبب انتصار أبي الحسن لقوله في الإيمان، يبقى تارة يقول بقول السلف والأئمة، وتارة يقول بقول المتكلمين الموافقين لجهم، حتى في مسألة سبّ الله ورسوله رأيت طائفة من الحنبليين والشافعيين والمالكيين إذا تكلموا بكلام الأئمة قالوا: إن هذا كفر باطنًا وظاهرًا. وإذا تكلموا بكلام أولئك قالوا: هذا كفر في الظاهر، وهو في الباطن يجوز أن يكون مؤمنًا تام الإيمان؛ فإن الإيمان عندهم لا يتبعض. ولهذا لما عرف القاضي عياض هذا من قول بعض أصحابه أنكره ونصر قول مالك وأهل السُّنَّة وأحسن في ذلك. (٧/ ٤٠٣)

---

(١) السابري من الثياب: الرقيق الجيد، ومن الدروع: الدقيقة النسج في إحكام. «تاج العروس».
(٢) الأئمة؛ كمالك والثوري والأوزاعي والليث بن سعد وكالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

٢٣٠ الأصل الذي أوقعهم في هذا: اعتقادهم أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان وما هو كفر، واعتقدوا أن هذا متفق عليه بين المسلمين، كما ذكر ذلك أبو الحسن وغيره. فلأجل اعتقادهم هذا الإجماع وقعوا فيما هو مخالف للإجماع الحقيقي؛ إجماع/السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة؛ بل وصرح غير واحد منهم بكفر من قال بقول جهم في الإيمان. (٧/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥)

٢٣١ يقول الإنسان قولًا مخالفًا للنص والإجماع القديم حقيقة، ويكون معتقدًا أنه متمسك بالنص والإجماع. وهذا إذا كان مبلغ علمه واجتهاده؛ فالله يثيبه على ما أطاع الله فيه من اجتهاده، ويغفر له ما عجز عن معرفته من الصواب الباطن. (٧/ ٤٠٥)

٢٣٢ قال الإمام أحمد: فإن زعموا أنهم لا يقبلون زيادة الإيمان من أجل أنهم لا يدرون ما زيادته وأنها غير محدودة، فما يقولون في أنبياء الله وكتبه ورسله؟ هل يقرون بهم في الجملة؟ ويزعمون أنه من الإيمان. فإذا قالوا: نعم. قيل لهم: هل تحدونهم وتعرفون عددهم؟ أليس إنما يصيرون في ذلك إلى الإقرار بهم في الجملة ثم يكفون عن عددهم؟ فكذلك زيادة الإيمان. وبيَّن أحمد أن كونهم لم يعرفوا منتهى زيادته لا يمنعهم من الإقرار بها في الجملة، كما أنهم يؤمنون بالأنبياء والكتب وهم لا يعرفون عدد الكتب والرسل. (٧/ ٤٠٩)

٢٣٣ هذا الذي ذكره أحمد وذكره محمد بن نصر وغيرهما يبين أنهم لم يعلموا عدد الكتب والرسل، وأن حديث أبي ذر في ذلك لم يثبت عندهم. (٧/ ٤٠٩)

٢٣٤ الناس في الإيمان والإسلام على ثلاثة أقوال: **فالمرجئة** يقولون: الإسلام أفضل؛ فإنه يدخل فيه الإيمان. **وآخرون** يقولون: الإيمان والإسلام سواء، وهم المعتزلة والخوارج، وطائفة من أهل الحديث والسُّنَّة، وحكاه محمد بن نصر عن جمهورهم، وليس كذلك. **والقول الثالث**: أن الإيمان أكمل وأفضل، وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة في غير موضع، وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان. (٧/ ٤١٤)

٢٣٥ أحمد إنما منع الاستثناء فيه[1] على قول الزهري: «هو الكلمة». هكذا

(١) أي: الإسلام.

نقل الأثرم والميموني وغيرهما عنه. وأما على جوابه الآخر الذي لم يختر فيه قول من قال: الإسلام الكلمة؛ فيستثنى في الإسلام كما يستثنى في الإيمان، فإن الإنسان لا يجزم بأنه قد فعل كل ما أمر به من الإسلام. (٧/ ٤١٥)

٢٣٦ لما ذكر الأثرم لأحمد احتجاج المرجئة بقول النبي ﷺ: «أعتقها فإنها مؤمنة» أجابه: بأن المراد حكمها في الدنيا حكم المؤمنة؛ لم يرد أنها مؤمنة عند الله تستحق دخول الجنة بلا نار إذا لقيته بمجرد هذا الإقرار. وهذا هو المؤمن المطلق في كتاب الله، وهو الموعود بالجنة بلا نار إذا مات على إيمانه. (٧/ ٤١٦)

٢٣٧ كان ابن مسعود وغيره من السلف يلزمون من شهد لنفسه بالإيمان أن يشهد له بالجنة؛ يعنون إذا مات على ذلك، فإنه قد عُرف أن الجنة لا يدخلها إلا من مات مؤمنًا. (٧/ ٤١٦)

٢٣٨ لهذا صار الذين لا يرون الاستثناء لأجل الحال الحاضر؛ بل للموافاة: لا يقطعون بأن الله يقبل توبة تائب كما لا يقطعون بأن الله تعالى يعاقب مذنبًا، فإنهم لو قطعوا بقبول توبته لزمهم أن يقطعوا له الجنة، وهم لا يقطعون لأحد من أهل القبلة لا بجنة ولا نار إلا من قطع له النص. (٧/ ٤١٨)

٢٣٩ جماع الأمر: أن **الاسم الواحد ينفى ويثبت بحسب الأحكام المتعلقة به،** فلا يجب إذا أثبت أو نفي في حكم أن يكون كذلك في سائر الأحكام، وهذا في/ كلام العرب وسائر الأمم؛ لأن المعنى مفهوم. (٧/ ٤١٨ ـ ٤١٩)

٢٤٠ لما استؤذن النبي ﷺ في قتل بعض المنافقين قال: «لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه» فإنهم من أصحابه في الظاهر عند من لا يعرف حقائق الأمور، وأصحابه الذين هم أصحابه ليس فيهم نفاق/ كالذين علَّموا سُنَّته الناس وبلغوها إليهم وقاتلوا المرتدين بعد موته. (٧/ ٤١٩ ـ ٤٢٠)

٢٤١ **قد ثبت بالكتاب والسُّنَّة والإجماع التفريق بين المنافق الذي يكذب الرسول في الباطن، وبين المؤمن المذنب،** فالمعتزلة سووا بين أهل الذنوب وبين المنافقين في أحكام الدنيا والآخرة في نفي الإسلام والإيمان عنهم؛ بل قد يثبتونه للمنافق ظاهرًا، وينفونه عن المذنب باطنًا وظاهرًا. (٧/ ٤٢٤)

٢٤٢ قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» وفي الحديث الآخر: «ليس وراء ذلك

من الإيمان مثقال حبة خردل». فإن مراده أنه لم يبق بعد هذا الإنكار ما يدخل في الإيمان حتى يفعله المؤمن؛ بل الإنكار بالقلب آخر حدود الإيمان، ليس مراده أن من لم ينكر ذلك لم يكن معه من الإيمان حبة خردل. (٧/ ٤٢٨)

٢٤٣ الاستثناء في الإيمان بقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، فالناس فيه على ثلاثة أقوال: **منهم**: من يوجبه. **ومنهم**: من يحرمه. **ومنهم**: من يجوز الأمرين باعتبارين، وهذا أصح الأقوال. (٧/ ٤٢٩)

٢٤٤ الذين أوجبوا الاستثناء لهم مأخذان: **أحدهما**: أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان. والإنسان إنما يكون/ عند الله مؤمنًا وكافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به. قالوا: والإيمان الذي يتعقبه الكفر فيموت صاحبه كافرًا ليس بإيمان؛ كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكمال، وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وصاحب هذا هو عند الله كافر لعلمه بما يموت عليه، وكذلك قالوا في الكفر. وهذا المأخذ مأخذ كثير من المتأخرين من الكلابية وغيرهم ممن يريد أن ينصر ما اشتهر عن أهل السُّنَّة والحديث، من قولهم: أنا مؤمن إن شاء الله، ويريد مع ذلك أن الإيمان لا يتفاضل، ولا يشك الإنسان في الموجود منه وإنما يشك في المستقبل. (٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠)

٢٤٥ هؤلاء يقولون[١]: إذا علم أن الإنسان يموت كافرًا لم يزل مريدًا لعقوبته، فذاك الإيمان الذي كان معه باطل لا فائدة فيه؛ بل وجوده كعدمه، فليس هذا بمؤمن أصلًا، فهؤلاء يستثنون في الإيمان بناء على هذا المأخذ، وكذلك بعض محققيهم يستثنون في الكفر مثل أبي منصور الماتريدي، فإن ما ذكروه مطرد فيهما. ولكن جماهير الأئمة على أنه لا يستثنى في الكفر، والاستثناء فيه بدعة لم يعرف عن أحد من السلف، ولكن هو لازم لهم. (٧/ ٤٣١)

٢٤٦ الذين فرقوا من هؤلاء قالوا: نستثني في الإيمان رغبة إلى الله في أن/ يثبتنا عليه إلى الموت والكفر لا يرغب فيه أحد. لكن يقال: إذا كان قولك: مؤمن كقولك: في الجنة. فأنت تقول عن الكافر: هو كافر. ولا تقول: هو في النار إلا معلقًا بموته على الكفر فدل على أنه كافر في الحال قطعًا. وإن جاز أن يصير مؤمنًا

(١) الكلابية وأتباعهم.

كذلك المؤمن. وسواء أخبر عن نفسه أو عن غيره. فلو قيل عن يهودي أو نصراني: هذا كافر قال: إن شاء الله؛ إذا لم يعلم أنه يموت كافرًا؛ وعند هؤلاء لا يعلم أحد أحدًا مؤمنًا إلا إذا علم أنه يموت عليه؛ وهذا القول قاله كثير من أهل الكلام أصحاب ابن كلاب ووافقهم على ذلك كثير منه أتباع الأئمة؛ لكن ليس هذا قول أحد من السلف لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا كان أحد من السلف الذين يستثنون في الإيمان يعللون بهذا، لا أحمد ولا من قبله. (٧/ ٤٣١ ـ ٤٣٢)

٢٤٧ كانوا يستثنون في الإيمان اتباعًا للسلف، واستثنوا أيضًا في الأعمال الصالحة كقول الرجل: «صليت إن شاء الله» ونحو ذلك بمعنى القبول؛ لما في ذلك من الآثار عن السلف. ثم صار كثير من هؤلاء بآخرة يستثنون في كل شيء فيقول: هذا ثوبي إن شاء الله، وهذا حبل/إن شاء الله. فإذا قيل لأحدهم: هذا لا شك فيه. قال: نعم لا شك فيه؛ لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره، فيريدون بقولهم: «إن شاء الله» جواز تغييره في المستقبل، وإن كان في الحال لا شك فيه؛ كأن الحقيقة عندهم التي لا يستثنى فيها ما لم تتبدل، كما يقوله أولئك في الإيمان: إن الإيمان ما علم الله أنه لا يتبدل حتى يموت صاحبه عليه. لكن هذا القول قاله قوم من أهل العلم والدين باجتهاد ونظر، وهؤلاء الذين يستثنون في كل شيء تلقوا ذلك عن بعض أتباع شيخهم، وشيخهم الذي ينتسبون إليه يقال له: أبو عمرو عثمان بن مرزوق، لم يكن ممن يرى هذا الاستثناء؛ بل كان في الاستثناء على طريقة من كان قبله؛ ولكن أحدث ذلك بعض أصحابه بعده، وكان شيخهم منتسبًا إلى الإمام أحمد. (٧/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣)

٢٤٨ هذه الطائفة المتأخرة تنكر أن يقال: قطعًا في شيء من الأشياء مع غلوهم في الاستثناء، حتى صار هذا اللفظ منكرًا عندهم، وإن قطعوا بالمعنى فيجزمون بأن محمدًا رسول الله، وأن الله ربهم. ولا يقولون: قطعًا. وقد اجتمع بي طائفة منهم فأنكرت عليهم ذلك، وامتنعت من فعل مطلوبهم حتى يقولوا: قطعًا. وأحضروا لي كتابًا فيه أحاديث عن النبي ﷺ: «أنه نهى أن يقول الرجل: قطعًا». وهي أحاديث موضوعة مختلقة، قد افتراها بعض المتأخرين. (٧/ ٤٣٤)

٢٤٩ الكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم ينصرون أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يرى في الآخرة، وأن أهل القبلة لا يكفرون بالذنب ولا يخلدون في النار، وأن النبي ﷺ له شفاعة في أهل الكبائر، وأن فتنة القبر حق وعذاب القبر

حق، وحوض نبيِّنا ﷺ في الآخرة حق، وأمثال ذلك من الأقوال التي شاع أنها من أصول أهل السُّنَّة والجماعة. كما ينصرون خلافة الخلفاء الأربعة، وفضيلة أبي بكر وعمر ونحو ذلك. وكثير من أهل الكلام في كثير مما ينصره لا يكون عارفًا بحقيقة دين الإسلام في ذلك، ولا ما جاءت به السُّنَّة، ولا ما كان عليه السلف، فينصر ما ظهر من قولهم بغير المآخذ التي كانت مآخذهم في الحقيقة؛ بل بمآخذ أخر قد تلقوها عن غيرهم من أهل البدع، فيقع في كلام هؤلاء من التناقض والاضطراب والخطأ ما ذم به السلف مثل هذا الكلام وأهله. (٧/ ٤٣٥)

٢٥٠ من آتاه الله علمًا وإيمانًا؛ علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق إلا ما هو دون تحقيق السلف، لا في العلم ولا في العمل، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات وبالعمليات؛ علم أن مذهب الصحابة دائمًا أرجح من قول من بعدهم، وأنه لا يبتدع أحد قولًا في الإسلام إلا كان خطأ، وكان الصواب قد سبق إليه من قبله. (٧/ ٤٣٦)

٢٥١ مذهب سلف أصحاب الحديث؛ كابن مسعود وأصحابه، والثوري/ وابن عيينة، وأكثر علماء الكوفة، ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء أهل البصرة، وأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السُّنَّة، فكانوا يستثنون في الإيمان. وهذا متواتر عنهم، لكن ليس في هؤلاء من قال: أنا أستثني لأجل الموافاة، وأن الإيمان إنما هو اسم لما يوافي به العبد ربه، بل صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء إنما هو لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك، كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى، فإن ذلك مما لا يعلمونه وهو تزكية لأنفسهم بلا علم. (٧/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩)

٢٥٢ لا أحد يشهد لنفسه بالجنة، فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال، وهذا مأخذ عامة السلف، الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر. (٧/ ٤٤٦)

٢٥٣ قد كان أحمد وغيره من السلف مع هذا يكرهون سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟ ويكرهون الجواب؛ لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم، فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر، بل يجد قلبه مصدقًا بما جاء به الرسول، فيقول: أنا مؤمن، فيثبت أن الإيمان هو التصديق؛ لأنك تجزم بأنك مؤمن، ولا تجزم بأنك فعلت كل ما أمرت به، فلما علم السلف/ مقصدهم، صاروا يكرهون الجواب، أو يفصلون في الجواب. وهذا لأن لفظ «الإيمان» فيه إطلاق

وتقييد، فكانوا يجيبون بالإيمان المقيد، الذي لا يستلزم أنه شاهد فيه لنفسه بالكمال؛ ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال: أنا مؤمن بلا استثناء إذا أراد ذلك، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق الكامل؛ ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه. (٧/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩)

٢٥٤ بيَّن أحمد في كلامه أنه يستثني مع تيقنه بما هو الآن موجود فيه؛ يقوله بلسانه وقلبه لا يشك في ذلك، ويستثني لكون العمل من الإيمان، وهو لا يتيقن أنه أكمله؛ بل يشك في ذلك. فنفى الشك وأثبت اليقين فيما يتيقنه من نفسه، وأثبت الشك فيما لا يعلم وجوده، وبيَّن أن الاستثناء مستحب لهذا الثاني الذي لا يعلم: هل أتى به أم لا؟ وهو جائز أيضًا لما يتيقنه، فلو استثنى لنفس الموجود في قلبه جاز؛ كقول النبي ﷺ: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله». وهذا أمر موجود في الحال ليس بمستقبل، وهو كونه أخشانا؛ فإنه لا يرجو أن يصير أخشانا لله؛ بل هو يرجو أن يكون حين هذا القول أخشانا لله، كما يرجو المؤمن إذا عمل عملًا أن يكون الله تقبله منه، ويخاف أن لا يكون تقبله منه. (٧/ ٤٥٢)

٢٥٥ تنازع الفقهاء فيمن أراد باستثنائه في اليمين هذا المعنى، وهو التحقيق في استثنائه لا التعليق: هل يكون مستثنيًا به، أم تلزمه الكفارة إذا حنث؟ بخلاف من ترددت إرادته فإنه يكون مستثنيًا بلا نزاع. والصحيح أنه/ يكون في الجميع مستثنيًا، لعموم المشيئة؛ ولأن الرجل وإن كانت إرادته للمحلوف به جازمة، فقد علقه بمشيئة الله، فهو يجزم بإرادته له، لا يجزم بحصول مراده، ولا هو ـ أيضًا ـ مريد له بتقدير ألا يكون، فإن هذا تمييز لا إرادة، فهو إنما التزمه إذا شاء الله، فإذا لم يشأه لم يلتزمه بيمينه، ولا حلف أنه يكون، وإن كانت إرادته له جازمة، فليس كل ما أريد التزم باليمين، فلا كفارة عليه. (٧/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨)

٢٥٦ يذكر الاستثناء عند كمال الرغبة في المعلق وقوة إرادة الإنسان له، فتبقى خواطر الخوف تعارض الرجاء، فيقول: «إن شاء الله» لتحقيق رجائه مع علمه بأن سيكون، كما يسأل الله ويدعوه في الأمر الذي قد علم أنه يكون، كما كان النبي ﷺ يوم بدر قد أخبرهم بمصارع المشركين، ثم هو بعد هذا يدخل إلى العريش يستغيث ربه ويقول: «اللَّهُمَّ أنجز لي ما وعدتني» لأن العلم بما يقدره لا ينافي أن يكون قدره بأسباب، والدعاء من أعظم/ أسبابه، كذلك رجاء رحمة الله وخوف عذابه من أعظم الأسباب في النجاة من عذابه وحصول رحمته. (٧/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩)

[٢٥٧] الاستثناء بالمشيئة يحصل في الخبر المحض، وفي الخبر الذي معه طلب، **فالأول**: إذا حلف على جملة خبرية لا يقصد به حضًّا ولا منعًا، بل تصديقًا أو تكذيبًا، كقوله: والله ليكونن كذا إن شاء الله، أو لا يكون كذا. والمستثني قد يكون عالمًا بأن هذا يكون أو لا يكون، كما في قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾ [الفتح: ٢٧]، فإن هذا جواب غير محذوف. **والثاني**: ما فيه معنى الطلب؛ كقوله: والله لأفعلن كذا، أو لا أفعله إن شاء الله، فالصيغة صيغة خبر ضمنها الطلب، ولم يقل: والله إني لمريد هذا ولا عازم عليه، بل قال: والله ليكونن. فإذا لم يكن فقد حنث لوقوع الأمر، بخلاف ما حلف عليه فحنث، فإذا قال: إن شاء الله، فإنما حلف عليه بتقدير: إن يشأ الله، لا مطلقًا. ولهذا ذهب كثير من الفقهاء إلى أنه متى لم يوجد المحلوف عليه حنث، أو متى وجد المحلوف عليه أنه لا يفعله؛ حنث، سواء كان ناسيًا أو مخطئًا أو جاهلًا، فإنهم لحظوا أن هذا في معنى الخبر، فإذا وجد بخلاف مخبره فقد حنث. وقال الآخرون: بل هذا مقصوده الحض والمنع، كالأمر والنهي، ومتى نهي الإنسان عن شيء ففعله ناسيًا أو مخطئًا لم يكن مخالفًا، فكذلك هذا. (٤٥٩/٧)

[٢٥٨] الفرق بين الحلف على الماضي والحلف على المستقبل: فإن اليمين على الماضي غير منعقدة، فإذا أخطأ فيها لم يلزمه كفارة كالغموس؛ بخلاف المستقبل. وليس عليه أن يستثني في المستقبل إذا كان فعله[١]. (٤٦٠/٧)

﴿ كتاب الإيمان الأوسط ﴾

[٢٥٩] سورة «الفتح» و«القتال» و«الحديد» و«المجادلة» و«الحشر» و«المنافقين»؛ بل عامة السور المدنية يذكر فيها المنافقين. (٤٦٣/٧)

[٢٦٠] الناس ينقسمون في الحقيقة إلى: مؤمن، ومنافق كافر في الباطن مع كونه مسلمًا في الظاهر، وإلى كافر باطنًا وظاهرًا. ولما كثرت الأعاجم في المسلمين تكلموا بلفظ الزنديق، وشاعت في لسان الفقهاء، وتكلم الناس في الزنديق: هل تقبل توبته في الظاهر: إذا عرف بالزندقة، ودفع إلى ولي الأمر قبل توبته؟ **فمذهب** مالك وأحمد في أشهر الروايتين عنه، وطائفة من أصحاب الشافعي، وهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة: أن توبته لا تقبل. **والمشهور** من مذهب الشافعي:

(١) انتهى كتاب الإيمان الكبير.

قبولها؛ كالرواية الأخرى عن أحمد، وهو القول الآخر في مذهب أبي حنيفة، ومنهم من فصّل. والمقصود هنا: أن الزنديق في عرف هؤلاء الفقهاء، هو المنافق الذي كان على عهد النبي ﷺ. وهو أن يظهر الإسلام ويبطن غيره، سواء أبطن دينًا من الأديان؛ كدين اليهود والنصارى أو غيرهم، أو كان معطلًا جاحدًا للصانع، والمعاد، والأعمال الصالحة. ومن الناس من يقول: الزنديق: هو الجاحد المعطل. وهذا يسمى/الزنديق في اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامة، ونقلة مقالات الناس، ولكن الزنديق الذي تكلم الفقهاء في حكمه: هو الأول؛ لأن مقصودهم هو التمييز بين الكافر وغير الكافر، والمرتد وغير المرتد، ومن أظهر ذلك أو أسره، وهذا الحكم يشترك فيه جميع أنواع الكفار والمرتدين، وإن تفاوتت درجاتهم في الكفر والردة فإن الله أخبر بزيادة الكفر كما أخبر بزيادة الإيمان، بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]. وتارك الصلاة وغيرها من الأركان، أو مرتكبي الكبائر، كما أخبر بزيادة عذاب بعض الكفار على بعض في الآخرة بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]. (٧/ ٤٧١ ـ ٤٧٢)

٣٦١ ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]. وكانت خيانتهما لهما في الدين لا في الفراش. فإنه ما بغت امرأة نبي قط؛ إذ نكاح الكافرة قد يجوز في بعض الشرائع، ويجوز في شريعتنا نكاح بعض الأنواع، وهن الكتابيات، وأما نكاح البغي فهو: دِياثَة، وقد صان الله النبي عن أن يكون دَيوثًا. ولهذا كان الصواب قول من قال من الفقهاء: بتحريم نكاح البغي حتى تتوب. (٧/ ٤٧٣)

٣٦٢ علي بن أبي طالب وأصحابه أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه، وإن قتال الخوارج مما أمر به ﷺ ولذلك اتفق على قتالهم الصحابة والأئمة. (٧/ ٤٨١)

٣٦٣ الخوارج لهم أسماء **يقال لهم**: الحَرُورِية؛ لأنهم خرجوا بمكان يقال له: حَرُوراء، **ويقال لهم**: أهل النهروان؛ لأن عليًّا قاتلهم هناك. **ومن أصنافهم**: الإبَاضِية أتباع عبد الله بن إباض، والأزارقة أتباع نافع بن الأزرق، والنَّجَدَات أصحاب نَجْدَة الحروري. وهم أول من كفَّر أهل القبلة بالذنوب، بل بما يرونه هم من الذنوب، واستحلوا دماء أهل القبلة بذلك، فكانوا كما نعتهم النبي ﷺ:/«يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان». وكفَّروا علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان ومن والاهما،

وقتلوا علي بن أبي طالب مستحلين لقتله، قتله عبد الرحمٰن بن ملْجم المرادي منهم، وكان هو وغيره من الخوارج مجتهدين في العبادة، لكن كانوا جُهّالًا فارقوا السُّنَّة والجماعة. (٧/ ٤٨١ ـ ٤٨٢)

٢٦٤ في «صحيح البخاري» وغيره: أن رجلًا كان يشرب الخمر، وكان اسمه عبد الله حمارًا، وكان يضْحِك النبي ﷺ وكان كلما أتي به إليه جلده، فأتي به إليه مرة فلعنه رجل، فقال النبي ﷺ:/ «لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله». فنهى عن لعنه بعينه، وشهد له بحب الله ورسوله، مع أنه قد لعن شارب الخمر عمومًا. وهذا من أجود ما يحتج به على أن الأمر بقتل الشارب في الثالثة والرابعة منسوخ؛ لأن هذا أتي به ثلاث مرات، وقد أعيا الأئمة الكبار جواب هذا الحديث، ولكن نسخ الوجوب لا يمنع الجواز، فيجوز أن يقال: يجوز قتله إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك، فإن ما بين الأربعين إلى الثمانين ليس حدًّا مقدرًا في أصح قولي العلماء، كما هو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين؛ بل الزيادة على الأربعين إلى الثمانين ترجع إلى اجتهاد الإمام فيفعلها عند المصلحة؛ كغيرها من أنواع التعزير، وكذلك صفة الضرب، فإنه يجوز جلد الشارب بالجريد والنعال وأطراف الثياب، بخلاف الزاني والقاذف. فيجوز أن يقال: قتله في الرابعة من هذا الباب. (٧/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣)

٢٦٥ **إن عقوبة الذنوب تزول عن العبد بنحو عشرة أسباب: أحدها**: التوبة، وهذا متفق عليه بين المسلمين، قال تعالى:/ ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [التوبة]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]. وأمثال ذلك. (٧/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨)

٢٦٦ **السبب الثاني**: الاستغفار، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أذنب عبد ذنبًا فقال: أي رب، أذنبت ذنبًا فاغفر لي. فقال: علم عبدي أن له ربًّا يغفر الذنب ويأخذ به، قد غفرت لعبدي. ثم أذنب ذنبًا آخر، فقال: أي رب؛ أذنبت ذنبًا آخر، فاغفره لي، فقال ربه: علم عبدي أن له ربًّا يغفر الذنب ويأخذ به، قد غفرت لعبدي، فليفعل ما شاء». قال ذلك في الثالثة، أو الرابعة. وفي «صحيح مسلم» عنه أنه قال: «لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولَجاء بقوم يذنبون ثم

يستغفرون، فيغفر لهم». وقد يقال على هذا الوجه: الاستغفار هو مع التوبة كما جاء في حديث: «ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم مائة مرة». وقد يقال: بل الاستغفار بدون التوبة ممكن واقع. (٧/ ٤٨٨)

٢٦٧ **السبب الثالث**: الحسنات الماحية، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هود: ١١٤]، وقال ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر». (٧/ ٤٨٩)

٢٦٨ سؤالهم على هذا الوجه[1] أن يقولوا: الحسنات إنما تكفِّر الصغائر فقط، فأما الكبائر فلا تغفر إلا بالتوبة، كما قد جاء في بعض الأحاديث: «ما اجتنبت الكبائر» فيجاب عن هذا بوجوه:/ **أحدها**: أن هذا الشرط جاء في الفرائض؛ كالصلوات الخمس، والجمعة، وصيام شهر رمضان، وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [النساء: ٣١]، فالفرائض مع ترك الكبائر مقتضية لتكفير السيئات، وأما الأعمال الزائدة من التطوعات فلا بد أن يكون لها ثواب آخر، فإن الله سبحانه يقول: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة]. **الثاني**: أنه قد جاء التصريح في كثير من الأحاديث بأن المغفرة قد تكون مع الكبائر، كما في قوله ﷺ: «غفر له وإن كان فر من الزحف». وفي «السنن»: أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا قد أوجب. فقال: «أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضوًا منه من النار». وفي «الصحيحين» في حديث أبي ذر: «وإن زنى وإن سرق». **الثالث**: أن قوله لأهل بدر ونحوهم: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» إن حمل على الصغائر، أو على المغفرة مع التوبة؛ لم يكن فرق بينهم وبين غيرهم. فكما لا يجوز حمل الحديث على الكفر؛ لما قد علم أن الكفر لا يغفر إلا بالتوبة؛ لا يجوز حمله على مجرد الصغائر المكفرة باجتناب الكبائر. **الرابع**: أنه قد جاء في غير حديث: «أن أول ما يحاسب عليه العبد من/ عمله يوم القيامة الصلاة، فإن أكملها وإلا قيل: انظروا هل له من تطوع، فإن كان له تطوع أكملت به الفريضة، ثم يصنع بسائر أعماله كذلك». ومعلوم أن ذلك النقص المكمل لا يكون لترك مستحب، فإن ترك المستحب لا يحتاج إلى

(١) أي: السبب الثالث.

جُبْرَان، ولأنه ـ حينئذ ـ لا فرق بين ذلك المستحب المتروك والمفعول، فعلم أنه يكمل نقص الفرائض من التطوعات. وهذا لا ينافي من أن الله لا يقبل النافلة حتى تؤدى الفريضة، مع أن هذا لو كان معارضًا للأول لوجب تقديم الأول؛ لأنه أثبت وأشهر، وهذا غريب رفعه، وإنما المعروف أنه في وصية أبي بكر لعمر.

(٧/ ٤٨٩ ـ ٤٩١)

٢٦٩ **الخامس**: أن الله لم يجعل شيئًا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر، كما أنه لم يجعل شيئًا يحبط جميع السيئات إلا التوبة. والمعتزلة مع الخوارج يجعلون الكبائر محبطة لجميع الحسنات حتى الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ [البقرة]، فعلق الحبوط بالموت على الكفر، وقد ثبت أن هذا ليس بكافر، والمعلق بشرط يعدم عند عدمه. (٧/ ٤٩٣)

٢٧٠ لا ريب أن **المعصية قد تكون سببًا للكفر**، كما قال بعض السلف: «المعاصي بريد الكفر». فينهى عنها خشية أن تفضي إلى الكفر المحبط، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ ـ وهـي الـكـفـر ـ ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور]. وإبليس خالف أمر الله فصار كافرًا، وغيره أصابه عذاب أليم. (٧/ ٤٩٤)

٢٧١ الكافر إذا أسلم وعليه للناس مظالم من قتل وغصب وقذف، وكذلك الذمي ـ إذا أسلم ـ قبل إسلامه مع بقاء مظالم العباد عليه؛ فلو كان العمل لا يقبل إلا ممن لا كبيرة عليه، لم يصح إسلام الذمي حتى يتوب من الفواحش والمظالم، بل يكون مع إسلامه مخلدًا، وقد كان الناس مسلمين على عهد رسول الله ﷺ ولهم ذنوب معروفة وعليهم تبعات، فيقبل إسلامهم، ويتوبون إلى الله ـ سبحانه ـ من التبعات. كما ثبت في «الصحيح»: أن المغيرة بن شعبة لما أسلم، وكان قد رافق قومًا في الجاهلية فغدر بهم وأخذ أموالهم، وجاء فأسلم، فلما جاء عروة بن مسعود عام الحديبية والمغيرة قائم على رأس النبي ﷺ بالسيف، دفعه المغيرة بالسيف فقال: من هذا؟ فقالوا: ابن أختك المغيرة، فقال يا غُدَرُ[1] ألست أسعى في غَدْرَتك؟ فقال النبي ﷺ: «أما الإسلام فأقبله، وأما المال فلست منه في شيء». وقد قال تعالى:

(١) غُدَر: كثير الغدر، وهو ترك الوفاء. «الصحاح للجوهري»

﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [الأنعام]، وقالوا/ لنوح: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١١٢﴾ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى لَوْ تَشْعُرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [الشعراء]. ولا نعرف أحدًا من المسلمين جاءه ذمي يسلم، فقال له: لا يصح إسلامك حتى لا يكون عليك ذنب. (٧/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨)

٢٧٢ **السبب الرابع** ـ الدافع للعقاب ـ: دعاء المؤمنين للمؤمن، مثل صلاتهم على جنازته، فعن عائشة وأنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون، إلا شفعوا فيه». (٧/ ٤٩٨)

٢٧٣ **السبب الخامس**: ما يعمل للميت من أعمال البر؛ كالصدقة ونحوها، فإن هذا ينتفع به بنصوص السُّنَّة الصحيحة الصريحة، واتفاق الأئمة، وكذلك العتق والحج؛ بل قد ثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه». وثبت مثل ذلك في «الصحيح» من صوم النذر من/ وجوه أخرى، ولا يجوز أن يعارض هذا بقوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم] لوجهين: **أحدهما**: أنه قد **ثبت بالنصوص المتواترة وإجماع سلف الأمة أن المؤمن ينتفع بما ليس من سعيه**؛ كدعاء الملائكة، واستغفارهم له، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية [غافر: ٧]. ودعاء النبيين والمؤمنين واستغفارهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [التوبة: ٩٩]، وقوله ﷻ: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]. وكدعاء المصلين للميت، ولمن زاروا قبره من المؤمنين. **الثاني**: أن الآية ليست في ظاهرها إلا أنه ليس له إلا سعيه، وهذا حق، فإنه لا يملك ولا يستحق إلا سعي نفسه، وأما سعي غيره فلا يملكه ولا يستحقه، لكن هذا لا يمنع أن ينفعه الله ويرحمه به، كما أنه دائمًا يرحم عباده بأسباب خارجة عن مقدورهم. وهو سبحانه بحكمته ورحمته يرحم العباد بأسباب يفعلها العباد؛ ليثيب أولئك على تلك الأسباب، فيرحم الجميع كما في الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «ما من رجل يدعو لأخيه بدعوة، إلا وكل الله به ملكًا، كلما دعا لأخيه قال الملك الموكل به: آمين ولك/ بمثل». (٧/ ٤٩٨ ـ ٥٠٠)

٢٧٤ **السبب السادس**: شفاعة النبي ﷺ وغيره في أهل الذنوب يوم القيامة، كما قد تواترت عنه أحاديث الشفاعة، مثل قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». وقوله ﷺ: «خيرت بين أن يدخل نصف أمتي الجنة، وبين الشفاعة، فاخترت الشفاعة؛ لأنها أعم وأكثر، أترونها للمتقين؟ لا؛ ولكنها للمذنبين المتلوثين[1] الخطائين». (٧/ ٥٠٠)

٢٧٥ **السبب السابع**: المصائب التي يكفِّر الله بها الخطايا في الدنيا، كما في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «ما يصيب المؤمن من وصب، ولا نصب، ولا هم، ولا حزن، ولا غم، ولا أذى، حتى الشوكة يشاكها؛ إلا كفَّر الله بها من خطاياه». (٧/ ٥٠٠)

٢٧٦ **السبب الثامن**: ما يحصل في القبر من الفتنة والضغطة والروعة، فإن هذا مما يكفر به الخطايا. (٧/ ٥٠٠)

٢٧٧ **السبب التاسع**: أهوال يوم القيامة وكربها وشدائدها. (٧/ ٥٠١)

٢٧٨ **السبب العاشر**: رحمة الله وعفوه ومغفرته بلا سبب من العباد. فإذا ثبت أن الذم والعقاب قد يدفع عن أهل الذنوب بهذه الأسباب العشرة، كان دعواهم أن عقوبات أهل الكبائر لا تندفع إلا بالتوبة مخالف لذلك. (٧/ ٥٠١)

٢٧٩ **السلف والأئمة متفقون على ما تواترت به النصوص: من أنه لا بد أن يدخل النار قوم من أهل القبلة، ثم يخرجون منها**. وأما من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من/أهل القبلة فهذا لا نعرفه قولًا لأحد. وبعده قول من يقول: ما ثم عذاب أصلًا، وإنما هو تخويف لا حقيقة له، وهذا من أقوال الملاحدة والكفار. (٧/ ٥٠١ ـ ٥٠٢)

٢٨٠ إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء[2] وتبديعهم، وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحدًا منهم نطق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة: على عدم تكفير هؤلاء المرجئة. ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيرًا لهؤلاء، أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم، فقد غلط غلطًا عظيمًا. والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما

---

(١) من التلوث وهو الاختلاط. «الصحاح للجوهري»

(٢) المرجئة.

هو تكفير الجهمية المشبهة، وأمثال هؤلاء، ولم يكفر أحمد الخوارج، ولا القدرية إذا أقروا بالعلم، وأنكروا خلق الأفعال، وعموم المشيئة، لكن حكي عنه في تكفيرهم روايتان. وأما المرجئة، فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم، مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية، ولا كل من قال: إنه جهمي كفَّره، ولا كل من وافق الجهمية في/ بعض بدعهم، بل صلّى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم، وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفرهم أحمد وأمثاله؛ بل كان يعتقد إيمانهم، وإمامتهم، ويدعو لهم، ويرى الائتمام بهم في الصلوات خلفهم، والحج والغزو معهم، والمنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة. وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم، وإن لم يعلموا هم أنه كفر، وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان؛ فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السُّنَّة والدين، وإنكار بدع الجهمية الملحدين، وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة، وإن كانوا جهالًا مبتدعين، وظلمة فاسقين. (٧/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨)

٢٨١ إن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف، فإذا قوي ما في القلب من التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله، أوجب بغض أعداء الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٨١]، وقال: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقد تحصل للرجل موادتهم/ لرحم أو حاجة فتكون ذنبًا ينقص به إيمانه، ولا يكون به كافرًا، كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة، لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي ﷺ، وأنزل الله فيه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]. وكما حصل لسعد بن عبادة لما انتصر لابن أُبَي في قصة الإفك، فقال لسعد بن معاذ: كذبت والله، لا تقتله، ولا تقدر على قتله. قالت عائشة: «وكان قبل ذلك رجلًا صالحًا، ولكن احتملته الحَمِية». ولهذه الشبهة سمى عمر حاطبًا منافقًا، فقال: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق. فقال: «إنه شهد بدرًا» فكان عمر متأولًا في تسميته منافقًا للشبهة التي فعلها. وكذلك قول أُسَيد بن حُضَير لسعد بن عبادة: «كذبت لعمر الله! لنقتلنه، إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين»، هو من هذا الباب. وكذلك قول من قال من الصحابة عن مالك بن الدُّخْشُم: منافق، وإن كان قال ذلك لما رأى فيه من نوع معاشرة ومودة للمنافقين. (٧/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣)

٢٨٢ أنكر أحمد وغيره من الأئمة على من فسر قوله ﷺ: «ليس منّا»: «ليس مثلنا»، أو «ليس من خيارنا»، وقال: «هذا تفسير المرجئة»، وقالوا: لو لم يفعل هذه الكبيرة، كان يكون مثل النبي ﷺ، وكذلك تفسير الخوارج والمعتزلة: بأنه يخرج من الإيمان بالكلية، ويستحق الخلود في النار؛ تأويل منكر كما تقدم، فلا هذا ولا هذا. (٧/ ٥٢٥)

٢٨٣ فرق بين الهمّ والإرادة: **فالهم** قد لا يقترن به شيء من الأعمال الظاهرة، فهذا لا عقوبة فيه بحال، بل إن تركه لله، كما ترك يوسف همّه؛ أثيب على ذلك كما أثيب يوسف. ولهذا قال أحمد: «الهَمُّ همَّان: هَمّ خطرات، **وهمّ** إصرار»، ولهذا كان الذي دل عليه القرآن أن يوسف لم يكن له في هذه القضية ذنب أصلًا؛ بل صرف الله عنه السوء والفحشاء إنه من عباده المخلصين، مع ما حصل من المراودة، والكذب، والاستعانة عليه بالنسوة، وحبسه، وغير ذلك من الأسباب التي لا يكاد بشر يصبر معها عن الفاحشة، ولكن يوسف اتقى الله وصبر، فأثابه الله برحمته في الدنيا: ﴿وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [يوسف]. **وأما الإرادة الجازمة**، فلا بد أن يقترن بها مع القدرة فعل المقدور ولو بنظرة، أو حركة رأس، أو لفظة، أو خطوة، أو تحريك بدن، وبهذا يظهر معنى قوله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار». فإن المقتول أراد قتل صاحبه فعمل ما يقدر عليه من القتال، وعجز عن حصول المراد. (٧/ ٥٢٧)

٢٨٤ الصواب: أن الجهل ببعض أسماء الله وصفاته لا يكون صاحبه كافرًا، إذا كان مقرًّا بما جاء به الرسول ﷺ ولم يبلغه ما يوجب العلم بما جهله على وجه يقتضي كفره إذا لم يعلمه؛ كحديث الذي أمر أهله بتحريقه ثم تذريته، بل العلماء بالله يتفاضلون في العلم به، ولهذا يوصف من لم يعمل بعلمه بالجهل وعدم العلم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]. قال أبو العالية:/ سألت أصحاب محمد عن هذه الآية، فقالوا لي: «كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب». ومنه قول ابن مسعود: «كفى بخشية الله علمًا، وكفى بالاغترار بالله جهلًا». وقيل للشعبي: أيها العالم؟ فقال: «العالم من يخشى الله، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]». وقال أبو حيان التيمي: «العلماء ثلاثة: **عالم** بالله وبأمر الله، **وعالم** بالله ليس عالمًا بأمر الله، **وعالم** بأمر الله ليس عالمًا بالله، فالعالم بالله الذي يخشاه، والعالم بأمر الله الذي يعلم حدوده وفرائضه، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾». وهذا يدل على أن **كل من خشي الله فهو عالم، وهو حق**. ولا يدل على أن

كل عالم يخشاه، لكن لما كان العلم به موجبًا للخشية عند عدم المعارض؛ كان عدمه دليلًا على ضعف الأصل؛ إذ لو قوي لدفع المعارض. (٧/ ٥٣٨ - ٥٣٩)

٣٨٥ لفظ «العقل» **يراد** به الغريزة التي بها يعلم، **ويراد** بها أنواع من العلم، **ويراد** به العمل بموجب ذلك العلم. وكذلك لفظ «الجهل» **يعبر** به عن عدم العلم، **ويعبر** به عن عدم العمل بموجب العلم، كما قال النبي ﷺ: «إذا كان أحدكم صائمًا فلا يرفث ولا يجهل، فإن امرؤ شاتمه أو قاتله فليقل إني امرؤ صائم». والجهل هنا هو الكلام الباطل بمنزلة الجهل المركب. (٧/ ٥٣٩)

٣٨٦ تارك المحافظة لا يكفر، فإذا صلاها بعد الوقت لم يكفر، ولهذا جاءت في الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها قيل: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: «لا؛ ما صلوا». وكذلك لما سئل ابن مسعود عن قوله تعالى: ﴿أَضَاعُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [مريم: ٥٩]، قال: «هو تأخيرها عن وقتها»، فقيل له: كنا نظن ذلك تركها، فقال: «لو تركوها كانوا كفارًا». (٧/ ٥٧٩)

٣٨٧ **اليهود يغلب عليهم الكبر، ويقل فيهم الشرك، والنصارى يغلب عليهم الشرك، ويقل فيهم الكبر.** (٧/ ٦٢٤)

٣٨٨ لما كان أصل دين اليهود الكبر عاقبهم بالذلة: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا﴾ [آل عمران: ١١٢]. ولما كان أصل دين النصارى الإشراك لتعديد الطرق إلى الله أضلهم عنه، فعوقب كل من الأمتين على ما اجترمه بنقيض قصده: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت]. كما جاء في الحديث: «يحشر الجبارون والمتكبرون يوم القيامة في صور الذر يطؤهم الناس بأرجلهم». وكما في الحديث عن عمر بن الخطاب موقوفًا ومرفوعًا: «ما من أحد إلا في رأسه حكمة، فإن تواضع قيل له: انتعش نعشك الله، وإن رفع رأسه قيل له: انتكس نكسك الله». (٧/ ٦٢٨)

٣٨٩ الناس يتفاضلون في هذا الباب[١]: **فمنهم** من يكون العلم أيسر عليه من الزهد، **ومنهم** من يكون الزهد أيسر عليه، **ومنهم** من تكون العبادة أيسر عليه منهما، **فالمشروع لكل إنسان أن يفعل ما يقدر عليه من الخير**، كما قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. **وإذا ازدحمت شعب الإيمان قدم ما كان أرضى لله وهو عليه**

---

(١) باب الإيمان.

أقدر، فقد يكون على المفضول أقدر منه على الفاضل، ويحصل له أفضل مما يحصل من الفاضل، فالأفضل لهذا أن يطلب ما هو أنفع له، وهو في حقه أفضل، ولا يطلب ما هو أفضل مطلقًا، إذا كان متعذرًا في حقه أو متعسرًا يفوته ما هو أفضل له وأنفع، كمن يقرأ القرآن بالليل فيتدبره وينتفع بتلاوته، والصلاة تثقل عليه، ولا ينتفع منها بعمل، أو ينتفع بالذكر أعظم مما ينتفع بالقراءة./ **فأي عمل كان له أنفع ولله أطوع أفضل في حقه من تكلف عمل لا يأتي به على وجهه**؛ بل على وجه ناقص، ويفوته به ما هو أنفع له. ومعلوم أن الصلاة آكد من قراءة القرآن، وقراءة القرآن أفضل من الذكر والدعاء، ومعلوم ـ أيضًا ـ أن الذكر في فعله الخاص ـ كالركوع والسجود ـ أفضل من قراءة القرآن في ذلك المحل، وأن الذكر والقراءة والدعاء عند طلوع الشمس وغروبها خير من الصلاة. (٧/ ٦٥١ ـ ٦٥٢)

٢٩٠ طائفة من أهل العلم والسُّنَّة: كالبخاري صاحب «الصحيح» ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما، قالوا: الإيمان مخلوق؛ وليس مرادهم شيئًا من صفات الله، وإنما مرادهم بذلك أفعال العباد. وقد **اتفق أئمة المسلمين على أن أفعال العباد مخلوقة**. وقال يحيى بن سعيد القطان: «ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة». (٧/ ٦٥٨)

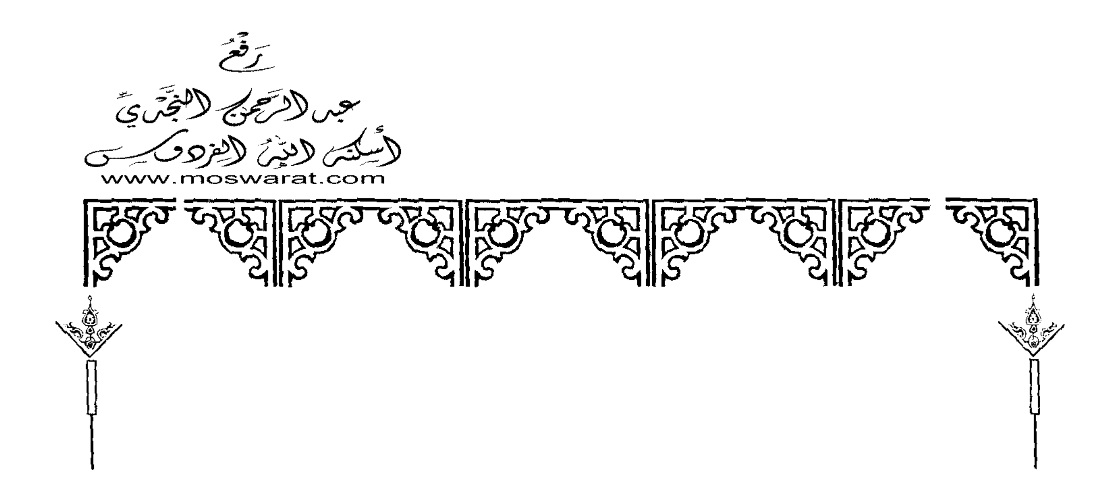
٢٩١ صار بعض الناس يظن أن البخاري وهؤلاء خالفوا أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السُّنَّة، وجرت للبخاري محنة بسبب ذلك، حتى زعم بعض الكذابين أن البخاري لما مات أمر أحمد بن حنبل ألا يصلى عليه، وهذا كذب ظاهر، فإن أبا عبد الله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ مات بعد أحمد بن حنبل بنحو خمس عشرة سنة، فإن أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين، وتوفي البخاري سنة ست وخمسين ومائتين. وكان أحمد بن حنبل يحب البخاري ويجله ويعظمه، وأما تعظيم البخاري وأمثاله للإمام أحمد فهو أمر مشهور. ولما صنف البخاري كتابه في «خلق أفعال العباد» وذكر في آخر الكتاب أبوابًا في هذا المعنى؛ ذكر أن كلا من الطائفتين القائلين: بأن لفظنا بالقرآن مخلوق، والقائلين بأنه غير مخلوق ينسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل،/ ويدعون أنهم على قوله، وكلا الطائفتين لم تفهم دقة كلام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (٧/ ٦٥٨ ـ ٦٥٩)

٢٩٢ قد رأيت طائفة تنتسب إلى السُّنَّة والحديث: كأبي نصر السجزي وأمثاله ممن يردون على أبي عبد الله البخاري يقولون: إن أحمد بن حنبل كان يقول: «لفظي بالقرآن غير مخلوق». وذكروا روايات كاذبة لا ريب فيها. (٧/ ٦٥٩)

[٢٩٣] من البدع المنكرة تكفير الطائفة غيرها من طوائف المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم، كما يقولون: هذا زرع البدعي، ونحو ذلك. فإن هذا عظيم لوجهين: **أحدهما**: أن تلك الطائفة الأخرى قد لا يكون فيها من البدعة أعظم مما في الطائفة المكفرة لها؛ بل تكون بدعة المكفرة أغلظ أو نحوها أو دونها، وهذا حال عامة أهل البدع الذين يكفر بعضهم بعضًا، فإنه إن قدر أن المبتدع يُكفَّر؛ كُفِّر هؤلاء وهؤلاء. وإن قدر أنه لم يكفر لم يكفر هؤلاء ولا هؤلاء. فكون إحدى الطائفتين تكفر الأخرى ولا تكفر طائفتها هو من الجهل والظلم، وهؤلاء من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. **والثاني**: أنه لو فرض أن إحدى الطائفتين مختصة بالبدعة لم يكن لأهل السُّنَّة أن يكفروا كل من قال قولًا أخطأ فيه. (٧/ ٦٨٤)

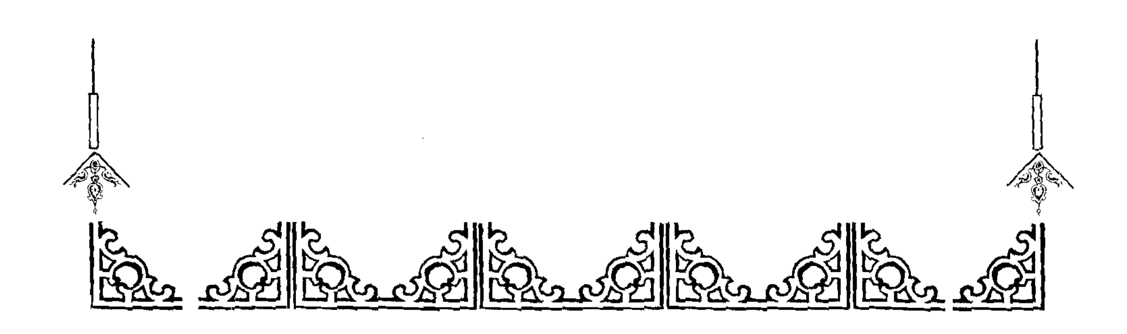
[٢٩٤] **أجمع الصحابة وسائر أئمة المسلمين على أنه ليس كل من قال قولًا أخطأ فيه أنه يكفر بذلك، وإن كان قوله مخالفًا للسُّنَّة، فتكفير كل مخطئ خلاف الإجماع.** (٧/ ٦٨٥)

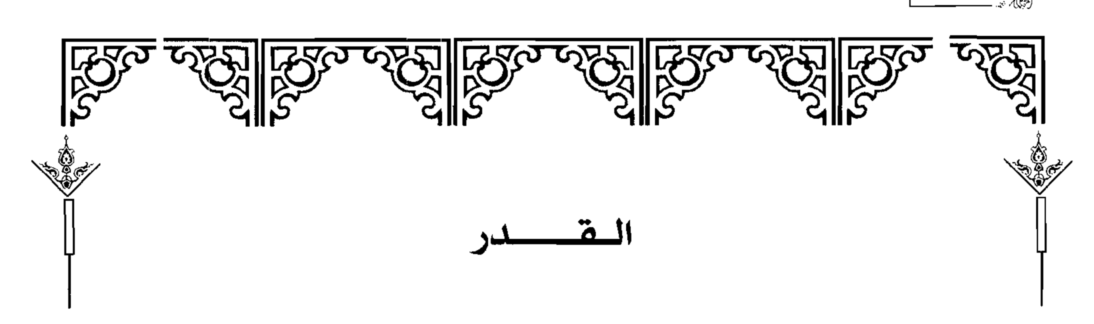




التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء الثامن)





القـــدر

فصل في قدرة الرب

١ **اتفق المسلمون وسائر أهل الملل على أن الله على كل شيء قدير، كما نطق بذلك القرآن في مواضع كثيرة جدًّا.** (٨/ ٧)

٢ قد أخبر الله أنه على كل شيء قدير، والناس في هذا على ثلاثة أقوال: **طائفة** تقول: هذا عام يدخل فيه الممتنع لذاته من الجمع بين الضدين، وكذلك يدخل في المقدور كما قال ذلك طائفة منهم: ابن حزم. **وطائفة** تقول: هذا عام مخصوص يخص منه الممتنع لذاته؛ فإنه وإن كان شيئًا فإنه لا يدخل في المقدور، كما ذكر ذلك ابن عطية وغيره، وكِلا القولين خطأ. والصواب هو **القول الثالث** الذي عليه عامة النظار: وهو أن الممتنع لذاته ليس شيئًا ألبتة، وإن كانوا متنازعين في المعدوم، فإن الممتنع لذاته لا يمكن تحققه في الخارج. ولا يتصوره الذهن ثابتًا في الخارج؛ ولكن يقدر اجتماعهما في الذهن ثم يحكم على ذلك بأنه ممتنع في الخارج؛ إذ كان يمتنع تحققه في الأعيان وتصوره في الأذهان؛ إلا على وجه التمثيل: بأن يقال: قد تجتمع/ الحركة والسكون في الشيء، فهل يمكن في الخارج أن يجتمع السواد والبياض في محل واحد كما تجتمع الحركة والسكون؟ فيقال: هذا غير ممكن، فيقدر اجتماع نظير الممكن ثم يحكم بامتناعه، وأما نفس اجتماع البياض والسواد في محل واحد فلا يمكن ولا يعقل، فليس بشيء لا في الأعيان ولا في الأذهان، فلم يدخل في قوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢﴾ [الحديد]. (٨/ ٨ ـ ٩)

٣ المعدوم ليس بشيء في الخارج عند الجمهور، وهو الصواب. (٨/ ٩)

٤ التحقيق أن **الشيء اسم لما يوجد في الأعيان ولما يتصور في الأذهان**. فما قدره الله وعلم أنه سيكون هو شيء في التقدير والعلم والكتاب، وإن لم يكن/ شيئًا في الخارج. ومنه قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾

[يس]. ولفظ الشيء في الآية يتناول هذا وهذا. فهو على كل شيء ما وجد، وكل ما تصوره الذهن موجودًا ـ إن تصور أن يكون موجودًا ـ قدير؛ لا يستثنى من ذلك شيء ولا يزاد عليه شيء، كما قال تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾﴾ [القيامة]. وقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]. وقد ثبت في «الصحيحين»: أنها لما نزلت قال النبي ﷺ: «أعوذ بوجهك» فلما نزل: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ الآية [الأنعام: ٦٥]. قال: «هاتان أهون» فهو قادر على الأولتين وإن لم يفعلهما. (٨/ ٩ ـ ١٠)

٥ تنازع الناس في قدرة الرب والعبد، فقالت طائفة: كِلا النوعين يتناول الفعل القائم بالفاعل ويتناول مقدوره، وهذا أصح الأقوال وبه نطق الكتاب والسُّنَّة، وهو أن كل نوع من القدرتين يتناول الفعل القائم بالقادر ومقدوره المباين له، وقد تبين بعض ما دل على ذلك في قدرة الرب. وأما قدرة العبد: فذكر قدرته على الأفعال القائمة به كثيرة، وهذا متفق عليه بين الناس الذين يثبتون للعبد قدرة، مثل قوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. (٨/ ١٢)

٦ صرح أئمة هذا القول[١] بأنه: يتحرك، كما ذكر ذلك حرب الكرماني عن أهل السُّنَّة والجماعة، وسمى منهم: أحمد بن حنبل وسعيد بن منصور وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم. وكذلك ذكره عثمان بن سعيد الدارمي عن أهل السُّنَّة، وجعل نفي الحركة عن الله ﷻ من أقوال الجهمية التي أنكرها السلف. وقال: كل حي متحرك وما لا يتحرك فليس بحي. وقال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: أنا كافر برب يتحرك. فقل: أنا مؤمن برب يفعل ما يشاء. وهؤلاء يقولون من جعل هذه الأفعال غير ممكنة ولا مقدورة له، فقد جعله دون الجماد؛ فإن الجماد وإن كان لا يتحرك بنفسه فهو يقبل الحركة في الجملة. وهؤلاء يقولون: إنه تعالى لا يقبل ذلك بوجه ولا تمكنه الحركة. والحركة والفعل صفة كمال كالعلم والقدرة والإرادة. (٨/ ٢١)

٧ إن قولهم[٢]: إن الجماد لا يسمى حيًا، وإنما يسمى ميتًا ما كان قابلًا للحياة: هو اصطلاح، وإلا فالقرآن قد سمى الجماد ميتًا في غير موضع؛ كقوله

---

(١) القائلين بإثبات الفعلين اللازم والمتعدي كما دل عليه القرآن.

(٢) نفاة الصفات.

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ الآية [النحل]. فسمى الأصنام أمواتا وهي حجارة، وقال: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ [يس: ٣٣]. (٨/ ٢٢)

٨ لا نسلم امتناع قبول هذه الحياة؛ بل الرب تعالى قد جعل الجمادات قابلة للحياة، ولا يمتنع قبولها لها، فإن الله تعالى قد جعل عصى موسى حية تسعى، فدل على أن الخشب يمكن أن يكون حيوانًا. (٨/ ٢٢)

٩ ذكروا في قوله[1]: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]: ما عرفوه حق معرفته، وما عظموه حق عظمته، وما وصفوه حق صفته، وهذه الكلمة ذكرها الله في ثلاثة مواضع: في الرد على المعطلة وعلى المشركين وعلى من أنكر إنزال شيء على البشر. (٨/ ٢٤)

١٠ نفاة الصفات ما قدروا الله حق قدره؛ فإنه عندهم لا يمسك شيئًا، ولا يقبضه، ولا يطويه؛ بل كل ذلك ممتنع عليه، ولا يقدر على شيء من ذلك. وهم أيضًا في الحقيقة يقولون: ما أنزل الله على بشر من شيء. (٨/ ٢٦)

١١ قال أحمد: «الجَعْل» من الله: قد يكون خلقًا، وقد يكون غير خلق. فالجعل فعل، والفعل قد يكون متعديًا إلى مفعول مباين له؛ كالخلق. وقد يكون الفعل لازمًا، وإن كان له مفعول في اللغة كان مفعوله قائمًا بالفعل: مثل التكلم؛ فإن التكلم فعل يقوم بالمتكلم، والكلام نفسه قائم بالمتكلم. (٨/ ٢٩)

١٢ **ما احتج أحد بدليل سمعي أو عقلي على باطل إلا وذلك الدليل إذا أعطي حقه وميز ما يدل عليه مما لا يدل؛ تبيَّن أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به؛ وأنه دليل لأهل الحق**، وأن الأدلة الصحيحة لا يكون مدلولها إلا حقًّا، **والحق لا يتناقض** بل يصدق بعضه بعضًا. (٨/ ٢٩)

١٣ من لم يقل بقول السلف فإنه لا يثبت لله قدرة، ولا يثبته قادرًا. فالجهمية ومن اتبعهم والمعتزلة والقدرية المجبرة والنافية، حقيقة قولهم: أنه ليس قادرًا وليس له الملك؛ فإن الملك: إما أن يكون هو القدرة، أو المقدور، أو كلاهما. وعلى كل تقدير فلا بد من القدرة، فمن لم يثبت له القدرة حقيقة لم يثبت له ملكًا، كما لا يثبتون له حمدًا. (٨/ ٣٠)

---

(١) لعله قصد أهل التفسير من أهل السُّنَّة.

١٤ قال: ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ۝٨﴾ [ق]. **فإن العبد يدعوه إلى عبادة الله داعي الشكر وداعي العلم**، فإنه يشهد نِعَم الله عليه وذاك داع إلى شكرها؛ **وقد جبلت النفوس على حب من أحسن إليها**، والله تعالى هو المنعم المحسن الذي ما بالعباد من نعمة فمنه وحده، كما في الحديث: «من قال إذا أصبح: اللَّهُمَّ ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك، فقد أدى شكر ذلك اليوم. ومن قال ذلك إذا أمسى فقد أدى شكر تلك الليلة». رواه أبو حاتم وابن حبان في «صحيحه» من حديث ابن عباس. وفي حديث آخر: «من قال: الحمد لله ربي لا أشرك به شيئًا، أشهد أن لا إله إلا الله». (٨/ ٣٢)

١٥ قرن الشكر بالتوحيد في الفاتحة وغيرها: **أولها** شكر، **وأوسطها** توحيد، وفي الخطب المشروعة لا بد فيها من تحميد وتوحيد، **وهذان هما ركن في كل خطاب**، ثم بعد ذلك يذكر المتكلم من مقصوده ما يناسب من الأمر والنهي، والترغيب والترهيب، وغير ذلك. (٨/ ٣٣)

١٦ هو سبحانه يفتتح خطابه بالحمد ويختم الأمور بالحمد، وأول ما خلق آدم كان أول شيء أنطقه به الحمد، فإنه عطس، فأنطقه بقوله: الحمد لله، فقال له: «يرحمك ربك يا آدم». وكان أول ما تكلم به الحمد، وأول ما سمعه الرحمة.
(٨/ ٣٤)

١٧ كل ما خلقه الله فله فيه حكمة، كما قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]. وقال: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]. وهو سبحانه غنيّ عن العالمين. فالحكمة تتضمن شيئين: **أحدهما**: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها./ **والثاني** إلى عباده: هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها، وهذا في المأمورات وفي المخلوقات. (٨/ ٣٥ ـ ٣٦)

١٨ في الجهاد عاقبة محمودة للناس في الدنيا يحبونها، وهي النصر والفتح، وفي الآخرة الجنة، وفيه النجاة من النار، وقد قال في أول السورة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾ [الصف]. فهو يحب ذلك. ففيه حكمة عائدة إلى الله تعالى، وفيه رحمة للعباد، وهي ما يصل إليهم من النعمة في الدنيا/ والآخرة، هكذا سائر ما أمر به، وكذلك ما خلقه؛ خلقه لحكمة تعود إليه يحبها، وخلقه لرحمة بالعباد ينتفعون بها. (٨/ ٣٦ ـ ٣٧)

﴿ فصل: في تفصيل الإرادة والإذن والكتاب والحكم والقضاء والتحريم مما هو ديني وكوني ﴾

١٩ الإرادة والإذن والكتاب والحكم والقضاء والتحريم وغيرها؛ كالأمر والبعث والإرسال، ينقسم في كتاب الله إلى نوعين: **أحدهما**: ما يتعلق بالأمور الدينية التي يحبها الله تعالى ويرضاها، ويثيب أصحابها ويدخلهم الجنة، وينصرهم في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وينصر بها العباد من أوليائه المتقين، وحزبه المفلحين وعباده الصالحين. **والثاني**: ما يتعلق بالحوادث الكونية التي قدرها الله وقضاها، مما يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر، وأهل الجنة وأهل النار، وأولياء الله وأعداؤه، وأهل طاعته الذين يحبهم ويحبونه ويصلي عليهم هو وملائكته، وأهل معصيته الذين يبغضهم ويمقتهم ويلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون. (٨/ ٥٨)

٣٠ الماضي مضى بمشيئة الله، والمستقبل لا يكون إلا أن يشاء الله. فمن قال في الماضي: إن الله خلق السمٰوات إن شاء الله وأرسل محمدًا ﷺ إن شاء الله؛ فقد أخطأ. ومن قال: خلق الله السمٰوات بمشيئة الله، وأرسل محمدًا ﷺ بمشيئته ونحو ذلك؛ فقد أصاب. ومن قال: إنه يكون في الوجود شيء بدون مشيئة الله فقد أخطأ. (٨/ ٦٢)

٣١ من نظر إلى الحقيقة القدرية وأعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد؛ كان مشابهًا للمشركين. ومن نظر إلى الأمر والنهي وكذب بالقضاء والقدر؛ كان مشابهًا للمجوسيين. ومن آمن بهذا وبهذا فإذا أحسن. (٨/ ٦٤)

٣٢ آدم عليه السلام لما أذنب تاب فاجتباه ربه وهداه، وإبليس أصر واحتج فلعنه الله وأقصاه. فمن تاب كان آدميًا، ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسيًا. فالسعداء يتبعون أباهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس. (٨/ ٦٤)

٣٣ إن الله سبحانه علم أهل الجنة من أهل النار من قبل أن يعملوا الأعمال، وهذا حق يجب الإيمان به؛ بل قد نص الأئمة كمالك والشافعي وأحمد: أن من جحد هذا فقد كفر؛ بل يجب الإيمان أن الله علم ما سيكون كله قبل أن يكون، ويجب الإيمان بما أخبر به من أنه كتب ذلك وأخبر به قبل أن يكون. (٨/ ٦٦)

٣٤ ضل طائفتان من الناس: **فريق** آمنوا بالقدر وظنوا أن ذلك كاف في حصول المقصود، فأعرضوا عن الأسباب الشرعية والأعمال الصالحة، وهؤلاء يؤول بهم

الأمر إلى أن يكفروا بكتب الله ورسله ودينه. **وفريق** أخذوا يطلبون الجزاء من الله كما يطلبه الأجير من المستأجر، متكلين على حولهم وقوتهم وعملهم وكما يطلبه المماليك، وهؤلاء جهّال ضلال؛ فإن الله لم يأمر العباد بما أمرهم به حاجة إليه ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلًا به، ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم، وهو سبحانه كما قال: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضرّي فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني». فالملك إذا أمر مملوكيه بأمر أمرهم لحاجته إليهم، وهم فعلوه بقوتهم التي لم يخلقها لهم، فيطالبون بجزاء ذلك، والله تعالى غنيّ عن العالمين فإن أحسنوا أحسنوا لأنفسهم، وإن أساؤوا فلها، لهم ما كسبوا وعليهم ما اكتسبوا. (٨/ ٧١)

فصل: ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل

٢٥ قد تكلم الناس في تعليل الأحكام الشرعية والأمر والنهي؛ كالأمر بالتوحيد والصدق والعدل والصلاة والزكاة والصيام والحج، والنهي عن الشرك والكذب والظلم والفواحش: هل أمر بذلك لحكمة ومصلحة وعلة اقتضت ذلك؟ أم ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة؟ وهل علل الشرع بمعنى الداعي والباعث؟ أو بمعنى الأمارة والعلامة؟ وهل يسوغ في الحكمة أن ينهى الله عن التوحيد والصدق والعدل، ويأمر بالشرك والكذب والظلم أم لا؟ (٨/ ٨٢)

٢٦ كل تقدير قال به طوائف من بني آدم من المسلمين وغير المسلمين. **فالتقدير الأول**: هو قول من يقول خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعلة ولا لداع ولا باعث؛ بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة. وهذا قول كثير ممن يثبت القدر، وينتسب إلى السُّنَّة من أهل الكلام والفقه وغيرهم. وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه، وقول كثير من نفاة القياس في الفقه الظاهرية كابن حزم وأمثاله. ومن حجة هؤلاء: أنه لو خلق الخلق لعلة لكان ناقصًا بدونها مستكملًا بها. (٨/ ٨٣)

٢٧ **التقدير الثاني**: قول من يجعل العلة الغائية قديمة، كما يجعل العلة الفاعلية/ قديمة، كما يقول ذلك طوائف من المسلمين كما سيأتي بيانه. وكما يقول

ذلك من يقوله من المتفلسفة القائلين بقدم العالم، وهؤلاء أصل قولهم: أن المبدع للعالم علة تامة تستلزم معلولها، لا يجوز أن يتأخر عنها معلولها. (٨/ ٨٤ ـ ٨٥)

٣٨ **التقدير الثالث**: وهو أنه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة/ محمودة، فهذا قول أكثر الناس من المسلمين وغير المسلمين، وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، وقول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والكرامية والمرجئة وغيرهم، وقول أكثر أهل الحديث والتصوف وأهل التفسير، وقول أكثر قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم كأبي البركات وأمثاله؛ لكن هؤلاء على أقوال. (٨/ ٨٨ ـ ٨٩)

٣٩ الإحسان إلى الغير محمود؛ لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمد لأجله؛ إما لتكميل نفسه بذلك، وإما لقصده الحمد والثواب بذلك، وإما لرقة وألم يجده في نفسه يدفع بالإحسان ذلك الألم، وإما لالتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان، **فإن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها**، فالإحسان إلى الغير محمود؛ لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمد لأجله. (٨/ ٨٩)

٣٠ المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه، وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه، ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل، ولا يقدر أن يهدي ضالًّا ولا يضل مهتديًا. وأما سائر الطوائف الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية، وأهل الكلام كالكرامية وغيرهم، والمتفلسفة أيضًا: فلا يوافقونهم على/ هذا؛ بل يقولون: إنه يفعل ما يفعل سبحانه لحكمة يعلمها ﷻ وقد يعلم العباد أو بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه، وقد لا يعلمون ذلك. والأمور العامة التي يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة؛ كإرسال محمد ﷺ. (٨/ ٩٢ ـ ٩٣)

٣١ إذا قال قائل: فقد تضرر برسالته طائفة من الناس؛ كالذين كذبوه من المشركين وأهل الكتاب؛ كان عن هذا جوابان: **أحدهما**: أنه نفعهم بحسب الإمكان، فإنه أضعف شرهم الذي كانوا يفعلونه، لولا الرسالة بإظهار الحجج والآيات التي زلزلت ما في قلوبهم، وبالجهاد والجزية التي أخافتهم وأذلتهم حتى

قلَّ شرهم. ومن قتله منهم مات قبل أن يطول عمره في الكفر فيعظم كفره، فكان ذلك تقليلًا لشره. **والرسل ـ صلوات الله عليهم ـ/ بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان.** والجواب الثاني: أن ما حصل من الضرر أمر مغمور في جنب ما حصل من النفع؛ كالمطر الذي عمّ نفعه إذا خرب به بعض البيوت، أو احتبس به بعض المسافرين والمكتسبين؛ كالقصارين ونحوهم. **وما كان نفعه ومصلحته عامة كان خيرًا مقصودًا ورحمة محبوبة، وإن تضرر به بعض الناس.** (٨/ ٩٣ ـ ٩٤)

٣٢ لا يجيء في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشر وحده إلى الله؛ بل لا يذكر الشر إلا على أحد وجوه ثلاثة: **إما** أن يدخل في عموم المخلوقات، فإنه إذا دخل في العموم أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم. **وإما** أن يضاف إلى السبب الفاعل. **وإما** أن يحذف فاعله. (٨/ ٩٤)

٣٣ اسم «المنتقم» ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي ﷺ وإنما جاء في القرآن مقيدًا؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [السجدة]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٤٧﴾﴾ [إبراهيم]. والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى الذي يذكر فيه المنتقم فذكر في سياقه: «البر التواب المنتقم العفو الرؤوف» ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث. (٨/ ٩٦)

٣٤ **المشركون شر من المجوس، فإن المجوس يقرون بالجزية باتفاق المسلمين**، وقد ذهب بعض العلماء إلى حل نسائهم وطعامهم، وأما **المشركون فاتفقت الأمة على تحريم نكاح نسائهم وطعامهم**. ومذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما: أنهم لا يقرون بالجزية، وجمهور العلماء على أن مشركي العرب لا يقرون بالجزية، وإن أقرت المجوس. فإن النبي ﷺ لم يقبل الجزية من أحد من المشركين؛ بل قال: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلٰه إلا الله وأني رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ﷻ». (٨/ ١٠٠)

٣٥ إن هؤلاء المشركين كانوا مقرِّين بأن الله خالق السمٰوات والأرض وخالقهم وبيده ملكوت كل شيء؛ بل كانوا مقرين بالقدر أيضًا، فإن العرب كانوا يثبتون القدر في الجاهلية، وهو معروف عنهم في النظم والنثر، ومع هذا فلما لم يكونوا

يعبدون الله وحده لا شريك له؛ بل عبدوا غيره؛ كانوا مشركين شرًّا من اليهود والنصارى. فمن كان غاية توحيده وتحقيقه هو هذا التوحيد؛ كان غاية توحيده توحيد المشركين. وهذا المقام مقام وأي مقام! زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام، وبدل فيه دين المسلمين، والتبس فيه أهل التوحيد بعباد الأصنام على كثير ممن يدعون نهاية التوحيد والتحقيق والمعرفة والكلام. (٨/ ١٠٣)

٣٦ القدرية الذين ذمهم السلف؛ بل هم أحق بالذم من المعتزلة ونحوهم، كما قال أبو بكر الخلال في «كتاب السُّنَّة»: الرد على القدرية وقولهم: إن الله أجبر العباد على المعاصي. وذكر عن المروذي قال: قلت لأبي عبد الله: رجل يقول: إن الله أجبر العباد. فقال: هكذا لا تقول، وأنكر ذلك، وقال: ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [المدثر: ٣١]. وذكر عن المروذي أن رجلًا قال: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي./ فرد عليه آخر، فقال: إن الله جبر العباد. أراد بذلك إثبات القدر، فسألوا عن ذلك أحمد بن حنبل: فأنكر عليهما جميعًا على الذي قال: جبر، وعلى الذي قال: لم يجبر حتى تاب، وأمر أن يقال: ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾. وذكر عن عبد الرحمٰن بن مهدي قال: أنكر سفيان الثوري «جبر». وقال: إن الله جبل العباد. قال المروذي: أراد قول النبي ﷺ لأشج عبد القيس؛ يعني: قوله: «إن فيك لخلقين يحبهما الله: الحلم والأناة». فقال: أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «بل خلقين جبلت عليهما». فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما. (٨/ ١٠٣ ـ ١٠٤)

٣٧ الخلال وغيره من أهل العلم أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى القدرية، وإن كانوا لا يحتجون بالقدر على المعاصي، فكيف بمن يحتج به على المعاصي؟ ومعلوم أنه يدخل في ذم من ذم الله من القدرية من يحتج به على إسقاط الأمر والنهي؛ أعظم مما يدخل فيه المنكر له؛ فإن ضلال هذا أعظم؛ ولهذا قرنت القدرية بالمرجئة في كلام غير واحد من السلف. وروي في ذلك حديث مرفوع؛ لأن كلًّا من هاتين البدعتين تفسد الأمر والنهي والوعد والوعيد؛ فالإرجاء يضعف الإيمان بالوعيد ويهون أمر الفرائض والمحارم،/ والقدري إن احتج به كان عونًا للمرجئ، وإن كذب به كان هو والمرجئ قد تقابلا، هذا يبالغ في التشديد حتى لا يجعل العبد يستعين بالله على فعل ما أمر به وترك ما نهي عنه، وهذا يبالغ في الناحية الأخرى. (٨/ ١٠٥ ـ ١٠٦)

٣٨ **الناس في الشرع والقدر على أربعة أنواع: فشر الخلق** من يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره، يستند إليه في الذنوب والمعائب ولا يطمئن إليه في المصائب، كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري؛ أي: مذهب وافق هواك تمذهبت به. **وبإزاء هؤلاء** خير الخلق الذين يصبرون على المصائب ويستغفرون من المعائب. (٨/ ١٠٧)

٣٩ أما **الصنف الثالث**: فهم الذين لا ينظرون إلى القدر لا في المعائب ولا في المصائب التي هي من أفعال العباد؛ بل يضيفون ذلك كله إلى العبد، وإذا أساءوا استغفروا، وهذا حسن؛ لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القدر الذي مضى به عليهم، ولا يقولون لمن قصر في حقهم دعوه، فلو قضي شيء لكان، لا سيما وقد تكون تلك المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون إليها. (٨/ ١١٠)

٤٠ القدر ليس حجة لأحد لا على الله ولا على خلقه، ولو جاز لأحد أن يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات؛ لم يعاقب ظالم، ولم يقاتل مشرك، ولم يقم حد، ولم يكف أحد عن ظلم أحد، وهذا من الفساد في الدين والدنيا المعلوم ضرورة فساده للعالم بصريح المعقول المطابق لما جاء به الرسول. فالقدر يؤمن به ولا يحتج به، فمن لم يؤمن بالقدر ضارع المجوس، ومن احتج به ضارع المشركين، ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيهًا بإبليس، فإن الله ذكر عنه أنه طعن في حكمته وعارضه برأيه وهواه. (٨/ ١١٤)

٤١ هذه المناظرة بين إبليس والملائكة التي ذكرها الشهرستاني في أول «المقالات»، ونقلها عن بعض أهل الكتاب: ليس لها إسناد يعتمد عليه، ولو وجدناها في كتب أهل الكتاب لم يجز أن نصدقها لمجرد ذلك؛ فإن النبي ﷺ ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبونه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقونه». ويشبه ـ والله أعلم ـ أن تكون تلك المناظرة من وضع بعض المكذبين بالقدر؛ إما من أهل الكتاب وإما من المسلمين. والشهرستاني نقلها من كتب المقالات، والمصنفون في المقالات ينقلون كثيرًا من المقالات من كتب المعتزلة، كما نقل الأشعري وغيره ما نقله في المقالات. (٨/ ١١٥)

٤٢ لفظ «القدرة» يتناول نوعين: **أحدهما**: القدرة الشرعية المصححة للفعل

التي هي مناط الأمر والنهي. **والثاني**: القدرة القدرية الموجبة للفعل التي هي مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها. فالأولى هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فإن هذه الاستطاعة لو كانت هي المقارنة للفعل لم يجب حج البيت إلا على من حج، فلا يكون من لم يحجج عاصيًا بترك الحج؛ سواء كان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج، أو لم يكن. (٨/ ١٢٩)

٤٣ الطاقة هي الاستطاعة، وهي لفظ مجمل. فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي؛ لم يكلف الله أحدًا شيئًا بدونها، فلا يكلف ما لا يطاق بهذا التفسير. وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يطاق بهذا الاعتبار، فإن هذه ليست مشروطة في شيء من الأمر والنهي باتفاق المسلمين. (٨/ ١٣٠)

٤٤ لفظ «الجبر» فيه إجمال يراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون/ رضاه، كما يقال: إن الأب يجبر المرأة على النكاح، والله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مجبرًا بهذا التفسير، فإنه يخلق للعبد الرضا والاختيار بما يفعله، وليس ذلك جبرًا بهذا الاعتبار. ويراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات؛ كقول محمد بن كعب القرظي: «الجبار الذي جبر العباد على ما أراد»، وكما في الدعاء المأثور عن علي رضي الله عنه: «جبار القلوب على فطراتها: شقيِّها وسعيدها» والجبر ثابت بهذا التفسير. فلما كان لفظ «الجبر» مجملًا نهى الأئمة الأعلام عن إطلاق إثباته أو نفيه. (٨/ ١٣١ ـ ١٣٢)

٤٥ إن التأثير إذا فسر بوجود شرط الحادث، أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر، وانتفاء موانع ـ وكل ذلك بخلق الله تعالى ـ فهذا حق، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار، وإن فسر التأثير بأن المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون ولا معاوق مانع؛ فليس شيء من المخلوقات مؤثرًا؛ بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له ولا ندّ له، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. (٨/ ١٣٤)

٤٦ قال بعض الفضلاء: تكلم قوم من الناس في إبطال الأسباب والقوى والطبائع، فأضحكوا العقلاء على عقولهم. (٨/ ١٣٧)

٤٧ التسلسل نوعان، **والدور نوعان**: **أحدهما**: **التسلسل في العلل والمعلولات، فهذا ممتنع وفاقًا**. والثاني: التسلسل في الشروط والآثار. فهذا في

جوازه قولان معروفان للمسلمين وغيرهم، وطوائف من أهل الكلام والحديث والفلسفة يجوزون هذا، ومن هؤلاء السلف والأئمة الذين يقولون: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء، وأنه لم يزل يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها. وبيَّن هؤلاء أن ما استدل به منازعوهم على نفي التسلسل في الآثار، وامتناع وجود ما لا يتناهى في الماضي؛ أدلة ضعيفة. (٨/ ١٥٢)

٤٨ لفظ «الإرادة» مجمل له معنيان: فيقصد به المشيئة لما خلقه، ويقصد به المحبة والرضا لما أمر به. فإن كان مقصود السائل: أنه أحب المعاصي ورضيها وأمر بها فلم يردها بهذا المعنى فإن الله لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء؛ بل قال لما نهى عنه: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ۝٣٨﴾ [الإسراء]. وإن أراد أنها من جملة ما شاءه وخلقه فالله خالق كل شيء وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ولا يكون في الوجود إلا ما شاء. (٨/ ١٥٩)

٤٩ نهى[1] المؤمنين عن خوف أولياء الشيطان، وأمرهم بخوفه، وخوفه يوجب فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه والاستغفار من الذنوب، وحينئذ يندفع البلاء وينتصر على الأعداء؛ فلهذا قال علي رضي الله عنه: «**لا يخافن عبد إلا ذنبه**». وإن سلط عليه مخلوق فما سلط عليه إلا بذنوبه، فليخف الله وليتب من ذنوبه التي ناله بها ما ناله، كما في الأثر: يقول الله: «أنا الله مالك الملوك، قلوب الملوك ونواصيهم بيدي، من أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشتغلوا بسب الملوك، وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم». (٨/ ١٦٤)

٥٠ **الرجاء مقرون بالتوكل، فإن المتوكل يطلب ما رجاه من حصول المنفعة ودفع المضرة.** (٨/ ١٦٤)

٥١ إن كل خير ونعمة تنال العبد فإنما هي من الله، وكل شر ومصيبة تندفع عنه أو تكشف عنه فإنما يمنعها الله، وإنما يكشفها الله، وإذا جرى ما جرى من أسبابها على يد خلقه فالله سبحانه هو خالق الأسباب كلها، سواء كانت الأسباب حركة حي باختياره وقصده، كما يحدثه تعالى بحركة الملائكة والجن والإنس والبهائم، أو حركة جماد بما جعل الله فيه من الطبع، أو بقاسر يقسره؛ كحركة الرياح والمياه

(١) تبارك وتعالى.

ونحو ذلك، فالله خالق ذلك كله، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالرجاء يجب أن يكون كله للرب والتوكل عليه والدعاء له، فإنه إن شاء ذلك ويسره؛ كان وتيسر، ولو لم يشأ الناس. وإن لم يشأه ولم ييسره؛ لم يكن وإن شاءه الناس. (٨/ ١٦٦)

٥٢ آدم عليه السلام كان قد تاب من الذنب/ **والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولا يجوز لوم التائب باتفاق الناس**. وأيضًا فإن آدم احتج بالقدر **وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين وسائر أهل الملل وسائر العقلاء**؛ فإن هذا لو كان مقبولًا لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس، وأخذ الأموال، وسائر أنواع الفساد في الأرض، ويحتج بالقدر. ونفس المحتج بالقدر إذا اعتدي عليه واحتج المعتدي بالقدر لم يقبل منه بل يتناقض، **وتناقض القول يدل على فساده**؛ فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بداية العقول. (٨/ ١٧٨ ـ ١٧٩)

٥٣ المعدوم في حال عدمه هل هو شيء أم لا؟ فإنه قد ذهب طوائف من متكلمة المعتزلة والشيعة إلى أنه شيء في الخارج وذات وعين. وزعموا أن الماهيات غير مجعولة ولا مخلوقة، وأن وجودها زائد على حقيقتها، وكذلك ذهب إلى هذا طوائف من المتفلسفة والاتحادية وغيرهم من الملاحدة./ والذي عليه جماهير الناس وهو قول متكلمة أهل الإثبات والمنتسبين إلى السُّنَّة والجماعة: أنه في الخارج عن الذهن قبل وجوده ليس بشيء أصلًا ولا ذات ولا عين، وأنه ليس في الخارج شيئان: **أحدهما**: حقيقته. **والآخر**: وجوده الزائد على حقيقته. فإن الله أبدع الذوات التي هي الماهيات، فكل ما سواه سبحانه فهو مخلوق ومجعول ومبدع ومبدوء له سبحانه وتعالى لكن في هؤلاء من يقول: المعدوم ليس بشيء أصلًا، وإنما سمي شيئًا باعتبار ثبوته في العلم فكان مجازًا. (٨/ ١٨٢ ـ ١٨٣)

٥٤ إن المخلوق قبل أن يخلق كان معلومًا مخبرًا عنه مكتوبًا، فهو شيء باعتبار وجوده العلمي الكلامي الكتابي، وإن كانت حقيقته التي هي وجوده العيني ليس ثابتًا في الخارج؛ بل هو عدم محض ونفي صرف. (٨/ ١٨٤)

٥٥ الإرادة لا تستلزم وقوع المراد إلا أن يتعلق به النوع الأول من الإرادة[١]،

---

(١) أي: الإرادة الشرعية.

ولهذا كانت الأقسام أربعة:/**أحدها**: ما تعلقت به الإرادتان وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة، فإن الله أراده إرادة دين وشرع، فأمر به وأحبه ورضيه وأراده إرادة كون فوقع، ولولا ذلك لما كان. **والثاني**: ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار، فتلك كلها إرادة دين وهو يحبها ويرضاها لو وقعت ولو لم تقع. **والثالث**: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط، وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها؛ كالمباحات والمعاصي فإنه لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها؛ إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر، ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لها لما كانت ولما وجدت، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. **والرابع**: ما لم تتعلق به هذه الإرادة ولا هذه؛ فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي. (٨/ ١٨٨ ـ ١٨٩)

٥٦ **ليس في كتاب الله ولا في سُنَّة رسول الله آية ولا حديث يأمر العباد أن يرضوا بكل مقضي مقدر من أفعال العباد حسنها وسيِّئها**. فهذا **أصل يجب أن يعتنى به**؛ ولكن على الناس أن يرضوا بما أمر الله به، فليس لأحد أن يسخط ما أمر الله به. (٨/ ١٩٠)

٥٧ **الصبر على المصائب واجب، وأما الرضا بها فهو مشروع**؛ لكن هل هو واجب أو مستحب؟ على قولين لأصحاب أحمد وغيرهم: أصحهما أنه مستحب ليس بواجب. (٨/ ١٩١)

٥٨ الدعاء في اقتضائه الإجابة كسائر الأعمال الصالحة في اقتضائها الإثابة، وكسائر الأسباب في اقتضائها المسببات، ومن قال: إن الدعاء علامة ودلالة محضة على حصول المطلوب المسؤول، ليس بسبب، أو هو عبادة محضة لا أثر له في حصول المطلوب وجودًا ولا عدمًا؛ بل ما يحصل بالدعاء يحصل/بدونه؛ فهما قولان ضعيفان فإن الله علق الإجابة به تعليق المسبب بالسبب. (٨/ ١٩٢ ـ ١٩٣)

٥٩ المعارف التي تحصل في النفس بالأسباب الاضطرارية أثبت وأرسخ من المعارف التي ينتجها مجرد النظر القياسي، الذي ينزاح عن النفوس في مثل هذه الحال. (٨/ ١٩٤)

٦٠ **الله سبحانه تفضل على بني آدم بأمرين**؛ هما أصل السعادة: **أحدهما**: أن كل مولود يولد على الفطرة، كما في «الصحيحين». ولمسلم عن عياض بن حمار

مرفوعًا: «إني خلقت عبادي حنفاء» الحديث. فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت مُحِبة لله تعبده لا تشرك به شيئًا، ولكن يفسدها من يزين لها من شياطين الإنس والجن. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]. (٨/ ٢٠٥)

٦١ **الثاني**: أن الله تعالى هدى الناس هداية عامة، بما جعل فيهم من العقل، وبما أنزل إليهم من الكتب، وأرسل إليهم من الرسل، قال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ [العلق] إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق]. وقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمٰن]. وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾ [الأعلى]. وقال: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد]. ففي كل واحد ما يقتضي معرفته بالحق ومحبته له، وقد هداه إلى أنواع من العلم يمكنه أن يتوصل بها إلى سعادة الآخرة، وجعل في فطرته محبة لذلك. (٨/ ٢٠٥)

٦٢ **عظّم القرآن أمر الشكر، ولم يعظم أمر الحمد مجردًا**؛ إذ كان نوعًا من الشكر، وشرع الحمد الذي هو الشكر مقولًا أمام كل خطاب مع التوحيد، ففي الفاتحة الشكر مع التوحيد، والخطب الشرعية لا بد فيها من الشكر والتوحيد. والباقيات الصالحات نوعان: فسبحان الله وبحمده: فيها الشكر والتنزيه والتعظيم، ولا إلٰه إلا الله والله أكبر: فيها التوحيد والتكبير، وقد قال تعالى: ﴿فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦٥﴾ [غافر]. وهل الحمد على الأمور الاختيارية، كما قيل في العزم، أم عام؟ فيه نظر. (٨/ ٢١٢)

٦٣ إن العبد لا يطمئن إلى نفسه؛ فإن الشر لا يجيء إلا منها، ولا يشتغل بملام الناس وذمهم، ولكن يرجع إلى الذنوب فيتوب منها، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل الله أن يعينه على طاعته؛ فبذلك يحصل له الخير ويدفع عنه الشر؛ ولهذا كان **أنفع/ الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة**: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة]. فإنه إذا هداه هذا الصراط أعانه على طاعته وترك معصيته فلم يصبه شر لا في الدنيا ولا في الآخرة. والذنوب من لوازم النفس، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة؛ وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الأكل والشرب؛ ويدخل في ذلك من أنواع الحاجات ما لا يمكن إحصاؤه؛ ولهذا أمر به في كل صلاة لفرط الحاجة إليه، وإنما

يعرف بعض قدره من اعتبر أحوال نفسه، ونفوس الإنس والجن المأمورين بهذا الدعاء، ورأى ما فيها من الجهل والظلم الذي يقتضي شقاءها في الدنيا والآخرة، فيعلم أن الله تعالى بفضله ورحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير المانعة من الشر. (٨/ ٢١٥ ـ ٢١٦)

٦٤ قال بعض العارفين: ما من نفس إلا وفيها ما في نفس فرعون، إلا أنه قدر فأظهر، وغيره عجز فأضمر. (٨/ ٢١٧)

٦٥ إن الإنسان إذا اعتبر وتعرف نفسه والناس؛ رأى الواحد يريد نفسه أن تطاع وتعلو بحسب الإمكان، والنفوس مشحونة بحب العلو والرئاسة بحسب إمكانها، فتجده يوالي من يوافقه على هواه، ويعادي من يخالفه في هواه، وإنما معبوده ما يهواه ويريده، قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]. والناس عنده كما هم عند ملوك الكفار من الترك وغيرهم: «يال، ياغي»؛ أي: صديقي وعدوي، فمن وافق هواهم كان وليًّا وإن كان كافرًا، وإن لم يوافقه كان عدوًّا وإن كان من المتقين، وهذه حال فرعون. والواحد من هؤلاء يريد أن يطاع أمره بحسب إمكانه، لكنه لا يتمكن مما تمكن منه فرعون من دعوى الإلٰهية وجحود الصانع، وهؤلاء وإن أقروا بالصانع، فإذا جاءهم من يدعوهم إلى عبادة الله المتضمنة ترك طاعتهم عادوه، كما عادى فرعون موسى عليه السلام وكثير من الناس عنده عقل وإيمان لا يطلب هذا الحد؛ بل تطلب نفسه ما هو عنده، فإذا كان مطاعًا مسلمًا طلب أن يطاع في أغراضه، وإن كان فيها ما هو ذنب ومعصية لله، ويكون من أطاعه أحبّ إليه وأعز عنده ممن أطاع الله وخالف هواه، وهذه شعبة من حال فرعون وسائر المكذبين للرسل. وإن كان عالمًا أو شيخًا أحب من يعظمه دون من يعظم نظيره، وربما أبغض نظيره حسدًا وبغيًا كما فعلت اليهود لما بعث الله تعالى من يدعو إلى مثل ما دعا إليه/ موسى. (٨/ ٢١٨ ـ ٢١٩)

٦٦ من طلب أن يطاع دون الله فهذا حال فرعون؛ ومن طلب أن يطاع مع الله فهذا يريد من الناس أن يتخذوا من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله؛ والله سبحانه أمر أن لا يعبد إلا إياه، ولا يكون الدين إلا له، وتكون الموالاة فيه والمعاداة فيه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يستعان إلا به. فالمتبع للرسل يأمر الناس بما أمرتهم به الرسل؛ ليكون الدين لله لا له،/ فإذا أمر غيره بمثل ذلك أحبه وأعانه وسر به، **وإذا**

أحسن إلى الناس فإنما يحسن إليهم ابتغاء وجه ربه الأعلى، ويعلم أن الله قد منّ عليه بأن جعله محسنًا، فيرى أن عمله لله وبالله، وهذا مذكور في الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]. فلا يطلب ممن أحسن إليه جزاء ولا شكورًا، ولا يمن عليه بذلك، فإنه قد علم أن الله هو المان عليه إذ استعمله في الإحسان، فعليه أن يشكر الله إذ يسره لليسرى، وعلى ذلك أن يشكر الله إذ يسر له ما ينفعه، ومن الناس من يحسن إلى غيره ليمنّ عليه، أو ليجزيه بطاعته له وتعظيمه إياه، أو نفع آخر، وقد يمنّ عليه فيقول: أنا فعلت وفعلت بفلان فلم يشكر ونحو ذلك. فهذا لم يعبد الله ولم يستعنه، فلا عمل لله ولا عمل به، فهو كالمرائي. وقد أبطل الله صدقة المنان وصدقة المرائي، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]. (٨/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)

٦٧ **إن الإخلاص يمنع من تسلط الشيطان**، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٢٤﴾ [يوسف]. (٨/ ٢٢٢)

٦٨ قال أبو إسماعيل الأنصاري: الأشعرية الإناث هم مخانيث المعتزلة. ومن الناس من يقول: المعتزلة مخانيث الفلاسفة. (٨/ ٢٢٧)

٦٩ إن جهمًا اشتهر عنه بدعتان: **إحداهما**: نفي الصفات، **والثانية**: الغلو في القدر والإرجاء. فجعل/ الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة، وهذان مما غلت المعتزلة في خلافه فيهما، وأما الأشعري فوافقه على أصل قوله، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية. وجهم لا يثبت شيئًا من الصفات، لا الإرادة ولا غيرها، فإذا قال: إن الله يحب الطاعات ويبغض المعاصي، فمعناه: الثواب والعقاب، والأشعري يثبت الصفات كالإرادة فاحتاج إلى الكلام فيها: هل هي المحبة أم لا؟ فقال: المعاصي يحبها الله ويرضاها كما يريدها. وذكر أبو المعالي أنه أول من قال ذلك، وأهل السُّنَّة قبله على أن الله لا يحب المعاصي.

(٨/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)

٧٠ من قال: إن آدم ما عصى فهو مكذب للقرآن، ويستتاب فإن تاب وإلا قتل، فإن الله قال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ۝١٢١﴾ [طه]. (٨/ ٢٦٩)

٧١ العلم بأن الشيء سيكون، والخبر عنه بذلك، وكتابة ذلك، لا يوجب

استغناء ذلك عما به يكون من الأسباب التي لا يتم إلا بها؛ كالفاعل وقدرته ومشيئته؛ فإن اعتقاد هذا غاية في الجهل؛ إذ هذا العلم ليس موجبًا بنفسه لوجود المعلوم باتفاق العلماء؛ بل هو مطابق له على ما هو عليه، لا يكسبه صفة ولا يكتسب منه صفة، بمنزلة علمنا بالأمور التي قبلنا. (٨/ ٢٨٠)

٧٢ هذا **العلم ليس مؤثرًا في وجود المعلوم باتفاق العلماء**، وإن كان من علومنا ما يكون له تأثير في وجود المعلوم؛ كعلمنا بما يدعونا إلى الفعل ويعرفنا صفته وقدره؛ فإن الأفعال الاختيارية لا تصدر إلا ممن له شعور وعلم؛ إذ الإرادة مشروطة بوجود العلم، وهذا التفصيل الموجود في علمنا بحيث ينقسم إلى **علم** فعلي له تأثير في المعلوم، **وعلم** انفعالي لا تأثير له في وجود المعلوم؛ هو فصل الخطاب في العلم. (٨/ ٢٨٠)

٧٣ الواجب إطلاق العبارات الحسنة، وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة، وكذلك الواجب نظير ذلك في سائر أبواب أصول الدين: أن يجعل ما يثبت بكلام الله ﷻ ورسوله وإجماع سلف الأمة هي النص المحكم، وتجعل العبارات المحدثة المتقابلة بالنفي والإثبات، المشتملة في كل من الطرفين في حق وباطل؛ من باب المجمل المشتبه المحتاج إلى تفصيل، الممنوع من إطلاق طرفيه. (٨/ ٢٩٤)

٧٤ **تكليف ما لا يطاق وهو على ضربين: أحدهما: تكليف ما لا يطاق لوجود ضده من العجز**، وذلك مثل أن يكلف المقعد القيام، والأعمى الخط ونقط الكتاب، وأمثال ذلك، **فهذا مما لا يجوز تكليفه، وهو مما انعقد الإجماع عليه**؛ وذلك لأن عدم الطاقة فيه ملحقة بالممتنع والمستحيل، وذلك يوجب خروجه عن المقدور، فامتنع تكليف مثله. **والثاني**: تكليف ما لا يطاق لا لوجود ضده من العجز، مثل أن يكلف الكافر الذي سبق في علمه أنه لا يستحب التكليف؛ كفرعون وأبي جهل/ وأمثالهم، فهذا جائز. وذهبت المعتزلة: إلى أن تكليف ما لا يطاق غير جائز. قال[1]: وهذه المسألة كالأصل لهذه. قلت: وهذا الإجماع هو إجماع الفقهاء وأهل العلم. (٨/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)

---

(١) القائل: أبو الحسن بن الزاغوني، والكلام السابق له.

فصل في قوله: فحج آدم موسى

٧٥ قال أبو المظفر السمعاني: وأما الكلام فيما جرى بين آدم وموسى من المحاجة في هذا الشأن، فإنما ساغ لهما الحجاج في ذلك لأنهما نبيّان جليلان خصّا بعلم الحقائق، وأذن لهما في استكشاف السرائر، وليس سبيل الخلق الذين أمروا بالوقوف عند ما حد لهم، والسكوت عما طوي عنهم سبيلها، وليس قوله: «فحج آدم موسى» إبطال حكم الطاعة ولا إسقاط العمل الواجب، ولكن معناه: ترجيح أحد الأمرين، وتقديم رتبة العلة على السبب، فقد تقع الحكمة بترجيح معنى أحد الأمرين، فسبيل قوله: «فحج آدم موسى» هذا السبيل، وقد ظهر هذا في قضية آدم، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. إلى أن قال: فجاء من هذا أن آدم لم يتهيّأ له أن يستديم سكنى الجنة إلا بأن لا يقرب الشجرة؛ لسابق القضاء المكتوب عليه في الخروج منها، وبهذا صال على موسى عند المحاجة. وبهذا المعنى قضي له على موسى. (٨/ ٣٠٦)

٧٦ يقول الشيخ عبد القادر ـ قدّس الله روحه ـ: كثير من الرجال إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا، وأنا انفتحت لي فيه روزنة، فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل من يكون منازعًا لقدر لا موافقًا له. وهو رضي الله عنه كان يعظم الأمر والنهي ويوصي باتباع ذلك، وينهى عن الاحتجاج بالقدر. (٨/ ٣٠٦)

٧٧ كان نبيُّنا ﷺ متبعًا ما أمر به من الصبر على أذى الخلق، ففي «الصحيحين» عن عائشة قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادمًا له ولا دابة ولا شيئًا قط، إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله، فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله». وقال أنس: «خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين فما قال لشيء فعلته: لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله: لم لا فعلته؟» وكان بعض أهله إذا عتبني على شيء يقول: «دعوه دعوه فلو قضي شيء لكان». وفي «السنن» عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه ذكر للنبي/ ﷺ قول بعض من آذاه: فقال: «دعنا منك، فقد أوذي موسى بأكثر من هذا فصبر». فكان يصبر على أذى الناس له من الكفار والمنافقين وأذى بعض المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِۦ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. (٨/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)

٧٨ **رأس هذه الأدعية وأفضلها قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾** [الفاتحة]. **فهذا الدعاء أفضل الأدعية وأوجبها على الخلق،** فإنه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة، وكذلك الدعاء بالتوبة فإنه يتضمن الدعاء بأن يلهم العبد التوبة، وكذلك دعاء «الاستخارة» فإنه طلب تعليم العبد ما لم يعلمه وتيسيره له، وكذلك الدعاء الذي كان النبي ﷺ يدعو به إذا قام من الليل، وهو في «الصحيح»: «اللَّهُمَّ رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السمٰوات والأرض عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه/ من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم». وكذلك الدعاء الذي فيه: «اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا». وكذلك الدعاء باليقين والعافية، كما في حديث أبي بكر، وكذلك قوله: «اللَّهُمَّ أصلح لي قلبي ونيتي». ومثل قول الخليل وإسماعيل: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]. وهذه أدعية كثيرة تتضمن افتقار العبد إلى الله في أن يعطيه الإيمان والعمل الصالح، فهذا افتقار واستعانة بالله قبل حصول المطلوب، فإذا حصل بدعاء أو بغير دعاء؛ شهد إنعام الله فيه، وكان في مقام الشكر والعبودية لله، وأنَّ هذا حصل بفضله وإحسانه لا بحول العبد وقوته. فشهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد، وغيبته عن ذلك من أضر الأمور به. (٨/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)

٧٩ قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مذنبين تابوا: مثل كافر يقتل مسلمًا ثم يسلم ويتوب الله عليه، أو يكون متأولًا لبدعة ثم يتوب من البدعة، أو يكون مجتهدًا أو مقلدًا مخطئًا: فهؤلاء إذا أصاب العبد أذى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص من آدمي./ ومن هذا الباب القتال في الفتنة. قال الزهري: «**وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر**». وكذلك قتال البغاة المتأولين حيث أمر الله بقتالهم، إذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوسًا وأموالًا؛ لم تكن مضمونة عند جماهير العلماء؛ كأبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه، وهذا ظاهر مذهب أحمد. وكذلك المرتدون إذا صار لهم شوكة فقتلوا المسلمين

وأصابوا من دمائهم وأموالهم، كما اتفق الصحابة في قتال أهل الردة: أنهم لا يضمنون بعد إسلامهم ما أتلفوه من النفوس والأموال، فإنهم كانوا متأولين، وإن كان تأويلهم باطلًا. كما أن سُنَّة رسول الله ﷺ المتواترة عنه مضت: بأن الكفار إذا قتلوا بعض المسلمين وأتلفوا أموالهم ثم أسلموا؛ لم يضمنوا ما أصابوه من النفوس والأموال. وأصحاب تلك النفوس والأموال كانوا يجاهدون قد اشترى الله منهم أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة، فعِوَض ما أخذ منهم على الله، لا على أولئك الظالمين الذين قاتلهم المؤمنون. (٨/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)

٨٠ من كان مجاهدًا في سبيل الله باللسان: بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبيان الدين وتبليغ ما في الكتاب والسُّنَّة من الأمر والنهي والخير، وبيان الأقوال المخالفة لذلك، والرد على من خالف الكتاب والسُّنَّة، أو باليد كقتال الكفار، فإذا/ أوذي على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله، لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته؛ بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جوهد عليه؛ فالتوبة تجب ما قبلها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وإن لم يتب بل أصر على مخالفة الكتاب والسُّنَّة فهو مخالف لله ورسوله، والحق في ذنوبه لله ولرسوله، وإن كان أيضًا للمؤمنين حق تبعًا لحق الله، وهذا إذا عوقب؛ عوقب لحق الله ولتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، لا لأجل القصاص فقط. والكفار إذا اعتدوا على المسلمين مثل أن يمثلوا بهم فللمسلمين أن يمثلوا بهم كما مثلوا، والصبر أفضل، وإذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد، والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به، وشرع القنوت والدعاء للمؤمنين والدعاء على الكافرين. وأما الدعاء على معينين كما كان النبي ﷺ يلعن فلانًا وفلانا؛ فهذا قد روي أنه منسوخ بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. (٨/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥)

٨١ حال أبي إسماعيل الأنصاري صاحب «منازل السائرين» و«ذم الكلام» و«الفاروق» و«تكفير الجهمية» وغير ذلك؛ فإنه في باب إثبات الصفات في غاية المقابلة للجهمية والنفاة، وفي باب الأفعال والقدر قوله يوافق الجهم ومن اتبعه من غلاة الجبرية، وهو قول الأشعري وأتباعه، وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة ومن أهل الحديث والصوفية. (٨/ ٣٣٩)

٨٢ أصل عظيم ضل بالخطأ فيه خلق كثير، حتى آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى أن جعلوا أولياء الله المتقين يقاتلون أنبياءه، ويعاونون أعداءه، وأنهم مأمورون بذلك، وهو أمر شيطاني قدري، ولهذا يقول من يقول منهم: إن الكفار لهم خفراء من أولياء الله، كما للمسلمين خفراء من أولياء الله، ويظن كثير منهم أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ في بعض المغازي فقال: «يا أصحابي تخلوني وتذهبون عني». فقالوا: نحن مع الله من كان مع الله كنا معه. ويجوزون قتال الأنبياء وقتلهم، كما قال شيخ مشهور منهم كان بالشام: لو قتلت سبعين نبيًّا ما كنت مخطئًا؛ فإنه ليس في مشهدهم لله محبوب مرضي مراد إلا ما وقع، فما وقع فالله يحبه ويرضاه، وما لم يقع فالله لا يحبه ولا يرضاه،/ والواقع هو تبع القدر لمشيئة الله وقدرته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فهم من غلب كانوا معه؛ لأن من غلب كان القدر معه. والمقدور عندهم هو محبوب الحق، فإذا غلب الكفار كانوا معهم، وإذا غلب المسلمون كانوا معهم، وإذا كان الرسول منصورًا كانوا معه، وإذا غُلب أصحابه كانوا مع الكفار الذين غلبوهم. وهؤلاء الذين يصلون إلى هذا الحد غالبهم لا يعرف وعيد الآخرة؛ فإن من أقر بوعيد الآخرة وأنه للكفار، لم يمكنه أن يكون معاونًا للكفار، مواليًا لهم على ما يوجب وعيد الآخرة. (٨/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)

٨٣ أئمة الصوفية والمشايخ المشهورون من القدماء: مثل الجنيد بن محمد وأتباعه، ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله، فهؤلاء من أعظم الناس لزومًا للأمر والنهي، وتوصية باتباع ذلك، وتحذيرًا من المشي مع القدر، كما مشى أصحابهم أولئك. (٨/ ٣٦٩)

٨٤ قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في استطاعة العبد: هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين: **فقوم** جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط، وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم. **وقوم** جعلوا الاستطاعة قبل الفعل، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد؛ إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه. وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين، ولا تقارن الفعل أبدًا. والقدرية أكثر انحرافًا؛ فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال، فإن عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال سواء، في ذلك القدرة والإرادة والأمر./ **والصواب** الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة: أن الاستطاعة متقدمة

على الفعل ومقارنة له أيضًا، وتقارنه أيضًا استطاعة أخرى لا تصلح لغيره. فالاستطاعة نوعان: **متقدمة** صالحة للضدين، **ومقارنة** لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له.

(٨/ ٣٧١ ـ ٣٧٢)

٨٥ الذي عليه جمهور المسلمين من السلف والخلف: أن الله تعالى يخلق لحكمة ويأمر لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم، ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام؛ من المعتزلة والكرامية وغيرهم. وذهب طائفة من أهل الكلام ونفاة القياس إلى نفي التعليل في خلقه وأمره، وهو قول الأشعري ومن وافقه، وقالوا: ليس في القرآن لام تعليل في فعل الله وأمره، ولا يأمر الله بشيء لحصول مصلحة ولا دفع مفسدة؛ بل ما يحصل من مصالح العباد ومفاسدهم بسبب من الأسباب، فإنما خلق ذلك عندها لا أنه يخلق هذا لهذا، ولا هذا لهذا، واعتقدوا أن التعليل يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير، وأنه يفضي إلى التسلسل. (٨/ ٣٧٧)

٨٦ التسلسل نوعان: **أحدهما**: في الفاعلين: وهو أن **يكون لكل فاعل فاعل، فهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء. والثاني**: التسلسل في الآثار، مثل أن يقال: إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، ويقال: إن كلمات الله لا نهاية لها. فهذا التسلسل يجوزه أئمة أهل/الملل، وأئمة الفلاسفة، ولكن الفلاسفة يدعون قدم الأفلاك، وأن حركات الفلك لا بداية لها ولا نهاية لها. هذا كفر مخالف لدين الرسل، وهو باطل في صريح المعقول. وكذلك القول: بأن الرب لم يكن يمكنه أن يتكلم ولا يفعل بمشيئته ثم صار يمكنه الكلام والفعل بمشيئته، كما يقول ذلك الجهمية والقدرية ومن وافقهم من أهل الكلام؛ قول باطل. وهو الذي أوقع الاضطراب بين ملاحدة المتفلسفة ومبتدعة أهل الكلام. (٨/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)

فصل: في أفعال العبد الاختيارية

٨٧ خذ مثلًا من نفسك: أنت إذا كتبت بالقلم وضربت بالعصا ونجرت بالقدوم، هل يكون القلم شريكك أو يضاف إليه شيء من نفس الفعل وصفاته؟ أم هل يصلح أن تلغي أثره وتقطع خبره، وتجعل وجوده كعدمه؟ أم يقال: به فعل، وبه صنع؟ ولله المثل الأعلى فإن الأسباب بيد العبد ليست من فعله، وهو محتاج إليها لا

يتمكن إلا بها، والله سبحانه خلق الأسباب ومسبباتها، وجعل خلق البعض شرطًا وسببًا في خلق غيره، وهو مع ذلك غني عن الاشتراط والتسبب ونظم بعضها ببعض، لكن لحكمة تتعلق بالأسباب وتعود إليها، والله عزيز حكيم. (٨/ ٣٩١)

٨٨ صدق القائل: **أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء.** (٨/ ٣٩٢)

٨٩ العمل السيئ مثل الكذب ـ مثلًا ـ يعاقب صاحبه في الحال بظلمة في القلب، وقسوة وضيق في صدره، ونفاق واضطراب ونسيان ما تعلمه، وانسداد باب علم كان يطلبه، ونقص في يقينه وعقله، واسوداد وجهه وبغضه في قلوب الخلق، واجترائه على ذنب آخر من جنسه أو غير جنسه، وهلم جرًّا، إلا أن يتداركه الله برحمته. (٨/ ٣٩٦)

٩٠ يكفي العاقل أن يعلم أن الله ﷻ عليم حكيم رحيم، بهرت الألباب حكمته، ووسعت كل شيء رحمته، وأحاط بكل شيء علمه، وأحصاه لوحه وقلمه. وأن لله تعالى في قدره سرًّا مصونًا وعلمًا مخزونًا، احترز به دون جميع خلقه، واستأثر به على جميع بريته، وإنما يصل به أهل العلم وأرباب ولايته إلى جمل من ذلك، وقد لا يؤذن لهم في ذكر ما، وربما كلم الناس في ذلك على قدر عقولهم. وقد سأل موسى وعيسى وعزير ربنا عن شيء من سر القدر، وأنه لو شاء أن يطاع لأطيع، وأنه مع ذلك يعصى، فأخبرهم ﷻ أن هذا سرّه. وفي هذا المقام تاهت عقول كثير من الخلائق. (٨/ ٣٩٩)

٩١ لام التعليل في فعله ﷻ ليست على ما يعقله أكثر الخلق من لام التعليل في أفعالهم، ووراء ما يعلمه هؤلاء ويقولون: مما أنار الله ﷻ به قلوب أوليائه، وقذف في أفئدة أصفيائه، ممن استمسك فيما يظهر من الكلام بسبيل أهل الآثار، واعتصم فيما يبطن عن الأفهام بحبل أهل الأبصار. وفي هذا المقام تعرف أولوا الألباب سر قوله: «سبقت رحمتي غضبي»، وقوله: «الشر ليس إليك»، وقوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا/ خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء]، ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن]. وما شاكل ذلك من أن الشر: إما أن يحذف فاعله، أو يضاف إلى الأسباب، أو يندرج في العموم، وأما إفراده بالذكر مضافًا إلى خالق كل شيء؛ فلا يقتضيه كلام حكيم. (٨/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)

٩٢ سبب الفرق بين الخلق والكسب، فنقول: الخلق يجمع معنيين: **أحدهما**: الإبداع والبرء. **والثاني**: التقدير والتصوير./ فإذا قيل: خلق فلا بد أن يكون أبدع إبداعًا مقدرًا، ولما كان ﷻ أبدع جميع الأشياء من العدم، وجعل لكل شيء قدرًا؛ صح إضافة الخلق إليه بالقول المطلق، والتقدير في المخلوق لازم؛ إذ هو عبارة عن تحديده والإحاطة به، وهذا لازم لجميع الكائنات. (٨/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)

٩٣ أما الكسب فقد ذكرنا أنه إنما ينظر فيه إلى تأثيره في محله، ولو لم يكن له عليه قدرة، حتى يقال: الثوب قد اكتسب من ريح المسك، والمسجد قد اكتسب الحرمة من أفعال العابدين، والجلد قد اكتسب الحرمة لمجاورة المصحف، والثمرة قد اكتسبت لونًا وريحًا وطعمًا. فكل محل تأثر عن شيء مؤثرًا وملائمًا ومنافرًا؛ صح وصفه بالاكتساب بناء على تأثره وتغيره وتحوله. (٨/ ٤٠٤)

فصل: في أفعال العباد هل هي قديمة أم مخلوقة؟

٩٤ الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن مثل قوله: هذه شجرة إن شاء الله، أو هذا إنسان إن شاء الله، أو السماء فوقنا إن شاء الله، أو لا إله إلا الله إن شاء الله، أو محمد رسول الله إن شاء الله، أو الامتناع من أن يقول: محمد رسول الله قطعًا، وأن يقول: هذه شجرة قطعًا؛ فهذه بدعة مخالفة للعقل والدين. (٨/ ٤٢١)

٩٥ **قد اتفق المسلمون على أن من استخف بالمصحف**؛ مثل أن يلقيه في الحش، أو يركضه برجله، إهانة له؛ **إنه كافر مباح الدم**. فالبدع تكون في أولها شبرًا، ثم تكثر في الاتباع، حتى تصير أذرعًا وأميالًا وفراسخ. (٨/ ٤٢٥)

٩٦ لم يجئ في الكتاب والسُّنَّة استثناء في الماضي بل في المستقبل؛ كقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف]. وقوله: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]. وقول النبي ﷺ: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون». (٨/ ٤٢٦)

٩٧ أما مسألة تحسين العقل وتقبيحه، ففيها نزاع مشهور بين أهل السُّنَّة والجماعة من الطوائف الأربعة وغيرهم. فالحنفية وكثير من المالكية والشافعية والحنبلية **يقولون** بتحسين العقل وتقبيحه، وهو قول الكرامية والمعتزلة، وهو قول أكثر الطوائف من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس وغيرهم. وكثير من

الشافعية والمالكية والحنبلية **ينفون ذلك**، وهو قول الأشعرية، لكن أهل السُّنَّة متفقون على إثبات القدر، وأن الله على كل شيء قدير، خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. (٤٢٨/٨)

٩٨ قد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع، **أحدها**: أن يكون الفعل مشتملًا على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل/على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح. وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبًا في الآخرة، إذا لم يرد شرع بذلك. وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث إليهم رسولًا، وهذا خلاف النص، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]. وقال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ۝٥٩﴾ [القصص]. وقال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝٩ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١١﴾ [الملك]. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين». والنصوص الدالة على أن الله لا يعذب إلا بعد الرسالة كثيرة ترد على من قال من أهل التحسين والتقبيح: إن الخلق يعذبون في الأرض بدون رسول أرسل إليهم. **النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنًا، وإذا نهى/عن شيء صار قبيحًا**، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع. **النوع الثالث**: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه، ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣﴾ [الصافات]. حصل المقصود ففداه بالذبح، وكذلك حديث أبرص وأقرع وأعمى، لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة، فلما أجاب الأعمى قال الملك: «أمسك عليك مالك فإنما ابتليتم، فرضي عنك وسخط على صاحبيك». فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور

به. وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع، والأشعرية ادعوا: أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع، وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب. (٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦)

٩٩ إذا أراد العبد الطاعة التي أوجبها الله عليه إرادة جازمة؛ كان قادرًا عليها، وكذلك إذا أراد ترك المعصية التي حرمت عليه إرادة جازمة؛ كان قادرًا على ذلك. **وهذا مما اتفق عليه المسلمون وسائر أهل الملل** حتى أئمة الجبرية؛ بل هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وإنما ينازع في ذلك بعض غلاة الجبرية الذين يقولون: إن الأمر الممتنع لذاته واقع في الشريعة، ويحتجون بأمره أبا لهب: بأنه يؤمن بما يستلزم عدم إيمانه. وهذا القول خلاف ما أجمع عليه أئمة الإسلام: كالأئمة الأربعة وغيرهم، وأئمة الحديث والتصوف وغيرهم، وخلاف ما أجمع عليه أئمة الكلام من أهل النفي والإثبات. (٨/ ٤٣٧)

١٠٠ مما ينبغي أن يعرف: أن الاستطاعة الشرعية المشروطة في الأمر والنهي لم يكتف الشارع فيها بمجرد المكنة، ولو مع الضرر؛ بل متى كان العبد قادرا على الفعل مع ضرر يلحقه؛ جعل كالعاجز في مواضع كثيرة من الشريعة: كالتطهر بالماء، والصيام في المرض، والقيام في الصلاة، وغير ذلك؛ تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. ولقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. ولقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]. وفي «الصحيح» عن أنس: عن النبي ﷺ أن الأعرابي لما بال في المسجد قال: «لا تزرموه»؛ أي: لا تقطعوا عليه بوله. «فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين». وكذلك في «الصحيح»: أن النبي ﷺ قال: لمعاذ وأبي موسى حين بعثهما إلى اليمن: «يسِّرا ولا/ تعسِّرا، وبشِّرا ولا تنفِّرا، وتطاوعا ولا تختلفا». وهذا وأمثاله في الشريعة أكثر من أن يحصر. (٨/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠)

فصل: في جواب أبيات في الجبر

١٠١ البدع إنما يظهر منها أولًا فأولًا الأخف فالأخف، كما حدث في آخر عصر الخلفاء الراشدين بدعة الخوارج والشيعة، ثم في آخر عصر الصحابة بدعة

المرجئة والقدرية، ثم في آخر عصر التابعين بدعة الجهمية معطلة الصفات. وأما هؤلاء المباحية المسقطون للأمر والنهي محتجين على ذلك بالقدر؛ فهم شر من جميع هذه الطوائف، وإنما حدثوا بعد هؤلاء كلهم. (٨/ ٤٥٨)

١٠٢ ليس في الكتاب والسُّنَّة لفظ «جبر»، وإنما في السُّنَّة لفظ «جبل». (٨/ ٤٦١)

١٠٣ قال الفقهاء: **إذا أكره على قتل المعصوم لم يحل له قتله.** وإن قتل فقد اختلفوا في القود. **فقال** أكثرهم كمالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه: يجب القود على المكرِه والمكرَه؛ لأنهما جميعًا يشتركان في القتل. **وقال** أبو حنيفة: يجب على المكرِه الظالم؛ لأن المكرَه قد صار كالآلة. **وقال** زفر: بل على المكرَه المباشر؛ لأنه مباشر وذاك متسبب. وقال: لو كان كالآلة لما كان آثمًا. وقد **اتفقوا على أنه آثم. وقال** أبو يوسف: لا تجب على واحد منهما. **وأما** إن أكره على الشرب للخمر ونحوه من الأفعال، فأكثرهم يجوز ذلك له، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [النور]. **وأما** إن أكره الرجل على الزنا؛ ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره، **أحدهما**: لا يكون مكرهًا عليه؛ كقول أبي حنيفة وهو منصوص أحمد./ **والثاني**: قد يكون مكرهًا عليه؛ كقول الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد. **وإذا** أكره على كلمة الكفر جاز له التكلم بها مع طمأنينة قلبه بالإيمان. **وإذا** أكره على العقود؛ كالبيع والنكاح والطلاق والظهار والإيلاء والعتق ونحو ذلك؛ **فمذهب الجمهور**: كمالك والشافعي وأحمد: **أن كل قول أكره عليه بغير حق فهو باطل،** فلا يقع به طلاق ولا عتاق، ولا يلزمه نذر ولا يمين ولا غير ذلك، **وأما** أبو حنيفة فيفرق بين ما يقبل الفسخ عنده ويثبت فيه الخيار كالبيع ونحوه؛ فلا يلزم مع الإكراه، وما ليس كذلك كالنكاح والطلاق والعتاق؛ فيلزم مع الإكراه. **وأما المكره بحق كالحربي على الإسلام، فهذا يلزمه ما أكره عليه باتفاق العلماء.** (٨/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤)

١٠٤ الذي يجب على العبد أن يعلم: أن **علم الله وقدرته وحكمته ورحمته في غاية الكمال الذي لا يتصور زيادة عليها؛ بل كلما أمكن من الكمال الذي لا نقص فيه فهو واجب للرب تعالى،** وقد يعلم بعض العباد بعض حكمته وقد يخفى عليهم منها ما يخفى. والناس يتفاضلون في العلم بحكمته ورحمته وعدله، **وكلما ازداد**

العبد علمًا بحقائق الأمور ازداد علمًا بحكمة الله وعدله ورحمته وقدرته، وعلم أن الله منعم عليه بالحسنات؛ عمَلها وثوابها، وأن ما يصيبه من عقوبات ذنوبه فبعدل الله تعالى، وأن نفس صدور الذنوب منه ـ وإن كان من جملة مقدورات الرب ـ فهو لنقص نفسه وعجزها وجهلها الذي هو من لوازمها، وأن ما في نفسه من الحسنات فهو من فعل الله وإحسانه وجوده، وأن الرب مع أنه قد خلق النفس وسواها وألهمها فجورها وتقواها، فإلهام الفجور والتقوى وقع/بحكمة بالغة، لو اجتمع الأولون والآخرون من عقلاء الآدميين على أن يروا حكمة أبلغ منها لم يروا حكمة أبلغ منها. لكن **تفصيل حكمة الرب مما يعجز كثير من الناس عن معرفتها، ومنها ما يعجز عن معرفته جميع الخلق حتى الملائكة**، ولهذا قالت الملائكة لما قال الله تعالى لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ قال: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة]. فتكفيهم المعرفة المجملة والإيمان العام.
(٨/ ٥١٣ ـ ٥١٤)

١٠٥ المقتول كغيره من الموتى لا يموت أحد قبل أجله، ولا يتأخر أحد عن أجله؛ بل سائر الحيوان والأشجار لها آجال لا تتقدم ولا تتأخر، فإن أجل الشيء هو نهاية عمره، وعمره مدة بقائه، فالعمر مدة البقاء، والأجل نهاية العمر بالانقضاء. (٨/ ٥١٦)

١٠٦ الأجل أجلان: **أجل** مطلق يعلمه الله، **وأجل** مقيد. وبهذا يتبين معنى قوله ﷺ: «من سرَّه أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فَلْيَصِل رَحِمه»، فإن الله أمر الملك أن يكتب له أجلًا، وقال: «إن وصل رحمه زدته كذا وكذا»، والملك لا يعلم أيزداد أم لا؛ لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر، فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر. (٨/ ٥١٧)

١٠٧ الغلاء بارتفاع الأسعار والرخص بانخفاضها، هما من جملة الحوادث التي لا خالق لها إلا الله وحده، ولا يكون شيء منها إلا بمشيئته وقدرته؛ لكن هو سبحانه قد جعل بعض أفعال العباد سببًا في بعض الحوادث، كما جعل قتل القاتل سببًا في موت المقتول، وجعل ارتفاع الأسعار قد يكون بسبب ظلم العباد، وانخفاضها قد يكون بسبب إحسان بعض الناس. (٨/ ٥٢٠)

١٠٨ الغلاء والرخص لا تنحصر أسبابه في ظلم بعضٍ؛ بل قد يكون سببه قلة ما يخلق أو يجلب من ذلك المال المطلوب، فإذا كثرت الرغبات في الشيء وقلَّ

المرغوب فيه ارتفع سعره. فإذا كثر وقلَّت الرغبات فيه انخفض سعره. والقلة والكثرة قد لا تكون بسبب من العباد، وقد تكون بسبب لا ظلم فيه، وقد تكون بسبب فيه ظلم، والله تعالى يجعل الرغبات في القلوب، فهو سبحانه كما جاء في الأثر: «قد تغلوا الأسعار والأهواء غرار، وقد ترخص الأسعار والأهواء فقار». (٨/ ٥٢٣)

١٠٩ قال: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق]. والتقوى تجمع فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه. ويروى عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أبا ذر لو عمل الناس كلهم بهذه الآية لوسعتهم». ولهذا قال بعض السلف: **«ما احتاج تقي قط»**. يقول: إن الله ضمن للمتقين أن يجعل لهم مخرجًا مما يضيق على الناس، وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيدفع عنهم ما يضرهم، ويجلب لهم ما يحتاجون إليه، فإذا لم يحصل ذلك دلَّ على أن في التقوى خللًا فليستغفر الله وليتب إليه. (٨/ ٥٢٦)

١١٠ عامة الأنبياء كانوا يفعلون أسبابًا يحصل بها الرزق، كما قال نبيُّنا ﷺ في الحديث الذي رواه أحمد في المسند، عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم». وقد ثبت في «الصحيح» قوله ﷺ: «إن أفضل ما أكل الرجل من كسبه». وكان داود يأكل من كسبه، وكان يصنع الدروع، وكان زكريا نجّارًا، وكان الخليل له ماشية كثيرة، حتى إنه كان يقدم للضيف الذين لا يعرفهم عجلًا سمينًا، وهذا إنما يكون مع اليسار. وخيار الأولياء المتوكلين المهاجرون والأنصار، وأبو بكر الصديق أفضل الأولياء المتوكلين بعد الأنبياء. وكان عامتهم يرزقهم الله بأسباب يفعلونها، كان الصديق تاجرًا، وكان يأخذ ما يحصل له من المغنم، ولما ولي/ الخلافة جعل له من بيت المال كل يوم درهمين، وقد أخرج ماله كله وقال له النبي ﷺ: «ما تركت لأهلك؟» قال: تركت لهم الله ورسوله. ومع هذا فما كان يأخذ من أحد شيئًا لا صدقة ولا فتوحًا ولا نذرًا؛ بل إنما كان يعيش من كسبه. بخلاف من يدعي التوكل ويخرج ماله كله، ظانًّا أنه يقتدي بالصديق، وهو يأخذ من الناس إما بمسألة وإما بغير مسألة، فإن هذه ليست حال أبي بكر الصديق؛ بل في «المسند»: «أن الصديق كان إذا وقع من يده سوط ينزل فيأخذه، ولا يقول لأحد ناولني إياه، ويقول: إن

خليلي أمرني ألا أسأل الناس شيئًا». فأين هذا ممن جعل الكدية وسؤال الناس طريقًا إلى الله، حتى إنهم يأمرون المريد بالمسألة للخلق. وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بتحريم مسألة الناس إلا عند الضرورة، وقال: «لا تحل المسألة إلا لذي غرم مفظع، أو دم موجع، أو فقر مدقع» وقال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ۝٨﴾ [الشرح]. فأمره أن تكون رغبته إلى الله وحده. (٨/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨)

١١١ يروى عن الخليل أنه لما ألقي في النار قال له جبرائيل: «هل لك من حاجة؟ فقال: أما إليك؛ فلا. قال: سل. قال: حسبي من سؤالي علمه بحالي». وأول هذا الحديث معروف، وهو قوله: أما إليك فلا. وقد ثبت في «صحيح البخاري» عن ابن عباس ﵄ في قوله: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ۝١٧٣﴾ [آل عمران]. «أنه قالها إبراهيم حين ألقي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قال له الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم». وأما قوله: «حسبي من سؤالي علمه بحالي» فكلام باطل خلاف ما ذكره الله عن إبراهيم الخليل وغيره من الأنبياء؛ من دعائهم لله ومسألتهم إياه، وهو خلاف ما أمر الله به عباده من سؤالهم له صلاح الدنيا والآخرة. (٨/ ٥٣٩)

١١٢ الرزق نوعان: **أحدهما**: ما علمه الله أنه يرزقه، فهذا لا يتغير، **والثاني**: ما كتبه وأعلم به الملائكة، فهذا يزيد وينقص بحسب الأسباب، فإن العبد يأمر الله الملائكة أن تكتب له رزقًا، وإن وصل رحمه زاده الله على ذلك، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من سره أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه». وكذلك عمر داود زاد ستين سنة، فجعله الله مائة بعد أن كان أربعين. ومن هذا الباب قول عمر: «اللَّهُمَّ إن كنت كتبتني شقيًّا فامحني واكتبني سعيدًا، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت». ومن هذا الباب قوله تعالى عن نوح: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [نوح]. وشواهده كثيرة. والأسباب التي يحصل بها الرزق هي من جملة ما قدره الله وكتبه، فإن كان قد تقدم بأنه يرزق العبد بسعيه واكتسابه ألهمه السعي والاكتساب، / وذلك الذي قدره له بالاكتساب لا يحصل بدون الاكتساب، وما قدره له بغير اكتساب؛ كموت موروثه يأتيه به بغير اكتساب. والسعي سعيان: **سعي** فيما نصب للرزق، كالصناعة والزراعة والتجارة. **وسعي** بالدعاء والتوكل والإحسان إلى الخلق ونحو

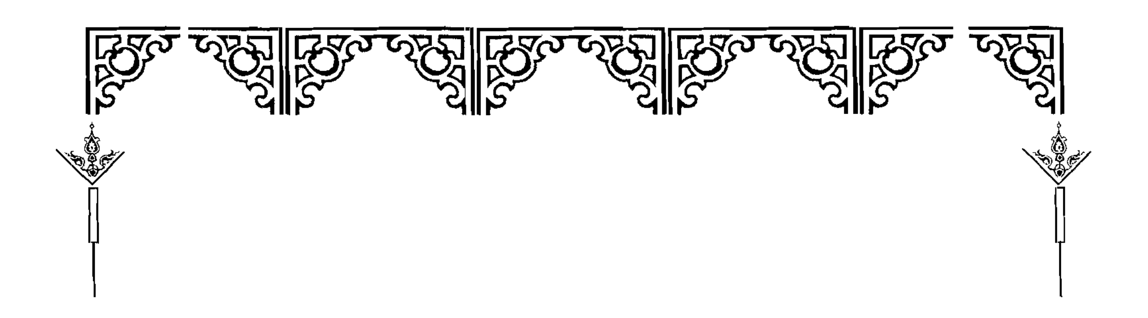
ذلك، فإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه. (٨/ ٥٤٠ ـ ٥٤١)

١١٣ الرزق يراد به شيئان: **أحدهما**: ما ينتفع به العبد. **والثاني**: ما يملكه العبد. **فهذا الثاني** هو المذكور في قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة]. وقوله: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [المنافقون: ١٠]. وهذا هو الحلال الذي ملكه الله إياه. **وأما الأول**: فهو المذكور في قوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]. وقوله ﷺ: «إن نفسًا لن تموت حتى تستكمل رزقها»، ونحو ذلك. والعبد قد يأكل الحلال والحرام فهو رزق بهذا الاعتبار، لا بالاعتبار الثاني، وما اكتسبه ولم ينتفع به هو رزق بالاعتبار الثاني دون الأول، فإن هذا في الحقيقة مال وارثه لا ماله.

(٨/ ٥٤١)

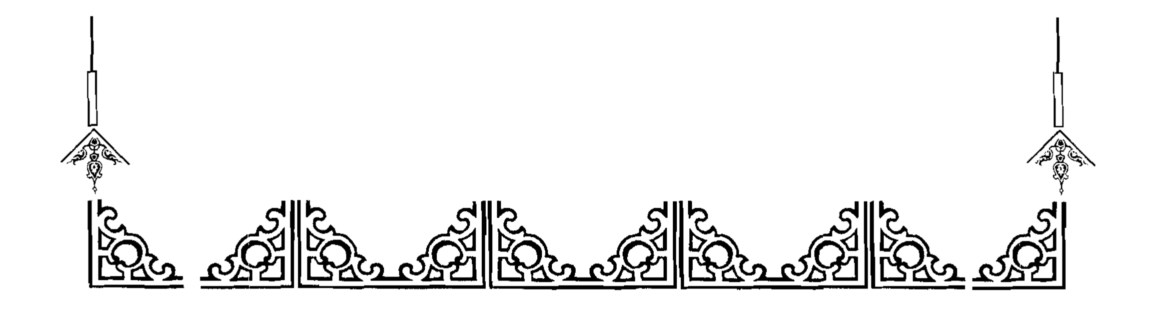






التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء التاسع)



المنطق

١ أما المنطق: فمن قال: إنه فرض كفاية، وأن من ليس له به خبرة فليس له ثقة بشيء من علومه؛ فهذا القول في غاية الفساد من وجوه/ كثيرة التعداد، مشتمل على أمور فاسدة ودعاوى باطلة كثيرة، لا يتسع هذا الموضع لاستقصائها؛ بل الواقع قديمًا وحديثًا: أنك لا تجد من يلزم نفسه أن ينظر في علومه به ويناظر به، إلا وهو فاسد النظر والمناظرة، كثير العجز عن تحقيق علمه وبيانه. فأحسن ما يحمل عليه كلام المتكلم في هذا: أن يكون قد كان هو وأمثاله في غاية الجهالة والضلالة، وقد فقدوا أسباب الهدى كلها فلم يجدوا ما يردهم عن تلك الجهالات إلا بعض ما في المنطق من الأمور التي هي صحيحة، فإنه بسبب بعض ذلك رجع كثير من هؤلاء عن بعض باطلهم، وإن لم يحصل لهم حق ينفعهم، وإن وقعوا في باطل آخر. ومع هذا فلا يصح نسبة وجوبه إلى شريعة الإسلام بوجه من الوجوه؛ إذ من هذه حاله فإنما أتى من نفسه بترك ما أمر الله به من الحق حتى احتاج إلى الباطل. ومن المعلوم: أن القول بوجوبه قول غلاته وجهال أصحابه. ونفس الحذاق منهم لا يلتزمون قوانينه في كل علومهم بل يعرضون عنها؛ إما لطولها، وإما لعدم فائدتها، وإما لفسادها، وإما لعدم تميزها وما فيها من الإجمال والاشتباه، فإن فيه مواضع كثيرة هي لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل،/ ولهذا ما زال علماء المسلمين وأئمة الدين يذمونه ويذمون أهله، وينهون عنه وعن أهله. (٩/ ٥ ـ ٧)

٢ من الحكايات المشهورة التي بلغتنا: أن الشيخ أبا عمرو بن الصلاح أمر بانتزاع مدرسة معروفة من أبي الحسن الآمدي، وقال: أخذها منه أفضل من أخذ عكا. مع أن الآمدي لم يكن أحد في وقته أكثر تبحُّرًا في العلوم الكلامية والفلسفية منه، وكان من أحسنهم إسلامًا وأمثلهم اعتقادًا. (٩/ ٧)

٣ التحقيق: أن **قياس التمثيل أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس الشمول،** وإن كان علم قياس الشمول أكثر فذاك أكبر، فقياس التمثيل في القياس العقلي

كالبصر في العلم الحسي، وقياس الشمول كالسمع في العلم الحسي. ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل والسمع أوسع وأشمل، فقياس التمثيل: بمنزلة البصر كما قيل: من قاس ما لم يره بما رأى[1]... وقياس الشمول يشابه السمع من جهة العموم. (٩/ ١٩)

٤ قياس التعليل: هو في الحقيقة من نوع قياس الشمول، لكنه امتاز عنه بأن الحد الأوسط ـ الذي هو الدليل فيه ـ هو علة الحكم، ويسمى قياس العلة وبرهان العلة، وذلك يسمى قياس الدلالة وبرهان الدلالة، وإن لم نعلم التماثل والعلة بل ظنناها ظنًّا؛ كان الحكم كذلك. وهكذا الأمر في قياس الشمول: إن كانت المقدمتان معلومتين كانت النتيجة معلومة، وإلا فالنتيجة تتبع أضعف المقدمات. (٩/ ٢٠)

٥ **لا تجد أحدًا من أهل الأرض حقق علمًا من العلوم وصار إمامًا فيه مستعينًا بصناعة المنطق؛** لا من العلوم الدينية ولا غيرها، فالأطباء والحساب والكتاب ونحوهم يحققون ما يحققون من علومهم وصناعاتهم بغير صناعة المنطق. وقد صنف في الإسلام علوم النحو واللغة والعروض والفقه وأصوله والكلام وغير ذلك، وليس في أئمة هذه الفنون من كان يلتفت إلى المنطق؛ بل عامتهم كانوا قبل أن يعرب هذا المنطق اليوناني. (٩/ ٢٣)

٦ **الذي وجدناه بالاستقراء أن من المعلوم: أن من الخائضين في العلوم من أهل هذه/ الصناعة أكثر الناس شكًّا واضطرابًا، وأقلهم علمًا وتحقيقًا، وأبعدهم عن تحقيق علم موزون، وإن كان فيهم من قد يحقق شيئًا من العلم.** (٩/ ٢٣ ـ ٢٤)

٧ إدخال صناعة المنطق في العلوم الصحيحة يطول العبارة، ويبعد الإشارة، ويجعل القريب من العلم بعيدًا، واليسير منه عسيرًا. ولهذا تجد من أدخله في الخلاف والكلام وأصول الفقه وغير ذلك، لم يفد إلا كثرة الكلام والتشقيق، مع قلة العلم والتحقيق. فعلم أنه من أعظم حشو الكلام، وأبعد الأشياء عن طريقة ذوي الأحلام. (٩/ ٢٤)

٨ لا ينكر أن في المنطق ما قد يستفيد ببعضه من كان في كفر وضلال وتقليد ممن نشأ بينهم من الجهال؛ كعوام النصارى واليهود والرافضة ونحوهم، فأورثهم

(١) كذا في الأصل. (ق).

المنطق ترك ما عليه أولئك من تلك العقائد. ولكن يصير غالب هؤلاء مداهنين لعوامهم، مضلين لهم عن سبيل الله، أو يصيرون منافقين زنادقة لا يقرون بحق ولا بباطل؛ بل يتركون الحق كما تركوا الباطل. (٩/ ٢٤)

٩ أذكياء طوائف الضلال: **إما** مضللون مداهنون، **وإما** زنادقة منافقون، لا يكاد يخلو أحد منهم عن هذين. (٩/ ٢٤)

١٠ القوم وإن كان لهم ذكاء وفطنة، وفيهم زهد وأخلاق؛ فهذا القدر لا يوجب السعادة والنجاة من العذاب إلا بالأصول المتقدمة: من الإيمان بالله وتوحيده وإخلاص عبادته، والإيمان برسله واليوم الآخر والعمل الصالح. (٩/ ٣٧)

١١ لا ريب أن كلامهم كله منحصر في الحدود التي تفيد التصورات، سواء كانت الحدود حقيقية، أو رسمية، أو لفظية، وفي الأقيسة التي تفيد التصديقات، سواء كانت أقيسة عموم وشمول، أو شبه وتمثيل، أو استقراء وتتبع. وكلامهم غالبه لا يخلو من تكلف: إما في العلم وإما في القول. (٩/ ٤٢)

١٢ **سيبويه الذي ليس في العالم مثل كتابه، وفيه حكمة لسان العرب،** لم يتكلف فيه حد الاسم والفاعل ونحو ذلك، كما فعل غيره. ولما تكلف النحاة حد الاسم ذكروا حدودًا كثيرة، كلها مطعون فيها عندهم. (٩/ ٤٦)

١٣ الحدود التي يتكلفها بعض الفقهاء للطهارة والنجاسة، وغير ذلك من معاني الأسماء المتداولة بينهم، وكذلك الحدود التي يتكلفها الناظرون في أصول الفقه، لمثل الخبر والقياس والعلم وغير ذلك، لم يدخل فيها إلا من ليس بإمام في الفن، وإلى الساعة لم يسلم لهم حد. (٩/ ٤٦)

١٤ العرب من أصناف الناس والمسلمون من أهل الأديان: أعظم الناس/ إدراكًا للفروق وتمييزًا للمشتركات، وذلك يوجد في عقولهم ولغاتهم وعلومهم وأحكامهم. ولهذا لما ناظر متكلمو الإسلام العرب هؤلاء المتكلمة الصابئة عجم الروم، وذكروا فضل منطقهم وكلامهم على منطق أولئك وكلامهم؛ ظهر رجحان كلام الإسلاميين. (٩/ ٦٢ ـ ٦٣)

١٥ عامة الحدود المنطقية هي من هذا الباب: حشو لكلام كثير يبينون به الأشياء، وهي قبل بيانهم أبين منها بعد بيانهم. فهي مع كثرة ما فيها من تضييع الزمان وإتعاب الفكر واللسان؛ لا توجب إلا العمى والضلال، وتفتح باب/ المراء

والجدال؛ إذ كل منهم يورد على حد الآخر من الأسئلة ما يفسد به، ويزعم سلامة حده منه، وعند التحقيق: تجدهم متكافئين أو متقاربين ليس لأحدهم على الآخر رجحان مبين، فإما أن يقبل الجميع، أو يرد الجميع، أو يقبل من وجه ويرد من وجه. (٩/ ٦٥ - ٦٦)

١٦ **أقيسة التمثيل تفيد اليقين بلا ريب أعظم من أقيسة الشمول**، ولا يحتاج مع العلم بالتماثل إلى أن يضرب لهما قياس شمول؛ بل يكون من زيادة الفضول. (٩/ ٧٦)

١٧ بالاستقراء: أن من حسن الظن بالمنطق وأهله، إن لم يكن له مادة من دين وعقل يستفيد بها الحق الذي ينتفع به، وإلا فسد عقله ودينه. (٩/ ٨١)

مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان

١٨ كنت دائمًا أعلم: أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد، ولكن كنت أحسب أن قضاياه صادقة لما رأينا من صدق كثير منها، ثم تبيِّن لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه. (٩/ ٨٢)

١٩ المحققون من النظار على أن: الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره؛ كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته. وإنما يدعي هذا أهل المنطق اليونانيون أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم ـ تقليدًا لهم ـ من الإسلاميين وغيرهم. فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين وغيرهم فعلى خلاف هذا. وإنما أدخل هذا من تكلم في أصول الدين والفقه بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة، وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني. (٩/ ٨٨)

٢٠ لما كانت هذه الحدود ونحوها لا تفيد الإنسان علمًا لم يكن عنده، وإن ما تفيده كثرة كلام سموهم: «أهل الكلام». (٩/ ٩٠)

٢١ **ذكر المناطقة أن القضايا المعلومة بالتواتر والتجربة والحواس يختص بها من علمها، ولا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها فإنها مشتركة يحتج بها على المنازع. وهذا تفريق فاسد، وهو أصل من أصول الإلحاد والكفر**. فإن المنقول عن الأنبياء بالتواتر من المعجزات وغيرها، يقول أحد هؤلاء ـ بناء على هذا الفرق ـ: هذا لم يتواتر عندي فلا تقوم به الحجة عليَّ. وليس ذلك بشرط، ومن هذا الباب

إنكار كثير من أهل البدع والكلام والفلسفة لما يعلمه أهل الحديث من الآثار النبوية؛ فإن هؤلاء يقولون: إنها غير معلومة لنا، كما يقول من يقول من الكفار: إن معجزات الأنبياء غير معلومة له؛ وهذا لكونهم لم يعلموا السبب الموجب للعلم بذلك، والحجة قائمة عليهم تواتر عندهم أم لا. (٩/ ١٠٤)

٢٢ ذهب الفلاسفة أهل المنطق إلى جهالات قولهم: إن الملائكة هي العقول العشرة، وإنها قديمة أزلية، وإن العقل رب ما سواه. وهذا شيء لم يقل مثله أحد من اليهود والنصارى ومشركي العرب، ولم يقل أحد إن ملكًا من الملائكة ربّ العالم كله. ويقولون: إن العقل الفعال مبدع كل ما تحت فلك القمر. وهذا أيضًا كفر لم يصل إليه أحد من كفار أهل الكتاب ومشركي العرب. ويقولون: إن الرب لا يفعل بمشيئته وقدرته، وليس عالمًا بالجزئيات، ولا يقدر أن يغير العالم؛ بل العالم فيض فاض عنه بغير مشيئته وقدرته وعلمه. (٩/ ١٠٤)

٢٣ كثير من الفقهاء يستعملون في الفقه القياس الشمولي كما يستعمل في العقليات القياس التمثيلي، وحقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر. (٩/ ١١٧)

٢٤ قد تنازع الناس في مسمى القياس، **فقالت** طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل مجاز في قياس الشمول؛ كأبي حامد الغزالي وأبي حامد المقدسي. **وقالت** طائفة: بل هو بالعكس حقيقة في الشمول مجاز في التمثيل؛ كابن حزم وغيره. **وقال** جمهور العلماء: بل هو حقيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعًا. وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه، وأنواع العلوم العقلية، وهو الصواب؛ فإن حقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر وإنما تختلف صورة الاستدلال. (٩/ ١١٨ ـ ١١٩)

٢٥ القياس في اللغة: تقدير الشيء بغيره، وهذا يتناول تقدير الشيء المعين بنظيره المعين، وتقديره بالأمر الكلي المتناول له ولأمثاله؛ فإن الكلي هو مثال في الذهن لجزئياته؛ ولهذا كان مطابقًا موافقًا له. وقياس الشمول: هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين، فهو انتقال من خاص إلى عام ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص، من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول، فيحكم عليه بذلك الكلي. ولهذا كان

الدليل أخص من مدلوله الذي هو الحكم؛ فإنه يلزم من وجود الدليل وجود الحكم، واللازم لا يكون أخص من ملزومه بل أعم منه أو مساويه، وهو المعني بكونه أعم. (٩/ ١١٩)

٣٦ المدلول الذي هو محل الحكم، وهو المحكوم عليه المخبر عنه الموصوف الموضوع: إما أخص من الدليل أو مساويه، فيطلق عليه القول بأنه أخص منه لا يكون أعم من الدليل؛ إذ لو كان أعم منه ولم يكن الدليل لازمًا له فلا يعلم ثبوت الحكم له، فلا يكون الدليل دليلًا، وإنما يكون إذا كان لازمًا للمحكوم عليه الموصوف المخبر عنه الذي يسمى الموضوع. والمبتدأ مستلزمًا للحكم الذي هو صفة وخبر وحكم، وهو الذي يسمى المحمول والخبر، وهذا كالسكر الذي هو أعم من النبيذ المتنازع فيه، وأخص من التحريم. وقد يكون الدليل مساويًا في العموم والخصوص للحكم لازمًا للمحكوم عليه. فهذا هو جهة دلالته؛ سواء صور قياس شمول وتمثيل أو لم يصور كذلك. وهذا أمر يعقله القلب وإن لم يعبر عنه اللسان. ولهذا كانت أذهان بني آدم تستدل بالأدلة على المدلولات وإن لم يعبروا عن ذلك بالعبارات المبينة لما في نفوسهم، وقد يعبرون بعبارات مبينة لمعانيهم، وإن لم يسلكوا اصطلاح طائفة معينة من أهل الكلام ولا المنطق ولا غيرهم، فالعلم بذلك الملزوم لا بد أن يكون بيّنًا بنفسه أو بدليل آخر. (٩/ ١٢٠)

٣٧ قياس التمثيل: فهو انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي؛ لأن ذلك الحكم يلزم المشترك الكلي. ثم العلم بذلك اللزوم لا بد له من سبب، إذا لم يكن بيّنًا كما تقدم، فهو يتصور المعينين أولًا؛ وهما الأصل والفرع ثم ينتقل إلى لازمهما/ وهو المشترك، ثم إلى لازم اللازم وهو الحكم. ولا بد أن يعرف أن الحكم لازم المشترك، وهو الذي يسمى هناك قضية كبرى، ثم ينتقل إلى إثبات هذا اللازم للملزوم الأول المعين، فهذا هو هذا في الحقيقة، وإنما يختلفان في تصوير الدليل ونظمه، وإلا فالحقيقة التي بها صار دليلًا وهو أنه مستلزم للمدلول؛ حقيقة واحدة. (٩/ ١٢٠ ـ ١٢١)

٣٨ **العلوم ثلاثة: إما** علم لا يتجرد عن المادة لا في الذهن ولا في الخارج، وهو الطبيعي وموضوعه الجسم. **وإما** مجرد عن المادة في الذهن لا في الخارج وهو الرياضي؛ كالكلام في المقدار والعدد. **وأما** ما يتجرد عن المادة منها وهو

الإلٰهي وموضوعه الوجود المطلق بلواحقه التي تلحقه من حيث هو وجود؛ كانقسامه إلى واجب وممكن وجوهر وعرض. وانقسام الجوهر إلى ما هو حال، وإلى ما هو محل، وما ليس بحال ولا محل؛ بل هو يتعلق بذلك تعلق التدبير، وإلى ما ليس بحال ولا محل ولا هو متعلق بذلك. **فالأول**: هو الصورة. **والثاني**: هو المادة، وهو الهيولي: ومعناه في لغتهم: المحل. **والثالث**: هو النفس. **والرابع**: هو العقل. (٩/ ١٢٣)

٢٩ قال أبو حامد الغزالي وغيره في علوم هؤلاء: هي بين علوم صادقة لا منفعة فيها ـ ونعوذ بالله من علم لا ينفع ـ وبين ظنون كاذبة لا ثقة بها، وإن بعض الظن إثم. يشيرون بالأول إلى العلوم الرياضية، وبالثاني إلى ما يقولونه في الإلٰهيات وفي أحكام النجوم ونحو ذلك؛ لكن قد تلتذ النفس بذلك كما تلتذ بغير ذلك، فإن الإنسان يلتذ بعلم ما لم يكن علمه وسماع ما لم يكن سمعه إذا لم يكن مشغولًا عن ذلك بما هو أهم عنده منه، كما قد يلتذ بأنواع من الأفعال التي هي من جنس اللهو واللعب. (٩/ ١٢٨)

٣٠ قد جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال: «إذا لهوتم فالهوا بالرمي، وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض»؛ فإن حساب الفرائض علم معقول مبني على أصل مشروع، فتبقى فيه رياضة العقل وحفظ الشرع، لكن ليس هو علمًا يطلب لذاته ولا تكمل به النفس. (٩/ ١٢٩)

٣١ كان مبدأ وضع «المنطق» من الهندسة، وسموه حدودًا، لحدود تلك الأشكال؛ لينتقلوا من الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول، وهذا لضعف عقولهم وتعذر المعرفة عليهم إلا بالطريق البعيدة. والله تعالى يسر للمسلمين من العلم والبيان والعمل الصالح والإيمان ما برزوا به على كل نوع من أنواع جنس الإنسان. والحمد لله ربِّ العالمين. (٩/ ١٣٠)

٣٢ ابن سينا أخبر عن نفسه: أن أهل بيته وأباه وأخاه كانوا من هؤلاء الملاحدة، وأنه إنما اشتغل بالفلسفة بسبب ذلك؛ فإنه كان يسمعهم يذكرون العقل والنفس. وهؤلاء المسلمون الذين ينتسب إليهم هم مع الإلحاد الظاهر والكفر الباطن، أعلم بالله من سلفه الفلاسفة؛ كأرسطو وأتباعه، فإن أولئك ليس عندهم من العلم بالله إلا ما عند عباد مشركي العرب ما هو خير منه. (٩/ ١٣٤)

٣٣ ابن سينا لما عرف شيئًا من دين المسلمين، وكان قد تلقى ما تلقاه عن الملاحدة وعمن هو خير منهم من المعتزلة والرافضة، أراد أن يجمع بين ما عرفه بعقله من هؤلاء وبين ما أخذه من سلفه. (٩/ ١٣٥)

٣٤ ابن سينا أصلح تلك الفلسفة الفاسدة بعض إصلاح، حتى راجت على من يعرف دين الإسلام من الطلبة النظار، وصار يظهر لهم بعض ما فيها من التناقض، فيتكلم كل منهم بحسب ما عنده؛ ولكن سلموا لهم أصولًا فاسدة في المنطق والطبيعيات والإلٰهيات، ولم يعرفوا ما دخل فيها من الباطل، فصار ذلك سببًا إلى ضلالهم في مطالب عالية إيمانية، ومقاصد سامية قرآنية. (٩/ ١٣٥)

٣٥ اعلم أن بيان ما في كلامهم من الباطل والنقض لا يستلزم كونهم أشقياء في الآخرة، إلا إذا بعث الله إليهم رسولًا فلم يتبعوه؛ بل يعرف به أن من جاءته الرسل بالحق فعدل عن طريقهم إلى طريق هؤلاء؛ كان من الأشقياء في الآخرة. (٩/ ١٣٧)

٣٦ **إذا اتسعت العقول وتصوراتها اتسعت عباراتها. وإذا ضاقت العقول والعبارات والتصورات بقي صاحبها كأنه محبوس العقل واللسان**، كما يصيب أهل المنطق اليوناني، تجدهم من أضيق الناس علمًا وبيانًا وأعجزهم تصورًا وتعبيرًا. ولهذا من كان ذكيًّا إذا تصرف في العلوم وسلك **مسلك أهل المنطق**، طوَّل وضيق وتكلف وتعسف و**غايته بيان البيِّن، وإيضاح الواضح من العِيِّ**، وقد يوقعه ذلك في أنواع من السفسطة التي عافى الله منها من لم يسلك طريقهم. (٩/ ١٥٨)

٣٧ قولهم: إن أرسطو وزير ذي القرنين المذكور في القرآن؛ لأنهم سمعوا أنه كان وزير الإسكندر. وذو القرنين يقال له: الإسكندر. وهذا من جهلهم؛ فإن الإسكندر الذي وزر له أرسطو هو ابن فيلبس المقدوني، الذي يؤرخ له تاريخ الروم المعروف عند اليهود والنصارى، وهو إنما ذهب إلى أرض القدس، لم يصل إلى السد عند من يعرف أخباره، وكان مشركًا يعبد الأصنام. وكذلك أرسطو وقومه كانوا مشركين يعبدون الأصنام، وذو القرنين كان موحدًا مؤمنًا بالله، وكان متقدمًا على هذا. ومن يسميه الإسكندر يقول: هو الإسكندر بن دارا. (٩/ ١٧٥)

٣٨ الرب تعالى منزه عن الغفلة والنسيان؛ لأن ذلك يناقض حقيقة العلم، كما أنه منزّه عن السِّنة والنوم؛ لأن ذلك يناقض كمال الحياة والقيومية، فإن النوم أخو

الموت؛ ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون كما لا يموتون، ويلهمون التسبيح كما يلهم أحدنا النفس. (٩/ ١٨١)

٣٩ **إن الدليل أعم من العلة، فكل علة يمكن الاستدلال بها على المعلول، وليس كل دليل يكون علة في نفس الأمر.** (٩/ ١٨٣)

٤٠ لما كان الاستدلال تارة يقف على مقدمة، وتارة على مقدمتين، وتارة على مقدمات؛ كانت طريقة نظار المسلمين أن يذكروا من الأدلة على المقدمات ما يحتاجون إليه، ولا يلتزمون في كل استدلال أن يذكروا مقدمتين، كما يفعله من يسلك سبيل المنطقيين. (٩/ ١٨٤)

٤١ ما زال نظار المسلمين يعيبون طريق أهل المنطق، ويبينون ما فيها من العي واللكنة وقصور العقل وعجز النطق، ويبينون أنها إلى إفساد المنطق العقلي واللساني أقرب منها إلى تقويم ذلك، ولا يرضون أن يسلكوها في نظرهم ومناظرتهم لا مع من يوالونه ولا مع من يعادونه، وإنما كَثُر استعمالها من زمن أبي حامد، فإنه أدخل مقدمة من المنطق اليوناني في أول كتابه المستصفى، وزعم أنه لا يثق بعلمه إلا من عرف هذا المنطق. وصنّف فيه «معيار العلم» و«محك النظر»، وصنّف كتابًا سماه: «القسطاس المستقيم». (٩/ ١٨٤)

٤٢ صنّف[1] كتابًا في تهافتهم، وبيَّن كفرهم بسبب مسألة قدم العالم، وإنكار العلم بالجزئيات، وإنكار المعاد؛ وبيَّن في آخر كتبه أن طريقهم فاسدة لا توصل إلى يقين، وذمها أكثر مما ذم طريقة المتكلمين. وكان أولًا يذكر في كتبه كثيرًا من كلامهم؛ إما بعبارتهم، وإما بعبارة أخرى، ثم في آخر أمره بالغ في ذمهم، وبيَّن أن طريقهم متضمنة من الجهل والكفر ما يوجب ذمها وفسادها أعظم من طريق المتكلمين. ومات وهو مشتغل بالبخاري ومسلم. والمنطق الذي كان يقول فيه ما يقول ما حصل له مقصوده، ولا أزال عنه ما كان فيه من الشك والحيرة، ولم يغن عنه المنطق شيئًا. (٩/ ١٨٥)

٤٣ يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف الإسلام في وقته؛ أعني: الفيلسوف الذي في الإسلام، وإلا فليس الفلاسفة من المسلمين، كما قالوا لبعض أعيان

---

(١) الغزالي.

القضاة الذين كانوا في زماننا: ابن سينا من فلاسفة الإسلام؟ فقال: ليس للإسلام فلاسفة. (١٨٦/٩)

٤٤ كان سائر العقلاء يستدلون بقياس التمثيل أكثر مما يستدلون بقياس الشمول؛ بل لا يصح قياس الشمول في الأمر العام إلا بتوسط قياس التمثيل، وكل ما يحتج به على صحة قياس الشمول في بعض الصور، فإنه يحتج به على صحة قياس التمثيل في تلك/ الصورة، ومثلنا هذا بقولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، فإنه من أشهر أقوالهم الفاسدة الإلٰهية. وأما الأقوال الصحيحة فهذا أيضًا ظاهر فيها: فإن قياس الشمول لا بد فيه من قضية كلية موجبة، فلا نتاج عن سالبتين ولا عن جزئيتين باتفاقهم. والكلي لا يكون كليًّا إلا في الذهن، فإذا عرف تحقق بعض أفراده في الخارج كان ذلك مما يعين على العلم بكونه كليًّا موجبًا، فإنه إذا أحس الإنسان ببعض الأفراد الخارجية انتزع منه وصفًا كليًّا، لا سيما إذا كثرت أفراده. والعلم بثبوت الوصف المشترك لأصل في الخارج هو أصل العلم بالقضية الكلية. وحينئذ فالقياس التمثيلي أصل للقياس الشمولي؛ إما أن يكون سببًا في حصوله، وإما أن يقال لا يوجد بدونه، فكيف يكون وحده أقوى منه. وهؤلاء يمثلون الكليات بمثل قول القائل: الكل أعظم من الجزء، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، ونحو ذلك. وما من كلي من هذه الكليات إلا وقد علم من أفراده الخارجة أمور كثيرة، وإذا أريد تحقيق هذه الكلية في النفس ضرب لها المثل بفرد من أفرادها، وبيَّن انتفاء الفارق بينه وبين غيره، أو ثبوت الجامع، وحينئذ يحكم العقل بثبوت الحكم لذلك المشترك الكلي، وهذا حقيقة قياس التمثيل. (٩/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)

٤٥ حكى من كان حاضرًا عند موت إمام المنطقيين في زمانه «الخونجي» أنه قال عند موته: أموت ولا أعلم شيئًا إلا علمي بأن الممكن يفتقر إلى الواجب. ثم قال: الافتقار وصف سلبي أموت وما علمت شيئًا. فهذا حالهم إذا كان منتهى أحدهم الجهل البسيط. وأما من كان منتهاه الجهل المركب فكثير. والواصل منهم إلى علم يشبهونه بمن قيل له: أين أذنك؟ فأدار يده على رأسه ومدها إلى أذنه بكلفة. وقد كان يمكنه أن يوصلها إلى أذنه من تحت رأسه، وهو أقرب وأسهل. (٢٠٨/٩)

٤٦ **الأمور الفطرية متى جعل لها طرق غير الفطرية؛ كان تعذيبًا للنفوس بلا منفعة لها.** (٩/٢٠٨)

٤٧ إن من الناس من إذا عرف ما يعرفه جمهور الناس وعمومهم، أو ما يمكن غير الأذكياء معرفته؛ لم يكن عند نفسه قد امتاز عنهم بعلم. فيحب معرفة الأمور الخفية الدقيقة الكثيرة المقدمات. ولهذا يرغب كثير من علماء السُّنَّة في النظر في العلوم الصادقة الدقيقة؛ كالجبر والمقابلة وعويص الفرائض والوصايا والدور، وهو علم صحيح في نفسه. (٩/٢١٣)

٤٨ **علم الفرائض نوعان**: أحكام وحساب. فالأحكام ثلاثة أنواع: **علم** الأحكام على مذهب بعض الفقهاء، وهذا أولها. ويليه **علم** أقاويل الصحابة فيما/ اختلف فيه منها. ويليه **علم** أدلة ذلك من الكتاب والسُّنَّة. وأما حساب الفرائض: فمعرفة أصول المسائل وتصحيحها والمناسخات وقسمة التركات. وهذا الثاني كله علم معقول يعلم بالعقل كسائر حساب المعاملات، وغير ذلك من الأنواع التي يحتاج إليها الناس. (٩/٢١٣ ـ ٢١٤)

٤٩ عند جماهير العلماء أن المصلي ليس عليه أن يستدل بالقطب ولا بالجدي ولا غير ذلك؛ بل إذا جعل من في الشام ونحوها المغرب عن يمينه والمشرق عن شماله؛ صحت صلاته. (٩/٢١٦)

٥٠ **اتفق العقلاء على أن ضرب المثل مما يعين على معرفة الكليات**، وأنه ليس الحال إذا ذكر مع المثال كالحال إذا ذكر مجردًا عنه. ومن تدبر جميع ما يتكلم فيه الناس من الكليات المعلومة بالعقل؛ في الطب والحساب والصناعات والتجارات وغير ذلك؛ وجد الأمر كذلك. والإنسان قد ينكر أمرًا حتى يرى واحدًا من جنسه فيقر بالنوع ويستفيد بذلك حكمًا كليًّا، ولهذا يقول سبحانه: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء]. ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [الشعراء]. ونحو ذلك، وكل من هؤلاء إنما جاءه رسول واحد، ولكن كانوا مكذبين بجنس الرسل، لم يكن تكذيبهم بالواحد بخصوصه./ ومن أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف، فإذا رأى الشيئين المتماثلين علم أن هذا مثل هذا، فجعل حكمهما واحدًا، كما إذا رأى الماء والماء، والتراب والتراب، والهواء والهواء، ثم حكم بالحكم الكلي على القدر المشترك.

وإذا حكم على بعض الأعيان ومثله بالنظير وذكر المشترك؛ كان أحسن في البيان. فهذا قياس الطرد، وإذا رأى المختلفين كالماء والتراب فرق بينهما، وهذا قياس العكس. (٩/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)

٥١ لا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان لوجوه: **أحدها**: أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان، من عهد نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم. وهذا المنطق اليوناني وضعه أرسطو قبل المسيح بثلاثمائة سنة، فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن به؟!/ **الثاني**: أن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفًا بذكر هذا المنطق اليوناني، وإنما ظهر في الإسلام لما عربت الكتب الرومية في عهد دولة المأمون، أو قريبًا منها. **الثالث**: أنه ما زال نظار المسلمين بعد أن عُرِّب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية. ولا يقول القائل: ليس فيه مما انفردوا به إلا اصطلاحات لفظية، وإلا فالمعاني العقلية مشتركة بين الأمم؛ فإنه ليس الأمر كذلك؛ بل فيه معاني كثيرة فاسدة. (٩/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)

٥٢ **الفطرة إن كانت صحيحة وزنت بالميزان العقلي وإن كانت بليدة أو فاسدة لم يزدها المنطق إلا بلادة وفسادًا.** (٩/ ٢٤١)

٥٣ العجب من قوم أرادوا بزعمهم نصر الشرع بعقولهم الناقصة وأقيستهم الفاسدة، فكان ما فعلوه مما جرأ الملحدين أعداء الدين/ عليه، فلا الإسلام نصروا، ولا الأعداء كسروا[1]. (٩/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)

٥٤ **المنطق مظنة الزندقة لمن لم يقو الإيمان في قلبه،** حيث اعتقد أنه لا علم إلا بهذه المواد المعينة وهذه الصورة، وذلك مفقود عنده في غالب ما أخبرت به الأنبياء، فيشك في ذلك أو يكذب به أو يعرض عن اعتقاده والتصديق به. (٩/ ٢٦١)

٥٥ هذه التعاليم لما اتصلت بالمسلمين وعُرِّبت، كتبها مع ما عُرِّب من كتب الطب والحساب والهيئة وغير ذلك، ـ وكان انتشار تعريبها في دولة الخليفة أبي العباس الملقب بالمأمون ـ أخذها المسلمون فحرروها لفظًا ومعنى. لكن فيها من

(١) هذا آخر رسالة «مختصر أهل الإيمان...» وهي من تلخيص السيوطي كما ذُكر في آخرها.

الباطل والضلال شيء كثير، / فمنهم من أتبعها مع ما ينتحله من الإسلام، وهم صابئة المسلمين المسمون بالفلاسفة، فصاروا مؤمنين ببعض الكتاب دون بعض، بمنزلة المبتدعة من اليهود والنصارى قبل النسخ لما بدلوا بعض الكتب التي بأيديهم. ومنهم من لم يقصد أتباعها؛ لكن تلقى عنهم أشياء يظن أنها جميعها توافق الإسلام وتنصره، وكثير منها تخالفه وتخذله، وهذه حال كثير من أهل الكلام المعتزلة، ولهذا قيل: هم مخانيث الفلاسفة. ومنهم من أعرض عنها إعراضًا مجملًا، ولم يتبع من القرآن والإسلام ما يغني عن كل حقها ويدفع باطلها، ولم يجاهدهم الجهاد المشروع، وهذه حال كثير من أهل الحديث والفقه. (٩/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)

٥٦ أما كتب المنطق: فتلك لا تشتمل على علم يؤمر به شرعًا، وإن كان قد أدى اجتهاد بعض الناس إلى أنه فرض على الكفاية. وقال بعض الناس: إن العلوم لا تقوم إلا به، كما ذكر ذلك أبو حامد؛ فهذا غلط عظيم عقلًا وشرعًا. **أما عقلًا**: فإن جميع عقلاء بني آدم من جميع أصناف المتكلمين في العلم حرروا علومهم بدون المنطق اليوناني. **وأما شرعًا**: فإنه من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام: أن الله لم يوجب تعلم هذا المنطق اليوناني على أهل العلم والإيمان. (٩/ ٢٦٩)

٥٧ الذي يدل عليه المعقول الصريح ويقر به عامة العقلاء، ودل عليه الكتاب والسُّنَّة وأقوال السلف والأئمة؛ لم يهتد له الفريقان: وهو أن **المؤثر التام يستلزم وقوع أثره عقب تأثره التام؛ لا يقترن به ولا يتراخى**، كما إذا طلقت المرأة فطلقت، وأعتقت العبد فعتق، وكسرت الإناء فانكسر، وقطعت الحبل فانقطع، فوقوع العتق والطلاق ليس مقارنًا لنفس التطليق والإعتاق بحيث يكون معه، ولا هو أيضًا متراخ عنه؛ بل يكون عقبه متصلًا به. وقد يقال: هو معه ومفارق له باعتبار أنه يكون عقبه متصلًا به، كما يقال: هو بعده متأخر عنه باعتبار أنه إنما يكون عقب التأثير التام، ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس]. فهو سبحانه يكوِّن ما يشاء تكوينه، فإذا كونه كان عقب تكوينه متصلًا به، لا يكون مع تكوينه في الزمان، ولا يكون متراخيًا عن تكوينه بينهما فصل في الزمان؛ بل يكون متصلًا بتكوينه كاتصال أجزاء الحركة والزمان بعضها ببعض. (٩/ ٢٨٢)

فصل: في اسم العقل عند المسلمين

٥٨ العقل المشروط في التكليف لا بد أن يكون علومًا يميز بها الإنسان بين ما ينفعه وما يضره، فالمجنون الذي لا يميز بين الدراهم والفلوس، ولا بين أيام الأسبوع، ولا يفقه ما يقال له من الكلام: ليس بعاقل. (٩/ ٢٨٧)

٥٩ من الناس من يقول: العقل هو علوم ضرورية. ومنهم من يقول: العقل هو العمل بموجب تلك العلوم. والصحيح: أن اسم العقل يتناول هذا وهذا، وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان، التي بها يعلم ويميز ويقصد المنافع دون المضار، كما قال أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وغيرهما: أن العقل غريزة. (٩/ ٢٨٧)

٦٠ من الناس من ينكر القوى والطبائع، كما هو قول أبي الحسن ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهؤلاء المنكرون للقوى والطبائع/ ينكرون الأسباب أيضا، ويقولون: إن الله يفعل عندها لا بها، فيقولون: إن الله لا يشبع بالخبز ولا يروي بالماء ولا ينبت الزرع بالماء؛ بل يفعل عنده لا به، وهؤلاء خالفوا الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف، مع مخالفة صريح العقل والحس.
(٩/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨)

٦١ النفوس ثلاثة أنواع: وهي: **النفس** الأمارة بالسوء: التي يغلب عليها اتباع هواها بفعل الذنوب والمعاصي. **والنفس** اللوامة: وهي التي تذنب وتتوب، فعنها خير وشر؛ لكن إذا فعلت الشر تابت وأنابت، فتسمى لوامة لأنها تلوم صاحبها على الذنوب، ولأنها تتلوم؛ أي: تتردد بين الخير والشر. **والنفس** المطمئنة: وهي التي تحب الخير والحسنات وتريده، وتبغض الشر والسيئات وتكره ذلك، وقد صار ذلك لها خلقًا وعادة وملكة. (٩/ ٢٩٤)

٦٢ **من عرف نفسه بالعبودية عرف ربه بالربوبية، ومن عرف نفسه بالفقر عرف ربه بالغنى، ومن عرف نفسه بالعجز عرف ربه بالقدرة، ومن عرف نفسه بالجهل عرف ربه بالعلم، ومن عرف نفسه بالذل عرف ربه بالعز**، وهكذا أمثال ذلك؛ لأن العبد ليس له من نفسه إلا العدم، وصفات النقص كلها ترجع إلى العدم، وأما الرب تعالى فله صفات الكمال، وهي من لوازم ذاته، يمتنع انفكاكه عن صفات الكمال أزلًا وأبدًا، ويمتنع عدمها؛ لأنه واجب الوجود أزلًا وأبدًا وصفات كماله من لوازم ذاته، **ويمتنع ارتفاع اللازم إلا بارتفاع الملزوم**، فلا يعد شيء من صفات كماله إلا بعدم

ذاته،/ وذاته يمتنع عليها العدم، فيمتنع على شيء من صفات كماله العدم.
(٩/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨)

٦٣ الناس متنازعون: هل يسمى الله بما صح معناه في اللغة والعقل والشرع، وإن لم يرد بإطلاقه نص ولا إجماع؟ أم لا يطلق إلا ما أطلق نص أو إجماع؟ على قولين مشهورين، وعامة النظار يطلقون ما لا نص في إطلاقه ولا إجماع؛ كلفظ القديم والذات/ ونحو ذلك. ومن الناس من يفصل بين الأسماء التي يدعى بها، وبين ما يخبر به عنه للحاجة، فهو سبحانه إنما يدعى بالأسماء الحسنى، كما قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه، مثل أن يقال: ليس هو بقديم، ولا موجود، ولا ذات قائمة بنفسها، ونحو ذلك، فقيل في تحقيق الإثبات: بل هو سبحانه قديم موجود، وهو ذات قائمة بنفسها. وقيل: ليس بشيء. فقيل: بل هو شيء. فهذا سائغ، وإن كان لا يدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح؛ كقول القائل: «يا شيء»؛ إذ كان هذا لفظًا يعم كل موجود، وكذلك لفظ «ذات وموجود» ونحو ذلك؛ إلا إذا سمى بالموجود الذي يجده من طلبه، كقوله: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾ [النور: ٣٩]. فهذا أخص من الموجود الذي يعم الخالق والمخلوق.
(٩/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)

٦٤ **قيل**: إن العقل في الدماغ، كما يقوله كثير من الأطباء، ونقل ذلك عن الإمام أحمد. **ويقول** طائفة من أصحابه: إن أصل العقل في القلب، فإذا كمل انتهى إلى الدماغ. **والتحقيق**: أن الروح ـ التي هي النفس ـ لها تعلق بهذا وهذا، وما يتصف/ من العقل به يتعلق بهذا وهذا؛ لكن مبدأ الفكر والنظر في الدماغ، ومبدأ الإرادة في القلب.
(٩/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)

٦٥ إن أريد بالعلم علم الله تعالى الذي أنزله الله تعالى، وهو الكتاب كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]. فهذا أفضل من عقل الإنسان؛ لأن هذا صفة الخالق، والعقل صفة المخلوق، وصفة الخالق أفضل من صفة المخلوق. وإن أريد بالعقل أن يعقل العبد أمره ونهيه، فيفعل ما أمر به ويترك ما نهي عنه؛ فهذا العقل يدخل صاحبه به الجنة. وهو أفضل من العلم الذي لا يدخل صاحبه به الجنة. كمن يعلم ولا يعمل. وإن أريد العقل الغريزة التي جعلها الله في العبد، التي ينال بها العلم والعمل، فالذي يحصل به أفضل؛ لأن

العلم هو المقصود به، وغريزة العقل وسيلة إليه. **والمقاصد أفضل من وسائلها**. وإن أريد بالعقل العلوم التي تحصل بالغريزة فهذه من العلم، فلا يقال: أيما/أفضل العلم أو العقل؟ ولكن يقال: أيما أفضل هذا العلم أو هذا العلم، فالعلوم بعضها أفضل من بعض، فالعلم بالله أفضل من العلم بخلقه، ولهذا كانت آية الكرسي أفضل آية في القرآن؛ لأنها صفة الله تعالى، وكانت: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]. تعدل ثلث القرآن؛ لأن **القرآن ثلاثة أثلاث: ثلث** توحيد، **وثلث** قصص، **وثلث** أمر ونهي. **وثلث التوحيد أفضل من غيره**. (٩/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)

٦٦ إن العين تقصر عن القلب والأذن، وتفارقهما في شيء، وهو أنها إنما يرى صاحبها بها الأشياء الحاضرة والأمور الجسمانية مثل الصور والأشخاص، فأما القلب والأذن فيعلم الإنسان بهما ما غاب عنه، وما لا مجال للبصر فيه من الأشياء الروحانية، والمعلومات المعنوية، ثم بعد ذلك يفترقان: فالقلب يعقل الأشياء بنفسه؛ إذ كان العلم هو غذاءه وخاصيته، أما الأذن فإنها تحمل الكلام المشتمل على العلم إلى القلب، فهي بنفسها إنما تحمل القول والكلام، فإذا وصل ذلك إلى القلب أخذ منه ما فيه من العلم. فصاحب العلم في حقيقة الأمر هو القلب، وإنما سائر الأعضاء حجبة له توصل إليه من الأخبار ما لم/يكن ليأخذه بنفسه، حتى إن من فقد شيئًا من هذه الأعضاء فإنه يفقد بفقده من العلم ما كان هو الواسطة فيه. فالأصم لا يعلم ما في الكلام من العلم، والضرير لا يدري ما تحتوي عليه الأشخاص من الحكمة البالغة، وكذلك من نظر إلى الأشياء بغير قلب، أو استمع إلى كلمات أهل العلم بغير قلب، فإنه لا يعقل شيئًا، فمدار الأمر على القلب، وعند هذا تستبين الحكمة في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]. حتى لم يذكر هنا العين كما في الآيات السوابق، فإن سياق الكلام هنا في أمور غائبة وحكمة معقولة من عواقب الأمور، لا مجال لنظر العين فيها. ومثله قوله: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]. وتتبين حقيقة الأمر في قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾ [ق]. فإن من يؤتى الحكمة وينتفع بالعلم على منزلتين: إما رجل رأى الحق بنفسه فقبله فاتبعه، ولم يحتج إلى من يدعوه إليه، فذلك صاحب القلب، أو رجل لم يعقله بنفسه بل هو محتاج إلى من يعلمه ويبينه له ويعظه ويؤدبه، فهذا

أصغى فـ: ﴿أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾؛ أي: حاضر القلب ليس بغائبه، كما قال مجاهد: «أوتي العلم وكان له ذكرى». (٩/ ٣١٠ ـ ٣١١)

٦٧ الهوى قد يعترض له[1] قبل معرفة الحق فيصده عن النظر فيه، فلا يتبين له الحق، كما قيل: «حبك الشيء يعمي ويصم». فيبقى في ظلمة الأفكار. وكثيرًا ما يكون ذلك عن كبر يمنعه عن أن يطلب الحق: ﴿فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ۝٢٢﴾ [النحل]. وقد يعرض له الهوى بعد أن عرف الحق فيجحده ويعرض عنه، كما قال ربنا سبحانه فيهم: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ۝١٤٦﴾ [الأعراف]. ثم القلب للعلم كالإناء للماء، والوعاء للعسل، والوادي للسيل، كما قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ الآية [الرعد: ١٧]. (٩/ ٣١٤)

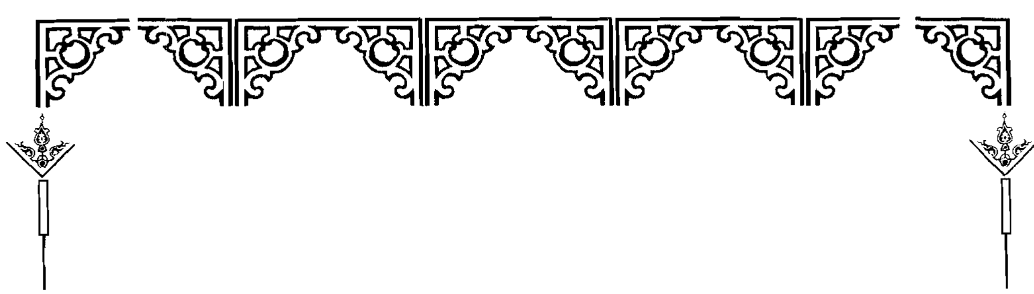
٦٨ في حديث كميل بن زياد عن علي ﷺ قال: «القلوب أوعية فخيرها أوعاها». وبلغنا عن بعض السلف قال: «القلوب آنية الله في أرضه، فأحبها إلى الله تعالى أرقها وأصفاها». وهذا مثل حسن؛ فإن القلب إذا كان رقيقًا ليِّنًا كان قبوله للعلم سهلًا يسيرًا، ورسخ العلم فيه وثبت وأثر. وإن كان قاسيًا غليظًا كان قبوله للعلم صعبًا عسيرًا. ولا بد مع ذلك أن يكون زكيًّا صافيًا سليمًا، حتى يزكو فيه العلم ويثمر ثمرًا طيبًا، وإلا فلو قبل العلم وكان فيه كدر وخبث؛ أفسد ذلك العلم، وكان كالدغل في الزرع، إن لم يمنع الحب من أن ينبت منعه من أن يزكو ويطيب، وهذا بيّن لأولي الأبصار. (٩/ ٣١٥)

٦٩ الحنيفية ملة إبراهيم ﷺ فإن الحنف هو إقبال القدم وميلها إلى أختها. فالحنف: الميل عن الشيء بالإقبال على آخر. فالدين الحنيف: هو الإقبال على الله وحده والإعراض عما سواه. (٩/ ٣١٩)

---

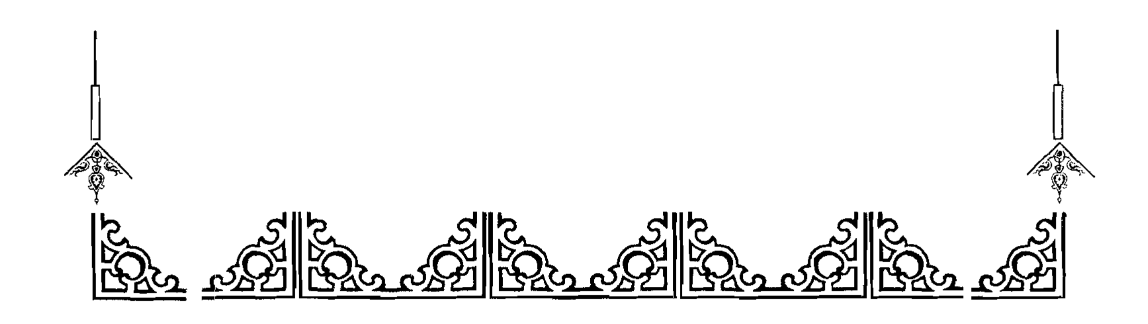
(١) للقلب.

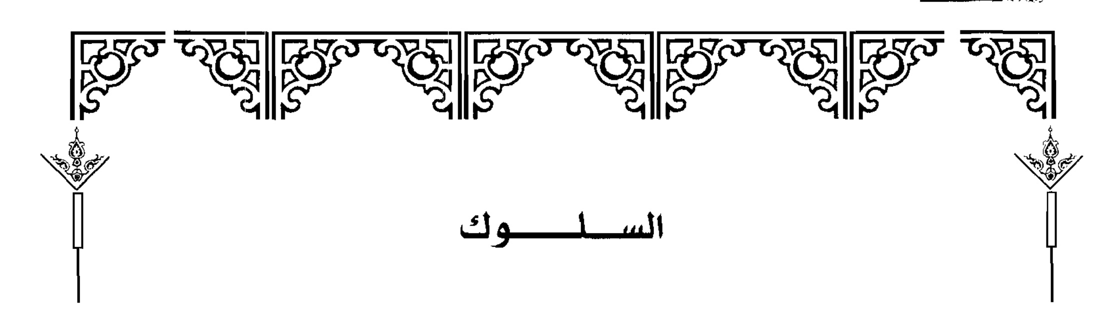




التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

(الجزء العاشر)





السـلـوك

﴿ التحفة العراقية في الأعمال القلبية ﴾

١ أعمال القلوب ـ التي قد تسمى «المقامات والأحوال» ـ وهي من أصول الإيمان وقواعد الدين: مثل/ محبة الله ورسوله، والتوكل على الله وإخلاص الدين له، والشكر له والصبر على حكمه، والخوف منه والرجاء له وما يتبع ذلك؛ اقتضى ذلك بعض من أوجب الله حقه من أهل الإيمان، واستكتبها وكل منا عجلان. فأقول: هذه الأعمال جميعها واجبة على جميع الخلق المأمورين في الأصل باتفاق أئمة الدين. (١٠/ ٥ ـ ٦)

٢ الظالم لنفسه: العاصي بترك مأمور أو فعل محظور. والمقتصد: المؤدي الواجبات والتارك المحرمات. والسابق بالخيرات: المتقرب بما يقدر عليه من فعل واجب ومستحب، والتارك للمحرم والمكروه. وإن كان كل من المقتصد والسابق قد يكون له ذنوب تمحى عنه: إما بتوبة ـ والله يحب التوابين ويحب المتطهرين ـ وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة وإما بغير ذلك. وكل من الصنفين المقتصدين والسابقين من أولياء الله الذين ذكرهم في كتابه بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس]. فحد أولياء الله: هم المؤمنون المتقون، ولكن ذلك ينقسم إلى **عام** وهم المقتصدون،/ **وخاص** وهم السابقون، وإن كان السابقون هم أعلى درجات كالأنبياء والصديقين. (١٠/ ٦ ـ ٧)

٣ الظالم لنفسه من أهل الإيمان؛ فمعه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، كما معه من ضد ذلك بقدر فجوره، **إذ الشخص الواحد قد يجتمع فيه الحسنات المقتضية للثواب والسيئات المقتضية للعقاب، حتى يمكن أن يثاب ويعاقب، وهذا قول جميع أصحاب رسول الله ﷺ وأئمة الإسلام وأهل السُّنَّة والجماعة** الذين يقولون: إنه لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان. (١٠/ ٧)

٤ قال أئمة الإسلام؛ كسفيان الثوري وغيره: «**إن البدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأن البدعة لا يتاب منها والمعصية يتاب منها**». ومعنى قولهم: إن البدعة لا يتاب منها: أن المبتدع الذي يتخذ دينًا لم يشرعه الله ولا رسوله قد زيّن له سوء عمله فرآه حسنًا، فهو لا يتوب ما دام يراه حسنًا؛ لأن **أول التوبة العلم بأن فعله سيئ ليتوب منه، أو بأنه ترك حسنًا مأمورًا به أمر إيجاب أو استحباب ليتوب ويفعله**. فما دام يرى فعله حسنًا وهو سيئ في نفس الأمر فإنه لا يتوب. ولكن التوبة منه ممكنة وواقعة بأن يهديه الله ويرشده حتى يتبين له الحق، كما هدى ﷻ من هدى من الكفار والمنافقين وطوائف من أهل/ البدع والضلال. (١٠/ ٩ ـ ١٠)

٥ **من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم**، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [محمد]. (١٠/ ١٠)

٦ **من أعرض عن اتباع الحق الذي يعلمه تبعًا لهواه فإن ذلك يورثه الجهل والضلال**، حتى يعمى قلبه عن الحق الواضح، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٥﴾﴾ [الصف]. (١٠/ ١٠)

٧ قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأنعام]. وهذا استفهام نفي وإنكار؛ أي: وما يدريكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، وإنا نقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة. على قراءة من قرأ «إنها» بالكسر: تكون/ جزمًا بأنها إذا جاءت لا يؤمنون، ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة؛ ولهذا قال من قال من السلف كسعيد بن جبير: **إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها**. (١٠/ ١٠ ـ ١١)

٨ كان بعض المشايخ إذا أمر بعض متبعيه بالتوبة وأحب أن لا ينفره ولا يشعّب قلبه أمره بالصدق. ولهذا كان يكثر في كلام مشايخ الدين وأئمته ذكر الصدق والإخلاص حتى يقولوا: قل لمن لا يصدق: لا يتبعني. ويقولون: **الصدق سيف الله في الأرض وما وضع على شيء إلا قطعه**. ويقول يوسف بن أسباط وغيره: **ما صدق الله عبد إلا صنع له**. وأمثال هذا كثير. **والصدق والإخلاص هما في الحقيقة تحقيق الإيمان والإسلام**، فإن/ المظهرين للإسلام ينقسمون إلى مؤمن ومنافق،

والفارق بين المؤمن والمنافق هو الصدق، فإن أساس النفاق الذي يبنى عليه هو الكذب؛ ولهذا إذا ذكر الله حقيقة الإيمان نعته بالصدق، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات]. (١٠/ ١١ ـ ١٢)

٩ ذكر تعالى أنه أنزل الكتاب والميزان، وأنه أنزل الحديد لأجل القيام بالقسط؛ وليعلم الله من ينصره ورسله، **ولهذا كان قوام الدين بكتاب يهدي وسيف ينصر**، وكفى بربك هاديًا ونصيرًا. والكتاب والحديد وإن اشتركا في الإنزال فلا يمنع أن يكون أحدهما نزل من حيث لم ينزل الآخر. حيث نزل الكتاب من الله، كما قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر]. وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾ [هود]. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾﴾ [النمل]. والحديد أنزل من الجبال التي خلق فيها. (١٠/ ١٣)

١٠ أما المنافقون فوصفهم سبحانه بالكذب في آيات متعددة. (١٠/ ١٣)

١١ من لم يستسلم لله فقد استكبر، ومن استسلم لله ولغيره فقد أشرك، وكل من الكبر والشرك ضد الإسلام، والإسلام ضد الشرك والكبر. (١٠/ ١٤)

١٢ الأعمال الباطنة؛ كمحبة الله والإخلاص له والتوكل عليه والرضا عنه ونحو ذلك؛ كلها مأمور بها في حق الخاصة والعامة لا يكون تركها محمودًا في حال أحد. (١٠/ ١٦)

١٣ أما الحزن فلم يأمر الله به ولا رسوله؛ بل قد نهى عنه في مواضع وإن تعلق بأمر الدين؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران]. وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [النحل]. وقوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾ [التوبة: ٤٠]. وقوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]. وقوله: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ﴾ [الحديد: ٢٣]. وأمثال ذلك كثير. وذلك لأنه لا يجلب منفعة ولا يدفع مضرة، فلا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه لا يأمر الله به، نعم لا يأثم صاحبه إذا لم يقترن بحزنه محرم كما يحزن على المصائب. (١٠/ ١٦)

١٤ قد يقترن بالحزن ما يثاب صاحبه عليه ويحمد عليه، فيكون محمودًا من تلك الجهة لا من جهة الحزن؛ كالحزين على مصيبة في دينه وعلى مصائب المسلمين عمومًا، فهذا يثاب على ما في قلبه من حب الخير وبغض الشر وتوابع ذلك، ولكن الحزن على ذلك إذا أفضى إلى ترك مأمور؛ من الصبر والجهاد وجلب منفعة ودفع مضرة نهي عنه، وإلا كان حسْب صاحبه رفع الإثم عنه من جهة الحزن. وأما إن أفضى إلى ضعف القلب واشتغاله به عن فعل ما أمر الله ورسوله به؛ كان مذمومًا عليه من تلك الجهة، وإن كان محمودًا من جهة أخرى. وأما المحبة لله والتوكل عليه والإخلاص له ونحو ذلك، فهذه كلها خير محض وهي حسنة محبوبة في حق كل أحد من النبيِّين والصديقين والشهداء والصالحين. ومن قال: إن هذه المقامات تكون للعامة دون الخاصة، فقد غلط في ذلك إن أراد خروج الخاصة عنها، فإن هذه لا يخرج عنها مؤمن قط، وإنما يخرج عنها كافر أو منافق. (١٠/ ١٧)

١٥ إن العبد ابتداء يحب ويريد ما يراه ملائمًا له، والله تعالى يحب ويرضى ما هو الغاية المقصودة في رضاه، ويحب الوسيلة تبعًا لذلك، وإلا فكل مأمور به فمنفعته عائدة على العبد، وكل ذلك يحبه الله ويرضاه. (١٠/ ٢٠)

١٦ الذي ظن أن التوكل من المقامات العامة ظن أن التوكل لا يطلب به إلا حظوظ الدنيا، وهو غلط؛ بل التوكل في الأمور الدينية أعظم. (١٠/ ٢٠)

١٧ الزهد المشروع: هو ترك الرغبة فيما لا ينفع في الدار الآخرة، وهو فضول المباح التي لا يستعان بها على طاعة الله، كما أن الورع المشروع: هو ترك ما قد يضر في الدار الآخرة، وهو ترك المحرمات والشبهات التي لا يستلزم تركها ترك ما فعله أرجح منها؛ كالواجبات، فأما ما ينفع في الدار الآخرة بنفسه أو يعين على ما ينفع في الدار الآخرة فالزهد فيه ليس من الدين. (١٠/ ٢١)

١٨ الاشتغال بفضول المباحات هو ضد الزهد المشروع. فإن اشتغل بها عن فعل واجب أو [ترك][1] محرم كان عاصيًا، وإلا كان منقوصًا عن درجة المقربين إلى درجة المقتصدين. (١٠/ ٢١)

١٩ ما قاله بعضهم في الدعاء أنه لا حاجة إليه؛ لأن المطلوب إن كان مقدرًا

(١) في الأصل: «فعل» وعدلت حسب مفهوم السياق. (ق)

فلا حاجة إليه، وإن لم يكن/مقدرًا لم ينفع الدعاء. وهذا القول من أفسد الأقوال شرعًا وعقلًا. وكذلك قول من قال: التوكل والدعاء لا يجلب به منفعة ولا يدفع به مضرة، وإنما هو عبادة محضة. وإن حقيقة التوكل بمنزلة حقيقة التفويض المحض. وهذا وإن كان قاله طائفة من المشايخ فهو غلط أيضًا. وكذلك قول من قال: إن الدعاء إنما هو عبادة محضة. فهذه الأقوال وما أشبهها يجمعها أصل واحد: وهو أن هؤلاء ظنوا أن كون الأمور مقدرة مقضية يمنع أن تتوقف على أسباب مقدرة أيضًا تكون من العبد؛ ولم يعلموا أن الله سبحانه يقدر الأمور ويقضيها بالأسباب التي جعلها معلقة بها، من أفعال العباد وغير أفعالهم، ولهذا كان طرد قولهم يوجب تعطيل الأعمال بالكلية. (١٠/ ٢١ ـ ٢٢)

٣٠ الله سبحانه قد بيَّن في كتابه في كل واحدة من: «الكلمات» و«الأمر» و«الإرادة» و«الإذن» و«الكتاب» و«الحكم» و«القضاء» و«التحريم» ونحو ذلك، ما هو ديني موافق لمحبة الله ورضاه وأمره الشرعي، وما هو كوني موافق لمشيئته الكونية. (١٠/ ٢٤)

٣١ قال في الأمر الديني: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] . (١٠/ ٢٤)

٣٢ قال في الكوني: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس]. (١٠/ ٢٤)

٣٣ قال في الإرادة الدينية: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. (١٠/ ٢٤)

٣٤ قال في الإرادة الكونية: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة]. (١٠/ ٢٥)

٣٥ قال تعالى في الإذن الديني: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾﴾ [الحشر]. (١٠/ ٢٥)

٣٦ قال تعالى في الكوني: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. (١٠/ ٢٥)

٣٧ قال تعالى في القضاء الديني: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ أي: أمر. (١٠/ ٢٥)

٢٨ قال تعالى في الكوني: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]. (١٠/ ٢٥)

٢٩ قال تعالى في الحكم الديني: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ۝١﴾ [المائدة]. وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ﴾ [الممتحنة: ١٠]. (١٠/ ٢٥)

٣٠ قال تعالى في الكوني عن ابن يعقوب: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨٠﴾ [يوسف]. (١٠/ ٢٥)

٣١ قال تعالى في التحريم الديني: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ الآية [النساء: ٢٣]. (١٠/ ٢٦)

٣٢ قال تعالى في التحريم الكوني: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [المائدة: ٢٦]. (١٠/ ٢٦)

٣٣ قال تعالى في الكلمات الدينية: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ﴾ [البقرة: ١٢٤]. (١٠/ ٢٦)

٣٤ قال تعالى في الكونية: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. (١٠/ ٢٦)

٣٥ المقصود هنا: أنه ﷺ بيَّن أن العواقب التي خلق لها الناس من سعادة وشقاوة، ييسرون لها بالأعمال التي يصيرون بها إلى ذلك، كما أن سائر المخلوقات كذلك، فهو سبحانه يخلق الولد وسائر الحيوان في الأرحام بما يقدره من اجتماع الأبوين على النكاح واجتماع الماءين في الرحم، فلو قال الإنسان: أنا أتوكل ولا أطأ زوجتي، فإن كان قد/ قضي لي بولد وجد، وإلا لم يوجد ولا حاجة إلى وطء؛ كان أحمق. بخلاف ما إذا وطئ وعزل الماء فإن عزل الماء لا يمنع انعقاد الولد إذا شاء الله؛ إذ قد يسبق الماء بغير اختياره. (١٠/ ٢٦ ـ ٢٧)

٣٦ إن الله سبحانه قادر على ما قد فعله من خلق الإنسان من غير أبوين، كما خلق آدم، ومن خلقه من أب فقط، كما خلق حواء من ضلع آدم القصير، ومن خلقه من أم فقط، كما خلق المسيح ابن مريم عليه السلام لكن خلق ذلك بأسباب أخرى غير معتادة. (١٠/ ٢٧)

٣٧ قد تكلم الفقهاء على وجوب القود على من يقتل غيره في الباطن حيث يجب القود في ذلك. (١٠/ ٢٩)

٣٨ **الكرامة لزوم الاستقامة**، وأن/ الله لم يكرم عبده بكرامة أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه. (١٠/٢٩ ـ ٣٠)

٣٩ إن الحرص على ما ينفع العبد هو طاعة الله وعبادته، إذ النافع له هو طاعة الله. (١٠/٣١)

٤٠ **كل ما يستعان به على الطاعة فهو طاعة وإن كان من جنس المباح.** (١٠/٣١)

٤١ **قوم** ينظرون إلى جانب الأمر والنهي والعبادة والطاعة شاهدين لإلٰهية الرب سبحانه الذي أمروا أن يعبدوه، ولا ينظرون إلى جانب القضاء والقدر والتوكل والاستعانة، وهو حال كثير من المتفقهة والمتعبدة؛ فهم مع حسن قصدهم وتعظيمهم لحرمات الله ولشعائره يغلب عليهم الضعف والعجز والخذلان؛ لأن الاستعانة بالله والتوكل عليه واللجأ إليه والدعاء له هي التي تقوي العبد وتيسر عليه الأمور. (١٠/ ٣٢)

٤٢ قال بعض السلف: من سره أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله. (١٠/٣٣)

٤٣ **روي أن حملة العرش إنما أطاقوا حمل العرش بقولهم: لا حول ولا قوة إلا بالله.** (١٠/٣٣)

٤٤ **قسم ثان**: يشهدون ربوبية الحق وافتقارهم إليه ويستعينون به؛ لكن على أهوائهم وأذواقهم غير ناظرين إلى حقيقة أمره ونهيه، ورضاه وغضبه ومحبته، وهذا حال كثير من المتفقرة والمتصوفة، ولهذا كثيرًا/ ما يعملون على الأحوال التي يتصرفون بها في الوجود ولا يقصدون ما يرضي الرب ويحبه، وكثيرًا ما يغلطون فيظنون أن معصيته هي مرضاته فيعودون إلى تعطيل الأمر والنهي، ويسمون هذا حقيقة، ويظنون أن هذه الحقيقة القدرية يجب الاسترسال معها دون مراعاة الحقيقة الأمرية الدينية، التي هي تحوي مرضاة الرب ومحبته وأمره ونهيه ظاهرًا وباطنًا. وهؤلاء كثيرًا ما يسلبون أحوالهم وقد يعودون إلى نوع من المعاصي والفسوق؛ بل كثير منهم يرتد عن الإسلام؛ لأن العاقبة للتقوى، ومن لم يقف عند أمر الله ونهيه فليس من المتقين، فهم يقعون في بعض ما وقع المشركون فيه: تارة في بدعة يظنونها شرعة، وتارة في الاحتجاج بالقدر على الأمر. والله تعالى لما ذكر ما ذم به المشركين في سورة «الأنعام» و«الأعراف» ذكر ما ابتدعوه من الدين وجعلوه شرعة. (١٠/٣٣ ـ ٣٤)

٤٥ من ظن التوكل من مقامات عامة أهل الطريق؛ فقد غلط غلطًا شديدًا. (٣٥/١٠)

٤٦ من كان توكله على الله ودعاؤه له هو في حصول مباحات فهو من العامة، وإن كان في حصول مستحبات وواجبات فهو من الخاصة، كما أن من دعاه وتوكل عليه في حصول محرمات فهو ظالم لنفسه، ومن أعرض عن التوكل فهو عاص لله ورسوله؛ بل خارج عن حقيقة الإيمان فكيف يكون هذا المقام للخاصة. (٣٦/١٠)

٤٧ قد ذكر الله هذه الكلمة: «حسبي الله» في جلب المنفعة تارة، **وفي دفع** المضرة أخرى. **فالأولى**: في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾** الآية [التوبة: ٥٩]. **والثانية**: في قوله: **﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾** [آل عمران]. (٣٦/١٠ ـ ٣٧)

٤٨ الرضا والتوكل يكتنفان المقدور، فالتوكل قبل وقوعه، والرضا بعد وقوعه. (٣٧/١٠)

٤٩ ما يكون قبل القضاء فهو عزم على الرضا لا حقيقة الرضا؛ ولهذا كان طائفة من المشايخ يعزمون على الرضا قبل وقوع البلاء؛ فإذا وقع انفسخت عزائمهم. (٣٧/١٠)

٥٠ كره للمرء أن يتعرض للبلاء؛ بأن يوجب على نفسه ما لا يوجبه الشارع عليه بالعهد والنذر ونحو ذلك، أو يطلب ولاية، أو يقدم على بلد فيه طاعون. (٣٨/١٠)

٥١ الإنسان لا ينبغي له أن يسعى فيما يوجب عليه أشياء ويحرم عليه أشياء، فيبخل بالوفاء، كما يفعل كثير ممن يعاهد الله عهودًا على أمور، وغالب هؤلاء يبتلون بنقض العهود. (٣٨/١٠)

٥٢ **كان الصبر واجبًا باتفاق المسلمين على أداء الواجبات وترك المحظورات.** ويدخل في ذلك الصبر على المصائب عن أن يجزع فيها، والصبر عن اتباع أهواء النفوس فيما نهى الله عنه. وقد ذكر الله الصبر في كتابه في أكثر من تسعين موضعًا وقرنه بالصلاة في قوله تعالى: **﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾** [البقرة]. (٣٩/١٠)

٥٣ الإمامة في الدين موروثة عن الصبر واليقين، بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة]. فإن الدين كله علم بالحق وعمل به، والعمل به لا بد فيه من الصبر؛ بل وطلب علمه يحتاج إلى الصبر، كما قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: «عليكم بالعلم، فإن طلبه لله عبادة، ومعرفته خشية، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة؛ ومذاكرته تسبيح. به يعرف الله ويعبد، وبه يمجد الله ويوحد، يرفع الله بالعلم أقوامًا، يجعلهم للناس قادة وأئمة يهتدون بهم وينتهون إلى رأيهم». فجعل البحث عن العلم من الجهاد ولا بد في الجهاد من الصبر. (٣٩/١٠)

٥٤ **لا ينال الهدى إلا بالعلم، ولا ينال الرشاد إلا بالصبر.** (٤٠/١٠)

٥٥ أما الرضا: فقد تنازع العلماء والمشايخ من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم في الرضا بالقضاء: هل هو واجب أو مستحب؟ على قولين: **فعلى الأول**: يكون من أعمال المقتصدين. **وعلى الثاني**: يكون من أعمال المقربين. (٤٠/١٠)

٥٦ لم يجئ في القرآن إلا مدح الراضين، لا إيجاب ذلك، وهذا في الرضا بما يفعله الرب بعبده من المصائب؛ كالمرض والفقر والزلزال. (٤١/١٠)

٥٧ أما الرضا بما أمر الله به؛ فأصله واجب، وهو من الإيمان. (٤١/١٠)

٥٨ أما الرضا بالمنهيات من الكفر والفسوق والعصيان؛ فأكثر العلماء يقولون: لا يشرع الرضا بها كما لا تشرع محبتها، فإن الله سبحانه لا يرضاها ولا يحبها، وإن كان قد قدرها وقضاها. (٤٢/١٠)

٥٩ قالت طائفة: تُرضى[1] من جهة كونها مضافة إلى الله خلقًا، وتسخط من جهة كونها مضافة إلى العبد فعلًا وكسبًا. وهذا القول لا ينافي الذي قبله؛ بل هما يعودان إلى أصل واحد: وهو سبحانه إنما قدر الأشياء لحكمة، فهي باعتبار تلك الحكمة محبوبة مرضية، وقد تكون في نفسها مكروهة ومسخوطة؛ إذ الشيء الواحد يجتمع فيه وصفان يحب من أحدهما ويكره من الآخر، كما في الحديث الصحيح: «ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه». (٤٢/١٠)

(١) أي: المنهيات.

٦٠ نبيُّنا محمد ﷺ هو صاحب لواء الحمد، وأمته هم الحمادون الذين يحمدون الله على السراء والضراء. (١٠/٤٣)

٦١ قال بعض السلف: **كان داود بعد التوبة خيرًا منه قبل الخطيئة**، فمن قضي له بالتوبة كان كما قال سعيد بن جبير: «إن العبد ليعمل الحسنة فيدخل بها النار، وإن العبد ليعمل السيئة فيدخل بها الجنة»؛ وذلك أنه يعمل الحسنة فتكون نصب عينه ويعجب بها، ويعمل السيئة فتكون نصب عينه فيستغفر الله ويتوب إليه منها. (١٠/٤٥)

٦٢ إذا كان القضاء مع الصبر خيرًا له فكيف مع الرضا، ولهذا جاء في الحديث: «المصاب من حرم الثواب». (١٠/٤٦)

٦٣ لم يؤمر بالحزن المنافي للرضا قط، مع أنه لا فائدة فيه، فقد يكون في مضرة، لكنه يعفى عنه إذا لم يقترن به ما يكرهه الله. (١٠/٤٦)

٦٤ البكاء على الميت على وجه الرحمة حسن مستحب وذلك لا ينافي الرضا؛ بخلاف البكاء عليه لفوات حظه منه، وبهذا يعرف معنى قول النبي ﷺ لما بكى على الميت وقال: «إن هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء». (١٠/٤٧)

٦٥ محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الإيمان وأكبر أصوله وأجل قواعده؛ بل هي أصل كل عمل من أعمال الإيمان والدين، كما أن/ التصديق به أصل كل قول من أقوال الإيمان والدين؛ فإن كل حركة في الوجود إنما تصدر عن محبة: إما عن محبة محمودة، أو عن محبة مذمومة. (١٠/٤٨ ـ ٤٩)

٦٦ إخلاص الدين لله هو الدين الذي لا يقبل الله سواه، وهو الذي بعث به الأولين والآخرين من الرسل، وأنزل به جميع الكتب، واتفق عليه أئمة أهل الإيمان، وهذا هو خلاصة الدعوة النبوية، وهو قطب القرآن الذي تدور عليه رحاه. قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر]. والسورة كلها عامتها في هذا المعنى. (١٠/٤٩)

٦٧ إن سلطان الشيطان وإغواءه إنما هو لغير المخلصين. (١٠/٥٠)

٦٨ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون]. فهي متضمنة للتوحيد العملي الإرادي، وهو إخلاص الدين لله بالقصد والإرادة. (١٠/ ٥٤)

٦٩ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]. فمتضمنة للتوحيد القولي العملي. (١٠/ ٥٤)

٧٠ لا يوجد أحد من أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة إلا وفيه نوع من الشرك العملي؛ إذ أصل قولهم فيه شرك وتسوية بين الله وبين خلقه، أو بينه وبين المعدومات، كما يسوي المعطلة بينه وبين المعدومات في الصفات السلبية التي لا تستلزم مدحًا ولا ثبوت كمال. (١٠/ ٥٥)

٧١ اليهود كثيرًا ما يعدلون الخالق بالمخلوق ويمثلونه به، حتى يصفوا الله بالعجز والفقر والبخل، ونحو ذلك من النقائص التي يجب تنزيهه عنها، وهي من صفات خلقه، والنصارى كثيرًا ما يعدلون المخلوق بالخالق حتى يجعلوا في المخلوقات من نعوت الربوبية وصفات الإلٰهية، ويجوِّزون له ما لا يصلح إلا للخالق ﷻ عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. (١٠/ ٥٥)

٧٢ **العبادة تتضمن كمال الحب ونهايته وكمال الذل ونهايته**؛ فالمحبوب الذي لا يعظم ولا يذل له لا يكون معبودًا، والمعظم الذي لا يحب لا يكون معبودًا. (١٠/ ٥٦)

٧٣ النصوص في فضائل الجهاد وأهله كثيرة. وقد ثبت أنه أفضل ما تطوع به العبد. والجهاد دليل المحبة الكاملة. قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ الآية [التوبة: ٢٤]. (١٠/ ٥٧)

٧٤ المحب يحب ما يحب محبوبه، ويبغض ما يبغض محبوبه، ويوالي من يواليه ويعادي من يعاديه، ويرضى لرضاه ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به وينهى عما ينهى عنه، فهو موافق له في ذلك. وهؤلاء هم الذين يرضى الرب لرضاهم ويغضب لغضبهم؛ إذ هم إنما يرضون لرضاه ويغضبون لما يغضب له، كما قال النبي ﷺ لأبي بكر في طائفة فيهم صهيب وبلال: «لعلك أغضبتهم لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك». (١٠/ ٥٨)

٧٥ في الحديث الصحيح فيما يروي عن ربه: «لا يزال عبدي يتقرب إلي

بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته ولا بد له منه». فبيَّن سبحانه أنه يتردد؛ لأن التردد تعارض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحب عبده/ ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما قال: «وأنا أكره مساءته»؛ وهو سبحانه قد قضى بالموت، فهو يريد أن يموت، فسمى ذلك ترددًا. (١٠/٥٨ ـ ٥٩)

٧٦ إذا كان السبب الذي به زوال العقل محظورًا؛ لم يكن السكران معذورًا، وإن كان لا يحكم بكفره في أصح القولين، كما لا يقع طلاقه في أصح القولين. (١٠/٦٠)

٧٧ من المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلا بد أن يبغض أعداءه، ولا بد أن يحب ما يحبه من جهادهم. (١٠/٦٠)

٧٨ المحب التام لا يؤثر فيه لوم اللائم وعذل العاذل؛ بل ذلك يغريه بملازمة المحبة، كما قد قال أكثر الشعراء في ذلك، وهؤلاء هم أهل الملام المحمود، وهم الذين لا يخافون من يلومهم على ما يحب الله ويرضاه من جهاد أعدائه، فإن الملام على ذلك كثير. وأما الملام على فعل ما يكرهه الله أو ترك ما أحبه؛ فهو لوم بحق، وليس من المحمود الصبر على هذا الملام؛ بل الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل. (١٠/٦١)

٧٩ **الجنة هي الدار الجامعة لكل نعيم، وأعلى ما فيها النظر إلى وجه الله.**
(١٠/٦٣)

٨٠ عمل الحي بغير حب ولا إرادة أصلًا؛ فهذا ممتنع وإن تخيله بعض الغالطين من النساك. (١٠/٦٣)

٨١ العبد لا يتصور أن يتحرك قط إلا عن حب وبغض وإرادة. (١٠/٦٣)

٨٢ الذي عليه سلف الأمة وأئمتها وأهل السُّنَّة والحديث وجميع مشايخ الدين المتبعون وأئمة التصوف: أن الله سبحانه محبوب لذاته محبة حقيقية؛ بل هي أكمل

محبة فإنها كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. وكذلك هو سبحانه يحب عباده المؤمنين محبة حقيقية. وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الطرفين زعمًا منهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدث توجب المحبة، وكان أول من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم. (١٠/٦٦)

٨٣ الخُلَّة أخص من مطلق المحبة، بحيث هي من كمالها وتخللها المحب حتى يكون المحبوب بها محبوبًا لذاته لا لشيء آخر. إذ المحبوب لشيء غيره هو مؤخر في الحب عن ذلك الغير، ومن كمالها لا تقبل الشركة والمزاحمة لتخللها المحب، ففيها كمال التوحيد وكمال الحب. فالخلة تنافي المزاحمة وتقدم الغير، بحيث يكون المحبوب محبوبًا لذاته/ محبة لا يزاحمه فيها غيره، وهذه محبة لا تصلح إلا لله، فلا يجوز أن يشركه غيره فيما يستحقه من المحبة، وهو محبوب لذاته. وكل ما يحب غيره إذا كان محبوبًا بحق فإنما يحب لأجله، وكل ما أحب لغيره فمحبته باطلة، فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كان لله تعالى. وإذا كانت الخلة كذلك؛ فمن المعلوم أن من أنكر أن يكون الله محبوبًا لذاته ينكر مخاللته. وكذلك أيضًا إن أنكر محبته لأحد من عباده فهو ينكر أن يتخذه خليلًا، بحيث يحب الرب ويحبه العبد على أكمل ما يصلح للعباد. (١٠/٦٨ ـ ٦٩)

٨٤ محبة القلب للبشر على طبقات: **أحدها**: العلاقة: وهو تعلق القلب بالمحبوب. **ثم** الصبابة: وهو انصباب القلب إليه. **ثم** الغرام: وهو الحب اللازم. **ثم** العشق. **وآخر/ المراتب** هو التتيُّم: وهو التعبد للمحبوب، والمتيم: المعبود، وتيم الله: عبد الله؛ فإن المحب يبقى ذاكرًا معبدًا مذللًا لمحبوبه. (١٠/٧٠ ـ ٧١)

٨٥ **المجاز لا يطلق إلا بقرينة تبين المراد**، ومعلوم أن ليس في كتاب الله وسُنَّة رسوله ما ينفي أن يكون الله محبوبًا، وأن لا يكون المحبوب إلا الأعمال؛ لا في الدلالة المتصلة ولا المنفصلة؛ بل ولا في العقل أيضًا. (١٠/٧١)

٨٦ من علامات المجاز صحة إطلاق نفيه، فيجب أن يصح إطلاق القول: بأن الله لا يُحِب ولا يُحَب كما أطلق إمامهم الجعد بن درهم: أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا. ومعلوم أن هذا ممتنع بإجماع المسلمين،

فعلم دلالة الإجماع على أن هذا ليس مجازًا؛ بل هي حقيقة. (١٠/ ٧١)

٨٧ كما أن/ محبته لا يجوز أن تفسر بمجرد محبة رسوله، فكذلك لا يجوز تفسيرها بمجرد محبة العمل له. (١٠/ ٧١ ـ ٧٢)

٨٨ التعبير بمحبة الشيء عن مجرد محبة طاعته لا عن محبة نفسه؛ أمر لا يعرف في اللغة؛ لا حقيقة ولا مجازًا؛ فحمل الكلام عليه تحريف محض أيضًا. (١٠/ ٧٢)

٨٩ **من القواعد الكبار: أنه لا يجوز أن يكون غير الله محبوبًا مرادًا لذاته**، كما لا يجوز أن يكون غير الله موجودًا بذاته؛ بل لا ربَّ إلا الله، ولا إلٰه إلا هو المعبود الذي يستحق أن يحب لذاته، ويعظم لذاته كمال المحبة والتعظيم. (١٠/ ٧٢)

٩٠ إنه سبحانه فطر القلوب على أنه ليس في محبوباتها ومراداتها ما تطمئن إليه وتنتهي إليه إلا الله وحده، وأن كل ما أحبه المحبوب من مطعوم وملبوس ومنظور ومسموع وملموس، يجد من نفسه أن قلبه يطلب شيئًا سواه، ويحب أمرًا غيره يتألهه ويصمد إليه ويطمئن إليه، ويرى ما يشبهه من هذه الأجناس. ولهذا قال الله تعالى في كتابه: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد]. (١٠/ ٧٢)

٩١ اتفقت الأمتان قبلنا على ما عندهم من مأثور وحِكَم عن موسى وعيسى ـ صلوات الله عليهما وسلامه ـ: **أن أعظم الوصايا أن تحب الله بكل قلبك وعقلك وقصدك، وهذا هو حقيقة الحنيفية ملة إبراهيم التي هي أصل شريعة التوراة والإنجيل والقرآن**. وإنكار ذلك هو مأخوذ عن المشركين والصابئين أعداء إبراهيم الخليل ومن وافقهم على ذلك؛ من متفلسف ومتكلم ومتفقه ومبتدع أخذه عن هؤلاء؛ وظهر ذلك في القرامطة الباطنية من الإسماعيلية. (١٠/ ٧٣)

٩٢ **قد دل الكتاب والسُّنَّة واتفاق سلف الأمة: على أن الله يحب ويرضى ما أمر بفعله من واجب ومستحب، وإن لم يكن ذلك موجودًا**، وعلى أنه قد يريد وجود أمور يبغضها ويسخطها من الأعيان والأفعال؛ كالفسق والكفر. وقد قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. والمقصود هنا إنما هو ذكر محبة العباد لإلٰههم. وقد تبيَّن أن ذلك هو أصل أعمال الإيمان، ولم يتبيَّن بين أحد من سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم

بإحسان نزاع في ذلك، وكانوا يحركون هذه المحبة بما شرع الله أن تحرك به من أنواع العبادات الشرعية؛ كالعرفان الإيماني والسماع الفرقاني. قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢] إلى آخر السورة. (١٠/ ٧٥)

٩٣ لما طال الأمد صار في طوائف المتكلمة من المعتزلة وغيرهم من ينكر هذه المحبة، وصار في بعض المتصوفة من يطلب تحريكها بأنواع من سماع الحديث؛ كالتغبير وسماع المكاء والتصدية، فيسمعون من الأقوال والأشعار ما فيه تحريك جنس الحب الذي يحرك من كل قلب ما فيه من الحب، بحيث يصلح لمحب الأوثان والصلبان والإخوان والأوطان والمردان والنسوان، كما يصلح لمحب الرحمٰن. (١٠/ ٧٦)

٩٤ الذي عليه محققوا المشايخ: أنه كما قال الجنيد رَحِمَهُ اللهُ: من تكلف السماع فتن به، ومن صادفه السماع استراح به. ومعنى ذلك: أنه لا يشرع الاجتماع لهذا السماع المحدث ولا يؤمر به، ولا يتخذ ذلك دينًا وقربة، فإن القرب والعبادات إنما تؤخذ عن الرسل ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ. (١٠/ ٧٦)

٩٥ **إن اقتصادًا في سبيل وسُنَّة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسُنَّة؛** فاحرصوا أن تكون أعمالكم اقتصادًا واجتهادًا على منهاج الأنبياء وسُنَّتهم. (١٠/ ٧٧)

٩٦ لم يكن في القرون الثلاثة المفضلة التي قال فيها النبي ﷺ: «خير القرون قرني الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» لا في الحجاز ولا في الشام، ولا في اليمن ولا في العراق، ولا في مصر ولا في خراسان؛ أحد من أهل الخير والدين يجتمع على السماع المبتدع لصلاح القلوب، ولهذا كرهه الأئمة كالإمام أحمد وغيره، حتى عدّه الشافعي من إحداث الزنادقة حين قال: «خلفت ببغداد شيئًا أحدثه الزنادقة يسمونه التغبير، يصدون به الناس عن القرآن». / **وأما ما لم يقصده الإنسان من الاستماع فلا يترتب عليه لا نهي ولا ذم باتفاق الأئمة؛** ولهذا إنما يترتب الذم والمدح على الاستماع لا على السماع، فالمستمع للقرآن يثاب عليه والسامع له من غير قصد وإرادة لا يثاب على ذلك؛ إذ الأعمال بالنيات. وكذلك ما ينهى عن استماعه من الملاهي لو سمعه السامع بدون قصده لم يضره ذلك، فلو

سمع السامع بيتًا يناسب بعض حاله فحرك ساكنه المحمود، وأزعج قاطنه المحبوب، أو تمثل بذلك ونحو ذلك لم يكن هذا مما ينهى عنه، وكان المحمود الحسن حركة قلبه التي يحبها الله ورسوله إلى محبته التي تتضمن فعل ما يحبه الله وترك ما يكرهه الله. (١٠/ ٧٧ ـ ٧٨)

٩٧ كان عمر بن الخطاب ﷺ يقول لأبي موسى الأشعري: «يا أبا موسى ذكرنا ربنا، فيقرأ وهم يسمعون ويبكون». وكان أصحاب محمد ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحدًا منهم أن يقرأ القرآن، والباقي يستمعون. (١٠/ ٨٠)

٩٨ السماع من المواجيد العظيمة، والأذواق الكريمة، ومزيد المعارف والأحوال الجسيمة، ما لا يتسع له خطاب ولا يحويه كتاب، كما **أن في تدبر القرآن وتفهُّمه من مزيد العلم والإيمان ما لا يحيط به بيان.** (١٠/ ٨١)

٩٩ كان المشايخ المصنفون في السُّنَّة يذكرون في عقائدهم مجانبة من يكثر دعوى المحبة والخوض فيها من غير خشية؛ لما في ذلك من الفساد الذي وقع فيه طوائف من المتصوفة، وما وقع في هؤلاء من فساد الاعتقاد والأعمال أوجب إنكار طوائف لأصل طريقة المتصوفة بالكلية. (١٠/ ٨٢)

١٠٠ كثير ممن يدعي المحبة هو أبعد من غيره عن اتباع السُّنَّة، وعن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله، ويدعي مع هذا أن ذلك أكمل لطريق المحبة من غيره؛ لزعمه أن طريق المحبة لله ليس فيه غيرة ولا غضب لله، وهذا خلاف ما دل عليه الكتاب والسُّنَّة. (١٠/ ٨٣)

١٠١ أصل المحبة هو معرفة الله ﷻ ولها أصلان: **أحدهما**: وهو الذي يقال له: محبة العامة؛ لأجل إحسانه إلى عباده، وهذه المحبة على هذا الأصل لا ينكرها أحد، فإن القلوب مجبولة على حب من أحسن إليها وبغض من أساء إليها، والله سبحانه هو المنعم المحسن إلى عبده بالحقيقة، فإنه المتفضل بجميع النعم وإن جرت بواسطة. (١٠/ ٨٤)

١٠٢ المحبة في الحقيقة إذا لم تجذب القلب إلى محبة الله نفسه، فما أحب العبد في الحقيقة إلا نفسه، وكذلك كل من أحب شيئًا لأجل إحسانه إليه فما أحب في الحقيقة إلا نفسه. وهذا ليس بمذموم بل محمود. وهذه المحبة هي المشار إليها

بقوله ﷺ: «أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهلي بحبي» والمقتصر على هذه المحبة هو لم يعرف من جهة الله ما يستوجب أنه يحبه إلا إحسانه إليه. (١٠/ ٨٤)

١٠٣ قالوا: إن الحمد لله **على نوعين**: **حمد** هو شكر، وذلك لا يكون إلا على نعمته. **وحمد** هو مدح وثناء عليه ومحبة له، وهو بما يستحقه لنفسه سبحانه،/ فكذلك الحب. (١٠/ ٨٤ ـ ٨٥)

١٠٤ **الأصل الثاني** فيه: هو محبته لما هو له أهل، وهذا حب من عرف من الله ما يستحق أن يحب لأجله، وما من وجه من الوجوه التي يعرف الله بها مما دلت عليه أسماؤه وصفاته؛ إلا وهو يستحق المحبة الكاملة من ذلك الوجه، حتى جميع مفعولاته؛ إذ **كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل**، ولهذا استحق أن يكون محمودًا على كل حال، ويستحق أن يحمد على السراء والضراء. وهذا أعلى وأكمل، وهذا حب الخاصة. (١٠/ ٨٥)

١٠٥ مما ينبغي التفطن له: أنه لا يجوز أن يظن في باب محبة الله تعالى ما يظن في محبة غيره، مما هو من جنس التجني والهجر والقطيعة لغير سبب، ونحو ذلك مما قد يغلط فيه طوائف من الناس، حتى يتمثلوا في حبه بجنس ما يتمثلون به في حب من يصد ويقطع بغير ذنب، أو يبعد من يتقرب إليه، وإن غلط في ذلك من غلط من المصنفين في رسائلهم، حتى يكون مضمون كلامهم إقامة الحجة على الله؛ بل لله الحجة البالغة. (١٠/ ٨٦)

١٠٦ العبد دائمًا بين نعمة من الله يحتاج فيها إلى شكر، وذنب منه يحتاج فيه إلى الاستغفار، وكل من هذين من الأمور اللازمة للعبد دائمًا، فإنه لا يزال يتقلب في نعم الله وآلائه، ولا يزال محتاجًا إلى التوبة والاستغفار. (١٠/ ٨٨)

١٠٧ قد أمر الله نبيّه بعد أن بلغ الرسالة وجاهد في الله حق جهاده، وأتى بما أمر الله به مما لم يصل إليه أحد غيره، فقال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ۝٣﴾ [النصر]. ولهذا كان قوام الدين بالتوحيد والاستغفار، كما قال الله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي

لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝٢ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ [هود](1).

(٨٩/١٠)

فصل: أمراض القلوب وشفاؤها

١٠٨ مرض القلب هو نوع فساد يحصل له يفسد به تصوره وإرادته، فتصوره بالشبهات التي تعرض له حتى لا يرى الحق، أو يراه على خلاف ما هو عليه، وإرادته بحيث يبغض الحق النافع ويحب الباطل الضار. فلهذا يفسر المرض تارة بالشك والريب، كما فسر مجاهد وقتادة قوله: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]؛ أي: شك. وتارة يفسر بشهوة الزنا، كما فسر به قوله: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. (٩٣/١٠)

١٠٩ مرض القلب إذا ورد عليه شبهة أو شهوة قوَّت مرضه، وإن حصلت له حكمة وموعظة كانت من/ أسباب صلاحه وشفائه. (٩٤/١٠ ـ ٩٥)

١١٠ إن القلب الصحيح لو تعرضت له المرأة لم يلتفت إليها بخلاف القلب المريض بالشهوة، فإنه لضعفه يميل إلى ما يعرض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه، فإذا خضعن بالقول طمع الذي في قلبه مرض. والقرآن شفاء لما في الصدور ومن في قلبه أمراض الشبهات والشهوات، ففيه من البينات ما يزيل الحق من الباطل فيزيل أمراض الشبهة المفسدة للعلم والتصور والإدراك، بحيث يرى الأشياء على ما هي عليه، وفيه من الحكمة والموعظة الحسنة بالترغيب والترهيب والقصص التي فيها عبرة ما يوجب صلاح القلب، فيرغب القلب فيما ينفعه ويرغب عما يضره، فيبقى القلب محبًّا للرشاد مبغضًا للغي بعد أن كان مريدًا للغي مبغضًا للرشاد،/ فالقرآن مزيل للأمراض الموجبة للإرادات الفاسدة حتى يصلح القلب، فتصلح إرادته ويعود إلى فطرته التي فطر عليها، كما يعود البدن إلى الحال الطبيعي، ويغتذي القلب من الإيمان والقرآن بما يزكيه ويؤيده، كما يغتذي البدن بما ينميه ويقومه، فإن زكاة القلب مثل نماء البدن. (٩٥/١٠ ـ ٩٦)

١١١ القلب يحتاج أن يتربى فينمو ويزيد حتى يكمل ويصلح كما يحتاج البدن

---

(١) آخر التحفة العراقية.

أن يربى بالأغذية المصلحة له، ولا بد مع ذلك من منع ما يضره، فلا ينمو البدن إلا بإعطاء ما ينفعه ومنع ما يضره، كذلك القلب لا يزكو فينمو، ويتم صلاحه إلا بحصول ما ينفعه ودفع ما يضره، وكذلك الزرع لا يزكو إلا بهذا. (٩٦/١٠)

١١٢ التزكية جعل الشيء زكيًّا: إما في ذاته، وإما في الاعتقاد والخبر،/كما يقال: عدلته إذا جعلته عدلًا في نفسه، أو في اعتقاد الناس. قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم: ٣٢]؛ أي: تخبروا بزكاتها، وهذا غير قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الأعلى]. ولهذا قال: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾﴾ [النجم]. وكان اسم زينب برة، فقيل: تزكي نفسها، فسماها رسول الله ﷺ زينب. (٩٧/١٠ ـ ٩٨)

١١٣ جميع الذنوب يكون الرجل فيها ظالمًا لنفسه، والظلم خلاف العدل فلم يعدل على نفسه؛ بل ظلمها. فصلاح القلب في العدل وفساده في الظلم. وإذا ظلم العبد نفسه فهو الظالم وهو المظلوم، كذلك إذا عدل فهو العادل والمعدول عليه، فمنه العمل وعليه تعود ثمرة العمل من خير وشر. قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (٩٨/١٠)

١١٤ قال بعض السلف: إن للحسنة لنورًا في القلب، وقوة في البدن، وضياء في الوجه، وسعة في الرزق، ومحبة في قلوب الخلق، وإن للسيئة لظلمة في/القلب، وسوادًا في الوجه، ووهنًا في البدن، ونقصًا في الرزق، وبغضًا في قلوب الخلق. (٩٨/١٠ ـ ٩٩)

١١٥ قال أحمد بن حنبل لبعض الناس: لو صححت لم تخف أحدًا؛ أي: خوفك من المخلوق هو من مرض فيك؛ كمرض الشرك والذنوب. وأصل صلاح القلب هو حياته واستنارته، قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ كَذَٰلِكَ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. لذلك ذكر الله حياة القلوب ونورها، وموتها وظلمتها في غير موضع. (١٠٠/١٠)

١١٦ حياة البدن بدون حياة القلب من جنس حياة البهائم؛ لها سمع وبصر وهي تأكل وتشرب وتنكح، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ﴾ [البقرة: ١٧١]. فشبَّههم بالغنم الذي ينعق بها الراعي وهي لا تسمع إلا نداء. (١٠٤/١٠)

١١٧ المظهرون للإسلام فيهم مؤمن ومنافق، والمنافقون كثيرون في كل زمان، والمنافقون في الدرك الأسفل من النار. (١٠/ ١٠٥)

١١٨ الإنسان قد يكون عنده شعبة من نفاق وكفر وإن كان معه إيمان. (١٠/ ١٠٥)

١١٩ قال ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب محمد ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه». (١٠/ ١٠٦)

١٢٠ **القرآن والسُّنَّة إنما تذكر فيهما الأمور العامة الكلية**؛ لا يمكن غير ذلك، لا تذكر ما يخص به كل عبد، ولهذا أمر الإنسان في مثل ذلك بسؤال الهدى إلى الصراط المستقيم. والهدى إلى الصراط المستقيم يتناول هذا كله. يتناول التعريف بما جاء به الرسول مفصلًا، ويتناول التعريف بما يدخل في أوامره الكليات، ويتناول إلهام العمل بعلمه، فإن مجرد العلم بالحق لا يحصل به الاهتداء إن لم يعمل بعلمه. (١٠/ ١٠٧)

١٢١ الذين هداهم الله من هذه الأمة حتى صاروا من أولياء الله المتقين؛ كان من أعظم أسباب ذلك: دعاؤهم الله بهذا الدعاء في كل صلاة، مع علمهم بحاجتهم وفاقتهم إلى الله دائمًا في أن يهديهم الصراط المستقيم. فبدوام هذا الدعاء والافتقار صاروا من أولياء الله المتقين. قال سهل بن عبد الله التستري: «ليس بين العبد وبين ربه طريق أقرب إليه من الافتقار». وما حصل فيه الهدى في الماضي فهو محتاج إلى حصول الهدى فيه في المستقبل، وهذا حقيقة قول من يقول: ثبِّتنا واهدنا لزوم الصراط. (١٠/ ١٠٨)

١٢٢ الناس كلهم مضطرون إلى هذا الدعاء؛ ولهذا فرضه الله عليهم في كل صلاة، فليسوا إلى شيء من الدعاء أحوج منهم إليه، وإذا حصل الهدى إلى الصراط المستقيم حصل النصر والرزق وسائر ما تطلب النفوس من السعادة. (١٠/ ١٠٩)

١٢٣ الحياء مشتق من الحياة؛ فإن القلب الحي يكون صاحبه حيًّا فيه حياء يمنعه عن القبائح، فإن حياة القلب هي المانعة من القبائح التي تفسد القلب، ولهذا قال النبي ﷺ: «الحياء من الإيمان». (١٠/ ١٠٩)

١٢٤ إن الحي يدفع ما يؤذيه؛ بخلاف الميت الذي لا حياة فيه فإنه يسمى وقحًا، والوقاحة الصلابة، وهو اليبس المخالف لرطوبة الحياة، فإذا كان وقحًا يابسًا صليب الوجه لم يكن في قلبه حياة توجب حياءه، وامتناعه من القبح كالأرض/

اليابسة لا يؤثر فيها وطء الأقدام، بخلاف الأرض الخضرة. ولهذا كان الحي يظهر عليه التأثر بالقبح وله إرادة تمنعه عن فعل القبح، بخلاف الوقح الذي ليس بحي فلا حياء معه ولا إيمان يزجره عن ذلك. فالقلب إذا كان حيًّا فمات الإنسان بفراق روحه بدنه؛ كان موت النفس فراقها للبدن ليست هي في نفسها ميتة، بمعنى زوال حياتها عنها. (١٠/١٠٩ ـ ١١٠)

١٣٥ قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. مع أنهم موتى داخلون في قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وفي قوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ (٣٠)﴾ [الزمر]. وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]. فالموت المثبت غير الموت المنفي. المثبت هو فراق الروح البدن، والمنفي زوال الحياة بالجملة عن الروح والبدن. وهذا كما أن النوم أخو الموت، فيسمى وفاة ويسمى موتًا، وإن كانت الحياة موجودة فيهما.
(١٠/١١٠)

١٣٦ من أمراض القلوب الحسد، كما قال بعضهم في حدِّه: «إنه أذى يلحق بسبب العلم بحسن حال الأغنياء». فلا يجوز أن يكون الفاضل حسودًا؛ لأن الفاضل يجري على ما هو الجميل. وقد قال طائفة من الناس: «إنه تمني زوال النعمة عن المحسود، وإن لم يصر للحاسد مثلها». بخلاف الغبطة: «فإنه تمني مثلها من غير حب زوالها عن المغبوط». والتحقيق: أن الحسد هو البغض والكراهة لما يراه من حسن حال المحسود، وهو نوعان: **أحدهما**: كراهة للنعمة عليه مطلقًا، فهذا هو الحسد المذموم، وإذا أبغض ذلك فإنه يتألم ويتأذى بوجود ما يبغضه فيكون ذلك مرضًا في قلبه، ويلتذ بزوال النعمة عنه وإن لم يحصل له نفع بزوالها؛ لكن نفعه/زوال الألم الذي كان في نفسه، ولكن ذلك الألم لم يزل إلا بمباشرة منه، وهو راحة، وأشده كالمريض الذي عولج بما يسكن وجعه والمرض باق؛ فإن بغضه لنعمة الله على عبده مرض؛ فإن تلك النعمة قد تعود على المحسود وأعظم منها، وقد يحصل نظير تلك النعمة لنظير ذلك المحسود. والحاسد ليس له غرض في شيء معين؛ لكن نفسه تكره ما أنعم به على النوع. ولهذا قال من قال: إنه تمني زوال النعمة، فإن من كره النعمة على غيره تمنى زوالها بقلبه. **والنوع الثاني**: أن يكره فضل ذلك الشخص عليه فيحب أن يكون مثله أو أفضل منه، فهذا حسد. وهو الذي سموه الغبطة، وقد سماه النبي ﷺ

حسدًا في الحديث المتفق عليه من حديث ابن مسعود وابن عمر ﷺ أنه قال: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها، ورجل آتاه الله مالًا وسلطه على هلكته في الحق». (١٠/ ١١١ ـ ١١٢)

١٢٧ إن قيل: إذًا لَمَ سمي حسدًا وإنما أحب أن ينعم الله عليه؟ قيل: مبدأ هذا الحب هو نظره إلى إنعامه على الغير وكراهته أن يتفضل عليه، ولولا وجود ذلك الغير لم يحب ذلك، فلما كان مبدأ ذلك كراهته أن يتفضل عليه الغير كان حسدًا؛ لأنه كراهة تتبعها محبة. (١٠/ ١١٣)

١٢٨ من أحب أن ينعم الله عليه مع عدم التفاته إلى أحوال الناس؛ فهذا ليس عنده من الحسد شيء. (١٠/ ١١٣)

١٢٩ يبتلى غالب الناس بهذا القسم الثاني، وقد تسمى المنافسة فيتنافس الاثنان في الأمر المحبوب المطلوب، كلاهما يطلب أن يأخذه؛ وذلك لكراهية أحدهما أن يتفضل عليه الآخر، كما يكره المستبقان كلٌّ منهما أن يسبقه الآخر، والتنافس ليس مذمومًا مطلقًا؛ بل هو محمود في الخير. (١٠/ ١١٣)

١٣٠ النفوس لا تحسد من هو في تعب عظيم؛ فلهذا لم يذكره، وإن كان المجاهد في سبيل الله أفضل من الذي ينفق المال؛ بخلاف المنفق والمعلم فإن هذين ليس لهم في العادة عدو من خارج، فإن قدر أنهما لهما عدو يجاهدانه فذلك أفضل لدرجتهما. وكذلك لم يذكر النبي ﷺ المصلي والصائم والحاج؛ لأن هذه الأعمال لا يحصل منها في العادة من نفع الناس الذي يعظمون به الشخص، ويسودونه ما يحصل بالتعليم والإنفاق. والحسد في الأصل إنما يقع لما يحصل للغير من السؤدد والرياسة، وإلا فالعامل لا يحسد في العادة ولو كان تنعمه بالأكل والشرب والنكاح أكثر من غيره، بخلاف هذين النوعين فإنهما يحسدان كثيرًا؛ ولهذا يوجد بين أهل/العلم الذين لهم أتباع من الحسد ما لا يوجد فيمن ليس كذلك، وكذلك فيمن له أتباع بسبب إنفاق ماله، فهذا ينفع الناس بقوت القلوب وهذا ينفعهم بقوت الأبدان، والناس كلهم محتاجون إلى ما يصلحهم من هذا وهذا.

(١٠/ ١١٤ ـ ١١٥)

١٣١ كان الناس يعظمون دار العباس، كان عبد الله يعلّم الناس وأخوه يطعم الناس فكانوا يعظمون على ذلك. ورأى معاوية الناس يسألون ابن عمر عن المناسك

وهو يفتيهم، فقال: «هذا والله الشرف»، أو نحو ذلك. هذا وعمر بن الخطاب رضي الله عنه نافس أبا بكر رضي الله عنه الإنفاق. (١٠/ ١١٦)

١٣٢ ما فعله عمر من المنافسة والغبطة المباحة؛ لكن حال الصديق رضي الله عنه أفضل منه، وهو أنه خال من المنافسة مطلقًا لا ينظر إلى حال غيره. (١٠/ ١١٧)

١٣٣ قول عبد الله بن عمرو له: «هذه التي بلغت بك وهي التي لا نطيق»، يشير إلى خلوه وسلامته من جميع أنواع الحسد. (١٠/ ١١٩)

١٣٤ كان بين الأوس والخزرج منافسة على الدين، فكان هؤلاء إذا فعلوا ما يفضلون به عند الله ورسوله أحب الآخرون أن يفعلوا نظير ذلك، فهو منافسة فيما يقربهم إلى الله. (١٠/ ١٢٠)

١٣٥ الحاسد/ المبغض للنعمة على مَن أنعم الله عليه بها: ظالم معتد. والكاره لتفضيله المحب لمماثلته منهي عن ذلك، إلا فيما يقربه إلى الله. فإذا أحب أن يعطى مثل ما أعطي مما يقربه إلى الله، فهذا لا بأس به. وإعراض قلبه عن هذا بحيث لا ينظر إلى حال الغير أفضل. ثم هذا الحسد إن عمل بموجبه صاحبه كان ظالمًا معتديًا مستحقًّا للعقوبة، إلا أن يتوب، وكان المحسود مظلومًا مأمورًا بالصبر والتقوى، فيصبر على أذى الحاسد ويعفو ويصفح عنه. (١٠/ ١٢٠ ـ ١٢١)

١٣٦ قد أوذي النبي ﷺ بأنواع من الأذى فكان يصبر عليها صبرًا اختياريًّا، فإنه إنما يؤذى لئلا يفعل ما يفعله/ باختياره، وكان هذا أعظم من صبر يوسف؛ لأن يوسف إنما طلب منه الفاحشة، وإنما عوقب إذا لم يفعل بالحبس، والنبي ﷺ وأصحابه طلب منهم الكفر، وإذا لم يفعلوا طلبت عقوبتهم بالقتل فما دونه. وأهون ما عوقب به الحبس، فإن المشركين حبسوه وبني هاشم بالشعب مدة، ثم لما مات أبو طالب اشتدوا عليه، فلما بايعت الأنصار وعرفوا بذلك صاروا يقصدون منعه من الخروج ويحبسونه هو وأصحابه عن ذلك، ولم يكن أحد يهاجر إلا سرًّا إلا عمر بن الخطاب ونحوه، فكانوا قد ألجأوهم إلى الخروج من ديارهم ومع هذا منعوا من منعوه منهم عن ذلك وحبسوه. فكان ما حصل للمؤمنين من الأذى والمصائب هو باختيارهم طاعة لله ورسوله، لم يكن من المصائب السماوية التي تجري بدون اختيار العبد من جنس حبس يوسف، لا من جنس التفريق بينه وبين أبيه، وهذا أشرف النوعين وأهلها أعظم درجة ـ وإن كان صاحب المصائب يثاب على صبره ورضاه

وتكفر عنه الذنوب بمصائبه ـ فإن هذا أصيب وأوذي باختياره طاعة لله، يثاب على نفس المصائب ويكتب له بها عمل صالح. (١٠/ ١٢٢ ـ ١٢٣)

١٣٧ الحسد مرض من أمراض النفس، وهو مرض غالب فلا يخلص منه إلا قليل من الناس، ولهذا يقال: «ما خلا/جسد من حسد لكن اللئيم يبديه والكريم يخفيه». وقد قيل للحسن البصري: أيحسد المؤمن؟ فقال: «ما أنساك إخوة يوسف لا أبالك! ولكن عمه في صدرك، فإنه لا يضرك ما لم تعد به يدًا ولسانًا». فمن وجد في نفسه حسدًا لغيره فعليه أن يستعمل معه التقوى والصبر، فيكره ذلك من نفسه. وكثير من الناس الذين عندهم دين لا يعتدون على المحسود، فلا يعينون من ظلمه ولكنهم أيضًا لا يقومون بما يجب من حقه؛ بل إذا ذمه أحد لم يوافقوه على ذمه ولا يذكرون محامده، وكذلك لو مدحه أحد لسكتوا، وهؤلاء مدينون في ترك المأمور في حقه مفرطون في ذلك؛ لا معتدون عليه، وجزاؤهم أنهم يبخسون حقوقهم، فلا ينصفون أيضًا في مواضع، ولا ينصرون على من ظلمهم، كما لم ينصروا هذا المحسود، وأما من اعتدى بقول أو فعل فذلك يعاقب. (١٠/ ١٢٤ ـ ١٢٥)

١٣٨ الحسد يقع كثيرًا بين المتشاركين في رئاسة أو مال، إذا أخذ بعضهم قسطًا من ذلك وفات الآخر، ويكون بين النظراء لكراهة أحدهما أن يفضل الآخر عليه. (١٠/ ١٢٦)

١٣٩ قيل: أول ذنب عصي الله به ثلاثة: الحرص والكبر والحسد. فالحرص من آدم، والكبر من إبليس، والحسد من قابيل حيث قتل هابيل، وفي الحديث: «ثلاث لا ينجو منهن أحد: الحسد والظن والطيرة، وسأحدثكم بما يخرج من ذلك: إذا حسدت فلا تبغض، وإذا ظننت فلا تحقق، وإذا تطيرت فامض». (١٠/ ١٢٦)

١٤٠ الخلق: ما صار عادة للنفس وسجية، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝﴾ [القلم]. (١٠/ ١٢٧)

١٤١ الحاسد يكره أولًا فضل الله على ذلك الغير، ثم ينتقل إلى بغضه، فإن **بغض اللازم يقتضي بغض الملزوم**، فإن نعمة الله إذا كانت لازمة وهو يحب زوالها، وهي لا تزول إلا بزواله أبغضه وأحب عدمه. والحسد يوجب البغي كما أخبر الله تعالى عمن قبلنا: أنهم اختلفوا من بعد ما جاءهم العلم بغيًا بينهم، فلم يكن اختلافهم لعدم العلم؛ بل علموا الحق ولكن بغى بعضهم على بعض، كما يبغي الحاسد على المحسود. (١٠/ ١٢٧)

١٤٢ العاشق يضره اتصاله بالمعشوق مشاهدة وملامسة وسماعًا؛ بل ويضره التفكر فيه والتخيل له وهو يشتهي ذلك، فإن منع من مشتهاه تألم وتعذب، وإن أعطي مشتهاه قوي مرضه وكان سببًا لزيادة الألم. وفي الحديث: «إن الله يحمي عبده المؤمن الدنيا كما يحمي أحدكم مريضه الطعام والشراب». وفي مناجاة موسى المأثورة عن وهب التي رواها الإمام أحمد في كتاب «الزهد»، يقول الله تعالى: «إني لأذود أوليائي عن نعيم الدنيا ورخائها، كما يذود الراعي الشفيق إبله عن مراتع الهلكة، وإني لأجنبهم سكونها وعيشها كما يجنب الراعي الشفيق إبله عن مبارك الغرة، وما ذلك لهوانهم علي، ولكن ليستكملوا نصيبهم من كرامتي سالمًا موفرًا، لم تكلمه الدنيا ولم يطفئه الهوى». (١٠/ ١٣٠)

١٤٣ الناس في العشق على قولين:/**قيل**: إنه من باب الإرادات، وهذا هو المشهور. **وقيل**: من باب التصورات، وأنه فساد في التخييل حيث يتصور المعشوق على ما هو به. قال هؤلاء: ولهذا لا يوصف الله بالعشق، ولا أنه يعشق؛ لأنه منزه عن ذلك، ولا يحمد من يتخيل فيه خيالًا فاسدًا. (١٠/ ١٣٠ ـ ١٣١)

١٤٤ العشق: هو المحبة المفرطة الزائدة على الحد الذي ينبغي، والله تعالى محبته لا نهاية لها، فليست تنتهي إلى حد لا تنبغي مجاوزته. (١٠/ ١٣١)

١٤٥ أما محبة الرجل لامرأته أو سريته محبة تخرجه عن العدل، بحيث يفعل لأجلها ما لا يحل ويترك ما يجب، كما هو الواقع كثيرًا، حتى يظلم ابنه من امرأته العتيقة لمحبته الجديدة، وحتى يفعل من مطالبها المذمومة ما يضره في دينه ودنياه، مثل أن يخصها بميراث لا تستحقه، أو يعطي أهلها من الولاية والمال ما يتعدى به حدود الله، أو يسرف في الإنفاق عليها، أو يملكها من أمور محرمة تضره في دينه ودنياه. وهذا في عشق من يباح له وطؤها. فكيف عشق الأجنبية والذكران من العالمين؟ ففيه من الفساد ما لا يحصيه إلا ربُّ العباد، وهو من الأمراض التي تفسد دين صاحبها وعرضه، ثم قد تفسد عقله ثم جسمه. (١٠/ ١٣٢)

١٤٦ من المعلوم بأدلة الشرع أنه إذا عف عن المحرمات نظرًا وقولًا وعملًا، وكتم ذلك فلم يتكلم به حتى لا يكون في ذلك كلام محرم: إما شكوى إلى المخلوق، وإما إظهار فاحشة، وإما نوع طلب للمعشوق، وصبر على طاعة الله وعن معصيته، وعلى ما في قلبه من ألم العشق كما يصبر المصاب عن ألم المصيبة؛ فإن

هذا يكون ممن اتقى الله وصبر: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٩٠﴾ [يوسف]. وهكذا مرض الحسد وغيره من أمراض النفوس. وإذا كانت النفس تطلب ما يبغضه الله فينهاها خشية من الله؛ كان ممن دخل في قوله: ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ۝٤٠﴾ [النازعات]. (١٠/ ١٣٣)

١٤٧ **القلب إنما خلق لأجل حب الله تعالى، وهذه الفطرة التي فطر الله عليها عباده.** (١٠/ ١٣٤)

١٤٨ إذا كان القلب محبًّا لله وحده مخلصًا له الدين لم يبتل بحب غيره أصلًا، فضلًا أن يبتلى بالعشق. وحيث ابتلي بالعشق فلنقص محبته لله وحده. ولهذا لما كان يوسف محبًّا لله مخلصًا له الدين لم يبتل بذلك؛ بل قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ ۝٢٤﴾ [يوسف]. وأما امرأة العزيز فكانت مشركة هي وقومها؛ فلهذا ابتليت بالعشق، **وما يبتلى بالعشق أحد إلا لنقص توحيده وإيمانه.** (١٠/ ١٣٥)

١٤٩ إذا كان الله أحب إلى العبد من كل شيء، وأخوف عنده من كل شيء؛ لم يحصل معه عشق ولا مزاحمة إلا عند غفلة، أو عند ضعف هذا الحب والخوف بترك بعض الواجبات، وفعل بعض المحرمات، فإن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. فكلما فعل العبد الطاعة محبة لله وخوفًا منه، وترك المعصية حبًّا له وخوفًا منه؛ قوي حبه له وخوفه منه فيزيل ما في القلب من محبة غيره ومخافة غيره. (١٠/ ١٣٦)

١٥٠ الصحة تحفظ بالمثل، والمرض يدفع بالضد. (١٠/ ١٣٦)

١٥١ **ليكن هِجِّيراه: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها بها تحمل الأثقال، وتكابد الأهوال، وينال رفيع الأحوال.** (١٠/ ١٣٧)

١٥٢ لذة القلب وألمه أعظم من لذة الجسم وألمه؛ أعني: ألمه ولذته النفسانيتان. (١٠/ ١٤٠)

١٥٣ **مرض القلب وشفاؤه أعظم من مرض الجسم وشفائه.** (١٠/ ١٤١)

١٥٤ قال يحيى بن عمار: العلوم خمسة: **فعلم** هو حياة الدنيا، وهو علم التوحيد، **وعلم** هو غذاء الدين، وهو علم التذكر بمعاني القرآن والحديث، **وعلم** هو دواء الدين، وهو علم الفتوى إذا نزل بالعبد نازلة احتاج إلى من/ يشفيه منها كما قال

ابن مسعود. **وعلم** هو داء الدين وهو الكلام المحدث، **وعلم** هو هلاك الدين، وهو علم السحر ونحوه. (١٠/١٤٦ ـ ١٤٥)

١٥٥ ما يصيب المؤمن في الدنيا من المصائب هي بمنزلة ما تصيب الجسم من الألم، يصح بها الجسم وتزول أخلاطه الفاسدة. (١٠/١٤٧)

١٥٦ من لم يطهر في هذه الدنيا من هذه الأمراض فيؤوب صحيحًا، وإلا احتاج أن يطهر منها في الآخرة، فيعذبه الله كالذي اجتمعت فيه أخلاطه ولم يستعمل الأدوية لتخفيفها عنه، فتجتمع حتى يكون هلاكه بها، ولهذا جاء في الأثر: «إذا قالوا للمريض: اللَّهُمَّ ارحمه. يقول الله: كيف أرحمه من شيء به أرحمه»، وقال النبي ﷺ: «المرض حِطَّةٌ يحط الخطايا عن صاحبه، كما تحط الشجرة اليابسة ورقها». (١٠/١٤٧)

رسالة في العبودية

١٥٧ العبادة: هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. (١٠/١٤٩)

١٥٨ العبادة لله هي الغاية المحبوبة له، والمرضية له التي خلق الخلق لها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات]. وبها أرسل جميع الرسل، كما قال نوح لقومه: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]. وكذلك قال هود وصالح وشعيب وغيرهم لقومهم. (١٠/١٥٠)

١٥٩ الدين يتضمن معنى الخضوع والذل. يقال: دِنته فدان؛ أي: ذللته فذل. ويقال: يدين الله ويدين لله؛ أي: يعبد الله ويطيعه ويخضع له، فدين الله عبادته وطاعته والخضوع له،/ والعبادة أصل معناها الذل أيضًا، يقال: طريق معبد إذا كان مذللًا قد وطئته الأقدام. لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب، فهي تتضمن غاية الذل لله بغاية المحبة له، فإن آخر مراتب الحب هو التتيم.
(١٠/١٥٢ ـ ١٥٣)

١٦٠ من خضع لإنسان مع بغضه له لا يكون عابدًا له، ولو أحب شيئًا ولم يخضع له لم يكن عابدًا له، كما قد يحب ولده وصديقه. ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى؛ بل يجب أن يكون الله أحب إلى العبد من كل شيء، وأن يكون الله

أعظم عنده من كل شيء؛ بل لا يستحق المحبة والذل التام إلا الله. وكل ما أحب لغير الله فمحبته فاسدة، وما عظم بغير أمر الله كان تعظيمه باطلًا. (١٠/١٥٣)

١٦١ المعرفة بالحق إذا كانت مع الاستكبار عن قبوله والجحد له؛ كان عذابًا على صاحبه، كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل]. (١٠/١٥٥)

١٦٢ كثير ممن يتكلم في الحقيقة ويشهدها؛ يشهد هذه الحقيقة: وهي الحقيقة الكونية التي يشترك فيها وفي شهودها ومعرفتها المؤمن والكافر، والبر والفاجر، وإبليس معترف بهذه الحقيقة، وأهل النار. قال إبليس: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر]. (١٠/١٥٦)

١٦٣ من ظن أن الخضر وغيره سقط عنهم الأمر لمشاهدة الإرادة ونحو ذلك؛ كان قوله هذا من شر أقوال الكافرين بالله ورسوله. (١٠/١٥٧)

١٦٤ عنوان التوحيد: «لا إلٰه إلا الله» بخلاف من يقر بربوبيته ولا يعبده، أو يعبد معه إلٰهًا آخر، فالإلٰه الذي يألهه القلب بكمال الحب والتعظيم، والإجلال والإكرام، والخوف والرجاء ونحو ذلك، وهذه العبادة هي التي يحبها الله ويرضاها وبها وصف المصطفين من عباده، وبها بعث رسله، وأما العبد بمعنى المعبد سواء أقر بذلك أو أنكره؛ فتلك يشترك/ فيها المؤمن والكافر. وبالفرق بين هذين النوعين يعرف الفرق بين الحقائق الدينية الداخلة في عبادة الله ودينه وأمره الشرعي التي يحبها ويرضاها، ويوالي أهلها ويكرمهم بجنته، وبين الحقائق الكونية التي يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر، التي من اكتفى بها ولم يتبع الحقائق الدينية كان من أتباع إبليس اللعين والكافرين برب العالمين. ومن اكتفى بها في بعض الأمور دون بعض، أو في مقام أو حال نقص من إيمانه وولايته لله بحسب ما نقص من الحقائق الدينية. وهذا مقام عظيم فيه غلط الغالطون وكثر فيه الاشتباه على السالكين، حتى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدعين التحقيق والتوحيد والعرفان ما لا يحصيهم إلا الله الذي يعلم السر والإعلان. وإلى هذا أشار الشيخ عبد القادر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما ذكر عنه، فبيَّن أن كثيرًا من الرجال إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا إلا أنا، فإني انفتحت لي فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق؛ والرجل من يكون منازعًا للقدر لا من يكون موافقًا للقدر. والذي ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الذي أمر الله به

ورسوله؛ لكن كثيرًا من الرجال غلطوا؛ فإنهم قد يشهدون ما يقدر على أحدهم من المعاصي والذنوب؛ أو ما يقدر على الناس من ذلك بل من الكفر؛ ويشهدون أن هذا جار بمشيئة الله وقضائه وقدره، داخل في حكم ربوبيته ومقتضى مشيئته،/ فيظنون الاستسلام لذلك وموافقته والرضا به ونحو ذلك دينًا وطريقًا وعبادة، فيضاهون المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. وقالوا: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧]. وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠]. ولو هدوا لعلموا أن القدر أمرنا أن نرضى به ونصبر على موجبه في المصائب التي تصيبنا؛ كالفقر والمرض والخوف، قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]. قال بعض السلف: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم.
(١٠/ ١٥٧ - ١٥٩)

١٦٥ آدم عليه السلام لم يحتج على موسى بالقدر ظنًّا أن المذنب يحتج بالقدر، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل، ولو كان هذا عذرًا لكان عذرًا لإبليس وقوم نوح وقوم هود وكل كافر، ولا موسى لام آدم أيضًا لأجل الذنب، فإن آدم قد تاب إلى ربه فاجتباه وهدى، ولكن لامه لأجل المصيبة التي لحقتهم بالخطيئة، ولهذا قال: «فلماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟» فأجابه آدم: أن هذا كان مكتوبًا قبل أن أخلق، فكان العمل والمصيبة المترتبة عليه مقدرًا، وما قدر من المصائب يجب الاستسلام له؛ فإنه من تمام الرضا بالله ربًّا. وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعائب ويصبر على المصائب. (١٠/ ١٦٠)

١٦٦ من شهد الحقيقة الكونية دون الدينية سوَّى بين هذه الأجناس المختلفة التي فرق الله بينها غاية التفريق، حتى يئول به الأمر إلى أن يسوي الله بالأصنام، كما قال تعالى عنهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء]. بل قد آل الأمر بهؤلاء إلى أن سووا الله بكل موجود، وجعلوا ما يستحقه من العبادة والطاعة حقًّا لكل موجود؛ إذ جعلوه هو وجود المخلوقات، وهذا من أعظم الكفر والإلحاد بربِّ العباد. (١٠/ ١٦٢)

١٦٧ كل من احتج بالقدر فإنه متناقض؛ فإنه لا يمكن أن يقر كل آدمي على ما فعل؛ فلا بد إذا ظلمه ظالم أو ظلم الناس ظالم وسعى في الأرض بالفساد، وأخذ

يسفك دماء الناس ويستحل الفروج ويهلك الحرث والنسل، ونحو ذلك من/أنواع الضرر التي لا قوام للناس بها؛ أن يدفع هذا القدر، وأن يعاقب الظالم بما يكف عدوان أمثاله. فيقال له: إن كان القدر حجة فدع كل أحد يفعل ما يشاء بك وبغيرك، وإن لم يكن حجة بطل أصل قولك: حجة. وأصحاب هذا القول الذين يحتجون بالحقيقة الكونية لا يطردون هذا القول ولا يلتزمونه، وإنما هم بحسب آرائهم وأهوائهم، كما قال فيهم بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به. (١٠/ ١٦٤ ـ ١٦٥)

١٦٨ لا ريب أن المشركين الذين كذبوا الرسل يترددون بين البدعة المخالفة لشرع الله، وبين الاحتجاج بالقدر على مخالفة أمر الله، فهؤلاء الأصناف/فيهم شبه من المشركين: إما أن يبتدعوا، وإما أن يحتجوا بالقدر، وإما أن يجمعوا بين الأمرين. (١٠/ ١٦٧ ـ ١٦٨)

١٦٩ **أصل ضلال من ضل: هو بتقديم قياسه على النص المنزل من عند الله، واختياره الهوى على اتباع أمر الله**، فإن الذوق والوجد ونحو ذلك هو بحسب ما يحبه العبد، فكل محب له ذوق ووجد بحسب محبته. فأهل الإيمان لهم من الذوق والوجد مثل ما بيّنه النبي ﷺ بقوله في الحديث الصحيح: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما/سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار». وقال ﷺ في الحديث الصحيح: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمد نبيًّا». وأما أهل الكفر والبدع والشهوات فكل بحسبه. قيل لسفيان بن عيينة: ما بال أهل الأهواء لهم محبة شديدة لأهوائهم. فقال: أنسيت قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣]. أو نحو هذا من الكلام. فعباد الأصنام يحبون آلهتهم كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. وقال: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [القصص: ٥٠]. وقال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم]. ولهذا يميل هؤلاء إلى سماع الشعر والأصوات التي تهيج المحبة المطلقة التي لا تختص بأهل الإيمان؛ بل يشترك فيها محب الرحمن،

ومحب الأوثان، ومحب الصلبان، ومحب الأوطان، ومحب الإخوان، ومحب المردان، ومحب النسوان. وهؤلاء الذين يتبعون أذواقهم ومواجيدهم من غير اعتبار لذلك بالكتاب والسُّنَّة وما كان عليه سلف الأمة. (١٠/١٦٩ ـ ١٧٠)

١٧٠ قال الزهري: كان من مضى من سلفنا يقولون: «**الاعتصام بالسُّنَّة نجاة**». وذلك أن السُّنَّة كما قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق. والعبادة والطاعة والاستقامة ولزوم الصراط المستقيم ونحو ذلك من الأسماء مقصودها واحد، ولها أصلان:/ **أحدهما**: ألا يعبد إلا الله. **والثاني**: أن يعبد بما أمر وشرع لا بغير ذلك من البدع. قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ١١٠﴾ [الكهف]. (١٠/١٧٢ ـ ١٧٣)

١٧١ قوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]. فإن التوكل والاستعانة هي من عبادة الله؛ لكن خصت بالذكر ليقصدها المتعبد بخصوصها؛ فإنها هي العون على سائر أنواع العبادة؛ إذ هو سبحانه لا يعبد إلا بمعونته. (١٠/١٧٦)

١٧٢ كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله، وكلما ازداد العبد تحقيقًا للعبودية ازداد كماله وعلت درجته، ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، أو أن الخروج عنها أكمل؛ فهو من أجهل الخلق وأضلهم. (١٠/١٧٦)

١٧٣ وصف أكابر المخلوقات بالعبادة، وذم من خرج عن ذلك متعدد في القرآن، وقد أخبر أنه أرسل جميع الرسل بذلك. (١٠/١٧٧)

١٧٤ قوله: «تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش». والنقش: إخراج الشوكة من الرجل، والمنقاش: ما يخرج به الشوكة، وهذه حال من إذا أصابه شر لم يخرج منه ولم يفلح؛ لكونه تعس وانتكس فلا نال المطلوب ولا خلص من المكروه، وهذه حال من عبد المال، وقد وصف ذلك بأنه: «إذا أعطي رضي وإذا منع سخط»، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ/ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ٥٨﴾ [التوبة]. فرضاهم لغير الله وسخطهم لغير الله. وهكذا حال من كان متعلقًا برئاسة أو بصورة ونحو ذلك من أهواء نفسه؛ إن حصل له رضي وإن لم يحصل له سخط، فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له؛ إذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته. (١٠/١٨٠ ـ ١٨١)

١٧٥ يقال: الطمع غل في العنق قيد في الرجل، فإذا زال الغل من العنق زال

القيد من الرجل. ويروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: الطمع فقر واليأس غنى، وإن أحدكم إذا يئس من شيء استغنى عنه. وهذا أمر يجده الإنسان من نفسه، فإن الأمر الذي ييأس منه لا يطلبه ولا يطمع به، ولا يبق قلبه فقيرًا إليه ولا إلى من يفعله، وأما إذا طمع في أمر من الأمور ورجاه، تعلق قلبه به فصار فقيرًا إلى حصوله، وإلى من يظن أنه سبب في حصوله، وهذا في المال والجاه والصور وغير ذلك. (١٠/ ١٨١)

١٧٦ العبد لا بد له من رزق وهو محتاج إلى ذلك، فإذا طلب رزقه من الله صار عبدًا لله فقيرًا إليه، وإن طلبه من مخلوق صار عبدًا لذلك المخلوق فقيرًا إليه. (١٠/ ١٨٢)

١٧٧ مسألة المخلوق محرمة في الأصل وإنما أبيحت للضرورة، وفي النهي عنها أحاديث كثيرة في «الصحاح» و«السنن» و«المسانيد»؛ كقوله ﷺ: «لا تزال المسألة بأحدكم حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم»، وقوله: «من سأل الناس وله ما يغنيه جاءت مسألته يوم القيامة خدوشًا أو خموشًا أو كدوحًا في وجهه»، وقوله: «لا تحل المسألة إلا لذي غرم مفظع، أو دمع موجع، أو فقر مدقع». هذا المعنى في «الصحيح». وفيه أيضًا: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه». وقال: «ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك». فكره أخذه من سؤال اللسان واستشراف القلب. وقال في الحديث الصحيح: «من يستغن يغنه الله، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يتصبر يصبره الله، وما أعطي أحد عطاء خيرًا وأوسع من الصبر». وأوصى خواص أصحابه أن لا يسألوا الناس شيئًا. وفي «المسند»: «إن أبا بكر كان يسقط السوط من يده، فلا يقول لأحد: ناولني إياه، ويقول: إن خليلي أمرني أن لا أسأل الناس شيئًا». وفي «صحيح مسلم» وغيره عن عوف بن مالك أن/ النبي ﷺ بايعه في طائفة وأسر إليهم كلمة خفية: «أن لا تسألوا الناس شيئًا». فكان بعض أولئك النفر يسقط السوط من يد أحدهم؛ ولا يقول لأحد: ناولني إياه. (١٠/ ١٨٢ ـ ١٨٣)

١٧٨ دلَّت النصوص على الأمر بمسألة الخالق، والنهي عن مسألة المخلوق في غير موضع؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ۝٨﴾ [الشرح]. وقول النبي ﷺ لابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله». (١٠/ ١٨٣)

١٧٩ ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ [العنكبوت: ١٧]. ولم يقل: فابتغوا الرزق عند الله؛ لأن **تقديم الظرف يشعر بالاختصاص والحصر**، كأنه قال: لا تبتغوا الرزق إلا

عند الله. وقد قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢]. والإنسان لا بد له من حصول ما يحتاج إليه من الرزق ونحوه، ودفع ما يضره، وكِلا الأمرين شرع له أن يكون دعاؤه لله، فله أن يسأل الله وإليه يشتكي، كما قال يعقوب. (١٠/ ١٨٣)

١٨٠ الله تعالى ذكر في القرآن الهجر الجميل، والصفح الجميل، والصبر الجميل. وقد قيل: إن **الهجر الجميل**: هو هجر بلا أذى. **والصفح الجميل**: صفح بلا معاتبة. **والصبر الجميل**: صبر بغير شكوى إلى المخلوق؛ ولهذا قرئ على أحمد بن حنبل في مرضه أن طاوسًا كان يكره أنين/ المريض ويقول: «إنه شكوى». فما أنّ أحمد حتى مات. وأما الشكوى إلى الخالق فلا تنافي الصبر الجميل؛ فإن يعقوب قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]. وقال: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. (١٠/ ١٨٣ ـ ١٨٤)

١٨١ **كلما قوي طمع العبد في فضل الله ورحمته ورجائه لقضاء حاجته ودفع ضرورته؛ قويت عبوديته له وحريته مما سواه**، فكما أن طمعه في/ المخلوق يوجب عبوديته له، فيأسه منه يوجب غنى قلبه عنه. كما قيل: «استغن عمن شئت تكن نظيره، وأفضل على من شئت تكن أميره، واحتج إلى من شئت تكن أسيره». فكذلك طمع العبد في ربه ورجاؤه له يوجب عبوديته له؛ وإعراض قلبه عن الطلب من غير الله، والرجاء له يوجب انصراف قلبه عن العبودية لله؛ لا سيما من كان يرجو المخلوق ولا يرجو الخالق، بحيث يكون قلبه معتمدًا إما: على رئاسته وجنوده وأتباعه ومماليكه، وإما: على أهله وأصدقائه، وإما: على أمواله وذخائره، وإما: على ساداته وكبرائه، كمالكه وملكه؛ وشيخه ومخدومه وغيرهم ممن هو قد مات أو يموت. قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [الفرقان]. (١٠/ ١٨٤ ـ ١٨٥)

١٨٢ كل من علق قلبه بالمخلوقات أن ينصروه أو يرزقوه أو أن يهدوه خضع قلبه لهم، وصار فيه من العبودية لهم بقدر ذلك، وإن كان في الظاهر أميرًا لهم مدبرًا لهم متصرفًا بهم، فالعاقل ينظر إلى الحقائق لا إلى الظواهر، فالرجل إذا تعلق قلبه بامرأة ولو كانت مباحة له يبقى قلبه أسيرًا لها تحكم فيه وتتصرف بما تريد، وهو في الظاهر سيدها لأنه زوجها. وفي الحقيقة هو أسيرها ومملوكها، لا سيما إذا درت بفقره إليها وعشقه لها، وأنه لا يعتاض عنها بغيرها. (١٠/ ١٨٥)

١٨٣ **إن أسر القلب أعظم من أسر البدن**، واستعباد القلب أعظم من استعباد البدن، فإن من استعبد بدنه واسترق لا يبالي إذا كان قلبه مستريحًا من ذلك مطمئنًا؛ بل يمكنه الاحتيال في الخلاص. وأما إذا كان القلب الذي هو الملك رقيقًا مستعبدًا متيمًا لغير الله، فهذا هو الذل والأسر المحض، والعبودية لما استعبد القلب. وعبودية القلب وأسره هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب؛ فإن المسلم لو أسره كافر أو استرقه فاجر بغير حق؛ لم يضره ذلك إذا كان قائمًا بما يقدر عليه من الواجبات، ومن استعبد بحق إذا أدى حق الله وحق مواليه له أجران، ولو أكره على التكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالإيمان لم يضره ذلك. وأما من استعبد قلبه فصار عبدًا لغير الله؛ فهذا يضره ذلك ولو كان في الظاهر ملك الناس. فالحرية حرية القلب والعبودية عبودية القلب، كما أن الغنى غنى النفس. قال النبي ﷺ: «ليس الغنى عن كثرة العرض وإنما الغنى غنى النفس» وهذا لعمري إذا كان قد استعبد قلبه صورة مباحة، فأما من استعبد قلبه صورة محرمة: امرأة أو صبيًا؛ فهذا هو العذاب الذي لا يدان فيه. وهؤلاء من أعظم الناس عذابًا وأقلهم ثوابًا، فإن العاشق لصورة إذا بقي قلبه متعلقًا بها مستعبدًا لها، اجتمع له من/أنواع الشر والفساد ما لا يحصيه إلا ربّ العباد ولو سلم من فعل الفاحشة الكبرى. فدوام تعلق القلب بها بلا فعل الفاحشة أشد ضررًا عليه ممن يفعل ذنبا، ثم يتوب منه ويزول أثره من قلبه، وهؤلاء يشبهون بالسكارى والمجانين. (١٠/ ١٨٦ ـ ١٨٧)

١٨٤ من أعظم أسباب هذا البلاء إعراض القلب عن الله، فإن القلب إذا ذاق طعم عبادة الله والإخلاص له لم يكن عنده شيء قط أحلى من ذلك، ولا ألذ ولا أطيب، والإنسان لا يترك محبوبًا إلا بمحبوب آخر يكون أحب إليه منه أو خوفًا من مكروه، فالحب الفاسد إنما ينصرف القلب عنه بالحب الصالح؛ أو بالخوف من الضرر./قال تعالى في حق يوسف: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٢٤﴾ [يوسف]. فالله يصرف عن عبده ما يسوءه من الميل إلى الصور والتعلق بها، ويصرف عنه الفحشاء بإخلاصه لله. ولهذا يكون قبل أن يذوق حلاوة العبودية لله والإخلاص له تغلبه نفسه على اتباع هواها، فإذا ذاق طعم الإخلاص وقوي في قلبه انقهر له هواه بلا علاج. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ﴾ [العنكبوت: ٤٥]. فإن الصلاة فيها دفع للمكروه

وهو الفحشاء والمنكر، وفيها تحصيل المحبوب وهو ذكر الله، وحصول هذا المحبوب أكبر من دفع المكروه؛ فإن ذكر الله عبادة لله وعبادة القلب لله مقصودة لذاتها. وأما اندفاع الشر عنه فهو مقصود لغيره على سبيل التبع. (١٠/ ١٨٧ ـ ١٨٨)

١٨٥ كذلك طالب الرئاسة والعلو في الأرض قلبه رقيق لمن يعينه عليها، ولو كان في الظاهر مقدمهم والمطاع فيهم، فهو في الحقيقة يرجوهم ويخافهم فيبذل لهم الأموال والولايات ويعفو عنهم ليطيعوه ويعينوه، فهو في الظاهر رئيس مطاع، وفي الحقيقة عبد مطيع لهم. والتحقيق: أن كلاهما فيه عبودية للآخر، وكلاهما تارك لحقيقة عبادة الله، وإذا كان تعاونهما على العلو في الأرض بغير الحق كانا بمنزلة المتعاونين على الفاحشة أو قطع الطريق، فكل واحد من الشخصين لهواه الذي استعبده واسترقه يستعبده الآخر. (١٠/ ١٨٩)

١٨٦ هكذا أيضًا طالب المال فإن ذلك يستعبده ويسترقه، وهذه الأمور نوعان: **منها**: ما يحتاج العبد إليه كما يحتاج إليه من طعامه وشرابه ومسكنه ومنكحه ونحو ذلك. فهذا يطلبه من الله ويرغب إليه فيه، فيكون المال عنده يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي يركبه وبساطه الذي يجلس عليه؛ بل بمنزلة الكنيف الذي يقضي فيه حاجته من غير أن يستعبده، فيكون هلوعًا/إذا مسه الشر جزوعًا، وإذا مسّه الخير منوعًا. **ومنها**: ما لا يحتاج العبد إليه فهذه لا ينبغي له أن يعلق قلبه بها، فإذا تعلق قلبه بها صار مستعبدًا لها، وربما صار معتمدًا على غير الله فلا يبقى معه حقيقة العبادة لله ولا حقيقة التوكل عليه؛ بل فيه شعبة من العبادة لغير الله، وشعبة من التوكل على غير الله. (١٠/ ١٨٩ ـ ١٩٠)

١٨٧ إن محبة محبوب المحبوب من تمام محبة المحبوب، فإذا أحبّ أنبياء الله وأولياء الله لأجل قيامهم بمحبوبات الحق لا لشيء آخر؛ فقد أحبهم لله لا لغيره. (١٠/ ١٩١)

١٨٨ حقيقة المحبة لا تتم إلا بموالاة المحبوب وهو موافقته في حب ما يحب، وبغض ما يبغض، والله يحب الإيمان والتقوى، ويبغض الكفر والفسوق والعصيان. ومعلوم أن الحب يحرك إرادة القلب، فكلما قويت المحبة في القلب طلب القلب فعل المحبوبات. فإذا كانت المحبة تامة استلزمت إرادة جازمة في حصول المحبوبات. فإذا كان العبد قادرًا عليها حصلها، وإن كان عاجزًا عنها ففعل ما يقدر عليه من ذلك؛ كان له كأجر الفاعل. (١٠/ ١٩٢)

١٨٩ إذا ترك العبد ما يقدر عليه من الجهاد كان دليلًا على ضعف محبة الله ورسوله في قلبه، ومعلوم أن المحبوبات لا تنال غالبًا إلا باحتمال المكروهات؛ سواء كانت محبة صالحة أو فاسدة. فالمحبون للمال والرئاسة والصور لا ينالون مطالبهم إلا بضرر يلحقهم في الدنيا مع ما يصيبهم من الضرر في الدنيا والآخرة، فالمحب لله ورسوله إذا لم يحتمل ما يرى ذو الرأي من المحبين لغير الله مما يحتملون في حصول محبوبهم؛ دل ذلك على ضعف محبتهم لله، إذا كان ما يسلكه أولئك هو الطريق الذي يشير به العقل. (١٩٣/١٠)

١٩٠ كلما ازداد القلب حبًّا لله ازداد له عبودية، وكلما ازداد له عبودية ازداد له حبًّا وحرية عما سواه، والقلب فقير بالذات/إلى الله من وجهين: من **جهة** العبادة وهي العلة الغائية. ومن **جهة** الاستعانة والتوكل وهي العلة الفاعلية. فالقلب لا يصلح ولا يفلح ولا يلتذ ولا يسر ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن إلا بعبادة ربه وحبه والإنابة إليه. ولو حصل له كل ما يلتذ به من المخلوقات لم يطمئن ولم يسكن؛ إذ فيه فقر ذاتي إلى ربه. ومن حيث هو معبوده ومحبوبه ومطلوبه، وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينة. وهذا لا يحصل له إلا بإعانة الله له، لا يقدر على تحصيل ذلك له إلا الله، فهو دائمًا مفتقر إلى حقيقة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]. (١٩٣/١٠ ـ ١٩٤)

١٩١ كان شعار الصلوات والأذان والأعياد هو التكبير، وكان مستحبًّا في الأمكنة العالية كالصفا والمروة، وإذا علا الإنسان شرفًا أو ركب دابة ونحو ذلك، وبه يطفأ الحريق وإن عظم، وعند الأذان يهرب الشيطان. (١٩٦/١٠)

١٩٢ إذا كان عبدًا لغير الله يكون مشركًا، وكل مستكبر فهو مشرك، ولهذا كان فرعون من أعظم الخلق استكبارًا عن عبادة الله. (١٩٧/١٠)

١٩٣ الاستقراء يدل على أنه: **كلما كان الرجل أعظم استكبارًا عن عبادة الله كان أعظم إشراكًا بالله**؛ لأنه كلما استكبر عن عبادة الله ازداد فقره وحاجته إلى المراد المحبوب الذي هو المقصود: مقصود القلب بالقصد الأول، فيكون مشركًا بما استعبده من ذلك. ولن يستغني القلب عن جميع المخلوقات إلا بأن يكون الله هو مولاه، الذي لا يعبد إلا إياه ولا يستعين إلا به ولا يتوكل إلا عليه، ولا يفرح إلا بما يحبه ويرضاه ولا يكره إلا ما يبغضه الرب ويكرهه، ولا يوالي إلا من والاه الله،

ولا يعادي إلا من عاداه الله، ولا يحب إلا الله، ولا يبغض شيئًا إلا لله، ولا يعطي إلا لله ولا يمنع إلا لله. فكلما قوي إخلاص دينه لله كملت عبوديته واستغناؤه عن المخلوقات، وبكمال عبوديته لله يبرئه من الكبر والشرك. (١٠/ ١٩٨)

١٩٤ قول بعض الناس: إن محمدًا حبيب الله، وإبراهيم خليل الله، وظنّه أن المحبة فوق الخلة: قول ضعيف، فإن محمدًا أيضًا خليل الله، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة المستفيضة. (١٠/ ٢٠٤)

١٩٥ من أحب شيئًا أو اشتهاه إذا حصل له مراده فإنه يجد الحلاوة واللذة والسرور بذلك، واللذة أمر يحصل عقيب إدراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتهى. ومن قال: إن اللذة إدراك الملائم كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والأطباء؛ فقد غلط في ذلك غلطًا بيِّنًا؛ فإن الإدراك يتوسط بين المحبة واللذة، فإن الإنسان مثلًا يشتهي الطعام، فإذا أكله حصل له عقيب ذلك اللذة، فاللذة تتبع النظر إلى الشيء فإذا نظر إليه التذ، فاللذة تتبع النظر ليست نفس النظر وليست هي رؤية الشيء؛ بل تحصل عقيب رؤيته، وقال تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]. وهكذا جميع ما يحصل للنفس من اللذات والآلام؛ من فرح وحزن ونحو ذلك، يحصل بالشعور بالمحبوب أو الشعور بالمكروه وليس نفس الشعور هو الفرح ولا الحزن. فحلاوة الإيمان المتضمنة من اللذة به/ والفرح ما يجده المؤمن الواجد من حلاوة الإيمان تتبع كمال محبة العبد لله، وذلك بثلاثة أمور: تكميل هذه المحبة، وتفريعها، ودفع ضدها. **فتكميلها**: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما؛ فإن محبة الله ورسوله لا يكتفى فيها بأصل الحب؛ بل لا بد أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما كما تقدم. **وتفريعها**: أن يحب المرء لا يحبه إلا لله. **ودفع ضدها**: أن يكره ضد الإيمان أعظم من كراهته الإلقاء في النار. (١٠/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)

١٩٦ الخلة والمحبة لله تحقيق عبوديته، وإنما يغلط من يغلط في هذه من حيث يتوهمون أن العبودية مجرد ذل/ وخضوع فقط لا محبة معه، أو أن المحبة فيها انبساط في الأهواء، أو إذلال لا تحتمله الربوبية. (١٠/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)

١٩٧ من ظن أن الذنوب لا تضره لكون الله يحبه مع إصراره عليها؛ كان بمنزلة من زعم أن تناول السم لا يضره مع مداومته عليه، وعدم تداويه منه بصحة مزاجه. (١٠/ ٢٠٨)

١٩٨ محبة هذه الأمة لله أكمل من محبة من قبلها، وعبوديتهم لله أكمل من عبودية من قبلهم. وأكمل هذه الأمة في ذلك أصحاب محمد ﷺ ومن كان بهم أشبه كان ذلك فيه أكمل. (١٠/ ٢١٠)

١٩٩ لا يمكن أن يكون العبد محبًّا لله، والله تعالى غير محب له؛ بل **بقدر محبة العبد لربه يكون حب الله له**، وإن كان جزاء الله لعبده أعظم، كما في الحديث الصحيح الإلٰهي عن الله تعالى أنه قال: «من تقرَّب إلي شبرًا تقربت إليه ذراعًا، ومن تقرب إلي ذراعًا تقربت إليه باعًا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة». (١٠/ ٢١٢)

٢٠٠ **الشرك غالب على النفوس**، وهو كما جاء في الحديث: «وهو في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل». (١٠/ ٢١٤)

٢٠١ كثيرًا ما يخالط النفوس من الشهوات الخفية ما يفسد عليها تحقيق/ محبتها لله وعبوديتها له وإخلاص دينها له، كما قال شداد بن أوس: «يا بقايا العرب إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية». قيل لأبي داود السجستاني: وما الشهوة الخفية؟ قال: حب الرئاسة. وعن كعب بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «ما ذئبان جائعان أرسلا في زريبة غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. فبيَّن ﷺ أن الحرص على المال والشرف في فساد الدين لا ينقص عن فساد الذئبين الجائعين لزريبة الغنم، وذلك بيِّن؛ فإن الدين السليم لا يكون فيه هذا الحرص، وذلك أن القلب إذا ذاق حلاوة عبوديته لله ومحبته له لم يكن شيء أحب إليه من ذلك حتى يقدمه عليه، وبذلك يصرف عن أهل الإخلاص لله السوء والفحشاء. (١٠/ ٢١٤ ـ ٢١٥)

٢٠٢ إن الصحابة ﷺ كانوا أكمل وأقوى وأثبت في الأحوال الإيمانية من أن تغيب عقولهم، أو يحصل لهم غشي أو صعق أو سكر أو فناء أو وَلَهٌ أو جنون، وإنما كان مبادئ هذه الأمور في التابعين من عباد البصرة، فإنه كان فيهم من يغشى عليه إذا سمع القرآن، ومنهم من يموت: كأبي جهير الضرير، وزرارة بن أوفى قاضي البصرة. (١٠/ ٢٢٠)

٢٠٣ المشايخ المستقيمون إذا قال أحدهم: ما أرى غير الله، أو: لا أنظر إلى غير الله، ونحو ذلك فمرادهم بذلك: ما أرى ربًّا غيره، ولا خالقًا غيره، ولا مدبرًا غيره، ولا إلٰهًا غيره، ولا أنظر إلى غيره محبة له أو خوفًا منه أو رجاء له؛ فإن العين تنظر إلى ما يتعلق به القلب. (١٠/ ٢٢٢)

٣٠٤ هذا النوع الذي عليه أتباع الأنبياء هو «الفناء المحمود»: الذي يكون صاحبه به ممن أثنى الله عليهم من أوليائه المتقين وحزبه المفلحين وجنده الغالبين. وليس مراد المشايخ والصالحين بهذا القول: أن الذي أراه بعيني من المخلوقات هو رب الأرض والسمٰوات، فإن هذا لا يقوله إلا من هو في غاية الضلال والفساد؟[1].
(١٠/٢٢٣)

٣٠٥ ما يذكر عن بعض الشيوخ أنه جعل الخوف والرجاء من مقامات العامة؛ فهذا قد يفسر مراده: بأن المقربين يريدون وجه الله، فيقصدون التلذذ بالنظر إليه، وإن لم يكن هناك مخلوق يتلذذون به. وهؤلاء يرجون حصول هذا المطلوب ويخافون حرمانه، فلم يخلوا عن الخوف والرجاء؛ لكن مرجوهم ومخوفهم بحسب مطلوبهم. ومن قال من هؤلاء: «لم أعبدك شوقًا إلى جنتك ولا خوفًا من نارك»:/ فهو يظن أن الجنة اسم لما يتمتع فيه بالمخلوقات، والنار اسم لما لا عذاب فيه إلا ألم المخلوقات. وهذا قصور وتقصير منهم عن فهم مسمى الجنة؛ بل كل ما أعده الله لأوليائه فهو من الجنة، والنظر إليه هو من الجنة، ولهذا كان أفضل الخلق يسأل الله الجنة ويستعيذ به من النار. (١٠/٢٤٠ ـ ٢٤١)

٣٠٦ في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره: «دعوة أخي ذي النون: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٧﴾ [الأنبياء]. ما دعا بها مكروب إلا فرَّج الله كربته» سمّاها دعوة؛ لأنها تتضمن نوعي الدعاء. فقوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾، اعتراف بتوحيد الإلٰهية،/ وتوحيد الإلٰهية يتضمن أحد نوعي الدعاء، فإن الإلٰه هو المستحق لأن يدعى دعاء عبادة ودعاء مسألة، وهو الله لا إلٰه إلا هو. وقوله: ﴿إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٧﴾ اعتراف بالذنب وهو يتضمن طلب المغفرة، فإن الطالب السائل تارة يسأل بصيغة الطلب وتارة يسأل بصيغة الخبر؛ إما بوصف حاله، وإما بوصف حال المسؤول، وإما بوصف الحالين؛ كقول نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٤٧﴾ [هود]. فهذا ليس صيغة طلب وإنما هو إخبار عن الله أنه إن لم يغفر له ويرحمه خسر، ولكن هذا الخبر يتضمن سؤال المغفرة. (١٠/٢٤٣ ـ ٢٤٤)

---

(١) آخر رسالة العبودية.

٢٠٧ قول أيوب عليه السلام: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ۝٨٣﴾ [الأنبياء]. فوصف نفسه ووصف ربه بوصف يتضمن سؤال رحمته بكشف ضره، وهي صيغة خبر تضمنت السؤال. وهذا من باب حسن الأدب في السؤال والدعاء. فقول القائل لمن يعظمه ويرغب إليه: أنا جائع أنا/ مريض، حسن أدب في السؤال. وإن كان في قوله: أطعمني وداوني ونحو ذلك مما هو بصيغة الطلب؛ طلب جازم من المسؤول، فذاك فيه إظهار حاله وإخباره على وجه الذل والافتقار المتضمن لسؤال الحال، وهذا فيه الرغبة التامة والسؤال المحض بصيغة الطلب. (١٠/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)

٢٠٨ صاحب الحوت ومن أشبهه لماذا ناسب حالهم صيغة الوصف والخبر دون صيغة الطلب؟/ فيقال: لأن المقام مقام اعتراف بأن ما أصابني من الشر كان بذنبي، فأصل الشر هو الذنب، والمقصود دفع الضر والاستغفار جاء بالقصد الثاني، فلم يذكر صيغة طلب كشف الضر؛ لاستشعاره أنه مسيء ظالم وهو الذي أدخل الضر على نفسه، فناسب حاله أن يذكر ما يرفع سببه من الاعتراف بظلمه، ولم يذكر صيغة طلب المغفرة؛ لأنه مقصود للعبد المكروب بالقصد الثاني؛ بخلاف كشف الكرب فإنه مقصود له في حال وجوده بالقصد الأول؛ إذ النفس بطبعها تطلب ما هي محتاجة إليه من زوال الضرر الحاصل من الحال، قبل طلبها زوال ما تخاف وجوده من الضرر في المستقبل بالقصد الثاني، والمقصود الأول في هذا المقام هو المغفرة وطلب كشف الضر، فهذا مقدم في قصده وإرادته، وأبلغ ما ينال به رفع سببه، فجاء بما يحصل مقصوده. وهذا يتبين بالكلام على قوله: ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] فإن هذا اللفظ يتضمن تعظيم الرب وتنزيهه، والمقام يقتضي تنزيهه عن الظلم والعقوبة بغير ذنب. يقول: أنت مقدس ومنزه عن ظلمي وعقوبتي بغير ذنب؛ بل أنا الظالم الذي ظلمت نفسي. (١٠/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)

٢٠٩ **التحميد مقرون بالتسبيح وتابع له، والتكبير مقرون بالتهليل وتابع له.** (١٠/ ٢٥١)

٢١٠ **التسبيح فيه نفي السوء والنقائص المتضمن إثبات المحاسن والكمال، والحمد إنما يكون على المحاسن.** وقرن بين الحمد والتعظيم كما قرن بين الجلال والإكرام؛ إذ ليس كل معظم محبوبًا محمودًا، ولا كل محبوب محمودًا معظمًا. (١٠/ ٢٥١)

٢١١ لما سئل أحمد بن حنبل عن التوكل فقال: «**قطع الاستشراف إلى الخلق**»؛ أي: لا يكون في قلبك أن أحدًا يأتيك بشيء. فقيل له: فما الحجة في ذلك؟ فقال:

«قول الخليل لما قال له جبرائيل: هل لك من حاجة؟ فقال: أما إليك فلا». فهذا وما يشبهه مما يبين أن العبد في طلب ما ينفعه ودفع ما يضره لا يوجه قلبه إلا إلى الله. (١٠/ ٢٥٩)

٢١٢ الإخلاص ينفي أسباب دخول النار، فمن دخل النار من القائلين: «لا إله إلا الله» لم يحقق إخلاصها المحرم له على النار؛ بل كان في قلبه نوع من الشرك الذي أوقعه فيما أدخله النار، والشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل. (١٠/ ٢٦١)

٢١٣ **جنس الدعاء الذي هو ثناء وعبادة؛ أفضل من جنس الدعاء الذي هو سؤال وطلب**، وإن كان المفضول قد يفضل على الفاضل في موضعه الخاص بسبب وبأشياء أخر. (١٠/ ٢٦٣)

٢١٤ «الإيمان» إنما يستعمل في بعض الأخبار وهو مأخوذ من «الأمن»، كما أن الإقرار مأخوذ من: «قرَّ». فالمؤمن صاحب أمن كما أن المقر صاحب إقرار، فلا بد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه، فإذا كان عالمًا بأن محمدًا رسول الله ولم يقترن بذلك حبه وتعظيمه؛ بل كان يبغضه ويحسده ويستكبر عن اتباعه، فإن هذا ليس بمؤمن به بل كافر به. ومن هذا الباب كفر إبليس وفرعون وأهل الكتاب الذين يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، وغير هؤلاء. فإن إبليس لم يكذب خبرًا ولا مُخبِرًا؛ بل استكبر عن أمر ربه. (١٠/ ٢٧١)

٢١٥ مجرد علم القلب بالحق إن لم يقترن به عمل القلب بموجب علمه؛ مثل محبة القلب له واتباع القلب له؛ لم ينفع صاحبه؛ بل أشد الناس عذابًا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه، وقد كان النبي ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من علم لا ينفع». (١٠/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)

٢١٦ الجهمية ظنوا أن مجرد علم القلب وتصديقه هو الإيمان، وأن من دل الشرع على أنه ليس بمؤمن، فإن ذلك يدل على عدم علم قلبه. وهذا من أعظم الجهل شرعًا وعقلًا. وحقيقته توجب التسوية بين المؤمن والكافر؛ ولهذا أطلق وكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة كفرهم بذلك، فإنه من المعلوم أن الإنسان يكون عالمًا بالحق ويبغضه لغرض آخر، فليس كل من كان مستكبرًا عن الحق يكون غير عالم به، وحينئذ فالإيمان لا بد فيه من تصديق القلب وعمله، وهذا معنى قول السلف: الإيمان قول وعمل. (١٠/ ٢٧٢)

٢١٧ أبو طالب وإن كان عالمًا بأن محمدًا رسول الله، وهو محب له؛ فلم تكن محبته له لمحبته لله؛ بل كان يحبه لأنه ابن أخيه، فيحبه للقرابة، وإذا أحب ظهوره فلما يحصل له بذلك من الشرف والرئاسة. فأصل محبوبه هو الرئاسة؛ فلهذا لما عرض عليه الشهادتين عند الموت رأى أن بالإقرار بهما زوال دينه الذي يحبه، فكان دينه أحب إليه من ابن أخيه، فلم يقر بهما. (١٠/ ٢٧٣)

٢١٨ الرياء من باب الإشراك بالخلق، والعجب من باب الإشراك بالنفس، وهذا حال المستكبر، فالمرائي لا يحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ والمعجب لا يحقق قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ فمن حقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ خرج عن الرياء، ومن حقق قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ خرج عن الإعجاب. (١٠/ ٢٧٧)

٢١٩ إن المكروب همته منصرفة إلى دفع ضره وجلب نفعه، فقد يقول: «لا إله إلا الله» مستشعرًا أنه لا يكشف الضر غيرك ولا يأتي بالنعمة إلا أنت، فهذا مستحضر توحيد الربوبية ومستحضر توحيد السؤال والطلب والتوكل عليه، معرض عن توحيد الإلٰهية الذي يحبه الله ويرضاه ويأمر/ به وهو: ألا يعبد إلا إياه، ولا يعبده إلا بطاعته وطاعة رسوله، فمن استشعر هذا في قوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] كان عابدًا لله متوكلًا عليه، وكان ممتثلًا قوله: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ [هود: ١٢٣].
(١٠/ ٢٧٨ - ٢٧٩)

٢٢٠ في «صحيح البخاري» أنه قال: «إني والله لا أعطي أحدًا، ولا أمنع أحدًا، وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت» وهو لم يُرد بقوله: «لا أعطي أحدًا ولا أمنع» إفراد الله بذلك قدرًا وكونًا، فإن جميع المخلوقين يشاركونه في هذا، فلا يعطي أحدًا، ولا يمنع إلا بقضاء الله وقدره؛ وإنما أراد إفراد الله بذلك شرعًا ودينًا؛ أي: لا أعطي إلا من أمرت/ بإعطائه، ولا أمنع إلا من أمرت بمنعه، فأنا مطيع لله في إعطائي ومنعي، فهو يقسم الصدقة والفيء والغنائم كما يقسم المواريث بين أهلها؛ لأن الله أمره بهذه القسمة. ولهذا كان المال حيث أضيف إلى الله ورسوله فالمراد به ما يجب أن يصرف في طاعة الله ورسوله، ليس المراد به أنه ملك للرسول كما ظنه طائفة من الفقهاء، ولا المراد به كونه مملوكًا لله خلقًا وقدرًا؛ فإن جميع الأموال بهذه المثابة. وهذا كقوله: ﴿قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ﴾ [الأنفال: ١]. (١٠/ ٢٧٩ - ٢٨٠)

٢٢١ ظن طائفة من الفقهاء أن الإضافة إلى الرسول تقتضي أنه يملكه كما يملك

الناس أملاكهم. ثم قال بعضهم: إن غنائم بدر كانت ملكًا للرسول. وقال بعضهم: إن الفيء وأربعة أخماسه كان ملكًا للرسول. وقال بعضهم: إن الرسول إنما كان يستحق من الخمس خمسه. وقال بعض هؤلاء: وكذلك كان يستحق من خمس الفيء خمسه. وهذه الأقوال توجد في كلام طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم، وهذا غلط من وجوه:/**منها**: أن الرسول ﷺ لم يكن يملك هذه الأموال كما يملك الناس أموالهم، ولا كما يتصرف الملوك في ملكهم، فإن هؤلاء وهؤلاء لهم أن يصرفوا أموالهم في المباحات، فإما أن يكون مالكًا له فيصرفه في أغراضه الخاصة، وإما أن يكون ملكًا له فيصرفه في مصلحة ملكه، وهذه حال النبي الملك كداود وسليمان، قال تعالى: ﴿فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٩﴾﴾ [صٓ]؛ أي: أعط من شئت واحرم من شئت لا حساب عليك. ونبيُّنا كان عبدًا رسولًا لا يعطي إلا من أمر بإعطائه ولا يمنع إلا من أمر بمنعه، فلم يكن يصرف الأموال إلا في عبادة لله وطاعة له. **ومنها**: أن النبي لا يورث ولو كان ملكًا، فإن الأنبياء لا يورثون، فإذا كان ملوك الأنبياء لم يكونوا مُلاكًا كما يملك الناس أموالهم، فكيف يكون صفوة الرسل الذي هو عبد رسول مالكًا؟ **ومنها**: أن النبي ﷺ كان ينفق على نفسه وعياله قدر الحاجة، ويصرف سائر المال في طاعة الله لا يستفضله، وليست هذه حال الملاك؛ بل المال الذي يتصرف فيه كله هو مال الله ورسوله، بمعنى: أن الله أمر رسوله أن يصرف ذلك المال في طاعته، فتجب طاعته في قسمه، كما تجب طاعته في سائر ما يأمر به. (١٠/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)

٢٢٢ الأموال التي كان يقسمها النبي ﷺ على وجهين: **منها**: ما تعين مستحقه ومصرفه كالمواريث. **ومنها**: ما يحتاج إلى اجتهاده ونظره ورأيه، فإن ما أمر الله به: منه ما هو محدود بالشرع: كالصلوات الخمس وطواف الأسبوع بالبيت. ومنه ما يرجع في قدره إلى اجتهاد المأمور، فيزيده وينقصه بحسب المصلحة التي يحبها الله. فمن هذا ما اتفق عليه الناس ومنه ما تنازعوا فيه؛ كتنازع الفقهاء فيما يجب للزوجات من النفقات: هل هي مقدرة بالشرع؟ أم يرجع فيها إلى العرف فتختلف في قدرها وصفتها باختلاف أحوال الناس؟ وجمهور الفقهاء على القول الثاني، وهو الصواب؛ لقول النبي ﷺ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف». (١٠/ ٢٨٢)

٢٢٣ نقل عن مالك أنه قال: أكره للرجل أن يقول في دعائه: يا سيدي

يا سيدي، يا حنان يا حنان، ولكن يدعو بما دعت به الأنبياء؛ ربنا ربنا. (١٠/ ٢٨٥)

٢٢٤ **إذا سبق إلى قلب العبد قصد السؤال ناسب أن يسأله باسمه «الرب»**. وإن سأله باسمه «الله» لتضمنه اسم الرب؛ كان حسنًا. **وأما إذا سبق إلى قلبه قصد العبادة فاسم «الله» أولى بذلك**. إذا بدأ بالثناء ذكر اسم الله، وإذا قصد الدعاء دعا باسم الرب، ولهذا قال يونس: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء]. وقال آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف]. فإن يونس عليه السلام ذهب مغاضبًا، وقال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]. وقال تعالى: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾﴾ [الصافات]. ففعل ما يلام عليه، فكان المناسب لحاله أن يبدأ بالثناء على ربه والاعتراف بأنه لا إله إلا هو، فهو الذي يستحق أن يعبد دون غيره. (١٠/ ٢٨٦)

٢٢٥ أما آدم عليه السلام فإنه اعترف أولًا بذنبه، فقال: ﴿ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]. ولم يكن عند آدم من ينازعه الإرادة لما أمر الله به مما يزاحم الإلهية؛ بل ظن صدق الشيطان الذي: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف]. فالشيطان غرهما وأظهر نصحهما، فكانا في قبول غروره وما أظهر من نصحه حالهما مناسبًا لقولهما: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾. لما حصل من التفريط لا لأجل هوى وحظ يزاحم الإلهية وكانا محتاجين إلى أن يربهما ربوبية تكمل علمهما وقصدهما. حتى لا يغترَّا بمثل ذلك، فهما يشهدان حاجتهما إلى الله ربهما الذي لا يقضي حاجتهما غيره. (١٠/ ٢٨٧)

٢٢٦ يحتاج العبد أن ينفي عنه شيئين: **الآراء** الفاسدة **والأهواء** الفاسدة، فيعلم أن الحكمة والعدل فيما اقتضاه علمه وحكمته، لا فيما اقتضاه علم العبد وحكمته، ويكون هواه تبعًا لما أمر الله به، فلا يكون له مع أمر الله وحكمه هوى يخالف ذلك. (١٠/ ٢٨٨)

٢٢٧ من رأى قومًا يستحقون العذاب في ظنه، وقد غفر الله لهم ورحمهم وكره هو ذلك؛ فهذا إما أن يكون عن إرادة تخالف حكم الله، وإما عن ظن يخالف علم الله، والله عليم حكيم. وإذا علمت أنه عليم وأنه حكيم لم يبق لكراهية ما فعله وجه، وهذا يكون فيما أمر به وفيما خلقه ولم يأمرنا أن نكرهه ونغضب عليه. فأما ما أمرنا بكراهته من الموجودات: كالكفر والفسوق والعصيان؛ فعلينا أن نطيعه في

أمره، بخلاف توبته على عباده وإنجائه إياهم من العذاب، فإن هذا من مفعولاته التي لم يأمرنا أن نكرهها؛ بل هي مما يحبها؛ فإنه يحب التوابين ويحب المتطهرين. فكراهة هذا من نوع اتباع الإرادة المزاحمة للإلٰهية، فعلى صاحبها أن يحقق توحيد الإلٰهية فيقول: لا إلٰه إلا أنت. فعلينا أن نحب ما يحب ونرضى ما يرضى، ونأمر بما يأمر وننهى عما ينهى. فإذا كان يحب التوابين ويحب المتطهرين فعلينا أن نحبهم؛ ولا نأله مراداتنا المخالفة لمحابه. (١٠/ ٢٨٩)

٢٢٨ إن النبي هو المنبأ عن الله، والرسول هو الذي أرسله الله تعالى، **وكل رسول نبيّ وليس كل نبيّ رسولًا، والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين**،/ ولكن هل يصدر ما يستدركه الله فينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته؟ هذا فيه قولان، والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك. والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة «النجم» بقوله: «تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى». وقالوا: إن هذا لم يثبت، ومن علم أنه ثبت، قال: هذا ألقاه الشيطان في مسامعهم ولم يلفظ به الرسول ﷺ ولكن السؤال وارد على هذا التقدير أيضًا. وقالوا في قوله: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] هو حديث النفس. وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا: هذا منقول نقلًا ثابتًا لا يمكن القدح فيه، والقرآن يدل عليه. (١٠/ ٢٩٠ ـ ٢٩١)

٢٢٩ الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف: إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقًا، والرد على من يقول: إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت؛ إنما تدل على هذا القول. وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء، فإن القائلين بالعصمة احتجوا بأن التأسي بهم مشروع، وذلك لا يجوز إلا مع تجويز كون الأفعال ذنوبًا، ومعلوم أن التأسي بهم إنما هو مشروع فيما أقروا عليه، دون ما نهوا عنه ورجعوا عنه، كما أن الأمر والنهي إنما تجب طاعتهم فيما لم ينسخ منه. (١٠/ ٢٩٣)

٢٣٠ ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال، أو أنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح، أو أنها توجب التنفير أو نحو ذلك من الحجج العقلية: فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع، وإلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه، كما قال/ بعض السلف: كان داود عليه السلام بعد التوبة

خيرًا منه قبل الخطيئة. وقال آخر: لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتلى بالذنب أكرم الخلق عليه. (١٠/٢٩٣ ـ ٢٩٤)

٢٣١ الله تعالى لم يذكر في القرآن شيئًا من ذلك عن نبي من الأنبياء إلا مقرونًا بالتوبة والاستغفار؛ كقول آدم وزوجته: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف]. وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [هود]. وقول الخليل عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم]. وقوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشعراء]. وقول موسى: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ﴾ [الأعراف]. (١٠/٢٩٦)

٢٣٢ أما يوسف الصديق فلم يذكر الله عنه ذنبًا، فلهذا لم يذكر الله عنه ما يناسب الذنب من الاستغفار؛ بل قال: ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [يوسف]. فأخبر أنه صرف عنه السوء والفحشاء، وهذا يدل على أنه لم يصدر منه سوء ولا فحشاء. (١٠/٢٩٦)

٢٣٣ ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ﴾ [يوسف]. / فـ«الهم» اسم جنس تحته نوعان، كما قال الإمام أحمد: الهمّ همّان: همّ خطرات، وهمّ إصرار. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إن العبد إذا همَّ بسيئة لم تكتب عليه، وإذا تركها لله كتبت له حسنة، وإن عملها كتبت له سيئة واحدة». وإن تركها من غير أن يتركها لله لم تكتب له حسنة ولا تكتب عليه سيئة، ويوسف ﷺ هم همًّا تركه لله، ولذلك صرف الله عنه السوء والفحشاء لإخلاصه، وذلك إنما يكون إذا قام المقتضي للذنب وهو الهم، وعارضه الإخلاص الموجب لانصراف القلب عن الذنب لله. فيوسف عليه السلام لم يصدر منه إلا حسنة يثاب عليها. (١٠/٢٩٦ ـ ٢٩٧)

٢٣٤ قوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ﴾ [يوسف: ٥٣]. فمن كلام امرأة العزيز، كما يدل القرآن على ذلك دلالة بيِّنة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن. (١٠/٢٩٨)

٢٣٥ غلط من غلط في تفضيل الملائكة على الأنبياء والصالحين، فإنهم اعتبروا كمال الملائكة مع بداية الصالحين ونقصهم فغلطوا، ولو اعتبروا حال الأنبياء

والصالحين بعد دخول الجنان ورضا الرحمٰن، وزوال كل ما فيه نقص وملام وحصول كل ما فيه رحمة وسلام، حتى استقر بهم القرار: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد]. فإذا اعتبرت تلك الحال ظهر فضلها على حال غيرهم من المخلوقين. (١٠/ ٣٠٠)

٢٣٦ ما يظنه بعض الناس أنه من ولد على الإسلام فلم يكفر قط أفضل ممن كان كافرًا فأسلم؛ ليس بصواب؛ بل الاعتبار بالعاقبة وأيهما كان أتقى لله في عاقبته كان أفضل. فإنه من المعلوم أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين آمنوا بالله ورسوله بعد كفرهم؛ هم أفضل ممن ولد على الإسلام من أولادهم وغير أولادهم؛ بل من عرف الشر وذاقه ثم عرف الخير وذاقه،/ فقد تكون معرفته بالخير ومحبته له ومعرفته بالشر وبغضه له، أكمل ممن لم يعرف الخير والشر ويذقهما كما ذاقهما؛ بل من لم يعرف إلا الخير فقد يأتيه الشر فلا يعرف أنه شر، فإما أن يقع فيه، وإما أن لا ينكره كما أنكره الذي عرفه. ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية». (١٠/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)

٢٣٧ ليس المراد أن كل من ذاق طعم الكفر والمعاصي يكون أعلم بذلك وأكره له ممن لم يذقه مطلقًا؛ فإن هذا ليس بمطرد؛ بل قد يكون الطبيب أعلم بالأمراض من المرضى، والأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ أطباء الأديان، فهم أعلم الناس بما يصلح القلوب ويفسدها، وإن كان أحدهم لم يذق من الشر ما ذاقه الناس. ولكن المراد: أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به والنفور عنه والمحبة للخير إذا ذاقه؛ ما لا يحصل لبعض الناس. (١٠/ ٣٠٢)

٢٣٨ من دخل مع أهل البدع والفجور ثم بيَّن الله له الحق وتاب عليه توبة نصوحًا، ورزقه الجهاد في سبيل الله؛ فقد يكون بيانه لحالهم وهجره لمساويهم وجهاده لهم أعظم من غيره. قال نعيم بن حماد الخزاعي ـ وكان شديدًا على الجهمية ـ: أنا شديد عليهم؛ لأني كنت منهم. (١٠/ ٣٠٣)

٢٣٩ كان عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما من أشد الناس على الإسلام، فلما أسلما تقدما على من سبقهما إلى الإسلام. (١٠/ ٣٠٣)

٢٤٠ **الاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية.** (١٠/ ٣٠٤)

٢٤١ الكتاب والسُّنَّة يدل على أن الله يحب التوابين ويفرح بتوبة التائبين؛ سواء كانوا عالمين بأن ما أتوه ذنبًا، أو لم يكونوا عالمين بذلك. (٣٠٨/١٠)

٢٤٢ جواب شبهة من يقول: إن الله لا يبعث نبيًّا إلا من كان معصومًا قبل النبوة، كما يقول ذلك طائفة من الرافضة وغيرهم. وكذلك من قال: إنه لا يبعث نبيًّا إلا من كان مؤمنًا قبل النبوة: فإن هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون نقصًا وإن تاب التائب منها، وهذا منشأ غلطهم. فمن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح يكون ناقصًا فهو غالط غلطًا عظيمًا، فإن الذم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منه شيء أصلًا. (٣٠٩/١٠)

٢٤٣ **إن آدم قد تاب الله عليه قبل أن ينزل إلى الأرض.** (٣١٤/١٠)

٢٤٤ الاعتراف بالخطيئة مع التوحيد إن كان متضمنًا للتوبة أوجب المغفرة، وإذا غفر الذنب زالت عقوبته؛ فإن المغفرة: هي وقاية شر الذنب. ومن الناس من يقول: الغفر الستر. ويقول: إنما سمي المغفرة والغفار لما فيه من معنى الستر. وتفسير اسم الله الغفار: بأنه الستار. وهذا تقصير في معنى الغَفْر؛ فإن المغفرة معناها وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب على الذنب، فمن غفر ذنبه لم يعاقب عليه. وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن، ومن عوقب على الذنب باطنًا أو ظاهرًا فلم يغفر له. (٣١٧/١٠)

٢٤٥ قد يظن الظان أنه تائب ولا يكون تائبًا بل يكون تاركًا، والتارك غير التائب، فإنه قد يعرض عن الذنب لعدم خطوره بباله، أو المقتضي لعجزه عنه، أو تنتفي إرادته له بسبب غير ديني، وهذا ليس بتوبة؛ بل لا بد من أن يعتقد أنه سيئة ويكره فعله لنهي الله عنه ويدعه لله تعالى؛ لا لرغبة مخلوق ولا لرهبة مخلوق؛ فإن التوبة من أعظم الحسنات؛ والحسنات كلها يشترط فيها الإخلاص لله وموافقة أمره. (٣١٨/١٠)

٢٤٦ أما الاعتراف بالذنب على وجه الخضوع لله من غير إقلاع عنه؛ فهذا في نفس الاستغفار المجرد الذي لا توبة معه، وهو كالذي يسأل/ الله تعالى أن يغفر له الذنب مع كونه لم يتب منه، وهذا يأس من رحمة الله، ولا يقطع بالمغفرة له فإنه داع دعوة مجردة. (٣١٨/١٠ ـ ٣١٩)

٢٤٧ قول من قال من العلماء: الاستغفار مع الإصرار توبة الكذابين: فهذا إذا

كان المستغفر يقوله على وجه التوبة، أو يدعي أن استغفاره توبة، وأنه تائب بهذا الاستغفار؛ فلا ريب أنه مع الإصرار لا يكون تائبًا؛ فإن التوبة والإصرار ضدان: الإصرار يضاد التوبة؛ لكن لا يضاد الاستغفار بدون التوبة. (١٠/٣١٩)

[٢٤٨] **التوبة تصح من ذنب مع الإصرار على ذنب آخر**، إذا كان المقتضي للتوبة من أحدهما أقوى من المقتضي للتوبة من الآخر، أو كان المانع من أحدهما أشد. وهذا هو القول المعروف عند السلف والخلف. (١٠/٣٢٠)

[٢٤٩] أحمد يقول:/ «**إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام**»، وكان في المحنة يقول: كيف أقول ما لم يُقل؟ واتِّباع أحمد للسُّنَّة والآثار وقوة رغبته في ذلك وكراهته لخلافه من الأمور المتواترة عنه، يعرفها من يعرف حاله من الخاصة والعامة. (١٠/٣٢٠ ـ ٣٢١)

[٢٥٠] تنازع الناس في قوله: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [المائدة]. فعلى قول الخوارج والمعتزلة: لا تقبل حسنة إلا ممن اتقاه مطلقًا فلم يأت كبيرة. وعند المرجئة: إنما يتقبل ممن اتقى الشرك. فجعلوا أهل الكبائر داخلين في اسم المتقين. وعند أهل السُّنَّة والجماعة: يتقبل العمل ممن اتقى الله فيه فعمله خالصًا لله موافقًا لأمر الله، فمن اتقاه في عمل تقبله منه، وإن كان عاصيًا في غيره. ومن لم يتّقه فيه لم يتقبله منه، وإن كان مطيعًا في غيره. (١٠/٣٢٢)

[٢٥١] الكافر إذا أسلم فإن إسلامه يتضمن التوبة من الكفر، فيغفر له بالإسلام الكفر الذي تاب منه، وهل تغفر له الذنوب التي فعلها في حال الكفر ولم يتب منها في الإسلام؟ هذا فيه قولان معروفان: **أحدهما**: يغفر له الجميع؛ لإطلاق قوله ﷺ: «الإسلام يهدم ما كان قبله» رواه مسلم. مع قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. **والقول الثاني**: أنه لا يستحق أن يغفر له بالإسلام إلا ما تاب منه،/ فإذا أسلم وهو مصر على كبائر دون الكفر فحكمه في ذلك حكم أمثاله من أهل الكبائر. وهذا القول هو الذي تدل عليه الأصول والنصوص. (١٠/٣٢٣ ـ ٣٢٤)

[٢٥٢] إن الإنسان قد يستحضر ذنوبًا فيتوب منها، وقد يتوب توبة مطلقة لا يستحضر معها ذنوبه، لكن إذا كانت نيته التوبة العامة فهي تتناول كل ما يراه ذنبًا؛ لأن التوبة العامة تتضمن عزمًا عامًّا بفعل المأمور وترك المحظور، وكذلك تتضمن ندمًا عامًّا على كل محظور. (١٠/٣٢٥)

٢٥٣ من تاب توبة عامة كانت هذه التوبة مقتضية لغفران الذنوب كلها، وإن لم يستحضر أعيان الذنوب، إلا أن يعارض هذا العام معارض يوجب التخصيص: مثل أن يكون بعض الذنوب لو استحضره لم يتب منه؛ لقوة إرادته إياه، أو لاعتقاده أنه حسن ليس بقبيح. فما كان لو استحضره لم يتب منه لم يدخل في التوبة، وأما ما كان لو حضر بعينه لكان مما يتوب منه، فإن التوبة العامة شاملته. (١٠/ ٣٢٨)

٢٥٤ التوبة المطلقة: وهي أن يتوب توبة مجملة، ولا تستلزم التوبة من كل ذنب، فهذه لا توجب دخول كل فرد من أفراد الذنوب فيها، ولا تمنع دخوله؛ كاللفظ المطلق. لكن هذه تصلح أن تكون سببًا لغفران المعين، كما تصلح أن تكون سببًا لغفران الجميع؛ بخلاف/ العامة فإنها مقتضية للغفران العام، كما تناولت الذنوب تناولًا عامًّا. وكثير من الناس لا يستحضر عند التوبة إلا بعض المتصفات بالفاحشة أو مقدماتها، أو بعض الظلم باللسان أو اليد، وقد يكون ما تركه من المأمور الذي يجب لله عليه في باطنه وظاهره من شعب الإيمان وحقائقه؛ أعظم ضررًا عليه مما فعله من بعض الفواحش، فإن ما أمر الله به من حقائق الإيمان التي بها يصير العبد من المؤمنين حقًّا؛ أعظم نفعًا من نفع ترك بعض الذنوب الظاهرة؛ كحب الله ورسوله؛ فإن هذا أعظم الحسنات الفعلية. (١٠/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)

٢٥٥ **لعن المطلق لا يستلزم لعن المعيّن الذي قام به ما يمنع لحوق اللعنة له،/ وكذلك التكفير المطلق والوعيد المطلق.** ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب والسُّنَّة مشروطًا بثبوت شروط وانتفاء موانع. (١٠/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠)

٢٥٦ الناس في غالب أحوالهم لا يتوبون توبة عامة مع حاجتهم إلى ذلك، فإن التوبة واجبة على كل عبد في كل حال؛ لأنه دائمًا يظهر له ما فرط فيه من ترك مأمور، أو ما اعتدى فيه من فعل محظور، فعليه أن يتوب دائمًا. (١٠/ ٣٣٠)

٢٥٧ من تمام نعمة الله على عباده المؤمنين أن ينزل بهم الشدة والضر وما يلجئهم إلى توحيده، فيدعونه مخلصين له الدين ويرجونه لا يرجون أحدًا سواه، وتتعلق قلوبهم به لا بغيره، فيحصل لهم من التوكل عليه والإنابة إليه، وحلاوة الإيمان وذوق طعمه والبراءة من الشرك ما هو أعظم نعمة عليهم من زوال المرض والخوف، أو الجدب أو حصول اليسر وزوال العسر في المعيشة، فإن ذلك لذات بدنية ونعم دنيوية قد يحصل للكافر منها أعظم مما يحصل للمؤمن. وأما ما يحصل

لأهل التوحيد المخلصين لله الدين فأعظم من أن يعبر عن كنهه مقال أو يستحضر تفصيله بال، ولكل مؤمن من ذلك نصيب بقدر إيمانه. ولهذا قال بعض السلف: يا ابن آدم لقد بورك لك في حاجة أكثرت فيها من قرع باب سيدك. وقال بعض الشيوخ: إنه ليكون لي إلى الله حاجة فأدعوه فيفتح لي من لذيذ معرفته وحلاوة مناجاته ما لا أحب معه أن يعجل قضاء حاجتي؛ خشية أن تنصرف نفسي/عن ذلك؛ لأن النفس لا تريد إلا حظها فإذا قضي انصرفت. وفي بعض الإسرائيليات: «يا ابن آدم البلاء يجمع بيني وبينك، والعافية تجمع بينك وبين نفسك». وهذا المعنى كثير، وهو موجود مذوق محسوس بالحس الباطن للمؤمن، وما من مؤمن إلا وقد وجد من ذلك ما يعرف به ما ذكرناه، فإن ذلك من باب الذوق والحس، لا يعرفه إلا من كان له ذوق وحس بذلك. (١٠/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)

٢٥٨ لفظ «الذوق»: وإن كان قد يظن أنه في الأصل مختص بذوق اللسان، فاستعماله في الكتاب والسُّنَّة يدل على أنه أعم من ذلك، مستعمل في الإحساس بالملائم والمنافر، كما أن لفظ «الإحساس» في عرف الاستعمال عام فيما يحس بالحواس الخمس؛ بل وبالباطن. (١٠/ ٣٣٤)

فصل: الأمر والنهي مشروط بالممكن من العلم والقدرة

٢٥٩ الأحوال التي ترد على العباد وأهل المعرفة والزهاد ونحوهم، مما توجب زوال عقل أحدهم وعلمه حتى تجعله كالمجنون والموله والسكران والنائم، أو زوال قدرته حتى تجعله كالعاجز، أو تجعله كالمضطر الذي يصدر عنه القول والفعل بغير إرادته واختياره، فإن زوال العقل والقدرة قد يوجب عجزه عن أداء واجبات، وقد يوجب وقوعه في محرمات: فهؤلاء يقال فيهم: إن كان زوال ذلك بسبب غير محرم، فلا حرج عليهم فيما يتركونه من الواجبات ويفعلونه من المحرمات، ولا يجوز أيضًا اتباعهم فيما هو خارج عن الشريعة من أقوالهم وأفعالهم، ولا نذمهم على ذلك؛ بل قد يمدحون على ما وافقوا فيه الشريعة من/الأقوال والأعمال، ويرفع عنهم اللوم فيما عذرهم فيه الشارع، كما يقال في المجتهد المخطئ سواء؛ بل المجتهد المخطئ نوع من هذا الجنس حيث سقط عنه اللوم لعجزه عن العلم. وإن كان زوال ذلك بسبب محرم استحقوا الذم والعقاب على ما يتركونه من واجب ويفعلونه من محرم. (١٠/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩)

٢٦٠ **مثال الأول**: من يسمع القرآن على الوجه المشروع فهاج له وجد يحبه، أو مخافة أو رجاء فضعف عن حمله حتى مات، أو صعق أو صاح صياحًا عظيمًا أو اضطرب اضطرابًا كثيرًا، فتولد عن ذلك ترك صلاة واجبة، أو تعدى على بعض الناس: فإن هذا معذور في ذلك؛ فإن هذا في هذه الحال بمنزلة عقلاء المجانين المولهين الذين حصل لهم الجنون، مع أنهم من الصالحين وأهل المعرفة. إما لقوة الوارد الذي ورد عليهم، وإما لضعف قلوبهم عن حمله، وإما لانحراف أمزجتهم وقوة الخلط، وإما لعارض من الجن، فإن هؤلاء كما بلغنا عن الإمام أبي محمد المقدسي حيث سئل عنهم فقال: هؤلاء قوم أعطاهم الله عقولًا وأحوالًا، فسلب عقولهم وأبقى أحوالهم، وأسقط ما فرض بما سلب. ولهذا كان هذا الصنف والذي قبله موجودًا في التابعين ومن/ بعدهم؛ لا سيما في عباد البصريين، فإن فيهم من مات من سماع القرآن؛ كزرارة بن أوفى وأبي جهير الضرير وغيرهما. وأما الصحابة فإن حالهم كان أكمل من أن يكون فيهم مجنون أو مصعوق. ومن هؤلاء أيضًا من غلب عليه الذكر لله والتوحيد له والمحبة، حتى غاب بالمذكور المشهود المحبوب المعبود عما سواه؛ كما يحصل لبعض العاشقين في غيبته بمعشوقه عما سواه، فيقول أحدهم في هذه الحال: أنا الحق، أو سبحاني، أو ما في الجبة إلا الله. ومنهم من غلب عليه حال الرجاء والرحمة حتى قال: أبسط سجادتي على جهنم. فمن قال هذا في حال زوال عقله بحيث يكون كالسكران أو الموله، وكان السبب الذي أوجب ذلك غير منهي عنه شرعًا؛ فلا إثم عليه. (١٠/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)

٢٦١ **مثال الثاني**: ما قد يحصل عند سماع المكاء والتصدية لكثير من أهل السماع، فإنه قد ينشد أشعارًا فيها ما يخالف الشرع بأصوات مخالفة للشرع، ويكون الإنسان فيه استعداد فيوجب ذلك اختلاطًا وزوال عقل، حتى يقتل بعضهم بعضًا إما ظاهرًا وإما باطنًا بالهمة والقلوب، ويوجب أيضًا من ترك واجبات الشريعة ومن الاعتداء على المؤمنين في الدين والدنيا ما الله به عليم. (١٠/ ٣٥٠)

٢٦٢ إذا خوطب أحدهم في حال صحوه وعقله قال: كنت مغلوبًا وورد علي وارد فعل بي هذا، والحكم للوارد. وهذه حال كثير من خفراء العدو، وكثير ممن يعين الكفرة والظلمة ويعتدي على المسلمين والمؤمنين من أهل الأحوال، ويقول: إنه مغلوب في ذلك، وأنه ورد عليه وارد أوجب ذلك، وأنه خوطب بذلك الفعل.

فيقال: أما زوال عقلك حتى صرت لا تفهم أمر الله ونهيه، وزوال قدرتك حتى صرت مضطرًّا إلى تلك الأفعال، وإن كنت صادقًا في ذلك؛ فسببه تفريطك وعدوانك أولًا، حتى صرت في حال المجانين والسكارى، فأنت بمنزلة شارب الخمر الذي سكر منها، والمتعرض للعشق حتى يعشق فيفعل فيه العشق الأفاعيل؛ إذ لا فرق بين سكر الأصوات والصور والشراب؛ فإن هذا سكر الأجسام، وهذا سكر النفوس، وهذا سكر الأرواح. **فإذا كان السبب محظورًا لم يكن السكران معذورًا في دين الإسلام.** (١٠/ ٣٥١)

٢٦٣ **ما يصدر عن ذوي الأحوال من كشف علمي، أو تأثير قدري، ليس بمستلزم لولاية الله؛ بل ولا للصلاح؛ بل ولا للإيمان،** إذ قد يكون هذا الجنس في كافر ومنافق وفاسق وعاص، وإنما أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون. (١٠/ ٣٥٣)

٢٦٤ معلوم أنه إذا استقام ولاة الأمور الذين يحكمون في النفوس والأموال؛ استقام عامة الناس، كما قال أبو بكر الصديق فيما رواه البخاري في «صحيحه» للمرأة الأحمسية لما سألته فقالت: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح؟ قال: «ما استقامت لكم أئمتكم». وفي الأثر: «صنفان إذا صلحوا صلح الناس: العلماء والأمراء»؛ أهل الكتاب وأهل الحديد. (١٠/ ٣٥٤)

٢٦٥ الدين القائم بالقلب من الإيمان علمًا وحالًا هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع، وهي كمال الإيمان. فالدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه، كما أنزل الله بمكة أصوله: من التوحيد والأمثال التي هي المقاييس العقلية، والقصص والوعد والوعيد، ثم أنزل بالمدينة ـ لما صار له قوة ـ فروعه الظاهرة: من الجمعة والجماعة والأذان والإقامة والجهاد والصيام، وتحريم الخمر والزنا والميسر، وغير ذلك من واجباته ومحرماته. (١٠/ ٣٥٥)

٢٦٦ لما ذهبت دولة الخلفاء الراشدين وصار ملكًا؛ ظهر النقص في الأمراء، فلا بد أن يظهر أيضًا في أهل العلم والدين. فحدث في آخر خلافة علي بدعتا الخوارج والرافضة؛ إذ هي متعلقة بالإمامة والخلافة، وتوابع ذلك من الأعمال والأحكام الشرعية. وكان ملك معاوية ملكًا ورحمة، فلما ذهب معاوية ـ رحمة الله عليه ـ وجاءت إمارة يزيد، وجرت فيها فتنة قتل الحسين بالعراق، وفتنة أهل الحرة

بالمدينة، وحصروا مكة لما قام عبد الله بن الزبير،/ثم مات يزيد وتفرقت الأمة: ابن الزبير بالحجاز، وبنو الحكم بالشام، ووثب المختار بن أبي عبيد وغيره بالعراق. وذلك في أواخر عصر الصحابة، وقد بقي فيهم مثل: عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وغيرهم، حدثت بدعة القدرية والمرجئة، فردها بقايا الصحابة؛ كابن عباس وابن عمر وجابر وواثلة بن الأسقع وغيرهم ﷺ مع ما كانوا يردونه هم وغيرهم من بدعة الخوارج والروافض. وعامة ما كانت القدرية إذ ذاك يتكلمون فيه: أعمال العباد كما يتكلم فيها المرجئة، فصار كلامهم في الطاعة والمعصية والمؤمن والفاسق، ونحو ذلك من مسائل «الأسماء والأحكام» و«الوعد والوعيد»، ولم يتكلموا بعد في ربهم ولا في صفاته إلا في أواخر عصر صغار التابعين، من حين أواخر الدولة الأموية حين شرع القرن الثالث ـ تابعو التابعين ـ ينقرض أكثرهم. (١٠/٣٥٦ ـ ٣٥٧)

٣٦٧ **إن الاعتبار في القرون الثلاثة بجمهور أهل القرن؛ وهم وسطه**، وجمهور الصحابة انقرضوا بانقراض خلافة الخلفاء الأربعة، حتى أنه لم يكن بقي من أهل بدر إلا نفر قليل، وجمهور التابعين بإحسان انقرضوا في أواخر عصر أصاغر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك، وجمهور تابعي التابعين انقرضوا في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية، وصار/في ولاة الأمور كثير من الأعاجم، وخرج كثير من الأمر عن ولاية العرب، وعربت بعض الكتب العجمية من كتب الفرس والهند والروم، وظهر ما قاله النبي ﷺ: «ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ولا يستشهد ويحلف ولا يستحلف». حدث ثلاثة أشياء: الرأي، والكلام، والتصوف. وحدث التجهم وهو نفي الصفات، وبإزائه التمثيل. فكان جمهور الرأي من الكوفة؛ إذ هو غالب على أهلها مع ما كان فيهم من التشيع الفاحش وكثرة الكذب في الرواية، مع أن في خيار أهلها من العلم والصدق والسُّنَّة والفقه والعبادة أمر عظيم؛ لكن الغرض أن فيها نشأ كثرة الكذب في الرواية، وكثرة الآراء في الفقه والتشيُّع في الأصول، وكان جمهور الكلام والتصوف في البصرة. (١٠/٣٥٧ ـ ٣٥٨)

٣٦٨ ظهر أحمد بن علي[١] الهجيمي الذي صحب عبد الواحد بن زيد،/

(١) في ميزان الاعتدال: «أحمد بن عطاء الهجيمي البصري الزاهد». (ق)

وعبد الواحد صحب الحسن البصري ومن اتبعه من المتصوفة، وبنى دويرة للصوفية، هي أول ما بني في الإسلام. وكان عبد الرحمٰن بن مهدي وغيره يسمونهم «الفقرية»، وكانوا يجتمعون في دويرة لهم. وصار لهؤلاء من الكلام المحدث طريق يتدينون به مع تمسكهم بغالب الدين. ولهؤلاء من التعبُّد المحدث طريق يتمسكون به مع تمسكهم بغالب التعبد المشروع، وصار لهؤلاء حال من السماع والصوت، حتى إن أحدهم يموت أو يغشى عليه. ولهؤلاء حال في الكلام والحروف حتى خرجوا به إلى تفكير أوقعهم في تحير. (١٠/٣٥٨ ـ ٣٥٩)

٣٦٩ كان أهل المدينة أقرب من هؤلاء وهؤلاء[1] في القول والعمل؛ إذ لم ينحرفوا انحراف الطائفتين من الكوفيين والبصريين؛ هوى ورواية ورأيًا وكلامًا وسماعًا، وإن كان في بعضهم نوع انحراف؛ لكن هم أقرب. وأما الشاميون فكان غالبهم مجاهدين وأهل أعمال قلبية، أقرب إلى الحال المشروع من صوفية البصريين إذ ذاك. (١٠/ ٣٦٠)

٣٧٠ علم النبوة من الإيمان والقرآن، وما يتبع ذلك من الفقه والحديث وأعمال القلوب؛ إنما خرجت من الأمصار التي يسكنها جمهور أصحاب رسول الله ﷺ وهي: الحرمان والعراقان والشام؛ المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وسائر الأمصار تُبع. (١٠/ ٣٦١)

٣٧١ الشافعي وإن كان أصله مكيًّا فإنه تفقه على طريقة أهل الحديث، غير متقيد بمصره. وكذلك الإمام أحمد وإن كان أجداده بصريين، فإنه تفقه على طريقة أهل الحديث، غير متقيد بالبصريين ولا غيرهم. كما أن عبد الله بن المبارك وإسحاق بن إبراهيم ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهم من الخراسانيين، وكذلك أئمة الزهاد والعباد من هذه الأمصار. (١٠/ ٣٦٢)

٣٧٢ **العلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ. وأما ما جاء عمن بعدهم فلا ينبغي أن يجعل/ أصلًا**، وإن كان صاحبه معذورًا؛ بل مأجورًا لاجتهاد أو تقليد. فمن بنى الكلام في العلم ـ الأصول والفروع ـ على الكتاب والسُّنَّة والآثار المأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوة. وكذلك من بنى

---

(١) يعني بهم: أهل الكلام وأهل التصوف.

الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها؛ من الأحوال القلبية والأعمال البدنية، على الإيمان والسُّنَّة والهدي الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه؛ فقد أصاب طريق النبوة. وهذه طريق أئمة الهدى. (١٠/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣)

٢٧٣ تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السُّنَّة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ. وكَتَب كُتُبَ التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وكتب الحديث والآثار المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وعلى ذلك يعتمد في أصوله العلمية وفروعه، حتى قال في رسالته إلى خليفة وقته «المتوكل»: «لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين، فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود». (١٠/ ٣٦٣)

٢٧٤ اعتمد في كتاب «الزهد» على المأثور عن الأنبياء ـ صلوات الله عليهم ـ من آدم إلى محمد، ثم على طريق الصحابة والتابعين، ولم يذكر من بعدهم. وكذلك وصفه لآخذ العلم أن يكتب ما جاء عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة ثم عن التابعين. وفي رواية أخرى: «ثم أنت في التابعين مخير». (١٠/ ٣٦٤)

٢٧٥ قد يقترن بالحسنات سيئات: إما مغفورة أو غير مغفورة، وقد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة إلا بنوع من المحدث؛ لعدم القائم بالطريق المشروعة علمًا وعملًا. فإذا لم يحصل النور الصافي بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصاف وإلا بقي الإنسان في الظلمة؛ فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة، إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه، وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية، إذا خرج غيره عن ذلك؛ لما رآه في طرق الناس من الظلمة. (١٠/ ٣٦٤)

٢٧٦ أصل عظيم: وهو: أن تعرف الحسنة في نفسها علمًا وعملًا؛ سواء كانت واجبة أو مستحبة، وتعرف السيئة في نفسها علمًا وقولًا وعملًا محظورة كانت أو غير محظورة ـ إن سميت غير المحظورة سيئة ـ **وإن الدين تحصيل الحسنات والمصالح وتعطيل السيئات والمفاسد**. وإنه كثيرًا ما يجتمع في الفعل الواحد أو في الشخص الواحد الأمران، فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلى ما تضمنه أحدهما،

فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، وقد يمدح الرجل بترك بعض السيئات البدعية والفجورية؛ لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره على فعل بعض الحسنات السنية البرية. فهذا طريق الموازنة والمعادلة، ومن سلكه كان قائمًا بالقسط الذي أنزل الله له الكتاب والميزان. (٣٦٦/١٠)

٣٧٧ المتقدمون الذين وضعوا طرق الرأي والكلام والتصوف وغير ذلك: كانوا يخلطون ذلك بأصول من الكتاب/ والسُّنَّة والآثار إذ العهد قريب. وأنوار الآثار النبوية بعدُ فيها ظهور ولها برهان عظيم، وإن كان عند بعض الناس قد اختلط نورها بظلمة غيرها. فأما المتأخرون فكثير منهم جرد ما وضعه المتقدمون، مثل من صنف في الكلام من المتأخرين فلم يذكر إلا الأصول المبتدعة، وأعرض عن الكتاب والسُّنَّة وجعلهما إما: فرعين، أو آمن بهما مجملًا، أو خرج به الأمر إلى نوع من الزندقة. ومتقدمو المتكلمين خير من متأخريهم. (٣٦٦/١٠ ـ ٣٦٧)

٣٧٨ من صنف في التصوف والزهد جعل الأصل ما روي عن متأخري الزهاد وأعرض عن طريق الصحابة والتابعين، كما فعل صاحب «الرسالة» أبو القاسم القشيري، وأبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي، وابن خميس الموصلي في «مناقب الأبرار»، وأبو عبد الرحمٰن السلمي في «تاريخ الصوفية». (٣٦٧/١٠)

٣٧٩ أحسن من هذا أن يفعلوا كما فعله أبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» من ذكره للمتقدمين والمتأخرين. وكذلك أبو الفرج بن الجوزي في «صفوة الصفوة»، وكذلك أبو القاسم التيمي في «سير السلف»...[١]، وكذلك ابن أسد بن موسى، إن لم يصعدوا إلى طريقة عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وهناد بن السري، وغيرهم في كتبهم في الزهد، فهذا هذا. (٣٦٨/١٠)

٣٨٠ للزهاد عدة أسماء: يسمون بالشام الجوعية، ويسمون بالبصرة الفقرية والفكرية، ويسمون بخراسان المغاربة، ويسمون أيضًا الصوفية والفقراء./ والنسبة في الصوفية إلى الصوف؛ لأنه غالب لباس الزهاد. وقد قيل: هو نسبة إلى صوفة بن مراد بن أد بن طابخة؛ قبيلة من العرب كانوا يجاورون حول البيت. (٣٦٨/١٠ ـ ٣٦٩)

٣٨١ قال أبو جعفر: «العامة» اسم مشتق من العمى. فراعوا الاشتراك في

---

(١) بياض قدر كلمة (ق)

الحروف دون الترتيب، وهو الاشتقاق الأوسط، أو الاشتراك في جنس الحروف دون أعيانها، وهو الأكبر. (١٠/٣٦٩)

٢٨٢ قد تكلم بهذا الاسم[1] قوم من الأئمة؛ كأحمد بن حنبل وغيره،/وقد تكلم به أبو سليمان الداراني وغيره، وأما الشافعي فالمنقول عنه ذم الصوفية، وكذلك مالك فيما أظن، وقد خاطب به أحمد لأبي حمزة الخراساني وليوسف بن الحسين الرازي ولبدر بن أبي بدر المغازلي، وقد ذم طريقهم طائفة من أهل العلم، ومن العباد أيضًا من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأهل الحديث والعباد، ومدحه آخرون. والتحقيق فيه: أنه مشتمل على الممدوح والمذموم كغيره من الطريق، وأن المذموم منه قد يكون اجتهاديًّا وقد لا يكون، وأنهم في ذلك بمنزلة الفقهاء في الرأي، فإنه قد ذم الرأي من العلماء والعباد طوائف كثيرة، والقاعدة التي قدمتها تجمع ذلك كله. وفي المتسمين بذلك من أولياء الله وصفوته وخيار عباده ما لا يحصى عده، كما في أهل الرأي من أهل العلم والإيمان من لا يحصي عدده إلا الله. (١٠/٣٦٩ ـ ٣٧٠)

٢٨٣ المحافظة على عموم قول النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة» متعين، وأنه يجب العمل بعمومه، وأن من أخذ يصنف البدع إلى حسن وقبيح، ويجعل ذلك/ذريعة إلى ألا يحتج بالبدعة على النهي؛ فقد أخطأ، كما يفعل طائفة من المتفقهة والمتكلمة والمتصوفة والمتعبدة؛ إذا نهوا عن العبادات المبتدعة، والكلام في التدين المبتدع؛ ادعوا أن لا بدعة مكروهة إلا ما نهي عنه. (١٠/٣٧٠ ـ ٣٧١)

٢٨٤ ما سمي بدعة وثبت حسنه بأدلة الشرع فأحد الأمرين فيه لازم: **إما** أن يقال: ليس ببدعة في الدين وإن كان يسمى بدعة من حيث اللغة. كما قال عمر: «نعمت البدعة هذه». **وإما** أن يقال: هذا عام خصت منه هذه الصورة لمعارض راجح، كما يبقى فيما عداها على مقتضى العموم كسائر عمومات الكتاب والسُّنَّة. (١٠/٣٧١)

٢٨٥ إن ما ثبت قبحه من البدع وغير البدع من المنهي عنه في الكتاب والسُّنَّة، أو المخالف للكتاب والسُّنَّة؛ إذا صدر عن شخص من الأشخاص، فقد يكون على وجه يعذر فيه: **إما**/لاجتهاد أو تقليد يعذر فيه، **وإما** لعدم قدرته. (١٠/٣٧١ ـ ٣٧٢)

---

(١) الصوفية.

٢٨٦ إن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسُّنَّة، ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك؛ لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع؛ لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع. (١٠/ ٣٧٢)

٢٨٧ إن جهاد الكفار يجب أن يكون مسبوقًا بدعوتهم؛ إذ لا عذاب إلا على من بلغته الرسالة، وكذلك عقوبة الفساق لا تثبت إلا بعد قيام الحجة. (١٠/ ٣٧٢)

﴿ قاعدة شريفة في المقارنة بين عقوبة الذنب الدنيوية والأخروية ﴾

٢٨٨ إن ما عاد من الذنوب بإضرار الغير في دينه ودنياه فعقوبتنا له في الدنيا أكبر، وأما ما عاد من الذنوب بمضرة الإنسان في نفسه؛ فقد تكون عقوبته في الآخرة أشد، وإن كنا نحن لا نعاقبه في الدنيا. وإضرار العبد في دينه ودنياه هو ظلم الناس؛ **فالظلم للغير يستحق صاحبه العقوبة في الدنيا لا محالة**؛ لكف ظلم الناس بعضهم عن بعض. ثم هو نوعان: **أحدهما**: منع ما يجب لهم من الحقوق، وهو التفريط. **والثاني**: فعل ما يضر به، وهو العدوان. (١٠/ ٣٧٣)

٢٨٩ **يعاقب الداعية إلى البدع بما لا يعاقب به الساكت**، ويعاقب من أظهر المنكر بما لا يعاقب به من استخفى به، ونمسك عن عقوبة المنافق في الدين، وإن كان في الدرك الأسفل من النار. (١٠/ ٣٧٤)

٢٩٠ من تاب من الكفار والمحاربين وسائر الفساق قبل القدرة عليه سقطت عنه العقوبة التي لحق الله، فإذا أسلم الحربي قبل القدرة عليه عصم دمه وأهله وماله، وكذلك قاطع الطريق والزاني والسارق والشارب؛ إذا تابوا قبل القدرة عليهم لحصول المقصود بالتوبة وأما إذا تابوا بعد القدرة لم تسقط العقوبة كلها؛ لأن ذلك يفضي إلى تعطيل الحدود وحصول الفساد؛ ولأن هذه التوبة غير موثوق بها؛ ولهذا إذا أسلم الحربي عند القتال صح إسلامه؛ لأنه أسلم قبل القدرة عليه/ بخلاف من أسلم بعد الأسر، فإنه لا يمنع استرقاقه وإن عصم دمه. (١٠/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥)

٢٩١ **يعاقب من دعا إلى بدعة تضر الناس في دينهم**، وإن كان قد يكون معذورًا فيها في نفس الأمر لاجتهاد أو تقليد. (١٠/ ٣٧٥)

٢٩٢ يجوز قتال البغاة: وهم الخارجون على الإمام أو غير الإمام بتأويل سائغ، مع كونهم عدولًا، ومع كوننا ننفذ أحكام قضائهم ونسوغ ما قبضوه من جزية أو

خراج أو غير ذلك؛ إذ الصحابة لا خلاف في بقائهم على العدالة، وذلك أن التفسيق انتفى للتأويل السائغ. وأما القتال: فليؤدوا ما تركوه من الواجب، وينتهوا عما ارتكبوه من المحرم، وإن كانوا متأوِّلين. (١٠/ ٣٧٦)

٢٩٣ العقوبات المشروعة والمقدورة قد تتناول في الدنيا من لا يستحقها في الآخرة، وتكون في حقّه من جملة المصائب، كما قيل في بعضهم: القاتل مجاهد والمقتول شهيد. وعلى هذا فما أمر به آخر أهل السُّنَّة من أن داعية أهل البدع/ يهجر، فلا يستشهد ولا يروى عنه ولا يستفتى ولا يصلى خلفه، قد يكون من هذا الباب؛ فإن هجره تعزير له وعقوبة له جزاء لمنع الناس من ذلك الذنب الذي هو بدعة أو غيرها، وإن كان في نفس الأمر تائبًا أو معذورًا. (١٠/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)

٢٩٤ **الهجرة مقصودها أحد شيئين: إما ترك الذنوب المهجورة وأصحابها. وإما عقوبة فاعلها ونكاله.** (١٠/ ٣٧٧)

٢٩٥ هجر الإمام أحمد للذين أجابوا في المحنة قبل القيد، ولمن تاب بعد الإجابة، ولمن فعل بدعة ما، مع أن فيهم أئمة في الحديث والفقه والتصوف والعبادة، فإن هجره لهم والمسلمين معه لا يمنع معرفة قدر فضلهم، كما أن الثلاثة الذين خلفوا لما أمر النبي ﷺ المسلمين بهجرهم لم يمنع ذلك ما كان لهم من السوابق. (١٠/ ٣٧٧)

٢٩٦ هذا أصل عظيم: أن عقوبة الدنيا المشروعة من الهجران إلى القتل لا يمنع أن يكون المعاقب عدلًا أو رجلًا صالحًا، كما بينت من الفرق بين عقوبة الدنيا المشروعة والمقدورة؛ وبين عقوبة الآخرة. (١٠/ ٣٧٧)

٢٩٧ ما جاء به الكتاب والسُّنَّة من الخبر والأمر والنهي وجب اتباعه، ولم يلتفت إلى من خالفه كائنًا من كان، ولم يجز اتباع أحد في خلاف ذلك كائنًا من كان، كما دل عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة؛ من اتباع الرسول وطاعته. (١٠/ ٣٨٣)

٢٩٨ **كل أحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله ﷺ**، وما من الأئمة إلا من له أقوال وأفعال لا يتبع عليها مع أنه لا يذم عليها، وأما الأقوال والأفعال التي لم يعلم قطعًا مخالفتها للكتاب والسُّنَّة؛ بل/ هي من موارد الاجتهاد التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان؛ فهذه الأمور قد تكون قطعية عند بعض من بيَّن الله له الحق فيها، لكنه لا يمكنه أن يلزم الناس بما بان له ولم يبن لهم. (١٠/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤)

٢٩٩ **إن الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة،** لكن لا يتوقف في رد ما خالف الكتاب والسُّنَّة، فإن النبي ﷺ قال: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد». فلا يسوغ الخروج عن موجب العموم والإطلاق في الكتاب والسُّنَّة بالشبهات، ولا يسوغ الذم والعقوبة بالشبهات. (١٠/ ٣٨٥)

٣٠٠ المسألة التي تشتبه غالبًا: وهو أن يظهر من بعض الرجال المجهول الحال أمر مخالف للشرع في الظاهر، ويجوز أن يكون معذورًا فيه عذرًا شرعيًّا، مثل: وجد خرج فيه عن الشرع لا يدرى أهو صادق فيه أم متصنّع، وأخذ مال بغير إذن صاحبه في الظاهر، مع تجويز أن يكون علم طيب قلب صاحبه به، فهذا إن قيل: ينكر عليه؛ جاز أن يكون معذورًا. وإن قيل: لا ينكر عليه، لزم إقرار المجهولين على مخالفة الشرع في الظاهر، فالواجب في مثل هذا أن يخاطب صاحبه أولًا برفق ويقال له: هذا في الظاهر منكر، وأما في الباطن فأنت أمين الله على نفسك، فأخبرنا بحالك فيه، أو لا تظهره حيث يكون إظهاره فتنة، وتسلك في ذلك طريقة لا تفضي إلى إقرار المنكرات ولا لوم البرآء. **والضابط: أن من عرف من عادته الصدق والأمانة أقر على ما لم يعلم أنه كذب وحرام، ومن عرف منه الكذب أو الخيانة لم يقر على المجهول، وأما المجهول فيتوقف فيه.** (١٠/ ٣٨٦)

فصل: في العبادات والفرق بين شرعيها وبدعيها

٣٠١ **السفر إلى المسجد الحرام فرض، وإلى المسجدين الآخرين ـ مسجد النبي ﷺ وبيت المقدس ـ مستحب،** وكذلك الصدقة منها ما هو فرض، ومنها ما هو مستحب. (١٠/ ٣٩٠)

٣٠٢ هؤلاء غلوا في العبادات بلا فقه فآل الأمر بهم إلى البدعة، فقال: «يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما وجدتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة». فإنهم قد استحلوا دماء المسلمين وكفَّروا من خالفهم، وجاءت فيهم الأحاديث/ الصحيحة. قال الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ: صح فيهم الحديث من عشرة أوجه. وقد أخرجها مسلم في «صحيحه» وأخرج البخاري قطعة منها. (١٠/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)

٣٠٣ أما الخلوات فبعضهم يحتج فيها بتحنثه بغار حراء قبل الوحي؛ وهذا خطأ،/فإن ما فعله ﷺ قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة فنحن مأمورون باتباعه فيه، وإلا فلا، وهو من حين نبّأه الله تعالى لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون، وقد أقام ـ صلوات الله عليه ـ بمكة قبل الهجرة بضع عشرة سنة، ودخل مكة في عمرة القضاء وعام الفتح أقام بها قريبًا من عشرين ليلة، وأتاها في حجة الوداع وأقام بها أربع ليال، وغار حراء قريب منه ولم يقصده. (١٠/٣٩٣ ـ ٣٩٤)

٣٠٤ طائفة يجعلون الخلوة أربعين يومًا، ويعظمون أمر الأربعينية،/ويحتجون فيها: بأن الله تعالى واعد موسى عليه السلام ثلاثين ليلة وأتمها بعشر. وقد روي أن موسى عليه السلام صامها وصام المسيح أيضًا أربعين لله تعالى، وخوطب بعدها، فيقولون: يحصل بعدها الخطاب والتنزل، كما يقولون في غار حراء حصل بعده نزول الوحي، وهذا أيضًا غلط، فإن هذه ليست من شريعة محمد ﷺ بل شرعت لموسى عليه السلام كما شرع له السبت والمسلمون لا يسبتون، وكما حرم في شرعه أشياء لم تحرم في شرع محمد ﷺ. فهذا تمسُّك بشرع منسوخ، وذاك تمسك بما كان قبل النبوة. وقد جُرِّب أن من سلك هذه العبادات البدعية أتته الشياطين وحصل له تنزل شيطاني، وخطاب شيطاني، وبعضهم يطير به شيطانه، وأعرف من هؤلاء عددًا طلبوا أن يحصل لهم من جنس ما حصل للأنبياء من التنزل فنزلت عليهم الشياطين؛ لأنهم خرجوا عن شريعة النبي ﷺ التي أمروا بها. (١٠/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)

٣٠٥ إن الشيطان إنما يمنعه من الدخول إلى قلب ابن آدم ما فيه من ذكر الله الذي أرسل به رسله، فإذا خلا من ذلك تولّاه الشيطان، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الزخرف]. (١٠/ ٣٩٩)

٣٠٦ الاقتصار على الذكر المجرد الشرعي مثل قول: لا إلٰه إلا الله، فهذا قد ينتفع به الإنسان أحيانًا، لكن ليس هذا الذكر وحده هو الطريق إلى الله تعالى دون ما عداه؛ بل أفضل العبادات البدنية: الصلاة ثم القراءة ثم الذكر ثم الدعاء، **والمفضول في وقته الذي شرع فيه أفضل من الفاضل**؛ كالتسبيح في الركوع والسجود فإنه أفضل من القراءة، وكذلك الدعاء في آخر الصلاة أفضل من القراءة، ثم قد يفتح على الإنسان في العمل المفضول ما لا يفتح عليه في العمل الفاضل. وقد ييسر عليه هذا

دون هذا، فيكون هذا أفضل في حقه لعجزه عن الأفضل؛ كالجائع إذا وجد الخبز المفضول متيسرًا عليه والفاضل متعسرًا/ عليه، فإنه ينتفع بهذا الخبز المفضول، وشبعه واغتذاؤه به حينئذ أولى به. (١٠/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)

٣٠٧ أما الخلوة والعزلة والانفراد المشروع: فهو ما كان مأمورًا به أمر إيجاب أو استحباب. فالأول: كاعتزال الأمور المحرمة ومجانبتها، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]. ومنه قوله تعالى عن الخليل: ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم]. وقوله عن أهل/ الكهف: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُۥٓا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]. فإن أولئك لم يكونوا في مكان فيه جمعة ولا جماعة، ولا من يأمر بشرع نبي، فلهذا أووا إلى الكهف. وقد قال موسى: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ ﴿٢١﴾﴾ [الدخان]. وأما اعتزال الناس في فضول المباحات وما لا ينفع وذلك بالزهد فيه؛ فهو مستحب. (١٠/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥)

٣٠٨ إذا أراد الإنسان تحقيق علم أو عمل فتخلى في بعض الأماكن مع محافظته على الجمعة والجماعة؛ فهذا حق كما في «الصحيحين»: أن النبي ﷺ سئل: أيّ الناس أفضل؟ قال: «رجل آخذ بعنان فرسه في سبيل الله، كلما سمع هيعة طار إليها يتتبع الموت مظانه، ورجل معتزل في شعب من الشعاب يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويدع الناس إلا من خير». (١٠/ ٤٠٥)

٣٠٩ هذه الخلوات قد يقصد أصحابها الأماكن التي ليس فيها أذان ولا إقامة ولا مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس؛ إما مساجد مهجورة وإما غير مساجد: مثل الكهوف والغيران التي في الجبال ومثل المقابر؛ لا سيما قبر من يحسن به الظن، ومثل المواضع التي يقال: إن بها أثر نبي أو رجل صالح. ولهذا يحصل لهم في هذه المواضع أحوال شيطانية يظنون أنها كرامات رحمانية، فمنهم من يرى أن صاحب القبر قد جاء إليه وقد مات من سنين كثيرة، ويقول: أنا فلان. (١٠/ ٤٠٦)

٣١٠ الشياطين كثيرًا ما يتصورون بصورة الإنس في اليقظة والمنام، وقد تأتي لمن لا يعرف فتقول: أنا الشيخ فلان أو العالم فلان. وربما قالت: أنا أبو بكر وعمر، وربما أتى في اليقظة دون المنام وقال: أنا المسيح، أنا موسى، أنا محمد، وقد جرى مثل ذلك أنواع أعرفها،/ وثَمَّ مَن يصدق بأن الأنبياء يأتون في اليقظة في

صورهم، وثم شيوخ لهم زهد وعلم وورع ودين يصدقون بمثل هذا. ومن هؤلاء من يظن أنه حين يأتي إلى قبر نبيّ أن النبي يخرج من قبره في صورته فيكلمه. (١٠/٤٠٦ - ٤٠٧)

٣١١ بعضهم كان يحكي: أن ابن منده كان إذا أشكل عليه حديث جاء إلى الحجرة النبوية، ودخل فسأل النبي ﷺ عن ذلك فأجابه. وآخر من أهل المغرب حصل له مثل ذلك، وجعل ذلك من كراماته، حتى قال ابن عبد البر لمن ظن ذلك: ويحك أترى هذا أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؟ فهل في هؤلاء من سأل النبي ﷺ بعد الموت وأجابه؟ وقد تنازع الصحابة في أشياء؛ فهلا سألوا النبي ﷺ فأجابهم. وهذه ابنته فاطمة تنازع في ميراثه، فهلا سألته فأجابها. (١٠/٤٠٧)

٣١٢ **لا يجوز أن يقال: إن هذا مستحب أو مشروع إلا بدليل شرعي، ولا يجوز أن يثبت شريعة بحديث ضعيف، لكن إذا ثبت أن العمل مستحب بدليل شرعي، وروي له فضائل بأسانيد ضعيفة؛ جاز أن تروى إذا لم يعلم أنها كذب**، وذلك أن مقادير الثواب غير معلومة، فإذا روي في مقدار الثواب حديث لا يعرف أنه كذب؛ لم يجز أن يكذب/به، وهذا هو الذي كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره يرخصون فيه، وفي روايات أحاديث الفضائل. وأما أن يثبتوا أن هذا عمل مستحب مشروع بحديث ضعيف فحاشا لله، كما أنهم إذا عرفوا أن الحديث كذب فإنهم لم يكونوا يستحلون روايته، إلا أن يبيِّنوا أنه كذب. (١٠/٤٠٨ - ٤٠٩)

٣١٣ **ما فعله النبي ﷺ على وجه التعبد فهو عبادة يشرع التأسي به فيه**، فإذا خصص زمانًا أو مكانًا بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سُنَّة؛ كتخصيصه العشر الأواخر بالاعتكاف فيها، وكتخصيصه مقام إبراهيم بالصلاة فيه، فالتأسي به أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل؛ لأنه فعل. وذلك إنما يكون بأن يقصد مثلما قصد، فإذا سافر لحج أو عمرة أو جهاد وسافرنا كذلك كنا متبعين له، وكذلك إذا ضرب لإقامة حد بخلاف من شاركه في السفر وكان قصده غير قصده، أو شاركه في الضرب وكان قصده غير قصده، فهذا ليس بمتابع له ولو فعل فعلًا بحكم الاتفاق، مثل نزوله في السفر بمكان، أو أن يفضل في إداوته ماء فيصبه في أصل شجرة، أو أن تمشي راحلته في أحد جانبي الطريق ونحو ذلك، فهل يستحب قصد متابعته في ذلك؟ كان ابن عمر يحب أن/يفعل مثل ذلك، وأما الخلفاء الراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك؛ لأن هذا ليس بمتابعة له؛ إذ المتابعة لا بد فيها من

القصد، فإذا لم يقصد هو ذلك الفعل بل حصل له بحكم الاتفاق؛ كان في قصده غير متابع له. وابن عمر ﷺ يقول: وإن لم يقصده؛ لكن نفس فعله حسن على أي وجه كان، فأحب أن أفعل مثله: إما لأن ذلك زيادة في محبته، وإما لبركة مشابهته له. ومن هذا الباب إخراج التمر في صدقة الفطر لمن ليس ذلك قوته، وأحمد قد وافق ابن عمر على مثل ذلك، ويرخص في مثل ما فعله ابن عمر، وكذلك رخص أحمد في التمسح بمقعده من المنبر اتباعًا لابن عمر. وعن أحمد في التمسح بالمنبر روايتان: أشهرهما: أنه مكروه كقول الجمهور. وأما مالك وغيره من العلماء فيكرهون هذه الأمور وإن فعلها ابن عمر؛ فإن أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم لم يفعلها. فقد ثبت الإسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه كان في السفر فرآهم ينتابون مكانًا يصلون فيه فقال: «ما هذا؟» قالوا: مكان صلى فيه رسول الله ﷺ فقال: «أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد، إنما هلك من كان قبلكم بهذا، من أدركته فيه الصلاة فليصل فيه، وإلا فليمض»./ وهكذا للناس قولان فيما فعله من المباحات على غير وجه القصد: هل متابعته فيه مباحة فقط أو مستحبّة؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره، كما قد بسط ذلك في موضعه. ولم يكن ابن عمر ولا غيره من الصحابة يقصدون الأماكن التي كان ينزل فيها ويبيت فيها؛ مثل بيوت أزواجه ومثل مواضع نزوله في مغازيه، وإنما كان الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقط، وإن كان هو لم يقصد التعبد به، **فأما الأمكنة نفسها فالصحابة متفقون على أنه لا يعظم منها إلا ما عظمه الشارع.** (١٠/٤٠٩ ـ ٤١١)

٣١٤ المعازف هي خمر النفوس تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا الكؤوس، فإذا سكروا بالأصوات حل فيهم الشرك، ومالوا إلى الفواحش وإلى الظلم، فيشركون ويقتلون النفس التي حرم الله ويزنون. وهذه الثلاثة موجودة كثيرًا في أهل سماع المعازف. (١٠/٤١٧)

٣١٥ كنت في أوائل عمري حضرت مع جماعة من أهل الزهد والعبادة والإرادة، فكانوا من خيار أهل هذه الطبقة، فبتنا بمكان وأرادوا أن/ يقيموا سماعًا، وأن أحضر معهم فامتنعت من ذلك، فجعلوا لي مكانًا منفردًا قعدت فيه، فلما سمعوا وحصل الوجد والحال صار الشيخ الكبير يهتف بي في حال وجده، ويقول: يا فلان قد جاءك نصيب عظيم تعال خذ نصيبك. فقلت في نفسي ثم أظهرته لهم لما

اجتمعنا: أنتم في حل من هذا النصيب، فكل نصيب لا يأتي عن طريق محمد بن عبد الله ﷺ فإني لا آكل منه شيئًا. وتبيّن لبعض من كان فيهم ممن له معرفة وعلم أنه كان معهم الشياطين، وكان فيهم من هو سكران بالخمر. (١٠/٤١٨ ـ ٤١٩)

٣١٦ ليس النذر سببًا لحصول مطلوبه كالدعاء، فإن الدعاء من أعظم الأسباب، وكذلك الصدقة وغيرها من العبادات، جعلها الله تعالى أسبابًا لحصول الخير ودفع الشر إذا فعلها العبد ابتداء. (١٠/٤٢١)

٣١٧ الخلطة تارة تكون واجبة أو مستحبّة، والشخص الواحد قد يكون مأمورًا بالمخالطة تارة وبالانفراد تارة. وجماع ذلك: أن المخالطة إن كان فيها تعاون على البر والتقوى فهي مأمور بها، وإن كان فيها تعاون على الإثم والعدوان فهي منهي عنها، فالاختلاط بالمسلمين في جنس العبادات؛ كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين وصلاة الكسوف والاستسقاء ونحو ذلك؛ هو مما أمر الله به ورسوله، وكذلك الاختلاط بهم في الحج. (١٠/٤٢٥)

٣١٨ **لا بد للعبد من أوقات ينفرد بها بنفسه في دعائه وذكره، وصلاته وتفكره ومحاسبة نفسه، وإصلاح قلبه** وما يختص به من الأمور التي لا يشركه فيها غيره، فهذه يحتاج فيها إلى انفراده بنفسه؛ إما في بيته، كما قال طاوس: «نعم صومعة الرجل بيته يكف فيها بصره ولسانه». وإما في غير بيته. فاختيار المخالطة مطلقًا خطأً، واختيار الانفراد مطلقا خطأً. وأما مقدار ما يحتاج إليه كل إنسان من هذا وهذا، وما هو الأصلح له في كل حال؟ فهذا يحتاج إلى نظر خاص. (١٠/٤٢٦)

٣١٩ **الذكر والدعاء في الطواف مشروع بالاتفاق**، وأما القراءة في الطواف ففيها نزاع معروف. (١٠/٤٢٧)

٣٢٠ المشروع بعرفة ومزدلفة وعند الجمار وعند الصفا والمروة هو الذكر والدعاء دون الصلاة ونحوها، والطواف بالبيت للوارد أفضل من الصلاة، والصلاة للمقيمين بمكة أفضل. (١٠/٤٢٧)

٣٢١ المرأة المتزوجة طاعتها لزوجها أفضل من طاعتها لأبويها؛ بخلاف الأيمة فإنها مأمورة بطاعة أبويها. (١٠/٤٢٨)

٣٢٢ **ما يقدر عليه**(١) **من العبادات أفضل في حقه مما يعجز عنه، وإن كان جنس**

---

(١) العبد.

المعجوز عنه أفضل، وهذا باب واسع يغلو فيه كثير من الناس ويتبعون أهواءهم، فإن من الناس من يرى أن العمل إذا كان أفضل في حقه لمناسبة له، ولكونه أنفع لقلبه وأطوع لربه؛ يريد أن يجعله أفضل لجميع الناس ويأمرهم بمثل ذلك، والله بعث محمدًا بالكتاب والحكمة وجعله رحمة للعباد وهديًا لهم، يأمر كل إنسان بما هو أصلح له، فعلى المسلم أن يكون ناصحًا للمسلمين يقصد لكل إنسان ما هو أصلح له. (١٠/٤٢٨)

٣٢٣ من الناس من يكون تطوعه بالعلم أفضل له، ومنهم من يكون تطوعه بالجهاد أفضل، ومنهم من يكون تطوعه بالعبادات/ البدنية كالصلاة والصيام أفضل له، والأفضل المطلق ما كان أشبه بحال النبي ﷺ باطنًا وظاهرًا. (١٠/٤٢٨ ـ ٤٢٩)

اتباع الرسول بصريح المعقول

٣٢٤ من ظن أن أحدًا من هؤلاء الذين لا يؤدون الواجبات ولا يتركون المحرمات؛ سواء كان عاقلًا أو مجنونًا أو مولهًا أو متولِّهًا؛ فمن اعتقد أن أحدًا من هؤلاء من أولياء الله المتقين، وحزبه المفلحين، وعباده الصالحين، وجنده الغالبين السابقين المقربين، والمقتصدين الذين يرفع الله درجاتهم بالعلم والإيمان، مع كونه لا يؤدي الواجبات ولا يترك المحرمات؛ كان المعتقد لولاية مثل هذا كافرًا مرتدًا عن دين الإسلام، غير شاهد أن محمدًا رسول الله ﷺ بل هو مكذب لمحمد ﷺ فيما شهد به؛ لأن محمدًا أخبر عن الله: أن أولياء الله هم المتقون المؤمنون. (١٠/٤٣٢)

٣٢٥ من ولد مجنونًا ثم استمر جنونه لم يصح منه إيمان ولا كفر. **وحكم المجنون حكم الطفل: إذا كان أبواه مسلمين كان مسلمًا تبعًا لأبويه باتفاق المسلمين**، وكذلك إذا كانت أمه مسلمة عند جمهور العلماء؛ كأبي حنيفة والشافعي وأحمد، وكذلك من جن بعد إسلامه يثبت لهم حكم الإسلام تبعًا لآبائهم، وكذلك المجنون الذي ولد بين المسلمين يحكم له بالإسلام ظاهرًا تبعًا لأبويه أو لأهل الدار، كما يحكم بذلك للأطفال، لا لأجل إيمان قام به؛ فأطفال المسلمين ومجانينهم يوم القيامة تبع لآبائهم، وهذا الإسلام لا يوجب له مزية على غيره، ولا أن يصير به من أولياء الله المتقين الذين يتقربون إليه بالفرائض والنوافل. (١٠/٤٣٧)

٣٢٦ **اتفق العلماء على أنه لا تصح صلاة من زال عقله بأي سبب زال، فكيف بالمجنون؟** (١٠/٤٣٨)

٣٢٧ نهى النبي ﷺ عن الصلاة مع النعاس الذي يغلط معه الناعس. وقد احتج العلماء بهذا على أن النعاس لا ينقض الوضوء؛ إذ لو نقض بذلك لبطلت الصلاة، أو لوجب الخروج منها لتجديد الطهارة. (١٠/٤٣٨)

٣٢٨ الصلاة كالإيمان لا تدخلها النيابة بحال، فلا يصلي أحد عن أحد الفرض لا لعذر ولا لغير عذر، كما لا يؤمن أحد عنه، ولا/تسقط بحال كما لا يسقط الإيمان؛ بل عليه الصلاة ما دام عقله حاضرًا وهو متمكن من فعل بعض أفعالها، فإذا عجز عن جميع الأفعال ولم يقدر على الأقوال؛ فهل يصلي بتحريك طرفه ويستحضر الأفعال بقلبه؟ فيه قولان للعلماء، وإن كان الأظهر أن هذا غير مشروع. (١٠/٤٣٩ ـ ٤٤٠)

٣٢٩ ليس من السيئات ما يحبط الأعمال الصالحة إلا الردة، كما أنه ليس من الحسنات ما يحبط جميع السيئات إلا التوبة. (١٠/٤٤٠)

٣٣٠ الجنون يوجب زوال العقل، فيبقى على ما كان عليه من خير وشرّ، لا أنه يزيده ولا ينقصه؛ لكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته على الشر. (١٠/٤٤١)

٣٣١ اختلف العلماء هل هم مكلفون في حال زوال عقلهم؟ والأصل مسألة السكران، **والمنصوص عن** الشافعي وأحمد وغيرهما: أنه مكلف حال زوال عقله. **وقال كثير من العلماء**: ليس مكلفًا، وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وإحدى الروايتين عن أحمد: أن طلاق السكران لا يقع، وهذا أظهر القولين، ولم يقل أحد من العلماء أن هؤلاء الذين زال عقلهم بمثل هذا يكونون من أولياء الله الموحدين المقربين وحزبه المفلحين. ومن ذكره العلماء من عقلاء المجانين الذين ذكروهم بخير فهم من القسم الأول، الذين كان فيهم خير ثم زالت عقولهم. ومن علامة هؤلاء أنهم إذا حصل لهم في جنونهم نوع من الصحو/تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان لا بالكفر والبهتان، بخلاف غيرهم ممن يتكلم إذا حصل له نوع إفاقة بالكفر والشرك، ويهذي في زوال عقله بالكفر، فهذا إنما يكون كافرًا لا مسلمًا. (١٠/٤٤٢ ـ ٤٤٣)

٣٣٢ الأنبياء عليهم السلام ينامون وليس فيهم مجنون ولا موله، والنبي ﷺ يجوز عليه النوم والإغماء ولا يجوز عليه الجنون، وكان نبيُّنا محمد ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه، وقد أغمي عليه في مرضه، وأما الجنون فقد نزه الله أنبياءه عنه؛ فإنه من أعظم نقائص الإنسان؛ إذ كمال الإنسان بالعقل؛ ولهذا حرم الله إزالة العقل بكل طريق، وحرم ما يكون ذريعة إلى إزالة العقل كشرب الخمر؛ فحرم القطرة منها وإن لم تزل العقل؛ لأنها ذريعة إلى شرب الكثير الذي يزيل العقل، فكيف يكون مع هذا زوال العقل سببًا أو شرطًا أو مقربًا إلى ولاية الله كما يظنه كثير من أهل الضلال؟

(١٠/٤٤٤)

٣٣٣ قال/ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف]. قال سعد بن أبي وقاص وغيره من السلف: «نزلت في أصحاب الصوامع والديارات». وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره: أنهم كانوا يتأولونها في الحرورية ونحوهم من أهل البدع والضلالات. (١٠/٤٤٨ ـ ٤٤٩)

٣٣٤ من تكلم في الدين بلا علم كان كاذبًا، وإن كان لا يتعمد الكذب، كما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ لما قالت له سبيعة الأسلمية، وقد توفي عنها زوجها سعد بن خولة في حجة الوداع، فكانت حاملًا فوضعت بعد موت زوجها بليال قلائل، فقال لها أبو السنابل بن بعكك: ما أنت بناكحة حتى يمضي عليك آخر الأجلين. فقال النبي ﷺ: «كذب أبو السنابل؛ بل حللتِ فانكحي». (١٠/٤٤٩)

٣٣٥ قال أبو بكر وابن مسعود وغيرهما من الصحابة فيما يفتون فيه باجتهادهم: «إن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فهو مني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه». فإذا كان خطأ المجتهد المغفور له هو من الشيطان، فكيف بمن تكلم بلا اجتهاد يبيح له الكلام في الدين؟ فهذا خطؤه أيضًا من الشيطان مع أنه يعاقب عليه إذا لم يتب، والمجتهد خطؤه من الشيطان وهو مغفور له؛ كما أن الاحتلام والنسيان وغير ذلك من الشيطان وهو مغفور، بخلاف من تكلم بلا اجتهاد يبيح له ذلك فهذا كاذب آثم في ذلك، وإن كانت له حسنات في غير ذلك، فإن الشيطان ينزل على كل إنسان ويوحي إليه بحسب موافقته له، ويطرد بحسب إخلاصه لله وطاعته له، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]. (١٠/٤٥٠)

فصل: في شرح كلمات لعبد القادر في كتابه «فتوح الغيب»

٣٣٦ إن أراد بذلك[1] الأعمال المشروعة الموافقة للكتاب والسُّنَّة؛ كالصلاة والصدقة والجهاد والذكر والقراءة وغير ذلك؛ فهذا صحيح. وإن أراد إلى الله طريقًا مخالفًا للكتاب والسُّنَّة؛ فهو باطل. (١٠/ ٤٥٤)

٣٣٧ إن الذي ينبغي أنه لا يفعل من المباحات إلا ما يستعين به على الطاعة، ويقصد الاستعانة بها على الطاعة، فهذا سبيل المقربين السابقين الذين تقربوا إلى الله تعالى بالنوافل بعد الفرائض. (١٠/ ٤٦٠)

٣٣٨ من فعل المباحات مع الغفلة، أو فعل فضول المباح التي لا يُستعان بها على طاعة، مع أداء الفرائض واجتناب المحارم باطنًا وظاهرًا؛ فهذا من المقتصدين أصحاب اليمين. (١٠/ ٤٦٠)

٣٣٩ **ما لا يحتاج إليه من المباحات، أو يحتاج إليه ولم يصحبه إيمان يجعله حسنة؛ فعدمه خير من وجوده، إذا كان مع عدمه يشتغل بما هو/خير منه.**
(١٠/ ٤٦١ ـ ٤٦٢)

٣٤٠ إن المؤمن عند شهوة النكاح يقصد أن يعدل عما حرمه الله إلى ما أباحه الله، ويقصد فعل المباح معتقدًا أن الله أباحه، «والله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته». (١٠/ ٤٦٢)

٣٤١ السلوك سلوكان: **سلوك** الأبرار أهل اليمين: وهو أداء الواجبات، وترك المحرمات باطنًا وظاهرًا. **والثاني**: سلوك المقربين السابقين: وهو فعل الواجب والمستحب بحسب الإمكان، وترك المكروه والمحرم، كما قال النبي ﷺ: «إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». وكلام الشيوخ الكبار: كالشيخ عبد القادر وغيره يشير إلى هذا السلوك، ولهذا يأمرون بما هو مستحب غير واجب، وينهون عما هو مكروه غير محرم، فإنهم يسلكون بالخاصة مسلك الخاصة، وبالعامة مسلك العامة. وطريق الخاصة طريق المقربين: ألا يفعل العبد إلا ما أمر به، ولا يريد إلا ما أمر الله ورسوله بإرادته، وهو ما يحبه/ الله ويرضاه ويريده إرادة دينية شرعية، وإلا فالحوادث كلها مرادة له خلقًا وتكوينًا. (١٠/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤)

---

(١) سئل: عمن يقول الطرق إلى الله عدد أنفاس الخلائق، هل قوله صحيح؟

٣٤٢ السابقون المقربون أتباع العبد الرسول، والمقتصدون أهل اليمين أتباع النبي الملك. (١٠/ ٤٦٨)

٣٤٣ الناس في المباحات من الملك والمال وغير ذلك على ثلاثة أقسام: **قوم** لا يتصرفون فيها إلا بحكم الأمر الشرعي. وهو حال نبيِّنا ﷺ وهو حال العبد الرسول ومن اتبعه في ذلك. **وقوم** يتصرفون فيها بحكم إرادتهم والشهوة التي ليست محرمة. وهذا حال النبي الملك. وهو حال الأبرار أهل اليمين. **وقوم** لا يتصرفون بهذا ولا بهذا. **أما الأول**: فلعدم/ علمهم به. **وأما الثاني**: فلزهدهم فيه؛ بل يتصرفون فيها بحكم القدر المحض اتباعًا لإرادة الله الخلقية القدرية، حين تعذر معرفة الإرادة الشرعية الأمرية. وهذا كالترجيح بالقرعة إذا تعذر الترجيح بسبب شرعي معلوم، وقد يتصرف هؤلاء في هذا المقام بإلهام يقع في قلوبهم وخطاب. (١٠/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)

٣٤٤ إن تخيير ولي الأمر بين القتل والاسترقاق، والمن والفداء، ليس تخيير شهوة؛ بل تخيير رأي ومصلحة، فعليه أن يختار الأصلح، فإن اختار ذلك فقد وافق حكم الله، وإلا فلا. ولما كان هذا يخفى كثيرًا، قال النبي ﷺ في الحديث/ الصحيح: «إذا حاصرت أهل حصن، فسألوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، فإنك لا تدري ما حكم الله فيهم، ولكن أنزلهم على حكمك، وحكم أصحابك». والحاكم الذي ينزل أهل الحصن على حكمه عليه أن يحكم باجتهاده، فلما أمر سعدًا بما هو الأرضى لله والأحب إليه؛ حكم بحكمه، ولو حكم بغير ذلك لنفذ حكمه، فإنه حكم باجتهاده وإن لم يكن ذلك هو حكم الله في الباطن. (١٠/ ٤٧٠ ـ ٤٧١)

٣٤٥ إذا تعارضت أدلة المسألة الشرعية عند الناظر المجتهد، وعند المقلد المستفتي، فإنه لا يرجح شيئًا؛ بل ما جرى به القدر أقروه ولم ينكروه. وتارة يرجح أحدهم: **إما** بمنام، **وإما** برأي مشير ناصح، **وإما** برؤية المصلحة في أحد الفعلين. **وأما** الترجيح بمجرد الاختيار، بحيث إذا تكافأت عنده الأدلة يرجح بمجرد إرادته واختياره؛ فهذا ليس قول أحد من أئمة الإسلام، وإنما هو قول طائفة من أهل الكلام، ولكن قاله طائفة من الفقهاء في العامي المستفتي: إنه يخير بين المفتين المختلفين. (١٠/ ٤٧٢)

٣٤٦ إن طائفة من السالكين إذا استوى عنده الأمران في الشريعة رجح بمجرد ذوقه وإرادته، فالترجيح بمجرد الإرادة التي لا تستند إلى أمر علمي باطن ولا ظاهر؛

لا يقول به أحد من أئمة العلم والزهد. فأئمة الفقهاء والصوفية لا يقولون هذا. ولكن من جوز لمجتهد أو مقلد الترجيح بمجرد اختياره وإرادته؛ فهو نظير من شرع للسالك الترجيح بمجرد إرادته وذوقه. لكن قد يقال: **القلب المعمور بالتقوى إذا رجح بإرادته فهو ترجيح شرعي.** (١٠/ ٤٧٢)

٣٤٧ **متى حصل ما يظن معه أن أحد الأمرين أحب إلى الله ورسوله؛ كان هذا ترجيحًا بدليل شرعي**، والذين أنكروا كون الإلهام طريقًا على الإطلاق أخطأوا، كما أخطأ الذين جعلوه طريقًا شرعيًا على الإطلاق. ولكن إذا اجتهد السالك في الأدلة الشرعية الظاهرة فلم ير فيها ترجيحًا، وألهم حينئذ رجحان أحد الفعلين مع حسن قصده وعمارته بالتقوى، فإلهام مثل هذا دليل في حقه، قد يكون أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة، والأحاديث الضعيفة والظواهر الضعيفة والاستصحابات الضعيفة، التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذهب والخلاف وأصول الفقه. وفي الترمذي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر]». وقال عمر بن الخطاب: «اقتربوا من أفواه المطيعين، واسمعوا منهم ما يقولون، فإنه تتجلى لهم أمور/ صادقة». (١٠/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤)

٣٤٨ الله ﷻ فطر عباده على الحنيفية: وهو حب المعروف وبغض المنكر، فإذا لم تستحل الفطرة فالقلوب مفطورة على الحق، فإذا كانت الفطرة مقومة بحقيقة الإيمان منورة بنور القرآن، وخفي عليها دلالة الأدلة السمعية الظاهرة، ورأى قلبه يرجح أحد الأمرين؛ كان هذا من أقوى الأمارات عند مثله، وذلك أن الله علَّم القرآن والإيمان. (١٠/ ٤٧٤)

٣٤٩ إن في قلب كل مؤمن واعظ، والواعظ الأمر والنهي بترغيب وترهيب، فهذا الأمر والنهي الذي يقع في قلب المؤمن مطابق لأمر القرآن ونهيه، ولهذا يقوى أحدهما بالآخر. كما قال تعالى: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]. قال بعض السلف في الآية: هو المؤمن ينطق بالحكمة وإن لم يسمع فيها بأثر، فإذا سمع بالأثر كان نورًا على نور: نور الإيمان الذي في قلبه يطابق نور القرآن، كما أن الميزان العقلي يطابق الكتاب المنزل. (١٠/ ٤٧٥)

٣٥٠ الإلهام في القلب: تارة يكون من جنس القول والعلم والظن والاعتقاد،

وتارة يكون من جنس العمل والحب والإرادة والطلب، فقد يقع في قلبه أن هذا القول أرجح وأظهر وأصوب، وقد يميل قلبه إلى أحد الأمرين دون الآخر. (١٠/ ٤٧٦)

٣٥١ إذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن يقينًا أو ظنًّا، فالأمور الدينية كذلك بطريق الأولى، فإنه إلى كشفها أحوج، لكن هذا في الغالب لا بد أن يكون كشفًا بدليل، وقد يكون/ بدليل ينقدح في قلب المؤمن، ولا يمكنه التعبير عنه، وهذا أحد ما فسر به معنى الاستحسان. (١٠/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧)

٣٥٢ ليس كل أحد يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه، وكثير من الناس يبيّنها بيانًا ناقصًا، وكثير من أهل الكشف يلقي في قلبه أن هذا الطعام حرام، أو أن هذا الرجل كافر أو فاسق، من غير دليل ظاهر. وبالعكس قد يلقى في قلبه محبة شخص وأنه ولي لله، أو أن هذا المال حلال. وليس المقصود هنا بيان أن هذا وحده دليل على الأحكام الشرعية؛ لكن إن مثل هذا يكون ترجيحًا لطالب الحق إذا تكافأت عنده الأدلة السمعية الظاهرة. فالترجيح بها خير من التسوية بين الأمرين المتناقضين قطعًا، فإن التسوية بينهما باطلة قطعًا. (١٠/ ٤٧٧)

٣٥٣ **إن العمل بالظن الناشئ عن ظاهر أو قياس؛ خير من العمل بنقيضه إذا احتيج إلى العمل بأحدهما.** (١٠/ ٤٧٧)

٣٥٤ من قال: إنه ليس في نفس الأمر حق معين؛ بل كل مجتهد عالم بالحق الباطن في المسألة، وليس لأحدهما على الآخر مزية في علم ولا عمل، فهؤلاء/ قد يجوزون أو بعضهم تكافؤ الأدلة، ويجعلون الواجب التخيير بين القولين. وهؤلاء يقولون: ليس على الظن دليل في نفس الأمر؛ وإنما رجحان أحد القولين هو من باب الرجحان بالميل والإرادة؛ كترجيح النفس الغضبية للانتقام، والنفس الحليمة للعفو. وهذا القول خطأ؛ فإنه لا بد في نفس الأمر من حق معين يصيبه المستدل تارة ويخطئه أخرى. كالكعبة في حق من اشتبهت عليه القبلة، والمجتهد إذا أداه اجتهاده إلى جهة سقط عنه الفرض بالصلاة إليها؛ كالمجتهد إذا أداه اجتهاده إلى قول فعمل بموجبه، كلاهما مطيع لله، وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله وله أجر على ذلك، وليس مصيبًا بمعنى أنه علم الحق المعين؛ فإن ذلك لا يكون إلا واحدًا، ومصيبه له أجران. وهذا في كشف الأنواع التي يكون عليها دليل شرعي لكن قد يخفى على العبد، فإن الشارع بين الأحكام الكلية. (١٠/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨)

٣٥٥ الأحكام المعينات التي تسمى «تنقيح المناط»: مثل كون الشخص المعين عدلًا أو فاسقًا، أو مؤمنًا أو منافقًا، أو وليًّا لله أو عدوًّا له، وكون هذا المعين عدوًّا للمسلمين يستحق القتل، وكون هذا العقار ليتيم أو فقير يستحق الإحسان إليه، وكون هذا المال يخاف عليه من ظلم ظالم، فإذا زهد فيه الظالم انتفع به أهله: فهذه/ الأمور لا يجب أن تعلم بالأدلة الشرعية العامة الكلية؛ بل تعلم بأدلة خاصة تدل عليها. (١٠/٤٧٨ ـ ٤٧٩)

٣٥٦ قد يلهم الله بعض عباده حال هذا المال المعين، وحال هذا الشخص المعين، وإن لم يكن هناك دليل ظاهر يشركه فيه غيره. وقصة موسى مع الخضر هي من هذا الباب، ليس فيها مخالفة لشرع الله تعالى؛ فإنه لا يجوز قط لأحد: لا نبي ولا ولي أن يخالف شرع الله، لكن فيها علم حال ذاك المعين بسبب باطن يوجب فيه الشرع ما فعله الخضر، كمن دخل إلى دار وأخذ ما فيها من المال لعلمه بأن صاحبها أذن له، وغيره لم يعلم، ومثل من رأى ضالة أخذها ولم يعرفها لعلمه بأنه أتى بها هدية له، ونحو ذلك. ومثل هذا كثير عند أهل الإلهام الصحيح. (١٠/٤٧٩)

٣٥٧ قال عمر بن عبد العزيز: «لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه، فإذا أنت لا تثاب على ما اتبعته من الحق، وتعاقب على ما خالفته». وهو كما قال رضي الله عنه لأنه في الموضعين إنما قصد اتباع هواه لم يعمل لله. (١٠/٤٨٠)

٣٥٨ ما لا يحبه الله ورسوله ولا يبغضه الله ورسوله؛ كالأفعال التي لا تكليف فيها مثل أفعال النائم والمجنون؛ فهذا إذا كان الله لا يحبها ويرضاها ولا يكرهها ويذمها؛ فالمؤمن أيضًا لا ينبغي أن يحبها ويرضاها ولا يكرهها. (١٠/٤٨٢)

٣٥٩ **الرضا بالقضاء ثلاثة أنواع: أحدها**: الرضا بالطاعات؛ فهذا طاعة مأمور بها. **والثاني**: الرضا بالمصائب فهذا مأمور به: إما مستحب وإما واجب./ **والثالث**: الكفر والفسوق والعصيان؛ فهذا لا يؤمر بالرضا به بل يؤمر ببغضه وسخطه، فإن الله لا يحبه ولا يرضاه. (١٠/٤٨٢ ـ ٤٨٣)

٣٦٠ أما بالنسبة إلى القدر فيرضى عن الله؛ إذ له الحمد على كل حال، ويرضى بما يرضاه من الحكمة التي خلق لأجلها ما خلق، وإن كنا نبغض ما يبغضه من المخلوقات، فحيث انتفى الأمر الشرعي أو خفي الأمر الشرعي؛ لا يكون الامتثال والرضا والمحبة كما يكون في الأمر الشرعي، وإن كان ذلك مقدورًا. وهذا موضع

يغلط فيه كثير من خاصة السالكين وشيوخهم فضلًا عن عامتهم، ويتفاوتون في ذلك بحسب معرفتهم بالأمر الشرعي وطاعتهم له. (١٠/ ٤٨٤)

٣٦١ الطريقة العلمية بصحة النظر في الأدلة والأسباب هي الموجبة للعلم؛ كتدبر القرآن والحديث. فالطريقة العملية بصحة الإرادة والأسباب هي الموجبة للعمل، ولهذا يسمون السالك في ذلك «المريد» كما يسميه أولئك «الطالب». (١٠/ ٤٨٦)

٣٦٢ طريق العلم لا بد فيه من العلم النبوي الشرعي؛ بحيث يكون معلومك المعلومات الدينية النبوية، ويكون علمك بها مطابقًا لما أخبرت به الرسل، وإلا فلا ينفعك أي معلوم علمته، ولا أي شيء اعتقدته فيما أخبرت به الرسل؛ بل لا بد من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، فكذلك الإرادة لا بد فيها من تعيين المراد: وهو الله والطريق إليه، وهو ما أمرت به الرسل. فلا بد أن تعبد الله، وتكون عبادتك إياه بما شرع على ألسنة رسله؛ إذ لا بد من تصديق الرسول فيما أخبر علمًا، ولا بد من طاعته فيما أمر عملًا. (١٠/ ٤٨٦)

٣٦٣ الشيخ عبد القادر ونحوه؛ من أعظم مشايخ زمانهم أمرًا بالتزام الشرع والأمر والنهي، وتقديمه على الذوق والقدر، ومن أعظم المشايخ أمرًا بترك الهوى والإرادة النفسية. (١٠/ ٤٨٨)

٣٦٤ طريقة الإرادة يخاف على صاحبها من ضعف العلم، وما يقترن بالعلم من العمل والوقوع في الضلال، كما أن طريقة العلم يخاف على صاحبها من ضعف العمل، وضعف العلم الذي يقترن بالعمل. (١٠/ ٤٨٩)

٣٦٥ الكمال في **الولاية** أن يستعمل خرق العادات في إقامة الأمر والنهي الشرعيين، مع حصولهما بفعل المأمور وترك المحظور. **فإذا حصلت بغير الأسباب الشرعية فهي مذمومة، وإن حصلت بالأسباب الشرعية؛ لكن استعملت ليتوصل بها إلى محرم كانت مذمومة**. وإن توصل بها إلى مباح/ لا يستعان بها على طاعة كانت للأبرار دون المقربين. وأما إن حصلت بالسبب الشرعي واستعين بها على فعل الأمر الشرعي: فهذه خوارق المقربين السابقين. فلا بد أن ينظر في الخوارق في أسبابها وغاياتها: من أين حصلت وإلى ماذا أوصلت. (١٠/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠)

٣٦٦ العالم الفاجر يشبه اليهود. والعابد الجاهل يشبه النصارى. ومن أهل العلم من فيه شيء من الأول، ومن أهل العبادة من فيه شيء من الثاني. (١٠/ ٥٠١)

٣٦٧ من الناس من تغلب عليه طريقة الزهد في إرادة نفسه فيزهد في موجب الشهوة والغضب، كما يفعل ذلك من يفعله من عباد المشركين وأهل الكتاب؛ كالرهبان وأشباههم. وهؤلاء يرون الجهاد نقصًا لما فيه من قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال، ويرون أن الله لم يجعل عمارة بيت المقدس على يد داود؛ لأنه جرى على يديه سفك الدماء. ومنهم من لا يرى ذبح شيء من الحيوان كما عليه البراهمة، ومنهم من لا يحرم ذلك، لكنه هو يتقرب إلى الله بأنه لا يذبح حيوانًا ولا يأكل لحمه ولا ينكح النساء، ويقول مادحه: فلان ما نكح ولا ذبح. (١٠/ ٥١٠)

٣٦٨ الزهد النافع المشروع الذي يحبه الله ورسوله: هو الزهد فيما لا ينفع في الآخرة، فأما ما ينفع في الآخرة وما يستعان به على ذلك، فالزهد فيه زهد في نوع من عبادة الله وطاعته. والزهد إنما يراد لأنه زهد فيما يضر أو زهد فيما لا ينفع، فأما الزهد في النافع فجهل وضلال. (١٠/ ٥١١)

٣٦٩ تمام الورع: أن يعم[1] الإنسان خير الخيرين وشر الشرين، ويعلم أن **الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها**، وإلا فمن لم يوازن ما في الفعل والترك من المصلحة الشرعية والمفسدة الشرعية؛ فقد يدع واجبات ويفعل محرمات، ويرى ذلك من الورع؛ كمن يدع الجهاد مع الأمراء الظلمة ويرى ذلك ورعًا، ويدع الجمعة والجماعة خلف الأئمة الذين فيهم بدعة أو فجور ويرى ذلك من الورع، ويمتنع عن قبول شهادة الصادق وأخذ علم العالم لما في صاحبه من بدعة خفية. (١٠/ ٥١٢)

٣٧٠ الفعل المعين الذي يقال هو مباح: إما أن تكون مصلحته راجحة للعبد؛ لاستعانته به على طاعته ولحسن نيته؛ فهذا يصير أيضًا محبوبًا راجح الوجود بهذا الاعتبار. وإما أن يكون مفوتًا للعبد ما هو أفضل له؛ كالمباح الذي يشغله عن مستحب؛ فهذا عدمه خير له. والسالك المتقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض لا يكون المباح المعين في حقه مستوي الطرفين، فإنه إذا لم يستعن به على طاعته كان تركه وفعل الطاعة مكانه خيرًا له، وإنما قدر وجوده وعدمه سواء إذا كان مع عدمه يشتغل بمباح مثله. فيقال: لا فرق بين هذا وهذا، فهذا يصلح للأبرار أهل اليمين

---

(١) كذا بالأصل، وصوابه: يعلم.

الذين يتقربون إلى الله بالفرائض؛ كأداء الواجبات وترك المحرمات، ويشتغلون مع ذلك بمباحات. فهؤلاء قد يكون المباح المعين يستوي وجوده وعدمه في حقهم، إذا كانوا عند عدمه يشتغلون بمباح آخر. ولا سبيل إلى أن تترك النفس فعلًا إن/لم تشتغل بفعل آخر يضاد الأول؛ إذ لا تكون معطلة عن جميع الحركات والسكنات. ومن هذا أنكر الكعبي المباح في الشريعة؛ لأن كل مباح فهو يشتغل به عن محرم، وترك المحرم واجب، ولا يمكنه تركه إلا أن يشتغل بضده، وهذا المباح ضده، **والأمر بالشيء نهي عن ضده، والنهي عنه أمر بضده، إن لم يكن له إلا ضد واحد، وإلا فهو أمر بأحد أضداده**، فأي ضد تلبس به كان واجبًا من باب الواجب المخير. وسؤال الكعبي هذا أشكل على كثير من النظار، فمنهم من اعترف بالعجز عن جوابه كأبي الحسن الآمدي، وقواه طائفة بناء على أن النهي عن الشيء أمر بضده؛ كأبي المعالي. ومنهم من قال: هذا فيما إذا كانت أضداده محصورة، فأما ما ليست أضداده محصورة فلا يكون النهي عنه أمرًا بأحدهما، كما يفرق بين الواجب المطلق والواجب المخير. فيقال في المخير: هو أمر بأحد الثلاثة، ويقال في المطلق: هو أمر بالقدر المشترك. وجدُّنا أبو البركات يميل إلى هذا. (١٠/٥٢٩ ـ ٥٣٠)

٣٧١ قولنا: **الأمر بالشيء نهي عن ضده وأضداده، والنهي عنه أمر بضده أو بأحد أضداده**؛ من جنس قولنا: **الأمر بالشيء أمر بلوازمه، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والنهي عن الشيء نهي عما لا يتم اجتنابه إلا به**. فإن وجود المأمور يستلزم وجود لوازمه وانتفاء أضداده؛ بل وجود كل شيء هو كذلك يستلزم وجوده وانتفاء أضداده، وعدم النهي عنه؛ بل وعدم كل شيء يستلزم عدم ملزوماته. **وإذا كان لا يعدم إلا بضد يخلفه كالأكوان؛ فلا بد عند عدمه من وجود بعض أضداده**، فهذا حق في نفسه؛ لكن هذه اللوازم جاءت من ضرورة الوجود وإن لم يكن مقصوده الأمر. والفرق ثابت بين ما يؤمر به قصدًا وما يلزمه في الوجود. **فالأول**: هو الذي يذم ويعاقب على تركه بخلاف الثاني؛ فإن من أمر بالحج أو الجمعة وكان مكانه بعيدًا فعليه أن يسعى من المكان البعيد، والقريب يسعى من المكان القريب، فقطع تلك المسافات من لوازم المأمور به، ومع هذا فإذا ترك هذان الجمعة والحج لم تكن عقوبة البعيد أعظم من عقوبة القريب؛ بل ذلك بالعكس أولى، مع أن ثواب البعيد أعظم. فلو كانت اللوازم مقصودة للأمر لكان يعاقب بتركها، فكان يكون

عقوبة البعيد أعظم، وهذا باطل قطعًا. وهكذا **إذا فعل المأمور به فإنه لا بد من ترك أضداده**، لكن/ترك الأضداد هو من لوازم فعل المأمور به ليس مقصودًا للأمر، بحيث إنه إذا ترك المأمور به عوقب على تركه لا على فعل الأضداد التي اشتغل بها. وكذلك المنهي عنه مقصود الناهي عدمه، ليس مقصوده فعل شيء من أضداده، وإذا تركه متلبسًا بضد له كان ذلك من ضرورة الترك. وعلى هذا إذا ترك حرامًا بحرام آخر فإنه يعاقب على الثاني، ولا يقال فعل واجبًا وهو ترك الأول؛ لأن المقصود عدم الأول، فالمباح الذي اشتغل به عن محرم لم يؤمر به ولا بامتثاله أمرًا مقصودًا؛ لكن نهي عن الحرام ومن ضرورة ترك المنهي عنه الاشتغال بضد من أضداده، فذاك يقع لازمًا لترك المنهي عنه، فليس هو الواجب المحدود بقولنا: **الواجب ما يذم تاركه ويعاقب تاركه**. (١٠/٥٣١ ـ ٥٣٢)

٣٧٢ قولنا: **ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب**، أو **يجب التوصل إلى الواجب بما ليس بواجب**؛ يتضمن إيجاب اللوازم. والفرق ثابت بين الواجب الأول والثاني. فإن الأول يذم تاركه ويعاقب، والثاني واجب وقوعًا؛ أي: لا يحصل إلا به، ويؤمر به أمرًا بالوسائل، ويثاب عليه، لكن العقوبة ليست على تركه./ومن هذا الباب إذا اشتبهت الميتة بالمذكى فإن المحرم الذي يعاقب على فعله أحدهما، بحيث إذا أكلهما جميعًا لم يعاقب عقوبة من أكل ميتتين؛ بل عقوبة من أكل ميتة واحدة، والأخرى وجب تركها وجوب الوسائل. فقول من قال: كلاهما محرم صحيح بهذا الاعتبار؛ وقول من قال: المحرم في نفس الأمر أحدهما صحيح أيضًا بذلك الاعتبار. وهذا نظير قول من قال: يجب التوصل إلى الواجب بما ليس بواجب. (١٠/٥٣٢ ـ ٥٣٣)

٣٧٣ الوجوب والحرمة الثابتة لأحدهما ليست ثابتة للآخر؛ بل نوع آخر، حتى لو اشتبهت مملوكته بأجنبية بالليل، ووطئها يعتقد حل وطء إحداهما، وتحريم وطء الأخرى؛ كان ولده من مملوكته ثابتًا نسبه بخلاف الأخرى. ولو قدرنا أنها اشتبهت بأجنبية وتزوج إحداهما فحد مثلًا، ثم تزوج الأخرى لم يحد حدين، مع أنه لا حد في ذلك؛ لجواز أن تكون المنكوحة هي الأجنبية. وبهذا تنحل شبهة الكعبي. فإن المحرم تركه مقصود، وأما الاشتغال بضد من أضداده فهو وسيلة؛ فإذا قيل: المباح واجب؛ بمعنى وجوب الوسائل؛ أي: قد يتوسل به إلى فعل واجب وترك محرم؛ فهذا حق. (١٠/٥٣٣)

٣٧٤ إن كان الإنسان يقصد أن يشتغل بالمباح ليترك المحرم، مثل من يشتغل بالنظر إلى امرأته ووطئها ليدع بذلك النظر إلى الأجنبية ووطئها، أو يأكل طعامًا حلالًا ليشتغل به عن الطعام الحرام؛ فهذا يثاب على هذه النية والفعل. (١٠/ ٥٣٤)

٣٧٥ إن الأبرار وأصحاب اليمين قد يشتغلون بمباح/عن مباح آخر، فيكون كل من المباحين يستوي وجوده وعدمه في حقهم. أما السابقون المقربون فهم إنما يستعملون المباحات إذا كانت طاعة؛ لحسن القصد فيها، والاستعانة على طاعة الله. وحينئذ فمباحاتهم طاعات. وإذا كان كذلك لم تكن الأفعال في حقهم إلا ما يترجح وجوده، فيؤمرون به شرعًا أمر استحباب، أو ما يترجح عدمه فالأفضل لهم ألا يفعلوه وإن لم يكن فيه إثم. **والشريعة قد بيّنت أحكام الأفعال كلها**. (١٠/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥)

٣٧٦ أما غير الأفعال الاختيارية: وهو ما فعل بالإنسان، كما يحمل الإنسان وهو لا يستطيع الامتناع، فهذا خارج عن التكليف، مع أن العبد مأمور في مثل هذا أن يحبه إن كان حسنة، ويبغضه إن كان سيئة، ويخلو عنهما إن لم يكن حسنة ولا سيئة، فمن جعل الإنسان فيما يستعمله فيه القدر من الأفعال الاختيارية؛ كالميت بين/ يدي الغاسل؛ فقد رفع الأمر والنهي عنه في الأفعال الاختيارية، وهذا باطل. (١٠/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦)

٣٧٧ حكم الشرع إنما يثبت في حق العبد إذا تمكن من/ معرفته، وأما ما لم يبلغه ولم يتمكن من معرفته فلا يطالب به، وإنما عليه أن يتقي الله ما استطاع. وهذا خطأ في العلم وليس خطأ في العمل، وهو كالمجتهد المخطئ له أجر على قصده واجتهاده، وخطؤه مرفوع عنه. (١٠/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧)

٣٧٨ الإنسان غير عالم في كل حال بما هو الأصلح له في دينه، وبما هو أرضى لله ورسوله، فيبقى حالهم حال المستخير لله فيما لم يعلم عاقبته. (١٠/ ٥٣٨)

٣٧٩ إذا استخار الله كان ما شرح له صدره وتيسر له من الأمور هو الذي اختاره الله له؛ إذ لم يكن معه دليل شرعي على أن عين هذا الفعل هو مأمور به في هذه الحال. (١٠/ ٥٣٩)

٣٨٠ كان الفقهاء يعدلون إلى القياس عند خفاء ذلك عليهم، ثم القياس أيضًا قد لا يحصل في كل واقعة، فقد يخفى على الأئمة المجتهدين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان دخول الواقعة المعينة تحت خطاب عام، أو اعتبارها بنظير لها، فلا يعرف لها أصل ولا نظير. هذا مع كثرة نظرهم في خطاب الشارع ومعرفة معانيه

ودلالته على الأحكام، فكيف من لم يكن كذلك؟/ ثم السالك ليس قصده معرفة الحلال والحرام؛ بل مقصوده أن هذا الفعل المعين خير من هذا، وهذا خير من هذا، وأيهما أحب إلى الله في حقه في تلك الحال. وهذا باب واسع لا يحيط به إلا الله. ولكل سالك حال تخصه قد يؤمر فيها بما ينهى عنه غيره، ويؤمر في حال بما ينهى عنه في أخرى. (١٠/٥٣٩ ـ ٥٤٠)

٣٨١ إن تاب صاحب الهوى من هواه كان أرفع بعلمه، وإن/ لم يتب فله نصيب من عالم السوء؛ ولهذا تشاجر رجلان من المتقدمين عام الحكمين في مثل هذا. فقال أحدهما لصاحبه: إنما مثلك مثل الكلب؛ إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث. وقال الآخر: أنت كالحمار يحمل أسفارًا؛ فهذا أحسن قصدًا وأقوى علمًا. ولهذا تجد أصحاب حسن القصد إنما يعيبون على هؤلاء اتباع الهوى وحب الدنيا والرئاسة، وأهل العلم يعيبون على أولئك نقص علمهم بالشرع، وعدولهم عن الأمر والنهي. فهذا هذا. (١٠/٥٤٠ ـ ٥٤١)

٣٨٢ مما بين حال كمال الصحابة ﷺ وأنهم خير قرون هذه الأمة؛ إذ كانوا في خلافة النبوة يقومون بالفروق الشرعية في جليل الأمور ودقيقها مع اتساع الأمر، والواحد من المتأخرين قد يعجز عن معرفة الفروق الشرعية فيما يخصه، كما أن الواحد من هؤلاء يتبع هواه في أمر قليل. فأولئك مع عظيم ما دخلوا فيه من الأمر والنهي؛ لهم العلم الذي يميزون به بين الحسنات والسيئات، ولهم القصد الحسن الذي يفعلون به الحسنات. والكثير من المتأخرين العالمين والعابدين يفوت أحدهم العلم في كثير من الحسنات والسيئات، حتى يظن السيئة حسنة وبالعكس، أو يفوته القصد في كثير من الأعمال، حتى يتبع هواه فيما وضح له من الأمر والنهي. (١٠/٥٤٣)

٣٨٣ هذا[1] لعمري إذا كان عند العالم ما هو أمر الشارع ونهيه حقيقة، وعند العابد حسن القصد الخالي عن الهوى حقيقة، فأما من خلط الشرع المنزل بالمبدل والمؤول، وخلط القصد الحسن باتباع الهوى؛ فهؤلاء/ وهؤلاء مخلطون في علمهم وعملهم، وتخليط هؤلاء في العلم سوى تخليطهم وتخليط غيرهم في القصد، وتخليط هؤلاء في القصد سوى تخليطهم وتخليط غيرهم في العلم. (١٠/٥٤٣ ـ ٥٤٤)

---

(١) الإشارة إلى الكلام في الفائدة قبله.

٣٨٤ من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم، وحسن القصد من أعون الأشياء على نيل العلم ودركه. والعلم الشرعي من أعون الأشياء على حسن القصد والعمل الصالح، فإن العلم قائد والعمل سائق، والنفس حرون(١)، فإن وَني(٢) قائدها لم تستقم لسائقها، وإن وني سائقها لم تستقم لقائدها، فإذا ضعف العلم حار السالك، ولم يدر أين يسلك، فغايته أن يستطرح للقدر. وإذا ترك العمل حار السالك عن الطريق فسلك غيره، مع علمه أنه تركه، فهذا حائر لا يدري أين يسلك مع كثرة سيره، وهذا حائر عن الطريق زائغ عنه مع علمه به. (١٠/ ٥٤٤)

٣٨٥ الجهل والظلم متقاربان؛ لكن الجاهل لا يدري أنه ظالم، والظالم جهل الحقيقة المانعة له من العلم. (١٠/ ٥٤٤)

٣٨٦ الخشية تمنع اتباع الهوى، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات]. والكمال في عدم الهوى، وفي العلم هو لخاتم الرسل ﷺ الذي قال فيه: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم]. فنفى عنه الضلال والغي ووصفه بأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فنفى الهوى وأثبت العلم الكامل، وهو الوحي. فهذا كمال العلم وذاك كمال القصد ﷺ. ووصف أعداءه بضد هذين فقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم]. فالكمال المطلق للإنسان هو تكميل العبودية لله علمًا وقصدًا. (١٠/ ٥٤٥)

٣٨٧ إن أقوامًا يقولون ويفعلون أمورًا هم مجتهدون فيها، وقد أخطؤوا، فتبلغ أقوامًا يظنون أنهم تعمدوا فيها الذنب، أو يظنون أنهم لا يعذرون بالخطأ، وهم أيضًا مجتهدون مخطئون، فيكون هذا مجتهدًا مخطئًا في فعله، وهذا مجتهدًا مخطئًا/ في إنكاره، والكل مغفور لهم. وقد يكون أحدهما مذنبًا كما قد يكونان جميعًا مذنبين. (١٠/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧)

٣٨٨ في الأثر: «من سرَّه أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله». وعن

---

(١) من قولهم: فرس حرون؛ أي: لا ينقاد. «الصحاح» للجوهري.

(٢) وني؛ أي: ضعف. «الصحاح» للجوهري.

سعيد بن جبير: «التوكل جماع الإيمان». وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]. وقال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]. وهذا على أصح القولين: في أن التوكل عليه بمنزلة الدعاء على أصح القولين. أيضًا سبب لجلب المنافع ودفع المضار؛ فإنه يفيد قوة العبد وتصريف الكون، ولهذا هو الغالب على ذوي الأحوال متشرعهم وغير متشرعهم، وبه يتصرفون ويؤثرون تارة بما يوافق الأمر. وتارة بما يخالفه. (١٠/ ٥٥٠)

٣٨٩ في «قوت القلوب» أحاديث ضعيفة وموضوعة وأشياء كثيرة مردودة. وأما ما في «الإحياء» من الكلام في المهلكات مثل: الكلام على الكبر والعجب والرياء والحسد ونحو ذلك، فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في «الرعاية» ومنه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود، ومنه ما هو متنازع فيه. و«الإحياء» فيه فوائد كثيرة لكن فيه مواد مذمومة؛ فإنه فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد، فإذا/ ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوًّا للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين. وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه. وقالوا: مرضه «الشفاء» يعني: شفاء ابن سينا في الفلسفة. وفيه أحاديث وآثار ضعيفة؛ بل موضوعة كثيرة. وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترهاتهم. وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسُّنَّة، ومن غير ذلك من العبادات والأدب ما هو موافق للكتاب والسُّنَّة ما هو أكثر مما يرد منه، فلهذا اختلف فيه اجتهاد الناس وتنازعوا فيه. (١٠/ ٥٥١ ـ ٥٥٢)

فصل: في المشروع من ذكر الله والدعاء ومراتب الذكر

٣٩٠ الشرع لم يستحب من الذكر إلا ما كان كلامًا تامًّا مفيدًا مثل: لا إله إلا الله. ومثل: الله أكبر. ومثل: سبحان الله والحمد لله. ومثل: لا حول ولا قوة إلا بالله. ومثل: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]. ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]. ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١]. ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١]. فأما الاسم المفرد مظهرًا مثل: الله الله. أو مضمرًا مثل: هو هو. فهذا ليس بمشروع في كتاب ولا سُنَّة، ولا هو مأثور أيضًا عن أحد من سلف الأمة، ولا عن أعيان الأمة المقتدى بهم، وإنما لهج به قوم من ضلال المتأخرين. (١٠/ ٥٥٦)

٣٩١ يروي بعضهم: أن النبي ﷺ لقن علي بن أبي طالب أن يقول: «الله الله الله». فقالها النبي ﷺ ثلاثًا. ثم أمر عليًا فقالها ثلاثًا. وهذا حديث موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث. (١٠/٥٥٧)

٣٩٢ صنّف ابن عربي كتابًا في «الهو» فقلت له[1] ـ وأنا إذ ذاك صغير جدًّا ـ: لو كان كما تقول: لكتبت في المصحف مفصولة: «تأويل هو»، ولم تكتب موصولة. وهذا الكلام الذي قاله هذا معلوم الفساد بالاضطرار، وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسُّنَّة. (١٠/٥٦٠)

٣٩٣ **اتفق أهل العلم بلغة العرب وسائر اللغات على: أن الاسم وحده لا يحسن السكوت عليه؛ ولا هو جملة تامة ولا كلامًا مفيدًا.** (١٠/٥٦١)

٣٩٤ لو كرر الإنسان اسم الله ألف ألف مرة لم يصر بذلك مؤمنًا، ولم يستحق ثواب الله ولا جنته؛ فإن الكفار من جميع الأمم يذكرون الاسم مفردًا؛ سواء أقروا به وبوحدانيته أم لا. (١٠/٥٦٢)

٣٩٥ **إن الناس في الذكر أربع طبقات: إحداها**: الذكر بالقلب واللسان، وهو المأمور به. **الثاني**: الذكر بالقلب فقط، فإن كان مع عجز اللسان فحسن، وإن كان مع قدرته فترك للأفضل. **الثالث**: الذكر باللسان فقط، وهو كون لسانه رطبًا بذكر الله. وفيه حكاية التي لم تجد الملائكة فيه خيرًا إلا حركة لسانه بذكر الله. ويقول الله تعالى: «أنا مع عبدي ما ذكرني وتحركت بي شفتاه». **الرابع**: عدم الأمرين، وهو حال الخاسرين. (١٠/٥٦٦)

٣٩٦ سمي أصحاب البدع أصحاب الأهواء؛ فإن طريق السُّنَّة علم وعدل وهدى، وفي البدعة جهل وظلم، وفيها اتباع الظن وما تهوى الأنفس. (١٠/٥٦٨)

فصل: في الصراط المستقيم في «الزهد» و«العبادة» و«الورع»

٣٩٧ «الغي» إذا كان اسمًا لعمل الشر الذي يضر صاحبه؛ فإن عاقبة العمل أيضًا تسمى غيًّا، كما أن عاقبة الخير تسمى رشدًا، كما/يسمى عاقبة الشر شرًّا، وعاقبة الخير خيرًا؛ وعاقبة الحسنات حسنات، وعاقبة السيئات سيئات. (١٠/٥٦٩ ـ ٥٧٠)

(١) خطاب شيخ الإسلام لبعض من نقل له هذا التفسير.

٣٩٨ قال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾ [النساء]. قال مجاهد وغيره: «يتبعون الشهوات: الزنا». وقال ابن زيد: «هم أهل الباطل». وقال السدي: «هم اليهود والنصارى». والجميع حق؛ فإنهم قد يتبعون الشهوات مع الكفر. وقد يكون مع الاعتراف بأنها معصية. ثم ذكر أنه: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾ وسياق الكلام يدل على أنه ضعيف عن ترك الشهوات، فلا بد له من شهوة مباحة يستغني بها عن المحرمة، ولهذا قال طاووس ومقاتل: «ضعيف في قلة الصبر عن النساء». وقال الزجاج وابن كيسان: «ضعيف العزم عن قهر الهوى». وقيل: ضعيف في أصل الخلقة؛ لأنه خلق من ماء مهين، يروى ذلك/عن الحسن، لكن لا بد أن يوجد مع ذلك أنه ضعيف عن الصبر ليناسب ما ذكر في الآية، فإنه قال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾ وهو تسهيل التكليف بأن يبيح لكم ما تحتاجون إليه ولا تصبروا عنه. كما أباح نكاح الفتيات، وقد قال قبل ذلك: ﴿لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْۚ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢٥﴾ [النساء]. فهو سبحانه مع إباحته نكاح الإماء عند عدم الطول وخشية العنت قال: ﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۗ﴾ فدل ذلك على أنه يمكن الصبر مع خشية العنت، وأنه ليس النكاح كإباحة الميتة عند المخمصة؛ فإن ذلك لا يمكن الصبر عنه. (١٠/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣)

٣٩٩ من أباح الاستمناء عند الضرورة، فالصبر عن الاستمناء أفضل. فقد روي عن ابن عباس: «أن نكاح الإماء خير منه، وهو خير من الزنا»، فإذا كان الصبر عن نكاح الإماء أفضل فعن الاستمناء بطريق الأولى أفضل، لا سيما وكثير من العلماء أو أكثرهم يجزمون بتحريمه مطلقًا، وهو **أحد** الأقوال في مذهب أحمد. واختاره ابن عقيل في المفردات، **والمشهور** عنه؛ يعني: عن أحمد أنه محرم إلا إذا خشي العنت. **والثالث**: أنه مكروه إلا إذا خشي العنت. فإذا كان الله قد قال في نكاح الإماء: ﴿وَأَن/ تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۗ﴾. ففيه أولى. وذلك يدل على أن الصبر عن كليهما ممكن. فإذا كان قد أباح ما يمكن الصبر عنه فذلك لتسهيل التكليف، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾. والاستمناء لا يباح عند أكثر العلماء سلفًا وخلفًا؛ سواء خشي العنت أو لم يخش ذلك. وكلام ابن عباس وما روي عن أحمد فيه إنما هو لمن خشي العنت؛ وهو الزنا واللواط خشية شديدة، خاف على نفسه من الوقوع في ذلك، فأبيح له ذلك لتكسير شدة

عنته وشهوته. وأما من فعل ذلك تلذُّذًا أو تذُّكرًا أو عادة؛ بأن يتذكر في حال استمنائه صورة كأنه يجامعها فهذا كله محرم، لا يقول به أحمد ولا غيره، وقد أوجب فيه بعضهم الحد، والصبر عن هذا من الواجبات لا من المستحبات.
(١٠/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤)

٤٠٠ في الحديث/ الصحيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: «من يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله، ومن يتصبر يصبره الله، وما أعطي أحد عطاء خيرًا وأوسع من الصبر». فالمستغني لا يستشرف بقلبه، والمستعف هو الذي لا يسأل الناس بلسانه، والمتصبر هو الذي لا يتكلف الصبر. فأخبر أنه من يتصبر يصبره الله. وهذا كأنه في سياق الصبر على الفاقة بأن يصبر على مرارة الحاجة، لا يجزع مما ابتلي به من الفقر. (١٠/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥)

٤٠١ الضراء: المرض، وهو الصبر على ما ابتلي به باختياره كالجهاد؛ فإن الصبر عليه أفضل من الصبر على المرض الذي يبتلى به بغير اختياره؛ ولذلك إذا ابتلي بالعنت في الجهاد فالصبر على ذلك أفضل من الصبر عليه في بلده؛ لأن هذا الصبر من تمام الجهاد. وكذلك لو ابتلي في الجهاد بفاقة أو مرض حصل بسببه؛ كان الصبر عليه أفضل. (١٠/ ٥٧٥)

٤٠٢ ما يؤذى الإنسان به في فعله للطاعات ـ كالصلاة والأمر بالمعروف/ والنهي عن المنكر وطلب العلم ـ من المصائب؛ فصبره عليها أفضل من صبره على ما ابتلي به بدون ذلك، وكذلك إذا دعته نفسه إلى محرمات: من رئاسة وأخذ مال وفعل فاحشة؛ كان صبره عنه أفضل من صبره على ما هو دون ذلك؛ فإن أعمال البر كلما عظمت كان الصبر عليها أعظم مما دونها. (١٠/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦)

٤٠٣ في العلم والإمارة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصلاة والحج والصوم والزكاة، من الفتن النفسية وغيرها ما ليس في غيرها. ويعرض في ذلك ميل النفس إلى الرئاسة والمال والصور. فإذا كانت النفس غير قادرة على ذلك لم تطمع فيه، كما تطمع مع القدرة؛ فإنها مع القدرة تطلب تلك الأمور المحرمة؛ بخلاف حالها بدون القدرة، فإن الصبر مع القدرة جهاد؛ بل هو من أفضل الجهاد. وأكمل من ثلاثة أوجه: **أحدها: أن الصبر عن المحرمات أفضل من الصبر على المصائب. الثاني**: أن ترك المحرمات مع القدرة عليها وطلب النفس لها أفضل من

تركها بدون ذلك. **الثالث**: أن طلب النفس لها إذا كان بسبب أمر ديني كمن/خرج لصلاة، أو طلب علم أو جهاد، فابتلي بما يميل إليه من ذلك، فإن صبره عن ذلك يتضمن فعل المأمور وترك المحظور؛ بخلاف ما إذا مالت نفسه إلى ذلك بدون عمل صالح. (١٠/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧)

٤٠٤ كان يونس بن عبيد يوصي بثلاث يقول: «لا تدخل على سلطان، وإن قلت: آمره بطاعة الله. ولا تدخل على امرأة، وإن قلت: أعلمها كتاب الله. ولا تصغ أذنك إلى صاحب بدعة، وإن قلت: أرد عليه». فأمره بالاحتراز من أسباب الفتنة؛ فإن الإنسان إذا تعرض لذلك فقد يفتتن ولا يسلم. فإذا قدر أنه ابتلي بذلك بغير اختياره، أو دخل فيه باختياره وابتلي فعليه أن يتقي الله، ويصبر ويخلص ويجاهد. وصبره على ذلك وسلامته مع قيامه بالواجب من أفضل الأعمال، كمن تولى ولاية وعدل فيها، أو رد على أصحاب البدع بالسُّنَّة المحضة ولم يفتنوه، أو علم النساء الدين على الوجه المشروع من غير فتنة. لكن الله إذا ابتلى العبد وقدر عليه أعانه، وإذا تعرض العبد بنفسه إلى البلاء وكله الله إلى نفسه. (١٠/ ٥٧٧)

٤٠٥ الله سبحانه يريد أن يبيّن لنا ويهدينا سنن الذين من قبلنا، الذين قال فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعام: ٩٠]. وهم الذين أمرنا أن نسأله الهداية لسبيلهم في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة]. فهو يحب لنا ويأمرنا أن نتبع صراط هؤلاء، وهو سبيل من أناب إليه، فذكر هنا ثلاثة أمور: البيان والهداية والتوبة. وقيل: المراد بالسنن هنا سنن أهل الحق والباطل؛ أي: يريد أن يبين لنا سنن هؤلاء وهؤلاء، فيهدي عباده المؤمنين إلى الحق،/ ويضل آخرين، فإن الهدى والضلال إنما يكون بعد البيان.
(١٠/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩)

٤٠٦ أنزل علينا من القرآن ما يهدينا به سنن الذين من قبلنا، وهم الذين أنعم الله عليهم. وذكر ثلاثة أمور: التبيين والهدى والتوبة؛ لأن الإنسان أولًا يحتاج إلى معرفة الخير والشر، وما أمر به وما نهي عنه، ثم يحتاج بعد ذلك/إلى أن يهدى فيقصد الحق ويعمل به دون الباطل، وهو سنن الأنبياء والصالحين. ثم لا بد له بعد ذلك من الذنوب، فيريد أن يتطهر منها بالتوبة، فهو محتاج إلى العلم والعمل به وإلى التوبة مع ذلك، فلا بد له من التقصير أو الغفلة في سلوك تلك السنن التي هداه الله

إليها، فيتوب منها بما وقع من تفريط في كل سُنَّة من تلك السنن، وهذه السنن تدخل فيها الواجبات والمستحبات، فلا بد للسالك فيها من تقصير وغفلة فيستغفر الله ويتوب إليه، فإن العبد لو اجتهد مهما اجتهد لا يستطيع أن يقوم لله بالحق الذي أوجبه عليه، فما يسعه إلا الاستغفار والتوبة عقيب كل طاعة. (١٠/٥٧٩ ـ ٥٨٠)

٤٠٧ **إن أول الفكر آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك**. ولهذا يبقى الإنسان عند شهوته وهواه أسيرًا لذلك مقهورًا تحت سلطان الهوى، أعظم من قهر كل قاهر، فإن هذا القاهر الهوائي القاهر للعبد هو صفة قائمة بنفسه لا يمكنه مفارقته ألبتة، والصورة الذهنية تطلبها النفس، فإن المحبوب تطلب النفس أن تدركه وتمثله لها في نفسها، فهو متبع للإرادة. وإن كانت الذهنية والتزين من الزين والمراد التصور في نفسه. والمشتهى الموجود في الخارج له محركان: التصور والمشتهى، هذا يحركه تحريك طلب وأمر، وهذا يأمره أن يتبع/ طلبه وأمره، فاتباع الشهوات والأهواء يتناول هذا كله؛ بخلاف كل قاهر ينفصل عن الإنسان، فإنه يمكنه مفارقته مع بقاء نفسه على حالها، وهذا إنما يفارقه بتغير صفة نفسه. (١٠/٥٨٧ ـ ٥٨٨)

٤٠٨ قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ﴾ [الحشر: ٩]: هو ألا يأخذ شيئًا مما نهاه الله عنه، ولا يمنع شيئًا أمره الله بأدائه، فالشح يأمر بخلاف أمر الله ورسوله، فإن الله ينهى عن الظلم ويأمر بالإحسان، والشح يأمر بالظلم وينهى عن الإحسان. (١٠/٥٨٩)

٤٠٩ قد ذكر تعالى الشح في سياق ذكر الحسد والإيثار في قوله: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]. ثم قال: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر]. فمن وقي شح نفسه لم يكن حسودًا باغيًا على المحسود، والحسد أصله بغض المحسود./ والشح يكون في الرجل مع الحرص وقوة الرغبة في المال، وبغض للغير وظلم له. (١٠/٥٨٩ ـ ٥٩٠)

٤١٠ **الحسد والشح يتضمنان بغضًا وكراهية، فيأمران بمنع الواجب وبظلم ذلك الشخص**، فإن الفعل صدر فيه عن بغض، بخلاف الهوى فإن الفعل صدر فيه عن حب؛ أحب شيئًا فأتبعه ففعله، وذلك مقصوده أمر عدمي والعدم لا ينفع. ولكن ذاك القصد أمر بأمر وجودي فأطيع أمره. وابن مسعود جعل البخل خارجًا عن الشح، والنبي ﷺ جعل الشح يأمر بالبخل. ومن الناس من يقول: الشح والبخل سواء. كما

قال ابن جرير: الشح في كلام العرب هو البخل ومنع الفضل من المال. وليس/كما قال؛ بل ما قاله النبي ﷺ وابن مسعود أحق أن يتبع؛ فإن البخيل قد يبخل بالمال محبة لما يحصل له به من اللذة والتنعُّم، وقد لا يكون متلذذًا به ولا متنعمًا بل نفسه تضيق عن إنفاقه وتكره ذلك، حتى يكون يكره أن ينفع نفسه منه مع كثرة ماله، وهذا قد يكون مع التذاذه بجمع المال ومحبته لرؤيته، وقد لا يكون هناك لذة أصلًا؛ بل يكره أن يفعل إحسانًا إلى أحد، حتى لو أراد غيره أن يعطي كره ذلك منه بغضًا للخير لا للمعطي ولا للمعطى بل بغضًا منه للخير، وقد يكون بغضًا وحسدًا للمعطى أو للمعطي، وهذا هو الشح. وهذا هو الذي يأمر بالبخل قطعًا، ولكن كل بخل يكون عن شح، فكل شحيح بخيل وليس كل بخيل شحيحًا. قال الخطابي: الشح أبلغ في المنع من البخل، والبخل إنما هو من أفراد الأمور وخواص الأشياء، والشح عام فهو كالوصف اللازم للإنسان من قبل الطبع والجبلة. (١٠/ ٥٩٠ ـ ٥٩١)

٤١١ **كل من عبد شيئًا غير الله فإنما يعبد الشيطان**، ولهذا يقارن الشيطان الشمس عند طلوعها وغروبها واستوائها ليكون سجود من يعبدها له. وقد كانت الشياطين تتمثل في صورة من يعبد، كما كانت تكلمهم من الأصنام التي يعبدونها. وكذلك في وقتنا خلق كثير من المنتسبين إلى الإسلام والنصارى والمشركين، ممن أشرك ببعض من يعظمه من الأحياء والأموات من المشايخ وغيرهم، فيدعوه ويستغيث به في حياته وبعد مماته، فيراه قد أتاه وكلمه وقضى حاجته، وإنما هو شيطان تمثّل على صورته ليغوي هذا المشرك. (١٠/ ٥٩٣)

٤١٢ إن المتبعين لشهواتهم من الصور والطعام والشراب واللباس، يستولي على قلب أحدهم ما يشتهيه حتى يقهره ويملكه، ويبقى أسيرًا ما يهواه يصرفه كيف تصرف ذلك المطلوب، ولهذا قال بعض السلف: «ما أنا على الشاب الناسك بأخوف مني عليه من سبع ضار يثب عليه من صبي حدث يجلس إليه»./ وذلك أن النفس الصافية التي فيها رقة الرياضة ولم تنجذب إلى محبة الله وعبادته انجذابًا تامًّا، ولا قام بها من خشية الله التامة ما يصرفها عن هواها؛ متى صارت تحت صورة من الصور استولت تلك الصورة عليها كما يستولي السبع على ما يفترسه، فالسبع يأخذ فريسته بالقهر ولا تقدر الفريسة على الامتناع منه، كذلك ما يمثله الإنسان في قلبه من الصور المحبوبة تبتلع قلبه وتقهره فلا يقدر قلبه على الامتناع منه، فيبقى قلبه مستغرقًا

في تلك الصورة أعظم من استغراق الفريسة في جوف الأسد؛ لأن المحبوب المراد هو غاية النفس له عليها سلطان قاهر. والقلب يغرق فيما يستولي عليه: إما من محبوب، وإما من مخوف، كما يوجد من محبة المال والجاه والصور، والخائف من غيره يبقى قلبه وعقله مستغرقًا فيه كما يغرق الغريق في الماء، فلا بد أن يستولي عليها ما يحيط بها من الأجسام، والقلوب يستولي عليها ما يتمثل لها من المخاوف والمحبوبات والمكروهات، فالمحبوب يطلبه والمكروه يدفعه، والرجاء يتعلق بالمحبوب، والخوف يتعلق بالمكروه. (١٠/٥٩٤ ـ ٥٩٥)

٤١٣ إذا دعا العبد ربه بإعطاء المطلوب ودفع المرهوب؛ جعل له من الإيمان بالله ومحبته ومعرفته وتوحيده، ورجائه وحياة قلبه واستنارته بنور الإيمان ما قد يكون أنفع له من ذلك المطلوب، إن كان عرضًا من الدنيا. وأما إذا طلب منه أن يعينه على ذكره وشكره وحسن عبادته وما يتبع ذلك؛ فهنا المطلوب قد يكون أنفع من الطلب، وهو الدعاء، والمطلوب الذكر والشكر وقيام العبادة على أحسن الوجوه وغير ذلك. (١٠/٥٩٦)

٤١٤ قال تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ ﴿١١﴾﴾ الآيات [الذاريات]؛ أي: ساهون عن أمر الآخرة، فهم في غمرة عنها؛ أي: فيما يغمر قلوبهم من حب الدنيا ومتاعها ساهون عن أمر الآخرة وما خلقوا له. وهذا يشبه قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴿٢٨﴾﴾ [الكهف]. فالغمرة تكون من اتباع الهوى، والسهو من جنس الغفلة؛ ولهذا قال من قال: السهو: الغفلة عن الشيء وذهاب القلب عنه، وهذا جماع الشر: الغفلة والشهوة، فالغفلة عن الله والدار الآخرة تسد باب الخير الذي هو الذكر واليقظة. والشهوة تفتح باب الشر والسهو والخوف، فيبقى القلب مغمورًا فيما يهواه ويخشاه غافلًا عن الله، رائدًا غير الله، ساهيًا عن ذكره، قد اشتغل بغير الله، قد انفرط أمره، قد ران حب الدنيا على قلبه. (١٠/٥٩٦ ـ ٥٩٧)

٤١٥ قال بعض السلف: «البس من الثياب ما يخدمك، ولا تلبس منها ما تكن أنت تخدمه». (١٠/٥٩٧)

٤١٦ **ما كان يرضي الإنسان حصوله ويسخطه فقده فهو عبده**؛ إذ العبد يرضى باتصاله بهما ويسخط لفقدهما. والمعبود الحق الذي لا إله إلا هو إذا عبده المؤمن

وأحبه؛ حصل للمؤمن بذلك في قلبه إيمان وتوحيد ومحبة وذكر وعبادة، فيرضى بذلك، وإذا منع من ذلك غضب. وكذلك من أحب شيئًا فلا بد أن يتصوره في قلبه، ويريد اتصاله به بحسب الإمكان. (١٠/٥٩٨)

٤١٧ روى الإمام أحمد والترمذي والطبراني من حديث أسماء بنت عميس قالت: قال رسول الله ﷺ: «بئس العبد عبد تخيل واختال ونسي الكبير المتعال، بئس العبد عبد تجبر واعتدى ونسي الجبار الأعلى، بئس العبد عبد سهى ولهى ونسي المقابر والبلى، بئس العبد عبد بغى واعتدى ونسي المبدأ والمنتهى، بئس العبد عبد يختل الدنيا بالدين، بئس العبد عبد يختل الدين بالشبهات، بئس العبد عبد رَغَبٌ يذله ويزيله عن الحق، بئس العبد عبد طمع يقوده، بئس العبد عبد هوى يضله» قال الترمذي: غريب. وفي الحديث الصحيح المتقدم ما يقويه، والله أعلم. وكذلك أحاديث وآثار كثيرة رويت في معنى ذلك. (١٠/٥٩٩)

٤١٨ طالب الرئاسة ولو بالباطل ترضيه الكلمة التي فيها تعظيمه وإن كانت باطلًا، وتغضبه الكلمة التي فيها ذمه وإن كانت حقًا./ والمؤمن ترضيه كلمة الحق له وعليه، وتغضبه كلمة الباطل له وعليه؛ لأن الله تعالى يحب الحق والصدق والعدل ويبغض الكذب والظلم. فإذا قيل الحق والصدق والعدل الذي يحبه الله أحبه، وإن كان فيه مخالفة هواه؛ لأن هواه قد صار تبعًا لما جاء به الرسول. وإذا قيل الظلم والكذب فالله يبغضه، والمؤمن يبغضه ولو وافق هواه. (١٠/٥٩٩ ـ ٦٠٠)

٤١٩ لا تزول الفتنة عن القلب إلا إذا كان دين العبد كله لله ﷻ فيكون حبّه لله ولما يحبّه الله، وبغضه لله ولما يبغضه الله، وكذلك موالاته ومعاداته، وإلا فمحبة المخلوق تجذبه وحب الخلق له سبب يجذبهم به إليه، ثم قد يكون هذا أقوى وقد يكون هذا أقوى، فإذا كان هو غالبًا لهواه لم يجذبه مغلوب مع هواه ولا محبوباته إليها؛ لكونه غالبًا لهواه ناهيًا لنفسه عن الهوى؛ لما في قلبه من خشية الله ومحبته التي تمنعه عن انجذابه إلى المحبوبات. وأما حب الناس له فإنه يوجب أن يجذبوه هم بقوتهم إليهم، فإن لم يكن فيه قوة يدفعهم بها عن نفسه من محبة الله وخشيته/ وإلا جذبوه وأخذوه إليهم؛ كحب امرأة العزيز ليوسف؛ فإن قوة يوسف ومحبته لله وإخلاصه وخشيته كانت أقوى من جمال امرأة العزيز وحسنها وحبه لها، هذا إذا أحبّ أحدهم صورته مع أن هنا الداعي قوي منه ومنهم، فهنا المعصوم من

عصمه الله، وإلا فالغالب على الناس في المحبة من الطرفين أنه يقع بعض الشر بينهم. (١٠/٦٠١ ـ ٦٠٢)

٤٣٠ قد يحبونه لعلمه أو دينه أو إحسانه أو غير ذلك؛ فالفتنة في هذا أعظم؛ إلا إذا كانت فيه قوة إيمانية وخشية وتوحيد تام؛ فإن فتنة العلم والجاه والصور فتنة لكل مفتون. وهم مع ذلك يطلبون منه مقاصدهم إن لم يفعلها وإلا نقص الحب. أو حصل نوع بغض، وربما زاد أو أدى إلى الانسلاخ من حبه، فصار مبغوضًا بعد أن كان محبوبًا. فأصدقاء الإنسان يحبون استخدامه واستعماله في أغراضهم حتى يكون كالعبد لهم، وأعداؤه يسعون في أذاه وإضراره، وأولئك يطلبون منه انتفاعهم وإن كان مضرًّا له مفسدًا لدينه لا يفكرون في ذلك، وقليل منهم الشكور. فالطائفتان في الحقيقة لا يقصدون نفعه ولا دفع ضرره، وإنما/يقصدون أغراضهم به، فإن لم يكن الإنسان عابدًا الله متوكلًا عليه مواليًا له ومواليًا فيه ومعاديًا، وإلا أكلته الطائفتان وأدى ذلك إلى هلاكه في الدنيا والآخرة. وهذا هو المعروف من أحوال بني آدم وما يقع بينهم من المحاربات والمخاصمات والاختلاف والفتن. قوم يوالون زيدًا ويعادون عمرًا. وآخرون بالعكس؛ لأجل أغراضهم فإذا حصلوا على أغراضهم ممن يوالونه وما هم طالبونه من زيد انقلبوا إلى عمرو، وكذلك أصحاب عمرو. (١٠/٦٠٢ ـ ٦٠٣)

٤٣١ كذلك الرأس من الجانبين يميل إلى هؤلاء الذين يوالونه، وهم إذا لم تكن الموالاة لله أضر عليه من أولئك؛ فإن أولئك إنما يقصدون إفساد دنياه: **إما** بقتله أو بأخذ ماله، **وإما** بإزالة منصبه، وهذا كله ضرر دنيوي لا يعتد به إذا سلم العبد، وهو عكس حال أهل الدنيا ومحبيها الذين لا يعتدون بفساد دينهم مع سلامة دنياهم. فهم لا يبالون بذلك. وأما دين العبد الذي بينه وبين الله فهم لا يقدرون عليه. وأما أولياؤه الذين يوالونه للأغراض فإنما يقصدون منه فساد دينه، بمعاونته على أغراضهم وغير ذلك، فإن لم يفعل انقلبوا أعداء، فدخل بذلك عليه الأذى من جهتين:/من **جهة** مفارقتهم. ومن **جهة** عداوتهم. وعداوتهم أشد عليه من عداوة أعدائه؛ لأنهم قد شاهدوا منه وعرفوا ما لم يعرفه أعداؤه، فاستجلبوا بذلك عداوة غيرهم فتتضاعف العداوة. وإن لم يحب مفارقتهم احتاج إلى مداهنتهم ومساعدتهم على ما يريدونه وإن كان فيه فساد دينه. فإن ساعدهم على نيل مرتبة دنيوية ناله مما يعملون فيها نصيبًا وافرًا وحظًّا تامًّا من ظلمهم وجورهم، وطلبوا منه أيضًا أن يعاونهم على

أغراضهم، ولو فاتت أغراضه الدنيوية. فكيف بالدينية إن وجدت فيه أو عنده؟ فإن الإنسان ظالم جاهل لا يطلب إلا هواه، فإن لم يكن هذا في الباطن يحسن إليهم ويصبر على أذاهم، ويقضي حوائجهم لله وتكون استعانته عليهم بالله تامة، وتوكله على الله تام؛ وإلا أفسدوا دينه ودنياه كما هو الواقع المشاهد من الناس ممن يطلب الرئاسة الدنيوية، فإنه يطلب منه من الظلم والمعاصي ما ينال به تلك الرئاسة ويحسن له هذا الرأي، ويعاديه إن لم يقم معه. (١٠/٦٠٣ ـ ٦٠٤)

٤٣٢ **كل محبوب في العالم إنما يجوز أن يُحَب لغيره لا لذاته، والرب تعالى هو الذي يجب أن يُحَب لنفسه،** وهذا من معاني إلٰهيته و﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. فإن محبة الشيء لذاته شرك، فلا يحب لذاته إلا الله، فإن ذلك من خصائص إلٰهيته فلا يستحق ذلك إلا الله وحده، وكل محبوب سواه إن لم يحب لأجله أو لما يحب لأجله فمحبته فاسدة. (١٠/٦٠٧)

٤٣٣ إنك إذا أحببت الشخص لله كان الله هو المحبوب لذاته، فكلما تصورته في قلبك تصورت محبوب الحق فأحببته، فازداد حبك لله. كما إذا ذكرت النبي ﷺ والأنبياء قبله والمرسلين وأصحابهم الصالحين وتصورتهم في قلبك، فإن ذلك يجذب قلبك إلى محبة الله المنعم عليهم وبهم إذا كنت تحبهم لله، فالمحبوب لله يجذب إلى محبة الله، والمحب لله إذا أحب شخصًا لله فإن الله هو محبوبه، فهو يحب أن يجذبه إلى الله تعالى، وكل من المحب لله والمحبوب لله يجذب إلى الله. (١٠/٦٠٨)

٤٣٤ إن من أحب إنسانًا لكونه يعطيه فما أحب إلا العطاء. ومن قال: إنه يحب من يعطيه لله فهذا كذب ومحال وزور من القول، وكذلك من أحب إنسانًا لكونه ينصره إنما أحب النصر لا الناصر. وهذا كله من اتباع ما تهوى الأنفس، فإنه لم يحب في الحقيقة إلا ما يصل إليه من جلب منفعة أو دفع مضرة، فهو إنما أحب تلك المنفعة ودفع المضرة، وإنما/أحب ذلك لكونه وسيلة إلى محبوبه، وليس هذا حبًّا لله ولا لذات المحبوب. (١٠/٦٠٩ ـ ٦١٠)

٤٣٥ **إذا كانت الرؤيا على ثلاثة أقسام: رؤيا** من الله./ **ورؤيا** من حديث النفس. **ورؤيا** من الشيطان، فكذلك ما يلقى في نفس الإنسان في حال يقظته ثلاثة أقسام، ولهذا كانت الأحوال ثلاثة: رحماني ونفساني وشيطاني. وما يحصل من نوع المكاشفة والتصرف ثلاثة أصناف: ملكي ونفسي وشيطاني، فإن الملك له قوة،

والنفس لها قوة، والشيطان له قوة، وقلب المؤمن له قوة. فما كان من الملك ومن قلب المؤمن فهو حق، وما كان من الشيطان ووسوسة النفس فهو باطل. (١٠/ ٦١٢ ـ ٦١٣)

فصل: في جماع الزهد والورع

٤٣٦ الزهد هو عما لا ينفع: إما لانتفاء نفعه أو لكونه مرجوحًا؛ لأنه مفوت لما هو أنفع منه أو محصل لما يربو ضرره على نفعه. وأما المنافع الخالصة أو الراجحة فالزهد فيها حمق. وأما الورع: فإنه الإمساك عما قد يضر، فتدخل فيه المحرمات والشبهات لأنها قد تضر. (١٠/ ٦١٥)

٤٣٧ أما الورع عما لا مضرة فيه، أو فيه مضرة مرجوحة ـ لما/ تقترن به من جلب منفعة راجحة، أو دفع مضرة أخرى راجحة ـ فجهل وظلم. وذلك يتضمن ثلاثة أقسام لا يتورع عنها: المنافع المكافئة، والراجحة، والخالصة؛ كالمباح المحض، أو المستحب، أو الواجب، فإن الورع عنها ضلالة. (١٠/ ٦١٥ ـ ٦١٦)

٤٣٨ **كثيرًا ما يشتبه الزهد بالكسل والعجز والبطالة عن الأوامر الشرعية، وكثيرًا ما تشتبه الرغبة الشرعية بالحرص والطمع، والعمل الذي ضل سعي صاحبه.** (١٠/ ٦١٧)

٤٣٩ الزهد: من باب عدم الرغبة والإرادة في المزهود فيه. والورع: من باب وجود النفرة والكراهة للمتورع عنه، وانتفاء الإرادة إنما يصلح فيما ليس فيه منفعة خالصة أو راجحة، وأما وجود الكراهة فإنما يصلح فيما فيه مضرة خالصة أو راجحة، فأما إذا فرض ما لا منفعة فيه ولا مضرة، أو منفعته ومضرته سواء من كل وجه؛ فهذا لا يصلح أن يراد ولا يصلح أن يكره، فيصلح فيه الزهد ولا يصلح فيه الورع. فظهر بذلك أن **كل ما يصلح فيه الورع يصلح فيه الزهد من غير عكس**، وهذا بيِّن. فإن ما صلح أن يكره وينفر عنه صلح ألا يراد ولا يرغب فيه، فإن عدم الإرادة أولى من وجود الكراهة، ووجود الكراهة مستلزم عدم الإرادة من غير عكس. وليس كل ما صلح ألا يراد يصلح أن يكره؛ بل قد يعرض من الأمور ما لا تصلح إرادته ولا كراهته ولا حبه ولا بغضه، ولا الأمر به ولا النهي عنه./ وبهذا يتبين: أن **الواجبات والمستحبات لا يصلح فيها زهد ولا ورع**؛ وأما **المحرمات والمكروهات فيصلح فيها الزهد والورع**. وأما **المباحات فيصلح فيها الزهد دون الورع**، وهذا القدر ظاهر تعرفه بأدنى تأمل. (١٠/ ٦١٨ ـ ٦١٩)

فصل: قول بعض الناس: الثواب على قدر المشقة

٤٣٠ قول بعض الناس: **الثواب على قدر المشقة؛ ليس بمستقيم على الإطلاق**، كما قد يستدل به طوائف على أنواع من الرهبانيات والعبادات المبتدعة التي لم يشرعها الله ورسوله؛ من جنس تحريمات المشركين وغيرهم ما أحل الله من الطيبات، ومثل التعمق والتنطع الذي ذمه النبي ﷺ. (١٠/ ٦٢٠)

٤٣١ أما الأجر على قدر الطاعة فقد تكون الطاعة لله ورسوله في عمل ميسر، كما يسر الله على أهل الإسلام الكلمتين وهما أفضل الأعمال. (١٠/ ٦٢١)

٤٣٢ لو قيل: **الأجر على قدر منفعة العمل وفائدته**؛ لكان صحيحًا اتصاف **الأول**: باعتبار تعلقه بالأمر. **والثاني**: باعتبار صفته في نفسه. والعمل تكون منفعته وفائدته تارة من جهة الأمر فقط، وتارة من جهة صفته في نفسه، وتارة من كلا الأمرين. **فبالاعتبار الأول**: ينقسم إلى طاعة ومعصية. **وبالثاني**: ينقسم إلى حسنة وسيئة، والطاعة والمعصية اسم له من جهة الأمر، والحسنة والسيئة اسم له من جهة نفسه. (١٠/ ٦٢١)

٤٣٣ قال النبي ﷺ لعائشة في العمرة: «أجرك على قدر نصبك»؛ لأن الأجر على قدر العمل في بعد المسافة، وبالبعد يكثر النصب فيكثر الأجر، وكذلك الجهاد. (١٠/ ٦٢٢)

٤٣٤ كثيرًا ما يكثر الثواب على قدر المشقة والتعب؛ لا لأن التعب والمشقة مقصود من العمل؛ ولكن لأن العمل مستلزم للمشقة والتعب، هذا في شرعنا الذي رفعت عنا فيه الآصار والأغلال، ولم يجعل علينا فيه حرج ولا أريد بنا فيه العسر. وأما في شرع من قبلنا فقد تكون المشقة مطلوبة منهم، وكثير من العباد يرى جنس المشقة والألم والتعب مطلوبًا مقربًا إلى الله؛ لما فيه من نفرة النفس عن اللذات والركون/ إلى الدنيا، وانقطاع القلب عن علاقة الجسد. وهذا من جنس زهد الصابئة والهند وغيرهم. (١٠/ ٦٢٢ ـ ٦٢٣)

فصل: في تزكية النفس

٤٣٥ أصل الزكاة: الزيادة في الخير. ومنه يقال: زكا الزرع، وزكا/ المال: إذا نما. ولن ينمو الخير إلا بترك الشر، والزرع لا يزكو حتى يزال عنه الدغل، فكذلك

النفس والأعمال لا تزكوا حتى يزال عنها ما يناقضها، ولا يكون الرجل متزكيًا إلا مع ترك الشر؛ فإنه يدنس النفس ويدسيها. (١٠/٦٢٨ ـ ٦٢٩)

٤٣٦ البر والتقوى يبسط النفس ويشرح الصدر، بحيث يجد الإنسان في نفسه اتساعًا وبسطًا عما كان عليه قبل ذلك؛ فإنه لما اتسع بالبر والتقوى والإحسان بسطه الله وشرح صدره. والفجور والبخل يقمع النفس ويضعها ويهينها، بحيث يجد البخيل في نفسه أنه ضيق. وقد بيَّن النبي ﷺ ذلك في الحديث الصحيح فقال: «مثل البخيل والمتصدق، كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد، قد اضطرت أيديهما إلى تراقيهما. فجعل المتصدق كلما هم بصدقة اتسعت وانبسطت عنه حتى تغشى أنامله وتعفو أثره، وجعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت وأخذت كل حلقة بمكانها». وأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بإصبعه في جيبه فلو رأيتها يوسعها فلا تتسع. أخرجاه. (١٠/٦٢٩)

٤٣٧ النفس البخيلة الفاجرة قد دسها صاحبها في بدنه بعضها في بعض، ولهذا وقت الموت تنزع من بدنه كما ينزع السفود من الصوف المبتل. والنفس البرة التقية النقية التي قد زكّاها صاحبها فارتفعت واتسعت، ومجدت ونبلت فوقت الموت؛ تخرج من البدن تسيل كالقطرة من في السقاء، وكالشعرة من العجين. (١٠/٦٣٠)

٤٣٨ إن المؤمن إذا نهى عن المنكر فلا بد ألا يقربه ويعزم على تركه ويكره فعله، وهذا أمر وجودي بلا ريب. (١٠/٦٣١)

٤٣٩ كان يزيد بن حبيب كلما خرج إلى الصلاة خرج بصدقة، ويتصدق بها قبل الصلاة، ولو لم يجد إلا بصلًا. (١٠/٦٣٣)

٤٤٠ التحقيق أن الآية[1] تتناول كل ما يتزكى به الإنسان: من التوحيد والأعمال الصالحة؛ كقوله: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النازعات]. وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الأعلى]. والصدقة المفروضة لم تكن فرضت عند نزولها. (١٠/٦٣٣)

٤٤١ قال ﷺ: «اللَّهُمَّ طهِّرني بالماء والبرد والثلج» كان يدعو به في الاستفتاح وفي الاعتدال من الركوع والغسل. فهذه الأمور توجب تبريد المغسول بها، والبرد يعطي قوة وصلابة، وما يسر يوصف بالبرد وقرة العين، ولهذا كان دمع السرور باردًا

(١) قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت].

ودمع الحزن حارًّا؛ لأن ما يسوء النفس يوجب حزنها وغمّها، وما يسرها يوجب فرحها وسرورها، وذلك مما يبرد الباطن. فسأل النبي ﷺ أن يغسل الذنوب على وجه يبرد القلوب أعظم برد، يكون بما فيه من الفرح والسرور الذي أزال عنه ما يسوء النفس من الذنوب. وقوله: «بالثلج والبرد والماء البارد»: تمثيل بما فيه من هذا الجنس، وإلا فنفس الذنوب لا تغسل بذلك، كما يقال: أذقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك. ولما قضى أبو قتادة دين المدين قال ﷺ: «الآن/بردت جلدته». ويقال: بَرْدُ اليقين وحرارة الشك. ويقال: هذا الأمر يثلج له الصدر إذا كان حقًّا يعرفه القلب ويفرح به حتى يصير في مثل برد الثلج. ومرض النفس: إما شبهة، وإما شهوة، أو غضب. والثلاثة توجب السخونة. ويقال لمن نال مطلوبه: برد قلبه؛ فإن الطالب فيه حرارة الطلب. (١٠/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥)

٤٤٢ نفس الهوى والشهوة لا يعاقب عليه؛ بل على اتباعه والعمل به، فإذا كانت النفس تهوى وهو ينهاها كان نهيه عبادة لله وعملًا صالحًا. وثبت عنه أنه قال: «المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله»، فيؤمر بجهادها/كما يؤمر بجهاد من يأمر بالمعاصي ويدعو إليها، وهو إلى جهاد نفسه أحوج، فإن هذا فرض عين وذاك فرض كفاية، والصبر في هذا من أفضل الأعمال؛ فإن هذا الجهاد حقيقة ذلك الجهاد، فمن صبر عليه صبر على ذلك الجهاد، كما قال: «والمهاجر من هجر السيئات».

(١٠/ ٦٣٥ ـ ٦٣٦)

٤٤٣ من مالت نفسه إلى محرم فليأت بعبادة الله كما أمر الله مخلصًا له الدين، فإن ذلك يصرف عنه السوء والفحشاء. (١٠/ ٦٣٦)

٤٤٤ لا يحصل المرض إلا لنقص أسباب الصحة، كذلك القلب لا يمرض إلا لنقص إيمانه. وكذلك الإيمان والكفران متضادان. فكل ضدين: فأحدهما يمنع الآخر تارة، ويرفعه أخرى، كالسواد والبياض. (١٠/ ٦٣٧)

٤٤٥ قال عمن شرب الخمر: «لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله»، وذلك الحب من أعظم شعب الإيمان. (١٠/ ٦٣٨)

٤٤٦ إذا كانت السيئات لا تحبط جميع الحسنات فهل تحبط بقدرها؟ وهل يحبط بعض الحسنات بذنب دون الكفر؟ فيه قولان للمنتسبين إلى السُّنَّة: منهم من ينكره ومنهم من يثبته، كما دلت عليه النصوص، مثل قوله: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ

﴿وَٱلۡأَذَىٰ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٤]. دل على أن هذه السيئة تبطل الصدقة، وضربه مثله بالمرائي. وقالت عائشة: «أبلغي زيدًا أن جهاده بطل» الحديث./ وأما قوله: ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [الحجرات: ٢]. وحديث صلاة العصر. ففي ذلك نزاع. وقال تعالى: ﴿وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ ٣٣﴾ [محمد]. قال الحسن: «بالمعاصي والكبائر». وعن عطاء: «بالشرك والنفاق». وعن ابن السائب: «بالرياء والسمعة». وعن مقاتل: «بالمن». وذلك أن قومًا منّوا بإسلامهم. فما ذكر عن الحسن يدل على أن المعاصي والكبائر تحبط الأعمال. فإن قيل: لم يرد إلا إبطالها بالكفر. قيل: ذلك منهي عنه في نفسه وموجب للخلود الدائم، فالنهي عنه لا يعبر عنه بهذا؛ بل يذكره على وجه التغليظ؛ كقوله: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤] ونحوها. والله سبحانه في هذه وفي «آية المن» سمّاها إبطالًا ولم يسمه إحباطًا؛ ولهذا ذكر بعدها الكفر بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ﴾ الآية [محمد: ٣٤]. فإن قيل: المراد إذا دخلتم فيها فأتموها، وبها احتج من قال: يلزم التطوع بالشروع فيه. قيل: لو قدر أن الآية تدل على أنه منهي عن إبطال بعض العمل؛ فإبطاله كله أولى بدخوله فيها، فكيف وذلك قبل فراغه لا يسمى صلاة ولا صومًا؟/ ثم يقال: الإبطال يوجد قبل الفراغ أو بعده، وما ذكروه أمر بالإتمام، والإبطال هو إبطال الثواب، ولا نسلم أن من لم يتم العبادة يبطل جميع ثوابه؛ بل يقال: إنه يثاب على ما فعل من ذلك. وفي الصحيح حديث المفلس الذي يأتي بحسنات أمثال الجبال. (١٠/٦٣٨ ـ ٦٤٠)

٤٤٧ كان عادته[1] في المطعم أنه لا يرد موجودًا ولا يتكلف مفقودًا، ويلبس من اللباس ما تيسّر من قطن وصوف وغير ذلك، وكان القطن أحب إليه، وكان إذا بلغه أن بعض أصحابه يريد أن يعتدي فيزيد في الزهد أو العبادة على المشروع ويقول: أيّنا مثل رسول الله ﷺ؟! يغضب لذلك. (١٠/٦٤٢)

٤٤٨ **أما الإعراض عن الأهل والأولاد فليس مما يحبه الله ورسوله، ولا هو من دين الأنبياء.** (١٠/٦٤٢)

٤٤٩ الإنفاق على العيال والكسب لهم يكون واجبًا تارة ومستحبًّا أخرى، فكيف يكون ترك الواجب أو المستحب من الدين؟ وكذلك السياحة في البلاد لغير مقصود

---

(١) صلى الله عليه وسلم.

مشروع كما يعانيه بعض النساك؛ أمر منهي عنه. قال الإمام أحمد: ليست السياحة من الإسلام في شيء، ولا من فعل النبيين ولا الصالحين. وأما السياحة المذكورة في القرآن من قوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]. ومن قوله: ﴿مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ۝٥﴾ [التحريم]. فليس المراد بها هذه السياحة المبتدعة؛ فإن الله قد وصف النساء اللاتي يتزوجهن رسوله بذلك، والمرأة المزوجة لا يشرع لها أن تسافر في البراري سائحة. (١٠/٦٤٣)

٤٥٠ إذا ترك الإنسان الحرام أو الشبهة بترك واجب أو مستحب، وكان الإثم أو النقص الذي عليه في الترك أعظم من الإثم الذي عليه في الفعل؛ لم يشرع ذلك.
(١٠/٦٤٣)

٤٥١ ﴿عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ۝٥﴾ [التكاثر]: ما علمه بالسماع والخبر والقياس والنظر. و﴿عَيۡنَ ٱلۡيَقِينِ ۝٧﴾ [التكاثر]: ما شاهده وعاينه بالبصر. و﴿حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ۝٩٥﴾ [الواقعة]: ما باشره ووجده وذاقه وعرفه بالاعتبار. **فالأولى**: مثل من أخبر أن هناك عسلًا وصدق المخبر. أو رأى آثار العسل فاستدل على وجوده. **والثاني**: مثل من رأى العسل وشاهده وعاينه وهذا أعلى، كما قال النبي ﷺ: «ليس المخبر كالمعاين»./ **والثالث**: مثل من ذاق العسل ووجد طعمه وحلاوته، ومعلوم أن هذا أعلى مما قبله. (١٠/٦٤٥ ـ ٦٤٦)

٤٥٢ الناس فيما يجده أهل الإيمان ويذوقونه من حلاوة الإيمان وطعمه على ثلاث درجات: الأولى: من علم ذلك، مثل من يخبره به شيخ له يصدقه، أو يبلغه ما أخبر به العارفون عن أنفسهم، أو يجد من آثار أحوالهم ما يدل على ذلك. **والثانية**: من شاهد ذلك وعاينه، مثل أن يعاين من أحوال أهل المعرفة والصدق واليقين ما يعرف به مواجيدهم وأذواقهم، وإن كان هذا في الحقيقة لم يشاهد ما ذاقوه ووجدوه، ولكن شاهد ما دل عليه، لكن هو أبلغ من المخبر والمستدل بآثارهم. **والثالثة**: أن يحصل له من الذوق والوجد في نفسه ما كان/ سمعه، كما قال بعض الشيوخ: لقد كنت في حال أقول فيها: إن كان أهل الجنة في الجنة في مثل هذا الحال إنهم لفي عيش طيب. وقال آخر: إنه ليمر على القلب أوقات يرقص منها طربًا. وقال الآخر: لأهل الليل في ليلهم ألذ من أهل اللهو في لهوهم.
(١٠/٦٤٦ ـ ٦٤٧)

٤٥٣ العبارة إنما تفيد التمثيل والتقريب، وأما معرفة الحقيقة فلا تحصل بمجرد العبارة، إلا لمن يكون قد ذاق ذلك الشيء المعبر عنه وعرفه وخَبَره؛ ولهذا يسمون أهل المعرفة لأنهم عرفوا بالخبرة، والذوق ما يعلمه غيرهم بالخبر والنظر. (٦٤٨/١٠)

٤٥٤ الإيمان إذا باشر القلب وخالطته بشاشته لا يسخطه القلب بل يحبه ويرضاه، فإن له من الحلاوة في القلب واللذة والسرور والبهجة ما لا يمكن التعبير عنه لمن لم يذقه، والناس متفاوتون في ذوقه والفرح والسرور الذي في القلب له من البشاشة ما هو بحسبه، وإذا خالطت القلب لم يسخطه قال تعالى: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ۝٥٨﴾ [يونس]. (٦٤٨/١٠)

٤٥٥ إذا تعلق بالمخلوقين ورجاهم وطمع فيهم أن يجلبوا له منفعة، أو يدفعوا عنه مضرة؛ فإنه يخذل من جهتهم ولا يحصل مقصوده؛ بل قد يبذل لهم من الخدمة والأموال وغير ذلك ما يرجو أن ينفعوه وقت حاجته إليهم فلا ينفعونه: إما لعجزهم، وإما لانصراف قلوبهم عنه. وإذا/ توجه إلى الله بصدق الافتقار إليه واستغاث به مخلصًا له الدين؛ أجاب دعاءه، وأزال ضرره وفتح له أبواب الرحمة. فمثل هذا قد ذاق من حقيقة التوكل والدعاء لله ما لم يذق غيره. وكذلك من ذاق طعم إخلاص الدين لله وإرادة وجهه دون ما سواه؛ يجد من الأحوال والنتائج والفوائد ما لا يجده من لم يكن كذلك. (٦٥٠/١٠ ـ ٦٥١)

الوصية الصغرى

٤٥٦ ما أعلم وصية أنفع من وصية الله ورسوله لمن عقلها/ واتبعها، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ وَصَّيۡنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَإِيَّاكُمۡ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ [النساء: ١٣١].
ووصى النبي ﷺ معاذًا لما بعثه إلى اليمن فقال: «يا معاذ: اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن». وكان معاذ رضي الله عنه من النبي ﷺ بمنزلةٍ عَلية؛ فإنه قال له: «يا معاذ: والله إني لأحبك»، وكان يردفه وراءه. وروي فيه: أنه أعلم الأمة بالحلال والحرام، وأنه يحشر أمام العلماء برتوة؛ أي: بخطوة. ومن فضله أنه بعثه النبي ﷺ مبلغًا عنه، داعيًا ومفقهًا ومفتيًا وحاكمًا إلى أهل اليمن. وكان يشبهه بإبراهيم الخليل عليه السلام وإبراهيم إمام الناس. وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: «إن معاذًا كان أمة قانتًا لله حنيفًا ولم يك من المشركين». تشبيهًا

له بإبراهيم. ثم إنه ﷺ وصّاه هذه الوصية؛ فعلم أنها جامعة، وهي كذلك لمن عقلها، مع أنها تفسير الوصية القرآنية. (١٠/٦٥٣ ـ ٦٥٤)

٤٥٧ **الذنب للعبد كأنه أمر حتم، فالكيِّس هو الذي لا يزال يأتي من الحسنات بما يمحو السيئات.** (١٠/٦٥٥)

٤٥٨ ينبغي أن **تكون الحسنات من جنس السيئات، فإنه أبلغ في المحو**، والذنوب يزول موجبها بأشياء: **أحدها**: التوبة. **والثاني**: الاستغفار من غير توبة. فإن الله تعالى قد يغفر له إجابة لدعائه وإن لم يتب، فإذا اجتمعت التوبة والاستغفار فهو الكمال. **الثالث**: الأعمال الصالحة المكفرة: إما الكفارات المقدرة/ كما يكفر المجامع في رمضان، والمظاهر والمرتكب لبعض محظورات الحج، أو تارك بعض واجباته، أو قاتل الصيد بالكفارات المقدرة وهي: أربعة أجناس: هدي وعتق وصدقة وصيام. وإما الكفارات المطلقة كما قال حذيفة لعمر: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده؛ يكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وقد دل على ذلك القرآن والأحاديث الصحاح في التكفير بالصلوات الخمس والجمعة والصيام والحج، وسائر الأعمال التي يقال فيها: «من قال كذا، وعمل كذا غفر له، أو غفر له ما تقدم من ذنبه»، وهي كثيرة لمن تلقاها من السنن خصوصًا ما صنف في فضائل الأعمال. (١٠/٦٥٥ ـ ٦٥٦)

٤٥٩ اعلم أن العناية بهذا من أشد ما بالإنسان الحاجة إليه؛ فإن الإنسان من حين يبلغ؛ خصوصًا في هذه الأزمنة ونحوها من أزمنة الفترات التي تشبه الجاهلية من بعض الوجوه، فإن الإنسان الذي ينشأ بين أهل علم ودين قد يتلطخ من أمور الجاهلية بعدة أشياء، فكيف بغير هذا. (١٠/٦٥٦)

٤٦٠ أنفع ما للخاصة والعامة العلم بما يخلص النفوس من هذه الورطات، وهو إتباع السيئات الحسنات. (١٠/٦٥٧)

٤٦١ مما يزيل موجب الذنوب المصائب المكفرة: وهي كل ما يؤلم من همٍّ أو حزن أو أذى؛ في مال أو عرض أو جسد أو غير ذلك، لكن ليس هذا من فعل العبد. (١٠/٦٥٨)

٤٦٢ أفضل الأعمال بعد الفرائض؛ فإنه يختلف باختلاف الناس فيما يقدرون عليه وما يناسب أوقاتهم، فلا يمكن فيه جواب جامع مفصل لكل أحد؛ لكن مما هو

كالإجماع بين العلماء بالله وأمره: أن ملازمة ذكر الله دائمًا هو أفضل ما شغل العبد به نفسه في الجملة. (١٠/ ٦٦٠)

٤٦٣ إن كل ما تكلم به اللسان وتصوره القلب مما يقرب إلى الله؛ من تعلم علم وتعليمه، وأمر بمعروف ونهي عن منكر؛ فهو من ذكر الله. ولهذا من اشتغل بطلب العلم النافع بعد أداء الفرائض، أو جلس مجلسًا يتفقه أو يفقه فيه الفقه الذي سماه الله ورسوله فقهًا؛ فهذا أيضًا من أفضل ذكر الله. (١٠/ ٦٦١)

٤٦٤ أما أرجح المكاسب: فالتوكل على الله، والثقة بكفايته وحسن الظن به. وذلك أنه ينبغي للمهتم بأمر الرزق أن يلجأ فيه إلى الله ويدعوه. (١٠/ ٦٦٢)

٤٦٥ ينبغي له(١) أن يأخذ المال بسخاوة نفس ليبارك له فيه، ولا يأخذه بإشراف وهلع؛ بل يكون المال عنده بمنزلة الخلاء الذي يحتاج إليه من غير أن يكون له في القلب مكانة، والسعي فيه إذا سعى كإصلاح الخلاء. (١٠/ ٦٦٣)

٤٦٦ أما تعيين مكسب على مكسب من صناعة أو تجارة أو بناية أو حراثة أو غير ذلك: فهذا يختلف باختلاف الناس، ولا أعلم في ذلك شيئًا عامًّا؛ لكن إذا عن للإنسان جهة فليستخر الله تعالى فيها الاستخارة المتلقاة عن معلم الخير ﷺ فإن فيها من البركة ما لا يحاط به. ثم ما تيسر له فلا يتكلف غيره؛ إلا أن يكون منه كراهة شرعية. (١٠/ ٦٦٣)

٤٦٧ أما ما تعتمد عليه من الكتب في العلوم: فهذا باب واسع وهو أيضًا يختلف باختلاف نشء الإنسان في البلاد، فقد يتيسر له في بعض البلاد من العلم أو من طريقه ومذهبه فيه ما لا يتيسر له في بلد آخر لكن؛ جماع الخير: أن يستعين بالله سبحانه في تلقي العلم الموروث عن النبي ﷺ فإنه هو الذي يستحق أن يسمى علمًا، وما سواه: إما أن يكون علمًا فلا يكون نافعًا؟ وإما ألا يكون علمًا وإن سمي به. ولئن كان علمًا نافعًا، فلا بد أن يكون في ميراث محمد ﷺ ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه. ولتكن همته فهم مقاصد الرسول في أمره ونهيه وسائر كلامه، فإذا اطمأن قلبه أن هذا هو مراد الرسول، فلا يعدل عنه فيما بينه وبين الله تعالى، ولا مع الناس إذا أمكنه ذلك. وليجتهد أن يعتصم في كل باب من أبواب العلم بأصل

(١) العبد.

مأثور عن النبي ﷺ. وإذا اشتبه عليه مما قد اختلف فيه الناس فليدع بما رواه مسلم في «صحيحه» عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا قام يصلي من الليل: «اللَّهُمَّ ربّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السمٰوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم». (١٠/ ٦٦٤)

٤٦٨ **ما في الكتب المصنفة المبوبة كتاب أنفع من «صحيح محمد بن إسماعيل البخاري»**، لكن هو وحده لا يقوم بأصول العلم. ولا يقوم بتمام المقصود للمتبحر في أبواب العلم؛ إذ لا بد من معرفة أحاديث أُخر، وكلام أهل الفقه وأهل العلم في الأمور التي يختص بعلمها بعض العلماء. وقد أوعبت الأمة في كل فن من فنون العلم إيعابا، فمن نوّر الله قلبه هداه بما يبلغه من ذلك، ومن أعماه لم تزده كثرة الكتب إلا حيرة وضلالًا؛ كما قال النبي ﷺ لأبي لبيد الأنصاري: «أَوَ ليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى؟ فماذا تغني عنهم؟»[(١)]. (١٠/ ٦٦٥)

٤٦٩ **الصبر على ما يقدر عليه من القدر الكوني أربعة أقسام. أحدها**: أهل التقوى والصبر، وهم الذين أنعم الله عليهم من أهل السعادة في الدنيا والآخرة. **والثاني**: الذين لهم نوع من التقوى بلا صبر؛ مثل الذين يمتثلون ما عليهم من الصلاة ونحوها ويتركون المحرمات، لكن إذا أصيب أحدهم في بدنه بمرض ونحوه، أو في ماله أو في عرضه، أو ابتلي بعدو يخيفه؛ عظم جزعه وظهر هلعه. **والثالث**: قوم لهم نوع من الصبر بلا تقوى؛ مثل الفجار الذين يصبرون على ما يصيبهم في مثل أهوائهم؛ كاللصوص والقطاع الذين يصبرون على الآلام في مثل ما يطلبونه من الغصب وأخذ الحرام، والكتاب وأهل الديوان الذين يصبرون على ذلك في طلب ما يحصل لهم من الأموال بالخيانة وغيرها. وكذلك طلاب الرئاسة والعلو على غيرهم يصبرون من ذلك على أنواع من الأذى التي لا يصبر عليها أكثر الناس، وكذلك أهل المحبة للصور المحرمة من أهل العشق وغيرهم يصبرون في مثل ما يهوونه من المحرمات على أنواع من الأذى والآلام. وهؤلاء هم الذين يريدون علوًّا في

(١) آخر الوصية.

الأرض/أو فسادًا من طلاب الرئاسة والعلو على الخلق، ومن طلاب الأموال بالبغي والعدوان والاستمتاع بالصور المحرمة نظرًا أو مباشرة، وغير ذلك يصبرون على أنواع من المكروهات، ولكن ليس لهم تقوى فيما تركوه من المأمور وفعلوه من المحظور، وكذلك قد يصبر الرجل على ما يصيبه من المصائب؛ كالمرض والفقر وغير ذلك ولا يكون فيه تقوى إذا قدر. وأما **القسم الرابع** فهو شر الأقسام: لا يتقون إذا قدروا ولا يصبرون إذا ابتلوا. (١٠/ ٦٧٣ ـ ٦٧٤)

٤٧٠ قد ذكر الله تعالى الصبر والتقوى جميعًا في غير موضع من كتابه، وبيَّن أنه ينتصر العبد على عدوه من الكفار المحاربين المعاندين والمنافقين وعلى من ظلمه من المسلمين ولصاحبه تكون العاقبة. (١٠/ ٦٧٥)

٤٧١ قد قرن الصبر بالأعمال الصالحة عمومًا وخصوصًا، فقال تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [يونس]. (١٠/ ٦٧٦)

٤٧٢ قرن بين الرحمة والصبر في مثل قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾﴾ [البلد]. وفي الرحمة الإحسان إلى الخلق بالزكاة وغيرها؛ فإن القسمة أيضًا رباعية؛ إذ من الناس من يصبر ولا يرحم كأهل القوة والقسوة، ومنهم من يرحم ولا يصبر كأهل الضعف واللين؛ مثل كثير من النساء ومن يشبههن، ومنهم من لا يصبر ولا يرحم كأهل القسوة والهلع. والمحمود هو الذي يصبر ويرحم، كما قال الفقهاء في المتولي: ينبغي أن يكون قويًّا من غير عنف ليِّنًا من غير ضعف، فبصبره يقوى، وبلينه يرحم. وبالصبر ينصر العبد؛ فإن النصر مع الصبر، وبالرحمة يرحمه الله تعالى. (١٠/ ٦٧٧)

٤٧٣ **الموجود في كتب الرقائق والتصوف من الآثار المنقولة: فيها الصحيح وفيها الضعيف وفيها الموضوع. وهذا الأمر متفق عليه بين جميع المسلمين،** لا يتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا وفيها هذا؛ بل نفس الكتب المصنفة في «التفسير» فيها هذا وهذا، مع أن أهل الحديث أقرب إلى معرفة المنقولات، وفي كتبهم هذا وهذا فكيف غيرهم. (١٠/ ٦٧٩)

٤٧٤ المصنفون قد يكونون أئمة في الفقه أو التصوف أو الحديث، ويروون هذا تارة؛ لأنهم لم يعلموا أنه كذب، وهو الغالب على أهل الدين؛ فإنهم لا يحتجون

بما يعلمون أنه كذب. وتارة يذكرونه وإن علموا أنه كذب إذ قصدهم رواية ما روي في ذلك الباب، ورواية الأحاديث المكذوبة مع بيان كونها كذبًا جائز. وأما روايتها مع الإمساك عن ذلك رواية عمل؛ فإنه حرام عند العلماء. (١٠/ ٦٧٩)

٤٧٥ قد فعل كثير من العلماء/ متأولين أنهم لم يكذبوا، وإنما نقلوا ما رواه غيرهم وهذا يَسْهُل؛ إذ رووه لتعريف أنه روي لا لأجل العمل به، ولا الاعتماد عليه. (١٠/ ٦٧٩ ـ ٦٨٠)

٤٧٦ **الصحيح الذي قامت الدلالة على صدقه، والموضوع الذي قامت الدلالة على كذبه، والضعيف الذي رواه من لم يعلم صدقه**: إما لسوء حفظه، وإما لاتهامه؛ ولكن يمكن أن يكون صادقًا فيه؛ فإن الفاسق قد يصدق والغالط قد يحفظ. (١٠/ ٦٨٠)

٤٧٧ **إن كثيرًا من الفقهاء لا يحتج بحديثهم لسوء الحفظ لا لاعتماد الكذب.** (١٠/ ٦٨١)

٤٧٨ قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾ [آل عمران] وقال يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يوسف]. ـ والمقصود هنا ـ: أن ما ذكره القشيري عن النصر آبادي من أحسن الكلام حيث قال: «من أراد أن يبلغ محل الرضا فليلزم ما جعل الله رضاه فيه»، وكذلك قول الشيخ أبي سليمان: «إذا سلا العبد عن الشهوات فهو راض»؛ وذلك أن العبد إنما يمنعه من الرضا والقناعة طلب نفسه لفضول شهواتها، فإذا لم يحصل سخط، فإذا سلا عن شهوات نفسه رضي بما قسم الله له من الرزق، وكذلك ما ذكره عن الفضيل بن عياض أنه قال لبشر الحافي: «الرضا أفضل من الزهد في الدنيا؛ لأن الراضي لا يتمنى فوق منزلته»، كلام حسن؛ لكن أشك في سماع بشر الحافي من الفضيل. وكذلك ما ذكره معلقًا قال: قال الشبلي بين يدي الجنيد: «لا حول ولا قوة إلا بالله». فقال الجنيد: «قولك ذا ضيق صدر، وضيق الصدر لترك الرضا بالقضاء». فإن هذا من أحسن الكلام، وكان الجنيد رضي الله عنه سيِّد الطائفة ومن أحسنهم تعليمًا وتأديبًا وتقويمًا؛ وذلك أن هذه الكلمة كلمة استعانة؛ لا كلمة استرجاع، وكثير من الناس يقولها عند المصائب بمنزلة الاسترجاع، ويقولها جزعًا لا صبرًا. فالجنيد/ أنكر على الشبلي حاله في سبب قوله لها؛ إذ كانت حالًا ينافي الرضا، ولو قالها على الوجه المشروع لم ينكر عليه. (١٠/ ٦٨٦ ـ ٦٨٧)

٤٧٩ قيل: كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري: «أما بعد: فإن الخير كله في الرضا، فإن استطعت أن ترضى وإلا فاصبر». فهذا الكلام كلام حسن، وإن لم يعلم إسناده. (١٠/ ٦٨٨)

٤٨٠ إنه وإن قال بعض الناس: إن المرسل حجة؛ فهذا لم يعلم أن المرسل هو مثل الضعيف وغير الضعيف. فأما إذا عرف ذلك؛ فلا يبقى حجة باتفاق العلماء؛ كمن علم أنه تارة يحفظ الإسناد وتارة يغلط فيه. (١٠/ ٦٨٨)

٤٨١ حكى أبو نعيم الأصبهاني عن أبي بكر الواسطي أنه قال سمنون: يا رب قد رضيت بكل ما تقضيه علي. فاحتبس بوله أربعة عشر يومًا، فكان يتلوى كما تتلوى الحية، يتلوى يمينًا وشمالًا. فلما/ أطلق بوله، قال: ربِّ قد تبت إليك. قال أبو نعيم: فهذا الرضا الذي ادعى سمنون ظهر غلطه فيه بأدنى بلوى، مع أن سمنونًا هذا كان يضرب به المثل، وله في المحبة مقام مشهور، حتى روي عن إبراهيم بن فاتك أنه قال: رأيت سمنونًا يتكلم على الناس في المسجد الحرام، فجاء طائر صغير فلم يزل يدنو منه حتى جلس على يديه، ثم لم يزل يضرب بمنقاره الأرض حتى سقط منه دم، ومات الطائر. وقال: رأيته يومًا يتكلم في المحبة فاصطفقت قناديل المسجد وكسر بعضها بعضًا. (١٠/ ٦٩٠ ـ ٦٩١)

٤٨٢ الفضيل بن عياض كان أعلى طبقة من هؤلاء[1] وابتلي بعسر البول فغلبه الألم حتى قال: «بحبي لك إلا فرجت عني»؛ ففرج عنه. (١٠/ ٦٩١)

٤٨٣ الخطأ والغلط مع حسن القصد وسلامته وصلاح الرجل وفضله ودينه وزهده وورعه وكراماته؛ كثير جدًّا. فليس من شرط ولي الله أن يكون معصومًا من الخطأ والغلط؛ بل ولا من الذنوب. (١٠/ ٦٩٣)

٤٨٤ يشبه ـ والله أعلم ـ أن أبا سليمان لما قال هذه الكلمة: «لو ألقاني في النار لكنت بذلك راضيًا»: أن يكون بعض الناس حكاه بما فهمه من المعنى أنه قال: الرضا أن لا تسأل الله الجنة ولا تستعيذه من النار. وتلك الكلمة التي قالها أبو سليمان مع أنها لا تدل على رضاه بذلك؛ ولكن تدل على عزمه بالرضا بذلك، فنحن نعلم أن هذا العزم لا يستمر؛ بل ينفسخ. وإن هذه الكلمة كان تركها أحسن من قولها، وأنها مستدركة، كما استدركت دعوى سمنون. (١٠/ ٦٩٣)

---

(١) طائفة من المتصوفة تدعي الرضا بكل ما قدره الله من البلاء، ولا تسأله رد البلاء.

٤٨٥ قول القائل: الرضا ألا تسأل الله الجنة ولا تستعيذه من النار: إن أراد بذلك ألا تسأل الله ما هو داخل في مسمى الجنة الشرعية، فلا تسأله النظر إليه ولا غير ذلك مما هو مطلوب جميع الأنبياء والأولياء، وإنك لا تستعيذ به من احتجابه عنك ولا من تعذيبك في النار: فهذا الكلام مع كونه مخالفًا لجميع الأنبياء والمرسلين وسائر المؤمنين؛ فهو متناقض في نفسه فاسد في صريح العقول. وذلك أن الرضا الذي لا يسأل إنما لا يسأله لرضاه عن الله. ورضاه عنه إنما هو بعد معرفته به ومحبته له. وإذا لم يبق معه رضا عن الله ولا محبة لله فكأنه قال: يرضى ألا يرضى وهذا جمع بين النقيضين. ولا ريب أنه كلام من لم يتصور ما يقول ولا عقله. يوضح ذلك: أن الراضي إنما يحمله على احتمال المكاره والآلام/ ما يجده من لذة الرضا وحلاوته، فإذا فقد تلك الحلاوة واللذة امتنع أن يتحمل ألمًا ومرارة، فكيف يتصور أن يكون راضيًا وليس معه من حلاوة الرضا ما يحمل به مرارة المكاره؟ وإنما هذا من جنس كلام السكران والفاني الذي وجد في نفسه حلاوة الرضا، فظن أن هذا يبقى معه على أي حال كان، وهذا غلط عظيم منه. (١٠/ ٧٠٤ ـ ٧٠٥)

٤٨٦ قال[1]: اعلم أن الواجب على العبد أن يرضى بقضاء الله الذي أمر بالرضا به؛ إذ ليس كل ما هو بقضائه يجوز للعبد أو يجب على العبد الرضا به؛ كالمعاصي وفنون محن المسلمين. وهذا الذي قاله؛ قاله قبله وبعده ومعه غير واحد من العلماء؛ كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأمثالهما، لما احتج عليهم القدرية بأن الرضا بقضاء الله مأمور به، فلو كانت المعاصي/ بقضاء الله لكنا مأمورين بالرضا بها، والرضا بما نهى الله عنه لا يجوز. فأجابهم أهل السُّنَّة عن ذلك بثلاثة أجوبة: **أحدها**: وهو جواب هؤلاء وجماهير الأئمة: أن هذا العموم ليس بصحيح، فلسنا مأمورين أن نرضى بكل ما قضى وقدر، ولم يجئ في الكتاب والسُّنَّة أمر بذلك، ولكن علينا أن نرضى بما أمرنا أن نرضى به كطاعة الله ورسوله. وهذا هو الذي ذكره أبو القاسم. **والجواب الثاني**: أنهم قالوا: إنا نرضى بالقضاء الذي هو صفة الله أو فعله لا بالمقضي الذي هو مفعوله. وفي هذا الجواب ضعف قد بيّنّاه في غير هذا الموضع. **الثالث**: أنهم قالوا: هذه المعاصي لها وجهان: وجه إلى العبد من حيث

---

(١) القائل هو: أبو القاسم القشيري.

هي فعله وصنعه وكسبه، ووجه إلى الرب من حيث هو خلقها وقضاها وقدرها، فيرضى من الوجه الذي يضاف به إلى الله، ولا يرضى من الوجه الذي يضاف به إلى العبد؛ إذ كونها شرًّا وقبيحة ومحرمًا وسببًا للعذاب والذم ونحو ذلك؛ إنما هو من جهة كونها مضافة إلى العبد. (١٠/٧٠٩ ـ ٧١٠)

٤٨٧ إن دعاء العبد لربه ومسألته إياه ثلاثة أنواع: **نوع** أمر العبد به: إما أمر إيجاب، وإما أمر استحباب: مثل/ قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ [الفاتحة]. ومثل دعائه في آخر الصلاة، كالدعاء الذي كان النبي ﷺ يأمر به أصحابه فقال: «إذا قعد أحدكم في الصلاة فليستعذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، وعذاب القبر، وفتنة المحيا والممات، وفتنة المسيح الدجال». فهذا دعاء أمرهم النبي ﷺ أن يدعوا به في آخر صلاتهم. وقد **اتفقت الأمة على أنه مشروع يحبه الله ورسوله ويرضاه**، وتنازعوا في وجوبه. فأوجبه طاووس وطائفة وهو قول في مذهب أحمد رضي الله عنه والأكثرون قالوا: هذا مستحب. والأدعية التي كان النبي ﷺ يدعو بها لا تخرج عن أن تكون واجبة أو مستحبة، وكل واحد من الواجب والمستحب يحبه الله ويرضاه. ومن فعله رضي الله عنه وأرضاه، فهل يكون من الرضا ترك ما يحبه ويرضاه؟ **ونوع** من الدعاء ينهى عنه: كالاعتداء؛ مثل أن يسأل الرجل ما لا يصلح من خصائص الأنبياء وليس هو بنبيّ، وربما هو من خصائص الرب سبحانه وتعالى. (١٠/٧١٢ ـ ٧١٣)

٤٨٨ **من الدعاء** ما هو مباح؛ كطلب الفضول التي لا معصية فيها. (١٠/٧١٤)

٤٨٩ ينبغي أن يعلم: أن كل واحد من صفات الحي التي هي: العلم والقدرة والإرادة ونحوها له من المراتب، ما بين أوله وآخره ما لا يضبطه العباد؛ كالشك ثم الظن ثم العلم ثم اليقين ومراتبه، وكذلك الهم والإرادة والعزم وغير ذلك؛ ولهذا كان الصواب عند جماهير أهل السُّنَّة وهو/ ظاهر مذهب أحمد، وهو أصح الروايتين عنه وقول أكثر أصحابه: أن العلم والعقل ونحوهما يقبل الزيادة والنقصان؛ بل وكذلك الصفات التي تقوم بغير الحي: كالألوان والطعوم والأرواح.

(١٠/٧٢١ ـ ٧٢٢)

٤٩٠ الإرادة الجازمة: إذا فعل معها الإنسان ما يقدر عليه كان في الشرع بمنزلة الفاعل التام، له ثواب الفاعل التام وعقاب الفاعل التام،/ الذي فعل جميع الفعل المراد، حتى يثاب ويعاقب على ما هو خارج عن محل قدرته. (١٠/٧٢٢ ـ ٧٢٣)

٤٩١ من كذَّب رسولًا معينًا كان كتكذيب جنس الرسل، كما قيل فيه: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء]. ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [الشعراء]. (١٠/ ٧٢٥)

٤٩٢ أخبر سبحانه أن لكل من المتبعين والأتباع تضعيفًا من العذاب، ولكن لا يعلم الأتباع التضعيف؛ ولهذا وقع عظيم المدح والثناء لأئمة الهدى، وعظيم الذم واللعنة لأئمة الضلال، حتى روي في أثر ـ لا يحضرني إسناده ـ: «أنه ما من عذاب في النار إلا يبدأ فيه بإبليس، ثم يصعد بعد ذلك إلى غيره، وما من نعيم في الجنة إلا يبدأ فيه بالنبي ﷺ ثم ينتقل إلى غيره». فإنه هو الإمام المطلق في الهدى لأول بني آدم وآخرهم. (١٠/ ٧٢٧)

فصل: في الفرق بين الهامِّ والعامل

٤٩٣ **الأحاديث التي بها التفريق بين الهام والعامل وأمثالها؛ إنما هي فيما دون الإرادة الجازمة التي لا بد أن يقترن بها الفعل.** (١٠/ ٧٣٥)

٤٩٤ الهامُّ بالسيئة الذي لم يعملها وهو قادر عليها فإن الله لا يكتبها عليه، كما أخبر به في الحديث الصحيح. وسواء سمي همه إرادة أو عزمًا أو لم يسم، متى كان قادرًا على الفعل وهم به وعزم عليه ولم يفعله مع القدرة، فليست إرادته جازمة. (١٠/ ٧٣٧)

٤٩٥ إن ما همَّ به العبد من الأمور التي يقدر عليها من الكلام والعمل ولم يتكلم بها ولم يعملها، لم تكن إرادته لها جازمة؛ فتلك مما لم يكتبها الله عليه كما شهد به قوله: «من همَّ بسيئة فلم يعملها». ومن حكى الإجماع كابن عبد البر وغيره في هذه المسألة على هذا الحديث؛ فهو صحيح بهذا الاعتبار. وهذا الهام بالسيئة: فإما أن يتركها لخشية الله وخوفه، أو يتركها لغير ذلك، فإن تركها لخشية الله كتبها الله له عنده حسنة كاملة، كما قد صرح به في الحديث، وكما قد جاء في الحديث الآخر: «اكتبوها له حسنة فإنما تركها من أجلي أو قال: من جرائي». وأما إن تركها لغير ذلك لم تكتب عليه سيئة، كما جاء في الحديث الآخر: «فإن لم يعملها لم تكتب عليه». وبهذا تتفق معاني الأحاديث. وإن عملها لم تكتب عليه إلا سيئة واحدة، فإن الله تعالى لا يضعف السيئات بغير عمل صاحبها، ولا يجزي الإنسان في الآخرة إلا بما عملت نفسه، ولا تمتلئ جهنم إلا من أتباع إبليس من الجنة والناس. (١٠/ ٧٣٨)

[٤٩٦] الصحيح المنصوص عن أئمة العدل كأحمد وغيره: الوقف في أولاد المشركين، وأنه لا يجزم لمعين منهم بجنة ولا نار. (١٠/ ٧٣٩)

[٤٩٧] إن تمني الكبائر ليس عقوبته كعقوبة فاعلها بمجرد التكلم؛ بل لا بد من أمر آخر. (١٠/ ٧٤١)

[٤٩٨] إن الإرادة الجازمة هي التي يقترن بها المقدور من الفعل، وإلا فمتى لم يقترن بها المقدور من الفعل لم تكن جازمة، فالمريد الزنا والسرقة وشرب الخمر العازم على ذلك، متى كانت إرادته جازمة عازمة فلا بد أن يقترن بها من الفعل ما يقدر عليه، ولو أنه يقربه إلى جهة المعصية: مثل تقرب السارق إلى مكان المال المسروق، ومثل نظر الزاني واستماعه إلى المزني به وتكلمه معه، ومثل طلب الخمر والتماسها ونحو ذلك، فلا بد مع الإرادة الجازمة من شيء من مقدمات الفعل المقدور؛ بل مقدمات الفعل توجد بدون الإرادة الجازمة عليه. (١٠/ ٧٤١)

[٤٩٩] **من يعزم على ترك المعاصي في شهر رمضان دون غيره فليس هذا بتائب مطلقًا، ولكنه تارك للفعل في شهر رمضان ويثاب إذا كان ذلك الترك لله وتعظيم شعائر الله واجتناب محارمه** في ذلك الوقت، ولكنه ليس من التائبين الذين يغفر لهم بالتوبة مغفرة مطلقة، ولا هو مصر مطلقًا. (١٠/ ٧٤٣)

[٥٠٠] الذي قد ترك المعاصي في شهر رمضان من نيته العود إليها في غير شهر رمضان مصر أيضًا؛ لكن نيته أن يشربها إذا قدر عليها غير النية مع وجود القدرة، فإذا قدر قد تبقى نيته وقد لا تبقى، ولكن متى كان مريدًا إرادة جازمة لا يمنعه إلا العجز؛ فهو معاقب على ذلك. (١٠/ ٧٤٤)

[٥٠١] يذكر عن الحارث المحاسبي أنه **حكى الإجماع: على أن الناوي للفعل ليس بمنزلة الفاعل له.** فهذا الإجماع صحيح مع القدرة، فإن الناوي للفعل القادر عليه ليس بمنزلة الفاعل، وأما الناوي الجازم الآتي بما يمكن فإنه بمنزلة الفاعل التام. (١٠/ ٧٤٤)

[٥٠٢] توبة العاجز عن الفعل كتوبة المجبوب عن الزنا وتوبة الأقطع العاجز عن السرقة ونحوه من العجز؛ فإنها توبة صحيحة عند جماهير العلماء من أهل السُّنَّة وغيرهم. وخالف في ذلك بعض القدرية؛ بناء على أن العاجز عن الفعل لا يصح أن يثاب على تركه الفعل؛ بل يعاقب على تركه. (١٠/ ٧٤٦)

٥٠٣ لو طلّق في نفسه وجزم بذلك ولم يتكلم به فإنه لا يقع به الطلاق عند جمهور العلماء، وعند مالك في إحدى الروايتين يقع. وقد استدل أحمد وغيره من الأئمة على ترك الوقوع بقوله: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها» فقال المنازع: هذا المتجاوز عنه إنما هو حديث النفس، والجازم بذلك في النفس ليس من حديث النفس. فقال المنازع لهم: قد قال: «ما لم تكلم به أو تعمل به» فأخبر أن التجاوز عن حديث النفس امتد إلى هذه الغاية التي هي الكلام به/والعمل به.
(٧٤٦/١٠ ـ ٧٤٧)

٥٠٤ **إن النية يثاب عليها المؤمن بمجردها،** وتجري مجرى العمل إذا لم يمنع من العمل بها إلا العجز، ويمكنه ذلك في عامة أفعال الخير، وأما عمل البدن فهو مقيد بالقدرة، وذلك لا يكون إلا قليلًا؛ ولهذا قال بعض السلف: «قوة المؤمن في قلبه وضعفه في بدنه، وقوة المنافق في بدنه وضعفه في قلبه». وقد دل على هذا الأصل قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ/ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٤]. وهذه الآية وإن كان قد قال طائف من السلف: إنها منسوخة، كما روى البخاري في «صحيحه» عن مروان الأصفر عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وهو ابن عمر: «أنها نسخت». **فالنسخ في لسان السلف أعم مما هو في لسان المتأخرين؛** يريدون به رفع الدلالة مطلقًا، وإن كان تخصيصًا للعام أو تقييدًا للمطلق وغير ذلك، كما هو معروف في عرفهم وقد أنكر آخرون نسخها لعدم دليل ذلك. وزعم قوم: أن ذلك خبر والخبر لا ينسخ. ورد آخرون: بأن هذا خبر عن حكم شرعي؛ كالخبر الذي بمعنى الأمر والنهي. والقائلون بنسخها يجعلون الناسخ لها الآية التي بعدها، وهي قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (٧٦١/١٠ ـ ٧٦٢)

٥٠٥ حقيقة الأمر: أن قوله سبحانه: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. لم يدل على المؤاخذة بذلك؛ بل دل على المحاسبة به، ولا/يلزم من كونه يحاسب أن يعاقب؛ ولهذا قال: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ لا يستلزم أنه قد يغفر ويعذب بلا سبب ولا ترتيب، ولا أنه يغفر كل شيء أو يعذب على كل شيء، مع العلم بأنه لا يعذب المؤمنين، وأنه لا يغفر أن يشرك به إلا مع التوبة، ونحو ذلك. (٧٦٢/١٠ ـ ٧٦٣)

٥٠٦ **كل ما وقع في قلب المؤمن من خواطر الكفر والنفاق فكرهه وألقاه، ازداد إيمانًا ويقينًا**، كما أن كل من حدثته نفسه بذنب فكرهه ونفاه عن نفسه وتركه لله، ازداد صلاحًا وبرًّا وتقوى. (١٠/٧٦٧)

٥٠٧ القلوب يعرض لها الإيمان والنفاق، فتارة يغلب هذا، وتارة يغلب هذا. (١٠/٧٦٨)

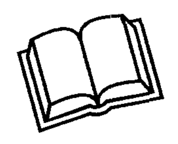


الفهرس

الموضوع	الصفحة

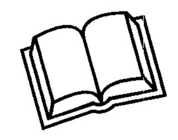
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



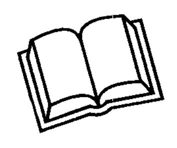
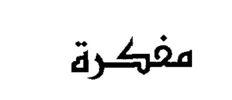

مفكرة





مفكرة





مفكرة


8428146 دار ابن الجوزي
9 786038 298282


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية

تقديم

فضيلة الوالد الشيخ

د. محمد بن عبد العزيز اللحيدان

هذبه

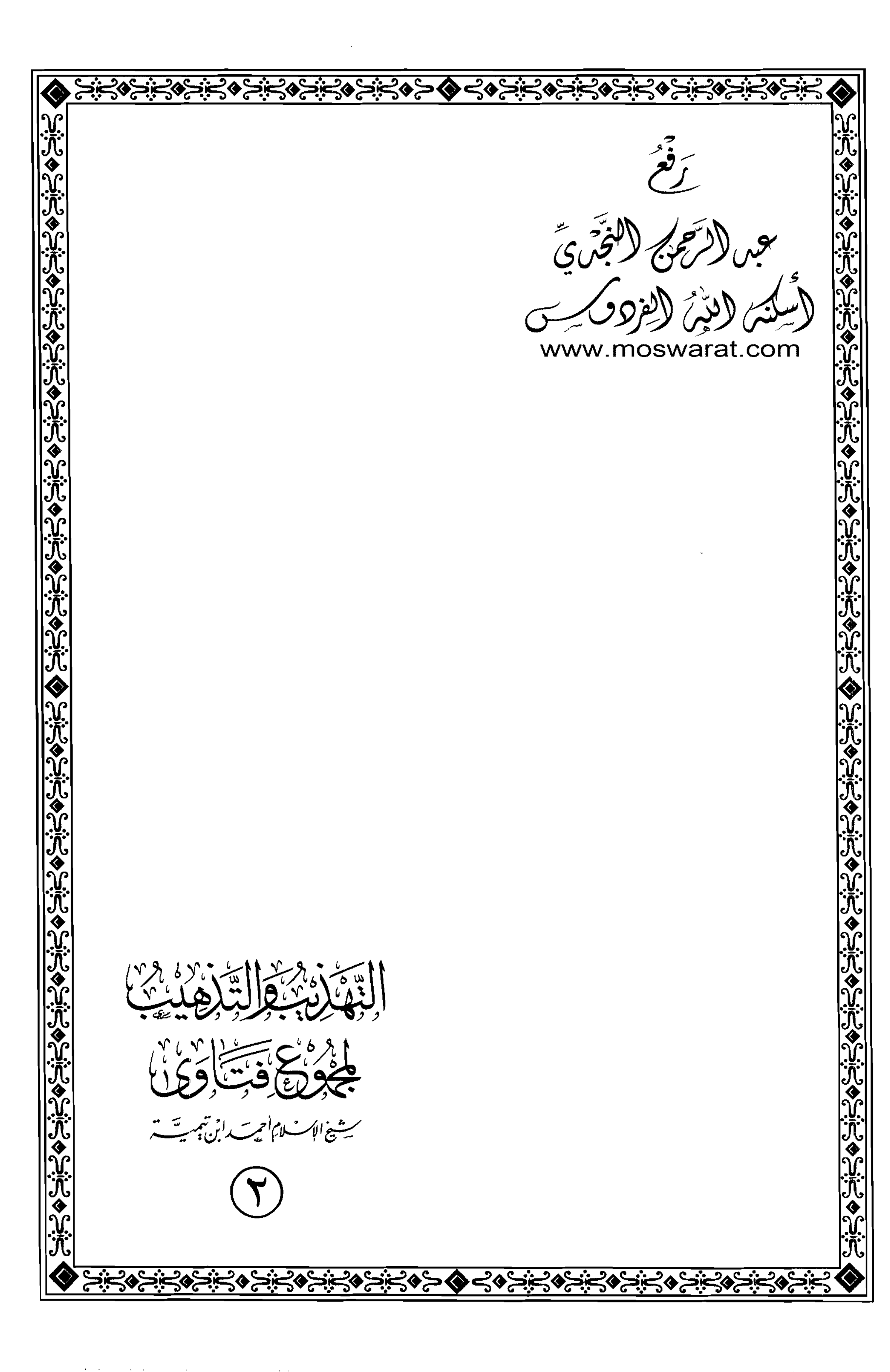
د. عاصم بن محمد اللحيدان

القاضي بالمحكمة العامة بالرياض

المجلد الثاني

دار ابن الجوزي


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى
شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية
٢





دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣
٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩
جوّال: ٠٥٩٢٠٤١٣٧١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

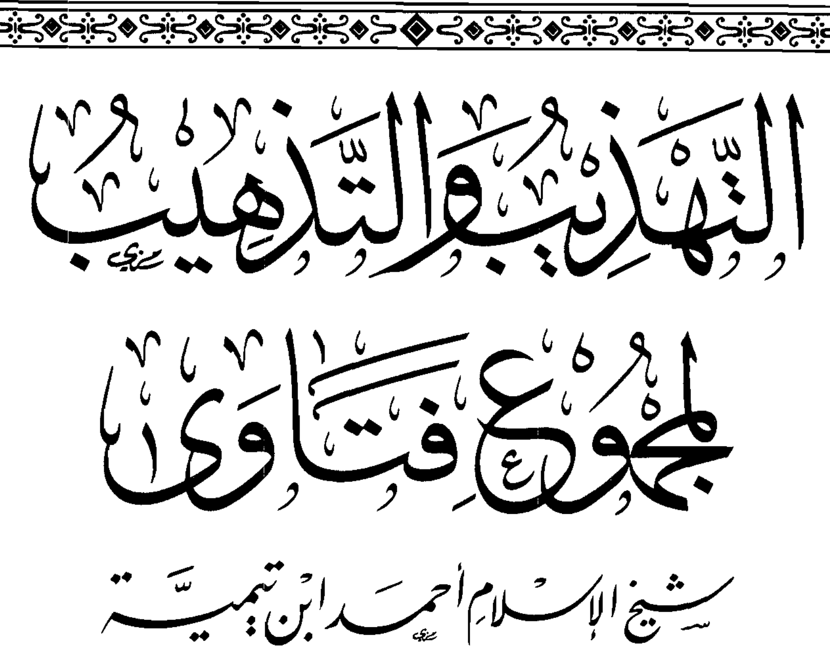
مصر:
القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
aljawzi.net

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
اللحيدان، عاصم بن محمد
التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله./
عاصم بن محمد اللحيدان.- الدمام، ١٤٤١هـ
٥ مج
ردمك: ٢ ـ ٢٨ ـ ٨٢٩٨ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ٥ ـ ٣٠ ـ ٨٢٩٨ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج٢)
١ ـ الفتاوى الشرعية ٢ ـ الفقه الحنبلي أ. العنوان
ديوي ٢٥٨,٤ ١٤٤١/٩٤٥٩

الطبعة الأولى
١٤٤٢هـ

الباركود الدولي: 9786038298282



تقديم

فضيلة الوالد الشيخ

د. محمد بن عبد العزيز اللحيدان

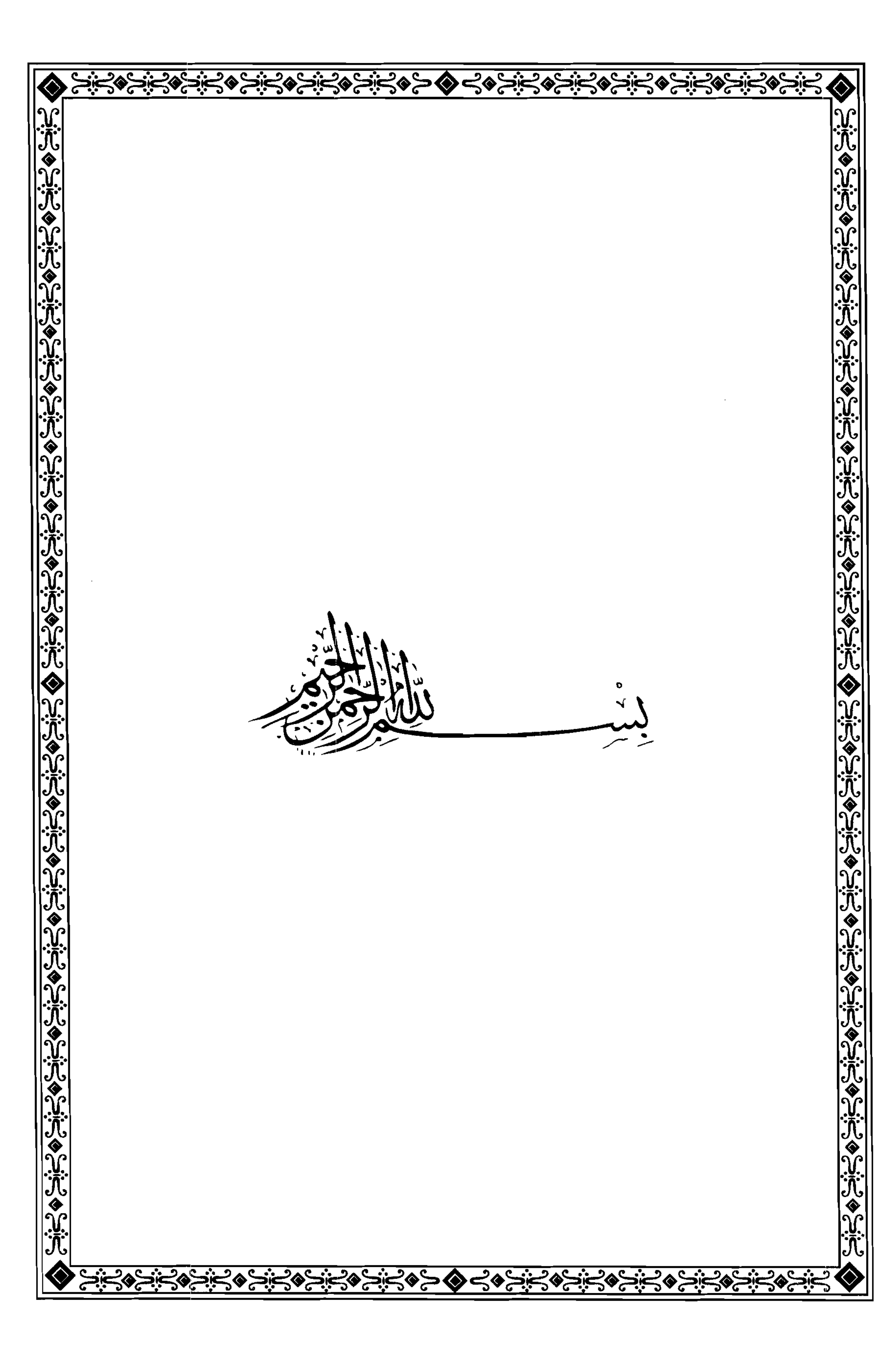
هذبه

د. عاصم بن محمد اللحيدان

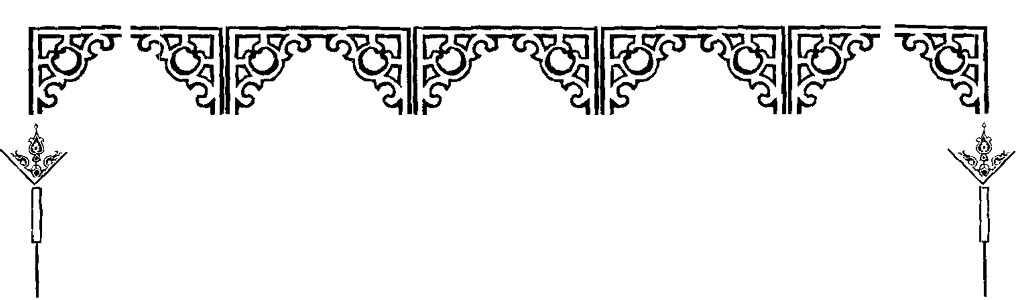
القاضي بالمحكمة العامة بالرياض

المجلد الثاني

دار ابن الجوزي

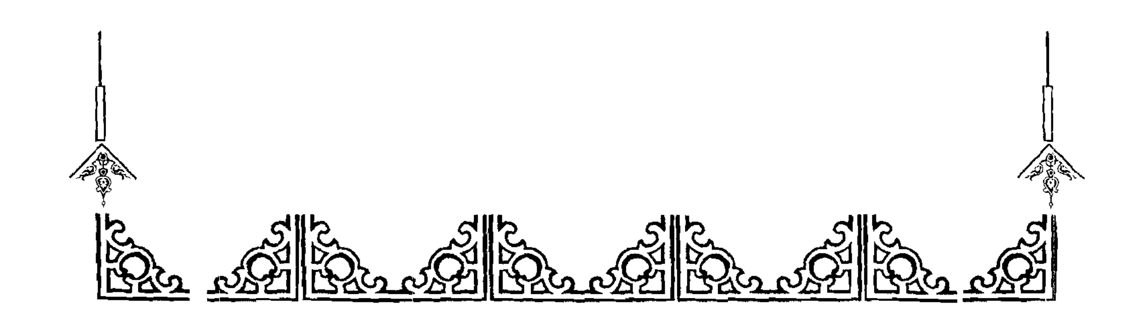

بسم الله الرحمن الرحيم





التهذيب والتذهيب
لمجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله

(الجزء الحادي عشر)





التصوف

الصوفية والفقراء

١ لفظ «الصوفية» فإنه لم يكن مشهورًا في القرون الثلاثة، وإنما اشتهر التكلم به بعد ذلك وقد نقل التكلم به عن غير واحد من الأئمة والشيوخ؛ كالإمام أحمد بن حنبل. (٥/١١)

٢ تنازعوا في المعنى الذي/ أضيف إليه الصوفي فإنه من أسماء النسب؛ كالقرشي والمدني وأمثال ذلك. **فقيل**: إنه نسبة إلى أهل الصفة. وهو غلط؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: صفي. **وقيل**: نسبة إلى الصف المقدم بين يدي الله. وهو أيضًا غلط؛ فإنه لو كان كذلك لقيل: صفي. **وقيل**: نسبة إلى الصفوة من خلق الله وهو غلط؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: صفوي. **وقيل**: نسبة إلى صوفة بن مر بن أدِّ بن طانجة؛ قبيلة من العرب كانوا يجاورون بمكة من الزمن القديم ينسب إليهم النساك. وهذا وإن كان موافقًا للنسب من جهة اللفظ فإنه ضعيف أيضًا؛ لأن هؤلاء غير مشهورين ولا معروفين عند أكثر النساك؛ ولأنه لو نسب النساك إلى هؤلاء لكان هذا النسب في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أولى؛ ولأن غالب من تكلم باسم الصوفي لا يعرف هذه القبيلة ولا يرضى أن يكون مضافًا إلى قبيلة في الجاهلية لا وجود لها في الإسلام. **وقيل**: وهو المعروف: إنه نسبة إلى لبس الصوف؛ فإنه أول ما ظهرت الصوفية من البصرة وأول من بنى دويرة الصوفية بعض أصحاب عبد الواحد بن زيد، وعبد الواحد من أصحاب الحسن، وكان في البصرة من المبالغة في الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك/ ما لم يكن في سائر أهل الأمصار، ولهذا كان يقال: «فقه كوفي وعبادة بصرية». وقد روى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده عن محمد بن سيرين أنه بلغه أن قومًا يفضلون لباس الصوف فقال: إن قومًا يتخيرون الصوف يقولون: إنهم متشبهون بالمسيح ابن مريم وهدي نبيِّنا أحب إلينا. وكان النبي ﷺ يلبس القطن وغيره أو كلامًا نحوًا من هذا. (٥/١١ ـ ٧)

٣ غالب ما يحكى من المبالغة في هذا الباب إنما هو عن عباد أهل البصرة: مثل حكاية من مات أو غشي عليه في سماع القرآن ونحوه؛ كقصة زرارة بن أوفى قاضي البصرة: فإنه قرأ في صلاة الفجر: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝٨﴾ [المدثر]. فخر ميتًا، وكقصة أبي جهير الأعمى الذي قرأ عليه صالح المري فمات، وكذلك غيره ممن روي أنهم ماتوا باستماع قراءته، وكان فيهم طوائف يصعقون عند سماع القرآن، ولم يكن في الصحابة من هذا حاله؛ فلما ظهر ذلك أنكر ذلك طائفة من الصحابة والتابعين؛ كأسماء بنت أبي بكر وعبد الله بن الزبير. (٧/١١)

٤ المنكرون لهم مأخذان: **منهم** من ظن ذلك تكلفًا وتصنعًا. يذكر عن محمد بن سيرين أنه قال: «ما بيننا وبين هؤلاء الذين يصعقون عند سماع القرآن إلا أن يقرأ/على أحدهم وهو على حائط، فإن خر فهو صادق». **ومنهم** من أنكر ذلك لأنه رآه بدعة مخالفًا لما عرف من هدي الصحابة. (٧/١١ ـ ٨)

٥ الذي عليه جمهور العلماء: أن الواحد من هؤلاء إذا كان مغلوبًا عليه لم ينكر عليه، وإن كان حال الثابت أكمل منه؛ ولهذا لما سئل الإمام أحمد عن هذا، فقال: قرئ القرآن على يحيى بن سعيد القطان فغشي عليه، ولو قدر أحد أن يدفع هذا عن نفسه لدفعه يحيى بن سعيد، فما رأيت أعقل منه ونحو هذا. وقد نقل عن الشافعي أنه أصابه ذلك، وعلي بن الفضيل بن عياض قصته مشهورة. وبالجملة فهذا كثير ممن لا يستراب في صدقه، لكن **الأحوال التي كانت في الصحابة** هي المذكورة في القرآن، **وهي وجل القلوب ودموع العين واقشعرار الجلود.** (٨/١١)

٦ حال الظالم لنفسه الذي هو قاسي القلب لا يلين للسماع والذكر، وهؤلاء فيهم شبه من اليهود. (٩/١١)

٧ **ليس للرجل أن يسمع من الأصوات التي لم يؤمر بسماعها ما يزيل عقله؛** إذ إزالة العقل محرم، ومتى أفضى إليه سبب غير شرعي كان محرمًا، وما يحصل في ضمن ذلك من لذة قلبية أو روحية ـ ولو بأمور فيها نوع من الإيمان ـ فهي مغمورة بما يحصل معها من زوال العقل، **ولم يأذن لنا الله أن نمتع قلوبنا ولا أرواحنا ـ من لذات الإيمان ولا غيرها ـ بما يوجب زوال عقولنا؛** بخلاف من زال عقله بسبب مشروع، أو بأمر صادفه لا حيلة له في دفعه. وقد يحصل السكر بسبب لا فعل للعبد فيه؛ كسماع لم يقصده يهيج قاطنه ويحرك ساكنه ونحو ذلك. وهذا لا ملام عليه

فيه، وما صدر عنه في حال زوال عقله فهو فيه معذور؛ لأن القلم مرفوع عن كل من زال عقله بسبب غير محرم؛ كالمغمى عليه. (١١/١١)

٨ من زال عقله بالخمر، فهل هو مكلف حال زوال عقله؟ فيه قولان مشهوران. وفي طلاق من هذه حاله نزاع مشهور، ومن زال عقله بالبنج يلحق به، كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد. وقيل: يفرق بينه وبين الخمر؛ لأن هذا يشتهى وهذا لا يشتهى؛ ولهذا/أوجب الحد في هذا دون هذا. وهذا هو المنصوص عن أحمد ومذهب أبي حنيفة. (١١/١١ ـ ١٢)

٩ الأحوال التي يقترن بها الغشي أو الموت أو الجنون أو السكر أو الفناء حتى لا يشعر بنفسه ونحو ذلك؛ إذا كانت أسبابها مشروعة وصاحبها صادقًا عاجزًا عن دفعها؛ كان محمودًا على ما فعله من الخير وما ناله من الإيمان، معذورًا فيما عجز عنه وأصابه بغير اختياره، وهم أكمل ممن لم يبلغ منزلتهم لنقص إيمانهم وقسوة قلوبهم، ونحو ذلك من الأسباب التي تتضمن ترك ما يحبه الله أو فعل ما يكرهه الله. ولكن من لم يزل عقله مع أنه قد حصل له من الإيمان ما حصل لهم أو مثله أو أكمل منه؛ فهو أفضل منهم. وهذه حال الصحابة ﷺ وهو حال نبيّنا ﷺ فإنه أسري به إلى السماء وأراه الله ما أراه وأصبح كبائت لم يتغير عليه حاله، فحاله أفضل من/ حال موسى ﷺ الذي خر صعقًا لما تجلى ربه للجبل، وحال موسى حال جليلة علية فاضلة، لكن حال محمد ﷺ أكمل وأعلى وأفضل. (١١/١٢ ـ ١٣)

١٠ إن هذه الأمور التي فيها زيادة في العبادة والأحوال خرجت من البصرة؛ وذلك لشدة الخوف، فإن الذي يذكرونه من خوف عتبة الغلام وعطاء السليمي وأمثالهما؛ أمر عظيم. ولا ريب أن حالهم أكمل وأفضل ممن لم يكن عنده من خشية الله ما قابلهم أو تفضل عليهم. ومن خاف الله خوفًا مقتصدًا يدعوه إلى فعل ما يحبه الله وترك ما يكرهه الله من غير هذه الزيادة؛ فحاله أكمل وأفضل من حال هؤلاء، وهو حال الصحابة ﷺ. (١١/١٣)

١١ ما يذكر عن أمثال هؤلاء من الأحوال من الزهد والورع والعبادة وأمثال ذلك، قد ينقل فيها من الزيادة على حال الصحابة ﷺ وعلى ما سنَّه الرسول أمور توجب أن يصير الناس طرفين. **قوم يذمون** هؤلاء وينتقصونهم، وربما أسرفوا في ذلك./ **وقوم يغلون** فيهم ويجعلون هذا الطريق من أكمل الطرق وأعلاها. والتحقيق:

أنهم في هذه العبادات والأحوال مجتهدون، كما كان جيرانهم من أهل الكوفة مجتهدين في مسائل القضاء والإمارة ونحو ذلك. وخرج فيهم الرأي الذي فيه من مخالفة السُّنَّة ما أنكره جمهور الناس. وخيار الناس من أهل الفقه والرأي في أولئك الكوفيين على طرفين: **قوم** يذمونهم ويسرفون في ذمهم. **وقوم** يغلون في تعظيمهم ويجعلونهم أعلم بالفقه من غيرهم، وربما فضلوهم على الصحابة، كما أن الغلاة في أولئك العباد قد يفضلونهم على الصحابة. وهذا باب يفترق فيه الناس. (١١/ ١٣ ـ ١٤)

١٢ **من جعل طريق أحد من العلماء والفقهاء، أو طريق أحد من العباد والنساك أفضل من طريق الصحابة؛ فهو مخطئ ضال مبتدع.** ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذمومًا معيبًا ممقوتًا؛ فهو مخطئ ضال مبتدع. (١١/ ١٥)

١٣ الناس في الحب والبغض والموالاة والمعاداة هم أيضًا مجتهدون، يصيبون تارة، ويخطئون تارة، وكثير من الناس إذا علم من الرجل ما يحبه أحب الرجل مطلقًا، وأعرض عن سيئاته، وإذا علم منه ما يبغضه أبغضه مطلقًا، وأعرض عن حسناته. (١١/ ١٥)

١٤ هذا من أقوال أهل البدع والخوارج والمعتزلة والمرجئة. **وأهل السُّنَّة والجماعة يقولون ما دل عليه الكتاب والسُّنَّة والإجماع: وهو أن المؤمن يستحق وعد الله وفضله الثواب على حسناته، ويستحق العقاب على سيئاته، وإن الشخص الواحد يجتمع فيه ما يثاب عليه، وما يعاقب عليه، وما يحمد عليه وما يذم عليه، وما يحب منه وما يبغض منه،** فهذا هذا. (١١/ ١٦)

١٥ التصوف عندهم له حقائق وأحوال معروفة، قد تكلموا في حدوده وسيرته وأخلاقه؛ كقول بعضهم: الصوفي من صفا من الكدر، وامتلأ من الفكر، واستوى عنده الذهب والحجر. التصوف: كتمان المعاني، وترك الدعاوى. وأشباه ذلك.

وهم يسيرون بالصوفي إلى/ معنى الصديق، وأفضل الخلق بعد الأنبياء الصديقون. (١١/ ١٦ ـ ١٧)

١٦ لأجل ما وقع في كثير منهم من الاجتهاد والتنازع فيه؛ تنازع الناس في طريقهم: **فطائفة** ذمت الصوفية والتصوف، وقالوا: إنهم/ مبتدعون خارجون عن السُّنَّة، ونقل عن طائفة من الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف، وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الفقه والكلام. **وطائفة** غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق

وأكملهم بعد الأنبياء. وكلا طرفي هذه الأمور ذميم. والصواب: أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب. ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه. (١١/ ١٧ ـ ١٨)

١٧ انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة؛ ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم؛ كالحلاج مثلًا، فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه. (١١/ ١٨)

١٨ هذا أصل التصوف، ثم إنه بعد ذلك تشعب وتنوع وصارت/ **الصوفية ثلاثة أصناف**: **صوفية** الحقائق، **وصوفية** الأرزاق، **وصوفية** الرسم. فأما **صوفية** الحقائق: فهم الذين وصفناهم. وأما **صوفية** الأرزاق: فهم الذين وقفت عليهم الوقوف؛ كالخوانك، فلا يشترط في هؤلاء أن يكونوا من أهل الحقائق، فإن هذا عزيز وأكثر أهل الحقائق لا يتصفون بلزوم الخوانك؛ ولكن يشترط فيهم ثلاثة شروط: **أحدها**: العدالة الشرعية بحيث يؤدون الفرائض ويجتنبون المحارم. **والثاني**: التأدب بآداب أهل الطريق، وهي الآداب الشرعية في غالب الأوقات، وأما الآداب البدعية الوضعية فلا يلتفت إليها. **والثالث**: أن لا يكون أحدهم متمسكًا بفضول الدنيا، فأما من كان جماعًا للمال، أو كان غير متخلق بالأخلاق المحمودة ولا يتأدب بالآداب الشرعية، أو كان فاسقًا؛ فإنه لا يستحق ذلك. وأما **صوفية** الرسم: فهم المقتصرون على النسبة، فهمهم في اللباس/ والآداب الوضعية ونحو ذلك، فهؤلاء في الصوفية بمنزلة الذي يقتصر على زي أهل العلم وأهل الجهاد، ونوع ما من أقوالهم وأعمالهم بحيث يظن الجاهل حقيقة أمره أنه منهم، وليس منهم. (١١/ ١٨ ـ ٢٠)

١٩ قد تنازع الناس أيما أفضل: الفقير الصابر أو الغني الشاكر؟ والصحيح: أن أفضلهما أتقاهما، فإن استويا في التقوى استويا في الدرجة. (١١/ ٢١)

٢٠ تنازعوا أيما أفضل: الفقير أو الصوفي؟ **فذهب** طائفة إلى ترجيح الصوفي؛ كأبي جعفر السهروردي ونحوه. **وذهب** طائفة إلى ترجيح الفقير؛ كطوائف كثيرين، وربما يختص هؤلاء بالزوايا وهؤلاء بالخوانك ونحو ذلك، وأكثر الناس قد رجحوا الفقير. والتحقيق: أن أفضلهما أتقاهما. (١١/ ٢٢)

٢١ لا ريب أن لفظ «الفقر» في الكتاب والسُّنَّة وكلام الصحابة والتابعين

وتابعيهم، لم يكونوا يريدون به نفس طريق الله، وفعل ما أمر به، وترك ما نهي عنه، والأخلاق المحمودة، ولا نحو ذلك؛ بل «الفقر» عندهم ضد الغنى. (٢٨/١١)

٣٢ لما كان الفقر مظنة الزهد طوعًا أو كرهًا؛ إذ من العصمة أن لا تقدر، وصار المتأخرون كثيرًا ما يقرنون بالفقر معنى الزهد، والزهد قد يكون مع الغنى وقد يكون مع الفقر، ففي الأنبياء والسابقين الأولين ممن هو زاهد مع غناه كثير. (٢٨/١١)

٣٣ الزهد المشروع: ترك ما لا ينفع في الدار الآخرة، وأما كل ما يستعين به العبد على طاعة الله فليس تركه من الزهد المشروع؛/ بل ترك الفضول التي تشغل عن طاعة الله ورسوله هو المشروع. (٢٨/١١ ـ ٢٩)

٣٤ الصفة التي ينسب إليها أهل الصفة من أصحاب النبي ﷺ فكانت في مؤخر مسجد النبي ﷺ في شمالي المسجد بالمدينة النبوية، كان يأوي إليها من فقراء المسلمين من ليس له أهل ولا مكان يأوي إليه. (٣٨/١١)

٣٥ النبي ﷺ يغزو الكفار تارة بنفسه وتارة بسراياه،/ فيسلم خلق تارة ظاهرًا وباطنًا، وتارة ظاهرًا فقط، ويكثر المهاجرون إلى المدينة من الفقراء والأغنياء والأهلين والعزاب، فكان من لم يتيسر له مكان يأوي إليه يأوي إلى تلك الصفة التي في المسجد، ولم يكن جميع أهل الصفة يجتمعون في وقت واحد؛ بل منهم من يتأهل أو ينتقل إلى مكان آخر يتيسر له، ويجيء ناس بعد ناس، فكانوا تارة يقلّون وتارة يكثرون، فتارة يكونون عشرة أو أقل، وتارة يكونون عشرين وثلاثين وأكثر، وتارة يكونون ستين وسبعين. (٤٠/١١ ـ ٤١)

٣٦ جملة من أوى إلى الصفة مع تفرقهم، **فقد قيل**: كانوا نحو أربعمائة من الصحابة. **وقد قيل**: كانوا أكثر من ذلك، ولم يعرف كل واحد منهم. وقد جمع أسماءهم الشيخ أبو عبد الرحمٰن السلمي في كتاب «تاريخ أهل الصفة». (٤١/١١)

٣٧ إن النساك والعباد منهم من هو متقن في الحديث؛ مثل ثابت البناني والفضيل بن عياض وأمثالهما، ومنهم من قد يقع في بعض حديثه غلط وضعف؛ مثل مالك بن دينار. (٤٢/١١)

٣٨ الذي جمعه الشيخ أبو عبد الرحمٰن ونحوه في «تاريخ أهل الصفة» و«أخبار زهاد السلف» و«طبقات الصوفية» يستفاد منه فوائد جليلة، ويجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة. (٤٣/١١)

٢٩ من له في الأمة لسان صدق عام بحيث يثنى عليه ويحمد في جماهير أجناس الأمة؛ فهؤلاء هم أئمة الهدى ومصابيح الدجى؛ وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العلم والعدل، فهم بعداء عن الجهل والظلم وعن اتباع الظن وما تهوى الأنفس. (١١/ ٤٣)

٣٠ كان فقراء المسلمين من أهل الصفة وغيرهم يكتسبون عند إمكان الاكتساب الذي لا يصدهم عما هو أوجب أو أحب إلى الله ورسوله من الكسب، وأما إذا أحصروا في سبيل الله عن الكسب فكانوا يقدمون ما هو أقرب إلى الله ورسوله، وكان أهل الصفة ضيوف/الإسلام، يبعث إليهم النبي ﷺ بما يكون عنده، فإن الغالب كان عليهم الحاجة لا يقوم ما يقدرون عليه من الكسب بما يحتاجون إليه من الرزق. وأما «المسألة» فكانوا فيها كما أدبهم النبي ﷺ حيث حرمها على المستغني عنها، وأباح منها أن يسأل الرجل حقه؛ مثل أن يسأل ذا السلطان أن يعطيه حقه من مال الله، أو يسأل إذا كان لا بد سائلًا الصالحين الموسرين إذا احتاج إلى ذلك، ونهى خواص أصحابه عن المسألة مطلقًا، حتى كان السوط يسقط من يد أحدهم فلا يقول لأحد: ناولني إياه. (١١/ ٤٤ ـ ٤٥)

٣١ لم يكن في الصحابة؛ لا أهل الصفة ولا غيرهم من يتخذ مسألة الناس، ولا الإلحاف في المسألة بالكدية والشحاذة لا بالزنبيل ولا غيره؛ صناعة وحرفة بحيث لا يبتغي الرزق إلا بذلك، كما لم يكن في الصحابة أيضًا أهل فضول من الأموال يتركون لا يؤدون الزكاة، ولا ينفقون أموالهم في سبيل الله ولا يعطون في النوائب؛ بل هذان الصنفان الظالمان المصران على الظلم الظاهر من مانعي الزكاة والحقوق الواجبة والمتعدين حدود الله تعالى في أخذ أموال الناس؛ كانا معدومين في الصحابة المثنى عليهم. (١١/ ٤٦)

٣٢ **غزا النبي ﷺ غزوات متعددة، وكان القتال منها في تسع مغاز**: مثل بدر، وأُحد، والخندق، وخيبر، وحنين، وانكسر المسلمون يوم أُحد وانهزموا، ثم عادوا يوم حنين ونصرهم الله ببدر وهم أذلة، وحصروا في الخندق حتى دفع الله عنهم أولئك الأعداء، وفي جميع المواطن كان يكون المؤمنون من أهل الصفة وغيرهم مع النبي ﷺ لم يقاتلوا مع الكفار قط. (١١/ ٤٨)

[٣٣] **ليس في جميع الكفار من جعل لله شريكًا مساويًا له في ذاته وصفاته وأفعاله**، هذا لم يقله أحد قط: لا من المجوس الثنوية، ولا من أهل التثليث، ولا من الصابئة المشركين الذين يعبدون الكواكب والملائكة، ولا من عباد الأنبياء والصالحين، ولا من عباد التماثيل والقبور وغيرهم؛ فإن جميع هؤلاء وإن كانوا كفارًا مشركين متنوعين في الشرك فهم مقرون بالرب الحق الذي ليس له مثل في ذاته وصفاته وجميع أفعاله، ولكنهم مع هذا مشركون به في ألوهيته، بأن يعبدوا معه آلهة أخرى يتخذونها شفعاء أو شركاء، أو في ربوبيته بأن يجعلوا غيره رب بعض الكائنات دونه، مع اعترافهم بأنه رب ذلك الرب وخالق ذلك الخلق. (٥١/١١)

[٣٤] ما ينسبونه إلى علي بن أبي طالب، أو جعفر الصادق، أو غيرهما من أهل البيت؛ كالبطاقة، والهفت، والجدول، والجفر، وملحمة بن عنضب، وغير ذلك من الأكاذيب المفتراة باتفاق جميع أهل المعرفة، وكل هذا باطل. (٥٥/١١)

[٣٥] أما تفضيل أهل الصفة على العشرة وغيرهم؛ فخطأ وضلال؛ بل **خير هذه الأمة بعد نبيّها: أبو بكر ثم عمر كما تواتر ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب موقوفًا ومرفوعًا، وكما دل على ذلك الكتاب والسُّنَّة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمة العلم والسُّنَّة، وبعدهما: عثمان وعلي**، وكذلك سائر أهل الشورى مثل: طلحة والزبير وسعد وعبد الرحمٰن بن عوف، وهؤلاء مع أبي عبيدة بن الجراح أمين هذه الأمة ومع سعيد بن زيد؛ هم العشرة المشهود لهم بالجنة. (٥٦/١١)

[٣٦] **العشرة لم يكن فيهم من هو من أهل الصفة إلا سعد بن أبي وقاص.** (٥٧/١١)

[٣٧] **عامة أهل الصفة إنما كانوا من فقراء المهاجرين**؛ لأن الأنصار كانوا في ديارهم، ولم يكن أحد ينذر لأهل الصفة ولا لغيرهم. (٥٧/١١)

[٣٨] سماع المكاء والتصدية: وهو الاجتماع لسماع القصائد الربانية؛ سواء كان بكف أو بقضيب أو بدف، أو كان مع ذلك شبابة؛ فهذا لم يفعله أحد من الصحابة لا من أهل الصفة ولا من غيرهم؛ بل ولا من التابعين. (٥٧/١١)

[٣٩] السماع الذي يجتمعون عليه سماع القرآن، وهو الذي كان الصحابة من أهل الصفة وغيرهم يجتمعون عليه، فكان أصحاب محمد ﷺ إذا اجتمعوا أمروا

واحدًا منهم يقرأ والباقي يستمعون. وقد روي أن النبي ﷺ خرج على أهل الصفة وفيهم قارئ يقرأ فجلس معهم، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى: «يا أبا موسى ذكرنا ربنا» فيقرأ وهم يستمعون. (١١/٥٨)

٤٠ الولي المطلق: هو من مات على ذلك، فأما إن قام به الإيمان والتقوى وكان في علم الله أنه يرتد عن ذلك، فهل يكون في حال إيمانه وتقواه وليًّا لله؟ أو يقال: لم يكن وليًّا لله قط لعلم الله بعاقبته؟ هذا فيه قولان للعلماء. (١١/٦٢)

٤١ النزاع في ذلك بين أهل السُّنَّة والحديث من أصحاب الإمام أحمد/ وغيرهم، وكذلك يوجد النزاع فيه بين أصحاب مالك والشافعي وغيرهم. لكن أكثر أصحاب أبي حنيفة لا يشترطون سلامة العاقبة، وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد يشترط سلامة العاقبة، وهو قول كثير من متكلمي أهل الحديث. (١١/٦٢ ـ ٦٣)

٤٢ التحقيق هو الجمع بين القولين: فإن علم الله القديم الأزلي وما يتبعه من محبته ورضاه وبغضه وسخطه وولايته وعداوته لا يتغير. فمن علم الله منه أنه يوافي حين موته بالإيمان والتقوى؛ فقد تعلق به محبة الله وولايته ورضاه عنه أزلًا وأبدًا، وكذلك من علم الله منه أنه يوافي حين موته بالكفر؛ فقد تعلق به بغض الله وعداوته وسخطه أزلًا وأبدًا، لكن مع ذلك فإن الله تعالى يبغض ما قام بالأول من كفر وفسوق قبل موته. وقد يقال: إنه يبغضه ويمقته على ذلك كما ينهاه عن ذلك، وهو ﷻ يأمر بما فعله الثاني من الإيمان والتقوى، ويحب ما يأمر به ويرضاه. وقد يقال: إنه يواليه حينئذٍ على ذلك. والدليل على ذلك: اتفاق الأئمة على أن من كان مؤمنًا ثم ارتد/ فإنه لا يحكم بأن إيمانه الأول كان فاسدًا، بمنزلة من أفسد الصلاة والصيام والحج قبل الإكمال؛ وإنما يقال كما قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥]. وقال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. وقال: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنعام]. ولو كان فاسدًا في نفسه لوجب الحكم بفساد أنكحته المتقدمة، وتحريم ذبائحه وبطلان إرثه المتقدم وبطلان عباداته جميعها، حتى لو كان قد حج عن غيره كان حجه باطلًا، ولو صلى مدة بقوم ثم ارتد كان عليهم أن يعيدوا صلاتهم خلفه، ولو شهد أو حكم ثم ارتد لوجب أن تفسد شهادته وحكمه ونحو ذلك. وكذلك أيضًا الكافر إذا تاب من كفره لو كان محبوبًا لله وليًّا له في حال كفره لوجب أن

يقضي بعدم أحكام ذلك الكفر، وهذا كله خلاف ما ثبت بالكتاب والسُّنَّة والإجماع. (١١/ ٦٣ ـ ٦٤)

٤٣ من قال: إن ولي الله لا يكون إلا من وافاه حين الموت بالإيمان والتقوى؛ فالعلم بذلك أصعب عليه وعلى غيره. ومن قال: قد يكون وليًّا لله من كان مؤمنًا تقيًّا وإن لم تعلم عاقبته؛ فالعلم به أسهل. (١١/ ٦٤)

٤٤ من ثبتت ولايته بالنص وأنه من أهل الجنة كالعشرة وغيرهم؛ فعامة أهل السُّنَّة يشهدون له بما شهد له به النص. وأما من شاع له لسان صدق في الأمة بحيث اتفقت الأمة على الثناء عليه، فهل يشهد له بذلك؟ هذا فيه نزاع بين أهل السُّنَّة، والأشبه أن يشهد له بذلك. (١١/ ٦٥)

٤٥ إن سيد المحدثين والمخاطبين الملهمين من هذه الأمة هو عمر بن الخطاب. (١١/ ٦٥)

٤٦ الرافضة تزعم أن الاثني عشر معصومون من الخطأ والذنب. ويرون هذا من أصول دينهم، والغالية في المشايخ قد يقولون: إن الولي محفوظ والنبي معصوم، وكثير منهم إن لم يقل ذلك بلسانه فحاله حال من يرى أن الشيخ والولي لا يخطئ ولا يذنب. وقد بلغ الغلو بالطائفتين إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزلة النبي وأفضل منه، وإن زاد الأمر جعلوا له نوعًا من الإلٰهية، وكل هذا من الضلالات الجاهلية المضاهية للضلالات النصرانية. (١١/ ٦٧)

٤٧ **الفقراء الذين ذكرهم الله في كتابه فهم صنفان: مستحقو الصدقات، ومستحقو الفيء.** (١١/ ٦٨)

٤٨ **إذا ذكر في القرآن اسم «الفقير» وحده و«المسكين» وحده؛ كقوله:** ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]. **فهما شيء واحد، وإذا ذكرا جميعًا فهما صنفان**، والمقصود بهما أهل الحاجة، وهم الذين لا يجدون كفايتهم لا من مسألة ولا من كسب يقدرون عليه، فمن كان كذلك من المسلمين استحق الأخذ من الصدقات المفروضة والموقوفة والمنذورة والموصى بها. وبين الفقهاء نزاع في بعض فروع المسألة معروف عند أهل العلم. (١١/ ٦٨)

٤٩ الأغنياء الذين تحرم عليهم الصدقة، ثم هم/نوعان: **نوع** تجب عليهم الزكاة، وإن كانت الزكاة تجب على من قد تباح له عند جمهور العلماء. **ونوع لا**

تجب عليه الزكاة. وكل منهما قد يكون له فضل عن نفقاته الواجبة، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]. وقد لا يكون له فضل، وهؤلاء الذين رزقهم قوت وكفاف هم أغنياء باعتبار غناهم عن الناس، وهم فقراء باعتبار أنه ليس لهم فضول يتصدقون بها. (١١/٦٨ ـ ٦٩)

٥٠ يسبق الفقراء الأغنياء إلى الجنة بنصف يوم لعدم فضول الأموال التي يحاسبون على مخارجها ومصارفها. (١١/٦٩)

٥١ أرباب الفضول إن كانوا محسنين في فضول أموالهم، فقد يكونون بعد دخول الجنة أرفع درجة من كثير من الفقراء الذين سبقوهم، كما تقدم أغنياء الأنبياء والصديقين من السابقين وغيرهم على الفقراء الذين دونهم. (١١/٦٩)

٥٢ أما المستأخرون فـ«الفقير» في عرفهم عبارة عن السالك إلى الله تعالى، كما هو «الصوفي» في عرفهم أيضًا. ثم منهم من يرجح مسمى «الصوفي» على مسمى «الفقير»؛ لأنه عنده الذي قام بالباطن والظاهر. ومنهم من يرجح مسمى الفقير؛ لأنه عنده الذي قطع العلائق، ولم يشتغل في الظاهر بغير الأمور الواجبة. وهذه منازعات لفظية اصطلاحية. (١١/٧٠)

٥٣ إن أهل الصفة لم يكن لهم مكان يستأذن عليهم فيه، إنما كانت الصفة في شمالي مسجد رسول الله ﷺ يأوي إليها من لا أهل له من المؤمنين، ولم يكن يقيم بها ناس معينون؛ بل يذهب قوم ويجيء آخرون، ولم يكن أهل الصفة خيار الصحابة؛ بل كانوا من جملة الصحابة. (١١/٧١)

٥٤ لم يكن أحد من الصحابة يستخف بحرمة النبي ﷺ. (١١/٧١)

٥٥ قوله: «أنا من الله والمؤمنون مني» فلا يحفظ هذا اللفظ عن رسول الله ﷺ لكن قال النبي ﷺ لعلي: «أنت مني وأنا منك». (١١/٧٣)

٥٦ أن يكون الخلق جزءًا من الخالق تعالى؛ فهذا كفر صريح يقوله أعداء الله النصارى ومن غلا من الرافضة. (١١/٧٤)

٥٧ قد يشاهد كثير من المؤمنين من جلال الله وعظمته وجماله أمورًا عظيمة تصادف قلوبًا رقيقة فتحدث غشيًا وإغماءً. ومنها ما يوجب الموت. ومنها ما يخل العقل. وإن كان الكاملون منهم لا يعتريهم هذا كما لا يعتري الناقصين عنهم؛ لكن

يعتريهم عند قوة الوارد على قلوبهم وضعف المحل المورود عليه. فمن اغتر بما يقولونه أو يفعلونه في تلك الحال كان ضالًّا مضلًّا. (١١/ ٧٥)

٥٨ أما حديث عمر: أنه كان كالزنجي بين النبي ﷺ/ وبين أبي بكر؛ فكذب مختلق. نعم كان أبو بكر الصديق ﷺ أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ وأولاهم به وأعلمهم بمراده لما يسألونه عنه، فكان النبي ﷺ يتكلم بالكلام العربي الذي يفهمه الصحابة ﷺ ويزداد الصديق بفهم آخر يوافق ما فهموه، ويزيد عليهم ولا يخالفه. (١١/ ٧٨)

٥٩ أما أن النبي ﷺ كان يتكلم بكلام لا يفهمه عمر وأمثاله؛ بل يكون عندهم ككلام الزنجي، فمن اعتقد هذا فهو جاهل ضال عليه من الله ما يستحقه. (١١/ ٧٩)

٦٠ «الفتوة» التي يلبس فيها الرجل لغيره سراويل، ويسقيه ماء وملحًا؛ فهذا لا أصل له. ولم يفعلها أحد من السلف لا علي ولا غيره. والإسناد الذي يذكرونه في «الفتوة» إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من طريقة الخليفة الناصر وغيره، إسناد مظلم عامة رجاله مجاهيل، لا يعرفون وليس لهم ذكر عند أهل العلم. وقد ذكر أن أصل ذلك: أنه وضع سراويل عند قبر علي فأصبح مسدودًا. وهذا يجري عند غير علي كما يجري أمثال ذلك من الأمور التي يظن أنها كرامة في الكنائس وغيرها، مثل دخول مصروع إليها فيبرأ بنذر يجعل للكنيسة ونحو ذلك. وهذا إذا لم يكن كذبًا فإنه من فعل الشياطين، كما يفعل مثل ذلك عند الأوثان، وأنا أعرف من ذلك وقائع متعددة. (١١/ ٨٢)

٦١ نقل عن أحمد بن حنبل ﷺ أنه قال: الفتوة ترك ما تهوى لما تخشى، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠﴾ [النازعات]. فمن دعا إلى ما دعا إليه الله ورسوله من مكارم الأخلاق كان محسنًا؛ سواء سمى ذلك «فتوة» أو لم يسمه. (١١/ ٨٤)

٦٢ لما كانت أخلاق الأحداث اللين، صار كثير من الشيوخ يعبرون بلفظ «الفتوة» عن مكارم الأخلاق؛ كقول بعضهم: طريقنا تُفتى وليس تُنصر. وقول بعضهم: الفتوة أن تقرب من يقصيك، وتكرم من يؤذيك، وتحسن إلى من يسيء إليك، سماحة لا كظمًا، ومودة لا مضارة. (١١/ ٩١)

٦٣ أما «رأس الحزب» فإنه رأس الطائفة التي تتحزب؛ أي: تصير حزبًا، فإن

كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان، فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم. وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا، مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل، والإعراض عمن لم يدخل في حزبهم، سواء كان على الحق والباطل: فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله، فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والائتلاف، ونهيا عن التفرقة والاختلاف، وأمرا بالتعاون على البر والتقوى، ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان. (٩٢/١١)

٦٤ أما لفظ «الدسكرة» فليست من الألفاظ التي لها أصل في الشريعة فيتعلق بها حمد أو ذم؛ ولكن هي في عرف الناس يعبر بها عن المجامع، كما في حديث هرقل: «أنه جمع الروم في دسكرة». ويقال للمجتمعين على شرب الخمر: إنهم في دسكرة؛ فلا يتعلق بهذا اللفظ حمد ولا ذم؛ وهو إلى الذم أقرب؛ لأن الغالب في عرف الناس أنهم يسمون بذلك الاجتماع على الفواحش والخمر والغناء. (٩٤/١١)

٦٥ المؤاخاة بين المهاجرين كما يقال: إنه آخى بين أبي بكر وعمر، وإنه آخى عليًّا ونحو ذلك؛ فهذا كله باطل. (١٠٠/١١)

٦٦ لبس عمر للخرقة وإلباسه، ولبس رسول الله ﷺ للخرقة وإلباسه؛ يعرف كل من له أدنى معرفة أنه كذب. (١٠٤/١١)

٦٧ لم يتخلل أبو بكر بالعباءة ولا الملائكة تخللوا بالعباءة، وذلك كذب. (١٠٦/١١)

٦٨ الذي يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي، فإنه يستلزم الظلم والكذب والفواحش، ولا ريب أن الحرص على المال والرئاسة يوجب هذا. (١٠٧/١١)

٦٩ حرص الرجل على المال والشرف يوجب فساد الدين، فأما مجرد الحب الذي في القلب إذا كان الإنسان يفعل ما أمره الله به ويترك ما نهى الله عنه، ويخاف مقام ربه وينهى النفس عن الهوى، فإن الله لا يعاقبه على مثل هذا إذا لم يكن معه عمل. وجمع المال إذا قام بالواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام؛ لا يعاقب عليه، لكن إخراج فضول المال والاقتصار على الكفاية أفضل وأسلم وأفرغ للقلب، وأجمع للهم وأنفع في الدنيا والآخرة. (١٠٨/١١)

٧٠ عمر كان أعلم بأبي بكر من نسائه. (١١١/١١)

٧١ قال: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ الآية [الإنسان]. ومن طلب من الفقراء الدعاء أو الثناء خرج من هذه الآية. (١١/ ١١١)

٧٢ كانت عائشة إذا أرسلت إلى قوم بهدية تقول للرسول: «اسمع ما دعوا به لنا حتى ندعو لهم بمثل ما دعوا، ويبقى أجرنا على الله»./وقال بعض السلف: «إذا أعطيت المسكين فقال: بارك الله عليك. فقل: بارك الله عليك». أراد أنه إذا أثابك بالدعاء فادع له بمثل ذلك الدعاء حتى لا تكون اعتضت منه شيئًا. هذا والعطاء لم يطلب منهم. (١١/ ١١١ ـ ١١٢)

٧٣ من أحسن إلى مخلوق يرجو أن ذلك المخلوق يجزيه يوم القيامة؛ كان من الأخسرين أعمالًا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا؛ بل إنما يجزي على الأعمال يومئذٍ الواحد القهار. (١١/ ١١٢)

٧٤ قول القائل: نحن في بركة فلان، أو من وقت حلوله عندنا حلت البركة. فهذا الكلام صحيح باعتبار، باطل باعتبار. فأما الصحيح: فأن يراد به أنه هدانا وعلمنا وأمرنا بالمعروف ونهانا عن المنكر، فببركة اتباعه وطاعته حصل لنا من الخير ما حصل؛ فهذا كلام صحيح. (١١/ ١١٣)

٧٥ إذا أريد بذلك أنه ببركة دعائه وصلاحه دفع الله الشر وحصل لنا رزق ونصر؛ فهذا حق كما قال النبي ﷺ: «وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؛ بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم». (١١/ ١١٣)

٧٦ قال المسيح ﵇: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]. **فبركات أولياء الله الصالحين باعتبار نفعهم للخلق بدعائهم إلى طاعة الله، وبدعائهم للخلق،** وبما ينزل الله من الرحمة ويدفع من العذاب بسببهم حق موجود، فمن أراد بالبركة هذا وكان صادقًا فقوله حق. (١١/ ١١٤)

٧٧ قد كان الرسول ﷺ سيد ولد آدم مدفون بالمدينة عام الحرة، وقد أصاب أهل المدينة من القتل والنهب والخوف ما لا يعلمه إلا الله، وكان ذلك لأنهم بعد الخلفاء الراشدين أحدثوا أعمالًا أوجبت ذلك، وكان على عهد الخلفاء يدفع الله عنهم بإيمانهم وتقواهم؛ لأن الخلفاء الراشدين كانوا يدعونهم إلى ذلك،/وكان ببركة طاعتهم للخلفاء الراشدين وبركة عمل الخلفاء معهم ينصرهم الله ويؤيدهم. وكذلك

الخليل ﷺ مدفون بالشام، وقد استولى النصارى على تلك البلاد قريبًا من مائة سنة، وكان أهلها في شر، فمن ظن أن الميت يدفع عن الحي مع كون الحي عاملًا بمعصية الله؛ فهو غالط. (١١/ ١١٤ ـ ١١٥)

٧٨ ليس كل من رآه[١] آمن به؛ بل قد رآه كثير مثل الكفار والمنافقين. (١١/ ١١٦)

٧٩ تنازع كثير من متأخري المسلمين في الغني الشاكر والفقير الصابر أيهما أفضل؟ **فرجح** هذا طائفة من العلماء والعباد، **ورجح** هذا طائفة من العلماء والعباد، وقد حكي في ذلك عن الإمام أحمد روايتان. وأما الصحابة والتابعون فلم ينقل عنهم تفضيل أحد الصنفين/ على الآخر. **وقال طائفة ثالثة:** ليس لأحدهما على الآخر فضيلة إلا بالتقوى، فأيهما كان أعظم إيمانًا وتقوى كان أفضل، وإن استويا في ذلك استويا في الفضيلة. وهذا أصح الأقوال؛ لأن الكتاب والسُّنَّة إنما تفضل بالإيمان والتقوى. (١١/ ١١٩ ـ ١٢٠)

٨٠ الفقراء متقدمون في دخول الجنة لخفة الحساب عليهم، والأغنياء مؤخرون لأجل الحساب، ثم إذا حوسب أحدهم فإن كانت حسناته أعظم من حسنات الفقير، كانت درجته في الجنة فوقه، وإن تأخر في الدخول، كما أن السبعين ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ـ ومنهم عكاشة بن محصن ـ وقد يدخل الجنة بحساب من يكون أفضل من أحدهم. (١١/ ١٢١)

فصل: في التفضيل بين الغني الشاكر والفقير الصابر

٨١ كان في أكابر الأنبياء والمرسلين والسابقين الأولين من كان غنيًّا: كإبراهيم الخليل وأيوب وداود وسليمان، وعثمان بن عفان وعبد الرحمٰن بن عوف وطلحة والزبير وسعد بن معاذ وأسيد بن الحضير وأسعد بن زرارة وأبي أيوب الأنصاري، وعبادة بن الصامت ونحوهم، ممن هو من أفضل الخلق من النبيين والصديقين./ وفيهم من كان فقيرًا؛ كالمسيح عيسى ابن مريم ويحيى بن زكريا، وعلي بن أبي طالب وأبي ذر الغفاري ومصعب بن عمير وسلمان الفارسي ونحوهم، ممن هو من أفضل الخلق من النبيين والصديقين. وقد كان فيهم من اجتمع له الأمران: الغنى

(١) صلى الله عليه وسلم.

تارة والفقر أخرى؛ وأتى بإحسان الأغنياء وبصبر الفقراء؛ كنبيّنا ﷺ وأبي بكر وعمر. (١١/١٢٤ ـ ١٢٥)

٨٢ لما طلب بعض الفقراء من النبي ﷺ ما لا يصلح له نهاه عن ذلك. وقال: «يا أبا ذر إني أراك ضعيفًا وإني أحب لك ما أحب لنفسي: لا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم». وكانوا يستوون في مقاعدهم عنده وفي الاصطفاف خلفه، وغير ذلك. ومن اختص منهم بفضل عرف النبي ﷺ له ذلك الفضل، كما قنت للقراء السبعين، وكان يجلس مع أهل الصفة، وكان أيضًا لعثمان وطلحة والزبير وسعد بن معاذ وأسيد بن الحضير وعباد بن بشر ونحوهم من سادات المهاجرين والأنصار الأغنياء منزلة ليست لغيرهم من الفقراء، وهذه سيرة المعتدلين من الأئمة في الأغنياء والفقراء، وهذا هو العدل والقسط الذي جاء به الكتاب والسُّنَّة، وهي طريقة عمر بن عبد العزيز والليث بن سعد وابن المبارك ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم، في معاملتهم للأقوياء والضعفاء والأغنياء والفقراء. (١١/١٢٦)

٨٣ في الأئمة كالثوري ونحوه من كان يميل إلى الفقراء، ويميل على الأغنياء مجتهدًا في ذلك طالبًا به رضا الله، حتى عتب عليه ذلك في آخر عمره ورجع عنه./ وفيهم من كان يميل مع الأغنياء والرؤساء؛ كالزهري ورجاء بن حيوة وأبي الزناد وأبي يوسف ومحمد وأناس آخرين، وتكلم فيهم من تكلم بسبب ذلك، ولهم في ذلك تأويل واجتهاد. (١١/١٢٦ ـ ١٢٧)

٨٤ إن الفقير ليس معه مال كثير يحاسب على/ قبضه وصرفه، فلا يؤخر عن دخول الجنة لأجل الحساب؛ فيسبق في الدخول وهو أحوج إلى سرعة الثواب لما فاته في الدنيا من الطيبات. والغني يحاسب فإن كان محسنًا في غناه غير مسيئ وهو فوقه رفعت درجته عليه بعد الدخول، وإن كان مثله ساواه، وإن كان دونه نزل عنه. وليست حاجته إلى سرعة الثواب كحاجة الفقير. (١١/١٢٧)

٨٥ الجنة دار المتواضعين الخاشعين، لا دار المتكبرين الجبارين؛ سواء كانوا أغنياء أو فقراء. (١١/١٢٩)

٨٦ من الفقراء من يكون مختالًا؛ لا يدخل الجنة. وإن من الأغنياء من يكون متجملًا غير متكبر؛ يحب الله جماله. (١١/١٣٠)

٨٧ **أهل الرئاسة والشرف يكونون أبعد عن الانقياد إلى عبادة الله وطاعته؛** لأن حبهم للرئاسة يمنعهم ذلك بخلاف المستضعفين. (١١/ ١٣٠)

٨٨ **الصلاح في الفقراء أكثر منه في الأغنياء،** كما أنه إذا كان في الأغنياء فهو أكمل منه في الفقراء، فهذا في هؤلاء أكثر وفي هؤلاء أكثر؛ لأن فتنة الغنى أعظم من فتنة الفقر؛ فالسالم منها أقل. ومن سلم منها كان أفضل ممن سلم من فتنة الفقر فقط؛ ولهذا/ صار الناس يطلبون الصلاح في الفقراء؛ لأن المظنة فيهم أكثر. فهذا هذا. (١١/ ١٣١ ـ ١٣٢)

٨٩ **الغالب على المهاجرين الفقر، والغالب على الأنصار الغنى،** والمهاجرون أفضل من الأنصار، وكان في المهاجرين أغنياء هم من أفضل المهاجرين، مع أنهم بالهجرة تركوا من أموالهم ما صاروا به فقراء بالنسبة إلى ما كانوا عليه. (١١/ ١٣٢)

٩٠ «الحمد» يتضمن المدح والثناء على المحمود بذكر محاسنه؛ سواء كان الإحسان إلى الحامد أو لم يكن. و«الشكر» لا يكون إلا على إحسان المشكور إلى الشاكر. فمن هذا الوجه الحمد أعم من الشكر؛ لأنه يكون على المحاسن والإحسان، فإن الله تعالى يحمد على ما له من الأسماء الحسنى والمثل الأعلى، وما خلقه في الآخرة والأولى. (١١/ ١٣٣)

٩١ أما «الشكر» فإنه لا يكون إلا على الإنعام، فهو أخص من الحمد من هذا الوجه؛ لكنه يكون بالقلب واليد واللسان. (١١/ ١٣٤)

٩٢ «الحمد» إنما يكون بالقلب واللسان، فمن هذا الوجه الشكر أعم من جهة أنواعه، والحمد أعم من جهة أسبابه، ومن هذا الحديث: «الحمد لله رأس الشكر فمن لم يحمد الله لم يشكره». (١١/ ١٣٤)

تلخيص مناظرة في «الحمد والشكر»

٩٣ باب «سجود الشكر» في الفقه أشهر من أن يذكر، وقد قال النبي ﷺ عن سجدة سورة «ص»: «سجدها داود توبة ونحن نسجدها شكرا». (١١/ ١٣٦)

٩٤ **النقل لا يمنع لكن يستشكل.** ويقال: هذا مذهب مشكل[١]. (١١/ ١٣٦)

---

(١) هذا من كلام ابن المرحل.

٩٥ **النقل نوعان: أحدهما**: أن ينقل ما سمع أو رأى. **والثاني**: ما ينقل باجتهاد واستنباط. وقول القائل: مذهب فلان كذا، أو مذهب أهل السُّنَّة كذا، قد يكون نسبه إليه لاعتقاده أن هذا مقتضى أصوله، وإن لم يكن فلان قال ذلك. ومثل هذا يدخله الخطأ كثيرًا. ألا ترى أن كثيرًا من المصنفين يقولون: مذهب الشافعي أو غيره كذا، ويكون منصوصه بخلافه! وعذرهم في ذلك: أنهم رأوا أن أصوله تقتضي ذلك القول، فنسبوه إلى مذهبه من جهة الاستنباط لا من جهة النص؟ (١١/ ١٣٧)

٩٦ **التكفير نوعان: أحدهما**: كفر النعمة. **والثاني**: الكفر بالله. والكفر الذي هو ضد الشكر: إنما هو كفر/النعمة لا الكفر بالله. فإذا زال الشكر خلفه كفر النعمة لا الكفر بالله. قلت: على أنه لو كان ضد الكفر بالله؛ فمن ترك الأعمال شاكرًا بقلبه ولسانه فقد أتى ببعض الشكر وأصله. والكفر إنما يثبت إذا عدم الشكر بالكلية، كما **قال أهل السُّنَّة: إن من ترك فروع الإيمان لا يكون كافرًا حتى يترك أصل الإيمان، وهو الاعتقاد**. ولا يلزم من زوال فروع الحقيقة التي هي ذات شعب وأجزاء زوال اسمها؛ كالإنسان إذا قطعت يده أو الشجرة إذا قطع بعض فروعها. (١١/ ١٣٧ ـ ١٣٨)

٩٧ **إذا دار الأمر بين أن ينسب إلى أهل السُّنَّة مذهب باطل، أو ينسب الناقل عنهم إلى تصرفه في النقل؛ كان نسبة الناقل إلى التصرف أولى من نسبة الباطل إلى طائفة أهل الحق**. (١١/ ١٣٩)

٩٨ **الكلام**[1] **إذا انتهى إلى المقدمات الضرورية فقد انتهى وتم**. وكون الحب والبغض أمرًا وجوديًا معلوم بالاضطرار؛ فإن كل أحد يعلم أن الحي إن كان خاليًا عن الحب كان هذا الخلو صفة عدمية. فإذا صار محبًا فقد تغير الموصوف، وصار له صفة ثبوتية زائدة على ما كان قبل أن يقوم به الحب. (١١/ ١٤٩)

الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان

٩٩ أفضل أولي العزم محمد ﷺ خاتم النبيين وإمام المتقين وسيد ولد آدم، وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا، وخطيبهم إذا وفدوا، صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون، وصاحب لواء الحمد، وصاحب الحوض المورود، وشفيع

---

(١) يعني: المناظرة.

الخلائق يوم القيامة، وصاحب الوسيلة والفضيلة الذي بعثه بأفضل كتبه، وشرع له أفضل شرائع دينه، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس، وجمع له ولأمته من الفضائل والمحاسن ما فرقه فيمن قبلهم، وهم آخر الأمم خلقًا وأول الأمم بعثًا. (١١/ ١٦٢)

١٠٠ أما الأنصار فلم يكونوا من أهل الصفة وكذلك أكابر المهاجرين؛ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمٰن/ بن عوف وأبي عبيدة وغيرهم، لم يكونوا من أهل الصفة. (١١/ ١٦٦ ـ ١٦٧)

١٠١ معلوم أن عليًّا ومن معه من الصحابة كانوا أفضل من معاوية ومن معه بالشام، فلا يكون أفضل الناس في عسكر معاوية دون عسكر علي. (١١/ ١٦٧)

١٠٢ إن كثيرًا من النصارى واليهود يعتقدون أنهم أولياء الله وأن محمدًا رسول الله؛ ولكن يقولون إنما أرسل إلى غير أهل الكتاب، وأنه لا يجب علينا اتباعه؛ لأنه أرسل إلينا رسلًا قبله، فهؤلاء كلهم كفار مع أنهم يعتقدون في طائفتهم أنهم أولياء الله. (١١/ ١٦٩)

١٠٣ إن العبد الرسول هو أفضل من النبي الملك، كما أن إبراهيم وموسى وعيسى ومحمدًا ـ عليهم الصلاة والسلام ـ أفضل من يوسف وداود وسليمان عليهم السلام كما أن المقربين السابقين أفضل من الأبرار أصحاب اليمين الذين ليسوا مقربين سابقين. فمن أدى ما أوجب الله عليه وفعل من المباحات ما يحبه فهو من هؤلاء، ومن كان إنما يفعل ما يحبه الله ويرضاه ويقصد أن يستعين بما أبيح له على ما أمره الله فهو من أولئك. (١١/ ١٨٢)

١٠٤ وقوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣]. مما يستدل به أهل السُّنَّة على أنه لا يخلد في النار أحد من أهل التوحيد. وأما دخول كثير من أهل الكبائر النار فهذا مما تواترت به السنن عن النبي ﷺ كما تواترت بخروجهم من النار، وشفاعة نبيّنا محمد ﷺ في أهل الكبائر وإخراج من يخرج من النار بشفاعة نبيّنا ﷺ وشفاعة غيره. (١١/ ١٨٤)

١٠٥ ليس لأولياء الله شيء يتميزون به عن الناس في الظاهر من الأمور المباحات، فلا يتميزون بلباس دون لباس إذا كان كلاهما مباحًا، ولا بحلق شعر أو تقصيره أو ظفره إذا كان مباحًا، كما قيل: كم من صدِّيق في قَباء، وكم من زنديق في عَباء. (١١/ ١٩٤)

١٠٦ **كان السلف يسمون أهل الدين والعلم «القُرَّاء»**، فيدخل فيهم العلماء والنساك، ثم حدث بعد ذلك اسم «الصوفية والفقراء». (١١/ ١٩٥)

١٠٧ **التكلم بالخير خير من السكوت عنه، والصمت عن الشر خير من التكلم به.** فأما الصمت الدائم فبدعة منهي عنها، وكذلك الامتناع عن أكل الخبز واللحم وشرب الماء فذلك من البدع المذمومة. (١١/ ٢٠٠)

١٠٨ يجب على كل مسلم أن يعتقد أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ كما ثبت عنه في «الصحيح» أنه كان يخطب بذلك كل يوم جمعة. (١١/ ٢٠١)

١٠٩ ليس من شرط ولي الله أن يكون معصومًا لا يغلط ولا يخطئ؛ بل يجوز أن يخفى عليه بعض علم الشريعة، ويجوز أن يشتبه عليه بعض أمور الدين حتى يحسب بعض الأمور مما أمر الله به ومما نهى/ الله عنه، ويجوز أن يظن في بعض الخوارق أنها من كرامات أولياء الله تعالى، وتكون من الشيطان لبسها عليه لنقص درجته ولا يعرف أنها من الشيطان، وإن لم يخرج بذلك عن ولاية الله تعالى؛ فإن الله ﷻ تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه. (١١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)

١١٠ لم يؤثم المجتهد المخطئ؛ بل جعل له أجرًا على اجتهاده وجعل خطأه مغفورًا له، ولكن المجتهد المصيب له أجران فهو أفضل منه؛ ولهذا لما كان ولي الله يجوز أن يغلط؛ لم يجب على الناس الإيمان بجميع ما يقوله من هو ولي لله؛ لئلا يكون نبيًّا؛ بل ولا يجوز لولي الله أن يعتمد على ما يلقى إليه في قلبه إلا أن يكون موافقًا للشرع، وعلى ما يقع له مما يراه إلهامًا ومحادثة وخطابًا من الحق؛ بل يجب عليه أن يعرض ذلك جميعه على ما جاء به محمد ﷺ فإن وافقه قبله وإن خالفه لم يقبله، وإن لم يعلم أموافق هو أم مخالف؟ توقف فيه. والناس في الباب ثلاثة أصناف طرفان ووسط؛ **فمنهم** من إذا اعتقد في شخص أنه ولي لله وافقه في كل ما يظن أنه حدث/ به قلبه عن ربه، وسلم إليه جميع ما يفعله. **ومنهم** من إذا رآه قد قال أو فعل ما ليس بموافق للشرع أخرجه عن ولاية الله بالكلية، وإن كان مجتهدًا مخطئًا. **وخيار الأمور أوساطها** وهو أن لا يجعل معصومًا ولا مأثومًا إذا كان مجتهدًا مخطئًا، فلا يتبع في كل ما يقوله، ولا يحكم عليه بالكفر والفسق مع اجتهاده. (١١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)

١١١ قال ابن عمر: ما كان عمر يقول في شيء: «إني لأراه كذا إلا كان كما يقول». وعن قيس بن طارق قال: «كنا نتحدث أن عمر ينطق على لسانه ملك». وكان عمر يقول:/ «اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون، فإنه تتجلى لهم أمور صادقة». وهذه الأمور الصادقة التي أخبر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنها تتجلى للمطيعين هي الأمور التي يكشفها الله عز وجل لهم. فقد ثبت أن لأولياء الله مخاطبات ومكاشفات. (١١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)

١١٢ **إن مرتبة الصديق فوق مرتبة المحدَّث**؛ لأن الصديق يتلقى عن الرسول المعصوم كل ما يقوله ويفعله، والمحدث يأخذ عن قلبه أشياء، وقلبه ليس بمعصوم فيحتاج أن يعرضه على ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا كان عمر رضي الله عنه يشاور الصحابة رضي الله عنهم ويناظرهم ويرجع إليهم في بعض الأمور، وينازعونه في أشياء فيحتج عليهم ويحتجون عليه بالكتاب والسُّنَّة، ويقررهم على منازعته، ولا يقول لهم: أنا محدث ملهم مخاطب، فينبغي لكم أن تقبلوا مني ولا تعارضوني. فأي أحد ادعى ـ أو ادعى له أصحابه ـ أنه ولي لله، وأنه مخاطب يجب على أتباعه أن يقبلوا منه كل ما يقوله ولا يعارضوه، ويسلموا له حاله من غير اعتبار بالكتاب والسُّنَّة؛ فهو وهم مخطئون. (١١/ ٢٠٧)

١١٣ **اتفق أولياء الله على أن الرجل لو طار في الهواء أو مشى على الماء لم يغتر به، حتى ينظر متابعته لرسول الله وموافقته لأمره ونهيه.** وكرامات أولياء الله تعالى أعظم من هذه الأمور؛ وهذه الأمور الخارقة للعادة وإن كان قد يكون صاحبها وليًّا لله فقد يكون عدوًّا لله؛ فإن هذه الخوارق تكون لكثير من الكفار والمشركين وأهل الكتاب والمنافقين، وتكون لأهل البدع وتكون من الشياطين، فلا يجوز أن يظن أن كل من كان له شيء من هذه الأمور أنه ولي لله؛ بل يعتبر أولياء الله بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دل عليها الكتاب والسُّنَّة، ويعرفون بنور الإيمان والقرآن وبحقائق الإيمان الباطنة وشرائع الإسلام الظاهرة. مثال ذلك: أن هذه الأمور المذكورة وأمثالها قد توجد في أشخاص ويكون أحدهم لا يتوضأ؛ ولا يصلي الصلوات المكتوبة؛ بل يكون/ ملابسًا للنجاسات معاشرًا للكلاب. (١١/ ٢١٤ ـ ٢١٥)

١١٤ قال ابن مسعود رضي الله عنه: «لا يسأل أحدكم عن نفسه إلا القرآن، فإن كان يحب القرآن فهو يحب الله، وإن كان يبغض القرآن فهو يبغض الله ورسوله». وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه: «لو طهرت قلوبنا لما شبعت من كلام الله عز وجل». وقال ابن

مسعود: «الذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء البقل، والغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل»./ وإن كان الرجل خبيرًا بحقائق الإيمان الباطنة فارقًا بين الأحوال الرحمانية والأحوال الشيطانية فيكون قد قذف الله في قلبه من نوره، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ [الحديد]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ﴾ [الشورى: ٥٢]. (١١/ ٢١٦ ـ ٢١٧)

١١٥ اتفقت طوائف السُّنَّة والشيعة على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيِّها واحد من الخلفاء، ولا يكون من بعد الصحابة أفضل من الصحابة. (١١/ ٢٢٣)

١١٦ أفضل أولياء الله تعالى أعظمهم معرفة بما جاء به الرسول ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ واتباعًا له؛ كالصحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينه واتباعه، وأبو بكر الصديق أكمل معرفة بما جاء به وعملًا به، فهو أفضل أولياء الله؛ إذ كانت أمة محمد ﷺ أفضل الأمم، وأفضلها أصحاب محمد ﷺ، وأفضلهم أبو بكر رضي الله عنه. وقد ظن طائفة غالطة أن خاتم الأولياء أفضل الأولياء قياسًا على خاتم الأنبياء، ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا محمد بن علي الحكيم الترمذي، فإنه صنف مصنفًا غلط فيه في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء، ومنهم من يدعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته، كما يزعم ذلك ابن عربي صاحب كتاب «الفتوحات المكية» وكتاب «الفصوص»، فخالف الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله تعالى وأوليائه. كما يقال لمن قال: «فخر عليهم السقف من تحتهم» لا عقل ولا قرآن!/ ذلك أن الأنبياء أفضل في الزمان من أولياء هذه الأمة، والأنبياء ـ عليهم أفضل الصلاة والسلام ـ أفضل من الأولياء، فكيف الأنبياء كلهم؟ والأولياء إنما يستفيدون معرفة الله ممن يأتي بعدهم ويدعي أنه خاتم الأولياء، وليس آخر الأولياء أفضلهم كما أن آخر الأنبياء أفضلهم؛ فإن فضل محمد ﷺ ثبت بالنصوص الدالة على ذلك كقوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر». وقوله: «آتي باب الجنة فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد. فيقول: بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك». وليلة المعراج

رفع الله درجته فوق الأنبياء كلهم فكان أحقهم بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. إلى غير ذلك من الدلائل، كل منهم يأتيه الوحي من الله لا سيما محمد ﷺ لم يكن في نبوته محتاجًا إلى غيره، فلم تحتج شريعته إلى سابق ولا إلى لاحق؛ بخلاف المسيح أحالهم في أكثر الشريعة على التوراة وجاء المسيح فكملها؛ ولهذا كان النصارى محتاجين إلى النبوات المتقدمة على المسيح؛ كالتوراة والزبور وتمام الأربع وعشرين نبوة، وكان الأمم قبلنا محتاجين إلى محدَّثين؛ بخلاف أمة محمد ﷺ فإن الله أغناهم به فلم يحتاجوا معه إلى نبي ولا إلى محدث؛ بل جمع له من الفضائل والمعارف/ والأعمال الصالحة ما فرقه في غيره من الأنبياء، فكان ما فضله الله به من الله بما أنزله إليه وأرسله إليه لا بتوسط بشر. (١١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥)

١١٧ الملاحدة يدعون أن الولاية أفضل من النبوة. (١١/ ٢٢٦)

١١٨ الملائكة جاءت لإبراهيم عليه السلام في صورة البشر، وأن الملك تمثل لمريم بشرًا سويًا، وكان جبريل عليه السلام يأتي النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي، وفي صورة أعرابي، ويراهم الناس كذلك. وقد وصف الله تعالى جبريل عليه السلام بأنه ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير]. وأن محمدًا ﷺ رآه بالأفق المبين. (١١/ ٢٣٤)

١١٩ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه قال: «سيكون في ثقيف كذاب ومبير». وكان الكذاب: المختار بن أبي عبيد. والمبير: الحجاج بن يوسف. (١١/ ٢٣٨)

١٢٠ قد أمر الله سبحانه عباده أن يختموا الأعمال الصالحات بالاستغفار، فكان النبي ﷺ إذا سلم من الصلاة يستغفر ثلاثًا ويقول: «اللَّهُمَّ أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام». / كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عنه، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾ [آل عمران]. فأمرهم أن يقوموا بالليل ويستغفروا بالأسحار. وكذلك ختم سورة «المزمل» وهي سورة «قيام الليل» بقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴿٢٠﴾﴾ [المزمل]. وكذلك قال في «الحج»: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾﴾ [البقرة]. ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ

﴿ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٩﴾﴾ [البقرة]؛ بل أنزل ﷻ في آخر الأمر لما غزا النبي ﷺ غزوة تبوك وهي آخر غزواته: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [التوبة]. وهي آخر ما نزل من القرآن. وقد قيل: إن آخر سورة نزلت قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ﴿٣﴾﴾ [النصر]. فأمره تعالى أن يختم عمله بالتسبيح والاستغفار.

(٢٥٣/١١ ـ ٢٥٤)

١٢١ قول من قال: إذا أحب الله عبدًا لم تضره الذنوب. معناه: أنه إذا أحب عبدًا ألهمه التوبة والاستغفار فلم يصر على الذنوب، **ومن ظن أن الذنوب لا تضر من أصر عليها فهو ضال مخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف والأئمة**؛ بل من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره. (٢٥٦/١١)

١٢٢ **الصبر واجب باتفاق العلماء. وأعلى من ذلك الرضا بحكم الله**، والرضا قد **قيل**: إنه واجب. **وقيل**: هو مستحب. وهو الصحيح، **وأعلى من ذلك** أن يشكر الله على المصيبة لما يرى من إنعام الله عليه بها، حيث جعلها سببًا لتكفير خطاياه ورفع درجاته، وإنابته وتضرعه إليه وإخلاصه له في التوكل عليه ورجائه دون المخلوقين.

(٢٦٠/١١)

١٢٣ **إذا حكم الحاكم بما ظنه حجة شرعية**؛ كالبينة والإقرار، **وكان الباطن بخلاف الظاهر؛ لم يجز للمقضى له أن يأخذ ما قضي به له بالاتفاق**. وإن حكم في العقود والفسوخ بمثل ذلك، فأكثر العلماء يقول: إن الأمر كذلك، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل، وفرق أبو حنيفة رضي الله عنه بين النوعين. (٢٦٣/١١)

١٢٤ **كرامات أولياء الله إنما حصلت ببركة اتباع رسوله ﷺ**، فهي في الحقيقة تدخل في معجزات الرسول ﷺ مثل: انشقاق القمر، وتسبيح الحصا في كفه، وإتيان الشجر إليه، وحنين الجذع إليه، وإخباره ليلة المعراج بصفة بيت المقدس، وإخباره بما كان وما يكون، وإتيانه بالكتاب العزيز، وتكثير الطعام والشراب مرات كثيرة،

كما أشبع في الخندق العسكر من قدر طعام وهو لم ينقص، في حديث أم سلمة المشهور، وأروى العسكر في غزوة خيبر من مزادة ماء ولم تنقص، وملأ أوعية العسكر عام تبوك من طعام قليل ولم ينقص، وهم نحو ثلاثين ألفًا، ونبع الماء من بين أصابعه مرات متعددة حتى كفي الناس الذين كانوا معه، كما كانوا في غزوة الحديبية نحو ألف وأربعمائة أو خمسمائة، ورده لعين أبي قتادة حين سالت على خده فرجعت أحسن عينيه. (١١/ ٢٧٥)

١٢٥ أطعم من شواء مائة وثلاثين رجلًا، كلًا منهم حز له قطعة وجعل منها قطعتين؛ فأكلوا منها جميعهم ثم فضل فضلة، ودين عبد الله أبي جابر لليهودي وهو ثلاثون وسقًا. قال جابر: فأمر صاحب الدَّين أن يأخذ التمر جميعه بالذي كان له فلم يقبل، فمشى فيها رسول الله ﷺ ثم قال لجابر: «جد له»، فوفاه الثلاثين وسقًا وفضل سبعة عشر وسقًا، ومثل هذا كثير قد جمعت نحو ألف معجزة. (١١/ ٢٧٥)

١٢٦ **سعد بن أبي وقاص كان مستجاب الدعوة، ما دعا قط إلا استجيب له،** وهو الذي هزم جنود كسرى وفتح العراق. وعمر بن الخطاب لما أرسل جيشًا أمرٌ عليهم رجلًا يسمى: سارية، فبينما عمر يخطب فجعل يصيح على المنبر: «يا سارية الجبل، يا سارية الجبل». فقدم رسول الجيش فسأل، فقال: يا أمير المؤمنين: لقينا عدوًّا فهزمونا، فإذا بصائح: يا سارية الجبل يا سارية الجبل؛ فأسندنا ظهورنا بالجبل فهزمهم الله. (١١/ ٢٧٨)

١٢٧ طلبه[1] الأسود العنسي لما ادعى النبوة، فقال له: أتشهد أني رسول الله؟ قال: ما أسمع. قال: أتشهد أن محمدًا رسول الله؟ قال: نعم. فأمر بنار فألقي فيها، فوجدوه قائمًا يصلي فيها وقد صارت عليه بردا وسلاما. وقدم المدينة بعد موت النبي ﷺ فأجلسه عمر بينه وبين أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وقال: «الحمد لله الذي لم يمتني حتى أرى من أمة محمد ﷺ من فعل به كما فعل بإبراهيم خليل الله». ووضعت له جارية السم في طعامه فلم يضره. وخببت امرأة عليه زوجته فدعا عليها فعميت، وجاءت وتابت فدعا لها فرد الله عليها بصرها. (١١/ ٢٧٩)

١٢٨ كان عامر بن عبد قيس يأخذ عطاءه ألفي درهم في كمه، وما/ يلقاه سائل

(١) طلب أبا مسلم الخولاني.

في طريقه إلا أعطاه بغير عدد، ثم يجيء إلى بيته فلا يتغير عددها ولا وزنها. (١١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)

١٢٩ صلة بن أشيم مات فرسه وهو في الغزو، فقال: «اللَّهُمَّ لا تجعل لمخلوق علي منة» ودعا الله ﷻ فأحيا له فرسه. فلما وصل إلى بيته قال: يا بني خذ سرج الفرس فإنه عارية، فأخذ سرجه فمات الفرس. وجاع مرة بالأهواز فدعا الله ﷻ واستطعمه فوقعت خلفه دوخلة رطب في ثوب حرير، فأكل التمر وبقي الثوب عند زوجته زمانًا. وجاء الأسد وهو يصلي في غيضة بالليل، فلما سلم قال له: اطلب الرزق من غير هذا الموضع. فولى الأسد وله زئير. وكان سعيد بن المسيب في أيام الحرة يسمع الأذان من قبر/رسول الله ﷺ أوقات الصلوات، وكان المسجد قد خلا فلم يبق غيره. (١١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)

١٣٠ مما ينبغي أن يعرف أن الكرامات قد تكون بحسب حاجة الرجل، فإذا احتاج إليها الضعيف الإيمان أو المحتاج أتاه منها ما يقوي إيمانه ويسد حاجته، ويكون من هو أكمل ولاية لله منه مستغنيًا عن ذلك، فلا يأتيه مثل ذلك؛ لعلو درجته وغناه عنها لا لنقص ولايته؛ ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة؛ بخلاف من يجري على يديه الخوارق لهدي الخلق ولحاجتهم؛ فهؤلاء أعظم درجة. (١١/ ٢٨٣)

١٣١ بين كرامات الأولياء وما يشبهها من الأحوال الشيطانية فروق متعددة، منها: أن كرامات الأولياء سببها الإيمان والتقوى، والأحوال الشيطانية سببها ما نهى الله عنه ورسوله. (١١/ ٢٨٧)

١٣٢ لما كانت عبادة المسلمين المشروعة في المساجد التي هي بيوت الله؛ كان عُمَّار المساجد أبعد عن الأحوال الشيطانية، وكان أهل الشرك والبدع يعظمون القبور ومشاهد الموتى؛ فيدعون الميت أو يدعون به، أو يعتقدون أن الدعاء عنده مستجاب؛ أقرب إلى الأحوال الشيطانية. (١١/ ٢٩٠)

١٣٣ لما كان الانقطاع إلى المغارات والبوادي من البدع التي لم يشرعها الله ولا رسوله؛ صارت الشياطين كثيرًا ما تأوي إلى المغارات والجبال: مثل مغارة الدم التي بجبل قاسيون، وجبل لبنان الذي بساحل الشام، وجبل الفتح بأسوان بمصر، وجبال بالروم وخراسان وجبال بالجزيرة/ وغير ذلك، وجبل اللكام، وجبل الأحيش،

وجبل سولان قرب أردبيل، وجبل شهنك عند تبريز، وجبل ماشكو عند أقشوان، وجبل نهاوند، وغير ذلك من الجبال التي يظن بعض الناس أن بها رجالًا من الصالحين من الإنس، ويسمونهم رجال الغيب، وإنما هناك رجال من الجن. (١١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)

١٣٤ الناس في خوارق العادات على ثلاثة أقسام: **قسم** يكذب بوجود ذلك لغير الأنبياء، وربما صدق به/ مجملًا وكذَّب ما يذكر له عن كثير من الناس؛ لكونه عنده ليس من الأولياء. **ومنهم** من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان وليًّا لله، وكلا الأمرين خطأ. ولهذا تجد أن هؤلاء يذكرون أن للمشركين وأهل الكتاب نصراء يعينونهم على قتال المسلمين وأنهم من أولياء الله. وأولئك يكذبون أن يكون معهم من له خرق عادة. والصواب **القول الثالث**: وهو أن معهم من ينصرهم من جنسهم لا من أولياء الله ﷻ كما قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. وهؤلاء العباد والزهاد الذين ليسوا من أولياء الله المتقين المتبعين للكتاب والسُّنَّة تقترن بهم الشياطين فيكون لأحدهم من الخوارق ما يناسب حاله. (١١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)

١٣٥ **من أعظم ما يقوي الأحوال الشيطانية سماع الغناء والملاهي وهو سماع المشركين.** (١١/ ٢٩٥)

١٣٦ **ليس كل من حصل له نعم دنيوية تعد كرامة** يكون الله ﷻ مكرمًا له بها، ولا كل من قدر عليه ذلك يكون مهينًا له بذلك؛ بل هو سبحانه يبتلي عبده بالسراء والضراء، فقد يعطي النعم الدنيوية لمن لا يحبه، ولا هو كريم عنده؛ ليستدرجه بذلك. وقد يحمي منها من يحبه ويواليه؛ لئلا تنقص بذلك مرتبته عنده أو يقع بسببها فيما يكرهه منه. (١١/ ٣٠١)

١٣٧ **محمد ﷺ مبعوث إلى الثقلين باتفاق المسلمين.** (١١/ ٣٠٣)

١٣٨ كانت الشياطين ترمي بالشهب قبل أن ينزل القرآن، لكن كانوا أحيانًا يسترقون السمع قبل أن يصل الشهاب إلى أحدهم، فلما بعث محمد ﷺ ملئت السماء حرسًا شديدًا وشهبًا، وصارت الشهب مرصدة لهم قبل أن يسمعوا. (١١/ ٣٠٤)

١٣٩ **كفار الجن يدخلون النار بالنص والإجماع**، وأما مؤمنوهم فجمهور/ العلماء على أنهم يدخلون الجنة، وجمهور العلماء على أن الرسل من الإنس، ولم يبعث من الجن رسول؛ لكن منهم النذر. (١١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)

١٤٠ إن الجن مع الإنس على أحوال: فمن كان من الإنس يأمر الجن بما أمر الله به ورسوله من عبادة الله وحده وطاعة نبيّه ويأمر الإنس بذلك؛ فهذا من أفضل أولياء الله تعالى، وهو في ذلك من خلفاء الرسول ونوابه. ومن كان يستعمل الجن في أمور مباحة له فهو كمن استعمل الإنس في أمور مباحة له، وهذا كأن يأمرهم بما يجب عليهم وينهاهم عما حرم عليهم ويستعملهم في مباحات له، فيكون بمنزلة الملوك الذين يفعلون مثل ذلك. وهذا إذا قدر أنه من أولياء الله تعالى فغايته أن يكون في عموم أولياء الله، مثل النبي الملك مع العبد الرسول: كسليمان ويوسف مع إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ. ومن كان يستعمل الجن فيما ينهى الله عنه ورسوله: إما في الشرك، وإما في قتل معصوم الدم، أو في العدوان عليهم بغير القتل؛ كتمريضه/وإنسائه العلم وغير ذلك من الظلم، وإما في فاحشة كجلب من يطلب منه الفاحشة، فهذا قد استعان بهم على الإثم والعدوان. ثم إن استعان بهم على الكفر فهو كافر، وإن استعان بهم على المعاصي فهو عاص[1]. (١١/٣٠٧ ـ ٣٠٨)

قاعدة شريفة في المعجزات والكرامات

١٤١ اسم «المعجزة» يعم كل خارق للعادة في اللغة وعرف الأئمة المتقدمين؛ كالإمام أحمد بن حنبل وغيره، ويسمونها: الآيات. لكن كثيرًا من المتأخرين يفرق في اللفظ بينهما، فيجعل المعجزة/للنبي، والكرامة للولي، وجماعهما الأمر الخارق للعادة. (١١/٣١١ ـ ٣١٢)

١٤٢ **صفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى.** (١١/٣١٢)

١٤٣ هذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده؛ فإنه الذي أحاط بكل شيء علمًا، وهو على كل شيء قدير، وهو غني عن العالمين. (١١/٣١٢)

١٤٤ ما كان من الخوارق من باب العلم: **فتارة** بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره. **وتارة** بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومنامًا. **وتارة** بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحيًا وإلهامًا، أو إنزال علم ضروري أو فراسة صادقة، ويسمى: كشفًا ومشاهدات

(١) آخر رسالة «الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان».

ومكاشفات ومخاطبات. فالسماع مخاطبات، والرؤية مشاهدات، والعلم مكاشفة، ويسمى ذلك كله: كشفًا ومكاشفة؛ أي: كشف له عنه. (١١/ ٣١٣)

١٤٥ ما كان من باب القدرة فهو التأثير، وقد يكون همة وصدقًا ودعوة مجابة، وقد يكون من فعل الله الذي لا تأثير له فيه بحال، مثل هلاك عدوه بغير أثر منه؛ كقوله: «من عادى لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة، وإني لأثأر لأوليائي كما يثأر الليث الحرِب». ومثل تذليل النفوس له ومحبتها إياه ونحو ذلك. وكذلك ما كان من باب العلم والكشف، قد يكشف لغيره من حاله بعض أمور، كما قال النبي ﷺ في المبشرات: «هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له» وكما قال النبي ﷺ: «أنتم شهداء الله في الأرض». وكل واحد من الكشف والتأثير قد يكون قائمًا به وقد لا يكون قائمًا به؛ بل يكشف الله حاله ويصنع له من حيث لا يحتسب، كما قال يوسف بن أسباط: «ما صدق الله عبد إلا صنع له». وقال أحمد بن حنبل: «لو وضع الصدق على جرح لبرأ». لكن من قام بغيره له من الكشف والتأثير فهو سببه أيضًا، وإن كان خرق عادة في ذلك الغير فمعجزات الأنبياء وأعلامهم ودلائل نبوتهم تدخل في ذلك،/ وقد جمع لنبيِّنا محمد ﷺ جميع أنواع المعجزات والخوارق. (١١/ ٣١٤ ـ ٣١٥)

١٤٦ الخارق كشفًا كان أو تأثيرًا: إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين؛ كان من الأعمال الصالحة المأمور بها دينًا وشرعًا: إما واجب وإما مستحب. وإن حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكرًا، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهي عنه؛ نهي تحريم أو نهي تنزيه، كان سببًا للعذاب أو البغض؛ كقصة الذي أوتي الآيات فانسلخ منها؛ بلعام بن باعوراء؛ لكن قد يكون صاحبها معذورًا لاجتهاد أو تقليد أو نقص عقل أو علم أو غلبة حال أو عجز أو ضرورة. (١١/ ٣١٩)

١٤٧ قال أبو علي الجوزجاني: «**كن طالبًا للاستقامة لا طالبًا للكرامة**، فإن نفسك منجبلة على طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة». قال الشيخ السهروردي في «عوارفه»: وهذا الذي ذكره أصل عظيم كبير في الباب، وسر غفل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلاب؛ وذلك أن المجتهدين والمتعبدين سمعوا عن سلف الصالحين المتقدمين وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فأبدًا نفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئًا من ذلك. ولعل أحدهم يبقى

منكسر القلب متهمًا لنفسه في صحة عمله حيث لم يكاشف بشيء من ذلك، ولو علموا سر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله/ يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك بابًا، والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة تفننًا، فيقوى عزمه على هذا الزهد في الدنيا والخروج من دواعي الهوى. وقد يكون بعض عباده يكاشف بصدق اليقين ويرفع عن قلبه الحجاب، ومن كوشف بصدق اليقين أغني بذلك عن رؤية خرق العادات؛ لأن المراد منها كان حصول اليقين، وقد حصل اليقين. فلو كوشف هذا المرزوق صدق اليقين بشيء من ذلك لازداد يقينًا. فلا تقتضي الحكمة كشف القدرة بخوارق العادات لهذا الموضع استغناء به، وتقتضي الحكمة كشف ذلك الآخر لموضع حاجته، وكان هذا الثاني يكون أتم استعدادًا وأهلية من الأول. فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة فهي كل الكرامة. ثم إذا وقع في طريقه شيء خارق كان كأن لم يقع فما يبالي ولا ينقص بذلك. وإنما ينقص بالإخلال بواجب حق الاستقامة. فتعلم هذا؛ لأنه أصل كبير للطالبين والعلماء الزاهدين ومشايخ الصوفية. (١١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)

١٤٨ **إن عدم الخوارق علمًا وقدرة لا تضر المسلم في دينه**، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات ولم يسخر له شيء من الكونيات؛ لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله؛ بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه، إذا لم يكن وجود ذلك في حقه مأمورًا به أمر إيجاب ولا استحباب. وأما عدم الدين والعمل به فيصير الإنسان ناقصًا مذمومًا. (١١/ ٣٢٣)

١٤٩ **إن علم الدين طلبًا وخبرًا لا ينال إلا من جهة الرسول ﷺ**، وأما العلم بالكونيات فأسبابه متعددة، وما اختص به الرسل وورثتهم أفضل مما شركهم فيه بقية الناس، فلا ينال علمه إلا هم وأتباعهم، ولا يعلمه إلا هم وأتباعهم. (١١/ ٣٢٧)

١٥٠ **الدين هو إقامة حق العبودية**، وهو فعل ما عليك وما أمرت به، **وأما الخوارق فهي من حق الربوبية** إذا لم يؤمر العبد بها، وإن كانت بسعي من العبد فإن الله هو الذي يخلقها بما ينصبه من الأسباب. والعبد ينبغي له أن يهتم بما عليه وما أمر به. (١١/ ٣٣٣)

١٥١ لما كان الصحابة ﵃ مستغنين في علمهم بدينهم وعملهم به عن الآيات، بما رأوه من حال الرسول ونالوه من علم؛ صار كل من كان عنهم أبعد مع صحة

طريقته يحتاج إلى ما عندهم في علم دينه وعمله. فيظهر مع الأفراد في أوقات الفترات وأماكن الفترات من الخوارق ما لا يظهر لهم ولا لغيرهم من حال ظهور النبوة والدعوة. (١١/ ٣٣٥)

١٥٢ **الإجماع وهو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة،** لكن المعلوم منه هو ما كان عليه الصحابة، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالبًا، ولهذا اختلف أهل العلم فيما يذكر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة، واختلف في مسائل منه؛ كإجماع التابعين على أحد قولي الصحابة، والإجماع الذي لم ينقرض عصر أهله حتى خالفهم بعضهم، والإجماع السكوتي، وغير ذلك. (١١/ ٣٤١)

١٥٣ **القول بالمصالح المرسلة يشرع من الدين ما لم يأذن به الله غالبًا**، وهي تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان والتحسين العقلي والرأي ونحو ذلك. (١١/ ٣٤٤)

١٥٤ **القول الجامع أن الشريعة لا تهمل مصلحة قط؛ بل الله تعالى قد أكمل لنا الدين وأتم النعمة، فما من شيء يقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبي ﷺ وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك**، لكن ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان/ الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له: إما أن الشرع دل عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر، أو أنه ليس بمصلحة وإن اعتقده مصلحة؛ لأن المصلحة هي المنفعة الحاصلة أو الغالبة، وكثيرًا ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة، كما قال تعالى في الخمر والميسر: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]. (١١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥)

١٥٥ **كل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل حابط،** لا ينفع صاحبه وقت الحاجة إليه. (١١/ ٣٥٠)

١٥٦ من تأمل نصوص الكتاب والسُّنَّة وجدها في غاية الإحكام والإتقان، وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص والإثبات لكل كمال، وأنه تعالى ليس له كمال ينتظر بحيث يكون قبله ناقصًا؛ بل من الكمال أنه يفعل ما يفعله بعد أن لم يكن فاعله، وأنه إذا كان كاملًا بذاته وصفاته وأفعاله لم يكن كاملًا بغيره ولا مفتقرًا إلى سواه؛ بل هو الغني ونحن الفقراء. (١١/ ٣٦١)

١٥٧ قوله: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ

صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]. وبهذا استدللت على ما ذكره طائفة؛ كالقاضي أبي يعلى وغيره من أصحابنا وأبي المعالي ـ وأظن الباقلاني ـ من **الإجماع على أنها لم تكن نبيّة**؛ ليقرروا كرامات الأولياء بما جرى على يديها، فإن بعض الناس زعم أنها كانت نبيّة، فاستدللت بهذه الآية ففرح مخاطبي بهذه الحجة؛ فإن الله ذكر ذلك في بيان غاية فضلها دفعًا لغلو النصارى فيها. (١١/ ٣٦٤)

١٥٨ ليس على هذا دليل أصلًا: أن كل من تأخر زمانه من نوع يكون أفضل ذلك النوع، فلا هو مطرد ولا منعكس. بل إبراهيم الخليل قد ثبت بقول النبي ﷺ أنه خير البرية؛ أي: بعد النبي. وكذلك قال الربيع بن خيثم: «لا أفضل على نبيّنا أحدًا/ ولا أفضل على إبراهيم بعد نبيِّنا أحدًا». وبعده جميع الأنبياء المتبعين لملته مثل موسى وعيسى وغيرهما، وكذلك أنبياء بني إسرائيل كلهم بعد موسى. وقد أجمع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى: على أن موسى أفضل من غيره من أنبياء بني إسرائيل إلا ما يتنازعون فيه من المسيح. (١١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩)

١٥٩ إن تفضيل الأنبياء أو الأولياء أو العلماء أو الأمراء بالتقدم في الزمان أو التأخر؛ أصل باطل. فتارة يكون الفضل في متقدم النوع، وتارة في متأخر النوع؛ ولهذا يوجد في أهل النحو والطب والحساب ما يفضل فيه المتقدم: كبطليموس وسيبويه وبقراط، وتارة بالعكس./ وأما توهمهم أن متأخري كل فن أحذق من متقدميه؛ لأنهم كملوه فهذا منتقض أولًا، ليس بمطرد. **فإن كتاب سيبويه في العربية لم يصنف بعده مثله**؛ بل وكتاب بطليموس؛ بل نصوص بقراط لم يصنف بعدها أكمل منها. (١١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠)

١٦٠ هذا[1] قد يسلم في الفنون التي تنال بالقياس والرأي والحيلة. أما الفضائل المتعلقة باتباع الأنبياء، **فكل من كان إلى الأنبياء أقرب مع كمال فطرته؛ كان تلقيه عنهم أعظم**، وما يحسن فيه هو من الفضائل الدينية المأخوذة عن الأنبياء؛ ولهذا كان من يخالف ذلك هو من المبتدعة، الخارج عن سنن الأنبياء، المعتقد أن له نصيبًا من العلوم والأحوال خارجًا عن طور الأنبياء، **فكل من كان بالنبوة وقدرها أعظم؛ كان رسوخه في هذه المسألة أشد**. (١١/ ٣٧٠)

(١) قولهم: إن متأخري كل فن أحذق من متقدميه.

١٦١ **ما للمتأخرين كرامة إلا وللسلف من نوعها ما هو أكمل منها،**/ وأما قوله: «لهم أجر خمسين منكم لأنكم تجدون على الخير أعوانًا ولا يجدون على الخير أعوانًا». فهذا صحيح إذا عمل الواحد من المتأخرين مثل عمل عمله بعض المتقدمين، كان له أجر خمسين؛ لكن لا يتصور أن بعض المتأخرين يعمل مثل عمل بعض أكابر السابقين؛ كأبي بكر وعمر؛ فإنه ما بقي يبعث نبي مثل محمد يعمل معه مثلما عملوا مع محمد ﷺ. (١١/ ٣٧٠ - ٣٧١)

١٦٢ قوله: «أمتي كالغيث لا يدرى أوله خير أم آخره» مع أن فيه لينا؛ فمعناه: في المتأخرين من يشبه المتقدمين ويقاربهم، حتى يبقى لقوة المشابهة والمقارنة لا يدري الذي ينظر إليه؛ أهذا خير أم هذا؟ وإن كان أحدهما في نفس الأمر خيرًا. فهذا فيه بشرى للمتأخرين بأن فيهم من يقارب السابقين، كما جاء في الحديث الآخر: «خير أمتي أولها وآخرها، وبين ذلك ثَبْجٌ[(١)] أو عِوَج. وددت أني رأيت إخواني». قالوا: أولسنا إخوانك؟ قال: «أنتم أصحابي». هو تفضيل للصحابة فإن لهم خصوصية الصحبة التي هي أكمل من مجرد الأخوة. (١١/ ٣٧١)

١٦٣ قوله: «أي الناس أعجب إيمانًا؟» إلى قوله: «قوم يأتون بعدي يؤمنون بالورق المعلق» هو يدل على أن إيمانهم عجب أعجب من إيمان غيرهم، ولا يدل على أنهم أفضل؛ فإن في الحديث أنهم/ ذكروا الملائكة والأنبياء، ومعلوم أن الأنبياء أفضل من هؤلاء الذين يؤمنون بالورق المعلق. ونظيره كون الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء، فإنه لا يدل على أنهم بعد الدخول يكونون أرفع مرتبة من جميع الأغنياء، وإنما سبقوا لسلامتهم من الحساب. وهذا باب التفضيل بين الأنواع في الأعيان والأعمال والصفات أو بين أشخاص النوع باب عظيم، يغلط فيه خلق كثير، والله يهدينا سواء الصراط. (١١/ ٣٧١ - ٣٧٢)

١٦٤ إن المعجزة تدل على الوحدانية والرسالة؛ وذلك لأن المعجزة التي هي فعل خارق للعادة تدل بنفسها على ثبوت الصانع كسائر الحوادث؛ بل هي أخص من ذلك؛ لأن الحوادث المعتادة ليست في الدلالة كالحوادث الغريبة. ولهذا يسبح الرب عندها ويمجد ويعظم ما لا يكون عند المعتاد، ويحصل في النفوس ذلة من ذكر

---

(١) ثبج الشيء: وسطه، ما بين الكاهل إلى الظهر. «الصحاح للجوهري».

عظمته ما لا يحصل للمعتاد؛ إذ هي آيات جديدة فتعطى حقها، وتدل بظهورها على الرسول. وإذا تبيَّن أنها تدعو إلى الإقرار بأنه رسول الله، فتتقرر بها الربوبية والرسالة. (١١/ ٣٧٩)

١٦٥ أعمال القلب لا بد أن تؤثر في عمل الجسد، وإذا كان المقدم هو الأوجب، سواء سمي/ باطنًا أو ظاهرًا؛ فقد يكون ما يسمى باطنًا أوجب مثل: ترك الحسد والكبر فإنه أوجب عليه من نوافل الصيام، وقد يكون مما سمي ظاهرًا أفضل مثل: قيام الليل، فإنه أفضل من مجرد ترك بعض الخواطر التي تخطر في القلب من جنس الغبطة ونحوها. وكل واحد من عمل الباطن والظاهر يعين الآخر، والصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وتورث الخشوع، ونحو ذلك من الآثار العظيمة؛ هي أفضل الأعمال والصدقة. (١١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢)

١٦٦ **لم يمدح الحيرة أحد من أهل العلم والإيمان؛ ولكن مدحها طائفة من الملاحدة.** (١١/ ٣٨٥)

١٦٧ الذي قال: أول المعرفة الحيرة وآخرها الحيرة. فقد يريد بذلك معنى صحيحًا مثل: أن يريد أن الطالب السالك يكون حائرًا قبل حصول المعرفة والهدى، فإن كل طالب للعلم والهدى هو قبل حصول مطلوبه في نوع من الحيرة. وقوله: آخرها الحيرة، قد يراد به أنه لا يزال طالب الهدى والعلم، فهو بالنسبة إلى ما لم يصل إليه حائرًا، وليس في ذلك مدح الحيرة؛ ولكن يراد به أنه لا بد أن يعتري الإنسان نوع من الحيرة التي يحتاج معها إلى العلم والهدى. (١١/ ٣٨٦)

١٦٨ **اتفق الصحابة على أن من استحل الخمر قتلوه.** (١١/ ٤٠٤)

١٦٩ من جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة؛ كالصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق، أو جحد تحريم بعض المحرمات الظاهرة المتواترة؛ كالفواحش والظلم والخمر والميسر والزنا وغير ذلك، أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة؛ كالخبز واللحم والنكاح؛ فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وإن أضمر ذلك كان زنديقًا منافقًا لا يستتاب عند أكثر العلماء؛ بل يقتل بلا استتابة إذا ظهر ذلك منه. (١١/ ٤٠٥)

١٧٠ اختلف العلماء فيمن أسلم بدار الحرب ولم يعلم أن الصلاة واجبة ثم علم: هل يجب عليه قضاء ما تركه في حال الجهل؟ على قولين في مذهب الإمام

أحمد وغيره: **أحدهما**: لا يجب عليه القضاء، وهو مذهب أبي حنيفة. **والثاني**: يجب عليه القضاء وهو المشهور عند أصحاب الشافعي؛ بل النزاع بين العلماء في كل من ترك واجبًا قبل بلوغ الحجة مثل: ترك الصلاة عند عدم الماء يحسب أن الصلاة لا تصح بتيمم، أو من أكل حتى تبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود ويحسب أن ذلك هو المراد بالآية كما جرى ذلك/لبعض الصحابة، أو مس ذكره أو أكل لحم الإبل ولم يتوضأ ثم تبيَّن له وجوب ذلك، وأمثال هذه المسائل هل يجب عليه القضاء؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره. وأصل ذلك هل يثبت حكم الخطاب في حق المكلف قبل التمكن من سماعه؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره. **قيل**: يثبت مطلقا. **وقيل**: لا يثبت مطلقًا. **وقيل**: يفرق بين الخطاب الناسخ والخطاب المبتدأ؛ كأهل القبلة. والصحيح الذي تدل عليه الأدلة الشرعية: أن الخطاب لا يثبت في حق أحد قبل التمكن من سماعه؛ فإن القضاء لا يجب عليه في الصور المذكورة ونظائرها مع اتفاقهم على انتفاء الإثم؛ لأن الله عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، فإذا كان هذا في التأثيم فكيف في التكفير؟ (١١/٤٠٦ ـ ٤٠٧)

١٧١ **اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان، وكان حديث العهد بالإسلام؛ فأنكر شيئًا من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة، فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول.** (١١/٤٠٧)

١٧٢ «إن رجلًا حضره الموت فلما يئس من الحياة أوصى أهله: إذا أنا مت فاجمعوا لي حطبًا كثيرًا وأوقدوا فيه نارًا، حتى إذا أكلت لحمي ووصلت إلى عظمي فامتحشت فخذوها فاطحنوها، ثم انظروا يومًا فذروني في اليم. فجمعه الله فقال: له لم فعلت ذلك؟ قال: من خشيتك. فغفر الله له» قال عقبة بن عمرو: أنا سمعته؛ يعني النبي ﷺ يقول ذلك: وكان نباشًا. فهذا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرق هذا التفرق، فظن أنه لا يعيده إذا صار كذلك، وكل واحد من إنكار قدرة الله تعالى وإنكار معاد الأبدان وإن تفرقت كفر، لكنه كان مع إيمانه بالله وإيمانه بأمره وخشيته منه جاهلًا بذلك، ضالًا في هذا الظن مخطئًا؛ فغفر الله له ذلك. والحديث صريح في أن الرجل طمع أن لا يعيده إذا فعل ذلك، وأدنى هذا أن يكون شاكًا في المعاد، وذلك كفر ـ إذا قامت حجة النبوة على منكره حكم بكفره ـ هو بين في عدم إيمانه/بالله تعالى، ومن تأول قوله: «لئن قدر الله علي» بمعنى: قضى، أو بمعنى:

ضيق. فقد أبعد النجعة وحرَّف الكلم عن مواضعه، فإنه إنما أمر بتحريقه وتفريقه لئلا يجمع ويعاد. وقال: «إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني ثم ذروني في الريح في البحر، فو الله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا». فذكْر هذه الجملة الثانية بحرف الفاء عقيب الأولى يدل على أنه سبب لها، وأنه فعل ذلك لئلا يقدر الله عليه إذا فعل ذلك، فلو كان مقرًّا بقدرة الله عليه إذا فعل ذلك كقدرته عليه إذا لم يفعل؛ لم يكن في ذلك فائدة له؛ ولأن التقدير عليه والتضييق موافقان للتعذيب، وهو قد جعل تفريقه مغايرًا لأن يقدر الرب. قال: «فو الله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا من العالمين». فلا يكون الشرط هو الجزاء؛ ولأنه لو كان مراده ذلك لقال: «فوالله لئن جازاني ربي، أو لئن عاقبني ربي ليعذبني عذابًا» كما هو الخطاب المعروف في مثل ذلك؛ ولأن لفظ «قدر» بمعنى: ضيق؛ لا أصل له في اللغة. (١١/٤٠٩ ـ ٤١٠)

١٧٣ عائشة أم المؤمنين: سألت النبي ﷺ: هل يعلم الله كل ما يكتم الناس؟ فقال لها النبي ﷺ: «نعم». وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم ذلك، ولم تكن قبل معرفتها بأن الله عالم بكل شيء يكتمه الناس كافرة، وإن كان الإقرار بذلك/ بعد قيام الحجة من أصول الإيمان، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء. هذا مع أنها كانت ممن يستحق اللوم على الذنب، ولهذا لهزها النبي ﷺ وقال: «أتخافين أن يحيف الله عليك ورسوله». (١١/٤١٢ ـ ٤١٣)

١٧٤ ليس المراد من الشرائع مجرد ضبط العوام؛ بل المراد منها الصلاح باطنًا/ وظاهرًا، للخاصة والعامة في المعاش والمعاد؛ ولكن في بعض فوائد العقوبات المشروعة في الدنيا ضبط العوام، كما قال عثمان بن عفان رضي الله عنه: «إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن». (١١/٤١٥ ـ ٤١٦)

١٧٥ قال الحسن البصري: «**إن الله لم يجعل لعمل المؤمنين أجلًا دون الموت**»، وقرأ قوله: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر]. وذلك أن **اليقين هنا الموت وما بعده باتفاق علماء المسلمين**. (١١/٤١٨)

١٧٦ **أن يظن أن المراد: اعبده حتى يحصل لك إيقان ثم لا عبادة/ عليك؛ فهذا كفر باتفاق أئمة المسلمين**. (١١/٤١٩ ـ ٤٢٠)

١٧٧ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام: أن رسالة محمد بن عبد/ الله ﷺ

لجميع الناس: عربهم وعجمهم وملوكهم وزهادهم وعلمائهم وعامتهم، وأنها باقية دائمة إلى يوم القيامة؛ بل عامة الثقلين الجن والإنس، وأنه ليس لأحد من الخلائق الخروج عن متابعته وطاعته وملازمة ما يشرعه لأمته من الدين. وما سنَّه لهم من فعل المأمورات وترك المحظورات؛ بل لو كان الأنبياء المتقدمون قبله أحياء؛ لوجب عليهم متابعته ومطاوعته. (١١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣)

١٧٨ **اتفق المسلمون على أن حكم الحاكم بالحقوق المرسلة لا يغير الشيء عن صفته في الباطن**، فلو حكم بمال زيد لعمر لإقرار أو بينة/ كان ذلك باطلًا في الباطن، ولم يبح ذلك له في الباطن، ولا يجوز له أخذه مع العلم بالحال باتفاق المسلمين. وكذلك عند جماهير الأمة لو حكم بعقد أو فسخ نكاح أو طلاق وبيع فإن حكمه لا يغير الباطن عندهم، وإن كان منهم من يقول: حكمه يغير ذلك في هذا الموضع؛ لأن له ولاية العقود والفسوخ. فالصحيح قول الجمهور، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد، وسائر فقهاء أهل الحجاز والحديث وكثير من فقهاء العراق. (١١/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠)

١٧٩ **الشرع في هذا الزمان يطلق على ثلاثة معان: شرع منزل، وشرع متأول، وشرع مبدل. فالمنزل**: الكتاب والسُّنَّة، فهذا الذي يجب اتباعه على كل واحد، ومن اعتقد أنه لا يجب اتباعه على بعض الناس فهو كافر. **والمتأول**: موارد الاجتهاد التي تنازع فيها العلماء، فاتباع أحد المجتهدين جائز لمن اعتقد أن حجته هي القوية، أو لمن ساغ له تقليده، ولا يجب على عموم المسلمين اتباع أحد بعينه إلا رسول الله ﷺ. فكثير من المتفقهة إذا رأى بعض الناس من المشايخ الصالحين يرى أنه يكون الصواب مع ذلك، وغيره قد خالف/ الشرع، وإنما خالف ما يظنه هو الشرع، وقد يكون ظنه خطأ فيثاب على اجتهاده، وخطؤه مغفور له. وقد يكون الآخر مجتهدًا مخطئًا. وأما الشرع **المبدل**: فمثل الأحاديث الموضوعة والتأويلات الفاسدة والأقيسة الباطلة والتقليد المحرم. (١١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١)

١٨٠ الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل: «الغوث» الذي بمكة و«الأوتاد الأربعة» و«الأقطاب السبعة» و«الأبدال الأربعين» و«النجباء الثلاثمائة»: فهذه أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى، ولا هي أيضًا مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف يحمل عليه ألفاظ الأبدال. (١١/ ٤٣٣)

١٨١ أما لفظ «الغوث» و«الغياث»: فلا يستحقه إلا الله، فهو غياث المستغيثين، فلا يجوز لأحد الاستغاثة بغيره. (١١/ ٤٣٧)

١٨٢ أما «الأوتاد» فقد يوجد في كلام البعض أنه يقول: فلان من الأوتاد، يعني بذلك: أن الله تعالى يثبت به الإيمان والدين في قلوب من يهديهم الله به، كما يثبت الأرض بأوتادها، وهذا المعنى ثابت لكل من كان بهذه الصفة من العلماء. فكل من حصل به تثبيت العلم والإيمان في جمهور الناس كان بمنزلة الأوتاد العظيمة والجبال الكبيرة، ومن كان بدونه كان بحسبه، وليس ذلك محصورًا في أربعة ولا أقل ولا أكثر؛ بل جعل هؤلاء أربعة مضاهاة بقول المنجمين في أوتاد الأرض. (١١/ ٤٤٠)

١٨٣ أما «القطب» فيوجد أيضًا في كلامهم: فلان من الأقطاب، أو فلان قطب. فكل من دار عليه أمر من أمور الدين أو الدنيا باطنًا أو ظاهرًا، فهو قطب ذلك الأمر ومداره. (١١/ ٤٤٠)

١٨٤ قد يتفق في بعض الأعصار أن يكون شخص أفضل أهل عصره، وقد يتفق في عصر آخر أن يتكافأ اثنان أو ثلاثة في الفضل عند الله سواء، ولا يجب أن يكون في كل زمان شخص واحد هو أفضل الخلق عند الله مطلقًا. (١١/ ٤٤٠)

١٨٥ معلوم أن الذين كانوا مع علي رضي الله عنه من الصحابة مثل: عمار بن ياسر وسهل بن حنيف ونحوهما كانوا أفضل من الذين كانوا مع معاوية، وإن كان سعد بن أبي وقاص ونحوه من القاعدين أفضل ممن كان معهما. (١١/ ٤٤١)

١٨٦ **من تكلم في الدين بغير علم دخل في قوله تعالى:** ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة]. (١١/ ٤٤١)

١٨٧ الذين تكلموا باسم «البدل» فسروه بمعان: **منها**: أنهم أبدال الأنبياء./ **ومنها**: أنه كلما مات منهم رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلًا. **ومنها** أنهم أبدلوا السيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بحسنات. وهذه الصفات كلها لا تختص بأربعين ولا بأقل ولا بأكثر، ولا تحصر بأهل بقعة من الأرض. وبهذا التحرير يظهر المعنى في اسم «النجباء». (١١/ ٤٤١ ـ ٤٤٢)

١٨٨ أما كشف الرؤوس وتفتيل الشعر وحمل الحيات: فليس هذا من شعار أحد من الصالحين؛ لا من الصحابة ولا التابعين ولا شيوخ المسلمين؛ لا المتقدمين

ولا المتأخرين، ولا الشيخ أحمد بن الرفاعي ولا غيره، وإنما ابتدع هذا بعد موت الشيخ أحمد بمدة طويلة. (١١/ ٤٩٤)

١٨٩ إذا كان السجود لا يجوز لرسول الله ﷺ حيًّا ولا ميتًا ولا لقبره؛ فكيف يجوز السجود لغيره؟ (١١/ ٥٠٢)

١٩٠ أما السجود عقيب الصلاة بلا سبب فقد كرهه العلماء، وكذلك ما يفعله بعض المشايخ من سجدتين بعد الوتر، لم يفعله أحد من السلف ولا استحبه أحد من الأئمة. (١١/ ٥٠٢)

١٩١ **قد اتفق العلماء على أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به**؛ بل عليه كفارة يمين في أحد قولي العلماء. وهذا إذا كان النذر لله، وإما[1] إذا كان النذر لغير الله فهو كمن يحلف بغير الله؛ وهذا شرك. فيستغفر الله منه وليس في هذا وفاء ولا كفارة، ومن تصدق بالنقود على أهل الفقر والدين فأجره على رب العالمين. (١١/ ٥٠٤)

١٩٢ **الحلف بغير الله** من الملائكة والأنبياء والمشايخ والملوك وغيرهم فإنه **منهي عنه، غير منعقد باتفاق الأئمة**، ولم ينازعوا إلا في الحلف برسول الله ﷺ خاصة. والجمهور على أنه لا تنعقد اليمين لا به ولا بغيره. (١١/ ٥٠٦)

١٩٣ كما أن المرء له من يعلمه القرآن ونحوه، فكذلك له من يعلمه الدين الباطن والظاهر. ولا يتعين ذلك في شخص معين، ولا يحتاج الإنسان في ذلك أن ينتسب إلى شيخ معين. **كل من أفاد غيره إفادة دينية هو شيخه فيها**، وكل ميت وصل إلى الإنسان من أقواله وأعماله وآثاره ما انتفع به في دينه فهو شيخه من هذه الجهة. فسلف الأمة شيوخ الخلفاء قرنًا بعد قرن، وليس لأحد أن ينتسب إلى شيخ يوالي على متابعته ويعادي على ذلك؛ بل عليه أن يوالي كل من كان من أهل الإيمان، ومن عرف منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحدًا بمزيد موالاة إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه. (١١/ ٥١٢)

١٩٤ من أمكنه الهدى من غير انتساب إلى شيخ معين، فلا حاجة به إلى ذلك، ولا يستحب له ذلك؛ بل يكره له. وأما إن كان لا يمكنه أن يعبد الله بما أمره إلا بذلك مثل: أن يكون في مكان يضعف فيه الهدى والعلم والإيمان، والذين يعلمونه

---

(١) كذا في الأصل ولعل الأقرب: «وأما».

ويؤدبونه لا يبذلون له ذلك إلا بانتساب إلى شيخهم، أو يكون انتسابه إلى شيخ يزيد في دينه وعلمه، فإنه يفعل الأصلح لدينه. وهذا لا يكون في الغالب إلا لتفريطه، وإلا فلو طلب الهدى على وجهه لوجده. فأما الانتساب الذي يفرق بين المسلمين، وفيه خروج عن الجماعة والائتلاف إلى الفرقة وسلوك طريق الابتداع، ومفارقة السُّنَّة والاتباع؛ فهذا مما ينهى عنه ويأثم فاعله، ويخرج بذلك عن طاعة الله ورسوله ﷺ. (١١/ ٥١٤)

١٩٥ قوله ﷺ «المرء مع من أحب»، فهو من أصح الأحاديث. وقال أنس: «**فما فرح المسلمون بشيء بعد الإسلام فرحهم بهذا الحديث**، فأنا أحب رسول الله وأبا بكر وعمر وأرجو أن أحشر/ معهم، وإن لم أعمل مثل أعمالهم». وكذلك: «أوثق عرى الإسلام: الحب في الله، والبغض في الله» لكن هذا بحيث أن يحب المرء ما يحبه الله، ومن يحب الله فيحب أنبياء الله كلهم؛ لأن الله يحبهم ويحب كل من علم أنه مات على الإيمان والتقوى، فإن هؤلاء أولياء الله، والله يحبهم؛ كالذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة وغيرهم من أهل بدر وأهل بيعة الرضوان. فمن شهد له النبي ﷺ بالجنة شهدنا له بالجنة، وأما من لم يشهد له بالجنة فقد **قال طائفة** من أهل العلم: لا نشهد له بالجنة ولا نشهد أن الله يحبه. **وقال طائفة**: بل من استفشى من بين الناس إيمانه وتقواه، واتفق المسلمون على الثناء عليه؛ كعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وسفيان الثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، والفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وعبد الله بن المبارك رضي الله عنهم وغيرهم؛ شهدنا لهم بالجنة؛ لأن في «الصحيح»: أن النبي ﷺ مر عليه بجنازة فأثنوا عليها خيرًا، فقال: «وجبت وجبت». ومر عليه بجنازة فأثنوا عليها شرًّا. فقال: «وجبت وجبت». قالوا: يا رسول الله ما قولك: وجبت وجبت؟ قال: «هذه الجنازة أثنيتم عليها خيرًا فقلت: وجبت لها الجنة، وهذه الجنازة أثنيتم عليها شرًّا فقلت: وجبت لها النار». قيل:/ بم يا رسول الله؟ قال: «بالثناء الحسن والثناء السيئ». (١١/ ٥١٧ ـ ٥١٩)

١٩٦ مما يبيِّن الحب لله والحب لغير الله: أن أبا بكر كان يحب النبي ﷺ مخلصًا لله، وأبو طالب عمه كان يحبه وينصره لهواه لا لله. فتقبل الله عمل أبي بكر وأنزل فيه: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧/ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ۝١٨ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٢٠ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ۝٢١﴾ [الليل]. وأما أبو طالب فلم يتقبل

عمله؛ بل أدخله النار لأنه كان مشركًا عاملًا لغير الله. وأبو بكر لم يطلب أجره من الخلق؛ لا من النبي ولا من غيره؛ بل آمن به وأحبه وكلأه وأعانه بنفسه وماله متقربًا بذلك إلى الله. (١١/٥٢٥ ـ ٥٢٦)

١٩٧ صحبة المردان على وجه الاختصاص بأحدهم كما يفعلونه[١] مع ما ينضم إلى ذلك من الخلوة بالأمرد الحسن، ومبيته مع الرجل ونحو ذلك؛ فهذا من أفحش المنكرات عند المسلمين. (١١/٥٤٢)

١٩٨ **مقدمات الفاحشة عند التلذذ بقبلة الأمرد ولمسه والنظر إليه هو حرام باتفاق المسلمين**، كما هو كذلك في المرأة الأجنبية. (١١/٥٤٣)

١٩٩ لو كانت صحبة المردان المذكورة خالية عن الفعل المحرم فهي مظنة لذلك وسبب له؛ ولهذا كان المشائخ العارفون بطريق الله يحذرون من ذلك، كما قال فتح الموصلي: أدركت ثلاثين من الأبدال كلٌّ ينهاني عند مفارقتي إياه عن صحبة الأحداث. وقال معروف الكرخي: كانوا ينهون عن ذلك. وقال بعض التابعين: «ما أنا على الشاب الناسك من سبع يجلس إليه بأخوف مني عليه من حدث يجلس إليه». وقال سفيان الثوري وبشر الحافي: «إن مع المرأة شيطانًا ومع الحدث شيطانين». وقال بعضهم: «ما سقط عبد من عين الله إلا ابتلاه الله بصحبة هؤلاء الأحداث». وقد دخل من فتنة الصور والأصوات على النساك ما لا يعلمه إلا الله.
(١١/٥٤٥)

٢٠٠ إن كان الشخصان قد اختصما، نظر أمرهما: فإن تبين ظلم أحدهما كان المظلوم بالخيار بين الاستيفاء والعفو، والعفو أفضل. فإن كان ظلمه بضرب أو لطم، فله أن يضربه أو يلطمه كما فعل به، عند جماهير السلف وكثير من الأئمة، وبذلك جاءت السُّنَّة. وقد قيل: إنه يؤدب ولا قصاص في ذلك. وإن كان قد سبه فله أن يسبه مثل ما سبه، إذا لم يكن فيه عدوان على حق محض لله، أو على غير الظالم. فإذا لعنه أو سماه باسم كلب ونحوه فله أن يقول له مثل ذلك، فإذا لعن أباه لم يكن له أن يلعن أباه؛ لأنه لم يظلمه. وإن افترى عليه كذبًا لم يكن له أن يفتري عليه كذبًا؛ لأن الكذب حرام لحق الله. كما قال كثير من/العلماء في القصاص في

(١) جماعة الفقراء المتجردون.

البدن: إنه إذا جرحه أو خنقه أو ضربه ونحو ذلك يفعل به كما فعل. فهذا أصح قولي العلماء إلا أن يكون الفعل محرمًا لحق الله؛ كفعل الفاحشة أو تجريعه الخمر، فقد نهى عن مثل هذا أكثرهم وإن كان بعضهم سوغه بنظير ذلك. وإذا اعترف الظالم بظلمه وطلب من المظلوم أن يعفو عنه ويستغفر الله له؛ فهذا حسن مشروع.
(١١/٥٤٧ ـ ٥٤٨)

٢٠١ **إذا تاب العبد وأخرج من ماله صدقة للتطهر من ذنبه كان ذلك حسنًا مشروعًا.** قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ/عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ١٠٤]. وقال النبي ﷺ: «الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، والحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب». وقال النبي ﷺ: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده تكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وقال كعب بن مالك: «إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة». فقال النبي ﷺ: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك». لكن لا يجوز إلزامه بصدقة.
(١١/٥٥٢ ـ ٥٥٣)

٢٠٢ أما لباس الصوف فقد لبس رسول الله ﷺ جبة الصوف في السفر؛ ولهذا قال الأوزاعي: «لباس الصوف في السفر سُنَّة، وفي الحضر بدعة»./ومعنى هذا: أن المداومة عليه في الحضر بدعة، كما روينا عن محمد بن سيرين: «أنه بلغه أن أقوامًا يتحرون لباس الصوف، قال: أظن هؤلاء بلغهم أن المسيح كان يلبس الصوف فلبسوه لذلك، وهدي نبيّنا أحب إلينا من هدي غيره». (١١/٥٥٤ ـ ٥٥٥)

٢٠٣ اتخاذ لبس الصوف عبادة وطريقًا إلى الله بدعة. وأما لبسه للحاجة والانتفاع به للفقير لعدم غيره، أو لعدم لبس غيره ونحو ذلك؛ فهو حسن مشروع. والامتناع من لبسه مطلقًا مذموم؛ لا سيما من يدع لبسه كبرًا وخيلاء. (١١/٥٥٥)

٢٠٤ قد كانوا يكرهون الشهرتين من الثياب: المرتفع والمنخفض. (١١/٥٥٥)

٢٠٥ **قد عرف بالاضطرار من دين الإسلام: أن النبي ﷺ لم يشرع لصالحي أمته وعبادهم وزهادهم أن يجتمعوا على استماع الأبيات الملحنة مع ضرب بالكف أو ضرب بالقضيب أو الدف.** كما لم يبح لأحد أن يخرج عن متابعته واتباع ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ لا في باطن الأمر ولا في ظاهره، ولا لعامي ولا لخاصي، ولكن رخص النبي ﷺ في أنواع من اللهو في العرس ونحوه، كما رخص للنساء أن

يضربن بالدف في الأعراس والأفراح. وأما الرجال على عهده فلم يكن أحد منهم يضرب بدف ولا يصفق بكف؛ بل قد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «التصفيق للنساء والتسبيح للرجال». و«لعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء». ولما كان الغناء والضرب بالدف والكف من عمل النساء؛ كان السلف يسمون من يفعل ذلك من الرجال مخنثًا، ويسمون الرجال/ المغنين مخانيثًا، وهذا مشهور في كلامهم. (١١/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦)

٢٠٦ اشتمام الطيب إنما ينهى المُحرِم عن قصد الشم، فأما إذا شم ما لم يقصده فإنه لا شيء عليه. وكذلك في مباشرة المحرمات كالحواس/ الخمس: من السمع والبصر والشم والذوق واللمس؛ إنما يتعلق الأمر والنهي من ذلك بما للعبد فيه قصد وعمل، وأما ما يحصل بغير اختياره فلا أمر فيه ولا نهي. وهذا مما وجه به الحديث الذي في «السنن» عن ابن عمر أنه كان مع النبي ﷺ فسمع صوت زمارة راع، فعدل عن الطريق وقال: «هل تسمع؟ هل تسمع؟» حتى انقطع الصوت. فإن من الناس من يقول ـ بتقدير صحة هذا الحديث: لم يأمر ابن عمر بسد أذنيه. فيجاب: بأنه كان صغيرًا. أو يجاب بأنه لم يكن يستمع، وإنما كان يسمع، وهذا لا إثم فيه. وإنما النبي ﷺ فعل ذلك طلبًا للأفضل والأكمل؛ كمن اجتاز بطريق فسمع قومًا يتكلمون بكلام محرم فسد أذنيه كيلا يسمعه؛ فهذا حسن. ولو لم يسد أذنيه لم يأثم بذلك، اللَّهُمَّ إلا أن يكون في سماعه ضرر ديني لا يندفع إلا بالسد.
(١١/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧)

٢٠٧ المكاء والتصدية يدعو إلى الفواحش والظلم، ويصد عن حقيقة ذكر الله تعالى والصلاة، كما يفعل الخمر. والسلف يسمونه تغبيرًا؛ لأن التغبير هو الضرب بالقضيب على جلد من الجلود، وهو ما يغبر صوت الإنسان على التلحين، فقد يضم إلى صوت الإنسان: إما التصفيق بأحد اليدين على الأخرى، وإما الضرب بقضيب على فخذ وجلد، وإما الضرب باليد على أختها أو غيرها على دف أو طبل كناقوس النصارى، والنفخ في صفارة كبوق اليهود. فمن فعل هذه الملاهي على وجه الديانة والتقرب فلا ريب في ضلالته وجهالته. وأما إذا فعلها على وجه التمتع والتلعب، **فمذهب الأئمة الأربعة: أن آلات اللهو كلها حرام.** (١١/ ٥٧٦)

٢٠٨ **لم يذكر أحد من/ أتباع الأئمة في آلات اللهو نزاعًا**، إلا أن بعض

المتأخرين من أصحاب الشافعي ذكر في اليراع وجهين، بخلاف الأوتار ونحوها؛ فإنهم لم يذكروا فيها نزاعًا. وأما العراقيون الذين هم أعلم بمذهبه وأتبع له؛ فلم يذكروا نزاعًا لا في هذا ولا في هذا؛ بل صنف أفضلهم في وقته: أبو الطيب الطبري شيخ أبي إسحاق الشيرازي في ذلك مصنفًا معروفًا، ولكن تكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللهو: هل هو حرام؟ أو مكروه؟ أو مباح؟ وذكر أصحاب أحمد لهم في ذلك ثلاثة أقوال، وذكروا عن الشافعي قولين، ولم يذكروا عن أبي حنيفة ومالك في ذلك نزاعًا. (١١/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧)

٣٠٩ محمد بن طاهر له فضيلة جيدة من معرفة الحديث ورجاله، وهو من حفاظ وقته، لكن كثيرًا من المتأخرين: أهل الحديث وأهل الزهد وأهل الفقه وغيرهم، إذا صنفوا في باب ذكروا ما روي فيه من غث وسمين ولم يميزوا ذلك، كما يوجد ممن يصنف في الأبواب، مثل المصنفين في فضائل الشهور والأوقات وفضائل الأعمال. (١١/ ٥٧٨)

٣١٠ أجود ما يروى من هذه الصلوات **حديث صلاة التسبيح**، وقد رواه أبو داود والترمذي، ومع هذا **فلم يقل به أحد من الأئمة الأربعة**؛ بل أحمد ضعّف الحديث، ولم يستحب هذه الصلوات. (١١/ ٥٧٩)

٣١١ **أعظم سماع في الصلوات سماع الفجر** الذي قال الله فيه: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾﴾ [الإسراء]. (١١/ ٥٨٩)

٣١٢ قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «خلفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير، يصدون به الناس عن القرآن». وسئل عنه الإمام أحمد بن حنبل فقال: «هو محدث أكرهه». قيل له: إنه يرق عليه القلب. فقال: «لا تجلسوا معهم». قيل له: أيهجرون؟ فقال: «لا يبلغ بهم هذا كله». فبيَّن أنه بدعة لم يفعلها القرون الفاضلة، لا في الحجاز ولا في الشام ولا في اليمن ولا في مصر ولا في العراق ولا خراسان، ولو كان للمسلمين به منفعة في دينهم لفعله السلف. (١١/ ٥٩٢)

٣١٣ أكثر الذين حضروه من المشايخ الموثوق بهم رجعوا عنه في آخر عمرهم؛ كالجنيد فإنه حضره وهو شاب وتركهم في آخر عمره. وكان يقول: «من تكلف السماع/ فتن به، ومن صادفه السماع استراح به». فقد ذم من يجتمع له ورخص فيمن يصادفه من غير قصد، ولا اعتماد للجلوس له. (١١/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣)

٢١٤ قال سهل بن عبد الله التستري: «كل وجد لا يشهد له الكتاب والسُّنَّة فهو باطل». وقال أبو سليمان الداراني: «إنه لتَلْمَّ بقلبي النكتة من نكت القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسُّنَّة». وقال أبو سليمان أيضًا: «ليس لمن ألهم شيئًا من الخير أن يفعله حتى يجد فيه أثرًا، فإذا وجد فيه أثرًا كان نورًا على نور». وقال الجنيد بن محمد: «علمنا هذا مقيد بالكتاب والسُّنَّة، فمن لم يقرأ القرآن ولم يكتب الحديث لا يصلح له أن يتكلم في علمنا». (١١/ ٥٩٥)

٢١٥ قال سيد المسلمين في وقته: الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] قال: «أخلصه وأصوبه». قيل له: يا أبا علي ما أخلصه؟ وأصوبه؟ قال: «إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا». والخالص: أن يكون لله والصواب: أن يكون على السُّنَّة. وكان يقول: «من وقَّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام، ومن زوج كريمته لصاحب بدعة فقد قطع رحمها، ومن انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنًا وإيمانًا». وأكثر إشارته وإشارات غيره من المشايخ بالبدعة إنما هي إلى البدع في العبادات والأحوال. (١١/ ٦٠٠)

٢١٦ **الجمعة فريضة باتفاق الأئمة**، والجماعة واجبة أيضًا عند كثير من العلماء؛ بل عند أكثر السلف. وهل هي شرط في صحة الصلاة؟ على قولين: أقواهما كما في «سنن أبي داود» عن النبي ﷺ أنه قال: «من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له». وعند طائفة من العلماء: أنها واجبة على الكفاية. وأحد الأقوال أنها سُنَّة مؤكدة. (١١/ ٦١٥)

٢١٧ الرؤية بالعين للأشياء على وجهين: **أحدهما**: رؤية العين الشيء بلا واسطة، وهي الرؤية المطلقة: مثل رؤية الشمس والقمر. كما قال النبي ﷺ: «إنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر». وقد تنازع الناس: هل الرؤية انطباع المرئي في العين، أو لانعكاس شعاع البصر، أو لا لواحد منهما؟ على أقوال معروفة./ **والثاني**: رؤية المثال؛ وهي الرؤية في ماء ومرآة ونحوهما. وهي رؤية مقيدة، ولهذا قال الفقهاء: لو حلف لا رأيت زيدًا؛ فرأى صورته في ماء أو مرآة لم يحنث؛ لأن ذلك ليس هو المفهوم من مطلق الرؤية. وهذا في الرؤية كسماع الصدى في السمع، فإذا أراد الإنسان أن يرى ما يمر وراءه من الناس والدواب نظر في المرآة التي

تواجهه فتنجلي له فيها حقائق ما وراءه، فمن هذه الرؤيا قد يرى بيان الحقيقة، وقد تتمثل له الحقيقة بمثال يحتاج إلى تحقيق، كما تمثل جبريل في صورة البشر. وهكذا القلب من شأنه أن يبصر، فإن بصره هو البصر، وعماه هو العمى. (١١/ ٦٣٧ ـ ٦٣٨)

٢١٨ روى الطبراني وغيره عن ابن عباس مرفوعًا إلى النبي ﷺ: «أن الشيطان قال: يا رب اجعل لي بيتًا. قال: «بيتك الحمام». قال اجعل لي قرآنا. قال: «قرآنك الشعر». «قال: يا رب اجعل لي مؤذنًا. قال: مؤذنك المزمار». وقد قال الله تعالى في كتابه مخاطبًا للشيطان: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤]. وقد فسر ذلك طائفة من/ السلف بصوت الغناء، وهو شامل له ولغيره من الأصوات المستفزة لأصحابها عن سبيل الله. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين: صوت لهو ولعب ومزامير الشيطان، وصوت لطم خدود أو شق جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية». كقولهم: وا لهفاه، وا كبداه، وا نصيراه.
(١١/ ٦٤١ ـ ٦٤٢)

٢١٩ آثار الشيطان تظهر في أهل السماع الجاهلي: مثل الإزباد والإرغاء والصراخات المنكرة، ونحو ذلك مما يضارع أهل الصرع الذين يصرعهم الشيطان، ولذلك يجدون في نفوسهم من ثوران مراد الشيطان بحسب الصوت: إما وجد في الهوى المذموم، وإما غضب وعدوان على من هو مظلوم، وإما لطم وشق ثياب وصياح كصياح المحزون المحروم، إلى غير ذلك من الآثار الشيطانية التي تعتري أهل الاجتماع على شرب الخمر إذا سكروا بها؛ فإن السكر بالأصوات المطربة قد يصير من جنس السكر بالأشربة المطربة، فيصدهم عن ذكر الله وعن الصلاة، ويمنع قلوبهم حلاوة القرآن وفهم معانيه واتباعه، فيصيرون مضارعين للذين يشترون لهو الحديث ليضلوا عن سبيل الله، ويوقع بينهم العداوة والبغضاء حتى يقتل بعضهم بعضًا بأحواله الفاسدة الشيطانية، كما يقتل العائن من أصابه بعينه. ولهذا قال من قال من العلماء: إن هؤلاء يجب عليهم القود والدية/ والقصاص، إذا عرف أنهم قتلوا بالأحوال الشيطانية الفاسدة؛ لأنهم ظالمون، وهم إنما يغتبطون بما ينفذونه من مراداتهم المحرمة، كما يغتبط الظلمة المسلطون. (١١/ ٦٤٣ ـ ٦٤٤)

٢٢٠ إذا كان في المسلمين ضعف وكان عدوهم مستظهرًا عليهم؛ كان ذلك بسبب ذنوبهم وخطاياهم؛ إما لتفريطهم في أداء الواجبات باطنًا وظاهرًا، وإما لعدوانهم بتعدي الحدود باطنًا وظاهرًا. (١١/ ٦٤٥)

٢٢١ أمثل الأقوال في هذه المسألة[1]: القول المأثور عن ابن عباس ـ وذكره أبو عبيد وأحمد بن حنبل وغيرهما ـ وهو: «أن الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا وحد الآخرة». وهو معنى قول من قال: «ما ليس فيها حد في الدنيا». وهو معنى قول القائل: «كل ذنب ختم بلعنة أو غضب أو نار فهو من الكبائر». (١١/ ٦٥٠)

٢٢٢ **نفي الإيمان والجنة أو كونه من المؤمنين لا يكون إلا عن كبيرة**. أما الصغائر فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجردها. فيعرف: أن هذا النفي لا يكون لترك مستحب، ولا لفعل صغيرة؛ بل لفعل كبيرة. (١١/ ٦٥٤)

٢٢٣ هذا الضابط أولى من سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه: **أحدها**: أنه المأثور عن السلف بخلاف تلك الضوابط؛ فإنها لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة، وإنما قالها بعض من تكلم في شيء من الكلام أو التصوف بغير دليل شرعي. وأما من قال من السلف: **إنها إلى السبعين أقرب منها إلى السبع**، فهذا لا يخالف ما ذكرناه. (١١/ ٦٥٤)

٢٢٤ قد يقترن بالذنوب ما يخففها وقد يقترن بها/ ما يغلظها، كما أن الحسنات قد يقترن بها ما يعظمها وقد يقترن بها ما يصغرها. فكما أن الحسنات أجناس متفاضلة، وقد يكون المفضول في كثير من المواضع أفضل مما جنسه فاضل، فكذلك السيئات. (١١/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠)

فصل: في أن التوبة والاستغفار يكون من ترك الواجبات وفعل المحرمات

٢٢٥ **إن جنس ترك الواجبات أعظم من جنس فعل المحرمات**؛ إذ قد يدخل في ذلك ترك الإيمان والتوحيد، ومن أتى بالإيمان والتوحيد لم يخلد في النار ولو فعل ما فعل. ومن لم يأت بالإيمان والتوحيد كان مخلدًا ولو كانت ذنوبه من جهة الأفعال قليلة. (١١/ ٦٧١)

٢٢٦ **إن ترك الواجب وفعل المحرم متلازمان**؛ ولهذا كان من فعل ما نهي عنه يقال: إنه عصى الأمر. ولو قال لها: إن عصيت أمري فأنت طالق. فنهاها فعصته؛

---

(١) حد الذنوب الكبائر.

ففيه وجهان: أصحهما أنها تطلق، وبعض الفقهاء يعلل ذلك: بأن هذا يعد في العرف عاصيًا، ويجعلون هذا في الأصل نوعين. والتحقيق: **أن كل نهي ففيه طلب واستدعاء لما يقصده الناهي؛ فهو أمر**، فالأمر يتناول هذا وهذا. (١١/ ٦٧٣)

٢٢٧ قال طائفة من السلف ـ منهم الثوري ـ: «البدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأن المعصية يتاب منها والبدعة لا يتاب منها». وهذا معنى ما روي عن طائفة أنهم قالوا: «إن الله حجر التوبة على كل صاحب بدعة»، بمعنى: أنه لا يتوب منها؛ لأنه يحسب أنه على هدى، ولو تاب لتاب عليه كما يتوب على الكافر. ومن قال: إنه لا يقبل/ توبة مبتدع مطلقًا فقد غلط غلطًا منكرًا. ومن قال: ما أذن الله لصاحب بدعة في توبة. فمعناه: ما دام مبتدعًا يراها حسنة لا يتوب منها، فأما إذا أراه الله أنها قبيحة فإنه يتوب منها، كما يرى الكافر أنه على ضلال.

(١١/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥)

٢٢٨ **توبة الإنسان من حسناته على أوجه: أحدهما**: أن يتوب ويستغفر من تقصيره فيها. **والثاني**: أن يتوب مما كان يظنه حسنات ولم يكن؛ كحال أهل البدع. **والثالث**: يتوب من إعجابه ورؤيته أنه فعلها، وأنها حصلت/ بقوته وينسى فضل الله وإحسانه، وأنه هو المنعم بها، وهذه توبة من فعل مذموم وترك مأمور. ولهذا قيل: تخليص الأعمال مما يفسدها أشد على العاملين من طول الاجتهاد. وهذا مما يبين احتياج الناس إلى التوبة دائما. ولهذا قيل: هي مقام يستصحبه العبد من أول ما يدخل فيه إلى آخر عمره، ولا بد منه لجميع الخلق، فجميع الخلق عليهم أن يتوبوا وأن يستديموا التوبة. (١١/ ٦٨٧ ـ ٦٨٨)

٢٢٩ مما يستغفر ويتاب منه ما في النفس من الأمور التي لو قالها أو فعلها عذب. قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. فهو يغفر لمن يرجع عما في نفسه فلم يتكلم به ولم يعمل؛ كالذي هم بالسيئة ولم يعملها، وإن تركها لله كتبت له حسنة. وهذا مما يستغفر منه ويتوب؛ فإن الاستغفار والتوبة من كل ما كان سببًا للذم والعقاب ـ وإن كان لم يحصل العقاب ولا الذم ـ فإنه يفضي إليه فيتوب من ذلك؛ أي: يرجع عنه حتى لا يفضي إلى شر فيستغفر الله منه؛ أي: يطلب منه أن يغفر له فلا يشقيه به، فإنه وإن لم يعاقب عليه فقد ينقص به. فالذي يهم بالسيئات وإن كان لا يكتب

عليه سيئة؛ لكنه اشتغل بها عما كان ينفعه، فينقص بها عمن لم يفعلها واشتغل بما ينفعه عنها. (١١/ ٦٩١)

٢٣٠ **الاستغفار يخرج العبد من الفعل المكروه إلى الفعل المحبوب**؛ من العمل الناقص إلى العمل التام، **ويرفع العبد من المقام الأدنى إلى الأعلى منه والأكمل؛ فإن العابد لله** والعارف بالله في كل يوم؛ بل في كل ساعة؛ بل في كل لحظة يزداد علمًا بالله وبصيرة في دينه وعبوديته، بحيث يجد ذلك في طعامه وشرابه ونومه ويقظته وقوله وفعله، ويرى تقصيره في حضور قلبه في المقامات العالية وإعطائها حقها، فهو **يحتاج إلى الاستغفار آناء الليل وأطراف النهار؛ بل هو مضطر إليه دائمًا في الأقوال والأحوال**، في الغوائب والمشاهد؛ لما فيه من المصالح وجلب الخيرات ودفع المضرات، وطلب الزيادة في القوة في الأعمال القلبية والبدنية اليقينية الإيمانية. **وقد ثبتت دائرة الاستغفار بين أهل التوحيد، واقترانها بشهادة أن لا إلٰه إلا الله من أولهم إلى آخرهم، ومن آخرهم إلى/ أولهم**، ومن الأعلى إلى الأدنى، وشمول دائرة التوحيد والاستغفار للخلق كلهم، وهم فيها درجات عند الله، ولكل عامل مقام معلوم. **فشهادة أن لا إلٰه إلا الله بصدق ويقين تذهب الشرك كله دقه وجله**، خطأه وعمده، أوله وآخره، سره وعلانيته، وتأتي على جميع صفاته وخفاياه ودقائقه. **والاستغفار يمحو ما بقي من عثراته ويمحو الذنب الذي هو من شعب الشرك**، فإن الذنوب كلها من شعب الشرك. **فالتوحيد يذهب أصل الشرك والاستغفار يمحو فروعه، فأبلغ الثناء قول: «لا إلٰه إلا الله» وأبلغ الدعاء قول: «أستغفر الله»**. فأمَرَه بالتوحيد والاستغفار لنفسه ولإخوانه من المؤمنين. (١١/ ٦٩٦ ـ ٦٩٧)

٢٣١ **التوبة من أعظم الحسنات، والحسنات كلها مشروط فيها الإخلاص لله، وموافقة أمره باتباع رسوله، والاستغفار من أكبر الحسنات** وبابه واسع. فمن أحس بتقصير في قوله أو عمله أو حاله أو رزقه أو تقلب قلب؛ فعليه بالتوحيد والاستغفار ففيهما الشفاء إذا كانا بصدق وإخلاص. وكذلك إذا وجد العبد تقصيرًا في حقوق القرابة والأهل والأولاد والجيران والإخوان؛ فعليه بالدعاء لهم والاستغفار. قال حذيفة بن اليمان للنبي ﷺ: إن لي لسانًا ذَرِبًا[١] على أهلي. فقال له: «أين أنت من

(١) الذرب: الحاد من كل شيء. «الصحاح للجوهري»

الاستغفار؟ إني لأستغفر الله في اليوم أكثر من سبعين مرة». (١١/٦٩٨)

٢٣٢ تنازع العلماء في التائب من الكفر؛ إذا ارتد بعد إسلامه ثم تاب بعد الردة وأسلم: هل يعود عمله الأول؟ على قولين: مبناهما أن الردة هل تحبط العمل مطلقًا؟ أو تحبطه بشرط الموت عليها؟ **فمذهب** أبي حنيفة ومالك: أنها تحبطه مطلقًا. **ومذهب** الشافعي: أنها تحبطه بشرط الموت عليها. والردة ضد التوبة، وليس من السيئات ما يمحو جميع الحسنات إلا الردة. وقد قال تعالى: ﴿تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]. قال عمر بن الخطاب ﷺ: ﴿تَوۡبَةً نَّصُوحًا﴾: «أن يتوب ثم لا يعود». فهذه التوبة الواجبة التامة. (١١/٧٠٠)

٢٣٣ من تاب من شرب الخمر ولبس الحرير فإنه يلبس ذلك في الآخرة، كما جاء في الحديث الصحيح: «من شرب الخمر ثم لم يتب منها حرمها». وقد ذهب بعض الناس كبعض أصحاب أحمد إلى أنه لا يشربها مطلقًا. وقد أخطئوا الصواب الذي عليه جمهور المسلمين. (١١/٧٠٠)

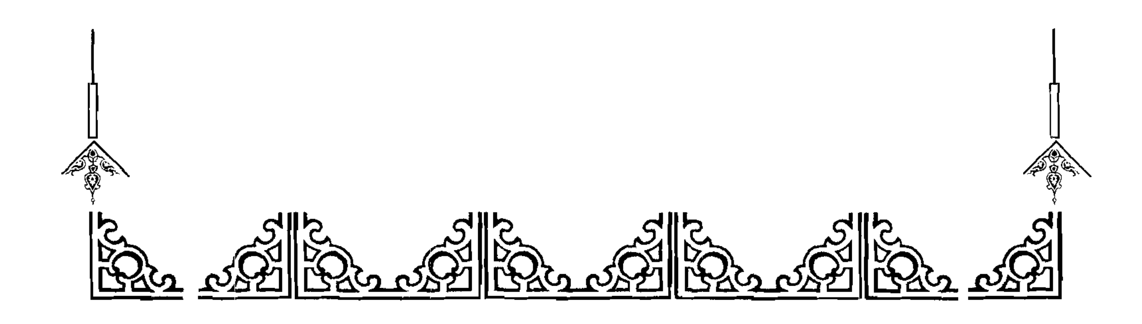






التهذيب والتذهيب لمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

(الجزء الثاني عشر)





القرآن كلام الله حقيقة

﴿ قاعدة في القرآن وكلام الله تعالى ﴾

١ قصة موسى وفرعون أعظم القصص وأعظمها اعتبارًا لأهل الإيمان ولأهل الكفر، ولهذا كان النبي ﷺ يقص على أمته عامة ليله عن بني إسرائيل، وكان يتأسى بموسى في أمور كثيرة، ولما بشر بقتل أبي جهل يوم بدر، قال: «هذا فرعون هذه الأمة». (١٢/٩)

٢ إن متأخري الصابئين لم يؤمنوا أن لله كلامًا أو يتكلم ويقول، أو أنه ينزل من عنده كلامًا وذكرًا على أحد من البشر، أو أنه يكلم أحدًا من البشر؛ بل عندهم لا يوصف الله بصفة ثبوتية، لا يقولون: إن له علمًا ولا محبة ولا رحمة، وينكرون أن يكون/ الله اتخذ إبراهيم خليلًا أو كلم موسى تكليمًا، وإنما يوصف عندهم بالسلب والنفي. (١٢/١٩ ـ ٢٠)

٣ كثر ظهور هؤلاء الذين هم فروع المشركين ومن اتبعهم من مبدلة الصابئين، ثم مبدلة اليهود والنصارى، في أوائل المائة الثانية وأوائل الثالثة في إمارة أبي العباس الملقب «بالمأمون»؛ بسبب تعريب كتب الروم المشركين الصابئين، الذين كانوا قبل النصارى ومن أشبههم من فارس والهند، وظهرت علوم الصابئين المنجمين ونحوهم. وقد تقدم أن أهل الكلام المبتدع في الإسلام هم من فروع الصابئين، كما يقال: المعتزلة مخانيث الفلاسفة. (١٢/٣١)

٤ بيَّن سبحانه أنه لم يكن لبشر أن يكلمه الله إلا على أحد الأوجه الثلاثة: **إما** وحيًا، **وإما** من وراء حجاب، **وإما** أن يرسل رسولًا فيوحي بإذنه ما يشاء، فجعل الوحي غير التكليم، والتكليم من وراء حجاب كان لموسى. (١٢/٣٩)

٥ الناس قد تنازعوا في كلام الله نزاعًا كثيرًا، والطوائف الكبار نحو ست فرق؛ فأبعدها عن الإسلام قول من يقول من المتفلسفة والصابئة: إن كلام الله إنما

هو ما يفيض على النفوس: إما من العقل الفعال وإما من غيره. وهؤلاء يقولون: إنما كلم الله موسى من سماء عقله؛ أي: بكلام حدث في نفسه لم يسمعه من خارج. (١٢/٤٢)

٦ **إن الرب لم يزل ولا يزال موصوفًا بصفات الكمال منعوتًا بنعوت الجلال، ومن أجلّها الكلام، فلم يزل متكلمًا إذا شاء ولا يزال كذلك، وهو يتكلم إذا شاء بالعربية كما تكلم بالقرآن.** (١٢/٥٢)

٧ من قال: إن حروف المعجم كلها مخلوقة، وإن كلام الله تعالى مخلوق، فقد قال قولًا مخالفًا للمعقول الصريح والمنقول الصحيح. ومن قال: نفس أصوات العباد أو مدادهم أو شيئًا من ذلك قديم، فقد خالف أيضًا أقوال السلف، وكان فساد قوله ظاهرًا لكل أحد، وكان مبتدعًا قولًا لم يقله أحد من أئمة المسلمين، ولا قالته طائفة كبيرة من/ طوائف المسلمين؛ بل الأئمة الأربعة وجمهور أصحابهم بريئون من ذلك. ومن قال: إن الحرف المعيّن أو الكلمة المعينة قديمة العين، فقد ابتدع قولًا باطلًا في الشرع والعقل. ومن قال: إن جنس الحروف التي تكلم الله بها بالقرآن وغيره ليست مخلوقة، وإن الكلام العربي الذي تكلم به ليس مخلوقًا، والحروف المنتظمة منه جزء منه ولازمة له، وقد تكلم الله بها فلا تكون مخلوقة؛ فقد أصاب.
(١٢/٥٤ ـ ٥٥)

٨ ذكر بعضهم أن الله أنزل عليه[1] حروف المعجم مفرقة مكتوبة، وهذا ذكره ابن قتيبة في «المعارف» وهو ومثله يوجد في التواريخ؛ «كتاريخ ابن جرير الطبري» ونحوه، وهذا ونحوه منقول عمن ينقل الأحاديث الإسرائيلية ونحوها من أحاديث الأنبياء المتقدمين مثل: وهب بن منبه وكعب الأحبار ومالك بن دينار ومحمد بن إسحاق وغيرهم. (١٢/٥٧)

٩ **أجمع المسلمون على أن ما ينقله هؤلاء[2] عن الأنبياء المتقدمين لا يجوز أن يجعل عمدة في دين المسلمين**، إلا إذا ثبت ذلك بنقل متواتر، أو أن يكون منقولًا عن خاتم المرسلين. (١٢/٥٧)

---

(١) على آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ .
(٢) المتفلسفة والصابئة.

١٠ «إن أول من خط وخاط إدريس». فهذا منقول عن بعض السلف، وهو مثل ذلك وأقوى[(١)]، فقد ذكروا فيه أن إدريس أول من خاط الثياب وخط بالقلم. وعلى هذا فبنو آدم من قبل إدريس لم يكونوا يكتبون بالقلم ولا يقرؤون كتبًا. والذي في حديث أبي ذر المعروف عن أبي ذر، عن/النبي ﷺ: «إن آدم كان نبيًّا مكلمًا كلمه الله قبلًا»، وليس فيه أنه أنزل عليه شيئًا مكتوبًا، فليس فيه أن الله أنزل على آدم صحيفة ولا كتابًا، ولا هذا معروف عند أهل الكتاب، فهذا يدل على أن هذا لا أصل له، ولو كان هذا معروفًا عند أهل الكتاب لكان هذا النقل ليس هو في القرآن، ولا في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ وإنما هو من جنس الأحاديث الإسرائيلية التي لا يجب الإيمان بها؛ بل ولا يجوز التصديق بصحتها إلا بحجة. (١٢/٥٧ ـ ٥٨)

١١ المنقول عن آدم من نزول حروف الهجاء عليه لم يثبت به نقل، ولم يدل عليه عقل. (١٢/٥٨)

١٢ تنازع الناس في «أبجد هوز حطي» فقال طائفة: هي أسماء قوم. **قيل**: أسماء ملوك مدين، أو أسماء قوم كانوا ملوكًا جبابرة. **وقيل**: هي أسماء الستة الأيام التي خلق الله فيها الدنيا. والأول اختيار الطبري. وزعم هؤلاء أن أصلها: «أبو جاد» مثل: «أبي عاد» و«هواز» مثل: «رواد وجواب». وأنها لم تعرب لعدم العقد والتركيب. والصواب: أن هذه ليست أسماء لمسميات وإنما ألفت ليعرف تأليف الأسماء من حروف المعجم بعد معرفة حروف المعجم، ولفظها: «أبجد هوز حطي» ليس لفظها: «أبو جاد هواز». ثم كثير من أهل الحساب صاروا يجعلونها علامات على مراتب العدد، فيجعلون الألف واحدًا والباء اثنين والجيم ثلاثة إلى الياء، ثم يقولون الكاف عشرون. وآخرون من أهل الهندسة والمنطق يجعلونها علامات على الخطوط المكتوبة، أو على ألفاظ الأقيسة المؤلفة، كما يقولون: كل ألف ب، وكل ب ج، فكل ألف ج. ومثلوا بهذه لكونها ألفاظًا تدل على صورة الشكل والقياس لا يختص بمادة دون مادة. (١٢/٦٢)

١٣ إن **العلم لا بد فيه من نقل مصدق ونظر محقق**، وأما النقول الضعيفة لا سيما المكذوبة فلا يعتمد عليها. وكذلك النظريات الفاسدة والعقليات الجهلية الباطلة لا يحتج بها. (١٢/٦٣)

---

(١) يعني: ما ينقل في الإسرائيليات؛ كالذي نقل عن آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ .

١٤ في السيرة أن النبي ﷺ لما صالح غطفان على نصف تمر المدينة أتاه سعد، فقال له: «أهذا شيء أمر الله به فسمعًا وطاعة، أم شيء تفعله لمصلحتنا؟» فبيَّن له النبي ﷺ أنه لم يفعل ذلك بوحي؛ بل فعله باجتهاده فقال: «لقد كنا في الجاهلية/ وما كانوا يأكلون منها تمرة إلا بقرى أو بشراء، فلما أعزنا الله بالإسلام يريدون أن يأكلوا تمرنا، لا يأكلون تمرة واحدة»، وبصق سعد في الصحيفة وقطعها، فأقره النبي ﷺ على ذلك ولم يقل هذه حروف فلا يجوز إهانتها والبصاق فيها. وأيضًا فقد كره السلف محو القرآن بالرجل، ولم يكرهوا محو ما فيه كلام الآدميين. (١٢/ ٦٨ ـ ٦٩)

١٥ الخط العربي قد قيل: إن مبدأه كان من الأنبار، ومنها انتقل إلى مكة وغيرها. والخط العربي تختلف صورته: العربي القديم فيه تكوُّف، وقد اصطلح المتأخرون على تغيير بعض صوره، وأهل المغرب لهم اصطلاح ثالث حتى في نقط الحروف وترتيبها، وكلام الله المكتوب بهذه الخطوط كالقرآن العربي هو في نفسه لا يختلف باختلاف الخطوط التي يكتب بها. (١٢/ ٧٠)

١٦ من عرف قول الرسول ومراده به؛ كان عارفًا بالأدلة الشرعية، **وليس في المعقول ما يخالف المنقول**، ولهذا كان أئمة السُّنَّة على ما قاله **أحمد بن حنبل قال: «معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه»**؛ أي: معرفته بالتمييز بين صحيحه وسقيمه. والفقه فيه معرفة مراد الرسول وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعية؛ أحب إلي من أن يحفظ من غير معرفة وفقه. وهكذا قال علي بن المديني وغيره من العلماء، فإنه من احتج بلفظ ليس بثابت عن الرسول أو بلفظ ثابت عن الرسول وحمله على ما لم يدل عليه؛ فإنما أتي من نفسه. (١٢/ ٨١)

١٧ إن كثيرًا من الناس المتأخرين لم يعرفوا حقيقة كلام السلف والأئمة: فمنهم من يعظمهم ويقول: إنه متبع لهم مع أنه مخالف لهم من حيث لا يشعر. ومنهم من يظن أنهم كانوا لا يعرفون أصول الدين ولا تقريرها بالدلائل البرهانية وذلك لجهله بعلمهم؛ بل لجهله بما جاء به الرسول من الحق الذي تدل عليه الدلائل العقلية مع السمعية؛ فلهذا يوجد كثير من المتأخرين يشتركون في أصل فاسد، ثم يفرع كل قوم عليه فروعًا فاسدة يلتزمونها. (١٢/ ٨٧)

١٨ **ثبت بالنص والإجماع: أن من تكلم في الصلاة بكلام الآدميين عامدًا لغير مصلحتها عالمًا بالتحريم؛ بطلت صلاته بالإجماع**، خلاف ما ذكره القاضي يعقوب.

ومتى قصد به التلاوة لم تبطل بالإجماع، وإن قصد به التلاوة والخطاب ففيه نزاع، **وظاهر** مذهب أحمد لا تبطل كمذهب الشافعي وغيره. **وقيل**: تبطل كقول أبي حنيفة وغيره. وما ذكروه عن الصحابة حجة عليهم، فإن قول علي بن أبي طالب: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الروم]. هو كلام الله ولم يقصد علي أن يقول للخارجي: ولا يستخفنك الخوارج، وإنما قصد أن يسمعه الآية، وأنه عامل بها صابر لا يستخفه الذين لا يوقنون، وابن مسعود قال لهم وهو بالكوفة: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يوسف]. ومعلوم أن مصر ـ بلا تنوين ـ هي مصر المدينة، وهذه لم تكن بالكوفة. وابن مسعود إنما كان بالكوفة، فعلم أنه قصد تلاوة الآية، وقصد مع/ ذلك تنبيه الحاضرين على الدخول، فإنهم سمعوا قوله: «ادخلوا» فعلموا أنه أذن لهم في الدخول، وإن كان هو تلا الآية، فهذا هذا. (١٢/ ٩٣ ـ ٩٤)

١٩ هذا الأصل[١] هو مما أنكره الإمام أحمد على ابن كلاب وأصحابه، حتى على الحارث المحاسبي ـ مع جلالة قدر الحارث ـ وأمر أحمد بهجره وهجر الكلابية، وقال: «احذروا من حارث، الآفة كلها من حارث». فمات الحارث وما صلى عليه إلا نفر قليل بسبب تحذير الإمام أحمد عنه، مع أن فيه من العلم والدين ما هو أفضل من عامة من وافق ابن كلاب على هذا الأصل، وقد قيل: إن الحارث رجع عن ذلك وأقر بأن الله يتكلم بصوت، كما حكى عنه ذلك صاحب «التعرف لمذهب التصوف» أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي. وكثير من المتأخرين من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وافقوا ابن كلاب على هذا الأصل. (١٢/ ٩٥)

٢٠ إن الصحابة لما كتبوا المصاحف كتبوها غير مشكولة ولا منقوطة؛ لأنهم إنما كانوا يعتمدون في القرآن على حفظه في صدورهم لا على المصاحف، وهو منقول بالتواتر محفوظ في الصدور، ولو عدمت المصاحف لم يكن للمسلمين بها حاجة؛ فإن المسلمين ليسوا كأهل الكتاب الذين يعتمدون على الكتب التي تقبل التغير. والله أنزل القرآن على محمد فتلقاه تلقيًا وحفظه في قلبه، لم ينزله مكتوبًا كالتوراة،/ وأنزله منجمًا مفرقًا ليحفظ فلا يحتاج إلى كتاب. (١٢/ ١٠٠ ـ ١٠١)

---

(١) أن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته.

٢١ **لم تكن الصحابة ينقطون المصاحف ويشكلونها، وأيضًا كانوا عربًا لا يلحنون،** فلم يحتاجوا إلى تقييدها بالنقط، وكان في اللفظ الواحد قراءتان يقرأ بالياء والتاء مثل: «يعملون» و«تعملون». فلم يقيدوه بأحدهما ليمنعوه من الأخرى. ثم إنه في زمن التابعين لما حدث اللحن صار بعض التابعين يشكل المصاحف وينقطها، وكانوا يعملون ذلك بالحمرة، ويعملون الفتح بنقطة حمراء فوق الحرف، والكسرة بنقطة حمراء تحته، والضمة بنقطة حمراء/ أمامه. ثم مدوا النقطة وصاروا يعملون الشدة بقولك: «شد»، ويعملون المدة بقولك: «مد» وجعلوا علامة الهمزة تشبه العين؛ لأن الهمزة أخت العين، ثم خففوا ذلك حتى صارت علامة الشدة مثل رأس السين، وعلامة المدة مختصرة كما يختصر أهل الديوان ألفاظ العدد وغير ذلك، وكما يختصر المحدثون أخبرنا وحدثنا؛ فيكتبون أول اللفظ وآخره على شكل «أنا» وعلى شكل «ثنا». (١٢/ ١٠١ ـ ١٠٢)

٢٢ تنازع العلماء هل يكره تشكيل المصاحف وتنقيطها؟ على قولين معروفين وهما روايتان عن الإمام أحمد، لكن لا نزاع بينهم أن المصحف إذا شكل ونقط وجب احترام الشكل والنقط كما يجب احترام الحرف، ولا تنازع بينهم أن مداد النقطة والشكل مخلوق، كما أن مداد الحرف مخلوق، ولا نزاع بينهم أن الشكل يدل على الإعراب، والنقط يدل على الحروف، وأن الإعراب من تمام الكلام العربي. ويروى عن أبي بكر وعمر أنهما قالا: «حفظ إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه». ولا ريب أن النقطة والشكلة بمجردهما لا حكم لهما ولا حرمة، ولا ينبغي أن يجرد الكلام فيهما. ولا ريب أن إعراب القرآن العربي من تمامه، ويجب الاعتناء بإعرابه، والشكل يبين إعرابه كما تبين الحروف المكتوبة للحرف المنطوق؛ كذلك يبين الشكل المكتوب للإعراب المنطوق. (١٢/ ١٠٢)

٢٣ لا يوجد قط في الكتاب والسُّنَّة وكلام العرب لفظ «الكلمة» إلا/ والمراد به الجملة التامة. فكثير من النحاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك؛ بل يظنون أن اصطلاحهم في مسمى «الكلمة» ينقسم إلى: اسم وفعل وحرف؛ هو لغة العرب.
(١٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥)

٢٤ لفظ «القضاء» فإنه في كلام الله وكلام الرسول المراد به إتمام العبادة، وإن كان ذلك في وقتها، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ

وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ [الجمعة: ١٠]. وقوله: ﴿فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٠٠]. ثم اصطلح طائفة من الفقهاء فجعلوا لفظ «القضاء» مختصًا بفعلها في غير وقتها، ولفظ «الأداء» مختصًا بما يفعل في الوقت. وهذا التفريق لا يعرف قط في كلام الرسول. ثم يقولون: قد يستعمل لفظ «القضاء» في «الأداء» فيجعلون اللغة التي نزل القرآن بها من النادر. ولهذا يتنازعون في مراد النبي ﷺ: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا». وفي لفظ: «فأتموا» فيظنون أن بين اللفظين خلافًا وليس الأمر كذلك؛ بل قوله: «فاقضوا» كقوله: «فأتموا» لم يرد بأحدهما الفعل بعد الوقت؛ بل لا يوجد في كلام الشارع أمر بالعبادة في غير وقتها، لكن الوقت وقتان: وقت عام ووقت خاص لأهل الأعذار: كالنائم والناسي إذا صليا بعد الاستيقاظ والذكر، فإنما صليا في الوقت الذي أمر الله به. (١٢/١٠٦)

٢٥ **من أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله: أن ينشأ الرجل/على اصطلاح حادث فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح، ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها.** (١٢/١٠٦ ـ ١٠٧)

٢٦ إن لفظ «الحرف» أصله في اللغة هو: الحد والطرف، كما يقال: حروف الرغيف، وحرف الجبل. قال الجوهري: حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه: حرف الجبل وهو أعلاه المحدد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ [الحج: ١١]. فإن طرف الشيء إذا كان الإنسان عليه لم يكن مستقرًا، فلهذا كان من عبد الله على السراء دون الضراء عابدًا له على حرف: تارة يظهره وتارة ينقلب/على وجهه كالواقف على حرف الجبل، فسميت حروف الكلام حروفًا لأنها طرف الكلام وحده ومنتهاه؛ إذ كان مبدأ الكلام من نفس المتكلم ومنتهاه حده وحرفه القائم بشفتيه ولسانه، ولهذا قال تعالى: ﴿أَلَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ عَيۡنَيۡنِ ۝٨ وَلِسَانٗا وَشَفَتَيۡنِ ۝٩﴾ [البلد]. فلفظ «الحرف» يراد به هذا وهذا.
(١٢/١١٠ ـ ١١١)

٢٧ العلم له ثلاث مراتب: **علم** بالجَنان، **وعبارة** باللسان، **وخط/**بالبنان، ولهذا قيل: إن لكل شيء أربع وجودات: وجود عيني وعلمي ولفظي ورسمي. وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، واللسان والبنان؛ لكن الوجود العيني هو وجود الموجودات في أنفسها، والله خالق كل شيء. وأما الذهني الجناني، فهو

العلم بها الذي في القلوب، والعبارة عن ذلك هو اللساني، وكتابة ذلك هو الرسمي البناني، وتعليم الخط يستلزم تعليم العبارة واللفظ وذلك يستلزم تعليم العلم، فقال: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤﴾ [العلق]؛ لأن التعليم بالقلم يستلزم المراتب الثلاث، وأطلق التعليم ثم خص، فقال: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق]. (١٢/١١١ ـ ١١٢)

٢٨ إن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات وقال: إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة: جهميًا؛ فإن «جهمًا» أول من ظهرت عنه بدعة نفي الأسماء والصفات. (١٢/١١٩)

٢٩ من قال: إن جبريل أخذ القرآن من الكتاب لم يسمعه من الله؛ كان هذا باطلًا من وجوه: منها: أن يقال: إن الله ﷻ قد كتب التوراة لموسى بيده، فبنو إسرائيل أخذوا كلام الله من الكتاب الذي كتبه هو ﷻ فيه، فإن كان محمد أخذه عن جبريل، وجبريل عن الكتاب؛/ كان بنو إسرائيل أعلى من محمد بدرجة. وكذلك من قال: إنه ألقى إلى جبريل المعاني، وأن جبريل عبر عنها بالكلام العربي؛ فقوله يستلزم أن يكون جبريل ألهمه إلهامًا، وهذا الإلهام يكون لآحاد المؤمنين. كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾ [المائدة: ١١١]. وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]. وقد أوحى إلى سائر النبيين فيكون هذا الوحي الذي يكون لآحاد الأنبياء والمؤمنين أعلى من أخذ محمد القرآن عن جبريل؛ لأن جبريل الذي علمه لمحمد هو بمنزلة الواحد من هؤلاء، ولهذا زعم ابن عربي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وقال: لأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى الرسول. فجعل أخذه وأخذ الملك الذي جاء إلى الرسول من معدن واحد، وادعى أن أخذه عن الله أعلى من أخذ الرسول للقرآن، ومعلوم أن هذا من أعظم الكفر، وأن هذا القول من جنسه. (١٢/١٢٧ ـ ١٢٨)

٣٠ كل من المعتزلة والأشعرية في مسائل كلام الله وأفعال الله؛ بل/وسائر صفاته؛ وافقوا السلف والأئمة من وجه وخالفوهم من وجه، وليس قول أحدهما هو قول السلف دون الآخر، لكن الأشعرية في جنس مسائل الصفات؛ بل وسائر الصفات والقدر أقرب إلى قول السلف والأئمة من المعتزلة. (١٢/١٣٤ ـ ١٣٥)

٣١ إن قيل: ما منشأ هذا النزاع والاشتباه والتفرق والاختلاف؟ قيل: منشؤه هو **الكلام الذي ذمه السلف وعابوه**، وهو الكلام المشتبه المشتمل على حق وباطل؛

فيه ما يوافق العقل والسمع، وفيه ما يخالف العقل والسمع؛ فيأخذ هؤلاء جانب النفي المشتمل على نفي الحق والباطل، وهؤلاء جانب الإثبات المشتمل على إثبات حق وباطل، وجِماعه هو **الكلام المخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف**. (١٢/ ١٤٠)

٣٢ الكلام صفة كمال لا نقص فيه؛ فالرب أحق أن يتصف بالكلام من كل موصوف بالكلام؛ إذ كل كمال لا نقص فيه ثبت للمخلوق فالخالق أولى به؛ لأن القديم الواجب الخالق أحق بالكمال المطلق من المحدث الممكن المخلوق، ولأن **كل كمال ثبت للمخلوق فإنما هو من الخالق**، وما جاز اتصافه به من الكمال وجب له، فإنه لو لم يجب له لكان: إما ممتنعًا، وهو محال بخلاف الفرض. وإما ممكنًا فيتوقف ثبوته له على غيره. والرب/ لا يحتاج في ثبوت كماله إلى غيره، فإن **معطي الكمال أحق بالكمال**، فيلزم أن يكون غيره أكمل منه لو كان غيره معطيًا له الكمال؛ وهذا ممتنع؛ بل هو بنفسه المقدسة مستحق لصفات الكمال، فلا يتوقف ثبوت كونه متكلمًا على غيره، فيجب ثبوت كونه متكلمًا، وأن ذلك لم يزل ولا يزال والمتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازمًا له بدون قدرته ومشيئته، والذي لم يزل متكلمًا إذا شاء أكمل ممن صار الكلام يمكنه بعد أن لم يكن الكلام ممكنًا له. (١٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨)

٣٣ إن كثيرًا من العباد يعبدون الله بما تحبه قلوبهم، وإن لم يكونوا مأمورين به. (١٢/ ١٥٩)

٣٤ الإسرائيليات إذا ذكرت على طريق الاستشهاد بها لما عرف صحته لم يكن بذكرها بأس. (١٢/ ١٥٩)

﴿ المسألة المصرية في القرآن ﴾

٣٥ قول القائل: إن اختلاف المسلمين في كلام الله على ثلاثة أنحاء... إلخ: هو كلام بحسب ما بلغه من ذلك، وأكثر من تكلم في هذه المسألة من المتأخرين إنما يذكر فيها بعض اختلاف الناس. فقوم يحكون أربعة أقوال كأبي المعالي ونحوه. وقوم يحكون خمسة أو ستة كالشهرستاني ونحوه./ والأقوال التي قالها المنتسبون إلى القبلة في هذه المسألة تبلغ سبعة أو أكثر. **الأول**: قول المتفلسفة ومن وافقهم من متصوف ومتكلم: كابن سينا وابن عربي الطائي وابن سبعين وأمثالهم ممن يقول بقول الصابئة

الذين يقولون: إن كلام الله ليس له وجود خارج عن نفوس العباد؛ بل هو ما يفيض على النفوس من المعاني؛ إعلامًا وطلبًا: إما من العقل الفعال كما يقوله كثير من المتفلسفة، وإما مطلقًا كما يقوله بعض متصوفة الفلاسفة. وهذا قول الصابئة ونحوهم. وهؤلاء يقولون: الكلام الذي سمعه موسى لم يكن موجودًا إلا في نفسه، وصاحب «مشكاة الأنوار» وأمثاله في كلامه ما يضاهي كلام هؤلاء أحيانًا، وإن كان أحيانًا يكفرهم. وهذا القول أبعد عن الإسلام ممن يقول: القرآن مخلوق. (١٢/١٦٢ ـ ١٦٣)

٣٦ **القول الثاني**: قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم الذين يقولون: كلام الله مخلوق يخلقه في بعض الأجسام، فمن ذلك الجسم ابتدأ لا من الله، ولا يقوم عندهم بالله كلام ولا إرادة. وأول هؤلاء الجعد بن درهم الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري، لما خطب الناس يوم عيد النحر، وقال: ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم/ يكلم موسى تكليمًا ـ تعالى الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرًا ـ ثم نزل فذبحه. وهؤلاء هم الذين دعوا من دعوه من الخلفاء إلى مقالتهم، حتى امتحن الناس في القرآن بالمحنة المشهورة في إمارة المأمون والمعتصم والواثق، حتى رفع الله شأن من ثبت فيها من أئمة السُّنَّة: كالإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وموافقيه وكشفها الله عن الناس في إمارة المتوكل، وظهر في الأمة مقالة السلف. (١٢/١٦٣ ـ ١٦٤)

٣٧ **القول الثالث**: قول أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري ومن اتبعه: كالقلانسي وأبي الحسن الأشعري وغيرهم: أن كلام الله معنى قائم بذات الله هو الأمر بكل مأمور أمر الله به، والخبر عن كل مخبر أخبر الله عنه، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلًا. والأمر والنهي والخبر ليست أنواعًا له ينقسم الكلام إليها، وإنما كلها صفات له إضافية، كما يوصف الشخص الواحد بأنه ابن لزيد وعم لعمرو وخال لبكر. والقائلون بهذا القول منهم من يقول: إنه معنى واحد في الأزل، وإنه في الأزل أمر ونهي وخبر، كما يقوله الأشعري. ومنهم من قال: بل يصير أمرًا ونهيًا عند وجود المأمور والمنهي. ومنهم من يقول: هو عدة معان: الأمر والنهي والخبر والاستخبار. وقد ألزم الناس أصحاب هذا القول أن يجعلوا العلم والقدرة والإرادة والحياة شيئًا واحدًا، فاعترف محققوهم بصحة الإلزام. (١٢/١٦٥)

٣٨ **القول الرابع**: قول طوائف من أهل الكلام والحديث من السالمية وغيرهم يقولون: إن كلام الله حروف وأصوات قديمة أزلية، ولها مع ذلك معان تقوم بذات المتكلم، وهؤلاء يوافقون الأشعرية والكلابية في أن تكليم الله لعباده ليس إلا مجرد خلق إدراك للمتكلم، ليس هو أمرًا منفصلًا عن المستمع. (١٢/١٦٦)

٣٩ تنازع الناس في «الاسم» هل هو المسمى أو غيره؟ وكان الصواب أن يمنع من كلا الإطلاقين، ويقال كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وكما قال ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة». والذين أطلقوا أنه المسمى كان أصل مقصودهم: أن المراد به هو المسمى، وأنه إذا ذكر الاسم فالإشارة به إلى مسماه، وإذا قال العبد: حمدت الله، ودعوت الله، وعبدت الله؛ فهو لا يريد إلا أنه عبد المسمى بهذا الاسم. والذين نفوا ذلك رأوا أن نفس اللفظ أو الخط ليس هو الأعيان المسماة بذلك. وآخرون فرقوا بين التسمية والاسم، فجعلوا الألفاظ هي التسمية وجعلوا الاسم هو الأعيان المسماة بالألفاظ، فخرجوا عن موجب اللغة المعروفة التي جاء بها الكتاب والسُّنَّة. (١٢/١٦٩)

٤٠ أنكر الأئمة قول من قال: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق. وقالوا: من قال: هو مخلوق فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع. وكذلك قالوا في التلاوة والقراءة؛ لأن اللفظ والتلاوة والقراءة يراد بهما المصدر الذي هو فعل العبد، وأفعال العباد مخلوقة. فمن جعل شيئًا من أفعالهم وأصواتهم وغير ذلك من صفاتهم غير مخلوق فهو مبتدع. ويراد بـ«اللفظ» نفس الملفوظ كما يراد بالتلاوة والقراءة نفس الكلام، وهو القرآن نفسه. ومن قال: كلام/ الله الذي أنزله على نبيِّه ﷺ وقرأه المسلمون مخلوق؛ فهو جهمي. (١٢/١٧٠ ـ ١٧١)

٤١ **القول الخامس**: قول الهشامية والكرامية ومن وافقهم: إن كلام الله حادث قائم بذات الله بعد أن لم يكن متكلمًا بكلام؛ بل ما زال عندهم قادرًا على الكلام، وهو عندهم لم يزل متكلمًا؛ بمعنى: أنه لم يزل قادرًا على الكلام، وإلا فوجود الكلام عندهم في الأزل ممتنع؛ كوجود/ الأفعال عندهم وعند من وافقهم من أهل الكلام كالمعتزلة وأتباعهم. وهم يقولون: إنه حروف وأصوات حادثة بذات الرب بقدرته ومشيئته. ولا يقولون: إن الأصوات المسموعة والمداد الذي في المصحف قديم؛ بل يقولون: إن ذلك محدث. (١٢/١٧٢ ـ ١٧٣)

٤٢ **القول السادس**: قول الجمهور وأهل الحديث وأئمتهم: إن الله تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء، وأنه يتكلم بصوت كما جاءت به الآثار والقرآن وغيره من الكتب الإلٰهية: كلام الله تكلم الله به بمشيئته وقدرته ليس ببائن عنه مخلوقًا. ولا يقولون: إنه صار متكلمًا بعد أن لم يكن متكلمًا، ولا أن كلام الله تعالى من حيث هو؛ هو حادث؛ بل ما زال متكلمًا إذا شاء، وإن كان كلم موسى وناداه بمشيئته وقدرته فكلامه لا ينفد. (١٢/ ١٧٣)

٤٣ قول القائل: «حشوية»؛ فهذا اللفظ ليس له مسمى معروف لا في الشرع، ولا في اللغة، ولا في العرف العام، ولكن يذكر أن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد. وقال: كان عبد الله بن عمر حشويًّا. وأصل ذلك: أن كل طائفة قالت قولًا تخالف به الجمهور والعامة ينسب إلى أنه قول الحشوية؛ أي: الذين هم حشو في الناس ليسوا من المتأهلين عندهم؛ فالمعتزلة تسمي من أثبت القدر حشويًّا، والجهمية يسمون مثبتة الصفات حشوية، والقرامطة ـ كأتباع الحاكم ـ يسمون من أوجب الصلاة والزكاة والصيام والحج حشويًّا. وهذا كما أن الرافضة يسمون قول أهل السُّنَّة والجماعة: قول الجمهور. وكذلك الفلاسفة تسمي ذلك: قول الجمهور. فقول الجمهور وقول العامة من جنس واحد. فإن كان قائل ذلك يعتقد أن الخاصة لا تقوله، وإنما تقوله العامة والجمهور فأضافه إليهم وسماهم حشوية. والطائفة تضاف تارة إلى الرجل الذي هو رأس مقالتها كما يقال: الجهمية والإباضية والأزارقة والكلابية والأشعرية والكرامية، / ويقال في أئمة المذاهب: مالكية وحنفية وشافعية وحنبلية. وتارة تضاف إلى قولها وعملها كما يقال: الروافض والخوارج والقدرية والمعتزلة ونحو ذلك. ولفظة الحشوية لا ينبني لا عن هذا ولا عن هذا. (١٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧)

٤٤ الصواب أنه من اجتهد من أمة محمد ﷺ وقصد الحق فأخطأ: لم يكفر؛ بل يغفر له خطؤه. ومن تبين له ما جاء به الرسول، فشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين: فهو كافر. ومن اتبع هواه وقصر في طلب الحق وتكلم بلا علم: فهو عاص مذنب. ثم قد يكون فاسقًا، وقد تكون له حسنات ترجح على سيئاته. **فالتكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص، فليس كل مخطئ ولا مبتدع ولا جاهل ولا ضال يكون كافرًا؛ بل ولا فاسقًا؛ بل ولا عاصيًا**؛ لا سيما في مثل «مسألة القرآن» وقد غلط فيها خلق من أئمة الطوائف المعروفين عند الناس

بالعلم والدين. وغالبهم يقصد وجهًا من الحق فيتبعه، ويعزب عنه وجه آخر لا يحققه، فيبقى عارفًا ببعض الحق جاهلًا ببعضه؛ بل منكرًا له. (١٢/ ١٨٠)

٤٥ **إذا اجتهد الرجل في متابعة الرسول والتصديق بما جاء به وأخطأ في المواضع الدقيقة التي تشتبه على أذكياء المؤمنين؛ غفر الله له خطاياه**، تحقيقًا لقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقد ثبت في «الصحيح» أن الله قال: «قد فعلت». (١٢/ ١٨٩)

٤٦ قوله[1]: إن الحرف والصوت أداتان يعبر بهما عن المعنى القائم بذات الله كما يعبر الإنسان عما قام به من الطلب: تارة بالبنان وتارة باللسان وتارة بالرأس عند طلب الرواح وعند طلب الإتيان؛ فهذا مذهب الحق ومركب الصدق. فيقال له: هذا عليه اعتراضات: **أحدها**: أن يقال: ما ذلك المعنى القائم بالذات؟ أهو واحد كما يقوله الأشعري، وهو عنده مدلول التوراة والإنجيل والقرآن، ومدلول آية الكرسي والدين، ومدلول سورة الإخلاص وسورة الكوثر؟ أم هو معان متعددة؟ فإن قال بالأول: كان فساده معلومًا بالاضطرار. ثم يقال: التصديق فرع التصور ونحن لا نتصور هذا فبيِّن لنا معناه. ثم تكلم على إثباته، فإن قال: هو نظير المعاني الموجودة فينا؛ كان هذا الكلام بعد النزول عما يحتمله من التشبيه والتمثيل باطلًا؛ لأن الذي فينا معان متعددة متنوعة، وإما معنى واحد هو أمر بكل مأمور به وخبر عن كل مخبر عنه؛ فهذا غير متصور. / **الثاني**: أن يقال: هب أنه متصور. فما الدليل على ثبوته؟ وما الدليل على قدمه؟ **الثالث**: أن يقال: قولك الصوت والحرف عبارة عنه. أتعني به الأصوات المسموعة من القراء أو الحروف الموجودة في التلاوة والمصاحف، وإما حروفًا وأصواتًا غير هذه؟ فإن قلت بالأول؛ كان باطلًا من وجوه: **أحدها**: أنه كل من أجاد القراءة عبر عما في نفس الله من غير أن يكون الله عبر عما في نفسه، فيكون المخلوق أقدر من الخالق. **الثاني**: أن كثيرًا من القراء أو أكثرهم لا يفقهون أكثر معاني القرآن، والتعبير عما في نفس المعبر فرع على معرفته، فمن لم يفهم جميع معاني القرآن ـ كلام الله ـ فكيف يعبر عن تلك المعاني. **الثالث**: أن الناس لا يفهمون معاني القرآن إلا بدلالة ألفاظ القرآن على معانيه، فإذا سمعوا ألفاظه وتدبروه

---

(١) القائل من أهل المقالات في القرآن.

كان اللفظ لهم دليلًا على المعاني، والمستدل باللفظ على المعنى الذي أراده المتكلم يمتنع أن يكون هو المعبر باللفظ عن المعنى، فإن المعبر باللفظ عن المعنى يعرف المعنى أولًا/ ثم يدل غيره عليه بالعبارة. والناس في القرآن على ضد هذه الحال، فيمتنع أن يكونوا هم المعبرين به. **الرابع**: أن كل واحد منهم يعلم أنه تعلم القرآن العربي من غيره، وأنه ليس له فيه إلا الحفظ والتبليغ والأداء؛ بل يعلم أنه إذا حفظ خطب الخطباء وشعر الشعراء لم يكن هو المعبر عما في أنفسهم بذلك الكلام؛ بل يكون الكلام كلامهم وهو قد حفظه وأداه وبلغه، فكيف بكلام رب العالمين. **الخامس**: أن كل واحد يعلم بالاضطرار أن نفس القرآن العربي كان موجودًا قبل وجود كل القراء، وأن الناس إنما تلقوه عن محمد ـ صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا ـ. وبالجملة فالدلالة على فساد هذا القول أكثر من أن تحصر.
(١٢/ ١٩٤ ـ ١٩٦)

٤٧ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام: أن هذا الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله لا كلام غيره. تارة يسمع منه كما سمعه موسى بن عمران، وتارة يسمع من المتلقين عنه كما سمعه الصحابة من الرسول. فهذا الذي نسمعه هو كلام الله متلقى عنه مسموعًا من المبلغ عنه. (١٢/ ١٩٩)

٤٨ الناس يقرءون القرآن وليس هو كلامهم، ولكنه كلام يقرؤونه بأفعالهم وأصواتهم. وإذا كان كلام النبي ﷺ وكلام غيره؛ إذا رواه الناس عنه وبلغوه وقرءوه فهو كلام النبي ﷺ وغيره من المتكلمين بذلك الكلام، والنبي ـ صلى/ الله عليه وسلم ـ تكلم بلفظه ونظمه ومعناه، وتكلم به بحروف وأصوات، مع أن أصوات الرواة ليست صوت النبي ﷺ. فالقرآن إذا قرأه الناس وبلغوه بأصواتهم وأفعالهم: كان أولى بأن يكون كلام الله، وإن كانوا لم يسمعوه من الله؛ بل من الخلق. ومما ينبغي أن يعلم: أن قول الله ورسوله والمؤمنين: إن هذا كلام الله؛ بل قول الناس لما بلغ من كلام المخلوقين: إن هذا كلام فلان؛ حق، كما اتفق على ذلك الناس. لكن عرضت شبهة لكثير من المتنطعين، فلم يفرقوا بين ما إذا سمع كلام المتكلم به، وبين ما إذا سمع من غيره، فظنوا أنه إذا قال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. كان بمنزلة سماع موسى كلام الله. **فقالت طائفة**: المسموع أصوات العباد،

وكلام الله ليس هو أصوات العباد، فلا يكون المسموع كلام الله. **وقالت طائفة**: بل هذا كلام الله وهذا مخلوق، فكلام الله مخلوق. **وقالت طائفة**: بل هذا كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، فهذا غير مخلوق، / وهذا إذا أطلقوه مجملًا فهو حق، لكن قال بعضهم: هذا لفظي أو تلاوتي أو صوتي، فلفظي أو تلاوتي أو صوتي غير مخلوق، فضلوا كما ضل غيرهم، ولو اهتدوا لعلموا أنا إذا قلنا: هذا كلام الله فلم نشر إليه بما امتاز قارئ عن قارئ، إذا كان من المعلوم أنه ما يسمع من كل قارئ فهو كلام الله، مع العلم بأن صوت هذا القارئ ليس هو صوت هذا القارئ، فقد اتحد من جهة كونه كلام الله، واختلف من جهة أصوات القراء. وهو كلام الله باعتبار الحقيقة المتحدة، لا باعتبار ما اختلف فيه أحوال القراء. وهذا لأن الكلام إنما يقصد به لفظه ومعناه، ولفظه هو الحروف المقروءة المنظومة. وإن كانت الحروف أصواتًا مقطعة أو هي أطراف الأصوات المقطعة؛ فهي من الكلام باعتبار صورتها الخاصة من التقطيع والتأليف، لا باعتبار المادة الصوتية التي يشترك فيها جميع الصائتين، ولهذا ما كان في الكلام من بلاغة وبيان وحسن تأليف ونظم وكمال معان وغير ذلك فهو للمتكلم بلفظه ومعناه، ليس هو لمجرد صفات الذي بلغه وأداه.
(١٢/ ١٩٩ - ٢٠١)

[٤٩] الأشعري ابتلي بطائفتين: **طائفة تبغضه وطائفة تحبه**، كل منهما يكذب عليه ويقول: إنما صنف هذه الكتب تقية وإظهارًا لموافقة أهل الحديث والسُّنَّة من الحنبلية وغيرهم. وهذا كذب على الرجل، فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل أحد من خواص أصحابه ولا غيرهم عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته. فدعوى المدعي أنه كان يبطن خلاف ما يظهر دعوى مردودة شرعًا وعقلًا؛ بل من تدبر كلامه في هذا الباب في مواضع تبين له قطعًا أنه كان ينصر ما أظهره، ولكن الذين يحبونه ويخالفونه في إثبات الصفات الخبرية يقصدون نفي ذلك عنه لئلا يقال: إنهم خالفوه، مع كون ما ذهبوا إليه من السُّنَّة قد اقتدوا فيه بحجته التي على ذكرها يعولون وعليها يعتمدون. والفريق الآخر: دفعوا عنه لكونهم رأوا المنتسبين إليه لا يظهرون إلا خلاف هذا القول، ولكونهم اتهموه بالتقية وليس كذلك؛ بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السُّنَّة التي خالفهم فيها المعتزلة؛ كمسألة الرؤية والكلام وإثبات الصفات ونحو ذلك، لكن كانت خبرته بالكلام خبرة

مفصلة وخبرته بالسُّنَّة خبرة مجملة، فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السُّنَّة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار/للسُّنَّة كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك. والمخالفون له من أهل السُّنَّة والحديث ومن المعتزلة والفلاسفة يقولون: إنه متناقض وإن ما وافق فيه المعتزلة يناقض ما وافق فيه أهل السُّنَّة، كما أن المعتزلة يتناقضون فيما نصروا فيه دين الإسلام، فإنهم بنوا كثيرًا من الحجج على أصول تناقض كثيرًا من دين الإسلام؛ بل جمهور المخالفين للأشعري من المثبتة والنفاة يقولون: إن ما قاله في مسألة الرؤية والكلام معلوم الفساد بضرورة العقل. ولهذا يقول أتباعه: إنه لم يوافقنا أحد من الطوائف على قولنا في مسألة الرؤية والكلام، فلما كان في كلامه شوب من هذا وشوب من هذا صار يقول من يقول: إن فيه نوعًا من التجهم. وأما من قال: إن قوله قول جهم فقد قال الباطل. ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم فقد قال الباطل، والله يحب الكلام بعلم وعدل وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم. (١٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)

٥٠ أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق الذين هم أخص به. (١٢/ ٢٠٨)

٥١ كثير من النزاع يعود إلى إطلاقات لفظية لا إلى معان عقلية، وأحسن الناس طريقة من كان إطلاقه موافقًا للإطلاقات الشرعية، والمعاني التي يقصدها معان صحيحة تطابق الشرع والعقل. (١٢/ ٢١٣)

٥٢ الواجب على المسلم أن يلزم سُنَّة رسول الله ﷺ وسُنَّة خلفائه الراشدين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان. وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه إن أمكنه أن يفصل النزاع بالعلم والعدل وإلا استمسك بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، فإن مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن اتباع الظن وما تهوى الأنفس. (١٢/ ٢٣٧)

٥٣ **الواجب أمر العامة بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يوقع بينهم الفرقة والاختلاف، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله.** (١٢/ ٢٣٧)

٥٤ **من اعتقد أن المداد الذي في المصحف وأصوات العباد قديمة أزلية؛ فهو ضال مخطئ مخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع السابقين الأولين وسائر علماء الإسلام،** ولم يقل أحد قط من/علماء المسلمين: إن ذلك قديم لا من أصحاب الإمام أحمد ولا من غيرهم، ومن نقل قدم ذلك عن أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ونحوهم؛ فهو مخطئ في هذا النقل أو متعمد للكذب؛ بل المنصوص عن الإمام أحمد وعامة أصحابه تبديع من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، كما جهموا من قال: اللفظ بالقرآن مخلوق. (١٢/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨)

٥٥ الصواب الذي عليه سلف الأمة؛ كالإمام أحمد والبخاري صاحب «الصحيح» في كتاب «خلق أفعال العباد» وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم: اتباع النصوص الثابتة وإجماع سلف الأمة، وهو/أن القرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه ليس شيء من ذلك كلامًا لغيره، ولكن أنزله على رسوله، وليس القرآن اسمًا لمجرد المعنى ولا لمجرد الحرف؛ بل لمجموعهما، وكذلك سائر الكلام؛ ليس هو الحروف فقط، ولا المعاني فقط. كما أن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح ولا مجرد الجسد؛ بل مجموعهما. وأن الله تعالى يتكلم بصوت كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد لا صوت القارئ ولا غيره. وأن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته؛ فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق، ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفه تشبه حروفه، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد، فمن شبه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته. (١٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)

٥٦ **النزول في كتاب الله ﷻ ثلاثة أنواع: نزول** مقيد بأنه منه، **ونزول** مقيد بأنه من السماء، **ونزول** غير مقيد لا بهذا ولا بهذا. **فالأول** لم يرد إلا في القرآن كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وقال تعالى: ﴿نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر] وفيها قولان: **أحدهما:** لا حذف في الكلام؛ بل قوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مبتدأ وخبره ﴿مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾. **والثاني:** أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وعلى كلا القولين فقد

ثبت أنه منزل منه، وكذلك قوله: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [الجاثية]، وكذلك: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾ [فصلت]. ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر]. والتنزيل بمعنى: المنزل، تسمية للمفعول باسم المصدر وهو كثير. (١٢/٢٤٧ ـ ٢٤٨)

٥٧ **أما** النزول المقيد بالسماء فقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المؤمنون: ١٨] والسماء اسم جنس لكل ما علا، فإذا قيد بشيء معين تقيد به، فقوله في غير موضع: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ مطلق؛ أي: في العلو، ثم قد بيَّنه في موضع آخر بقوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ﴾ [الواقعة: ٦٩]. وقوله: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣]؛ أي: أنه منزل من السحاب، ومما يشبه نزول القرآن قوله: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ﴾ [النحل: ٢]. فنزول الملائكة هو نزولهم بالوحي من أمره الذي هو كلامه، وكذلك قوله: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]. يناسب قوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥﴾ [الدخان]. فهذا شبيه بقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢]./ **وأما** المطلق ففي مواضع. منها: ما ذكره من إنزال السكينة، بقوله: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٦]. وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤]. إلى غير ذلك. ومن ذلك إنزال الميزان ذكره مع الكتاب في موضعين، وجمهور المفسرين على أن المراد به العدل. وعن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ: هو ما يوزن به، ولا منافاة بين القولين. وكذلك العدل وما يعرف به العدل منزل في القلوب، والملائكة قد تنزل على قلوب المؤمنين؛ كقوله: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الأنفال: ١٢]. فذلك الثبات نزل في القلوب بواسطة الملائكة وهو السكينة. (١٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩)

٥٨ لم يقل السلف: إن النبي سمعه[1] من الله تعالى، كما يقول ذلك بعض المتأخرين. (١٢/٢٩٨)

٥٩ كانت محنة البخاري مع أصحابه محمد بن يحيى الذهلي وغيره بعد موت أحمد بسنين، ولم يتكلم أحمد في البخاري إلا بالثناء عليه. ومن نقل عن أحمد أنه تكلم في البخاري بسوء فقد افترى عليه. (١٢/٣٠٥)

---

(١) أي: القرآن.

٦٠ يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى، فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال، ويكون ذلك داعيًا له إلى طلب الحق. (١٢/ ٣١٤)

٦١ من عمد إلى المعاني المعلومة بالشرع والعقل وسماها بأسماء منكرة لينفر الناس عنها قيل له: **النزاع في المعاني لا في الألفاظ.** (١٢/ ٣١٨)

﴿ الكيلانية ﴾

٦٢ حماد بن زيد أحد الأئمة الأعلام في السُّنَّة، في طبقة مالك والثوري والأوزاعي وحماد بن سلمة والليث بن سعد في الزمان والإمامة؛ بل هو عند علماء السُّنَّة أقعد بالسُّنَّة من الثوري، وإن كان الثوري أكثر علمًا منه وزهدًا، وعند علماء الحديث أحفظ للحديث من حماد بن سلمة، وإن كان حماد أشهر بالزهد وأكثر دعاء إلى السُّنَّة. وهو إمام البصرة في ذلك الزمان الذي كانت البصرة فيه مجمع علم الإسلام، وكان علماء الأمة وورثة الأنبياء وخلفاء الرسل في ذلك العصر. (١٢/ ٣٢٦)

٦٣ **الإمام أحمد إمام السُّنَّة وصدِّيق الأمة في وقته، وخليفة المرسلين ووارث النبيين، فثبَّت الله به الإسلام والقرآن، وحفظ به على الأمة العلم والإيمان، ودفع به أهل الكفر والنفاق والطغيان.** (١٢/ ٣٥٥)

٦٤ صار الإمام أحمد علمًا لأهل السُّنَّة الجائين بعده من جميع الطوائف: كلهم يوافقه في جمل أقواله وأصول مذاهبه؛ لأنه حفظ على الأمة الإيمان الموروث والأصول النبوية ممن أراد أن يحرفها ويبدلها، ولم يشرع دينًا لم يأذن الله به، والذي قاله هو الذي يقوله سائر الأئمة الأعيان، حتى إن أعيان أقواله منصوصة عن أعيانهم، لكن جمع متفرقها وجاهد مخالفها وأظهر دلالة الكتاب والسُّنَّة عليها، ومقالاته ومقالات الأئمة قبله وبعده في الجهمية كثيرة مشهورة. (١٢/ ٣٥٨)

٦٥ افترى بعض الناس على البخاري الإمام صاحب «الصحيح» أنه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق. وجعلوه من «اللفظية» حتى وقع بينه وبين أصحابه مثل: محمد بن يحيى الذهلي/ وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم بسبب ذلك، وكان في القضية أهواء وظنون، حتى صنف كتاب «خلق الأفعال» وذكر فيه ما رواه عن أبي قدامة عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة. وذكر فيه ما يوافق ما ذكره في آخر كتابه «الصحيح»: من أن القرآن

كلام الله غير مخلوق، وأن الله يتكلم بصوت وينادي بصوت. وساق في ذلك من الأحاديث الصحيحة والآثار ما ليس هذا موضع بسطه، وبين الفرق بين الصوت الذي ينادي الله به وبين الصوت الذي يسمع من العباد، وأن الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من القارئ، وبيَّن دلائل ذلك وأن أفعال العباد وأصواتهم مخلوقة، والله تعالى بفعله وكلامه غير مخلوق. وقال في قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]. إن حدثه ليس كحدث المخلوقين. وذكر قول النبي ﷺ ـ: «إن الله يحدث من أمره ما شاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة» وذكر عن علماء السلف: أن خلق الرب للعالم ليس هو المخلوق؛ بل فعله القائم به غير مخلوق، وذكر عن نعيم بن حماد الخزاعي: أن الفعل من لوازم الحياة، وأن الحي لا يكون إلا فعالًا. إلى غير ذلك من المعاني التي تدل على علمه وعلم السلف بالحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول./ وذكر أن كل واحدة من طائفتي «اللفظية المثبتة والنافية» تنتحل أبا عبد الله، وأن أحمد بن حنبل كثير مما ينقل عنه كذب، وأنهم لم يفهموا بعض كلامه لدقته وغموضه، وأن الذي قاله وقاله الإمام أحمد هو قول الأئمة والعلماء، وهو الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة. (١٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٦)

٦٦ إن القرآن لم ينزل على أحد قبل محمد: لا لفظه ولا جميع معانيه، ولكن أنزل الله ذكره والخبر عنه كما أنزل ذكر محمد والخبر عنه، فذكر القرآن في زبر الأولين كما أن ذكر محمد في زبر الأولين، وهو مكتوب عندهم في التوراة والإنجيل. فالله ورسوله معلوم بالقلوب مذكور بالألسن مكتوب في المصحف، كما أن القرآن معلوم لمن قبلنا مذكور لهم مكتوب عندهم، وإنما ذاك ذكره والخبر عنه، وأما نحن فنفس القرآن أنزل إلينا ونفس القرآن مكتوب في مصاحفنا، كما أن نفس القرآن في الكتاب المكنون، وهو في الصحف المطهرة. ولهذا يجب الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ [القمر]./ وبين قوله تعالى: ﴿وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾﴾ [الطور]. فإن الأعمال في الزبر كالرسول وكالقرآن في زبر الأولين، وأما الكتاب المسطور في الرق المنشور فهو كما يكتب الكلام نفسه والصحيفة، فأين هذا من هذا؟ وذلك أن كل شيء فله أربع مراتب في الوجود: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البنان، وجود عيني وعلمي ولفظي ورسمي. ولهذا كان أول ما أنزل الله من القرآن: ﴿اقْرَأْ

بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ [العلق]. وذكر فيها أنه سبحانه معطي الوجودين فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق]. فهذا الوجود العيني ثم قال: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق]. فذكر أنه أعطى الوجود العلمي الذهني وذكر التعليم بالقلم؛ لأنه مستلزم لتعليم اللفظ والعبارة، وتعليم اللفظ والعبارة مستلزم لتعليم المعنى، فدل بذكره آخر المراتب على أولها؛ لأنه لو ذكر أولها أو أطلق التعليم لم يدل ذلك على العموم والاستغراق. (١٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥)

٦٧ من المشهور في كتاب «صريح السُّنَّة» لمحمد بن جرير الطبري وهو متواتر عنه، لما ذكر الكلام في أبواب السُّنَّة قال: وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى ولا عن تابعي قفا، إلا عمن في قوله الشفاء والعفاء وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: اللفظية جهمية، يقول الله: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. ممن يسمع؟ قال ابن جرير: وسمعت جماعة من أصحابنا ـ لا أحفظ أسماءهم ـ يحكون عنه أنه كان يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع. قال ابن جرير: ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله؛ إذ لم يكن لنا إمام نأتم به سواه وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتبع. (١٢/ ٤٢٣)

٦٨ ذكر الخلال في «كتاب القرآن» عن إسحاق بن إبراهيم قال: قال لي أبو عبد الله يومًا ـ وكنت سألته عنه ـ: تدري ما معنى من لم يتغن بالقرآن؟ قلت: لا. قال: هو الرجل يرفع صوته، فهذا معناه إذا رفع صوته فقد تغنى به. (١٢/ ٤٢٧)

٦٩ عن الفضل بن زياد قال: سمعت أبا عبد الله يسأل عن القراءة فقال: يحسنه بصوته من غير تكلف. وقال أبو بكر الأثرم: سألت أبا عبد الله عن القراءة بالألحان؟ فقال: كل شيء محدث؛ فإنه لا يعجبني إلا أن يكون صوت الرجل لا يتكلفه. (١٢/ ٤٢٧)

٧٠ الإمام أحمد صار مثلًا سائرًا يضرب به المثل في المحنة والصبر على الحق، وأنه لم تكن تأخذه في الله لومة لائم، حتى صار اسم الإمام مقرونًا باسمه في لسان كل أحد، فيقال: قال الإمام أحمد. هذا مذهب الإمام أحمد. لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ۝٢٤﴾

[السجدة]. فإنه أعطي من الصبر واليقين ما يستحق به الإمامة في الدين. وقد تداوله ثلاثة خلفاء مسلطون من شرق الأرض إلى غربها، ومعهم من العلماء المتكلمين والقضاة والوزراء والسعاة والأمراء والولاة من لا يحصيهم إلا الله. فبعضهم بالحبس وبعضهم بالتهديد الشديد بالقتل وبغيره، وبالترغيب في الرياسة والمال ما شاء الله، وبالضرب وبعضهم بالتشريد والنفي، وقد خذله في ذلك عامة أهل الأرض، حتى أصحابه العلماء والصالحون والأبرار وهو مع ذلك لم يعطهم كلمة واحدة مما طلبوه منه، وما رجع عما جاء به الكتاب والسُّنَّة ولا كتم العلم ولا استعمل التقية؛ بل قد أظهر من سُنَّة رسول الله ﷺ وآثاره، ودفع من البدع المخالفة لذلك ما لم يتأت مثله لعالم من نظرائه وإخوانه المتقدمين والمتأخرين، ولهذا قال بعض شيوخ الشام: لم يظهر أحد ما جاء به الرسول ﷺ كما أظهره أحمد بن حنبل. (١٢/ ٤٣٩)

٧١ من يسب الإمام أحمد الذي موقفه من الإسلام وأهله فوق ما يصفه الواصف ويعرفه العارف؛ فقد استوجب من غليظ العقوبة ما يكون نكالًا لكل مفتر كاذب، راجم بالظن قاذف، قائل على الله ورسوله والمؤمنين وأئمتهم ما لا يقوله؛ العدو المنافق. (١٢/ ٤٤٠)

٧٢ قد نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه الإنكار على من قال: بخلق الحروف، وإنه لما حكي له أن بعض الناس قال: لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف، فقال الإمام أحمد: هذا كفر. وروي إنكار ذلك عن غيره من الأئمة. (١٢/ ٤٤٢)

٧٣ قد ذكر الله عن الكفار مقالات سوء في كتابه مثل قولهم: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾﴾ [الكهف]. وقولهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. و﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. وغير ذلك من الأقوال الباطلة وقد حكاها الله عنهم، فإذا تكلمنا بما حكاه الله عنهم كنا متكلمين بكلام الله، ولو حكيناها عنهم ابتداء لكنا قد حكينا كلامهم الكذب المذموم. ولهذا قال الفقهاء: من ذكر الله أو دعاه جاز له ذلك مع الجنابة وإن وافق لفظ القرآن، إذا لم يقصد القراءة. وقالوا: لو تكلم بلفظ القرآن في الصلاة يقصد مجرد خطاب الآدمي بطلت صلاته؛ لأن ذلك من كلام الآدميين والصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين، وإن قصد مع تنبيه الغير القراءة صحت صلاته عند الجمهور، كما لو لم/ يقصد إلا القراءة. وعند بعضهم: تبطل

كقول أبي حنيفة. ومن هذا الباب مسألة الفتح على الإمام، وتنبيه الداخل بآية من القرآن وغير ذلك. (١٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤)

٧٤ لا يجوز أن نعتقد أن حروف المعجم بأسمائها جميعها موجودة في القرآن، لكن نفس حروف المعجم التي/ هي أبعاض الكلام موجودة في القرآن؛ بل قد اجتمعت في آيتين: **إحداهما**: في آل عمران، **والثانية**: في «سورة الفتح»: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ ٱلْغَمِّ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].
(١٢/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩)

٧٥ كل من أظهر مقالة تخالف الكتاب والسُّنَّة، فإن ذلك من المنكر الذي أمر الله بالنهي عنه، كما قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. وهو من الإثم الذي قال الله فيه: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣]. وكل من أثبت لله ما نفاه عن نفسه، أو نفى عن الله ما أثبته لنفسه من المعطلة والممثلة فإنه قال على الله غير الحق، وذلك مما زجر الله عنه بقوله للنصارى: ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]. (١٢/ ٤٦٤)

٧٦ **ليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة.** (١٢/ ٤٦٦)

٧٧ أما تكفير قائل هذا القول[١] فهو مبني على أصل لا بد من التنبيه عليه، فإنه بسبب عدم ضبطه اضطربت الأمة اضطرابًا كثيرًا في تكفير أهل البدع والأهواء، كما اضطربوا قديمًا وحديثًا في سلب الإيمان عن أهل الفجور والكبائر، وصار كثير من أهل البدع مثل: الخوارج والروافض والقدرية والجهمية والممثلة يعتقدون اعتقادًا هو ضلال/ يرونه هو الحق، ويرون كفر من خالفهم في ذلك، فيصير فيهم شوب قوي من أهل الكتاب في كفرهم بالحق وظلمهم للخلق. ولعل أكثر هؤلاء المكفرين يكفر بالمقالة التي لا تفهم حقيقتها ولا تعرف حجتها. وبإزاء هؤلاء المكفرين بالباطل أقوام لا يعرفون اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة كما يجب، أو يعرفون بعضه ويجهلون

---

(١) القول في القرآن.

بعضه، وما عرفوه منه قد لا يبينونه للناس؛ بل يكتمونه ولا ينهون عن البدع المخالفة للكتاب والسُّنَّة، ولا يذمون أهل البدع ويعاقبونهم؛ بل لعلهم يذمون الكلام في السُّنَّة وأصول الدين ذمًّا مطلقًا؛ لا يفرقون فيه بين ما دل عليه الكتاب والسُّنَّة والإجماع، وما يقوله أهل البدعة والفرقة، أو يقرون الجميع على مذاهبهم المختلفة، كما يقر العلماء في مواضع الاجتهاد التي يسوغ فيها النزاع. وهذه الطريقة قد تغلب على كثير من المرجئة وبعض المتفقهة والمتصوفة والمتفلسفة، كما تغلب الأولى على كثير من أهل الأهواء والكلام، وكلا هاتين الطريقتين منحرفة خارجة عن الكتاب والسُّنَّة؛ وإنما الواجب بيان ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه، وتبليغ ما جاءت به الرسل عن الله، والوفاء بميثاق الله الذي أخذه على العلماء. (١٢/٤٦٦ ـ ٤٦٧)

فصل: في مسائل الأسماء والأحكام

٧٨ اعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل «الأسماء والأحكام» التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا. (١٢/٤٦٨)

٧٩ قال علماء السُّنَّة في وصفهم «اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة»: إنهم لا يكفِّرون أحدًا من أهل القبلة بذنب، إشارة إلى بدعة الخوارج المكفرة بمطلق الذنوب، فأما أصل الإيمان الذي هو الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله تصديقًا به وانقيادًا له؛ فهذا أصل الإيمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن. (١٢/ ٤٧٤)

٨٠ قال الحسن البصري: «ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل». ومنه قول النبي ﷺ: «والفرْج يصدق ذلك أو يكذبه».
(١٢/ ٤٧٧)

٨١ قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»، فنفى عنه الإيمان الواجب الذي يستحق به الجنة، ولا يستلزم ذلك نفي أصل الإيمان وسائر أجزائه وشعبه. وهذا معنى قولهم: نفي كمال الإيمان لا حقيقته؛ أي: الكمال الواجب، ليس هو الكمال المستحب المذكور في قول الفقهاء: الغسل كامل ومجزئ.
(١٢/٤٧٨)

٨٢ قوله ﷺ: «من غشنا فليس منا»، ليس المراد به أنه كافر، كما تأولته الخوارج، ولا أنه ليس من خيارنا كما تأولته المرجئة؛ ولكن المضمَر يطابق المظهَر، والمظهر هو المؤمنون المستحقون للثواب السالمون من العذاب، والغاش ليس منا؛ لأنه متعرض لسخط الله وعذابه. (١٢/ ٤٧٨)

٨٣ منعت الخوارج والمعتزلة أن يكون **لنبيِّنا** ﷺ **شفاعة في أهل الكبائر**، في إخراج أهل الكبائر من النار. وهذا مردود **بما تواتر عنه من السنن في ذلك**.
(١٢/ ٤٨٠)

٨٤ المشهور من مذهب الإمام أحمد وعامة أئمة السُّنَّة تكفير الجهمية، وهم المعطلة لصفات الرحمٰن؛ فإن قولهم صريح في مناقضة ما جاءت به الرسل من الكتاب، وحقيقة قولهم جحود الصانع، ففيه جحود الرب وجحود ما أخبر به عن نفسه على لسان رسله؛ ولهذا قال عبد الله بن المبارك: «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية» وقال غير واحد من الأئمة: إنهم أكفر من اليهود والنصارى يعنون من هذه الجهة. (١٢/ ٤٨٥)

٨٥ أما «المرجئة»: فلا تختلف نصوصه أنه لا يكفرهم؛ فإن بدعتهم من جنس اختلاف الفقهاء في الفروع، وكثير من كلامهم يعود النزاع فيه إلى نزاع في الألفاظ والأسماء، ولهذا يسمى الكلام في مسائلهم «باب الأسماء». وهذا من نزاع الفقهاء؛ لكن يتعلق بأصل/الدين، فكان المنازع فيه مبتدعًا. وكذلك «الشيعة» المفضلون لعلي على أبي بكر لا يختلف قوله: إنهم لا يكفرون، فإن ذلك قول طائفة من الفقهاء أيضًا، وإن كانوا يبدعون. وأما «القدرية» المقرون بالعلم و«الروافض» الذين ليسوا من الغالية والجهمية والخوارج: فيذكر عنه في تكفيرهم روايتان. هذا حقيقة قوله المطلق، مع أن الغالب عليه التوقف عن تكفير القدرية المقرين بالعلم والخوارج، مع قوله: «ما أعلم قومًا شرًّا من الخوارج». (١٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦)

٨٦ الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، **فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسُّنَّة والإجماع**. وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في

الآخرة، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قومًا معينين، فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل. فيقال: من كفره بعينه، فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه، ومن لم يكفره بعينه فلانتفاء ذلك في حقه، هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم. والدليل على هذا الأصل: الكتاب والسُّنَّة والإجماع والاعتبار. أما الكتاب: فقوله ﷻ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٥]. وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. /وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: أن الله تعالى قال: «قد فعلت». لما دعا النبي ﷺ والمؤمنون بهذا الدعاء. وروى البخاري في «صحيحه» عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «أعطيت فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش» و«أنه لم يقرأ بحرف منها إلا أعطيه». وإذا ثبت بالكتاب المفسر بالسُّنَّة أن الله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، فهذا عام عمومًا محفوظًا، وليس في الدلالة الشرعية ما يوجب أن الله يعذب من هذه الأمة مخطئًا على خطئه، وإن عذب المخطئ من غير هذه الأمة.
وأيضًا قد ثبت في «الصحيح» من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن رجلًا لم يعمل خيرًا قط فقال لأهله: إذا مات فأحرقوه ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر؛ فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذابًا لا يعذبه أحدًا من العالمين، فلما مات الرجل فعلوا به كما أمرهم، فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه، فإذا هو قائم بين يديه. ثم قال: لم فعلت هذا؟ قال من خشيتك يا رب وأنت أعلم، فغفر الله له». /وهذا الحديث متواتر عن النبي ﷺ رواه أصحاب الحديث والأسانيد من حديث: أبي سعيد وحذيفة وعقبة بن عمرو وغيرهم عن النبي ﷺ، من وجوه متعددة يعلم أهل الحديث أنها تفيدهم العلم اليقيني، وإن لم يحصل ذلك لغيرهم ممن لم يشركهم في أسباب العلم. فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم بعد ما أحرق وذري، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك، وهذان أصلان عظيمان: **أحدهما**: متعلق بالله تعالى: وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير. **والثاني**: متعلق باليوم الآخر. وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ويجزيه على أعماله، ومع هذا فلما كان مؤمنًا بالله في الجملة ومؤمنًا باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت،

وقد عمل عملًا صالحًا ـ وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه ـ غفر الله له بما كان منه من الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح. (١٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩١)

٨٧ النصوص المستفيضة عن النبي ﷺ يدل أنه **لا يخلد في النار من معه شيء من الإيمان والخير، وإن كان قليلًا**، وأن الإيمان مما يتبعض ويتجزأ. ومعلوم قطعًا أن كثيرًا من هؤلاء المخطئين معهم مقدار ما من الإيمان بالله ورسوله؛ إذ الكلام فيمن يكون كذلك. وأيضًا فإن السلف أخطأ كثير منهم في كثير من هذه المسائل، واتفقوا على عدم التكفير بذلك، مثل: ما أنكر بعض الصحابة أن يكون الميت يسمع نداء الحي، وأنكر بعضهم أن يكون المعراج يقظة، وأنكر بعضهم رؤية محمد ربه، ولبعضهم في الخلافة والتفضيل كلام معروف، وكذلك لبعضهم في قتال بعض، ولعن بعض، وإطلاق تكفير بعض؛ أقوال معروفة. وكان القاضي شريح ينكر قراءة من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾ الصافات ويقول: «إن الله لا يعجب»، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله أفقه منه، فكان يقول: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾. فهذا قد أنكر قراءة ثابتة، وأنكر صفة دل عليها الكتاب والسُّنَّة، واتفقت الأمة على أنه إمام من الأئمة، وكذلك بعض السلف أنكر/ بعضهم حروف القرآن، مثل إنكار بعضهم قوله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١] وقال: إنما هي: «أو لم يتبين الذين آمنوا»، وإنكار الآخر قراءة قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] وقال: إنما هي: «ووصى ربك». وبعضهم كان حذف المعوذتين، وآخر يكتب سورة القنوت. وهذا خطأ معلوم بالإجماع والنقل المتواتر، ومع هذا فلما لم يكن قد تواتر النقل عندهم بذلك لم يكفروا، وإن كان يكفر بذلك من قامت عليه الحجة بالنقل المتواتر. وأيضًا فإن الكتاب والسُّنَّة قد دل على أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد إبلاغ الرسالة، فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأسًا، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية. (١٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣)

٨٨ **ثبت بالكتاب والسُّنَّة والإجماع: أن من الخطأ في الدين ما لا يكفر مخالفه؛ بل ولا يفسق؛ بل ولا يأثم**، مثل الخطأ في الفروع العملية، وإن كان بعض المتكلمة والمتفقهة يعتقد أن المخطئ فيها آثم، وبعض المتكلمة والمتفقهة يعتقد أن

كل مجتهد فيها مصيب، فهذان القولان شاذان، ومع ذلك فلم يقل أحد بتكفير المجتهدين المتنازعين فيها، ومع ذلك فبعض هذه المسائل قد ثبت خطأ المنازع/ فيها بالنصوص والإجماع القديم، مثل: استحلال بعض السلف والخلف لبعض أنواع الربا، واستحلال آخرين لبعض أنواع الخمر، واستحلال آخرين للقتال في الفتنة. **وأهل السُّنَّة والجماعة متفقون على أن المعروفين بالخير كالصحابة المعروفين وغيرهم من أهل الجمل وصفين من الجانبين؛ لا يفسق أحد منهم، فضلًا عن أن يكفر**، حتى عدى ذلك من عداه من الفقهاء إلى سائر أهل البغي، فإنهم مع إيجابهم لقتالهم منعوا أن يحكم بفسقهم لأجل التأويل، كما يقول هؤلاء الأئمة: إن شارب النبيذ المتنازع فيه متأولًا لا يجلد ولا يفسق. (١٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥)

٨٩ **إن الإيمان بوجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة:** هو من أعظم أصول الإيمان وقواعد الدين، **والجاحد لها كافر بالاتفاق، مع أن المجتهد في بعضها ليس بكافر بالاتفاق مع خطئه.** (١٢/ ٤٩٦)

٩٠ الشريعة قد تأمرنا بإقامة الحد على شخص في الدنيا، إما بقتل أو جلد أو غير ذلك، ويكون في الآخرة غير معذب، مثل قتال البغاة والمتأولين مع بقائهم على العدالة، ومثل إقامة الحد على من تاب بعد القدرة عليه توبة صحيحة، فإنا نقيم الحد عليه مع ذلك كما أقامه النبي ﷺ على ماعز بن مالك وعلى الغامدية مع قوله: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له»، ومثل إقامة الحد على من شرب النبيذ المتنازع فيه متأولًا، مع العلم بأنه باق على العدالة، بخلاف من لا تأويل له، فإنه لما شرب الخمر بعض الصحابة/ واعتقدوا أنها تحل للخاصة تأول قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟﴾ [المائدة: ٩٣]. **اتفق الصحابة** مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيرهما **على أنهم إن أقروا بالتحريم جلدوا، وإن أصروا على الاستحلال قتلوا**. وكذلك نعلم أن خلقًا لا يعاقبون في الدنيا مع أنهم كفار في الآخرة، مثل أهل الذمة المقرين بالجزية على كفرهم، ومثل المنافقين المظهرين الإسلام، فإنهم تجري عليهم أحكام الإسلام وهم في الآخرة كافرون، كما دل عليه القرآن في آيات متعددة. (١٢/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩)

٩١ كان ابن عباس في جنازة فلما وضع الميت في لحده قام رجل، وقال: اللَّهُمَّ رب القرآن اغفر له، فوثب إليه ابن عباس فقال: «مه؛ القرآن منه». وعن عبد الله بن مسعود قال: «من حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين». وهذا ثابت عن ابن مسعود. (١٢/٥٠٥)

٩٢ بسبب هذه البدع وأمثالها من المنكرات المخالفة لدين الإسلام سلط الله أعداء الدين، فإن الله يقول: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ۝٤١﴾ [الحج]. وأي معروف أعظم من الإيمان بالله وأسمائه وآياته؟! وأي منكر أعظم من الإلحاد في أسماء الله وآياته؟! (١٢/٥١١)

٩٣ قال وكيع بن الجراح: من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن شيئًا من الله مخلوق. فقيل له: من أين قلت هذا؟ قال: لأن الله يقول: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]. ولا يكون من الله شيء مخلوق. وهذا القول قاله غير واحد من السلف. (١٢/٥١٧)

٩٤ من ادعى أن معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحد، وإنما اختلفت العبارات الدالة عليه؛ فقوله معلوم الفساد بالاضطرار عقلًا وشرعًا. (١٢/٥٢٧)

٩٥ أما السلف فلم ينقل عن أحد منهم أن حروف القرآن وألفاظه وتلاوته مخلوقة، ولا ما يدل على ذلك؛ بل قد ثبت عن غير واحد منهم الرد على من قال: إن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة. وقالوا: هو جهمي، ومنهم من كفَّره. (١٢/٥٧١)

٩٦ المصاحف التي كتبها الصحابة لم يشكلوا حروفًا ولم ينقطوها، فإنهم كانوا عربًا لا يلحنون، ثم بعد ذلك في أواخر عصر الصحابة لما نشأ اللحن صاروا ينقطون المصاحف ويشكلونها، وذلك جائز عند أكثر العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وكرهه بعضهم. والصحيح أنه لا يكره؛ لأن الحاجة داعية إلى ذلك. ولا نزاع بين العلماء أن حكم الشكل والنقط حكم الحروف المكتوبة، فإن النقط تميز بين الحروف والشكل يبين الإعراب؛ لأنه كلام من تمام الكلام. ويروى عن أبي بكر وعمر أنهما قالا: «إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه». فإذا قرأ القارئ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة]. كانت الضمة والفتحة والكسرة من تمام لفظ القرآن. وإذا كان كذلك فالمداد الذي يكتب به الشكل

والنقط كالمداد الذي/يكتب به الحروف، والمداد كله مخلوق ليس منه شيء غير مخلوق. والصوت الذي يقرأ به الناس القرآن هو صوت العباد، لكن الكلام كلام الله تعالى. (١٢/٥٧٦ ـ ٥٧٧)

٩٧ لما أظهرت الأشعرية ـ كالقاضي أبي بكر بن الباقلاني وغيره في أواخر المائة الرابعة ـ أن الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا لغة. وقد تبعهم قوم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وقليل من أصحاب أحمد؛ رأى أهل الحديث وجمهور أهل السُّنَّة من الفقهاء وأهل الحديث ما في ذلك من البدعة، فأظهروا خلاف ذلك وأطلق من أطلق منهم: أن كلام الله حرف وصوت. (١٢/٥٨١)

٩٨ المصحف العتيق والذي تخرق وصار بحيث لا ينتفع به بالقراءة فيه، فإنه يدفن في مكان يصان فيه، كما أن كرامة بدن المؤمن دفنه في موضع يصان فيه. (١٢/٥٩٩)

٩٩ إذا كتب شيء من القرآن أو الذكر في إناء أو لوح، ومحي بالماء وغيره وشرب ذلك فلا بأس به، نص عليه أحمد وغيره. ونقلوا عن ابن عباس ﵄ أنه كان يكتب كلمات من القرآن والذكر، ويأمر بأن تسقى لمن به داء، وهذا يقتضي أن لذلك بركة. والماء الذي توضأ به النبي ﷺ هو أيضًا ماء مبارك، صب منه على جابر وهو مريض. وكان الصحابة يتبركون به، ومع هذا فكان يتوضأ على التراب وغيره، فما بلغني أن مثل هذا الماء ينهى عن صبه في التراب ونحوه، ولا أعلم في ذلك نهيًا، فإن أثر الكتابة لم يبق بعد المحو كتابة، ولا يحرم على الجنب مسه. ومعلوم أنه ليس/له حرمة كحرمته ما دام القرآن والذكر مكتوبان، كما أنه لو صيغ فضة أو ذهب أو نحاس على صورة كتابة القرآن والذكر، أو نقش حجر على ذلك على تلك الصورة، ثم غيرت تلك الصياغة وتغير الحجر لم يجب لتلك المادة من الحرمة ما كان لها حين الكتابة. (١٢/٥٩٩ ـ ٦٠٠)

١٠٠ كان العباس بن عبد المطلب يقول في ماء زمزم: «لا أحله لمغتسل، ولكن لشارب حل وبل». وروي عنه أنه قال: «لشارب ومتوضئ». ولهذا اختلف العلماء هل يكره الغسل والوضوء من ماء زمزم؟ وذكروا فيه روايتين عن أحمد. والشافعي احتج بحديث العباس، والمرخص احتج بحديث فيه: «أن النبي ﷺ توضأ من ماء زمزم». والصحابة توضأوا من الماء الذي نبع من بين أصابعه مع بركته، لكن

هذا وقت حاجة. والصحيح: أن النهي من العباس إنما جاء عن الغسل فقط لا عن الوضوء، والتفريق بين الغسل والوضوء هو لهذا الوجه، فإن الغسل يشبه إزالة النجاسة، ولهذا يجب أن يغسل في الجنابة ما يجب أن يغسل من النجاسة، وحينئذ فصون هذه المياه المباركة من النجاسات متوجه، بخلاف صونها من التراب ونحوه من الطاهرات. (١٢/ ٦٠٠)

